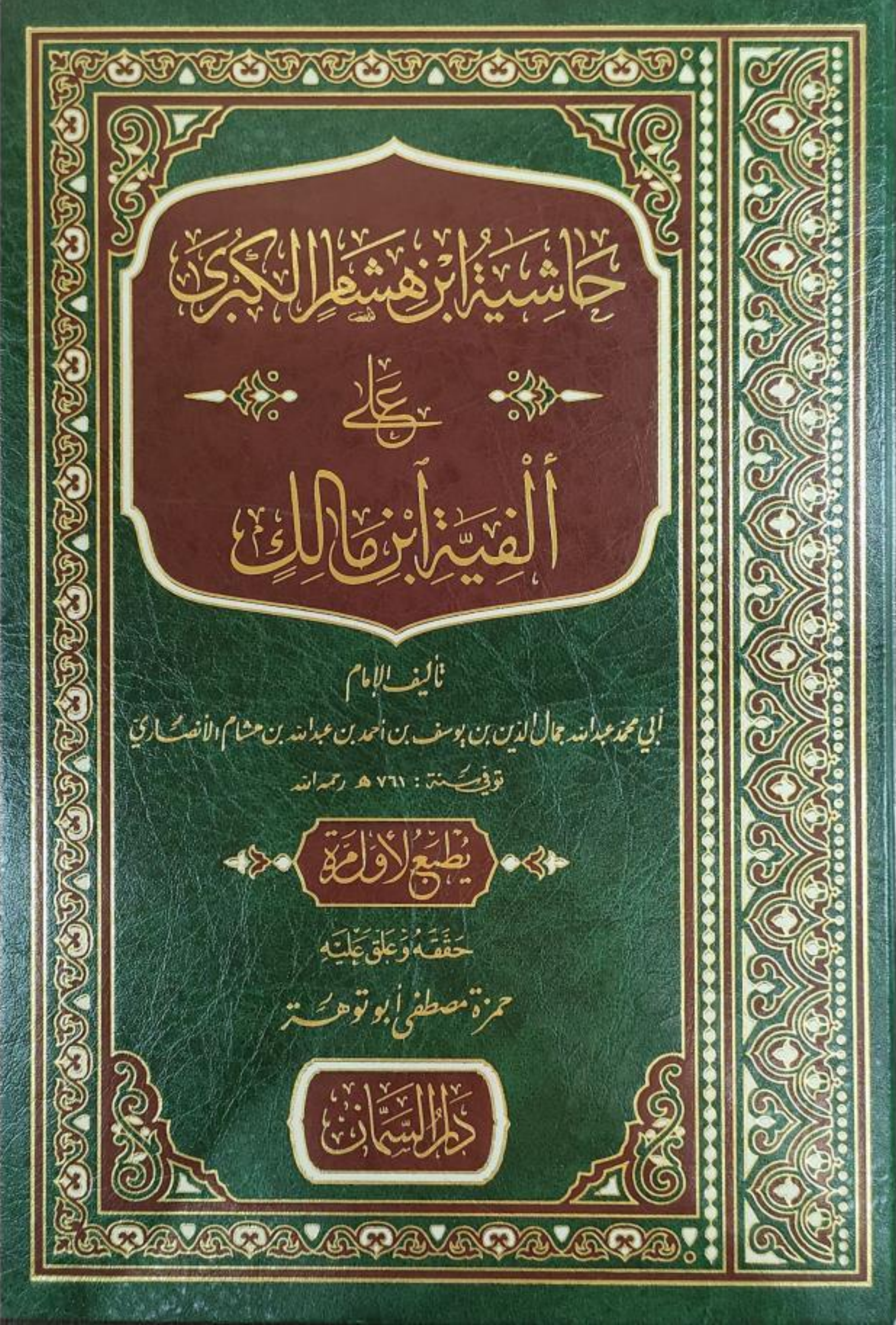
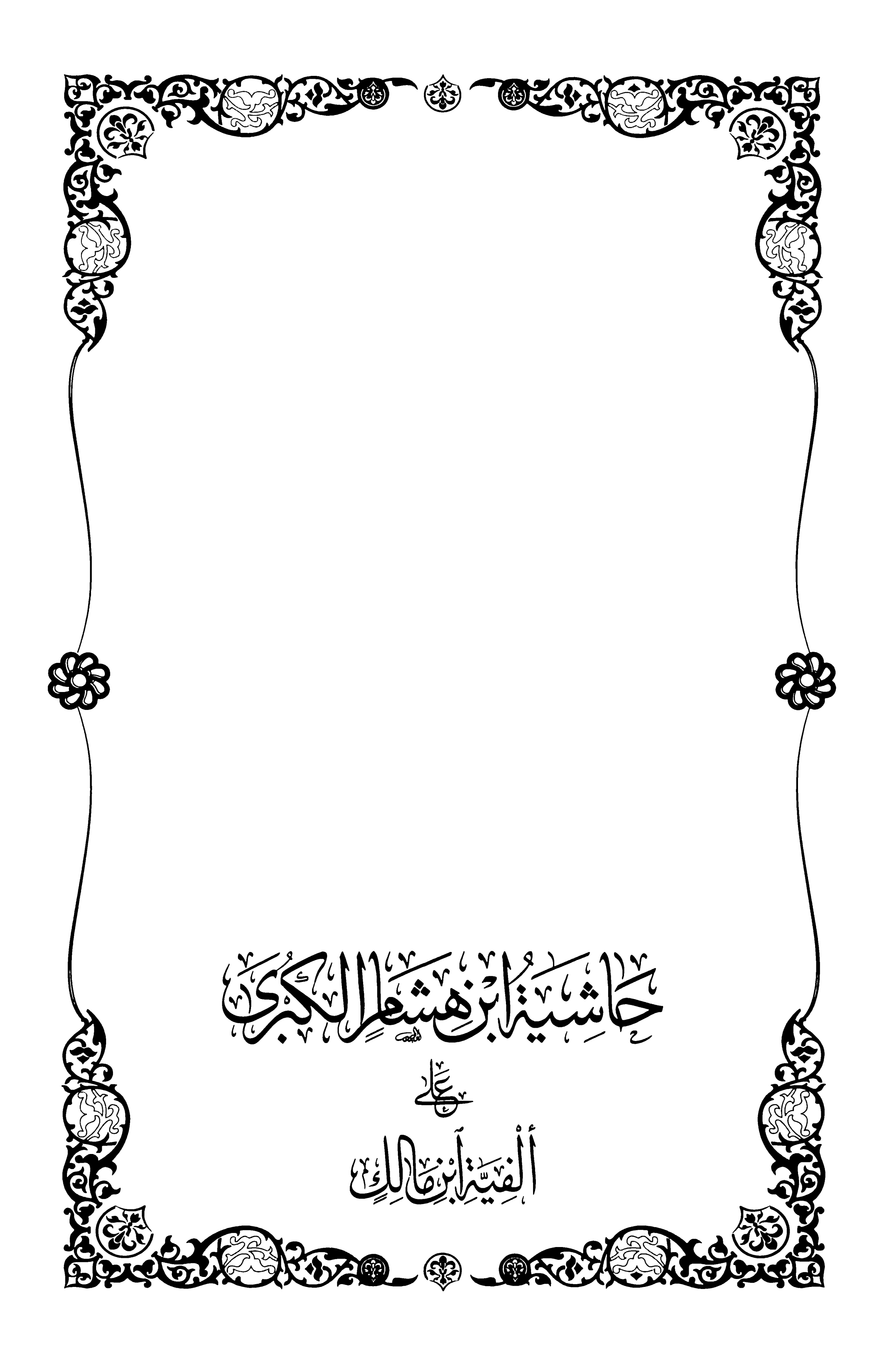

حاشية ابن هشام الكبرى
على
ألفية ابن مالك
تأليف الإمام
أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري
توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله
يطبع لأول مرة
حققه وعلق عليه
حمزة مصطفى أبو توهة
دار السمان



حاشية ابن هشام الكبرى

على

ألفية ابن مالك



الطبعة الثانية

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

عنوان الكتاب	حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك
سنة الإصدار	١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م
تأليف	الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري
حققه وعلّق عليه	حمزة مصطفى أبو توهة
الطبعة	الثانية
عدد الصفحات	٩٦٠ صفحة
قياس الكتاب	١٧,٥ × ٢٥

دار السمان للدراسات وتحقيق التراث

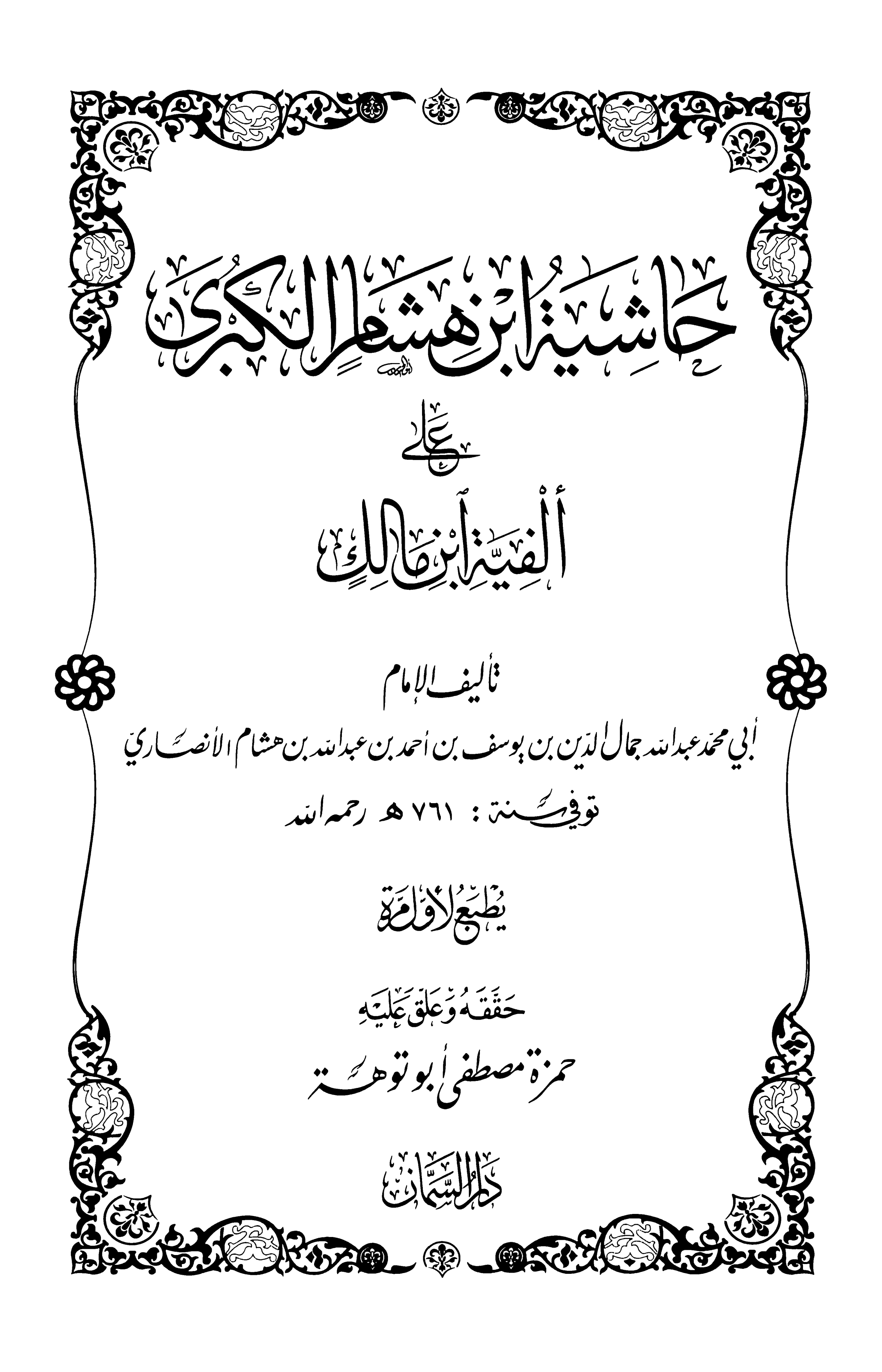
تركيا - اسطنبول - الفاتح - شارع فرحات آغا

+905050839104

+905367772338

www.daralsamman.com

info@daralsamman.com



حاشية ابن هشام الكبرى

على

ألفية ابن مالك

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

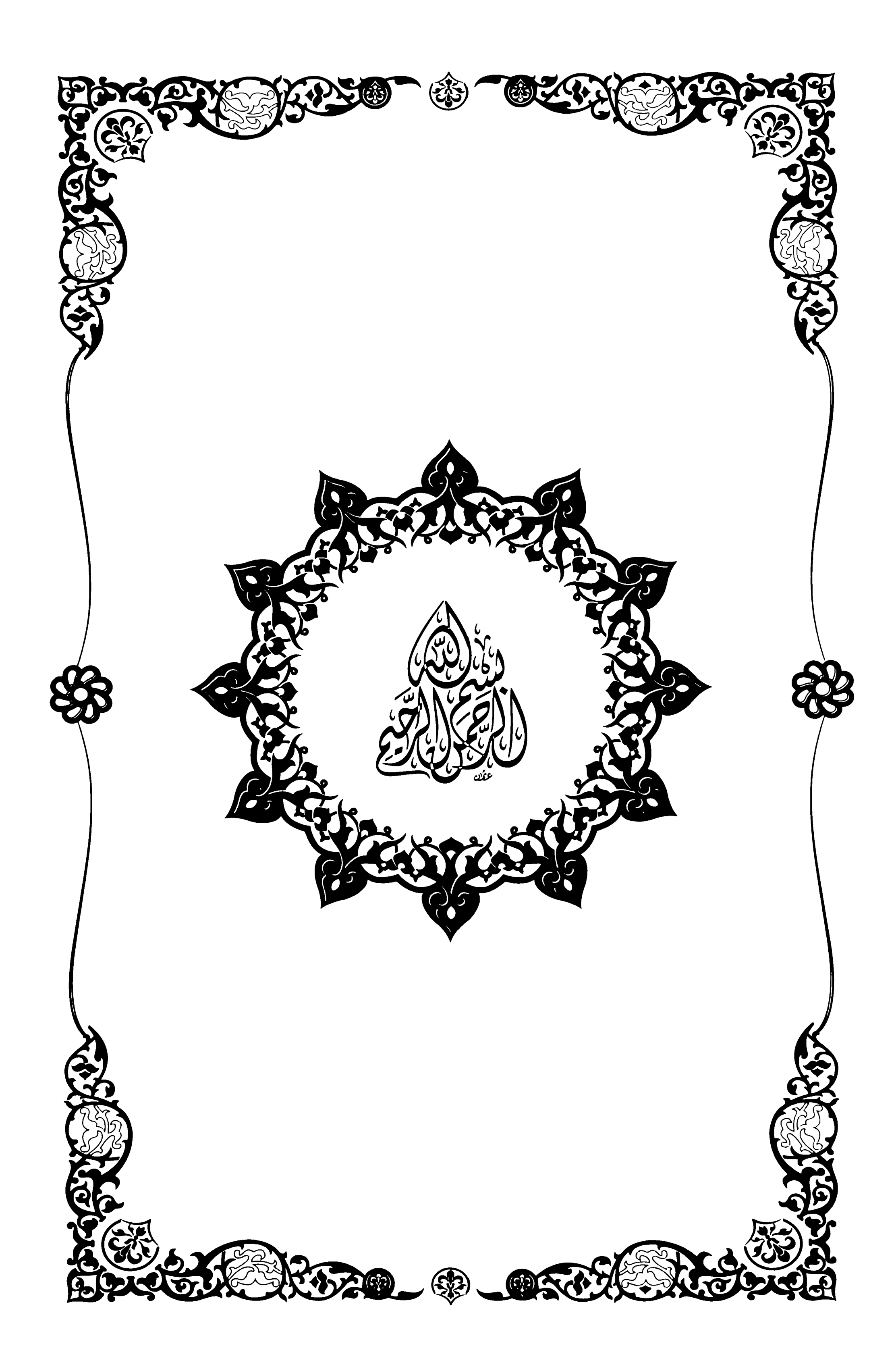
توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله

يطبع لأول مرة

حققه وعلق عليه

حمزة مصطفى أبو توهة

دار السمان


بسم الله الرحمن الرحيم



قالوا عن ابن هشام

الصفدي (تـ: ٧٦٤):

«واشتهرَ في حياتِه في الشامِ ومصر، واشتغلَ به أهلُ العصر».

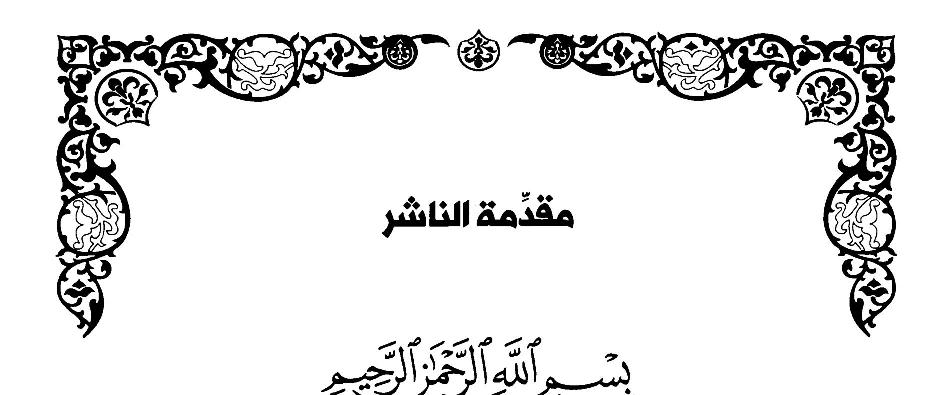
تاج الدين السبكي (تـ: ٧٧١):

«نحويُّ هذا الوقتِ أبقاه الله تعالى».

ابن خلدون (تـ: ٨٠٨):

«وقفنا منه على علمٍ جمٍّ يشهدُ بعلوِّ قدرِه في هذه الصناعة، ووفورِ بضاعتِه منها، وكأنَّه ينحو في طريقتِه منحاةَ أهلِ الْمَوصِلِ الذين اقتفَوا أثرَ ابنِ جِنِّي، واتبعوا مصطلح تعليمِه، فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالٍّ على قوةِ مَلَكَتِه واطِّلاعِه، والله يزيد في الخلق ما يشاء».





مقدِّمة الناشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله الَّذي عَلَّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها، وميَّزنا بمعجزة اللغة لفظها ورسمها، ثمَّ اختصَّ أمَّتنا بالبيان، وكان أن بعثَ نبيًّنا من أفصح القبائل، واختصَّه بأفصح لسان، فكانت معجزتُه القرآنُ المعجزةَ الوحيدةَ الناطقةَ على مرِّ العصور، المحفوظةَ في الصدور وبين السطور، ثمَّ كانت من أمته فئةٌ جاهدت في سبيل حفظ هذه المعجزة، وبيان أصولها وفروعها، ألا وهم فرسان العربية وحملة رايتها، واستمروا دائبين إلى اليوم لكن دعونا نقف عند القرن السادس الهجري.

إذ بين شرق العالم الإسلامي ومغربه التحم عقلان حصدا جُمّاع التراثِ اللغويِّ العربيِّ؛ حيث ضمَّ ما حصده علماءُ الأندلس الّتي هاجر نحاتُها إلى الشرق، ثمَّ عادوا إلى بلادهم يحملون بضاعته ويتصرَّفون فيها حسب أذواقهم وما تُملي عليهم أفكارُهم وعقليّاتُهم الَّتي فطروا عليها وتأثَّروا بمحيطهم فيها، فقد اتَّصلوا بمدرسة الكوفة فنبغوا فيها، ثمَّ اتَّصلوا بمدرسة البصرة، فحملوا رايتها طيلة القرون الستة أو ما يزيد عليها.

وما كان القرن السادس حتّى كان الأندلسُ وحدَه يحمل رايةَ النحو ويصبح في لمحة البصر أستاذًا للنحو في العالم الإسلاميِّ على الإطلاق، وحيا الله مدينة جيان وأقليمها العريق الذي أمدَّ هذا العالمَ الإسلاميَّ بعد بنحو **ابن مالك**.

وضمَّ من جهة المشرق ما جاء به ابنُ هشامٍ الَّذي وُلِدَ في القاهرة، وأخذ النحوَ عن أئمتها، ذاك العلم الذي قال فيه ابنُ خلدون: «وما زلنا ونحن بالمغرب نَسمع أنَّه ظهر بمصرَ عالمٌ بالعربيَّة يقال له: ابنُ هشامٍ أنحى من سيبويه» وقوله: «إنَّه على علم جمٍّ يُشهَد بعظمته في صناعة النحو».

أمّا عن العلاقة العلمية التي جمعت كلا العلمين فقد كان ابن هشام يشيد بإمامة ابن مالك في علمه ينافح عنه حتى شيخه أبا حسان فأقبل على كتبه واختص منها ألفيته[١].

العالم الذي يبرز عند الحديث عن جهود النحاة القدامى ومنهجهم في تأصيل قواعد النحو العربي فيمثل أمام ناظرنا شخصية ابن هشام الأنصاري بفكره الثاقب ونظرته الدقيقة في قضايا النحو ومسائله، ومن ثم نتساءل ونحن نعرض لموقف ابن هشام من أصول النحو كيف كان تعامُلُه وموقفُه من الأصول التي اعتمدها النحاةُ من تقعيدِ قواعد اللغة، وهل كان معهم على نسقٍ واحدٍ في آرائهم، يكتفي بترديد أقوالهم، أم ترك بصماته واضحةً بفكرٍ ورويَّةٍ من خلال آرائه ومؤلَّفاته التي نيفت على الخمسين، ثمَّ إلى أي مدى اتسقت هذه الجهود مع المنهج العلمي الدقيق؟

يكمن الجواب فيما يلي: كان من أوائل الكتب التي جمعت ما نظمه ابنُ مالكٍ صاحِبُ النظرة الجمعيَّة بما شرحه ابنُ هشامٍ صاحبُ النظرة النقديَّة كتابُ «أوضح المسالك على ألفية ابن مالك»، كتابٌ بسط ما اختصرته تلك الأرجوزةُ الَّتي تلقَّفتها

---

(١) النحو الأندلسي وابن هشام المصري بقلم: محمد تاويت رقم العدد: ٣١ تاريخ الإصدار: ١ ديسمبر ١٩٨٤ المناهل.

الطلبةُ بالحفظ، والكتابُ الذي يسَّر عليهم فهم مستعجمها.

بعدها آن أوانُ ذاك العقل النقديِّ وتلك الموهبةُ الفذَّةُ بالظهور؛ فكان من ابن هشامٍ أن وضعَ حاشيتين: كبرى وصغرى على هذه الألفيَّة ضمَّت كنوزًا من كتب التراث الَّتي عَدَت عليها الدهورُ، وكاد أن يندرس اسمُها بين السطور، شارحًا مرَّةً ومستشهدًا أخرى ومنتقدًا ثالثة.

من هنا صدر كتاب «الحاشية الكبرى» «لابن هشام المصريِّ» رحمه الله برعاية «دار السمان»، الَّتي كانت وما زالت دائبةً في خدمة طلبة العلوم الإسلاميَّة وإمدادهم بالمصادر التي غُيِّبت عن سوق الكُتُب العلميَّة في هذا العصر.

وفي الختام جزى الله مُحقِّق الكتاب الأستاذ «حمزة مصطفى أبو توهة» خيرَ جزاءٍ على خدمته المُتقبَّلة بإذنه تعالى، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتبه

أحمد بن بشار السمان

١٠/ ذو القعدة/ ١٤٤١هـ

١/ ٧/ ٢٠٢٠م





مقدمة التحقيق

مَنَّ اللهُ على هذه الأمَّة بعلماء فحول، حفظوا لها الدين بحفظهم وعنايتهم بعلوم العربية، ومن أجلِّ هؤلاء العلماء الإمامُ ابن مالك، وإذا ذُكر ابن مالك فإنَّه يُذكر معه كتابه «الخلاصة» في النحو، الموسومة بـ: «الألفية»، وقد كتب الله لهذه الألفية من البركة ما فاق الوصف، فقد اعتنى بها القوم شرحًا وتقريرًا وتحشية وتنكيتًا، ومن أجلِّ مَن اعتنى بها الإمامُ العالم العلَّامة جمال الدين بن هشام، وكتابه عليها المسمى بـ: «أوضح المسالك» أعرف من أن يُعَرَّف، ولكن كتابه «أوضح المسالك» كان نثرًا للألفية، أي إنه لا يعتني بلفظ الألفية، بل إنه أقرب إلى أن يكون متنًا في النحو سار على نهج الألفية في المادَّة، إلَّا أن المترجِمين قالوا في ترجمة ابن هشام: إنَّ له عدة حواشٍ على ألفية ابن مالك، وقد منَّ الله عليَّ بالوقوف على حاشية له على الألفية وتحقيقها على ما يسرُّ ابن هشام ويُقنع أهلَ العربية.

وتكمن أهمية هذه الحاشية فيما يأتي:

١. أن الذي كتبها ابنُ هشام، وهو عالمٌ ذو مكانة عظيمة في علوم العربية.

٢. أنها تعرُّض مباشِر للفظ ألفية ابن مالك، وهذا لم يسبق أن ابن هشام تعرَّض له فيما وصلنا من كتبه المطبوعة، وذلك كان على صور مختلفة، كأن يُعرب البيت أو بعض مفرداته، أو يُعدِّل نظمَ الألفية ويقترح تعبيرًا آخر، أو أن ينقل نصَّ أحد الأئمة في الكلام على هذه المسألة، أو أن يشرح البيت كاملًا.

٣. أن ابن هشام في هذه الحاشية صبَّ جهده في التعليق على أبيات الألفية، من تتميم حدٍّ، أو ذكر شرط، أو تفصيل إجمال، أو تقييد مطلق، وإيراد اعتراض ودفعه.

٤. أن الكتاب يعجُّ بالنقول عن كتبٍ مفقودة، ككتاب «الرد على المقرب» لابن الحاج، و«المؤصَّل» لابن مالك، و«التقريظ» لأبي بكر الزبيدي، و«الحقائق» لابن كيسان، و«الأوسط» للأخفش، و«الفرخ» للجرمي، و«ذكرى حبيب» للمعري، وغيرها كثير.

٥. ظهور شخصية ابن هشام النحوية المجتهِدة المحقِّقة، وذلك من خلال موقفه من شيخه أبي حيان حيث أكثر من النقل منه والردِّ عليه، وكان ذلك جليًا من خلال كثرة النقل من كتب أبي حيان مباشرة، كـ: «البحر المحيط» و«التذييل والتكميل» و«ارتشاف الضرب» و«شرح الألفية» و«غاية الإحسان».

٦. وكذلك موقفه من ابن مالك حيث كان منصفًا معه إذا أحسن، ورادًّا عليه إذا رأى رأيه ضعيفًا، مقارِنًا كلامه في «الألفية» بباقي مصنفاته كـ: «التسهيل» و«شرحه» و«الكافية» و«شرحها» و«العمدة» و«شرحها» و«المؤصل» و«سبك المنظوم» و«الفيصل» وغير ذلك من كتب ابن مالك.

٧. كذلك موقف ابن هشام من كثير من النحاة، حيث كان في بعض المواضع عنيفًا، لذلك سترى في هذه الحاشية كيف ينسب بعض الأغلاط إلى آراء الفارسي أو ابن الخباز أو أبي حيان.

٨. توظيف هذه الحاشية لغير النحو من العلوم، كالبيان والمعاني والتفسير والحديث وأصول الفقه، حتى إنك تراه ينقل عن أئمَّةٍ خارجَ النحو، كابن دقيق العيد والشاطبي وابن عطية والقرطبي وغيرهم كثير.

٩. اعتناء ابن هشام في هذا الكتاب بأصول النحو وتبيين كثير من قواعده، ويبرز ذلك جليًّا في الإكثار من النقل عن ابن جني والتعليق على كلامه.

١٠. أن تجد في هذه الحاشية مدرسة عظيمة يُحييها الفحول من أئمَّة النحو من خلال النقل المباشر منهم، كالخليل وسيبويه والمبرد وابن السرَّاج والفارسي وابن جني والصفار والنحاس وابن يعيش وثعلب والكسائي والسيرافي والفراء، وكثير من هؤلاء الأئمة.

وكان العمل في هذا التحقيق بذلُ غاية الجهد في الوصول إلى إخراج هذه الحاشية كما أرادها ابن هشام، وكان ذلك بمزيد جهد في تتبُّع نقول ابن هشام، وتوثيقها من الكتب التي ينقل منها مباشرة، والأئمَّة الذين ينقل منهم نصًّا، والبحث عن المصادر غير المصرح بها التي استفاد منها ابن هشام، والتنبيه على كل هذا في الهامش، وتبعت في الكتاب مَن تأثر مِن بعد ابن هشام بهذه الحاشية المباركة، وكان على رأسهم الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» والسيوطي في «النكت» والعليمي في حاشيته على «الألفية» وعلى «التصريح».

والله يعصم من الزلل، ويُوفق إلى كلِّ خير، هو حسبنا وكفى.

محقِّقه

حمزة مصطفى أبو توهة

فلسطين - غزة

✿ ✿ ✿



شكر وإهداء

الشكر والتقدير أتوجَّه بهما إلى الدكتور أحمد بسيوني، يسّر لي تكاليف شراء المخطوط من دار الكتب المصرية، ولم يبخل عليَّ بالمساعدة أيًّا كان نوعها، ومن قبلها أمدَّني بالنسخ المخطوطة التي اعتمدتها في تحقيق كتاب «الكوكب المنير»، فالله يجزيه عني خير الجزاء.

وأشكر زوجي الغالية (أمَّ حيَّانَ) التي تحمَّلت معي عناء مقابلة المخطوط حرفًا حرفًا، فالله يُبقيها لي سندًا وعونًا.

والشكر موصول إلى كلِّ مَن ساعدني في حلِّ أي إشكال من إشكالات هذا الكتاب، الصديق سامي الأزهري، والدكتور فيصل المنصور، والدكتور منيب ربيع، والصديق محمد صالح، والصديق عماد غزير، والصديق معروف أبو سليمان الذي ساعدني في مقابلة جزء من المخطوط.

وأهدي هذا الجهد إلى والدِي الغالي، الذي ما رآني جالسًا مع الكتاب إلا بارك لي جهدي، ولم يبخل بدعمي نفسيًّا ومعنويًّا وماديًّا، وإلى أمي الغالية، التي لولا دعواتها ما كنت شيئًا.

أخي مصعب، لستَ وحدك في غربتك، قلبي معك وروحي، كنتَ وما زلت سندًا أتكئ عليه، لا حرمنا الله من أياديك المتفضِّلة.

إلى ابنتَيَّ، الجوهرتين المكنونتن، رزان وعواطف، لولاكنَّ لخرج الكتاب قبل هذه الفترة، حفظكنَّ الله ورعاكنَّ، وجعلكنَّ ذخرًا للإسلام والعربية.

وأهدي هذا الجهد إلى كلِّ عاشقٍ ومحبٍّ لهذه اللغة العظيمة.



ترجمة الإمام ابن مالك(1)

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلَّامة الأوحد، جمال الدِّين، أبو عبد الله الطَّائيُّ، الجَيَّانيُّ، الشَّافعيُّ، النَّحويُّ.

اشتهر بـ: (ابن مالك) نسبةً إلى جدِّه الأعلى، وتَكنَّى بأبي عبد الله، وهو نارٌ على عَلَمٍ وأشهر مِن أن نُطنب في ترجمته.

اختُلف في سنة ولادته، فقد ذهب الهواري وابن قاضي شهبة إلى أنه وُلد في سنة ٥٩٨هـ، وذهب ابن شاكر وابن كثير والفيروزابادي والسيوطي إلى أنه ولد سنة ٦٠٠هـ، وذهب الصفدي إلى أنه ولد عام ٦٠١هـ، والراجح أنه ولد عام ٥٩٨؛ لما قاله معاصره كمال الدين بن العديم أن ابن مالك أخبره بذلك.

وُلد ابن مالك في مدينة جيان في الأندلس، وتلقى العلم فيها، ثم رحل إلى بلاد المشرق، ثم مصر، واستقر أخيرًا في دمشق، وفيها مات منتصف سنة ٦٧٢هـ.

وتتلمذ على ابن مالك خلق كثير، منهم:

١. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بـ: (ابن الفويرة) ت: ٦٧٢.

٢. محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي الجماعيلي الحنبلي، أبو عبد الله،

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات (٣/ ٢٨٥) وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٦٧) وبغية الوعاة (١/ ١٣٠) ونفح الطيب (٢/ ٢٢٨) وألفية ابن مالك (١١).

شمس الدين تـ: ٦٩٩هـ.

٣. محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبكي الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين تـ: ٦٩٩هـ.

٤. محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين تـ: ٧٠٠هـ.

٥. محمد بن غالب بن يونس بن شعبة الأنصاري، أبو عبد الله، شمس الدين تـ: ٧٠٢هـ.

٦. أبو بكر بن يعقوب بن سالم الديري الرحبي الشافعي، شهاب الدين تـ: ٧٠٣هـ.

٧. محمد بن الفضل بن سلطان بن عماد بن تمام الجعبري الحلبي، المعروف بـ: (ابن الخطيب) تـ: ٧١٣هـ.

٨. إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي، مجد الدين تـ: ٧٢١هـ.

٩. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العبادي، أبو عبد الله، المعروف بـ: (ابن الخباز) تـ: ٧٥٦هـ.

لابن مالك ثلاثة من الأولاد، أشهرهم ابنه بدر الدين أبو عبد الله، وهو أكبر أولاده، توفي سنة ٦٨٦هـ، وابنه تقي الدين الملقب بـ: (الأسد)، وهو الذي أَلَّف ابنُ مالك له المقدمة الأسدية تـ: ٦٩٩هـ، وابنه شمس الدين تـ: عام ٧١٩هـ.

من تصانيف ابن مالك «المؤصَّل في نظم المفصل»، وقد حلَّ هذا النظم

فسمَّاه: «سبك المنظوم وفك المختوم»، ومَن قال إنَّ اسمَه: «فك المنظوم وسبك المختوم» فقد خالف النقل والعقل، ومِن كتب ابن مالك كتاب «الكافية الشافية» ثلاثة آلاف بيت، و«شرحها»، و«الخلاصة» وهي مختصر «الكافية الشافية»، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام» وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم، و«لامية الأفعال» و«شرحها»، و«فعل وأفعل»، و«المقدمة الأسدية» وضعها باسم ولده الأسد، و«عدَّة اللافظ وعمدة الحافظ»، و«النظم الأوجز فيما يهمز»، و«الاعتضاد في الظاء والضاد» مجلد، و«إعراب مشكل البخاري»، و«تحفة المودود في المقصور والممدود»، وغير ذلك كـ: «شرح التسهيل»[١].

* مكانته:

قال الذهبي: (وكان إمامًا في القراءات وعللها؛ صنَّف فيها قصيدة داليّة مرموزة في مقدار «الشاطبية»، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطّلاع على وحشِيِّها، وأمّا النّحو والتّصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى وحَبراً لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنّحو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيّرون فيه ويتعجَّبون من أين يأتي بها؟! وكان نظمُ الشعر سهلًا عليه، رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدِّين المتين، وصِدق اللّهجة، وكثرة النّوافل، وحُسن السَّمت، ورقّة القلب، وكمال العقل، والوقار والتُّؤَدَة)[٢].

وقال ابن كثير: (وتقدم وساد في فني النحو والقراءات وحصَّل منهما شيئًا

---

(١) انظر: نفح الطيب (٢/ ٢٢٥).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٤٩).

كبيرًا، وأربى على كثير ممن تقدمه في هذا الشأن مع الدين والصدق وحسن السمت وكثرة النوافل وكمال العقل والوقار والتودد)[١].



(١) انظر: طبقات الشافعيين (٩٠٨).



ترجمة ابن هشام[1]

هو جمال الدين: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، الأنصاري المصري، وُلد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة بالقاهرة.

لزم الشيخ شهاب الدين ابن الْمُرَحِّل (تـ: ٧٤٤هـ) وتلا على ابن السراج (تـ: ٧٤٦هـ) وسمع من أبي حيان (تـ: ٧٤٥هـ) وحضر دروس تاج الدين التبريزي (تـ: ٧٤٦هـ) وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني (تـ: ٧٣١هـ) وروى الشاطبية عن القاضي ابن جماعة (تـ: ٧٣٣هـ).

درَّس النحو والفقه والتفسير، وتخرج على يديه جماعة، منهم ابن الملاح الطرابلسي (تـ: ٧٦٥هـ) وعلي ابن أبي بكر البالسي (تـ: ٧٦٧هـ) والنويري (تـ: ٧٨٦هـ) وابن الفرات (تـ: ٧٩٤هـ) وابنه محب الدين ابن هشام (تـ: ٧٩٩هـ) وابن الملقن (تـ: ٨٠٤هـ)، وجلال الدين بن أحمد التبَّاني (تـ: ٧٩٣) ومحمد بدر الدين بن بهادر الزركشي (تـ: ٧٩٤) وعبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (تـ: ٧٩٥).

---

(١) انظر ترجمته في الجوهر المنضد، ص: (٧٧، ٧٨)، والدرر الكامنة (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧)، ومقدمة ابن خلدون، ص: (٥١٦)، والمقصد الأرشد (٢/ ٦٦، ٦٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٥٣٦)، وأعيان العصر، ص: (٥، ٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩١، ١٩٢)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٣٣٦)، والوفيات لابن قنفذ، ص: (٣٦١)، والوفيات لابن رافع السَّلاَّمي (٢/ ٢٣٤)، والسحب الوابلة (٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٨، ٦٩)، والبدر الطالع (١/ ٢٧٦، ٢٧٧).

ولابن هشام معرفة تامة باللغة، والقراءات، والحديث، والمعاني، والبيان، والعروض.

قال تاج الدين السبكي[١] (ت: ٧٧١) عن ابن هشام: «نحويُّ هذا الوقتِ، أبقاه الله تعالى».

ولابن هشام طريقة بديعة في سرد أبواب النحو، وضم النظير إلى نظيره، وتسهيل علم النحو وتمهيده، وكان موصوفاً بكثرة الديانة والعبادة، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الأخلاق ورقة القلب.

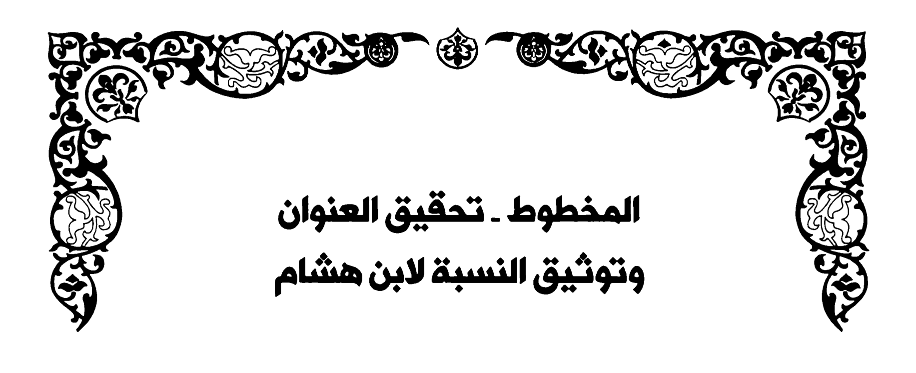
مات ـ رحمه الله تعالى ـ في القاهرة في شهر ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمائة.

ورثاه جماعة من العلماء الأدباء بقصائد تدل على بالغ تأثُّر أهل عصره بفقده، رحمه الله.



---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٨١).



المخطوط ـ تحقيق العنوان وتوثيق النسبة لابن هشام

نصَّ كثيرٌ ممن ترجم للإمام ابن هشام على أن له عددًا من المصنفات على ألفية ابن مالك، أشهرها كتاب «أوضح المسالك»، وهو كتاب لم يتعرَّض فيه ابن هشام إلى نظم الألفية، بل إنك تستطيع أن تقول: إنه كتاب في النحو نَثَر فيه «الألفية» وسار معها، وتستطيع أن تقول: إنه متن نثريٌّ في النحو؛ لذلك شرحه كثير من العلماء كالشيخ خالد الأزهري، وقال المترجِمون: إنَّ لابن هشام عددًا من الحواشي والتعليقات على «الخلاصة»، قال الإمام الصفدي: (وصنَّف كتبًا في العربية، منها: «تعليقه على مشكل ألفية ابن مالك»)، وقال الإمام ابن حجر: (وَله تَعْلِيقٌ على «ألفية ابْن مَالك»)، وقال الإمام السيوطي: (وله عدَّة حواشٍ على «الألفية»)، وكذا قال ابن العماد.

ونقل من هذه الحواشي كثيرٌ من العلماء، منهم الإمام العليمي، حيث نقل من حاشيتين مختلفتين على «الألفية» بخطِّ ابن هشام، وكذلك نقل السيوطي في «النكت»، والأزهري في «التصريح»، والبغدادي في «خزانة الأدب» من حواشٍ أُخرى بخطِّ ابن هشام.

وقد وقفنا من هذه الحواشي على حاشيتين، الأولى منقولة من خطِّ ابن هشام، والثانية أصغر منها بخطِّ ابن هشام اعتمدها العيوني في تحقيقه للألفية، والعزم على تحقيق المخطوطة الأولى وإتباعها بالثانية مباشرة إن شاء الله.

أما المخطوطة الأولى التي نعمل على تحقيقها فقد نقل منها العليمي واعتمدها في حواشيه على «الألفية»، وهي إحدى حاشيتين من حواشي ابن هشام، وأما الثانية فلم أقع على أحدٍ نقل منها، وكذلك اعتمد السيوطي في «النكت» على حاشية أخرى بخطِّ ابن هشام لم نصل إليها حتى الآن، وبهذا أستطيع أن أدَّعي غير جازم أنَّ هذه الحواشي هي التي سمَّاها مَن ترجم لابن هشام بـ: «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»، فهي كما قال ابن حجر أربع مجلدات، فلعل كلَّ مجلد يشمل على حاشيةٍ مستقلَّة، والله أعلم.

فيَجمُل بنا بعد هذا أن نُسمي هذه المخطوط بـ: «حاشية ابن هشام على ألفية ابن مالك»، ونميِّزها بأنها «الحاشية الكبرى»؛ فتكون الحاشية الأولى لابن هشام التي نعمل على إخراجها، والله ييسر فيما بعد أن نُلحِق بها الحاشية الثانية، ونميزها بـ: «الحاشية الصغرى»؛ إذ إنها أصغر من تلك، وأقل تعليقًا، والله الميسر.

أما توثيق نسبة هذه المخطوطة لابن هشام:

فلا أدلَّ على ذلك من أن ابن هشام يستخدم في هذه المخطوطة الرمز (ع)، وهو اختصار لاسمه: (عبد الله)، حيث إنه في كثير من مواضع المخطوطة إذا أراد أن يعلق على كلام أن يبدأه بالرمز (ع)، تمييزًا له من غيره، وابن هشام نصَّ في المخطوطة التي بخطِّه مُجمِلًا منهجَه في الرموز فقال: (كلُّ ما أوَّلُه: **«ش»** فهو من كلام الشَّلَوْبِينِ في «حَوَاشِيه على الْمُفَصَّل»، إلا إن بَيَّنْتُه، وما فيه: **«ح»** فلأبي حَيَّانَ، أو: **«ع»** فهو لكاتِبه ابنِ هِشَامٍ، أو: **«س»** فهو لسِيبَوَيْهِ، أو: **«ص»** فهو للبصريين، أو: **«ك»** فهو للكوفيين).

وهذا صريح في أنَّ هذا المخطوط لابن هشام، وأنا إن شاء الله واضعٌ في هذه الدراسة جدولًا بالرموز كلها التي استعملها ابن هشام في هذه المخطوط.

ومما يدل على أن هذه المخطوطة لابن هشام أنه جاء على غلافها: (فوائد على الألفية منقولة من خط الإمام العالم العلامة جمال الدين ابن هشام تغمده الله برحمته)، وجاء أيضًا بخطِّ علي بن عماد الدين الشافعي: (هذه حواشٍ نُقِلَت من خطِ خاتمةِ النحاةِ جمالِ الدينِ بنِ هشامٍ رحمه الله تعالى، كتبه علي بن عماد الدين الشافعي، لطف الله به)، وجاء بخطِّه فيه مقيِّدًا على غلاف المخطوط أنه تملَّكه سنة ٩٤٠.

وعلي بن عماد الدين هذا قال فيه ابن العماد[1]: (علاء الدّين علي بن إسماعيل بن موسى بن علي بن حسن بن محمد الدمشقي الشافعي، الشهير بـ: (ابن عماد الدّين)، وبـ: (ابن الوِسّ)، الإمامُ العلّامة.

ولازم في الفقه الشيخ تقي الدّين القاري وغيره، وأخذ الحديث عن جماعات، منهم الشّهاب الحمصي ثم الدمشقي، والبرهان البقاعي، وأخذ العربية عن الشمس ابن طولون، والكمال ابن شقير، والأصول عن المولى أمير جان التبريزي حين قدم دمشق، والكلام والحكمة عن منلا حبيب الله الأصفهاني، والعربية أيضًا والتفسير عن الشيخ مغوش المغربي، وأخذ عن خلائق، وحجّ، وقرأ على قاضي مكّة ابن أبي كثير، وولي نيابة القضاء بمحكمة الميدان، ثم نيابة الباب مدَّة طويلة، وأقامه بعضُ قضاة القضاة مقامه، وسافر إلى الرّوم فعجب علماء الرّوم من فطانته وفضيلته،

---

(١) انظر: شذرات الذهب (١٠/ ٥٣٠).

مع قصر قامته وصغر جثّته، وسموه (كجك علاء الدّين)، وكانوا يضربون المثل به، وأعطي ثَمَّ تدريس دار الحديث الأشرفية بثلاثين عثمانيًّا.

ثم أعرض عن نيابة القضاء وأقبل على التدريس، وغلبت عليه المعقولات، وعمل حواشٍ على «شرح الألفية» لابن المصنِّف، وكان يقرئ، ويدرّس، ويفتي.

وكان يحفظ القرآن العظيم ويكثر تلاوته، وانتفع به كثيرون، منهم الشيخ إسماعيل النابلسي، والشيخ عماد الدّين، والشمس بن المنقار، والمنلا أسد، وغيرهم.

وتوفي بدمشق بعد ظهر يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الآخر، وحضر جنازته قنالي زاده).

ويكفيك في توثيق هذا المخطوط ونسبته لابن هشام شهادة هذا الإمام العلامة علي بن عماد الدين المعتني بعلوم العربية.

ومما يدل على نسبة هذه المخطوط لابن هشام أن العليمي نقل نصوصًا كثيرة منها ثم نسبها إلى ابن هشام في الحواشي، منها:

١ ـ في المخطوطة: «(أمس) إذا استعمل ظرفًا فهو مكسورٌ عند جميع العربِ، ثم قال الجمهور: بناءٌ، وقال الخليلُ: يجوز أن يكون قولك: لقيته أمس، بتقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين، وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس معربًا ولا مبنيًّا، بل محكيٌّ، وأنه سمي بفعل الأمر من المساء».

ونقلها العليمي[1] وعزاه لابن هشام في الحواشي.

---

(١) حاشية العليمي (١/ ٢٣).

٢ ـ في المخطوطة: «لا يستقيم كلامه لوجهين: أحدهما: أن (الفم) هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه، فهو فرض محال. والآخر: أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة (الفم) نفسها، والمعرب الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهو المعتقب عليها الأحوال الثلاثة...».

ونقلها العليمي[(١)] وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٣ ـ في المخطوطة: «قد تحذف تخفيفًا، وذلك على ضربين: واجب، لنون التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾...».

ونقلها العليمي[(٢)] وعزاه لابن هشام في الحواشي[(٣)].

أما تسمية المخطوط:

فقد سماها أحد ملاك المخطوطة بـ: «فوائد»، وسماها علي بن عماد الدين بـ: «حواش»، ولعل التعبير بالحواشي أقرب إلى استخدام العلماء الذين نقلوا منها، كالعليمي الذي ينقل منها ويقول: قال ابن هشام في الحواشي، لكنني آثرت تسمية هذه المخطوطة بـ: «حاشية»؛ لئلا يظنَّ القارئ أن هذه كل حواشي ابن هشام،

---

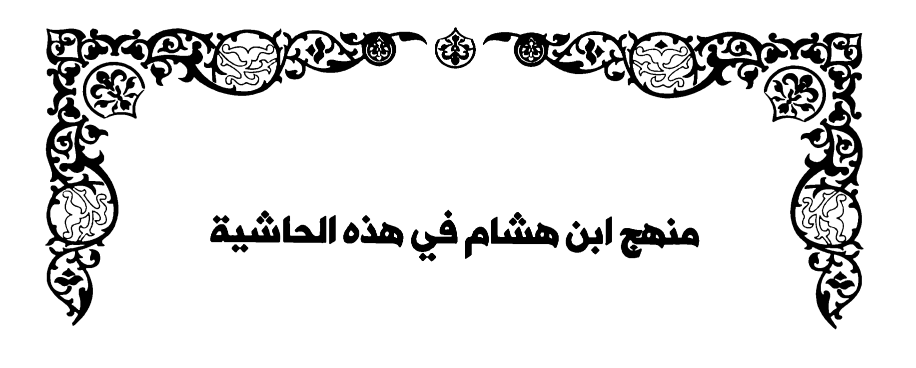
(١) حاشية العليمي على التصريح (١/ ٢٠٢).

(٢) حاشية العليمي على التصريح (١/ ٢٨٨).

(٣) والمواضع كثيرة جدًّا، منها: المخطوطة الثانية (٩، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤) مع ما يقابلها من حاشية العليمي على التصريح (١/ ٣٢٠، ٣٢١، ٤٩٢، ٤٩٣)، وحاشية العليمي على الألفية (١/ ٦٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠).

وإنما هي حاشية واحدة من حواشيه، وكل حاشية من هذه الحواشي الأربعة التي وضعها ابن هشام مختلفة عن الأخرى.





منهج ابن هشام في هذه الحاشية

من الطرق التي اعتمدها ابن هشام في عرض تعليقه على «الألفية» أنه يكتب تعليقه محاذيًا للبيت الذي يريد أن يعلق عليه، إما أمامه أو فوقه أو تحته، وأحيانًا كان يكتب أوَّل كلمة في الحاشية ثم يمدها بخط طويل إلى مكانٍ آخر فارغ من الورق ويُكمل التعليق هناك، ومنها أنه يكتب في مكان بعيد من البيت تعليقه، لكنه يذكر في أول التحشية الموضع من «الألفية» الذي يريد أن يعلق عليه، وقد يكتب الحاشية في ورقة ملحقة بين المخطوط، فقد فعل هذا في باب التعجب.

وأحيانًا نرى ابن هشام يكتب الحاشية بعيدًا عن البيت ولا يشير ولو بكلمة إلى الشيء الذي يريد أن يعلق عليه، وأحيانًا يكتب الحاشية مجردة عن الإشارة إلى الموضع الذي يعلق عليه من «الألفية» ويكتب التحشية بعد ورقات في نفس الباب، وأحيانًا يكتب التحشية من غير إشارة إلى موضع «الألفية» الذي يُعلق عليه ويكتب التحشية في باب آخر لا علاقة له بالتحشية التي يعلق بها، وقد بذلت جهدي في ردِّ كل هذه الحواشي إلى مواضعها من «الألفية».

وأحيانًا نجد ابن هشام يكتب جزأً من الحاشية ثم يَضيقُ عليه مكان الكتابة فيمد خطًّا ويُكمل الكتابة في موضع فارغ، وأحيانًا يُحيل إلى موضع آخر من الحاشية، فيكتب شيئًا ويقول: ستراه مستقصىً في مكان كذا عند الحديث عن كذا.

*** شمول الحواشي لأبيات الألفية:**

أما عن تعليقات ابن هشام على أبيات الألفية فإننا لا نجد أن ابن هشام استوفى جميع أبيات الألفية، فأول ما يواجهنا أن ابن هشام لم يعلق على أبيات مقدمة «الألفية»، وترك التعليق على أبواب كاملة، ولعلي أُرجع هذا إلى أن الناسخ يظهر منه أنه لم يلتزم نقل جميع حواشي ابن هشام، ظهر هذا لي من خلال تتبع نهاية كل تحشية؛ ففي بعض المواضع يترك الناسخ الحاشية من غير تتمَّة، وأحيانًا نجد ابن هشام يُحيل على موضعٍ سابق من «الألفية» علَّق عليه، وإذا رجعنا إلى ذلك الموضع فإننا لا نرى ذكرًا لما أحال عليه، وهذا يؤكِّد أن الناسخ لم ينقل جميع كلام ابن هشام.

وإذا ألقينا نظرة إلى المخطوط فإننا نجد أن ابن هشام علق على الأبيات من ٨ ـ ١٨٩ والأبيات من ٣٥٦ ـ ٦٧١ والأبيات ٧٩٢ إلى آخر الألفية، فعدد أبيات الألفية التي في المخطوط المعلق عليها ٧٠٩ بيت.

*** رموز الكتاب:**

ظاهر الإشارة بالرمز في هذه المخطوط منتشرة جدًّا، فهو لا يقنع بذكر اسم الكتاب أو العالم كاملًا، بل في كثير من المواضع يذكر حرفًا أو حرفين يرمز بهما إلى الكتاب أو العالم الذي ينقل عنه، وأكثر رمز يُقابلنا في هذه المخطوطة الرمز: (ع)، وهو كما قلنا سابقًا يرمز به إلى نفسه، أي: ابن هشام؛ إذ إن اسمه: (عبد الله)، وهذا الرمز يستخدمه ابن هشام على عدة طرق، فأحيانًا يذكره لابتداء مسألة أو تعليق جديد، وأحيانًا يأتي بنقل من أحد الأئمة، ثم هو يعترض في أثناء هذا النقل

بتعليق له، ثم هو أحيانًا يذكر أن تعليقه انتهى، ثم يكمل النص المنقول، وأحيانًا يختم تعليقه برسم دائرة وسطها نقطة، ثم يكمل النص المنقول، وأحيانًا لا ينص على نهاية تعليقه فيختلط تعليقه بالنص المنقول.

أما بقية رموز الكتاب فهي كالتالي:

ابنه: ابن الناظم.

س: سيبويه.

ش ف: كتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان.

شرف: كتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان.

ع: ابن هشام صاحب الحاشية.

ص: البصريون.

كـ: الكوفيون.

كـ: «تفسير الكشاف».

ح: أبو حيان.

أح: أبو حيان.

س ص: كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني.

ع ث ج: عثمان بن جني.

ز: الزمخشري.

صف: جامع العلوم الباقولي.

فا: أبو علي الفارسي.

زج: الزجاج.

خ: الأخفش.

عثمان: ابن جني.

الشيخ: ابن مالك.

ن: «النهاية» لابن الأثير.

ب: بدر الدين ابن الناظم.

ش ع: كتاب «شرح العمدة» لابن مالك.

ش غ: كتاب «شرح الغاية» لأبي حيان.

ج ص: ابن جني في كتاب «الخصائص».

شرح كـ: كتاب «شرح الكافية الشافية» لابن مالك.

ط: لم أعرف ما يقصد به.

سفا: السفاقسي.

غ: البغداديوان.

ق ر ط ب ي: الإمام القرطبي.

*** طريقة ابن هشام في إبراز الحواشي ومادتها:**

نلحظ في أسلوب ابن هشام في عرض مادته أنه يكثر من أسلوب المجادلة والمناقشة، فكثيرًا ما يعتمد أسلوب: «فإن قيل: كذا، قلنا: كذا»، أو: «فإن قلتَ:

كذا، قلتُ: كذا»، ومنها أنه يفترض سؤالًا يُسأل، فيضع قبل التحشية كلمة: (سؤال) ثم يجيب، ومنه أنه يضع قبل الحاشية ألفاظًا تدل على أهمية ما سيقوله، مثل قوله: «اعلم أن...»، أو يختمها بقوله: «فافهمه»، أو: «فتأمل».

ومنها أن يعتدَّ بنفسه في بعض المواضع؛ إذ إنه يرى أنه كتب شيئًا حسنًا، أو نبه على شيء لم يُسبق إليه، كأن يقول: وهذا حسن بديع، وعندي أجود منه، ولم أر مَن ذكره، وقوله في موضع: «هكذا أظنُّ في هذا المثال الأخير أنهم قالوا فيه ذلك، وعلى تقدير أن لا يكونوا قد قالوه؛ فما لي لا أقول به بعدما تبيَّن لي أنه الحقُّ؟! كم ترك الأول للآخر».

ومما يلحظ في هذه الحاشية قسوة ابن هشام في بعض المواضع على أئمة كبار، فقال عن رأي لابن الخباز: «خلافًا لِمَنْ غَلِطَ»، وقال عن رأي لابن عصفور: «وهو عندي غَلَطٌ منه»، وقال: «وغَلِطَ ابنُ النَّاظمِ»، وقال عن كلام لابن جني: «وهذا فيما أجزِمُ بِهِ خطأٌ صريحٌ»، وقال عن رأيٍ للأخفش وابن جني: «وما قالاه خطأٌ نقلًا وعقلًا، والعربيةُ تأباه»، وقال عن كلام لابن عصفور: «هذا أفسَدُ ما يُسمَعُ».

ومن إنصاف ابن هشام أنه يقف في بعض المواضع لا يقطع فيها بقول فيقول: «ولينظر في كذا»، وهذا كثير في كلامه.

ومما يلاحظ من طريقة ابن هشام أنه أحيانًا يتصرَّف في لفظ «الألفية»، فإذا أراد أن يُعلق على لفظةٍ منها أتى بها لا بنصها، بل بتصرف، فعلق على قول ابن مالك: «انصب بذي الإعمال»: «قوله: ذو الإعمال...»، وقال في قول ابن مالك: «في مد وتأنيث»: «قوله: «وتاء تأنيث..».

أيضًا نرى ابن هشام يولي عناية فائقة بابن مالك، فهو يربط كلامه هنا بباقي مؤلفات ابن مالك، وينقل منها بكثرة، ومن الكتب التي نقل منها ابن هشام في هذه الحاشية: «التسهيل» و«شرحه»، «الكافية» و«شرحها»، «العمدة» و«شرحها»، «سبك المنظوم»، «الفيصل»، «المؤصل».

أيضًا نرى لابن هشام في هذه الحاشية عناية كبيرة بكلام ابن الناظم؛ لأنه أوَّل شرح يصلنا على «الألفية»، فهو كثيرًا ينقل عنه، وكثيرًا يناقشه، وكثيرًا يخطِّئه ويغلِّطه، أيضًا نرى ابن هشام يواكب التأليفات في عصره، فهو في نص فريد يذكر شرح ابن عقيل على الألفية، قال: «حُكِيَ لي عَن «نُكَتِ ابْنِ عَقِيلٍ»: أنَّه بمعنَى اطَّرَدَ، وعن «شَرْحِ الكَافِيَةِ»: أنَّه غيرُ مُطَّرِدٍ، وهذا هو الحقُّ».

*** مصادر ابن هشام في هذه الحاشية:**

لا عجب أن تكون هذه الحاشية منجمًا وكنزًا مليئًا بالكثير من الآراء والمذاهب، فعالم مثل ابن هشام حقيق أن يكون تحت يده كنوز من التراث التي منها ما هو مفقود اليوم، فابن هشام في هذه الحاشية اعتمد على كثير من العلماء والكتب التي نذكر منها ومنهم:

الخليل، وسيبويه، وأبو عمرو بن العلاء، والأخفش، والمبرد، والفراء، وهشام، والكسائي، والمازني، وثعلب، وأبو زيد، ويونس، وابن كيسان، والزجاج، وابن السرَّاج، وأبو بكر بن الأنباري، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، وابن برهان، وابن بابشاذ، والجرجاني، والزعفراني، والحريري، والبطليوسي، والزمخشري، وابن الشجري، والجزولي، وابن خروف، وابن أبي الربيع، وابن يعيش، وابن

عمرون، وابن ملكون، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام الخضراوي، وأبو حيان، وابن المرحل.

واعتمد على كثير من اللغويين والمحدِّثين والمفسرين والأصوليين والبيانيين، مثل: الأصمعي، وأبو عبيدة، والجوهري، والبخاري، والخطابي، والواحدي، والقرطبي، وابن دقيق العيد.

وفي كثير من المواضع يذكر ابن هشام الكتاب الذي ينقل منه، مثل: كتب ابن مالك جميعها، «الكفاية»، «الكشاف»، «الحلبيات»، «شرح المفصل»، «حواشي الشلوبين»، «البسيط»، «شرح الكافية» للركن، «نوادر أبي زيد»، «الإغفال» للفارسي، «الخصائص»، «العين»، «المفصل»، «إصلاح الخلل» للبطليوسي، «الأصول» لابن السراج، «الإيضاح الشعري» للفارسي، «مفتاح الإعراب» للأمين المحلي، «اللمع» لابن جني، «المقرب»، «المقتضب»، وغيرها الكثير.

وبعض الكتب التي نقل منها ابن هشام هي الآن في عداد المفقود، منها: «الأوسط» للأخفش، «الفرخ» للجرمي، «الحقائق» لابن كيسان، «المقصور والممدود» لابن السراج، «الأفعال» لابن طريف، «ذكرى حبيب» للمعري، «الإعراب عن مراتب قراءة الآداب» لابن سيده، «البلغة في معرفة أساليب اللغة» لأبي البركات الأنباري، «حلى العلى» لعبد الدائم القيرواني، «الترشيد» لأبي علي بن أبي الأحوص، «الفيصل والمؤصل» لابن مالك، «الرد على المقرب» لابن الحاج.

وهنا لا بد من الإشارة إلى شيء، وهو أن ابن هشام ينقل من كتاب لأبي بكر الزبيدي اسمه «التقريظ»، واسم الكتاب في المخطوط مهمل غير معجم، لكنني

وجدته عند ابن خير باسم «التقريظ»، ولم أستبعد ان يكون اسمه «التفريط»، فرجعت إلى ابن الساعي في كتابه «الدر الثمين في أسماء المصنفين» فوجدته قال في ترجمة الزبيدي: إن له «كتاب «التفريط في إصلاح خلل كتاب العين»».

أما النقطة الثانية فلعلي أجزم أن هذا الكتاب هو نفسه الكتاب المطبوع باسم «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين»؛ وذلك أني وجدت السيوطي في «المزهر» نقل نصًّا عن الزبيدي ونسبه إلى كتاب «استدراك الغلط»، ووجدت النص نفسه نقله ابن هشام في هذه الحاشية ناسبًا إياه إلى كتاب «التقريظ».

*** عناية ابن هشام في هذه الحاشية بالألفية:**

من عناية ابن هشام بمتن «الألفية» في هذه الحاشية أنه كان حريصًا في النص على ضبط بعض ألفاظ «الألفية»، من ذلك قوله في قول ابن مالك: «وفعل أمر ومضي بنيا»، قال ابن هشام: «وهذا الموضع يُقرأ بالخفض، وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الخفض؛ لكون المضاف المحذوف معطوفًا على مثله، نحو:

أكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبين امرأً ... ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارَا؟

وينبغي أن يُقرأ: «ومضيٌّ» بالرفع، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على ما هو الأكثر في كلامهم، وعلى هذا فالإخبار صحيح».

ومنها أنه يقارن بين نسخ «الألفية»، قال ابن مالك: «وكلمة بها كلام قد يؤم»، قال ابن هشام: في نسخة: «بها الكلام قد يؤم»، وقال ابن مالك: «مسند للاسم تمييز حصل»، قال ابن هشام: في نسخةٍ: «مَيْزٌ قد حَصَل».

ومنها أنه يفسر بعض الألفاظ لغويًّا، قال ابن مالك: «لحذف موهلا»، قال ابن هشام: «قوله: (مُوهَلا) اسم للمفعول، من آهَلْته لكذا، إذا جعلته أهلًا له»، وقال ابن مالك: «إن كان عن مضيه بمعزل»، قال ابن هشام: «قولُه: (بِمَعْزِلِ) الباءُ ظرفيةٌ، والْمَعْزِلُ: مَفْعِلٌ، مِن (عَزَلَه عَنْهُ) إذا نحَّاهُ وأبعدَه، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ﴾ أي: في مكانٍ عَزَلَ منه نفسَه عن أبيه وعن مركبِ المؤمنين، وقيل: في معزلٍ عن دينِ أبيه».

ومنها أن ابن هشام كان في كثير من المواضع يُعرب أبيات الألفية، إما البيت كاملًا، وإما جزء منه، من ذلك:

والأَمرُ إن لم يكُ للنون محل فيه هو اسمٌ نحو «صهْ» و«حيَّهَل»

قال في قوله: (هو اسم): «جملةٌ اسميةٌ مخبَرٌ بها عن (والأمر)، وهي دالةٌ على جواب الشرط، لا جوابُه، خلافًا لمن غلط، وهو ابن الخبَّاز، حيث قال في قول ابن معط:

اللَفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الكَلَامُ ....

إن الفاء محذوفةٌ للضرورة».

ومنها:

وَكُلَّ مَا قُرِّرَ [لِاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ]

«إن نصبتَ (كُلًّا) ورفعتَ (اسْمُ مفعولٍ) فهو وجهُ الكلامِ؛ لأنَّك أقمتَ المفعولَ الأولَ مقامَ الفاعلِ، وتركتَ الثانيَ، ونظيرُه: «دِرْهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ»، ليس فيه

غيرُ تقديمِ المفعولِ الثاني على عاملِه، وهو كثيرٌ حسَنٌ.

وإن عكستَ فرفعتَ (كُلًّا)، ونصبتَ (اسْمَ مَفْعُولٍ) فـ: (كُلٌّ) مبتدأٌ، والنائبُ عن فاعلِ (يُعْطَى) ضميرٌ راجعٌ إليها، و(اسْمَ مَفْعُولٍ) مفعولٌ ثانٍ، وفيه إقامةُ المفعولِ الثاني، وتركُ المفعولِ الأوَّلِ، ولكنَّه لا تقدمَ فيه ولا تأخيرَ، وبعضُهم يزعمُ أنَّه لا يُقامُ الثاني ويتركُ الأولُ حتى يقدَّرَ قلبُ المعنى، والحقُّ أنَّه لا يُحتاجُ إلى ذلك، وأنَّ كلامَ سيبويهِ مؤوَّلٌ.

إذا رَفعتَ (كُلٌّ) بالابتداءِ و(اسْمُ مَفْعُولٍ) بالفعلِ فهو مِن بابِ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾.

.... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وهو محلُّ اتفاقٍ عندَ الناظمِ.

وإن رَفعتَ (كُلًّا)، ونصبتَ (اسْمَ مَفْعُولٍ) فجائزٌ أيضًا؛ لأنَّ لـ: (يُعْطَى) مفعولين، أحدُهما مرفوعٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، والثاني منصوبٌ، فإن أقمتَ الأوَّلَ وهو (اسْمُ مَفْعُولٍ) فالمفعولُ الثاني محذوفٌ، والأصلُ: «يُعْطَاهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ»، وإن أقمتَ الثانيَ قدَّرتَه ضميرًا مرفوعًا مستترًا في (يُعْطَى) عائدًا على (كُلٌّ)، والتقديرُ: «والشيءُ الذي تقرَّرَ في البابِ السابقِ لاسمِ الفاعلِ يُعطى ذلك الشيءُ لاسمِ المفعولِ بلا تفاضلٍ بينهما»، وهذا الوجهُ أحسَنُ؛ لسلامتِه مِن الحذفِ، والأوَّلُ أحسَنُ لإقامةِ المفعولِ الأوَّلِ دونَ الثاني.

وإن نصبتَ (كُلًّا) فهو المفعولُ الثاني، و(اسْمُ مَفْعُولٍ) واجبُ الرفعِ، وهو المفعولُ الأوَّلُ».

فأنت ترى هنا كيف تفنن ابن هشام في إيراد ما يحتمله البيت، ودفع ما رآه ضعيفًا.

ومن ذلك أنه كثيرًا يستحسن لفظ «الألفية»، من ذلك: «فقولُ الشيخ: «بَقَا النَّفْي» عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنه احترازٌ عن المسائل الثلاثة»، ومنها: «ما أَحْسَنَ قولَه: «بمعنى: افْعَلْ كـ: آمِينَ»؛ فإنها مصادَفة حسنةٌ للحديث أنه ﷺ سُئل عن معنى «آمينَ» فقال: (افْعَلْ)».

ومنها أنه يعترض على لفظ «الألفية»، ويستدرك عليها، وأحيانًا يقترح صياغةً أخرى يراها هو أفضل، وهذا أتركه لك أيها القارئ تطالعه، وتظفر منه بالدرر والفوائد التي لن تجدها في غير هذا الكتاب.





وصف النسخة المخطوطة

النسخة المخطوطة محفوظة في المكتبة التيمورية في دار الكتب المصرية برقم ١٨٧ نحو تيمور، وهي نسخة يتيمة حسب بحثي الشديد، وقد سافرت إلى القاهرة وحصلت على نسخة ملونة جيدة منها.

تقع هذه النسخة في (١١٢) ورقة، بما يقابل (٢٢٤ صفحة)، فيها عدد من الأوراق لم تقع في محلها فأعدت ترتيبها حسب ما يقتضي، بعض هذه الأوراق فيها أبيات من الألفية لم يعلق عليها.

والمخطوط كامل ليس فيها سقط، غير أنها ناقصة الأبيات؛ إذ هي تشمل على الأبيات من ٨ ـ ١٨٩ والأبيات من ٣٥٦ ـ ٦٧١ والأبيات ٧٩٢ إلى آخر الألفية، فعدد أبيات الألفية التي في المخطوط المعلق عليها ٧٠٩ بيت.

والمخطوطة خطها نسخي واضح في أغلبها، في الورقة منها يكتب الناسخ تقريبًا ثلاثة أبيات أو أربعة ويكتب التعليقات عليها إما حسب البيت أو متناثرة في الورقة، وفي كثير من الأوراق كان الناسخ يكتفي برأس بيت الألفية ولا يكمله.

جاء على غلاف المخطوطة: «فيه من أوله إلى أواخر إن وأخواتها، ومن باب التمييز إلى أواخر ما لا ينصرف، ومن جمع التكسير إلى آخر الكتاب، وبخط الشيخ جمال الدين الطيماني والد صاحب هذه النسخة من باب «أعلم وأرى» إلى أثناء باب الحال، ومن عوامل الجزم إلى أثناء باب العدد».

وهذا يدل على أن النسخة كتبت في القرن التاسع؛ إذ إن جمال الدين الطيماني توفي سنة ٨١٥هـ.

وأبيات الألفية قد كتبها الناسخ بالحمرة، والحواشي كتبها بالأسود.





منهج التحقيق

١. كتابة المخطوط حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع وضع علامات الترقيم وفق ما يناسبه ذلك.

٢. ضبط النص ضبطًا عامًّا، مع توضيح ما يحتمل أكثر من ضبط.

٣. عملت على تصحيح ما جزمت أنه تحريف أو تصحيف، مع توثيق ذلك من المصادر.

٤. إثبات ما جزمت أنه سقط من كلمات المخطوط، مع وضعه بين معقوفين، وتوثيق ذلك من المصادر.

٥. اعتماد حاشية العليمي على أنها نسخة ثانية من المخطوط، حيث إن العليمي أكثر النقل جدًّا من هذه الحاشية، فقابلت نصوص المخطوط على ما وجدته منها عند العليمي.

٦. أهملت أغلب التصحيفات والتحريفات التي وقع فيها الناسخ، إلا بعض المواضع أثبتها حتى يرى القارئ التحريفات والتصحيفات التي وقع فيها الناسخ، والذي جعلني أهمل هذا أن الناسخ كثير التصحيفات والتحريفات حتى في آيات القرآن وأبيات «الألفية»، فما ظنك بغيرها؟!

٧. إثبات أبواب الألفية، وتتميم أبياتها التي ذُكر طرفها في المخطوط، وعملت

على إثبات الموضع الذي يعلق عليه ابن هشام من «الألفية» بوضعه أول التحشية بين معقوفين.

٨. ردّ كل حاشية إلى مكانها؛ إذ إن الناسخ لم يلتزم ذلك.

٩. عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وبيان رقمها.

١٠. توثيق القراءات القرآنية التي أوردها ابن هشام.

١١. عزو الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحاح، وإن لم أجد فإنني أذكر من أورده.

١٢. توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المصنفة في ذلك.

١٣. تخريج الأبيات الشعرية، وضبطها حرفًا حرفًا، وبيان بحرها الشعري، وتوضيح محل الشاهد إن غمض، وتوثيق ذلك من المصادر.

١٤. توضيح ما يعسر فهمه من كلام ابن هشام، وحل ما أظن أنه من مواضع الإشكال.

١٥. توثيق الأقوال التي نقلها ابن هشام من كتب العلماء تصريحًا.

١٦. تبيين المواضع التي نقل فيها ابن هشام من غيره واستفادها منه من غير أن يُصرِّح، وتوثيق ذلك.

١٧. تبيين معاني الرموز التي استخدمها ابن هشام في حاشيته.

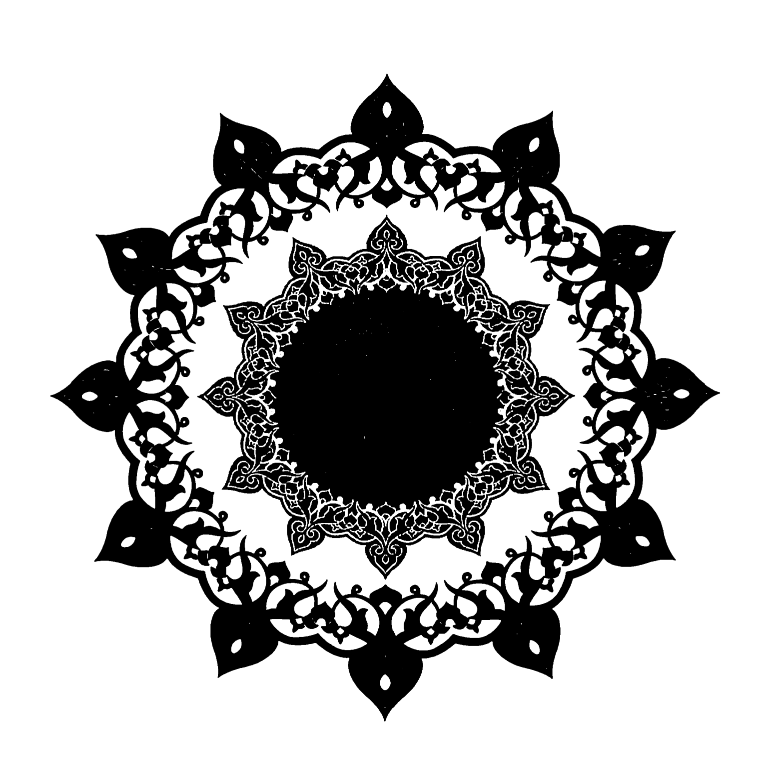
١٨. ضبطت كلمة (ادَّغم، وادِّغام) وما اشتق منها على مذهب البصريين، لا على مذهب الكوفيين (أدغم)، والذي قوَّى عندي هذا أنها في المخطوط هذا وفي غيره مما بخط ابن هشام كان بهمزة وصل.

١٩. ترجمة مَن لا بد من ترجمته ممن لم يشتهر، أما الأعلام المشهورون فلا حاجة لمن وصل لمستوى هذا الكتاب إلى أن يسأل عن ترجمتهم؛ إذ هم معلومون عنده بالضرورة.





صور من المخطوط

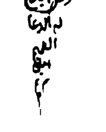


صورة الورقة الأولى قبل غلاف المخطوط

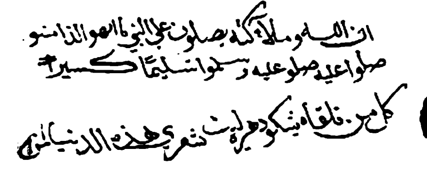
شرح ابيات على الالفية منقول من خط الامام العالم العلامة جمال الدين بن هشام تغمده الله برحمته

ملك هذا الكتاب اسعد بن سليمان العنان غفر الله له ولمن دعا له



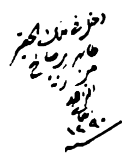



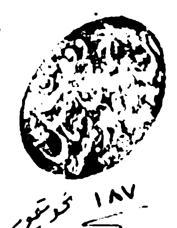
كثيرا مباركا الى يوم الدين



ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كثيرا

كل من تلقاه يشكو دهره ليت شعري هذه الدنيا لمن





١٨٧ نحو تيمور



صورة غلاف المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل

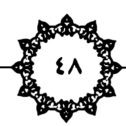
كلاماً لفظاً مفيد الى اخره . قوله مفيد صفة لا خبر بعد خبر لان الاول لا يستقل بالخبرية وكذا القول في نحو الانسان حيوان ناطق وفي كل من لفظ ومفيد ضمير اما الثاني فلانه مشتق واما الاول فلانه مأول بالمشتق والضمير الاول نائب عن الفاعل والثاني فاعل ونظير الخبر الاول هذا خلق الله قوله كما ستقف على تفسير ابنه نعت مصدر محذوف فهو معمول لمفيد اي فائدة تامة كفائدة استقم بحذف المصدر وصفته والمضاف وعلى قولنا خبر لمبتدا محذوف اي وذلك كاستقم وفي مفيد من التصريف نقل حركة العين الى الفاء وفي استقم ازالته ثم حذف العين لسكونها وسكون اللام للامر قوله ليس هذا الاخبار على حد قولك لبونا منطلق وكلامنا حسن لأن ما الخبر فيه اعم من المبتدا وانما هو على الحصر اي الكلام في اصطلاحنا مخصوص في اللفظ المفيد وكذا كل حد ومحدود لا يكون الا على هذا وقد صرحوا بالحصر لغوله قول مفيد طلبا او خبرا هو الكلام قوله مفيد لا معول له البتة لان معناه ذو فائدة فهو كقوله يخرج في عراقيبها نصلي وعلى هذا فليس قوله في الكافية طلبا معمول له وحل في الكافية فسد ما ادخل من التقسيم فان الاتشاخ منه والحال مقيدة فلا يكون القول المفيد كلاما الا حالة كونه طلبا او خبرا فهو وان كان احسن من هذا الحد باستيعاب جنس قريب الا ان هذا صحيح وذاك فاسد لاقتضائه ان القول المفيد انشاء ليس بكلام قوله ثم حرف من قال انه اراد باسم وفعل وحرف الجمع فرد ودلان ذلك خاص بالنفي كما جاني رجل واداة العموم نحو كل رجل والتمييز نحو عشرون رجلا والتقليل نحو اقل رجل وسر ثم يستثني من هذا وذلك لانه راجع الى النفي قيل وفي غيرها نحو في حنان و تمرة علمت نفس وقال في حلقكم عظم قلنا مسموع وضرورة قيل وبناصره ايضا قلنا فالاشكال على من قال ابن عصفور وشرط المفرد بمعنى الجمع ان يكون في الايجاب وان يكون نكرة فقولهم في حلقكم عظم ضرورة فان قلت الترجمة تقتضي ان الكلام مركب لانه ذكر انه مؤلف والمؤلف مركب وقولك وتمثيله يقتضي انه بسيط قلت هو مؤلف من جزوين احدهما الملفوظ به والثاني الفاعل المقدر الذي هو في قوة الملفوظ به قوله وان لمن ان تفهم جاهلا فحسب جهلا انه منك اهل فهمه

يكون

صورة الورقة (١/ ب) من المخطوط

صورة الورقة (٤٦/ ب) من المخطوط

صورة الورقة (٧٠/ ب) من المخطوط



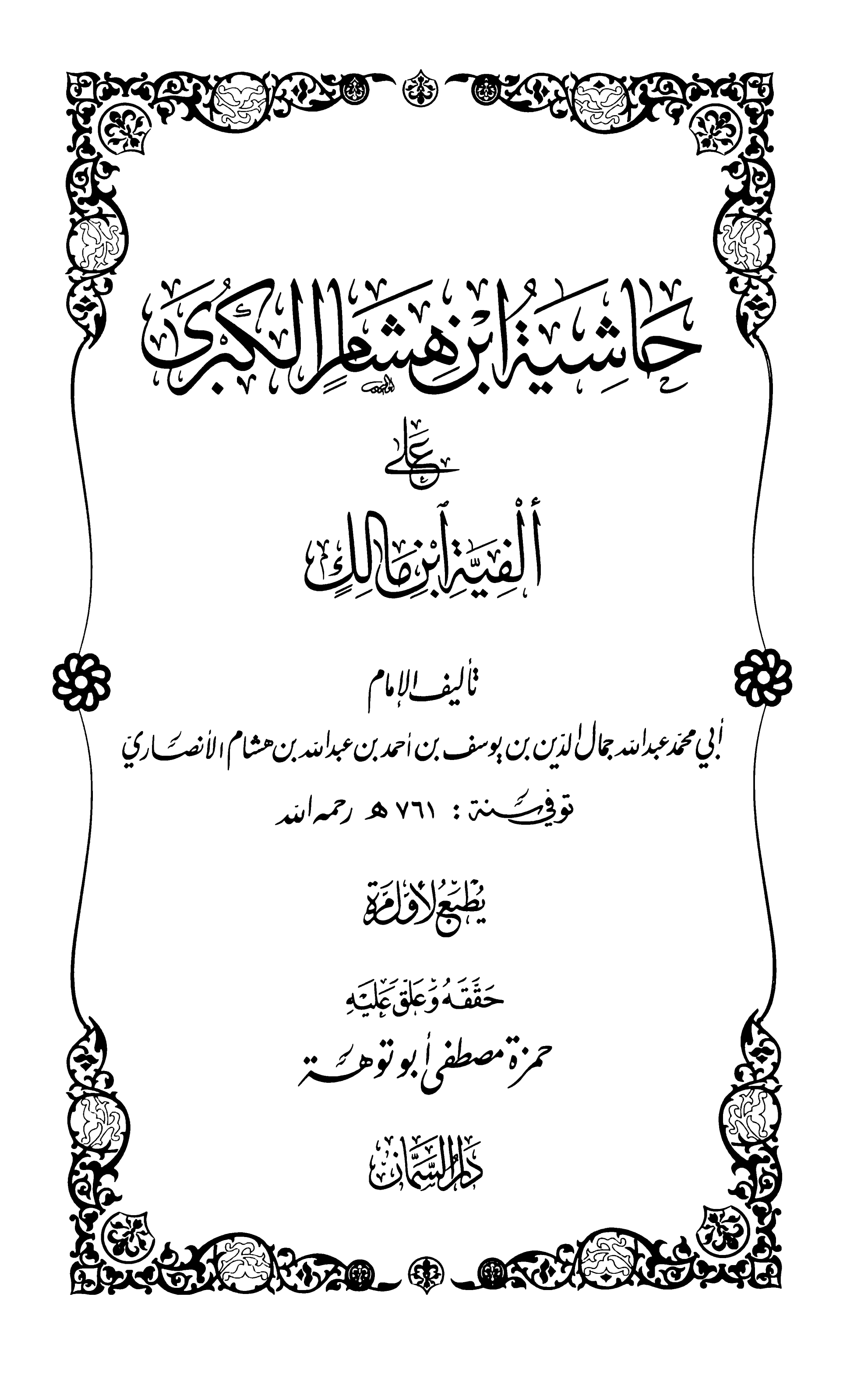
٢٢٥

وآله الغر [illegible] البررة

توفي الشيخ جمال الدين الناظم لهذه الخلاصة رضي الله عنه قبيل
الصبح من يوم الاربعا ثاني عشر شعبان سنة اثنين وسبعين وستمائة
بدمشق المحروسة بالعادلية وصلي عليه وقت الظهر بالجامع
الاموي ودفن في جبل قاسيون في تربة القاضي عز الدين

وصحبه المنتجبين [illegible] البررة

مسألة إذا بنيت مثال فعلول من طويت قلت
طويوي ثم تبدل الواو الاولى ياء لوقوع الياء بعدها
فصار طيّوي ثم تقلب الضمة كسرة ثم تبدل الواو الثانية
ياء فصار طيّيي فلما اجتمعت اربع ياءات ثقلت فاردت [illegible]
لتخفيف الحروف فحذفت حركة الياء الاولى بالفتح لتقلب
الثانية الفا [illegible] الا انك اذا فعلت ذلك رجعت الياء
الاولى حين تحركت الى اصلها من الواو فصار طوَيَي
فانقلبت الياء الاولى التي هي لام فعلول الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار طوايي ثم قلبت الفا [illegible] الى حركتها
كما انا لما احتجنا الى حركة اللام في الاضافة قال [illegible] قلت
ولو اضفت طووي كما تقول في الاضافة الى هوى هوي
هوي وان [illegible] بالتصغير من اخر المثال [illegible]
[illegible] طوموي ابدلت واو فعلول ياء فصار طويي ثم
ادغم فصار طوي بعد ان ابدلت من ضمة العين كسرة فصار
طوي ثم ابدلت الواو ياء فصار طيّي ثم ادغمت الياء الاولى
في الثانية فصار طيّي ثم حركت الاولى بالفتح فانقلبت واوا
والثانية الفا ثم واوا ومن قال قرن الوى وعروق لي
بالكسر قال طيّي ومن ضم ضم



حاشية ابن هشام الكبرى

على

ألفية ابن مالك

تأليف الإمام

أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري

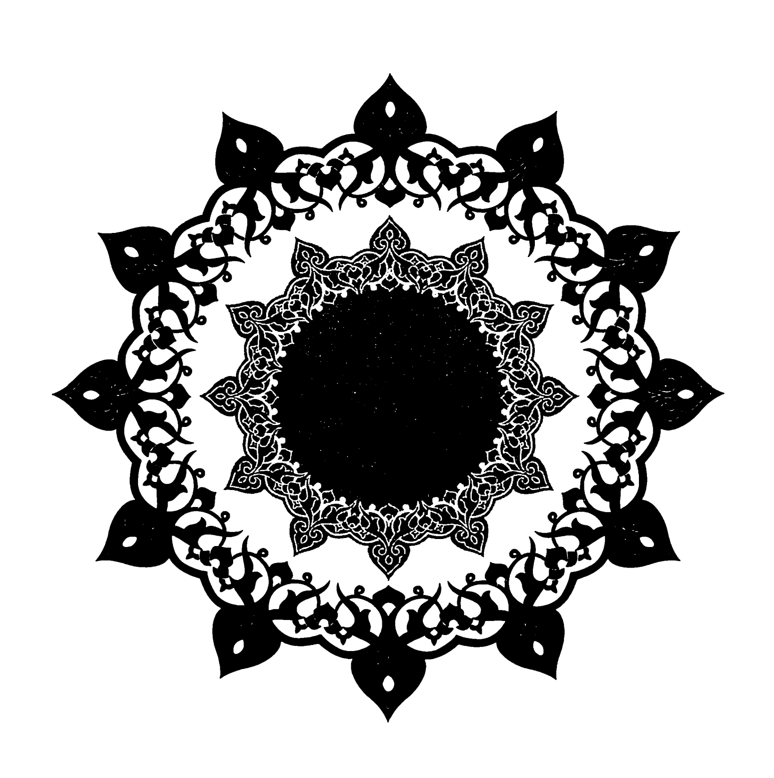
توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله

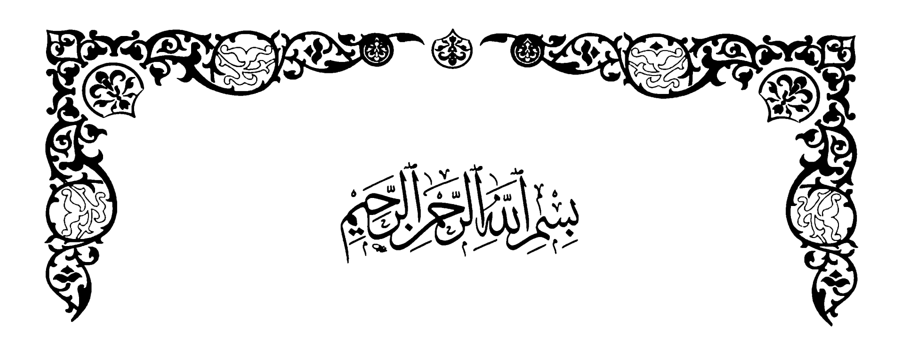
يطبع لأول مرة

حققه وعلق عليه

حمزة مصطفى أبو توهة

دار السمان





وهو حَسبِي ونِعْمَ الوكيلُ.

الكلامُ وما يتألّفُ منهُ

(أَلْ) في (الكَلَامُ) لبيانِ الحقيقةِ، نحوُ: «الرجلُ خيرٌ مِن المرأةِ».

وقوله: (مِنْهُ) (مِنْ) هنا بمنزلتِها في: «خرجتُ منَ البصرةِ».

* * *

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ ....

إلى آخرِه، قوله: (مُفِيدٌ) صفةٌ لا خبرٌ بعدَ خبرٍ؛ لأنَّ الأَوَّلَ لا يَستقِلُّ بالخبريةِ، وكذا القولُ في نحوِ: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ».

وفي كلٍّ من (لَفْظٌ) و(مُفِيدٌ) ضميرٌ، أمَّا الثاني فلأنَّه مشتقٌّ، وأمَّا الأولُ فلأنَّه مؤوَّلٌ بالمشتقِّ، والضميرُ الأولُ نائبٌ عنِ الفاعلِ، والثاني فاعلٌ، ونظيرُ الخبَرِ الأوَّلِ: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾[1].

وفي (مُفِيدٌ) منَ التصريفِ نقْلُ حركةِ العينِ إلى الفاءِ، وفي (اسْتَقِمْ) كذلك، ثم حذْفُ العينِ؛ لسكونِها وسكونِ اللامِ للأمرِ.

---

(١) لقمان: ١١.

قوله: [كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ]: ليسَ هذا الإخبارُ على حدِّ قولِكَ: «أبُونا منطلِقٌ»، و«كلامُنا حَسَنٌ»، أعني مِمّا الخبرُ فيه أعمُّ منَ المبتدأ، وإنّما هوَ على الحصرِ، أي: «الكلامُ في اصطلاحِنا منحصِرٌ في اللفظِ المفيدِ»، وكذا كُلُّ حَدٍّ ومحدُودٍ، لا يكونُ إلّا على هذا، وربَّما صرَّحُوا بالحصرِ، كقولِه[1]:

قَــوْلٌ مُفِيــدٌ طَلَبًــا أَوْ خَبَــرَا هُــوَ الكَــلَامُ ....

وقولُه: (مُفِيدٌ) لا معمولَ له البتةَ؛ لأنّ معناهُ: (ذو إفادةٍ)؛ فهو كقوله[2]:

.... يَجْــرَحْ في عَرَاقِيبِهَــا نَصْــلِي

وعلى هذا فليس قولُه في «الكَافِية»[3]: (طَلَبًا) معمولًا[4] له، وحدُّه في «الكَافِية» فسَدَ بما أدخلَه منَ التقسيم؛ فإنَّ الإنشاءَ خرجَ منه، والحالُ مُقيِّدةٌ؛ فلا يكونُ القولُ المفيدُ كلامًا، إلا حالةَ كونِه طلبًا أو خبرًا؛ فهو إنْ كانَ أحسنَ مِن هذا الحدِّ باستعمالِ

---

(١) بتمامه:

قَــوْلٌ مُفِيــدٌ طَلَبًــا أَوْ خَبَــرَا هُــوَ الكَــلَامُ كَــ: (اسْـتَمِعْ، وَسَـتَرَى)

من نظم ابن مالك في الكافية الشافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٥٧).

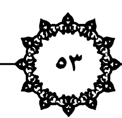
(٢) بتمامه:

فَـإِنْ تَعْتَـذِرْ بِالمَحْـلِ مِـن ذِي ضُـرُوعِهَا إِلَـى الضَّـيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْـلِي

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل، ذو ضروعها: اللبن، العراقيب: جمع عرقوب، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها، والنصل: السيف. انظر: ديوان ذي الرمة (١٥٦) والحجة (٥/ ٤٩) والمفصل (٧٩).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٥٧).

(٤) في المخطوط: (معمول).



جنسٍ قريبٍ، إلّا أنَّ هذا صحيحٌ، وذاكَ فاسدٌ؛ لاقتضائِه أنَّ القولَ المفيدَ إنشاءً ليسَ بكلام.

قوله: (كَاسْتَقِمْ) على تفسيرِ ابنِهِ[1]: نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، فهو معمولٌ لـ: (مُفِيدٌ)، أي: «فائدةً تامةً كفائدِة (اسْتَقِمْ)»، فحَذَفَ المصدرَ وصفتَه والمضافَ، وعلى قولنا: خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: «وذلك كـ: (اسْتَقِمْ)».

قوله: (ثُمَّ حَرْفٌ) مَن قال إنَّه أرادَ بـ: (اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ) الجمعَ[2] فمردودٌ؛ لأنَّ ذلكَ خاصٌّ بالنفيِ، كـ: «ما جاءني رجلٌ»، وأداةِ العُمومِ، نحوُ: «كلُّ رجُلٍ»، والتمييزِ، نحوُ: «عشرونَ رجلًا»، والتقليلِ، نحوُ: «أقلُّ رجلٍ»، ومِن ثَمَّ تستثني مِن هذا؛ وذلك لأنَّه راجعٌ إلى النفيِ.

قيلَ: وفي غيرها، نحوُ: ﴿فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾[3]، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾[4]، وقال[5]:

فِي حَلقِكُمْ عَظْمٌ ....

---

(١) قال ابن الناظم: «مفيد كـ: (استقم)، كأنه قال: «الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها، كالفائدة في (استقم)، فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل». انظر: شرح ابن الناظم (٥).

(٢) فمن الشراح من قال إن المقصود: أسماء وأفعال وحروف.

(٣) القمر: ٥٤.

(٤) التكوير: ١٤.

(٥) بتمامه:

لا تُنكِروا القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا ... فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

والبيت للمسيب بن زيد مناة الغنوي، وقد نسبه ابن جني إلى طفيل، وهو من الرجز، القتل: أي قتلنا لكم، شجينا: غَصِصْنا بسبيكم لمن سَبيتم مِنّا. انظر: الكتاب (١/ ٢٠٩) ومجاز القرآن (١/ ٧٩) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٤٩) والمقتضب (٢/ ١٧٢).

قُلنا: مسموعٌ وضرورةٌ.

قيل: وهذا ضرورةٌ أيضًا.

قلنا: فالإشكالُ على س[١].

قال ابنُ عصفور[٢]: وشرطُ المفردِ بمعنى الجمعِ أن [لا][٣] يكونَ في الإيجابِ، وأن يكونَ نكرةً، فقولُه:

.... في حَلْقِكُــــمْ عَظْـــمٌ ....

ضرورتان.

فإن قلتَ: الترجمةُ تقتضي أنَّ الكلامَ مركَّبٌ؛ لأنَّه ذكَرَ أنَّه مؤلَّفٌ، والمؤلَّفُ مركَّبٌ وزيادةٌ[٤]، وتمثيلُه يقتضي أنَّه بسيط.

قلتُ: هو مؤلَّفٌ مِن جزءين: أحدُهما الملفوظُ به، والثاني الفاعلُ المقدَّرُ، الذي هو في قوةِ الملفوظِ به.

قوله[٥]:

وَإِنَّ عَنَـــاءً أَنْ تُفَهِّـــمَ جَـــاهِلًا وَيَحْسَـــبَ جَهْـلًا أَنَّـهُ مِنْـكَ أَعْلَـمُ

---

(١) قال سيبويه: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى». انظر: الكتاب (١/ ١٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٨٨).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الجمل.

(٤) وهو أن يكون بين الأجزاء مناسبة.

(٥) البيت لصالح بن عبد القدوس، وهو من الطويل. انظر: البيان والتبيين (١/ ٢٠٦) و(٣/ ٢٥٨) وأمالي القالي (٢/ ٩٤) والتمثيل والمحاضرة (٧٨) والتذييل والتكميل (٥/ ٦٠).

وقوله(١):

يَكُـــونُ مِزَاجُهَـــا عَسَـــلًا وَسَـــمْنَا

ضرورةٌ، خلافًا لمن أجازَه في بابِ (إنَّ)، قاله ش ر ف(٢).

ع: المجيزُ ابنُ مالكٍ(٣)، وأجازَه في (كانَ) أيضًا(٤).

(الكَلِمْ) جمعُ كثرة، زمخشري(٥): أي: ولو بُريت كلُّ شجرة شجرة من أشجار الأرض أقلامًا، حتى لم تبقَ شجرةٌ إلا وقد بُريت أقلامًا، وكان البحرُ الأعظمُ بمثابة

---

(١) بتمامه:

كـــأَنَّ سُـــلَافَةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأْسٍ   يَكُـــونُ مِزَاجُهَـــا عَسَـــلًا وَسَـــمْنَا

والبيت بهذه الرواية غريب من وجهين: الأول أنه لم يرد هكذا في أيٍّ من المصادر، أعني: «عسلًا وسمنًا»، وأيضًا فإن روايته هكذا تُذهب وجه الاستشهاد، والصواب كما يتطابق مع وجه إيراد ابن هشام:

كـــأَنَّ سُـــلافةَ مِـــنْ بيْـــتِ رأسٍ   يَكُـــونُ مِزَاجَهـــا عَسَـــلٌ ومـــاءُ

والبيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو من الوافر، السلافة: الخمر، بيت رأس: قرية من قرى حوران من نواحي دمشق. انظر: ديوان حسان (٧١) والكتاب (١/ ٤٩) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ٢١٥) والمقتضب (٤/ ٩٢) والمحتسب (١/ ٢٧٩).

(٢) يقصد به كتاب الارتشاف لأبي حيان. انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٨) و(٥/ ٢٤٥٢).

(٣) انظر: التسهيل (٤٦).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٥٦).

(٥) هنا كلمة لم تظهر لي قراءتها، وأقرب قراءة لها: «ويجري»، ويظهر أن هذا تحريف لـ: (زمخشري)، والكلام جواب من الزمخشري عن مجيء (كلمات) بدل (كلم) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾.

الدّواة، والأبحرُ السبعةُ كَمِلْئِهِ مدادًا، وهي تصبُّ فيه مدادًا أبدًا صبًّا لا ينقطع، وكُتبتْ بتلكَ الأقلامِ كلِّها كلماتُ الله، لنفدَ البحرُ والمدادُ والأقلامُ، ولم تنفدْ كلماتُه، فكيف كَلِمُه قد عُرِفَ؟!

ثم قيل: ﴿مِن شَجَرَةٍ﴾ دون (شَجَرَةٌ)، و﴿كَلِمَٰتُ﴾ دون (كَلِمُه)، و﴿يَمُدُّهُۥ﴾ دون (والأبحرُ مدادٌ)[١].

ورُفِعَ ﴿ٱلْبَحْرُ﴾ عطفًا على محلِّ (أَنَّ)؛ لأنَّهُ فاعلُ (ثَبَتَ)، أو مبتدأٌ، والواوُ للحالِ وقُرِئ[٢]: ﴿وبَحْرٌ﴾، ﴿والبَحْرَ﴾ عطفٌ على اسمِ (أَنَّ)[٣].

* * *

وَاحِــــدُهُ كَلِمَــــةٌ وَالقَــــوْلُ عَــــمّْ   وَكِلْمَــــةٌ بِهَــــا كَــــلَامٌ قَــــدْ يُــــؤَمّْ

في نسخةٍ:

...... بِهَــــا الكَــــلَامُ قَــــدْ يُــــؤَمّْ

---

(١) قال الزمخشري: «فإن قلتَ: لِمَ قيل: «مِنْ شَجَرَةٍ» على التوحيد دون اسم الجنس الذي هو شجر؟ قلت: أريد تفصيل الشجر وتقصيها شجرة شجرة، حتى لا يبقى من جنس الشجر ولا واحدة إلا قد بريت أقلامًا، فإن قلت: (الكلمات) جمع قلة، والموضع موضع التكثير لا التقليل؛ فهلا قيل: «كلم الله»؟ قلت: معناه أنّ كلماته لا تفي بكتبتها البحار، فكيف بكَلِمِه؟». انظر: الكشاف (٣/ ٥٠١).

(٢) الأولى قراءة أبي عمرو ويعقوب واليزيدي وابن أبي إسحق وعيسى، والثانية قراءة عبد الله ابن مسعود وطلحة بن مصرف وأبي بن كعب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧/ ٢٠٤).

(٣) هذه الحاشية معظمها مأخوذ من الكشاف وحاشية الطيبي عليه. انظر: الكشاف (٣/ ٥٠١) ومفاتيح الغيب (٢٥/ ١٢٨) وفتوح الغيب (١٢/ ٣١٢).

قوله: (كلمة) اسمُ الجنسِ يستوي مذكَّرُه ومؤنَّثُه، تقول: (بقرة) للمذكر والمؤنث، وأجاز الكوفيون(١) أن تكونَ ألفاظُ الجموعِ مِن هذا للمفردِ المذكَّر، فيقولون: (بقر) للمذكر، وحكوا: «رأيتُ عقربًا على عقربةٍ، وحَمامًا على حَمامةٍ»(٢).

قال ابن عصفور(٣): إلا في (حَيَّة)؛ فإنه يُقال فيها؛ لأنّهم لم يقولوا في الجمع؛ لئلا يلتبسَ بضدِّ الميّت، فلمّا لم يجمعوه لم يكنْ للمذكَّرِ ما ينطلقُ عليه.

ولا أدري ما هذا(٤).

* * *

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

في نسخة:

.... مَيْزٌ قَدْ حَصَلْ

إنَّما كان الإسنادُ أعمَّ مِن الإخبارِ؛ لأنَّ الإخبارَ هو الإعلامُ بالخبر، والخبرُ: ما كان فيه القطعُ بأحدِ الجائزين، وإيجابٌ أو سلبٌ، ويقبلُ التصديقَ والتكذيبَ، والإسنادُ: إلصاقُ الشيءِ بغيرِه، مِن قولكَ: «أسندْتُ ظهري إلى الحائطِ»(٥)، أي:

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/ ٥٨) و(٢/ ٣١٠).

(٢) انظر: المخصص (٥/ ٧٣) وارتشاف الضرب (٢/ ٦٣٧) والمصباح المنير (١/ ١٥٢) والطراز الأول (٧/ ١٠٦).

(٣) انظر: شرح الجمل (٢/ ٣٧٠).

(٤) أظنه كلام ابن هشام، أما ابن عصفور فقال في ختام كلامه: «فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكر ما يقع عليه هذا».

(٥) انظر: شرح السيرافي (١/ ١٧٤).

ألصقتُه به، واعتمدتُ به عليه، فالإسنادُ إذًا أعمُّ مِن الإخبار؛ لأنَّ صفةَ الإسنادِ موجودةٌ في كلِّ خبرٍ، وليستْ صفةُ الخبرِ موجودةً في كلِّ إسنادٍ؛ فلهذا كان كلُّ خبرٍ إسنادًا، وليس كلُّ إسنادٍ خبرًا.

للاسمِ علامةٌ سادسةٌ تُفهَمُ ممَّا سيأتي، وهو أن يدلَّ على الأمرِ ولا يقبلَ نونَ التوكيدِ. وللفعلِ أربعٌ. وللحرفِ مجموعُ أمرين: عدمُ قَبولِ علاماتِ الاسمِ والفعلِ، وأن لا يقومَ دليلٌ على نفيِ الحرفيةِ.

ثم المضارعِ واحدةٌ: دخولُ (لَمْ). وعلامةُ الماضي اثنتان: تاءُ (فَعَلْتَ)، وتاءُ (أَتَتْ). وعلامةُ الأمرِ نونُ التوكيدِ مشروطةً بالدلالةِ على الأمر.

يدلُّ على صحةِ قول ص[1] في اشتقاقِ الاسمِ أمورٌ:

أحدُها: أنَّ حذفَ اللامِ أكثرُ مِن حذفِ الفاءِ.

الثاني: أنَّه أقيَسُ منه.

الثالثُ: أنَّهم لم يعوِّضوا الهمزةَ في شيءٍ مِن المحذوفِ الفاءِ.

الرابعُ: أنَّ قياسَ العِوَضِ أن يكونَ في غيرِ محلِّ الحذف.

الخامسُ: التكسيرُ.

السادسُ: التصغيرُ.

السابعُ: اشتقاقُ الفعل.

* * *

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٤٠) والمنصف لابن جني (٦٠) والمرتجل (٦) وأسرار العربية (٣٦) والإنصاف (١/ ٨) وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨٣).

بِتَـا (فَعَلْـتَ، وَأَتَـتْ) وَيَـا (افْعَلِـي) وَنُـــونِ (أَقْـــبِلَنَّ) فِعْـــلٌ يَنْجَلِـــي

يعني بتاءِ (أَتَتْ) تاءَ التأنيثِ الساكنةَ المنسوبَ معناها إلى الفاعلِ، كذا عبَّرَ عنها الأمينُ المحليُّ[1]، ولا بدَّ مِن ذلك تحرُّزًا عن نحوِ: (رُبَّتْ، وثُمَّتْ).

تاءُ التأنيثِ الساكنةُ خاصّةٌ بالفعلِ، والمتحركةُ خاصّةٌ بالاسمِ؛ ومِن ثَمَّ قالوا: لو سميتَ بـ: (ضَرَبَتْ) خاليًا مِن الضميرِ صرفتَه وثنَّيتَه ووقفتَ عليه بالهاءِ؛ لأنها صارتْ بها مِن الاسم.

* * *

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَـ: (هَلْ، وَفِي، وَلَـمْ) فِعْـلٌ مُضَـارِعٌ يَلِـي (لَـمْ) كَـ: (يَشَـمّْ)

[هَلْ] حرفٌ مشتركٌ بينَ الاستفهامِ والتحقيقِ.

مثال دخول (فِي) على الأسماءِ وعملِها فيها: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[2].

ومثالُ [لم] دخولِها على الأفعالِ وعملِها فيها: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[3].

(لَمْ) حرفُ جزمٍ لنفيِ المضارعِ وقلبِه ماضيًا، وقد يُستعمَلُ استعمالَ (مَا) في الضرورةِ، كقوله[4]:

---

(١) انظر: مفتاح الإعراب للأمين المحلي (٢٦).

(٢) الذاريات: ٢٠ ـ ٢٢.

(٣) الإخلاص: ٣ ـ ٤.

(٤) لم يُذكر قائل لهذا البيت، وهو من المتقارب، أنشده ابن عصفور في الضرائر وقال: «حكم =

وَأَمْسَــوْا بَهَالِيــلَ لَــوْ أَقْسَــمُوا عَلَــى الشَّــمْسِ حَــوْلَيْنِ لَــمْ تَطْلُــعُ

قوله: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ) إلى آخره، يتضمَّنُ ذِكرَ علاماتِ أقسامِ الأفعالِ الثلاثةِ[1] قبلَ الإعلامِ بالأقسام، وليسَ بالحَسَنِ؛ إذ الترتيبُ الجيِّدُ طبعًا وصناعةً أن تُعلَمَ الأقسامُ بألقابِها وكمياتِها، ثمّ تُذكَرَ علاماتُها، وعلى هذا أئمةُ العِلمِ، يقسِّمونَ الفعلَ ثلاثةَ أقسامٍ، ثمّ يذكرون علاماتِ الأقسامِ المميِّزةَ لكلِّ واحدٍ منها عن صاحبَيْه، وكذا فَعلَ في «التَّسْهِيلِ»[2]، ومثلَ ما فَعَلَ في «نظمِ الألفيّةِ» فَعَلَ في «نظمِ الكافيةِ»[3].

= لـ: (لم) بَدَلًا من حكمهَا بِحكم (مَا) لما كَانَت نَافِيَة مثلهَا، فَرفع الْمُضَارع بعْدهَا كَمَا يُرفع بعد (مَا)»، وذهب ابن مالك إلى أن هذا لغة لا ضرورة، وأنشد هذا البيتَ أبو حيان في الارتشاف، لكن المحقق ضبط (تطلع) بكسر العين، فذهب به وجه الاستشهاد الذي أتى به أبو حيان لأجله حيث قال إنه فيه: «استعمال (لَمْ) استعمال (مَا) النافية». انظر: ضرائر ابن عصفور (٣١٠) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٥٥) وتعليق الفرائد (١/ ١٠٨) وخزانة الأدب (٩/ ٣).

(١) في المخطوط: (الثلاث).

(٢) انظر: التسهيل (٤).

(٣) قال في الكافية الشافية:

لِلفِعْــلِ تَــا الفَاعِــلِ أَوْ يَــاهُ عَلَــمْ وَ(قَــدْ) وَتَــا التَّأْنِيــثِ سَــاكِنًا وَ(لَــمْ)

مُضَــارِعًا سِــمِ الــذِي يَصْــحَبُ «لَــمْ» وَمَاضِــيًا مَــا يَقْبَــلُ التَّــا كَــ: (اضْــطَرَمْ)

وَمَيِّــزَنْ باليَــاءِ إِنْ لَــمْ تَتَّصِــلْ بِنُــونِ رَفْــعٍ فِعْــلَ أَمْــرٍ نَحْــوُ (صِــلْ)

والبيت الثالث هكذا ورد في الأصل، وجاء في الهامش هذا البيت منقولًا من نسخة المصنف هكذا:

سِــمِ الــذِي يَصْــحَبُ (لَــمْ مُضَــارِعًا) وَمَاضِــيًا مَــا يَقْبَــلُ التَّــا كَــ: (دَعَــا) =

بدأ بالمضارع لوجهين:

أحدُهما: شَرَفُه بالإعرابِ ومشابهةِ الاسم.

الثاني: أنّه أصلُ الأفعالِ؛ لأنَّ جميعَ الأفعالِ أوَّل ما تكونُ حالًا، ثم تصيرُ ماضيةً بعدَ وجودِها، وكانتْ قبلَ وجودِها مستقبلَةً؛ فهو سابِقٌ تقديرًا ووجودًا.

وكما أنّ الكلامَ ثلاثةٌ: طلَبٌ وخبرٌ وإنشاءٌ، فالكلمةُ ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، والفعلُ ثلاثةٌ: ماضٍ[1] ومضارعٌ وأمرٌ.

وقيلَ الكلامُ اثنانِ: طلبٌ وخبرٌ، والفعلُ اثنانِ: ماضٍ ومضارعٌ، والكلمةُ أربعةٌ، زِيدَ: (وخالِفةٌ)[2]، وهو ما نسمِّيهِ اسمَ فِعل.

* * *

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

= وعبارة باقي النسخ:

مُضَارِعًا سِمِ الذِي (لَمْ) أَتْبَعَا

انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٦٦).

(١) في المخطوط: (ماضي).

(٢) من قال بهذا أبو جعفر أحمد بن صابر من أعيان القرن الثامن، وأوَّلُ مَن نقل هذا القول عنه أبو حيان، قال في التذييل والتكميل: «وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر ابن صابر، أنه كان يذهب إلى أن ثَمَّ رابعًا، وهو الذي نسميه نحن (اسم فعل)، وكان يسميه (خالفة)؛ إذ ليس هو عنده واحدًا من الثلاثة، حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة». انظر: التذييل والتكميل (١/ ٢٢ ـ ٢٣) وشرح الألفية للمرادي (١/ ٢٧١) وشرح الأزهرية (٤).

[مِزْ] مَازَ يَمِيزُ، وَمَيَّزَ يُمَيِّزُ، وقُرِئَ بهما(١)، ويسمَّى الفعلُ (أجوف)، و(ذو الثلاثة)(٢).

[أَمْـرٌ] مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ على شريطةِ التفسيرِ، مثلُ: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾(٣).

* * *

وَالأَمْـرُ إِنْ لَـمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَحَـلّْ ... فِيـهِ هُـوَ اسْـمٌ نَحْـوُ (صَـهْ، وَحَيَّهَـلْ)

[هُوَ اسْمٌ]: جملةٌ اسميةٌ مخبَرٌ بها عن: (وَالأَمْرُ)، وهي دالةٌ على جوابِ

---

(١) القراءتان: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ و﴿حَتَّى يُمَيِّزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، آل عمران: ١٧٩، وأيضًا القراءتان: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ و﴿لِيُمَيِّزَ اللهُ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، الأنفال: ٣٧، قال أبو علي في القراءتين الأوليين: «يقرأ بضمِّ الياء والتشديد، وبفتحها والتخفيف. فالحجة لمن خفف أنَّه أخذه من ماز يميز. والحجة لمن شدَّد أنه أخذه من: ميّز يميّز. ومعناه: التفرقة بين الشيئين»، وقال في القراءتين الأخريين: «يقرأ بفتح الياء والتخفيف، وبضمّها والتشديد. والمعنى بين ذلك قريب. وقد ذكرت علة ذلك. ومعناه: التفرقة والتخليص»، قال السمين الحلبي: «وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي الأنفال: (يميز) بالتشديد، والباقون بالتخفيف». انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٤٩) والحجة (١١٨ و١٧١) والكشاف (١/ ٤٤٥) والدر المصون (٣/ ٥٠٨) والمقاصد الشافية (١/ ٦٠).

(٢) قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: «الأَجْوَفُ: هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، كـ: (قَالَ، وبَاعَ)، يقال له (أجوف)؛ لخُلُوِّ جوفِهِ من الحَرْفِ الصحيحِ، أوْ لوقوع حَرفِ العِلَّة في جَوْفِهِ، ويقال: ذو الثلاثة أيضًا؛ لصَيْرُورَتِهِ على ثَلاثةِ أَحْرُفٍ في الْمُتَكَلِّمِ، كـ: (قلْتُ)». انظر: المفتاح (٤١) والشافية (١/ ٩) وشرح الشافية للرضي (١/ ٣٤) وهمع الهوامع (٣/ ٣٠٨).

(٣) الانشقاق: ٣.

الشرطِ، لا جوابُه[١]، خلافًا لِمَنْ غَلِطَ، وهو ابنُ الخبَّاز[٢]؛ حيث قال في قولِ ابن[٣] معطٍ[٤]:

اللَّفْـــظُ إِنْ يُفِـــدْ هُـــوَ الكَـــلَامُ

«إنَّ الفاءَ محذوفةٌ للضرورة»[٥].



---

(١) في العليمي: «لا جزاؤه». انظر: العليمي (١/ ١٤).

(٢) عبارة ابن الخباز: «وفي البيت ضرورة، وهو أنه جزم بـ: (إنْ) الشرطية فعلًا واحدًا ولم يأت بجواب صريح»، وقال ابن جمعة الموصلي المعروف بابن القوّاس: «أراد فهو، فحذف الفاء من جواب الشرط ضرورة». انظر: شرح ألفية ابن معط لابن الخباز (١/ ٦٨) وشرح ابن القواس على ألفية ابن معط (١/ ١٩٢).

(٣) في المخطوط: (لم).

(٤) انظر: ألفية ابن معط (٢).

(٥) وكان رأي ابن هشام من قديم في المغني أن هذا جائز، وحمل عليه قول ابن معط هذا. انظر: المغني (٨٤٩) وحاشية الصبان (١/ ٦٨) و(١/ ٢٠٨) وحاشية الخضري (١/ ٦٠). ومن قوله: «هو اسم جملة اسمية...» إلى: «محذوفة للضرورة» نقلها العليمي في حاشيته من غير عزوٍ لابن هشام. انظر: حاشية العليمي (١/ ١٤).



المُعْرَبُ والْمَبْنِيُّ

وَالِاسْـــمُ مِنْـــهُ مُعْـــرَبٌ وَمَبْنِـــي ... لِشَـــبَهٍ مِـــنَ الحُـــرُوفِ مُـــدْنِي

[مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي]: قد يُثبتون (مِنْ)، ويحذفون أحدَ القسمين، كقولِ ابنِ قيس الرُّقَيَّات[1]:

فَتَاتَـــانِ أَمَّـــا مِنْهُمَـــا فَشَـــبِيهَةٌ ... هِـلَالًا وَأُخْـرَى مِنْهُمَـا تُشْـبِهُ الشَّمْسَـا

وقد يُحذفان، كقوله تعالى[2]: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾، أي: مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ.

[لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ]:

سؤال: هل ضُمِّنت الأفعالُ معانيَ الحروف؟

قال أبو الفتح[3]: نعم، في أفعالِ السلبِ ضُمِّنت معنى حرفِ النفي، كما ضُمّنت (مَنْ) و(كَمْ) الاستفهامَ.

---

(١) البيت من الطويل، والغريب أن ابن مالك أنشده في شرح التسهيل وشرح الكافية وشرح العمدة بـ: (البدرا)، والمقطوعة أصلها في الديوان سينيه، وتبعه على ذلك ابنه والمرادي وبعضهم. انظر: ديوان ابن قيس الرقيات (٣٤) والأغاني (٨/ ٣٤٨) والوساطة (٤٤٨) وشرح التسهيل (٣/ ٨١) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٣٧).

(٢) الشورى: ٧.

(٣) منقول لا بلفظه. انظر: الخصائص (٣/ ٨٤).

ثم قال: فإن قيل فهلّا بُنيت أسماءُ السلبِ؛ لتضمُّنها معنى الحرف؟

وأجاب: بأنّ أكثرَ السلبِ في الفعلِ، ولم يؤثر فيه شيئًا، فلم يؤثر فيما قلَّ فيه؛ لأن الماضيَ والأمرَ مبنيان، والمضارع قد رفع عن ضَعَةِ البناءِ إلى شرفِ الإعراب؛ فلم يرجعوا به [إليهِ بعدَ الانصرافِ عنه][١]، وأما بناؤه مع النونِ فلأنّها منعَتْه معنى الحالِ الذي هو به أولى؛ فاقتضت بناءه، وأما السين و(سوف) فإنّهما لم يبنيا معَ الفعلِ بناءَ النونِ معه[٢].

* * *

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا) وَالمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

بدأ في «العُمْدَةِ»[٣] بالشَّبَهِ المعنويّ، ويرجِّحه أنه معتبَرٌ باتّفاق، بخلافِ الوضعيّ[٤]، ويرجِّحُ هذا أنَّه أوضح، وقال في «العُمْدَةِ»[٥]: «أو في الافتقارِ إلى جملةٍ»، فلم يَشترِط التأصيلَ، وهنا عَكَسَ، فيؤخَذُ بمجموعِ الشرطَين من الكتابَين،

---

(١) نقلها العليمي من غير نسبة لابن هشام. انظر: الخصائص (٣/ ٨٥) والعليمي (١/ ١٦).

(٢) من قوله: «لشبه من الحروف: سؤال...» إلى آخر الحاشية نقلها أيضًا العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ١٥) وما بعدها.

(٣) انظر: شرح عمدة الحافظ (١/ ١٠٩).

(٤) حتى قال أبو حيان في التذييل: «لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل، والذي قال بشبه الحرف فسّره بالافتقاري»، نقله عنه البدر الزركشي في تأصيل البنى، وهو ليس موجودًا في الأجزاء التي عندي من التذييل، وأحال محقق تأصيل البنى على التذييل المحقق في الأزهر، وسأُحيل عليه هنا فقط في هذا الموضع. انظر: التذييل والتكميل (١/ ٥٣٩ـ ٥٤٠) وتأصيل البنى (٣٤).

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ (١/ ١٠٩).

ولا بدَّ أن يُضافَ إليهما اشتراطُ انتفاءِ الْمُعارِض؛ فمِن ثَمَّ أُعرب: (أيٌّ، واللذانِ، واللتانِ).

* * *

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

(بِلَا تَأَثُّرٍ) أي: بِه، بدليلِ أنّه لا يُقَالُ: «انزِلْ نَزَالِ»، كما أنَّه لا يقال: «اسْتَفْهِمْ هَلْ».

[وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا]: لِيُذْكَرْ هنا(١):

أَنَا كَـ: (الذِي) أَحْتَاجُ مَا تَحْتَاجُهُ فَاغْنَمْ دُعَائِي وَالثَّنَاءَ الوَافِي

يحتملُ قولُه: (أُصِّلَا) ثلاثة أوجه:

أحدُها: أن يَحترِزَ به عمّا يعرِضُ من الافتقارِ عند التركيب، كأسماءِ الزمانِ المبهمةِ إذا أُضيفَتْ إلى الجُمل، وكافتقارِ الفاعلِ والمفعولِ إلى ما يتقوَّمُ به معناهما، أعني الفاعليةَ والمفعوليةَ، وكذلك غيرهما.

وثانيهما: أن يَحترِزَ به عمّا يُعارضُ من الافتقارِ بما يحمي عن البناء، كافتقارِ

---

(١) وقبله:

انظُر إِلَيّ بِعَينِ مولى لم يزلْ يُولي الندى وتلاف قبل تلافي

والبيتان لابن عنين، وهما من الكامل، والبيتان كتبهما إلى الملك المعظم وهو مريض، فعاد ومعه ألف دينار، وقال: أنا العائد وهذه الصلة. انظر: ديوان ابن عنين (٩٢) ثمرات الأوراق (١/ ٣٩) والشفاء في بديع الاكتفاء (٧٨) وشرح درة الغواص (٥٨٠) والكليات (١٥٧).

(أيٍّ)؛ فإنَّهُ معارَضٌ بلزومِ إضافتها، وأنَّها بمعنى (كُلٍّ) إذا أضيفَتْ إلى نكرةٍ، وبمعنى (بَعْضٍ) إذا أُضيفَتْ إلى معرفةٍ.

وثالثُها: أن [يكون][1] ذكرَهُ تأكيدًا لما قرَّرَه من الأصول، رافعًا لِمَا عساهُ يُتَجَوَّزُ به، أي: أُصِّلَ ما ذكرتُه تأصيلًا، وقُرِّرَ تقريرًا.

ويرجِّحُ الجوابَين المتقدمَين صلاحيتُهما جوابًا لِمَا لعلَّه يُعتَرَضُ، ويرجِّحُ الثالثِ كونُه أوفَقَ لِمَا في كتبِ الناظِمِ[2].

* * *

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَـ: (أَرْضٍ وَسُمَا)

[**مُعْرَبُ الأَسْمَاءِ**]: الإضافةُ بمعنى (مِنْ)[3].

[**شَبَهِ الحَرْفِ**]: أي الذي تقدَّمَ ذِكرُه، وهو الشَّبَهُ التامُّ المعبَّرُ عنه بِالْمُدْنِي مِن الحروف.

وتعريفُ المعرَبِ بالسالمِ مِن شبَهِ الحرفِ أَوْلَى مِن تعريفِهم إيّاه بالذي يختلِفُ آخرُه باختلافِ العواملِ؛ لأنَّ ذاك تعريفٌ للشيءِ بما الغرَضُ مِن معرفتِه معرفتُه[4].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي.

(٢) نقلها مع زيادةِ العليميُّ في حاشيته على التصريح (١/ ١٧٠).

(٣) نقلها العليمي في حاشية الألفية (١/ ١٩) من غير نسبة لابن هشام.

(٤) قال ابن الحاجب: «وهذا أَوْلَى مِن حدِّ المعرَبِ بأنه: الذي يختلف آخره باختلاف العامل؛ فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حدُّ الشيء بما هو أكثرُ التباسًا منه، وذلك أن الغرض من =

قد يُعترَضُ على هذا التعريفِ بـ: (أَيٍّ)؛ فإنها معرَبةٌ وقد أشبهت الحرفَ، فالتعريفُ حينئذ ليس بجامع[١].

[وَسُمَا]: قال ثعلبٌ[٢]: مَن قالَ: (سِمٌ) أخذَهُ مِن (سَمَيْتُ)، ومَن قال: (سُمٌ) أخذه من (سَمَوتُ)[٣].

نازع ابنُ الضائعِ[٤] أبا القاسمِ[٥] في قولِه: «لا تسألْ عن اسمٍ لِمَ أُعربَ، ولا عن فعلٍ لِمَ بُنِيَ»، فقال: «بلى، إذا خالَفَ الاسمُ نظائرَه في البناءِ سُئل عنه، فقيل: لِمَ أُعرِبَ؟ كـ: (أَيٍّ) الموصولةِ، وإذا ثبتَ للفعلِ الإعرابُ ثُمَّ بُنِيَ سُئلَ: لِمَ بُنِيَ؟ وذلكَ المضارعُ إذا باشرتْهُ نُونُ التوكيدِ ونُونُ الإناثِ».

* * *

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

= تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره، فلا يليق أن يُحدَّ بالشيء الذي الغرض من معرفتِه معرفتُه، وما هو إلا كمَن يَحدُّ الفاعل بأنه: المرفوع بالفعل». انظر: شرح ابن الحاجب على كافيته (١/ ٢٣٥)، وقد نقل العليمي هذه الحاشية في حاشيته على الألفية (١/ ١٩) من غير نسبة لابن هشام.

(١) قال العليمي بعد ذكر هذه الحاشية: «ويجاب بأن المراد ما سلم من شبه الحرف المتقدم، وهو الذي لم يعارضه معارض بأن لا يشبه أصلًا أو أشبهه ولكن عارضه معارض». انظر: حاشية العليمي (١/ ٢٠).

(٢) انظر: الصحاح (٦/ ٢٣٨٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للنحاس (١/ ٥٢) والدر المصون (١/ ٢٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ٢٦٤).

(٥) يقصد به الزجاجي. انظر: الجمل (٢٦٠).

سكنوا باء[١] (ضَرَبْتُ)؛ لئلّا يتوالى أربعُ متحركاتٍ كاللازمةِ، ولم يكن الساكنُ الأولَ؛ إذ لا يُبتدأُ بساكنٍ، ولا الثانيَ؛ لاعتنائِهم بحركةِ العينِ، ولا التاءَ؛ لأنَّها اسمٌ على حرفٍ واحدٍ، فإسكانُه إجحافٌ، ولئلّا يلزمَ الإلباسُ بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ.

وضمُّوا مع واوِ الجماعةِ إن كانَ صحيحَ الآخِرِ أوْ معتلًّا بالياءِ، نحوُ: (قالُوا، ورضُوا)، وقد اجتمعا في: ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾[٢]، إلّا في المعتلِّ بالألفِ، نحوُ: (رَمَوْا، وسَعَوْا).

إنَّما أُعرِبَ المضارعُ لمشابهتِه في[٣] الاسمِ في تلك الأمورِ المعروفةِ، وإنَّما كان بناءُ الماضي على حركةٍ؛ لشَبَهه بالمضارعِ في وقوعِه صلةً وصفةً وخبرًا وحالًا وشرطًا وجزاءً بغيرِ فاءٍ، وأما بناءُ الأمرِ على السكونِ فعلى الأصلِ، ولأنَّه شبيهٌ بالمضارعِ المجزومِ بلامِ الأمرِ، حتَّى ادُّعِيَ أنَّه في الأصلِ كذلك[٤].

[وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا]:

كيفَ أخبرَ بالفعلِ المتحمِّلِ لضميرِ التثنيةِ عن مفردٍ وهو (فِعْلُ)؟

لا يقالُ: لإضافتِهِ إلى (أَمْرٍ وَمُضِيٍّ)؛ لأنَّك لو قلتَ: «غلامُ زيدٍ وعمرٍو قاما»، لم يصِحَّ باعتبارِ (زيدٍ، وعمرٍو).

والجواب: أنَّه على حذفِ مضافٍ، أي: «وَفِعْلُ مُضِيٍّ»، والإخبارُ في الحقيقةِ

---

(١) في المخطوط: (تاء)، وهو تحريف.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) كذا هي في المخطوط.

(٤) وهو مذهب الكوفيين، وانتصر له ابن هشام في المغني حتى قال: «وبقولهم أقول». انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٩) ومغني اللبيب (٣٠٠).

عن المذكورِ والمحذوفِ معًا.

وهذا الموضعُ يُقرأ بالخفضِ، وذلك على حذفِ المضافِ وبقاءِ المضافِ إليه على ما كانَ عليه من الخفض؛ لكونِ المضافِ المحذوفِ معطوفًا على مثله، نحوُ[(١)]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

وينبغي أن يُقرأ: (وَمُضِيٌّ) بالرفعِ على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه على ما هو الأكثرُ في كلامِهم، وعلى هذا فالإخبارُ صحيح[(٢)].

قوله: (بُنِيَا) أصلُه (بَنَوْهُمَا)، فحَذَف الفاعلَ للعِلمِ به، وأبدَلَ الضميرَ المنصوبَ ضميرًا مرفوعًا نائبًا عن الفاعل، بدليلِ (وَأَعْرَبُوا)[(٣)].

قوله: (بُنِيَا) ليُنظر[(٤)]: هل يجوزُ كونُ الألفِ إشباعًا، كما قال: (إِنْ عَرِيَا)؟ وأرادَ بالفعلِ هذا الجنسَ المنتسِبَ إلى هذين الأمرين؟ كما تقول: «كلامُ زيدٍ وعمرٍو حَسَنٌ»، و«كلامُ الزيدَينِ حَسَنٌ»[(٥)].

* * *

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَـ: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

---

(١) البيت لأبي دؤاد في كتاب سيبويه، وكذا الأصمعيات، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدي بن زيد، وجاء في حواشي النسخة (ر) من الكامل: «الصحيح أنه لأبي داؤد الإيادي»، والبيت من المتقارب. انظر: الكتاب (١/ ٦٦) والأصمعيات (١٩١) وديوان عدي بن زيد (١٩٩).

(٢) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ ـ ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٣) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ ـ ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٤) في العليمي: «وانظر...». انظر: حاشية العليمي (١/ ٢٠).

(٥) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ ـ ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

قوله: (مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ) ينبغي أن يقولَ: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)، كقولِه[(١)]:

لَا تُهِـــــينَ الفَقِيــــرَ ....[(٢)]

وقولِك: «لَا تَكْفُرَا»، بإبدالِ النونِ ألفًا في الوقف.

[مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ]: لأنَّ ما باشرَ نونَ التوكيدِ مبنيٌّ؛ لتركُّبِه معها تركيبَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ومِن ثَمَّ إذا فَصَلَ بينهما فاصلٌ أُعرِبَ، نحوُ: «هل تفعلانِّ؟»، وأصلُه: «هل تفعلانِنَّ؟»، فحُذِفت الأولى؛ لاجتماعِ الأمثال[(٣)].

قولُه: (مُبَاشِرٍ) ينبغي أن يقولَ: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)؛ ليخرجَ عنه نحوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[(٤)]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[(٥)]، وقد ترتَّبَ من الأمرين سؤال.

---

(١) بتمامه:

لَا تُهِـــــينَ الفَقِيــــرَ عَلَّـــــكَ أنْ   تَرْكَـــعَ يَوْمًـــا وَالـــدَّهْرُ قَـــدْ رَفَعَـــهْ

وهو للأضبط بن قُريع السعدي، وهو من المنسرح، والبيت له روايات أخرى لا شاهد فيها، مثل: «لا تحقرنَّ الفقير» و«ولا تُعادِ الفقير». انظر: الشعر والشعراء (١/ ٣٧١) والزاهر (٢/ ٢٩٣) والعسكريات (٩٩) وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٦٦) وشرح المفصل (٥/ ١٧٢).

(٢) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ - ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٣) قال ابن مالك: «وإذا ثبت أن (تفعلانِّ) وأخويه بواقٍ على الإعراب فليُعلم أنَّ أصل (تفعلانِّ): (تفعلانِنَّ)، فاستثقل توالي الأمثال فحذفت نون الرفع، وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكدة كلمة قائمة مقام تكرير الفعل، وحذفُ جزءٍ أسهل من حذف ما ليس جزءًا، ولأن المؤكدة تدل أبدًا على معنى، ونون الرفع لا تدل في الغالب على معنى، وبقاء ما يدل أبدًا أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحوال». انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٦).

(٤) القصص: ٨٧.

(٥) مريم: ٢٦.

[كيُرْعَنَ]: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ﴾(١)، فالأولُ مرفوعٌ، والثاني منصوبٌ، وكلاهما مبنيٌّ.

الحاصلُ: أنَّ المضارعَ المؤكَّدَ إن كانَ مسندًا إلى ضميرِ المخاطَبِ أو المفردِ الغائبِ أو الغائبةِ، بُنِي، نحوُ: «لَتَذْهَبَنَّ يا زَيْدُ»، وَ«لَيَذْهَبَنَّ زَيْدٌ»، وَ«لَتَذْهَبَنَّ هِنْدٌ».

و**الحاصِلُ**(٢) مِن هذا أن يُقالَ: المفردُ مخاطَبًا أو غائبًا أو غائبةً.

ع: يدخلُ تحتَ العبارةِ المخاطبةُ، وإلّا فلا تدخل الغائبةُ.

وأَلْخَصُ منه: إن كان من الأمثلةِ الخمسةِ فمعرَبٌ، وإلّا فمبنيٌّ(٣).

* * *

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلبِنَا ... وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وقد **تلخَّصَ** إلى هنا أن المعربَ نوعان:

الاسمُ بشرطِ خلوِّهِ مِن مشابهةِ الحرف.

والمضارِعُ بشرطِ سلامتِه من نونَي التوكيدِ والإناث.

وأنَّ المبنيَّ خمسةٌ، ثلاثةٌ مبنيةٌ دائمًا، وهي أفعالُ الأمرِ، والأفعالُ الماضيةُ، وجميعُ الحروفِ، وواحدٌ في حالةٍ، وهو الاسمُ إذا أشبهَ الحرفَ، وواحدٌ في حالتَين، وهو المضارعُ المتصلُ بنونِ الإناثِ ونونِ التوكيدِ.

---

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) في المخطوط: (والحاصر)، وهو تحريف.

(٣) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ٢٠)، ولم ينسبها لابن هشام.

وتلخَّصَ مِن هذا المجموعِ أنَّ الكلماتِ لا تخرجُ عن أن تكونَ إمَّا معربةً أو مبنيةً.

[وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا]: ومن ثَمَّ وجبَتْ نونُ الوقايةِ في (مِنْ، وعَنْ، وقَدْ، وقَطْ)؛ لتحفظَ عليهِنّ سكونَهُنَّ، فأما الحذفُ فشاذٌّ فيهنَّ على ما سيُذكَرُ في موضعِه.

قالَ صاحبُ «الكِفايةِ»[1]: «أصلُ البناءِ السكونُ، إلَّا إذا كانَ المبنيُّ مبتدأً بِهِ، أو التقى ساكنان، أو عرَضَ البناءُ».

* * *

وَمِنْــهُ ذُو فَــتْحٍ وَذُو كَسْــرٍ وَضَــمْ ... كَـ: (أَيْنَ، أَمْسَ، حَيْثُ) وَالسَّاكِنُ (كَمْ)

(أَمْسِ)[2] إذا استُعمِلَ ظرفًا فهو مكسورٌ عندَ جميعِ العرَبِ، ثُمّ قال الجمهورُ: بِناءٌ، وقال الخليل[3]: يجوز أن يكون قولك: «لقيتُه أمسِ» بتقدير: «لقيتُه بالأمسِ»، فحذف الحرفين.

وزعمَ قومٌ منهم الكسائيّ[4] أنه ليس معربًا ولا مبنيًّا، بل محكيٌّ، وأنه سُمِّيَ

---

(١) هو الإمام ابن الخباز، له متن في النحوه سماه (الكفاية)، وقد شرح هذا المتن في كتاب حافل سماه (النهاية في شرح الكفاية)، وابن هشام نقل كلام ابن الخباز بتلخيص شديد جدًّا، وإلا فكلام ابن الخباز هناك حافل جدًّا. انظر: النهاية في شرح الكفاية (١/ ١٢٣).

(٢) الحاشية هذه حتى آخرها مستفادة من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (٨/ ١٦) وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٢٧).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ١٦٢) وشرح السيرافي (٢/ ٤٨٧) و(٣/ ١٤٢٧) وشرح الألفية للمرادي (٣/ ١٢١٩).

(٤) انظر: نتائج الفكر (١١٣) والتذييل والتكميل (٨/ ١٦) وهمع الهوامع (٢/ ١٨٨).

بفعلِ الأمرِ من (المساء)، كما قال[١]:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ[٢] أَمْرِسْ ....

فموضعُ (أَمْرِسْ) مبتدأٌ، أي: الْمَقامُ الذي يُقال فيه: «أَمْرِسْ»، أي: مقام الاستقاءِ بالدَّلْوِ.

وإن استُعملَ غيرَ ظرفٍ فالحجازيون[٣] يبنونَه على الكسرِ مطلقًا، كما كان في الظرفيةِ، قال[٤]:

اليَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ ... وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

وتميمٌ[٥] يوافقونَهم في النصبِ والجرِّ، ويخالفونَهم في الرفعِ؛ فيُعربون، قالَ[٦]:

---

(١) بتمامه:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ ... إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنْسِسِ

وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة، والْمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٣/ ٢٤٨) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب (٤٦) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧).

(٢) في المخطوط: (أمر هين)، وهو تحريف.

(٣) في الخطوط: (والحجازيون)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٤) ثالث بيتين لأسقف نجران، وهي من الكامل. انظر: البيان والتبيين (٣/ ٢٢٤) والعقد الفريد (٣/ ١٣٧) وشرح التسهيل (٢/ ٢٢٣) والدر الفريد (٤/ ٢٢٢).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٦) لم يعرف له قائل، وهو من الخفيف، وهكذا رواية ابن هشام، ولا نجزم لعل الناسخ وقع في خطأ، ورواية ابن مالك ومن بعده: (الرجاء) بدل (الرجال)، و(بأس) بدل (يأس). انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٢٣) والتذييل والتكميل (٨/ ١٨) والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٤٨).

اعْتَصِمْ بِالرِّجَالِ إِنْ عَنَّ يَأْسُ وَتَنَاسَ[(١)] الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

ومنهم مَن يُعربُه غيرَ منصرفٍ في أحوالِه كلِّها، قالَ[(٢)]:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

ح[(٣)]: في (أَمْسِ) خمسُ لغاتٍ: بناؤه على الكسرِ مطلقًا دونَ تنوين، وبناؤه عليه بالتنوينِ، وإعرابُه منصرفًا مطلقًا، وإعرابُه غيرَ منصرف مطلقًا، وإعرابُه غيرَ منصرفٍ رَفعًا، وبناؤه على الكسرِ نصبًا[(٤)] وجرًّا[(٥)].

﴿تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ﴾[(٦)]: قد يُذكرُ (الأَمْس) ولا يُرادُ[(٧)] به اليومُ الذي قبلَ يومِك، ولكن الوقتُ المستقرَبُ على سبيلِ الاستعارة[(٨)]. «كَشَّاف»[(٩)].

قولُهم في (حَيْثُ): «إنَّه بُني على الضمِّ؛ لأنَّها حركةٌ لا تُوهِمُ إعرابًا»؛ حَسَنٌ ظاهرٌ.

---

(١) في المخطوط (وتناسى).

(٢) الرجز من مجموعة تنسب للعجاج. انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٥) والأزمنة وتلبية الجاهلية (٣٢) ونوادر أبي زيد (٢٥٧) ونتائج الفكر (٨٩).

(٣) يعني أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٨/ ٢٠).

(٤) في المخطوط: (رفعًا)، وهو سبق قلم.

(٥) نقل العليمي أغلبها. انظر: حاشية العليمي (١/ ٢٣).

(٦) القصص: ٨٢.

(٧) في المخطوط (يذكر)، ولعله سبق قلم من الناسخ، والتصويب من الكشاف.

(٨) نقلها العليمي من غير نسبة لابن هشام. انظر: حاشية العليمي (١/ ٢٣).

(٩) انظر: الكشاف (٣/ ٤٣٤).

وقال السِّيرافيُّ(١) في هذا البابِ شيئًا مستبعَدًا، قال: «إن قِيلَ: لِمَ فُتِحَتْ (أَيْنَ) وكُسِرَتْ (جَيْرِ)؟».

وأجاب بوجهين:

أحدهما: أنَّ ذلك الأصلُ في حركةِ التقاءِ الساكنين.

والثاني: أنَّ (جَيْرِ) يُحلَفُ بها، قالوا: «جَيْرِ لَأَفْعَلَنَّ»، فأوقعوها موقعَ الاسمِ المحلُوفِ به، وهو مفتوحٌ، قالوا: «اللهَ لَأَفْعَلَنَّ»، وقالوا: «يَمِينَ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ»، فبنَوه على حركةٍ لا تكونَ له لو أُعرب.

* * *

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

* * *

وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

ع: قد يُقال: إنَّ هذه العبارةَ تقتضي أنَّه امتنعَ دخولُ الجرِّ على الفعلِ من حيث امتنع دخولُ الجزمِ على الاسم، فكيفَ صارَ امتناعُ دخولِ الجزمِ على الأسماءِ أصلًا لمنعِ دخولِ الجرِّ على الأفعالِ؟ وما وجهُ ردِّ أحدِهما على الآخَر؟

والجوابُ: أنَّه لم يَجعل امتناعَ الجزمِ في الأسماءِ علةَ منعِ دُخولِ الجرِّ في الأفعالِ، وإنَّما أرادَ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ممتنِعٌ في بابِه؛ للعلةِ التي تمنعُه، والمعنى الذي يُحيله.

---

(١) انظر: شرح السيرافي (٤/ ٥٤).

على أن نظيرَ هذه العبارةِ وقع لسيبويه ـ رحمه الله ـ فإنه قال[١]: «وليسَ في الأفعالِ المضارعةِ جرٌّ، كما أنَّه ليسَ في الأسماءِ جزمٌ».

واختلفَ الناسُ، فمنهم مَن حمَلَ كلامَه على ما ذكرتُ، ومنهم مَن حملَه على غير ذلك.

* * *

فَـارْفَعْ بِضَــمٍّ وَانْصِـبَنْ فَتْحًـا وَجُـرْ كَسْـرًا كَـ: (ذِكْـرُ اللهِ عَبْـدَهُ يَسُـرّْ)

الإعرابُ: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلِبُه العاملُ في آخرِ الكلمة.

وأنواعُه أربعةٌ، وأنواعُه في الاسمِ ثلاثةٌ، وفي الفعلِ كذلك.

وإنما كانت في الاسمِ ثلاثةً؛ لأنَّ المعانيَ التي جيءَ به لأجلِها في الاسمِ: معنًى هو عمدةٌ لا يُستغنى[٢] عنه كالفاعليةِ، فجعلوا له الرفعَ، ومعنًى هو فضلةٌ يتمُّ الكلامُ بدونِه كالمفعوليةِ، وله النصبُ، ومعنًى بينَهما، وهو المضافُ إليهِ، نحوُ: (غُلامُ زيدٍ)، وله الجرُّ.

ع: انظُر قولَه: (كالفضلة).

وأمَّا[٣] المضارعُ فمحمولٌ؛ فكان له ثلاثةٌ كما للاسم؛ فأُعربَ رفعًا ونصبًا؛ لعدمِ المانعِ، لا جرًّا؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بالإضافةِ، والإضافةُ إخبارٌ في المعنى؛

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٤).

(٢) في المخطوط: (فاستغنى)، ويظهر أن هذا تحريف من الناسخ؛ إذ المعنى يخالف ما نُقل لأجله، وما أثبتنا في شرح ابن الناظم، فإن هذه التحشية مستفادة منه.

(٣) يستكمل النقل عن ابن الناظم.

فعُوِّضَ الجزمَ(١).

(كَافِية)(٢): الجزمُ مخصوصٌ بالفعلِ؛ لامتناعِ دخولِ عواملِه على الاسم، وكذا قال في الجرِّ.

* * *

وَاجْـزِمْ بِتَسْـكِينٍ وَغَيْـرُ مَـا ذُكِـرْ   يَنُـوبُ نَحْـوُ (جَـا أَخُـو بَنِـي نَمِـرْ)

* * *

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَانْصِـبَنَّ بِـالأَلِـفْ   وَاجْـرُرْ بِيَـاءٍ مَـا مِـنَ الأَسْـمَا أَصِـفْ

هذه الأسماءُ في الوزنِ ثلاثةُ أقسامٍ:

(فَعَلٌ) باتفاقٍ، وهي ثلاثةٌ: (أَبٌ، حَمٌ، هَنٌ)(٣).

(فُعْلٌ) باتفاقٍ، وهي (فَمٌ)، أصله: (فُوهٌ)(٤).

مختلَفٌ فيه:

(أَخٌ)، فقال الفراءُ: (فَعْلٌ)، بدليلِ قولهم: (أَخْوٌ)، وقال(٥):

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١٦ ـ ١٧).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٨).

(٣) هذا باتفاق البصريين لا جميع النحاة؛ فقد ذهب الكسائي والفراء إلى أن وزن (أب): (فَعْلٌ)، وكذا ذهب الفراء في وزن (حم) انظر: المباحث الكاملية (١/ ٨٠).

(٤) هذا مذهب الفراء، ووزنه عند الخليل وسيبويه (فَعْلٌ)، ولا أدري لعل الناسخ أخطأ في ضبط وزن (فُعْل)؛ إذ كان الصواب عند ابن هشام أن يضبط الوزن بفتح الفاء. انظر: الكتاب (٣/ ٣٦٥) وسر صناعة الإعراب (٤١٤).

(٥) لا يُعرف قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٤٥) والتذييل والتكميل (١/ ١٥٨).

مَـــا الْمَـــرْءُ أَخْـــوكَ ....

وغيرُه[(١)]: (فَعَلٌ).

و(ذُو)[(٢)]: فقـال س[(٣)]: (فَعَـلٌ) (ذَوَيٌ)، بـدليل: ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾[(٤)]، وقـال الخليلُ[(٥)] والزجاجُ[(٦)]: (فَعْلٌ)؛ لأنَّ الحركةَ زيادةٌ، فلا يُقْدَمُ عليها إلا بثَبَتٍ.

وأجيبَ عن حجّةِ س بأنَّ الاسمَ إذا حذفَتْ لامُه ثم ثُنِّيَ[(٧)] لا تُـرَدُّ عينُه إلـى سكونِها، قال[(٨)]:

يَـــدَيَانِ بَيْضَـــاوَانِ عِنْـــدَ مُحَـــرِّقٍ

وَ(يَدٌ) عندَهم: (فَعْلٌ).

* * *

---

(١) يعني: قال غير الفراء، وهذا مذهب البصريين لا خلاف بينهم فيه. انظر: الكتاب (٣/ ٣٦٣) والخصائص (١/ ٣٣٨) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٣٤).

(٢) يعني: (ذو) مختلف فيه.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ و٢٦٦).

(٤) الرحمن: ٤٨.

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٢٦٣) والنهاية لابن الخباز (١/ ٣٢١).

(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٩٣).

(٧) في المخطوط: (بني) وهو تصحيف.

(٨) لم يُنسب إلى قائل، قال البغدادي: «وَمَع كَثْرَة تداوله فِي كتب اللُّغَة والنحو لم ينْسبهُ أحدٌ إِلَى قَائِله»، وهو من الكامل، وفي المخطوط (يدان) وهو تحريف يُذهِب بوجه الاستشهاد. انظر: والحجة (٣/ ١٤٣) والمنصف (١/ ٦٤) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٣١).

مِـــنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُـــحْبَةً أَبَانَـــا وَالفَـــمُ حَيْـــثُ المِـــيمُ مِنْـــهُ بَانَـــا

لا يستقيمُ كلامُه؛ لوجهين:

أحدُهما: أنَّ (الفمَ) هذه اللفظةَ بعينِها لا وجودَ لها مع مفارقة الميم؛ لأنَّ الموجودَ مع مفارقةِ الميمِ لفظةٌ أخرى ليست هذه؛ فهو فرضٌ محالٍ.

والآخرُ: أنَّ المحكومَ عليه بالإعرابِ الخاصِّ لفظةُ (الفم) نفسها، والمعربُ الإعرابَ المذكورَ لفظةٌ أخرى، وهو الْمُعْتَقِبُ عليها الأحوالُ الثلاثة، أعني: (فُوكَ، وفَاكَ، وفِيكَ)؛ فالمحكومُ عليه شيءٌ لم يثبُتْ له الحكمُ، والثابتُ له الحكمُ غيرُ المحكومِ عليه، وأمَّا أخواتُه الخمسةُ فإنَّ هذا الإعرابَ ثابتٌ لها أعْيُنِها.

وقد اتفقَ للناظمِ مثلُ [هذا][1] الاستعمالِ أو قريبٌ منهُ في قوله[2]:

إِلَـــى ثَـــلَاثَـــةٍ (رَأَى، وَعَلِمَـــا) ....

البيتَ؛ لأنَّ المحكومَ عليه بالتعدِّي إلى ثلاثةٍ هو: (رَأَى، وعَلِمَ)، والمتعدي إلى ثلاثة إنما هو: (أَرَى، وأَعْلَمَ)، و(أَرَى، وأَعْلَمَ) ليسا بـ: (رَأَى، وعَلِمَ)، وليس قولُه:

.... إِذَا صَـــارَا (أَرَى، وَأَعْلَـــمَ)

بنافعٍ له، كما لا ينفعُه قولُه:

.... حَيْـــثُ المِـــيمُ مِنْـــهُ بَانَـــا

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي.

(٢) انظر: البيت (٢٢٠).

لأنَّ (رَأى، وعَلِمَ) لا وجودَ لها مع (أَرَىَ، وأَعْلَمَ)، كما أنَّه لا وجودَ للفمِ مع مفارقةِ الميم.

* * *

(أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

* * *

وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

القياسُ الأول[1] هو القصرُ؛ لأنَّ الثلاثةَ على (فَعَلٍ) في الأصلِ، وقولي: (الأَوَّلُ) أعني به قبلَ الحذفِ، والنقصُ هو القياسُ الثاني، أعني بعدَ الحذفِ؛ لوجهين:

أحدُهما: أنَّ حقَّ الاسمِ أن يكونَ في الإفرادِ والإضافةِ على حدٍّ واحدٍ.

والثاني: أنَّ القياسَ الظاهرَ كان يقتضي أن لا يجوزَ: «جاءَ أبو زيدٍ»، كمسألةِ (أَذْلٍ)، ولكنَّهم نزَّلُوا المضافَ إليه منزلةَ كمالِ الاسمِ، فصارَ بمنزلةِ تاءِ (عَرْقُوَةٍ)، وهذَا مِمَّا قد يُستدَلُّ به على شدةِ امتزاجِ المتضايفين.

وقد يُقال: لم يجُزْ ذلك لِمَا ذكرتَ، بل لأنَّ التنوينَ لا يدخلُ هنا، فلمَّا أمِنُوه صحَّحُوا.

والجوابُ: أنَّهم لو نزَّلُوا المضافَ إليه منزلةِ المنفصلِ لم يُجيزوا ذلك، وإنْ كانَ التنوينُ لا يدخُل.

ذكرَ ابنُ يعيشَ في «شَرحِ المفصَّلِ»[2] أنَّ القصرَ والنقصَ لغةُ الحارث.

---

(١) في المخطوط: (القياس وهو القصر الأول)، ولعله سهو من الناسخ.

(٢) انظر: شرح المفصل (١/ ١٥٦).

[مِنْ نَقْصِهِنَّ]: فيه تقديمُ مفعولِ أفعلِ التفضيلِ، وقد منعه الفارسيُّ في أول الحلبياتِ(١).

ثُمَّ كيف حكمَ على قصرِها بأنَّه أشهر ولم يتقدَّمْ للقصرِ تعريفُ ولا ذِكْرٌ؟!

وهل يَحْسُنُ: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو» لِمَنْ لم يعرف زيدًا.

* * *

وَشَـرْطُ ذَا الإِعْـرَابِ أَنْ يُضَـفْنَ لَا ... لِلْيَا كَـ: (جَا أَخُـو أَبِيـكَ ذَا اعْـتِلَا)

في حواشي الشَّلَوْبِينِ(٢): «قوله(٣): «لا أبَ لكَ»: لا ينبغي أن يقالَ: «لا أبا لي» بإثبات الألف مع ياءِ المتكلمِ؛ لأنَّ حُكمَ هذه الأسماءِ إذا أُضيفتْ إلى الياءِ حكمُها غيرَ مضافةٍ».

* * *

بِـالأَلِـفِ ارْفَـعِ الْمُثَنَّـى وَ(كِـلَا) ... إِذَا بِمُضْـمَرٍ مُضَـافًا وُصِـلَا

المُثنى: اسمٌ ضُمَّ إلى اسمٍ موافقٍ له في لفظِه ومعناه، أو في لفظِه والمعنى الموجِبِ للتسميةِ، فخرجَ الفعلُ والحرفُ والجمعُ، ونحوُ: «زيدٌ وعمرٌو»، و«جَوْنٌ وجَوْنٌ» للأسودِ والأبيض، و«عينٌ [و]عينٌ» للباصرةِ والجاريةِ، ودخلَ (مَبْدَآنِ) للنقطةِ والأساسِ، ودخلَ (الأحمرانِ) للَّحمِ والخمرِ، و(الأصفرانِ) للذهبِ والزعفرانِ، و(الأبيضانِ) للشَّحمِ والشبابِ.

---

(١) انظر: الحلبيات (١٧٧).

(٢) انظر: حواشي الشلوبين على المفصل (٢٨٤).

(٣) يعني الزمخشري. انظر: المفصل (٩٧).

[كِلَا]: ألفُ (كِلَا) أصلٌ؛ إذ لا ينقُصُ الاسمُ عن ثلاثة.

* * *

(كِلْتَـا) كَـذَاكَ (اثْنَـانِ، وَاثْنَتَـانِ)   كَـ: (ابْنَـيْنِ، وَابْنَتَـيْنِ) يَجْرِيَـانِ

قالَ أبو عليٍّ[1]: إنَّما أبدلُوا لامَ (كِلْتَا)؛ لأنَّها وقعتْ قبلَ ألفِ التأنيثِ، ولا بدَّ مِن اختلافِ لفظِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ فيما عدا العلامةَ إذا كانتْ ألفًا، ألا ترى أنَّهم قالوا: (أَحَدٌ، وإِحْدَى)، وأمَّا اللذانِ لا يكونُ بينهُما اختلافٌ في غيرِ العلامةِ فَهُما المذكَّرُ والمؤنَّثُ الذي علامةُ تأنيثِهِ التاءُ.

* * *

وَيَخْلُـفُ اليَـا فِـي جَمِيعِهَـا الأَلِـفْ   جَـرًّا وَنَصْـبًا بَعْـدَ فَـتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

قد يُورَدُ نحوُ (لَبَّيْكَ)؛ فإنَّه مثنًّى منصوبٌ بالياءِ، ولا يُقالُ: خلفت الياءُ الألفَ؛ لأنَّه لم يُستعملْ مرفوعًا.

والجوابُ: خلفَهما في التقديرِ.

فإن قلتَ: هذا مثنًّى، فأينَ مفردُه؟

قلتُ: أنشدُوا[2]:

---

(١) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي (١٣١).

(٢) بتمامه:

دَعَـوْنِي فَيَـا لَبِّـي إِذَا هَـدَرَتْ لَهُـمْ   شَقَاشِـقُ أَقْـوَامٍ فَأَسْـكَتَهَا هَـدْرِي

وهو لابن مقبل، والبيت من الطويل، الشقاشق: جمع شِقشِقة، وهي شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج، وهدرت شقشقة البعير: قرقرت وصوَّتت. انظر: ديوان ابن مقبل =

دَعَـوْنِي فَيَـا لبِّـي إِذَا هَـدَرَتْ لَهُـمْ ....

البيتَ، وبما مر[(١)] (شَقَاشِقُ).

نعم، ينبغي أنْ يعدَّ شبيهًا للمثنى؛ لأنَّه لا يدلُّ على اثنين، بل على التكثير.

قوله: (**وَتَخْلُفُ**): يُشكِلُ عليه[(٢)]:

إِنَّ مَـنْ صَـادَ عَقْعَقًـا لَمَشْـومُ كَيْـفَ مَـنْ صَـادَ عَقْعَقَـانِ وَبُـومُ

فرفَعَ المفعولَ.

والجوابُ: أنَّ العربَ قد ترفعُ الفاعلَ والمفعولَ معًا لفَهمِ المعنى، نصَّ عليه صاحبُ البسيطِ[(٣)] نقلًا عن بعضهم، وأنَّه أنشدَ عليه هذا البيتَ.

ع: وعندي أجودُ منه، وهو أنَّ الأولَ جاءَ على قصرِ المثنَّى، فتبِعَه المعطوفُ على ظاهرِ اللفظِ، فهو عطفٌ على التوهُّم.

* * *

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَبِيَـا اجْـرُرْ وَانْصِـبِ سَـالِمَ جَمْـعِ (عَـامِرٍ، وَمُـذْنِبِ)

الرُّكنُ[(٤)]: هو ما سلِمَ فيهِ بناءُ الواحدِ مع عدمِ المانع، أمَّا مع المانعِ فغيرُ

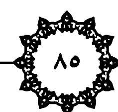
= (٩٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٩١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٩).

(١) كذا في المخطوط، ولعله يقصد (تمامه).

(٢) لا يُعرف له قائل، والبيت من الخفيف، العقعق: طائر يشبه الغراب، مشوم: مشؤوم. انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٨٢) ومغني البيب (٩١٨) وتمهيد القواعد (٤/ ١٦٤٦) وهمع الهوامع (٢/ ٧).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٨٢).

(٤) انظر: شرح الركن الكبير على الكافية ورقة (١٢/ ب).



واجبٍ، نحوُ: (القاضِينَ) في جمعِ (القاضي).

فأمَّا: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[١]، فالحقُّ أنَّه خبرُ (كانَ)، وإلَّا لقيلَ: (خاسِئةً)، ولم يَقرأْ بهذا أحد.

[وَمُذْنِبِ]: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾[٢]: قالَ مجاهدٌ وعِكرمةُ[٣]: دوابُّ الأرضِ تلعنُهم، وتقولُ: نُمنَعُ القَطرَ بخطاياهم.

* * *

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ (عِشْرُونَا) ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ(الأَهْلُونَا)

* * *

(أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا) ... وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

[عِلِّيُّونَ]: جَمعٌ سُمِّيَ به.

وفي (شَرْحِ كَافِيَتِه)[٤]: الجمعُ المسمَّى به أربعٌ: كَ: (زَيْدِينَ)، كَ: (غِسْلِينَ)، كَ: (عَرَبُونَ)، هكذا[٥] لكن بإلزامِ الواوِ وفتحِ النونِ عن أبي سعيدٍ[٦]، وأنشد عليها[٧]:

---

(١) البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦.

(٢) البقرة: ١٥٩.

(٣) انظر: تفسير سفيان الثوري (٥٣) وتفسير الطبري (٣/ ٢٥٤) ومفاتيح الغيب (٤/ ١٤١).

(٤) يقصد به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٩٦).

(٥) الوجه الرابع.

(٦) انظر: شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه (٢/ ٩٢).

(٧) بتمامه:

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا ... أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا =

وَلَهَـــا بِالْمَــاطِرُونَ ....

البيتَ، وذكرَ أنَّ العربَ تقولُ: (اليَاسَمُونَ) في الأحوالِ كلِّها، وَ(يَاسَمُونَ البِرِّ)، فلا يحذفونَ النونَ، وأمَّا الثالثةُ فشاهدُها[1]:

طَـــالَ لَيْلِـــي ....

البيتَ.

* * *

وَبَابُــهُ وَمِثْــلَ (حِــينٍ) قَــدْ يَــرِدْ   ذَا البَــابُ وَهْــوَ عِنْــدَ قَــوْمٍ يَطَّــرِدْ

[وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ]: عندي أنَّ معناهُ: وهو عندَ قومٍ من النحويينَ مطَّرِدٌ في جميعِ البابِ، أعني بابَ ما جُمعَ بالواوِ والنونِ، سواءٌ كانَ مِن بابِ (السنينَ) أم لا، وعليه أحد ما خرج قوله[2]:

= والبيت من مجموعةمختلف في نسبتها، تنسب إلى أبي دهبل الجمحي كما في المستقصى، والأخطل كما في اللسان، ويزيد بن معاوية كما في المقاصد النحوية، قال البدر العيني إن الشعر من الرمل، الماطرون: بستان بظاهر دمشق، أكل النمل، يقصد به فصل الشتاء. انظر: شرح السيرافي (٢/ ٩٣) والمستقصى (١/ ٥١) واللسان (١٣/ ٤٠٩) والمقاصد النحوية (١/ ٢٠١).

(١) بتمامه:

طَـــالَ لَيْلِـــي وَبِـــتُّ كَـــالْمَحْزُونِ   وَاعْتَرَتْنِـــي الهُمُـــومُ بِالْمَـــاطِرُونِ

والبيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وهو من الخفيف، يتشبب فيه برملة بنت معاوية. انظر: ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (٥٩) وشرح السيرافي (٣/ ٩٣) والخصائص (٣/ ٢١٩).

(٢) هو لعمرو بن الأيهم، وهو من الخفيف، العرندس: الشديد، القباب: جمع قُبَّة، وهي =

رُبَّ حَـــيٍّ عَرَنْـــدَسٍ ذِي طَـــلَالٍ لَا يَزَالُـــونَ ضَـــارِبِينَ القِبَـــابِ

* * *

وَنُـــونَ مَجْمُـــوعٍ وَمَـــا بِـــهِ الْتَحَـــقْ فَـــافْتَحْ وَقَـــلَّ مَـــنْ بِكَسْـــرِهِ نَطَـــقْ

* * *

وَنُـــونُ مَـــا ثُنِّـــيَ وَالْمُلْحَـــقِ بِـــهْ بِعَكْـــسِ ذَاكَ اسْـــتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِـــهْ

مِن العربِ[1] مَن يفتحُ نونَ التثنيةِ في الجرِّ والنصبِ؛ لِثِقَلِ الكسرةِ بعدَ الياءِ، تشبيهًا بـ: (أَيْنَ، وكَيْفَ)، ويُجري الياءَ وإن كانتْ غيرَ مُلازمةٍ مجرى الياءِ الْمُلازمةِ، فيقولُ: «مررتُ بالزَّيدَينَ»، و«رأيتُ الزيدَينَ»، وأنشدُوا على قولِه[2]:

عَلَـــى أَحْـــوَذِيَّيْنَ اسْـــتَقَلَّتْ عَشِـــيَّةً ....

وفتَحَها بعضُهم في الرفعِ، قرأتُ على أبي عليٍّ في (نوادرِ) أبي زيد[3]:

= الخيمة. انظر: البديع (٢/ ٩٦) والتذييل والتكميل (١/ ٢٨١) وأوضح المسالك (١/ ٨٠) وتخليص الشواهد (٧٥).

(١) من هنا حتى إنشاده البيت: «أعرف منها الجيد والعينانا» من كلام أبي الفتح بن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥١).

(٢) بتمامه:

عَلَـــى أَحْـــوَذِيَّيْنَ اسْـــتَقَلَّتْ عَشِـــيَّةً فَمَـــا هِـــيَ إِلَّا لَمْحَـــةٌ وَتَغِيـــبُ

وهو لحميد بن ثور، وهو من الطويل، يصف في البيت قطاة، ويقصد بالأحوذين جناحيها، يصفهما بالخفة. انظر: ديوان حميد بن ثور (٥٥) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٤٢٣) وشرح الأبيات للفارسي (١٢٤) وشرح المفصل (٣/ ١٩٠) والمقاصد الشافية (١/ ٢٠٣).

(٣) بتمامه: =

أَعْـــرِفُ مِنْهَــا الأَنْــفَ وَالعَيْنَانَــا ....

ع: أنشده هذا: «الأَنْفَ»، وأنشدَهُ الصَّفَّارُ(١) في بابِ الظروفِ المفصولِ بهِ بينَ أبوابِ ما لا ينصرِفُ: (الوَجْهَ)(٢)، وأنشدَهُ بعضُهُم: (الجِيدَ)(٣)، فهذا لَعَمْري اضطرابٌ ما في البيتِ، وقال الصَّفَّارُ وابنُ عصفورٍ(٤): «إنهُ مصنوعٌ».

قالَ الرُّكنُ في (شَرْحِ الحَاجِبِيَّةِ الكَبِيرِ)(٥) ما نصُّه: «وقد يُجعَلُ الإعرابُ على النونِ في هذه العقودِ إلى (التسعينَ)، وأكثرُهُ في الشعرِ، كقولِه(٦):

= أَعْــرِفُ مِنْهَــا الأَنْــفَ وَالعَيْنَانَــا وَمَنْخِــرَيْنِ أَشْــبَهَا ظَبْيَانَــا

وهو لرجل من بني ضبة كما في نوادر أبي زيد، ولرؤبة في ملحق ديوانه، وهو من الرجز. انظر: ديوان رؤبة (١٨٧) ونوادر أبي زيد (١٦٨) وإعراب القرآن للنحاس (٤/ ١١٠) وشرح السيرافي (١/ ١٤٣).

(١) انظر: شرح الصفار على كتاب سيبويه، السِّفر الأول، الورقة (٢٣٥/ ب).

(٢) نقل الدماميني عن ابن جني قوله في سر الصناعة أنه قرأ على أبي علي من نوادر أبي زيد برواية: «أعرف منها الوجه...». انظر: تعليق الفرائد (١/ ١٩٦).

(٣) وردت بهذه الرواية في الجمل المنسوب للخليل، وهو في الحقيقة لابن شقير (١٥٧)، وفي كتاب ليس في كلام العرب (٣٣٥)، وفي سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٤٠)، وفي شرح المفصل (٣/ ١٤١).

(٤) انظر: المقرب (٤٤٢).

(٥) انظر: شرح الركن الكبير على الكافية ورقة (١٢/ أ).

(٦) بتمامه:

وَمَــاذَا يَــدَّرِي الشُّــعَرَاءُ مِنِّــي وَقَــدْ جَــاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِــينِ

وهو لسحيم بن وثيل الرياحي، وهو من الوافر. انظر: الأصمعيات (١٩) والمقتضب (٣/ ٣٣٢) وشرح السيرافي (٢/ ٩٢) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٢٧١).

.... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

ويلزمُ الياءَ حينئذ عندَ أكثرِ النحاةِ، وقد أجازَ بعضُهم بالواوِ في الأحوالِ الثلاثِ». انتهى بنصِّه.

وقالَ أيضًا ما معناه(١):

«وقد تلخَّصَ أنَّ المثنَّى وجمعَ المذكرِ السالمَ خَرَجَا عن القياسِ مِن وجهين:

أحدُهما: إعرابُهما بالحروفِ، وإنَّما الأصلُ الحركاتُ.

الثاني: كونُ الحروفِ غيرَ مناسبةٍ للحركاتِ الْمَنوبِ عنها، وذلك في غيرِ حالةِ رفعِ الجمعِ وجرِّه وجرِّ المثنَّى.

وعلَّة الأوَّلِ أمران:

أحدُهما: أَنَّهُما فرعانِ على المفرداتِ، وفي المفردات ما أعرب بالحروف، وذلك الأسماء الستة(٢)، فاستُقبِحَ أن يفضُلَ الفرعُ الأصلَ.

والثاني: أنَّها متكثِّرة(٣) في المعنى، وفي آخرها حروفٌ تصلحُ لأن تكونَ إعرابًا؛ فجعلَ إعرابُها بتلك الحروف.

وعلَّة الثاني:

أنَّ الحروفَ المناسبةَ للحركاتِ ثلاثةٌ، فلو جُعلتْ لهما التبستْ؛ فجعلوا الألفَ علامةَ رفعٍ؛ لأنَّها ضميرُ رفعٍ، وكذا الواوُ، وناسبُوا بكلٍّ منهُما بابَه، وجرُّوهُما

---

(١) انظر: شرح الركن على الكافية الورقة (١٠/ ب).

(٢) في المخطوط تحرفت إلى: (الة).

(٣) في المخطوط: (مبكبرة)، وهو تصحيف.

بالياءِ، وحملُوا النصب على الجر[١]؛ لتآخيهِما، وفرَّقُوا بينَ الياءينِ بفتحِ ما قبلَ ياءِ المثنَّى، وكسرِ ما قبلَ ياءِ الجمعِ، ولم يعكسُوا؛ لأنَّ ياءَ المثنَّى في موضعِ الألفِ، وهي تستوجِبُ الفتحَ قبلَها، وزادُوا في الفرقِ بتخالفِ حركتَي النونِ وصلًا».

* * *

وَمَــا بِتــا وَأَلِــفٍ قَــدْ جُمِعَــا ... يُكْسَـرُ فِـي الجَـرِّ وَفِـي النَّصْـبِ مَعَـا

* * *

كَذَا (أُولَاتُ) وَالذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ ... كَـ: (أَذْرِعَـاتٍ) فِيـهِ ذَا أَيْضًـا قُبِـلْ

قالَ في س ص[٢]: «مَن قالَ [في][٣] (مسلمات) علمًا: «هَـذِهِ مُسْلِمَاتُ»، فمنعَ صرفَهُ تشبيهًا بـ: (حَمْزَةَ)، فإنَّه إذا نكَّره فقياسُه أن ينوِّنه كما ينونَ (حَمْزَةً)[٤]، ويكون تنوينُه تنوينَ صرفٍ، كما أنَّ تنوينَ (حَمْزَةٍ) كذلك، وليسَ هذا كَنُونِ (مُسْلِمِينَ)[٥]».

ثم قال: «واعلَمْ أنَّ قياسَ مَن قال في التسميةِ بـ: (مُسْلِمِينَ): «هذا[٦] مُسْلِمِينٌ»، بالتزامِ الياءِ وأعربَ النونَ بالحركاتِ منونةً أنَ يقولَ في (مُسْلِمَاتٍ) مسمًّى بهِ امرأةٌ

(١) في المخطوط: (الجر على النصب)، وهو سهو.

(٢) يقصد كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥٩).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من سر الصناعة.

(٤) في مثل قولك: «رُبَّ حمزةٍ لقيت».

(٥) في سر الصناعة: «كنون (مسلمون)». انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥٩).

(٦) في المخطوط: (هؤلاء)، والتصويب من سر الصناعة.

أو رجلٌ[١]: (هذا[٢] مُسْلِمَاتِنٌ)، بكسرِ التاءِ والتزامِ ذلكَ مع التنوينِ، وإيقاعِ الحركاتِ بعدَ التنوينِ، إلَّا أنَّ هذا قياسٌ مرفوضٌ؛ لِمَا فيهِ مِن الذهابِ عنِ الأصولِ، وهو أنْ يصيرَ عَلَمُ التَّأنيثِ حَشْوًا، وذلك مُحالٌ.

ومِن هُنا قالَ أصحابُنا[٣]: إنَّ أَلِفَ (دُنْيَاوِيّ) ليستْ ألفَ (دُنيا)، وأنَّه آثَرَ مَدَّةَ الكلمةِ في الإضافةِ فزادَ ألفًا، ثُمّ أبدلَ الثانيةَ همزةً في التقديرِ وإنْ لم يَخرُجْ ذلكَ إلى اللفظِ، ثُمَّ قال (دُنْيَاوِيّ)، كما تقولُ (حَمْرَاوِيّ).

فوجب على مَن قال: (مُسْلِمِينٌ) أن يقولَ: (مُسْلِمَاتٌ)، فيوافق مَن قال: (مُسْلِمُونَ)».

ع: سؤال: ما تقولُ في تنوين (هَيْهَاتٍ)؟

الجوابُ: قال ع ث ج[٤] في س ص[٥]:

«مَن قال (هيهاةَ) فهو مفرد كـ: (عَلْقاة)، وحُكمُه أن يقف بالهاءِ كما في (عَلْقاة)، وهو معرفة، ومَن قال (هيهاةً) فكأنَّه قال (البُعْدَ)، فهو معرفةٌ، ومن أرادَ الجمعَ قال: (هَيْهَاتِ) بالكسر؛ لأنَّ الكسرةَ في هذا النوعِ بإزاءِ الفتحةِ في المفردِ، ولم ينوِّنْ إن أرادَ المعرفةَ، ونوَّنَ إنْ أرادَ النكرةَ، والتنوينُ عندَه تنوينُ تنكيرٍ، كتنوين المفرد، وهو (هَيْهَاةً)، وكتنوينِ (صَهٍ، ومَهٍ)، ومَن زعمَ في (هَيْهَاتَ) أنَّها

---

(١) في المخطوط: (رجلًا).

(٢) في المخطوط: (هؤلاء)، والتصويب من سر الصناعة.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٣٥٣). والمقتضب (٣/ ١٤٧).

(٤) يقصد به (عثمان بن جني).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٦٠).

ظرفٌ سواءٌ كُسرَتْ أو فُتحَت، وأنَّها معربةٌ، فإذا[١] نوَّنَها كان التنوينُ عندَه للمقابلةِ لا للتنكير»[٢].

ع: لأنَّه لا يَلحَقُ إلَّا المعرباتُ.

وكأنَّه[٣] إذا قيل: «هَيْهَاتَ زَيْدٌ» فكأنَّ الأصلَ عندَهم: «زَيْدٌ فِي البُعْدِ»، على التقديمِ والتأخيرِ، أو (زيدًا) فاعِلٌ على رأيِ أبي الحسَنِ والكُوفيِّين. انتهى.

قال أبو الفتح[٤]: «أخبرَنا بذلك أبو عليٍّ في (المسائلِ الْمُصلَحةِ[٥] مِن كتابِ أبي إسحق)[٦]».

* * *

وَجُـرَّ بِالفَتْحَـةِ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ ... مَا لَـمْ يُضَـفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ (أَلْ) رَدِفْ

* * *

وَاجْعَـلْ لِنَحْـوِ (يَفْعَـلَانِ) النُّونَـا ... رَفْعًـا وَ(تَـدْعِينَ، وَتَسْـأَلُونَا)

إنَّما اختصَّتْ الأمثلةُ الخمسةُ بالمبدوءِ بالتاءِ والمبدوءِ بالياءِ؛ لأنَّ المضارعَ

---

(١) في المخطوط: (وإذا).

(٢) للتوسع في هذه المسألة انظر: الكتاب (٢/ ٢٩١) والمقتضب (٣/ ١٨٢) والمحتسب (٢/ ٩١) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٩٢) وشرح المفصل (٣/ ٧٥) والمقاصد الشافية (٨/ ٨٦).

(٣) يستكمل النقل عن ابن جني.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٦١).

(٥) يسمى بالإغفال. انظر: الإغفال (٢/ ٤٧٧).

(٦) يقصد به أبا إسحق الزجاج، ويقصد بكتاب أبي إسحق كتاب معاني القرآن وإعرابه.

أربعُ صِيَغٍ بحسبِ حروفِه، فالمبدوءُ بالنونِ والمبدوءُ بالهمزةِ الضميرُ فيهما مستترٌ وجوبًا، وهذانِ[1] ليسَا كذلك.

[رفعًا]: قد تُحذفُ تخفيفًا، وذلك على ضربين:

واجبٌ: لنونِ[2] التوكيدِ، نحوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[3]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[4]، ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ﴾[5].

وجائزٌ، وهو ضربانِ:

كثيرٌ، وذلك لنونِ[6] الوقايةِ، نحوُ: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾[7] بالتخفيفِ[8].

وقليلٌ، وهو فيما عدا ذلك، نحوُ: «لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا»[9].

* * *

وَحَذْفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَـ: (لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)

---

(١) في المخطوط: (هذا).

(٢) في المخطوط: (كنون)، وهو تصحيف.

(٣) القصص: ٨٧.

(٤) مريم: ٢٦.

(٥) الإسراء: ٢٣.

(٦) في المخطوط: (كنون)، وهو تصحيف.

(٧) الزمر: ٦٤.

(٨) وهي قراءة ابن عامر وابن ذكون. انظر: الإتحاف (٣٧٧) والكافي (١٦٤) والنشر (٢/ ٣٦٣).

(٩) أخرجه مسلم في باب الإيمان (٩٤) وأبو داود في باب الأدب (١٣١) والترمذي في باب الاستئذان والقيامة (٥٦) وابن ماجه في المقدمة (٩) وباب الأدب (١١) وأحمد بن حنبل (١/ ١٦٥، ١٦٧)، (٢/ ٣٩١، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٩٥، ٥١٢).

النصبُ بـ: (أَنْ) مقدرةً في قولِه: (لِتَرُومِي) عندَ ص[١]، لا باللامِ، خلافًا لـ ك[٢]، ولا بكونِها قائمةً مقامَ (أَنْ)، خلافًا لثعلب[٣].

واللامُ على قولِنا متعلِّقةٌ بخبرِ (كَانَ) محذوفًا وجوبًا، فتُقدَّر في ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[٤]: (مُرِيدًا لِيُطْلِعَكُمْ)، وعلى قولِ الكوفيينَ زائدةٌ، ولا حذفَ، وهذا الخبرُ.

وينبني على القولينِ جوازُ تقديمِ معمولِ المنصوبِ على اللام[٥].

وزعمَ الناظمُ[٦] أنَّ النصبَ بـ: (أَنْ) مضمرةً، وأن اللَّامَ مع ما بعدها الخبرُ.

ح[٧]: ولم يقُلْ بهِ بصريٌّ ولا كوفيٌّ، وهو مُلَفَّقٌ مِن المذهبين.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٧).

(٢) انظر: شرح السيرافي (٣/ ١٩٧).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٢) وشرح السيرافي (٣/ ١٩٥) وشرح المفصل (٤/ ٢٣١).

(٤) آل عمران: ١٧٩.

(٥) فأجازه الكوفيين مستدلين بقوله:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ ... مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

وقال البصريون: لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه، وزعموا أن قول الشاعر (مقالَتَها) مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور، وأصل الكلام: ولم أكن أسمع مقالتها، ثم يبين هذا الفعل المحذوف الذي أضمره بقوله «لأسمعا». انظر: شرح السيرافي (٣/ ١٩٧) والإنصاف (٢/ ٤٨٥) وشرح المفصل (٤/ ٢٤٣).

(٦) انظر: التسهيل (٢٣٠) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٣٩).

(٧) يقصد به أبا حيان، وعبارته: «ويتركَّب مِن قولِ ابنِ مالكٍ مذهبٌ لم يقلْ به أحدٌ، وذلك أنَّه =

ع: وقد يكونُ كقولكَ في الظرفِ والمجرورِ: إنَّه خبرٌ، تَجَوُّزًا لا حقيقةً.

والأقوالُ الثلاثةُ في لامِ (كَيْ)، غيرَ أنَّ إضمارَ (أَنْ) بعدَها جائزٌ لا واجبٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟﴾[1]، وَ﴿أَن يُطْفِـُٔوا۟﴾[2]، و﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾[3]، و﴿أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾[4]، و﴿لِأَنْ أَكُونَ﴾[5].

* * *

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَـ: (المُصْطَفَى) وَ(المُرْتَقِي مَكَارِمَا)

ع: تسميةُ المعتلِّ معتلًّا إمَّا لاعتلالِهِ بمعنى ضعفِهِ، أو لاعتلالِهِ بمعنى تغيُّرِه وعدمِ قرارِهِ غالبًا على حالةٍ، وبالمعنى الأَوَّلِ لا تكونُ الهمزةُ معتلةً، بل هي على العكسِ مِن المعتلِّ بذلك المعنى، وعلى المعنى الثاني يصحُّ، فينبغي أن يكونَ هذا أصلَ الخلافِ.

والذي لحظَهُ الشعراءُ المولَّدونَ المعنى الأولُ، حيث يقولُ قائلُهم[6]:

= زعَمَ أنَّ (أَنْ) لازمةٌ للإضمارِ، وأنَّ النصبَ بها، وزعمَ أنَّ الفعلَ بعدَ اللامِ هو الخبرُ لـ: (كانَ)، وليسَ هذا بقولِ بصريٍّ ولا كوفيٍّ». انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٥٨).

(١) الصف: ٨.

(٢) التوبة: ٣٢.

(٣) الأنعام: ٧١، وفي المخطوط بحذف الواو التي في أول الآية.

(٤) الأنعام: ١٤، وفي غيرها من المواضع في القرآن. في المخطوط: «وأمرت لأكون»، ولعله سبق قلم.

(٥) الزمر: ١٢.

(٦) البيت لابن مماتي، وهو من السريع. انظر: إنباه الرواة (١/ ٢٦٨) وبغية الطلب (٤/ ١٥٦٢) =

عَلَامَــــةُ التَّأْنِيـــثِ فِــــي لَفْظِــــهِ   وَأَحْــــرُفُ العِلَّــــةِ فِــــي طَرفِــــهِ

* * *

فَــــالأَوَّلُ الإِعْـــــرَابُ فِيــــهِ قُــــدِّرَا   جَمِيعُــــهُ وَهْــــوَ الــــذِي قَــــدْ قُصِــــرَا

[قُدِّرَا جَمِيعُهُ]: لأنَّ الألفَ لا تتحرَّكُ، ومتى تجيئُها الحركةُ تهيَّأَتْ لقَبولِها بانقلابِها همزةً، كقراءةِ مَن قرأَ: ﴿وَلَا الضَّأَلِّينَ﴾[1]، ﴿إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ﴾[2].

* * *

وَالثَّــــانِ مَنْقُــــوصٌ وَنَصْــــبُهُ ظَهَــــرْ   وَرَفْعُــــهُ يُنْــــوَى كَــــذَا أَيْضًــــا يُجَــــرْ

لا بدَّ أن يذكُرَ في شروطِ المنقوصِ والمقصورِ أن تكونَ الياءُ والألفُ أصليَّتَين، وإلَّا فلا يُسمَّيانِ كذلك، وتقديرُ الحركاتِ في مثل: (رَشَا)، إنَّما هو اضطراريٌّ، كما في: (غُلَامِي)، لا لكونِه مقصورًا، ونصُّوا على أنَّ مِن الضرورةِ[3]:

....   وَالنَّــــاسُ لَــــيْسَ بِهَــــادٍ شَــــرُّهُمْ أَبَــــدَا

= وفيات الأعيان (١/ ٢١١) والوافي بالوفيات (٩/ ١٧).

(١) الفاتحة: ٧. وهي قراءة أيوب السختياني. انظر: البحر المحيط (١/ ٢٩) ومختصر ابن خالويه (١) والكشاف (١/ ٥٧).

(٢) الرحمن: ٣٩. وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. انظر: البحر المحيط (٣/ ١٩٧) ومختصر ابن خالويه (٧١) والمحتسب (١/ ٤٦).

(٣) بتمامه:

إِنَّ السِّــــبَاعَ لَتَهْــــدَا عَــــنْ فَرَائِسِــــهَا   وَالنَّــــاسُ لَــــيْسَ بِهَــــادٍ شَــــرُّهُمْ أَبَــــدَا

وهو لإبراهيم بن هرمة، وهو من البسيط. انظر: ديوان إبراهيم بن هرمة (٩٧) والخصائص (٣/ ١٥٤) والممتع (٢٥٢) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٣٩).

والأصلُ: (بِهَادِئٍ).

[ظَهَرَ]: في قراءةِ أبي عمرٍو[(١)]: ﴿بَارِيكُمْ﴾[(٢)] بالإسكانِ، وفي قراءةِ حمزةَ[(٣)]: ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئْ﴾[(٤)] بالإسكانِ أيضًا أنَّهما على تقديرِ الإبدالِ، لا سيَّما وأبو عمرٍو ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ قراءتُه الإبدالُ، وأما حمزةُ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ فيكونَ وصَلَ بنيةِ الوقفِ، وهذا حَسَنٌ بديعٌ، وهو الذي يُقالُ فيه في غيرِ القرآنِ: إنَّه على التَّوَهُّمِ، ويُقالُ فيه في القرآنِ: على التقديرِ والمعنى.

* * *

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

وفي نسخة: «وَكُلُّ فِعْلٍ»، وما أحسنها!

ومثلُه في دخولِ الفاءِ في الخبر[(٥)].

قد تقدَّمَ أنَّ الاعتلالَ بالواوِ لا يكونُ في الماضي، وإنَّما يكونُ ذلكَ في المضارعِ، وهو المقصودُ بالذِّكرِ هُنا، وإنْ كانَ قولُه: «وَأَيُّ فِعْلٍ» أعمَّ، ألا ترَى أنَّ بعده: «فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ» إلى آخرِه، ولا يليقُ شيءٌ مِن ذلك بالماضي.

* * *

(١) انظر: البحر المحيط (١/ ٢٠٦) ومختصر ابن خالويه (٥) والمحرر (١/ ٢٩٧).

(٢) البقرة: ٥٤.

(٣) انظر: البحر المحيط (٧/ ٣٩١) والحجة لابن خالويه (٢٩٧) والإتحاف (٣٩٢).

(٤) فاطر: ٤٣.

(٥) يظهر أن للكلام تكملة لم يكتبها الناسخ رحمه الله.

فَــالأَلِــفَ انْــوِ فِيــهِ غَيْــرَ الجَــزْمِ   وَأَبْـدِ نَصْـبَ مَـا كَــ: (يَـدْعُوا، يَرْمِـي)

[كَيَدْعُو]: وندرتْ قراءةُ بعضِهم[1]: ﴿أَوْ يَعْفُوْا ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ﴾[2] بالإسكان.

* * *

وَالرَّفْـعَ فِيهِمَـا انْـوِ وَاحْـذِفْ جَازِمَـا   ثَــلَاثَهُــنَّ تَقْـضِ حُكْمًـا لَازِمَـا

✿ ✿ ✿

(١) هي قراءة الحسن البصري، فتسقط الواو في الوصل مع الساكن بعدها، وإذا وقف أثبتها، وفعل ذلك استثقالًا للفتحة على حرف العلة. انظر: المحتسب (١/ ١٢٥) والبحر المحيط (٢/ ٢٢٦) والكشاف (١/ ٢٨٥).

(٢) البقرة: ٢٣٧.



النَّكِرَةُ والْمَعْرِفَةُ

في «التَّسْهِيل»[1] في بابِ (المعرفةِ والنَّكرةِ): «الاسمُ معرفةٌ ونكرةٌ، فالمعرفةُ: مُضمَرٌ، وعَلَمٌ، ومُشارٌ بِهِ، ومنادًى، ومَوصولٌ، ومُضافٌ، وذُو أداةٍ.

وأعرَفُها ضميرُ المتكلمِ، ثمَّ ضميرُ المخاطَبِ، ثمَّ العَلَمُ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ السالمُ عن إبهامٍ، ثمَّ الْمُشارُ بِهِ، والمنادَى، ثمَّ الموصولُ، وذو الأداةِ، والمضافُ إليه». انتهى.

قلتُ: قدَّمَ المعرفةَ على النكرةِ في الترجمةِ والتقسيمِ؛ لضرورةِ كلامِه على أقسامِ المعرفةِ أولًا، وحَوالةِ النكرةِ عليها ثانيًا.

وقولُه: (مُضَافٌ) قدَّمَهُ على (ذُو الأدَاةِ) في الذِّكْرِ، ولا وجهَ لذلك، وإنَّما الواجبُ أن يُذكَرَ بعدَ الجميعِ، خَلَا الْمُنَادَى.

وقولُه: «إنَّ العَلَمَ مُقدَّمٌ على ضميرِ الغيبةِ» لم أرَهُ لغيرِه[2]، ثمَّ إنَّه يقتضي لكونِه قيَّدَه بـ: (السَّالِمِ عن إبهامٍ) أنَّ المقترِنَ به إبهامٌ لا فوقَ العلمِ ولا دونَه، فما محلُّه؟

---

(١) انظر: التسهيل (٢١).

(٢) سبقه إلى ذلك أبو حيان، قال أبو حيان: «وقوله: ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام» لا أعلم أحدًا ذهب إلى هذا التفصيل في المضمر، فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب، إلا هذا الرجل، والذين ذكروا أن أعرف المعارف هو المضمر قالوه على الإطلاق، ثم يليه اسم». انظر: التذييل والتكميل (٢/ ١١٤).

هذا إهمال فيه إخلال.

والمشتهرُ أنَّ أقسامَ المعارِفِ خمسةٌ، مضمَرٌ، فعَلَمٌ وإشارةٌ، فذُو أداةٍ ومضافٌ.

وذُو الأداةِ تحتَه ثلاثةٌ: (الغلامُ)، (الذِي)، (يَا رَجُلُ)؛ لأنَّ أصلَه: (يا أيُّها الرجلُ).

وأمَّا (الذِي) فعلى قولِ الفارسيِّ[1] إنَّ تعريفَه بـ: (أَلْ) لا بالصِّلَة، ورُدَّ بـ: (مَنْ، ومَا) ونحوِهما، وأُجيبَ بأنَّهما بمعنَى ما فيه (أَلْ).

وأُورِدَت (أيٌّ)؛ فإنَّه لا يمكنُ فيها تقديرُ (أَلْ)، وأُجيبَ بأنَّ تعريفَها بالإضافةِ، قالَه ابنُ عُصفور[2].

وهو عندي غَلَطٌ منه؛ لأنَّ مُرادَهم بكونِ (مَنْ، ومَا) على معنى (أَلْ) أنَّها[3] فِي معنى (الذِي، والتِي)، لا أنَّ فيهما (أَلْ) مُقدرةً، فما اعتُرِض به في (أيٍّ) فاسدٌ؛ لأنَّها على معنى (الذِي)، ولو كانت مضافةً.

ثمَّ ما أجابَ به عن (أيٍّ) لا يستقيمُ؛ لوجهين:

---

(١) عَكَسَ ابن هشام المذهبين هنا، فهذا الذي ذكره هو مذهب الأخفش، وهو أن تعريف الموصول بـ: (أل)، أما مذهب الفارسي فهو أن تعريف الموصول بالصلة. قال أبو علي في الشيرازيات بعد كلام في الموصول: «...وهكذا ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن (الذي) إنما يتعرَّف بالصلة، وليس يتخصص بلام المعرفة؛ ألا ترى أن أخوات (الذي) معارف ولا ألف ولام فيهن، وإنما اختصصن بصِلاتهن، ولو اختص (الذي) بلام المعرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفان. وهذا خلف». انظر: الشيرازيات (٤٩١) والحجة (١/ ١٥٢) والعضديات (١٦٨).

(٢) وفيه أيضًا نسبة الأقوال كما صحَّحْناها. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٣٥).

(٣) في المخطوط: (بأنهما).

أحدُهما: على ما يراهُ هو في أن (أيًّا) تجوزُ إضافتُها إلى النكرةِ[١]، فعندَه يلزَمُ أن يكونَ حينئذٍ نكرةً؛ لأنَّها عندَه إنَّما تعرَّفتْ بالإضافةِ، والإضافةُ هُنا [غيرُ][٢] مُعَرِّفةٍ، ولا يستقيمُ عندَه أن يكونَ على معنى (أَلْ)؛ لأنَّ (أَلْ) والإضافةَ لا يجتمعان.

والثاني: أنَّه إنَّما قدَّرَ أولًا عن أبي عليٍّ أنَّه يرى أنَّ الموصولَ مِن قَبيلِ ما عُرِّفَ بـ: (أَلْ)، فكيفَ يُجيبُ عنه في (أيٍّ) بجوابٍ مُخالِفٍ لِمَا نقلَه عنه في المسألة؟

ولكنَّه لَمَّا انحصَرَ أجابَ عنه بما لا يقولُ بِهِ، وإلَّا فكانَ ينبغي أن يقولَ: مذهبُ أبي عليٍّ أنَّ الموصولاتِ معرَّفةٌ بـ: (أَلْ) إلا (أيًّا)؛ فإنَّها معرَّفةٌ بالإضافةِ، فيذكر هذا في صدرِ المسألةِ عندَ نقلِ مذهبِه، وإلَّا فإطلاقُه أولًا فاسد.

وزعمَ الأخفشُ[٣] أنَّ المعرِّفَ الصلةُ، واختارَه الشيخُ[٤]، وردَّ بأنَّ الصلةَ كالجزءِ من الموصولِ، وجزءُ الشيءِ لا يُعَرِّفُه.

فإن قيلَ: يشتركُ الإلزامُ في نحوِ (الغلامِ)؛ لأنَّ (أَلْ) كالجزءِ.

قلتُ: لا؛ لأنَّها تُفارِقُه، بخلافِ الصلةِ، فهي بالجزءِ أشبهُ؛ لأنَّها لا تُفارِقُ بحالٍ.

وأمَّا المضافُ ففيهِ ثلاثةُ مذاهبَ مشهورة، أعني في مرتبتِه في التعريفِ، ورُدَّ

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ١٢٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والسياق يطلبها.

(٣) الصواب ما مر، وهو أن ابن هشام عَكَسَ نسبة المذاهب في تعريف الموصول، وهذا الذي ذكره هنا هو مذهب الفارسي. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٧٠) والتذييل والتكميل (٢/ ١١١).

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (١/ ١١٧) وشرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٣).

مذهبُ أبي العباسِ[١] بقولِه تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾[٢].

انتهى ما يتعلَّقُ بكلامِ «التَّسهِيل».

* * *

نكِـــرَةٌ قَابِـــلُ (أَلْ) مُـــؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

* * *

وَغَيْـرُهُ مَعْرِفَـةٌ كَـ: (هُـمْ، وَذِي،   وَهِنْـدَ، وَابْنِـي، وَالغُـلَامِ، وَالـذِي)

[ذِي] الإشارةُ: وهو ما دلَّ على حاضرٍ، أو مُنَزَّلٌ منزلةَ الحاضرِ، وليسَ متكلِّمًا ولا مخاطبًا.

وقولُنا: «أَوْ مُنَزَّلٌ منزلةَ الحاضرِ»؛ ليَدخُلَ فيهِ نحوُ: «هَذَا بَابُ عِلْمِ مَا الكَلِمُ»[٣].

قالَ السيرافيُّ[٤]: «إلامَ أشارَ بـ: (هَذَا) وهي لا يُشارُ بها إلَّا لحاضرٍ؟

---

(١) يعني به المبرد، فقد ذهب إلى أن كل مضاف إلى واحد من هذه المعارف الأربعة فإنه دون ما أضيف إليه في التعريف؛ حملًا على المضاف إلى المضمر، فكما أن المضاف إلى المضمر دون المضاف إليه في التعريف، فكذلك المضاف إلى العلم دونه في التعريف، والمضاف إلى اسم الإشارةِ دونه في التعريف، والمضاف إلى ذي الأداةً دونه في التعريف. انظر: المقتضب (٤/ ٢٨٢) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٧٢).

(٢) طه: ٨٠. في المخطوط: «وواعدكم»، وهو خطأ.

(٣) هذه العبارة صدّر بها سيبويه كتابه، وقد تكلم عليها كثير من السادة النحاة، حتى إن الإمام أصبغ المعروف بابن مناصف شرح عبارة سيبويه هذه في عشرين كراسًا، وبسط فيها القول في مئة وثلاثين وجهًا.

(٤) انظر: شرح السيرافي (١/ ٩).

الجوابُ: إلى ما في نفسِه مِن العِلمِ، وذلك حاضرٌ، كقولِك: قد نفعَنا عِلمُك هذا الذي تَبُثُّه، وكلامُك هذا الذي تتكلَّمُ به.

إلى مُتَوَقَّعٍ[1] قد عُرِف، وانتُظِرَ وقوعُه في أقربِ الأوقاتِ إليه، فجعَلَه كالكائنِ الحاضرِ؛ تقريبًا لأمرِه، كقولِك: «هذا الشتاءُ مقبلٌ»، و«هذا الخليفةُ قادمٌ»، وقولِه سبحانَه: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[2].

أو وَضَعَ كلمةَ الإشارةِ غيرَ مُشارٍ[3] بها؛ ليُشيرَ بها عندَ الحاجةِ والفراغِ مِن الْمُشارِ إليه، كقولِك: «هذا ما شهدَ عليه الشُّهودُ الْمُسَمَّونَ في هذا الكتابِ»، وإنَّما وُضِعَ ليَشهدوا، وما شَهِدوا بعدُ».

مثَّل بـ: (الذِي) بلا صلتِه، ومذهبُه أنَّ الموصولَ يتعرَّفُ بصلتِه[4]، فما هذا إلا كمَن مثَّل بـ: (رَجُلٍ) ونحوِه مجرَّدًا عَن (أَلْ) التِي هيَ أداةُ التعريفِ.

ع: ويؤيِّدُ هذا الإشكالَ أنَّه قالَ في الكافيةِ[5]:

وَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ العَلَمْ ثُمَّ إِشَارَةٌ وَمَوْصُولٌ مُتَمّْ

وقالَ[6]: «أشرتُ بتقييدِه بـ: (مُتَمّْ) إلى أنَّه لا يُحكَمُ على الموصولِ بالتعريفِ

---

(١) في المخطوط (موقع)، والتصويب من شرح السيرافي.

(٢) الرحمن: ٤٣.

(٣) في شرح السيرافي (مشير).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٣).

(٥) في المخطوط (ومضمرًا)، والتصويب من الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٢).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٣).

ما لم يتمَّ بصلتِه».

* * *

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ كَـ: (أَنْتَ، وَهْوَ) سَمِّ بِالضَّمِيرِ

مِن (الحَقَائِقِ)[١] لابنِ كَيسانَ: وكثيرٌ مِن النحاةِ يُسميهِ كنايةً[٢]، وليسَ بذلكَ؛ لأنَّ الكنايةَ تَنطلِقُ على ظاهرٍ أُقيمَ مقامَ ظاهرٍ، نحو: ﴿كَانَا[٣] يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾[٤]، ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[٥].

لِينُظر[٦] في: ﴿هِيَ رَٰوَدَتْنِي﴾[٧]؛ فإنَّ (هِيَ) ليسَ غيرَ مضمرٍ باتفاقٍ، وليسَ هو للغائبِ، بل لِمَن بالحضرةِ، وكذا: ﴿يَا[٨] أَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾[٩]، فهذا في المتَّصلِ، وذاكَ في المنفصِلِ، وقولِك تُخاطِبُ شخصًا في شأنِ شخصٍ آخرَ حاضرٍ معكَ: قُلت له: اتَّقِ اللهَ، وأمرتُه بفعلِ الخيرِ.

---

(١) لم يصل إلينا حتى الآن.

(٢) المشهور أنه مصطلح كوفي، ووقعت على استعماله عند كثير من متقدمي البصريين. انظر: المقتضب (٣/ ١٢٣) والأصول لابن السراج (١/ ٧١) وشرح السيرافي (١/ ٣٦٨) والتعليقة للفارسي (٢/ ٨٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٩١١) وشرح المرادي (١/ ٣٥٩).

(٣) في المخطوط: (كما في)، وهو خطأ.

(٤) المائدة: ٧٥.

(٥) النساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

(٦) نقل هذه الحاشية العليمي (١/ ٤٢) بالمعنى، وفيه اختلاف يسير.

(٧) يوسف: ٢٦.

(٨) في المخطوط: (يا يا)، وهو خطأ.

(٩) القصص: ٢٦.

وقد يُقال إنَّه نُزِّلَ فيهن[1] منزلةَ الغائبِ، وكذا يُفعلُ في عكسِه، يبلُغكَ خبرٌ عن شخصٍ غائبٍ فتقولُ: «يا فُلانُ، أتفعَلُ مثلَ هذَا؟»، تنزيلًا له منزلةَ الحاضرِ.

فإن قيلَ: فكانَ حقُّه أنْ يقولَ: «**مَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ أَوْ مُنَزَّلٍ مُنَزَّلَةَ أَحَدِهِمَا**».

قلتُ: إنمَّا يُحَدُّ[2] الشيءُ باعتبارِ وضعِه، وهذه يَصدُقُ عليها أنَّها لغيبةٍ أو حضورٍ باعتبارِ أصلِها، وإنِ استُعمِلَت الآنَ على خِلافه.

* * *

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا ... وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدَا

* * *

كَاليَاءِ وَالكَافِ مِنِ (ابْنِي أَكْرَمَكْ) ... وَاليَاءِ وَالهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

ع: التمثيلُ بهاءِ (سَلِيهِ)[3] مَقصودٌ للغَيبةِ لا للنصبِ؛ لأنَّه مُستفادٌ مِن كافِ (**أَكْرَمَكْ**)، والياءُ مِن (سَلِي) مَقصودٌ للرَّفعِ لا للخطابِ؛ لأنَّه مُستفادٌ مِن كافِ (**أَكْرَمَكْ**) أيضًا.

والحاصلُ: أنَّه حَرَصَ على التمثيلِ بالمرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ[4]، وبالمتكلِّمِ والمخاطَبِ والغائب.

* * *

---

(١) في المخطوط: (فهي)، والتصويب من العليمي.

(٢) في المخطوط: (نجد)، والتصويب من العليمي.

(٣) في المخطوط: (سلنيه)، وهو تحريف.

(٤) في المخطوط: (المجزوم)، وهو سبق.

وَكُــلُّ مُضْــمَرٍ لَــهُ البِنَــا يَجِــبْ وَلَفْــظُ مَــا جُــرَّ كَلَفْــظِ مَــا نُصِــبْ

* * *

لِلرَّفْــعِ وَالنَّصْــبِ وَجَــرٍّ (نَــا) صَــلَحْ كَـ: (اعْــرِفْ بِنَــا فَإِنَّنَــا نِلْنَــا المِــنَحْ)

هذا مِن اللفِّ والنشرِ على غيرِ الترتيبِ، كقولِه[1]:

كَيْــفَ أَسْــلُو وَأَنْــتِ حِقْــفٌ وَغُصْــنٌ وَغَــزَالٌ لَحْظًــا وَقَــدًّا وَرِدْفَــا

* * *

وَأَلِــفٌ وَالــوَاوُ وَالنُّــونُ لِمَــا غَــابَ وَغَيْــرِهِ كَـ: (قَامَــا[2]، وَاعْلَمَــا)

* * *

وَمِــنْ ضَــمِيرِ الرَّفْــعِ مَــا يَسْــتَتِرُ كَـ: (افْعَــلْ، أُوَافِــقْ، نَغْتَبِــطْ إِذْ تَشْــكُرُ)

* * *

وَذُو ارْتِفَــاعٍ وَانْفِصَــالٍ (أَنَــا، هُــو، وَأَنْــتَ) وَالفُــرُوعُ لَا تَشْــتَبِهُ

---

(١) البيت نسبه أبو هلال العسكري لنفسه في الصناعتين، ونسبه ابن الأثير إلى الفرزدق، ونسبه صاحب المصباح وصاحب الإيضاح لابن حيُّوس، وهو قطعًا ليس لابن حيوس؛ لأن أبو هلال نسبه لنفسه قبل أن يولد ابن حيوس، وتُدفع نسبة البيت للفرزدق بأن أبا هلال نسبه لنفسه، وهو أيضًا ليس في ديوان الفرزدق، وليس من هيئة شعر الفرزدق، والبيت من الخفيف، والحقف: المعوج من الرمل، وهو كناية عن الامتلاء والاستدارة، والقد: القامة، والردف: العجيزة. انظر: الصناعتين (٣٤٦) والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور (٢٢٣) وتحقيق الفوائد الغيائية (٢/ ٧٩٩) والمصباح (٢٤٦) والإيضاح (٣٣٣).

(٢) في المخطوط سقطت (ما).

فأمَّا قولُه(١):

يَـــا لَيْتَنِـــي وَهُمَـــا نَخْلُـــو بِمَنْزِلَـــةٍ   حَتَّـــى يَـــرَى بَعْضُـــنَا بَعْضًـــا وَنَـــأْتَلِفُ

فعلى إنابةِ ضميرٍ عن ضميرٍ، وكذا: «مَا أَنَا كَأَنْتَ».

وعلى قولِ الفراءِ(٢) يكونُ:

يَـــا لَيْتَنِـــي وَهُمَـــا ....

على الموضعِ، كقولِه(٣):

يَـــا لَيْتَنِـــي وَأَنْـــتِ يَـــا لَمِـــيسُ

وأمَّا: «رأيتُكَ أنتَ»، و«مررتُ بكَ أنتَ»، فعلى الإنابةِ أيضًا، وهو مُطَّرِدٌ في بابِ التأكيدِ دونَ ما قَدَّمْنا، وسيأتِي تعليلُه في بابِه.

فإن قلتَ: إذا قلتُ: «كانَ زيدٌ هو الفاضلَ»، فليسَ لِهذا موضعُ إعرابٍ البتةَ، لا رفعٌ ولا غيرُه عند ص(٤):

---

(١) أنشده الفراء، ولم يُنسب، وهو من البسيط. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣١١) وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٦٠) والتذييل والتكميل (٥/ ٢٠٧).

(٢) معاني القرآن (١/ ٣١١).

(٣) من تمامه:

يَـــا لَيْتَنِـــي وَأَنْـــتِ يَـــا لَمِـــيسُ   فِـــي بَلْـــدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا أَنِـــيسُ

وهو لجِران العَوْد، وهو من الرجز. انظر: ديوان جران العود (٥٢) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٣١١) وشرح التسهيل (٢/ ٥٢) وأوضح المسالك (١/ ٣٥٠).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٣٩٠).

وَمَـا لَـهُ مَحَـلُّ إِعْـرَابٍ لَـدَى　　أَئِمَّـةِ البَصْـرَةِ حَيْـثُ وُجِـدَا[١]

قلتُ: ولا هو ضميرٌ على المذهبِ الصحيحِ، وكلامُنا في الضمائرِ.

فإن قلتَ: يلزمُ فسادُ طَرْدِ قولِه فيما تقدَّمَ:

فَمَـا لِـذِي غَيْبَـةٍ ....　　..............................

البيتَ.

قلتُ: لا؛ لأنَّه للغَيبةِ، لا لذي الغيبةِ، والفرقُ بينهُما ظاهرٌ جليٌّ، وإنَّما هـذهِ كالهاءِ في (إِيَّاهُ).

* * *

وَذُو انْتِصَـابٍ فِـي انْفِصَـالٍ جُعِـلَا　　(إِيَّـايَ) وَالتَّفْرِيـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلَا

* * *

وَفِـي اخْتِيَـارٍ لَا يَجِـيءُ الْمُنْفَصِـلْ　　إِذَا تَـأَتَّى أَنْ يَجِـيءَ الْمُتَّصِـلْ

وذلك لأنَّهم إنَّما عَدَلُوا عن الظاهرِ للضميرِ[٢]؛ لرغبتِهم في الإيجازِ وإزالةِ[٣] الإلباسِ وتركِ التَّكرارِ.

أمَّا الأولُ فإنكَ إذا قلتَ: «العَبَيْثُرانُ شَـمَمْتُهُ»، كـانَ أوجزَ مِن إعادتِـه، وفيه الأمر والثالثُ، وهو السَّلامةُ مِن التكريرِ، وأمَّا الثاني فإنكَ إذا قلتَ: «زيدٌ ضربتُ

---

(١) بيت من بعض نسخ الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٣٩).

(٢) في المخطوط: (الضمير).

(٣) في المخطوط: (وإزلة).

زيدًا»، لم تأمنْ مِن أنْ يُظَنَّ أنَّ الثانيَ غيرُ الأولِ، وأنَّ عائدَ الأولِ متوقَّعٌ، فإذا جاءَ الضميرُ زالَ ذلك، ولا شكَّ أنَّ المتصلَ أخصر. مِن «الخَصَائِصِ»(١).

وقال(٢): «فإن قلتَ: فإنَّا نرى إقامتَهم المنفصلَ مقامَه أكثرَ مِن العكس.

قيلَ: لَمَّا كانُوا إذا قدَرُوا على المتصلِ لم يفارقوه غُلِب المنفصلُ، فعوَّضُوه أنْ جاؤوا به في مواضعَ موضعَ المتصلِ، كما قلبُوا الياءَ واوًا في: (الشَّرْوَى، والفَتْوَى)؛ لكثرةِ دُخولِ الياءِ على الواوِ في اللغةِ».

ليسَ مِن المفصولِ اضطرارًا(٣):

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي

بل الأصلُ: «لَكِنْ أَنَا»، فنَقَلَ وأدغَم، أو حذَفَ وأدغَم، ثمَّ حذفَ الألفَ للوصلِ، وقيل: «لكنَّه»، فحذَفَ ضميرَ الشأنِ، وقيل: «لَكِنِّي»، فحذفَ الاسمَ والنونَ، كقولِه(٤):

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٥).

(٢) يعني ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ١٩٧).

(٣) البيت لأبي ثروان، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤٤) والأضداد لابن الأنباري (١٨٩) والمفصل (٤٢٧) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٢٠٧) وشواهد التوضيح والتصحيح (١٤٢).

(٤) بتمامه:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زِنجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

وهو للفرزدق، وهو من الطويل، والمشافر: جمع مِشفر، وهو شفة البعير. انظر: ديوان الفرزدق (٤٨١) والكتاب (٢/ ١٣٦) وإسفار الفصيح (١/ ١٧٩) وشرح المفصل (٤/ ٥٦٣).

.... وَلَكِـــنَّ زَنْجِـــيٌّ ....

* * *

وَصِـلْ أَوِ افْصِـلْ هَـاءَ (سَـلْنِيهِ) وَمَـا أَشْـبَهَهُ فِـي (كُنْتُـهُ) الخُلْـفُ انْتَمَـى

قولُه:

.... هَـاءَ (سَـلْنِيهِ)[1] وَمَـا أَشْـــــبَهَهُ ....

يعني في كونِه ثانيَ ضميرَينِ أوَّلُهما أخصُّ، وليس مرفوعًا.

وقولُنا: «وَلَيْسَ مَرْفُوعًا» أعمُّ مِن أن يكونَ منصوبًا أو مخفوضًا[2]، وهذا مرادُه، فلا ينبغي أن يُحمَلَ كلامُه على إرادةِ خصوصيةِ المثالِ بالنسبةِ إلى كونِ الضميرِ الأولِ منصوبًا.

فإن قلتَ: قولُه: (فِي كُنْتُهُ) لا يختصُّ ذلك بـ: (كَانَ)، بل أخواتُها كذلك.

قلتُ: إذا ذُكِرَتْ أمَّهاتُ الأبوابِ أغنى ذِكْرُها عَن ذِكْرِ أخواتِها، ونظيرُه: ﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾[3].

قولُه:

.... فِـي (كُنْتُـهُ) الخُلْـفُ انْتَمَـى

يُوهِمُ أنَّ المرادَ أنَّ الخلافَ فيه: هل هُو مِن بابِ (سَلْنِيهِ) في كونِه يُوصَلُ ويُفصَلُ أم لا؟

---

(١) (سلنيه) ساقطة من المخطوط.

(٢) في المخطوط: (مخفوظًا).

(٣) الحاقة: ٩.

فيكونُ ممَّا فيه القاعدةُ العامةُ، وهي كونُه واجبَ الوصلِ؛ لإمكانِ وصلِه.

ويُجابُ عن هذا بأنَّ هذا الوهمَ قد ارتفعَ بقولِه:

................وَاتِّصَالًا أَخْتَارُ.................

البيتَ، فنصَّ على أنَّ الخلافَ في الاختيارِ، لا في أصلِ الجواز.

ويُعترَضُ بأنَّ قولَه: (أَخْتَارُ) يحتمِلُ وجهين:

أحدُهُما: أن يُريدَ به الرُّجْحان.

والثاني: الجواز.

أمَّا الأولُ فواضحٌ، وأمَّا الثاني فكما تقولُ: «اختلفُوا في كذا، فاختارَ فلانٌ كذا، والْمُختارُ عندَ غيرِه كذا»، ولا تُريدُ بذلك رُجحانًا، بل أنَّ الرأيَ الجيِّدَ عندَ فلانٍ أن يكونَ الحكمُ كذا، والرأيَ الجيِّدَ عندَ غيرِه كذا.

ويُجابُ عن هذا: بأنَّه شَفَعَ (كُنْتُهُ) بـ: (خِلْتَنِيهِ)، و(خِلْتَنِيهِ) مِن بابِ (سَلْنِيهِ)، وقد تقدَّمَ أنَّ (سَلْنِيهِ) وما أشبهَه يجوزُ فيه الوصلُ والفصلُ.

فدارَ الأمرُ بينَ أن يكونَ قولُه هُنا:

................وَاتِّصَالًا أَخْتَارُ.................

البيتَ، مرادًا به أنَّهم اختلفُوا في أصلِ جوازِ الوجهين، فيكونُ مُخرجًا له بالكليةِ مِن بابِ (سَلْنِيهِ)، ويكونُ تَخصيصًا لذلك العُمومِ، أو تَقييدًا لذلك الإطلاقِ، والأصلُ خلافُ ذلك، وأن يكونَ مرادُه أنَّهم اختلفُوا في الْمُختارِ، لا في أصلِ الجوازِ، فيكونُ الكلامُ السابقُ على ظاهرِه لم يخرجْ منه شيءٌ، وهذا أَوْلَى قطعًا.

ووجهٌ ثانٍ وهو أنَّ المتبادِرَ مِن ذكرِ الاختيارِ الرُّجْحانُ، فكانَ الحملُ عليه عندَ التردُّدِ أَوْلَى، وإذا ثَبَتَ الحُكمُ في (خِلْتَنِيهِ) بالدليلِ الأوَّلِ، ثَبَتَ في (كُنْتُهُ)؛ لأنَّه قرينُهُ، ونسبتُهُ إليهما معًا، فلا يجوزُ أن يكونَ مُختلفًا.

وأمَّا إذا اعتمدنا على الجوابِ الثاني، فهو شامِلٌ لهُما معًا، ولا يُحتاج أن يُقالَ: دلَّ الدليلُ في أحدِهما، ووَجَبَ حَمْلُه على الآخَر.

* * *

كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ) وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا

* * *

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

* * *

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

ع: خَتَمَ بهذا الفصلِ بابَ الضميرِ، وذكرَه في «الكافِية»[1] في أوَّلِه، وما فعلَه في هذه «الخُلاصةِ» أَوْلَى.

قولُه: (يَا النَّفْسِ) فائدةُ هذا القيدِ للاحترازِ عن ياءِ المخاطَبةِ؛ فإنَّكَ تقولُ: «تَضرِبِينَ»، بكسرِ الفعلِ لَها، ولا يَحتاجُ لنونِ الوقاية.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٤).

خَرجَ بقولِه: (مَعَ الفِعْلِ) نحوُ: «مَرَّ بِي زَيْدٌ»؛ فإنَّه لا يَلزَمُ، بل لا يَجوزُ معَه النونُ؛ لأنَّ ياءَ النفسِ ليستْ مُصاحِبةً للفعلِ، وإنَّما هي مُصاحِبةٌ للحرفِ.

ودَخلَ تحتَ إطلاقِه الفعلُ الماضي، والأمرُ، والمضارعُ المتصرِّفُ والجامدُ، قالَ[1]:

.... لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقال[2]:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي

اعلم أنَّ ياءَ المتكلِّمِ لا يكونَ ما قبلَها إلَّا مكسورًا؛ لمكانِ المناسبةِ، ولأنَّها لا تَسلَمُ إلَّا معه؛ لأنَّ الضَّمَّ يقتضِي قَلْبَها واوًا، والفتحَ يقتضِي قَلْبَها ألفًا إِذَا فُتِحَتْ.

فإن قِيلَ: فقد فعلُوا ذلكَ في قولِهم: «يَا غُلَامَا».

فالجوابُ: أنَّ النداءَ بابُ تغييرٍ وتخفيفٍ؛ لكثرةِ استعمالِه، وجاءَ فيه ذلك قليلًا.

---

(١) بتمامه:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا ... تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وهو لعمران بن حطان، وهو من الوافر. انظر: ديوان شعر الخوارج (١٧٦) والكتاب (٢/ ٣٧٥) والمقتضب (٣/ ٧٢) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي (٤٩٤) والخصائص (٣/ ٢٧).

(٢) بتمامه:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي ... بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ

لا يُعرف قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٠٧) والتذييل والتكميل (٨/ ٣١٥) وأوضح المسالك (١/ ١١٧) والمقاصد النحوية (١/ ٣٣١).

إذا تقرَّرَ هذا فنقولُ: لَمَّا كانت هذهِ الكسرةُ واجبةً لأجلِ...[١].

[نُونُ وِقايَةٍ] تَقِي الفعلَ، وجاءتْ وقايةُ الفاعلِ مِن كسرةِ ياءِ النَّسَبِ في قولِ بعضِهم: «كُنْتُنِيٌّ»، في النسَبِ إلى: (كُنْتُ).

وهذا عندِي[٢] أَوْلَى مِن قولِ ابنِ الضَّائِعِ[٣] وغيرِه أنَّه كُرِهَ مَصيرُ الالتباسِ بضميرِ المؤنَّثِ لو كُسِرَ؛ لأنَّا نقولُ: ضرورةُ معرفةِ السامعِ للمتكلمِ تنفي ذلك.

ثمَّ ما ذكرتُه مناسِبٌ لاستدلالِ ابن جِنِّي[٤] بقولِهم: «كُنْتِيٌّ»، على أنَّ الفِعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ، فنقولُ: كما نسبُوا إليهِما معًا، كذلك ألحقُوا النونَ للفاعلِ، ومُرادُهم الفعلَ، لكنَّه صارَ كالجزءِ منه.

* * *

وَ(لَيْتَنِي) فَشَا وَ(لَيْتِي) نَدَرَا ... وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

مِن الغريبِ المتعلِّقِ بهذا الموضعِ أنَّ صاحِبَ «العَين»[٥] قالَ في بابِ [ر، ع، ن][٦]: «أَرْعِنِي سَمْعَكَ، أي: اجْعَلْهُ إِلَيَّ».

قالَ الزُّبيديُّ رادًّا عليه: «إنَّما هذا أمرُ المعتلِّ، وليست النونُ بأصلٍ، وإنَّما

(١) في الكلام سقط، وهذا موضع يدل على أن الناسخ لم ينقل جميع الحاشية التي بخط ابن هشام.

(٢) في المخطوط (عند).

(٣) انظر: شرح ابن الضائع على الجمل (٣/ ٢١٦).

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٣٤).

(٥) وهو في العين بصيغة: «أرعنا سمعك، أي: اجعل إلينا سمعك». انظر: العين (٢/ ١١٩).

(٦) ساقط من المخطوط، والتتميم من العين.

النونُ هي الداخلةُ على اسمِ الْمُتَكَلِّم الْمَكْنِيِّ، مثل: ضَرَبَنِي».

* * *

فِـي البَاقِيَـاتِ وَاضْـطِرَارًا خَفَّفَـا (مِنِّـي، وَعَنِّـي) بَعْـضُ مَـنْ قَـدْ سَـلَفَا

أنشدَ الجوهريُّ[1]:

وَإِنِّـي عَلَـى لَيْلَـى لَـزَارٍ وَإِنَّنِـي عَلَـى ذَاكَ فِيمَـا بَيْنَنَـا مُسْـتَدِيمُهَا

[لَزَارٍ] أي: محل الخلوة، بدليلِ قوله: «فِيمَا بَيْنَنَا».

[مُسْتَدِيمُهَا] أي: طالبٌ دوامَها، أي: دوامَ مودَّتِها لي.

* * *

وَفِـي (لَـدُنِّي): (لَـدُنِي) قَـلَّ وَفِـي (قَدْنِي، وَقَطْنِي) الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

ذكرَ لي بعضُهم أنَّ المعريَّ[2] ذكرَ فِي (ذِكْرَى حَبِيب) ـ وهو شرحُ ديوانِ أبي

---

(١) الصحاح (٥/ ١٩٢٣)، والبيت للمجنون. انظر: ديوان المجنون (١٧٥) وأوضح المسالك (١/ ١٢٣) والمقاصد النحوية (١/ ٣٣٨).

(٢) وذلك عند قول أبي تمام:

قَـدكَ اتَّئِـب أربَيـتَ في الغُلَـواءِ كَـم تَعـذِلونَ وَأَنـتُمُ سُـجَرائي

قال التبريزي: «قال المعري: «قَدْكَ: في معنى حسبك، وهي كلمة تستعمل مع المضمرات كثيرًا، ولا يعرف استعمالها مع الظاهر، وإذا جاءت مع المضمر فإنما يخاطب بها المواجه، ويعني بها المتكلم نفسه، فيقال: «قَدْكَ يا رجل»، و«قدني»...، وعند النحويين أن النون دخلت هاهنا لتبقى الدال على سكونها، وربما قالوا: «قَدِي»، والفراء يجيز ذلك في غير الضرورة، وسيبويه يجعله من الضرورات...، فياء «قدني» عنده مثل ياء «قدي»، وحذفت النون لإقامة الوزن». انظر: شرح ديوان أبي تمام للتبريزي (١/ ٢٢).

تمامٍ ـ أنَّ س[١] لا يُجيزُ حذفَ النونِ[٢] مِن (قَدْنِي) إلا في الضرورةِ، وأنَّ الفراءَ[٣] يُجيزُ الوجهينِ معًا في النثرِ، وأنه قالَ في[٤]:

قَـدْنِيَ مِـنْ نَصْـرِ الخُبَيْبَيْنِ ....

البيتِ المشهورِ، يجوزُ أنْ لا يكونَ على حذفِ النونِ، بل يكونُ (قَدِ) تأكيدًا لـ: (قَدْ)، والياءُ للقافية.

السيرافيُّ[٥]: «(قَطْ) اسمُ موضعٍ واقعٌ في أولِ أحوالهِ موقعَ الفعلِ المبنيِّ على السكونِ، وهو كـ: (لِيَكْفِ)[٦]، فبُنِيَ عليه، تقولُ: «قَطْكَ دِرْهَمَان»، كما تقولُ: «لِيَكْفِكَ[٧] دِرْهَمَانِ»، فإذا أضفتَه إلى نفسِكَ ألحقتَ النونَ ليحفظَ عليه السكونَ، كما في: (مِنِّي، وعَنِّي).

وربَّما حذفُوا النونَ في الشعرِ، فأضافُوا وكسرُوا الحرفَ الساكنَ، كما حُكِيَ عن بعضِ العربِ أنَّه يقولُ: (مِنِي، وعَنِي، وقَدِي).

فإن قلتَ: فَلِمَ لَمْ يَنْبَنِ (حَسْبُ)؟ لعلَّهُ تناقضٌ.

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧١).

(٢) في المخطوط: (الياء)، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٨٧).

(٤) في المخطوط: (الخبين)، وهو تحريف، والرجز لحميد الأرقط. انظر: الكتاب (٢/ ٣٧١) وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٠).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٧٣).

(٦) في المخطوط: (ككيف)، والتصويب من شرح السيرافي.

(٧) في المخطوط: (ليكفيك).

قلتُ: إنَّها في أصلِ الوضعِ بمعنى: (كَافِيكَ)؛ لثُبوتِ تصاريفِها، يُقال: «أَحْسَبَهُ الشيءُ»، إذا كفاه، وَ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾[1]، أي: كافيًا، فلأجلِ تَصَرُّفِه لَمْ يُبْنَ».



---

(١) النبأ: ٣٦.



العَلَمُ

اسْــمٌ يُعَــيِّنُ الْمُسَــمَّى مُطْلَقَــا عَلَمُــهُ كَــ: (جَعْفَــرٍ، وَخِرْنِقَــا)

أبو الفتح(1): «قلتُ لأبي الدُّقَيْشِ: ما الدُّقْشُ؟

قالَ: لا أدري.

قلتُ: فما الدُّقَيْشُ؟

قالَ: لا أدري.

قلتُ: فاكتنيتَ بما لا تدري؟

قالَ: إنَّما الأسماءُ والكُنى علامات».

* * *

وَ(قَــرَنٍ، وَعَــدَنٍ، وَلَاحِــقٍ، وَشَــذْقَمٍ، وَهَيْلَــةٍ، وَوَاشِــقٍ)

* * *

(1) نسب هذا القول إلى أكثر من واحد، فقد نسبه الخليل إلى نفسه في العين على فرض صحة نسبة العين إليه، وقد شكك في ذلك ابن دريد، وقال إن هذه المقولة من وضع الليث، والأزهري في التهذيب نسبه إلى الليث، والأزهري نفسه يرى أن العين كله من أوله إلى آخره من وضع الليث، ففي كل موضع ينقل الأزهري من العين يقول: قال الليث، ونسبه ابن دريد إلى يونس. انظر: العين (٥/ ٣٤) وجمهرة اللغة (٢/ ٦٥١) والمبهج لابن جني (١٨٠) وتهذيب اللغة (٨/ ٢٤٦) ومقاييس اللغة (٢/ ٢٨٩) والأشباه والنظائر (٣/ ١٣٩).

وَاسْـــمًا أَتَـــى وَكُنْيَـــةً وَلَقَبَـــا وَأَخِّـــرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِبَا

خالفَ ذلك الشاطبيُّ إذْ قَالَ[1]:

وَقَــالُونُ عِيسَــى ....

فأمَّا الاسمُ مع الكُنيةِ فيجوزُ فيهما التقديمُ والتأخيرُ، كقولِه[2]:

وَكَـــانَ لَنَـــا أَبُـــو حَسَـــنٍ عَلِـــيٌّ

وقولِه[3]:

---

(١) بتمامه:

وَقَــالُونُ عِيسَــى ثُــمَّ عُثْمَــانُ وَرْشُــهُمْ بِصُــحْبَتِهِ الْمَجْــدَ الرَّفِيــعَ تَــأَثَّلاَ

وهو بيت من الشاطبية. انظر: الشاطبية (٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (٩).

(٢) بتمامه:

وَكَـــانَ لَنَـــا أَبُـــو حَسَـــنٍ عَلِـــيٌّ أَبًـــا بَـــرًّا وَنَحْـــنُ لَـــهُ بَنِـــينُ

نسبه العيني إلى أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتبعه في ذلك الشيخ خالد الأزهري، ونسبه البغدادي إلى سعيد بن قيس الهمداني، والبيت من الوافر. انظر: الضرائر لابن عصفور (٢١٩) وشرح التسهيل (١/ ٨٥) وأوضح المسالك (١/ ٧٧) والمقاصد النحوية (١/ ٢٠٥) والتصريح (١/ ٧٥) وخزانة الأدب (٨/ ٧٥).

(٣) بتمامه:

أَقْسَــمَ بِـــاللهِ أَبُـــو حَفْــصٍ عُمَــرْ مَـــا مَسَّـــهَا مِــنْ نَقَــبٍ وَلَا دَبَــرْ

وهو لأعرابي، عيّنه ابن حجر فقال إنه عبد الله بن كيسبة النهدي، ونسبه الزمخشري إلى عمر بن كيسبة النهدي، ووهم ابن يعيش فنسبه إلى رؤبة، وهذا لا يكون؛ لأن رؤبة غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات سنة ١٤٥هـ والكلام من الرجز. =

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ....

وقولِه ـ وهو حسان رضي الله عنه ـ[١]:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ مَوْتِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لَسَعْدِ أَبِي عَمْرِ[٢]

* * *

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

[فَأَضِفْ]: لتَجريَ على مِنهاجِ أسمائهم؛ إذ أصلُها أن تكونَ مُفردةً أو مضافةً، فالمفردةُ كـ: (زَيْدٍ، وعَمْرٍو)، والمضافةُ كـ: (عَبْدِ اللهِ، وعَبْدِ الْمَلِكِ).

وليس لهم اسمان يُستعملُ كلٌّ منهما مفردًا؛ فلذلك أضفتَ في المفردين؛ ليكون كـ: (عَبْدِ اللهِ)، فقلت: «هَذَا زَيْدُ [بطةَ][٣]»، وأتبعتَ في غيرِهما، نحو: «هَذَا عَبْدُ اللهِ بَطَّةُ»، فيكونُ اللقبُ بدلًا أو عطفَ بيانٍ، كما تقولُ «هَذَا أَبُو بَكْرٍ زَيْدٌ».

* * *

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ: (فَضْلٍ، وَأَسَدْ) وَذُو ارْتِجَالٍ كَـ: (سُعَادَ، وَأُدَدْ)

= انظر: الزاهر (١/ ١٤٢) وشرح المفصل (٢/ ٢٧٢) والإصابة (٥/ ٩٦) وربيع الأبرار للزمخشري (١/ ٢٨٩) والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٥).

(١) ليس في ديوانه، وهو من الطويل. انظر: الكامل للمبرد (٤/ ٨٦) وأوضح المسالك (١/ ١٣٦) والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٦) وشرح الأشموني (١/ ١١١).

(٢) الرسم كذا في المخطوط، وقد أجاز هذا الوجه المبرد، والمشهور (عمرو) بالواو. انظر: عمدة الكتاب (١٦٤).

(٣) زيادة يقتضيها السياق. انظر: شرح السيرافي (٤/ ٦١) والمفصل (٢٦) وشرح ابن الناظم (٤٨).

[مَنْقُولٌ]: إمَّا مِن صفةٍ كَـ: (حَارِثٍ، وَغَالِبٍ)، أو فعلٍ ماضٍ كَـ: (شَمَّرَ) لفرسٍ، وَ(بَذَّرَ) لماءٍ، أو جملةٍ كَـ: (تَأَبَّطَ شَرًّا).

لم يذكر ابنُ الناظمِ[1] إلا ستَّةً[2]: مصدرٌ، واسمُ عينٍ، وصفةٌ، وفعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مضارعٌ، وجملةٌ، فالمنقولُ إذن ستةُ أقسامٍ، وكذا لم يذكرْ في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[3] غيرَ السِّتَّة.

* * *

وَجُمْلَـــةٌ وَمَـــا بِمَـــزْجٍ رُكِّبَـــا ذَا إِنْ بِغَيْـــرِ (وَيْـــهِ) تَـــمَّ أُعْرِبَـــا

قال س[4]: «وأمَّا (عَمْرَوَيْهِ) فزعمَ -يعني الخليلَ- أنَّه أعجميٌّ، فحطُّوه درجةً عن (إِسْمَاعِيلَ)؛ لأنَّه اجتمعَ فيهِ أمرانِ».

يعنى: العُجمةَ، والزيادةَ التي هي التركيبُ، مرادُه بذلك الفرقُ بينَه وبينَ (مَعْدِي كَرِبَ) وبابِه.

قال الصَّفَّارُ[5]: «وهذا يقتضِي نظيرَ قولِ المبردِ[6] في (حذامِ): إنَّه بُنِيَ لَمَّا انضافَ إلى العلميةِ علةٌ أُخرى».

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٩).

(٢) في المخطوط: (شبه)، وهو تصحيف.

(٣) بل إن ابن مالك عدّها خمسة، والعجيب أنه أسقط المنقول من مصدر. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٤٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٣٠١).

(٥) ليس هذا النص فيما وصلنا من شرح الصفار على كتاب سيبويه.

(٦) انظر: المقتضب (٣/ ٣٧٤).

وقولُه: (أَمْرَانِ): يُريدُ خِلافَ التعريفَ، وهذا مُشْكِلٌ.

* * *

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ ... كَـ: (عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَهْ)

[وَشَاعَ]: ودليلُ ذلك أنَّ منه الكُنى، وهي في غايةِ الانتشار.

العلمُ: مُفردٌ، ومركَّبٌ، ثمَّ المركَّبُ ثلاثةٌ: إسناديٌّ، ومَزجيٌّ، وإضافيٌّ، وكلٌّ منهما نوعانِ، فالمزجيُّ: مختومٌ بـ: (وَيْهِ)، وغيرُ مختومٍ بها، والإسناديُّ: مُصرَّحٌ بجزئَيه، ومقدَّرٌ أحدُهما، والإضافيُّ: كنيةٌ، وغيرُها.

* * *

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمّْ

يُمنعُ الصرفُ مع التأنيثِ في (أُسَامَةَ)، والزيادةِ في (حِمَارِ قَبَّانَ)، ووزنِ الفعلِ في (ابنِ آوَى)، فهذه كـ: (حَسَّانَ، وأَحْمَدَ، وطَلْحَةَ).

وقولُه: (وَهْوَ عَمّْ) العُمومُ ضَربانِ:

عُمومُ الشمولِ، نحوُ: ﴿ٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[1].

وعُمومُ بدلٍ، نحوُ: «أَعْتِقْ رَقَبَةً».

والعلمُ الجنسيُّ يُستعملُ لهما، يقالُ: «أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِنْ ثُعَالَةَ»، هذا بمنزلةِ: «الأَسَدُ أَجْرَأُ مِن الثعلبِ».

وتقولُ: «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا»، فهذا بمنزلةِ: «هَذَا الأَسَدُ مُقْبِلًا»، فهذا عامٌّ،

---

(١) التوبة: ٥.

بمعنى أنَّه يُقال في كلِّ أسد.

وقد يُمنع هذا ويقالُ: يلزَمُ منه أن تكونَ الضمائرُ عامَّةً كَـ: (أَنَا، وأَنْتَ، وهُو) بالاعتبار الذي لحظته، ويشهدُ لهذا أنَّهم يقولونَ في نحوِ: «هَـذَا الرَّجُـلُ»، إنَّـه خـاصٌّ، وإنَّ (أَلْ) لتعريفِ الحضورِ، وليستْ جنسيةً، بل عهديةٌ، بخلافِ نحوِ: «الرَّجُـلُ خَيْـرٌ مِن المرأةِ».

وقالَ ابنُه[1]: «وُضعَ هذا العلَمُ للجنسِ مُشارًا به إليه إشارةَ المعرَّف بـ: (أَلْ)؛ ولذلك يصلُحُ للشمولِ في نحوِ: «أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِن ثُعَالَةَ»، وللواحدِ المعهودِ، كنحوِ: «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا».

* * *

مِـنْ ذَاكَ (أُمُّ عِـرْيَطٍ) لِلعَقْـرَبِ وَهَكَـذَا (ثُعَالَـةٌ) لِلثَّعْلَـبِ

هذا البيتُ والذي بعدَه اشتمَلَا على مُثُل ضَرْبَي علمِ الجنسِ، أعني الاسمَ، كَـ: (ثُعَالَةَ، وبَرَّةَ، وفَجَارِ)، والكنيةَ، كَـ: (أُمِّ عِرْيَطٍ).

وفُهِمَ مِن اقتصارِه على التمثيلِ بالكنيةِ والاسمِ أنَّ الجنسَ لم يُوضعْ له لقبٌ، وكذا قالَ غيرُه مِن النحويين، أعني: قسَّمَ علمَ الجنسِ إلى كنيةٍ واسمٍ، ومنهم الزمخشريُّ في (مفصَّلِه)، قال[2]: «وقد صنعُوا في ذلك صنيعَهم في الأناسيِّ، فوضعوا للجنسِ اسمًا وكُنيةً، فقالوا للأسدِ (أُسَامَةُ، وأَبُو الحَارِثِ)».

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٠).

(٢) انظر: المفصل (٢٧).

وَمِثْلُـــهُ (بَـــرَّةُ) لِلمَبَـــرَّهْ كَـــذَا (فَجَـــارِ) عَلَـــمٌ لِلفَجْـــرَهْ

وفي «خَصَائِصِ» الْمَوْصِلِيِّ: بابُ التفسيرِ على المعنَى دونَ اللفظِ[(١)]، وأورَدَ مِن ذلك قولَ س[(٢)] في قولِه[(٣)]:

إِنَّـــا اقْتَسَـــمْنَا ....

البيتَ: (فَجَارِ) مَعْدُولٌ عن (الفَجْرَةِ)[(٤)]».

قال[(٥)]: «وإنَّما غرضُه أنَّها معدولةٌ عن (فَجْرَةَ) علمًا معرفةً، على هذا يدُلُّ هذا الموضعُ مِن «الكتابِ»، ويقوِّيه ورودُ (بَرَّةَ) معه في البيتِ، وهي كما ترى عَلَمٌ، لكنَّه فسَّر على المعنى دونَ اللفظِ، وسوَّغَ له ذلك أنَّه لَمَّا أرادَ تعريفَ الكلمةِ المعدولِ عنها مثَّلَ ذلك بما تعرَّفَ[(٦)] باللامِ؛ لأنَّه لفظٌ مُعتادٌ، وتركَ لفظَ (فَجْرَةَ)؛ لأنَّه لا يُعتادُ ذلك علمًا، وإنما يُعتادُ نكرةً وجنسًا، نحوُ: «فَجَرْتُ فَجْرَةً»، كقولِكَ:

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٧٤).

(٣) بتمامه:

إِنَّـــا اقْتَسَـــمْنَا خُطَّتَيْنَـــا بَيْنَنَـــا فَحَمَلْـــتُ بَـــرَّةَ وَاحْتَمَلْـــتَ فَجَـــارِ

والبيت للنابغة، وهو من الكامل. انظر: ديوان النابغة (٥٥) والكامل (٢/ ٥٤) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٥٧).

(٤) إلى هنا كلام سيبويه، وفي المخطوط: (فجرة)، والتصويب من الكتاب والخصائص.

(٥) يعني ابن جني في الخصائص. انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٤).

(٦) في المخطوط: «فإنما يعرف»، وكذا في إحدى نسخ الخصائص، أما باقي النسخ فهي كما أثبتنا، وهي أتم معنى وأوضح.

«تَجَرْتُ تَجْرَةً»، ولو عُدِلَتْ (بَرَّةُ) هذه على هذا الحدِّ لوجبَ أن يُقالَ: (بَرَارِ)».

في[١] «الْمُفَصَّلِ»[٢]: «سمَّوا التسبيحَ بـ: (سُبْحَانَ)».

ابنُ[٣] عَمْرُون: «ف: (سُبْحَانَ) عَلَمٌ على المصدرِ وهو (التَّسْبِيحُ)، لا مصدرٌ؛ لأنَّ الفِعلَ المستعمَلَ مِن ذلك: «سَبَّحَ»، ومصدرُه (التَّسْبِيحُ)، لا (سُبْحَانَ)، ومعنَى (سَبْحَانَ): البراءةُ.

وقد أنكرَ بعضُهم[٤] كونَ (سُبْحَانَ) اسمًا للتسبيحِ، قالَ[٥]: لأنَّ معنى (سَبَّحَ): «قالَ: سبحانَ اللهِ»، فمدلولُ (سَبَّحَ) لفظٌ، ومدلولُ (سُبْحَانَ) تنزيهٌ لا لفظٌ، ثمَّ قالَ[٦]: «وأُجيبَ بأنَّه لو لم يَرِد بمعنَى التنزيهِ لكانَ كذلك، فأمَّا إذا وَرَدَ فلا إشكالَ»[٧]، محمد[٨]: قولُه: «مدلولُ (سَبَّحَ) لفظٌ» ليس بشيءٍ، لأنَّ (سَبَّحَ) فعلٌ، ومدلولُ الفِعلِ الحدثُ والزَّمانُ، وهما غير لفظ قطعًا».

ع: هذا القائلُ الذي روَى عنه ابنُ عَمْرُون هو أبُو عَمْرِو بنُ الحاجبِ رحمه الله،

---

(١) هذه التحشية حتى آخرها كتبها الناسخ في أواخر الكتاب، والأليق وضعها هنا.

(٢) انظر: المفصل (٢٧).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) هو ابن الحاجب، وسينبه عليه ابن هشام بعد قليل.

(٥) النقل بنصه من شرح المفصل لابن الحاجب. انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٥٦).

(٦) يعني ابن الحاجب.

(٧) انتهى النقل هنا عن ابن الحاجب.

(٨) هو اسم ابن عمرون، وهو هنا يعلق على كلام ابن الحاجب.

وابنُ عَمْرُون مُولَعٌ بالردِّ عليه.

ومعنَى قولِ ابنِ الحاجبِ: «وأُجِيبَ بأنَّه لو لم يَرِدَ بمعنَى التنزِيه» لا جائزٌ أن يُرِيد به لفظَ (سْبَحانَ) جاءت بمعنَى التنزيهِ؛ لأنَّ ذلك هو الذي قدَّمَه في تفسيرِ (سُبْحَانَ) أنَّه بمعنَى التنزيهِ، فليسَ هذا مُغايِرًا لِمَا تقدَّمَ له، فتعيَّنَ أن يكونَ مُرادُه أنَّ (سَبَّحَ) جاءَ بمعنَى التنزيهِ، فإن أرادَ أنَّه جاءَ مُرادِفًا فباطلٌ؛ لأنَّ التنزيهَ اسمٌ دالٌّ على الحدَثِ دونَ الزمانِ، و(سَبَّحَ) فعلٌ دالٌّ على الحدَثِ والزَّمانِ، فاستحالَ ترادُفُهُما، وإن أرادَ أنَّه جاءَ دالًّا على التنزيهِ، لا أنَّه مرادفٌ له، وهو الذي يَجِبُ أن يُحْمَلُ كلامُه عليه، وبه يرتفِعُ الإشكالُ الذي ذكرَه؛ لأنَّ (سَبَّحْتُ) إذا كانَ بمعنَى (نَزَّهْتُ)، فالتسبيحُ بمعنَى التنزيهِ، و(سُبْحَانَ) اسمٌ للتنزيهِ، فصحيحٌ.





أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ

بِـــ: (ذَا) لِمُفْــرَدٍ مُــذَكَّرٍ أَشِــرْ   بِـ: (ذِي، وَذِهْ، تِي، تَا) عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

[أَشِرْ]: المعروفُ في كُتبِ اللغةِ وفي الاستعمالِ تَعَدِّي (أَشَارَ) بـ: (إِلَى)، وكأنَّه استعارَ اللَّامَ في مكانِ (إِلَى)، مثلُ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[1]، ويؤيِّدُه أنَّ (أَوْحَى) استُعمِلَ بمعنَى (أَشَارَ)، فهُما أخوانِ، قالَ تعالَى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُواْ﴾[2]، قالَ مُجاهدٌ[3]: أي أَشَارَ، قالَ ز[4]: ويؤيِّدُه: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾.

* * *

وَ(ذَانِ، تَــانِ) لِلْمُثَنَّــى الْمُرْتَفِــعْ   وَفِـي سِـوَاهُ (ذَيْـنِ، تَـيْنِ) اذْكُـرْ تُطِـعْ

(ذَانِ) لِمثنَّى الذَّكَرِ.

يُسأَلُ هُنا عَن قولِه تَعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[5]، قالَ الثَّعلبيُّ[6]: ﴿ اَسْلُكْ يَدَكَ﴾: أَدْخِلْها، ﴿فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾، فخرجَتْ بيضاءَ كأنَّها المصباحُ،

---

(١) الزلزلة: ٥.

(٢) مريم: ١١.

(٣) انظر: تفسير مجاهد (٤٥٤).

(٤) أي الزمخشري، وكلامه هذا في الكشاف (٣/ ٧).

(٥) القصص: ٣٢.

(٦) انظر: تفسير الثعلبي (٧/ ٢٤٨).

﴿وَٱضْمُمْ﴾ يدك، ﴿مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ أي: الخَوْفِ والفَرَقِ.

أي: إذا هالَكَ أمرُ يدكِ وما تَرى مِن شُعاعِها، فأدخِلْها في جَيبك تَعُدْ إلى حالتِها الأُولى، وقِيلَ: أُمِرَ أن يضُمَّ يدَه إلى صدرِه فيُذهِب الله تعالى ما نالَه مِن الخوفِ عِندَ مُعايَنةِ الحيَّةِ، وقيلَ: معناهُ سَكِّنْ جَأشَكَ؛ لأنَّ مِن شأنِ الخائفِ أن يضطرِبَ قلبُه ويرتعِد[١].

[تَانِ]: السيرافي[٢]: إنَّه لا يصلُح أن تكونَ تثنيةً لـ: (تَا، وتِي، وتِهْ)، وإنَّهُم لم يثنُّوا (ذِي، وذِهْ)؛ لئلَّا يلتبِسَ المؤنَّثانِ بالمذكَّرين.

وقالَ الشَّلَوْبِينُ: «لم يُثَنَّ إلَّا (تَا)»[٣].

فإن أرادَ نفيَ تثنيةِ (ذِي، وذِهْ) فهو مُوافِقٌ للسِّيرافيِّ، وإن أرادَ ظاهرَ لفظِه فحُجَّتُه أنَّ الأَوْلَى أن يكونَ المؤنَّثُ كالمذكَّرِ، و(تَا) نظيرُ (ذَا)، فينبغِي أن تكونَ التثنيةُ له، وأيضًا فلَا يُدَّعَى أنَّه تثنيةُ (تِي)، وأنَّ الكسرةَ قُلبتْ فتحةً بغيرِ دليلٍ، وهذا لا يُزيلُ احتمالَ ما قالَ السِّيرافيُّ.

* * *

وَبِـ: (أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... وَالمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا

* * *

---

(١) إلى هنا انتهى كلام الثعلبي.

(٢) انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٠).

(٣) انظر: شرح الشلوبين على الجزولية (١/ ٦٦١).

بِالكَـــافِ حَرْفًـــا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَـــهْ وَالـــلَّامُ إِنْ قَـــدَّمْتَ (هَـــا) مُمْتَنِعَـــهْ

[بِالكَافِ حَرْفًا]: مِن «الخَصَائِصِ»(١): «ولِكَونِها حَرفًا، لَمْ يُخاطَب الملوكُ والعظماءُ بذلك؛ لأنَّهم إنَّما لم يُخاطبوا بأسمائِهم استعظامًا لهم.

فإن اعترِضَ بـ: (أَنْتَ)، فالجوابُ: أنَّه إنَّما قَبُحَ أن يخاطَبُوا بِها والتاءُ حرفُ خطاب؛ لمخالطَتِها لاسمِ الْمُخاطَبِ، وهو (أَنْ)».

[وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ]: يجوزُ نصبُ (اللَّامُ) مفعولًا لـ: (قَدَّمْتَ) على ارتكابِ أمرَين:

تقديمُ معمولِ فعلِ الشرطِ على أداتِه، وهو منسوبٌ إلى الكسائيِّ(٢).

والآخَرُ حذفُ الفاءِ مِن جوابِ الشرطِ، وهو جملةٌ اسميةٌ، وهو مخصوصٌ بالضرورة.

و(هَا) تنبيهٌ للمخاطَبِ لِيَنظُرَ، وإنَّما يَنْظُرُ إلى ما بحضرتِه، لا إلى ما غابَ عن بَصَرِه؛ فلذلكَ لم يَجتمِعا.

ع: وهو معنى كلامِ ابنِ هشام(٣).

* * *

وَبِـــ: (هُنَـــا، أو هَاهُنَـــا) أَشِـــرْ إِلَـــى دَانِـــي الْمَكَـــانِ وَبِـــهِ الكَـــافَ صِـــلَا

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٠).

(٢) انظر: مجالس ثعلب (٤١٩) والتذييل والتكميل (٦/ ٢٩٩).

(٣) يقصد به ابن هشام الخضراوي. وهذا الكلام نسبه أبو حيان في منهج السالك (٢٤) وفي التذييل والتكميل (٣/ ١٩٨) إلى السهيلي.

[وَبِهِ الكَافَ صِلَا]: نحوُ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[(١)]، أو بدونِها[(٢)]، نحوُ[(٣)]:

وَإِذَا الأُمُـورُ تَعَاظَمَـتْ وَتَشَـابَهَتْ فَهُنَـاكَ يَعْتَرِفُـونَ أَيْـنَ الْمَفْـزَعُ

* * *

فِـي البُعْـدِ أَوْ بِــ: (ثَـمَّ) فُـهْ أَوْ (هَنَّـا) أَوْ بِــ: (هُنَالِـكَ) انْطِقَـنْ أَوْ (هِنَّـا)

[ثَمَّ]: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾[(٤)]، ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[(٥)]، ومِنه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[(٦)]، أي: النعيمَ، أي: «وَإِذَا حَصَلَتْ لَكَ رُؤْيَةُ النَّعِيمِ»، فالحذفُ اقتصارٌ، وعلى الأولِ اختصارٌ.

وقولُ بعضِهم[(٧)]: إنَّ (ثَمَّ) ـ مفعولُ الرؤيةِ ـ خطأٌ؛ لأنَّها لا تتصرَّف.



---

(١) الكهف: ٤٤.

(٢) يعني بدون اللام.

(٣) البيت للأفوه الأودي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأفوه (١٩) وشرح التسهيل (١/ ٢٥١) وتخليص الشواهد (١٢٨) والمقاصد النحوية (١/ ٣٨٤).

(٤) الشعراء: ٦٤.

(٥) البقرة: ١١٥.

(٦) الإنسان: ٢٠.

(٧) هو قول الأخفش، وأحد قولي الفراء. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٠٣) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ٢١٨).



المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الَاسْمَاءِ (الذي) الأُنْثَى (التِي)   وَاليَــــا إِذَا مَــــا ثُنِّيَــــا لَا تُثْبِـــتِ

[مَوْصُولُ الَاسْمَاءِ]: خَرَجَ الحُروفُ، وهو سبعةٌ، أربعةٌ باتِّفاق: (أَنَّ، وَأَنْ، وَمَا، وَكَيْ)، وثلاثةٌ باختلافٍ: (لَوْ)، و(الذِي)، و(أَلْ) في نحوِ: (الضَّارِبِ، والْمَضْرُوبِ).

[الذِي]: ع: أظنُّ قولَه[1]:

.... إِلَّا لِلَّـــــــــــذِيِّ

كقولِه[2]:

تَعَـــرُّضَ الْمُهْـــرَةِ فِـــي الطِّـــوَلِّ

هذا قالَه شيخُنا[3]، وقد رأيتُه لابنِ يعيشَ[4] أظن.

وَلَـــيْسَ الْمَـــالُ فَاعْلَمْـــهُ بِمَـــالٍ   وَإِنْ أَرْضَـــاكَ [إِلَّا] لِلَّـــذِيِّ

---

(١) سيأتي بتمامه بعد أسطر.

(٢) مع ما قبله:

تَعَرَّضَـــتْ لِـــي بِمَكَـــانٍ حِـــلِّ   تَعَـــرُّض الْمُهْـــرة في الطِّـــوَلِّ

نسب هذا الرجز إلى منظر بن مرثد. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٠٩) وإصلاح المنطق (١٢٩) والحجة (٢/ ٣٦٢) وشرح شواهد الشافية (٢٤٨).

(٣) يقصد شيخه ابن المرحل، وسينقل عنه في أواخر الكتاب.

(٤) انظر: شرح المفصل (٥/ ٢٣٢).

يَنَالُ بِهِ العَلَاءَ وَيَمْتَهِنُهُ ... لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ[١]

هذا شاهدُ التشديدِ والكسرِ، وإنَّما ذكرتُ البيتَ الثانيَ لتعلَمَ أنَّ القوافيَ مجرورة.

ومِن شاهدِ التشديدِ والضمِّ[٢]:

أَغْضِ مَا اسْطَعْتَ فَالكَرِيمُ الذِيُّ ... يَأْلَفُ الحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَذِيُّ

ومِن الحذفِ وبقاءِ الكسرِ[٣]:

لَا تَعْذِلِ اللَّذِ لَا يَنْفَكُّ مُكْتَسِبًا ... حَمْدًا وَإِنْ كَانَ لَا يُبْقِي وَلَا يَذَرُ

ومِن الحذفِ والإسكانِ[٤]:

فَلَمْ أَرَ بَيْتًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً ... مِنَ اللَّذْ لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِرُ

وقالَ أبو عمرِو بنُ العلاءِ[٥]: «سَمِعْتُ بَعْضَ العَرَبِ يَقْرَأُ: ﴿سِرَاطَ لَذِينَ﴾[٦] بتخفيفِ اللَّامِ».

---

(١) لم ينسب البيتان إلى قائل معين، وهما من الوافر. انظر: شرح السيرافي (٢/ ٤٢) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٥٤) والإنصاف (٢/ ٥٥٥) وشرح التسهيل (١/ ١٩٠).

(٢) لم يعرف قائل له، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١/ ١٩٠) والتذييل والتكميل (٣/ ٢٢).

(٣) لم يعرف قائل له، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ١٨٩) والتذييل والتكميل (٣/ ٢٤).

(٤) لم يعرف قائل له، وهو من الطويل. انظر: الإبانة (٢/ ١٨١) والإنصاف (٢/ ٥٥٢) وشرح التسهيل (١/ ١٨٩).

(٥) انظر: مختصر شواذ القرآن (١) وشرح التسهيل (١/ ١٩٠).

(٦) الفاتحة: ٧.

ومِن التخفيفِ بالحذفِ وبقاءِ الكسرِ في (التِي)[1]:

فَقُـلْ[2] لِلَّـتْ تَلُومُـكَ إِنَّ نفسـي[3] ... أَرَاهَـا لَا تُعَـوَّذُ بِـالتَّمِيمِ

وقولُه[4]:

شُـغِفَتْ بِـكَ اللَّتِ تَيَّمَتْـكَ فَمِثْلُ مَـا ... بِـكَ مَـا بِهَـا مِـنْ لَوْعَـةٍ وَغَـرَامِ

* * *

بَـلْ مَـا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ العَـلَامَـهْ ... وَالنُّـونُ إِنْ تَشْـدُدْ فَـلَا مَـلَامَـهْ

عبارةُ ابنِه[5]: «شـدَّدَ بعضهُم النونَ تعويضًا عن الحذفِ المذكورِ، نحوُ: (اللَّذَانِّ، واللَّتانِّ)، ومنهُم مَن شدَّد في (ذَانِّ، وتَانِّ)، يجعلُ ذلك تعويضًا عَن الألفِ مِن (ذَا، وتَا)».

ففي قولِه: (بعضِهم)، و(منهُم) دليلٌ على أنَّ التشديدَ ليسَ لغةً لجميعِهم.

* * *

وَالنُّـونُ مِـنْ (ذَيْـنِ، وَتَـيْنِ) شُـدِّدَا ... أَيْضًـا وَتَعْـوِيضٌ بِـذَاكَ قُصِـدَا

---

(١) أنشده الفراءة كما قال ابن الشجري، وهو من الوافر. انظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٥٩) وشرح التسهيل (١/ ١٩٠) والمقاصد الشافية (١/ ٤٠٠).

(٢) في المخطوط (فقلت)، وبهذه القراءة ينكسر الوزن.

(٣) في المخطوط: (قومي)، ولا أدري كيف جاء هذا التحريف، وفي المصادر: (نفسي).

(٤) لا يعرف قائل له، وهو من الكامل. انظر: شرح التسهيل (١/ ١٩٠) والتذييل والتكميل (٣/ ٢٥) والدر المصون (١/ ٢٠٥) وهمع الهوامع (١/ ٣٢١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥).

ع[(١)]: في التصغيرِ تقولُ في (ذَا): (ذَيَّا)، وفي (تَا): (تَيَّا)، وإذا ثنيتَهُما حذفتَ الألفَ، فقلتَ: (ذَيَّانِ، وتَيَّانِ)، فينبغي أن لا يجوزَ التشديدُ؛ لأنَّ التثنيةَ لم تُزِلْ أحدَ الأصلَينِ، إنَّما أزالت ألفًا زائدةً.

وقالُوا أيضًا: تقولُ في (الذِي، والتِي): (اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا)، فإن جمعتَ فمذهبُ س[(٢)] أنكَ تقولُ: (اللَّذَيُّونَ)، ومذهبُ الأخفشِ[(٣)]: (اللَّذَيَّوْنَ)، كما تقولُ في (الْمُصْطَفَى): (الْمُصْطَفَوْنَ)، وفي التثنيةِ: (اللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ) بحذفِ ألفِ التصغيرِ، وعلى هذا فلا يجوزُ التشديدُ.

* * *

جَمْعُ (الذِي): (الأُولَى)، (الذِينَ) مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

[الذِينَ مُطْلَقا]: قد يُقالُ: إنَّ القياسَ كانَ يقتضِي أن يكونَ لغةَ الجميعِ؛ لأنَّ الجَمْعَ لَمَّا كانَ مُختصًّا بالأسماءِ كانَ مُبْعِدًا لمشابهةِ الحروفِ، واعتضدَ بأنَّه داعٍ إلى ما هو أصلُ الأسماءِ، وهو الإعرابُ، ودليلُ ذلك: أنَّ التثنيةَ اتَّفقُوا على إعرابِها لِمَا ذكرنَا.

ويُجابُ بالفرقِ بأنَّ هذا الجمعَ ليسَ مَسلُوكًا به سبيلُ الجُموعِ المعهودةِ في الأسماءِ، بدليلِ أنَّ (الذِي) عامٌّ في العاقلِ وغيرِه، و(الذِينَ) خاصٌّ بالعقلاءِ، فلَمَّا كانَ مُخالفًا للأسماءِ التِي هي جموعٌ، لم يكُنْ شبيهًا بها، فلمْ تَجِدْ مُشابهةُ الحَرْفِ ما يُعارِضُها، وأمَّا الذينَ أعربُوا راعَوا[(٤)] الصيغةَ، وأنَّ قولَكَ: (الذِي، والذِينَ) مُشَبَّهةٌ

---

(١) هذه الحاشية مستفادة من ابن عصفور. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ١٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٨٨).

(٣) انظر: المقتضب (٢/ ٢٩٠) وشرح السيرافي (٤/ ٢٢٨) واللباب للعكبري (٢/ ١٧٥).

(٤) الوجه: (فراعوا).

بقولِك: (الشَّجِي، والشَّجِينَ).

[الأُلَى الذِينَ]: التحقيقُ أنَّها أسماءُ جمعٍ، أمَّا الأولُ فواضِحٌ؛ لأنَّه ليسَ مِن لفظِ (الذي)، [وأمَّا الثاني][1] فلوجهين:

أحدُهما: أنَّ دلالةَ الجمعِ دلالةُ تكرارِ الواحدِ بالعطفِ، وهذا ليسَ كذلك؛ لأنَّ (الذِي والذِي والذِي) يَحتمِلُ العُقلاءَ، وغيرَ العُقلاءِ، والنوعين، بخلافِ (الذِينَ).

والثاني: أنَّهُ لا يُثَنَّى ويُجمَعُ إلَّا ما تتعرَّفُ نكِرَتُه.

* * *

بِـ: (اللَّاتِ، وَاللَّاءِ) (التِي)[2] قَدْ جُمِعَا ... وَ(الـلَّاء) كَـ: (الـذِينَ) نَـزْرًا وَقَعَا

* * *

وَ(مَـنْ، وَمَـا، وَأَلْ) تُسَـاوِي مَـا ذُكِـرْ ... وَهَكَـذَا (ذُو) عِنْـدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ

ممَّا يُستَدَلُّ به على كونِ (أَلْ) مَوصولةً تعاقُبُها هي والموصولِ الصريحِ في قولِه تعالَى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[4]، فإنَّها حكايةٌ لمَا قالَه[5] ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ في واقعةٍ واحدة.

* * *

وَكَـ: (التِـي) أَيْضًـا لَـدَيْهِمْ (ذَاتُ) ... وَمَوْضِـعَ (الـلَّاتِ) أَتَـى (ذَوَاتُ)

* * *

---

(١) زيادة يتطلبها السياق.

(٢) في المخطوط: (الذي)، وهو تحريف.

(٣) الشعراء: ١١٤.

(٤) هود: ٢٩.

(٥) يعني سيدنا نوح.

وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ

الكوفيُّونَ[1] يُطلِقُونَ (ذَا) مِن القيدَيْنِ، بل يُعمِّمُونَ ذلك أيضًا في جميعِ أسماءِ الإشارةِ، واستدَلُّوا بقولِه تعالَى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[2].

[ومِثْلُ مَا]: خَبرٌ مُقدَّمٌ، وجازَ تقديمُه لِدلالةِ المعنى على الْمُخْبَرِ بِهِ والْمُخْبَرِ عَنْهُ؛ ولأنَّ الخبرَ نكرةٌ، والمخبرُ عنه معرفةٌ، بناءً على أنَّ (مِثْلًا) لا تتعرَّفُ بالإضافةِ.

[مَا اسْتِفْهَامِ]: نكَّرَ (مَا) وأضافَها، وهذا يُبطِلُ قولَ مَن منعَ في قولِه:

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ ....

أَنْ يُخْفَضَ (مُبِينٌ) على الصفةِ لـ: (مِنْ)، مُدَّعيًا أنَّ هذه الأدواتِ التي يُرادُ بها الألفاظ [لا تكونُ إلَّا مَعارف][3].

* * *

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهَا صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

قولُه: (وَكُلُّهَا) أي كلُّ الموصولاتِ، نَصِّهَا ومُشْتَرِكِها.

و(بَعْدَهُ)[4]: ظرفٌ في موضعِ الحالِ مِن قولِه: (صِلَهْ)، لا ظرفُ[5] لـ: (يَلْزَمُ)؛ لأنَّها لا تكونُ بعدَ نفسِها، والظرفُ محلٌّ لعاملِه وفاعلِ عامله، فإن جعلتَ (يَلْزَمُ)

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٧٧) والتذييل والتكميل (٣/ ٤٩).

(٢) طه: ١٧.

(٣) انظر: حاشية العليمي (١/ ٦٠).

(٤) في المخطوط: (بعدُ)، وهو تحريف.

(٥) في المخطوط: (للظرف)، والتصويب من العليمي.

خاليًا مِن الضميرِ وقدَّرتَه[1] رافعًا لـ: (صِلَهْ)، وأجزتَ بل رجحَّتَ كونَه بالتاءِ، جازَ في (بَعْدَه) الوجهان.

* * *

وَجُمْلَـةٌ أَوْ شِـبْهُهَا الـذِي وُصِـلْ   بِـهِ كَـ: «مَنْ عِنْـدِي الـذِي ابْنُـهُ كُفِـلْ»

[وَجُمْلَةٌ] ليسَ عطفًا على (صِلَهْ)؛ لِوجهين:

أحدُهما: انحلالُ ارتباطِ قولِه: (الذِي وُصِلْ) البيتَ حينئذٍ.

والثاني: أنَّه يلزَمُ مِنه عطفُ الشيءِ على نفسِه؛ لأنَّ الصلةَ هي الجملةُ أو شبهُها، بل الواوُ للاستئنافِ، والكلامُ خبرٌ مقدَّمٌ ومبتدأٌ مؤخَّرٌ، وأصلُه: «وَالصِّلَةُ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا»[2]، فقال: «وَالذِي وُصِلَ بِه جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا».

قولُه: (الذِي وُصِلْ بِهِ) يحتمِلُ مرفوعُ (وُصِلْ) أن يكونَ ضميرًا فيه عائدًا على الموصولِ المتقدِّمِ ذِكرُه، ويحتمِلُ كونَه الظرفَ.

ومعنى قولِه: (الذِي وُصِلْ بِهِ) غيرَ الألفِ واللامِ، بدليلِ ما سيأتِي مِن قولِه: (وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ).

* * *

وَصِـفَةٌ صَـرِيحَةٌ صِـلَةُ (أَلْ)   وَكَوْنُهَـا بِمُعْـرَبِ الأَفْعَـالِ قَـلّْ

[قَلَّ]: وقيلَ: ضَرورةٌ، على أنَّها (أَلِ) الموصولةُ، وقيل: على أنَّها بقيةُ (الذِي)،

---

(١) في المخطوط: (وقدرت)، والتصويب من العليمي.

(٢) قال العليمي بعد أن نقل هذه الحاشية: «كذا بخط ابن هشام». انظر: حاشية العليمي (١/ ٦٢).

وقيل: (أَلِ) الموصولةُ، وإنَّما بقيةُ (الذِي)[١].

وقالَ ابنُ عصفورٍ[٢] في[٣]:

مِـــنَ القَـــوْمِ الرَّسُـــولُ اللهِ مِـــنْهُم ....

وقال: «وهو الأظهر».

ع: نعـم، يجـوزُ: «الطَّـائِرُ فَيَغْضَـبُ زَيْـدٌ الـذُّبَابُ»، وجـاء: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ﴾[٤]، وإن كانَ المعطوفُ على الصلةِ صلةً، فقد عُطِفَ المضارعُ تارةً، والماضي أُخرَى، فهذا مِن بـابِ اغتفـارِهم في الثَّواني مـا لا يُغتَفَـرُ في الأوائـلِ، مثلُ: «يَا زَيْدُ وَالحَارِثُ»، وينبغِي أن يَجوزَ على نظيرِ هذا على العكسِ: «الضَّـارِبُ الرَّجُلِ وَزَيْدٍ»[٥].

* * *

(أَيٌّ) كَـ: (مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَـمْ تُضَـفْ ... وَصَــدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيرٌ انْحَـذَفْ

شرَطَ لبنائِها شرطَيْنَ:

أحدهُما: الإضافةُ.

---

(١) كذا في المخطوط، ويفهم من ابن عصفور أن الجملة هكذا: «وإنها بقية الذين».

(٢) انظر: ضرائر الشهر لابن عصفور (٢٨٩).

(٣) لم ينسبه من أنشده، وهو من الوافر. انظر: اللامات للزجاجي (٥٤) والإنصاف (٢/ ٤٢٥) وشرح التسهيل (١/ ٢٠٢).

(٤) الحديد: ١٨.

(٥) أجازه سيبويه، ومنعه المبرد كما قال ابن السراج، ولكن ما في المقتضب يوحي أنه يوافق سيبويه. انظر: الكتاب (٣/ ٨٧) والمقتضب (٤/ ١٦٢ ـ ١٦٤) والأصول (٢/ ٣٠٨).

والثاني: حذفُ صدرِ الصلة.

فلو لم تُضف أُعرِبت، ونقلَ سيبويهِ[١] عنِ الخليلِ والإمامِ يونسَ أنَّهما في غيرِ المضافِ يَضُمَّانِ كمَّا تُضَمُّ في المضافِ، وخالفَهُما في ذلك، فقالَ ما نصُّه: «ومِن قَولِهما: «اضرِبْ أيٌّ أفضلُ»، وأمَّا غيرُهما فيقولُ: «اضرِبْ أيًّا أفضلُ»، ويُسَلِّم ذلك في (أيُّهم)، ولو قالت العربُ: «اضرِبْ أيٌّ أفضلُ»، لقلتُه، ولم يكن بُدٌّ فيه من متابعتِهم»[٢]. انتهى.

وهُما خليقانِ بإجازةِ ما أجازَه مِن ذلك وشبهِه؛ لأنَّ الضمةَ عندَهُما ضمةُ إعرابٍ، لا ضمةُ بناءٍ؛ لأن (أيًّا) عندَ يونسَ استفهاميَّةٌ مُعَلَّقةٌ، وعندَ الخليلِ استفهاميةٌ عاملُها وما بعدَها مِن الجملةِ قَوْلٌ تُقَدَّرُ هي محكيَّةٌ به، ولو سُمِعَ ما ذكراه لصَحَّ قولُهما في أصلِ المسألةِ، ولكنَّه لم يُسْمَعْ بشهادةِ س، رحمهم الله أجمعين.

والذي حملَهُما على ذلك أن قالَا ذلك أنَّهما لم يريَا للبناءِ وجهًا.

ووجهُه ظاهرٌ، وهو أنَّه القياسُ، أي: كسائرِ الموصولاتِ، فلَمَّا دخلَها حذفُ العائدِ ضعُفَت فرُدَّتْ إلى أصلِها، كما أنَّ (مَا) في لغةِ أهلِ الحجازِ إذا تقدَّمَ خبرُها، أو اقترنت بـ: (إلَّا)، رجعَتْ إلى أصلِها من الإهمالِ، كذا شبَّهَه س[٣].

وأمَّا الكوفيونَ[٤] فيُوجبونَ النصبَ في نحوِ: «لَأَضْرِبَنَّ أَيَّهُمْ أَفْضَلُ، وَأَيَّهُمْ

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٤٠١).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٥٩).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٣٩٩) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٧) والإنصاف (٢/ ٥٨٣) وشرح المفصل (٢/ ٣٨٢).

هُوَ أَفْضَلُ، وَأَيًّا أَفْضَلُ».

وخرَّجُوا الآيةَ[١] على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها للكسائيِّ والفرَّاءِ[٢] أنَّ «نَنْزِعَ» اكتفى بالظَّرفِ، كما تقولُ: «أَكَلْتُ مِن كَلِّ الطعامِ»، ثم ابتُدِئ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾.

الثاني: أنَّ الشيعةَ الأعوانُ، والتقديرُ: «مِنْ كُلِّ قَوْمٍ تَعَاوَنُوا لِيَنْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، والنظرُ مِن دلائلِ الاستفهامِ، وهو مُقَدَّرٌ معه، وأنتَ لو قلتَ: «لَأَنْظُرَنَّ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، كان النظرُ مَعَلَّقًا.

ولم أرَ في نسخةِ السيرافيِّ الوجهَ الثالثَ[٣]، وقالَ[٤] بعدَ أن[٥] ذكرَ عنهم الأوجهَ الثلاثةَ:

«وتلخَّصَ أنَّهم لا يُجيزونَ: «لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قَائِمٌ» على وجهٍ مَا، وأنَّه لا حُجَّةَ

---

(١) يقصد الآية: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ مريم: ٦٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٧).

(٣) وهو كما قال، وهذه الأوجه بسطها الرماني في شرح الكتاب وفي منازل الحروف، قال في شرح الكتاب: «فأما الرفعُ على قراءة غيرهم؛ فلا يَحتاجُ إلى إضمارٍ: هُوَ على مذهبِ الخليلِ ويونسَ؛ لأنَّ الخليل يجعلها في مخرجِ الاستفهام على جهةِ الحكايةِ، كأنَّه قيلَ: ثُمَّ لننزعنَّ منْ كلِّ شيعةٍ بالقول: أيُّهم أشدُّ على الرَّحمن عِتيًا، وعلى ذلك يجيز: اضربْ أيُّهم أفضلُ.
وأمَّا يونسُ فيجعلُه على تعليقِ الفعلِ كتعليقِهِ إذا قُلتَ: أشهدُ لزيدٌ خيرٌ منك.
وأمَّا سيبويه فيجعلُ الضمَّةَ ضمَّةَ بناءٍ، وهو على معنى: الذي، فلا بُدَّ له من حذفِ: هُوَ».
انظر: شرح الكتاب للرماني (٧٠٩) ومنازل الحروف (٤٤).

(٤) انظر: شرح السيرافي (٣/ ١٦٦).

(٥) في المخطوط (بعد أنهم).

في الآيةِ عليهم على زعمِهم، وأنَّ الخليلَ ويونسَ يُجيزانِها على التأويلَيْنِ المذكورَيْنِ، وأنَّ س يُجيزُها على الموصوليةِ والبناءِ، فهذه ثلاثة أقوال».

* * *

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي

* * *

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

ع: فإن قلتَ: بِمَ[1] يحصُلُ الطُّولُ؟

قلتُ: بما زادَ على جزئَي الإسنادِ، كالجارِّ والمجرورِ في: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[2]، وكالجارِّ والمجرورِ والمفعولِ في: «مَا أَنَا بِالذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا»[3].

ع: وقولُه: (إِنْ يُسْتَطَلْ) أي يَكُنْ طَوِيلًا، لا أن يُنسَب إلى الطويل؛ لأنَّه قد يكون طَويلًا في نفسِه ولا يُنسب للطولِ للاستلذاذِ[4] أو نحوِه، ولأنَّ الحُكمَ معلَّقٌ بنفسِ الطُّولِ لا بشيءٍ آخرَ زائدٍ على الطُّول.

قالَ أبو جعفرٍ النحَّاسُ[5] في شرحِ قولِه[6]:

---

(١) في المخطوط (بما).

(٢) الزخرف: ٨٤.

(٣) سمعه الخليل عن العرب. انظر: الكتاب (٢/ ١٠٨).

(٤) في المخطوط: (الاستلذاذ)، وهو تصحيف.

(٥) انظر: شرح القصائد التسع للنحاس (١/ ١١٠).

(٦) بتمامه:

أَلَا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّمَا يَومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ =

.... وَلَا سِـــيَّمَا يَـــوْمٍ ....

«مَن رفَعَ جعلَ (مَا) بمعنَى (الذِي) وأضمرَ مبتدأً؛ فالمعنى: «لَا سِيَّمَا الذِي هُوَ يَوْمٌ».

وهذا قبيحٌ جدًّا؛ لأنَّه حذفَ اسمًا منفصِلًا مِن الصلةِ، وليسَ بمنزلةِ قولِك: «الذِي أَكَلْتُ خُبْزٌ»؛ لأنَّ الهاءَ متصلةٌ؛ فحَسُنَ[1] حذفُها، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: «الذِي مَرَرْتُ زَيْدٌ»، تريدُ: «الذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ»، لم يجُز؟

* * *

إِنْ صَـلُحَ البَـاقِي لِوَصْـلٍ مُكْمِـلِ   وَالحَـذْفُ عِنْـدَهُمْ كَثِيـرٌ مُنْجَلِـي

ينبغِي أن يذكُرَ مِن شروطِ الحذفِ: «أَلَّا يُؤَكَّدَ».

قالَ صف[2]: «ردَّ فا[3] على زج[4] في قولِه: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[5]، و[6]:

= وهو من معلقة امرئ القيس. انظر: شرح المعلقات للزوزني (٣٩).

(١) في المخطوط: (فحر)، والتصويب من شرح القصائد التسع.

(٢) أظن أن هذا اختصار لـ: (الأصفهاني)، وهو يقصد به الإمام جامع العلوم الباقولي، وهو من أعنى الناس بأبي علي الفارسي، والكلام هذا قاله الباقولي في كتابه: (جواهر القرآن ونتائج الصنعة)، وكان الأستاذ الأبياري حققه ونسبه خطأً للزجاج باسم إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وقد بيّن الدكتور أحمد راتب النفاخ هذا الخطأ، وحقق الكتاب تلميذه الدكتور الدالي. انظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة (١/ ٢٠٤).

(٣) يعني به الفارسي. انظر: الإغفال للفارسي (٢/ ٤٠٨).

(٤) يعني به الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٣٦١).

(٥) طه: ٦٣. وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر ونافع وحمزة والكسائي. انظر: البحر المحيط (٦/ ٢٥٥) والمحرر (١٠/ ٤٧) ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٦٩).

(٦) بتمامه: =

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ ....

إنَّه على حذفِ المبتدأ».

قالَ في (الإغْفَالِ)[1]: «لأنَّ القصدَ باللامِ التأكيدُ، والحذفُ يناقضُه».

وهذا دأبُ الفارسيِّ، والذي نهجَ له هذا الطريقَ خ[2]، زعمَ أنَّه يجوزُ [في][3]: «الذِي رَأَيْتُهُ زَيْدٌ»: «رَأَيْتُ» بالحذفِ، وأنَّ الحذفَ لا يجوزُ في «[الذِي][4] رَأَيْتُهُ نفسَه زَيْدٌ»؛ لأنَّه مِن حيثُ أكَّدْتَ أرَدْتَ الطولَ، ومِن حيثُ حذفْتَ أردْتَ الاختصارَ، فبنَى فا[5] على هذا ما لا يُحصى، وكذا صنعَ ابنُ جنِّي[6].

= أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

نسب هذا إلى رؤبة ولعنترة بن عروس، وهو من الرجز، والحُلَيْس: تصغير حِلْس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأصل هذه كنية الأتان، شهربة: العجوز الكبيرة الطاعنة في السن، وأراد من رضاها بعظم الرقبة بدل اللحم أنها خرفت، فهي لا تميز بين الحسن والقبيح، وذلك لأن لحم الرقبة مرذول مستقذر عندهم. انظر: مجاز القرآن (١/ ٢٢٣) والأصول في النحو (١/ ٢٧٤) والتعليقة للفارسي (٤/ ١٠).

(١) انظر: الإغفال (٢/ ٤٠٨).

(٢) أظن أنه يعني به الأخفش، قال ابن جني: «ومثلُ امتناعِهم مِن نقضِ الغرضِ امتناعُ أبي الحسنِ مِن توكيدِ الضميرِ المحذوفِ المنصوبِ في نحوِ: «الذي ضربتُ زيدٌ»؛ ألا ترى أنه منع أن تقولَ: «الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ» على أن (نفسَه) توكيدٌ للهاءِ المحذوفةِ مِن الصلةِ». انظر: الخصائص (١/ ١٢٨).

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) انظر: الإغفال (٢/ ٤٠٩).

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٨).

وينبغِي النظرُ في هذا؛ فإنَّ خبرَ (إنَّ) يُحذفُ، نحو[١]: «إِنَّ مَاءً»، و«إِنَّ وَلَدًا»، و«إِنَّ إِبِلًا»، و«إِنَّ شَاءً»، وذلك في الفصيحِ.

وقولُ خ في الصلةِ صحيحٌ؛ لأنَّ المقتضِي للحذفِ هو الطولُ، وإلَّا فلِمَ لا حذفَ في خبرِ المبتدأِ لولا الطولُ؟! وإلَّا ففيه ما في الخبرِ مِن التهيئةِ، فإذا كنتَ قد فررتَ مِن الطولِ فكيف تؤكِّدُ؟!

ولا تنافِيَ بينَ حذفِ الشيءِ لدليلٍ وتأكيدِه؛ لأنَّ ما حُذفَ لدليلٍ بمنزلةِ الثابتِ، فقولُ زج في غايةٍ مِن الحسن.

* * *

فِـي عَائِـدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ انْتَصَـبْ ... بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَـ «مَنْ نَرْجُوا يَهَبْ»

(**فِي**) متعلقةٌ بـ: (**مُنْجَلِي**)، أي: يتَّضِحُ فيه، أمَّا كثيرٌ فدليلُه النقلُ، وأمَّا واضحٌ فدليلُه أنَّه فضلةٌ.

ومفهومُه أنَّه في غيرِ ذلك ليسَ كذلك؛ وذلك لأنَّه في المبتدأِ قليلٌ غيرُ واضحٍ؛ لكونه مطلوبًا مِن وجهين: كونُه عائدًا، وكونُه أحدَ جزئَي الجملة.

ويجوزُ كونُ (**كَثِيرٌ مُنْجَلِي فِي عَائِدٍ**) مِن المتنازِعَيْنِ إنْ جعلتَهُما خبرَيْنِ[٢]، وإن جعلتَ (**مُنْجَلِي**) صفةً لـ: (**كَثِيرٌ**) امتنَعَ التنازُعُ، وتعيَّنَ التعليقُ بـ: (**مُنْجَلِي**)؛ لأنَّ الوصفَ لا يُوصَفُ قبلَ العملِ[٣].

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ١٤١).

(٢) في المخطوط: (خبران).

(٣) قال العليمي: «كذا بخط ابن هشام». انظر: حاشية العليمي (١/ ٦٥).

[بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ]: احترازٌ مِن المنصوبِ بالحرفِ، كذا في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»(١).

وحقُّه أن يقولَ: «وَصْفٍ غَيْرِ صِلَةٍ لِـ: (أَلْ)، كـ: جَاءَ الضَّارِبُهُ زَيْدٌ»، فإن سُمِعَ لم يَنْقَسْ.

ع: التحريرُ أنَّه مع (أَلْ) إمَّا ضرورةٌ، نحوُ(٢):

مَـا الْمُسْـتَفِزُّ الهَـوَى مَحْمُـودَ عَاقِبَـةٍ

أو ممتنعٌ، نحوُ: «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدٌ»؛ لأنَّه مُلْبِسٌ؛ إذ لا يُدرَى هل المرادُ (الضَّارِبُه، أو الضَّارِبُهَا، أو الضَّارِبُهُمَا، أو الضَّارِبُهُمْ، أو الضَّارِبُهُنَّ)، وإمَّا قليلٌ، نحوُ(٣):

مَـا اللهُ مُولِيـكَ فَضْـلٌ فَاحْمَدَنْـهُ بِـهِ ....

وتلَخَّصَ أنَّه لا كَثِيرٌ ولا (مُنْجَلِي) مطلقًا، بل إمَّا مُمتنعٌ مطلقًا، وإمَّا ممتنعٌ

---

(١) لم يقله في شرح الكافية، ولعل هذا في نسخةٍ لابن هشام ليست في نسخ التحقيق. انظر: شرح الكافية (١/ ٢٨٩) وما بعدها.

(٢) بتمامه:

مَـا الْمُسْـتَفِزُّ الهَـوَى مَحْمُـودَ عَاقِبَـةٍ وَلَـوْ أُتِـيحَ لَـهُ صَـفْوٌ بِـلَا كَـدَرِ

ولم ينسب إلى قائل، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٠٧) والتذييل والتكميل (٣/ ٨٤) وأوضح المسالك (١/ ١٧٤) وتخليص الشواهد (١٦١).

(٣) بتمامه:

مَـا اللهُ مُولِيـكَ فَضْـلٌ فَاحْمَدَنْـهُ بِـهِ فَمَـا لَـدَى غَيْـرِهِ نَفْـعٌ وَلَا ضَـرَرُ

ولم ينسب إلى قائل، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٠٥) والتذييل والتكميل (٣/ ٧٣) وشرح المرادي (١/ ٤٥٣) وأوضح المسالك (١/ ١٧٣).

في النثرِ جائزٌ في الشعرِ، وإمَّا جائزٌ في النثرِ بقِلَّةٍ.

وغَلِطَ ابنُ النَّاظمِ[(١)] هُنا فمثَّلَ لمسألةِ الوصفِ بقولِه[(٢)]:

فِـي الْمُعْقِـبِ البَغْـيُ ....

* * *

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بَوَصْـفٍ خُفِضَـا ... كَـ: «أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرِ مِنْ (قَضَى)

يُوهِمُ (كَذَاكَ) [أنَّ][(٣)] الحذفَ (كَثِيرٌ مُنْجَلِ)[(٤)]، ولَا أدرِي هل أرادَه أو لا؟

وكذَا فِي البيتِ الذِي بعدَه.

قولُه: (مَا بِوَصْفٍ) إن قلتَ: قالَ الزمخشريُّ[(٥)]: «يُعذِّبُ مَنْ يَشاءُ تعذيبَه، ويرحَمُ مَن يشاءُ رحمتَه»، والمعنى على ما ذكر.

قلتُ: ينبغي أن يُقالَ: ثمَّ قدَّرت حذفَ المضافِ، ثمَّ الممتنعُ أن يُحذَفَ المضافُ إليه وحدَه.

* * *

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٦٧).

(٢) بتمامه:

فِـي الْمُعْقِـبِ البَغْـيُ أَهْـلَ البَغْـيِ مَـا ... يَنْهَـى امْـرأً حَازِمًـا أَنْ يَسْـأَمَا

ولم يعرف قائله، وهو من مخلع البسيط. انظر: شرح ابن الناظم (٦٧) وشرح المرادي (١/ ٤٥٥) وتحرير الخصاصة (١/ ١٥٩) وتخليص الشواهد (١٦١) والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٥).

(٣) ساقطة من المخطوط، وتممت بها من العليمي.

(٤) في المخطوط: (منجلي)، والتصويب من العليمي.

(٥) انظر: الكشاف (٣/ ٤٤٩).

[كَذَا الذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَـ: «مُرَّ بِالذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ»][1]

قوله: (الذِي جُرَّ) قالَ أبو البقاءِ[2] في: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[3]: «التقدير: «ما أمره به». ولم يزدْ على ذلك.

وفيه نظرٌ؛ فإنَّه إن قدَّرَ إسقاطَ الخافضِ فقط لزِمَ: «مَا أَمَرَهُوهُ»[4]، فيتَّحِدُ الضميرانَ مُتَّصلَيْنِ، أو: «مَا أَمَرَهُ إِيَّاهُ»، فيُحذف المنفصلُ.

زمخشريّ[5] فِي ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ﴾[6]: «(مَا) نافيةٌ»، قال: «وقيلَ: موصولةٌ، فعلى هذا يكونُ العائدُ محذوفًا، أي: «وَيَخْتَارُ الذِي كَانَ لَهُم فِيهِ الخِيَرَةُ»، كمَا حُذِفَ فِي: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾»[7].

قالُوا: إنَّ مِن الضرورةِ قولَه[8]:

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضُ

لأنَّه نظيرُ: «مَرَرْتُ بِالذِي فَرِحْتُ».

---

(١) سقط هذا البيت من المخطوط، ولكن ابن هشام كتب وعلق حاشية له.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (٢/ ١٢٧٢).

(٣) عبس: ٢٣.

(٤) في المخطوط (أمروه)، والتصويب من العليمي.

(٥) الكشاف (٣/ ٤٢٧).

(٦) القصص: ٦٨.

(٧) الشورى: ٤٣.

(٨) البيت لقيس بن جروة. انظر: النوادر (٢٦٦) والحلبيات (١٤٨) وارتشاف الضرب (٢/ ١٠٢١).

كذا قالَ ش ف[1]، وهو خطأٌ، إنَّما أصلُه: (قَابِضُهُ)، والباءُ زائدةٌ، والعائدُ حُذفَ منصوبًا على رأيِ الأخفشِ[2]، ومخفوضًا[3] على رأيِ غيرِه، فهو ضرورةٌ مِن هذا الوجهِ لا غير.

❁ ❁ ❁

(١) يعني كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان انظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٢٥).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٢) وما بعدها.

(٣) في المخطوط: (ومخفوظًا).



المُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ

(أَلْ) حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ أَوِ الـلَّامُ فَقَـطْ فَـ: (نَمَـطٌ) عَرَّفْـتَ قُـلْ فِيـهِ: (النَّمَطْ)

مثَّلَ في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[1] للمعهودِ بالحضورِ بقولِكَ لشاتمِ رجلٍ حاضرٍ: «لَا تَشْتِمِ الرَّجُلَ».

وهذا حَقٌّ، وفيه ردٌّ على مَن يحصُرُ (أَلِ) الحضوريةَ في تلكَ المسائلِ الأربعِ[2].

ثمَّ قولُ أولئك في: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ»: إنَّ (أَلْ) للحُضورِ ممنوعٌ، بل هذه لغائبٍ لا لحاضرٍ.

وقالَ أيضًا ـ أَعْنِي النَّاظِمَ[3] ـ: «إنَّ (أَلْ) في: «اشْتَرِ اللَّحْمَ» يُسمِّيها المتكلمونَ لتعريفِ الماهيَّةِ، وإنَّ ذلك ملتحِقٌ بالعهدِ؛ لأنَّكَ إنَّما تقولُه لِمَن يَعتادُ قضاءَ حوائجِك، فقد صارَ ما تَبعَثُه له مقصودًا بالعلمِ، فهو في حُكمِ المذكورِ أو الْمُشاهَدَ، وإنَّ (أَلْ) تقَعُ لعمومِ الجنسِ، نحوُ: «الرَّجُلُ خيرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، وإنَّ مِن علاماتِ هذا صِحَّةَ حُلولِ (كُلٍّ) مَحَلَّه».

قلتُ: أمَّا (أَلْ) في: «اشْتَرِ اللَّحْمَ»، فليستْ للماهيةِ، بل لتعريفِ مَعْهُودٍ عَهدًا

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٢).

(٢) يعني: بعد اسم الإشارة، و(إذا) الفجاءة، وفي مثل (الآن)، وفي النداء. انظر: التذييل والتكميل (٣/ ٢٣٤).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٢).

ذِهنيًّا، وأمّا (أَلْ) في: «الرَّجُلُ خَيرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، فلتعرِيفِ الماهيَّةِ والجِنْسِ الْمُطْلَقِ، فلا يصِحُّ حُلولُ (كُلٍّ) مَحَلَّها؛ لأنَّ (كُلًّا) إنَّما تأتي هُنا لاستغراقِ الأفرادِ.

وقولُه: «وَعَلَامَتُهَا حُلُولُ (كُلٍّ)»، هذا مِن علاماتِ (أَل) الاستغراقيةِ.

ومِن عَلاماتِها[1] أيضًا صِحةُ الاستثناءِ، وصِحةُ الوصفِ بالجمعِ، والعلامةُ الأُولَى تتَخَلَّفُ في التي للجنسِ الْمُطْلَقِ، ولا تَتَخَلَّفُ الأُخْرَيان.

* * *

وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَـ: (اللَّاتِ، وَالآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِي)

ع: الأحسنُ أن يُقرأ: (وَقَدْ يُزَادُ) بالياءِ آخِرِ الحروفِ؛ ليُناسِبَ قولَه: (لَازِمًا).

ولو قالَ: (تُزَادُ) بالتاءِ مِن فوقُ يقولُ: (لَازِمَةً)، والقولُ بأنَّ التقديرَ: (زَيْدًا لَازِمًا) تكلُّفٌ.

* * *

وَلِاضْطِرَارٍ كَـ: (بَنَاتِ الأَوْبَرِ) كَذَا وَ: (طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)

[وَلِاضْطِرَارٍ]: متعلِّقٌ بمحذوفٍ معطوفٍ على (لَازِمًا)، أي: (وَمُنْفَكًّا[2] لِاضْطِرَارٍ)، ودلَّ على ذلك أنَّه قسيمُه، والأحسن أن يكون التقدير: وغيرَ لازم لاضطرار.

---

(١) في المخطوط (علات).

(٢) غير واضحة في المخطوط، وهذه أقرب قراءة لها، وفي الخضري: «وزيدًا لاضطرار». انظر: حاشية الخضري (١/ ٢٠١).

أجازَ ابنُ عَمرونَ في قولِه(١):

.... عَـنْ بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

أن يكونَ (أَلْ) للتعريفِ، على اعتقادِ التنكيرِ في (بناتِ أوبرَ)، كما يُعتقَدُ في سائرِ الأعلامِ التنكيرُ، ويجوزُ أن يكونَ (أَلْ) مثلَها في (الفَضْلِ، والعَبَّاسِ)؛ لأنَّ (أَوْبَرَ) صفةٌ في الأصلِ.

ع: عندي في الأولِ نظرٌ؛ لأنَّ عَلَمَ الجنسِ لا يصِحُّ ذلك فيه؛ لأنَّه موضوعٌ للحقيقةِ مِن حيثُ هي؛ فلا تَجِدُ معَه مثلَه، فيصحَّ فيه نيةُ التنكيرِ.

ع: ثمَّ ظَهَرَ لي ردُّ هذا؛ لأنَّهم قطعًا قالوا(٢): «لَقِيتُهُ فَيْنَةَ، والفَيْنَةَ»، فلولا تنكيرُه لم تدخل (أَلْ)، وقالُوا(٣): «اعْتَقَبَ عليه تعريفان».

* * *

وَبَعْـضُ الاَعْـلَامِ عَلَيْـهِ دَخَـلَا لِلَمْـحِ مَـا قَـدْ كَـانَ عَنْـهُ نُقِـلَا

---

(١) بتمامه:

وَلَقَـدْ جَنَيْتُـكَ أَكْمُـؤا وَعَسَـاقِلًا وَلَقَـدْ نَهَيْتُـكَ عَـنْ بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

لم ينسب إلى قائل معين، وهو من الكامل، الأكمؤ: جمع الكمأة، وهي نوع من الفطر يُعرف أيضًا بـ: (شحم الأرض) أو(جدري الأرض)، يؤكل مشويًا أو مطبوخًا، العساقل: جمع العسقول، وهو نوع من الكمأة، بنات الأوبر: نوع من الكمأة صغار، فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم، تشبه اللفت. انظر: المقتضب (٤/ ٤٨) والانتصار لسيبويه (١٣٢) وإعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٠٩) وشرح السيرافي (٢/ ٣٤٧).

(٢) حكاه أبو زيد. انظر: نوادر أبي زيد (٤٠٣).

(٣) قاله ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٤٠).

ع: هذا النوعُ بعدَ استيفاءِ شرطَيه ـ وهما: أن يُنقَل العَلَمُ ممَّا يُوصَفُ به حقيقةً أو مَجازًا، ويكونَ حالةَ النقلِ مُجردًا مِن (أَلْ) ـ سماعيٌّ عندي لا قياسيٌّ، وإن أَوْهَمَ أو اقتضى كلامُ الناظمِ[1] وابنِه[2] خلافَه، إلا أنَّ هذا الحقُّ الذي لا يُعدلُ عنه.

وهنا تنبيهٌ: قال ابنُ مُلْكُونَ[3] في (جَمِيلٍ) اسمَ رجلٍ: «إمَّا منقولٌ مِن الجميلِ، وهو اسمٌ، أو مِن الصفةِ، والأولُ أظهَرُ؛ لأنَّه لم يُؤَثِّرْ فيه دُخولُ (أَلْ)، وقلَّما يُنقَلُ الاسمُ مِن الصفةِ إلَّا ويدخلُه (أَلْ)».

قالَ الشَّلَوْبِينُ[4]: «ليسَ هَذا لازمًا، بل فيه مذهبانِ وغَرَضانِ، وقد يجيءُ الغرضانِ في الاسمِ الواحدِ، وقد يُقتصَرُ فيه على أحدِهما، ألا ترى أنَّ مِثلَ: (خَالِدٍ، وحَاتِمٍ، ونَائِلَةَ)، وكثيرًا مِن هذا النوع لا ينحصِرُ، لا يَدخُلُ عليه (أَلْ)، وهو منقولٌ مِن الصفةِ ولا بُدَّ؟».

ع: وهذا سَهْوٌ وقعَ لَهُما؛ لأنَّ (الجَمِيلَ) للشَّحْمِ صِفةٌ لا اسمٌ، ألا تراهُ قالَ[5]: «جَمَلْتُ الشَّحْمَ»، فأرى أنَّه[6] إنَّما قيلَ: (جَمِيلٌ) مِن ذلك، بمعنى (مَجْمُول)، وقد نصَّ أنَّه يُقالُ: «جَمَلْتُ».

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ١٨٠).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: (٧٢).

(٣) انظر: إيضاح المنهج لابن ملكون (١/ ٤٨٠).

(٤) انظر: حواشي الشلوبين على المفصل (٦) والحلل لابن السيد (٤٧).

(٥) انظر: إصلاح المنطق (١٦٥).

(٦) في المخطوط (أنه) ثانية.

يحتملُ كونُ الألفِ في (دَخَلَا) للتثنيةِ، فيكونُ أعادَ الضميرَ على معنَى (أَلْ) في قولِه:

(أَلْ) حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ ....

ومثلُـه: ﴿وَٱجْعَلْنَا ... أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾[1]، وبعـدَه: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ﴾[2]، حملًا على معنى (الأُمَّةَ) لا على لفظِها.

ويحتملُ أن يكونَ الألفُ إشباعًا، فيكونُ جاءَ على تذكيرِ الأداةِ بمعنَى (اللَّفْظِ)، وهذا عندي أَحْسَنُ؛ لأنَّه يناسِبُ حينئذٍ قولَه: (نُقِلَا).

* * *

كَـ: (الفَضْـلِ، وَالحَـارِثِ، وَالنُّعْمَـانِ)   فَـــذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـــهُ سِـــيَّانِ

في «الخصائصِ»[3]: قالَ أبو عليٍّ: «قَامَ زَيْدٌ» بمنزلةِ: «خَرَجْتُ فَإِذَا[4] الأَسَدُ»، ومعناهُ أنَّ قولَهم: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ» تعريفُه تعريفُ الجنسِ، كقولِكَ: «الأَسَدُ شَرٌّ مِنَ الذِّئْبِ»، وأنتَ لا تُريدُ أنَّك خَرَجْتَ وجميعُ الأسدِ الذي يتناولُهم الوَهمُ بالبابِ، هذا مُحالٌ، واعتقادُه اختلالٌ، وإنما أردتَ واحدًا مِن هذا الجنسِ، فوضعتَ الجماعةَ على الواحدِ مَجازًا؛ لِمَا فيه مِن الاتِّساعِ والتوكيدِ والتشبيهِ.

---

(١) البقرة: ١٢٨. وكتبت في المخطوط بغير فاصل، هكذا: «واجعلنا أمة مسلمة لك»، والآية بتمامها: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ...﴾.

(٢) البقرة: ١٢٩.

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٤٥١).

(٤) في المخطوط (من)، والتصويب من الخصائص.

أمَّا الاتساعُ: فإنَّكَ وضعتَ اللفظَ الْمُعتادَ للجماعةِ على الواحدِ.

وأمَّا التوكيدُ: فلأنَّكَ عظَّمْتَ قدرَ ذلك الواحدِ بأن جئْتَ بلفظِه على اللفظِ الْمُعتادِ للجماعةِ.

وأمَّا التشبيهُ: فلأنَّكَ شبَّهْتَ الواحدَ بالجماعةِ؛ لأنَّ[1] كلَّ واحدٍ مثلُه في كونِه أسدًا[2].

ومثلُه: «قَعَدَ جَعْفَرٌ»، و«انْطَلَقَ مُحَمَّدٌ»، و«جَاءَ اللَّيلُ»، و«انْصَرَمَ النَّهَارُ». انتهى.

وكانَ أبُو الفتحِ قَدَّمَ قبلَ ذلكَ[3] أنَّ أكثرَ العربيةِ مَجازٌ لا حقيقةٌ، وذلكَ عَامَّةُ الأفعالِ، نحوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، ألا ترى أنَّ الفعلَ يُفادُ مِنه معنَى الجنسيةِ؟ فقولُك: «قَامَ زَيْدٌ» معناه: «كَانَ مِنْهُ القِيَامُ»، أي هذا الجنسُ مِن هذا الفعلِ، ومعلومٌ أنَّه لم يكنْ مِنه جميعُ ذلكَ، وكيفَ يكونُ والجنسُ يشملُ الأزمنةَ الثلاثةَ؟! وذلك لا يجتمِعُ لأحدٍ في وقتٍ، ولا في مئةِ ألفِ سنةٍ مضاعفةٍ، فعُلِمَ أنَّ: «قَامَ زَيْدٌ» مَجازٌ لا حقيقةٌ، وأنَّه مِن وضعِ الكُلِّ موضعَ البعضِ اتِّساعًا، ومُبالغةً، وتشبيهًا للقليلِ بالكثيرِ.

* * *

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالغَلَبَهْ ... مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَـ: (العَقَبَهْ)

* * *

---

(١) في المخطوط (لأنك)، والتصويب من الخصائص.

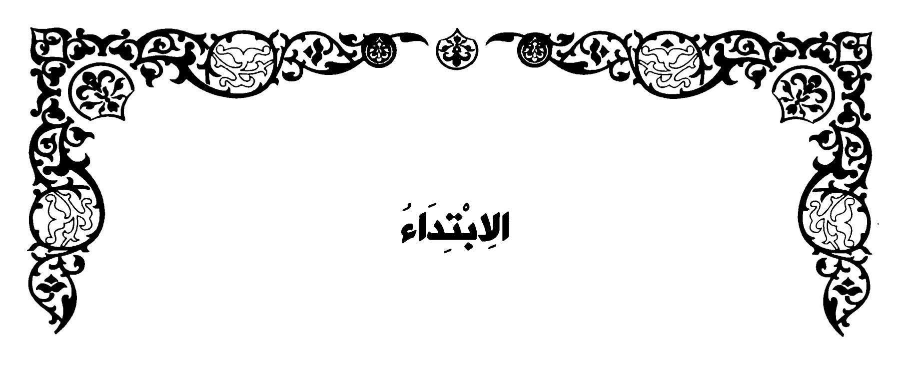
(٢) وكذا في الخصائص، وفي المخطوط (أسد).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٤٤٩).

وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ[1] أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

❁ ❁ ❁

(١) في المخطوط: (تنادي).



الابْتِدَاءُ

الترجمةُ: **الابتِداءُ**.

أقولُ: الابتداءُ: تجريدُ الاسمِ أو المؤوَّلِ به مِن العواملِ اللفظيةِ غيرِ المزيدةِ، مُخْبَرًا عَنْهُ، أو وَصْفًا رافعًا لِمُكْتَفًى به.

والْمُبتدأُ: هو الْمُجَرَّدُ المذكورُ، وقد أشارَ إليه في التمثيلِ.

قال ابنُه[1]: «(وَغَيْرُ الْمَزِيدَةِ): مدخلٌ[2] لنحوِ: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾»[3].

وفي «شَرْحِ الكَافِيةِ»[4] مثَّلَ بقولِه: «بِحَسْبِ الذَّكِيِّ فَائِدَةٌ»، وَ«بِحَسْبِكَ حَدِيثٌ».

ثمَّ قالَ: «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُتَأَخِّرُ نكِرَةً، فَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً فَالأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدأً، وَ(بِحَسْبِكَ) خبَرًا مُقَدَّمًا؛ فَإِنَّ (حَسْبًا) مِنَ الأَسْمَاءِ التِي لَا تُعَرِّفُهَا الإِضَافَةُ».

إِنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ» ... مُبْتَدَأٌ (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ) خَبَرْ

لا بُدَّ مِن أحدِ أمرَين، وهُما: الاسمُ أو ما في تأويلِه، ثمَّ لا بُدَّ مِن أمرٍ، وهو: التجرُّدُ مِن العواملِ اللفظيةِ غيرِ المزيدةِ، ثمَّ لا بُدَّ مِن أحدِ أمرَين، وهُما: كونُه إمَّا

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٧٤).

(٢) في المخطوط: (مخرج)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) آل عمران: ٦٢ وص: ٦٥.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٧).

مُخْبَرًا عَنْهُ، أو وَصْفًا رافعًا لمكتفًى به.

فإن قلتَ: هلَّا قِيلَ في[1]:

أَقَــــاطِنٌ ....

و[2]:

.... مَــــا وَافٍ ....

و(أَسَارٍ)، ونحوِهِنَّ بأنَّها أخبارٌ مقدَّمةٌ.

قلتُ: لعدمِ التَّطَابُقِ.

* * *

وَأَوَّلٌ مُبْتَــــدَأٌ وَالثَّــــاني فَاعِــلٌ اغْنَــى فِــي: «أَسَــارٍ ذَانِ؟»

المبتدأُ ثلاثةُ أنواعٍ:

اسمٌ ليسَ في تأويلِ الفعلِ، كَـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

---

(١) بتمامه:

أَقَــاطِنٌ قَــوْمُ سَــلْمَى أَمْ نَــوَوْا ظَعَنَــا إِنْ يَظْعَنُــوا فَعَجِيــبٌ عَــيْشُ مَــنْ قَطَنَــا

لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشرح ابن الناظم (٧٥) واللمحة (١/ ٢٩٩).

(٢) بتمامه:

خَلِيلَــيَّ مَــا وَافٍ بِعَهْــدِيَ أَنْتُمَــا إِذَا لَــمْ تَكُونَــا لِــي عَلَــى مَــنْ أُقَــاطِعُ

لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشواهد التوضيح والتصحيح (٦٦).

واسمٌ في تأويلِ الفعلِ الماضِي، نحوُ: «أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ[١] ذَلِكَ».

واسمٌ في تأويلِ الْمُضارِعِ، نحوُ: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟».

قيلَ: أو في تأويلِ الأمرِ، نحوُ: «حَسْبُكَ دِرْهَمَانِ».

ولا يُغني عَن الخبرِ وصفٌ مجرورٌ بإضافةٍ، خلافًا للكسائيِّ وهِشامٍ[٢]؛ أجازا: «كُلُّ رجلٍ قَائِمٍ»، مستدلَّينِ بقراءةِ أبي جعفرٍ[٣]: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٍّ﴾[٤].

قُلنا: عطفٌ على فاعلِ (ٱقْتَرَبَ)، أو مبتدأٌ حُذفَ خبرُه.

ع: ليُنظَرَ: هل يُقالُ: خبرٌ مخفوضٌ على الجِوارِ؟[٥]

* * *

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»

---

(١) في المخطوط: (يقوله)، وهو تحريف.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٠٨٥).

(٣) انظر: المحتسب (٢/ ٢٩٧) والبحر المحيط (٨/ ١٧٤).

(٤) القمر: ٣.

(٥) قال ابن هشام في المغني: «وقولُ بعضِهم: «الخبرُ «مُسْتَقِرٌّ»، وخُفِضَ على الجوارِ»، حَمْلٌ على ما لم يثبُت في الخبر»، ويقصد بقوله: «بعضهم» الإمام الرازي»، وقال أبو حيان من قبله: «وخرَّجه صاحب اللوامح على أنه خبر لـ «كل»، فهو مرفوع في الأصل، لكنه جُر للمجاورة، وهذا ليس بجيد؛ لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يُعهد في خبر المبتدأ، إنما عُهد في الصفة، على اختلاف النحاة في وجوده». انظر: البحر المحيط (١٠/ ٣٤) ومغني اللبيب (٧١٣) ومعجم القراءات القرآنية (٩/ ٢١٤).

[فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ]: كقولِه(١):

خَبِيـــرٌ بَنُـــو لِهْـــبٍ ....

إذْ لَو عُكسَ كانَ إخبارًا عَن الجمعِ بالمفردِ.

قولُه: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) ينبغِي أن يُقالَ في ضابطِه: أن لا يَعتمِدَ على نفيٍ ولا استفهامٍ، ولا يتقدَّمَ عليه ما يُقرِّبُه مِن الأسماءِ، ويُبعدُه مِن الأفعالِ؛ ليَخرُجَ: «إنَّ قَائِمًا الزَّيْدَانِ»؛ فإنَّ الناظِمَ(٢) لا يُجيزُه، وإنْ أجازَهُ الأخفشُ(٣) والفرَّاءُ(٤).

[فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ]: ينبغِي أنْ يُقيَّدَ بما ذُكرَ أمامَه؛ ليَخرجَ نحوُ: «مَا مِنْ قَائِمٍ أَبَوَاهُ فِي الدَّارِ»، وقوله تعالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾(٥)، فَـ: (خَالِقٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(غَيْرُ): صِفةٌ على الموضعِ، و(يَرْزُقُكُمْ): الخَبَرُ، ولَيْسَ (غَيْرُ) فاعلًا؛ لأنَّ هذا الموضعَ لا يَليقُ بالفعلِ، ولأنَّ (يَرْزُقُكُمْ) حينئذٍ يَبقَى لا موقعَ له.

* * *

وَالثَّـــانِ مُبْتَـــدًا وَذَا الوَصْـــفُ خَبَـــرْ ... إِنْ فِـي سِـوَى الإِفْـرَادِ طِبْقًـا اسْـتَقَرّْ

نحوُ: «أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ؟»؛ إذْ لا بُدَّ مِن تطابُقِ الخبرِ والمُخْبَرِ عنهُما.

---

(١) بتمامه:

خَبِيـــرٌ بَنُـــو لِهْـــبٍ فَـــلَا تَـــكُ مُلْغِيًـــا ... مَقَالَـــةَ لِهْبِـــيٍّ إِذَا الطَّيْـــرُ مَـــرَّتِ

لم يعرف قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٧٣) وأوضح المسالك (١/ ١٩١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١١) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٧٩).

(٣) انظر: الحجة (١/ ٢٠٠).

(٤) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٢٣٢) و(١/ ٢٥٦).

(٥) فاطر: ٣.

فأمَّا قولُه(١):

أَقُــولُ لَــهُ كَالسِّــرِّ بَيْنِــي وَبَيْنَــهُ ... هَـلَ انْـتَ بِنَـا فِـي الحَـجِّ مُـرْتَحِلَانِ

فأجرى (بِنَا) مجرى (ونَحْنُ) للضرورةِ.

وعبارةُ شرف(٢) أنَّه أجرى غيرَ المبتدأِ مُجرى المبتدأِ، فأخبرَ عنهما.

وأنشدَ أيضًا(٣):

لَعَلِّـيَ إِنْ مَالَـتْ بِـيَ الـرِّيحُ مَيْلَـةً ... عَلَـى ابْـنِ أَبِـي ذِبَّـانَ أَنْ يَتَنَـدَّمَا

* * *

وَرَفَعُـــوا مُبْتَـــدَأً بِالِابْتِـــدَا ... كَـــذَاكَ رَفْـــعُ خَبَـــرٍ بِالمُبْتَـــدَا

ابنُ السِّيدِ فِي «إِصْلَاحِ الخَلَلِ»(٤): «أحسنُ ما قيلَ: إنَّ المعنى الرافِعَ له عِنايةُ المتكلِّمِ واهتمامُه به(٥)، وأنَّه(٦) جاءَ به ليُسْنِدَ إليه ما بعدَه، فهو بمثابةِ مَلِكٍ نوَّهَ

---

(١) لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: البديع لابن الأثير (١/ ٧٩) والضرائر لابن عصفور (٢٨٢) وشرح الجزولية للأبذي (٦١٠) والتذييل والتكميل (٣/ ٣٢٢).

(٢) يقصد به كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان. انظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٥٠).

(٣) لم يعين قائله، وهو من الطويل. وأبو ذبان: كنية عبد الملك بن مروان، كني بذلك لبخر كان به من أثر فساد كان في فمه، ويعنى الشاعر بابنه هشام بن عبد الملك، وفي المخطوط (مثلة) بدل (ميلة)، و(ان) بدل (وابن)، وهذه تحريفات. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٥٠) والبصريات (١/ ٧٣٢) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٥٠).

(٤) انظر: إصلاح الخلل (١١٣).

(٥) في إصلاح الخلل: «عناية المتكلم وإقباله».

(٦) في المخطوط: (وأن)، والتصويب من إصلاح الخلل.

بإنسانٍ وعُنِيَ بأمرِه؛ ليُسْنِدَ إليه أمورَه، ويقلِّدَه إيَّاها، والفاعِلُ بمثابةِ رَجُلٍ رفعَتْه أفعالُه التي فَعَلَ».

ع: حقيقتُه أنَّ الرفعَ أشرفُ أنواعِ الإعرابِ، فيستحقُّه الأشرفُ لشرفِه، وشَرَفُ المبتدأِ والفاعلِ بما ذُكِرَ، وحينئذٍ فأقولُ: ارتفَعَ الخبرُ؛ لأنَّه عَن الذي ثَبَتَ شرفُه.

* * *

وَالخَبَرُ الجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَائِدَهْ كَـ: «اللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ»

في (بابِ إسقاطِ الدليلِ)[١]: «قالَ البغداديُّونَ[٢]: رافعُ المبتدأِ ما عادَ عليه مِن ضميرِ الخبرِ، ويُسقطه: «زَيْدٌ هَلْ قَامَ؟»، ومعلومٌ أنَّ ما بعدَ الاستفهامِ لا يعملُ فيما قبلَه».

وقال: «لا تكونُ الصفةُ غيرَ مفيدةٍ؛ فلذلكَ صُرفَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْعَلَ»[٣]، ويردُّه قولُهم [لمن قال][٤]: «رَأَيْتُ زيدًا»: «آلْمَنِيَّ يا فتى؟ و(الْمَنِيُّ) صفةٌ غيرُ مفيدة»[٥].

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢٠٠).

(٢) عبارته في الخصائص: «وإسقاطُ هذا أن يقالَ له: قد جاءت الصفةُ غيرَ مفيدة، وذلك كقولِك في جواب من قال: «رَأَيْتُ زيدًا»: آلمَنِيَّ يا فتى؟»، فـ: (المَنِيُّ) صفةٌ وغير مفيدة».

(٣) أي تُكنِّي به عن صفة زنتُها (أَفْعَل)، كَـ: (أَحْمَق). يرى سيبويه منع صرف هذا، ويخالف أبو عثمان المازني. والوزن ضُبط في المخطوط بضم العين، وهو تصحيف. انظر: الكتاب (٣/ ٢٠٣) والمقتضب (٣/ ٣٨٤).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٥) عبارته في الخصائص: «وإسقاطُ هذا أن يقالَ له: قد جاءت الصفةُ غيرَ مفيدة، وذلك =

إنَّما ينسبُ بعضُ النحاةِ الفائدةَ للخبَرِ مِن حيثُ جاءَ آخِرًا، وتَمَّ به الكلامُ، ولم يُتَشَوَّفْ لِمَا بعدُ كَمَا يُتَشَوَّفُ[1] لِمَا بعدَ المبتدأِ.

فإن قلتَ: المبتدأُ لا بُدَّ له أن يكونَ معروفًا عندَ السامعِ، والخبرُ مجهولٌ ضرورةً، فإذا ذكرتَ المبتدأَ فكأنَّكَ لم تذكُر شيئًا زائدًا على ما عندَه، فإذا ذكرتَ الخبرَ فقد ذكرتَ ما هو مجهولٌ عندَه، وذلكَ مَوضِعُ الفائدةِ ضرورةً.

قلتُ: هذا على ظهورِه لا يُوجِبُ أن يُقالَ: إنَّ الخبرَ هو الجزءُ المستفادُ وحدَه دونَ المبتدأِ، فنَظِيرُ عِلمِكَ بالمبتدأِ عِلمُكَ بالخبرِ، أعني مدلولَهما؛ فإنَّ مدلولَيْهما[2] معلومانِ للسامعِ قبلَ الإخبارِ، وإلَّا لم يصِحَّ إفهامٌ؛ فكُلٌّ منهُما معلومٌ مِن جهةٍ، وإنَّما المجهولُ النسبةُ والإضافةُ، وهو الحكمُ بأنَّ هذا هو صاحبُ هذا، وهذا المجهولُ لا يستقِلُّ بواحدٍ منهما على انفرادِه، وفي هذا مجال.

وينقطِعُ النِّزاعُ بأنْ تُمثِّلَ بـ: «زَيْدٌ أَخُوكَ»، فهذانِ معرفتانِ، إن قدَّرْتَ أنَّ السامعَ كان يعلمُ المبتدأَ قدَّرْتَ أنَّه كان يعلمُ الخبرَ، وإنَّما جَهِلَ أنَّ ما[3] يعلمُه مِن مدلولِ (زَيْدٍ) هو ما يعلمُه مِن مدلولِ (أَخُوكَ).

ونصَّ أبُو بكرٍ في «الأصُول»[4] على أنَّه إذا كانَ الخبرُ معرفةً أنَّ الفائدةَ في

= كقولِك في جواب من قال: «رَأَيْتُ زيدًا»: آلمَنِيُّ يا فتى؟»، فـ: (المَنِيُّ) صفةٌ وغير مفيدة».

(١) في المخطوط: (يشوف)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (مدلولاهما).

(٣) رسمت في المخطوط متصلة: (إنما).

(٤) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٦٦).

مجموعِهِما، وقد كانَ قدَّمَ[1] أنَّ الخبرَ هو الذي يستفيدُه السامعُ في قولِك: «عَبْدُ اللهِ جَالِسٌ».

فإذا قُلنا: إنَّ كلامَه هو ما قالَ المصنِّفُ، فقد نقضَه ما قالَه في المعرفتَين، ولستُ مُحتاجًا إلى الاسترفادِ بكلامِ النحاةِ؛ لأنَّ ما قلتُه يعقِلُه كُلُّ ذي عقلٍ سليمٍ مِن كلِّ ضعفٍ وكُلِّ آفةٍ.

* * *

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الذِي سِيقَتْ لَهْ

[حَاوِيَةً مَعْنَى]: مَلفُوظًا به أو مُقَدَّرًا، نحوُ: ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾[2] الآيةَ، «السَّمْنُ مَنَوَانِ»، المِثالَ.

ويجوزُ في المنصوبِ إن كانَ مفعولًا، والمبتدأُ (كُلٌّ)، نحوُ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[3]:

.... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[4]

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ٦٢).

(٢) الشورى: ٤٣.

(٣) النساء: ٩٥، وهي قراءة الحسن وابن عباس، والحديد: ١٠ وهي قراءة ابن عامر وعبد الوارث وابن عباس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ١٣٥) و(٩/ ٣٣٠).

(٤) بتمامه:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

لأبي النجم العجلي، وهو من الرجز. انظر: ديوان أبي النجم العجلي (١٣٢) ومجاز القرآن (٢/ ٨٤) والكتاب (١/ ٨٥).

أو شبيهٌ بها في العُمومِ والافتقارِ لِمُتَمِّمٍ، نحوُ: «امرؤ يدعو إِلَى الخَيْرِ أُجِيبُ»، وكذا الْمُشْبِهُ في الافتقارِ دُونَ عُمومٍ، نحوُ[1]:

فَثَـــوْبٌ لَبِسْـــتُ وَثَـــوْبٌ أَجُـــرّْ

فَيَـــوْمٌ عَلَيْنَـــا[2] ....

البيتَ.

ع: فهذه ثلاثةُ أقسامٍ، فإنْ خَلا مِن ذلكَ فأجازَ ص[3] رفعَ ذلك في الاختيارِ، ويشهدُ لهم: ﴿أَفَحُكْمُ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[4].

أجازَ فا[5] في: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[6] الآيَةَ:

---

(١) بتمامه:

فَلَمَّـــا دَنَـــوْتُ تَسَـــدَّيْتُهَا فَثَـــوْبٌ لَبِسْـــتُ وَثَـــوْبٌ أَجُـــرّْ

والبيت لامرئ القيس، ورواية الديوان بنصب الثوب، وهو من المتقارب. انظر: ديوان امرئ القيس (١٥٩) والكتاب (١/ ٨٦) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٤٦) ومغني اللبيب (٨٢٩).

(٢) بتمامه:

فَيَـــوْمٌ عَلَيْنَـــا وَيَـــوْمٌ لَنَـــا وَيَـــوْمٌ نُسَـــاءُ وَيَـــوْمٌ نُسَـــرّْ

والبيت للنمر بن تولب، وهو من المتقارب. انظر: ديوان النمر بن تولب (٥٧) والكتاب (١/ ٨٦) وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٤٩) وتخليص الشواهد (١٩٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٢) والبحر المحيط (٢/ ٣٤٨).

(٤) المائدة: ٥٠، وهي قراءة السلمي وابن وثاب وأبو رجاء والأعرج ويحيى بن يعمر وإبراهيم النخعي. انظر: معجم القراءات (٢/ ٢٨٧).

(٥) يعني به الفارسي. انظر: الحجة للفارسي (١/ ٤٧ ـ ٤٨).

(٦) البقرة: ١٨٥.

مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أي: «فِيمَا كُتِبَ عَلَيْكُم شَهْرُ رَمَضَانَ»، أي: صَوْمُه، كقولِ س[1] [في][2]: ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾[3] الآيةَ، ودلَّ عليهِ أنَّ قبلَه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾[4].

الخبرُ: ﴿فَمَن شَهِدَ﴾، فـ: ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ﴾ صفةٌ، ودخلت الفاءُ كما في: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ الآيَةَ؛ لأنَّ المعرفةَ هُنا ليست مُعَيَّنَةً، بل شائعةٌ في جميعِ هذا القبيلِ، كالموتِ الذي لا يُرادُ به مَوتٌ بعينِه.

الخبرُ: ﴿ٱلَّذِىٓ﴾.

وكأن الوجهَ الثاني أشبهُ؛ لأنَّه حضٌّ على الأمرِ بصيامِ الشهرِ، فأمَّا إعادةُ ذكرِ الشهرِ فمثلُ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[5].

ع: عندي أنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّ صلةَ الموصولِ ماضيةٌ.

ع: ليسَ مثلَ قولِه[6]:

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٤٢) وما بعدها.

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) المائدة: ٣٨.

(٤) البقرة: ١٨٣.

(٥) الحاقة: ١ ـ ٢، إلى هنا انتهى ملخصًا من كلام أبي علي في الحجة. انظر: الحجة: (١/ ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٤٩).

(٦) بتمامه:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ ... سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرَ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

والبيت لابن ميادة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن ميادة (١٣٤) والكتاب (١/ ٣٨٦).

.... فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

قولُه[١]:

أَلَا يَا لَيْلَ وَيْحَكِ خَبِّرِينَا ... فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ

لأنَّ المعنى: «فَلَيْسَ عِنْدَكِ، أَوْ لَكِ جُودٌ»، فلْيُنظَر في هذا الرابط.

* * *

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا كَـ: «نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى»

[نُطْقِي اللهُ حَسْبِي]: ومثلُه ما جاءَ في الدعاءِ المأثورِ[٢]: «أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ ـ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ ـ لَا مَانِعَ...» إلى آخرِه، فـ: (أَحَقُّ) مبتدأٌ، وَ(لَا مَانِعَ) خبرُهُ، وما بينهما اعتراضٌ.

* * *

وَالمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

قولُه: (وَإِنْ يُشْتَقَّ) وكذا أنْ يؤوَّلَ بالمشتقِّ، كقولِ[٣] الطائيِّ الكبيرِ، وقد أحسنَ ما شاءَ[٤]:

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان، وهو من الوافر. انظر: ديوان عبد الرحمن بن حسان (٢١) والكتاب (١/ ٣٨٦).

(٢) انظر: مسند أحمد (١٨/ ٣٤٣) وصحيح مسلم (١/ ٣٤٧).

(٣) من هنا حتى آخر التحشية منقولة من الخصائص. انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٤)

(٤) البيت لأبي تمام، وبه يعنون الطائي الكبير، وهو من الطويل، وفي بعض المراجع: «تحسبن». انظر: ديوان أبي تمام (١٢٠) والخصائص (٣/ ٢٧٤) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٦٢)=

فَلَا تَحْسَبَا هِنْدًا لَهَا الغَدْرُ وَحْدَهَا ... سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ

أي: «كُلُّ غَانِيَةٍ غَادِرَةٌ»، وقالَ العربي[1]:

إِنَّ الذِّئَابَ قَدِ اخْضَرَّتْ بَرَاثِنُهَا ... وَالنَّاسُ كُلُّهُمُ بَكْرٌ إِذَا شَبِعُوا

أي: «كُلُّهُمْ مُتَعَادُونَ»؛ لأنَّ بَكْرًا هكذا فعلُهم.

وقالَ[2]:

مَا أُمَّكَ اجْتَاحَتِ الْمَنَايَا ... كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

أي: (حَزِينٌ) أو (كَئِيبٌ).

ومِن هنا قالُوا[3]: «نَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ خَزٍّ قَمِيصُه»، أي: (نَاعِمٍ)، و«مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ»، أي: (خَشِنٍ وَجَافٍّ)، فرفع (الخَزُّ) القميصَ، و(العَرْفَجُ) الضَّميرَ، بدليلِ التأكيدِ.

وقال[4]:

= والمقاصد الشافية (١/ ٦٤٣).

(١) لرجل من تميم، وهو من الطويل. انظر: الملاحن لابن دريد (٩٢٣) والخصائص (٣/ ٢٧٢).

(٢) البيت لديك الجن، وهو من مخلع البسيط. انظر: ديوان ديك الجن (١٤١) والخصائص (٣/ ٢٧٥) وديوان المعاني (٢/ ١٨١) والمحكم (١٠/ ٥٧٥).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٢٤) والإيضاح (٣٨).

(٤) من تمامه:

أَنَا أَبُو بَرْزَةَ إِذْ جَدَّ الوَهَلْ ... خُلِقْتُ غَيْرَ زُمَّلٍ وَلَا وَكَلْ

للأعرج المعني، وهو من الرجز أو مجزوئه. انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٥) وإيضاح شواهد =

أَنَــا أَبُــو بَــرْزَةَ إِذْ جَــدَّ الوَهَــلْ ....

أي: «أَنَا النَّافِعُ والْمُجْدِي».

و[1]:

أَنَــا أَبُــو المِنْهَــالِ بَعْــضَ الأَحْيَــانْ ....

وفي «الخَصَائِصِ»[2]: «تباحثْنا في:

أَنَــا أَبُــو المِنْهَــالِ ....

البيتَ، وتلخَّصَ لنا فيه وجهان:

أحدُهما: أن يكونَ التقديرِ: «أَنَا مِثْلَه»، فعمِلَ في الظرفِ معنَى التشبيهِ، أي: «أَنَا أُشْبِهُ أَبَا المِنْهَالِ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ».

والثاني: أن يكونَ أبُو المِنهالِ قد اشتهرَ بالغَناءِ والنجدةِ، فصارَ ذِكْرُه بمثابةِ أن يُذكَرَ: «أَنَا الْمُغْنِي أو النَّجْدُ».

* * *

وَأَبْرِزَنْــهُ مُطْلَقًــا حَيْــثُ تَــلَا ... مَــا لَــيْسَ مَعْنَــاهُ لَــهُ مُحَصَّــلَا

= الإيضاح (١/ ٣٦١) والتذكرة الحمدونية (٢/ ٤٠٤) والمجموع المغيث (١/ ٣٧).

(١) بتمامه:

أَنَــا أَبُــو المِنْهَــالِ بَعْــضَ الأَحْيَــانْ ... لَــيْسَ عَلَــيَّ نَسَــبِي بِضُــؤْلَانْ

قال الأزهري: لبعض بني أسد، وهو من الرجز. انظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٤٧) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي (٢٥٠) والتمام لابن جني (١٦٣).

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٣).

ع: إبرازُ الضميرِ في نحوِ: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا[1] هُوَ» بمنزلةِ دخولِ الفصلِ في نحوِ: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[2]، وإن لم يُمكنْ توهُّمُ الوصفيةِ هنا، حمَلُوا ما لا إلباسَ فيه على ما فيه إلباسٌ، كما حمَلُوا الْمُضمَرَ على الظاهرِ.

* * *

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّْ   نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ، أَوِ اسْتَقَرّْ)

قولُهم في الخبرِ الآتي ظرفًا أو مجرورًا: «شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ تَامًّا» جُوِّزَ فيه أوجهٌ:

أحدُها: أن يكونَ احترازًا من نحوِ: «زَيْدٌ فِيكَ راغبًا».

والثاني: أن يكونَ احترازًا عَن الظروفِ المقطوعةِ عَن الإضافةِ، كَـ: (قَبْلُ، وبَعْدُ).

والثالثُ: أن يكونَ احترازًا عَن ظروفِ الزَّمانِ بالنسبةِ إلى الجُثَّةِ.

وينبغي أن يُحمَلَ على الثلاثةِ؛ ألا ترى أنَّ صاحبَ «الْمُقَرَّبِ»[3] ذكَرَ هذا الشرطَ، ولم يذكُرْ أنَّه لا يُخبرُ[4] بالزمانِ عَن الجُثَّةِ، ولم يكن ليدَعَ هذه المسألةَ المشتهرة؟

فَرْعٌ يُناسِبُ هذا المقامَ: السيرافيُّ[5]: «اعلَم أنَّ (قَبْلًا، وبَعْدًا) يكونانِ خبرَينِ

---

(١) في المخطوط (ضاربه)، وهو سهو من الناسخ رحمه الله.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) انظر: المقرب (١٢٣ ـ ١٢٤).

(٤) في المخطوط: (يحترز)، والتصويب من المقرب.

(٥) انظر: شرح السيرافي (٤/ ٥٤).

للجثَّةِ وغيرِها إذا كانا مُضافَين، فإن حُذِفَ ما أضيفا إليه لم يجزْ ذلكَ، كذا قال س[1]، ولا أعلَمُ له مُخالفًا، ولم أرَ مَن علَّلَ ذلك مِن أصحابِنا.

فأمَّا قولُ بعضِهم: «إنَّ الفائدةَ في التوقيتِ بما أضفتَ إليه، فإذا حُذف زالت الفائدةُ»، فيلزَمُه أن يكونا لا فائدةَ لهُما في غيرِ الخبرِ.

وإنَّما العلَّةُ: أنَّ الكلامَ حينئذٍ فيهِ إجحافٌ كبيرٌ بالظرفِ بحذفِ عاملِه ومعمولِه وما قبلَه وما بعدَه».

ع: زالَ الإشكالُ: «فَلَا كِسْرَى بعدَه»[2].

* * *

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

قالَ الأخطَلُ[3]:

كَانَتْ مَنَازِلَ أُلَّافٍ عَهِدْتُهُمُ ... إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا

في «الإيضاحِ الشعريِّ»[4]: «لا تكونُ (إِذْ) خبرًا عَن (نَحْنُ)، كما لا يجوزُ:

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٦).

(٢) جزء من كلام رسول الله ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»، وفيه وقوع الظرف خبرًا عن الجثة، وهما (بعد، وكسرى). انظر: صحيح البخاري (٤/ ٨٥) ومسند الشافعي (٢٠٨) ومسند أحمد (٧/ ٣٥).

(٣) أول من نسبه للأخطل أبو علي، وأنشده أيضًا في المغني، وهو من الطويل. انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي (٢٨٤) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٠٨) ومغني اللبيب (١١٧) وتمهيد القواعد (٤/ ١٩٣٢).

(٤) انظر: الإيضاح الشعري (٢٨٤).

«زَيْدٌ أَمْسِ»، بل (إذ) الأولُ ظرفٌ لـ: (عَهِدْتُهُمْ)، أي: «عَهِدْتُهُمْ إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ»، و(دُونَ) ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بـ: (عَهِدْتُهُمْ) أيضًا، وخبرُ (نَحْنُ) محذوفٌ، أي: «عَهِدْتُهُمْ إِخْوَانًا إِذْ نَحْنُ مُتَآلِفُونَ إِذْ ذَاكَ»، أي: «إِذْ ذَاكَ كَائِنٌ».

ويحتمِلُ أن يكونَ «دُونَ[1] النَّاسِ» متعلِّقًا بالخبرِ المُضمَرِ، ويحتمِلُ أن يكونَ: «إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ»، فإذا قدَّمَ الصفةَ صارَ نصبًا على الحالِ».

* * *

وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَـ: «عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ»

[مَا لَمْ تُفِدْ]: هذا هو المرجعُ، وما ذُكِرَ بعدُ تمثيلٌ لصُوَرٍ حصلتْ فيها الإفادةُ.

وقد تعقَّبَ ابنُ الحَاجِّ قولَ «المقرَّبِ»[2]: «وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِلَّا بِشُرُوطٍ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً...»، إلى آخره، فقالَ: «السَّببُ الذي منعَ الابتداءَ بالنكرةِ عندَ النُّحاةِ كلِّهم إنَّما هو عدمُ الفائدةِ في الإخبارِ بها، والمسوِّغَ فيما حصلتْ فيه هذه الشروطُ إنَّما هو الفائدةُ، فالاشتغالُ بِعَدِّ هذه الشروطِ ـ يعنِي بدونِ الإشارةِ إلى المعنَى المسوِّغِ ـ بُعدٌ عن فَهْمِ الغرضِ المرادِ.

ويبيِّنُ لك ذلك أنَّ الصفةَ قد تُوجَدُ ولا تسوِّغُ الابتداءَ بالنكرةِ، قالَ س[3] في نَحوِ: «كَانَ رَجُلٌ فِي قَوْمٍ عَاقِلًا»: «لَا يَحْسُنُ؛ لأنَّه[4] لا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ فِي الدُّنْيَا

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الإيضاح الشعري

(٢) انظر: المقرب (١٢٣).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٥٤).

(٤) في المخطوط (أنه)، والتصويب من الكتاب.

عَاقِلٌ»، ونصَّ على مثلِ هذا أبُو العَبَّاسِ في «المقتضَبِ» في بابَي الابتداءِ[١] و(كَانَ)[٢]، وأبُو الحسَنِ في «الأوسطِ» في بابِ (كَانَ)».

قوله: (كَـ: «عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ») قالَ ابنُ الحَاجِّ: «وَكَذَا تقديمُ معمولِ الخبرِ في نحوِ: «[فِي][٣] دَرَاهِمِكَ أَلْفٌ بِيضٌ»، على أنَّ (بِيضٌ) الخبرُ، فنَصَّ س[٤] على الجوازِ في (إِنَّ)، نحوُ: «إِنَّ فِي دَرَاهِمِكَ أَلْفًا بِيضٌ».

ع: مِثالُ المسألةِ: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمٌ»، وعندِي في المسألةِ نظرٌ؛ لأنَّ (قَائِمٌ) يُوهِمُ الصفةَ؛ ففيه المانعُ الذي في قولِك: «رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، والمثالُ الذي مَثَّلَ بِه فيه نظر؛ إذْ لا يظهَرُ معنًى لقولِ القائلِ: «أَلْفٌ بِيضٌ»، وإنَّما الظاهرُ أنَّ (بِيضٌ) صفةٌ، وأنَّ (فِي دَرَاهِمِكَ) الخَبَرُ، ثمَّ لا معنَى لقولِه: «إِنَّ (بِيضٌ) عامِلٌ في الجارِّ والمجرورِ».

ابنُ الحَاجِّ: نصَّ الزَّجَّاجُ[٥] والفراءُ[٦] في: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[٧] على قُبْحِ: «رَجُلٌ قَامَ»، وحُسْنِ: «قَامَ رَجُلٌ»، والفرقُ بينَهما عِندي التباسُ الخبرِ بالصفةِ في الأوَّلِ دونَ الثاني.

* * *

---

(١) انظر: المقتضب (٤/ ١٢٧).

(٢) انظر: المقتضب (٤/ ٨٨).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الكتاب.

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ١٤٣).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٧).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٤٣).

(٧) النور: ١.

وَ«هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟»، «فَمَا خِلٌّ لَنَا» وَ«رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا»

[وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ]: لا بدَّ مِن تقييدِ الصفةِ بالفائدةِ؛ ليَخرجَ: «كَانَ رَجُلٌ فِي قَوْمٍ عَاقِلًا»، ودخَلَ فِي كلامِه مثلُ: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ»، وهُو المعبَّرُ عنه بـ: (خَلَفِ الْمَوْصُوفِ)[1]؛ فإنَّ المبتدأَ حقيقةً الْمُقَدَّرُ، ومثلُ: «أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا»، وهو الذي عبَّرَ عنه في «المقرَّبِ»[2] بكونِه كمعرفةٍ، ولا يقبَلُ (أَلْ)، وقد يُقالُ: اختصاصُه بـ: (مِنْ) ومخفوضِها[3]، فهو داخِلٌ فِي:

... رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ ....

ويُعلَمُ حينئذٍ أنَّ صورةَ تلك المسألةِ لا تختصُّ بالمصدرِ، والحاصلُ أنَّها ليستْ قِسمًا برأسِه، وأنَّ عدمَ قَبولِ (أَلْ) لا مدخلَ له في التسويغِ.

ومِن البابِ: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ»؛ لأنَّ الصفةَ مقدَّرةٌ.

ومنهُ عندَ ابْنِ الحَاجِّ: «النَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ[4] وَرَجُلٌ أَهَنْتُهُ»، أي: «رَجُلٌ مِنْهُمْ وَرَجُلٌ مِنْهُمْ».

وردَّ على ابنِ عُصفورٍ[5] جَعلَه المسوِّغَ التفصيلَ[6]، وقالَ: «يُمكنُ أن يكونَ

---

(١) بهذا سماه ابن عصفور، وبنفس المثال مثّل. انظر: المقرب (١٢٣).

(٢) انظر: المقرب (١٢٣).

(٣) في المخطوط: (ومخفوظها)، وهو تصحيف.

(٤) تحرفت في المخطوط إلى: (الزمه).

(٥) انظر: المقرب (١٢٣).

(٦) وجعل المسوغ التفصيل مذهب ابن هشام في المغني. انظر: مغني اللبيب (٦١٤).

المسوِّغُ غيرَه»، قالَ: «ومِن هذا قولُه سبحانَه: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾»[(١)].

* * *

وَ«رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ» وَ«عَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ» وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[(٢)]، واختُلِفَ[(٣)] في ﴿صَدٌّ﴾، فقِيلَ: عَطفٌ على الخبرِ، وهو ﴿كَبِيرٌ﴾، وكذا ﴿وَكُفْرٌ﴾، ويردُّه أنَّ القِتالَ فيه ليسَ كُفرًا.

وقيلَ: مُبتدأٌ، فيكونُ ﴿فِيهِ﴾ كالشَّاهِدِ الأوَّلِ، وكذَا ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾، وخبرُهما محذوفٌ، أي: كَبِيرَانِ، ورُدَّ بأنَّه يلزمُ منه أنَّ إخراجَ أهلِه أكبرُ مِن الكفرِ.

وقيلَ: مُبتدأٌ، و﴿كُفْرٌ﴾ و﴿إِخْرَاجُ﴾ معطوفانِ، و﴿أَكْبَرُ﴾ خبرُ الجميعِ.

واعلم أنَّه يجوزُ في الظرفِ في الآيةِ أن يكونَ صفةً، فيكون من قولِه تعالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾[(٤)].

قولُه: (وَعَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ) مثالٌ ثانٍ لتسويغِ العملِ؛ لأنَّ المضافَ عامِلٌ في المضافِ إليهِ، وقد نصَّ على ذلكَ في «شرحِه للتسهيلِ»[(٥)].

* * *

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

---

(١) الشورى: ٧.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) مستفاد من الحجة لأبي علي. انظر: الحجة (٣/ ١٢٧).

(٤) البقرة: ٢٢١.

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٢١).

مرادُه بالتجويزِ عدمُ المنعِ، لا الإباحةُ المستويةُ الطرفينِ.

ولَمَّا قسَّمَ في «المقرَّبِ»[١] الخبرَ إلى واجبِ التقديمِ وواجبِ التأخيرِ ومستوٍ فيهِ الأمرانِ، قالَ ابنُ الحَاجِّ: «هذا القسمُ لا وجودَ له عندي»، قالَ: «وإنَّما الأقسامُ واجبُ التقديمِ وواجبُ التأخيرِ ومختارُ التأخيرِ، وهو أوسعُ الأقسامِ، نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»».

ع: والذي في كلامِ ابنِ عُصفورٍ: «وَقِسْمٌ أَنْتَ فِيهِ بِالخَيَارِ، وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ»، ولم يَقُل: إنَّ الوجهينِ مستويان.

* * *

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

قولُه: (فَامْنَعْهُ) مُسبَّبٌ عن مفهومِ قولِه فيما تقدَّمَ:

.... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

فإنَّ مفهومَه: «وَمَنَعُوهُ حَيْثُ يَضُرُّ»، ثمَّ فرَّعَ على هذا المفهومِ.

قولُه: (عُرفًا) البيتَ، لم يشترطِ في «المقرَّبِ»[٢]: (عَادِمَيْ بَيَانِ)، وتعقَّبَه ابنُ الحَاجِّ، وقالَ: «ذلك مشروطٌ عندَ مَن يسلِّمُ أنَّ ذلك مُوجبٌ للمنعِ، وإلا فنَصَّ الزَّجَّاجُ[٣] فِي: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[٤] على جوازِ الوجهينِ»، وقالَ: «إنَّهُ

---

(١) انظر: المقرب (١٢٨).

(٢) انظر: المقرب (١٢٨).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٨٦).

(٤) الأنبياء: ١٥.

لَا خِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي ذلكَ».

وفي «لُمَعِ» ابنِ جِني[١]: «إِذَا [كانا][٢] مَعْرِفَتَيْنِ كُنْتَ بِالخَيارِ، أَيَّهما شئتَ جعلتَ المبتدأَ، وجعلتَ الآخرَ الخبرَ».

وقالَ ابن بَرهانَ[٣]: «ينبغي أن يُقرأ: (الآخِرَ) بكسرِ الخاءِ، وحَكى عنِ ابن كَيْسانَ جوازُ تأخيرِه هُنا، وقالَ: «متَى كانتِ الفائدةُ في شيءٍ فهو الخبرُ، مقدَّمًا كانَ أو مؤخَّرًا».

[عُرْفًا وَنُكْرًا]: تمييزانِ مُحَوَّلانِ عَن الفاعل.

يردُ عليه نحوُ: «قَائِمٌ غُلَامُ امْرَأَةٍ»، وهذا معنَى قولِ ابنِ الحاجِبِ[٤]: «مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ»، أي: في التَّخصيصِ والقربِ مِن المعرفةِ، نحوُ: «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي».

قالَ الرُّكْنُ[٥]: «إِنَّ أَعْرَفَ المعرفتَينِ يجبُ تقديمُه، وإنَّ ابنَ الحاجِبِ لم يعتبرْهُ».

قلتُ: ومِن العجبِ أنَّهم اعتبرُوه في بابِ (كَانَ)، أعنِي جَعْلَ الأعرَفِ الاسمَ، وما دُونَه الخبرَ، ولم يعتبِرْه أكثرُهم في هذا البابِ.

---

(١) انظر: اللمع (٢٦).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من اللمع.

(٣) لم أجد كلامه في مطبوعة شرحه. انظر: شرح اللمع لابن برهان (١/ ٣٤).

(٤) انظر: الكافية (١٦).

(٥) انظر: الشرح الكبير للركن على الكافية ورقة (٣٩/ أ).

[عَادِمَيْ بيَانٍ]: هذا تقييدٌ.

وقالَ الرُّكنُ(١) مُعترضًا على ابنِ الحاجِبِ: «ينبغِي أن يقولَ: «إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُشَبَّهًا بالآخَرِ»؛ ليَخرجَ نحوُ(٢):

بَنُونَـــا بَنُـــو أَبْنَائِنَـــا ....

البيتَ، أي: «بَنُو أَبْنَائِنَا مِثْلُ بَنِينَا»، لا يُقال: عَدَلَ إلى الحملِ على الظاهرِ؛ لأنَّ مرادَه: أنَّ الابنَ يشملَ ابنَ الصُّلْبِ وابنَ الابنِ دونَ ابنِ البنتِ، وليسَ المرادُ التشبيهَ، فلا حاجةَ لتقديرِ الثاني مبتدأً، ولا إلى جَعلِ المبتدأِ مُشَبَّهًا بالخبرِ؛ لأنَّ هذا المعنَى حاصلٌ، والبيتُ على الظاهرِ.

وكذَا قولُ أبي تمَّام(٣):

لُعَـــابُ الأَفَـــاعِي ....

---

(١) انظر: الشرح الكبير للركن على الكافية ورقة (٣٩/ أ).

(٢) بتمامه:

بَنُونَـــا بَنُـــو أَبْنَائِنَـــا وَبَنَاتُنَـــا ... بَنُـــوهُنَّ أَبْنَـــاءُ الرِّجَـــالِ الأَبَاعِـــدِ

البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٢٧١) والإنصاف (١/ ٥٦) والتبيين للعكبري (٢٤٦).

(٣) بتمامه:

لُعَـــابُ الأَفَـــاعِي القَـــاتِلَاتِ لُعَابُـــهُ ... وَأَرْيُ الجَنَـــى اشْـــتَارَتْهُ أَيْـــدٍ عَوَاسِـــلُ

وهو من الطويل، والأري: العسل، واشتارته: استخرجته، وعواسل: جمع عاسلة؛ والعاسل: مستخرج العسل. انظر: الحيوان (١/ ٤٨) وعيون الأخبار (١/ ١٠٩) وشرح المفصل (١/ ٢٤٨).

البيتَ، وهذا مِن كلامِ الجزوليِّ[١]، ولقائلٍ أن يقولَ: يُحملُ الثاني على ظاهرِه تكثيرًا للمبالغةِ».

* * *

كَـذَا إِذَا مَـا الفِعْـلُ كَـانَ الخَبَـرَا   أَوْ قُصِـدَ اسْـتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـرَا

مسألةُ «زَيْدٌ قَامَ» ضابطُها أربعةُ أمورٍ:

أن يكونَ الخبرُ فِعلًا رافعًا لضميرٍ مفرَدٍ راجعٍ للمبتدأِ، فخرجَ نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، وَ«أَخَوَاكَ قَامُوا[٢]»، وَ«إِخْوَتُكَ قَامُوا»، وَ«غُلَامُ هِنْدٍ ضَرَبَتْهُ»؛ فإنَّ تقديمَ «ضَرَبَتْهُ» لا يضُرُّ؛ إذ لا يُتَوَهَّمُ أنَّ الغلامَ لـ «ضَرَبت».

فإن قلتَ: فما تصنَعُ بِـ: «غُلَامُ زيدٍ ضربَه»، إذا قدَّرتَ الفاعلَ الغلامَ؟

أوليسَ الإلباسُ موجودًا لو قدَّمْتَ، وقد صدقَ عليه ضابطُك؟

قلتُ: هُنا يجبُ إبرازُ الضميرِ؛ لجَرَيانِ الفعلِ على غيرِ مَن هو له، فتقولُ: «غُلَامُ زَيْدٍ ضَرَبَهُ هُوَ»، فإذا قلتَ: «ضَرَبَهُ هُوَ غُلَامُ زيد[٣]»، فلا لبْسَ.

فإن قلتَ: بلى، اللَّبْسُ موجودٌ؛ لاحتمالِ التأكيدِ.

قلتُ: لو اعتبروا ذلكَ لم يُفِدْهُم الإبرازُ في قولِهم: «غُلَامُ زيد[٤] ضَارِبُهُ هُوَ» شيئًا؛ لاحتمالِ التأكيدِ، فهذا لازمٌ في الفعلِ والوصفِ، قدَّمْتَ أم أخَّرتَ.

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية (٩٧).

(٢) لعل الصواب: (قاما).

(٣) في المخطوط: (هند)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٨٩ ـ ٩٠).

(٤) في المخطوط: (هند)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٨٩ ـ ٩٠).

فإن قلتَ: فلِمَ [لا][1] أبرزتَ أيضًا في: «غُلَامُ هِنْدٍ ضَرَبَتْهُ»، فقلتَ: «هِيَ»؟

قلتُ: لعدمِ الإلباسِ.

فإن قلتَ: فلِمَ أبرزتُم في: «غُلَامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ»، وقد زالَ الإلباسُ؟

قلتُ: فَرقًا بينَ الفعلِ والوصفِ؛ لأنَّ الاتصالَ بالفعلِ آكَدُ، فلم يفصِلُوا معمولَه عنه إلَّا لِمُوجِب.

[مُنْحَصِرَا]: سَواءٌ كانَ الحصرُ بِـ: (إِنَّمَا) أو بِـ: (إِلَّا)، وسواءٌ كانَ حصْرَ إفرادٍ أو قلبٍ.

وينبغِي أن يَرِدَ المحصورُ بـ: (إِلَّا) على قولِه:

وَجَـــوَّزُوا التَّقْـــدِيمَ إِذْ لَا ضَـــرَرَا

فإنَّه إنما يمتنِعُ في هذا الحملُ على المحصورِ بِـ: (إِنَّمَا)، لأنَّـه لا[2] يضُرُّ، فإنَّه لو قيلَ: «مَا إِلَّا قَائِمٌ زَيْدٌ» لم يتغيَّر المعنى.

* * *

أَوْ كَـــانَ مُسْـــنَدًا لِـــذِي لَامِ ابْتِـــدَا ... أَوْ لَازِمَ الصَّـدْرِ كَـ: «مَنْ لِي مُنْجِدَا»

قولُه: (لِذِي لَامِ ابْتِدَا) فليُسأَلْ عَن اللامِ فِي: «لَزَيْدٌ قَامَ»، وقالَ[3]:

لَعَمْـرِي لَـئِنْ أَنْـزَفْتُمُ أَوْ صَـحَوْتُمُ ... لَبِـئْسَ النَّـدَامَى كُنْـتُمُ آلَ أَبْجَـرَا

---

(١) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها، وهي عند العليمي.

(٢) في المخطوط: (لا أنه).

(٣) البيت للأبيرد الرياحي، وهو من الطويل. انظر: مجاز القرآن (٢/ ١٦٩) ومعاني القرآن للزجاج (٤/ ٣٠٤).

اللامُ فِي «لَعَمْرِي» لامُ الابتداءِ، ولامُ «لَئِنْ» موطِّئةٌ، ولامُ «لَبِئْسَ» لامُ جوابِ القَسَم.

* * *

وَنَحْوُ «عِنْدِي دِرْهَمٌ»، وَ«لِي وَطَرْ» مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

* * *

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

لهذه المسألةِ أربعُ صورٍ:

أحدُها: أن يكونَ المبتدأُ مُضافًا إلى ضميرٍ، والخبرُ مُضافًا إلى ما يعودُ عليهِ ذلكَ الضميرُ، كقولِه[1]:

.... مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

الثانيةُ: أن يكونَ بدل المضافِ إليهِ مَجرورًا بالحرفِ، نحوُ: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدٍ الْمُحْسِنُ إِلَيْها»[2].

الثالثةُ: أن تتركَّبَ صورةٌ مِن النوعينِ، نحوُ: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدٍ بَعْلُهَا».

---

(١) بتمامه:

أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والبيت لنصيب بن رباح، وهو من الطويل. انظر: ديوان نصيب (٦٨) وسمط اللآلي (١/ ٤٠١) وشرح ابن الناظم (٨٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٠٧).

(٢) قال ناظر الجيش: «ومثالُ الالتباسِ بغيرِ إضافةٍ قولُك: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدٍ الْمُرْسَلُ إِلَيْهَا». انظر: تمهيد القواعد (٢/ ٩٤٦).

والرابعةُ: أن يكونَ مفسِّرُ الضميرِ منصوبًا، نحوُ: «مُحْرِزٌ زَيْدًا أَجَلُه».

واختُلِفَ في هذه وفيما إذا كان المفسِّرُ مجرورًا بالحرفِ: هل يجوزُ تأخيرُ الخبرِ وتقديمُ المفسِّر، فتقولُ: «عن هندٍ المحسنُ إليها معرضٌ»، و«زَيْدًا[1] أَجَلُهُ مُحْرِزٌ»؟

فأجازَ ذلك البصريونَ وهشامٌ مُطلقًا[2]، ومنعه الكوفيونَ إلَّا هشامًا والكسائيَّ مطلقًا، وفصَّلَ الكسائيُّ، فأجازَه إن كان العاملُ وَصفًا، نحوُ (مُحْرِزٍ)، ومنَعه إن كانَ فِعلًا، نحوُ (أَحْرَزَ).

فيُقالُ في ضابطِ المسألةِ: إذا اتَّصَلَ بالمبتدأِ ضميرٌ عائدٌ على ما اتَّصَلَ بالخبرِ، فتارةً يكونُ الاتصالانِ مِن جهةِ الإضافةِ، وتارةً يكونانِ مِن جهةِ المعمولِ، وتارةً يَختلفانِ، وتحتَ ذلك صورتان.

* * *

كَـذَا إِذَا يَسْـتَوْجِبُ التَّصْـدِيرَا   كَـ: «أَيْـنَ مَـنْ عَلِمْتُـهُ نَصِـيرَا؟»

و«كَيْفَ أَنْتَ؟»، و«أَيَّانَ اعْتِكَافُكَ؟»، و«مَتَى سَفَرُكَ؟»، و«كَمْ دَرَاهِمُكَ؟».

* * *

وَخَبَـرَ الْمَحْصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا   كَـ: «مَـا لَنَـا إِلَّا اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا»

* * *

---

(١) في المخطوط (زيد)، والتصويب من العليمي.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج (٢/ ٢٤٠).

وَحَــذْفُ مَــا يُعْلَــمُ جَــائِزٌ كَمَــا ... تَقُولُ: «زَيْـدٌ» بَعْـدَ: «مَنْ عِنْـدَكُمَا؟»

* * *

وَفِي جَوَابِ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قُلْ: «دَنِفْ» ... فَــ: (زَيْــدٌ) اسْـتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

مِن «مِفتاحِ الإعرابِ» للأمينِ(١): إذا كانت (كَيْفَ) فضلةً، فإن كانت سُؤالًا عن هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ فهي في موضعِ نصبٍ على الحالِ، أو عن هيئةِ الفعلِ فهي في موضعِ نصبٍ على المصدرِ، نحوُ «كَيْفَ رَأَيْتَ الهِلَالَ؟»، وجوابُه إذا كانَ عن هيئةِ الفاعلِ: «جَالِسًا» أو «قَائِمًا»، وإذا كانَ عن هيئةِ المفعولِ: «ظَاهِرًا» أو «خَفِيًّا»، وإذا كانَ عن هيئةِ الفعلِ: «رُؤْيَةً صَالِحَةً أو ضَعِيفَةً».

وكقولِكَ: «مِسْكٌ» عندَ شمِّ طِيبٍ، و«قِرَاءَةٌ» عندَ سماعِ صوتٍ، و«إِنْسَانٌ» عندَ رؤيةِ شبحٍ، فإن كانَ المذكورُ معرفةً جازَ كونُه خبرًا، نحوُ قولِكَ: «المسكُ» و«القِرَاءَةُ» ونحوُ ذلكَ، كذا في «شرحِ التسهيلِ»(٢).

قالَ(٣):

إِذَا ذُقْـتُ فَاهَـا قُلْـتُ طَعْـمُ مُدَامَـةٍ ... .

---

(١) انظر: مفتاح الإعراب للأمين المحلي (٥١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٨٦).

(٣) بتمامه:

إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ ... مُعَتَّقَـةٍ مِمَّـا تَجِـيءُ بِـهِ التُّجُـرْ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل، والتجر: جمع تاجر أو تِجار، وتِجار جمع تاجر. انظر: ديوان امرئ القيس (١١٠) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٣٦٤) ولسان العرب (٤/ ٨٩).

ومِن حذفِ الخبرِ[١] قولُ الفرزدقِ[٢]:

وَبَيْتَـــانِ بَيْـــتُ اللهِ نَحْـــنُ وُلَاتُـــهُ ... وَبَيْـــتٌ بِـــأَعْلَى إِيلِيَـــاءَ مُشَـــرَّفُ

أي: «لَنَا بَيْتَانِ»، فحذَفَ الخبرَ، و(بَيْتُ اللهِ) مبتدأٌ، والجملةُ بعدَهُ خبرُه، و«بَيْتٌ بِأَعْلَى إِيلِيَاءَ مُشَرَّفُ» مبتدأٌ، وما بعدَه صفةٌ، والخبرُ محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّمَ، والجملةُ في هذِه كالمفردِ في [أنَّ][٣] المعنَى: «وَبَيْتٌ صفتُه كذَا نَحْنُ وُلَاتُه أَيْضًا»، ولا يُجعلُ (بَيْتُ اللهِ) بتقديرِ: «أَحَدُهُمَا بَيْتُ اللهِ»؛ لأنَّه يفخَرُ بولايتِهم البيتَ الأوَّلَ والبيتَ الثانيَ، فإنْ لمْ يُجعل «نَحْنُ وُلَاتُهُ» خبرًا لقولِه: «بَيْتُ[٤] اللهِ» لم يستقِم أن تُضمِرَ فتجعلَه خبرًا للمبتدأِ الآخَرِ، الذي [هو][٥]: «وَبَيْتٌ بِأَعْلَى إِيلِيَاءَ»، ألا ترَى أنَّكَ تُضمِرُ الخبرَ ولا تُضمِرُ غيرَه

* * *

وَبَعْـدَ (لَـوْلَا) غَالِبًـا حَـذْفُ الخَبَـرْ ... حَـتْمٌ وَفِـي نَـصِّ يَمِـينٍ ذَا اسْـتَقَرّْ

بخطِّ عُثمانَ[٦]: لا يَجوزُ حذفُ جوابِ (لَوْلَا)؛ لأنَّه جُعِلَ عِوضًا مِن الخبرِ، بخلافِ جوابِ (لَوْ).

---

(١) هذه التحشية برمتها منقولة من كلام أبي علي الفارسي. انظر: الإيضاح الشعري (٣٠٧).

(٢) البيت كما نقل للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٥٩٩) وجمهرة أشعار العرب (٣٠٧) وشرح النقائض (٢/ ٧٢٦).

(٣) تتميم من الإيضاح الشعري.

(٤) في المخطوط أقحم واوًا قبل (بيت).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الإيضاح الشعري.

(٦) يقصد به ابن جني. انظر: التمام لابن جني (١٤٨).

ع: ليسَ كما زَعَمَ، بدليلِ قولِ اللهِ تعالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[١].

* * *

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَمِثْلِ: «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»

قِيلَ: لا حذفَ البتةَ؛ لأنَّ المعنى بمنزلتِه لو ذَكَرَت، وهو اختيارُ ابنِ خَروفٍ[٢]، وقيلَ: حُذفَ شيءٌ واحدٌ، وهو (مَقْرُونَانِ)، وهو قولُ الجُمهورِ[٣]، وقيلَ: بتقديرِ خبرَينِ، وجَعْلِ الكلامِ جملتَينِ، أي: «كُلُّ رجُلٍ مَع ضيعتِه، وضيعتُه معَهُ»، وهو قولُ ابنِ أبي الربيعِ[٤]، قالُوا: فالواوُ إنَّما عطفَت عندَه جملةً.

قالَ ابنُه[٥]: «فإنْ لم تكنِ الواوُ للمصاحبةِ لم يجُزِ[٦] الحذفُ»، وهذا فاسدٌ؛ بل جازَ الحذفُ والإثباتُ، نصَّ عليهِ الناظمُ في «شرحِ التسهيلِ»[٧].

[وَبَعْدَ وَاوٍ...]: نحوُ: «الرِّجَالُ وَأَعْضَادُهَا، وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا»، وجوَّزَ

---

(١) النور: ١٠.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٩٤).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٩٩ و٢٩٣) وشرح السيرافي (٢/ ١٩٨) وشرح المفصل (١/ ٢٤٦).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن أبي الربيع (١/ ٥٥٤).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٨٨).

(٦) في شرح ابن الناظم: «لم يجب الحذف»، وهي كذلك في شرح الأشموني، ومن قبل في شرح التسهيل لوالده، ولعل النسخة التي وقع عليها ابن هشام من شرح ابن الناظم فيها تصحيف، وعلى ذلك بنى ابن هشام فساد قول ابن الناظم، والله أعلم.

(٧) انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٧٧).

الفارسيُّ في «الحَلَبِيَّاتِ»[١] في: «إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا» أن يكونَ الخبرُ محذوفًا، وأن تكونَ الواوُ بمنزلةِ (مَعْ)؛ سدَّت مسدَّ الخبرِ، كما سدَّ المرفوعُ في: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟»، وجوَّزَ[٢] الوجهينِ فِي: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾[٣]، وهذا يكونُ مِن الحذفِ الجائزِ لا الواجبِ؛ إذْ لم تقُمْ قرينةٌ تشهَدُ بإرادةِ المعيةِ نصًّا.

* * *

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

عَطْفٌ على: (**بَعْدَ لَوْلَا**)، كما أنَّ قولَه: (**وَبَعْدَ وَاوٍ**) كذلكَ.

ع: لا بدَّ أن يُشترطَ في تلكَ الحالِ أن لا يكونَ مقدَّرًا كونُها معمولةً للمبتدأِ؛ ولهذا صُرِّحَ بالخبرِ في قولِ ذي الرُّمَّةِ غَيلانَ[٤]:

.... مَدْرَجِي مُتَرَوِّحَا عَلَى بَابِهَا ....

فَ: (مَدْرَجِي) مبتدأٌ ومضافٌ إليه، والْمَدْرَجُ هُنا مصدرٌ لا ظرفٌ؛ لِعَمَلِه في (مُتَرَوِّحًا)، وهو حالٌ مِن الياءِ التي هي فاعلٌ في المعنى، و(عَلَى) خبرٌ.

وقد يُقالُ: استغنَى الناظمُ بقولِه: (**وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ**)؛ لأنَّ الحالَ متى

---

(١) انظر: الحلبيات (١٤٩).

(٢) انظر: الحلبيات (١٥٠).

(٣) الحديد: ١٨.

(٤) بتمامه:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا

وهو من الطويل، ومدرجي: مروري. انظر: ديوان ذي الرمة (١٣١١) والكامل (٢/ ٤٢) وأمالي الزجاجي (١/ ٨٩) والمحتسب (٢/ ٢٦٦).

قُدِّرت معمولةً للمبتدأِ لم يكُن لكَ أن تفصِلَ بينهما بالخبرِ؛ إذ لا يُخبَرُ عن المصدرِ قبلَ تمامِه بمعمولِه.

قالَ ابنُه(١): «فإن صحَّ كونُ الحالِ خبرًا فالإضمارُ على سبيلِ الجوازِ، نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمًا»، ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾(٢)»، وهذا حسَنٌ، ويلزمُه مثلُ ذلك في مسألةِ الواو.

* * *

كَـ: «ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا» و«أَتَمْ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ»

في «إصلاحِ الخَلَل»(٣): «تارةً يكونُ الحالُ مِن الفاعلِ، نحوُ: «أَكْثَرُ رُكُوبِي الفَرَسَ دَارِعًا»، وتارةً يكونُ مِن المفعولِ، نحوُ: «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا»، و«أَكْثَرُ أَكْلِي اللَّحْمَ مَشْوِيًّا»، وقولِ لبيد(٤):

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وَفِيهِمُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ

وأمَّا الذي يجوزُ فيه الوجهانِ فقولُك: «أَكْثَرُ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا»، تقديرُه: [إذْ كان، أو:](٥) إِذَا كَانَ»، أو «إِذْ كُنْتُ»، أو «إِذَا كُنْتُ».

ع: وكونُه حَالًا مِن الثانِي أَوْلَى؛ لأنَّه أقربُ، فاعتبارُه أظهَر.

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٨٩).

(٢) يوسف: ٨ و١٤، وهي قراءة الإمام علي رضي الله عنه. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ١٨٤).

(٣) إصلاح الخلل (١٠٦).

(٤) البيت من الكامل. انظر: ديوان لبيد (١٦٠) والكتاب (١/ ١٩٠) وشرح المفصل (٤/ ٧٧).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من إصلاح الخلل.

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَـ: «هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا»

ومِثْلُه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ وَبُكۡمٞ﴾(١).

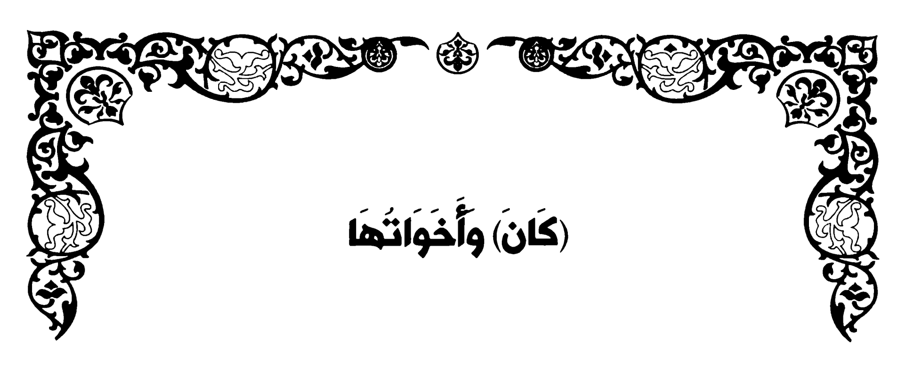
وغَلِطَ ابنُ النَّاظِمِ(٢) فجعلَ الآيةَ مِمَّا تعدَّدَ مع عدمِ تعدُّدِ مَن هو لَه، والتحقيقُ أن يُقالَ: إنه تعدَّد لا لتعدُّدِ مَن هُو له، ولا يُقال: مع عدمِ تعدُّدِ مَن هو لَه.

❁ ❁ ❁

---

(١) الأنعام: ٣٩.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٩١).



(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالخَبَرْ   تَنْصِبُهُ كَـ: «كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ»

النواسخُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

قِسمٌ يرفعُ المبتدأَ وينصبُ الخبرَ، وهو (كَانَ) وأخواتُها، و(مَا) الحجازيةُ وأخواتُها، وأفعالُ المقاربةِ.

وقِسمٌ ينصبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، وهو (إِنَّ) وأخواتُها، و(لَا) النافيةُ للجنسِ.

وقِسمٌ ينصبهُما معًا، وهو (ظَنَنْتُ) وأخواتُها، و(أَعْلَمَ) وأخواتُها.

وقد ذَكرَ هذه النواسخَ في سبعةِ أبواب.

[تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا]: فإن قلتَ: هذا تحصيلُ الحاصلِ؛ لأنَّه كانَ مرفوعًا.

قلتُ: لا؛ لأنَّ هذا رُفِعَ بعاملٍ لفظيٍّ، وذاك بعاملٍ معنويٍّ، فنزَّلَ المغايرةَ في الوصفِ منزلةَ المغايرةِ في الذاتِ.

* * *

كَـ: (كَانَ) (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا،   أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا)

وجدتُ بخطِّ ابنِ الجواليقيِّ أَبُو زَكَرِيَّا عَن أَبِي بَكرِ بنِ سَعيدٍ النحويِّ عن أَبِي القَاسِمِ القَصْبَانِيِّ قالَ: دخلتُ على الصَّيْدَلَانِيِّ في مَرَضِه الذي ماتَ فيهِ، قالَ لي: أينَ كنتَ؟ فقلتُ: عندَ الزَّعْفَرانيِّ، فقالَ: فيمَ كنتُما؟ فقلتُ: سألني عن وزنِ (لَيْسَ)، فقلتُ لَه: (فَعَلَ) أو (فَعُلَ)، فقالَ: أخطأتَ، وإنْ كانَ لم يعلَمْ بخطئكَ،

فقلتُ: فما وزنُه؟ قالَ: (فَعِلَ)، ولم أسألْه عَن علةِ ذلكَ، وماتَ وفي قلبي مِن ذلك حزازةٌ، فرأيتُه في النَّوْمِ، فسألتُه عن ذلكَ، فقالَ لي: لا يكونُ (فَعَلَ)؛ لأنَّ (فَعَلَ) لا يُخفَّفُ، ولا (فَعُلَ)؛ لأنَّ ذواتَ الياءِ لا تأتي على (فَعُلَ)، فتعيَّنَ أن تكونَ (فَعِلَ) ثمَّ خُفِّفَ بحذفِ الكسرةِ، كما تقولُ في (عَلِمَ): (عَلْمَ).

ع: قلتُ: ولانتفاءِ (فَعُلَ) وجهٌ ثانٍ، وهو أنَّ أفعالَ هذا البابِ مشبَّهةٌ بالمتعدي، و(فَعُلَ) لا يكونُ إلا قاصرًا؛ ولهذا لم تجئ ثلاثيَّاتُ البابِ إلا على (فَعَلَ) أو (فَعِلَ).

* * *

(فَتِئَ، وَانْفَكَّ) وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

[لِشِبْهِ نَفْيٍ]: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، ز[2]: بمعنَى العَدَمِ، ن[3]: تُستعمَلُ في نفيِ أصلِ الشيءِ[4]، وفي الحديثِ[5]: «كَانَ يُقِلُّ اللَّغْوَ»، أي: «لَا يَلْغُو»، وقول الحماسيِّ[6]:

---

(١) البقرة: ٨٨.

(٢) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (١/ ١٦٤ - ٥١٨).

(٣) يقصد به كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. انظر: النهاية (٤/ ١٠٤).

(٤) أول من نبه على هذا في الآية الإمام الفراء، ونقَلَ معناه عن الكسائي، وقد ذكر هذا المعنى سيبويه من قبلهم، ومن بعده نقَلَ القوم هذا، منهم ابن الزمخشري وابن الأثير. انظر: الكتاب (٢/ ٣١٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٥٩) والكشاف (١/ ١٦٤) والنهاية لابن الأثير (٤/ ١٠٤).

(٥) أخرجه النسائي (١٤١٤).

(٦) بتمامه:

قَلِيلُ التَّشَكِّي لِلمُهِمِّ يُصِيبُهُ كَثِيرُ الهَوَى شَتَّى النَّوَى والْمَسَالِكِ

والبيت لتأبط شرًّا، وهو من الطويل، يمدح ابن عمه شمس بن مالك. انظر: ديوان تأبط =

قَلِيــــلُ التَّشَـــكِّي ....

الماضِي يُنفَى بثلاثةٍ: (مَا، ولَا، وإنْ)، والمضارعُ بكلِّ نافٍ حتى (لَيْسَ)، نحوُ[١]:

وَلَسْــتُ وَإِنْ أُقْصِــيتُ ....

البيتَ، قال[٢]: «فَلِذَلِكَ أَطْلَقْتُ النَّفْيَ وَلَمْ أُقَيِّدْهُ بِنَافٍ»، قالَ: «وَشِبْهُ النَّفْيِ[٣] يَتَنَاوَلُ ثَلَاثَةً: النَّهْيَ نحوُ[٤]:

صَــاحِ شَــمِّرْ وَلَا تَــزَلْ ....

البيتَ، وَ(غَيْرَ)، نحوُ[٥]:

= شرًّا (٤٤) والحماسة (١/ ٧٥) وأمالي القالي (٢/ ١٣٨).

(١) بتمامه:

وَلَسْــتُ وَإِنْ أُقْصِــيتُ أَنْفَــكُّ ذَا هَــوًى ... بِــهِ العَــاذِلُ القَاسِــي يُمَهِّــدُ لِــي عُــذْرَا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٢).

(٢) يعني ابن مالك في شرح الكافية الشافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٣)

(٣) في المخطوط (النهي) والتصويب من شرح الكافية الشافية.

(٤) بتمامه:

صَــاحِ شَــمِّرْ وَلَا تَــزَلْ ذَاكِــرَ الْمَــوْ ... تِ فَنِسْــيَانُهُ ضَــلَالٌ مُبِــينُ

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٣٤) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٣).

(٥) بتمامه:

إِنَّ امْــرَأً غَيْــرَ مُنْفَــكٍّ مُعِــينَ حِجًــا ... عَلَــى هَــوًى فَــاتِحٌ لِلمَجْــدِ أَبْوَابَــا

لم ينسبه ابن مالك، وهو من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٣).

إِنْ امْـــــــرَأً ....

والتقليلَ الْمُرادَ به النفيَ، نحوُ[1]:

قَلَّمَـــا يَبْـــرَحُ اللَّبِيـــبُ ....

البيتَ.

وقالَ ابنهُ[2] : «النفيُ نحوُ[3]:

وَلَا زَالَ مُـــنْهَلًّا بِجَرْعَائِـــكِ ....

البيتَ، وَ[4]:

لَـــيْسَ يَنْفَـــكُّ ....

البيتَ.

---

(١) بتمامه:

قَلَّمَـــا يَبْـــرَحُ اللَّبِيـــبُ إِلَـــى مَـــا يُـــورِثُ الْمَجْـــدَ دَاعِيًـــا أَوْ مُجِيبَـــا

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٤) والعدة في إعراب العمدة (٣/ ٢٣٨) وتمهيد القواعد (٣/ ١٠٧١) والتصريح (١/ ٢٣٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٩٣).

(٣) بتمامه:

أَلَا يَـا اسْـلَمِي يَـا دَارَ مَـيَّ عَلَـى البِلَـى وَلَا زَالَ مُـــنْهَلًّا بِجَرْعَائِـــكِ القَطْـــرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٥٥٩) ومجاز القرآن (٢/ ٩٤).

(٤) بتمامه:

لَـــيْسَ يَنْفَـــكُّ ذَا غِنًـــى وَاعْتِـــزَازِ كُـــلُّ ذِي عِفَّـــةٍ مُقِـــلٌّ قَنُـــوعِ

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٣٤) وشرح ابن الناظم (٩٣) وتخليص الشواهد (٢٣٠) والمقاصد النحوية (٢/ ٦٣٢).

ثمَّ قالَ ما نصُّه[١]: «وَأَمَّا شِبْهُهُ فهو النَّهْيُ، كقولِه[٢]:

صَـــــاحِ ....

البيتَ».

* * *

وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ: (مَا)　　　كَـ: «أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا»

قالَ ابنُه[٣]: «الْمَعْنَى: «أَعْطِ دِرْهَمًا مَا دُمْتَ مُصِيبَهُ».

ع: ويجوزُ في (دِرْهَمًا) غيرَ ما قَدَّرَ.

قالَ ابنُ قاسمٍ[٤]: «فَإِنْ قُلْتَ: أَطْلَقَ فِي قولِه:

وَمِثْلُ (كَانَ) (دَامَ) مَسْبُوقًا [بِـ: (ما)][٥] ....

وينبغِي أن يُقَيِّدَ، فيُقالُ[٦]: «الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ»، قلتُ: أَحالَ عَلَى المثالِ؛ فإنَّه إنَّما مثَّلَ للتقْيِيدِ».

فأمَّا قولُه[٧]:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٩٤).

(٢) سبق تخريجه قبل أسطر.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٩٤).

(٤) انظر: شرح ابن قاسم ـ وهو المرادي ـ (١/ ٤٩٣).

(٥) التتميم من المرادي.

(٦) في شرح المرادي: «فيقول».

(٧) أنشده ابن مالك ولم ينسبه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والتذييل والتكميل (٣/ ٢٣٨) وتخليص الشواهد (١٦٨) والمساعد (١/ ١٩٨).

دُمْـتَ الحَمِيـدَ فَمَـا تَنْفَـكُّ مُنْتَصِـرًا   عَلَى العِدَا فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَمِ

فمُشْكِلٌ؛ لأنَّه إن قُدِّرَ حالًا فالحالُ نكرةٌ، أو خبرًا فإنَّما يرفعُ (دَامَ) الاسمَ وينصِبُ الخبرَ بعدَ (مَا) الظرفيةِ، والجوابُ بالأوَّلِ، و(أَلْ) زائدةٌ، مثلُها في: ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[1].

* * *

وَغَيْـرُ مَـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلَا   إِنْ كَـانَ غَيْـرُ الْمَـاضِ مِنْـهُ اسْـتُعْمِلَا

قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾[2].

في «الخَصَائصِ»[3]: «(خَاسِئِينَ): خبرُ (كَانَ)[4] لا صفةٌ، وإلَّا لكانَ الأَخْلَقُ: (خَاسِئَةً)، ولأنَّ القردَ لا يكونُ إلَّا خاسئًا لِذُلِّه وصَغارِه؛ فوَصْفُه بذلكَ لا يُفيدُ، بخلافِ أن يكونَ التقديرُ: «كُونُوا قِرَدَةً كُونُوا خَاسِئِينَ».

[وَغَيْرُ مَاضٍ]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[5]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾[6]، ﴿لَّمْ تَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾[7].

* * *

---

(١) المنافقون: ٨، وهذه قراءة قوم كما قال الكسائي والفراء. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١٦٠) وإعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٨٧) ومعجم القراءات القرآنية (٩/ ٤٧٦).

(٢) البقرة: ٦٥ والأعراف: ١٦٦.

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ١٦٠ ـ ١٦١).

(٤) يقصد أنه خبر ثان.

(٥) هود: ١١٨.

(٦) طه: ٩١.

(٧) الصافات: ٢٩.

وَفِــي جَمِيعِهَــا تَوَسُّــطَ الخَبَــرْ أَجِــزْ وَكُــلٌّ سَــبْقَهُ (دَامَ) حَظَــرْ

قال(١):

مَـا دَامَ حَـافِظَ سِـرِّي مَـنْ وَثِقْـتُ بِـهِ فَهْـوَ الـذِي لَسْـتُ عَنْـهُ رَاغِبًـا أَبَـدَا

وإذا جازَ ذلكَ في (لَيْسَ) مع مُلازمتِها للجُمودِ، فَـ: (دَامَ) أحَقُّ وأوْلَى.

ومنعَ ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ(٢) التوسُّطَ في (لَيْسَ)، تشبيهًا لها بـ: (مَا)، وهو مَحجوجٌ بقولِه(٣):

أَلَــيْسَ عَجِيبًــا بِــأَنَّ الفَتَــى يُصَـابُ بِـبَعْضِ الـذِي فِـي يَدَيْـهِ

وقولِه(٤):

أَلَــيْسَ عَظِيمًــا أَنْ تُلِــمَّ مُلِمَّــةٌ وَلَـيْسَ عَلَيْنَـا فِـي الخُطُـوبِ مُعَـوَّلُ

وقولِه(٥):

---

(١) قال ابن هشام في تخليص الشواهد: إن ابن مالك أنشد هذا البيت ردًّا على ابن معط، قلتُ ـ حمزة ـ: ولا أدري أين أنشده ابن مالك، والبيت أنشده أبو حيان في التذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧١) وتخليص الشواهد (٢٤٠) والتصريح (١/ ٢٤٣).

(٢) انظر: البحر المحيط (٢/ ١٣١) والتذييل والتكميل (٤/ ١٧٠) وأوضح المسالك (١/ ٢٣٧).

(٣) البيت لمحمود الوراق في البيان والتبيين والكامل، ولمحمد بن حازم الباهلي في ديوانه وفي الموازنة، والبيت من المتقارب. انظر: البيان والتبيين (٣/ ١٣٤) والكامل (٢/ ١٢٩) وديوان ابن حازم (١٠٧) والموازنة (٢/ ٢١٣) والتذييل والتكميل (٤/ ١٧١).

(٤) البيت لعروة ابن الورد، وهو من الطويل. انظر: ديوان عروة (١٣١) والحماسة (١/ ٥٩٥) والبحر المحيط (٢/ ١٣١) والدر المصون (٢/ ٢٤٥) وتخليص الشواهد (٢٣٧).

(٥) بتمامه: =

فَلَـيْسَ سَـوَاءً عَـالِمٌ وَجَهُـولُ

وقراءةِ بعضِ السبعةِ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾[1]، وفي البيتِ الأوَّلِ دخولُ الباءِ على اسمِ (لَيْسَ) إذا حلَّ محلَّ الخبرِ، كـ: (أَنْ) والفعلِ، وقُرِئَ شاذًّا: ﴿لَيْسَ البِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا﴾[2] بنصبِ (البِرَّ)، وزيادةِ الباء.

بخطِّ عُثمانَ[3]:

وَلَـيْسَ غَرِيبًـا مَـنْ تَنَـاءَتْ دِيَـارُهُ ... وَلَكِـنَّ مَـنْ تَنْـأَيْنَ عَنْـهُ غَرِيـبُ

فـا[4]: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾[5] يدل على تأنيثِ الضميرِ على

= سَـلِي إِنْ جَهِلْـتِ النَّـاسَ عَنَّـا وَعَـنْهُمُ ... فَلَـيْسَ سَـوَاءً عَـالِمٌ وَجَهُـولُ

والبيت للسموءل، وهو من الطويل. انظر: ديوان السموءل (٩٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٤٩).

(١) البقرة: ١٧٧، وهي قراءة حمزة وحفص وعاصم المطوعي. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٣٩).

(٢) البقرة: ١٧٧، وهي قراءة أبي وابن مسعود، وفي المخطوط أول الآية واو، وهو خطأ. انظر: المحتسب (١/ ١١٧).

(٣) يعني به ابن جني، والبيت في ديوان امرئ القيس، وقال ابن داود الأصفهاني: إنه لبعض أهل عصره. انظر: ديوان امرئ القيس ت المصطفاوي (٨٣) والزهرة (٥٤) والإبانة (٣/ ٥٧٥).

(٤) يقصد به الفارسي، والفارسي لم يتحدث عن هذه الآية، بل تحدث عن قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾الشعراء: ١٩٧، وهي قراءة ابن عامر، وإنما قاس الإمام جامع العلوم الباقولي الآية التي ذكرها ابن هشام على الآية التي ذكرها الفارسي. انظر: الحجة (٤/ ١٤٥) وجواهر القرآن للباقولي (١/ ٢٨٠).

(٥) غافر: ٥٠.

شريطةِ التفسيرِ.

ك[١]: لأنَّ اسمَ «تَكُ» ضميرُ القصة[٢]، مِن حيثُ إنَّ (رُسُلُكُمْ) فاعلٌ، ولا يكونُ اسمَها؛ لأنَّ المبتدأَ الذي خبرُه فِعلٌ لا يتقدَّمُ.

في «المقرَّبِ»[٣]: «أنَّه يلزمُ تقدُّمُ الخبرِ على الاسمِ في نحوِ: «كَانَهُ زَيْدٌ»؛ لئلَّا يلزَمَ فصلُه»، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ الفصلَ هنا جائزٌ باتِّفاقٍ، بخلافِ: «ضَرَبَهُ زَيْدٌ».

* * *

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ (لَيْسَ) اصْطُفِي   وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وهو قولُ الكوفيينَ[٤] والمبرِدِ[٥] وابنِ السَّرَّاجِ[٦]، وأجازَ ذلك س[٧] والفارسيُّ[٨] والسِّيرافيُّ[٩] وابنُ برهانَ[١٠].

---

(١) يقصد به كتاب (الكشاف). انظر: الكشاف (٣/ ٣٣٥).

(٢) في المخطوط: (الصفة)، والتصويب من الكشاف..

(٣) انظر: المقرب (١٤٧).

(٤) انظر: الحلبيات (٢٨٠) والإنصاف المسألة (١٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٢٩٧).

(٥) ليس للمبرد نص في المنع لا في المقتضب ولا في الكامل، وإنما نُسب إليه هذا القول، ولعله نقل عنه سماعًا. انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧٨).

(٦) انظر: الأصول (١/ ١٠٢).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ١٠٢).

(٨) انظر: الحلبيات (٢٨٠).

(٩) انظر: شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٣٠٠).

(١٠) انظر: شرح اللمع لابن برهان (٥٢) وما بعدها.

حُجَّتُهم: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾[١]، وحكايةُ س[٢]: «أَزَيْدًا لَسْتَ مِثْلَهُ؟».

وللأوَّلين: أنَّا لم نرَ جامدًا يتقدَّمُ معمولُه، بدليلِ: «مَا أَحْسَنَ زيدًا!»، و«عَسَى زَيْدًا أَنْ يَقُومَ»؛ لأنَّ الجامدَ كالحرفِ، وهو لا يتقدَّمُه معمولُه.

كانَ ينبغي أن يتكلَّمَ هنا على تقديمِ معمولِ الخبرِ: جَوازًا وامتناعًا، ولا يَعترِضُ بالكلامِ على التمامِ والنقصانِ.

* * *

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي ... (فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ) دَائِمًا قُفِي

قولُه: (وَالنَّقْصُ) إلى آخرِه، قالَ صاحِبُ «البديعِ»[٣] ـ بعدَ أنْ ذكَرَ مِن أخواتِ (كَانَ): (زَالَ، وفَتِئَ)، وذكَرَ أنَّ (كَانَ) تُستعمَلُ تامَّةً ـ: «قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ[٤]: أمَّا (فَتِئَ، وزالَ) فيَعْسُرُ فيهما أن تُوجدا تامَّتَين، وإنما يُتصوَّرُ في (زَالَ) أن تستغنيَ عن الخبرِ في نحوِ قولِه[٥]:

شَبَابٌ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ ... وَشَيْبٌ كَأَنْ لَمْ يَزَلْ

---

(١) هود: ٨.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٠٢).

(٣) هو أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة ٤٢١هـ وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه، وكان يُظن أن كتاب البديع مفقود، وعندي منه جزء مخطوط، ولله الحمد والمنة. انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٥٣).

(٤) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١/ ٤٠٢).

(٥) البيت لعلي بن جبلة، وهو من مجزوء المتقارب. انظر: ديوان علي بن جبلة (٩٠) والشعر والشعراء(٢/ ٨٥٥) والوساطة (٢٤٤).

وذلكَ أنَّ (لَمْ يَزَلْ) وقعَ هنا في مقابلةِ (لَمْ يَكُنْ)، فكما أنَّ (لَمْ يَكُنْ) تامَّةٌ؛ إذِ المعنى: «كَأَنْ لَمْ يُوجَدْ»، ولا خبرَ له، كذلكَ (لَمْ يَزَلْ) بمنزلةِ قولِك: «قَدْ وُجِدَ أَبَدًا»، أو «كَانَ وُجِدَ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى مِنَ العُمرِ».

ع: وكذَا: «كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا وَلَمْ تكُنْ، وَبِالآخِرَةِ وَلَمْ تزَلْ»[1].

ابنُ الحَاجِّ: التَّمامُ والنُّقصانُ في هذه الأفعالِ ليسا بمعنيَينِ متغايرَينِ مِن كلِّ وجهٍ، بيانُه: أنَّ (كَانَ) ناقصةً تُفيدُ وجودَ الثاني للأولِ فيما دلَّتْ عليه مِن الزمانِ، وتامَّةً تُفيدُ وجودَ الأولِ نفسِه، وأخواتُها مثلُها في هذا، بحسبِ معانيها الموضوعةِ لها؛ فهي في النُّقصانِ تُفيدُ نسبةَ الثاني للأولِ، وفي التَّمامِ تُفيدُ الأولَ نفسَه.

وتبيَّن بهذا أنَّ (لَيسَ) لا يُمكنُ أن تكونَ تامةً؛ لأنَّها حرفٌ لا معنَى لها في نفسِها؛ فلا يصِحُّ أن يُضافَ لها شيءٌ، ولا يُمكنُ أن يستقِلَّ كلامٌ مِنها ومِن اسمٍ مفردٍ، وأمَّا سائرُ أخواتِها فذلك فيه مُمكنٌ، لا يَمنعُ منه مانعٌ معنويٌّ، وإنَّما يمنعُ منه استعمالٌ إن كانَ، واستثنَى ابنُ عصفور[2] مع (لَيْسَ): (مَا زَالَ، ومَا فَتِئَ، وجَاءَ، وقَعَدَ).

* * *

وَلَا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

ثمَّ هو في الجارِّ والمجرورِ ليسَ بالأحسنِ مُطلقًا، ولهذا سألَ الزمخشريُّ[3]

---

(١) من كلام الحسن بن أبي الحسن ومطرف بن عبد الله إلى عمر بن عبد العزيز. انظر: حلية الأولياء (٥/ ٣٠٥) والزهد الكبير للبيهقي (٢١٦) والزهد لأحمد بن حنبل (١/ ٤١٩).

(٢) انظر: المقرب (١٣٩).

(٣) انظر: الكشاف (٤/ ٨١٨).

في قولِه تَعالَى: ﴿ وَلَمْ يَكُن [لَّهُۥ][(١)] كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[(٢)]، فقالَ ما نَصُّه: «فإن قلتَ: الكلامُ العربيُّ الفصيحُ أنْ يؤخِّرَ الظرفُ الذي هو لَغْوٌ[(٣)] غيرُ مُسْتَقَرٍّ[(٤)]، ولا يُقَدَّمُ، وقد نصَّ س على ذلك في «كتابِه»[(٥)]، فما بالُه مُقدَّمًا في أفصحِ كلامٍ وأعرَبِه؟

قلتُ: هذا الكلامُ إنَّما سِيقَ لنفيِ المكافأةِ عن ذاتِ الباري سبحانَه، وهذا المعنَى مَصَبُّه ومَركزُه هذا الظَّرْفُ، فكانَ لذلكَ أهمَّ شيءٍ وأَعْناه وأحقَّه بالتقديمِ وأحْراه».

* * *

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

---

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) الإخلاص: ٤.

(٣) تحرفت حتى كتبها الناسخ: «اخر»، والصواب ما أثبتناه، ويعضد التصويب ما في الكشاف.

(٤) كنت قد كتبت في أيام الصبا بحثًا عن هذه القضية، وتحرير هذا المصطلح وتطوره بين متقدمي النحاة ومتأخريهم، ملخصه أنه كان سيبويه والمتقدمون يطلقون على الجار والمجرور أو الظرف إذا لم يكونا خبرين «ظرفًا لَغْوًا» وإذا كانا خبرين يسمونهما «ظرفًا مستقَرًّا» بفتح القاف، أي أنه متعلق بمحذوف واقعٍ خبرًا تقديره «مُسْتَقِرّ» أو «استقرّ» وانتقل الضمير من الفعل المحذوف إلى الجار أو الظرف واستقرّ فيه، هذا كله في عرف متقدمي النحاة، لكن الأمر اختلف عند المتأخرين، فقد تطور المصطلح وأصبحوا يستخدمون هذين المصطلحين ـ اللَغْو والمُسْتَقَرّ ـ لمعنى مختلف، فالظرف أو الجار إن كان العامل فيه والمتعلَّق فيه مذكورًا سمّاه المتأخرون «لغوًا»، وإذا كان متعلِّقًا بمحذوف واجبِ الحذف كواقع نعتًا أو خبرًا أو صلة أو حالًا فإنهم يسمونه مستقرًّا لأنه متعلق باستقرار محذوف، ولعل الرضي أول من شرع للمتأخرين هذا التجديد.

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٥٦).

كما يؤوَّلُ على ذلكَ مثلُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وقولُه[١]:

.... كَـانَ النَّـاسُ صِـنْفَانِ ....

ونحوُ[٢]:

.... إِنِّـي رَأَيْـتُ مِـلَاكُ الشِّـيمَةِ الأَدَبُ

ونحوُ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»[٣]، ونحوُ[٤]:

إِنَّ مَـنْ يَـدخُلِ الكَنِيسَـةَ يَوْمًـا ....

---

(١) بتمامه:

إِذَا مِـتُّ كَـانَ النَّـاسُ صِـنْفَانِ شَـامِتٌ وَآخَـرُ مُـثْنٍ بِالَّـذِي كُنْـتُ أَصْـنَعُ

والبيت للعجير السلولي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٧١) وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٢/ ٣٥٤) وأسرار العربية (١١٤) وتخليص الشواهد (٢٤٦).

(٢) بتمامه:

كَـذَاكَ أُدِّبْـتُ حَتَّـى صَـارَ مِـنْ خُلُقِـي إِنِّـي رَأَيْـتُ مِـلَاكُ الشِّـيمَةِ الأَدَبُ

والبيت لبعض الفزاريين، وهو من البسيط، وقد جاء في بعض المصادر بالنصب هو والبيت الذي يسبقه. انظر: الحماسة (١/ ٥٧٤) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٥٨) والتذييل والتكميل (٦/ ٨٥).

(٣) انظر: صحيح مسلم (٣/ ١٦٧٠).

(٤) بتمامه:

إِنَّ مَـنْ يَـدخُلِ الكَنِيسَـةَ يَوْمًـا يَلْـقَ فِيهَـا جَـآذِرًا وَظِبَـاءَ

والبيت يُنسب للأخطل، وليس في ديوانه، كذا قال البغدادي، والبيت من الخفيف. انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/ ٩٢) وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢٧٣) ومغني اللبيب (٥٦) وخزانة الأدب (١/ ٤٥٧).

وحُكمُ الخبرِ في ذلكَ وُجوبُ التأخيرِ، وكذا حيثُ كانَ الاسمُ ضميرَ الشأنِ والقصةِ.

وقد استدركَ ابنُ الحَاجِّ على ابنِ عُصفور[١]؛ لكونِه لم يذكره فيما يَجبُ تأخيرُه مِن الأخبارِ، بل ذكَرَ خبرَ (دَامَ، وقَعَدَ)، و(جَاءَ) في الْمَثَلِ[٢]، فقالَ: نقصَه أخبارُ جميعِ أفعالِ هذا البابِ إذا كانتْ أسماؤُها ضميرَ شأنٍ؛ فإنَّ وضْعَه على أن يكونَ عائدًا على ما بعدَه؛ لِمَا قُصِدَ به مِن الإبهامِ والتحريكِ لِمَا يُعْنَى به.

* * *

وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ: «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا!»

كما أُجريَتْ (كَانَ) مُجرَى الأدواتِ في الدخولِ على الجملةِ الاسميةِ، كذلكَ أُجريَتْ مُجراها في استعمالِها زائدةً، وإنَّما ذلكَ سبيلُ الأدواتِ، وهي حينئذٍ دالَّةٌ على الزمانِ فقط دونَ الحدثِ، بخلافِ [غير][٣] الزائدةِ؛ فإنَّها دالَّةٌ على الحدثِ والزمانِ معًا، وأمَّا الناقصةُ فاختُلِفَ فيها على ما تقدَّمَ.

وقولُه: (كَانَ) فيه أمران[٤]:

أحدُهما: تخصيصُ ذلكَ بهذا الفعلِ، ولم يُخالَفْ في ذلكَ غيرُ: (أَمْسَى، وأَصْبَحَ) في قولِهم: «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا!»، و«مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا!»، ولا يُقاسُ عليهِ،

---

(١) انظر: المقرب (١٣٩).

(٢) وهو قولهم: «ما جاءت حاجتك». انظر: الكتاب (١/ ٥٠).

(٣) ساقطة من المخطوط، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٤) لم يأتفي المخطوط إلا أمر واحد، فلعل هذا إهمال من الناسخ.

خلافًا للكوفيين[١].

[مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا!]: وكذلكَ: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا!»، وهي عندَ السِّيرافي[٢] تامةٌ، وفاعلُها مضمرٌ، وهو مصدرُها، وعندَ آخرينَ ناقصةٌ، وهي مُتَحَمِّلَةٌ لضميرِ (مَا)، وفعلُ التعجُّبِ خبرُها.

فإن قلتَ: «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ!»، بتأخيرِ (كَانَ) عن (أَحْسَنَ)، واجتلابِ (مَا) المصدريةِ، صَحَّ أيضًا، وكانتْ (كَانَ) تامَّةً، و(زَيْدٌ) فاعلُها، وأجازَ المبرِّدُ[٣] النصبَ مع بُعدِه في المعنى، فتقولُ: «مَا أَحْسَنَ الذِي كَانَ هُوَ زَيْدًا!»، كأنَّه كانَ اسمه زَيْدًا، ثمَّ انتقَل عنه، فأوقعَ (مَا) على صفةِ الرجلِ.

ع: وقد زِيدَتْ بينَ المضافِ والمضافِ إليه[٤]:

.... تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مَنْ أَرْمَى البَشَرْ

---

(١) انظر: الأصول (١/ ١٠٦) وشرح الكتاب للسيرافي (١/ ٣٥٩) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤١٤).

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٣٥٩).

(٣) انظر: المقتضب (٤/ ١٨٥)، والمبرد هو الذي نص في المقتضب على بُعده.

(٤) بتمامه:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ
وَغَيرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ
تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مَنْ أَرْمَى البَشَرْ

وهو رجز لم يعين قائله، وفي بعض الروايات: «جادت» بدل: «ترمي». انظر: المقتضب (٢/ ١٣٩) والأصول (٢/ ١٧٨) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٦).

أي: «بِكَفَّيْ مَنْ هُوَ أَرْمَى[1] البَشَرِ»، كذا رواه أبُو الفتحِ في «خصائصِه»[2]، وقالَ في تقديرِه كذا، وقالَ: «(كَانَ) زائدةٌ، وإنَّه يُروى بكسرِ الميمِ، أي: «بِكَفَّيْ رَجُلٍ كَانَ».

ع: إن قدَّرَ (مَنْ) نكرةً موصوفةً لم يحتجْ إلى تقديرِ (هُوَ)، والبيتُ نظيرُ[3]:

عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ ....

ابنُ الحاجِّ: صرَّحَ ابنُ عصفور[4] بأنَّ معنَى الزائدةِ كمعنَى الناقصةِ، ولم يصرِّحْ بحُكمِ الزائدةِ؛ هل لها اسمٌ وخبرٌ كالناقصةِ؟ أو فاعلٌ كالتَّامةِ؟ أو لا معمولَ لها؟

وظاهرُ كلامِ س[5] أنَّها تامَّةٌ، وإنَّما تُعتبَرُ زيادتُها بوقوعِها بينَ ما لا يَستغني أحدُهما عن الآخرِ، فالزيادةُ فيها نظيرُ الإلغاءِ في (ظَنَّ)، إلَّا أنَّ (ظَنَّ) وأخواتِها لا تُسمَّى زائدةً، وسببُه عندي أنَّ (كَانَ) الزائدةَ لا تحتاجُ لأكثرَ مِن فاعلٍ غائبٍ يَستترُ

---

(١) في المخطوط (أرمى) ثانية، ولعلها زائدة، وهي غير موجودة في الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٩).

(٣) بتمامه:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ

نسبه ابن جني للقتال الكلابي، والعكبريُّ للفرزدق، وقال العيني: إن الفراء أنشده، والبيت من الوافر. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٢٩٦) والحجة (٢/ ٤٣٧) وعلل النحو (٢٤٩) والفسر (١/ ١٩١) وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (٤/ ٩) وتخليص الشواهد (٢٥٢) والمقاصد النحوية (٢/ ٦٠٣).

(٤) انظر: المقرب (١٤٠).

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

فيها، وهو ضميرٌ عائدٌ على مَضمونِ الجملةِ، فتجيءُ صورتُها صورةَ ما لا حُكمَ لها ولا عملَ، بخلافِ (ظَنَنْتُ)؛ فإنَّه لا بدَّ لـ: (ظَنَنْتُ) مِن فاعلٍ مُصرَّحٍ به، وإنَّما تُلغَى عَن المفعولينِ.

وينبغي أن يُنظَرَ في قولِك: «أَنَا كَانَ قَائِمٌ»، و«أَنْتَ كَانَ قَائِمٌ»؛ هل سُمِعَ أو لا؟ فلا تتمحَّضُ زيادتُها إلَّا على ذلك.

والأقوى عِندي أنَّ ذلك كلامُ العربِ؛ لأنَّهم يقولونَ: «مَا كَانَ أَحْسَنَنِي!»، و«مَا كَانَ أَحْسَنَكَ!»، والحُكم في ذلكَ كلِّه واحدٌ.

وأكثرُ ما زيدت (كَانَ) في التعجبِ.

وغايَرَ ابنُ عصفورٍ[1] بينَ معنى (حَضَرَ) و(وُجِدَ)، ولا طائلَ بينهما؛ فمعنَى «حَضَرَ الشَّيْءُ»: «وُجِدَ»، فإن قيَّدتَ (حَضَرَ) بالمفعولِ، فقلتَ: «حَضَرَنَا»، أو «حَضَرَ فُلانٌ» قيَّدْتَ (وجدت) بالمجرورِ، فقلتَ: «وُجِدَ بِحَضْرَتِنَا، أو فِي مَوْضِعِ كَذَا».

* * *

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَرْ وَبَعْدَ (إِنْ، وَلَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

كما استُعملَت (كَانَ) مُستغنًى عنها حيثُ تكونُ زائدةً، كذلكَ استُعملَت محذوفةً حيث الحاجةُ إليها، ثمَّ تارةً يكونُ اسمُها محذوفًا معها، وتارةً يُحذفُ معها الخبرُ، وتارةً تُحذفُ وحدَها، والغالبُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الفعلَ ومرفوعَه كالشيءِ الواحدِ.

ع: وعكس هذا؛ يحذفونَ الخبرَ، ويبقونَها والاسمَ، وذلك حيثُ تدخلُ لامُ

---

(١) انظر: المقرب (١٤٠).

الجحودِ، نحوُ: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾(١)، أي: «مَا كَانَ مُرِيدًا لِذَلِكَ»، هذا قولُ ص(٢)، وقالَ كـ(٣): الخبرُ «يَذَرَ»، واللامُ زائدةٌ.

واستُبعِدَ؛ لأنَّه يقتضِي الإخبارَ عَن الذاتِ بالمصدرِ، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّهم لا يُضمرونَ (أَنْ)، فأينَ المصدرُ؟

***

وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) [عَنْهَا] ارْتُكِبْ   كَمِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»

***

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ: (كَانَ) مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

[وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ: (كَانَ]: إنَّما اختصَّ بذلكَ عَن نظائرِه، فلم يُقَلْ في: «لَمْ يَصُنْ»، و«لَمْ يَهُنْ»، و«لَمْ يَخُنْ»: «لَمْ يَهُ»، و«لَمْ يَخُ»، و«لَمْ يَصُ»؛ لأنَّه أكثرُ منهنَّ استعمالًا، والكثرةُ مَدعاةٌ إلى التخفيفِ.

[وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ: (كَانَ]: وهي (كَانَ) التِي لها مضارعٌ، وهي الناقصةُ والتامةُ، وقُرِئَ بالوجهينِ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾(٤).

---

(١) آل عمران: ١٧٩.

(٢) انظر: المقتضب (٢/ ٧) والجنى الداني (١٠٥).

(٣) انظر: التبيان للعكبري (١/ ٣١٤) واللباب له أيضًا (١/ ١٧٢) و(٢/ ٤٦) وشرح المفصل (٤/ ٢٤٣).

(٤) النساء: ٤٠، بالنصب قراءة أبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب، وبالرفع قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر وابن محيصن والشنبوذي والحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٧٣).

وقولُه: (تُحْذَفُ) تشبيهًا لها بحرفِ اللينِ؛ لأنَّ غُنَّتَها كالمدِّ، ومِن ثَمَّ إذا تحرَّكَت للساكنينِ لم تُحذفْ؛ لزوالِ الشَّبَهِ، وصيرورتِها كالحروفِ الصحيحةِ.

ومَنْعُ الحذفِ في مثلِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] من بابِ قولِه[2]:

رَأى الأَمْـــرَ يُفْضِـــي إِلَـــى آخِـــرِ

والذينَ حذفوا رأَوا أنَّ الحذفَ قبلَ مجيءِ الساكنِ، فهو قبلَ التحرُّكِ.

[تُحْذَفُ نُونٌ]: قولُه تعالَى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ﴾ فِي النحلِ[3] بالحذفِ، وفي النملِ[4] بالإثباتِ، فحُجَّةُ ما في النملِ أنَّه الأصلُ، وأنه مناسبٌ لِـ: (تَحْزَنْ)، وحُجَّةُ ما في النحلِ موافقةُ ما في أوَّلِ العُشرِ: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[5].

[تُحْذَفُ نُونٌ]: إلَّا إنْ كانَ الخبرُ ضميرًا متصلًا، نحوُ[6]:

---

(١) البينة: ١.

(٢) بتمامه:

رَأى الأَمْـــرَ يُفْضِـــي إِلَـــى آخِـــرِ فَصَـــــــيَّرَ آخِـــــــرَهُ أَوَّلَا

والبيت لمحمود الوراق، وهو من المتقارب، وأخطأ الناسخ فكتب بعد يفضي: «إلى آخره»، وهو يظن أن ابن هشام اقتصر على: «رأى الأمر يفضي»، وظن أن ابن هشام يقصد بـ: «إلى آخر»: إلى آخر تكملة البيت. انظر: عيون الأخبار (٣/ ٦٢) والعقد الفريد (٢/ ١١٦) والرواية في هذين الكتابين: «رأى الهم»، وخصائص (١/ ٢١٠) وكثيرًا تمثّله ابن جني في كتبه.

(٣) النحل: ١٢٧.

(٤) النمل: ٧٠.

(٥) النحل: ١٢٠.

(٦) بتمامه:

فَـــإِنْ لَا يَكُنْهَـــا أَوْ تَكُنْـــهُ فَإِنَّـــهُ أَخُوهَـــا غَذَتْـــهُ أُمُّـــهُ بِلِبَانِهَـــا =

فَــإِنْ لَا يَكُنْهَــا أَوْ تَكُنْــهُ ....

لأنَّ الضميرَ يرُدُّ الشيءَ لأصلِه، ومِن ثَمَّ منعُوا أنْ تخفَّفَ (إنَّ، وأنَّ، وكَأنَّ) إذا كانت أسماؤهُنَّ ضمائرَ متصلةً لذلك، فأمَّا قولُه(١):

فَلَــوْ أَنْــكِ فِــي يَــوْمِ الرَّخَــاءِ ....

فضرورةٌ، وقالُوا: مَن قالَ: (لَدُ) قالَ: (لَدُنْهُ)، ومِن البابِ أنَّ مَن قالَ: «ضَرَبْتُكُمْ» قالَ: «أَعْطَيْتُكُمُوهُ»، وأنَّكَ تقولُ: آلُ فلانٍ وأهلُه، على الأحسنِ [لا](٢) الواجبِ، وقال الفراء(٣) من قال(٤):

.... شَــرِقَتْ صَــدْرُ القَنَــاةِ ....

لم يقُل: «شَرِقَتْ صَدْرُهَا»، وهذا ظريفٌ، ولعلَّه مبنيٌّ على هذا.

= والبيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي الأسود (١٦٢) والكتاب (١/ ٤٦) والمقتضب (٣/ ٩٨) وتخليص الشواهد (٩٢).

(١) بتمامه:

فَلَــوْ أَنْــكِ فِــي يَــوْمِ الرَّخَــاءِ سَــأَلْتِنِي طَلَاقَــكِ لَــمْ أَبْخَــلْ وَأَنْــتِ صَــدِيقُ

ولم يعين هذا البيت قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٩٠) والزاهر (١/ ٢١٥) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٦٩) ومغني اللبيب (٤٧).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٧) و(٢/ ٣٧) و(٢/ ٣٢٨).

(٤) بتمامه:

وَتَشْــرَقُ بِــالقَوْلِ الــذِي قَــدْ أَذَعْتَــهُ كَمَــا شَــرِقَتْ صَــدْرُ القَنَــاةِ مِــنَ الــدَّمِ

والبيت للأعشى، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٧٣) والكتاب (١/ ٥٢).

قولُـه: (وَهُـوَ حَـذْفُ مَـا الْتُـزِمْ) فمِـنَ الإثبـاتِ: ﴿ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ ﴾[1]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ﴾[2]، ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾[3].



(١) النساء: ٧٣، وفي المخطوط: «وبينهم».

(٢) النساء: ١١٣.

(٣) النساء: ١٣٥.

فَصلٌ فِي (مَا، وَلَا، وَلَاتَ، وَإِنْ) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ (لَيْسَ)

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

ذكرُوا مِن أوجهِ الشَّبهِ نفيَ الحالِ، وذلكَ إذا تجرَّدَ الكلامُ مِن قرينةِ خلافِه، لا مطلقًا، بدليلِ قولِه[1]:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لَا تَلُمُّهُ ... عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ

وقولِه[2]:

وَلَسْتُ لِمَا لَمْ يَقْضِهِ اللهُ وَاجِدًا ... وَلَا عَادِمًا مَا اللهُ حَمَّ وَقَدَّرَا

وقولِه[3]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ ....

---

(١) البيت للنابغة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٨) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/ ٢٩١) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٠٨).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٨١) والتذييل والتكميل (٤/ ٣٠٦) وتمهيد القواعد (٣/ ١٢٣٧).

(٣) بتمامه:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

والبيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: ديوان زهير (٢٨٧) والكتاب (١/ ١٦٥).

وقولِه(١):

هَـــوِّنْ عَلَيْــــكَ فَـــإِنَّ الأُمُـــورَ

البيتَين.

قالَ الشَّلَوْبِينُ في حواشِيه(٢): «قولُه(٣): بِـ: (إِلَّا): يَجري مَجرى (إِلَّا): (بَلْ، ولَكِنْ)».

ع: فقولُ الشيخِ: (بَقَا النَّفْيِ) عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنَّه احترازٌ عَن المسائلِ الثلاثة(٤).

[مَعَ بَقَا النَّفْيِ]: تقولُ في: «مَا أَنْتَ قَائمًا»: «مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ»، فأمَّا قولُ الجميعِ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا» فليسَ أصلُه في الإيجابِ: «أَنْتَ سَيْرٌ»، وإنَّما أصلُه: «أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا»، ثمَّ: «أَنْتَ سَيْرًا»، ثمَّ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا»، فالنَّاصبُ الفعلُ المقدَّرُ لا (مَا)، والخبرُ محذوفٌ لا المنصوبُ.

فأمَّا قولُه(٥):

---

(١) بتمامهما:

هَـــوِّنْ عَلَيْـــكَ فَـــإِنَّ الأُمُـــورَ ... بِكَـــفِّ الإِلَـــهِ مَقَادِيرُهَـــا

فَلَـــيْسَ بِآتِيـــكَ مَنْهِيُّهَـــا ... وَلَا قَاصِـــرٌ عَنْـــكَ مَأْمُورُهَـــا

والبيت للأعور الشَّنِّي، وهو من المتقارب. انظر: الكتاب (١/ ٦٤) والمقتضب (٤/ ١٩٦).

(٢) انظر: حواشي المفصل للشلوبين (٢٩٥).

(٣) يعني به الزمخشري. انظر: المفصل (١١٢).

(٤) كذا في المخطوط بتأنيث العدد.

(٥) بتمامه:

وَمَـــا الـــدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًـــا بِأَهْلِـــهِ ... وَمَـــا صَـــاحِبُ الحَاجَـــاتِ إِلَّا مُعَـــذَّبَا =

وَمَــا الـــدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًـــا ....

البيتَ، فنَصَبَ على المصدرِ[١]، فالـ: (مُعَذَّبُ) مَصدرٌ، و(الْمَنْجَنُونُ) نائبٌ عَن مضافٍ، وهو مصدرٌ.

على أنَّ يونُسَ[٢] أجازَ النصبَ مُطلقًا استدلالًا بظاهرِه، ووافقَه الفراءُ[٣] في الوصفِ، نحوُ: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا»[٤]، وبقيةُ كـ[٥]: في الخبرِ الْمُنزَلِ الاسمُ منزلتَه، نحوُ «مَا زَيْدٌ إِلَّا زُهيرًا»، وفي نحوِ: «مَا زَيْدٌ إِلَّا لِحْيَتَهُ»، أي: «مَا فِيهِ غَيْرُها».

وقالَ ص[٦] في الجميعِ بالرفعِ، إلَّا في المصادرِ، وفي ما دلَّ دليلٌ على تقديرِ الفعلِ، نحوُ: «مَا أَنْتَ إِلَّا عِمَامَتَكَ تَحْسِينًا، وَرِدَاءَكَ تَزْيِينًا»[٧]، والنصبُ فيها خارجٌ

= والبيت لبعض بني سعد، وهو من الطويل، والمنجنون: الدولاب الذي يُستقى عليه، وفي بعض الروايات: «أرى الدهر...». انظر: المحتسب (١/ ٣٢٨) واللباب للعكبري (١/ ١٧٦) وتوجيه اللمع (١٤٦) وأوضح المسالك (١/ ٢٦٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٩).

(١) في المخطوط: «فنَصَبَ ولا مصدرَ»، ولا معنى لهذا الكلام، والصواب ما أثبتاه، وهو مستفاد من الهمع. انظر: همع الهوامع (١/ ٤٤٨).

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٣٥) وشرح المرادي (١/ ٥٠٧) والجنى الداني (٥٥) وهمع الهوامع (١/ ٤٤٨).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١١١) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٣٥).

(٤) في المخطوط: (قائم)، وبهذا لا وجه لإيراد المثل، والتصويب من الهمع. انظر: همع الهوامع (١/ ٤٤٨).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٧٠) همع الهوامع (١/ ٤٤٨).

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ٣١٦).

(٧) هذه التحشية مستفادة من الارتشاف والتذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٧٠) =

عَن حُكمِ (مَا)، وعَن النَّحَّاسِ[١] أنَّه نقلَ الإجماعَ على النصبِ[٢] في (ما) بعدَ (إلَّا) وهو مردودٌ.

* * *

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَـ: «مَا بِـي أَنْـتَ مَعْنِيًّـا» أَجَـازَ العُلَمَـا

* * *

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ: (لَكِنْ) أَوْ بِـ: (بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ: (مَا) الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

* * *

وَبَعْـدَ (مَـا، وَلَـيْسَ) جَـرَّ البَـا الخَبَـرْ وَبَعْـدَ (لَا) وَنَفْـيِ (كَـانَ) قَـدْ يُجَـرّْ

ووردَ جرُّها اسمَ (لَيْسَ) إذا تأخَّرَ، وكَانَ (أَنْ) والفعلَ، كقراءةِ بعضِهم: ﴿وَلَيْسَ البِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا﴾[٣]، وقولِه[٤]:

أَلَـيْسَ عَظِيمًـا بِـأَنَّ الفَتَـى يُصَـابُ بِـبَعْضِ الـذِي فِـي يَدَيْـهِ

= وارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٩).

(١) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٧٠) والبحر المحيط (١/ ٤٧٢).

(٢) المنقول عن النحاس أنه نقل الإجماع على الرفع.

(٣) البقرة: ١٧٧، وقد سبق أن قال ابن هشام إنها من الشواذ، وهي قراءة أبي وابن مسعود. انظر: المحتسب (١/ ١١٧).

(٤) البيت لمحمود الوراق، وهو من المتقارب، وروايته في كتب القوم: «أليس عجيبًا». انظر: البيان والتبيين (٣/ ١٣٤) والكامل (٢/ ١٢٩) والعقد الفريد (٢/ ٣٦١) وأمالي القالي (١/ ١٠٩) والتذييل والتكميل (٤/ ١٧١).

قالَ الناظمُ[١]: كقولِه[٢]:

وَكُـــــنْ ....

البيتَ، وكقولِه[٣]:

وَلَقَــــدْ غَـــدَوْتُ وَكُنْـــتُ لَا ... أَغْــــدُو عَلَـــى وَاقٍ وَحَـــاتِمْ

وَكَــــذَاكَ[٤] لَا خَيْـــــرٌ وَلَا ... شَـــرٌّ عَلَـــى أَحَـــدٍ بِـــدَائِمْ

وقالَ ابنُ هشامٍ[٥]: «لم يُسمع في خبرِ (لَا)؛ فلا يُقاسُ على خبرِ (مَا)؛ لأنَّ الزيادةَ مجازٌ».

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٦).

(٢) بتمامه:

وَكُـنْ لِـي شَـفِيعًا يَـوْمَ لَا ذُو شَـفَاعَةٍ ... بِمُغْـنٍ فَتِـيلًا عَـنْ سَـوَادِ بْـنِ قَـارِبِ

والبيت لسواد بن قارب رضي الله عنه، وهو من الطويل، وفي بعض الروايات: «سواك بمغنٍ».

انظر: جمهرة أشعار العرب (٥٥) والزهرة (٢٤٠) والجليس الصالح الكافي (٢٢٦) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٦) و(٣/ ٢٥٨).

(٣) من مجموعة أبيات تنسب للمرقش وخزز بن لوذان والمرقم الذهلي السدوسي، وقيل: إن المرقم لقب خزز بن لوذان، ونسبه ابن عصفور إلى امرئ القيس، والأبيات من مجزوء الكامل. انظر: الوحشيات (١٦٦) والحيوان (٣/ ٢٠٧) وربيع الأبرار (٤/ ١٩٤) والضرائر لابن عصفور (٦٤).

(٤) في المخطوط (وكذلك) وبه ينكسر البيت.

(٥) يقصد به الإمام ابن هشام الخضراوي، وهذا الكلام منقول من التذييل والتكميل (٤/ ٣٠٩) والارتشاف (٣/ ١٢١٥).

وقالَ ح[١]: «لا حُجةَ في البيتينِ؛ لجوازِ كونِ (لَا) مهملةً، وإن لم تُكرَّر، فقد سُمع ذلك قليلًا».

ع: وإنَّما عدمُ التَّكرارِ في الأوَّلِ فقط.

* * *

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَـ: (لَيْسَ): (لَا) وَقَـدْ تَلِـي (لَاتَ، وَإِنْ) ذَا العَمَـلَا

قولُه: (وَإِنْ) قالَ في «المقرَّبِ»[٢]: «وقد أجرَوا (إِنْ) النافيةَ في الشعرِ مجرى (مَا) في نصبِ الخبرِ؛ لشَبَهِها بها، قالَ[٣]:

إِنْ هُـوَ مُسْـتَوْلِيًا عَلَـى أَحَـدِ ....

البيتَ، ولا يجوزُ ذلكَ في الكلامِ؛ لأنَّها غُير مختصةٍ». انتهى

وقالَ ابنُ خروفٍ في «شرحِ الجُملِ»[٤]: «إِذَا كَانَتْ (إِنْ) نفيًا عمِلَتْ عملَ (مَا) في لغةِ أهلِ الحجازِ، ولا تعمَلُ إلا فيما يعملُ فيه (مَا)».

[فِي النَّكِرَاتِ أُعْلِمَتْ كَـ: (لَيْسَ): (لَا)]: ظاهرُ قولِه أنَّ عمَلَ (لَا) كثيرٌ، و(إِنْ)

---

(١) يقصد به أبا حيان، وكلامه في التذييل والتكميل (٤/ ٣٠٨).

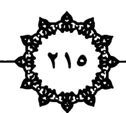
(٢) انظر: المقرب (١٦٣).

(٣) بتمامه:

إِنْ هُـوَ مُسْـتَوْلِيًا عَلَـى أَحَـدِ إِلَّا عَلَـى أَضْـعَفِ الْمَجَـانِينِ

ولا يعلم قائل هذا البيت، وهو من المنسرح، وفي روايه: «إلا على حزبه الملاعين». انظر: الأزهية (٤٦) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣) وشرح التسهيل (١/ ١٥٠) وأوضح المسالك (١/ ٢٨٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٥٩٠).



قَلِيلٌ، وكذا في «التَّسْهِيل»[١]، وردَّه ح[٢] بأنَّ (إنْ) أُعملَتْ في النثرِ، وأمَّا إعمالُ (لَا) فقليلٌ، حتى زعم أبو الحسنِ[٣] أنَّ الرفعَ بالابتداءِ، وأنَّك تقولُ: «لَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ» برفعِ (أَفْضَلُ) لا غيرُ.

في «شرحِ التسهيلِ»[٤] قالَ: «وَرَفْعُهَا مَعْرِفَةً نَادِرٌ»، كقولِه[٥]:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا ... لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الجِيرَانُ جِيرَانَا

وقالَ[٦]:

.... لَا أَنَا بَاغِيًا

وبنَى على ذلكَ المتنبِّي قولَه[٧]:

---

(١) انظر: التسهيل (٥٧).

(٢) انظر كلام أبي حيان هذا في التذييل والتكميل (٤/ ٢٨١).

(٣) يقصد به الأخفش. انظر معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٨٨).

(٤) كلامه هذا في التسهيل. انظر: التسهيل (٥٧)، وشرح التسهيل (١/ ٣٧٧).

(٥) ليس هذا البيت في مطبوع شرح التسهيل، وما بعده من أبيات موجود في شرح التسهيل، وهذا البيت لا يعرف صاحبه، وهو من البسيط. انظر: الجمل المنسوب للخليل ـ والظن أنه لأبي بكر بن شقير ـ (٧٦) والتذييل والتكميل (٤/ ٢٨٧) وشرح شذور الذهب (٢٥٦).

(٦) بتمامه:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

والبيت للنابغة الجعدي رضي الله عنه، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة الجعدي (١٧١) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٣) وشرح التسهيل (١/ ٣٢٥) وتخليص الشواهد (٢٩٤).

(٧) بتمامه:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى ... فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا =

فَـلَا الحَمْـدُ مَكْسُـوبًا وَلَا الْمَـالُ بَاقِيَـا

* * *

وَمَـا لِـ: (لَاتَ) فِـي سِـوَى حِـينٍ عَمَـلْ　　وَحَـذْفُ ذِي الرَّفْـعِ فَشَـا وَالعَكْـسُ قَـلّْ

[والعَكْسُ قَلّْ]: كقراءةِ بعضِهم: ﴿وَلَاتَ حِينٌ﴾[1]، وفيها شذوذان:

أحدُهما: حذفُ المنصوبِ وبقاءُ المرفوعِ، وهو خلافُ المشهورِ.

والثاني: أنه مُحوِجٌ إلى كَثرةِ التقديرِ؛ وذلك لِما قدَّمنا في إعرابِ قراءةِ الجماعةِ مِن أنَّه لا بُدَّ مِن تقديرِ الحينِ المحذوفِ معرفةً؛ لأنَّ المرادَ نفيُ كونِ الحينِ الحاضرِ حينَ مناصٍ، لا نفيُ جنسِ حينِ مناصٍ.

وإذا كانَ كذلكَ فقالَ الناظمُ[2]: تقديرُه: «لَيْسَ حِينُ مَنَاصٍ مَوجودًا لهُم عندَ تَنادِيهم»؛ إذ كانَ لهُم قبلَ ذلكَ حينُ مناصٍ؛ فلا يصحُّ نفيُ جنسِه مطلقًا. انتهى كلامه.

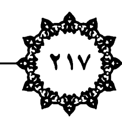
قلتُ: وظاهرُه أنَّه جعلَ (مَوْجُودًا) الخبرَ، وهذا لا يصِحُّ؛ لأنَّ (لَاتَ) لا تعمَلُ إلا في الحينِ، والصوابُ أنَّ تقديرَ[ه]: «لَيْسَ حِينُ مَنَاصٍ حِينًا مَوجُودًا» إلى آخرِه، فيكونُ (مَوْجُودًا) صفةً للخبرِ، لا خبرًا[3].

= وهو من الطويل، ورواية ابن مالك في شرح التسهيل: «فلا المجد». انظر: ديوان المتنبي (٤/ ٢٨٣) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٣١) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٧).

(١) ص: ٣، وهي قراءة الضحاك وأبي المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر وأبي السمال. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٧٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٢)

(٣) استفاد من هذه التحشية الصبان حيث قال عند قول الأشموني: «أي: كائنًا لهم»: «ظاهرُه=



شرطُ معمولَي (لَاتَ) ثلاثةٌ:

أحدُها: كونُهما (الحينَ، أو الساعةَ، أو الآنَ)، بكثرةٍ في الأولِ، وقلةٍ في الأخيرينِ، كذا في «شرحِ الكافيةِ»[(١)]، وهو الواقعُ، فنحوُ[(٢)]:

.............لَاتَ هَنَّــــا حَنَّـــتِ

مهملةٌ.

والثاني: أنْ لا يَجتمِعا، بل يُحذَفُ أحدُهما.

الثالثُ: أن يكونَ المذكورُ مِنهما نكرةً لا معرفةً.



= جعلُ (كَائِنًا) خبرَ (لَاتَ)، وهو لا يصِحُّ؛ لأنَّ مِن شروطِ عملِها كونُ معمولَيها اسمَي زمانٍ، فيجبُ أن يقدَّرَ: «وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ حِينًا كَائِنًا لَهُم»، فيكُونُ (كَائِنًا) صفةً للخبرِ، لا خبرًا». انظر: حاشية الصبان (١/ ٣٧٨).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٢).

(٢) بتمامه:

حَنَّـــتْ نَــوَارُ وَلَاتَ هَنَّـــا حَنَّـــتِ   وَبَــدَا الَّــذِي كَانَــتْ نَــوارُ أَجَنَّـــتِ

والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي، أو لحجل بن نضلة، وهو من الكامل. انظر: المسائل البصريات (٢/ ٧٥٦) والمفصل (١٢٨) وشرح التسهيل (١/ ٣٧٨).



أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كـ: (كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى) لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَـذَيْنِ خَبَرْ

ش ع[1]: «(كَانَ[2]، وَكَادَ، وَكَرَبَ) للمقاربةِ اليقينيةِ، و(عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ) للمقاربةِ الظنيةِ»، تقولُ: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يُفْلِحَ»، و«اخْلَوْلَقَ زَيْدٌ أَنْ يَنْجَحَ»، أي: «رُجِيَ مِنْهُمَا ذَلِكَ»، والباقي للشروعِ.

ع: مِن هنا ينحَلُّ قولُ ب[3]: «لِمُقَارَبَتِهِ فِي الإِمْكَانِ».

* * *

وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ وَ(كَادَ) الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

أي كونُ المضارعِ الواقعِ خبراً.

واختارَ هوَ[4] وابنُه[5] أَنَّها إِنَّما تكونُ نواسخَ إذا كانت بدونِ (أَنْ)، وأَنَّها في غيرِ ذلكَ فِعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ منسوخٌ أو مقيَّدٌ، ونقلاه عن س[6].

---

(١) انظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨١٠).

(٢) كذا في المخطوط، ولا وجود لها في شرح العمدة.

(٣) يقصد به الإمام بدر الدين، وهو ابن الناظم. انظر: شرح ابن الناظم (١١٠).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٤)، وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٢١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (١١٢).

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ١٥٧ و١٦٠).

وجوَّزَ ابنُه[١] كونَها حينئذٍ ناسخةً، وصحَّ الإخبارُ على المبالغةِ.

وقالَ ابنُ خروف[٢]: «لا يجوزُ أن يكونَ خبرًا؛ إذْ لا يُقال: «عَسَى زَيْدٌ القيامَ»، ولا يكونُ الحدثُ خبرًا عَن الذاتِ إلَّا في مواضعِ المشاهدةِ والعِلمِ والدوامِ على الفعلِ، فحينئذٍ تأتي المبالغةِ، نحوُ: «إنَّما أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا»، و«ضَرْبًا ضَرْبًا» أي أنَّه يجوزُ رفعُه، قالَ[٣]:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

وتقولُ: «زَيْدٌ صَوْمٌ وفِطْرٌ». انتهى مُلَخَّصًا مِن «شرحِ الجُملِ» له[٤].

وإلى ما ذَكَرَ مِن هذا الشرطِ يُشيرُ كلامُ ابنِ عُصفورٍ في «مقرَّبِه»[٥].

* * *

وَكَـ: (عَسَى): (حَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ: (أَنْ) مُتَّصِلَا

* * *

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١١٢).

(٢) ما بعد قوله: «خبراً عن الذات» ليس موجودًا في مطبوعة شرح الجمل لابن خروف بنصها، وهذا الكلام منقول بالمعنى من موضع لاحق. انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٨٣٦).

(٣) بتمامه:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

والبيت للخنساء، وهو من البسيط. انظر: ديوان الخنساء (٥٠) والكتاب (١/ ٣٣٧) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٠٣) والمقتضب (٣/ ٢٣٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٨٤٢).

(٥) انظر: المقرب (١٥٢) وما بعدها.

وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ): (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

هذا وقولُه:

وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ كَرَبَا

مُخالِفٌ لقولِه في «شرحِ الكافيةِ»[1]: «وَالأَمْرَانِ فِي (أَوْشَكَ، وَكَرَبَ) عَلَى السَّوَاءِ، أو مُقَارِبَانِ لَه».

والحقُّ ما ذَكَرَ هُنا، وكيفَ يتساويانِ أو يتقاربانِ في (كَرَبَ) وس[2] لم يسمع لحاقَ (أَنْ)؟

* * *

وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

* * *

كَـ: «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو»، وَ(طَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ)

[جَعَلْتُ]:

وَلَمَّا رَأَيْتُ الكَاشِحِينَ تَتَبَّعُوا[3] هَوَانَا وَأَبْدَوْا دُونَنَا نَظَرًا شَزْرَا
جَعَلْتُ وَمَا بِي مِنْ صُدُودٍ وَلَا قِلًى أَزُورُكُمُ يَوْمًا وَأَهْجُرُكُمْ عَشْرَا

أنشدَ القالِي[4] البيتَ الثانيَ:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٥٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ١٥٩).

(٣) في المخطوط: (تتبعنا)، وهو تحريف.

(٤) البيت الأول قال عنه أبو عبيد البكري: «وأسقط أبو علي من هذا الشعر البيت الذي به =

صَــــدَدْتُ وَمَـــا بِـــي ....

البيتَ، وردَّهُ أبو عبيدٍ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ العزيزِ البكريِّ في الكتابِ المسمَّى بِـ: «التَّنْبِيه على أوهامِ أبي عليٍّ في أماليه»(١)، وأنشدَ البيتينِ وأبياتًا أُخَرَ أنشدَها أبو عليٍّ.

* * *

وَاسْـتَعْمَلُوا مُضَـارِعًا لِــ: (أَوْشَـكَا) وَ(كَـادَ) لَا غَيْـرُ وَزَادُوا (مُوشِـكَا)

ش ع(٢): «نَدَرَ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلِ (أَوْشَكَ)، وَأَنْدَرُ مِنْهُ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلِ (كَادَ)».

قالَ عبدُ الدائمِ القيروانيُّ(٣) في كتابِهِ «حُلَى العُلَى»: إنَّ (عَسَى) قد استُعملَ

= يقوم معنى البيت الآخر لأنه جواب له ولا فائدة له إلاّ بذكره»، قلت ـ حمزة ـ: لعل البيت سقط من نسخة أبي عبيد للأمالي، وهو ثابت في النسخة التي بين يدي ابن هشام، هذا وفي مطبوع الأمالي رواية: «وأهجرهم». انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٧٢) وأمالي القالي (١/ ٢١٨) وسمط اللآلي لأبي عبيد البكري (١/ ٥٠٧) وتوجيه اللمع (١٨٩) وخزانة الأدب (٩/ ٣٥٣).

(١) انظر: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (٦٨).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٢٣ ـ ٨٢٤).

(٣) قال القفطي: «عبد الدائم بن مرزوق بن جبير اللغوي الأندلسي المنزل، القيرواني الأصل، يكنى أبا القاسم. نزل المريّة، وكان قد روى كثيرًا من كتب الأدب واللغة. وكان قد رحل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ عن علمائها في سنة ست وعشرين وأربعمئة، ولقي أبا العلاء المعرّيّ، وأخذ عنه شيئًا من الأدب، وروى عنه شيئًا من شعره سقط الزّند في سنة ثلاث وعشرين وأربعمئة. وكان حيًّا في سنة سبع وستين وأربعمئة؛ فإنه كتب شيئًا بخطه =

مِنه صفةٌ، وقد قالَ المعريُّ(١):

عَسَاكَ تَعْـذِرُ إنْ قَصَّـرْتُ فِـي مَـدْحِي فَـإنَّ مِثْلِـي بِهِجْـرَانِ القَـرِيضِ عَسِـي

وما قالَه غلطٌ؛ لأنَّ (عَسِي) في البيتِ بمعنى: (خَلِيقٌ، وَحَقِيقٌ)، وكلامُنا في (عَسَى) التي معناها الإطماعُ والإشفاقُ.

وحكَى اللِّحيانِيُّ(٢) في «نوادِره» عَن الكسائيِّ: «سَمِعْتُ العربَ تقولُ: «أَعْسِ بِأَنْ تَفْعَلَ!»، أي: «أَخْلِقْ!»، و«بِالعَسِيِّ أَنْ يَفْعَلَ»، قال: «وَلَا يُفْعَلُ هذا بِـ: (عَسَى) التِي مَعْناها العَرْضُ والإشفاقُ»(٣). مِن «بُغْيَةِ الآمَالِ»(٤).

مِن مُثُل (عَسَى) للإشفاقِ قولُ بعضِ الصحابةِ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ـ للنبيِّ ﷺ حينَ قَالَ له: «إِنَّكَ لَتُشْبِهُ الدَّجَّالَ»: «عَسَى أَنْ يَضُرَّنِي شَبَهُهُ يَا رَسُولَ اللهِ»(٥).

فهذا إشفاقٌ قطعًا لا طمعٌ.

* * *

= في هذا التاريخ». انظر: إنباه الرواة (٢/ ١٥٨).

(١) وهو من البسيط. انظر: سقط الزند (١٢٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٣/ ٥٦) والمحكم (٢/ ٢٢٠).

(٣) في بغية الآمال (الطمع والإشفاق).

(٤) للإمام اللبلي، وذكره أيضًا اللبلي في تحفة المجد الصريح. انظر: بغية الآمال (٣٠)، وتحفة المجد الصريح (٤١).

(٥) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٧٦) وتفسير الطبري (١١/ ١١٨) والروض الأنف (١/ ٢٠٨) ولسان العرب (٦/ ٢٣).

بَعْدَ (عَسَى، اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ: (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

كما سدَّ (أَنَّ، وأَنْ) مسدَّ مفعولَي (ظَنَّ) وأخواتِها، وكما سدَّ (أَنَّ) مسدَّ الجملةِ بعدَ (لَوْ)، وكما سدَّت (أَنْ) والفعلُ مسدَّ جزأَي (لَعَلَّ) في قولِه[1]:

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

وليسَ بضرورةٍ؛ لتمكُّنه مِن أن يقولَ: «عَلِّيَ انْ»، بنقلِ حركةِ الهمزةِ، وإعمالِ (عَلَّ) في ياءِ المتكلِّم.

ولكَ أن تقولَ: لا نُسلِّمُ أنَّ لغتَه النقلُ. سلَّمْنا؛ إلَّا أنَّ لغتَه إن كانت فتحَ ياءِ المتكلمِ فلا يصحُّ النقلُ لِمُحَرَّكٍ، وإن كانتْ لغتُه الإسكانَ فحرفُ المدِّ واللينِ لا يصحُّ النقلُ إليه.

وزعمَ ابنُ خروف[2] أنَّ الاسمَ محذوفٌ، والذي قدَّمْتُه أَوْلَى.

وكما سدَّ (أَنَّ) مسدَّ معمولَي (لَيْتَ) كقولِه[3]:

فَيَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوًى وَغَرَامِ

* * *

وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

---

(١) في المخطوط: «أتندما»، وهو تحريف، والبيت لنافع بن سعد الطائي، وهو من الطويل. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨١٧) وسمط اللآلي (١/ ٧٤٥).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٨٣٥) وتنقيح الألباب (٢٥٠).

(٣) لم يعين قائله ابن مالك، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٩) والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٥).

ح[١]: نقلَ ابنُ إياز البغداديُّ[٢] عَن الرمانيِّ[٣] أنَّه لا يجوزُ أن تُضمِرَ في (عَسَى) ضميرَ غيبةٍ.

ع: فعلَى هذا لا يُجيز في: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ» إلَّا التَّمامَ، ولا يُجيزُ: «الزَّيْدَانِ عَسَيَا»، ولا: «الزَّيْدُونَ عَسَوْا»، ولا: «الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ». انتهى

وزعمُ الحوفيُّ[٤] في: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[٥] أنَّ: «تكْرَهُوا» في موضعِ نصبٍ.

ح[٦]: «ولا يُمكنُ إلَّا بتكلُّفٍ». انتهى

سفا[٧]: «يُمكنُ أن يُقدَّر في (عَسَى) ضميرٌ، بناءً على أنَّه مِن التنازعِ، أي: «عَسَى الشَّيْءُ أَنْ تَكْرَهُوهُ»[٨].

وبقيَ وجهٌ آخرُ، وهو أنَّ (عَسَى) ناقصةٌ، وسدَّتْ (أَنْ) وصلتُها مسدَّ الاسمِ

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: البحر المحيط (٢/ ٣٦٢).

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز (٣١٥).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (٨٠٠ و٨٠٥ و١٠٣٢).

(٤) الغريب أن الحوفي في البرهان يقول بعكس هذا، قال في آية: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾: «و(أَنْ) في موضع رفع بـ: (عَسَى)، و(أَنْ) يلزمها لتدل على الاستقبال». انظر: البرهان للحوفي (٤/ ٨٤/ ب).

(٥) البقرة: ٢١٦.

(٦) المقصود به أبو حيان، انظر: البحر المحيط (٢/ ٣٨٠).

(٧) يقصد به الإمام السفاقسي. انظر: المجيد للسفاقسي (١/ ٩٨/ أ).

(٨) وقد ذكره ابن هشام في المغني أيضًا. انظر: مغني اللبيب (٢٠٤).

والخبرِ، كما سدَّت مسدَّ المفعولينِ في (ظَنَّ)، ذكرَه ابنُ عصفورٍ في «شرحِ المقرَّبِ»[(١)].

* * *

وَالفَـتْحَ وَالكَسْـرَ أَجِـزْ فِـي السِّـينِ مِـنْ نَحْـوِ (عَسَـيْتُ) وَانْتِقَـا الفَـتْحِ زُكِـنْ

[وَالفَتْحَ]: على الأصل.

(وَالكَسْرَ) قالَ ابنُه[(٢)] إتباعًا، ولم يزِدْ على ذلكَ شيئًا[(٣)].

قلتُ: أي إتباعًا[(٤)] للياءِ[(٥)] الساكنةِ، ومِن ثمَّ اختصَّ هذا الحكمُ بالْمُسنَدِ للتاءِ والنونِ، وخرجَ عَن ذلكَ نحوُ (عَسَيَا).

---

(١) انظر: المقرب (١٥٤).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (١١٥).

(٣) في المخطوط: (شيء).

(٤) في المخطوط (اتبا).

(٥) في المخطوط: (التاء)، والتصويب من العليمي (١/ ١٢٦).



(إنَّ) وأَخَواتُها

لِـــ: (إِنَّ، أَنَّ، لَيْـــتَ، لَكِـــنَّ، لَعَـــلّْ، كَـأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ: (كَـانَ) مِنْ عَمَـلْ

عندِي أنَّ تقديمَ الخبرَ للحصرِ، أي: مَا لَهَا إِلَّا عكسٌ [ما لـ: (كـانَ)][1]، خِلافًا لابنِ سَلَّامٍ[2] في أنَّها تنصِبُ الجزأين في لغةٍ، نحوُ[3]:

.... إِنَّ حُرَّاسَـــنَا أُسْـــدَا

إِنَّ العَجُـــوزَ خَبَّـــةً[4] ....

البيتَ، وللفراءِ[5] في تخصيصِه بـ: (لَيْتَ)، نحوُ[6]:

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (١/ ١٢٧).

(٢) انظر: طبقات فحول الشعراء (١/ ٧٨).

(٣) بتمامه:

إِذَا اسْـوَدَّ جُـنْحُ اللَّيْـلِ فَلْتَـأْتِ وَلْـتَكُنْ خُطَـاكَ خِفَافًـا إِنَّ حُرَّاسَـــنَا أُسْـــدَا

والبيت لعمر بن أبي ربيعة أو لأبي زبيد الطائي، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٩) وتخليص الشواهد (٣٠٦) وشرح أبيات المغني للبغدادي (١/ ١٨٣).

(٤) بتمامه:

إِنَّ العَجُـــوزَ خَبَّـــةً جَـــرُوزَا تَأْكُـــلُ كُـــلَّ لَيْلَـــةٍ قَفِيـــزَا

والرجز لم يعين قائله. انظر: العين (٦/ ٦٤) نوادر أبي زيد (٤٧٤) ومقاييس اللغة (١/ ٤٤١).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤١٠).

(٦) الرجز للعجاج. انظر: ملحق ديوان العجاج (٢/ ٣٠٦) والكتاب (٢/ ١٤٢) ومغني اللبيب (٣٧٦).

يَـــا لَيْـــتَ أَيَّـــامَ الصِّـــبَا رَوَاجِعَـــا

ولنا: أنَّ الخبرَ محذوفٌ، نحوُ(١):

وَلَكِـــــنَّ زَنْجِيًّـــــا ....

أي: «لَا يَعْرِفُ قَرَابَتِي»(٢)، وَ(خَبَّةً) على الذَّمِّ، و(تَأْكُلُ) الخبرُ.

وأبُو نُخَيْلَةَ لحَّنَه(٣) الأصمعيُّ وأبُو عَمْرٍو بحضرةِ الرشيدِ في(٤):

كَـــأَنَّ أُذْنَيْـــهِ ....

فيُستثنى مِن كلامِه الجرُّ بـ: (لَعَلَّ) المذكورُ في بابِ حروفِ الجرِّ، على أنَّ ابنَ عُصفورٍ(٥) يراه إنَّما ثبتَ في المكسورةِ اللامِ، وتلكَ لم يستقرَّ فيها(٦) نصبُ الاسمِ

---

(١) بتمامه:

فَلَـــوْ كُنْـــتَ ضَـــبِّيًا عَرَفْـــتَ قَرَابَتِـــي   وَلَكِـــنَّ زَنْجِيًّـــا عَظِـــيمَ الْمَشَـــافِرِ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل، وفي بعض الروايات: «ولكن زنجيٌّ عظيمُ». انظر: ديوان الفرزدق (٤٨١) والكتاب (١٣٦) ومجالس ثعلب (٢٥) وجمهرة اللغة (٣/ ١٣١٢).

(٢) في المخطوط (فذاك) والتصويب من العليمي.

(٣) في المخطوط (لجزم)، والتصويب من شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٢٥) والعليمي (١/ ١٢٧)، وكذا قال ابن هشام في المغني (٢٥٥).

(٤) بتمامه:

كَـــأَنَّ أُذْنَيْـــهِ إِذا تَشَـــوَّفَا   قَادِمَـــةً أَوْ قَلَمًـــا مُحَرَّفَـــا

قيل: لأبي نخيلة، وقيل: لمحمد بن ذؤيب، وهو من الرجز. انظر: الكامل (٣/ ١٠٤) والخصائص (٢/ ٤٣٢).

(٥) انظر: شرح الجمل (١/ ٤٢٦).

(٦) في المخطوط: (فيها في)، و(في) الثانية زائدة.

ورفع الخبرِ، ومِن ثَمَّ جَعلَ(١):

لَعَـلَّ أَبِـي المِغْـوَارِ ....

على إضمارِ اللامِ، مثلُ: «خَيْرٍ»(٢)، والقصةِ، مثلُ(٣):

إِنَّ مَـنْ لَامَ فِـي بِنْـتِ بَنِـي حَسَّـا نَ ....

والموصوفِ، أي: «جَوَابٌ قَرِيبٌ»، بخلافِ: «لَعَلِ اللهِ».

والفارسِيُّ(٤) يؤَوِّلُ الأوَّلَ على التخفيفِ وفتحِ اللامِ، مثلُ(٥):

---

(١) بتمامه:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَاعِيًا لَعَـلَّ أَبِـي المِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ

والبيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو من الطويل. انظر: نوادر أبي زيد (٢١٨) واللامات للزجاجي (١٣٦).

(٢) يشير إلى قول رؤبة حينما سئل: «كيف أصبحت؟»، فقال: «خيرٍ، عافاك الله». انظر: الكامل (٢/ ٧٠) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٤٤) والخصائص (١/ ٢٨٦).

(٣) بتمامه:

إِنَّ مَـنْ لَامَ فِـي بِنْـتِ بَنِـي حَسَّـا نَ أَلُمْـهُ وَأَعْصِـهِ فِـي الخُطُـوبِ

والبيت للأعشى، وهو من الخفيف. انظر: ديوان الأعشى (٣٨٥) والكتاب (٣/ ٧٣) والإيضاح العضدي (١٢٢).

(٤) انظر: الحجة (٢/ ١٧٦) والبصريات (١/ ٥٥٢) وإيضاح الشعر (٧٥).

(٥) بتمامه:

وَتَـأْمُرُنِي رَبِيعَـةُ كُـلَّ يَـوْمٍ لَأَشْـرِيَهَا وَأَقْتَنِـيَ الـدَّجَاجَا

والبيت للنمر بن تولب، وهو من الوافر، ورواية أبي علي تختلف:

تُوَاعِـدُنِي رَبِيعَـةُ كُـلَّ يَـوْمٍ لَأهلكهـا وأقتنـي الـدَّجَاجَا =

لَأَشْــــرِيَها ....

ع: المناطقةُ يقولونَ: «أنَّه مَا هُو؟»، وقد رأيتُ ما يتمسَّكُ به مَن يُجيز ذلكَ، وهو: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[1]؛ لأنه (فَعُلَ) للتعجُّبِ، وهذا إنَّما ينتهِضُ دليلًا على القولِ بأنَّه ليسَ بخبرٍ.

* * *

كَـــ: «إِنَّ زَيْـــدًا عَــــالِمٌ بِـــأَنِّي   كُـــفْءٌ وَلَكِـــنَّ ابْنَـــهُ ذُو ضِــغْنِ»

فإن قلتَ: بقيَ عليه مما يرفعُ الخبرَ وينصِبُ الاسمَ: (عَسَى) في قولِه[2]:

...................أَوْ عَسَـــــاكَا

و(إلَّا) في المنقطعِ، و(لَا) النافيةُ للجنسِ.

قُلتُ: المختارُ عندَه[3] في (عساكَ) مذهبُ الأخفشِ[4]، وفي (إلَّا) مذهبُ البصريينَ[5]، وأما (لَا) فقد أفردَها بالتبويبِ؛ لِمَا تختصُّ بِه مِن الأحكامِ.

* * *

= انظر: الحجة (٢/ ٤٣٤) والبصريات (١/ ٥٥٤).

(١) التوبة: ٩ والمجادلة: ١٥ والمنافقون: ٢.

(٢) بتمامه:

تَقُـــولُ بِنْتِـــي قَـــدْ أَنَـــى إِنَاكَـــا   يَـــا أَبَتَـــا عَلَّـــكَ أَوْ عَسَـــاكَا

والرجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (١٨١) والكتاب (٢/ ٣٧٥) والمقتضب (٣/ ٧١).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٧).

(٤) ذكره الأخفش في تعليقاته على كتاب سيبويه. انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٥) حاشية (٦).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٦٤).

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي　　كَـ: «لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي»

إذا كانَ الخبرُ ظرفًا فقد يجِبُ تقديمُه، وقد يجِبُ تأخيرُه، وقد يجوزُ فيه الأمرانِ:

فالأوَّلُ: نحوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا»، و«إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا أَبَاهُ»(١).

والثاني: نحوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ».

والثالثُ: نحوُ: «إِنَّ زَيْدًا فِي الدارِ». مِن «حَوَاشِي الشَّلَوْبِينِ»(٢).

[ذَا التَّرْتِيبِ]: المرادُ خصوصيةُ الترتيبِ الممثَّلِ بهِ، لا مُطلقُ تقدُّمِ الاسمِ وتأخُّرِ الخبرِ؛ فإنَّه لا يجوزُ في الأصحِّ: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا جَالِسٌ»، فأمَّا(٣):

.... فَإِنَّ بِحُبِّهَا

البيتَ، فمتعلِّق بـ: (أَعْنِي) مقدرةً، والجملةُ اعتراضيةٌ، مثلُ(٤):

---

(١) كذا في المخطوط، والصواب كما نقل العليمي: «إن في دار زيد أباه»، أو كما قال الشلوبين: «إن قدام زيد أباه».

(٢) انظر: حواشي الشلوبين على المفصل (١/ ٧٩).

(٣) بتمامه:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا　　أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ١٣٣) والحجة (٣/ ٤١١) وشرح التسهيل (٢/ ١٢).

(٤) بتمامه:

كَأَنَّ ـ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيدٌ ـ　　أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

والبيت لأبي الغول الطهوي، وهو من الوافر. انظر: النوادر لأبي زيد (٤٣٢) وشرح التسهيل (٢/ ١٣).

كَـأَنَّ ـ وَقَـدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيـدٌ ـ

وإلَّا فتقدُّمُ المعمولِ مُؤذِنٌ بجوازِ تقديمِ العاملِ، والعاملُ هُنا لا يتقدَّمُ.

ويلزمُ مِن مُراعاةِ الترتيبِ أن لا يتقدَّمَ الخبرُ علَى العاملِ.

* * *

وَهَمْـزَ (إِنَّ) افْـتَحْ لِسَـدِّ مَصْـدَرِ   مَسَـدَّهَا وَفِـي سِـوَى ذَاكَ اكْسِـرِ

أي: «وَمَسَدَّ مَعْمُولَيْهَا»، قالَ ابنُ الناظمِ(١): «تقولُ: «بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ»، فتفتحُ؛ لأنَّه يسدُّ مسدَّه: «بَلَغَنِي الفَضْلُ».

وما أحسنَ قولَه: «الفَضْلُ»!.

قولُه: (وَفِي سِوَى ذَاكَ) يعنِي: إذَا لم يسدَّ المصدرُ مسدَّها، وذلكَ أن لا يسدَّ مسدَّها إلَّا الجملةُ.

وتلخَّصَ أنَّ الموضعَ إن صلحَ للمصدرِ فالفتحُ، أو للجملةِ فالكسرُ، وقد يصلحُ الموضعُ لهما، فيجوزُ الأمرانِ.

* * *

فَاكْسِـرْ فِـي الِابْتِـدَا وَفِـي بَـدْءِ صِـلَهْ   وَحَيْـثُ (إِنَّ) لِيَمِـينٍ مُكْمِلَـهْ

ليسَ المرادُ بالابتداءِ افتتاحَ النُّطقِ، بل ابتداءَ الكلامِ، سواءٌ افتُتِحَ بها النُّطقُ، نحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾(٢)، أو وقعَتْ في قُوَّةِ ذلكَ، نحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾(٣)،

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١١٧).

(٢) يوسف: ٢ والدخان: ٣ والقدر: ١.

(٣) يونس: ٦٢.

أو مبنيةً على ما قبلَها، نحوُ: «زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ»، وقالَ[١]:

مِنَّـا الأَنَـاةُ وَبَعْـضُ القَـوْمِ يَحْسَـبُنَا إِنَّـا بِطَـاءٌ وَفِـي إِبْطَائِنَـا سَـرَعُ

فإن قلتَ: فعلى كذا: «فِي اعْتِقَادِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ».

قلتُ: هذا ابتداءٌ مفردٌ، لا كلام، بخلافِ: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ».

فإن قلتَ: فهذا مفهومٌ مِن قَولِه: (وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحْ) البيتَ.

قلتُ: والمواطنُ كلُّها كذلكَ، وإنَّما هذا تفصيلٌ لها.

وذكرَ ابنُه[٢] هذه الأقسامَ الثلاثةَ تحتَ قولِه: (فِي الِابْتِدَا)، ولَمَّا تكلَّمَ علَى ما يجوزُ فيهِ الوجهانِ ذَكَرَ (حَتَّى)، و(لَا جَرَمَ)، و(أَمَا)، وفسَّرَه بأَنَّها إن كانتْ (حَتَّى) ابتدائيةً كُسِرَتْ، نحوُ: «حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ»، أو عاطفةً أو جارَّةً فُتِحَتْ، نحوُ: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ»، وإن كانَتْ (أَمَا) بمعنَى (أَلَا) كُسِرَتْ، أو (حَقًّا) فُتِحَتْ، وإن كانَتْ (لَا جَرَمَ) بمعنى (حَقًّا) ـ وبذلك فسَّرَها المفسرونَ[٣] ـ فُتِحَتْ، أو بمنزلةِ اليمينِ، كقولِكَ: «لَا جَرَمَ لَقَدْ أحسنتَ إليَّ»، و«لَا جَرَمَ لَآتِيَنَّكَ» كُسِرَتْ.

فيُقالُ: كان ينبغِي أن تذكُرَ (حَتَّى) الابتدائيةَ مَع (أَلَا) الاستفتاحيةِ في وجوبِ الكسرِ، كما ذكرتَها بعدَ المبتدأِ؛ فإنَّ الكلامَ قَد ابتُدِئ بعدَها، وكذَا بعدَ (لَا جَرَمَ)

---

(١) البيت لوضاح ابن إسماعيل، وهو من البسيط. انظر: الحماسة (١/ ٣٢٤) وشرح التسهيل (٢/ ٢٠).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (١١٧) وما بعدها.

(٣) قاله الفراء. انظر: تفسير مقاتل (٢/ ٢٧٨) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٨) وتفسير الطبري (١٥/ ٢٨٨) وتفسير الماتريدي (٦/ ١١٥).

إذا كانَتْ بمنزلةِ اليمينِ، (أَلَا) إذا كانَتْ بمعنَى (حَقًّا)، وأنْ لا تذكُرَ ذلكَ فيما يجوزُ فيهِ الوجهانِ؛ لأنَّ الذي يُفتحُ بعدَه غيرُ الذي يُكسَرُ، بخلافِ المواطنِ التي ذكرَ المؤلِّفُ فيها جوازَ الوجهينِ.

ثمَّ ينبغي أن يذكُرَ مواطنَ الكسرِ كلَّها تحتَ قولِه: (فِي الِابْتِدَا)؛ إذ حَمْلُه على ابتداءِ الجملةِ، والتحقيقُ أنْ لا يذكُرَ مسألةَ الخبرِ، وأنْ يذكُرَ بدلَها مسألةَ الابتداءِ، أو يتركَها ويذكُرَ افتتاحَ النطقِ والواقعَ بعدَ حروفِ الاستفتاحِ.

ولقد أجادَ الناظمُ حيثُ لم يذكرْ هذهِ المواطنَ الثلاثةَ فيما يجوزُ فيهِ الوجهانِ كما ذَكَرَ ابنُه، على أنَّ ابنَه إنَّما اقتفَى في ذلكَ إثرَه في «التَّسْهِيل»[١] وغيرِه[٢].

* * *

أَوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ ... حَالٍ كَـ: «زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ»

يعنِي: «أَوْ كَانَتْ حِكَايَةً لِقَوْلٍ فِي حَالِ مُصَاحَبَتِهَا القَوْلَ»، وأرَى[٣] أنَّ الأصلَ: «أَوْ حُكِيَ بِهَا بِالقَوْلِ»، فحُذِفَ الجارُّ الأولُ، فارتفَعَ الضميرُ، واتصَّلَ بالفعلِ؛ لأنَّ (إنَّ) يُحكَى[٤] بها [قولٌ][٥] مسموعٌ، لا أنَّها هي محكيَّةٌ بكلامٍ آخرَ.

وحاولَ ابنُه[٦] تأويلَ كلامِه، فقالَ: «إذا حُكِيَ بِهَا قَوْلٌ ـ يَعْنِي: مَسْمُوعٌ ـ فقد

---

(١) انظر: التسهيل (٦٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٨١).

(٣) في المخطوط (ورأى)، والتصويب من العليمي.

(٤) في المخطوط: (يحا)، والتصويب من العليمي.

(٥) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العليمي.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (١١٨).

حُكِيَتْ هيَ نفسُها مَع مصاحَبَةِ القولِ».

كذَا قالَ، وفيه نظرٌ، أمَّا أنَّها إذا حُكِي بها قولٌ مسموعٌ كانَتْ مصاحِبَةً للقولِ فواضحٌ؛ لأنَّها إن لم تصاحِبْهُ كانت إخبارًا مِن عندِ المتكلمِ عن نفسِه، لا إخبارًا عمَّن قالَ، فنحنُ إنَّما ندَّعِي أنَّ الكلامَ حكايةٌ مَع مُصاحَبَةِ القولِ، وإلَّا فالظاهرُ خلافُه.

وأمَّا قولُه: «فَقَدْ حُكِيَتْ هِيَ نَفْسُهَا»، فاستقامتُه على أنْ يُريدَ بالحكايةِ الإخبارَ، كما تقولُ: «حَكَى لَنَا حِكَايَةً عَنْ نَفْسِهِ»، أي: «أَخْبَرَ بِخَبَرٍ عَنْ نَفْسِهِ»، على أنَّ هذا يرجعُ أيضًا إلى معنَى الْمُماثلةِ؛ لأنَّ معناهُ أنَّه أخبَرَنا عَن شيءٍ مُماثِلٍ لِمَا اتَّفقَ لهُ، لكنْ كأنَّ هذا المعنَى تُنُوسِيَ مِن هذا الكلامِ، فعلى هذا يُحمل قولُه: «فَقَدْ حُكِيَتْ هِيَ نَفْسُهَا مَعْ مُصَاحَبَةِ القَوْلِ»، أي: «أُخْبِرَ بِهَا فِي حَالَةِ مُصَاحَبَةِ القَوْلِ».

وعِبارَةُ ابنِه[1] عَن هذه المسألةِ أن قالَ: «الرَّابعُ: أنْ تُحكَى بقولٍ مجرَّدٍ مِن معنَى الظَّنِّ، نحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[2]، وقولُه: (أَوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ) معناهُ: حُكِيَتْ وَمَعَها القولُ؛ لأنَّ الجُملةَ إذا حُكِيَ بها القولُ فقد حُكِيَتْ هي نفسُها مع مصاحبةِ القولِ، واحترَزَ بـ: «الْمُجَرَّدِ مِن مَعْنَى الظَّنِّ» مِن: «أَتَقُولُ أَنَّكَ فَاضِلٌ؟»».

قلتُ: عليه نقدانِ:

أحدُهما: أنَّه كانَ ينبغِي أن يعبِّر عَن المسألةِ بعبارةٍ واضحةٍ كاشفةٍ عَن معناها؛ لتكونَ عبارتُه تفسيرًا لعبارةِ الناظمِ، وإيضاحًا[3] لِمَا فيها مِن الخفاءِ، أمَّا أنَّه

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١١٨).

(٢) مريم: ٣٠.

(٣) في المخطوط: (وإيضا)، وهو تحريف للفظة.

أتَى بمثلِ العبارةِ الخفيةِ، ثمَّ شرَحَ عبارةَ أبيه المساويةِ لعبارتِه هو في الخفاءِ؛ ليلزَمَ مِن ذلكَ شَرْحُ عبارتِه هو، فلا يَحْسُنُ.

وقد يُجابُ بأنَّ ما يذكُرُه مِن التراجمِ عَن المسائلِ المذكورةِ إنَّما يذكرُه على أنَّه فكٌّ للمنظومِ، ثم يشرحُ ذلك، ولم يذكُرْه ليكونَ شرحًا، فيُقالَ: فكانَ ينبغِي أن يقولَ: «وَمَعْنَى هَذَا»، ولا يقولَ: «وَمَعْنَى قَوْلِهِ».

وقد يُجابُ: بأنَّ الأهمَّ تفسيرُ ما في النَّظْمِ؛ لأنَّ الكتابَ مَوضوعٌ له، ولعلَّه لو فسَّرَ معنَى الباءِ في كلامِه لتُوُهِّمَ أنَّ ذلكَ خاصٌّ بعبارتِه، أمَّا إذا فسَّرَ كلامَ الناظمِ، وتُوُهِّمَ اختصاصُ ذلكَ التفسيرِ بعبارةِ الناظمِ دونَ عبارتِه هو فقد سهُلَ؛ لأنَّ غرضَنا الأهَمَّ تفسيرُ كلامِ الناظمِ.

والاعتراضُ بعدَ هذا كُلِّه قويٌّ عليهِ.

والاعتراضُ الثانِي عليه: أنَّ قولَه: «الْمُجَرَّدِ مِن مَعْنَى الظَّنِّ» لا فائدةَ لهُ؛ لأنَّ القولَ إذا كانَ بمعنَى الظَّنِّ فلا حكايةَ، وهو قد شَرَطَ الحكايةَ.

* * *

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَـ: «اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى»

* * *

بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ ... لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

ممَّا يجوزُ فيهِ الفتحُ والكسرُ: الموطنُ المحتمِلُ للتعليلِ، نحوُ: «أَنَا أُحِبُّ فُلَانًا أَنَّهُ مُتَّقٍ»، فإن فتحْتَ فبتقديرِ اللامِ، وإن كسرْتَ فكأنَّكَ قدَّرته جوابًا لسؤالٍ، أو تقولُ: قدَّرته استئنافًا مُقرِّرًا للفعلِ السابقِ، وكأنَّ هذا الثانيَ أجودُ، وكأنَّ الكسرَ في

كلامِهم أكثرُ: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ﴾(١)، ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾(٢)، ﴿فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ...﴾(٣)، وقرأ أبو نوفلِ ابنُ أبي عَقْرَب: «أنّه»(٤).

ولْيُنظر أيضًا في قولِه تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾(٥) فإنه يُقرأ بالوجهين في السبعة(٦).

* * *

مَـعْ تِلْـوِ فَـا الجَـزَا وَذَا يَطَّـرِدُ ... فِـي نَحْـوِ: «خَيْـرُ القَـوْلِ إِنِّـي أَحْمَـدُ»

* * *

وَبَعْـدَ ذَاتِ الكَسْـرِ تَصْـحَبُ الخَبَـرْ ... لَامُ ابْتِـدَاءٍ نَحْـوُ: «إِنِّـي لَـوَزَرْ»

وعَن المبردِ(٧) إجازتُه بعدَ ذاتِ الفتحِ، ونقْلُ الناظمِ(٨) الإجماعَ مردودٌ، وقُرِئَ شاذًّا: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ﴾(٩)، وقالَ(١٠):

---

(١) الحج: ١.

(٢) التوبة: ١٠٣.

(٣) البقرة: ٣٧، وفي المخطوط: «عليهم».

(٤) انظر: البحر المحيط (١/ ٣١٩) ومعجم القراءات القرآنية (١/ ٨٥).

(٥) الطور: ٢٨.

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة بالكسر، وقرأ أبو جعفر ونافع والكسائي بالفتح. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ١٦٢).

(٧) انظر: المقتضب (٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٩).

(٩) الفرقان: ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٣٣٥).

(١٠) أنشد هذا الرجز قطرب. انظر: القوافي للأخفش (١١) وشرح الكتاب للسيرافي (٥/ ٨٢) =

أَلَـــمْ تكُـــنْ حَلَفْـــتَ بِـــاللهِ العَلِـــي
أَنَّ مَطَايَـــاكَ لَمِـــنْ خَيْـــرِ الْمَطِـــي

وقالَ[1]:

عَلَـى أَنَّـهُ فِيهَـا لَغَيْـرُ مُنَـافسِ

قالَ النَّحَّاسُ[2]: وَأجازَهُ الفراءُ[3] بعدَ (لَكِنَّ)، وأنشدَ[4]:

وَلَكِنَّنِـي مِـنْ حُبِّهَـا لَعَمِيـدُ

وبأنَّ[5] أصلَها: «وَلَكِنْ إنَّ»، فخُفِّفَتْ نون (لَكِنَّ)، وترِكَتْ همزةُ (إنَّ)، وسقطَتْ نونُ (لَكِنَّ) حيثُ استثقِلَتْ ساكنًا، كما قالَ[6]:

.... وَلَاكِ اسْـقِنِي ....

= والخصائص (١/ ٣١٦).

(١) بتمامه:

فَنَـافِسْ أَبَـا الْمَغْـرَاءِ فِيهَـا ابْـنَ زَارِعٍ عَلَـى أَنَّـهُ فِيهَـا لَغَيْـرُ مُنَـافسِ

والبيت من الطويل. انظر: سفر السعادة (٢/ ٦٧١) وضرائر الشعر لابن عصفور (٥٧).

(٢) انظر: معاني القرآن للنحاس (٢/ ١٤٩).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٥).

(٤) مضى ذكر الكلام عليه قبل أسطر قليلة.

(٥) يظهر أن هنا سقطًا، والتقدير: «وأجيب بأن...».

(٦) بتمامه:

فَلَسْـتُ بِآتِيـهِ وَلَا أَسْـتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْـقِنِي إِنْ كَـانَ مَـاؤُكَ ذَا فَضْـلِ

والبيت للنجاشي الحارثي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٢٧) والمعاني الكبير (١/ ٢٠٧).

قالَه ح[1] في بابِ (إنَّ).

وقالَ في بابِ ظنَّ[2] ـ كِلَاهُما فِي «شرحِ التسهيلِ» ـ: حكَى أبو العباسِ[3] عَن المازنِي إجازةَ فتحِ (أَنَّ) مَع اللامِ، وأنَّ سعيدَ بنَ جُبيرٍ ـ رضيَ الله عنهُ ـ قرأَ: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ﴾[4].

وأجازَ الفراءُ[5] ذلكَ أيضًا إذا طالَ الكلامُ، وأنشدَ[6]:

وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلُ

وزعمَ أنَّه قُرِئَ: ﴿أَنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[7].

[وَبعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ]: ولا يجوزُ في ذاتِ الفتحِ إلَّا نادرًا، كقراءةِ بعضِهم: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾[8]، و﴿أَنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[9]، ولَا فِي (لَكِنَّ) إلَّا نادِرًا، كقولِه[10]:

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٥/ ١١٧).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٨٥)، كقوله: «في باب ظن» تكرر مرتين في المخطوط.

(٣) انظر: الأصول (١/ ٢٧٤).

(٤) الفرقان: ٢٠. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٣٣٥).

(٥) انظر: الصاحبي (١٤٧).

(٦) البيت لطرفة، وهو من الطويل. انظر: ديوان طرفة (٦٧) والعين (٣/ ٢٦٨).

(٧) العاديات: ١١، وهي قراءة أبي السمال والحجاج والضحاك بن مزاحم وابن أخي ذي الرمة. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٥٤٦).

(٨) الفرقان: ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٣٣٥).

(٩) العاديات: ١١، وهي قراءة أبي السمال والحجاج والضحاك بن مزاحم وابن أخي ذي الرمة. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٥٤٦).

(١٠) بتمامه:

=

وَلَكِنَّنِــــي مِــــنْ حُبِّهَــــا لَعَمِيــــدُ

ولَا فِي البواقِي اتِّفاقًا.

قولُه: (تَصْحَبُ الخَبَرْ) (أَلْ) فيهِ للعهدِ، أي: (خَبَرَهَا)، لا كُلِّ خبرٍ، فأمَّا قوله(١):

فَإِنَّــكَ مَــنْ حَارَبْتَــهُ لَمُحَــارَبٌ ... شَــقِيٌّ وَمَــنْ سَــالَمْتَهُ لَسَــعِيدُ

فنادرٌ، نعم، هو أحسنُ مِن قولِه(٢):

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

ومثلُ: «فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ» قولُه(٣):

إِنَّ الخِلَافَــةَ بَعْــدَهُمْ لَذَمِيمَــةٌ ... وَخَلائِــفٌ طُــرَفٌ لَمِمَّــا أَحْقِــرُ

وذكرَ الناظمُ(٤) وابنُه(٥) أنَّ هذا أحسنُ مَوطنٍ زِيدَتْ فيهِ اللَّامُ، وقولُه: «فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ» البيتَ، عندِي أَحْسَنُ.

* * *

= يَلُومُــونَنِي فِــي حُــبِّ لَيْلَــى عَــوَاذِلِي ... وَلَكِنَّنِــي مِــنْ حُبِّهَــا لَعَمِيــدُ

وفي رواية: «لكميد»، والبيت بلا نسبة، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٥).

(١) البيت لأبي عزة عمرو بن عبد الله الجمحي، وهو من الطويل. انظر: السيرة لابن هشام (١/ ٦٦٠) وشرح التسهيل (٢/ ٢٨) وتخليص الشواهد (٣٥٨).

(٢) سبق تخريج البيت.

(٣) أنشده الكسائي، وهو من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٤٥) والزاهر (٢/ ٢٣١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (١٢٤).

وَلَا يَلِـي ذِي الـلَّامَ مَـا قَـدْ نُفِيَـا ... وَلَا مِـنَ الأَفْعَـالِ مَـا كَـ: (رَضِيَا)

فأمَّا الجامدُ فيجوزُ؛ لأنَّه شبيهٌ بالاسمِ، ألا ترى [أنه][1] يلي (أَنْ) بِلا فاصلٍ إذا خُفِّفَت؟ نحوُ: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾[2]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ﴾[3]، ولم يقدَحْ في اختصاصِها بالأسماءِ؛ لأنَّه منها بسبب، كما لم يقدَحْ في امتناع تصرُّفِ (عِنْدَ) انجرارُها بـ: (مِنْ)، لذلكَ تقولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَعَسَى [أَنْ][4] يَقُومَ»، و«إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ».

كذَا مثَّلوا، وينبغِي أن تُمنعَ المسألةُ مِن جهةِ أنَّ الإنشاءَ عندِي لَا[5] يقعُ خبرًا، لا أُجوِّزُ أن تقولَ: «إِنَّ عَبْدِي بِعْتُكَهُ»، قاصدًا الإنشاءَ.

وفُهِمَ مِن هذا الشرطِ أنَّها تدخُلُ في الظرفِ، نحوُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[6]، والمفردِ، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾[7]، والمضارعِ، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾[8]، والجملةِ الاسميةِ، نحوُ[9]:

إِنَّ الكَـرِيمَ لَمَـنْ يَرْجُـوهُ ذُو جِـدَةٍ ... وَلَـوْ تَعَـذَّرَ إِيسَـارٌ وَتَنْوِيـلُ

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ١٤٣).

(٢) الأعراف: ١٨٥.

(٣) النجم: ٣٩.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ١٤٣).

(٥) في المخطوط (لان) أو (له أن) والتصويب من العليمي.

(٦) القلم: ٤.

(٧) الرعد: ٦.

(٨) النحل: ١٢٤.

(٩) لم يعين قائله ابن مالك، وهو البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٧) وشواهد التوضيح والتصحيح (٢٠٩) وشرح ابن الناظم (١٢٢) وتخليص الشواهد (٣٥٥).

لأنَّه خَصَّصَ ما ذُكِرَ بالمنعِ، فبَقِيَ ما عداهُ على الجَوازِ.

* * *

وَقَـدْ تَلِيهَـا مَـعَ (قَـدْ) [كَـ: «إِنَّ ذَا   لَقَـدْ سَـمَا عَلَـى العِـدَا مُسْـتَحْوِذَا»]

* * *

وَتَصْـحَبُ الوَاسِـطَ [مَعْمُـولَ الخَبَـرْ   وَالفَصْـلَ وَاسْـمًا حَـلَّ قَبْلَـهُ الخَبَـرْ]

* * *

وَوَصْـلُ (مَـا) [بِـذِي الحُـرُوفِ مُبْطِـلُ   إِعْمَالَهَـا وَقَـدْ يُبَقَّـى العَمَـلُ]

* * *

وَجَـائِزٌ رَفْعُـكَ [مَعْطُوفًـا عَلَـى   مَعْمُـولِ (إِنَّ) قَبْـلَ أَنْ تَسْـتَكْمِلَا]

ذكرَ ابنُ عُصفورٍ[١] فِي: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٢] أن كونَ خبرِ (إنَّ) محذوفًا ـ أيْ: «إنَّ الذِينَ آمَنُوا لَهُمْ أَجْرُهُم»، و(الصَّابِئُونَ) مُبتدأٌ، والجملةُ الشرطيةُ خَبَرٌ ـ أَرْجَحُ مِن أن تكونَ الشرطيةُ خبرَ (إنَّ)، وخبرُ (الصَّابِئُونَ) محذوفٌ؛ لئلَّا يلزَمَ تقدُّمُ المعطوفِ على بعضِ المعطوفِ عليهِ، قالَ: وإنَّما جَازَ ذلكَ كما جازَ[٣]:

---

(١) انظر: شرح الجمل (٣/ ٢٨٢).

(٢) المائدة: ٦٩.

(٣) بتمامه:

جَمَعْـتَ وَفُحْشًـا غَيْبَـةً وَنَمِيمَـةً   خِصَـالًا ثَلَاثًـا لَسْـتَ عَنْهَـا بِمُرْعَـوِي

والبيت ليزيد بن الحكم، وهو من الطويل. انظر: عيون الأخبار (٢/ ١٥) وإعراب القرآن للنحاس (٥/ ٢٠٠).

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ....

وغيرُه يعكِسُ الترجيحِ؛ لأنَّ في الحذفِ مِن الأولِ لدلالةِ الثاني ضَعفًا.

واعترَضَ عَلى مَن جعلَه مِن بابِ العطفِ على الموضعِ مثلَ قولِهم: «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانَ» بأنَّه: كيفَ يُقالُ: «إِنَّ الذِينَ آمَنُوا مَنْ آمَنَ مِنْهُم»؟

وأجابَ: بأنَّ التقديرَ: «مَنْ دَاوَمَ مِنْهُم عَلَى الإيمانِ».

وقالَ غيرُه[1]: إنَّ الذينَ آمنُوا بألسنتِهم، وهم المنافقون.

والوجهانِ في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾[2].

وفي هذهِ وجهٌ ثالثٌ: أنَّ المرادَ: «يَا أَهْلَ الكِتَابِ آمِنُوا بمحمدٍ»، أي: «يَا مَنْ آمَنَ بِمُوسَى وَبِعِيسَى آمِنُوا بِهَذَا النَّبِيِّ»، ولا يُمكنُ هذا التأويلُ هُنا؛ لقولِه سُبحانَه: ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾، وقولِه تعالَى: ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾.

وهذَا الذِي اعترَضَ بِهِ واردٌ على جَعْلِ الشرطيةِ خَبرًا لـ: (إنَّ)، «وَالصَّابِئُونَ» مبتدأً، والجوابان بعينهما.

وممَّا يُرجِّحُ أنَّ الحذفَ مِن الثاني قولُه[3]:

---

(١) يعني به الزجاج، وعليه سار الزمخشري. انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/ ١٩٤) والكشاف (١/ ٦٦١).

(٢) النساء: ١٣٦.

(٣) بتمامه:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

والبيت لضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: نوادر أبي زيد (١٨٢) والكتاب (١/ ٧٥).

فَـــإِنِّي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَرِيـــبُ

وغلطَ ابنُ عُصفورٍ[١] فقالَ: إنَّه حُذفَ مِن الأولِ، وقدَّرَ: «فَإِنِّي لَغَرِيبٌ، وَقَيَّارٌ لَغَرِيبٌ».

وممَّا يُرجِّحُ أنَّ الحذفَ مِن الأولِ قولُه[٢]:

.... فَـــإِنِّي وَأَنْتُمَـــا .... دَنِفَـــــانِ

ومثلُ هذا[٣]:

.... فَـــإِنِّي وَجَـــزْوَةَ لَا تَـــرُودُ ....

فإنَّ الروايةَ فيما زَعمَ ابنُ عصفورٍ[٤] بالتاءِ لا بالنونِ.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٨٤).

(٢) بتمامه:

خَلِيلَـيَّ هَـلْ طِـبٌّ فَـإِنِّي وَأَنْتُمَـا وَإِنْ لَـمْ تَبُوحَـا بِـالهَوَى دَنِفَـانِ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وقال العيني إنه من إنشاد ثعلب، والبيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٥٠) وأوضح المسالك (١/ ٣٤٩) وتخليص الشواهد (٣٤٩) ومغني اللبيب (٦١٧) والمقاصد النحوية (٢/ ٧٥٠).

(٣) بتمامه:

فَمَـنْ يَـكُ سَـائِلًا عَنِّـي فَـإِنِّي وَجِـزْوَةَ لَا تَـرُودُ وَلَا تُعَـارُ

والبيت لشداد بن معاوية العبسي، وهو أبو عنترة الفارس المشهور، والبيت من الوافر. انظر: أمثال العرب للمفضل الضبي (٩٧) وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد (١٣) والكتاب (١/ ٣٠٢).

(٤) انظر: شرح الجمل (٣/ ٢٨٤).

قالَ: وخرَّجَ الفارسيُّ[١] هذا كلَّه على أنَّ الخبرَ لَهُما، وأنَّه نزَّلَ نفسَه مع جَروةَ فرسِه منزلةَ المتلازمَينِ، وكذا[٢]:

...... شَرْخَ الشَّبَابِ ....

مُلَازِمٌ للشَّعَرِ الأسودِ، فجعله مِن بابِ[٣]:

وَكَأَنَّ فِي العَيْنَيْنِ حَبُّ قَرَنْفُلِ

البيتَ.

قالَ[٤]: وزعمَ الكوفيُّونَ أنَّ هذه المواطنَ ونحوَهما إنَّما جازَتْ على أنَّ الواوَ بمعنى (مع)، وأجازوا قياسًا: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمٌ»، على معنى: «مَع عَمْرٍو»، فإنَّكَ حينئذٍ ليسَ معكَ ما تُخبرُ عنه إلا واحدٌ، واستدلُّوا بقولِه[٥]:

---

(١) انظر: إيضاح الشعر للفارسي (٣١٦).

(٢) بتمامه:

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الأَسْـ ... ـوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونَا

والبيت لحسان بن ثابت، وهو من الخفيف. انظر: ديوان حسان (٢٨٢) ومجاز القرآن (١/ ٢٥٨).

(٣) بتمامه:

وَكَأَنَّ فِي العَيْنَيْنِ حَبُّ قَرَنْفُلِ ... أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

والبيت لسُلْمِيّ بن ربيعة السيدي، وهو من الكامل. انظر: نوادر أبي زيد (٣٧٥) والأصمعيات (١٦٢).

(٤) يعني ابن عصفور. انظر: شرح الجمل له (٣/ ٢٨٥).

(٥) بتمامه:

فَإِنَّكَ وَالكِتَابَ إِلَى عَلِيٍّ ... كَدَابِغَةٍ وَقَدْ حَلِمَ الأَدِيمُ =

فَإِنَّـــــكَ وَالكِتَـــــابَ ....

البيتَ، ولو أخبرَ عنهُما لقالَ: «كَدَابِغَةٍ وَدَبْغِهَا»؛ فإنَّه يشبِّه الكاتبَ بالدابغةِ، والكتابَ بالدبغِ.

قُلنا: التقديرُ كذلكَ، ولكنَّه حذفَ المعطوف، مثلُ: «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحانِ».

ففي توجيهِ الخبرِ الْمُفردِ في هذه الأبياتِ ونحوِها ثلاثةُ مذاهبَ، وفي اقْتِياسِه وعدمِ ذلكَ مَذهبانِ.

وردَّ عليهِم ابنُ عُصفورٍ[١] في اعتذارِهم عمَّا الواوُ فيهِ بمعنَى (مَع) بأنَّها للتشريكِ، كالواوِ العاطفةِ، والخبرُ يكونُ عنهُما، بدليلِ: «[كَانَ][٢] زَيْدٌ وَعَمْرًا كَالأَخَوَيْنِ»، فنصبُوا (عَمْرًا)، وقالوا: «كَالأَخَوَيْنِ» بالتثنية.

وَأُلْحِقَـــتْ بِـــ: (إِنَّ): (لَكِـــنَّ، وَأَنْ)   مِـــنْ دُونِ (لَيْـــتَ، وَلَعَـــلَّ، وَكَـــأَنْ)

مُقتضَى كلامِ ابنِ عُصفورٍ[٣] أنَّ ما عدا (إِنَّ، ولَكِنَّ) لا يُعطَفُ على محلِّ اسمِه قبلَ مُضيِّ الخبرِ باتفاقٍ، وأنَّ الكسائيَّ والفراءَ[٤] أجازَا ذلكَ في هذيْنِ فقط، قال: «لأنَّهما لم يُغَيِّرا الجملةَ عن معنَاها، ولا عَن لفظِها إلى الإفرادِ، واشترطَ الفرَّاءُ خَفاءَ الإعرابِ».

= والبيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط يحض فيها معاويةَ على قتال الإمام عليّ رضي الله عنه، وهو من الوافر. انظر: نوادر أبي زيد (٥٥٧) وإصلاح المنطق (١٤٩) والزاهر (١/ ٩٢).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٨٥).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الجمل لابن عصفور.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٨٩).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣١١).

وليس كمَا زَعَمَ، بل الفراءُ[(١)] يُجيزُ في سائرِ عواملِ البابِ.



---

(١) انظر السابق.



التَّمْيِيزُ

اسْــمٌ بِمَعْنَــى (مِــنْ) [مُبِــينٌ نكِــرَهْ ... يُنْصَــبُ تَمْيِيــزًا بِمَــا قَــدْ فَسَّــرَهْ]

التمييزُ: كلُّ اسمٍ نكرةٍ بمعنى (مِنْ)؛ لبيانِ ما قبلَه مِن اسمٍ مبهَمِ الحقيقةِ، أو إجمالٍ في نسبةِ العاملِ إلى فاعلِه أو مفعولِه.

فـ: (نكِرَةٍ) مُخرجٌ لـ: (وَجْهَهُ، والوَجْهَ) في: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ، أو الوَجْهَ»، ونحوِ ذلكَ.

و(بِمَعْنَى «مِنْ») مُخرجٌ نحوَ: «رَأَيْتُ رَجُلًا»، و«أَعْطَيْتُ دِينَارًا»، و«اعْتَكَفْتُ لَيْلَةً»، و«ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا».

وقولُه[1]: «لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ» مُخرجٌ لنحوِ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، و[2]:

أَسْــتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًــا ....

وقولُنا: «مَا قَبْلَه» فيه أنَّ عاملَ التمييزِ مُقَدَّمٌ.

وقولُنا: «مُبْهَمِ الحقيقةِ» كـ: (العشرونَ) في قولك: «عِشرونَ دِرهمًا».

---

(١) يقصد به ابن الناظم؛ فإن تعريف التمييز مأخوذ منه. انظر: شرح ابن الناظم (٢٥٠).

(٢) بتمامه:

أَسْــتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًــا لَسْــتُ مُحْصِــيَهُ ... رَبُّ العِبَــادِ إِلَيْــهِ الوَجْــهُ وَالعَمَــلُ

والبيت أنشده الكسائي، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (١/ ٣٧) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٣٣).

وقولُنا: «إلى فاعلِه» كـ: (نفسًا) في: «طِبْتَ نَفْسًا».

وقولُنا: «أَوْ مفعولِه» كـ: (عُيونًا) في: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[١].

وقد اشتملَ قولُ الناظمِ:

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نكِرَهْ ....

على معنى الحدِّ الذي ذكرْنا، إلَّا أنَّه لم يقسِّم المبيِّنَ باعتبارِ الْمُبيَّنِ، ولا يلزمُه ذلكَ، وقد بيَّنا قِسمتَه، وهذا الحدُّ مِن كلامِ ابنِه[٢].

ثمَّ اعلَمْ أنَّ الْمُبَيَّنَ على ما فُهِمَ مِن الحدِّ إمَّا مفردٌ أو نسبةٌ، والمفردُ إمَّا مِقدارٌ أو غيرُه، والنسبةُ إمَّا لفاعلٍ، أو مفعولٍ، فهذه أربعةُ أقسامٍ.

والبداءةُ بمفسِّرِ المفردِ:

فالمفردُ المقدارُ أربعةٌ: مكيلٌ، وموزونٌ، وممسوحٌ، ومعدودٌ، وقد أهملَ الناظمُ ذِكرَه إلى بابِه المعقودِ له.

وشِبهُ المقدارِ خمسةٌ: شِبهُ الْمَكِيلِ، نحوُ: «رَاقُودٌ خَلًّا»، و«وَطْبٌ لَبَنًا»[٣]، و«نِحْيٌ سَمْنًا»، و«سِقَاءٌ مَاءً»، وشِبهُ الموزونِ نحوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[٤]، و﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا﴾[٥]، وتمييزُ أصلٍ لفرعِه، وإن شئتَ قُلتَ: جِنسٌ لنوعِه،

---

(١) القمر: ١٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٥٠).

(٣) هذا المثال موجود في شرح الشذور.

(٤) الزلزلة: ٧.

(٥) الزلزلة: ٨.

والعبارةُ الأُولَى أسَدُّ، نحوُ: «ثَوْبٌ خَزًّا»، و«خَاتَمٌ حَدِيدًا»، و«بَابٌ سَاجًا»، وإنَّما كانت العبارةُ الثانيةُ غيرَ مستحسنةٍ؛ لأنَّ الجُبَّةَ[1] ليستْ نوعًا للخزِّ، ولا الخاتَمَ للحديدِ، فافهمْهُ، أو تفسيرًا للمماثلةِ والمغايرةِ، نحوُ «إنَّ لَنَا مِثْلَها إِبِلًا، وغَيْرَهَا شَاءً».

* * *

كـ: (شِبْرٍ ارْضًا، [وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)]

عرَفْتَ تقسيمَ المميِّزِ باعتبارِ المميَّزِ إلى الأقسامِ الأربعةِ في الحاشية أعلاه، واعلم الآنَ أنَّ مميِّزَ المفردِ أقسامٌ:

مُمَيِّزٌ لمقدارٍ باتفاقٍ، وهو مميِّزُ المساحةِ، نحوُ: «مَا فِي السماءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا»، و«مَا لِزَيْدٍ مَوْضِعُ شِبْرٍ أَرْضًا»، والكيلُ، نحوُ: «صَاعٌ تَمْرًا»، «قَفِيزٌ بُرًّا»، «مَكُّوكٌ دَقِيقًا»، ووزن، «رِطْلٌ سَمْنًا»، و«مَنَوَانِ عَسَلًا».

ومميِّزٌ لِمَا اختُلِفَ فيه: هل هو مقدارٌ؟ وهو العددُ.

ومميِّزٌ لشبهِ المقدارِ في الإبهامِ والتقديرِ، وهو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾، و﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا﴾؛ فهما مُشبهانِ العددَ، ونحو: «ذَنُوبٌ ماءً»؛ فإنه يُشبهُ الكيلَ.

وينبغي أن لا يجوزَ: «كَأْسٌ خَمْرًا»، ولا: «كَأْسٌ مَاءً»؛ لأنَّ في «الكشَّافِ»[2] في سورةِ الأنعامِ أنَّ الكأسَ: الزجاجةُ مملوءةً مِن الخمرِ؛ فالثاني غيرُ مُطابقٍ، والأوَّلُ لا إبهامَ فيه.

---

(١) هو مثَّل بالثوب لا بالجبة، ولا اعتراض عليه؛ فكلاهما لباس.

(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٧٣).

ومميِّزٌ لشبهِ المقدارِ في الإبهامِ دونَ التقديرِ، نحوُ: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، و«بَابٌ سَاجًا»، و«غَيْرُهَا إِبِلًا»، و«أَمْثَالُهَا شَاءً».

فهذه ثلاثةٌ، صارت خمسةً مضافةً للمقاديرِ، وهي ثلاثةٌ أو أربعةٌ، فذلكَ تسعةٌ أو ثمانيةٌ.

ومميِّزُ النسبةِ أقسامٌ:

واقعٌ بعدَ فعل الفاعل مَنقولًا عنه: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا».

وبعدَ فِعلٍ والمفعول منقولًا عن المفعولِ، نحوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾(١).

وبعدَ اسمٍ فيه معنَى الفعلِ وحروفُه، نحوُ: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾(٢)، و«سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً»(٣).

وبعدَ ما فيه معنَى الفعلِ دونَ حروفِه، نحوُ: «للهِ دَرُّهُ إِنْسَانًا»، أي: «عَظُمْ»(٤)، و«وَيْحَهُ رَجُلًا»، أي: «ضَعُفَ»، و«حَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا»، أي: «اكْتَفِ بِهِ»، أي: «يَكْفِيكَ».

فهذه أربعةٌ.

* * *

وَبَعْدَ ذِي [وَنَحْوِهَا اجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا كـ: (مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)]

وقولُه: (وَبَعْدَ ذِي) أي: الكيلِ والوزنِ والمساحةِ.

---

(١) القمر: ١٢.

(٢) مريم: ٧٤.

(٣) مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته. انظر: مجمع الأمثال (١/ ٣٣٦).

(٤) في المخطوط: (عظيم)، وهو تحريف.

قولُه: (وَنَحْوِهَا) يدخلُ فيه الوزنُ، وأسماءُ الأوعيةِ، وغيرُ ذلكَ ممَّا شرحناهُ بأعاليهِ، ويخرُجُ ما بعدَ الدالِّ على المغايرةِ والمماثلةِ مِن قولِه بعدُ:

وَالنَّصْـبُ بَعْـدَ مَـا أُضِـيفَ وَجَبَـا

وكذلك يخرجُ أيضًا نحوُ: «جُمَامُ الْمَكُّوكِ دَقِيقًا»، وأمَّا مسألةُ العددِ مِن أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسعةٍ وتسعينَ فخارجٌ بما نذكرُه في بابِ العددِ.

فالحاصلُ أنَّ هذا الكلامَ مُحتاجٌ إلى تخصيصٍ؛ فمنه ما ذُكرَ هُنا، ومنه ما ذُكر في بابِ الأعدادِ.

* * *

وَالنَّصْـبُ بَعْـدَ مَـا [أُضِـيفَ وَجَبَـا إِنْ كَانَ مِثْلَ: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[1]]

قولُه: (أُضِيفَ) قلتُ قديمًا: ينبغي أنَّ قولَه (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) [محمول][2] على ما هو أعمُّ مِن الإضافةِ في اللفظِ والتقديرِ؛ ليدخلَ نحوُ: «مَلْآنُ مَاءً»، ثمَّ رأيتُ أنَّه ينتقِضُ بمفهومِ الشرطِ في قولِه: (إِنْ كَانَ).

قوله (وَجَبَا) قيلَ: يردُّه أنَّه سيذكرُ أنَّه يجوزُ خفضُه بـ: (مِنْ).

قلتُ: إنَّما أرادَ بوجوبِ النَّصبِ أنَّ الإضافةَ لا تَجوزُ.

قولُه: (إِنْ كَانَ) احترازٌ مِن نحوِ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا».

واقتضَى كلامُه أنَّ المميَّزَ المضافَ على قسمينِ: ما يجوزُ إضافتُه إلى المميِّزِ

---

(١) آل عمران: ٩١.

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (١/ ٣٣١).

بعدَ حذفِ المضافِ إليهِ، وما لا يجوزُ، وكذلك الحُكمُ فيما تمَّ بالتنوينِ، وما تمَّ بالنونِ، فالأولُ نحوُ: «شِبْرٌ أَرْضٍ»، و«قَفِيزُ بُرٍّ»، والثاني نحوُ: «مَنَوَا عَسَلٍ»، و«حَسَنَي وَجْهٍ»، و«عِشْرِي رَجُلٍ»[1]، و«ممتلئي ماءٍ».

* * *

وَالفَاعِلَ الْمَعْنَى [انْصِبَنْ بِـ: (أَفْعَلَا) مُفَضِّلًا كَـ: «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»]

قولُه: (**وَالفَاعِلَ**) البيتَ، شرعَ في تمييزِ النسبةِ، وهو واقعٌ بعدَ فعلٍ باعتبارِ فاعلِه، كَـ: (طَابَ، وتَصَبَّبَ، واشْتَعَلَ، وتَفَقَّأَ)، أو باعتبارِ مفعولٍ، كَـ: ﴿فَجَّرْنَا﴾[2]، و(غَرَسْتُ)، أو بعدَ اسمِ فعلٍ، نحوُ: «سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً»، ونحوُ: «حَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا»، أي: «اكْتَفْ بِهِ»، أو مصدرًا[3]، كـ: «وَيْحَهُ رَجُلًا»، أي: «ضَعُفَ رَجُلًا»، أو وصفٍ قاصرٍ، كـ: «هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا»، و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾[4]، و«هُوَ كَرِيمٌ أَبًا»، أو جملةٍ اسميةٍ مؤولةٍ بالفعليةِ، نحوُ: «للهِ دَرُّهُ فَارِسًا»، أي: «عَظُمَ فَارِسًا»، فهذه الجملةُ بمنزلةِ اسمِ الفعلِ والمصدرِ في التأوُّلِ بالفعلِ.

فهذه الستةُ مظانُّه، كما أنَّ تلك المواضعَ التسعةَ السابقةَ هي مظانُّ تفسيرِ المفردِ.

[**وَالفَاعِلَ الْمَعْنَى**]: سواءٌ أكانَ فاعلًا حقيقةً كما مثَّلَ، أو مجازًا، نحوُ: ﴿أَوَ

---

(١) في المخطوط: (رجلًا)، وهو تحريف.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) كذا في المخطوط بالجر، ولعل الصواب بالجر.

(٤) مريم: ٧٤.

أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[1]، قال أبو الفتح[2]: «التقديرُ: «أَوْ ذِكْرًا أَشَدَّ ذِكْرًا»، وأنه على حدِّ قولِهم: «جَدَّ جِدُّه».

* * *

وَبَعْدَ كُلِّ مَا [اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَـ: «أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»]

* * *

وَاجْرُرْ بِـ (مِنْ) [إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ ... وَالفَاعِلِ الْمَعْنَى كَـ: «طِبْ نَفْسًا تُفَدْ»]

* * *

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ [قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا]

۞ ۞ ۞

---

(١) البقرة: ٢٠٠.

(٢) انظر: التمام لابن جني (٩٢).



حُرُوفُ الجَرِّ

قدَّمَ الكلامَ بالجرِّ بالحرفِ على الجرِّ بالإضافةِ؛ لأنَّ الجرَّ بالحرفِ هو الظاهرُ، إذ عاملُه ظاهرٌ، ولأنَّ الحرفَ تُقدَّرُ بِه الإضافةُ، لا العكسُ، ودليلُ التقديرِ إقحامُهم اللامَ، ولأنَّ عملَ الاسمِ دونَ عمَلِ الحرفِ في القياسِ، ولأنَّ المضافَ كَثيرًا ما يُحمَلُ في أحكامِه على الجارِّ.

ألا ترى أنَّ أبا الفتحِ ذكرَ في بابِ (تَدْرِيجُ اللغةِ)[1] أنَّه إنَّما جازَ: «غُلَامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ» حملًا على: «بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ»؛ وذلك لأنَّ الأصلَ أنَّ الاستفهامَ لا يعمَلُ فيهِ ما قبلَه، ولَمَّا كانوا لم يجدوا لحرفِ الجرِّ سبيلًا أن يُعلِّقُوه استجازوا فيه ذلكَ، فلمَّا ساغ لهم إعمالُه فيه تدرَّجوا مِنه إلى أن أضافوا إليه الاسمَ، والمانعُ في حرفِ الجرِّ أنَّهم لم يجدوا سبيلًا إلى تعليقِ الجار، فأما قولُهم[2]: «أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِهِ»، فخاصٌّ بالضرورةِ، وإنَّما يجوزُ على تقديرِ مبتدأٍ، فلمَّا باشرَ المضافُ غيرَ المضافِ إليه في اللفظِ أشبهَ الفصلَ بينَ المتضايفين؛ فلهذا أُجيزَ في الضرورةِ، وإنَّما امتنعتْ إضافتُه إلى الشرطِ؛ لأنَّ له الصدرَ، فلو أضفتَه إليهِ لعلَّقتَهُ بما قبلَه، وتلك حالانِ مُتدافعتانِ.

ع: وهذا فيما أجزِمُ بِهِ خطأٌ صريحٌ؛ لأنَّ (إِذْ) إنَّما تُضافُ إلى الجملةِ لا المفردِ،

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٣٥٣).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٧٥).

وذلك لا يُخرجُ اسمَ الشرطِ عَن الصدريةِ، كما لا يُخرجُه عنها قولُك: «كَانَ زَيْدٌ مَنْ يَأْتِهِ يُكْرِمْهُ»، ولأنَّ قولَك: «إِنَّ زَيْدًا مَنْ يَأْتِهِ يُكْرِمْهُ»[1].

ثمَّ أقبَحُ مِن ذلكَ قولُه: إنَّا فصلْنا بينَ المتضايفينِ حين قدَّرْنا المبتدأ، ثمَّ يقولُ في الأوَّلِ: كما أنَّ الجارَّ لا يُعلَّقُ؛ المضافُ لا يعلَّقُ، فما بالُه جعلَه محمولًا على الجارِّ؟

ووجُه ما ذكرَ أنَّهم جعلوا ما يُلاقي المضافَ مِن المضافِ إليه كأنَّه المضافُ إليه.

ونظيرُ هذا تعليلُ بعضِهم ـ أظنُّه الزمخشريَّ[2] ـ البناءَ في: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾[3] بأنَّ (لَا) حرفٌ، والحروفُ مبنيةٌ، مع عِلمِنا بأنَّ أَحَدًا[4] لا يتخَيَّلُ الإضافةَ للحرفِ[5].

* * *

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ [وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى)]

* * *

---

(١) لعل هنا شيئًا لم ينقله الناسخ.

(٢) صدَقَ ظنُّ ابن هشام. انظر: الكشاف (٤/ ٧١٧).

(٣) الانفطار: ١٩.

(٤) في المخطوط: (أحد).

(٥) نقل هذه التحشية البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني، ونسبها لابن هشام في الحواشي، وفي المخطوط: «أحد لا يتحمل»، والتصويب من البغدادي. انظر: خزانة الأدب (٣/ ٤٠٦) وشرح أبيات المغني (٣/ ٣٩٥).

(مُذْ، مُنْذُ، [رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا   وَالكَـافُ، وَالبَـا، وَلَعَـلَّ، وَمَتَـى)]

***

واخصص [بِـ (مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا وَبِـ: (رُبْ)   مُنَكَّـرًا وَالتَّـاءُ لِـ: (اللهِ، وَرَبْ)]

قولُه: (وَبِـ: (رُبّ) مُنكَّرًا) ولا يكونُ عاملُها إلا مؤخَّرًا، واختُلِفَ في وجوبِ مضيِّه.

وعاملُ (مُذْ، وَمُنْذُ) لا يكونُ إلا ماضيًا، لا يجوزُ: «أَرَاهُ مُنْذُ كَذَا، وَمُذْ كَذَا»، لا نَعلَمُ في ذلكَ خِلافًا.

وله شَرطٌ آخرُ وهو أن يكونَ إمَّا مَنفيًّا، نحوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ»، أو فِعلًا مُتطاولًا، نحوُ: «سِرْتُ مُذْ يَوْمِ الخَمِيسِ»، ولا يجوزُ: «قَتَلْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ».

وعاملُ الواوِ والتاءِ لا يكونُ إلَّا مَحذوفًا.

قولُه: (وَالوَاوَ) أي: واوَ القسَمِ، لا هذه واوُ (رُبَّ)[1].

قولُه: (وَقْتًا) شرطُه التصرُّفُ، وأن يكونَ مَحدودًا أو معرَّفًا، وأن يكونَ مِمَّا يُشارُ إليهِ إن كانَ حالًا، وقيلَ: شرطُه أن يكونَ مُشارًا إليهِ حقيقةً.

ويجوزُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذِ اللَّيْلَةِ، وَمُذِ اليَوْمِ»، ومنعوا: «مُذِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ»، قالَ الأخفشُ[2]: «لأنَّ الليلَ عِندَهم عبارةٌ عن الظلامِ، والنهارَ عبارةٌ عن الضياءِ، وذلك لا يحصُلُ شيئًا [فشيئًا][3]».

---

(١) حق هذه الحاشية أن تكون في البيت السابق، والبيت ساقط من كتابة المخطوط.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٩).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من ابن عصفور.

فإن قِيل: «أفَلَم يُجز س[1]: «سِرتُ اللَّيْلَ»، تريدُ لَيْلَ لَيْلَتِكَ، و«النَّهارَ»، تريدُ نَهَارَ نهارِك»؟ فأجيزوا: «مُذِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ».

قلنا: ذاك لا يتصرَّفُ، و(مُذْ، ومُنْذُ) يُوجبانِ التصرُّفَ؛ لأنَّهما يَرفعانِ أو يجرَّانِ، ولم يُدخِلُوهما على المساءِ والصباحِ إلا قليلًا؛ لأنَّهما في الأصلِ في موضعِ المصدرِ، وهو الإمساءُ والإصباحُ، قالَ[2]:

أَفْنَـــى رَبَاحًـــا وَبَنِـــي رَبَـــاحِ
تَخَـــالُفُ الإِمْسَـــاءِ وَالإِصْـــبَاحِ

ثمَّ استُعمِلَا في الزمانِ، فهذا نَقْلٌ على نَقْلٍ؛ أُقيما مقامَ المصدرِ، ثمَّ مقامَ الزمانِ؛ فلذلكَ جمهورُهم لا يجرُّونَهما بعدَهما، ولا يرفعونَهما.

ويُجابُ بأنَّهما على حذفٍ، أي: «مُذْ زَمَنٍ».

ويُورَدُ أيضًا: «مُذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، ويُجابُ بذلكَ.

قال ابنُ عُصفورٍ[3]: «وأسماءُ الزَّمانِ تُعلَّقُ عمَّا تخفِضُه باتِّفاقٍ، ولا يعلَّقُ خافضٌ سواهما».

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٢١٨).

(٢) لم يعين قائله، وهو من الرجز، وتختلف رواياته في: «رياحًا» بدل: «رباحًا»، و: «تعاقب» و«تعاقب» بدل: «تخالف»، ويروى بفتح الهمزة: «الأمساء والأصباح» على أنهما جمع. انظر: تهذيب اللغة (٤/ ١٥٤) والأفعال (٣/ ٣٩٦) والكشاف (٢/ ٤٨) وشمس العلوم (٦/ ٣٦٦٦) والبحر المحيط (٤/ ٥٩٣).

(٣) شرح الجمل (٢/ ٦٠).

قالَ[١]: «وتقديرُ الزمانِ في: «مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ» قولُ الفارسيِّ[٢]، وقيلَ: لا حذفَ، وجَعَلَ (أَنَّ) مصدرًا يُرادُ به الزمانُ بمنزلةِ: «خُفُوقَ النَّجْمِ» و«مَقْدَمَ الحَاجِّ»، والقولُ الأوَّلُ أحبُّ إليَّ؛ لأنَّهم لا يقولونَ: «مُذِ الصَّبَاحِ» إلا قليلًا؛ فالأحرى أن لا يجرُّوا بها الذي يتقدَّرُ بالمصدرِ، ثم يكون ذلك المصدرُ زمانًا».

[وَاخْصُص بِمُذْ وَمُنْذُ]: لا يدخلانِ إلَّا على الزَّمانِ، أو ما يُسألُ به عن الزمانِ، بشرطِ أن يكونَ ممَّا يُستعملُ ظرفًا، يُقال: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، فتقولُ: «مُنْذُ كَمْ؟»، ويقالُ[٣]: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ»، فتقول: «مُنْذُ مَتَى؟»، و«مُنْذُ أَيِّ وَقْتٍ؟»، ولا يجوزُ: «مُنْذُ مَا؟»؛ لأنَّ (مَا) لا تكونُ ظَرفًا، وأجازَ بعضُهم: «مُنذُ مَا؟»؛ لأنَّها قد تُشبَّه بالظرفِ؛ ألا تراها تكونُ مَع الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ، وذلك المصدرُ يكون ظرفًا؟ نحوُ[٤]: «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا»، و«سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ». من «شرح الجمل» لابن عصفور[٥].

وقولُه: (وَاخْصُصْ بِمُذْ) سيأتي أنَّها تكونُ رافعةً، وهي حينئذٍ أيضًا خاصَّةٌ بالزمانِ، فالحاصلُ: أنَّها لا تعمَلُ إلَّا في الزمانِ، سواءٌ رَفَعَتْ أو خَفَضَتْ.

لا يجوزُ: «مُذْ سَحَرَ»، تريدُ به سَحَرًا بعينِه؛ لأنَّه لا يتصرَّفُ؛ فلا يُجَرُّ ولا يُرفَعُ.

---

(١) يعني ابن عصفور.

(٢) قدّره الفارسي بـ: «مذ زمن خلق الله إياي». انظر: الإيضاح (١٣٢) والتعليقة (٢/ ٢٣٣).

(٣) في المخطوط: «وتقول ويقال»، ويظهر أن: «وتقول» زائدة.

(٤) كلاهما من كلام العرب. انظر: المقتضب (٢/ ٢٩٦) والأصول (٢/ ١٣٥) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٣٩).

(٥) شرح الجمل (٣/ ٦٥ـ ٦٦).

لا يجوزُ: «مُذْ زَمَنٍ»؛ لأنَّهُما إنَّما يدخلانِ على الوقتِ الذي يُجابُ به: (مَتَى، وكَمْ).

فتلخَّصَ لمجرورِها ثلاثةُ شروطٍ: الزَّمانُ، والتعيينُ، والتصرُّفُ، وكذا مرفوعهُما، وشرطٌ رابعٌ، وذلك أنَّه إن كانَ الزمانُ حَالًا فلا بدَّ أن يكون يشارُ إليه، كَ: (لَيْلَتِنَا، ويَوْمِنَا، وعَامِنَا، واليَوْمِ، والسَّاعَةِ).

وقالَ بعضُهم: لا بدَّ في الحالِ مِن الإشارةِ إليهِ، موجودةً، نحوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا هَذَا»، نقلَه ابنُ عُصفورٍ[1]، وهو غريبٌ.

قالَ[2]: ولو قلتَ: «مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمِنَا أَوَّلِه» لانْجرَّ الأولُ بَدلًا مِن اليومِ كما ذكرنَا، خِلافًا لبعضِهم، أمَّا في الماضي فأجازوا: «مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ أَوَّلِه» بالخفض بدلًا؛ إذ لا مانعَ.

فإن قلتَ: فهل يجوزُ في هذا الذي تُبدلُه أن يُنصبَ؟

قلتُ: أمَّا فِي مسألةِ الحالِ فَلَا؛ لأنَّه إذا قيلَ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا» كان فاقدًا له في جميع اليومِ، فلا فائدةَ أن تقولَ بعدَ ذلكَ إنَّك لم ترَهُ في [أول][3] اليومِ، هذا عِيٌّ.

وأمَّا فِي الماضي فقالَ ابنُ عُصفورٍ[4]: «يجوزُ إن كنتَ لَم ترَهُ في صدرِه وآخرِه، ورأيتَه في وسطِه».

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٣).

(٢) في المخطوط: «قالوا»، ويظهر أنه تحريف؛ لأن الكلام عن ابن عصفور.

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من ابن عصفور.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٢).

ع: ولا أدري هذا، وما الذي أفادَ ذلكَ؟ وعلى هذا فيختلف معناه معَ الخفضِ؛ لأنَّك إذا قلتَ: «ما رأيتُه مُذْ يَوْمِ الجمعةِ أوَّلِه» بالخفضِ فمعناه: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوَّلِ يَوْمِ الجُمُعَةِ».

ذكَرُوا أنَّه إذا أُضيفَ إلى زمنٍ مضافٍ لفعلٍ لم يكن إلا ماضيًا، نحوُ: «مُذْ زَمَنِ كَانَ عِنْدِي»، أو مضارعًا على حكايةِ الحالِ، أي: «مُذْ زَمَنِ يَقُومُ»، أي: «كَانَ يَقُومُ»، وعلى هذا لا يصحُّ إعمالُه في ظرفٍ مستقبلٍ، نحوُ: «مُذْ زَمَنِ يَقُومُ غَدًا».

ومنعُوا إذا أدخلتَهما على الفعلِ أن يكونَ إلا ماضيًا، فلا يجوزُ: «مُذْ يَقومُ»؛ لئلَّا يجتمعَ مجازانِ: حذفُ المضافُ، وهو الزمانُ، وإرادةُ الحالِ بالمضارعِ.

قولُه: (وقتًا) إن قلتَ: سينصُّ على دخولِهما على الأفعالِ.

قلتُ: الجوابُ مِن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّهما حينئذٍ ليسا حرفَيْ جرٍّ باتفاقٍ، والكلامُ فيهما إذا كانا جارَّيْنِ.

والثاني: أنَّهما حينئذٍ داخلانِ على زمانٍ محذوفٍ، وهذا عِندي أَوْلَى في الجوابِ؛ لأنَّهما يختصَّانِ بالزمانِ إذا رفعا، وليسا حينئذٍ حرفَيْ جرٍّ، فلا ينبغِي أن يُحملَ كلامُه على ما تقِلُّ به الفائدةُ.

لكنْ هنا شيءٌ: وهو أنَّه يراهما[1] مع الفعلينِ مضافَينِ للجملةِ، فكيفَ يُحملُ كلامُه؟

* * *

(١) في المخطوط: (يراها)، والتصويب من العليمي (١/ ٣٣٧).

وَمَا رَوَوْا مِنْ [نحوِ: «رُبَّهُ فَتَى» نَزْرٌ كَذَا: «كَهَا» وَنَحْوُهُ أَتَى]

* * *

بَعِّضْ وَبَيِّنْ [وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ بِـ: (مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ]

* * *

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ [وَشِبْهِهِ فَجَرّْ نكِرَةً كَـ: «مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ»]

جعلَ الأخفشُ[(١)] مِن زيادةِ (مِنْ): ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[(٢)]، ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[(٣)]، وأجازَ ابنُ الشجريِّ[(٤)] في قولِه[(٥)]:

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِيَ مِنْ غَدِ

زيادتَها، فيكونُ (إِذَا) بَدَلًا مِن (غَدٍ)، أي: «يَا لَهْفَ نَفْسِيَ غَدًا»، وأن تكونَ غيرَ زائدةٍ، وعاملُ (إِذَا) اللَّهف، ووجهٌ ثالثٌ: وهو أن يعملَ في (إِذَا) معنَى الكلامِ، وذلكَ أنَّ قولَه: «يَا لَهْفَ نفسي» لفظُه لفظُ النداءِ، ومعناهُ التوجُّعُ، فإذا حملتَه على هذا فالتقديرُ: «أتأسَّفُ وأتوجَّعُ وقتَ رواحِ أصحابِي وتخلُّفِي عنهُم».

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٧٦).

(٢) المائدة: ٤.

(٣) النور: ٣٠.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٨).

(٥) بتمامه:

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

والبيت لأبي الطمحان القيني، وهو من الطويل. انظر: الفروق اللغوية (١١١) وشرح ديوان الحماسة (٨٨٧) وتخليص الشواهد (٤٦٤) ومغني اللبيب (١٢٨).

[وَزِيدَ فِي نَفْيٍ]: وقد تُزادُ في معمولِ فعلٍ نسبتُه لمعمولاتِه على سبيلِ الإيجابِ في اللفظِ، إذا كانَ المعنَى على أنَّ النسبةَ على سبيلِ النفيِ، نحوُ: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] الآيةَ؛ لأنَّ المعنَى بشهادةِ التأمُّلِ: «يَوَدُّونَ أن لا ينزَّلَ عليكُم مِن خيرٍ»؛ فإنَّ العرَبَ قد تُدخِلُ النفيَ على شيءٍ ومرادُها نفيَ غيرِه، إذا صَحَّ استلزامُه له بوجهٍ، ومِن هذا: «مَا عَلِمْتُ أَحَدًا يقولُ ذلكَ إلَّا زَيدٌ»؛ لأنَّ معناهُ: «مَا يقولُ ذلك أحدٌ في عِلمي»، ولهذا تأوَّلُوا[2]:

.... وَمَـا إِخَـالُ لَـدَيْنَا مِنْـكِ تَنْوِيـلُ

على معنى: «إِخَالَ أَنْ لَا تُنَوِّلِينَا»، وقد أشارَ إلى هذا أبو العباسِ ثعلبٌ في «أماليه»[3].

وقالَ أبو عبيدةَ معمرٌ[4]: المعنى: «أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ خَيْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ»، يعني أنَّها[5] زائدةٌ، وقالَ أبو ذُؤيبٍ[6]:

جَزَيْتُـكِ ضِـعْفَ الحُـبِّ لَمَـا اسْـتَبَنْتِهِ ... وَمَا إِنْ جَزَاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

---

(١) البقرة: ١٠٥.

(٢) بتمامه:

أَرْجُـو وَآمُـلُ أَنْ تَـدْنُو مَوَدَّتُهَـا ... وَمَـا إِخَـالُ لَـدَيْنَا مِنْـكِ تَنْوِيـلُ

والبيت لكعب بن زهير ـ رضي الله عنه ـ من بردته المشهورة، وهي من البسيط. انظر: ديوان زهير (٩) وشرح البردة لابن هشام (١٥٢).

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٤٢.

(٤) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٤٩).

(٥) في المخطوط (أن).

(٦) من الطويل. انظر: ديوان الهذليين (١/ ٣٥) ومجاز القرآن (٤٩).

أرادَ: «أَحَدٌ».

وقال الأخفشُ عَلِيُّ بنُ سُلَيْمَانَ بعدَ أن حَكَى كلامَ أبي عبيدةَ هذاَ: «(مِنْ) هُنا لابتداءِ الغايةِ، وهي عِندي كذا في كلِّ مكانٍ، ثمَّ تنقسمُ؛ فتصلُحُ للتبعيضِ وغيرِه، كـ: «ذَهَبْتُ مِنَ البَصْرَةِ»، جعلتَ البصرةَ ابتداءَ غايتِكَ».

[وَزِيدَ]: زُهيرُ بنُ أبي سُلمَى[1]:

قَـوْمٌ سِـنَانٌ أَبُـوهُمْ حِـينَ تَنْسِـبُهُمْ ... طَـابُوا وَطَـابَ مِـنَ الأَوْلَادِ مَـا وَلَـدُوا

لَـوْ كَـانَ يَقْعُدُ فَوْقَ الشَّمْسِ مِنْ أَحَـدٍ ... يَوْمًـا بِمَجْـدِهِمُ أَوْ فَضْـلِهِمْ قَعَـدُوا

إِنْـسٌ إِذَا أَمِنُـوا جِـنٌّ إِذَا فَزِعُـوا ... غُـرٌّ بَهَالِيـلُ فِـي أَعْنَـاقِهِمْ صَـيَدُ

مُحَسَّـدُونَ عَلَـى مَـا كَـانَ مِـنْ نَعَـمٍ ... لَا يَنْـزِعُ اللهُ عَـنْهُمْ مَـا لَـهُ حَسَـدُوا

وقومٌ يروُونَ هذا الشعرَ لجريرٍ، وقومٌ لبعضِ العُذريين.

* * *

لِلانْتِهَـا (حَتَّـى، [وَلَامٌ، وَإِلَـى) ... وَ(مِـنْ) وَبَـاءٌ يُفْهِمَـانِ بَـدَلَا]

قَالَ اللهُ تعالَى فِي سورةِ فَاطرٍ: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ﴾[2]، وفي سورةِ لقمانَ: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾[3].

* * *

---

(١) من البسيط. انظر: ديوان زهير (٢٨٢) وجمهرة أشعار العرب (٦٩).

(٢) فاطر: ١٣.

(٣) لقمان: ٢٩.

وَالـلَّامُ لِلمِلْـكِ [وَشِـبْهِهِ وَفِـي | تَعْدِيَـةٍ أَيْضًـا وَتَعْلِيـلٍ قُفِـي]

قولُه: (وَتَعْلِيلٍ) في نُسخِ البُخاريِّ(١): «لِمَ يَضرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الفَحْلِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا؟».

الشَّلَوْبينُ الصَّغيرُ(٢): «لا يمتنعُ أن يقولوا: «لِزَيْدٍ أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا». انتهى.

وقد جاء ذلك، قالَ(٣):

أَحَجَّـاجُ لَا تُعْطِـي العُصَـاةَ مُنَـاهُمُ | وَلَا اللهُ يُعْطِـي لِلعُصَـاةِ مُنَاهَـا

ع: يعني: فإذا جازَ ذلكَ مَع قوةِ العاملِ فمع ضعفِه أحقُّ وأَوْلَى.

* * *

وَزِيـدَ وَالظَّرْفِيَّـةَ [اسْـتَبِنْ بِبَـا | وَ(فِـي)، وَقَـدْ يُبَيِّنَـانِ السَّـبَبَا]

[وَزِيدَ]: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ﴾(٤).

ذكرَ في بابِ التعجُّبِ(٥) أنَّ الفعلَ إن كان متعدِّيًا(٦) لاثنينِ في الأصلِ، نحوُ:

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٤/ ٦٠٤٢).

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله، من النبهاء الفضلاء، شرَحَ أبيات سيبويه شرحًا مفيدًا، توفي سنة ٦٦٠هـ، وهو غير الإمام أبي علي الشلوبين انظر: بغية الوعاة (١/ ١٨٧).

(٣) البيت لليلى بنت عبد الله بن الرحالة بن كعب بن معاوية، تخاطب فيه الحجاج، والبيت من الطويل. انظر: المحاسن والأضداد (١٧٤) وأمالي القالي (١/ ٨٦) ومغني اللبيب (٢٨٨).

(٤) المائدة: ٤١.

(٥) انظر: التسهيل (١٣١).

(٦) في المخطوط (متعد).

«مَا أَعْطَى!»، و«مَا أظَنَّ!»، فـ ص وكـ على نصبِ ما كانَ فاعِلًا[١]، قالَ ص: يُذكَرُ أحدُ المفعولينِ باللامِ ويُترَكُ الآخرُ، فإن سُمعَ قدِّرَ له عامِلٌ، وقالَ كـ: في (كَسَا) يُعدَّى للثاني باللامِ، وللتالي[٢] بنفسِه، وفي (ظَنَّ) إن ألبَسَ عُدِّيَ إليهِما بنفسِه[٣]، نحوُ: «مَا أظَنَّ زَيدًا لِأَخِيكَ لِأَبِيكَ»، وإن لم يُلبس فللأولِ باللامِ، وللثاني بلا واسطةٍ[٤].

ع: فعلَى قولِك لا تمتنعُ التقويةُ باللَّامَينِ في: «زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ».

قولُه: (بِبَا، وَفِي) بَقِي: (وَمِنْ، واللَّامُ): ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٥]، ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[٦]، وقيلَ: هذه تبعيضيةٌ، وقيل: زائدةٌ على قول الأخفشِ[٧].

قولُه: (وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا) ويشارِكُهما في ذلكَ أيضًا (مِنْ)، نحوُ[٨]:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ....

---

(١) في المخطوط شيء من الحبر لا أدري هل هو كلمة!

(٢) في المخطوط: (الثالث)، وهو تحريف. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٢٥).

(٣) كذا في المخطوط، وهو سبق قلم أو سهو، والصواب: باللام.

(٤) انظر مزيد تفصيل للمسألة في المقرب (١١١) والتذييل والتكميل (١٠/ ٢٢٢).

(٥) فاطر: ٤٠ والأحقاف: ٤.

(٦) البقرة: ١٢٥.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٧٦).

(٨) بتمامه:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

والبيت للفرزدق، وينسب بعض أبيات هذه القصيدة إلى الحزين الليثي، وهو من البسيط. انظر: البيان والتبيين (١/ ٢٩٥) والشعر والشعراء (١/ ٦٥) والكامل (٢/ ٤٥).

واللامُ، نحوُ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[١]، وهيَ أصلٌ في ذلكَ.

* * *

بِالبَـا اسْـتَعِنْ [وَعَـدِّ عَـوِّضْ أَلْصِـقِ وَمِثْـلَ (مَـعْ، وَمِـنْ، وَعَـنْ) بِهَـا انْطِـقِ]

لم يذكر الاستعانةَ في «التَّسْهِيل»[٢]، وضابطُها: صحةُ إسنادِ الفعلِ إلى ما بعدَها على جهةِ المجازِ.

(عَدِّ) ضابطُها: أن يصحَّ أن تخلُفَها الهمزةُ، نحوُ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٣].

* * *

(عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا [وَمَعْنَى (فِي، وَعَنْ) بِـ: (عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ]

[عَلَى لِلِاسْتِعْلَا]: يُوافقُها ذلكَ (فِي)، نحوُ[٤]:

بَطَـلٍ كَـأَنَّ ثِيَابَـهُ فِـي سَـرْحَةٍ ....

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٥]. من «شرح الكافية»[٦].

---

(١) النساء: ١٠٥.

(٢) انظر: التسهيل (١٤٥).

(٣) البقرة: ١٧.

(٤) بتمامه:

بَطَـلٍ كَـأَنَّ ثِيَابَـهُ فِـي سَـرْحَةٍ يُحْـذَى نِعَـالَ السِّـبْتِ لَـيْسَ بِتَـوْأَمِ

والبيت بجر: (بطل)؛ لأنه نعت لـ: (حامي الحقيقة) في بيت قبله، ويجوز الرفع بقدير: هو بطل، والبيت لعنترة في معلقته، وهو من الكامل. انظر: ديوان عنترة (٢١٢) والكامل (١/ ٧٩) وشرح المعلقات السبع (٣٥٢) ومغني اللبيب (٢٢٤).

(٥) طه: ٧١.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٥).

قولُه: (وَعَنْ) ع: يمكنُ أن يُجعلَ منه(١):

فِـي لَيْلَـةٍ لَا نَـرَى بِهَـا أَحَـدًا يَحْكِـي عَلَيْنَـا إِلَّا كَوَاكِبُهَـا

أو يُضمّنُ (يَحْكِي) معنى (يَنِمُّ)، فلا دليلَ.

[(عَلَى) لِلاسْتِعْلَا [وَمَعْنَى (فِي، وَعَنْ)] ع: وتأتي للاستدراكِ، مثلُ(٢):

فَـوَ اللهِ لَا أَنْسَـى قَتِـيلًا ......

ثمَّ قالَ(٣):

عَلَـى أَنَّهَـا تَعْفُـو الكُلُـومُ ....

وكقولِه(٤)، وهو النابغةُ الجعديُّ(٥):

---

(١) البيت لأحيحة بن الجلاح أو عدي بن زيد، وهو من المنسرح. انظر: ملحقات ديوان عدي بن زيد (١٩٤) والكتاب (٢/ ٣١٢) ومغني اللبيب (١٩١).

(٢) بتمامه:

فَـوَ اللهِ لَا أَنْسَـى قَتِـيلًا رُزِئْتُـهُ بِجَانِـبِ قَوْسَـى مَـا بَقِيتُ عَلَـى الأَرْضِ

والبيت من قطعة أبيات، انظر باقي الكلام عليه في الحاشية التالية؛ فالبيت التالي من تتمته.

(٣) بتمامه:

عَلَـى أَنَّهَـا تَعْفُـو الكُلُـومُ وَإِنَّمَـا نُوَكَّـلُ بِـالأَدْنَى وَإِنْ جَـلَّ مَـا يَمْضِـي

والشعر لأبي خراش الهذلي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ١٥٨) والمقصور والممدود لابن ولاد (١٠٢) وأمالي القالي (١/ ٢٧١).

(٤) هذه الحاشية مستفادة من كلام ابن جني. انظر: التنبيه على شرح مشكل الحماسة لابن جني (٢٦٣).

(٥) من الطويل. انظر: الشعر والشعراء (١/ ٢٨٤) وأمالي القالي (٢/ ٢) وتخليص الشواهد (٣٠٠).

فَتَـى تَـمَّ فِيـهِ مَـا يَسُـرُّ صَـدِيقَهُ ... عَلَـى أَنَّ فِيـهِ مَـا يَسُـوءُ الأَعَادِيَـا

لَمَّا كانَ الناسُ فيهم الخيرُ والشرُ خَشِيَ أنَّه إن سكتَ على الجملة الأولَى ظُنَّ أنَّه لا يَنكي أعداءَه؛ فتمَّمَ وصفَه بأنْ قالَ: «عَلَى أَنَّ فِيهِ» البيتَ:

فَتَـى كَمُلَـتْ أَخْلَاقُـهُ ....

البيتَ[1].

و(عَلَى أَنَّ) الحال.

التبريزي[2]: «هو حالٌ، وإن كانَ جَمعًا بينَ صفتينِ متضادتينِ، كأنَّه قالَ: «فِيهِ مَا تَمَّ؛ يسرُّ صديقَه، مركبًا على مَا يسوءُ الأعادي».

ع: يشيرُ لمعنى الاستعلاءِ فيها.

«و(بَاقِيًا): مفعولٌ، أو مصدرٌ أوقعَه موقعَ الإبقاءِ»[3].

* * *

وَقَـدْ تَجِـي مَوْضِـعَ [(بَعْـدِ، وَعَلَـى) ... كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَـنْ) قَـدْ جُعِـلَا]

[مَوْضِعَ بَعْدٍ]: ومنهُ قولُ الشَّاطبيِّ رحمَه الله[4]:

---

(١) بتمامه:

فَتَـى كَمُلَـتْ أَخْلَاقُـهُ غَيْـرَ أَنَّـهُ ... جَـوادٌ فَمَـا يُبْقِـي مِـنَ الْمَـالِ بَاقِيَـا

والبيت للنابغة الجعدي من تتمة البيت السابق.

(٢) انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٤٠٠).

(٣) من تتمة كلام التبريزي.

(٤) بتمامه:

=

أَوِ الـوَاوُ عَـنْ ضَـمٍّ ....

أي: بَعْدَه، بدليلِ قولِه:

.... بَعْــــدَ كَسْــــرَةٍ

* * *

شَـبِّهْ بِكَـافٍ [وَبِهَـا التَّعْلِيـلُ قَـدْ يُعْنَـى وَزَائِـدًا لِتَوْكِيـدٍ وَرَدْ]

بزيادتِها قالَ الأخفشُ[1]، ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ﴾[2]، وجعلَ (الذِي) عطفًا على: ﴿الَّذِى حَآجَّ﴾[3]، وأجازَ أبو علي[4] كونَه عطفًا على المعنَى، أي: «أَرَأَيْتَ كَالذِي حَاجَّ أَوْ كَالذِي مَرَّ؟»[5]، فلا زيادةَ.

قولُه: (وَقَدْ يُعْنَى)[6] قالَ في «شرحِ الكافيةِ»[7]: «كونُ الكافِ الجارَّةِ حرفَ تشبيهٍ هو المشهورُ، ودلالتُها على التعليلِ كثيرةٌ». انتهى بنصِّه.

= إِذَا أَلِـفٌ أَوْ يَاؤُهَـا بَعْـدَ كَسْـرَةٍ أَوِ الْـوَاوُ عَـنْ ضَـمٍّ لَقِـي الْهَمْـزَ طُـوِّلَا

قال أبو شامة: «وقوله: (عَنْ ضَمٍّ) أي: بعد ضم؛ لأن (عن) للمجاوزة». انظر: إبراز المعاني (١١٣).

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ١٩٧).

(٢) البقرة: ٢٩٥.

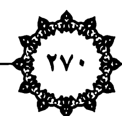
(٣) البقرة: ٢٩٤.

(٤) انظر: الحلبيات (١٥٢) والبغداديات (٤٠٠).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٩).

(٦) في الألفية: «قد يعنى»، من غير واو، ورحم الله ابن هشام فقد تصرف في نص الألفية.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨١١).



فقد يُقالُ: إنَّه مخالِفٌ لقولِه: (قَدْ يُعْنَى)، مع أنَّ هذا البيتَ برُمَّتِه في «الكافيةِ»[١] نفسِها.

* * *

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا [وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا]

فاعلًا نحوُ[٢]:

كَالطَّعْنِ ....

ونحوُ[٣]:

[وَ] مَا هَدَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا وَلَا أَعَانَكَ فِي عُزْمٍ [كَعَزَّامِ]

واسمًا لِـ: (كَانَ)[٤]:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ فَضْلًا لِغَيْرِكِ مَا أَتَتْكِ رَسَائِلِي

ومبتدأً كقولِه[٥]:

---

(١) انظر: السابق.

(٢) بتمامه:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

والبيت للأعشى، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأعشى (١١٣) والمقتضب (٤/ ١٤١).

(٣) البيت لعمرو بن برّاقة، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٧١) وشرح أبيات المغني (٨/ ٣٠).

(٤) البيت لجميل بثينة، وهو من الكامل. انظر: ديوان جميل (١٠٧) والمذكر والمؤنث للأنباري (١/ ٢٩١).

(٥) بتمامه: =

...... كَـــالفِرَاءِ فَـــوْقَ ذُرَاهَـــا

ومجرورةً كقولِه[(١)]:

[يضـــحكن] عَـــنْ كَـــالبَرَدِ الْمُـــنْهَمِّ

وقولِه[(٢)]:

تَـيَّمَ القَلْـبَ حُـبُّ كَالبَـدْرِ لَا بَـلْ فَـاقَ حُسْـنًا مَـنْ تَـيَّمَ القَلْـبَ حُبَّـا

ولَمَّا قَيَّدَ اسميةَ (عَنْ، وعَلَى) بوجودِ (مِنْ) عُلِمَ أنَّ اسميةَ الكافِ لا تتقيَّدُ.

فرعٌ[(٣)]:

«مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو وَلَا شَبِيهًا بِهِ»: إن نصبتَ (شَبِيهًا) فإمَّا عطفٌ على الكافِ على أنَّها اسمٌ، أو على محلِّ الجارِّ والمجرورِ إن جعلتَها حرفًا، فإن خَفَضَ المعطوفَ فقد نفى أن يكونَ كشبيهِ عمرٍو، فأثبتَ له شبيهًا، وأنَّ زيدًا لا يشبِهُهُ، ولا يشبِهُ مَن يشبهُه، كذا قالَ س[(٤)] والأخفشُ[(٥)].

= أبـــدًا كَـــالفِرَاءِ فَـــوقَ ذُرَاهَـــا حِـــينَ يَطْـــوِي الْمَسَـــامِعَ الصَّـــرَّارُ

والبيت لا يعرف قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨١٣) والجنى الداني (٨٣).

(١) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٢/ ٣٢٨) وإصلاح المنطق (١٨٥) وأعجب العجب (٢٠).

(٢) لم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٧٠) والجنى الداني (٨٢).

(٣) هذه التحشية مستفادة من ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٣٠٤).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٦٩).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٣٤٨).

وأجازَ الفارسيُّ(١) أن لا يكونَ أثبتَ له شَبيهًا، وذلك على زيادةِ الكافِ.

وقالَ الأخفشُ: إذا نصبتَ لم تُثبت شبيهًا، وهذا الذي قالَه نصَّ عليهِ س.

ع: ليُنظرْ في فائدةِ النصبِ؛ فإنَّ قولَك: «مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو» ينفي المشابهةَ، فكيفَ جازَ: «وَلَا شَبِيهًا»، وهو بتقديرِ: «وَلَا هُوَ شَبِيهًا»؟

[وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا]:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ [يَنْهَى](٢) ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ ....

فالكافُ فاعِلٌ، لا يُقالُ: التقديرُ: «شَيْءٌ كَالطَّعْنِ»، كما قِيلَ في: ﴿وَدَانِيَةً﴾(٣) إنَّ التقديرَ: «وَجَنَّةً دَانِيَةً»؛ لأنَّ حذفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ عنْهُ قبيحٌ، والوجهُ في: (دَانِيَةً) عطفهُ على (مُتَّكِئِينَ)، وأمَّا(٤):

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ ....

فضرورةٌ، وقالَ(٥):

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

---

(١) انظر: التعليقة لأبي علي الفارسي (١/ ١٠٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والبيت مر قبل قليل.

(٣) الإنسان: ١٤.

(٤) بتمامه:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

والبيت للنابغة، وهو من الوافر. انظر: ديوان النابغة (١٢٦) والكتاب (٢/ ٣٤٥).

(٥) هذا لخطام المجاشعي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب (٤/ ٢٧٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١٢٩).

الكافُ الثانيةُ اسمٌ؛ لدُخولِ الجارِّ، فأمَّا[1]:

وَلَا لِلِمَـــا بِهِـــمْ ....

فَالثانيةُ زائدةٌ، لا اسمٌ؛ لأنَّه لم يثبت اسميَّتُها، وجاءَ[2]:

وَزَغْـــتُ بِكَـــالهِرَاوَةِ أَعْـــوَجِيٍّ إِذَا وَنَـــتِ الرِّيَـــاحُ جَـــرَى وَثَابَـــا

وقالَ[3]:

أَبِيـــتُ عَلَـــى مَـــيٍّ ....

البيتَ، وقالَ[4]:

---

(١) بتمامه:

فَـــلَا وَاللهِ لَا يُلْفَـــى لِمَـــا بِـــي وَلَا لِلِمَـــا بِهِـــمْ أَبَـــدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو من الوافر. انظر: المحتسب (٢/ ٢٥٦) والصاحبي (٣١).

(٢) البيت لابن غادية السلمي، أو لربيعة بن مقروم الضبي، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٨٥) والاقتضاب (٣/ ٣٣٤) ولسان العرب (١١/ ٣٧٢).

(٣) بتمامه:

أَبِيـــتُ عَلَـــى مَـــيٍّ كَئِيبًـــا وَبَعْلُهَـــا عَلَـــى كَالنَّقَـــا مِـــنْ عَـــالِجٍ يَتَـــبَطَّحُ

والبيت لذي الرمة، وهو الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٢١٠) والخصائص (٢/ ٣٧١) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٣٢).

(٤) بتمامه:

عَلَى كَالخَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى لَـــهُ قُلُـــبٌ عُفَّـــى الحِيَـــاضِ أُجُـــونُ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٨٣) وحروف المعاني والصفات (٧٨) وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٩٧).

عَلَى كَالخَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى ....

* * *

وَ(مُـذْ، وَمُنْـذُ) [اسْـمَانِ حَيْـثُ رَفَعَـا أَوْ أُولِيَـا الفِعْـلَ كَـ: «جِئْـتُ مُـذْ دَعَـا»]

قولُه: (**أُولِيَا الفِعْلَ**) لا يكونُ الفعلُ إلا ماضيًا، لا يجوزُ: «مُذْ يَقُومُ»؛ لأنَّ عاملَها لا يكونُ إلَّا ماضيًا، فلا يجتمعُ الماضي والمستقبلُ.

فإن قلتَ: جَوِّزْهُ على معنى حكايةِ الحالِ.

فإنَّهم منعوا ذلك؛ لئلَّا يجتمعَ مجازانِ: هذا[١]، وتقديرُ الزَّمانِ، فإنَّ[٢] المعنَى: «مُذْ زَمَنِ يَقُومُ»، وإن كانُوا إذا صرَّحوا بالزمانِ أجازُوا المضارعَ على حكاية الحالِ.

هذا كلام ابن عصفور[٣]، وقياسُ مَن قالَ: إنَّها مضافةٌ للجملةِ، وإنَّه لا زمانَ مقدَّرٌ = أنْ يُجيزَ ذلكَ، كذَا ظهرَ لي، ولا أعلَمُ فيها نصًّا، وقد يُقالُ إنَّ لها ما يُعارضُ، وهو أنَّه حينئذ بتأويلِ المصدرِ وتأويلِ الماضي.

قولُه: (**حَيْثُ رَفَعَا**) قالَ الكسائيُّ[٤]: فاعلٌ بفعلٍ مضمَرٍ.

رُدَّ بقولِهم: «مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ»، والجملةُ لا تكونُ فاعلًا[٥]، قالَه ابنُ عُصفورٍ[٦]،

---

(١) يشير بـ: (هذا) إلى حكاية الحال.

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦١).

(٤) انظر: عمدة الكتاب (٢٦٤) وتمهيد القواعد (٤/ ١٩٦٥) والنجم الثاقب (١/ ٤٩٣).

(٥) في المخطوط: (فاعل).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٠).

وهذا أفسَدُ ما يُسمَعُ؛ إذ لا جُملةَ هُنا.

وقالَ الزجاجيُّ[(١)]: (مُذْ) خبَرٌ، وما بعدَها مبتدأٌ، أي: «بَيْنِي وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَانِ».

الفارسيُّ[(٢)] وأبو بكرٍ[(٣)]: (مُذْ) مبتدأٌ، والتقديرُ: «أَمَدُ ذَلكَ يَوْمَانِ».

ويردُّ قولَ الزجاجيِّ: «مُذْ يَوْمُ الجُمعةِ»؛ إذْ لا يصِحُّ تقديرُه؛ لأنَّ بينكما أكثرَ مِن يومِ الجُمعةِ، بخلافِ أن يقدَّرَ: «أَوَّلُ ذَلِكَ يَوْمُ الجُمعَةِ».

ع: فيقدَّرُ في الحالِ: الأمَدُ، وفي الماضي: الأوَّلُ، ولم يتعرَّضِ الناظمُ لمعنَى الرَّفعِ.

قولُه: (أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ) لم يذكرْ إيلاءَها الجملةَ الاسميةَ، وكذَا في «الكِتَابِ»[(٤)]؛ فإنَّه قالَ: «ومِمَّا يُضافُ إلى الفعلِ قولُك: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ عِنْدِي»، و«مُنْذُ جَاءَنِي».

فصرَّحَ بإضافةِ (مُذْ) إلى (كَانَ)، و(مُنْذُ) إلى (جَاءَنِي)، ولم يذكُرْ إضافتَهُما للاسميةِ، والحقُّ جوازُ ذلكَ لكنْ بقِلَّةٍ، قالَ[(٥)]:

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَةٌ　　　وَمُضْطَلِعَ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ

* * *

وَإِنْ يَجُرَّا [فِي مُضِيٍّ فَكَـ: (مِنْ)　　　هُمَا وَفِي الحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ]

---

(١) انظر: الجمل للزجاجي (١٤٠).

(٢) انظر: الإيضاح (٢٦١) والتعليقة (١/ ٢٣).

(٣) يقصد به ابن السراج. انظر: الأصول (٢/ ١٣٧) والموجز (٥٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ١١٧).

(٥) البيت للكميت بن معروف، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ٤٥) والمخصص (٥/ ٥٦).

الزمانُ إن كانَ حالًا جَرَّاهُ دائمًا، ففِي قولِه: (وَإِنْ يَجُرَّا) إشكالٌ.

والجوابُ: أنَّ ذلكَ لتقسيمِ المجرورِ، لا للشَّكِّ، ولا للتقسيمِ في الحالِ.

وإن دخلَتْ (مُذْ) على الماضِي فتميمٌ وبعضُ الحجازيينَ يرفعونَ، وجمهورُهم يجرُّونَ، وإن دخلَتْ (مُنْذُ) ـ وَلَا يتكلَّمُ بِها إلَّا الحجازُ ـ فكما تقدَّمَ في (مُذْ)؛ جمهورُهم يجرُّ، وبعضُهم يرفعُ.

والحالُ أنَّ تميمًا لا تجرُّ الماضيَ، بل الحال، فأمَّا الماضي فيرفعونَه بـ: (مُذْ)، ولا يستعملونَ (مُنْذُ) أصلًا.

قولُه: (فَكَـ: مِنْ) المرادُ التي لابتداءِ الغايةِ، وقالَ ابنُ عُصفورٍ[1]: إنَّها للغايةِ، كما في: «أَخَذْتُهُ مِنَ التَّابُوتِ»[2]؛ ألا ترَى أنَّ ابتداءَ الأخذِ وانتهاءَه التابوتُ؟ قالَ: وكذَا في المعدودِ، نحوُ: «مُذْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، هي أيضًا للغايةِ.

وتلخَّصَ أنَّ الزمانَ بعدَها[3] ثلاثةٌ: ماضٍ، كَـ: (يَوْمِ الجُمعَةِ)، وحاضِرٌ، ومَعدودٌ.

وإذا وقعَ بعدهُما عددٌ فقيلَ: لا يُعتدُّ إلَّا بالكاملِ، فلا بدَّ أن تكونَ جميعُ الثلاثةِ لم ترَه فيها، وقيلَ: يعتدُّ بالناقصِ الأوَّلِ، فإذا رأيتَه ظُهرَ يومِ الجمعةِ ثمَّ لم ترَه إلى ظُهرِ الإثنينِ قلتَ: «مُذْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، وقيل: يُعكسُ[4]، فالمِثالُ واحدٌ، وقيل:

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٥).

(٢) لا أدري ما مصدر هذه الجملة على كثرة تنقيبي.

(٣) أي: بعد مذ ومنذ.

(٤) أي: يعتد بالناقص الثاني لا الأول.

يعتدُّ بالناقصَين[١]، فتقولُ: «مُذْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ»، والأقيَسُ الأوَّلُ؛ لأنَّ تسميةَ الناقصِ يومًا مَجازٌ، ولا يُعتدُّ بناقصٍ إلَّا مع يومٍ كاملٍ؛ فلا يجوزُ إن رأيتَه يومَ الجمعةِ، ثمَّ لم تَرهَ إلى ظُهرِ السبتِ أن تقولَ: «مُذْ يَوْمَيْنِ»؛ لأنَّ الكلامَ كلَّه مَجازٌ، فلم تختلط الحقيقةُ بالمجازِ.

شرطُ الماضي أن لا يُعطفَ عليه ماضٍ، لا تقولُ: «مُذْ يَوْمِ الجمعةِ ويومِ الخميسِ»، ولا العكسُ؛ لأنَّها في الماضي لابتداءِ الغايةِ كما ذَكَرَ الناظمُ، وعلى كلامِه انبنَى فسادُ هذا الفرعِ؛ لأنَّ: «مُذْ يَوْمِ الخَمِيسِ» يقتضِي أنَّك لم ترَه يومَ الجمعةِ، ويومُ الجمعةِ إذا ذُكرَ اقتضَى أنَّك رأيتَه في أوَّلِه، فتناقَض، وفي الآخرِ أيضًا تناقض، وأصلُ هذا أنَّ مَا جُعلَ مَبدأً فإنَّ الرؤيةَ حصلَت في أوَّلِه، ثمَّ استمرَّ النفيُ.

وإذا نصبتَ الثانيَ بتقديرِ: «مَا رَأَيْتُ»، فإنْ كنتَ قد بدأتَ بالمتأخِّرِ جازَ؛ لأنَّكَ أخبرتَ بابتداءِ انقطاعِ الرؤيةِ مِن يومِ الخميسِ، ثمَّ قُلتَ: «وَيَوْمَ الأَرْبِعَاءِ»، أي: «وَمَا رَأَيْتُهُ أَيْضًا يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ»، وإن عكستَ لم يجُزْ؛ لأنَّه عِيٌّ.

وأمَّا الحالانِ فيتعاطفانِ، نحوُ: «مُذْ يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا، وَ: عَامِنَا وشَهْرِنَا»، أو بالعكسِ، ويكونُ مِن ذِكرِ خاصٍّ بعدَ عامٍّ.

ولا يُعطَفُ ماضٍ على حالٍ، ولا عكسُه؛ لاختلافِ معنَى (مُذْ، ومُنْذُ) بالنسبةِ إليهما، فإن جعلتَ الثانيَ مَنصوبًا بتقديرِ فِعلٍ جازَ، فإن كانَ المتقدِّمُ حالًا فهو مِن عطفِ العامِّ على الخاصِّ، أو العكسُ بالعكسِ، وأمَّا منعُ ابنِ عُصفورٍ[٢] عطفَ

(١) يراد بالناقصين الأول والثاني.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٨).

الحالِ على الماضي لأنَّه عِيٌّ فمردودٌ.

* * *

وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، [وَبَاءٍ) زِيدَ (مَا) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا]

* * *

وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ) [وَالكَافِ فَكَفْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ]

هِيَ الخَمْرُ [لَا شَكَّ] تُكْنَى الطِّلَاءَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةِ[1]

* * *

وَحُذِفَتْ (رُبَّ) [فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالفَا وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ]

قولُه: (وَبَعْدَ الوَاوِ) كقولِ مسكينٍ الدارميِّ[2]:

وَإِخْوَانِ صِدْقٍ لَسْتُ مُطْلِعَ بَعْضِهِمْ عَلَى سِرِّ بَعْضٍ غَيْرَ أَنِّي جِمَاعُهَا

لِكُلِّ امْرِئٍ شِعْبٌ مِنَ القَلْبِ فَارِغٌ وَمَوْضِعُ نَجْوَى لَا يُرَامُ اطِّلَاعُهَا

يَظَلُّونَ شَتَّى فِي البِلَادِ وَسِرُّهُمْ إِلَى صَخْرَةٍ أَعْيَا الرِّجَالَ انْصِدَاعُهَا

[وَإِخْوَانِ]: خ[3]: (فِتْيَانِ).

[صِدْقٍ] أي: يصدقون في الود.

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو من المتقارب. انظر: ديوان عبيد (٦٢) والأمثال لابن سلام (٨٨).

(٢) والبيت من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٥٢) الحماسة (١/ ٥٥٧).

(٣) يعني: وفي نُسَخ، وهذه الرواية في الكامل (٢/ ٢٢٩) وأمالي القالي (٢/ ١٧٦).

[إِلَى صَخْرَةٍ]: أَيْ: مضمومٌ إليها، فحذف المتعلَّق.

* * *

وَقَــدْ يُجَــرُّ بِسِــوَى [(رُبَّ) لَــدَى حَــذْفٍ وَبَعْضُــهُ يُــرَى مُطَّــرِدَا]

✿ ✿ ✿



الإضَافَة

نُونًـــا تَلِـــي الإعْـــرَابَ [أَوْ تَنْوِينَـــا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَـ: (طُورِ سِينَا)]

نحوُ: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ﴾(١)، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾(٢)، ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾(٣).

قولُه: (نُونًا) يُحذفُ للإضافةِ أربعةُ أمورٍ:

اثنانِ بلزومٍ وتقييدٍ:

الأولُ: [أل](٤) بشرطِ كونِ الإضافةِ محضةً أو غيرَ محضةٍ، والأولُ غيرُ مثنًّى ولا جمعٍ على حدِّه، والثاني مجرَّدٌ مِن (أَلْ).

الثَّاني: النونُ إن وليَت الإعرابَ، و(٥):

.... ضَـــارِبِينَ القِبَـــابِ

---

(١) القصص: ٧.

(٢) القمر: ٢٧.

(٣) العنكبوت: ٣٣.

(٤) يقتضيها السياق.

(٥) بتمامه:

رُبَّ حَـــيٍّ عَرَنْـــدَسٍ ذِي طَـــلَالٍ لَا يَزَالُـــونَ ضَـــارِبِينَ القِبَـــابِ

والبيت لعمرو بن الأيهم التغلبي، وهو من الخفيف. انظر: البديع (٢/ ٩٦) وتوجيه اللمع (٩٤).

و[١]:

.... مُخْتَضِــــــــرُونَهُ

مؤولٌ.

وواحدٌ بلزومٍ وإطلاقٍ، وهو التنوينُ، نحوُ: «غُلَامُكَ»، و«سِيبَوَيْهِ البَصْرَةِ»، و«عَرَفَاتُ مَكَّةَ»، و«جَوَارِيكَ».

وواحدٌ بجوازٍ وتقييدٍ، وهو تاءُ التأنيثِ، إن لم يقع لَبسٌ بحذفِها، نحوُ: ﴿عُدَّهُ﴾[٢]، ﴿غَلَبِهِمْ﴾[٣]، ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٤]، ولا يجوزُ في نحوِ: «شَجَرة زَيْدٍ»، و«تَمْرَةِ عَمْرٍو»[٥]؛ للإلباسِ، كما لا يجوزُ في (الشجرِ) أن يؤنَّثَ إذا صُغِّرَ؛ لئلا يُلبِسَ، ولا في (خَمْسٍ) أن يؤنَّثَ.

قولُه: (تَلِي الإِعْرَابَ) ومِن ثَمَّ قِيلَ في (ذلكَ): إنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ، بدليلِ قولِهم: (ذَانِكَ)، فلو كانت مضافًا إليه لحُذفت النونُ.

---

(١) بتمامه:

وَلَـــمْ يَرْتَفِـــقْ وَالنَّـــاسُ مُخْتَضِـــرُونَهُ ... جَمِيعًـــا وَأَيْـــدِي الْمُعْتَفِـــينَ رَوَاهِقُـــهْ

والبيت لم ينسب، وهو من الطويل، ويرتفق: يتكئ على يده، والمعتفون: طلاب المعروف، ورواهقه: دانية منه. انظر: الكتاب (١/ ١٨٨) والكامل (١/ ٢٨٦) والحلبيات (٣٢١).

(٢) التوبة، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٣٩٥).

(٣) الروم: ٣.

(٤) النور: ٣٧.

(٥) قال ابن المنير في حاشيته على الكشاف: «واشتراطُهم للحذفِ عدمُ اللَّبسِ، فيمتنع في «شَجَرَةِ زَيْدٍ» للَّبسِ بـ: (شَجَرِ زَيْدٍ)». انظر: الكشاف بحواشي ابن المنير (١/ ٣٢٣).

فإن قلتَ: فما تقولُ في مُلازمِ الإضافةِ؟

قلتُ: حُذِفَ منه نونٌ وتنوينٌ قارنا وضعَه قبلَ الإضافةِ.

ومِن ثمَّ قالَ س[1]: وسَأَلْتُه عن رجلٍ سُمِّيَ بـ: (أُلِي) و(ذَوِي)، فقالَ: أقولُ: «هَذَا ذَوُونَ»، و«أُلُونَ»؛ لأنَّ النونَ إنَّما سقطتْ في (أُولِي) و(ذَوِي) للإضافةِ، فإذا أفردَتها عادتِ النونُ، وهو بمنزلةِ رجلٍ سُمِّيَ (ضَارِبُو) مِن (ضَارِبُو زَيْدٍ)، قال الكُمَيتُ[2]:

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا

* * *

والثَّانِيَ اجْرُرْ [وَانْوِ (مِنْ، أَوْ فِي) إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا]

[وَالثَّانِيَ اجْرُرْ]: قيلَ: بجارٍّ مقدَّرٍ، ويردُّه أنَّ الجارَّ لا يحذَفُ ويبقى عملُه إلا في ضرورةٍ أو نادرِ كلامٍ، وقيلَ: بالمضافِ؛ لنيابتِه عن الجارِّ، وهو الصحيحُ.

قولُه: (وَانْوِ مِنْ) تختصُّ هذهِ الإضافةُ بجوازِ إتباعِ مخفوضِها[3] للمضافِ، وبالنَّصبِ على الحالِ والتمييزِ، والإتباعُ أقلُّ الأوجهِ الأربعةِ؛ لأنَّ التابعَ لا يكونُ في معنَى المشتقِّ إلَّا قليلًا، والحالُ يكثرُ فيها ذلكَ.

وتختصُّ الإضافةُ التي بمعنَى (فِي) بجوازِ انتصابِ المضافِ إليهِ على الظرفيةِ.

جماعةٌ مِن النحويينَ أخَّرُوا الكلامَ على بيانِ الحرفِ الذي يقدَّر للإضافةِ

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٢).

(٢) انظر: ديوان الكميت (٢/ ١٠٩) والمسائل والأجوبة لابن قتيبة (٢٩١).

(٣) في المخطوط: (مخفوظها)، وهو تصحيف.

عنِ الكلامِ على أحكامِها، وهو أَوْلَى؛ لأنَّ الأهمَّ يستحقُّ التقديمَ، ولا شكَّ أنَّ معرفةَ كونِ الإضافةِ محضةً أو غيرَ محضةٍ، وكونِ المضافِ يقترنُ بـ: (أَلْ) أو لا، وكونِه يكتسبُ مِن المضافِ إليه التذكيرَ والتأنيثَ، وكونِه لا يكونُ مساويًا للمضافِ معنًى = أهمُّ.

(مِنْ) بشرطَين:

أحدُهما: أن يكونَ المضافُ بعضَ المضافِ إليهِ.

والثاني: أن يكونَ صالحًا للإخبارِ عنهُ بهِ.

وذلكَ كـ: «خَاتَمُ فِضَّةٍ»، و«ثَوْبُ خَزٍّ»، و«بَابُ سَاجٍ»، و«خَمْسَةُ دَرَاهِمَ».

وخرجَ بالأوَّلِ نحوُ: «يَوْمُ الخَمِيسِ»، وبالثاني نحوُ: «يَدُ زَيْدٍ».

قولُه: (أَوْ فِي) وذلكَ بشرطِ كونِ الثاني زَمانًا للأوَّلِ، كَـ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[1]، ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾[2]، ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3]، أو مكانًا له، نحوُ: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[4].

قولُه: (وَاللَّامَ خُذَا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) وهيَ إمَّا للمِلكِ، نحوُ: «دَارُ زَيْدٍ»، أو الاختصاصِ الحقيقيِّ، نحوُ: «مِنبَرُ الخَطِيبِ»، و«سَرْجُ الدَّابَّةِ»، أو المجازيِّ، نحوُ[5]:

---

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) البقرة: ١٩٦ والمائدة: ٨٩.

(٣) البقرة: ٢٢٦.

(٤) يوسف: ٣٩ و٤١.

(٥) بتمامه:

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ ... سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ =

إِذَا كَوْكَـبُ الخَرْقَـاءِ لَاحَ بِسُـحْرَةٍ ....

لِتُغْنِـيَ عَنِّـي ذَا إِنَائِـكَ أَجْمَعَـا[١]

ومثَّل ابنُه[٢] لمجيءِ الإضافةِ بمعنَى اللَّامِ بقولِه: «لِجَامُ الفَرَسِ»، و«بَعْضُ القَوْمِ»، و«رَأْسُ الشَّاةِ»، و«يَوْمُ الخَمِيسِ»، ومثَّل أيضًا بِـ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾، وخالفَ أباه مُحتجًّا بأمورٍ:

أحدُها: أنَّه يلزمُه كثرةُ الاشتراكِ في معناها، وأنَّه خِلافُ الأصلِ.

الثاني: أن حَمْلَ ما احتجَّ به على مجيئِها بمعنى (فِي) على معنَى لامِ الاختصاصِ المجازيةِ مُمكنٌ؛ فوجبَ المصيرُ إليه مِن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ المصيرَ إلى المجازِ خيرٌ مِن المصيرِ إلى الاشتراكِ.

والثاني: أنَّ الإضافةَ لمجازِ الملكِ والاختصاصِ ثابتةٌ باتفاقٍ، والإضافةُ بمعنى (فِي) مختلَفٌ فيها؛ والحملُ على المتَّفَقِ عليه أَوْلَى مِن الحملِ على المختلَفِ فيه.

والثالث[٣]: أنَّ الإضافةَ في نحوِ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ إمَّا بمعنَى اللامِ، على جَعلِ

= والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: جمهرة اللغة (٢/ ١١٠٨) والمحتسب (٢/ ٢٢٨).

(١) بتمامه:

إِذَا قُلْـتُ قَـدْنِي قَـالَ بِـاللهِ حِلْفَـةً لِتُغْنِـيَ عَنِّـي ذَا إِنَائِـكَ أَجْمَعَـا

والبيت لابن عناب الطائي، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٦١) ومجالس ثعلب (١/ ٥٣٨) وتخليص الشواهد (١٠٧).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٢).

(٣) هذا الثالث مما احتج به ابن الناظم على أبيه في منع الإضافة على معنى (في).

الظرفِ مفعولًا على السَّعةِ، وإمَّا بمعنَى (فِي) على بقاءِ الظرفيةِ، ولكنَّ الأوَّلَ حملٌ على المتفَقِ عليهِ، كما في: «صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ»، و«وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَامًا»، والثاني حَملٌ على المختلَفِ فيهِ.

قولُه: (وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي) قالَ الزمخشريُّ[1] في قوله سبحانَه: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾[2]: أضيفَ الشقاقُ إلى الظرفِ على طريقِ الاتساعِ، مثلُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾، وأصله: «مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ»، أو على أنْ جُعِلَ البَيْنُ مُشاقًّا، والليلِ والنهارِ ماكرَينِ، على حدِّ قولِهم: «نَهَارُكَ صَائِمٌ». انتهى.

وفي «شرحِ ابنِ الناظمِ»[3]: «الإضافةُ في نحوِ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ إمَّا على جعلِ الظرفِ مفعولًا به على سَعةِ الكلامِ، وإمَّا بمعنى (فِي) على بقاءِ الظرفيةِ»، ثمَّ قالَ: «والأوَّلُ متَّفَقٌ عليهِ، والثاني مختلَفٌ فيهِ، والأخذُ بالمتَّفَقِ عليهِ أَوْلَى مِن الأخذِ بالمختلَفِ فيه».

* * *

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ [وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا]

زادَ كـ[4]: بمعنَى (عِنْدَ)، نحوُ: «شَاةٌ رَقُودُ الحَلْبِ».

قلنا: يُمكنُ جَعلُ (رَقُودٍ) صفةً مشبَّهةً كَـ: «حَسَنُ الوَجْهِ»، ووُصِفَ الحلبُ

---

(١) انظر: الكشاف (١/ ٥٠٨).

(٢) النساء: ٣٥.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٤).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٧٤) وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٠٠).

بأنَّه رَقُودٌ لَمَّا كانَ الرُّقادُ عِندَه، فجُعل (رَقُودٌ) مبالغةً، مثلُ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، حيث جُعلَ الليلُ والنهارُ ماكرَينِ؛ لكثرةِ وقوعِ الْمَكْرِ فيهما.

***

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ [(يَفْعَلُ) وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ]

الشرطُ أمرانِ: كونُ المضافِ صفةً، والمضافِ إليهِ معمولٌ لتلك الصفةِ.

فإن وُجدا فهي غيرُ محضةٍ، وإن فُقدا فمحضةٌ، خلافًا للفارسيِّ[1]، نحوُ: ﴿دَارُ الآخِرَةِ﴾[2]، وهي إضافةُ الموصوفِ للصفةِ، وكذا إن فُقِدَ أحدُهما، خلافًا لابنِ الطَّراوةِ[3] وابنِ بَرهانَ[4] في: «ضَرْبُ زَيْدٍ»، وللجرميِّ والمازنيِّ والمبرِّدِ[5] في نحوِ[6]:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ

وللفارسيِّ والكوفيينَ[7] في: «أَفْضَلُ القَوْمِ».

---

(١) انظر: الإيضاح (٢٧١).

(٢) يوسف: ١٠٩ والنحل: ٣٠.

(٣) انظر: الإفصاح لابن الطراوة (٩٣).

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١٩٨).

(٥) انظر: المقتضب (٢/ ٣٤٨) والتذييل والتكميل (٧/ ٢٤٦).

(٦) بتمامه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

والبيت لحاتم الطائي، وهو من الطويل. انظر: ديوان حاتم (٢٢٤) والكتاب (١/ ٣٦٨).

(٧) انظر: الإيضاح (٢٦٩).

ثمَّ الإضافةُ المحضةُ ضَربانِ: ما يُعَرِّفُ، وما لا يُعَرِّفُ، والأوَّلُ الغالِبُ، والثاني محصورٌ فيما حَلَّ محلًّا لا تكونُ فيه معرفةٌ، نحوُ: «كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا»، و«رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»، و«لَا أَبَاكَ»، و«فَعَلَ ذَلِكَ جُهْدَهُ»، و«سَفِهَ نَفْسَهُ»، أو كانَ المضافُ مُبهمًا إبهامًا شديدًا، كـ: (مِثْلٍ، وغَيْرٍ).

وعلى هذهِ الأنواعِ أشار مُجمِلًا بقولِهِ: (**وَاخْصُصْ أَوَّلَا**) بالتنكيرِ، أي: نوعًا مِن المضافِ، قد نبَّهَ ابنُه[1] على شيءٍ مِن هذا.

وكثيرٌ يُتَوَهَّمُ أنَّ الإضافةَ المحضةَ أبدًا تُعرِّفُ وتخصِّصُ، وكلامُ الشيخِ في «التَّسْهِيل»[2] مِثلُ الذي شرحتُ في انقسامِ المحضةِ للقسمَينِ.

قولُه: (**وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ**) لا حاجةَ إليهِ، بل هو مُفسِدٌ؛ لأنَّه لا يدخلُ فيه إلَّا اسمُ الفاعلِ خاصَّةً؛ لأنَّه الذي يشبهُ المضارعَ.

وقولُنا[3]: (إِلَى مَعْمُولِهَا) يَخرجُ عنه نحوُ: «ضَارِبُ القَاضِي، وكَاتِبُه»، وقولُه[4]:

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ ....

البيتَ، أي: «الذي يَكسِبُ لهم».

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٤).

(٢) انظر: التسهيل (١٥٥).

(٣) يُفهم من هذا أن ابن هشام قد تكلم على هذا، لكن يظهر أن الناسخ لم ينقله.

(٤) بتمامه:

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ

والبيت للحطيئة، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة (١٦٤).

وجعلَ ابنُ عُصفورٍ[١] غيرَ المحضةِ نحوَ: (غَيْرُكَ، وشِبْهك)، وألفاظٍ كثيرةٍ مِن هذا البابِ، فاختلفَ هو والناظمُ في الإضافةِ المحضةِ: هل هي وقفٌ على التعريفِ والتخصيصِ، أو تنقسِم؟

ولَمَّا ذكرَ ابنُ عصفورٍ هذه الألفاظَ قالَ: «لا خِلافَ أنَّ إضافةَ هذه الألفاظِ غيرُ محضةٍ».

ابنُ عُصفورٍ[٢]: استدلُّوا على أنَّ إضافة (أَفْعَل) غيرُ محضةٍ بقولِهم: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ القَوْمِ».

أُجيبَ بأنَّ (أَفْضَل) بدلٌ.

ورُدَّ بأنَّ البدلَ في المشتقِّ ضعيفٌ قليلٌ؛ لأنَّه في نيةِ استئنافِ عاملٍ، فهو في التقديرِ تالٍ لذلكَ العاملِ، والصفةُ لا تلِي العواملَ إلا بشروطٍ، وليسَ هذا ممَّا فيه تلكَ الشروطُ، وكونُ العربِ تقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ القَوْمِ» كثيرًا = دليلٌ على أنَّه نعتٌ، وليسَ ببدلٍ؛ إذ لو كانَ بدلًا لَمَا كانَ كثيرًا؛ فثبتَ أنَّ إضافتَها محضةٌ، وهو مذهبُ س[٣].

ع: فقولُنا[٤]: (صِفَةٌ): يخرجُ عنه: «دَارُ الآخِرَةِ»، ونحوُ: «ضَرْبُ الأَمِيرِ»، ونحوُ: «ادِّخَارُهُ».

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٧٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٧١).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٠٢).

(٤) يُفهم من هذا أن ابن هشام قد تكلم على هذا، لكن يظهر أن الناسخ لم ينقله.

وقولُنا (إِلَى مَعْمُولِهَا) يخرجُ عنه: «مُصَارِعُ[1] مِصْرَ»، و﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[2]، و«أَفْضَلُ القَوْمِ».

قولُه: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ) ومِن أدلةِ ذلكَ قولُ النابغةِ[3]:

احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

فوصفَ (حَمَامًا) بِـ: (شِرَاعٍ) وبِـ: (وَارِدِ الثَّمَدِ) على حدٍّ سواء.

* * *

كَـ: (رُبَّ رَاجِينَا، [عَظِيمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ القَلْبِ، قَلِيلِ الحِيَلِ)]

* * *

وَذِي الإِضَافَةُ [اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ]

قولُه: (ذِي) مبتدأٌ، و(الإِضَافَةُ) صفةٌ عندَ الجمهورِ، وعطفُ بيانٍ عندَ ابنِ جِنِّي وابنِ السِّيدِ[4] والنَّاظِمِ[5]، و(اسْمُهَا لَفْظِيَّة) جملةٌ مخبَرٌ بها، و(تِلْكَ) مبتدأٌ، و(محضةٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: «اسْمُهَا مَحْضَةٌ»؛ إذ ليسَ المرادُ الإخبارَ عنها بأنَّها متمحِّضةٌ وذاتُ معنًى، بل أنَّ ذلك اسمُها في الاصطلاحِ.

* * *

---

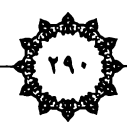
(١) في المخطوط (مضارع) والتصويب من العليمي.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) البيت من البسيط. انظر: ديوان النابغة (٢٣) والكتاب (١/ ١٦٨).

(٤) انظر: رسالة الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان، ضمن رسائل ابن السيد في اللغة ص (٢٠٨).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٢١).



وَوَصْـلُ (أَلْ) بِـذَا [الْمُضَـافِ مُغْتَفَـرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ: (الجَعْدِ الشَّعَرْ)]

فإن قلتَ: فكيفَ قالوا: (الثلاثةُ الأثوابِ)؟، وقالَ[1]:

.... مِـنَ الرَّشَـاشِ الْمُسْـتَقِي

قلتُ: (أَلْ) زائدةٌ فيهما، ورأى الناظمُ[2] أنَّ التقديرَ: «كَالأُقْحُوَانِ الْمُسْتَقِي مِن الرَّشاشِ»، مثلُ: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[3]، وما رآه أبو عليٍّ[4] أَوْلَى عندي؛ لأنَّه يلزمُ الناظمَ حذفُ الموصولِ وصلتِه وبقاءُ معمولِ الصلةِ، ولا يلزمُ مثلُ ذلكَ في الآيةِ؛ لأنَّ المقدَّرَ: «وَكَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ».

* * *

أَوْ بِالَّـذِي لَـهُ أُضِـيفَ [الثَّـانِي كَـ: (زَيْـدٌ الضَّـارِبُ رَأْسَ الجَـانِي)]

ع: ينبغي لِمَن أجازَ: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ» أن يُجيزَ: «الفَاضِلُ

---

(١) بتمامه:

عَـذْبَ الْمَـذَاقِ مفلجًـا أَطْرَافُـهُ كَـالأُقْحُوَانِ مِـنَ الرَّشَـاشِ الْمُسْـتَقِي

هذه الرواية الصحيحة، وقد لفق من استشهد به بين بيتين كما نبه عليه العيني، والبيت للقطامي، وهو من الكامل. انظر: ديوان القطامي (١١٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٣٦).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦١).

(٣) يوسف: ٢٠.

(٤) انظر: الشيرازيات (١/ ٢٣٥). ولم أعثر على كلام أبي علي في كتبه. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٠) وكل من نسب هذا إلى أبي علي إنما أخذه من ابن مالك.

نِعْمَ غُلَامُهَ»، وقد أجازَه بعضُهم مستدلًّا بقولِه(١):

فَـنِعْمَ أَخُـو الهَيْجَـا وَنِعْـمَ شِـهَابُهَا

ع: في «الكِتَاب»(٢) ما نصُّه: «ومَنْ قالَ: «هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ» لم يقُل: «عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ الرَّجُلِ»؛ لأنَّ (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) مشبَّهٌ بـ: (الحَسَنِ)؛ لأنَّه وصفٌ للاسمِ، كما أنَّ (الحَسَنَ) وصفٌ له، وليس هذا حدَّ الكلامِ مع ذلكَ، وقد ينبغِي في قياسِ مَن قالَ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) أن يقولَ: (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ)، كما تقولُ (الحَسَنُ الأَخِ)، و(الحَسَنُ وَجْهِ الأَخِ)، وكانَ الخليلُ ـ رحمه الله ـ يراهُ». انتهى.

وفيه فائدتانِ:

إحداهما: لأيِّ شيءٍ لم تجتمِع (أَلْ) والإضافةُ في مسألةِ المصدرِ؟

الثانيةُ: أنَّه لم نظفر بمثلِ (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ) مسموعًا.

زادَ في «التَّسْهِيل»(٣) فقالَ: إنَّه يُضافُ ما فيه (أَلْ) إلى [مضاف إلى](٤) ضميرِ المعرَّفِ بهما، نحوُ: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غلامِه»، ولا يُغني كونُ المفعولِ به

---

(١) بتمامه:

فَـنِعْمَ أَخُـو الهَيْجَـا وَنِعْـمَ شِـهَابُهَا ... إِذَا البِيضُ تَحْـتَ الْمَشْـرَفِيَّاتِ صَـلَّتِ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: أنساب الأشراف (٤/ ٤٠٤) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٩٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٨٢).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح التسهيل.

معرَّفًا بغيرِ ذلكَ، خلافًا للفراءِ[١]، كَـ: (الضَّارِبُ زَيْدٍ) ولا كونُه ضميرًا، كَـ: (الضَّارِبُكَ)، خلافًا للرُّمَّانِيِّ[٢] والمبرِّدِ[٣] في أحد قولَيه.

ويتبيَّنُ مِن كلامِه أنَّ الفراءَ لا يجيزُ نحوَ: (الضَّارِبُ غُلَامٍ).

ع: وعلى جوازِ المسألةِ الأُولى جاءَ[٤]:

الوَاهِــبُ المِئَــةِ الهِجَــانِ وَعَبْــدِهَا ....

لا على أنَّه يُغتَفَر في الثواني ما لا يُغتفَرُ في الأوائلِ.

* * *

وَكَوْنُهَـا فِـي الوَصْـفِ [كَـافٍ إِنْ وَقَـعْ مُثَنَّـــى اوْ جَمْعًـــا سَـــبِيلَهُ اتَّبَـــعْ]

(كَوْنُها) مُبتدأ، و(فِي الوَصْفِ) متعلِّقٌ به، و(إِنْ) بالكسرِ شرطٌ حُذفَ جوابُه؛ لدلالةِ الجملةِ السابقةِ، مثلُ: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ».

ولا يكونُ (أَنْ) بالفتحِ مبتدأً، و(كافٍ) خبرٌ، والجملةُ خبرُ (كونُها) خلافًا لابنِه[٥]؛ لعدمِ رابطٍ بينَ الجملةِ والمخبَرِ عنه، ولا (أَنْ) بالفتحِ، وهي فاعلٌ

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٦).

(٢) قاله الرماني في شرحه للأصول لابن السراج. انظر: شرح الكتاب للرماني (١/ ٣٦٣) والأصول (٢/ ١٤) وشرح المفصل (٢/ ١٣٥).

(٣) انظر: المقتضب (٤/ ١٥٢).

(٤) بتمامه:

الوَاهِــبُ المِئَــةِ الهِجَــانِ وَعَبْــدِهَا عُــوذًا تُزَجِّــي خَلْفَهَــا أَطْفَالَهَــا

والبيت للأعشى، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٧٩) والكتاب (١/ ١٨٣).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٦).

بـ: (كَافٍ)؛ لأنَّ الضميرَ في (وَقَع) إنما يعودُ على الوصفِ؛ لأنَّه هو الذي يكونُ مثنًى وجمعًا، فليسَ الخبرُ المشتق متحمِّلًا هو ولا مرفوعُه لضميرٍ راجعٍ إلى المبتدأ.

اختُلفَ في الضميرِ المتَّصلِ بالوصفِ، فقالَ الأخفشُ[١]: نصبٌ، وقالَ الرمَّانيُّ[٢]: موضعُه جرٌّ.

حُجةُ الأخفشِ: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[٣]، ألا ترى أنَّ الكافَ لو لم تكن منصوبةً لم يجز نصبُ (أَهْلَكَ).

حُجَّةُ الرُّمَّانيِّ حذفُ النونِ والتنوينِ.

قالَ س[٤]: «الضميرُ كالظاهرِ، فأمَّا: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ فبتقديرِ: «ونُنَجِّي أَهْلَكَ».

* * *

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ [ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا]

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا ....[٥]

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٠).

(٢) قاله الرماني في شرحه للأصول لابن السراج. انظر: شرح الكتاب للرماني (١/ ٣٦٣) والأصول (٢/ ١٤) وشرح المفصل (٢/ ١٣٥).

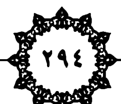
(٣) العنكبوت: ٣٣.

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٨٧).

(٥) بتمامه:

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِي اليَتِيمِ

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: ديوان جرير (٢١٩) والكتاب (١/ ٥٢).



.... تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ ....[١]

.... تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ ....[٢]

سَتَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ ....[٣]

وشرَطَ الفراءُ[٤] أن لا يكونَ المضافُ إليه ضميرًا، وخالفَه ابنُ جنِّي[٥]، وجعلَ مِن ذلكَ: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[٦].

في «التَّسْهِيل»[٧]: «ويؤنَّثُ المضافُ»، ثمَّ قالَ: «وقد يرِدُ مثلُ ذلكَ في التذكيرِ»، فدلَّ على قلتِه.

---

(١) بتمامه:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٧٥٤) والكتاب (١/ ٥٢).

(٢) بتمامه:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالجِبَالُ الخُشَّعُ

والبيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (٢٧٠) والكتاب (١/ ٥٢).

(٣) بتمامه:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَتَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيُجِيبُ

والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٧) والمذكر والمؤنث للأنباري (٢/ ١٨٦) وأمالي ابن الشجري (١/ ١٩٥).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٨٠) والمذكر والمؤنث (١٠٣).

(٥) انظر: المحتسب (١/ ٢٣٦).

(٦) الأنعام: ١٥٨.

(٧) انظر: التسهيل (١٥٦).

قال[(١)]:

بَهْجَةُ الحُسْنِ [فَاتِنٌ][(٢)] فَاغْضُضِ الطَّرْ ... فَ لتكفى صَيْدَ الظِّبَاءِ الأُسُودَا

وقالَ[(٣)]:

رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ ... ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وقال[(٤)]:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ ....

وقال[(٥)]:

إِسَاءَةُ مَنْ يَبْغِي ....

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٨) وتمهيد القواعد (٧/ ٣١٩٦).

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٢١) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٩٥).

(٤) بتمامه:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٨) وأوضح المسالك (٣/ ٨٨).

(٥) بتمامه:

إِسَاءَةُ مَنْ يَبْغِي عَلَى النَّاسِ مُوقِعٌ ... بِحَوْبَائِهِ الهَلْكَاءَ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٨) وتمهيد القواعد (٧/ ٣١٩٦).

البيتَ.

قولُه: (مُوهَلًا) اسمٌ للمفعولِ مِن: «آهَلْتُهُ لِكَذَا» إذا جعلتُه أهلًا له.

وإنَّما الشرطُ أن يكونَ أهلًا لذلكَ، لا أن يكونَ قد جُعِلَ أهلًا له؛ فإنَّ كونَ الشيءِ أهلًا للحذفِ ليس بِجَعْلِ الجاعلِ.

* * *

وَلَا يُضَافُ [اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ]

قولُه: (اتَّحَد مَعْنًى) لا يُريدُ بذلكَ ما هو الظَّاهرُ منه، وهو الترادُفُ، وإنما يريدُ أن يتساويا صِدقًا على الذاتِ الواحدةِ، فمِن ثَمَّ لا تُضافُ صفةٌ لموصوفٍ، ولا موصوفٌ إلى صفتِه، وإن لم يترادَفا، ونظيرُه قولُهم في الخبرِ المفرد: إنَّه لا بدَّ أن يكونَ بمعنى المبتدأ، أو مُنزَّلًا منزلتَه، نحوٌ: «زَيْدٌ أَخُوكَ»، ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[1].

وقولُه: (اتَّحَد مَعْنًى) احترازٌ مِن أن يتَّحِدا لفظًا دونَ معنًى، كقولِك: «مَرَرْتُ بِعَبْدِ عبدٍ، وسَيِّدِ سيِّدٍ».

استشكلَ مَن قالَ: «الاسمُ هو المسمَّى» إضافتَه إليه في: «بِسْمِ اللهِ»، فأجابَ أبو البقاءِ[2] بثلاثةِ أجوبةٍ:

أحدُها: أنَّ الاسمَ هُنا بمعنى التسميةِ، والتسميةُ غيرُ الاسمِ؛ لأنَّ التسميةَ هي اللفظُ بالاسمِ، والاسمُ هو اللازمُ للمسمَّى، فتغايَرا.

الثاني: أنَّ في الكلامِ حذفَ مضافٍ، تقديرُه: «بِاسْمِ مُسَمَّى اللهِ».

---

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (١/ ٤).

الثالثُ: أنَّ لفظةَ (اسْمٍ) زائدةٌ، كقولِه[١]:

...... ثُــمَّ اسْــمُ السَّــلَامِ عَلَيْكُمَــا

وإليه ذهبَ أبو عبيدةَ[٢] والأخفشُ[٣] وقطربٌ[٤].

* * *

وَبَعْــضُ الَاسْــمَاءِ [يُضَــافُ أَبَــدَا وَبَعْــضُ ذَا قَــدْ يَــأْتِ لَفْظًــا مُفْــرَدَا]

أي: وبعضُها لا يُضافُ أبدًا، وتحت هذا المفهوم قسمانِ: ما لا يُضافُ أصلًا، وما يُضافُ وقتًا دونَ وقتٍ، والقِسمانِ موجودانِ، فالأقسامُ ثلاثةٌ.

ثمَّ قسمَ الذي يُضاف أبدًا إلى قسمين: ما قد يُقطع في اللفظِ، وما لا يُقطعُ، وهو الغالبُ.

وقولُه: (مُفْرَدَا) حالٌ، وقولُه: (لَفْظًا) أي: في اللفظِ، فحُذفَ الخافضُ، وهذا النوع إذا حُذفَ منه الخافضُ ينكَّرُ، ومثلُه: «الأُصُولُ لُغَةً»، و«الفِقْهُ لُغَةً»، و«الكَلِمَةُ اصْطِلَاحًا».

والأحسنُ عندي في قولِه: (لَفْظًا) أن يكون تمييزًا محولًا عن الفاعل، أي:

---

(١) بتمامه:

إِلَـى الحَـوْلِ ثُـمَّ اسْـمُ السَّـلَامِ عَلَيْكُمَـا وَمَـنْ يَبْـكِ حَـوْلًا كَـامِلًا فَقَـدِ اعْتَـذَرْ

والبيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٧٤) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٤٨).

(٢) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ١٦).

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢).

(٤) انظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب (٧٧٢).

قد يأتِ لفظُه مفردًا، أي: لفظُه لا معناه، فلا إشكال في تنكيره.

مثالُ ما يُضافُ أبدًا لفظًا ومعنًى: عِنْدَ، ولَدَى، وكِلَا، وكِلْتَا، وسبحانَ، وبَلْهَ الْمُعْرَبُ، وقَعْدَكَ، ولَعَمْرُكَ، وحُمَادَى، وقُصَارَى، ووَحْدَ، وذُو، وذَاتُ بمعنى صاحبِ وصاحبةٍ، وأُلُو، وأُولَاتُ.

ومثالُ ما يُضافُ أبدًا لفظًا وقد يُقطعُ معنًى: قَبْلُ، وبَعْدَ، وآلٌ بمعنى أَهْلٍ، وكُلٌّ غيرُ النعتيةِ.

* * *

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ [حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ]

* * *

كَـ: (وَحْدَ، لَبَّيْ، [وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ) وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ: (لَبَّيْ)]

مثَّل بأربعةِ ألفاظٍ:

مفردٍ، وقدَّمَه؛ لأنه الأصلُ، وهو: (وَحْدَ).

ومختلَفٍ في إفرادِه، وهو: (لَبَّيْكَ).

ومتَّفَقٍ على تثنيتِه، وهو الباقي، وختَمَ بها؛ لأنَّها أَوْلَى بالتأخيرِ.

وأمَّا (وَحْدَ) فقالَ يُونسُ[1]: ظرفٌ، و«جَاءَ وَحْدَهُ» معناه: «عَلَى انْفِرَادِهِ»، والأصلُ: «عَلَى وَحْدِهِ»، ثم حُذف الجارُّ.

قلنا: لا زمانَ ولا مكانَ؛ فلا ينبغي أن يُجعلَ ظرفًا بقياسٍ، ثم إنك تقولُ: «جَاءَ

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٧٧).

القَوْمُ وَحْدَهُمْ»، فتُوَحِّدُه مع الجماعةِ مع أنه ليسَ بمصدرٍ عندَه.

وقال[١] غيرُه: مصدرٌ، ثم اختُلفَ، فقيل[٢]: كـ: (الأُبُوَّةِ، والخُؤُولَةِ)، وقيل[٣]: مثلُ: «أَنْبَتَ نَبَاتًا»، وقيلَ: مصدرٌ جارٍ على المصدرِ؛ لأنَّه حُكي[٤]: «وَحَدَ يَحِدُ وَحْدًا»، فهذا فِعلُه، وهو متعدٍّ، ومعنى (وَحْدَهُ): «مَرَّ بِهِ مُنْفَرِدًا»[٥]، وهذا لم يحكِه ابنُ عصفورٍ[٦]، ولكنَّه قالَ في هذه الحكايةِ: إنها إنَّما تعرفُ مِن كتابِ «العَين»[٧].

وتلخَّصت لنا ثلاثةُ أقوالٍ على القولِ بالمصدريةِ، مشتملةٌ على القولِ بجميعِ ما يُمكنُ أن يُقالَ في المصدرِ.

ورُدَّ[٨] على قولِ مُدعي المصدريةِ بأنَّ المصادرَ [التي][٩] لا تُستعملُ لها أفعالٌ

---

(١) نُسِب هذا القول للبصريين، ونسب للزجاج. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥/ ١٥٥) والغرة المخفية (١/ ٢٧٣).

(٢) هذا القول بلا نسبة. انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٦٧).

(٣) هذا ظاهر قول المبرد حيث قال: «أما قولك: «مررت بزيد وحده»، فتأويله: «أوحدته بمروري إيحادًا»، كقولك: «أفردته بمروري إفرادًا»، وقولك: (وحده) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب». انظر: المقتضب (٣/ ٢٣٩).

(٤) حكاه الأصمعي. انظر: الزاهر (١/ ٢٣٢).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٦٤).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٥٩).

(٧) كلام ابن عصفور كاملًا: «إنَّ الذي حكي في (وحدَه، وقضّه) مما انفرد به كتاب العين، وكثيرًا ما يوجد فيه أمور منكرات؛ لأنَّه لا واضع له». انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٦٠).

(٨) الذي ردَّ ابنُ عصفور. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٦٠).

(٩) زيادة يقتضيها السياق.

لا تتصرَّفُ، كـ: (سُبْحَانَ)، وهذه لها أفعالٌ، اللهمَّ إلا على مَن يجعلُها كـ: (الأُبُوَّةِ).

وقيلَ في المسألةِ قولٌ ثالثٌ، وهو قَسيمُ قولِ يونسَ، وقولِ مُدعي المصدريةِ، وهو قولُ س[1]، وهو أنَّه اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحالِ، ومعنَى: «مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ» عندَ الخليلِ[2]: «أَفْرَدْتُهُ إِفْرَادًا»، وعندَ المبردِ[3]: «مَرَرْتُ بِهِ مُفْرَدًا»، وهو أَوْلَى؛ لاطِّرَادِهِ في نحوِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ»؛ لأنك لم تُفرِدْه، بل هو سبحانَه انفردَ بنفسِه، وقولِه[4]:

وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي ....

أي: مُنْفَرِدًا[5].

وأمَّا بقيةُ الألفاظِ فمثناةٌ لفظًا، مجموعةٌ معنًى، وكذا أخواها: (هَذَاذَيْكَ، وحَنَانَيْكَ)، المرادُ بالجميعِ التكثيرُ، وأنه يعودُ مرةً بعدَ أُخرَى، و(لَبَّيْكَ) مِن: «أَلَبَّ بِالمكانِ»، أي: أقامَ بهِ، و(سَعْدَيْكَ) مِن المساعدةِ المتابَعة، و(دَوَالَيْكَ) من المداولةِ،

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٥).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٨٧).

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ٢٣٩).

(٤) بتمامه:

وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

البيت للربيع بن ضبع الفزاري، وهو من البسيط. انظر: النوادر لأبي زيد (٤٤٦).

(٥) انظر مزيد كلام في هذه المسألة في رسالة الإمام تقي الدين السبكي: «الرفدة في معنى وحده»، وقد نقلها الإمام السيوطي في كتابه الحافل: «الأشباه والنظائر». انظر: الأشباه والنظائر (٤/ ١٦٠).

فمعنى: «فَعَلْنَا ذَلِكَ دَوَالَيْكَ»: «مُتَدَاوِلِينَ»، أي: «مُتَعَاقِبِينَ»، وهو في موضعِ الحالِ.

قالَ الأعلَمُ[١]: فإن قيلَ كيفَ والإضافةُ للكافِ مانعةٌ مِن الحاليةِ؟

قلنا: إنما هي حرفُ خطابٍ[٢].

و(هَذَاذَيْكَ) من: «هَذَّ يَهُذُّ»[٣] إذا أسرَعَ، ومنه الهَذُّ في القراءةِ وفي الضَّربِ[٤]، وإنَّما ثُنِّيَ للتكثيرِ، (حَوالَيْكَ) بمعنى: «حَوْلَكَ»، وثُنِّيَ؛ لأنَّه يريدُ الإحاطةَ مِن كلِّ وجهٍ.

قولُه: (وَشَذَّ إِيلَاءُ) كالبيتِ المشهورِ، ومعناه: دعوتُه [لنائبة][٥] أصابتني، وأجابني بالمرادِ، وخصَّ اليدين؛ لأنَّهما الدافعتانِ إليه ما سألَه.

قالَ ابنُ عُصفورٍ[٦]: ويُرَدُّ قولُ الأعلمِ بأنَّ كونَ الكافِ خطابًا لا ينقاسُ، وأنَّ

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب للأعلم (٢٢٠).

(٢) وقد ردَّ ابن هشام قولَ الأعلمِ بثلاث علل: الأولى: إضافته إلى ضمير الغيبة والاسم الظاهر في قولهم: (حَنَانَيْهِ) و(لبي زيد)، فتعين أن تكون الكاف في (لبيك) وأخواته اسمًا؛ لقيام الاسم مقامها؛ لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله، الثانية: أنهم يحذفون النون لأجل الكاف، ولم يحذفوها في (ذانك)، وفى ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه، الثالثة: أن الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف، و(لبيك) وأخواته لاتشبه الحرف؛ فلذلك لا تلحقها الكاف الحرفية. انظر: أوضح المسالك (٣/ ١٠١).

(٣) في المخطوط: «هذهذ»، وهو تحريف، والتصويب من ابن يعيش وابن النحاس. انظر: شرح المفصل (١/ ١٩٤) والتعليقة لابن النحاس (٢٠٦).

(٤) مأخوذ من كلام ابن يعيش. انظر: شرح المفصل (١/ ١٩٤).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الأعلم.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤١٥).

نونَ التثنيةِ لا تُحذَفُ لغيرِ إضافةٍ.

قالَ: لشبهِ الإضافةِ.

قُلنا: لم يثبُت.

قال: إن لم يكن على ما ذكرتُ فسد[١]؛ لأنَّ المصدرَ المضافَ إلى غيرِ فاعلِ الفعلِ الناصبِ له يكونُ تشبيهيًّا، كـ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَكَ»، يكونُ المعنىَ: «تَدَاوَلْنَا مِثْلَ مُدَاوَلَتِكَ»، و«أَجَبْتُكَ إِجَابَتَكَ لِغَيْرِكَ»، و«أَلْزَمُ طَاعَتَكَ لُزُومَكَ طَاعَةَ غَيْرِكَ»، الأولُ تفسيرٌ لِـ: (سَعْدَيْكَ)، والثاني لِـ: (لَبَّيْكَ)، وكذا القولُ في الثاني، وليسَ المعنَى على شيءٍ مِن ذلك.

قُلنا: لا يمتنعُ أن يكون: إجابتَكَ لغيركَ إذا أجبته، وكذا في الباقي، كما قالُوا: «دَقَقْتُهُ دَقَّكَ بِالمِنْحَازِ حَبَّ الفُلْفُلِ»[٢].

* * *

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً [إِلَى الجُمَلْ ... (حَيْثُ، وَإِذْ) وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ)

قولُه: (وَإِذْ) فأمَّا قولُه[٣]:

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا ... وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

وقولُهم: «مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةُ» فإنَّما الإضافةُ إلى جملةٍ حُذفَ أحدُ جزئيها،

---

(١) في المخطوط: (فشذ)، وهو تصحيف.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٥٧).

(٣) نسبه الزجاج لرجل من بني نمير، وهو من البسيط. انظر: النوادر لأبي زيد (٤٩٤) واشتقاق أسماء الله للزجاج (٢٢٦) واللمع لابن جني (١٩٩).

أي: «إِذْ ذَاكَ كَذَلِكَ»، وحذفُ الخبرِ في ذلكَ كحذفِهِ في قولِهِ[1]:

أَيَّـامَ جُمْـلٌ خَلِـيلًا لَـوْ يَخَـافُ لَهَـا ... هَجْـرًا لَخُـولِطَ مِنْـهُ العَقْـلُ وَالجَسَـدُ

أي: «جُمْلٌ أَكْرِمْ بِهَا خَلِيلًا».

ومن ذلك في (إِذْ) قولُ الأخطلِ[2]:

كَانَــتْ مَنَــازِلَ أُلَّافٍ عَهِــدْتُهُمُ ... إِذْ نَحْــنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّـاسِ إِخْوَانَـا

خبرُ (نَحْنُ، وذَاكَ) محذوفان، والمعنى: «عَهِدْتُهُم إِخوانًا إِذْ نَحْنُ مُتَآلِفُونَ»، أو «مُتَآخُونَ»، والدليلُ على الأوَّلِ ذِكْرُ الأُلَّافِ، وعلى الثاني ذِكْرُ الإِخْوَانِ، وأرادَ: «إِذْ ذَاكَ كَائِنٌ»، وليست (إِذْ) خبرًا عن (نَحْنُ)؛ لأنَّه جُثَّةٌ، بل (إِذْ) الأُولَى ظرفٌ بـِ: (عَهِدْتُهُمُ)، وأمَّا الثانيةُ فعاملُها الخبرُ المقدَّرُ بـِ: (مُتَآلِفُونَ) أو (مُتَآخُونَ)، وعاملُ (دُونَ) إمَّا (عَهِدْتُهُمُ)، أو الخبرُ المحذوفُ، أو بمحذوفٍ على أنَّه في الأصلِ صفةٌ لـ: (إِخْوَانًا)، ثمَّ صارَ حالًا؛ لأنَّ المكانَ يكونُ خبرًا وحالًا للأعيانِ.

فإن قيل: إلامَ تَوجَّهَت الإشارةُ بـ: (ذَاكَ)؟

فالجوابُ: إلى التجاوُرِ الذي دلَّ عليه ذِكْرُ المنازلِ[3].

* * *

(١) مما نسب من أبيات الكتاب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٨) والانتصار لسيبويه (١٥٤) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٢٦٧).

(٢) البيت نسب للأخطل كما قال، وليس في ديوانه، وهو من البسيط. انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (٢٨٤) ومغني اللبيب (١١٧).

(٣) نقل ابن هشام معظم هذه الحاشية في مغني اللبيب، وهي منقولة بنصها من ابن الشجري، =

إِفْرَادُ (إِذْ) [وَمَا كَـ: (إِذْ) مَعْنًى كَـ: (إِذْ)   أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: «حِينَ جَا نُبِذْ»]

مِثالُ إضافةِ (إِذْ) إلى الجملةِ الاسميةِ: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾[1]، والتِي صَدرُها ماضٍ: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا ﴾[2]، ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ ﴾[3]، والتي فِعلُها مضارعٌ: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ ﴾[4]، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمْ﴾[5].

ع: يقولونَ: يُضافُ إلى الجملِ أسماءُ الزمانِ، و(ذُو)، و(آيَةُ)، وبقيَ عليهم ثلاثةٌ أخرى: (حَيْثُ)، و(قَوْلُ)، و(قَائِلُ)، قالَ[6]:

قَوْلُ يَا لَلكُهُولِ يُنْهِضُ مِنَّا   مُسْرِعِينَ الكُهُولَ وَالشُّبَّانَا

قالَ[7]:

وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٌ   حَتَّى مَلَلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي

(إِذْ) على أقسامٍ:

= وابن الشجري نقلها من الإمام أبي علي الفارسي. انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (٢٨٤) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٠٩) ومغني اللبيب (١١٧).

(١) غافر: ٧١.

(٢) الحج: ٢٦.

(٣) الأعراف: ١٦٤.

(٤) الأحزاب: ٣٧.

(٥) الأنفال: ٧.

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف، وإنشاد ابن مالك: «قول يا للرجال»، وفي المخطوط زيادة الواو أول البيت، وبها ينكسر البيت. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٩٧).

(٧) البيت لبشار بن برد، وهو من الكامل. انظر: ديوان بشار (٢٧٠) وشرح التسهيل (٢/ ٩٨).

أحدُها: أن تكونَ ظرفًا لِمَا مضى، نحوُ: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[1]، ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[2].

الثاني: أن تكونَ ظرفًا لِمَا يُستقبلُ، وذلك على جهةِ المجازِ، نحوُ: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[3]؛ لأنَّ (إذْ) بدلٌ مِن: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ﴾[4]، وهو مستقبَلُ المعنى، ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ﴾[5]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[6]؛ للمعنى، ولتقدُّمِ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾[7]، وقالَ[8]:

مَتَى يَنَالُ الفَتَى اليَقْظَانُ حَاجَتَهُ ... إِذِ الْمُقَامُ بِأَرْضِ اللَّهْوِ وَالغَزَلِ

الثالثُ: أن تكونَ للتعليلِ، نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾[9]، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ﴾[10]، ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[11]، وقولِه[12]:

---

(١) الأنفال: ٢٦.

(٢) الأعراف: ٨٦.

(٣) المائدة: ١١٠.

(٤) المائدة: ١٠٩.

(٥) غافر: ٧٠ـ ٧١.

(٦) الزلزلة: ٤.

(٧) الزلزلة: ١.

(٨) البيت لأبي سعيد المخزومي، وهو من البسيط. انظر: أمالي القالي (١/ ٢٥٩).

(٩) الكهف: ١٦.

(١٠) الأحقاف: ١١.

(١١) الزخرف: ٣٩.

(١٢) بتمامه: =

فَأَصْــبَحُوا قَــدْ أَعَــادَ اللهُ ....

البيتَ، وقولِه[١]:

أَلَا رَجُــلٌ أَحْلُــوهُ رَحْلِــي وَنَــاقَتِي　　يُبَلِّــغُ عَنِّــي الشِّــعْرَ إِذْ مَــاتَ قَائِلُــهْ

والرابعُ: أن تكونَ للمفاجأةِ، كقولِه[٢]:

بَيْنَمَــا نَحْــنُ بِــالأَرَاكِ مَعَــا　　إِذْ أَتَــى رَاكِــبٌ عَلَــى جَمَلِــهْ

اسْــتَقْدِرِ اللهَ خَيْــرًا[٣] ....

البيتَ،

بَيْنَمَــا النَّــاسُ عَلَــى عَلْيَائِهَــا[٤]

= فَأَصْــبَحُوا قَــدْ أَعَــادَ اللهُ نِعْمَــتَهُمْ　　إِذْ هُــمْ قُــرَيْشٌ وَإِذْ مَــا مِــثْلَهُمْ بَشَــرُ

والبيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢٢٣) والكتاب (١/ ٦٠).

(١) البيت لعلقمة بن عبدة، وهو الطويل. انظر: ديوان علقمة (١٣١) والاشتقاق لابن دريد (٥٣٦).

(٢) البيت لجميل بثينة، وهو من الخفيف، وفي المخطوط: «فبينا»، وبها ينكسر البيت. انظر: ديوان جميل (١٨٨) والشيرازيات (٤٩٦).

(٣) بتمامه:

اسْــتَقْدِرِ اللهَ خَيْــرًا وَارْضَــيَنَّ بِــهِ　　فَبَيْنَمَــا العُسْــرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِــيرُ

البيت لحريث بن جبلة العذري، أو لعبد المسيح بن بقيلة الغساني، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٨) وشرح أبيات المغني (٢/ ١٦٨).

(٤) بتمامه:

بَيْنَمَــا النَّــاسُ عَلَــى عَلْيَائِهَــا　　إِذْ هَــوَوْا فِــي هُــوَّةٍ فِيهَــا فَغَــارُوا =

البيتَ.

و(إِذَا) على أقسامٍ:

أحدُها: أن تكونَ ظرفًا لِمَا يُستقبَلُ مِن الزمانِ، نحوُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[1] الآيةَ.

الثاني: أن تكونَ لِمَا مضى مِن الزمانِ، نحوُ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ﴾[2]، ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً﴾[3] الآية، وقولِ الشاعرِ[4]:

مَــا ذَاقَ بُــؤْسَ مَعِيشَــةٍ وَنَعِيمَهَــا ... فِـي مَـا مَضَـى أَحَـدٌ إِذَا لَـمْ يَعْشَـقِ

وقولِه[5]:

وَنَــدْمَانٍ يَزِيــدُ الكَــأْسَ طِيبًــا ... سَــقَيْتُ إِذَا تَغَــوَّرَتِ النُّجُــومُ

الثالثُ: أن تكونَ للمفاجأةِ، نحوُ: «فَإِذَا الأَسَدُ»، وقولِه[6]:

= والبيت للأفوه الأودي، وهو من الرمل. انظر: ديوان الأفوه (١١) والتذييل والتكميل (٧/ ٣٠١).

(١) المنافقون: ١.

(٢) التوبة: ٩٢.

(٣) الجمعة: ١١.

(٤) البيت للكميت، وهو من الكامل. انظر: شعر الكميت (١/ ٢١٨) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٤٤).

(٥) البيت للبرج بن مسهر الطائي، وهو من الوافر. انظر: الحماسة (١/ ٣٤) وشرح أبيات المغني (٢/ ٢٣٤).

(٦) بتمامه:

فَبَيْنَــا نَسُــوسُ النَّــاسَ وَالأَمْــرُ أَمْرُنَــا ... إِذَا نَحْــنُ فِــيهِمْ سُــوقَةٌ نَتَنَصَّــفُ =

فَبَيْنَـا نَسُـوسُ النَّـاسَ ....

البيتَ، وقولِه[(١)]:

وَبَيْنَمَـا الْمَـرْءُ فِـي الأَحْيَـاءِ ....

البيتَ، وقولِه[(٢)]:

بَيْنَمَـا الْمَـرْءُ فِـي فُنُـونِ الأَمَـانِي إِذَا رَائِـدُ الْمَنُـونِ مُـوافِي

* * *

وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ [مَا كَـ: (إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَـرْ بِنَـا مَتْلُـوَّ فِعْـلٍ بُنِيَـا]

﴿هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ﴾[(٣)] في هذا الموضعِ نصبانِ، متواترٌ: وهو نصبُ (يَوْمَ)، وتخريجُه على قولِ الكوفيِّ[(٤)]، وشاذٌّ: (صِدْقُهُمْ)، قُرئ[(٥)]: (صِدْقَهُمْ)، وخرَّجَه

= والبيت لحرقة بن النعمان، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (١/ ٦١٨).

(١) بتمامه:

وَبَيْنَمَـا الْمَـرْءُ فِـي الأَحْيَـاءِ مُغْتَبِطًـا إِذْ صَـارَ فِـي الـرَّمْسِ تَعْفُـوهُ الأَعَاصِـيرُ

البيت لحريث بن جبلة العذري، أو لعبد المسيح بن بقيلة الغساني، وهو من البسيط. انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٢٠) وأمالي القالي (٢/ ١٨١) وشرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ١١٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٤٤).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢١٥).

(٣) المائدة: ١١٩، وهي قراءة نافع وابن محيصن. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٣٧٩).

(٤) وهو أن بني لإضافته إلى الجملة الفعلية، كما قال الفراء: أضيف إلى غير اسم. واختاره ابن مالك. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٦).

(٥) لم يعين قارئه. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٣٨١).

فـا[١] على ثلاثةٍ: إمَّا مصدرٌ لـ: (الصَّادِقِينَ)، وإمَّا مفعولٌ له، أو على إسقاط اللامِ[٢].

ط[٣]: والفاعل فيهن ضميره تعالى، أو ضمير العمل.

قولُه: (وَاخْتَرْ بِنَا) البيتَ، ومِن ثمَّ أُجيزَ في قولِ امرئِ القيسِ[٤]:

وَيَـوْمَ عَقَـرْتُ لِلعَـذَارَى مَطِيَّتِـي

أن تكونَ في موضعِ خفضٍ، عطفًا على قولِه[٥]:

وَلَا سِـيَّمَا يَـوْمٌ بِـدَارَةَ جُلْجُـلِ

وأن يكونَ مفعولًا، بتقديرِ: (اذْكُرْ)، وهو أرجحُ؛ لأنَّه لم يروِ أحدٌ بخفضِ

---

(١) كلام أبي علي الفارسي هذا في كتابه التذكرة كما ذكر الرضيّ، والتذكرة كتاب مفقود، وقد حفظ لنا الزمن تهذيب هذه التذكرة لابن جني، ولكن ابن جني في التهذيب لم يذكر كلام أبي علي هذا، بل اكتفى بذكر الكلام في (يوم). انظر: تهذيب التذكرة (٣٧٧) إعراب القراءات الشواذ (١/ ٤٦٧) وشرح الكافية للرضي (١/ ٥١٢).

(٢) لعل الصواب أن يقول: «أو على إسقاط الباء». انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٧٠) والفريد للمنتجب (٢/ ٥٣٧).

(٣) هكذا قرأتها، ولعلها حرف كاف فيشير به إلى العكبري. انظر: إعراب العكبري (١/ ٤٧٧).

(٤) بتمامه:

وَيَـوْمَ عَقَـرْتُ لِلعَـذَارَى مَطِيَّتِـي فَيَـا عَجَبًـا مِـنْ رَحْلِهَـا الْمُتَحَمَّـلِ

وهو من معلقته على بحر الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (١١).

(٥) بتمامه:

أَلَا رُبَّ يَـوْمٍ لَـكَ مِـنْهُنَّ صَـالِحٍ وَلَا سِـيَّمَا يَـوْمٌ بِـدَارَةَ جُلْجُـلِ

انظر الحاشية السابقة.

(يَوْمَ)[١]، كما رُوِيَ[٢]:

عَلَـــى حِـــينِ عَاتَبْـــتُ ....

بالخفضِ وبالفتحِ، ويحتملُ أنَّه رُفِعَ عطفًا على (يَوْمٌ)، أو نُصبَ عطفًا على (يَوْمًا).

(لِلعَذَارَى) متعلِّقٌ بـ: (عَقَرَ)، وأصلُه بكسرِ الراءِ، وفُتِحَ تخفيفًا، وإنَّما لم يجز ذلك في (القاضِي)؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ مِن المفردِ، هذا الذي عِندي، ونقل النَّحَّاسُ[٣] أنَّه[٤] اعتَلَّ بأنَّ في الكلامِ (فَاعَلٌ) بالفتحِ، كـ: (طَابَعٍ)، و(خَاتَمٍ)؛ فخافُوا الإلباسَ، ولا كذلك (العَذَارَى)؛ لانتفاءِ (فَعَالَلَ)، فلا إلباسَ.

* * *

وَقَبْـــلَ فِعْـــلٍ مُعْـــرَبٍ [أَوْ مُبْتَـــدَا ... أَعْـــرِبْ وَمَـــنْ بَنَـــى فَلَـــنْ يُفَنَّـــدَا]

أقولُ: ينبغي أن يكونَ أصلُ خلافِ الفريقينِ في عِلةِ محلِّ الوفاقِ، وهو المضافُ للفعلِ الماضي، هل بُنِيَ حملًا على (إِذْ، وإِذَا)؛ لشِبهِه بهما في الظرفيةِ

---

(١) يقصد (يوم) التي في: «ويوم عقرت»، أما: «ولا سيما يومٍ» فقد قال أبو علي: إنها رويت (يوم) هنا بالأوجه الثلاثة. انظر: التذييل والتكميل (٨/ ٣٦٧).

(٢) بتمامه:

عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (١٦٣) والكتاب (٢/ ٣٣٠).

(٣) نسب النحاس هذا القول للخليل. انظر: شرح المعلقات التسع لأبي جعفر النحاس (١١٢).

(٤) يعني به الخليل.

الزمانيةِ والمضيِّ والاستقبالِ والإبهامِ، أو بُنِيَ لإضافتِه إلى المبنيِّ؟ كما بُني (بَيْنَ) في قولِه(١):

فَـأَدْبَرْنَ كَـالجَزْعِ الْمُفَصَّـلِ بَيْنَـهُ   بِجِيـدٍ مُعَـمٍّ فِـي العَشِـيرَةِ مُخْـوَلِ

قالَ الفراءُ(٢): «(بَيْنَ) مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه، وأُقِرَّ على نصبِه؛ ليدلَّ على أصلِه».

وقالَ الناظمُ(٣) في قولِه(٤):

وَلَـمْ يَتْـرُكِ النَّبْـلُ الْمُخَـالَفُ بَيْنَهَـا   أَخًـا لِأَخٍ يُرْجَـى وَمَـأْثُورَةُ الهِنْـدِ

«(بَيْنَهَا) في موضعِ رفعٍ بإسنادِ (الْمُخَالَفُ) إليه، إلَّا أنَّه بُنِيَ؛ لإضافتِه إلى مبنيٍّ مع إبهامِه». انتهى.

فعلَى الأوَّلِ يُبنَى المضافُ إلى الجملةِ، بخلافِ الثاني.

* * *

وَأَلْزَمُـوا [إِذَا] إِضَـافَةً [إِلَـى   جُمَلِ الأَفْعَالِ كَـ: «هُنْ إِذَا اعْتَلَى»]

قولُه: (**وَأَلْزَمُوا إِذَا**) قد يُقالُ: هذا ما لم تكن ظرفَ مكانٍ؛ فإنَّها لا تُضاف البتةَ، لا إلى اسميةٍ ولا فعليةٍ، نحوُ: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ»، وإنَّما الذي ذكرَه إذا كانت زمانًا.

---

(١) البيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٢).

(٢) انظر: شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري (٩٤).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٣١).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٣١).

والجوابُ: أنَّ الناظمَ(١) يرَى أنَّ الأَولَى [كونها](٢) حرفًا.

وقد يُقالُ: (إِذَا) الزمانيةُ ضربانِ: جازمةٌ، وغيرُ جازمةٍ؛ فحقُّه أن يقولَ: هذا ما لم تكن جازمةً، نحوُ(٣):

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللهُ يَرْفَعُ لِي ... نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

فقد يُمنَعُ هذا، وحكى ابنُ الحاجبِ(٤) الخلافَ في (مَتَى، وإِذَا) في إضافتها، مع أنَّ (مَتَى) جازمةٌ، وظاهرُ كلامِه أنَّ المخالفَ فيهما واحدٌ.

فإن قلتَ: فلِمَ لَمْ تَجزم (إِذَا) في الغالبِ؟

قلتُ: لأنَّ وضعَها مخالِفٌ لوضعِ الشروطِ؛ لأنَّها لَمَّا تحقَّقَ كونُه، نحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾(٥)، ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾(٦)، ولا يُقالُ: «إِنْ قَامَتِ القِيَامَةُ عَذَّبَ اللهُ الكَافِرِينَ»، بل (إِذَا)، كما لا يُقالُ في أحسَنِ الكلامِ: «إِذَا دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، وإِنَّما وَضْعُ أدواتِ الشُّروطِ على احتمالِ الوقوعِ وعدمِه؛ فلهذا لم تجزم(٧) غالبًا، قالَ ذو الرمة(٨):

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢١٤).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢١٦) والكتاب (٣/ ٦٢).

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١٣٢) والإيضاح في شرح المفصل (٥٠٣).

(٥) الانشقاق: ١.

(٦) الانشقاق: ٣.

(٧) في المخطوط: «تجز»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٨) البيت من البسيط. انظر: ديوان ذي الرمة (٤٨) وجمهرة أشعار العرب (٧٥٣).

تُصْـغِي إِذَا شَـدَّهَا بِالرَّحْـلِ جَانِحَـةً حَتَّـى إِذَا مَـا اسْتَوَى فِـي غَرْزِهَـا تَثِـبِ

فإن قلتَ: فما معنَى قولِهم: «فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ»؟

قلتُ: معناه أنَّ تاليَها مستلزَمٌ لتاليهِ، كما أنَّ أدواتِ الشروطِ كذلك.

* * *

لِمُفْهِـمِ اثْنَـيْنِ [مُعَـرَّفٍ بِـلَا تَفَـرُّقٍ أُضِـيفَ (كِلْتَـا، وَكِـلَا)]

* * *

وَلَا تُضِـفْ لِمُفْـرَدٍ [مُعَـرَّفِ (أَيًّـا) وَإِنْ كَرَّرْتَهَـا فَأَضِـفِ]

(أيٌّ) اسمٌ موضوعٌ لتعميمِ بعضِ الأجناسِ، أو بعضِ ما هو متشخِّصٌ بإحدى طرُقِ التعريفِ.

فإن أُريدَ بها المعنى الأولُ أضيفت للنكرةِ، مفردةً كانت أو مثناةً أو مجموعةً، وكانت بمنزلةِ (كُلٍّ) في وجوبِ مطابقةِ ما بعدَها إذا أضيفت للنكرةِ، وإنَّما لم تُنافِ المفردَ مع أنَّها للعمومِ؛ لصلاحيةِ النكرةِ للعمومِ.

وإن أُريدَ بها المعنى الثاني أضيفت إما لمثنًّى أو مجموعٍ مطلقًا، أو لمفردٍ مكرَّرٍ معه (أَيٌّ)، نحوُ: «أَيُّ زيدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو؟»، ولا تُضافُ للمفردِ المعرَّفِ في غيرِ ذلك إلَّا بتأويلٍ، كقولك: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟»، تريد: «أَيُّ أَجْزَائِهِ؟»، فهي في الحقيقةِ إنَّما أضيفت لمجموعٍ، وهو الأجزاءُ؛ ولهذا يُجابُ بالأجزاءِ، فيقالُ: «عَيْنُهُ»، أو «أَنْفُهُ»، ولا يقالُ: «زَيْدٌ الطَّوِيلُ»، ولا: «زَيْدٌ القصيرُ».

قولُه: (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) أي: (أَيًّا) مضافةً لمعرَّفٍ آخرَ، وهذا يُوهِمُ جوازَ هذا

التركيبِ مطلقًا، وإنَّما يجوزُ في الشعرِ، نصَّ على ذلكَ ابنُه[١]، وهو حقٌّ.

وفي «شَرحِ المفصَّلِ» لابنِ الحاجبِ[٢]: نظَّرَ الزمخشريُّ[٣]: «أَيِّي وَأَيُّكَ؟» بقولِهم: «أَخزَى اللهُ الكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ»، و﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[٤]، وإنَّما كُرِّرت (أَيٌّ) ليُمكِنَ العطفُ على الضميرِ المخفوضِ.

فعلى هذا لا يجوزُ: «أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو؟»، ولا يكونُ: «أَيِّي وَأَيُّكَ؟» ضرورةً.

قولُه: (فَأَضِفْ) فاصلٌ بينَ التابعِ الذي هو (تَنْوِ) وبينَ المتبوعِ الذي هو (كَرَّرْتَهَا)، ولعلَّه استجازَ هذا؛ لكونِ الفاصلِ جوابًا للمتبوعِ، فهو غيرُ أجنبيٍّ.

* * *

أَوْ تَنْوِ الاَجْزَا [وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةَ (أَيًّا) وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ]

(تَنْوِ) عطفٌ على (كَرَّرْتَهَا)، و(كَرَّرْتَهَا) شرطٌ، والمعطوفُ على الشرطِ شرطٌ، لكن لا جوابَ لـ: (تَنْوِ) في اللفظِ، ولا يُحذَفُ جوابُ الشرطِ إلَّا إذا كانَ ماضيًا أو مجزومًا بـ: (لَمْ)، اللهمَّ إلَّا في الشعرِ، وهذا شعرٌ، فهو كقولِه[٥]:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٨٣).

(٢) لم يقع هذا الكلام نصًّا عند ابن الحاجب، ولعل النقل من شرح ابن يعيش. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٥١) والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٣٨٧).

(٣) المفصل (١٠٨).

(٤) الكهف: ٧٨.

(٥) بتمامه:

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ ... فَطَعْنَةُ لَا غُسٍّ وَلَا بِمُغَمَّرِ =

فَلَـــمْ أَرْقِـــهِ ....

البيتَ، وقولِه[1]:

لَـئِنْ تَـكُ قَـدْ ضَـاقَتْ ....

البيتَ، وقولِه[2]:

إِنْ تَسْـــتَغِيثُوا ....

البيتَ.

وحسَّنَ هذا أمرانِ:

أحدُهما: أنَّ التابعَ يُغتَفَرُ فيه ما لا يُغتَفَرُ في المتبوعِ.

وأنَّ المتعاطفَينِ لا بدَّ مِن اتحادِ زمانِهِما، فكأنَّه ماضٍ مثلَه.

ولا يصِحُّ جعلُ (فَأَضِفْ) جوابًا لـ: (تَنْوِ)؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ لا يتقدَّمُ عليه.

قولُه: (تَنْوِ) فيه سؤالانِ:

أحدهما: كيفَ عطفَ المضارعَ على الماضي؟

= والبيت لزهير بن مسعود، وهو من الطويل. انظر: النوادر لأبي زيد (٢٨٣) والخصائص (٢/ ٣٩٠).

(١) بتمامه:

لَـئِنْ تَـكُ قَـدْ ضَـاقَتْ عَلَـيْكُمْ بُيُـوتُكُمْ لَـيَعْلَمُ رَبِّـي أَنَّ بَيْتِـي وَاسِـعُ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٦٦) وشرح التسهيل (٣/ ٢٠٨).

(٢) بتمامه:

إِنْ تَسْـتَغِيثُوا بِنَـا إِنْ تَـذْعَرُوا تَجِـدُوا مِنَّـا مَعَاقِـلَ عِـزٍّ زَانَهَـا كَـرَمُ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٤).

والجوابُ: أنَّ الماضيَ في معنى المضارعِ، ألا ترى أنَّه شرطٌ، والشرطُ مستقبَلٌ؟ فالمعنى: «إِنْ تُكَرِّرْهَا».

الثاني: (تَنْوِ) عَطفٌ على الشرطِ، والمعطوفُ على الشرطِ شرط[1]، فيلزَمُ تقديمُ الجوابِ على الشرطِ.

والجوابُ: أنَّه قد جاءَ في التنزيلِ العظيمِ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[2]، فـ: (أَجَلٌ) عطفٌ على (كَلِمَةٌ)، و(كَلِمَةٌ) مِن جملةِ الشرطِ، فإذا جازَ للمفردِ أن يُعطَفَ على المفردِ بعد مضيِّ الجوابِ فأن يجوزَ ذلك في الجملةِ أحَقُّ وأَوْلَى؛ لأنَّ مبناها على الاستقلالِ.

قولُه: (وَبِالعَكْسِ الصِّفَة) لا أجِدُ مانعًا مِن أن يقالَ: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ أَيِّ الرَّجُلِ»، و«بِالغُلَامِ أَيِّ الغُلَامِ»، كما جازَ في نظيرِه: «أَطْعَمَنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ»، و[3]:

هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ ....

فأضيفت إلى المعرفةِ وإلى النكرةِ.

* * *

(١) جاءت كلمة (شرط) في المخطوط بعد قوله: (فيلزم تقديم الجواب على الشرط)، ويظهر أن الأولى وضعها هنا.

(٢) طه: ١٢٩.

(٣) بتمامه:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

والبيت للأشهب بن رميلة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٨٦) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٩١).

وَإِنْ تَكُـــنْ شَــــرْطًا [أَوِ اسْــــتِفْهَامَا فَمُطْلَقًــا تَمِّـــمْ بِهَـــا الكَـــلَامَــا]

ع: قولُه: (تَمِّمْ بِهَا الكَلَامَا) كان صوابُه: «تَمِّمْهَا بِمَا شِئْتَ مِنَ الكَلَامِ»، بمعنى: من نكرةٍ ومعرفةٍ، فانقلبت عليه العبارةُ، فقالَ: (تَمِّمْ بِهَا الكَلَامَا).

وقد يُجابُ عن هذا بأنْ يُدَّعى أنَّ الضميرَ في (بِهَا) راجعٌ إلى الإضافةِ، لا إلى (أيٍّ)؛ وذلك لأنَّ (أيًا) مكمَّلةٌ بالفتحِ، لا مكمِّلةٌ بالكسرِ، وأنَّ (الكلامَ) إمَّا مُطلَقٌ على (أَيٍّ) إطلاقًا لُغويًّا، فإنَّ الكلمةَ تُسمَّى كلامًا في اللغةِ، وإمَّا على الكلامِ التركيبيِّ، ووجهُه أنَّ (أيًا) إذا كانت محتاجةً للمضافِ إليه كانَ تكميلُها تكميلًا للكلامِ التركيبيِّ.

* * *

وَأَلْزَمُــوا إِضَــافَةً [(لَــدُنْ) فَجَــرّْ وَنَصْــبُ (غُــدْوَةٍ) بِهَــا عَــنْهُمْ نَــدَرْ]

الألفاظُ بالنسبةِ إلى الدلالةِ على ابتداءِ الغايةِ ثلاثةُ أقسامٍ:

ما يدلُّ على ابتداءِ الغايةِ في الزمانِ، وهو: (مُذْ)، و(مُنْذُ).

وما يدلُّ على ابتداءِ الغايةِ في المكانِ، وهو: (مِنْ).

وما يدلُّ على ابتداءِ الغايةِ مطلقًا في الزمانِ والمكانِ، وهو: (لَدُنْ).

[وَنَصْبُ غُدْوَةٍ]: ع: مَن شبَّهه بِـ: (ضَارِبٌ زَيْدًا) قالَ: مُشبَّهٌ بالمفعولِ به، ومَن شبَّهَه بِـ: (رطلٌ زَيْتًا) قال: مُشبَّهٌ بالتمييزِ.

وابنُ الناظمِ[1] جزَمَ بأنَّه تمييزٌ لا مشبَّهٌ بالتمييزِ، وقال: يلزم (لَدُنْ) الإضافةَ إلى ما يفسِّرُها إلا (غُدْوَةٍ)، فلها معها حالتان: الإضافةُ، والإفرادُ ونصبُ (غُدْوَةٍ)

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٨٤).

على التمييز.

* * *

وَ(مَعَ): (مَعْ) فِيهَا [قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ]

في هذا الكلامِ نظرٌ؛ لأنَّ المحكومَ عليه هو (مَعَ) بفتحٍ(١)، والحكمُ هو تسكينُ العينِ، وتسكينُ العينِ المفتوحةِ مع كونِها مفتوحةً ممتنعٌ، فمثلُ هذا لا يَحسُنُ استعمالُه، وإنَّما يَحسُنُ أن يكونَ مفهومُ المحكومِ عليه موجودًا مع الحكمِ ومع عدمِه، كالحُكمِ على الاسمِ بأنَّه يُرفَعُ ويُنصَبُ ويُجَرُّ؛ فإنَّ مفهومَ الاسمِ موجودٌ مع الإعرابِ وعدمِه.

* * *

وَاضْمُمْ بِنَاءً [(غَيْرًا) انْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا]

* * *

(قَبْلُ) كَـ: (غَيْرُ) [(بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونُ) وَالجِهَاتُ أَيْضًا وَ(عَلُ)]

ع: قولُه: (قَبْلُ كَغَيْرُ) البيتَ، كلامُ ابنِ الحاجبِ(٢) يقتضي أنَّ الحكمَ في الأصلِ لـ: (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ونحوِهما مِن الظروفِ، وأنَّهم حمَلوا عليهنَّ (غَيْرًا) و(حَسْبًا)، وكلامُ الناظمِ قد يُوهِمُ العكسَ؛ فإنَّه صدَّرَ الحكمَ لـ: (غَيْرٌ)، ثم بيَّنَ أنَّ هذه الألفاظَ تَجري مجراها، والصوابُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الظرفَ أحقُّ بالبناءِ، وأمكَنُ فيه مِن

---

(١) يعني بفتح العين، كما عند العليمي (١/ ٤٠١).

(٢) انظر: كافية ابن الحاجب (٣٦).

(غَيْرُ)؛ لأَنَّها مضمَّنةٌ معنى الحرفِ.

قالَ السيرافيُّ[١]: الظرفُ المقطوعُ عن الإضافةِ إنَّما يُبنَى إذا أريدَ به التعريفُ، وكانَ المضافُ إليه مُرادًا ومنويًّا، فحينئذٍ يكونُ مفتقِرًا إلى ما به يتعرَّفُ، فيُشبهُ الحرفَ؛ لافتقارِه إلى غيرِه، أمَّا إذا ما قُطِعَ عن الإضافةِ، ولم يُرَدْ به المعرفةُ، فهو لا يفتقِرُ إلى غيرِه فيعربَ.

فقولُه تعالَى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾[٢] على قراءةِ الضمِّ في تقديرِ التعريفِ، أي: مِنْ قَبْلِ الأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَبَعْدِها، وقراءةُ الخفضِ[٣] على تقديرِ التنكيرِ، أي: مُتَقَدِّمًا ومُتَأَخِّرًا، فعلى هذا (قَبْلُ) و(بَعْدُ) المبنيان ونحوُهما معارفُ بالإضافةِ المقدَّرةِ، فإذا لُفِظَ بالمضافِ المقدَّرِ كانت معرفةً، فهي إذًا متمكنةٌ إذا لُفظَ بالمضافِ، وإذا قُدِّرت غيرَ متمكنةٍ فهي نفسُها متمكنةٌ في موضعٍ، وغيرُ متمكنةٍ في موضعٍ، كما زَعمَ س[٤].

وأمَّا (عَلُ) فإنَّها أيضًا إذا بُنيت معرفةٌ كذلك، غيرَ أَنَّها لا يُلفَظُ لها بمضافٍ إليهِ.

السيرافي[٥]: (قَبْلُ) و(بَعْدُ) أصلُهما أن يكونا مضافينِ، فإذا حُذفَ ما أضيفا

---

(١) انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٨).

(٢) الروم: ٤.

(٣) وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧/ ١٤٠).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٩٣)

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٦٧).

إليه، واكتُفِيَ بمعرفةِ المخاطَبِ صارا بمنزلةِ بعضِ الاسمِ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كشيءٍ واحدٍ، فلمَّا بقيَ المضافُ دونَ المضافِ إليه، وتضمَّنَ معنى الإضافةِ وجبَ أن يُبنَى؛ لأنَّ بعضَ الاسمِ مبنيٌّ، فإذا نُكِّرا لحقهما الإعرابُ، كقولِك: «جِئْتُكَ قَبْلًا يَا هَذَا»، و«مِنْ قَبْلٍ»، و«مِنْ بَعْدٍ»؛ لأنَّهما لَمَّا نُكِّرا لم يتضمَّنا معناهما مضافين، فلم يصيرا كبعضِ الاسمِ، قال[1]:

.... وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ

فإن قيلَ: وما وجهُ كونِهما منكورين في حالٍ، ومعروفين في حالٍ إذا كانا مفردين؟

قيلَ: أمَّا كونُهما معروفينَ فأن يكون المضافُ المحذوفُ منهما معرفةً، فيتعرَّفانِ به، فإذا حذفتَه لمعرفةِ المخاطبِ فقد فَهِمَ بهما مفردين ما كان يفهمُه بهما مضافين، فهُما على حدِّهما في التعريفِ، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[2]، أراد: مِن قبلِ الأشياءِ ومِن بعدِها، فحذفَ الأشياءَ، وفُهِمَ المعنى.

---

(١) بتمامه:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ

والبيت ليزيد بن الصعق، أو لعبد الله بن يعرب، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠) وأوضح المسالك (٣/ ١٣٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٤٨) والتصريح (١/ ٧١٩).

(٢) الروم: ٤.

وإذا كانا منكورين فكأنَّهما أضيفا إلى منكورٍ، [و]حُذفَ[١] المضافُ إليهِ، فبقيا على التنكيرِ، وإنَّما [لم][٢] يبنيا منكورينِ؛ لأنَّهما لم يتضمَّنا معنى الإضافةِ، فإذا كان كذلك لم يكونا كبعضِ الاسمِ، وصارا بمنزلةِ قولِك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَغُلَامٍ».

والعلةُ التي ذكرناها في (قَبْلُ) و(بَعْدُ) هي العلَّةُ في (أَوَّلُ) وفي (وَرَاءُ) و(قُدَّامُ)، قال[٣]:

.... وَلَـمْ يَكُـنْ لِقَـاؤُكَ إِلَّا مِـنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

انتهى.

ثمَّ قالَ[٤]: «والنحويون يسمُّونَ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) إذا ضُمَّا بعدَ حذفِ المضافِ إليه: (غَايَةً)؛ وذلك لأنَّه لَمَّا كانَ حدُّ الكلامِ أن يُنطَقَ بهما مضافينِ، فحُذفَ المضافُ إليه واقتُصِرَ بهما، وقد كانَ تمامُ الكلامِ وغايتُه هو الشيءُ الذي بعدَهما، صُيِّرا غايَةَ الكلامِ في النطقِ، وتمَّ الكلامُ بلفظِهما دونَ المضافِ إليه في النطقِ، فصارَا[٥] غايةً ينتهِي عندَها المتكلِّم».

---

(١) الواو ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح السيرافي. انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٨).

(٢) (لم) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح السيرافي. انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٨).

(٣) بتمامه:

إِذَا أَنَـا لَـمْ أُومَـنْ عَلَيْـكَ وَلَـمْ يَكُـنْ لِقَـاؤُكَ إِلَّا مِـنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

والبيت لعتي بن مالك، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠) والكامل (١/ ٥٤).

(٤) انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٩).

(٥) في المخطوط: «فصار»، والتصويب من السيرافي. انظر: شرح السيرافي (١/ ٦٩).

المتنبي[(١)]:

عَزِيزُ أَسًى مَنْ دَاؤُهُ الحَدَقُ النُّجْلُ   عَيَاءٌ بِهِ مَاتَ الْمُحِبُّونَ مِنْ قَبْلُ

فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْظُرْ إِلَيَّ فَمَنْظَرِي   نَذِيرٌ إِلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّ الهَوَى سَهْلُ

وَمَا هِيَ إِلَّا لَحْظَةٌ بَعْدَ لَحْظَةٍ   إِذَا نَزَلَتْ فِي قَلْبِهِ رَحَلَ العَقْلُ

(عَزِيز): يقلُّ وجودُه.

(عَيَاء): داءٌ لا علاجَ له، أعيا الأطباءَ.

(نُجْل): جمعُ (أَنْجَل)، الواسعُ [العين][(٢)].

(مَنْظَرِي): موضعُ النظرِ، أو مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ، أي: منظرِي مُنذرٌ مَن ظنَّ أن الهوى سهلٌ.

و(هي): كناياتٌ عن لحظاتِ العاشقِ[(٣)].

جَرَى حُبُّهَا مَجْرَى دَمِي مِنْ مَفَاصِلِي   فَأَصْبَحَ لِي عَنْ كُلِّ شُغْلٍ لَهَا شُغْلُ

(حَسْبُ) معناها: (كَافٍ)، ثمَّ تكونُ تارةً محمولةً في المعنى على غيرِها، وتارةً لا تكونُ:

فإن لم تكن فهي مبتدأٌ، [أو خَبَرٌ][(٤)]، أو معمولُ ناسخٍ، فالأوَّلُ نحوُ: «حَسْبُكَ

(١) الأبيات كما قال للمتنبي، وهي من الطويل. انظر: ديوان المتنبي (١/ ٣٩).

(٢) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها، والتتميم من شرح الواحدي الذي استفيد منه في هذه التحشية.

(٣) مستفاد من الواحدي. انظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي (٣٥).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٠٧).

دِرْهَمٌ»، وقولِه(١):

وَحَسْـــبُكَ مِـــنْ غِنًـــى شِـــبَعٌ وَرِيُّ

والثاني نحوُ: «حَسْبُكَ زَيْدٌ»، ومنه: ﴿فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ﴾(٢)، وتحتمِلُ الوجهَ الآخرَ، والثالثُ: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾(٣).

وإن كانت محمولةً على غيرِها، فإن كانَ ذلك الغيرُ نكرةً فهي صفةٌ، نحوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ»(٤)، ولا تُثنَّى ولا تُجمعُ؛ وذلك لأنَّه مصدرٌ في الأصلِ، وإن كانَ معرفةً فهي حالٌ، نحوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ يَا فَتَى»، قالَ الجوهريُّ(٥): «تُرِيدُ: (حَسْبِي)، أو (حَسْبُكَ)، فأضمرتَ هذا؛ فلذلك لم تنوِّن؛ لأنَّك أردتَ الإضافةَ، كما تقولُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُ»، تريدُ: «لَيْسَ غَيْرُهُ عِنْدِي». انتهى.

فعلى هذا تقولُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسْبَكَ»، أي: (كَافِيَكَ)، ولا يمتنعُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسْبًا»، أي: (كَافِيًا)».

---

(١) بتمامه:

فَـــتَمْلَأُ بَيْتَنَـــا أَقِطًـــا وَسَـــمْنًا وَحَسْـــبُكَ مِـــنْ غِنًـــى شِـــبَعٌ وَرِيُّ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الوافر. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٧) وقواعد الشعر لثعلب (٧٨).

(٢) البقرة: ٢٠٦.

(٣) الأنفال: ٦٢.

(٤) في المخطوط ضبطت «حسبك» بالفتح، وهذا يخالف ما أورده ابن هشام، فالترجيح أنه من خطأ الناسخ.

(٥) انظر: الصحاح (١/ ١١١).

ويصحُّ حينئذٍ قولُه: (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) البيتَ، غيرَ أنَّ النصبَ هُنا ليسَ على الظرفيةِ كما في (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، بل على الحاليةِ.

ويبقَى عليه إذا صحَّ هذا التأويلُ اعتراضانِ:

أحدُهما: أنَّه يوهِمُ ظاهرُ كلامِه أنَّ النصبَ فيهنَّ على وجهٍ واحدٍ، وإنَّما هو مختلِفٌ، كما بيَّنَّا.

والثاني: أنَّ النصبَ بعدَ المعرفةِ خاصَّةً، لا مُطلقًا؛ لأنَّه بعدَ النكرةِ لا يكونُ حالًا، بل نعتًا، فلا يستقيمُ نصبُه مطلقًا.

وهنا تنبيهانِ:

أحدُهما: أنَّ بناءَ (أَوَّلُ) على حركةٍ مُبطِلٌ لتعليلِ بناءِ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) على الحركةِ لخشيةِ التقاءِ الساكنينِ، على أنَّه باطلٌ مِن وجهٍ آخَرَ، وهو أنَّ كلَّ مبنيٍّ أصلُه الإعرابُ فليس حقُّه السكونُ، بل الحركةُ.

الثاني: أنَّ بناءَ (حَسْبُ) على الضمِّ دليلٌ على بطلانِ قولِ مَن علَّلَ بناءَ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) على الحركةِ بأنَّهم أرادوا تكميلَ الحركاتِ لَهُما، لثبوتِ الفتحةِ والكسرةِ لَهُما حالةَ الإعرابِ، أو بأنَّهم تخيَّرُوا لَهُما حركةً لا تُوهِم إعرابًا؛ لأنَّهما حالةَ الإعرابِ لا يكونانِ مضمومينِ.

وبيانُ الْمُرادِ: أنَّ (حَسْبًا) تكونُ مضمومةً في حالةِ الإعرابِ، وإنَّما الظاهرُ ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّهم أرادُوا أن يخصُّوا هذه الأسماءَ بأقوى الحركاتِ حينَ طرأَ البناءُ عليها بعد أن لم يكن، ومثلُ ذلك (أَيٌّ) الموصولةُ، فإنَّها حالةَ الإعرابِ صالحةٌ للحركاتِ الثلاثِ، ومثلُ ذلكَ المنادَى؛ فإنَّ بناءَه عارضٌ أيضًا، وأما (خَمْسَةَ عَشَرَ)

فراعَوا فيه الخِفَّةَ للطولِ، وأما: «لَا رَجُلَ» فكـ: (خَمْسَةَ عَشَرَ) أيضًا.

قولُه: (وَدُونُ) تقولُ: «قَبَضْتُ عَشرةً فَمَا دُونَها»، فإن حذفتَ قلتَ: «فَمَا دُونُ».

[وَعَلُ]: هذا الذي قالَه يوهِمُ أنَّ (عَلُ) تُضافُ وتقطَعُ، وليس كذلك، قالَ ابنُ الضائعِ[1]: «(عَلُ) لا يُلفَظُ لها بمضافٍ إليهِ، فيكون مشعر به في الإضافةِ، فتكونُ المعربةُ هي المبنيةُ بعينِها بالنسبةِ إلى[2] التعريفِ، كما في (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، وإنَّما تُعرَبُ (عَلُ) إذا أريد بها النكرةُ فقط، فقيل: «مِنْ عَلٍ»، فالمبنيةُ مَعرفةٌ، والمعربةُ نكرةٌ، وليست المعرفةُ هي النكرة».

* * *

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا [إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا]

بخطِّ عثمانَ[3]: ﴿للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[4]، نكَّرَ، والمرادُ: «مِن قَبْلِ الغَلَبَةِ وَمِنْ بَعْدِهَا»، وذلك معرفةٌ، وهذا عندي مِن وضعِ العُمومِ في موضعِ الخصوصِ، ومثلُه أن تقولَ لِمَن تخافُ أذاه: «أَنَا مَنْ آذَانِي آذَيْتُهُ»، فتُخرِجُه شَرطًا عامًّا، وإن كانَ غرضُكَ فيه الحال مقابلةَ صاحبِك خاصةً، لا أن تُعرِّفه رأيَك في كلِّ مَن يؤذيك، وإخراجُ ذلك على العمومِ آكَدُ بجعلِ الخبرِ معتادًا في كلِّ مَن يؤذيك،

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ٢٦٩).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) يقصد به ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٥ ـ ٣٦٧) والمحتسب (١/ ٣٣٨).

(٤) الروم: ٤، وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧/ ١٤٠).

ولهذا قالَ[(١)]:

نَبْنِــي كَمَــا كَانَــتْ أَوَائِلُنَــا تَبْنِــي وَنَفْعَــلُ [مِثْـلَ][(٢)] مَـا فَعَلُـوا

قولُه: (وَمَا [مِنْ][(٣)] بَعْدِهِ) يخرج عنه (غَيْر)؛ فإنَّها ذُكرت قبلَ (قَبْلِ)، وهم قد حكَوا فيها إعرابَها بالنصبِ.

قولُه: (نَصْبًا) قد يُقال: «وخفضًا[(٤)] بـ: (مِنْ)».

والجوابُ: أنَّه لم يُرد بقولِه: (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) [إلا][(٥)] مطلَقَ الإعرابِ، لا النصبَ المخصوصَ؛ لأنَّه ذكرَه في مقابلةِ البناءِ.

وقد اعتُذِرَ بمثلِ هذا عن الجزوليِّ[(٦)] وابنِ مُعطٍ[(٧)]، فإنَّهما صرَّحا بوجوبِ نصبِ اسمِ (لَا) إذا كانَ مضافًا أو شبيهًا بالمضافِ، واعتُرِضَ[(٨)] عليهما بأنَّه يجوزُ

---

(١) اختلف في نسبته، منهم من نسبه للمتوكل بن عبد الله الليثي، ومنهم من نسبه لعبد الله بن معاوية، والبيت من الكامل. انظر: ديوان المتوكل (٢٧٦) وديوان عبد الله بن معاوية (٦٣) والخصائص (١/ ٤١).

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) في المخطوط: (وخفظًا)، وهو تصحيف.

(٥) ساقطة من المخطوط، ولا يتم الكلام إلا بها، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٠٧).

(٦) انظر: المقدمة الجزولية (٢١٨).

(٧) انظر: الفصول الخمسون لابن معط (٢٠٢).

(٨) الذي اعترض على الجزولي الإمام الشلوبين. انظر: شرح الجزولية للشلوبين (٢/ ٩٩٩).

رفعُه على إعمالِها عملَ (ليسَ)، فأُجيبَ[١] بأنَّ مرادَهما بقولِهما: «وَجَبَ النَّصبُ»: وَجَبَ الإِعْرَابُ؛ لأنَّه في مقابلةِ بناءِ المفرَدِ.

* * *

وَمَـا يَلِـي الْمُضَـافَ [يَـأْتِي خَلَفَـا عَنْـهُ فِـي الإِعْـرَابِ إِذَا مَـا حُـذِفَا]

ع: ينبغي أن يستثني مِن ذلك ألا يكونَ المكانُ مشروطًا فيه الإفرادُ لحُكمِ والإضافةُ لحُكمٍ، ومن ثَمَّ قالُوا: «أَيَا[٢] الخَلِيفَةُ هَيْبَةً» بالضمِّ، وأصلُه: «يَا شَبَهَ الخَلِيفَةِ هَيْبَةً»؛ لأنَّ هذا الموضعَ إنَّما يُنصبُ به المضافُ لا المفردُ، فلو أقمتَ (الخَلِيفَةَ) مقامَ الأوَّلِ ونصبتَه لم يصحَّ؛ لأنَّ الأولَ لو كانَ وحدَه كان مضمومًا، فكذلك الثاني.

* * *

وَرُبَّمَـا جَـرُّوا الَّـذِي [أَبْقَـوْا كَمَـا قَـدْ كَـانَ قَبْـلَ حَـذْفِ مَـا تَقَـدَّمَا]

* * *

لَكِـنْ بِشَـرْطِ [أَنْ يَكُـونَ مَـا حُـذِفْ مُمَـاثِـلًا لِمَـا عَلَيْـهِ قَـدْ عُطِـفْ]

* * *

---

(١) الذي أجاب عن هذا الإمام ابن إياز في شرحه لفصول ابن معط. انظر: المحصول في شرح الفصول (٤٧٧).

(٢) كذا في المخطوط، وفي المغني والتوضيح والعليمي والتصريح: (يا الخليفة هيبة). انظر: المغني (٨٤٥) وأوضح المسالك (٤/ ٢٤) والتصريح (٢/ ٢٢٥) وحاشية العليمي (١/ ٤٠٨).

وَيُحْذَفُ الثَّانِي [فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ]

* * *

بِشَرْطِ عَطْفٍ [وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا]

اشتراطُ العطفِ هُنا؛ ليكونَ المحذوفُ كالمذكورِ، نظيرُ اشتراطِ العطفِ لجوازِ حذفِ الموصولِ وبقاءِ صلتِه، كقولِه تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾(١).

[بِشَرْطِ عَطْفٍ]: نحوُ(٢):

إِلَّا عُلَالَةَ ....

البيتَ، ونحوُ: «قَطَعَ اللهُ يَدَ»(٣) المثالَ.

قولُه: (بِشَرْطِ) إنَّما هذا شرطٌ في المقيسِ، وقد سُمعَ بدونِه، كقراءةِ ابنِ مُحَيْصِن: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾(٤)، حكى الكسائيُّ: «أَفَوْقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ؟»، [على تقدير: «أَفَوْقَ](٥) هَذَا تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ مِنْهُ؟».

---

(١) العنكبوت: ٤٦، والآية في المخطوط: «وآمنوا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم».

(٢) بتمامه:

إِلَّا عُلَالَةَ أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

والبيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٢٠٩) والكتاب (١/ ١٧٩).

(٣) هذا من قول العرب، قاله أبو ثروان العكلي، وهو بتمامه: «قَطَعَ اللهُ الغَدَاةَ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهُ». انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٢) وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٧٩).

(٤) البقرة: ٣٨. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٨٧).

(٥) زيادة يقتضيها السياق. انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٧) وشرح التسهيل (٣/ ٢٤٨) وشرح =

ع: يجوزُ كونُ هذا للازدواجِ؛ لأنَّ (أَسْفَلَ) لا ينوَّنُ، ولا يكونُ قد قدّرَ شيءٌ، فهو من بابِ:

.... وَكُنْــــــتُ قَـــــبْلَا

ولم ينوَّن الثاني؛ لأنَّه لا ينصرفُ، ولا الأولُ؛ لأجلِ الازدواجِ، ويكونُ في إتباعِ الأولِ للثاني نظيرَ: «مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»[(١)].

وقولِه[(٢)]:

خَـــالَطَ مِـــنْ سَــلْمَى خَيَاشِـــمَ وَفَـــا

وقولُه[(٣)]:

وَمِـنْ قَبْـلِ نَـادَى كُـلُّ مَـوْلَى قَرَابَـةً

وزعمَ الأخفَشُ أنَّ مِن هذا: «لَا غَيْرُ»، فزعم أنَّ الضمةَ إعرابٌ، وليس ما ذهبَ إليه ببعيدٍ، إذا كـان مـا قبلَه مرفوعًـا. ملخَّصٌ من «شرحِ الكافيـةِ»[(٤)]، وفي تمثيلـه

= الكافية الشافية (٢/ ٩٧٧). وشرح ابن الناظم (٢٨٨).

(١) من تمامه: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»، وهو من حديث طويل للنبي ﷺ أخرجه ابن ماجه. انظر: سنن ابن ماجه (١/ ٥٠٢).

(٢) هذا الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٨٢) والمقتضب (١/ ٢٤٠).

(٣) بتمامه:

وَمِـنْ قَبْـلِ نَـادَى كُـلُّ مَـوْلَى قَرَابَـةً ... فَمَـا عَطَفَـتْ مَـوْلًى عَلَيْـهِ العَوَاطِـفُ

والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: الزاهر (٢/ ٣٥٠) وضرائر الشعر لابن عصفور (١٢٧).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٦).

بـ: (لَا غَيْرُ) نَظَرٌ.

* * *

فَصْلَ مُضَافٍ [شِبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ]

يجوزُ الفصلُ بينَ المتضايفينِ في الكلامِ في ثلاثِ مسائلَ خلافًا لكثيرٍ مِن النحويينَ:

أحدُها: الفصلُ بمفعولِ المصدرِ.

الثانيةُ: الوصفُ المتعدِّي لاثنينِ، مضافًا إلى أولِهما، منفصلٌ ثانيهما، نحوُ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[1]، ونحوُ[2]:

وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

الثالثُ: الفصلُ بالقسَمِ، نحوُ: «صَوْتَ ـ وَاللهِ ـ رَبِّها»[3]، ونحوُ: «غُلَامُ ـ وَاللهِ ـ زَيْدٍ»، و«إِذَا جَاءَ اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللهِ [أَلْفِ][4] دِرْهَمٍ»، فهذا أحرَى.

المتنبي[5]:

---

(١) إبراهيم: ٤٧، وهي قراءة جماعة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٥١٨).

(٢) بتمامه:

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الكامل. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨٨).

(٣) حكاه عن العرب أبو عبيدة، وهو بتمامه: «إن الشاة تعرف ربها حين تسمع صوت والله ربها». انظر: الإنصاف (٢/ ٣٥٢) وشرح التسهيل (٣/ ١٩٤).

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) من الطويل. انظر: ديوان المتنبي (٢١٢).

حَمَلْـتُ إِلَيْـهِ مِـنْ ثَنَـائِي حَدِيقَـةً سَقَاهَا الحِجَا سَقْيَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ

قولُه: (مُضَافٌ) أي: من المضافِ إليه، فحُذفَ للعلمِ به.

قولُه: (شِبْهِ فِعْلٍ) يدخلُ تحتَه المصدرُ والوصفُ، نحوُ: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[1]، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[2]، إلَّا أنَّه في الثاني دونَه في الأولِ؛ ففي كلامِه بعضُ إجمالٍ وإيهامٍ.

قولُه: (مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا) مثالُهُما في المصدرِ: ﴿أَوْلَادَهُم﴾، و«تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ»[3]، والجارُّ والمجرورُ كالظرفِ، ومثالُهما بعدَ الوصفِ: ﴿وَعْدَهُ﴾، «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»[4]، ومثلُ الجارِّ والمجرورِ[5] الظرف.

قولُه: (مَا نَصَب مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا) مُخرِجٌ للفاعلِ؛ فإنَّه: ما رفعَ، لا: ما نصبَ، فالفصلُ به ضرورةٌ؛ لأنَّه لا يصِحُّ أن يُنوَى به [التأخير][6]؛ لأنَّه موضعُه، فاستحكمَ الفصلُ به.

ونظيرُه أنَّ الفاعلَ المحصورَ لا يُجيزُ ابنُ الأنباريِّ[7] تقديمَه، وإن أجازَ تقديمَ

---

(١) الأنعام: ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر وأهل الشام. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٥٥٤).

(٢) إبراهيم: ٤٧، وهي قراءة جماعة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٥١٨).

(٣) من كلام من يوثق بعربيته، وهو بتمامه: «تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٣).

(٤) حديث أخرج البخاري عن أبي الدرداء. انظر: صحيح البخاري (٥/ ٦٧).

(٥) في المخطوط: (من) زائدة.

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (١/ ٤١٥).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٣٤).

المفعولِ المحصورِ؛ وذلك [لأنه][(١)] لا يُنوَى به حينئذٍ التأخيرُ.

قولُه: (أَجِزْ) أي في النثرِ، خلافًا لأكثرِ النحاةِ في أنَّه خاصٌّ بالشعرِ.

* * *

فَصْلُ يَمِينٍ [وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا]

قولُه: (فَصْلُ يَمِينٍ) مطلقًا، سواءٌ أكانَ المضافُ شبهَ الفعلِ أم لا.

قولُه: (بِأَجْنَبِيٍّ) وهو معمولُ غيرِ المضافِ، وهو إمَّا ظرفٌ، كقولِه[(٢)]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ ....

أو مجرورٌ، كقولِه[(٣)]:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... .

أو فاعلٌ، وقد اجتمعَ الفاعلُ والمجرورُ في قولِه[(٤)]:

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٣٤).

(٢) بتمامه:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

والبيت لأبي حية النميري، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (١/ ١٧٩) والمقتضب (٤/ ٣٧٧).

(٣) بتمامه:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

والبيت لعمرة الخثعمية، أو لدرنى بنت عبعبة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١٨٠) والنوادر لأبي زيد (٣٦٥) والمفصل (١٣١).

(٤) البيت للأعشى، وهو من المنسرح، قال ابن مالك: «أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، ففصل بين (أيام) و(إذ) بفاعل (أنجب)، ولا عمل لـ: (أيام) فيه». انظر: ديوان الأعشى (١٥٧) =

أَنْجَـــبَ أَيَّـــامَ وَالِـــدَاهُ بِـــهِ إِذْ نَجَـــلَاهُ فَـــنِعْمَ مَـــا نَجَـــلَا

أو مفعولٌ، نحوُ[١]:

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ

وبقيَ عليه الفصلُ بغيرِ الأجنبيِّ إذا كان فاعلًا، فإنَّه أيضًا خاصٌّ بالشعرِ، كقولِه[٢]:

مَـــا إِنْ عَرَفْنَـــا لِلهَـــوَى مِـــنْ طِـــبِّ
وَلَا جَهِلْنَـــا قَهْـــرَ وَجْـــدٌ صَـــبِّ

وفي هذا البيتِ طباقٌ، وقولِه[٣]:

تَرَى أَسْهُمًا لِلمَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُنْمِي وَلَا تَنْثَنِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا العَزْمِ

قولُه: (أَوْ نِدَا) أنشَدَ[٤] عليه[٥]:

= ومجالس ثعلب (١/ ٧٧) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧٤).

(١) البيت لجرير، وهو من الطويل. انظر: ديوان جرير (٣٨٦) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧٤).

(٢) أنشد ابن مالك هذا الرجز ولم يعزه. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٤).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وقال العيني إن ثعلبًا أنشده، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٤) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٨٨).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٥) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٣).

(٥) بتمامه:

كَـــأَنَّ بِـــرْذَوْنَ أَبَـــا عِصَـــامِ زَيْـــدٍ حِمَـــارٌ دُقَّ بِاللِّجَـــامِ

أنشد ابن جني هذا الرجز ولم ينسبه. انظر: الخصائص (٢/ ٤٠٦) وأوضح المسالك (٣/ ١٦٣).

كَـــأَنَّ بِـــرْذَوْنَ ....

البيتَ، ويحتملُ أن يكونَ على لغةِ(١):

إِنَّ أَبَاهَــــا ....

وأنشد(٢) أيضًا(٣):

إِذَا مَـا أَبَـا حَفْـصٍ أَتَـاكَ رَأَيْتَهَـا عَلَـى شُـعَرَاءِ النَّـاسِ يَغْلُـو قَصِـيدُها

وإنَّما يستقيمُ إذا ثبتَ أنَّ (إِذَا) مضافةٌ بشرطِها، وكثيرٌ منهم يمنعُه.

قولُه: (أَوْ نِدَا) حقُّه أن يقيِّدَه بالمحذوفِ منه حرفُ النداءِ؛ فإنَّه هكذا سُمِعَ فيما أعلمُ.



---

(١) بتمامه:

إِنَّ أَبَاهَـا وَأَبَـا أَبَاهَـا قَـدْ بَلَغَـا فِـي الْمَجْـدِ غَايَتَاهَـا

وهذا الرجز لأبي النجم العجلي أو لرؤبة. انظر: ديوان أبي النجم (٢٢٧) وملحقات ديوان رؤبة (١٦٨) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٣٤١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٥).

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل، و«أتاك» كذا في المخطوط، وفي غيره: «أتتك»، ولعلها الأصوب، بدليل: «رأيتها»، و«قصيدها». انظر: ديوان الفرزدق (١/ ١٩٩).



[المضاف إلى ياء المتكلم]

آخِـرَ مَـا أُضِـيفَ [لِليَـا اكْسِـرْ إِذَا   لَـمْ يَـكُ مُعْـتَلًّا كَـ: (رَامٍ، وقَـذَى)]

صحيحًا كانَ كـ: (غُلَامٍ)، أو معتلًّا جاريًا مجرى الصحيحِ، نحوُ: (ظَبْيٍ)، و(صَبِيٍّ)، و(غَزْوٍ)، و(عَدُوٍّ)، مفردًا كان ذلك كما مثَّلنا، أو جمعَ تكسيرٍ كـ: (غِلْمَانِي)، أو تصحيحِ المؤنثِ كـ: (مُسْلِمَاتِي).

* * *

أَوْ يَـكُ كَـ: (ابْنَـيْنِ، [وَزَيْـدِينَ) فَـذِي   جَمِيعُهَـا اليَـا بَعْـدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي]

* * *

وَتُـدْغَمُ اليَـا فِيـهِ [وَالـوَاوُ وَإِنْ   مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَاكْسِـرْهُ يَهِـنْ]

* * *

وَأَلِفًـا سَـلِّمْ [وَفِـي الْمَقْصُـورِ عَـنْ   هُـذَيْلٍ انْقِـلَابُهَـا يَـاءً حَسَـنْ]

قال النَّحَّاسُ[1]: «وعلةُ لغةِ هذيلٍ عند س[2] والخليلِ ـ رحمهما الله تعالى ـ أنَّ سبيلَ ياءِ الإضافةِ أن يُكسَرَ ما قبلَها، فلمَّا لم يجز أن تتحرَّكَ الألفُ أُبدلَت ياءً وادُّغِمَت».

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٨).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤١٤).

ع: قلتُ: فهذا مِن نيابةِ الحرفِ عن الحركةِ في غيرِ أبوابِ الإعرابِ، ومثلهُ: «لَا رَجُلَيْنِ»، و«لَا قَائِمَيْنِ»، فافهم ذلك، فإنَّه مثلُه أو قريبًا منه.

وبيْنَ هذه اللغةِ ولغةِ تميم وعُكْلٍ[1] في قراءتِهم: ﴿وَلَا الضَّأَلِّينَ﴾[2] مناسبةٌ، وهي العدولُ عن الألفِ إلى حرفٍ يُحصِّلُ لهم الغرضَ، إلَّا أنَّ هؤلاء عدلوا إلى حرفٍ يقاربُ الألفَ في مخرجِها؛ ليتمكَّنوا مِن كسرِها، وهذيلٌ عدلوا إلى حرفٍ يشبهُها في أبوابِ الإعرابِ؛ ليكونَ نائبًا عنها، وخَلَفًا منها.

وبيْنَ الياءِ الْمُبدَلةِ عن ألفِ المقصورِ ونونِ الوقايةِ مناسبةٌ ما، وهي أنَّها جاءت خَلَفًا مِن غيرِها؛ لتقومَ بما كانَ متعذِّرًا في ذلك الغيرِ، وكونُ ذلك الذي تعذَّرَ الكسرةَ.



(١) انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت (٤٩٩).

(٢) الفاتحة: ٧، وهي قراءة أيوب السختياني. انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت (٤٩٩) وإعراب القراءات السبع لابن خالويه (١/ ٥٢) ومعجم القراءات القرآنية (١/ ٢٤).



إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

بِفِعْلِـهِ الْمَصْـدَرَ [أَلْحِـقْ فِـي العَمَـلْ ... مُضَـافًا او مُجَـرَّدًا أَوْ مَـعَ (أَلْ)]

ماضيًا كان أو حالًا أو استقبالًا، فالأولُ نحوُ[1]:

أَمِـنْ بَعْـدِ رَمْـيِ الغَانِيَـاتِ فُـؤَادَهُ ... بِأَسْـهُمِ أَلْحَـاظٍ يُـلَامُ عَلَـى الوَجْـدِ

وقالَ[2]:

عَلِمْـتُ بَسْـطَكَ بِـالْمَعْرُوفِ خَيْـرَ يَـدِ ... فَـلَا أَرَى فِيـكَ إِلَّا بَاسِـطًا أَمَـلَا

والثاني نحوُ: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[3]، وقولِه[4]:

وَدِدْتُ - عَلَى حُبِّي الحَيَاةَ - لَوَ انَّهَا ... يُـزَادُ لَهَـا فِـي عُمْرِهَـا مِـنْ حَيَاتِنَـا

والثالثُ كقولِه[5]:

فَـرُمْ بِيَـدَيْكَ هَـلْ تَسْـطِيعُ نَقْـلًا ... جِبَـالًا مِـنْ تِهَامَـةَ رَاسِـيَاتِ

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٠).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٠).

(٣) الروم: ٢٨.

(٤) البيت لجميل، وهو من الطويل، وفي المخطوط (حب)، وبهذا يفوت وجه الاستشهاد. انظر: ديوان جميل (٧٥) وأمالي القالي (١/ ٢٢٤).

(٥) البيت للفرزدق، وهو من الوافر. انظر: ديوان الفرزدق (١/ ١٢٨).

وقولِه(١):

لَـوْ عَلِمْنَـا إِخْلَافَكُـمْ عِـدَّةَ السِّلْــ ـــمِ عَـدِمْتُمْ عَلَـى النَّجَـاةِ مُعِينَـا

[بفعله المصدر] فإذا قلتَ: «قِيَامٌ زَيْدٌ» فـ: (زَيْدٌ) فاعلٌ، وإذا قلتَ: «زُكَامٌ زَيْدٌ» فـ: (زَيْدٌ) نائبٌ عن الفاعلِ؛ لأنَّ فعلَه (زُكِمَ)، وتقولُ: «ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«إِعْطَاءٌ زَيْدٌ عَمْرًا الْمَالَ»، و«إِعْلَامٌ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا فَاضِلًا».

[بفعله المصدر] لا ضميرُه خلافًا لـ ك(٢)، قالوا(٣):

وَمَـا هُـوَ عَنْهَـا بِالحَـدِيثِ الْمُـرَجَّمِ

واختُلفَ أيضًا في المجموعِ، وقد جاءَ(٤):

وَجَرَّبُـوهُ فَمَـا زَادَتْ تَجَـارِبُهُمْ أَبَـا قُدَامَـةَ إِلَّا الحَـزْمَ وَالفَنَعَـا

(الفَنَعُ): الفضلُ الكثيرُ والعطاءُ، وقبلَه:

قَـدْ حَمَّلُـوهُ فَتِـيَّ السِّـنِّ مَـا حَمَلَـتْ سَـادَاتُهُمْ فَأَطَـاقَ الحِمْـلَ وَاضْـطَلَعَا

والشِّعرُ لأعشى قيسٍ، وقالَ(٥):

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٠).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٨) وشرح التسهيل (٣/ ١٠٦).

(٣) بتمامه:

وَمَـا الحَـرْبُ إِلَّا مَـا عَلِمْـتُمْ وَذُقْـتُمُ وَمَـا هُـوَ عَنْهَـا بِالحَـدِيثِ الْمُـرَجَّمِ

والبيت من معلقة زهير، وهي من الطويل. انظر: ديوان زهير (٢٦).

(٤) البيت لأعشى قيس كما سيذكر، وهو من البسيط. انظر: ديوان أعشى قيس (١٥٩).

(٥) البيت لابن الزبير الأسدي، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٧).

كَأَنَّـكَ لَـمْ تُنْبَـأْ وَلَـمْ تَـكُ شَـاهِدًا ... بَلَائِـي وَكَرَّاتِـي الصَّـنِيعَ بِبَيْطَـرَا

ولا يعملُ المحدودُ، فأمَّا قولُه[1]:

يُحَـابِي بِهَـا الجَلْـدُ الـذِي هُـوَ حَـازِمٌ ... بِضَـرْبَةِ كَفَّيْـهِ الْمَـلَا نَفْـسَ رَاكِـبِ

وقال كثيِّرٌ[2]:

وَأُجْمِـعُ هِجْرَانًـا لِأَسْـمَاءَ إِنْ دَنَـتْ ... بِهَـا الـدَّارُ لَا مِـنْ زَهْـدَةٍ فِـي وِصَـالِهَا

فشاذّانِ، وليس مثلَهما[3]:

فَلَـوْلَا رَجَـاءُ النَّصْـرِ مِنْـكَ وَرَهْبَـةٌ ... عِقَابَـكَ قَـدْ كَـانُوا لَنَـا كَـالْمَوَارِدِ

قالَ الناظمُ[4]: «ولا يعملُ المنعوتُ قبل تمامِه».

ح[5] : وصوابُه: «الْمُتْبَعُ»[6]؛ أعمُّ مِن أن يتبَعَ بالنعتِ أو غيرِه.

ولو أُخِّرَ التابعُ صحَّ، قالَ[7]:

إِنَّ وَجْـدِي بِـكَ الشَّـدِيدَ أَرَانِـي ... عَـاذِرًا مَـنْ عَهِـدْتُ فِيـكَ عَـذُولَا

---

(١) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٨٤٦).

(٢) من الطويل. انظر: ديوان كثير (٣٠٢).

(٣) البيت مجهول قائله، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١٨٩) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٧٠).

(٤) انظر: التسهيل (١٤٢).

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (١١/ ٦١).

(٦) في التذييل والتكميل: «وفي قول المصنف: «ولا منعوت» قصورٌ، وكان ينبغي أن يقول: «ولا متبوع بتابع»؛ ليشمل النعت والعطف والتوكيد والبدل».

(٧) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٩).

وقالَ(١):

فَلَوْ كَانَ حُبِّي ....

البيتَ، فأمَّا قولُ الحطيئةِ(٢):

أَجْمَعْتُ يَأْسًا ....

البيتَ، فليقدَّر له عاملٌ، أي: يَئِسْتُ مِن نَوَالِكُم، وقال(٣):

فَإِنِّي زَعِيمٌ إِنْ رَجَعْتُ مُمَلَّكًا بِسَيْرٍ تُرَى مِنْهُ الفُرانِقُ أَزْوَرَا

عَلَى لَاحِبٍ ....

ومِن ثمَّ رُدَّ على مَن قالَ في قولِه(٤):

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ ....

---

(١) بتمامه:

فَلَوْ كَانَ حُبِّي أُمَّ ذِي الوَدْعِ كُلُّهُ لِأَهْلِكَ مَالًا لَمْ تَسَعْهُ المَسَارِحُ

والبيت لابن مقبل، وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن مقبل (٥٠) والشيرازيات (٢٣٩).

(٢) بتمامه:

أَجْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمُ وَلَنْ يُرَى طَارِدًا لِلحُرِّ كَالْيَاسِ

والبيت كما قال للحطيئة، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة (١٠٧) والكامل (٢/ ٧٢٠).

(٣) الشعر لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٦٦).

(٤) بتمامه:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

والبيت لعدي بن زيد، وهو من الخفيف. انظر: ديوان عدي بن زيد (٨٤) والكتاب (١/ ١٤٠).

أنَّ (أَنتَ) فاعلُ المصدرِ[١].

ع: مِن إعمالِ المجرَّدِ: ﴿بِزِينَةٍ الكَوَاكِبَ﴾[٢] في قراءةِ أبي بكرٍ عَن عاصمٍ[٣]، ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ... يَتِيمًا﴾[٤] في قراءةِ عاصمٍ ونافعٍ وابنِ عامرٍ[٥]، ومنه قولُ بعضِ العربِ[٦]: «عَجِبْتُ مِن قِرَاءَةٍ فِي الحَمَّامِ القُرْآنُ»، بالرفعِ[٧]، أي: «مِنْ [أَنْ][٨] قُرِئَ»، وهذا غريبٌ، أعنى الرفعَ بالمصدرِ المنوَّنِ، والمستعملُ كثيرًا النصبُ به، والقياسُ يقتضِي وقوعَ الرفعِ وحدَه، أو[٩] مع النصبِ، وإذا اقتُصِرَ على أحدِهما فالرفعُ أحقُّ، والأكثرُ الواقعُ ما ذكرتُ لك. من «شَرح العُمدة»[١٠].

ع: مِن مُشكِلِ البابِ قولُ المتنبي[١١]:

---

(١) الذي ردَّ أبو علي الفارسي، وقد رد على أبي سعيد السيرافي. انظر: شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٤٩٥) وشرح ابن السيرافي على أبيات الكتاب (١/ ٢٧٤) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي (٣٢٥).

(٢) الصافات: ٦.

(٣) انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٥).

(٤) البلد: ١٤.

(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٤٤٢).

(٦) انظر: مجالس ثعلب (٤٥).

(٧) في المخطوط: (وبالرفع)، ولعل الناسخ ظن أن ضمة (القرآنُ) واوًا، ومن غير واو في شرح العمدة.

(٨) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح العمدة.

(٩) في المخطوط: (وبالنصب)، والتصويب من شرح العمدة والعليمي (١/ ٤٢٢).

(١٠) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٥).

(١١) من الكامل. انظر: ديوان المتنبي (١١٥).

فَتَبِيــتُ تُسْــئِدُ مُسْــئِدًا فِــي نَيِّهَــا ... إِسْــآدَهَا فِــي الْمَهْمَــهِ الإِنْضَــاءُ

(الإسْآدُ): إغذاذُ السَّيرِ، وقيل: يخصُّ الليلَ، و(النَّيُّ): الشَّحمُ، أي: تسيرُ هذه الناقةُ وتسرعُ في سيرِها في حالةِ إسراعِ الإنضاءِ في نَيِّها، كقولِك: «[تَبِيتُ][1] هِنْدٌ تُصَلِّي مُصَلِّيًا عَمْرٌو في دارِها صَلَاتَهَا فِي الْمَسْجِدِ»، فـ: (مُسْئِدًا): حالٌ من الناقةِ، وهو فِعلٌ للإنضاءِ؛ لِمَا تعلَّق بِه من الضميرِ الذي في (نَيِّهَا)، كـ: «مررتُ بهندٍ واقفًا عندَها عَمرٌو»[2].

* * *

إِنْ كَـانَ فِعْـلٌ [مَـعَ (أَنْ) أَوْ (مَـا) يَحُـلّْ ... مَحَلَّــهُ وَلِاسْــمِ مَصْــدَرٍ عَمَــلْ]

ع: كأن إعمال المنوَّنِ مع الفصلِ بظرفٍ أحسَن منه مع الوصلِ، نحوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾، ونحوُ[3]:

بِضَــرْبٍ بِالسُّــيُوفِ ....

لشدةِ طلَبِ المتَّصلِ للإضافةِ.

قولُه: (إِنْ كَانَ فِعْلٌ) البيتَ، قالَ في «العُمدة»[4] ما ملخَّصُه أنَّ المصدرَ إنَّما

---

(١) التتميم من ابن جني. انظر: الفسر (١/ ٨٧).

(٢) هذه الحاشية برمتها مستفادة من ابن جني. انظر: الفسر لابن جني (١/ ٨١).

(٣) بتمامه:

بِضَــرْبٍ بِالسُّــيُوفِ رُؤُوسَ قَــوْمٍ ... أَزَلْنَــا هَــامَهُنَّ عَــنِ الْمَقِيــلِ

البيت للمرار بن منقذ، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (١/ ١١٦) والمحتسب (١/ ٢١٩) و(٣/ ١٣٩٦).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٢).

يعمَلُ إن قُرنَ بالكافِ أو معناها، أو حَسُنَ موضعَه (أَنْ) المصدريةُ، أو (مَا) أختُها.

وقالَ في «الشَّرحِ»[١] في مثالِ الكافِ: ﴿وَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾[٢]، ومثالُ معناها: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾[٣].

قالَ[٤]: «ولا يُغني ذِكرُ (مَا) و(أَنْ) عن[٥] ذكرِ الاقترانِ بالكافِ أو معناها؛ لأنَّ تقديرَ (أَنْ) أو (مَا) في الموضعِ الذي يُلفَظُ فيه بالكافِ أو يُنوَى فيه معناها لا يَحْسُنُ».

قلتُ: لم أَقِفْ على هذا لغيرِه، ولا له في غيرِ هذا الكتابِ، وفي «الكَافِيَة» قالَ[٦]:

كَفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَعْمِلْ حَيْثُمَا ... يَصِحُّ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تَمَّمَا
مُنَوَّنًا أَعْمِلْهُ أَوْ مُضِيفَا ... كَذَا إِذَا نَالَ بِـ: (أَلْ) تَعْرِيفَا
كَذَا إِذَا سِيقَ لِتَشْبِيهٍ نُوِي ... كَـ: «اضْرِبْهُ ضَرْبَ الحَاكِمِ اللِّصَّ الغَوِي»

وليسَ ما ادَّعاه مِنِ انتفاءِ حُسْنِ تقديرِ (أَنْ) أو (مَا) فيما ذكرهُ صحيحًا؛ أمَّا مع التصريحِ بالكافِ فباطلٌ قطعًا، ألا ترى أنَّه يصِحُّ أن تقدِّرَ: «كَمَا تَذْكُرُونَ آبَاءَكُمْ»؟

وأمَّا فِي مثلِ: ﴿شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ فيصحُّ إذا صرحتَ بالكافِ، فتقدر[٧]: «كَمَا تَشْرَبُ الهِيمُ»، ولا شكَّ أنَّ الكافَ مختصرةٌ مِن مثلِ هذا التركيبِ، وأنَّ الأصلَ:

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٧).
(٢) البقرة: ٢٠٠.
(٣) الواقعة: ٥٥.
(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٨).
(٥) مكررة في المخطوط.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١١).
(٧) في المخطوط (فتقدير)، والتصويب من العليمي.

«شُرْبًا كَشُرْبِ الهِيمِ»، ولخفاءِ صحةِ التقديرِ مع التشبيهِ المقدَّرِ قالَ في «الكَافِيةِ» ما قالَ، ولم يذكر التشبيهَ الصريحَ.

[إِنْ كَانَ فِعْلٌ ...]: فُهِمَ مِن كلامِه أنَّ المصدرَ لا يعملُ إن حلَّ محلَّ فعلٍ فقط، وهو قولُ س[(١)]، ووافقُه أكثرُ المتأخِّرينَ، وقالَ الأخفشُ والفرَّاءُ[(٢)]: ينقاسُ في الأمرِ والاستفهامِ فقط، وقيل[(٣)]: في الأمرِ والدعاءِ والاستفهامِ والتوبيخِ والخبرِ المقصودِ به الإنشاءُ أو الوعدُ، وهو اختيارُ الناظمِ[(٤)] في غيرِ هذا، قالَ[(٥)]:

فَنَــــــــــــدْلًا ....

البيتَ، وقالَ[(٦)]:

هَجْــرًا الْمُظْهِــرَ الإِخَــاءَ إِذَا لَــمْ ... يَــكُ فِــي النَّائِبَــاتِ جِــدَّ مُعِــينِ

وقال[(٧)]:

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١١٥ ـ ١١٦)، (١/ ١٨٩ ـ ١٩٤).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٧).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١١/ ١٠٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٥).

(٥) بتمامه:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَــدْلًا زُرَيْــقُ الْمَــالَ نَــدْلَ الثَّعَالِــبِ

والبيت لأعشى همدان أو لجرير أو للأحوص، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١١٦) وديوان الأحوص (٢٦٧) والكامل (١/ ٢٣٩).

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٥).

(٧) بتمامه:

يَــا قَابِــلَ التَّــوْبِ غُفْرَانًــا مَــآثِمَ قَــدْ ... أَسْــلَفْتُهَا أَنَــا مِنْهَــا مُشْــفِقٌ وَجِــلُ =

يَـــا قَابِــلَ التَّــوْبِ ....

البيتَ، وقالَ[1]:

إِعَانَـةَ العَبْـدَ الضَّـعِيفَ عَلَـى الـذِي أَمَــرْتَ فَمِيقَــاتُ الجَــزَاءِ قَرِيــبُ

وقالَ[2]:

أَعَلَاقَــــــــــةً ....

البيتَ، وقالَ[3]:

أَبَغْيًــا وَظُلْمًــا مَــنْ عَلِمْــتُمْ مُسَــالِمًا وَذُلًّا وَخَوْفًــا مَــنْ يُجَــاهِرُكُمْ حَرْبَــا

وقالَ[4]:

أَبَسْــطًا بِإِضْــرَارٍ يَمِينًــا وَمِقْــوَلًا وَمُــدَّعِيًا مَجْــدًا تَلِيــدًا وَسُــؤْدَدَا

ومثالُ التَّوبيخِ بغيرِ استفهامٍ[5]:

= أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٥).

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

(٢) بتمامه:

أَعَلَاقَــــةً أُمَّ الوُلَيِّــــدِ بَعْـــدَمَا أَفْنَــانُ رَأْسِــكَ كَالثَّغَــامِ الْمُخْلِــسِ

والبيت للمرار بن سعيد الفقعسي، وهو من الكامل. انظر: الكتاب (١/ ١١٦) وإصلاح المنطق (٤١).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

(٤) أورده ابن مالك ولم يبين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

وِفَاقًـا بَنِـي الأَهْـوَاءِ وَالغَـيَّ وَالـوَنَى ۝ وَغَيْـرُكَ مَعْنِـيٌّ بِكُـلِّ جَمِيـلِ

ومثالُ الخبرِي المقصودِ به الإنشاءُ(١):

حَمْـدًا اللهَ ذَا الجَـلَالِ وَشُـكْرًا ۝ وَبِـدَارًا لِأَمْـرِهِ وَانْقِيَـادَا

والوعدُ(٢):

قَالَـتْ نَعَـمْ وَبُلُوغًـا بُغْيَـةً وَمُنًـى ۝ فَالصَّـادِقُ الحُـبِّ مَبْـذُولٌ لَـهُ الأَمَـلُ

وقد جاءَ خبراً صِرفًا عاريًا مِن كلِّ ما ذكرنا نحوُ(٣):

وُقُوفًـا بِهَـا صَـحْبِي .... ۝ ....

أي: وقف وقوفًا، ولا ينقاسُ هذا؛ لقلَّتِه.

قولُه: (وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) كقولِه(٤):

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَجِدْ ۝ عَسِـيرًا مِـنَ الآمَـالِ إِلَّا مُيَسَّـرَا

وقولِه(٥):

---

(١) والبيت كإخوته، أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٦).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٧).

(٣) بتمامه:

وُقُوفًـا بِهَـا صَـحْبِي عَلَـيَّ مَطِـيَّهُمْ ۝ يَقُولُـونَ لَا تَهْلِـكْ أَسًـى وَتَجَمَّـلِ

والبيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٣).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل، وهو من الوافر. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٣).

بِعِشْـــرَتِكَ الكِـــرَامَ تُعَـــدُّ مِـــنْهُمْ فَـــلَا تُـــرِيَنْ لِغَيْـــرِهِمُ الوَفَـــاءَ

وقولِه[1]:

أَلَا هَـــلْ إِلَـــى مَـــيٍّ سَـــبِيلٌ ....

البيتينِ، وقولِه[2]:

قَـــالُوا كَلَامُـــكَ هنـــدًا ....

البيتَ، وقولِه[3]:

أَكُفْـــرًا بَعْـــدَ رَدِّ الْمَـــوْتِ ......

البيتَ، وقولِ حسَّانَ[4]:

لِأَنَّ ثَـــوَابَ اللهِ كُـــلَّ مُوَحِّـــدٍ جِنَـــانٌ مِـــنَ الفِـــرْدَوْسِ فِيهَـــا يُخَلَّـــدُ

---

(١) بتمامهما:

أَلَا هَـــلْ إِلَـــى مَـــيٍّ سَـــبِيلٌ وَسَـــاعَةٌ تُكَلِّمُنِـــي فِيهَـــا مِـــنَ الـــدَّهْرِ خَالِيَـــا

فَأَشْـفِيَ نَفْسِـي مِـنْ تَبَـارِيحِ مَـا بِهَـا فَـــإِنَّ كَلَامِيهَـــا شِـــفَاءٌ لِمَـــا بِيَـــا

والبيتان ينسبان إلى ذي الرمة، وهما من الطويل. انظر: ملحقات ديوان ذي الرمة (٦٧٦) والحماسة البصرية (٢/ ٢٠٣) والتذييل والتكميل (١١/ ١٠٣).

(٢) بتمامه:

قَـــالُوا كَلَامُـــكَ هِنْـــدًا وَهْـــيَ مُصْـــغِيَةٌ يَشْـــفِيكَ قُلْـــتُ صَـــحِيحٌ ذَاكَ لَـــوْ كَانَـــا

أنشده ابن مالك: (دعدًا) ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٣).

(٣) بتمامه:

أَكُفْـــرًا بَعْـــدَ رَدِّ الْمَـــوْتِ عَنِّـــي وَبَعْـــدَ عَطَائِـــكَ المِئَـــةَ الرِّتَاعَـــا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: ديوان القطامي (٣٧) والمحكم (٢/ ٣١٠).

(٤) من الطويل. انظر: ديوان حسان (١/ ٣٠٦).



وفي الحديثِ[(١)]: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ»، وهذا النوعُ لا يُعمِلُه ص، بل كـ وغ[(٢)]، أمَّا الميميُّ نحوُ[(٣)]:

أَلَـمْ تَعْلَـمْ مُسَـرَّحِيَ القَـوَافِي

و[(٤)]:

أَظَلُـومُ إِنَّ مُصَـابَكُمْ رَجُـلًا

البيتينِ، وقولِه[(٥)]:

مُسْـتَعَانُ العَبْـدِ الإِلَـهَ يُرِيـهِ كُـلَّ مُسْتَصْـعَبٍ مِـنَ الأَمْـرِ هَيْنَـا

فيُعمِلُه الجميعُ.

---

(١) انظر: الموطأ (١/ ٤٤).

(٢) يقصد بهم البغداديين. انظر: التذييل والتكميل (١١/ ١٠٣).

(٣) بتمامه:

أَلَـمْ تَعْلَـمْ مُسَـرَّحِيَ القَـوَافِي فَـلَا عِيًّـا بِهِـنَّ وَلَا اجْتِلَابَـا

والبيت لجرير، وهو من الوافر، وفي المخطوط: (تعلمي)، وهو تحريف. انظر: ديوان جرير (٦٥١) والكتاب (١/ ٢٣٣).

(٤) بتمامه:

أَظَلُـومُ إِنَّ مُصَـابَكُمْ رَجُـلًا أَهْـدَى السَّـلَامَ تَحِيَّـةً ظُلْـمُ

والبيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو من الكامل، ولا أدرى ما يقصد ابن هشام بالبيت الثاني، والشعر بأكلمه عند العيني في المقاصد فانظره. انظر: الأصول (١/ ١٣٩) ومراتب النحويين (٩٢) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٩٩).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٥).

«شَرح العُمدة»(١): «(الغُسْلُ، والقُبْلَةُ، والعَوْنُ)(٢) أسماءُ مصادرَ؛ لأنَّها جاريةٌ على غيرِ ثلاثيٍّ، وهي بزنةِ مصادرَ ثلاثيةٍ، كـ: (الشُّكْرُ، والقُدْرَةُ، والصَّوْنُ)، وأفعالُ تلك: (اغْتَسَلَ، وقَبَّلَ، وأعَانَ)، ومصادرها: (الاغْتِسَالُ، والتَّقْبِيلُ، والإِعَانَةُ)، فوضعُ هذه سابقٌ على وضعِ تلك؛ فلهذا نقولُ: المصدرُ دالٌّ على الحدثِ بالأصالةِ».

ع: واسمُ المصدرِ دالٌّ عليه بالفرعيةِ؛ لأنَّه إذا استُعملَ فكالنائبِ عن تلك.

* * *

وَبَعْدَ جَرِّهِ [الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ]

مثالُ الإضافةِ للمرفوعِ: ﴿فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ﴾(٣)، ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾(٤)، ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾(٥)، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ ....، إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ﴾(٦)، وللمفعولِ: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾(٧)، ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(٨).

قولُه: (كَمِّلْ بِنَصْبٍ) ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾(٩)، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ(١٠) ٱللَّهِ

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٨٩).

(٢) في المخطوط (العورة)، وهو تحريف.

(٣) التوبة: ١١١.

(٤) التوبة: ١١٤.

(٥) الرعد: ١٤، غافر: ٥٠.

(٦) هود: ١٠٢.

(٧) فصلت: ٤٩.

(٨) ص: ٢٤.

(٩) البقرة: ٢٠٠.

(١٠) في المخطوط (دفاع).

﴿ٱلنَّاسَ﴾(١)، ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا.....، وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ ٱلنَّاسِ﴾(٢)، ﴿عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾(٣)، ومثالُ الإضافةِ للمنصوبِ والتكميلِ بالرفعِ(٤):

.... قَرْعُ القَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ(٥) ....

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ(٦) ....

فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ(٧) ....

---

(١) البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠.

(٢) النساء: ١٦١.

(٣) المائدة: ٦٣.

(٤) بتمامه:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ   قَرْعُ القَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

والبيت للأقيشر الأسدي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأقيشر (٦٠) والمقتضب (١/ ٢١).

(٥) بتمامه:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ   إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلَا

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٨).

(٦) بتمامه:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ   لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ

والبيت للحطيئة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحطيئة (٨١) شرح ابن الأنباري على المفضليات (٧٢٨).

(٧) بتمامه:

=

البيتَ، والحديثُ[1]، وقراءةٌ شاذةٌ عن ابنِ عامرٍ[2].

وقد يُضافُ للظرفِ، نحوُ: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3]، ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[4]، ويجوزُ أن يكمَّلَ عملُه بالرفعِ والنصبِ، كقولِه[5]:

رُبَّ ابْـــنِ عَـــمٍّ لِسُـــلَيْمى ....

البيتَ.

* * *

وَجُـرَّ مَـا يَتْبَـعُ [مَـا جُـرَّ وَمَـنْ   رَاعَـى فِـي الِاتْبَـاعِ الْمَحَـلَّ فَحَسَـنْ]

«أَمَرَ بِقَتْلِ الأَبْتَرِ وَذُو الطُّفْيَتَيْنِ»[6]، ﴿وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾[7]،

= فَـــإِنْ يَكُـــنِ النِّكَـــاحُ أَحَـــلَّ شَـــيْءٍ   فَـــإِنَّ نِكَاحَهَـــا مَطَـــرٌ حَـــرَامُ

والبيت للأحوص، وهو من الوافر. انظر: ديوان الأحوص (١٨٣) والعقد الفريد (٧/ ٨٧).

(١) يقصد به: «وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». انظر: مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٢٥).

(٢) يقصد بها: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ﴾، مريم: ٢. انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٣٣٣).

(٣) البقرة: ٢٢٦.

(٤) سبأ: ٣٣.

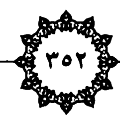
(٥) بتمامه:

رُبَّ ابْـــنِ عَـــمٍّ لِسُـــلَيْمى مُشْـــمَعِلّْ   طَبَّـــاخِ سَـــاعَاتِ الكَـــرَى زَادَ الكَسِـــلْ

وهذا للشماخ، وهو رجز. انظر: ديوان الشماخ (٣٨٩) والكتاب (١/ ١٧٧).

(٦) جزء من حديث بهذه الرواية في إعراب الحديث، وروي عند البخاري ومسلم بغير هذه الرواية. انظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري (١٩٩) وشرح التسهيل (٣/ ١٢١).

(٧) البقرة: ١٦١، وهي قراءة الحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٢٢).



وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ[1] ....

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ   أَنِّي قُتِلْتُ[2] ....

البيتين، و[3]:

مَا جَعَلَ امْرَأً لِقَوْمٌ سَيِّدَا

إِلَّا اعْتِيَادُ الخُلُقِ الْمُمَجَّدَا

هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَابًا مُؤَبَّدًا   فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدَدَا[4]

﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾[5]: قُرِئَ بالثلاثةِ، فالنَّصبُ[6] عطفٌ على: ﴿نَسْمَعُ سِرَّهُمْ

---

(١) بتمامه:

يَا، لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ   وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: المفصل (٧٢) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٤٨).

(٢) بتمامهما:

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ   أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ الحَازِمُ البَطَلُ

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا   مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

والشعر للمتنخل الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٨١).

(٣) أنشد ابن مالك هذا الرجز ولم يعين قائله، وفي المخطوط: «اعتياد والمجد»، وهو تحريف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٠).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٠).

(٥) الزخرف: ٨٨.

(٦) وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو والكسائي والمفضل عن عاصم وأبو بكر والحسن وخلف ويعقوب وأبو جعفر. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١١).

وَنَجْوَىٰهُم ﴾[١]، قالَه الأخفشُ[٢]، أو على محلِّ: ﴿ٱلسَّاعَةِ ﴾[٣]، قالَه الزَّجاجُ[٤]، أو على إضمارِ حروفِ القسَمِ، وإعمالِ الفعلِ دونَه، قاله الزمخشريُّ[٥].

والجرُّ[٦] على لفظِ: (السَّاعَةِ)، وقالَ الزمخشريُّ[٧]: على إعمالِ حرفِ القسَمِ.

والرفعُ[٨] على الابتداءِ، وما بعدَه الخبرُ، أو على تقديرِ: «وَعِلْمُ قِيلِهِ»، وحُذفَ المضافُ، وقالَ الزمخشريُّ[٩]: على قولِهم: «أَيْمُنُ اللهُ»، و«لَعَمْرُكَ»، أي: «وَقِيلُه يَا رَبِّ قَسَمِي إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ».

---

(١) الزخرف: ٨٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٤٢١).

(٣) الزخرف: ٨٥.

(٤) قال الزجاج: «والذي أختاره أنا أن يكون (قيلَه) نصبًا على معنى: «وعندَه علمُ الساعةِ، ويعلمُ قيلَهُ»، فيكون المعنى إنَّه يعلم الغيب، ويعلم قيله؛ لأن معنى: «عنده علمُ الساعة»: يعلم الساعة ويعلم قيلَه، ومعنى الساعة في كل القرآن الوقت الذي تقوم فيه القيامة». انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٤٢١).

(٥) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

(٦) وهي قراءة عاصم وحمزة والأعمش وبعض أصحاب عبد الله والسلمي وابن وثاب وهي رواية أبي علي الضرير البصري عن أصحابه عن يعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١٠).

(٧) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

(٨) وهي قراءة أبي هريرة وأبي قلابة والحسن وقتادة وأبي رزين ومسلم بن جندب وهارون القارئ عن الأعرج وسعيد بن جبير. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١٢).

(٩) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

وقالَ[١] في الأوجه التي ذكروها: «ليست قويةً في المعنى، مع وقوعِ الفصلِ بينَ المتعاطفينِ بما لا يَحْسُنُ اعتراضًا، ومع تنافُرِ النَّظمِ».

وفي «شرحِ الكافيةِ»[٢]: (الفُضُلُ): اللَّابسةُ ثوبَ الخَلوةِ، وهو نعتٌ لـ: (الهَلُوكِ).

وفي «الصحاحِ»[٣] أيضًا كذلكَ.

وفي خطِّ الافتخارِ العجميِّ[٤] أنَّ في «الصحاحِ» أنَّ (الفُضُلَ): ثوبٌ تُخالِفُ المرأةُ بينَ طرفَيه، فتشدُّهما على عاتِقها، وساعداها مكشوفانِ.

وهو كذبٌ على «الصحاحِ»[٥]، ولو صحَّ لم يكن[٦] في البيتِ شاهدٌ.



(١) انظر: الكشاف (٤/ ٢٦٨).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٣).

(٣) انظر: الصحاح (٥/ ١٧٩١).

(٤) هو المفتي الرئيس افتخار الدين أبو طالب عبد الرحمن بن الصدر أبي طالب عبد الرحمن ابن الحسن بن العجمي الحلبي الشافعي، ت: ٦٥٨هـ انظر: العبر (٥/ ٢٤٧) والسير (٢٣/ ٣٤٨).

(٥) جاء في هامش الصحاح: «زيادة في المخطوطة: «وامرأة متفضلة: عليها ثوب فضل، وهو أن يخالف بين طرفيه على عاتقها وتتوشح به». انظر: الصحاح (٥/ ١٧٩٢).

(٦) (لم يكن) مكررة في المخطوط.



إِعْمَالُ اسْمِ الفَاعِلِ

كَفِعْلِـهِ اسْـمُ فَاعِـلٍ فِـي العَمَـلِ إِنْ كَـانَ عَـنْ مُضِـيِّهِ بِمَعْـزَلِ

قولُه:

كَفِعْلِـهِ اسْـمُ فَاعِـلٍ فِـي العَمَـلِ إِنْ كَـانَ عَـنْ مُضِـيِّهِ بِمَعْـزِلِ

ليسَ هذا الشرطُ لإعمالِه مطلقًا، بل لإعمالِه في المنصوبِ خاصَّةً، قالَه[1] الصَّفَّارُ[2]، فأمَّا المرفوعُ فطلَبُه له شديدٌ؛ فلم يتوقَّف على شرطٍ؛ ولهذا أجمعْنا على أنَّه يعمَلُ في المضمرِ، وكلُّ ما عملَ في المضمرِ عملَ في الْمُظهَرِ، لا ينخرِمُ هذا إلَّا في (لَوْلَايَ) على مذهبِ س[3]، وأمَّا (أَفْعَلُ مِنْ) فإنَّه يرفعُ الظاهرَ في مسألةِ الكُحْلِ[4].

وإلى ما قرَّرناه ذهبَ صاحبُنا[5] أبو الحسنِ بنُ عصفورٍ[6]، ورامَ الأستاذُ[7]

---

(١) لعل الصواب: (قال)؛ لأن كل الكلام الآتي من كلام الصفار.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول (٢٠١/ ب).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٣).

(٤) سميت بهذا؛ لأن مثال المسألة: «ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد». انظر: الكتاب (٢/ ٣٢) والمقتضب (٣/ ٢٤٨) وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٢/ ٣٩٩).

(٥) هذا من كلام الصفار.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥٠).

(٧) لعله يقصد أبا علي الشلوبين.

أن يردَّ عليهِ بأنَّ س[١] استشهدَ على إعمالِه في الحالِ بقولِه[٢]:

مَشَـــــــــائِيمُ ....

البيتَ، فرفعَ بـ: (نَاعِبٍ) قولَه: (غُرَابُهَا)، وله أن يُجيبَ بأنَّه إنَّما أنشدَه على إعمالِ (مُصْلِحِينَ).

[إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ]: خلافًا للكسائيِّ وهشامٍ وابنِ مَضاءٍ[٣]، قيل: والعراقيين[٤]، واستدلُّوا بـ: ﴿بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيۡهِ﴾[٥]،

وَمَجْــرِ كَغُــلَّانِ الأُنَــيْعِمِ بَــالَغٍ ... دِيَــارَ العَــدُوِّ ذِي زُهَــاءٍ وَأَرْكَــانِ[٦]

وقولِه[٧]:

فَرِيقَــانِ مِــنْهُمْ جَــازِعٌ بَطْــنَ نَخْلَــةٍ ... وَآخَــرُ مِــنْهُمْ قَــاطِعٌ نَجْــدَ كَبْكَــبِ

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٦٥ ـ ٣٠٦).

(٢) بتمامه:

مَشَــائِيمُ لَيْسُــوا مُصْــلِحِينَ عَشِــيرَةً ... وَلَا نَاعِــبٍ إِلَّا بِبَــيْنٍ غُرَابُهَــا

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (١٢٣) والكتاب (١/ ١٦٥).

(٣) انظر: شرح السيرافي (٣/ ٢٠٤) وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٩١) والمقتصد (١/ ٥١٢) وشرح المفصل (٤/ ١٠٠) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥٠)، والبحر المحيط (٣/ ٣٦٩) ـ (٧/ ١٥٤).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣٢٤).

(٥) الكهف: ١٨.

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩٣).

(٧) البيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٤٣).

فَلِلَّـهِ عَيْنَـا مَـنْ رَأَى مِـنْ تَفَـرُّقٍ   أَشَـتَّ وَأَنْـأَى مِـنْ فِـرَاقِ الْمُحَصَّـبِ

لأنَّ الآيَةَ إخبارٌ عمَّا مضى، وواوُ (رُبَّ) تُخَلِّصُ للمضيِّ.

قلنا: لَمَّا لم نجده يعملُ وهو ماضٍ إلا في موضعٍ يسوغُ فيه وقوعُ المضارعِ، نحوُ: «كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا»، دلَّ على قولِنا، وأنَّهم أرادُوا حكايةَ الحالِ، وكذا: «جَاءَ زَيْدٌ وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ»، أي: «يَضْرِبُ»، و«يَضَعُ»، وكذلك جاءَ حالًا منصوبةً وإن كانَ ماضيًا، ولم يُسمع قطُّ: «هَذَا ضَارِبُ عَمْرًا أَمْسِ»، وأنَّه قالَ[1]:

لَـئِنْ كُنْـتَ قَـدْ بُلِّغْـتَ عَنِّـي خِيَانَـةً   لَمُبْلِغُـكَ الوَاشِـي أَغَـشُّ وَأَكْـذَبُ

فلولا أنَّ إضافتَه أفادته التعريفَ ما وُصِفَ بالمعرفةِ.

عُورِضَ بقولِه[2]:

يَـا رُبَّ هَـاجِي مِنْقَـرٍ يَبْتَغِـي بِـهِ   لِيَكْـرُمَ لَمَّـا أَعْوَزَتْـهُ الْمَكَـارِمُ

فدخلت عليه (رُبَّ)، ودليلُ مضيِّه: (لَمَّا)، وسُمِعَ قائلٌ بعدَ انقضاءِ رمضانَ يقولُ: «يَا رُبَّ صائِمِه لن يصومَه»[3].

قلنا: يجوزُ تقديرُ الأوَّلِ على الحالِ، وأن يقدَّرَ في الثاني: «يَا رُبَّ مُقَدِّرٍ صَوْمَهُ»، مثلُ[4]: «صَائِدًا بِهِ غدًا».

(الْمَجْرُ): الجيشُ الكثيرُ العظيمُ، (الغُلَّانُ): بالغينِ المعجمةِ المضمومةِ

---

(١) البيت للنابغة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٢).

(٢) أنشده الفراء ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥).

(٤) من أمثله سيبويه، بتمامه: «مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا». انظر: الكتاب (٢/ ٥٢).

الأوديةُ الكثيرةُ الشَّجَرِ[(١)]، شبَّه بها[(٢)] الجَيشَ في كثافته وكثرَتِه، «جَزَعْتُ الوَادِيَ»: قطعتُه عرضًا، و(الأُنَيْعِم): موضعٌ.

وقولُه: «بَالغِ دِيَارَ العَدُوِّ» أي: يصيرُ في نحرِ العدوِّ ويدنُو منه كلَّ الدُّنُوِّ لقوَّتِه.

والزُّهاءُ: الكثيرُ، يقالُ: هُم زُهاءَ ألفٍ، أي: مَحْزَرُهُم ومِقدارُهم، وإنَّما يُستعمَلُ في العددِ الكثيرِ، كأنَّه لكثرتِه لا تُعرَفُ حقيقتُه، وإنما يُحزَرُ ويقدَّرُ.

والأركانُ: جوانبُه المحيطةُ بِهِ.

وبعدَه:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى [تكِلَّ] مَطِيُّهُمْ ... وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

ومنها:

كَتَيْسِ الظِّبَاءِ الأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ ... عُقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ ثَهْلَانِ

[شَمَارِيخ ثَهْلَان]: أعالي، [ثهلان]: جبلٌ، [انْضَرَجَتْ لَهُ]: انقضَّتْ لكسرِه فذعرته.

أوَّلُها:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ ... وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ ... كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ

منها:

---

(١) في المخطوط: (الشجرة)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (و)، وهو تحريف.

إِذَا الْمَــرْءُ لَــمْ يَخْــزُنْ عَلَيْــهِ لِسَــانَهُ   فَلَــيْسَ عَلَــى شَــيْءٍ سِــوَاهُ بِخَــزَّانِ

[إن كان عن مضيه بمعزل]: فأمَّا: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[1]، فعلى حكايةِ الحالِ الماضيةِ، كما حُكيَت الحالُ الآتيةُ في: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[2]. مِن «الحُجَّةِ»[3].

قولُه: (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ) البيتَ، استُدِلَّ لِمَن أعمَلَ الماضيَ بأمورٍ:

أحدُها: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[4].

الثاني: «يَا رُبَّ صَائِمِه»[5].

الثالثُ[6]:

يَــا رُبَّ هَــاجِي مِنْقَــرٍ ....

الرابعُ[7]:

وَمَجْــرٍ كَغُــلَّانِ ....

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) انظر: الحجة (٣/ ٢٩٤) ـ (٤/ ٤٤٥).

(٤) الكهف: ١٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥).

(٦) أنشده الفراء ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥).

(٧) بتمامه:

وَمَجْــرٍ كَغُــلَّانِ الأُنَــيْعِمِ بَــالَغٍ   دِيَــارَ العَــدُوِّ ذِي زُهَــاءٍ وَأَرْكَــانِ

البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩٣).

الخامسُ[١]:

فَرِيقَـــانِ مِـــنْهُمْ جَـــازِعٌ ....

البيتينِ.

السادسُ[٢]:

لَمُبْلِغُـــكَ الوَاشِـــي ....

السابعُ[٣]:

إِنِّـــي بِحَبْلِـــكِ وَاصِـــلٌ حَبْلِـــي ... وَبِـــرِيشِ نَبْلِـــكِ رَائِـــشٌ نَبْلِـــي

مَـــا لَـــمْ أَجِـــدْكِ عَلَـــى هُـــدَى أَثَـــرٍ ... يَقْفُـــو مِقَصَّـــكِ قَـــائِفٌ قَبْلِـــي

قال الصَّفَّارُ[٤]: «إخراجُ هذا الشعرِ مِن يدِ الكسائيِّ عَسِرٌ؛ لأنَّه قد أُعملَ الوصفُ في (مَا) المصدريةِ الموصولةِ بـ: (لَمْ يَفْعَلْ)، وهو للماضي.

---

(١) بتمامهما:

فَرِيقَـــانِ مِـــنْهُمْ جَـــازِعٌ بَطْـــنَ نَخْلَـــةٍ ... وَآخَـــرُ مِـــنْهُمْ قَـــاطِعٌ نَجْـــدَ كَبْكَـــبِ

فَلِلَّـــهِ عَيْنَـــا مَـــنْ رَأَى مِـــنْ تَفَـــرُّقٍ ... أَشَـــتَّ وَأَنْـــأَى مِـــنْ فِـــرَاقِ الْمُحَصَّـــبِ

البيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٤٣).

(٢) بتمامه:

لَـــئِنْ كُنْـــتَ قَـــدْ بُلِّغْـــتَ عَنِّـــي خِيَانَـــةً ... لَمُبْلِغُـــكَ الوَاشِـــي أَغَـــشُّ وَأَكْـــذَبُ

البيت للنابغة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٢).

(٣) الشعر لامرئ القيس، وهو من الكامل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٣٩) والكتاب (١/ ١٦٤).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول (٢٠٢/ ب).

وقالَ[١] لي طالبٌ مالقيٌّ: «كونُ الوصفِ حالًا أبلَغُ؛ لأنَّه أرادَ أن يُعْلِمَها[٢] بما يكونُ منه، وما كانَ منه فقد علمَتْه.

فقلت: معنى إخبارِه بما مضَى أنَّ أخلاقي على هذا الذي علمتِه.

فقال هذا المعنى دونَ ذاك.

قلتُ: اقتضاه أنَّهم لا يُعمِلُون المستقبلَ في الماضي، وإنَّما الجوابُ أن تقدَّر (مَا) شرطيةً، وما قبلَها دليلُ الجوابِ».

ع: أصلُ الإشكالِ فاسدٌ؛ لأنَّ (مَا) المصدريةَ تقلِبُ الماضيَ مستقبلًا، تقولُ: «آتِيكَ[٣] مَا وَصَلْتَنِي، ومَا لَمْ تَهْجُرْنِي»، و«أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ، ومَا لَمْ تُفَارِقِ العَدْلَ».

[إن كان عن مضيه بمعزل]: اقتضَى كلامُه أنَّ الذي بمعنى المضيِّ لا يعملُ شيئًا.

وأقولُ: العمَلُ إمَّا في المفعولِ، ففيه مذهبا الكسائيِّ[٤] ومَن وافقَه، والبصريينَ[٥]، وإمَّا في فاعلٍ ظاهرٍ؛ فقالَ قومٌ: لا يعمَلُ فيه، وهو اختيارُ أبي الفتحِ[٦]

---

(١) من كلام الصفار.

(٢) في المخطوط (يعملها)، والتصويب من العليمي، وجاء عند الصفار: (يخبرها). انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٣٠).

(٣) أغلبها مطموس، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٣١).

(٤) انظر: الموفي في النحو الكوفي (٧٩ ـ ٨٠).

(٥) انظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي (١/ ١٤٢).

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٨٧).

والأستاذِ أبي عليٍّ[1] والمتأخرينَ من المغاربةِ[2]، وقيلَ: يَرفعُه، واختارَهُ ابنُ عصفورٍ[3]، وإمَّا في فاعلٍ مضمَرٍ، فنقلَ ابنُ عُصفورٍ الإجماعَ على أنَّه يرفعُه، وليسَ كذلكَ، بل منعَه ابنُ خروفٍ[4] وابنُ طاهرٍ[5] شيخُه.

قولُه: (بِمَعْزِلِ) الباءُ ظرفيةٌ، والْمَعْزِلُ: مَفْعِلٌ، مِن (عَزَلَه عَنْهُ): إذا نحَّاهُ، وأبعدَه، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ﴾[6]، أي[7]: في مكانٍ عَزَلَ منه نفسَه عن أبيه وعن مركبِ المؤمنين، وقيل[8]: في معزلٍ عن دينِ أبيه.

وقولُه: (عَنْ مُضِيِّهِ) لا يكونُ خبرًا؛ لنقصانِه، ولا متعلِّقًا بـ: (مَعْزِلِ)؛ لأنَّه اسمُ مكانٍ لا مصدرٌ، وإنَّما المصدرُ (مَعْزَلٌ) بفتحِ الزاي كـ: (الْمَضْرَبِ)، ولا معنَى له هنا، وإنما هو حالٌ، وهو في الأصلِ صفةٌ لـ: (مَعْزِلٍ).

وقولُه: (فِي العَمَلِ) متعلِّقٌ بما في قولِه: (كَفِعْلِهِ) مِن معنَى التشبيهِ.

* * *

---

(١) انظر: التوطئة في النحو لأبي علي الشلوبين (٢٦١) وشرح أبي علي الشلوبين على الجزولية (٢/ ٨٧٧).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن أبي الربيع (٢/ ١٠٥٦).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦٤).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٥٣٢ ـ ٥٥١).

(٥) هذا المذهب نقله الشلوبين عن ابن طاهر. انظر: تذكرة النحاة (٢٦٥).

(٦) هود: ٤٢.

(٧) نقل من الكشاف. انظر: الكشاف (٢/ ٣٩٦).

(٨) قاله الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٥٤).

وَوَلِـيَ اسْـتِفْهَامًا اوْ حَـرْفَ نِـدَا   أَوْ نَفْيًـا اوْ جَـا صِـفَةً أَوْ مُسْـنَدَا

وقولُه: (وَوَلِيَ) إمَّا عطفٌ على (كَانَ)، وإمَّا حالٌ بتقديرِ: «وَقَدْ وَلِيَ»، مثلُ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ﴾[1].

قولُه: (اسْتِفْهَامًا) إلى آخرِه، لا يُمَثَّلُ بنحوِ[2]:

[أ]قَـاطِنٌ قَـوْمُ سَـلْمَى ....

ولا بنحوِ[3]:

...... مَـا وَافٍ بِعَهْـدِيَ أَنْتُمَـا

ولا بنحوِ: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾[4]، ولا بنحوِ: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[5]، ولا بنحوِ: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾[6]؛ لأنَّ العملَ المرادَ في البابِ العملُ

---

(١) آل عمران: ١٦٨.

(٢) بتمامه:

أَقَـاطِنٌ قَـوْمُ سَـلْمَى أَمْ نَـوَوْا ظَعَنَـا   إِنْ يَظْعَنُـوا فَعَجِيـبٌ عَـيْشُ مَـنْ قَطَنَـا

لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشرح ابن الناظم (٧٥) واللمحة (١/ ٢٩٩).

(٣) بتمامه:

خَلِيلَـيَّ مَـا وَافٍ بِعَهْـدِيَ أَنْتُمَـا   إِذَا لَـمْ تَكُونَـا لِـي عَلَـى مَـنْ أُقَـاطِعُ

لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشواهد التوضيح والتصحيح (٦٦).

(٤) البقرة: ٢٨٣.

(٥) الأنبياء: ٢ ـ ٣.

(٦) مكررة في المخطوط.

فِي[١] المنصوبِ، بل يُمَثَّلُ بنحوِ[٢]:

أنـــاوِ رِجَالُـــكَ قَتْــلَ امْــرِئٍ

مَــا رَاعِ الخَـــلَّانُ ذِمَّـــةَ نَاكِـــثٍ[٣]

﴿إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾[٤].

سَأَغْسِـلُ عَنِّـي العَـارَ بِالسَّـيْفِ جَالِبًـا عَلَـيَّ قَضَـاءُ اللهِ مَـا كَـانَ جَالِبَـا[٥]

* * *

(١) القمر: ٧، وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وأبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية (١١/ ٢٩١).

(٢) بتمامه:

أنـــاوِ رِجَالُـــكَ قَتْــلَ امْــرِئٍ مِـنَ العِـزِّ فِـي حُبِّـكَ اعْتَـاضَ ذُلَّا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من المتقارب. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٧٣).

(٣) بتمامه:

مَــا رَاعِ الخَـــلَّانُ ذِمَّـــةَ نَاكِـــثٍ بَـلْ مَـنْ وَفَـى يَجِـدِ الخَلِيـلَ خَلِـيلَا

أنشده ابن مالك ولم نسبه لقائل، وهو من الكامل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٧٣).

(٤) الطلاق: ٣، الإضافة قراءة حفص وجبلة عن المفضل عن عاصم وأبان عن جماعة عن أبي عمرو ويعقوب وطلحة من مصرف وزيد بن عليو الأعمش، وأما القراءة التي أوردها ابن هشام بالتنوين ونصب ما بعده فهي قراءة باقي السبعة وأبي جعفر وخلف. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٥٠٢).

(٥) البيت لسعد بن ناشب، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء (٢/ ٦٨٥) والزهرة (٢٠١).

وَقَـدْ يَكُـونُ نَعْـتَ [مَحْـذُوفٍ عُـرِفْ فَيَسْـتَحِقُّ العَمَـلَ الـذِي وُصِـفْ]

وكذلك في الاستفهام نحو(١):

لَيْـتَ شِـعْرِي مُقِـيمٌ العُـذْرَ قَـوْمِي لِـي أَمْ هُـمْ فِـي الحُـبِّ لِـي عَاذِلُونَـا

وفي الخبرِ، كأن يُقالَ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟»، فيُقالُ: «آكِلٌ الخُبْزَ»، أو «ضَارِبٌ عَمْرًا»، أو «فَاعِلٌ الخَيْرَ».

وزعمَ السهيليُّ(٢) أنَّه لا يجوزُ: «هَذَا غُلَامُ ضَارِبٍ زَيْدًا»، وفرَّقَ بينَه وبينَ قولِه(٣):

وَكَـمْ مَـالِئٍ عَيْنَيْـهِ ....

البيتَ، بأن قالَ: إنَّ المنعوتَ المحذوفَ بعدَ (كَمْ) هو في المعنى نفسُ (كَمْ)، ولا كذلكَ في المثالِ المذكورِ ونحوِه، ألا ترى أنَّ التقديرَ وإن كانَ: «هَذَا غُلَامُ رَجُلٍ»، كما أنَّ التقديرَ: «وَكَمْ رَجُلٍ»، إلا أنَّ الغُلامَ غيرُ الرجلِ في المعنَى؟ فلم ينُبْ منابَه، و(كَمْ) نفسُ الرَّجلِ.

قالَ: ويجوزُ على هذا القياسِ: «كُلُّ مُكْرِمٍ زَيْدًا فَأَكْرِمْهُ»؛ لأنَّ (كُلًّا) بمنزلةِ (كَمْ) في النيابةِ عنِ المنعوتِ إذ ليسَ غيرَه. انتهى.

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٧٤).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣٢١).

(٣) بتمامه:

وَكَـمْ مَـالِئٍ عَيْنَيْـهِ مِـنْ شَـيْءِ غَيْـرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْـوَ الجَمْـرَةِ البِيضُ كَالـدُّمَى

والبيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٤٥٩) والحلل (١٩).

ويردُ عليه نحوُ قولِه(١):

إِنْ تَبْلُغُوهُ تكونُوا مِثْلَ مُنْتَجِعٍ غَيْثًا يَمُجُّ ثَراهُ الماءَ والزَّهَرَا

* * *

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) [فَفِي الْمُضِي وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي]

مثالُ إعمالِه ماضيًا(٢):

وَاللهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلَا

حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا

القَاتِلِينَ الْمَلِكَ الحُلَاحِلَا

خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلَا

* * *

(فَعَّالٌ، اوْ مِفْعَالٌ، [اوْ فَعِيلُ) فِي كَثْرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بَدِيلُ]

ومِن ثَمَّ كان مردودًا قولُ قومٍ في: (عَلَّامَةٍ) و(نَسَّابَةٍ) إنَّ التاءَ للمبالغةِ؛ لأنَّ المبالغةَ مستفادةٌ مِن الوزنِ، بل الصوابُ أن تكونَ لتأكيدِ المبالغةِ(٣).

قولُه: (فِي كَثْرَةٍ) فلا يُقالُ(٤): «زَيْدٌ قَتَّالٌ عَمْرًا»، ويُقالُ: «قَتَّالٌ الناسَ»، فأمَّا قولُه(٥):

---

(١) البيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٤٢٣).

(٢) لامرئ القيس، وهو رجز. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٤).

(٣) نبّه عليه الإسنوي تلميذ ابن هشام. انظر: الكوكب الدري للإسنوي (٣٥١).

(٤) مأخوذ من التذييل والتكميل (١٠/ ٣١٨).

(٥) البيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل. انظر: ديوان حميد (٢٥) والكامل (٣/ ٩٢).

مُحَـلَّاةُ طَـوْقٍ لَـمْ يَكُـنْ عَـنْ تَمِيمَـةٍ وَلَا ضَـرْبِ صَـوَّاغٍ بِكَفَّيْـهِ دِرْهَمَـا

فـ: (دِرْهَمًا) نكرةٌ في سياقِ النفيِّ فتعمُّ، فالمرادُ: درهمًا [فما][1] فوقَه، كما تقولُ: «مَا رَأَيْتُ نَافِخَ ضَرَمَةٍ».

فإن قيلَ: ما فائدةُ قولِه: (عَنْ فَاعِلٍ)؟

قلتُ أمورٌ:

أحدُها: التنبيهُ على سببِ الإعمالِ.

والثاني: الاعتذارُ عن إعمالِها مع أنَّها غيرُ جاريةٍ على الفعلِ.

والثالثُ: الإعلامُ بأنَّها إنَّما تُحوَّلُ عن اسمِ فاعلِ الثلاثيِّ.

فإن قلتَ: هذا منقوضٌ بقولِه[2]:

فَتَاتَـانِ أَمَّـا مِنْهُمَـا فَشَـبِيهَةٌ هِـلَالًا ....

وقولِهم[3]: سَأَّارٌ ودَرَّاكٌ ومِعْطَارٌ ومِهْدَاءٌ ومِعْوَانٌ ونذيرٌ، وقالَ[4]:

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من التذييل والتكميل.

(٢) بتمامه:

فَتَاتَـانِ أَمَّـا مِنْهُمَـا فَشَـبِيهَةٌ هِـلَالًا وَأُخْـرَى مِنْهُمَـا تُشْـبِهُ الشَّمْسَـا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو من الطويل. انظر: ديوان عبيد الله (٣٤) وشرح التسهيل (٣/ ٨١).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٨٢).

(٤) بتمامه:

أَمِـنْ رَيْحَانَـةَ الـدَّاعِي السَّـمِيعُ يُـؤَرِّقُنِي وَأَصْـحَابِي هُجُـوعُ

والبيت لعمرو بن معدي كرب، وهو من الوافر. انظر: شعر عمرو (١٤٠) والأصمعيات (١٧٢).

أَمِـــنْ رَيْحَانَـــةَ الـــدَّاعِي السَّـــمِيعُ ....

قلنا: شاذَّةٌ مسموعةٌ، والأوَّلُ الظاهرُ أنَّه على إسقاطِ الخافضِ، أي: (بِهِلَالٍ)؛ لأَنَّكَ تقولُ[1]: «شَبِيهٌ بِه»، قالُوا: «مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو، وَلَا شَبِيهٍ بِه».

والرابعُ: الإعلامُ بأنَّ كلامَه ليسَ في نحوِ: خَبِيرٍ وبَصِيرٍ، بالنسبةِ إلى (فَعِيلٍ)، ولا في: فَرِحٍ وأَشِرٍ ونحوِهما، بالنسبةِ إلى (فَعِلٍ)، وضابطُهما: ما وُضِعَ مِن أولِ الأمرِ على (فَعِيلٍ) أو (فَعِلٍ)، ولم يكن محوَّلًا مِن شيءٍ، وإنَّما هذا مِن بابِ الصفةِ المشبَّهةِ.

* * *

فَيَسْـــتَحِقُّ مَـــا لَـــهُ مِـــنْ عَمَـــلِ [وَفِـــي (فَعِيـــلٍ) قَـــلَّ ذَا وَ(فَعِـــلِ)]

[فيستحق ما له من عمل]: وفاقًا لسيبويه[2]، وخالفَه كـ[3]؛ لأنَّها زادت على معاني أفعالِها فخالفتها؛ فاستحقَّت أن لا تحملَ عليها.

ومنعَ المازنيُّ[4] والزِّيَاديُّ[5] والمبرِّدُ[6] وأكثرُ ص[7] إعمالَ (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ)،

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٦٩).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١١٠).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦١).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢١٥) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦٢).

(٥) انظر: الانتصار (٦٨ ـ ٧٢).

(٦) انظر: المقتضب (٢/ ١١٤ ـ ١١٧).

(٧) انظر: الأصول (١/ ١٢٤).

ومنعَ الجرميُّ[١] إعمالَ (فَعِيلٍ) دون (فَعِلٍ)، وتقدَّمه أبو عمرٍو[٢]، واختلَفا في (فَعِلٍ)، فقالَ أبو عمرٍو[٣]: إعمالُ (فَعِلٍ) ضعيفٌ، وخالفَه الجرميُّ أبو عُمَرَ.

وزعمَ ابنُ طاهرٍ[٤] وتلميذُه ابنُ خروف[٥] أنَّها كلَّها تعملُ، ولو بمعنى الماضي، مجردةً مِن (أَلْ)؛ لقوَّتِها بالمبالغةِ، ولأنَّ السماعَ ورَدَ بذلِك، كقولِه[٦]:

بَكَيْتُ أَخَا لَأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ

البيتَ، ألا ترى أنَّه يرثيه؟

وأُجيبَ: بأنَّه على حكايةِ الحالِ، مثلُ: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[٧].

قولُه: (فَيَسْتَحِقُّ) أي: كلُّها، خلافًا لِمَن ذكرنا.

قولُه: (مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ) أي: بشروطِه، خلافًا لهذين الرجلين[٨].

* * *

---

(١) انظر: الأصول (١/ ١٢٤) وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢١٦) والتبصرة (٢٢٧).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦٢) والبسيط في شرح جمل الزجاجي (١٠٥٨).

(٣) انظر: الانتصار (٦٨).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣١٨).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٥٥١).

(٦) بتمامه:

بَكَيْتُ أَخَا لَأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ ... كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

نسبه ابن يعيش لأبي طالب، ونسبه صاحب الحماسة البصرية لكعب بن سعد بن عقبة الغنوي، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي طالب (٤٦) والكتاب (١/ ١١١).

(٧) الكهف: ١٨.

(٨) ابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وَمَـا سِـوَى الْمُفْـرَدِ [مِثْلَـهُ جُعِـلْ فِـي الحُكْـمِ وَالشُّـرُوطِ حَيْثُمَـا عَمِـلْ]

ع: وهو في التثنيةِ وجمعَي التصحيحِ أقيَسُ؛ لسلامةِ نَظْمِ الواحدِ؛ فالمجاراةُ حاصلةٌ بالفعلِ لا بالقوةِ.

المتنبي[1]:

بِـأَبِي الشُّمُوسُ الجَانِحَـاتُ غَوَارِبَـا اللَّابِسَـاتُ مِـنَ الحَرِيـرِ جَلَابِبَـا

الْمُنْهِبَـاتُ عُيُونَنَـا وَقُلُوبَنَـا وَجَنَـاتُهُنَّ النَّاهِبَـاتُ النَّاهِبَـا[2]

يقولُ: اللَّواتي أنهَبْنَ قلوبَنا وعقولَنا وجناتِهِنَّ، فلما نظرْنا إليهنَّ نهَبْنَ قلوبَنا وعقولَنا[3].

المتنبي[4]:

هَـذَا الـذِي أَبْصَـرْتُ مِنْـهُ حَاضِـرًا مِثْـلَ الـذِي أَبْصَـرْتُ مِنْـهُ غَائِبَـا

يجوزُ نصبُ (مَثَل) بـ: (أَبْصَرْتُ)، و(الذِي) خبرٌ، والإشارةُ للممدوحِ، ورفعُه خبرًا عن الإشارة واقعةً على الفعلِ، و(الذِي) صفةٌ، والعائدُ ضميرٌ محذوفٌ معمولٌ لـ: (أَبْصَرْتُ).

القَـاتِلِينَ الْمَلِـكَ الحُلَاحِـلَا

---

(١) انظر: ديوان المتنبي (١/ ٩٩).

(٢) في المخطوط: (الناهيا)، وهذا تصحيف.

(٣) وهذا أحد إعرابات وأوجه البيت، وقد ذكره المعري، وذكر الوجه الثاني وهو النصب على أنه مفعول ثان. انظر: معجز أحمد (٩٣).

(٤) انظر: ديوان المتنبي (١/ ١٠٢).

خَيْـــرَ مَعَـــدٍّ حَسَـــبًا وَنَــــائِلَا(١)

* * *

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ [تِلْوًا وَاخْفِضِ ... وَهْـوَ لِنَصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُقْتَضِـي]

قولُه: (**انْصِبْ وَاخْفِضِ**) ع: إلا المضمرَ المتصلِ إذا كانَ العاملُ معربًا بالحركاتِ؛ فإنَّه إن كانَ مجرَّدًا فالخفضُ لا غيرُ، نحو: (مُكْرِمُكَ)، وإن كانَ بـ: (أَلْ) فالنصبُ لا غيرُ، نحو: (الْمُكْرِمُكَ).

قولُه: (**ذُو الإِعْمَال**)(٢) فأمَّا غيرُ ذي الإعمالِ فيخفِضُ ما يليه لا غيرُ، وما عدا ذلك أمرُه مُشْكِلٌ؛ لأنَّه لا يُضافُ إليه؛ إذ لا يُضافُ مرتينِ، ولا يَنصبُه؛ إذ ليسَ أهليةُ ذلك إلا على قولِ الكسائيِّ وهشامٍ وابنِ مضاءٍ، واختلفَ غيرُهم:

فقالَ السيرافيُّ(٣) ومَن تبعَه: يجوزُ أن تنصبَه للشبهِ بالفعلِ في الطلَبِ المعنويِّ وامتناعِ الإضافةِ.

وعندي أنَّ هذا منتقِضٌ بقولكَ: «هَذَا ضَارِب اليَوْم زَيْدًا أَمْسِ»؛ فإنَّهم لا يجيزونَه.

والثاني: أنَّه معمولٌ لمحذوفٍ.

ورُدَّ بأنَّه غيرُ ماشٍ في: «هَذَا ظَانُّ زَيْدٍ مُنْطَلِقًا»(٤)؛ لأنَّا إن لم نقدِّر المفعولَ

---

(١) لامرئ القيس، وهو رجز. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٤).

(٢) هذا تصرف من ابن هشام -رحمه الله- في عبارة الناظم، وإلا فعبارة ابن مالك: «بذي الإعمال».

(٣) انظر: شرح السيرافي (١/ ٤٣٦).

(٤) انظر: شرح المفصل (٤/ ١٠١) والتذييل والتكميل (١٠/ ٣٣٤).

الأوَّلَ فلا يجوزُ الحذفُ اقتصارًا، أو إن قدرناه فما ناصبُه؟ وأجيب بأوجهٍ:

أحدُها: أنَّه إنَّما يمتنعُ حذفُ الاقتصارِ إذا لم يكن المفعولانِ مذكورينِ، ويدلِّلُ على ذلكَ: «ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، وقولُك: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟»، و«زَيْدًا ظَنَنْتُهُ قَائِمًا»؛ فلا تقدِّرُ ثانيًا لـ: (ظَنَّ) المحذوفةِ.

والثاني: أنَّ (ظَانٌّ) هذا مِن: (ظَنَّ بِه)؛ فلا يحتاجُ إلى مفعولينِ، وأصلُه: «ظَانٌّ بِزَيْدٍ».

الثالثُ: أنَّ (ظَنَّ) ذاتَ المضيِّ لا مفعولَ لها، بل هي كالفعلِ القاصرِ.

الرابعُ: أنَّا نمنعُ صوغَ اسمِ الفاعلِ حينئذٍ لِمَا فيه مِن المحذورِ.

ورُدَّ بأنَّه مخالِفٌ لِمَا عُهِدَ في الصفاتِ المشتقاتِ مِن المصادرِ أنَّها لا يتعذَّرُ صوغُها لِمَن قامت به بحالٍ.

والخامسُ: أنَّه يجبُ استعمالُه بـ: (أَلْ)؛ ليصحَّ إعمالُه.

ويردُّه عندي أنَّ معنى المعرَّفِ غيرُ معنَى المنكَّرِ؛ فلا يصحُّ أن يُقامَ أحدُهما مقامَ الآخرِ إذا كانَ المقامُ يقتضِي ذلك.

قولُه: (مَا سِوَاه) شملَ الثانيَ في بابِ (ظَنَّ) و(أَعْطَى)، والثانيَ والثالثَ في بابِ (أَعْلَمَ وأَرَىَ).

* * *

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ [تَابِعَ الذِي انْخَفَضْ   كَـ: «مُبْتَغِي مَالٍ وَجَاهًا مَنْ نَهَضْ»]

ع: الجرُّ بالإضافةِ، والنَّصبُ إمَّا على مراعاةِ الموضعِ، أو بإضمارِ اسمِ فاعلٍ، أو بإضمارِ فعلٍ، ويتعيَّنُ الأخيرُ إن كانَ الوصفُ غيرَ صالحٍ للعملِ.

قولُه: (تَابِعَ الذِي انْخَفَض) أعمُّ مِن أن يكونَ الخافضُ صالحًا للعملِ أو لا.

قولُه: (تَابِعَ) يدلُّ على أنَّ النصبَ على الموضعِ، لا بتقديرِ فعلٍ، ولا بتقديرِ اسمِ فاعلٍ، وإلَّا لم يسمِّه تابعًا، والمحققونَ[1] على التقديرِ، وكذا يقولونَ في بابِ المصدرِ، وفي بابِ (إنَّ) إذا قلتَ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو»، فـ: (عَمْرٌو) مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ، أي: «وَعَمْرٌو كَذَلِكَ»، أو يعطفونَه على ضميرِ الخبرِ إن وُجد.

فصلٌ: وأمَّا بابُ (لَيْسَ) و(مَا) إذا جُرَّ الخبرُ بالباءِ، واسمُ (لا) التي لنفيِ الجنسِ في مراعاةِ محلِّ الخبرِ في (لَيْسَ) و(مَا) ومحلِّ الاسمِ في (لَا) فجائزٌ إجماعًا؛ لأنَّ الطالبَ موجودٌ فيهما، وهو (لَيْسَ) و(مَا) والابتداءُ؛ لأنَّ (لا) معَ اسمِها في موضعِ المبتدأ.

قولُه: (تَابِعَ) أطلَقَه، وقالَ في «شرحِ الكافيةِ»[2]: إنَّه يجوزُ النصبُ في المعطوفِ، نحوُ[3]:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ .... أَوْ عَبْدَ رَبٍّ ....

وفي النعتِ قالَ: وَلَمْ أَجِد له شاهدًا، ولكنَّه جائزٌ بالقياسِ على جوازِ ذلك في

---

(١) انظر: أخبار الزجاجي (٣) وشرح الرضي (٤/ ٣٥٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٤٧).

(٣) بتمامه:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

اختلف في نسبه البيت حتى قيل إنه مصنوع، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (١/ ١٧١) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٨٩) والمقتضب (٤/ ١٥١).

تابعِ معمولِ المصدرِ، نحوُ[١]:

طَلَـبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

ونحوُ[٢]:

مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

واقتضى كلامُه أنَّه لا يجوزُ في بقيةِ التوابعِ.

* * *

وَكُلَّ مَا قُرِّرَ [لِاسْمِ فَاعِلِ   يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ]

إن نصبتَ (كُلًّا) ورفعتَ[٣] (اسْمُ مفعولٍ) فهو وجهُ الكلامِ؛ لأنَّك أقمتَ المفعولَ الأولَ مقامَ الفاعلِ، وتركتَ الثانيَ، ونظيرُه: «دِرْهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ»، ليس فيه غيرُ تقديمِ المفعولِ الثاني على عاملِه، وهو كثيرٌ حسَنٌ.

وإن عكستَ فرفعتَ (كُلًّا)، ونصبتَ (اسْمَ مَفْعُولٍ) فـ: (كُلٌّ) مبتدأٌ، والنائبُ

---

(١) بتمامه:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ   طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

والبيت للبيد، وهو من الكامل. انظر: ديوان لبيد (١٢٨) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٦٦).

(٢) من تمامه:

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ   أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ الحَازِمُ البَطَلُ

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا   مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

والشعر للمتنخل الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٨١).

(٣) في المخطوط: (أو رفعت)، والتصويب من العليمي (١/ ٤٣٩).

عن فاعلِ (يُعْطَى) ضميرٌ راجعٌ إليها، و(اسْمَ مَفْعُولٍ) مفعولٌ ثانٍ، وفيه إقامةُ المفعولِ الثاني، وتركُ المفعولِ الأوَّلِ، ولكنَّه لا تقدمَ فيه ولا تأخيرَ، وبعضُهم يزعمُ أنَّه لا يُقامُ الثاني ويتركُ الأولُ حتى يقدَّرَ قلبُ المعنى، والحقُّ أنَّه لا يُحتاجُ إلى ذلك، وأنَّ كلامَ سيبويهِ[١] مؤوَّلٌ.

إذا رَفعتَ (كُلٌّ) بالابتداءِ و(اسْمُ مَفْعُولٍ) بالفعلِ فهو مِن بابِ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾[٢].

.... كُلُّــــهُ لَــــمْ أَصْــــنَعِ[٣]

وهو محلُّ اتفاقٍ عندَ الناظمِ[٤].

وإن رَفعتَ (كُلًّا)، ونصبتَ (اسْمَ مَفْعُولٍ) فجائزٌ أيضًا؛ لأنَّ لـ: (يُعْطَى) مفعولين[٥]، أحدُهما مرفوعٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، والثاني منصوبٌ، فإن أقمتَ الأوَّلَ وهو (اسْمُ مَفْعُولٍ) فالمفعولُ الثاني محذوفٌ، والأصلُ: «يُعْطَاهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ»، وإن أقمتَ الثانيَ قدَّرتَه ضميرًا مرفوعًا مستترًا في (يُعْطَى) عائدًا على (كُلٌّ)، والتقديرُ: «والشيءُ الذي تقرَّرَ في البابِ السابقِ لاسمِ الفاعلِ يُعطى ذلك الشيءُ لاسمِ المفعولِ

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٤٧ و١٨١).

(٢) النساء: ٩٥، وهي قراءة الحسن وابن عباس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ١٣٥).

(٣) من تمامه:

قَــدْ أَصْــبَحَتْ أُمُّ الخِيَــارِ تَــدَّعِي ... عَلَــيَّ ذَنْبًــا كُلُّــهُ لَــمْ أَصْــنَعِ

من مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي. انظر: ديوان أبي النجم (١٣٢) والكتاب (١/ ٨٥).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٢).

(٥) في المخطوط: «مفعولان».

بلا تفاضلٍ بينهما»، وهذا الوجهُ أحسَنُ؛ لسلامتِه مِن الحذفِ، والأوَّلُ أحسَنُ لإقامةِ المفعولِ الأوَّلِ دونَ الثاني.

وإن نصبتَ (**كُلًّا**) فهو المفعولُ الثاني، و(**اسْمُ مَفْعُولٍ**) واجبُ الرفعِ، وهو المفعولُ الأوَّلُ.

* * *

فَهْوَ كَفِعْلٍ [صِيغَ لِلمَفْعُولِ فِي ... مَعْنَاهُ كَـ: «المُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي»]

* * *

وَقَدْ يُضَافُ [ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ ... مَعْنًى كَـ: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الوَرِعْ»]

تمثيلُه بـ: «**مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الوَرِع**» ظاهرٌ، ومثَّل ابنُه[1] بقولِه: «**زَيْدٌ مَضْرُوبُ عَبْدِهُ**»، وقدَّرَه بأنَّ الإسنادَ حُوِّلَ عَن العبدِ إلى ضميرِ الموصوفِ.

وعندي أنَّه ينبغِي التوقُّفُ في هذا، فإنَّ ذلك يؤولُ إلى الإخبارِ عن زَيْدٍ بأنَّه مضروبٌ، وذلك خلافُ الواقعِ، أمَّا مَن حُمِدَتْ مقاصدُه فلا يمتنعُ أن يقالَ فيه مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ، وكذا مَن حَسُنَ وجهُه لا يمتنع أن يقالَ فيه أنه حسَنٌ، ووجهُ رفعِ (المقاصدِ) أنَّه وجهُ الكلامِ وحقيقتُه، ووجهُ نصبِه قصدُ المبالغةِ بتعميمِ المدحِ، ووجهُ الخفضِ بعد ذلك تخفيفُ اللفظِ.

والذي دلَّ على أنَّ الإضافةَ فرعُ النصبِ لا فرعُ الرفعِ أمران:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٠٨)، وقد هتك محقق الكتاب ضبط أمثله ابن الناظم هناك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أحدُهما: أنه لا تجوزُ إضافةُ شيءٍ إلى نفسِه.

والثاني: تذكيرُ الوصفِ، ولو كانَ (المقاصد) في موضعِ رفعٍ والفعلُ خاليًا مِن الضميرِ لبقيَ الوصفُ على تأنيثِه.





[أبنية المصادر]

(فَعْـلٌ) قِيَـاسُ [مَصْـدَرُ الْمُعَـدَّى مِـنْ ذِي ثَـلَاثَـةٍ كَـ: «رَدَّ رَدًّا»]

[فَعْلٌ]: هذا الوزنُ، (المُعَدَّى): أي: الفعلُ المعدَّى.

(مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) مِنْ جنسُ ذي الثلاثةِ، أي: الذي هو مِن ذي الثلاثة، فـ: (مِنْ) لبيانِ الجنسِ.

(قِيَاسُ) ولا يجبُ أن يأتي عليه، يدلُّكَ: (صَدَقْتُهُ الحَدِيثَ)، و(كَذَبَهُ الخَبَرَ)، و(عَلِمَ الْمَسْأَلَةَ)، و(حَسِبْتُ زَيْدًا فَاضِلًا).

ش ع[1]: (فَعْلٌ) قياسُ مصدرِ (فَعَلَ) المتعدِّي، صحيحًا كان أو معتلًا، كـ: «وَصَلَهُ وَصْلًا»، و«وَعَاهُ وَعْيًا»[2]، و«عَطَاهُ عَطْوًا».

ع: كأنَّه مثَّل للصحيحِ بـ: (وَصَلَهُ)، وليسَ بشيءٍ، بل هو معتلٌّ مثالٌ للصحيحِ، والكلامُ في التصريفِ، والتصريفيُّ سمَّى ذلك معتلًّا، بخلافِ النحويِّ. انتهى.

و(فَعِلَ)[3] المتعدي مصادرُه معلومةٌ مختلفةٌ محفوظةٌ، كـ: «حَمِدَ حَمْدًا»، و«عَلِمَ عِلْمًا»، و«عَمِلَ عَمَلًا»، و«شَرِبَ شُرْبًا»، و«رَحِمَ رَحْمَةً»، و«نَسِيَ نِسْيَانًا»، و«قَبِلَ قَبُولًا»، و«شَمِلَ شُمُولًا»، و«وَلِيَ وِلَايَةً».

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٤).

(٢) في شرح العمدة (ورعيته رعيًا).

(٣) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة ولكن من مكان آخر. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٨).

ع: هذا مِن بابِ الحِرَفِ، وقياسُها (الفِعالةُ)، ولو كانَ متعديًا كـ: «نَجَرَ»، و«خَاطَ»، وسيأتي ذلك مِن كلامِه بعدُ. انتهى.

و«سَمِعَ سَمَاعًا»(١)، و«لَقِيَ لِقَاءً، ولُقْيَانًا»(٢)، و«أَمِنَهُ أَمَانَةً»، و«وَمِقَهُ مِقَةً»، و«رَضِيَهُ رِضًى»، و«أَلِفَهُ أُلْفَةً»، و«كَرِهْتُ الشَّيْءَ كَرَاهَةً»، و«خِفْتُهُ خِيفَةً»، و«خَشِيتُهُ خَشْيَةً».

وكثُرَ(٣) في (فَعِلَ) مضعَّفًا كـ: «مَسِسْتُ مَسًّا»، و«شَمِمْتُ شَمًّا»، و«مَصِصْتُ مَصًّا»، و«عَضِضْتُ عَضًّا»، و«سَفِفْتُ سَفًّا».

وكثُرَ (فَعْلٌ) أيضًا فيما أفهمَ أخذًا بالفمِ، كـ: «زَرِدَ زَرْدًا»، و«سَرِطَ سَرْطًا»، و«لَقِمَ لَقْمًا»، و«نَهِمَ نَهْمًا»، و«بَلِعَ بَلْعًا»، و«لَحِسَ لَحْسًا»، و«قَضِمَ قَضْمًا»، و«خَضِمَ خَضْمًا».

واطَّردَ (فَعَالَةٌ) في مصدرِ (فَعُلَ) المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعِيلٍ)، كـ: «أَثُلَ الْمَالُ والشرفُ أَثَالَةً» إذا كثُرَ، و«أَرُبَ الرجلُ أَرَابَةً» إذا عَقَلَ، و«حَسُبَ حَسَابَةً» إذا كان حسيبًا، و«ضَلُعَ ضَلَاعَةً» إذا قويَ وصَلُبَ، و«حَصُفَ حَصَافَةً» إذا رزنَ عقلُه، و«حَصُنَ حَصَانَةً»، و(بَطَانَةً)، أي: عظَمُ بطنُه، و(بَدَانَةً)، و(بَآسَةً)، أي: شَجَاعَةً، و(ضَآلَةً)، و(مَهَانَةً)، و(مَقَاتَةً)، و(صَلَابَةً)، و(كَثَافَةً)، و(صَلَاتَةً)(٤).

---

(١) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة.

(٢) في شرح العمدة: «لقي لُقًى ولقيانًا».

(٣) أي: كثر أن يجيء مصدره على (فَعْلٍ). انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٨).

(٤) انتهى النقل. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٩ ـ ٧٢٠).

ع: قولُه: (فَعْلٌ) البيتَ، إنَّما يكثُر في (فَعِلَ) المتعدي إذا كان مضعَّفًا، كـ: (شَمِمْتُ)، أو مُفهِمًا عملًا، إمَّا باللسان كـ: (لَحِسْتُ الشيءَ)، و(حَمِدْتُ)، أو بالفم كـ: (لَقِمْتُ) و(بَلِعْتُ) و(قَضِمْتُ) و(خَضِمْتُ)، والخَضْمُ: الأكلُ بجميعِ الفمِ، والقَضْمُ: الأكلُ بأطرافِ الأسنانِ.

قالَ الأصمعيُّ[1]: قدمَ أعرابيٌّ على ابنِ عمٍّ له بمكةَ، فقالَ: «إنَّ هذه بلادُ مَقْضَمٍ، وليست بلادَ مَخْضَمٍ».

وقد يجتمعُ كونُه باللسانِ، وكونُه مضاعفًا، كـ: (مَصِصْتُ)، و(مَشِشْتُ)، و(عَضِضْتُ)، وقد تتخلَّفُ الأمورُ الثلاثةُ ويأتِي (فَعْلٌ) كـ: (فَهِمْتُ).

قالَ الكسائيُّ[2] في «المعاني» بعدَ أن حكَى في مضارعِ (صَدَّ) بمعنى (أَعْرَضَ) لغتين: الضمَّ والكسرَ: «مَنْ قَالَ: «صَدَدْتُهُ» قال: (صَدًّا)، ومَن قالَ: «صَدَدْتُ عَنْهُ» قال: (صُدُودًا)».

ع: فهذا مقرِّرٌ لقوله:

(فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ....

وقولِه:

وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلُ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ ....

واعلَم أنَّ الجمعَ بينَ قولِه: **(فَعْلٌ قِيَاسُ)** البيتَ، وقولِه: **(وَفَعَلَ اللَّازِمُ)**

---

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٥٥).

(٢) وقد سبقه الخليل إلى تقرير هذا. انظر: العين (٧/ ٨٠).

البيتَ، وبينَ ما حكى الثقاتُ[1] عن أبي زكريا يحيى بنِ زيادٍ الفراءِ أنَّه قال: «إِذَا جاءك (فَعَلَ) مما لم يسمَع مصدُره فاجعله (فَعْلًا) للحجاز، و(فُعُولًا) لنجدٍ» يحتاجُ إلى نظَرٍ جيِّدٍ.

* * *

و(فَعِلَ) اللَّازِمُ [بابه (فَعَلْ) كَ: (فَرَحٍ) وكَ: (جَوًى) وكَ: (شَلَلْ)]

بدأ بـ: (فَعِلَ) لطولِ الكلامِ على (فَعَلَ) اللازمِ.

قولُه: (بَابُهُ فَعَلْ) كالفَرَحِ والْمَرَحِ والأَشَرِ والبَطَرِ.

في «شَرح العُمدة»[2]: «ويشاركُ (فَعَلًا): (فُعْلَةٌ)، أو تُغْنِي عنه فيما الوصفُ منه للمذكَّرِ (أَفْعَلُ)، وللمؤنَّثِ (فَعْلَاءُ).

فـ١ : نحوُ: «كَهِبَ البعيرُ كَهَبًا، وكُهْبَةً» إذا اغبرَّ، و«سَفِعَ سَفَعًا، وسُفْعَةً» إذا اسودَّ، و«جَذِمَ الرَّجُلُ جَذَمًا، وجُذْمَةً» إذا انقطعت يدُه.

و٢[3]: «كَمِدَ اللونُ كُمْدَةً» إذا كَدِرَ، و«كَمِتَتِ الدَّابَّةُ كُمْتَةً» إذا صارَ لونُها بينَ الشُّقرةِ والدُّهمةِ، و«سَمِرَ سُمْرَةً»، و«أَدِمَ أُدْمَةً» معروفان، و«أَدِمَ البعيرُ أُدْمَةً» إذا ابيضَّ.

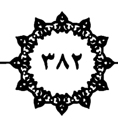
ويتشارك أيضًا في (فَعِلَ): (فَعَلٌ) و(فَعَالَةٌ)، كـ: «نَدِمَ نَدَمًا، ونَدَامَةً»، و«سَئِمَ

---

(١) نقله الفارابي. انظر: ديوان الأدب للفارابي (٢/ ١٣٩) وشمس العلوم (١/ ٩٧) والشافية (٢٦).

(٢) شرح العمدة (٢/ ٧١٦).

(٣) بعد الواو من (وكمد) علامة (٢) ويظهر أنها إشارة إلى النوع الثاني، والتوضيح أن ابن مالك قال في شرح العمدة: «وإغناء فعلة عن فعل نحو كمد...».



سَأَمًا، وسَآمَةً»، و«سَلِمَ سَلَمًا، وسَلَامَةً»، و«سَلِسَ سَلَسًا، وسَلَاسَةً»، و«زَمِنَ زَمَنًا، وزَمَانَةً»[1]، و«ذَرِبَ ذَرَبًا، وذَرَابَةً» إذا احتدَّ لسانُه.

وقد يُغني (فَعَالَةٌ) عن (فَعَلٍ) في المعاني اللازمةِ[2]، كـ: «زَهِدَ زَهَادَةً» إذا نَعِمَ، و«رَهِشَ رَهَاشَةً»[3]، و«شَرِقَ شَرَاقَةً» إذا حسُنت حمرتُه، و«شَرِسَ شَرَاسَةً» إذا ساءَ خلُقُه، و«شَقِيَ شَقَاوَةً»، و«سَعِدَ سَعَادَةً»[4].

* * *

و(فَعَلَ) اللَّازِمُ [مِثْلُ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ كَـ: (غَدَا)]

قولُه: (وَفَعِلَ اللَّازِمُ) خرجَ المتعدي؛ فإنَّ له (فَعْلًا) كما تقدَّمَ.

ولهذا مَن قال: «وَقَفْتُ الدَّابَّةَ» فإنه يقول (وَقْفًا)، ومَن قالَ: «وَقَفَتِ الدَّابَّةُ» فإنه يقولُ (وُقُوفًا)، ومِن ثَمَّ غُلِّطَ[5] مَن قالَ في قولِه[6]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ

---

(١) في شرح العمدة ثلاثتها بالتاء.

(٢) في المخطوط (اللازم) والتصويب من شرح العمدة.

(٣) يظهر أنهما في المخطوط بالدال والتصويب من شرح العمدة.

(٤) انتهى النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٧-٧١٨).

(٥) هو أبو بكر الأنباري. انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري (٢٤).

(٦) بتمامه:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

والبيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩).

إنَّ (وُقُوفًا) مصدرٌ عاملٌ في (مَطِيَّهُمْ).

ولهذا أيضًا أُخِذَ [على][(١)] أبي نواس في قولِه[(٢)]:

وَإِذَا نَزَعْـتَ عَــنِ الغَوَايَــةِ فَلْـيَكُنْ ... للهِ ذَاكَ النَّـــــزْعُ لَا لِلنَّـــــاسِ

وإنَّما هو: «نَزَعَ نُزُوعًا» قياسًا وسماعًا، قالَ[(٣)]:

لَا أَسْــتَطِيعُ نُزُوعًــا عَــنْ مَحَبَّتِهَــا ... أَوْ يَصْنَعَ الوَجْدُ بِي بَعْضَ الـذِي صَنَعَا

قولُه: (فُعُولٌ باطِّرَادٍ) ع: مرادُه بالاطرادِ هنا وفي كثيرٍ مِن بابِ جمعِ التكسيرِ: كثرةُ النظائرِ، لا أنَّ لنا أن نقولَه وإن لم يُسمع.

فمِن مجيئه: (القُنُوتُ)، و(الرُّكُوعُ)، و(السُّجُودُ)، و(الجُلُوسُ)، و(القُعُودُ)، و(الخُشُوعُ)، و(العُكُوفُ)، و(الصُّعُودُ)، و(النُّزُولُ)، و(الخُرُوجُ)، و(النُّزُوعُ عَن الشيءِ)، و(العُدُولُ عنه).

ومِن مجيئِه مرجوحًا أنَّهم قالوه في مصدرِ: (كَسَدَ)، و(فَسَدَ)، و(ذَهَبَ)، والأكثرون مِن (الكَسَادِ)، و(الفَسَادِ)، و(الذَّهَابِ)، والذي حكى (الفُعولَ) فيهنَّ الواحديُّ[(٤)] في تفسيرِه: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾[(٥)].

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي.

(٢) البيت من الكامل. انظر: ديوان أبي نواس (٥١١).

(٣) البيت للأحوص، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأحوص (١٠٦).

(٤) ومن قبله قاله أبو مسحل وابن السكيت وابن دريد. انظر: التفسير البسيط للواحدي (٤/ ٧٩)، وانظر أيضًا: نوادر أبي مسحل (٢٤) وإصلاح المنطق (٨٧) وجمهرة اللغة (٢/ ٦٤٦).

(٥) البقرة: ٢٠٥.

ومِن امتناعِه البتة: «رَشَدَ رُشْدًا»، و«حَكَمَ حُكْمًا»، و«رَقَدَ رُقَادًا»، و«صَمَتَ صَمْتًا، وصُمَاتًا».

قولُه: (بِاطِّرَادٍ) يردُ نحوُ: (غَزَا)، و(دَعَا)، و(سَعَى).

وفي «العُمدة» و«شَرحِها»[1]: «بِشَرْطِ صِحَّةِ عَيْنِهِ».

ع: فخرجَ نحوُ: (مَاتَ)، و(عَاشَ)، و(صَامَ)، و(نَامَ).

وكانَ ينبغي أن يقولَ: «أو اللَّام».

* * *

مَـا لَـمْ يَكُـنْ مُسْـتَوْجِبًا (فِعَـالَا) [أَوْ (فَعَـلَانَـا) فَـاذرِ أَوْ (فُعَـالَا)]

ش ع[2]: كـ: «حَرَنَ الفَرَسُ حِرَانًا»، و«جَمَحَ جِمَاحًا»، و«قَمَصَ قِمَاصًا».

وإن أفهمَ الفعلُ ولايةً أو حِرفةً كـ: «أَمَرَ إِمَارَةً»، و«عَرَفَ عَلَى القَوْمِ عِرَافَةً»، و«نَقَبَ عَلَيْهِمْ نِقَابَةً»، و«وَزَرَ وِزَارَةً».

ع: و«خَلَفَ خِلَافَةً». انتهى.

و[3]«كَتَبَ كِتَابَةً»، و«تَجَرَ تِجَارَةً»، و«جَرَى الْمَاءُ جَرَيَانًا»، و«غَثَتِ النَّفْسُ غَثَيَانًا».

أو صوتًا فعلى (فُعَالٍ) أو (فَعِيلٍ)، كـ: «بَغَمَتِ الظَّبْيَةُ بُغَامًا»، و«صَرَخَ الدِّيكُ صُرَاخًا»، و«رَغَا البَعِيرُ رُغَاءً»، و«خَارَ الثَّوْرُ خُوَارًا»، و«نَهَقَ الحِمَارُ نُهَاقًا، ونَهِيقًا»،

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٣) و(٢/ ٧١٦).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧١٤).

(٣) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة.

و«نَبَحَ الكَلْبُ نُبَاحًا، ونَبِيحًا».

أو سيرًا فـ: (فَعِيلٌ)، كـ: «وَزَفَ وَزِيفًا»، و«وَجَفَ وَجِيفًا»، و«ذَمَلَ ذَمِيلًا»، و«وَشَجَ وَشِيجًا»[1]، و«وَهَسَ وَهِيسًا».

استُثْنِيَ أربعةُ[2] مصادرَ، اثنانِ خاصَّانِ، وهما: (فِعَالٌ) للإباءِ، و(فَعَلَانٌ) للتحرُّكِ، واثنانِ مشتركانِ، وهما: (فُعَالٌ) للأصواتِ والأدواءِ، و(فَعِيلٌ) للأصواتِ والسيرِ.

ع: ليُنظَر في: «نَشَزَتِ الْمَرْأَةُ نُشُوزًا».

* * *

فَأَوَّلٌ لِلَّذِي [امْتِنَاعٍ كَـ: (أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا]

* * *

لِلدَّا (فُعَالٌ) [أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا (الفَعِيلُ) كَـ: (صَهَلْ)]

مِن (الفَعِيلِ) للصوتِ: (الزَّفِيرُ)، و(الشَّهِيقُ)، قالَ ابنُ عباس[3] في: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾[4]: الزفيرُ في الحلقِ، والشهيقُ في الصدرِ.

تنبيهٌ: قد يأتي (فَعِيلٌ) و(فُعَالٌ) لـ: (الفَعَلِ)، كـ: «نَعَبَ الغُرَابُ نَعِيبًا، ونُعَابًا»، و«نَعَقَ الرَّاعِي نَعِيقًا، ونُعَاقًا»، و«أَزَّتِ القِدْرُ أَزِيزًا، وأُزَازًا».

---

(١) كذا في بعض مخطوطات شرح العمدة، وأثبت المحقق في متن شرح العمدة: «وسج وسيجًا».

(٢) في المخطوط: (أربع).

(٣) انظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (١٩١) وتفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٨٥).

(٤) هود: ١٠٦.

وقد ينفردُ (فُعَالٌ)، كـ: «بَغَمَ الظَّبْيُ بُغَامًا»، و«ضَبَحَ الثَّعْلَبُ ضُبَاحًا».

وقد ينفردُ (فَعِيلٌ)، كـ: «صَهَلَ الفَرَسُ صَهِيلًا»، و«صَخَدَ الصُّرَدُ صَخِيدًا».

قولُه: (وَشَمَلْ) الفتحُ في الميمِ هنا أفصحُ؛ لمناسبةِ (كَصَهَلْ)، ومثلُه: «وَلَا أَنْقَمُ وَلَوْ لَدَغَنِي الأَرْقَمُ»[1]، ومثلُهما: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[2].

قولُه: (كَصَهَلْ) ذكرَ ابنُ الضائعِ[3] في قولِه[4]:

وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلًا يُبَيِّنُ لِلْمُعْرِبِ

أنَّه يُرْوَى: (يَصْهَلُ) بفتحِ الهاءِ وكسرِها، و(الطَّوِيُّ): البئرُ المطويةُ بالحجارةِ، شبَّهَ جوفَ الفرسِ بها لسَعتِه، ومفعولُ (يُبَيِّنُ) محذوفٌ.

وزعمَ أبو القاسمِ[5] أنَّ (الْمُعْرِبَ) الذي له خيلٌ عِرابٌ، قال: أي: سَمِعَ صَوتَه مَن له خيلٌ عِرابٌ عرَفَ أنَّه عتيقٌ.

وردَّ عليه ابنُ السِّيدِ[6] بأنَّ: مَن له خيلٌ عِرابٌ قد لا يعرفُ علاماتِها، فمِن أينَ يكونُ الصهيلُ مُبَيِّنًا له أنه عتيقٌ؟ لأنَّ المعنَى: يُبَيِّنُ ذلك الصهيلُ للمُعْرِبِ أنَّ صاحبَ

---

(١) من كلام الحريري في المقامة الدمياطية. انظر: مقامات الحريري (٤١).

(٢) البروج: ١٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ٢٦٥).

(٤) البيت للنابغة الجعدي، وهو من المتقارب. انظر: ديوان النابغة الجعدي (٣٣) والجيم (٢/ ٢٤٧).

(٥) انظر: الجمل لأبي القاسم الزجاجي (٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٦) انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد (٣٠٠).

ذلك الصهيلِ عتيقٌ[١]، قالَ[٢]: «بل المرادُ بالمعرِبِ العارفُ بالخيلِ العِرابِ، لا مَن له الخيلُ العِرابُ».

قولُه: (وَشَمَلْ) مستثنًى مِن حيثُ المعنَى، وقد يكونُ الشيءُ مستثنًى مِن حيثُ المعنَى وإن لم يدخل عليه أداةُ استثناءٍ، ومِن ذلك قولُه تعالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[٣]، بعدَ قولِه سبحانَه: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا ﴾[٤][٥].

* * *

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ [لِـ: (فَعُلَا كَـ: «سَهُلَ الأَمْرُ» و«زَيْدٌ جَزُلَا»]

قالَ ابنُه في شرحِ قصيدةِ أبيه في (الأبنيةِ)[٦] في قوله:

وَقِسْ فَعَالَةَ اوْ فُعُولَةً لِفَعُلْـ ـتُ كَالشَّجَاعَةِ وَالْجَارِي عَلَى (سَهُلا)

(فَعَالَةٌ) مقيسٌ في مصدرِ (فَعُلَ) الذي الوصفُ منه على (فَعِيلٍ)، نحوُ:

---

(١) يظهر أنه حدث للناسخ هنا انتقال نظر؛ فقد خلّط الكلام، والكلام في المخطوط: «فمن أين يكون الصهيل مبينًا له أنه عتيق؛ لأن المعنى يبين ذلك الصهيل للمعرب أن صاحب ذلك الصهيل مبينًا له أنه عتيق».

(٢) يقصد به ابنَ السيد.

(٣) التوبة: ٩٩.

(٤) التوبة: ٩٧.

(٥) تكررت جملة «بعدَ قولِه سبحانَه: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا ﴾» مرتين في هذه الجملة في المخطوط.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم على لامية الأفعال (٣٠).

«شَجُعَ شَجَاعَةً»، فهو: «شَجِيعٌ»، و«مَلُحَ مَلَاحَةً»، فهو «مَلِيحٌ»، و«نَظُفَ نَظَافَةً»، فهو «نَظِيفٌ».

و(فُعُولَةٌ) مقيسٌ في مصدرِ (فَعُلَ) الذي الوصفُ منه على (فَعْلٍ)، نحوُ: «سَهُلَ سُهُولَةً»، فهو «سَهْلٌ»، و«صَعُبَ صُعُوبَةً»، فهو «صَعْبٌ»، و«حَزُنَ الْمَكَانُ حُزُونَةً»، فهو «حَزْنٌ». انتهى.

وهذا التفصيلُ لا إشعارَ لنظمِ الألفيةِ بشيءٍ منه.

«سَرُوَ سَراوةً»، والسَّرَاوَةُ المروءةُ والشرَفُ.

وفي «شَرح العُمدة»[1]: «وكَثُرَ (فُعُولَةٌ) في مصدرِ (فَعُلَ) المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعْلٍ)، كـ: (سُهُولَةٍ)، و(صُعُوبَةٍ)، و(رُطُوبَةٍ)، و(عُذُوبَةٍ)، و(جُعُودَةٍ)، و(فعولة)[2] في المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعِيلٍ)، كـ: (النَّظَافَةِ)، و(الْمَلَاحَةِ)، و(القَبَاحَةِ)، و(الفَصَاحَةِ)، و(الرَّزَانَةِ).

وقد يُستغنَى بـ: (فَعَالَةٍ) عن (فُعُولَةٍ) في المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعْلٍ)، كـ: (النَّزَارَةِ)، و(النَّدَابَةِ)، و(الضَّنَاكَةِ).

وقد تشتركُ (فَعَالَةٌ) و(فُعُولَةٌ) في المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعْلٍ)، كـ: «جَهُمَ الوجهُ»، و(وَجُفَ)، و(رَخُصَ)، و(فَسُلَ)، و(قَدُمَ)، و(فَعُمَ).

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٢٠).

(٢) كذا في المخطوط، ولا أدري ما محلها هنا، ولعلها تصحيف لـ: (فعالة)، ومن هنا حتى قوله: «الرزانة» غير موجود في شرح العمدة، فلعله من زيادة ابن هشام من غير أن يشير، أو لعله من نسخة عند ابن هشام من شرح العمدة غير موجودة في المطبوع، والله أعلم.

وقد يُغني عن (فَعَالَة): (فُعْلٌ)، و(فِعَلٌ) في المعبَّرِ عن فاعلِه بـ: (فَعِيلٍ)، كـ: (القُرْبِ)، و(البُعْدِ)، و(البُطْءِ)، و(القُبْحِ)، و(السُّحْقِ)، و(النُّبْلِ)، و(الغِلَظِ)، و(الكِبَرِ)، و(الصِّغَرِ)، و(القِصَرِ).

وقد يُغنِي عن (فَعَالَةٍ) غيرُ (فُعْلٍ)، و(فِعَلٍ)، كـ: «جَمُلَ جَمَالًا»، و«شَرُفَ شَرَفًا».

* * *

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا [لِمَا مَضَى — فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ: (سُخْطٍ) و(رِضَا)]

ممَّا أتى مخالِفًا ما مضى: «فَرِكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِرْكًا»، والقياسُ (فَرْكًا)، و«فَرِكَتْهُ[1] فُرُوكًا»، والقياسُ (فَرْكًا).

* * *

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ [مَقِيسُ — مَصْدَرُهُ كَـ: «قُدِّسَ التَّقْدِيسُ»]

(فَعَّلَ) له مصادرُ:

أحدُها: (التَّفْعِيلُ)، كـ: (التَّعْلِيمِ)، و(التَّكْلِيمِ).

والثاني: (التَّفْعِلَةُ)، كـ: (التَّبْصِرَةِ)، و(التَّكْرِمَةِ)، و(التَّجْرِبَةِ).

والثالثُ: (الفِعَّالُ)، نحوُ: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾[2].

والرابعُ: (الفِعَالُ)، قالَ[3]:

---

(١) في العليمي: (وفريكة).

(٢) النبأ: ٢٨.

(٣) البيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٢٣٨) والكامل (٢/ ١٥٦).

فَصَدَقْتُهُ وَكَذَبْتُهُ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهْ

والخامسُ: (الْمُفَعَّلُ)، نحوُ: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[١].

* * *

«وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً» [وَ«أَجْمِلَا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلَا تَجَمَّلَا»]

* * *

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً [ثُمَّ (أَقِمْ إِقَامَةً) وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ]

هذا داخلٌ تحتَ قولِه:

وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا ....

البيتَ، وكانَ ينبغي أن يؤخِّرَ الكلامَ على مصدرِ (اسْتَفْعَلَ) معتلَّ العينِ على الكلامِ على مصدرِ (اسْتَفْعَلَ) الصحيحِ العينِ؛ لأنَّه السابقُ ذِهنًا وصناعةً، ثم يصيرُ إلى نحوِ (اسْتِعَاذَةٍ) [ذهنًا][٢] وصناعةً، وكذا فعلَ في «التَّسْهِيل»[٣] و«الفَيصَل»[٤] و«سَبك الْمنظُوم»[٥]، وكذلك فعلَ في مصدرِ (أَفْعَلَ)، قدَّمَ الكلامَ على الصحيحِ العينِ، ثم ثنَّى بالكلامِ على المعتلِّها، وكذا فعلَ في مصدرِ (فَعَّلَ)، قدَّمَ [الكلام][٦]

---

(١) سبأ: ١٩.

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).

(٣) انظر: التسهيل (٣١١).

(٤) كتاب لابن مالك لم يصل إلينا حتى الآن، وقد نقل منه السيوطي في المزهر.

(٥) انظر: سبك المنظوم (٢٠٢).

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).

على الصحيحِ اللامِ، ثمَّ[١] ثنَّى بالكلامَ على المعتلِّها.

* * *

وَمَـا يَلِـي الآخِـرَ [مُـدَّ وَافْتَحَـا مَـعْ كَسْـرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِمَّـا افْتُتِحَـا]

* * *

بِهَمْزِ وَصْلٍ [كَـ: (اصْطَفَى) وَضُـمَّ مَا يَرْبَـعُ فِـي أَمْثَـالِ: «قَـدْ تَلَمْلَمَـا»]

* * *

فِعْـلَالٌ[٢] اوْ فَعْلَلَـةٌ [لِـ: (فَعْلَـلَا) وَاجْعَـلْ مَقِيسًـا ثَانِيًـا لَا أَوَّلَا]

* * *

لِـ: (فَاعَـلَ): (الفِعَـالُ، [وَالْمُفَاعَلَـهْ) وَغَيْـرُ مَـا مَـرَّ السَّـمَاعُ عَادَلَـهْ]

* * *

وَ(فَعْلَـةٌ) لِمَـرَّةٍ [كَـ: (جَلْسَـهْ) وَ(فِعْلَـةٌ) لِهَيْئَـةٍ كَـ: (جِلْسَـهْ)]

«هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، وَالحِلُّ مَيْتَتُهُ»، أبو سليمانَ الخطابيُّ[٣]: «عوامُّ الرواةِ يكسرونَ الميمَ، وإنَّما هي مفتوحةٌ، والمرادُ حيوانُ البحرِ إذا ماتَ فيه، وسمعتُ أبا عمرَ[٤] يقولُ: سمعتُ المبرِّدَ يقولُ: (الْمِيتَةُ): الموتُ، وذلك لا يُقالُ فيه: حلالٌ

---

(١) في المخطوط: (على)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).

(٢) في المخطوط: (فعال).

(٣) التحشية كلها من كلام الخطابي. انظر: غريب الحديث للخطابي (٣/ ٢١٩).

(٤) يقصد به غلام ثعلب.

ولا حرامٌ، وعليه الحديثُ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، فهذا بالكسرِ، يريدُ الحالَ التي ماتَ عليها، يقالُ: مَاتَ مِيتةً حسنةً، وماتَ ميتةً سيئةً، كما قالوا: فلانٌ حسنُ القِعدةِ والجِلسةِ والرِّكبةِ والمِشيةِ والسِيرةِ والنِّيمةِ، يُراد بها الحالُ والهيئةُ.

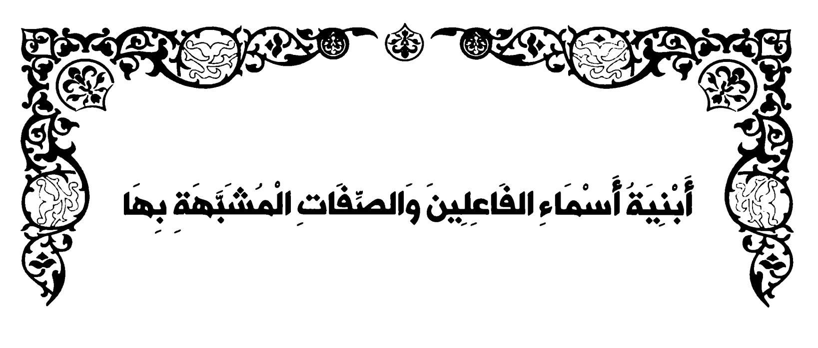
ومثلُه: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ».

وقولُه ـ عليه السلام ـ لعائشةَ: «إِنَّ حِيضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ»، هو بكسرِ الحاءِ على إرادةِ الاسمِ أو الحالِ، أي: ليست نجاسةُ المحيضِ وأذاهُ في يدِكِ، فأمَّا (الحَيْضَةُ) بالفتحِ فالمرَّةُ الواحدةُ».



فِي غَيْرِ ذِي [الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ ... وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَـ: (الخِمْرَهْ)]

❁ ❁ ❁



أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

الصفةُ: ما دلَّ على حدثٍ وصاحبِه، ثمَّ هي أربعةُ أقسامٍ:

اسمُ فاعلٍ: وهو ما دلَّ على حُدوثٍ وحدثٍ وفاعلِه.

واسمُ مفعولٍ: وهو ما دلَّ على حُدوثٍ وحدثٍ ومفعولِه.

وصفةٌ مشبَّهةٌ: وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، ولم يقتضِ المشاركةَ والزيادةَ.

واسمُ تفضيلٍ: وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، واقتضى المشاركةَ والزيادةَ.

قولُه: (أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ) قالَ ش ع[1]: المرادُ باسمِ الفاعلِ هنا: ما دلَّ على المحدَّثِ عنه بالفعلِ الذي لم يُبْنَ للمفعولِ، والأصلُ فيه إذا كان فعلُه ثلاثيًّا أن يكونَ على زِنةِ (فَاعِلٍ)؛ ولذلك أُجيزَ صوغُه على (فَاعِلٍ) مطلقًا إذا قُصِدَ به الاستقبالُ، قالَ الفرَّاءُ[2]: «العربُ تقولُ لِمَن لم يَمُت: «مائتٌ عن قليلٍ»، ولا يقولونَ لِمَن قد ماتَ: «هذا مائتٌ»، إنَّما يُقالُ في الاستقبالِ».

* * *

كَـ: (فَاعِـلٍ) صُـغِ [اسْـمَ فَاعِـلٍ إِذَا ... مِـنْ ذِي ثَـلَاثَـةٍ يَكُـونُ كَـ: (غَـذَا)]

* * *

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٣).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٢).

وَهْوَ قَلِيلٌ [فِي (فَعُلْتُ، وفَعِلْ) غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)]

الجوهريُّ[١]: «نَجِسَ الشَّيْءُ» بالكسر يَنْجَسُ نَجَسًا، فهو نَجْسٌ ونَجِسٌ أيضًا، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾[٢]، قال الفرَّاءُ[٣]: «إذا قالوه مع الرِّجْسِ أتبعوه إياه، فقالوا: «رِجْسٌ نِجْسٌ».

ع: إنَّما كتبتُ هذا؛ لأنَّه لم يَذكُر في «التَّسْهِيل»[٤] حينَ ذَكَرَ ما قلَّ مِن الأوصافِ من (فَعِلَ فَعَلًا).

ع: وإنِّي لأخشى أن يكونَ قولُهم: «فَهُوَ نَجَسٌ» مِن بابِ الوصفِ بالمصدَرِ، ويدلُّ عليه الإخبارُ بهِ عَن الجمعِ في قولِه تعالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، ولَمَّا رأى الجوهريُّ ذلكَ توهَّمَه وصفًا حقيقيًّا؛ فعدَّه قسيمًا للمصدرِ.

قالَ بدرُ الدِّينِ في «شرحِ قصيدةِ الناظمِ في الأبنيةِ»[٥]: «بناءُ اسمِ الفاعلِ مِن (فَعِلَ) اللازمِ: (فَعِلٍ) و(أَفْعَلَ) و(فَعْلَانَ):

فـ: (فَعِلٌ) للأدواءِ والأعراضِ: «خَبِطَ فهو خَبِطٌ»[٦]، و«وَجِعَ فهو وَجِعٌ»، و«فَرِحَ فهو فَرِحٌ»، و«أَشِرَ فهو أَشِرٌ».

---

(١) انظر: الصحاح (٣/ ٩٨١).

(٢) التوبة: ٢٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣٠).

(٤) انظر: التسهيل (١٣٦).

(٥) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم (٢٢).

(٦) لعله بالحاء.

وقد يوافقُه (فَعُلٌ)، نحوُ: «نَدُسَ فهو نَدِسٌ [ونَدُسٌ][(١)]»، و«يَقُظَ فهو يَقِظٌ»، وقد تخفَّفُ عينُه فيجيء على «فَعْلٍ»، نحوُ: «شَئِزَ المكانُ شَأْزٌ»: خشنَ؛ لكثرةِ حجارتِه.

و(أَفْعَلُ) للألوانِ والخَلْقِ، نحوُ: «خَضِرَ الزَّرْعُ فهو أَخْضَرُ»، و«عَوِرَ فهو أَعْوَرُ».

و(فَعْلَانُ) للامتلاءِ وحرارةِ الباطنِ، نحوُ: «شَبِعَ فهو شَبْعَانُ»، و«رَوِيَ فهو رَيَّانُ»، و«عَطِشَ فهو عَطْشَانُ»، و«ظَمِئَ فهو ظَمْآنُ».

وقد يُحمَلُ (فَعِلَ) اللازمُ على غيرِه، فيجيءُ اسمُ الفاعلِ منه على (فَاعِلٍ) و(فَعِيلٍ)، قالوا: «سَخِطَ فهو سَاخِطٌ»، و«رَضِيَ فهو رَاضٍ»، حملًا على: «شَكَرَ فهو شَاكِرٌ»، و«فَنِيَ فهو فَانٍ»، حملًا على: «ذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ»، وقالُوا: «بَخِلَ فهو بَخِيلٌ»، حملًا على: «لَؤُمَ فهو لَئِيمٌ»، و«مَرِضَ فهو مَرِيضٌ»، و«سَقِمَ فهو سَقِيمٌ»، حملًا على: «ضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ».

وقد حملوا (فَعَلَ)[(٢)] على غيرِه، فجاؤوا باسمِ الفاعلِ منه على (فَعِيلٍ)[(٣)] و(فَيْعِلٍ) في المعتلِّ العينِ، قالُوا: «خَفَّ فهو خَفِيفٌ»، حملوه على: «ثَقُلَ فهو ثَقِيلٌ»، و«شَحَّ فهو شَحِيحٌ»، حملوه على: لَؤُمَ [فهو لَئِيمٌ][(٤)]، وقالوا: «طَابَ فهو طَيِّبٌ»،

(١) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها.

(٢) في المخطوط: (أفعل)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) يعني: في المضعف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح ابن الناظم. انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم (٢٢).

فجاؤوا بالاسمِ على (فَيْعِلٍ) نيابةً عن (فَعِيلٍ)، حملًا على: «خَبُثَ فهو خَبِيثٌ»، و«لَانَ يَلِينُ، فهو لَيِّنٌ»، حملًا على: «صَلُبَ فهو صَلِيبٌ».

وممَّا حملوا[١] منه (فَعَلَ) على غيرِه قولُهم[٢]: «شَاخَ فهو شَيْخٌ».

قولُه: (بَلْ قِيَاسُهُ) البيتَ، يُستغنَى عن مجيءِ اسمِ فاعلِ (فَعِلَ) القاصرِ على (فَاعِلٍ) بمجيئِه على (فَعِلٍ) في الأعراضِ، كـ: «فَرِحٍ»، و«خَجِلٍ»، وعلى (أَفْعَلَ) في الخَلْقِ والألوانِ، كـ: (أَشْنَبَ)، و(أَسْوَدَ)، وعلى (فَعْلَانَ) في الامتلاءِ وضِدِّه، كـ: (شَبْعَانَ)، و(غَرْثَانَ)، وعلى (فَعِيلٍ) في قوةٍ أو ضعفٍ، كـ: (قَوِيٍّ)، و(عَمِيٍّ)[٣]، و(سَمِينٍ)، و(مَرِيضٍ). من «شَرح العُمدة»[٤].

* * *

وَ(أَفْعَــلٌ، فَعْـــلَانُ) [نَحْـوُ (أَشِــرِ) وَنَحْـوُ (صَـدْيَانَ) وَنَحْـوُ (الأَجْهَـرِ)]

* * *

وَ(فَعْـلٌ) اوْلَـى [وَ(فَعِيـلٌ) بِـ: (فَعُـلْ) كَـ: (الضَّخْمِ، وَالجَمِيلِ) والفعلُ (جَمُلْ)]

يأتي الوصفُ مِن (فَعُلَ) على ثمانيةٍ: فَاعِلٌ: كـ: (عَاقِرٍ)، و(فَارِهٍ)، و(حَامِضٍ).

ع: في ذهني أنَّ مِنهم مَن[٥] عدَّ مِن ذلك: «خَثُرَ اللَّبَنُ، فهو خَاثِرٌ»، بمعنى:

---

(١) في المخطوط (حملوه) والتصويب من شرح ابن الناظم على اللامية.

(٢) في المخطوط (قالوا) والتصويب من شرح ابن الناظم على اللامية.

(٣) في المخطوط: وأغنى، والتصويب من شرح العمدة.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٦ ـ ٧٠٧).

(٥) منهم الفيومي. انظر: المصباح المنير (١/ ١٦٤).

«ثَخُنَ»، وهذا مردودٌ؛ لأنَّ ابنَ طَرِيفٍ[١] حكى في «أفعالِه»[٢]: «خَثَرَ مثلَّثُ الثاءِ»، فعلَى هذا يكونُ (خَاثِرٌ) مبنيًّا على (خَثَرَ) بالفتحِ على القياسِ.

وأَفْعَلُ: كـ: (أَحْطَبُ)، و(أَكْدَرُ)، وفَعَالٌ: كـ: (جَبَانٍ)، وفُعَالٌ: كـ: (شُجَاعٍ)، وفَعْلٌ: كـ: (ضَخْمٍ)، و(شَهْمٍ)، وفَعِيلٌ: كـ: (ظَرِيفٍ)، وفَعَلٌ: كـ: (بَطَلٍ)، و(حَسَنٍ)، وفَيْعِلٌ: كـ: (جَيِّدٍ)، و(سَيِّدٍ).

* * *

وَ(أَفْعَـلُ) فِيـهِ [قَلِيـلٌ وَ(فَعَـلْ) وَبِسِوَى الـ: (فَاعِلِ) قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)]

قولُه: (وَبِسِوَى الفَاعِلِ)[٣] البيتَ، قالَ في «شَرح العُمدة»[٤]: وإن جاءَ فاعلُ (فَعَلَ) على غيرِ (فَاعِلٍ) فهو محمولٌ على غيرِه؛ لشبهٍ معنويٍّ، كـ: «جَلَّ فهو جَليلٌ»، و«طَابَ فهو طَيِّبٌ»، و«شَابَ فهو أَشْيَبُ»، حُمِلَتْ على: «عَظُمَ»، و«جَادَ»، و«شَمِطَ».

* * *

وَزِنَـةُ الْمُضَـارِعِ [اسْـمُ فَاعِـلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَـ: (الْمُوَاصِلِ)]

وربَّما جاءَ شيءٌ على وزنِ (فَاعِلٍ) أو (فَعُولٍ):

---

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن طريف القرطبي، أخذ عن ابن القوطية، وتوفي في حدود ٤٠٠هـ. انظر: إنباه الرواة (٢/ ٢٠٨) وبغية الوعاة (٣١٧).

(٢) يقصد به كتاب الأفعال لابن طريف، وهو كتاب هذّب فيه ابن طريف كتاب الأفعال لشيخه ابن القوطية.

(٣) في المخطوط (ويستوي الفاعل).

(٤) انظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٠٦).

فالأوَّلُ نحوُ قولِهم: «أَوْرَسَ الرِّمْثُ، فهو وَارِسٌ»، و«أَيْفَعَ الغُلَامُ، فهو يَافِعٌ»، و«أَبْقَلَ الْمَكَانُ، فهو بَاقِلٌ»، وجاء: «مُبْقِلٌ»، قالِ[1]:

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ
آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ

و«أَوْرَقَ وَارِقٌ»، قالَ[2]:

كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

وقد عكسُوا ذلك إذ قالُوا: «حَبَّهُ، فهو مُحِبٌّ»، ولم يقولوا: (حَابٌّ)، «عَمَّ الرَّجُلُ بمعروفِه، فهو مُعِمٌّ»، و«لَمَّ مَتَاعَ القَوْمِ، فهو مُلِمٌّ»، وسُمعَ في هذين أيضًا: (مِفْعَلٌ)، ولم يقولوا: (عَامٌّ)، ولا: (لَامٌّ).

والثاني: في قولِهم: «أَعَقَّتْ، فهي عَقُوقٌ»، إذا حملت، و«أَحْصَرَتِ النَّاقَةُ، فهي حَصُورٌ»، إذا ضاقَ مجرى لبنِها، وقالوا في الفعلِ «فَعَلَتْ»، و«أَفْعَلَتْ»، فيكونُ (عَقُوقٌ) و(حَصُورٌ) مِن بابِ ما استُغنِيَ فيه بما للثلاثيِّ عمَّا لغيرِه، لا مِن بابِ إقامةِ وزنٍ مقامَ وزنٍ مهجورٍ.

* * *

(١) الرجز لأبي دؤاد. انظر: التمام لابن جني (١٨٦) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١١٢).

(٢) بتمامه:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

والبيت لباغت بن صريم اليشكري، أو علباء بن أرقم اليشكري، أو لغيرهما، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٤) والأصمعيات (١٥٧) والأصول (١/ ٢٤٥).

مَـعْ كَسْـرِ مَتْلُـوِّ [الأَخِيـرِ مُطْلَقَـا   وَضَـمِّ مِـيمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَقَا]

قولُه: (مَعْ كَسْرِ) وربَّما ضمُّوا إتباعًا لِمَا بعدُ مِن حركةِ الإعرابِ، قالوا: «هُوَ مُنْحَدُرٌ مِنَ الجَبَلِ»، أو لِمَا قبلُ مِن ميمِ الفاعلِ، قالوا: «أَنْتَنَ فهو مُنْتُنٌ»، وربَّما فتحوا شذوذًا، قالوا: «أَسْهَبَ»[1]، إذا أكثرَ في الكلامِ، وإذا ذهبَ عقلُه مِن لَدْغِ الحيةِ، فهو (مُسْهَبٌ)، و«أَلْفَجَ»، إذا افتقرَ، فهو (مُلْفَجٌ)، و«أَحْصَنَ، فهو مُحْصَنٌ».

قولُه: (وَضَمِّ مِيمٍ) وربَّما كسرُوا إتباعًا، قالوا: (مِنْتِنٌ).

* * *

وَإِنْ فَتَحْـتَ مِنْـهُ [مَـا كَـانَ انْكَسَـرْ   صَـارَ اسْـمَ مَفْعُـولٍ كَمِثْـلِ (الْمُنْتَظَـرْ)]

ويتَّحدانِ لفظًا في نحوِ: (مُخْتَارٌ)، و(مُبْتَزٌّ)، تقولُ: «اللهُ مُخْتَارٌ مُحَمَّدًا ﷺ»، و«زَيْدٌ مُبْتَزٌّ ثَوْبَ عَمْرٍو»، و«مُحَمَّدٌ مُخْتَارُ اللهِ تَعَالَى»، و«ثَوْبُ زَيْدٍ مُبْتَزٌّ».

قولُه: (وَإِنْ فَتَحْتَ) البيتَ، وذلك ليوازِنَ فِعْلَ الْمَفعولِ؛ فإنَّه لا بدَّ مِن فتحِ ما قبلَ آخرِه في المضارعِ كما قدَّمنا في بابِ النيابةِ، فـ: (مُكْرَمٌ) يشبِهُ (يُكْرَمُ)، و(يُسْتَخْرَجُ) يشبِهُ (مُسْتَخْرَجٌ).

* * *

وَفِـي اسْـمِ مَفْعُـولِ [الـثُّلَاثِـيِّ اطَّـرَدْ   زِنَـةُ (مَفْعُـولٍ) كَـآتٍ مِـنْ (قَصَـدْ)]

قولُـه: (الـثُّلَاثِـيِّ) ومِن ثَـمَّ كـانَ لحنًـا أن يُقـال: (مَغْلُـوقٌ)، و(مَطْبُـوقٌ)، و(مَعْتُـوقٌ)، و(مَلْصُـوقٌ)، و(سَطرٌ مَلْحُـوقٌ)، وفي ذلـك يقـولُ أبـو الأسـودِ[2] فيمـا

---

(١) في المخطوط: (سهب)، وهو تحريف.

(٢) انظر: ديوان أبي الأسود (١٥٩).

روى ابنُ بَرِّي وغيرُه[١]:

وَلَا أَقُولُ لِبَابِ الدَّارِ: مَغْلُوقُ ... وَلَا أَقُولُ لحل الحلي[٢]: مَطْبُوقُ

وَلَا أَقُولُ لِمَوْلَى الحَيِّ: مَعْتُوقُ ... وَلَا أَقُولُ لِدَفِّ البَابِ: مَلْصُوقُ

وَلَا أَقُولُ لِسَطْرٍ مُلْحَقٍ أَبَدًا ... بَيْنَ السُّطُورِ وَلَوْ عُذِّبْتُ: مَلْحُوقُ

ع: وكأنَّ الذي وهَّمَ مَن قالَ: (مَغْلُوقٌ) قولُهم: (غَلْقُ البَابِ)، يقالُ: «أَمَرْتُهُ بِغَلْقِ البَابِ»، وإنَّما هذا مصدرٌ جارٍ على غيرِ المصدرِ[٣]، وإنَّما القياسُ (إِغْلَاقُ البَابِ)، وقالَ الحريريُّ[٤]:

وَأَبْدَى التَّلَافِي قَبْلَ إِغْلَاقِ بَابِهِ

فهذا هو الأصلُ.

جاءَ (أَفْعَلْتُهُ) فهو (مَفْعُولٌ)[٥] في: «أَحْبَبْتُهُ»، و«أَحْزَنَهُ»، و«أَجَنَّهُ اللهُ»، و«أَزْكَمَهُ»، و«أَكَزَّهُ»، و«أَقَرَّهُ»، و«آرَضَهُ»، و«أَمْلَأَهُ»، و«أَضْأَدَهُ»، و«أَحَمَّهُ»: مِن الحُمَّى، و«أَهَمَّهُ»: مِن الهمِّ، و«أَزْعَقَهُ»، أي: أذعره، و«أَرَقَّه»، أي: مَلَكَه، و«أَرْعَدَهُ»، قالَ[٦]:

---

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٤٢) والبارع (٣٩٤) والصحاح (٤/ ١٥٣٨).

(٢) عند العليمي: (لحلي الحلي).

(٣) في العليمي: «على غير قياس المصدر». انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٦٢).

(٤) انظر: مقامات الحريري (٢٠٣).

(٥) منقول من ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ٢١٨).

(٦) البيت للشماخ، وهو من البسيط. انظر: ديوان الشماخ (١١٩).

مَعِــي رُدَيْنِــيٌّ أَقْــوَامٍ أَذُودُ بِـــهِ عَـنْ عِرْضِـهِم وَفَرِيصِـي غَيْـرُ مَرْعُـودِ

ولم يقولُوا في الفعلِ إلا: «أَرْعَدَهُ»، و«أَرَقَّ اللهُ زيدًا».

لحَّـنَ بعضُـهم[1] قـولَهم: (الْمَحْسُوسَـاتُ)، وفي «الكشَّـافِ»[2]: وقـرئَ: ﴿تَحِسُّ﴾[3]، من: «حَسَّهُ»، إذا شعرَ بِه، ومنه الحَواسُّ والمحسوساتُ.

* * *

وَنَـابَ نَقْــلًا [عَنْـهُ ذُو (فَعِيــلِ) نَحــوُ (فَتَــاةٍ أَوْ فَتًــى كَحِيــلِ]

قالَ في «التَّسْهِيل»[4]: إنَّه كثيرٌ، ومع كثرتِه لا ينقاسُ.

فسُئلتُ عن هذا، فأجبتُ بأنَّ القياسَ يستدعي شيئين: كثرةَ المقيسِ عليه، وكونَه جاريًا[5] على القياسِ، وهنا وُجِدَ الأمرُ الأولُ دونَ الثاني، فإنه جارٍ في التذكيرِ والتأنيثِ على لفظٍ واحدٍ، فلو جُعِلَ هذا النوعُ قياسًا مِن حيثُ الصوغُ على (فَعِيلٍ) لكانَ إمَّا أن يؤنَّثَ على القياسِ، فيخالفَ المقيسَ عليه، أو لا يؤنَّثَ، فيُجعَلَ بابٌ مطَّرِدٌ غيرَ جارٍ على القياسِ.



---

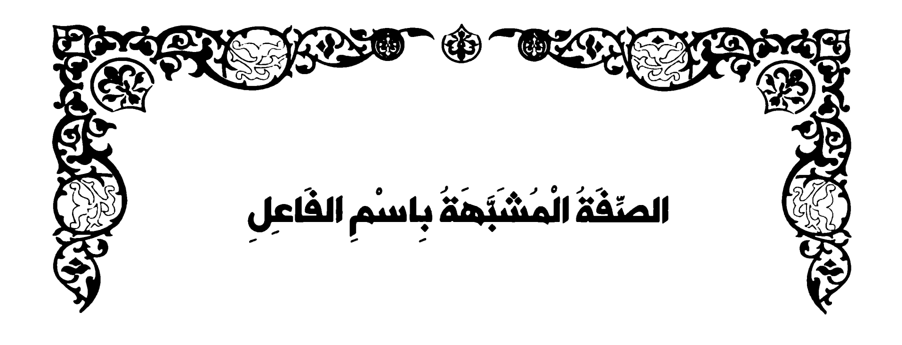
(١) منهم الجواليقي. انظر: التكملة فيما تلحن فيه العامة (٨٥٣).

(٢) الكشاف (٣/ ٤٨).

(٣) مريم: ٩٨، انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٤٠٢).

(٤) انظر: التسهيل (١٣٨).

(٥) في المخطوط (جار).



الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ

كتبتُ على حد الصفة المشبهة كلامًا شافيًا في رأس الورقة بعد هذه فتأمَّله[١].

اعلم[٢] أنَّ منهم[٣] مَن ضبطَ الصفةَ المشبَّهةَ بأنَّها: الصفةُ الدالَّةُ على معنًى ثابتٍ مباينةً[٤] لوزنِ المضارعِ.

وردَّ المؤلِّفُ[٥] الوصفَ الأوَّلَ[٦] بأنَّها تُبنَى مِن نحوِ: «عَرَضَ» و«طَرَأَ»، والثاني[٧] بأنَّهم يعدُّونَ منها نحوَ: «مُعْتَدِلِ القَامَةِ» و«مُنْطَلِقِ اللِّسَانَ»، ونحوَ ذلك مِن أسماءِ الفاعلينِ المؤديةِ مِن المعاني ما يؤدِّيه (فَعِيلٌ) وغيرُه مِمَّا لا يُوازِنُ المضارعَ.

وعدَلَ إلى ضَبطِها بأنَّها: الصفةُ الصالحةُ للإضافةِ إلى الفاعلِ في المعنَى باستحسانٍ.

---

(١) يريد بذلك حاشية كتبها في الصفحة التي ستأتي، وأنا أنقلها لك هنا، وهي الآن ستأتيك بعد هذه التحشية.

(٢) هذا هو الموضع الذي أشار إليه من قبل وقال عنه: إنه تحدث فيه عن الصفة المشبهة بكلام شاف.

(٣) يُفهم بعض هذا من كلام الزمخشري. انظر: المفصل (٢٩٣).

(٤) في المخطوط: (مباية)، وهو تحريف.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٥).

(٦) وهو الدلالة على معنى ثابت.

(٧) وهو مباينة المضارع.

قالَ[١]: فخرجَ بذلك اسمُ[٢] الفاعلِ المتعدِّي مُطلقًا.

يعني[٣]: فإنَّه إمَّا أن تمتنِعَ إضافتُه للفاعلِ، كـ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ»، أو تكونَ غيرَ مستحسنةٍ، نحوُ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ أَبُوهُ».

قال[٤]: وخرجَ اسمُ الفاعلِ القاصرُ الذي ليسَ فيه معنى (فَعِيلٍ) وشبهِه مِن أبنيةِ الغرائزِ، كـ: (مَاشٍ) و(جَالِسٍ).

ودخلَ[٥] شيئانِ: ما ليسَ باسمِ فاعلٍ؛ لكونِه غيرَ موازنٍ للمضارعِ، نحوُ: (حَسَنٍ) و(جَمِيلٍ)، وما هو اسمُ فاعلٍ وفيه معنَى (فَعِيلٍ) وشبهِه، فإنَّه يصلُح أيضًا للإضافةِ للفاعلِ.

ويلتحقُ[٦] بالصفاتِ المشبَّهةِ كـ: (مُنْبَسِطِ الوَجْهِ) و(مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ)؛ فإنَّهما بمعنى (طَلِيقٍ) و(فَصِيحٍ).

قالَ: وهذا ضابطٌ جامعٌ مانعٌ.

قلتُ[٧]: وقد اعتُرِضَ مِن جهاتٍ:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٦).

(٢) في المخطوط (الاسم) والتصويب من العليمي.

(٣) هذا من كلام ابن هشام.

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٦).

(٥) هذا من كلام ابن هشام.

(٦) هذا والسطر الذي بعده من كلام ابن مالك.

(٧) يعني به ابن هشام نفسه.

أحدُها: أنَّه غيرُ صادقٍ على بعضِ المحدودِ؛ وذلك لأنَّ منه نحوَ[١]: (تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ) و(غِرْبَالُ الإِهَابِ)، ونحوَ: (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ)، وليسَ في الأوَّلِ ولا الثاني وصفٌ، ولا في الثالثِ فاعلٌ.

الثاني: أنَّه غيرُ صادقٍ على شيءٍ مِن[٢] المحدودِ؛ لأنَّ الصحيحَ في نحوِ: (حَسَنُ الوَجْهِ) أنَّها إضافةٌ مِن نصبٍ، لا مِن رفعٍ.

الثالث: أنَّه مؤدٍّ إلى الدَّوْرِ؛ لأنَّ العِلمَ باستحسانِ الإضافةِ موقوفٌ على العِلمِ بأنَّها صفةٌ مشبَّهةٌ، فإذا وَقَفَ العِلمُ بأنَّها صفةٌ مشبَّهةٌ على العِلمِ باستحسانِ الإضافةِ جاءَ الدَّوْرُ.

والجوابُ عَن الأوَّلِ: أنَّ التشبيهَ في الفعلِ ممنوعٌ، وأنَّ الجامِدَ مؤَوَّلٌ بالوصفِ، فهو وصفٌ بالقوةِ، وأنَّ المرادَ بالفاعلِ: المرفوعُ بإسنادِ الوصفِ إليه، وربَّما سمَّوا النائبَ عَن الفاعلِ فاعلًا بالمجازِ، وهو مشهورٌ في كلامِ الزَّمخشريِّ[٣] والأقدمين.

وعَن الثاني: أنَّه مندفِعٌ بقولِه: (فَاعِلٌ معنًى)، ولولا أنَّ الإضافةَ عندَه مِن نصبٍ لم يحتج إلى أن يقولَ: (معنًى)، فإنَّه يكونُ مضافًا للفاعلِ لفظًا أيضًا.

وعَن الثالثِ: بمنعِ توقُّفِ استحسانِ الإضافةِ على العِلمِ بأنَّها صفةٌ مشبَّهةٌ.

---

(١) من حديث أم سلمة، أن امرأة كانت تهارق الدماء على عهد رسول الله. انظر: سنن أبي داود (٢٧٤).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) انظر: الكشاف (١/ ٢٢٤).

وحدَّها ابنُه[١] بأنَّها: الصفةُ المصوغةُ لغيرِ تفضيلٍ مِن فعلٍ لازمٍ لنسبةِ الحدَثِ إلى موصوفِها دونَ الحُدوثِ.

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لاقتضائِه أنَّ نحوَ: «زَيْدٌ حَسَنٌ» صفةٌ مشبَّهةٌ، والنحاةُ لا يسمُّونَها مشبَّهةً إلَّا إذا خَفضَت أو نَصبَت.

ثم قلتُ: وهذا واردٌ على حدِّ الناظمِ أيضًا.

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ [فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا: الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ]

قد فُهم مِن قولِه (**اسْتُحْسِنَ**) أمرانِ:

أحدُهما: إن امتنعَ أو قبُحَ فليست مشبهةً، فالأوَّلُ نحوُ: «ضَارِبُ الأَبِ»؛ للإلباسِ، والثاني نحوُ: «قَائِمُ الأَبِ».

هذا مقتضَى كلامِ ابنِه[٢]، وأمَّا كلامُ الشَّيخِ[٣] نفسِه فإنَّ للأوَّلِ مثالين، أحدُهما: ما ذُكرَ، وعلَّتُه الإلباسُ، وقولُك: «قَائِمُ الأَبِ»؛ لأنَّه لا يؤدِّي معنَى (فَعِيلٍ)، بخلافِ نحوِ: «مُنْبَسِطُ اللِّسَانَ»، وقولُ ابنِه أوفَقُ للقياسِ ولكلامِ الشيخِ في النظمِ.

الثاني: أنَّها تسمَّى مُشَبَّهَةً ولو لم تجرَّ، وذلك من[٤] أن تنصبَ أو ترفعَ.

وفي ذلك في الرَّفعِ نظرٌ، والصوابُ خلافُه؛ لأنَّ رفعَ الفاعلِ مستنَدُه الاشتقاقُ في المصدرِ.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣١٧).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣١٨).

(٣) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٥).

(٤) كذا في المخطوط، ولعلها زائدة.

وقولُه أوَّلًا: (جَرُّ فَاعِلٍ) صوابُه: «جَرُّ مَرْفُوعٍ».

[المشبهة اسم الفاعل]: في «التَّسْهِيل»(1): «وإن قُصِدَ ثبوتُ معنَى اسمِ الفاعلِ عُومِلَ معاملةَ الصفةِ المشبَّهةِ، ولو كانَ مِن متعدٍّ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ وِفاقًا للفارسيِّ(2)، والأصحُّ أن يُجعلَ اسمُ مفعولِ المتعدِّي إلى واحدٍ مِن هذا البابِ مطلقًا، وقد يُفعَلُ ذلك بجامدٍ لتأوُّلِه بالمشتقِّ». انتهى بنصه.

ع: فهذه ثلاثُ مسائلَ، أولاها: عكسُ المسألةِ التي كتبتُ عليها في وسطِ هذه الصفحةِ(3)، ومثالُها قولُ ابنِ رواحةَ(4):

تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ ... وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعُ

وقولُ طائيٍّ(5):

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ تَابِعًا ... هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ

ومن مجيئِه في المصوغِ مِن متعدٍّ قولُه(6):

مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظُلِمَا ... وَلَا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

---

(1) انظر: التسهيل (141).

(2) ذكر أبو علي هذا في التذكرة، وهو من كتبه المفقودة. انظر: شرح التسهيل (3/ 104).

(3) يقصد أن اسم الفاعل من الثلاثي إذا أريد به التجدد والحدوث فإنه يجوز صوغه على وزن (فاعل)، وسيتكلم عن هذا فيما يأتي.

(4) البيت من البسيط، ولا يوجد في ديوان ابن أبي رواحة. انظر: شرح التسهيل (3/ 91).

(5) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (3/ 104).

(6) أورده ابن مالك في التسهيل ولم ينسبه إلى أحد. انظر: شرح التسهيل (3/ 104).

[المشبهة اسم الفاعل]: قالَ بدرُ الدينِ[(١)] في «شرحِ قصيدةِ أبيه في الأبنيةِ»: إذا قُصِدَ باسمِ فاعلِ الفعلِ الثلاثيِّ مطلقًا الحدوثُ والتجدُّدُ جازَ بناؤه على (فَاعِلٍ)، فيُقال: «زَيْدٌ شَاجِعٌ أَمْسِ، وَجَابِنٌ اليَوْمَ، وَجَاذِلٌ غَدًا»، قالَ[(٢)]:

وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

وقالَ[(٣)]:

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ ... بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا

وقالَ آخر[(٤)]:

حَسِبْتُ التُّقَى والْمَجْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

انتهَى كلامُه.

ع: ومِن ذلك[(٥)]:

أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفْرِ والْمَوْتُ مَنْهَلٌ ... بِهِ كُلَّ يَوْمٍ وَارِدٌ ثُمَّ وَارِدُ

---

(١) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم (٢٣).

(٢) بتمامه:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ ... وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

البيت لأشجع بن عمرو السلمي، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (١/ ٤١٤) وأمالي القالي (٢/ ١١٨).

(٣) البيت كما سيذكر بعد للسمهري، وهو من الطويل. انظر: التمام لابن جني (١٨١).

(٤) البيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٢٤٦).

(٥) البيتان للحكم بن صخر، وهما من الطويل. وفي المخطوط: «بعد وارد»، وهو تصحيف، و(حيث) ساقطة من المخطوط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٣).

إِلَى [حَيْثُ] يُشْقِي اللهُ مَنْ كَانَ شَاقِيًا ... وَيُسْعِدُ مَنْ فِي عِلْمِهِ هُوَ سَاعِدُ

وقولُه(١):

فَقُلْتُ لَهُمْ شَاةٌ رَغِيبٌ وَجَامِلٌ ... فَكُلُّكُمُ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ شَابِعُ

وقولُه(٢):

لَقَدْ أَلَّفَ الحَدَّادُ بَيْنَ عِصَابَةٍ ... تَسَاءَلُ فِي الأَسْجَانِ مَاذَا ذُنُوبُهَا

الحَدَّادُ: السَّجَّانُ، والأسجانُ: جمعُ سِجْنٍ، كـ: (حِمْلٍ، وأَحْمَالٍ)، وبعدَه:

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ ... بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا

هذا البيتُ للسَّمْهَرِيِّ(٣) العُكْلِيِّ أحدِ اللصوصِ، أُحِدَّ وحُبِسَ فقالَ:

إِذَا حَرَسِيٌّ قَعْقَعَ البَابَ أُرْعِدَتْ ... فَرَائِصُ أَقْوَامٍ وَطَارَتْ قُلُوبُهَا

بِمَنْزِلَةٍ ....

البيتَ.

فَإِنْ يَكُ عُكْلٌ سَرَّهَا مَا أَصَابَنِي ... فَقَدْ كُنْتُ مَصْبُوبًا عَلَى مَا يُرِيبُهَا

وقرئَ: ﴿إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُم مَائِتُونَ﴾(٤)، وأمَّا قراءةُ الجمهورِ فمعناها: إنك

---

(١) البيت لقيس بن العيزارة، وهو من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٩٠).

(٢) هذا البيت مع ما بعده، وما بينهما اعتراض ليشرح بعض المفردات، وقد سبق تخريج البيت الثاني منهما، وهو محل الشاهد.

(٣) في المخطوط (السمهر).

(٤) الزمر: ٣٠، وهي قراءة عبد الله بن الزبير وعبد الله بن أبي إسحق وعيسى الثقفي وابن محيصن ومحمد بن السميفع اليماني وأبو الحسن موسى بن سيار الأسواري وابن أبي غوث =

وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عِدادِ الموتى، وقولُه[1]:

وَلَا يَمْلِكُ الإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ   وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمِ

ع: كذا قالَ بعضُ الناسِ[2].

وقالَ الناظمُ في «شَرح العُمدة»[3]: الأصلُ في اسمِ الفاعلِ مِن الثلاثيِّ أن يكونَ على صيغةِ (فَاعِلٍ)؛ ولذلكَ أُجيزَ صوغُه على (فَاعِلٍ) مطلقًا إذا قُصِدَ به الاستقبالُ، قالَ الفرَّاءُ[4]: العربُ تقولُ لِمَن لم يمت: «مَائِتٌ عَنْ قَلِيلٍ»، ولا يقولونَ لِمَن قد ماتَ: «هَذَا مَائِتٌ»، إنَّما يُقالُ في الاستقبالِ، وكذلك يُقالُ: «فُلَانٌ سَيِّدُ قومِه»، فإذا أخبرتَ بأنَّه سيسودُهم قلتَ: «هُوَ سَائِدٌ قَوْمَه عَنْ قَلِيلٍ»، وكذلك الشَّريفُ، والطمِعُ، إذا قُصِدَ بها الاستقبالُ صيغت على (فَاعِلٍ).

قلتُ[5]: وقد يعبَّرُ عن معنَى (فَعِيلٍ) وغيرِه بـ: (فَاعِلٍ) مع إرادةِ غيرِ الاستقبالِ، كقولِه:

وَلَا يَمْلِكُ الإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ   وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمِ

وقولِه:

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ

= وابن أبي عبلة وابن أبي عقرب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٥٧).

(١) أنشده ابن مالك في شرح العمدة ولم يعين قائله. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٤).

(٢) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (١١/ ٤٩).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٣).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٢).

(٥) القائل ابن مالك.

البيتَ، وقولِه:

.... فَكُلُّكُـمُ مِـنْ ذَلِـكَ الْمَـالِ شَـابِعُ

وقولِه[١]:

وَذِي شَـفَقٍ مَـا يَـأْتَلِينِي نَصِـيحَةً عَصَـيْتُ وَقَلْبِـي لِلَّـذِي قَـالَ فَـاهِمُ

انتهى.

* * *

[وَصَـوْغُهَا مِـنْ لَازِمٍ لِحَاضِـرِ كَـ: (طَـاهِرِ القَلْـبِ، جَمِيـلِ الظَّـاهِرِ)]

قولُه: (مِنْ لَازِمٍ) يرِدُ عليه نحوُ: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ».

قولُه: (لِحَاضِرٍ) أي: لماضٍ دائمٍ موجودٍ في الحالِ.

* * *

[وَعَمَـلُ اسْـمِ فَاعِـلِ الْمُعَـدَّى لَهَـا عَلَـى الحَـدِّ الـذِي قَـدْ حُـدَّا]

* * *

[وَسَـبْقُ مَـا تَعْمَـلُ فِيـهِ مُجْتَنَـبْ وَكَوْنُـهُ ذَا سَـبَبِيَّةٍ وَجَـبْ]

قولُه: (ذَا سَبَبِيَّةٍ) فيه نظَرٌ؛ فإنَّ معمولَ هذه الصفةِ قد يكونُ ضميرًا، والضميرُ يذكرُه النُّحاةُ في مقابلةِ السببيِّ، قال الصَّيْمَرِيُّ[٢]: «الصفةُ المشبَّهةُ تعملُ في شيئين: ضميرِ الموصوفِ، وما كانَ مِن سببيِّه».

---

(١) أنشده ابن مالك في شرح العمدة ولم يعين قائله. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٠٦).

(٢) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٢٨).

ويحتملُ أن يُقالَ: احترزَ بالسببيِّ عن الأجنبيِّ فقط، فيدخلُ الضميرُ؛ لأنَّه ليسَ بأجنبيٍّ، وقد أشارَ إلى هذا مَن قالَ: يعمَلُ في السببيِّ دونَ الأجنبيِّ.

ع: مثالُ عملِها في الضميرِ غيرِ المرفوعِ قولُه(١):

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِي السِّلْـ ـمِ وَفِي الحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ

ويكونُ معمولًا لها على وجهٍ ثانٍ، وهو السببيُّ الموصولُ، كقولِه(٢):

أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَاحِفُ

وثالثٍ، وهو الموصولُ المشبهُ له، نحوُ(٣):

إِنْ رُمْتَ أَمْنًا وَعِزَّةً وَغِنًى فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَهْ

وقولِه(٤):

عُذْ بِامْرِئٍ بَطَلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِمًا بِهِ وَلَوْ أَنَّهُ مِنْ أَضْعَفِ البَشَرِ

ورابعٍ، وهو المضافُ إلى أحدِها(٥):

أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالُ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

وقولُه(٦):

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩١).

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٤٦٤).

(٣) أنشده ابن مالك ولم ينسه لقائل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩٤).

(٤) ذكره ابن مالك ولم يعين له قائلًا. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩٤).

(٥) أورده ابن مالك ولم ينسبه إلى أحد. انظر: شرح التسهيل (٩١).

(٦) سيذكر ابن هشام العجز بعدُ، والبيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢٢١).

وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ

وصدره:

فَعُجْتُهَا قِبَلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلَةً

* * *

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ [وَجُرَّ مَعَ (أَلْ)]   وَدُونَ (أَلْ) مَصْحُوبَ (أَلْ) وَمَا اتَّصَلْ]

[وَدُونَ أَلْ]: في «الكَافِية»(١): «وَدُونَهَا» بدلَ قولِه: (وَدُونَ أَلْ)، وهو أحسَنُ.

مثالُ: «حَسَنُ وَجْهِهِ» قولُه فِي الحديثِ: «أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى»(٢)، و«صِفْرُ وِشَاحِهَا، ومِلْءُ رِدَائِهَا»(٣)، أو «مِلْءُ كِسَائِهَا»، و«شَثْنُ أَصَابِعِهِ»، ومنه: «شَثْنَ الكَفَّيْنِ وَالقَدَمَيْنِ طَوِيل أَصَابِعِهِمَا»(٤)، وبيتَي الشماخِ(٥):

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ..............

وقولِ الأعشَى(٦):

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء. انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٤١).

(٣) جزء من حديث أم زرع. انظر: صحيح البخاري (٦/ ١٤٦).

(٤) هذا من وصف النبي. انظر: أمالي القالي (٢/ ٦٩) وشرح التسهيل (٣/ ٩٥).

(٥) بتمامهما:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا   بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا   كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

وكما قال فهما للشماخ، وهما من الطويل. انظر: ديوان الشماخ (٣٠٧) والكتاب (١/ ١٩٩).

(٦) من المتقارب. انظر: ديوان الأعشى (١١٩).

فَقُلْـــتُ لَـــهُ هَـــذِهِ هَاتِهَـــا إِلَيْنَـــا بِأَدْمَـــاءِ مُقْتَادِهَـــا

وقولِ أبي حيَّة[1]:

عَلَـى أَنَّنِـي مَطْـرُوفُ عَيْنَيْـهِ كُلَّمَـا تَصَـدَّى مِـنَ البِـيضِ الحِسَـانِ قَبِيـلُ

وقولِه[2]:

تَمَنَّـى لِقَـائِي الجَـوْنُ مَغْـرُورَ نَفْسِـهِ فَلَمَّـا رَآنِـي ارْتَـاعَ ثُمَّـتَ عَـرَّدَا

ومثالُ: «حَسَنٌ وَجْهَهُ» قولُه[3]:

أَنْعَتُهَـــا إِنِّـــي مِـــنْ نُعَّاتِهَـــا

مُـــدَارَةَ الأَخْفَـــافِ مُجْمَرَاتِهَـــا

غُلْـــبَ الـــذَّفَارَى وَعَفَرْنَيَاتِهَـــا[4]

لَـوْ صُـنْتَ طَرْفَـكَ لَـمْ تُـرَعْ بِصِـفَاتِهَا

لَمَّـــا بَـــدَتْ مَجْلُـــوَّةً وَجَنَاتِهَـــا[5]

---

(١) ليس في شعر أبي حية النميري، وقد أنشده الزمخشري. انظر: أعجب العجب (٢٥) والتذييل والتكميل (١١/ ٢٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٥).

(٣) الرجز لعمر بن لجأ التميمي. انظر: شعر عمر بن لجأ (١٥٣ ـ ١٥٥).

(٤) في المخطوط (غفره نياتها).

(٥) من تمامه:

لَـوْ صُـنْتَ طَرْفَـكَ لَـمْ تُـرَعْ بِصِـفَاتِهَا لَمَّـــا بَـــدَتْ مَجْلُـــوَّةً وَجَنَاتِهَـــا

ولعله من تتمة الرجز السابق، ويظهر من صنيع أبي حيان أنه مغاير، وقد أنشد البيت هذا ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٥) والتذييل والتكميل (١١/ ٢٤).

العَفَرْنَى: الغليظُ.

ومثالُ: «حَسَنٌ وَجْهٌ» قولُه(١):

بِثَـوْبٍ وَدِينَـارٍ وَشَـاةٍ وَدِرْهَـمٍ   فَهَـلْ أَنْـتَ مَرْفُـوعٌ بِمَـا هَاهُنَـا رَأْسُ

وقولُه(٢):

بِبُهْمَـةٍ مُنِيـتَ شَـهْمٍ ....

البيتَ.

* * *

بِهَـا مُضَـافًا [أَوْ مُجَـرَّدًا وَلَا   تَجْرُرْ بِهَا مَعْ (أَلْ) سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا]

مسألةٌ: قالَ صاحبُ «الجُمَلِ»(٣): «الوجهُ الحادِي عشرَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهِهِ»، أجازَه س(٤) وحدَه، وخالفَه جميعُ الناسِ مِن البصريينَ والكوفيينَ(٥)؛ لأنَّ فيه إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه، والأمرُ كما قالُوا».

---

(١) لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥١) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (٣١٤).

(٢) بتمامه:

بِبُهْمَـةٍ مُنِيـتَ شَـهْمٍ قَلْـبُ   مُنَجَّـذٍ لَا ذِي كَهَـامٍ يَنْبُـو

الرجز لم يعين صاحبه. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩٦).

(٣) انظر: الجمل (١١١).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٩٩).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٤٧) والمقتضب (٤/ ٢٢٢).

قالَ ابنُ السِّيدِ[١]: «هذا كلامٌ قد جمَعَ الكذِبَ والخطأَ؛ لأنَّ سيبويهِ لم يُجز المسألةَ، بل قالَ[٢] ما نصُّه[٣]: «قد جاءَ في الشعرِ: «حَسَنَةُ وَجْهِهَا»، شبَّهوه بـ: (حَسَنَةِ الوَجْهِ)، وهو رديءٌ»، وأنشدَ للشَّمَّاخِ:

أَمِـــــنْ دِمْنَتَـــــيْنِ ....

البيتينِ، فذكَرَ أنَّه إنما جاءَ في الشِّعرِ، وأنَّه رديءٌ، فكيفَ يُقالُ: إنَّه أجازَه؟

وقولُه: «إنَّ الجميعَ خالفُوه» كذِبٌ أيضًا، بل أكثرُ أصحابِه يوافِقُه[٤].

وحكى الكوفيون[٥]: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجهَهُ وأنشدوا[٦]:

.... وَادِقَـــــةً ضَـــــرَّاتِهَا

وإذا كانَ هذا الوجهُ مستعملًا لم يلزم مِن قولِنا: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجهِهِ» إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه؛ لأنَّ الوجهَ إذا جازَ نصبُه مع إضافتِه إلى ضميرِ الرجلِ صارَ بمنزلةِ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ غُلَامَهُ»، فيكونُ في (حَسَنٍ) ضميرٌ يرجعُ إلى (رَجُلٍ)، كما في (ضَارِبٍ)، فيقالُ حينئذٍ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ غُلَامِهِ»، ويكونُ في (ضَارِبٍ) ضميرٌ في حالِ الخفضِ، كما كانَ في حالِ النصبِ، على قياسِ: «ضَارِبِ

---

(١) انظر: إصلاح الخلل لابن السيد (١٨٧).

(٢) (بل قال) مكررة مرتين في المخطوط.

(٣) انظر: الكتاب (١/ ١٩٩).

(٤) انظر: الأصول (٣/ ٤٧٥) وشرح الكتاب للسيرافي (١/ ٢٥٠).

(٥) انظر: انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٥١) وشرح المفصل (٢/ ١٢٩).

(٦) سبق تخريجه كاملًا ونسبه لعمر بن لجأ، مع اختلاف في الروايتين: (ضراتها) و(سراتها).

غُلَامِهِ» و«ضَارِبِ غُلَامَهُ»، فلا تقبحُ المسألةُ على هذا التأويلِ مِن جهةِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه، وإنَّما تقبحُ وتستحيلُ مِن جهةِ اجتماعِ الشيءِ ونقيضِه؛ لأنَّ إضافةَ الوجهِ إلى ضميرِ الرجلِ يُوجبُ أن يكونَ: (الحَسَنُ) الوَجْهَ، غيرَ منقولٍ عنه إلى الرجلِ، والإضمارُ في (حَسَنٍ) يُوجبُ أن يكونَ منقولًا إلى الرجلِ، فيصيرُ (الحَسَنُ) منقولًا غيرَ منقولٍ في حالٍ واحدةٍ، وكذلك الضميرُ المثنَّى في: (جَوْنَتَا) يُوجبُ أن تكونَ (الجَوْنَةُ) منقولةً عن (الْمُصْطَلَى) إلى (الجَارَتَينِ)، وإضافةُ (الْمُصْطَلَى) إلى ضميرِ (الجَارَتَيْنِ) يُوجب أن تكونَ (الجَوْنَةُ) غيرَ منقولةٍ، وهذا تناقضٌ.

ولهذا قالَ س إنَّه رديءٌ، ولم يستحِل عندَه مِن جهةِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه كما استحالَ عندَ غيرِه؛ ولهذا مثَّلَه بـ: «حَسَنَةٍ وَجْهِهَا»، لا بـ: «حَسَنٍ وَجْهِهِ»؛ ليبيِّنَ بتأنيثِ الصفةِ أنَّ فيها ضميرًا يرجعُ إلى الموصوفِ، وأمَّا الذين زعموا أنَّ قُبحَها مِن تلك الجهةِ ـ يعني: حتى لا يلزم إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه ـ فإنهم اعتقدوا أنَّ الوَجْهَ لا يُنصبُ إذا كانَ مضافًا إلى ضميرِ الموصوفِ، بل يُرفعُ، فـ: (الحَسَنُ) على هذا: الوجهُ[1]، فإذا أُضيفَ الوصفُ إلى مرفوعِه لَزمَ ذلك قطعًا، والذي رفعَ هذا الإشكالَ روايةُ الكوفيين النصبَ.

وكان المبرِّدُ[2] ومَن وافقَه يقولونَ في شعرِ الشَّمَّاخِ: إنَّ الضميرَ المثنَّى للأعالِي،

(١) في إصلاح الخلل: «فالحُسن للوجه». انظر: إصلاح الخلل (١٨٩).

(٢) لا يوجد نص للمبرد في كتبه، وإنما نقل كلامه الزمخشري وابن عصفور. انظر: أعجب العجب للزمخشري (٢٥) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٥٧٤).

لا للجارتَينِ؛ لأنَّ الأعاليَ إنَّما جُمعَ اتِّساعًا، وإنما هو في الحقيقةِ: الأعلَيانِ؛ لأنَّ الجَونتَينِ لا يكونُ لها أعالٍ، وإنما هو بمنزلةِ: «عَظِيمِ الْمَنَاكِبِ».

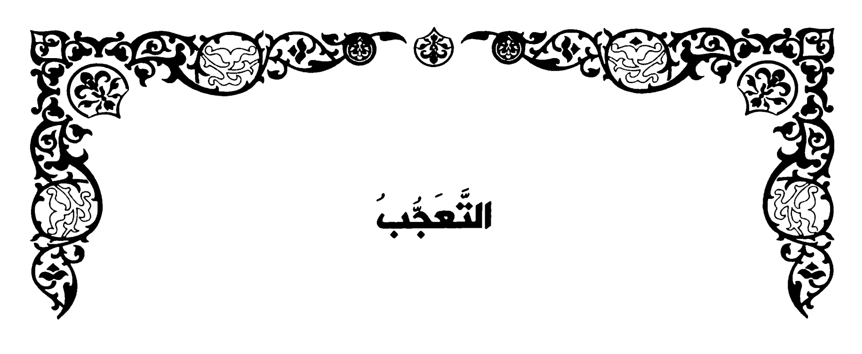
قال ابنُ دُرُستويه: وهذا التخريجُ أردأُ مِن الوجهِ الذي أنكرَه على سيبويه؛ لأنَّه جعلَ ضميرَ اثنينِ عائدًا على جماعةٍ، ولأنَّه أضافَ الجونتَينِ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الجارَتَينِ، وإنَّما الجَونتانِ صفةٌ للجارَتَينِ؛ فكانَ يجبُ أن يُرجِعَ الضميرَ للجارتَينِ، فلا بدَّ له مِن أن يزعمَ أنَّه حملَه على المعنى؛ لأنَّ الأعاليَ في المعنى مِن سببِ الجارتَينِ، إذا كانت (أَلْ) فيهما عوضًا عن[1] ضميرِ الجارتَينِ».

* * *

وَمِنْ إِضَافَةٍ [لِتَالِيهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا]



(١) في إصلاح الخلل: (من).



التَّعَجُّبُ

بِـ: (أَفْعَلَ) انْطِقْ [بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِـ: (أَفْعِلْ) بَعْدَ مَجْرُورٍ بِـ: (بَا)]

مَا أَقْرَبَ الأَشْيَاءَ حِينَ يَسُوقُهَا ... قَدَرٌ وَأَبْعَدَهَا إِذَا لَمْ تُقْدَرِ[1]

مَا أَكْثَرَ العِلْمَ وَمَا أَوْسَعَهُ ... مَنْ ذَا الَّذِي يَقْدِرُ أَنْ يَجْمَعَهُ[2]

مِن تراكيبِ التعجُّبِ غيرِ الْمُبَوَّبِ لها: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[3] الآيةَ، «سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»[4]، وقولُ جرير[5]:

غَيَّضْنَ مِنْ عَبَرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي ... مَاذَا لَقِيتَ مِنَ النَّوَى وَلَقِينَا

وقولُ الآخَرِ[6]:

وَكَيْفَ يُسِيغُ الْمَرْءُ زَادًا وَجَارُهُ ... خَفِيفُ المِعَى بَادِي الخَصَاصَةِ وِالجَهْدِ

---

(١) البيت لعبد الله بن يزيد الهلالي، وهو من الكامل. انظر: عيون الأخبار (٢/ ١٣٨) وحماسة البحتري (٣٢٥).

(٢) البيت لابن أغنس، وهو من السريع. انظر: جامع بيان العلم (١/ ٤٣٧).

(٣) البقرة: ٢٨.

(٤) انظر: صحيح البخاري (١/ ٦٥).

(٥) من الكامل. انظر: ديوان جرير (٣٨٦).

(٦) البيت لقيس بن عاصم المنقري، وهو من الطويل. انظر: البيان والتبيين (٣/ ٢٠٥) وعيون الأخبار (٣/ ٢٨٦).

وقولُ الأعشى[1]:

شَـبَابٌ وَشِـيبٌ وَافْتِقَـارٌ وَثَـرْوَةٌ فَلِلـهِ هَـذَا الـدَّهْرُ كَيْـفَ تَـرَدَّدَا

ع[2]:

مَـا أَقْـدَرَ اللهَ أَنْ يُـدْنِي عَلَـى شَـحَطٍ

قالَ التبريزيُّ[3]: لفظُه تعجُّبٌ، ومعناهُ الدعاءُ والطلَبُ.

ع: استدلُّوا على اسميةِ (أَفْعَلَ) بأنَّه يصغَّرُ، والتصغيرُ مختصٌّ بالأسماءِ؛ لأنَّه وصفٌ في المعنى بالصِّغَرِ، ولا يُوصَفُ إلا الأسماءُ؛ لأنَّ الصفةَ إخبارٌ عَن الموصوفِ، ولا يخبَرُ إلا عَن الأسماءِ.

والجوابُ مِن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّه شاذٌّ، ففي «الصّحاحِ»[4] تخصيصُه بـ: (أَحْسَنَ) و(أَمْلَحَ) فقط.

والثاني: أنَّه إنَّما جازَ لشبهِهِ بالأسماءِ عمومًا وخصوصًا:

أمَّا عمومًا فمِن وجهين، أحدُهما: أنَّه لا يتصرَّفُ، والثاني: أنَّه لا مصدرَ له.

وأمَّا خصوصًا فإنه شبيهٌ بـ: (أَفْعَل) التفضيلِ من وجهينِ: إشعارُه بالمزيةِ،

---

(١) هو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٣٥).

(٢) بتمامه:

مَـا أَقْـدَرَ اللهَ أَنْ يُـدْنِي عَلَـى شَـحَطٍ مَـنْ دَارُهُ الحَـزْنُ مِمَّـنْ دَارُهُ صُـولُ

والبيت لحندج بن حندج، وهو من البسيط. انظر: الحماسة (٢/ ٤٢٠) وأمالي القالي (١/ ٩٩).

(٣) انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٣٩٢).

(٤) انظر: الصحاح (١/ ٤٠٧).

وأنَّه لا يُبنَى إلا ممَّا يُبنى منه، ووجهٌ ثالثٌ: أنَّه على وزنِه، ووجهٌ رابعٌ: أنَّه لا يرفعُ الظاهرَ.

ع: أنشدَ ابنُ عصفور(١) في أوائلِ «شرحِ الجُمَلِ»(٢):

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

ورأيتُ مَنْ ينشدُه(٣):

يَا مَا أُحَيْسِنَ ....

ويُنْشِدُه:

...... هَؤُلَيَّائِكُنَّ ....

وكلاهما خطأٌ، أمَّا الأوَّلُ فمن جهةِ الروايةِ فقط، وأمَّا الثاني فلذلك، ولأنَّ اسمَ الإشارةِ إذا كانَ جمعًا ممدودًا مُلحقًا كافَ الخطابِ لا يلحقُها (هَا) مِن أوَّلِه فيما أحفَظُ.

* * *

وَتِلْوَ (أَفْعَلَ)(٤) [انْصِبَنَّهُ كَـ: «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدِقْ بِهِمَا!»]

* * *

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١١٣).

(٢) البيت ينسب للمجنون وللعرجي ولكامل الثقفي ولذي الرمة وللحسين بن عبد الله، وهو من البسيط. انظر: ديوان المجنون (١٦٨) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٨٣).

(٣) انظر: نضرة الإغريض (٤٩).

(٤) كتب الناسخ في هامش البيت: «(مَا) نكرةٌ تامَّةٌ عندَ سيبويهِ، فهي في موضعِ رفعٍ، وإنَّما سَوَّغَ =

وَحَــذْفَ مَــا مِنْــهُ [تَعَجَّبْــتَ اسْــتَبِحْ إِنْ كَــانَ بَعْــدَ الحَــذْفِ مَعْنَــاهُ يَضِــحْ]

في «الإيضاحِ الشِّعريِّ»[1]، وقد أوردَ قولَ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، وأنشدَ قولَ أوسٍ[3]:

تَــرَدَّدَ فِيهَــا ضَــوْءُهَا وَشُــعَاعُهَا فَأَحْصِــنْ وَأَزْيِــنْ لِامْــرِئٍ إِنْ تَسَــرْبَلَا

لا يجوزُ في: «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» حذفُ الجارِّ والمجرورِ؛ مِن حيث لم يجز حذفُ الفاعلِ.

فأمَّا الجوابُ عَن الآيةِ والبيتِ: فإنَّ ناسًا[4] مِن أهلِ النظرِ أجازوا حذفَ الفاعلِ، وذهبَ أبو الحسَنِ[5] إلى ذلك في بعضِ الأشياءِ، ومَن لم يُجز حذفَ الفاعلِ ـ وهو قولُ س[6] ـ جعلَ في: «أَبْصِرْ» ضميرًا، كما كانَ في قولِ أوسٍ.

= الابتداءَ بها قصدُ الإبهامِ، ذُكرَ في التسهيلِ مِن المسوِّغاتِ، وقالَ الشَّارحُ: «لأنَّها في تقديرِ التخصيصِ، والمعنَى: شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيدًا، أي: جعلَه حسنًا، فهو كقولِهم: «شَيْءٌ جَاءَ بِكَ»، و«شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ». انتهى.

قالَ ابنُ أمِّ قاسمٍ: «وفيه نظرٌ».

قولُ الشارحِ: الباءُ زائدةٌ في: «أَفْعِلْ بِزَيْدٍ»، الباءُ زائدةٌ مثلها في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾». الشبَهُ في الزائدِ فقط، لا في جوازِ الحذف كما بينه في التوضيح.

(١) انظر: الإيضاح الشعري (٤٣٧).

(٢) مريم: ٣٨.

(٣) من الطويل. انظر: ديوان أوس (٨٤).

(٤) وهو الكسائي. انظر: الجمل (١١٣) والحلبيات (٢٣٧).

(٥) هذا من نقل أبي علي عنه.

(٦) انظر: الكتاب (١/ ٧٩).

وإنَّما لم يُجمع كما تقولُ: «القَوْمُ كَفَوا» إذا لم تُلْحِق الجارَّ فتقولُ: «القَوْمُ كَفَى بِهِمْ»؛ لأنَّه يُقالُ: يجوزُ أن يكونَ أُضمرَ على لفظِ المفردِ دونَ الجميعِ؛ لأنَّ هذا الفعلَ بمنزلةِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فكما لم يُلحِقُوا علامةَ الجمعِ هذين الفعلين كذلك لم يُلحَق هذا، وجُعلَ الفاعلُ على لفظِ المفردِ وإن كانَ في المعنَى جميعًا.

وأيضًا فإنَّه يجوزُ أن يكونَ أُجرِيَ مجرى (أَفْعَلَ) الذي في قولِهم: «مَا أَحْسَنَ زيدًا!»، فكما لم يُجمَع الضميرُ في (أَحْسَنَ) كذلك لم يُجمَع في (أَحْسِنْ) و(أَسْمِعْ)، مِن حيثُ اتَّفقا في المعنَى.

وأيضًا فإنَّ هذا الفعلَ قد جرَى مجرَى الاسمِ في تصحيحِهم له، ألا تراهم قالوا: «أَقْوِلْ بِهِ!»، و[1]:

... أَطْيِبْ بِرَاحِ الشَّامِ صِرْفًا ......

فكما لم يُظهروا علامةَ الفاعلِ[2] في اسمِ الفاعلِ، كذلك لم يُظهروا في هذا الفعلِ.

وإن شئتَ قلتَ: إنَّ هذا المحذوفَ في حُكمِ الثابتِ؛ لتقدُّمِ ما يدلُّ عليه، كما قالَ[3]:

---

(١) بتمامه:

فَأَطْيِبْ بِرَاحِ الشَّامِ صِرْفًا وَهَذِهِ ... مُعَتَّقَةً صَهْبَاءَ وَهْيَ شِيَابُهَا

والبيت لأبي ذؤيب، وهو من الطويل. انظر: ديوان الهذليين (١/ ٨٠).

(٢) عند الفارسي: (الضمير)، وعند العليمي: (الفعل).

(٣) بتمامه:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا =

وَنَـــارٍ تَوَقَّـــدُ بِاللَّيْـــلِ نَـــارَا

ولم يكن هذا في الحكمِ عطفًا على عاملَين لِمَا ثبتَ مِن التقديرِ.

ع: تلخَّصَ مِن كلامِه أنَّ الإضمارَ هنا قولُ س، وقوةُ كلامِه أنَّه قالَ ذلك نصًّا، ولم يؤخَذ منه بالقياسِ على ما استقرَّ مِن قاعدتِه، واقتضَى كلامُه الجوابَ عمَّا يُورَدُ مِن ثلاثةِ أوجهٍ.

يقالُ: «وَضَحَ الأمرُ» بالضادِ الْمُعجَمةِ، ثم بالحاءِ المهملةِ «وُضُوحًا»، وأَوْضَحَ، ثلاثيًّا ورباعيًّا: ظهَرَ، و«الوجهُ»[1]: حَسُنَ، قالَ خلفُ بنُ خليفةَ الأقطعُ[2]:

كَفَى الهَجْرَ أَنَّا لَمْ يَضِحْ لَكَ أَمْرُنَا ... وَلَـمْ يَأْتِنَا عَمَّا لَدَيْكَ يَقِينُ

* * *

وَفِي كِلَا الفِعْلَيْنِ [قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا]

* * *

وَصُغْهُمَا مِن ذِي [ثَلَاثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا]

* * *

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ [يُضَاهِي (أَشْهَلَا) ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)]

= البيت لأبي دؤاد في كتاب سيبويه وكذا الأصمعيات، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدي ابن زيد، وجاء في حواشي النسخة (ر) من الكامل: «الصحيح أنه لأبي داؤد الإيادي»، والبيت من المتقارب. انظر: الكتاب (١/ ٦٦) والأصمعيات (١٩١) وديوان عدي بن زيد (١٩٩).

(١) يعني: (وضح الوجه) معناه: حسن.

(٢) من الطويل. انظر: زهر الآداب (٣/ ٨٥٣).

[وغير ذي وصف...]: هذه العبارةُ أخصَرُ وأسهلُ مِن قولِهم: (أفعالُ الألوانِ والعيوبِ)، وأسلَمُ عن الاعتراضِ؛ لأنَّ تلك لا بدَّ أنِ تقيَّدَ العيوبُ فيها بـ: (الظاهرةِ)، وإلَّا دخلَ نحوُ: (جَهِلَ) و(خَرِفَ) و(نَهِمَ)، وأشملُ؛ لأنَّه يدخلُ فيها: (هَيِفَ).

ع: ينبغي أن يُفهمَ مِن قولِه (سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَ)، وكونِه لم يقل: «وَغَيْرِ فِعْلِ الْمَفْعُولِ» أنَّه إن كانَ مُلازِمًا للبناءِ للمفعولِ تُعُجِّبَ منه، نحوُ: «وُقِصَ»، و«سُقِطَ فِي يَدِهِ»، و«زُهِيَ زَيْدٌ»، و«عُنِيَ بِحَاجَتِكَ»؛ لأنَّ السَّالكَ طريقَ (فُعِلَ) على معنى السالكِ جادَّةَ (فُعِلَ)، وجادَّةُ (فُعِلَ) أنَّه لا يكونَ لَازمًا، بل جائزًا، وذلك أنَّه إذا جاءَ الفاعلُ رجَعَ البناءُ له، أعني أنَّك متمكنٌ مِن الرجوعِ بصيغتِه إلى صيغةِ فِعْلِ الفاعلِ.

وفائدةٌ أخرى في قولِه (سَالِكٍ) البيتَ، وكونِه لم يقل: (وَفُعِلَ)؛ لأنَّ ذلك يقصُرُ المنعَ على هذه الصيغةِ، فيَخرجُ عنه نحوُ: «قِيلَ»، و«بِيعَ»، باعتبارِ ظاهرِ أمرِهما، ويَخرجُ عنه أيضًا نحوُ: «اسْتُخْرِجَ الْمَالُ».

فإن قيلَ: فإنَّ هذا[1] لا يحتاجُ لإخراجِه هنا؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّه لا يُتَعَجَّبُ منه من حيث هو غيرُ ثلاثيٍّ.

قلتُ: قد يُتَوَهَّمُ أنَّ صيغةَ فِعْلِ المفعولِ إنَّما تقتضي المنعَ في الثلاثيِّ، فبَيَّنَ أنَّها مانعةٌ في الثلاثيِّ وفي غيرِه، حتى لو فُرِضَ أنَّ غيرَ الثلاثيِّ يجوزُ التعجُّبُ منه لم يَجُز التعجبُ منه إذا بُنِيَ للمفعولِ، ويُستفادُ حينئذٍ في نحوِ: «اسْتُخْرِجَ» مانعانِ[2]،

(١) الإشارة إلى (استخرج).

(٢) الصواب عند العليمي: (أن في نحو: استخرج مانعين).

لا مانعًا واحدًا.

ويُعلَمُ حينئذٍ أنَّ مَن قالَ في (أَفْعَلَ): إنه يجوزُ التعجُّبُ منه؛ لكونِه على صيغةِ فعلِ التعجُّبِ = أنَّه لا يُتَعَجَّبُ منه إذا كانَ مبنيًّا للمفعولِ.

الصيمَريُّ[1]: «ولا يُنقَلُ فعلُ التعجُّبِ إلا مِن فعلِ الفاعلِ، فأمَّا قولُهم: «مَا أَبْغَضَهُ إِلَيَّ!» و«مَا أَمْقَتَهُ عِنْدِي!»، وأنت تريدُ: [أنَّه][2] مَقِيتٌ، وأنَّه مُبْغَضٌ، فإنَّه مأخوذٌ من: «بَغُضَ»، و«مَقُتَ»، وهما فِعْلُ فاعلٍ».

لحَّنَ ابنُ سِيدَه[3] في كتابِ «الإِعْرَاب عَنْ مَرَاتِبِ قِرَاءَةِ الآدَابِ» أبا الطَّيِّبِ في قولِه[4]:

ابْعِدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ ... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

لأنَّ الألوانَ كالخَلْقِ، فكما لا يُقالُ: «مَا أَيْدَاهُ!»، ولا «مَا أَرْجَلَهُ!»، كذلك هذا، ولأنَّ أفعالَ الألوانِ والعيوبِ في الأصلِ على (افْعَلَّ) و(افْعَالَّ)، وما يجاوِزُ الثلاثةَ لا يُتَعَجَّبُ منه.

قالَ[5]: فأمَّا استشهادُ بعضِهم بقولِه[6]:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ

---

(١) انظر: تذكرة المبتدي للصيمري (١٥٥).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الصيمري.

(٣) انظر: درة الغواص (٣٧).

(٤) من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٢٩).

(٥) يعني ابن سيده.

(٦) الرجز لرؤبة. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧٦).

أَبْــيَضُ مِــنْ أُخْــتِ بَنِــي إِبَــاضِ

فَغُفْلٌ مجهولٌ، غيرُ موسومٍ ولا معلومٍ.

وأمَّا قولُ طرفةَ(١):

إِذَا الرِّجَــالُ شَــتَوْا وَاشْــتَدَّ أَكْلُهُــمْ فَأَنْــتَ أَبْيَضُــهُمْ سِــرْبَالُ طَبَّــاخِ

فإنَّه لا يعني بـ: (أَبْيَض) هنا صيغةَ الْمُفاضَلةِ، وإنَّما عَنَى به: الأبيضَ، فكأنَّه قالَ: فأنتَ واضِحُهم أو نقيُّهُم سربالُ طبَّاخٍ.

ثمَّ قالَ(٢): وقد يُتَأَوَّلُ قولُ المتنبي على أنَّ (مِنْ) للتبعيضِ، أي: لأنتَ أسودُ في عينِي، ولأنت ظلمةٌ مِن الظُّلَم، فيكونُ كبيتِ طرفةَ.

ع: جعلَ (مِنَ الظُّلَمِ) خبرًا ثانيًا.

ع: بقِيَ عليه مِن الشروطِ: وغيرِ مستغنًى عنه بـ: (مَا أَفْعَلَهُ!)، وذلك نحوُ: (أَجَابَ)، و(قَالَ) مِن القائلةِ، و(قَعَدَ)، و(جَلَسَ)، و(سَكِرَ)، و(نَامَ)(٣).

---

(١) البيت من البسيط. انظر: ديوان طرفة (١٨).

(٢) يعني ابن سيده.

(٣) جاء في طرف هذه الورقة فائدة كتبها الناسخ: «فائدة: من الشروط أن يكون مثبتًا، فلا يصاغان من فعلٍ مقصودٍ نفيُه لزومًا كـ «لم يعِج»، أو جوازًا كـ «لم يعُج»، كذا قال في شرح التسهيل، يعني أن (عاج يعيج) بمعنى (انتفع) لم يُستعمل إلا منفيًّا، و(عاج يعوج) بمعنى مالك استعمل مثبتًا ومنفيًّا، ودعوى الاختصاص في الأول جرى عليه الشارح وابن هشام في التوضيح، وفيه نظر، فإنه قد وجد مثبتًا فيما أنشده أبو علي القالي في نوادره، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

ولــم أرَ شــيئًا بعــدَ لَيلَــى ألَــذُّهُ ولا مَنْظَــرًا أَرْوَى بــهِ فــأَعِيجُ =

فائدةٌ: علةُ المنعِ إذا كانَ معبَّرًا عن فاعله بـ: (أَفْعَلَ فَعْلَاءَ) أنَّ حقَّ ما يُصاغانِ منه أن يكونَ ثلاثيًّا محضًا، وأصلُ الفعلِ في هذا النوعِ أن يكونَ على (افْعَلَّ)، كذا علَّلَه الجمهورُ[1]، قالَ في «شرحِ التسهيلِ»[2]: «وعندي تعليلٌ آخرُ أسهلُ منه، وهو أن يُقالَ: لَمَّا كان بناءُ الوصفِ مِن هذا النوعِ على (أَفْعَلَ) لم يبنَ منه أفعلُ تفضيلٍ؛ لئلا يلتبسَ أحدُهما[3] بالآخرِ، فلمَّا امتنعَ صوغُ أفعَلِ التفضيلِ [امتنَعَ صوغُ فعلِ التعجُّبِ][4] لتساويهما وزنًا ومعنًى، وجريانِهما مجرى واحدًا[5] في أمورٍ كثيرةٍ»، قال: «وهذا الاعتبارُ بيِّنٌ، ورُجحانُه متعيِّنٌ».

ويشذُّ مِن هذا النوعِ قولُهم: «مَا أَحْمَقَهُ!»، و«مَا أَرْعَنَهُ!»، و«مَا أَهْوَجَهُ!»، و«مَا أَنْوَكَهُ!»، بمعنى: «أَحْمَقَهُ»، و«مَا أَلَدَّهُ!»، مِن: «لَدَّ» إذا كان عسيرَ الخصومةِ، وبناءُ الوصفِ مِن كلِّ هذه على (أَفْعَلَ) في التذكيرِ، و(فَعْلَاءَ) في التأنيثِ.

وكلامُه في «الكافيةِ»[6] و«التسهيل»[7] يقتصِرُ ظاهرُه أنَّ صوغَهما [مِن] (أَفْعَلَ

= أفاده ابن قاسم».

انظر: شرح المرادي (٢/ ٨٩٥) وأمالي القالي (٢/ ١٦٨) وشرح ابن الناظم (٣٣٠) وأوضح المسالك (٣/ ٢٣٧) وشرح التسهيل (٣/ ٤٤).

(١) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٣٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٥).

(٣) في المخطوط (احداهما).

(٤) ساقط من المخطوط، والتتميم من شرح التسهيل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٥).

(٥) في المخطوط (واحد).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٨٧).

(٧) انظر: التسهيل (١٣١).

فَعْلَاءَ) إذا أفهَمَ جهلًا أو عُسرًا مقيسٌ.

فائدةٌ: قالَ الشارحُ[(١)]: «لا يُصاغُ مِمَّا زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ؛ لأنَّ بناءَها منه يُفوِّتُ الدلالةَ على المعنَى المتعجَّبِ منه، أما فيما أصولُه أربعةٌ نحوُ: (دَحْرَجَ) و(سَرْهَفَ)؛ فلأنَّه يؤدِّي إلى حذفِ بعضِ الأصولِ، ولا خفاءَ في إخلالِه بالدلالةِ».

يعني بحذفِ حرفٍ لجعلِه على (أَفْعَلَ).

* * *

وَ(أَشْدِدَ، اوْ أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عُدِمَا]

* * *

وَمَصْدَرُ العَادِمِ [بَعْدُ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ]

ما فِعلُه مزيدٌ فيه، وما اسمُ فاعلِه على (أَفْعَلَ) يُؤتى لهما بالمصدرِ الصريحِ.

وأمَّا ما لا مصدرَ له، وهو متصرِّفٌ تصرُّفًا ناقصًا، كـ: «يَذَرُ»، و«يَدَعُ»، والمنفيُّ، والمبنيُّ للمفعولِ إن قلنا: إنَّه لا يجوزُ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ»، وتريدُ أنَّه مضروبٌ، حيث لا قرينةَ، والناقصُ إن قلنا لا مصدرَ له = فيُؤتَى بالمصدرِ المؤوَّلِ.

وأمَّا ما لا يتفاوتُ أصلًا، وما لا يتصرَّفُ أصلًا فلا يُتَعَجَّبُ منها أصلًا.

* * *

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ [لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلَا تَقِسْ عَلَى الذِي مِنْهُ أُثِرْ]

[لغير ما ذكر]: كقولِهم: «مَا أَذْرَعَهَا»، أي: أَخَفَّهَا في الغَزْلِ! من قولِهم:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٢٩).

امرأةٌ ذَراعٌ، ولا فعلَ له، و«أَقْمِنْ بِهِ!»، اشتقوه مِن: هُوَ قَمِنٌ بِكَذَا، و«مَا أَعْسَاهُ!»، و«أَعْسِ بِهِ!»، أي: مَا أَحَقَّهُ! و(عَسَى) جامدٌ.

قيل[1]: و«مَا أَغْنَاهُ!»، و«مَا أَفْقَرَهُ!»، و«مَا أَشْهَاهُ!»، و«مَا أَحْيَاهُ»، مِن: «اشْتَهَى»، و«اسْتَحْيَا»، قالَ الشيخُ[2]: «والحقُّ أنَّهن مِن: «غَنِيَ»، و«فَقُرَ»، و«شَهِيَ»، و«مَقُتَ».

وقيل: وما أمقتَه، بناءً على أنَّه من: «مُقِتَ»، وأنَّه لم يبن للفاعلِ، وليس كذلك، بل قالوا: مَقُتَ.

وقالوا: ما أَخْصَرَهُ! من: اخْتُصِرَ.

* * *

وَفِعْــلُ هَــذَا البَــابِ [لَــنْ يُقَــدَّمَا مَعْمُولُــهُ وَوَصْــلَهُ بِــهِ الْزَمَــا]

* * *

وَفَصْــلُهُ بِظَــرْفٍ [اوْ بِحَــرْفِ جَــرّْ مُسْـتَعْمَلٌ وَالخُلْـفُ فِـي ذَاكَ اسْـتَقَرّْ]

الصحيحُ الجوازُ، وليسَ لـ س فيه نصٌّ.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[3]: «حكى الصَّيمَرِيُّ[4] أنَّ مذهبَ س[5] منعُ الفصلِ بالظرفِ،

---

(١) قاله الأخفش في الأوسط نقلًا عن العرب. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٣٨).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٦).

(٣) انظر: شرح الجزولية للشلوبين (٢/ ٨٩٢).

(٤) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٥٧).

(٥) سيبويه لم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم. انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

والصوابُ الجوازُ، وهو المشهورُ المنصورُ».

وقالَ السيرافيُّ[١] في قولِ س[٢]: «ولا تُزِيلَ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ»: «إنَّما أرادَ أنَّك تقدِّمُ (مَا)، وتُولِيها الفِعلَ، ويكونُ الاسمُ المتعجَّبُ منه بعدَ الفعلِ، ولم يتعرَّض للفصلِ».

قالَ النَّاظمُ[٣]: «ويؤيِّدُ الجوازَ[٤]:

أُقِيمُ بِدَارِ الحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا

البيتَ، وقولُ عمرِو بنِ معدي كربَ[٥]: «مَا أَحْسَنَ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا! وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا!».

اللَّزْبَةُ بسكونِ الزاي: شِدَّةٌ وقَحْطٌ، قالَ الجوهريُّ[٦]: «اللَّزْبَةُ: السَّنَةُ، وجمعُها: لَزَبَاتٌ».



---

(١) انظر: شرح السيرافي (١/ ٣٥٧).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٤٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٦).

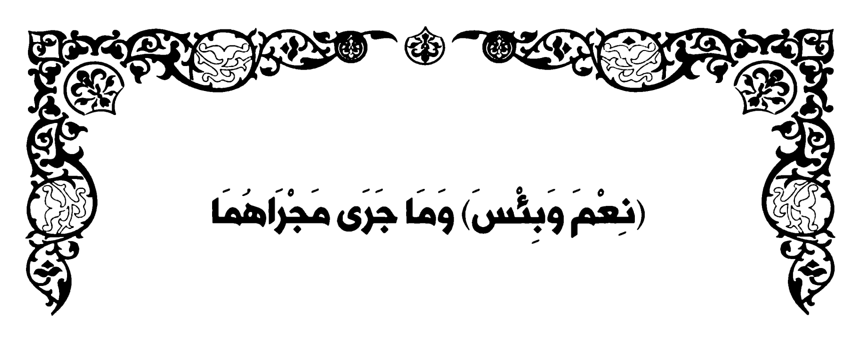
(٤) بتمامه:

أُقِيمُ بِدَارِ الحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا ... وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

والبيت لأوس بن حجر، وهو من الطويل، ورواية الديوان والمصادر: «بدار الحزم ما دام حزمها». انظر: ديوان أوس (٨٣) والأفعال لابن الحداد (١/ ٤٠٢) شرح التسهيل (٣/ ٤١).

(٥) انظر: الأغاني (١٥/ ١٤٦) وأمالي القالي (٢/ ١١٤).

(٦) لم يذكره الجوهري، بل ذكره ابن دريد، لكن لعل ابن هشام نقل عن نسخة عنده من الصحاح. انظر: الصحاح (١/ ٢١٩) وجمهرة اللغة (١/ ٣٣٤).



(نِعمَ وبِئْسَ) وما جرى مجراهما

فِعْلَانِ غَيْرُ [مُتَصَرِّفَيْنِ ... (نِعْمَ، وَبِئْسَ) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ]

[فعلان]: خِلافًا للفراءِ(١)، كذا في «التسهيلِ»(٢)، وقالَ في «شرحِه»(٣): «وأكثرُ الكوفيينَ»(٤).

[فِعْلَانِ] بدليلِ اتِّصالِ تاءِ التأنيث الساكنةِ بهما في جميعِ اللغاتِ، وضمائرِ الرفعِ البارزةِ في لغةٍ حكاها الكسائيُّ(٥).

[غير متصرفين]: في «شَرح العُمدة»(٦): «إنَّما أُلزِمَا لفظَ المضيِّ؛ لأنَّهما لإنشاءِ المدحِ والذَّمِّ».

ع: يعني: وكلُّ فعلٍ خبريٍّ نُقِلَ إلى الإنشاءِ التُزِمَ فيه المضيُّ.

«فَبِهَا وَنِعْمَتْ»(٧)، قالَ الخطَّابِيُّ(٨): «هو بكسرِ النونِ وسكونِ العينِ والتاءِ،

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٨) و(٢/ ١٤١).

(٢) انظر: التسهيل (١٢٦).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥).

(٤) كثعلب وأصحابه. انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٧٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٤).

(٥) انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٧٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٤).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٠).

(٧) انظر: سنن أبي داود (١/ ٩٧).

(٨) انظر: غريب الحديث للخطابي (٣/ ٢٢٣).

أي: نِعْمَت الخَلَّةُ، والعوامُّ يروونه بفتحِ النونِ وكسرِ العينِ، وليس بالوجهِ، ورواه بعضُهم: «ونَعِمْتَ»، أي: نعمكَ الله».

* * *

مُقَارِنَيْ (أَلْ) أَوْ [مُضَافَيْنِ لِمَا   قَارَنَهَا كَـ: «نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا»]

[مُقَارِنَيْ أَلْ]: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[1]، ﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾[2].

ع: قولُه: (أَلْ) أي[3]: الجنسية، بدليلِ قولِه في بابِ الفاعلِ:

لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

[مقارني أل]: الجنسيةِ، مثلُها في: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[4]، وقولِه[5]:

بِهِمْ هَدَى اللهُ جَمِيعَ الإِنْسَانْ
مِنَ الضَّلَالِ وَهُمُ كَالعُمْيَانْ

وقولِه[6]:

---

(١) الحج: ٧٨.

(٢) آل عمران: ١٢ ـ ١٩٧ والرعد: ١٨.

(٣) هذه المواضع من الحاشية كلها مستفاد من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٨٤).

(٤) العصر: ٢.

(٥) الرجز غير معين القائل. انظر: اتفاق المباني وافتراق المعاني للدقيقي (١١٣) والتذييل والتكميل (١٠/ ٨٥).

(٦) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي. انظر: النوادر لأبي زيد (٢٤٨) ومجالس ثعلب (٥٣٣ ـ ٥٣٦).

إِنْ تَبْخَلِـــي يَـــا هِنْـــدُ أَوْ تَعْتَلِّـــي
أَوْ تُصْـــبِحِي فِـــي الظَّـــاعِنِ الْمُـــوَلِّي

وقيلَ: إنهَّا عهديةٌ.

حجةُ الأوَّلِينَ لزومُ (أَلْ) في فاعلِها، أو فيما أُضيفَ إليه، فلولا الجنسيةُ كان فاعلُها كلَّ اسمٍ، وقولُهم[1]: «نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ»، كما يقولونُ[2]: «قَامَ النِّسْوَةُ»، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[3].

قيلَ: فأجيزوا في قولِك: «نِعْمَ الرَّجُلُ» أن يُقالَ: «نِعْمَتِ الرَّجُلُ» كما يقالَ: «قَامَتِ الرِّجَالُ»، و«نِعْمَتِ الرِّجَالُ».

قلنا: مقتضى القياسِ أن لا يجوزَ: «نِعْمَ الْمَرْأَةُ»؛ رَعْيًا لجانبِ اللَّفظِ، ولكنَّهم راعَوا جانبَ المعنى المعتَضِدِ بالأصالةِ، وهي التذكيرُ، فأمَّا هذا فمخالِفٌ لذاك؛ لأنَّه لم يَعْتَضِدْ بالأصلِ، أعني في: «نِعْمَتِ الرَّجُلُ»، بل هو خلافُ اللفظِ والأصلِ جميعًا.

وحجةُ الآخرينَ أنَّه يثنَّى ويُجمعُ، فلو كانت للجنسِ استغرقت جميعَ أفرادِه، ولو كانت للعهدِ الذهنيِّ كانت لمعقولِ الماهيةِ، وذلك شيءٌ مفردٌ لا يقبَلُ تثنيةً ولا جمعًا.

رُدَّ بعدمِ صحةِ الملازمةِ، بدليلِ قولِه[4]:

---

(١) انظر: اللمع (١٤١).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٥٢).

(٣) يوسف: ٣٠.

(٤) البيت لنصر بن سيار، وهو من الوافر. انظر: البيان والتبيين (١/ ١٥٨).

فَــإِنَّ النَّـــارَ بِـــالعُودَيْنِ تُـــذْكَى وَإِنَّ الحَـــرْبَ أَوَّلُهَـــا الكَـــلَامُ

ألا ترى أنَّه لا عهدَ في قولِه: (العُودَيْنِ)، وقد ثنَّاه؟

واختلَفُ كلٌّ مِن الفريقينِ، فقيلَ: جنسيةٌ حقيقيةٌ، وقيل: جنسيةٌ مجازًا، هذا خلاف الأوَّلِينَ، وقالَ الآخرونَ: المعهودُ ذهنيٌّ لا خارجيٌّ، وقيلَ: شخصيٌّ.

أجازَ الناظمُ[1] في (أَلْ) في هذا البابِ وجهينِ:

قالَ: «استعملُوا (أَلِ) الجنسيةَ مجازًا في الدلالةِ على الكمالِ مدحًا وذمًّا، نحوُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، و«بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو»، كأنَّه قالَ: «نِعْمَ الجَامِعُ لِخِصَالِ الْمَدْحِ زَيْدٌ»، و«بِئْسَ الجَامِعُ لِخِصَالِ الذَّمِّ عَمْرٌو».

أو يكونُ العمومُ قد قُصِدَ هنا على سبيلِ المبالغةِ المجازيَّةِ، كما فعلَ مَن قالَ[2]: «أَطْعَمَنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ»، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ»، أي: جامعٍ لكلِّ خَصْلةٍ يُمدَحُ بها الرجالُ». هذا نصُّه في «شرحِ الكافيةِ»[3].

فإن قلتَ: الوجهُ الأولُ هو الوجهُ الثاني قطعًا، وفي بعضِ النُّسَخِ[4]: (وَيَكُونُ العُمُومُ) بالواوِ، لا بـ: (أَوْ)، وهو مؤيِّدٌ لما ذكرتُ، وأنَّ الهمزةَ غلَطٌ مِن بعضِ النُّسَّاخِ، والذي قوَّى الرِّيبةَ أنَّه أعادَ قولَه: (الْمَجَازِيَّةِ) بعدَ قولِه أوَّلًا: (مَجَازًا)؛ فأوهَمَ أنَّ هذا المجازَ غيرُ ذلك المجازِ، وإلا لم يذكره.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٣).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١١٦).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٤).

(٤) لم يشر محقق شرح الكافية الشافية إلى هذا، أو لم تقع هذه النسخة أو الرواية بين يديه.

قلتُ: إنَّما هما وجهانِ، فالأوَّلُ حاصلُه أنَّه استَعملَ (الرَّجُلُ) في مكانِ قولِه: (الجَامِعُ لِخِصَالِ الرِّجَالِ الْمَمْدُوحَةِ)، والثاني حاصلُه أنَّه جعلَ (الرَّجُلُ) نفسَ الجِنسِ كلِّه.

(مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا) ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[1]، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[2].

وقد يكونُ ذلك بتوسُّطِ مضافٍ بينهما، كقولِه[3]:

فَإِنْ تَكُ فَقْعَسٌ بَانُوا وَبِنَّا ... فَنِعْمَ ذَوُو مُجَامَلَةِ الخَلِيلِ

وقولِه[4]:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ ....

البيتَ.

فاعلُ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أحدَ عشرَ شيئًا، وهي أربعةُ أنواعٍ:

نوعٌ أجمعوا على اطرادِه، وهو (٤): أن يكونَ بـ: (أَلْ)، أو مضافًا لما فيه (أَلْ)، أو لمضافٍ لما فيه (أَلْ)، أو مضمرًا مستترًا.

ونوعٌ أجمعوا على شذوذِه، وهو (٤): أن يكونَ نكرةً مفردةً، وأن يكونَ نكرةً مضافةً، وأن يكونَ علمًا، أو مضافًا لعلمٍ، وأن يكونَ ضميرًا بارزًا.

---

(١) النحل: ٣٠.

(٢) الزمر: ٧٢ وغافر: ٧٦.

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الوافر. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩).

(٤) بتمامه:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ ... زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

والبيت لأبي طالب، وهو من الطويل. انظر: السيرة النبوية (١/ ٢٧٩).

ونوعٌ اختلفوا: هل هو فاعلٌ أو لا؟ وهو (٢): (مَنْ) و(مَا).

ونوعٌ اختلفوا في جوازِ التكلُّمِ به، وهو أن يكونَ الذي مرادًا به الجنسُ.

الأمينُ الْمَحَلِّيُّ في «مفتاحِ الإعرابِ»[١]: «يكونُ فاعلُ (نِعْمَ، وبِئْسَ) معرَّفًا بـ: (أَلِ) الجنسيةِ، أو مضافًا إلى المعرَّفِ بهما، أو إلى ضميرِه معطوفًا، كقولِكَ: «نِعْمَ غُلَامُ الرَّجُلِ وَخَادِمُهُ بِشْرٌ».

مسألةٌ: أجازَ بعضُهم: «الرَّجُلُ نِعْمَ غُلَامُهُ»، و«الفَاضِلُ نِعْمَ كَلَامُهُ»، وقد جاءَ في ذلك قولُه[٢]:

فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا

ع: وينبغي أن يَلتزمَ ذلك مَن أجازَ: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامُهُ».

ش ع[٣]: «حكى الكسائيُّ[٤] عمَّن يوثَقُ بعربيَّته أنَّه يَرفعُ بـ: (نِعْمَ، وبِئْسَ) مضمرًا عائدًا على ما تقدَّمَ مطابقًا، وأجازَ الفراءُ[٥] أن يكونَ مِن هذا: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[٦]».

---

(١) انظر: مفتاح الإعراب (٦٧).

(٢) بتمامه:

فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا ... إِذَا البِيضُ تَحْتَ الْمَشْرَفِيَّاتِ صَلَّتِ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: أنساب الأشراف (٨/ ٤٠٤).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٨).

(٤) انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٧٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٤).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤١).

(٦) الكهف: ٥٠.

ع: يعني: يكونُ فاعلُ (بِئْسَ) عائدًا على ما تقدَّمَ، لا عائدًا على البدلِ. انتهى.

اتفقَ[(١)] الأخفشُ[(٢)] والفراءُ[(٣)] على جوازِ كونِ فاعلِهما نكرةً مختصةً، كقولِه[(٤)]:

بِــئْسَ قَرِينًــا يَفَــنٍ هَالِــكِ

وأجازَ الأخفشُ[(٥)] وحدَه كونَه نكرةً غيرَ مختصةٍ، كقوله[(٦)]:

نِيَــافُ القُــرْطِ غَــرَّاءُ الثَّنَايَــا وَرِئْــدٌ لِلنِّسَــاءِ وَنِعْــمَ نِــيمُ

وأجازَ المبرِّدُ[(٧)] كونَه موصولًا جنسيًّا، ويؤيدُه قولُه[(٨)]:

وَنِعْــمَ مَــنْ هُــوَ فِــي سِــرٍّ وَإِعْــلَانِ

ولا يكونُ الفاعلُ مضمرًا و(مَنْ) تمييزًا؛ لأنَّها لا تقبلُ (ألْ)، ولأنَّها لم تقع

---

(١) يستكمل من هنا النقل عن ابن مالك من شرح العمدة.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧ ـ ٢٦٧).

(٤) بتمامه:

بِــئْسَ قَرِينًــا يَفَــنٍ هَالِــكِ أُمُّ حُبَــيْشٍ وَأَبُــو مَالِــكِ

والبيت لم يعين قائله، وهو من السريع. انظر: أمالي القالي (٢/ ١٨٣) وثمار القلوب (٢٤٩).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١).

(٦) البيت لتأبط شرًّا، وهو من الوافر. انظر: ديوان تأبط شرًّا (٢٠٢).

(٧) انظر: المقتضب (٢/ ١٤٣)، (٤/ ١٧٥).

(٨) بتمامه:

فَــنِعْمَ مَزْكَــأُ مَــنْ ضَــاقَتْ مَذَاهِبُــهُ وَنِعْــمَ مَــنْ هُــوَ فِــي سِــرٍّ وَإِعْــلَانِ

والبيت لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: جمهرة اللغة (٢/ ١٠٩٨) وإيضاح الشعر (٣٨٠).

قطُّ نكرةً تامةً[(١)].

***

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا [يُفَسِّرُهْ   مُمَيِّزٌ كَـ: «نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ»]

[مضمرًا]: يجبُ أن يقولَ: «مُسْتَتِرًا»؛ لئلَّا يُتَوَهَّمَ [أنَّه][(٢)] يبرزُ كسائرِ الضمائرِ، قالَ[(٣)]:

لَنِعْمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ   بَأْسَاءُ ذِي البَغْيِ وَاسْتِيلَاءُ ذِي الإِحَنِ

وقالَ[(٤)]:

نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ
كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

«نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ»[(٥)]، قولُ ص[(٦)] فيه ما في النَّظْمِ، وقالَ الكسائيُّ والفراءُ[(٧)]: الفاعلُ (زَيْدٌ)، و(رَجُلًا) حالٌ عند الكسائيِّ تمييزٌ عندَ الفراءِ.

لنا قولُهم: «نِعْمَ رَجُلًا أَنْتَ»، و«بِئْسَ رَجُلًا هُوَ» فلو كانا فاعلَينِ اتَّصلَا،

---

(١) انتهى النقل هنا من شرح العمدة، ولم يشر ابن هشام إلى انتهائه من النقل. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩١).

(٢) ساقطة من المخطوط، التتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٨٩).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٩).

(٤) أورده ابن مالك ولم ينسبه لقائل معين، وهو رجز. انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٢).

(٥) هذه التحشية مستفادة من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٠٦).

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ١٧٧، ١٧٨) والمقتضب (٢/ ١٤١) والأصول (١/ ١١٤).

(٧) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٠٦) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨).

وقولُهم: «إِخْوَتُكَ نِعْمَ رِجَالًا»، والفاعل لا يتقدَّمُ، و«نِعْمَ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ»، والفاعلُ لا تعملُ فيه النواسخُ.

ابنُ الطرواةِ[١]: الفاعلُ محذوفٌ لا مضمرٌ، بدليلِ عدمِ بروزِه، وسوَّغَ الحذفَ أنَّه موضعُ إبهامٍ، كما قالَ[٢]:

فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

حَذَفَ؛ لإبهامِ المحلِّ، وصارَ التفسيرُ بدلًا مِن اللَّفظِ به[٣].

***

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ [وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ]

[وجمع تمييز وفاعل]:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ[٤]

في «شَرح العُمدة»[٥]: أجازَه المبرِّدُ[٦]، ومنعه س[٧] معتمدًا على أنَّه لا إبهامَ؛

---

(١) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٠٧).

(٢) بتمامه:

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

والبيت للنمر بن تولب، وهو من المتقارب. انظر: أدب الكاتب (٢١٤).

(٣) انتهى هنا النقل عن التذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٠٨).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (١٦٩).

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٦).

(٦) انظر: المقتضب (٢/ ١٥٠).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ٣٠١)، (٢/ ١٧٦).

فلا حاجةَ للتفسيرِ، ويلزمُه منعُ التمييزِ في نحوِ: «لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا»، ويردُّه: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[1]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾[2] الآية.

مِــنْ خَيْــرِ أَدْيَــانِ البَرِيَّــةِ دِينَــا[3]

ثم قد وردَ ذلك في هذا البيتِ، كقولِه[4]:

فَحْـــــــــــلًا ....

«كافيةٌ»[5]:

وَابْــنُ يَزِيــدَ الجَمْــعَ قَــدْ أَجَــازَا   وَسِـــيبَوَيْهِ مَنَـــعَ الجَـــوَازَا
وَابْــنُ يَزِيــدَ قَوْلُــهُ الصَّــحِيحُ   وَفِـــي مَقَـــالِهِمْ لَـــهُ تَوْضِـــيحُ

* * *

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) التوبة: ٣٦.

(٣) هذا البيت ليس في مطبوع شرح العمدة، والبيت بتمامه:
وَلَقَــدْ عَلِمْــتُ بِــأَنَّ دِيــنَ مُحَمَّــدٍ   مِــنْ خَيْــرِ أَدْيَــانِ البَرِيَّــةِ دِينَــا
والبيت لأبي طالب، وهو من الكامل. انظر: ديوان أبي طالب: (٨٧).

(٤) بتمامه:
وَالتَّغْلِبِيُّــونَ بِــئْسَ الفَحْــلُ فَحْلُهُــمُ   فَحْــلًا وَأُمُّهُــمُ زَلَّاءُ مِنْطِيــقُ
والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (١٩٢).

(٥) هذه الرواية من نسخة من كافية ابن مالك مع ابن هشام، وفي مطبوع الكافية النظم يختلف، قال ابن مالك في مطبوع الكافية:
وَمَــعْ ظُهُــورِ الفَاعِــلِ التَّمْيِيــزَ دَعْ   فِـي رَأْيِ عَمْـرٍو وَهْـوَ فِـي ذَا لَـمْ يُطَـعْ
انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٤).

وَ(مَـــا) مُمَيِّـــزٌ [وَقِيـــلَ: فَاعِـــلُ فِـي نَحْـوِ: «نِعْـمَ مَـا يَقُـولُ الفَاضِـلُ»]

[وما مُمَيِّزٌ]: عُزِيَ إلى الأخفشِ[١]، وتبعَه الزمخشريُّ[٢] وابنُ الحاجبِ[٣].

قولُه: (وَقِيلَ فَاعِلُ) عُزِيَ لـ س[٤] والكسائيِّ[٥].

وفي «شَرح العُمدة»[٦] أنَّه مذهبُ س وابنِ خروف[٧] والسيرافيِّ[٨]، وأنَّه الحقُّ، بدليلِ أنَّ (مَا) لا تقبلُ (أَلْ)، وما عهِدنا تمييزَ (نِعْمَ، وبِئْسَ) إلا قابلًا لها، فمِن ثَمَّ لم يُمَيَّز بـ: (مِثْلٍ، وغَيْرٍ، وأَفْعَلَ مِن)، وقولهم: «دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا»، و«غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمَّا»، والنكرةُ التاليةُ (نِعْمَ) لا يُقتصرُ عليها إلا في نادرٍ بشرطِ العطفِ، كالحديثِ[٩]: «فَبِهَا وَنِعْمَتْ، ومَنْ اغْتَسَلَ»، الحديثَ، وقولِه[١٠]:

تَقُـولُ عِرْسِـي وَهْـيَ لِـي فِـي عَـوْمَرَهْ
بِـــئْسَ امْـــرَأً وَإِنَّنِـــي بِـــئْسَ الْمَـــرَهْ

وأنَّ التمييزَ إنما يُجاءُ به لتعيينِ الجنسِ، و(ما) المذكورةُ لا تُعيِّنُ جنسًا.

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٩).
(٢) انظر: المفصل (٣٦٢).
(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٤٧٧) والكافية: (٥٠).
(٤) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧).
(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٣).
(٧) انظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (٢٤٤).
(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٨٦).
(٩) انظر: سنن النسائي (٣/ ٩٤).
(١٠) الرجز لبعض العرب. انظر: الاشتقاق: (١٥) والبصريات (١/ ٢٨٢).

قال الصَّمَيريُّ في «التَّبصِرة»[(١)]: «وإذا دخلت (مَا) على (نِعْمَ، وبِئْسَ) بطَلَ عملُهما، وجاز أن يليَهما ما لم يكن يليهما قبلَ دخولِ (مَا)، تقولُ: «نِعْمَ مَا أَنْتَ»، و«بِئْسَ مَا صَنَعْتَ»، قالَ اللهُ سبحانَه: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[(٢)]، ولم يَجُزْ قبل أن تدخلَ (مَا) أن تقولَ: «نِعْمَ أَنْتَ»، ولا «بِئْسَ صَنَعْتَ»[(٣)].

في «التَّسْهِيل»[(٤)]: «(مَا) معرفةٌ تامَّةٌ، وفاقًا لسيبويهِ[(٥)] والكسائيِّ[(٦)]، لا معرفةٌ ناقصةٌ، خلافًا للفراءِ[(٧)]، ولا نكرةٌ مميِّزةٌ، خلافًا للزمخشريِّ[(٨)]، وللفارسيِّ قولانِ[(٩)]، كقولَي الفراءِ والزمخشريِّ».

وفي «شَرحِه»[(١٠)]: جعلَ السيرافيُّ[(١١)] مثلَ (نِعْمَ مَا) في تمامِ (مَا) وتعريفها:

---

(١) انظر: التبصرة (١٦٣).

(٢) البقرة: ٩٠.

(٣) في المخطوط: «بئس ما صنعت»، وبها لا يستقيم التمثيل، وهي محذوفة عند الصيمري والعليمي.

(٤) في التسهيل: «(مَا) معرفةٌ تامةٌ، وفاقًا لسيبويهِ والكسائيِّ، لا موصولةٌ، خلافًا للفراءِ والفارسيِّ، وليست بنكرةٍ مميِّزةٍ، خلافًا للزمخشريِّ وللفارسيِّ في أحدِ قولَيه». انظر: التسهيل (١٢٦).

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧).

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧).

(٨) انظر: الكشاف (١/ ٣١٦).

(٩) انظر: الإيضاح العضدي (٩٠) والحجة (٢/ ٣٩٦) والحلبيات (١٨٤) وشرح الأبيات (٣٨١).

(١٠) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢).

(١١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٣٨٦).



«إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ»، أي: «مِنَ الأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ».

ويؤيِّدُه أنَّ المجرورَ المخبَرَ به عن مبتدأٍ لا يكونُ بالاستقراءِ إلَّا معرفةً، أو نكرةً مختصَّةً بالصفةِ، ولا صفةَ هنا.

ع: ولا صلةَ؛ لأنَّها مفردةٌ.

فتعيَّنَ التعريفُ والتمامُ.

ثم اختلَفَ س والكسائيُّ، فقالَ الكسائيُّ[1]: المخصوصُ (مَا) أخرى مقدرةٌ، والمحققون مِن أصحابِ س يقدرونَ: «نِعْمَ الشَّيْءُ شَيْءٌ صَنَعْتَ»، فيقدِّرون موصوفًا لا موصولًا.

ويقوِّي تعريفَ (مَا) هذه كثرةُ الاقتصارِ عليها، كـ: «غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمَّا»، ولا يقتصرُ على النكرةِ بعدَ (نِعْمَ) إلَّا نادرًا، كقولِه:

بِـئْسَ امْـرَأً وَإِنَّنِـي بِـئْسَ الْمَـرَهْ

في «شرحِ الكافيةِ»[2] أنَّ قولَ الزمخشريِّ ذهبَ إليه كثيرٌ مِن المتأخرين، وأنَّ القولَ بأنَّ (مَا) فاعلةٌ، وأنَّها معرفةٌ تامَّةٌ ظاهرُ قولِ س[3]، وصرَّحَ به ابنُ خَرُوفٍ[4]، وسبقَه إلى ذلك السيرافيُّ[5]، وجعلَ منه: «إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ»، أي: «مِنَ الأَمْرِ أَنْ

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١١١).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٧٣).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٣٨٦).

أَفْعَلَ»، فـ: (أَنْ أَفْعَلَ) مبتدأٌ، و(مِنَ الأَمْرِ) خبرٌ، والجملةُ خبرُ (إني)، ومثلُ قولِ السيرافيِّ قالَ س، ونَصُّه[1].

* * *

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ [بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا]

قولُه: (المَخْصُوصُ) يُفهم منه شرطان:

أحدُهما: أنَّه لا يكونُ أعمَّ مِن الفاعلِ، فلا يجوزُ: «نِعْمَ الصِّيَامُ جُنَّةٌ»، ولا: «نِعْمَ الإِنْسَانُ حَيَوانٌ»، ولا: «نِعْمَ الرَّجُلُ إِنْسَانٌ».

والثاني: أنَّه لا يكونُ مساويًا له، فلا يجوزُ: «نِعْمَ البَعِيرُ الجَمَلُ» عندَ مَن قالَ إنَّ البعيرَ خاصٌّ بالمذكَّرِ[2]، ولا: «نِعْمَ العَيْرُ الحِمَارُ»، ولا: «نِعْمَ الدُّسُرُ الْمَسَامِيرُ»، وأمَّا مَن قالَ: إنَّ البعيرَ ينطلقُ على الجملِ والناقةِ فذلك جائزٌ.

* * *

وَإِنْ يُقَدَّمْ [مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَـ: «العِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى»]

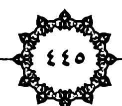
[كفى]: ع: ومِن هنا رُدَّ على مَن قالَ: إنَّه مبتدأٌ، والجملةُ قبلَه خبر[3]؛ لأنَّه

---

(١) يظهر أن في الكلام تتمة، وهي في شرح الكافية الشافية كاملة، قال ابن مالك هناك: «وكلام السيرافي موافق لكلام سيبويه؛ فإنه رحمه الله قال: «ونظير جعلهم «ما» وحدَها اسمًا قولُ العرب: «إني مما أن أصنع»، أي: «من الأمر أن أصنع»، فجعل «ما» وحدها اسمًا، ومثل ذلك: «غسلته غسلًا نعمًّا»، أي: «نعم الغسل»، فقدَّر (ما) بـ: (الأمر)، وبـ: (الغسل)، ولم يقدِّرها بـ: (أمر)، ولا بـ: (غسل)، فعُلم أنها عنده معرفة».

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢/ ٢٢٩).

(٣) في التذييل والتكميل (١٠/ ١٣٤) أنه رد على من قال: إنه خبر لمبتدأ محذوف.



يقتضي حذفَ الجملةِ بأسرِها، وذلك إجحافٌ.

ومِن ثَـمَّ رُدَّ على المبرِّدِ[١] في قولِه في نحوِ: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي﴾[٢]: إنَّ المنادَى محذوفٌ؛ لاقتضائه حذفَ جميعِ الجملةِ مع غيرِ حرفِ الجوابِ والشرطِ في قولِه[٣]:

.... قَالَـــــــتْ: وَإِنْ

مِن الحذف[٤]:

لَـــوْلَا جَرِيـــرٌ هَلَكَـــتْ بَجِيلَـــهْ

نِعْـــمَ الفَتَـــى وَبِئْسَـــتِ القَبِيلَـــهْ

أي: نِعْمَ الفتى هو، وبِئْسَت القبيلةُ هي.

في «شَرح العُمدة»[٥]: ما ملخَّصُه: قد يُحذَفُ المخصوصُ إذا عُلِمَ، فيُقَدَّرُ مكانَه مبتدأً مؤخَّرًا، نحو: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾[٦]،

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٨) وجواهر العلم (٢/ ٦٥٠).

(٢) يس: ٢٦.

(٣) بتمامه:

قَالَـتْ بَنَـاتُ العَـمِّ يَـا سَـلْمَى وَإِنْ ... كَـانَ فَقِيـرًا مُعْـدِمًا قَالَـتْ: وَإِنْ

والرجز لرؤبة. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٨٦).

(٤) الرجز لعويف القوافي، وهو عويف بن معاوية بن عقبة بن حصن بن حذيفة الفزاري. انظر: عيون الأخبار (١/ ٣٩١) والعقد الفريد (٣/ ٣٣٧) والأغاني (١٩/ ٢٠٠).

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٤).

(٦) الذاريات: ٤٨.

...... فَــنِعْمَ مُعْتَمَــدُ الوَسَــائِلْ[١]

وقد تكونُ له صفةٌ، فتقومُ مقامَه، نحوُ: «نِعْمَ الصَّدِيقُ حَلِيمٌ كَرِيمٌ»، و«بِئْسَ الصَّدِيقُ عَذُولٌ خَذُولٌ»، ويكثرُ ذلك إذا كانَ الوصفُ فِعلًا، والفاعلُ (مَا)، نحوُ: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم﴾[٢] الآية، ويقلُّ إذا كانَ غيرَ (مَا)، كقولِه:

لَبِــئْسَ الْمَــرْءُ قَــدْ مُلِــئَ ارْتِيَاعَــا

البيتَ، وقد يحذفُ الموصوفُ وصفتُه، ويبقى ما يتعلَّقُ بصفتِه، كقولِه[٣]:

بِــئْسَ مَقَــامُ الشَّــيْخِ ....

البيتَ.

ع: قد يحذفُ وتبقى صفتُه غيرُ اللائقةِ بمقامِه، كقولِه[٤]:

إِلَــى خَالِــدٍ حَتَّــى أَنَاخَــتْ بِخَالِــدٍ فَــنِعْمَ الفَتَــى يُرجَــى وَنِعْــمَ الْمُؤَمَّــلُ

---

(١) بتمامه:

إِنِّـــي دَعَوْتُـــكَ يَـــا يَزِيـــ ـــدُ فَـــنِعْمَ مُعْتَمَـــدُ الوَسَـــائِلْ

والبيت للطرماح، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الطرماح (٢١٩).

(٢) البقرة: ٩٣.

(٣) بتمامه:

بِــئْسَ مَقَــامُ الشَّــيْخِ أَمْــرِسْ أَمْــرِسِ إِمَّــا عَلَــى قَعْــوٍ وَإِمَّــا اقْعَنْسِــسِ

وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة، والْمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٣/ ٢٤٨) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب (٤٦) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧).

(٤) البيت للأخطل، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأخطل (٢٧).

وقولِه[1]:

لَبِـئْسَ الْمَـرْءُ قَـدْ مُلِـئَ ارْتِيَاعًـا ... وَيَـأبَى أَنْ يُراعِـي مَـا يُرَاعَـى

أي: فتًى يُرجَى، ومَرْءٌ قد مُلِئ.

واعلم أنَّ المشعِرَ بهذا هو الفاعلُ مع قوةِ معنى الكلامِ، فلا يساعد على دخولِه قوله: (وَإِنْ يُقَدَّمْ).

قال الصَّيمَريُّ[2]: «يجوزُ: «زَيْدُ نِعْمَ الرَّجُلُ»، ولا يجوزُ: «زَيْدٌ قَامَ الرَّجُلُ»؛ لأنَّ (نِعْمَ) لَمَّا كانت تعملُ في الجنسِ صارَ بمنزلةِ ما فيه عائدٌ إلى المبتدأِ؛ لأنَّ معناه: «زَيْدٌ مَمْدُوحٌ فِي الرِّجَالِ»، وليسَ كذلك: «زَيْدٌ قَامَ[3] الرَّجُلُ»؛ لأنَّه لا تقديرَ فيه أكثرَ مِن لفظِه».

* * *

وَاجْعَلْ كَـ: (بِئْسَ): (سَاءَ) [وَاجْعَلْ (فُعَلَا) ... مِـن ذِي ثَـلَاثَـةٍ كَـ: (نِعْـمَ) مُسْـجَلَا]

[واجعل كبئس ساء]: قالَ في «شَرح العُمدة»[4]: «وقد اجتمعا في قولِه تعالَى: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[5]».

ع: الظاهرُ أنَّ (سَاءَ) هنا ليست مِن هذا، بدليلِ أنَّ (الْمُرْتَفَق) مذكَّرٌ، والفعلُ

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٩).

(٢) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٦١).

(٣) في المخطوط (قال)، والتصويب من الصيمري.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٨).

(٥) الكهف: ٢٩.

مؤنَّثٌ، وإنَّما الضميرُ عائدٌ على ما تقدَّمَ.

قولُه: (سَاءَ) ع: كانَ يُغني عنه: (**وَاجْعَلْ فَعُلَا**) البيتَ؛ لأنَّ «سَاءَ»: «فَعُلَ».

ذكرَ في «شَرح العُمدة»[(١)] أنَّ «فَعُلَ» يخالِفُ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» بأمورٍ:

أنَّه متضمِّنٌ معنَى التعجُّبِ.

الثاني: أنَّه يجوزُ جرُّ فاعلِه بالباءِ الزائدةِ، وهذا الوجهُ ناشئٌ عَن الأوَّلِ.

الثالثُ: أنَّه يجوزُ مجيئُه بغيرِ (أَلْ).

الرابعُ: أنَّه يجوزُ عودُه إذا كانَ مضمرًا على ما قبلَه.

والخامسُ[(٢)]: مجيئه مطابقًا لمفسرِه.

ع: هذا معنَى كلامِ شرحِه وإيضاحِه وتقسِيمه[(٣)].

وفي نصِّ «العُمدة»[(٤)]: «ويُلحَقُ بـ: (بِئْسَ): (سَاءَ)، وبها وبـ: (نِعْمَ): (فَعُلَ) بوضعٍ أو تحويلٍ عَن (فَعَلَ) و(فَعِلَ)، ويكثرُ انجرارُ فاعلِه بالباءِ، وتجرُّدُه مِن (أَلْ)، وإضمارُه على وَفْقِ ما قبلَه».

[**وَاجْعَلْ فَعُلَا**]: ع: ينبغي أن يُستثنى مِن هذا ما عينُه أو لامُه ياءٌ، وهذا وإن كان قد حُكيَ فيه خلافٌ لا ينبغي أن يُرتكَبَ تجويزُه؛ لعدمِ[(٥)] الاعتدادِ بما جاءَ مِن

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٨ ـ ٧٩٩).

(٢) في المخطوط: «الرابع»، وهو سهو.

(٣) وهذا من دقة ابن هشام، فالبنود الخمسة الأخيرة لم تؤخذ نصًّا من ابن مالك، بل أخذها فهمًا.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٥).

(٥) مكررة في المخطوط.

(فَعُلَ) بضمِّ العينِ ممَّا عينُه ياءٌ، نحوُ: «هَيُؤَ»، وكذلك ينبغي أن يُستثنى مِن ذلك المضاعفُ، أعني ما عينُه ولامُه مِن وادٍ[1] واحدٍ؛ لقلةِ ما جاءَ مِن ذلك، نحوُ: «لَبُبْتُ»[2].

قولُه فيما تقدَّمَ[3]: (وَاجْعَلْ فَعُلَا) البيت، إذا وجدنا (فَعِلَ) أو (فَعَلَ) قد حُوِّلا إلى (فَعُلَ) علمنا ـ ولا بُدَّ ـ إرادةَ معنَى المبالغةِ فيهما، وأنَّهما أُجرِيا مجرَى (نِعْمَ، وبِئْسَ)؛ فأوجبنا لفاعلِهما ما وجبَ لفاعلِهما.

وإذا وجدنا (فَعُلَ) الوضعيَّ وفاعلُه غيرُ فاعلِهما، كـ: «شَرُفَ زَيْدٌ»، و«كَرُمَ عَمْرٌو»، علمنا[4] عدمَ إرادةِ إدخالِهما في بابِ (نِعْمَ، وبِئْسَ).

وإن وجدنا فاعلَهما كفاعلِهما احتملَ أن يكون ذلك بطريقِ الاتفاقِ أو القصدِ؛ فيحتملُ الدخولَ في بابِ (نِعْمَ) وعدمَ الدخولِ فيه، ومِن ثَمَّ احتملَ نحوُ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾[5] أن يكون تعجُّبًا، وأن لا يكونَ، وكذلك: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾[6] جوزوا فيه الوجهينِ، وإذا كانَ المقامُ مقامَ استغرابٍ واستعظامٍ ترجَّحَ الحملُ على التعجُّبِ، فافهمه.

* * *

---

(١) في المخطوط (واحد) والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٩٧)

(٢) في العليمي: «لبب». انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٩٧).

(٣) قال هذا لأنه كتب هذه التحشية في باب أفعل التفضيل، وأنا نقلتها هنا.

(٤) في المخطوط: «وعلمنا»، ويظهر أن هذه الواو سهو من الناسخ.

(٥) الصف: ٣.

(٦) الحج: ٧٣.

وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا) [الفَاعِلُ (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»]

جعفرُ بنُ أبي طالبٍ ذو الجناحينِ رضي اللهُ عنه[١]:

يَا حَبَّذَا الجَنَّةُ وَاقْتِرَابُهَا ... طَيِّبَةً وَبَارِدًا شَرَابُهَا

وَالرُّومُ رُومٌ قَدْ دَنَا عَذَابُهَا ... عَلَيَّ إِذْ لَاقَيْتُهَا ضِرَابُهَا

قولُه: **(الفَاعِلُ ذَا)** قولُ سيبويهِ والخليلِ[٢]، فإنَّ سيبويهِ ـ رحمه الله ـ قالَ: «وزعمَ الخليلُ أنَّ (حَبَّذَا) بمنزلةِ: «حَبَّ الشَّيْءُ»، ولم يخالفه في ذلك، وغلَّطَ ابنُ الحاجِّ مَن نسبَ إلى سيبويهِ غيرَ هذا المذهبِ.

قالَ: «فيدلُّ على بقاءِ (ذَا) على معناها مجيءُ التمييزِ بعدَها؛ ليفسِّرَ إبهامَها، ولولا ذلك لم يجئ تمييزٌ، ووجبَ النصبُ على الحالِ، وامتنَعَ دخولُ (مِنْ)».

ع: يقالُ: «حَبَبْتُ زَيْدًا» بالفتح، بمعنى: «أَحْبَبْتُهُ»، وفيه شذوذٌ مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: الاستعمالُ؛ فإنَّ الأكثرَ في الاستعمالِ: «أَحْبَبْتُ».

الثاني: في مُضارِعه، وهو: «يَحِبُّ» بالكسرِ، مع أنَّ «فَعَلَ» المضاعفَ المتعدي إنَّما قياسُه: «يَفْعُلُ» بالضَّمِّ.

الثالث: استغناؤُهم عَن اسمِ فاعلِه، وهو: (حَابٌّ) باسمِ الفاعلِ المزيدِ فيه، وهو: (مُحِبٌّ)، وعكسوا في اسمِ المفعولِ، فاستغنَوا بـ: (مَحْبُوبٍ) و(حَبِيبٍ) عَن

---

(١) انظر: السيرة النبوية (٢/ ٣٧٨).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٨٠).

(مُحَبٍّ)، على أنَّهم ربَّما قالوه، كقولِه[١]:

مِنِّـــي بِمَنْزِلَـــةِ الْمُحَـــبِّ الْمُكْـــرَمِ

وأذكرُ في هذا الموضعِ مسألةَ: «رَسَا» و«أَرْسَى»، قالَ ابنُ دريدٍ في كتابِ «الجمهرةِ»[٢] في بابِ ما لم يعرفه الأصمعيُّ وعرَفُه أبو زيدٍ وأبو عبيدةَ: أنَّ «أَرْسَى» مقولٌ بمعنَى: «رَسَا»، إلا أنَّ العربَ لم تقل: (مُرْسٍ)، بل اجتزأت بـ: (راسٍ)».

ونقلَ هذا أبو عليٍّ البغداديُّ[٣] في كتابِه (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ)[٤]، إلا أنَّه أخطأَ؛ إذ استدلَّ على «أَرْسَى» بقولِه: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾[٥]، وإنَّما هذه همزةُ النقلِ، مثلَها في: «جَلَسَ، وأَجْلَسْتُهُ»، و«قَامَ، وأَقَمْتُهُ»[٦].

ابنُ الحاجِّ: قيلَ: (حَبَّذَا) اسمٌ منقولٌ عن جملةٍ، وبه قالَ أبو العباسِ في «الْمُقتَضَبِ»[٧]، وقالَ: إنَّه مبتدأٌ.

---

(١) بتمامه:

وَلَقَـــدْ نَزَلْـــتِ فَـــلَا تَظُنِّـــي غَيْـــرَهُ ... مِنِّـــي بِمَنْزِلَـــةِ الْمُحَـــبِّ الْمُكْـــرَمِ

والبيت لعنترة من معلقته، وهي من الكامل. انظر: ديوان عنترة (١٧٢) وجمهرة أشعار العرب (٣٥١).

(٢) انظر: الجمهرة (٣/ ١٢٥٧).

(٣) يعني به أبا عليّ القالي.

(٤) لم أقع على الكتاب.

(٥) النازعات: ٣٢.

(٦) في المخطوط: «أقام، وأقمته»، وهو تحريف.

(٧) انظر: المقتضب (٢/ ١٤١ ـ ١٤٥).

وقالَ الأخفشُ في «الأوسطِ»(١): أصلُ (حَبَّذَا) أن يُرفَعَ (ذَا) بـ: (حَبَّ)، ثم رُكِّبا، [وارتفعَ](٢) (زَيْدٌ) بـ: (حَبَّذَا)، كما يرتفعُ بـ: (ضَرَبَ).

وقالَ الجرميُّ في (الفَرْخِ)(٣): (حَبَّ) فعلٌ رَفعَ (ذَا)، ثم جُعلَا بمنزلةِ فعلٍ، فرفَعَ (زَيْدًا).

وقالَ السيرافيُّ في «الإقناعِ»(٤): (حَبَّذَا) مبتدأٌ، و(زَيْدٌ) خبرٌ، كما قالَ المبرِّدُ، وبه قالَ صاحبُ «اللُّمَع»(٥).

وقالَ ابنُ كَيْسانَ(٦): (حَبَّ) فعلٌ، و(ذَا) فاعلٌ، و(زَيْدٌ) كمخصوصِ (نِعْمَ).

وكذا قالَ الفارسيُّ في الجزءِ الأَوَّلِ والثاني مِن «التذكرةِ»(٧).

قالَ ابنُ كَيْسانَ: وأشرتَ بـ: (ذَا) إلى أمرٍ قد جرى، فصوَّرتَه كالحاضرِ، وأردتَ: «حَبَّذَا الأمرُ أمرُ زيدٍ»، فحذفتَ المضافَ.

وعن بعضِ البصريينَ أنَّ (حَبَّذَا) خبرٌ مقدَّمٌ، نقلَه الفارسيُّ ولم يرضَه.

وقالَ الفارسيُّ في «شرحِ الأبياتِ»(٨): مَن زعمَ أنَّ (حَبَّ ذَا) كلمةٌ واحدةٌ ينبغي

---

(١) انظر: الأصول (١/ ١٢٠).

(٢) أغلبها مطموس في المخطوط.

(٣) انظر: البصريات (٢/ ٨٤٥) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٢).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٢) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٥٩).

(٥) انظر: اللمع لابن جني (١٤٢).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٠).

(٧) انظر: البغداديات (٢٠١ ـ ٢٠٤).

(٨) انظر: شرح الأبيات للفارسي (٩٧).



له أن يُغَلِّبَ حُكمَ الاسمِ؛ لأنَّه الأقوى، فيعربَ (زَيْدًا) خبرًا للمبتدأ لا فاعلًا.

وأجازَ الصَّيمَريُّ[١] في رفعِ (زَيْدٌ) بعدَ (حَبَّذَا) ثلاثةَ أوجهٍ، أن يكونَ مبتدأً وخبرُه (حَبَّذَا)، والعكسَ، وأن يكونَ خبرًا والمبتدأُ محذوفٌ، كما كان في: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ».

ومذهبُ دُرَيْودٍ[٢] أنَّ (ذَا) زائدةٌ لا اسمُ إشارةٍ، بدليلِ حذفِها في قولِ [ابنِ] رواحة[٣]:

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا

قلنا: استعملَ (حَبَّ) على الأصلِ، مثلُها في قولِه[٤]:

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً ....

لا أنَّها محذوفةٌ مِن (حَبَّذَا).

واستدلَّ ابنُ عصفورٍ[٥] على اسميَّتِها بدخولِ (يَا)، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ (يَا)

---

(١) انظر: تذكرة المبتدي للصيمري (١٦٤).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٠)، وهو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي، قال السلفي: معروف بالنحو والأدب وكان أعمى، شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير، توفي عام ٣٢٥هـ. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٤٤).

(٣) رجز. انظر: ديوان عبد الله بن رواحة (١٤٢).

(٤) بتمامه:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ

والبيت للأخطل، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأخطل (١٤٣).

(٥) انظر: المقرب (١٠٦) وشرح الجمل لابن عصفور(١/ ٦١٠).

تكونُ تنبيهًا، فتقعُ بعدَها الحروفُ والأفعالُ، وهذا مشهورٌ مِن أمرِها، وأمَّا قولُ المبرِّدِ في «الكاملِ»[١]: إنَّ (يَا) قد حُذفَ بعدَها المنادَى في: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾[٢]، فخالفَه في ذلك النحويونَ: أبو عليٍّ في «الأبياتِ الْمُشكلةِ»[٣]، وابنُ جني في «الخَصَائصِ»[٤]، وهو مذهبُ س[٥] أيضًا.

وقد كلَّمتُه[٦] في ذلك إشفاقًا عليه، فإذا هو يرى في[٧]:

يَـا حَبَّـذَا جَبَـلُ الرَّيَّـانِ مِـنْ جَبَـلٍ

أنَّه بمنزلةِ: «يَا محبوبُ»، و(جَبَلُ الرَّيَّانِ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ.

ش ع[٨]: «المبرِّدُ[٩] وابنُ السَّرَّاجِ[١٠]: «حَبَّ ذَا» رُكِّبَا، وجُعلا اسمًا.

---

(١) لم أعثر عليه.

(٢) النمل: ٢٥، وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي وطلحة وحميد الأعرج والحسن والشنبوذي والمطوعي وقتادة وأبي العالية والأعمش وابن أبي عبلة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٥٠٤).

(٣) انظر: شرح الأبيات المشكلة للفارسي (٦٦).

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٨).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٤).

(٦) المتكلم ابنُ الحاج، يقصدُ ابنَ عصفور.

(٧) بتمامه:

يَـا حَبَّـذَا جَبَـلُ الرَّيَّـانِ مِـنْ جَبَـلٍ ... وَحَبَّـذَا سَـاكِنُ الرَّيَّـانِ مَـنْ كَانَـا

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (١٦٥).

(٨) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠١).

(٩) انظر: المقتضب (٢/ ١٤٥).

(١٠) انظر: الأصول (١/ ١٣٥).

والحقُّ أنَّ «حَبَّ» فعلٌ باقٍ على فعليَّتِه، مقصودٌ به المحبةُ والمدحُ، وجُعلَ فاعلُه (ذَا)؛ ليدلَّ على الحضورِ القلبيِّ، ولم يُغيَّرا؛ لجريانِهما مجرَى الْمَثَلِ.

ويردُّ كونَهما اسمًا أنَّهما لم يتغيَّرا بعدَ التركيبِ معنًى ولا لفظًا، فبقيا على ما كانا عليه، كما بقيت حرفيةٌ (لَا) واسميةُ اسمِها في نحوِ: «لَا رَجُلَ»، ولأنَّ المبتدأَ يدخلُه النواسخُ، ولأنَّه كان يلزمُ تكرارُ (لَا)، فتقولُ: «لَا حَبَّذَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو».

وقد يُحذَفُ المخصوصُ إن عُلِمَ، وحذفُه مع بقاءِ تمييزٍ أجودُ.

فالأوَّلُ كقولِه(١):

أَجَبْتُ عِصَامًا إِذْ دَعَانِيَ قَائِلًا ... أَلَا حَبَّذَا مُسْتَنْصَرًا وَنَصِيرَا

والثاني كقولِه(٢):

قُلْتُ إِذْ أَذِنَتْ سُعَادُ بِوَصْلٍ ... [حَبَّذَا] يَا سُعَادُ لَوْ تَصْدُقِينَا

فتقديرُ الأوَّلِ: «حَبَّذَا أَنْتَ وَأَنَا»، وتقديرُ الثاني: «حَبَّذَا يَا سُعَادُ إِيذَانُكِ بالوَصْلِ».

وتنفرِدُ «حَبَّذَا» عن «نِعْمَ» و«بِئْسَ» ع بأمورٍ:

١. عدمُ تطابقِ الفاعلِ والمخصوصِ.

٢. عدمُ جوازِ تقديمِ المخصوصِ.

٣. عدمُ جوازِ دخولِ النواسخِ.

٤. جوازُ دخولِ (يَا).

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم ينسبه لشاعر، وهو من الخفيف. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٤).

٥. جوازُ دخولِ (لَا).

٦. كثرةُ وقوعِ تمييزٍ أو حالٍ قبلَ المخصوصِ وبعدَه، فالتمييزُ كقولِه(١):

أَلا حَبَّــذَا قَوْمًــا سُــلَيْمٌ فَــإِنَّهُمْ   وَفَــوْا إِذْ تَوَاصَــوْا بِالإِعَانَــةِ وَالنَّصْــرِ

وقولِه(٢):

حَبَّــذَا الصَّــبْرُ شِــمِيَةً لِامْــرِئٍ رَا   مَ مُبَــارَاةَ مُولَــعٍ بِالْمَعَــالِي

والحالُ كقولِه(٣):

يَــا حَبَّــذَا مَرْجُــوًّا البَــرُّ السَّــخِي

مَــنْ يَرْجُــهُ فَعَيْشُــهُ العَــيْشُ الرَّخِــي

وقولِه(٤):

يَـا حَبَّـذَا الْمَـالُ مَبْـذُولًا بِـلَا سَـرَفٍ   فِــي أَوْجُــهِ البِــرِّ إِسْــرَارًا وَإِعْلَانَــا

قالَ(٥): «ويُستعمَلُ «حَبَّ» مع غيرِ «ذَا»، فيتجدَّدُ لها أمورٌ:

جوازُ جرِّ فاعلِها بالباءِ.

وقلةُ الاستغناءِ عَن تمييزٍ، لا سيَّما عندَ جرِّ الفاعلِ.

ولزومُ الاكتفاءِ بالفاعلِ عَن المخصوصِ.

---

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٨).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٨).

(٣) أورده ابن مالك ولم ينسبه لشاعر، وهو من الرجز. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٦).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٦).

(٥) يعني به ابن مالك، فهو الآن يستكمل النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٧).

وجوازُ ضمِّ فائِها».

ابنُ عصفورٍ[(١)]: «المنصوبُ بعدَ (حَبَّذَا) تمييزٌ أجامدًا كان أو مشتقًّا؛ لصحَّةِ دخولِ (مِن)».

ابنُ الحاجِّ: الصوابُ أنَّه إذا لم تدخل (مِنْ) يحتملُ الحالَ والتمييزَ؛ فهما معنيَّانِ مقصودانِ، ويدلُّ[(٢)] على جوازِ الحالِ أنَّه يصحُّ أن يُقالَ: «حَبَّذَا زَيْدٌ فِي حَالِ كَوْنِهِ»، فهذا تصريحٌ بالحالِ، ولا مانعَ يمنعُ منه، وإن كنتُ لا أحفظُه.

وإذا كانَ حالًا فإن كانَ صاحبُها المخصوصَ لم تكن الحالُ (رَجُلًا) ونحوَه مِن أسماءِ الأنواعِ؛ لأنَّه لا فائدةَ في الحالِ، وليسَ موضعَ تأكيدٍ، وصَلُحَ أن يكونَ ما فيه فائدةٌ، جامدًا كانَ أو مشتقًّا، والأحسنُ في هذا عندي أن يكونَ بعدَ المخصوصِ.

وإن كانَ صاحبُها (ذَا) صَلُحَ على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ فيه فائدةً مِن حيثُ إنَّك بيَّنت هذا المبهَمَ، أهو رجلٌ أو راكبٌ؟

والفرقُ بينَ الحالِ فيهما أنه إن كانَ فاعلُ (ذَا) صاحبَها فهي مساويةٌ لِمَا تُعطيه (ذَا) مِن العمومِ؛ لأنَّه ليسَ مدلولُ (ذَا) مدلولَ مخصوصٍ.

ويجوزُ عندي على هذا أن يكون المنصوبَ في: «نِعْمَ رَجُلًا» حالًا، وقد جوَّزَ ذلك دُرَيْودٌ في (كتابِه)[(٣)].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١١).

(٢) في المخطوط (ويد).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨).

وينبغي عندي أن يكونَ الحالُ إلى جانبِ (ذَا) متصلةً به، والمخصوصُ بعدُ؛ لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّ تأخيرَه يُلْبِسُ بأنَّه حالٌ مِن المخصوصِ، وهما معنيَّانِ.

والآخر: ما فيه من الفصل.

وإذا كان تمييزًا؛ فإن كان المميَّز (ذا) فالأحسنُ أن يتَّصلَ به؛ لئلا يكونَ فصلًا بينَ التفسيرِ والمفسَّرِ بأجنبيٍّ، فأمَّا[1]:

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فقليلٌ فيما يقتضيه القياسُ عندي.

ابنُ خروفٍ[2]: تقديمُ التمييزِ على [المخصوصِ][3] أحسنُ، وسَوَّى بينَ التقديمِ والتأخيرِ في الحالِ.

وقالَ الجرميُّ[4]: إذا كانَ المنصوبُ تمييزًا قبُحَ تقديمُه قبلَ (زَيْدٍ)، فإن كانَ حالًا فإن شئتَ قدَّمتَ، وإن شئتَ أخَّرتَ، وهذا منه بناءٌ على أنَّ (زَيْدٌ) فاعلٌ، وهو مذهبُه، أعني الجرميَّ، وقالَ: التمييزُ إنَّما يكونُ بعدَ الفاعلِ، وهذا يقتضي أنَّه لا يُقالُ:

---

(١) بتمامه:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

والبيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (١١٨) والمقتضب (٢/ ١٥٠).

(٢) هذا منقول من الارتشاف. انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٠١) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٢).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الجمل والارتشاف، والإحالة على الحاشية السابقة.

(٤) انظر: البصريات (٢/ ٨٤٥).

«امتلأَ ماءً الكوزُ»(١).

وقالَ الفارسيُّ في «التذكرةِ»(٢): «تقديمُ التمييزِ إلى جانبِ (ذَا) هو الأحسنُ»، بناءً على ما يذهبُ إليه مِن أنَّ (ذَا) فاعلٌ، فهو مثلُ: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ».

ثمَّ قالَ: «وعلى ما يذهبُ إليه النحويونَ مِن أنَّ (حَبَّذَا) بمنزلةِ اسمِ مبتدأٍ فيه معنَى فعلٍ فيكونُ الفصلُ بينَ (حَبَّذَا) والمخصوصِ بالتمييزِ كالفصلِ بينَ الفعلِ وفاعلِه بالمفعولِ؛ فلا قُبْحَ في: «حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ» على مذهبٍ.

وقولُ أبي عُمرَ(٣): «إنَّه قبيحٌ» مُشكِلٌ.

وقد حُكِيَ أنَّ الكوفيينَ لا يُجيزونَ: «حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ»، ولا وجهَ لقولِهم عندِي».

قلتُ: نقل ابنُ الحاجِّ عَن «التذكرةِ الفارسيةِ»(٤).

* * *

(١) من عند نقله عن ابن خروف إلى هنا كله منقول بنصه من أبي حيان. انظر: الارتشاف (٤/ ٢٠٦٢).

(٢) كتاب التذكرة لم يقع عليه أحد مخطوطًا حتى الآن، وقد طبع تهذيب التذكرة لابن جني، ولكن هذا النص الذي نقله ابن هشام موجود بفصه ونصه في كتاب أبي علي الفارسي: (البصريات). انظر: البصريات (٢/ ٨٤٥).

(٣) يعني به الجرمي.

(٤) أقول: هذا الكلام بنصه مأخوذ من البصريات، ولا أدري هل هذا وهمٌ في نسبته كلام أبي علي للتذكرة أم هل الكلام قاله أيضًا أبو علي في التذكرة، وما يحسم هذا الوقوفُ على كتاب التذكرة لأبي علي، وليس يبعد أن يفتح الله على أحد عباده ويجد هذا الكتاب العظيم المبارك جليل النفع.

وَأَوْلِ ذا المخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لا ... تَعْدِلْ بِذا فهو يُضَاهِيْ الْمَثَلا

قولُه: (فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلا) قالَ ابنُ الحاجِّ: كما أنَّ[1]: «أَطِرِّي فَإِنَّكِ نَاعِلَةٌ»[2] إذا قلناه لمذكَّرٍ لا يُعتَقَدُ في مفرداته أنها تغيَّرت، بل هي كما كانت، والمعنَى إذا خاطبتَ به المذكرَ: «أَنْتَ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ قِيلَ فِيهِ هَذَا».

ع: هذا المثلُ يضرَبُ للقويِّ على الأمرِ، وأصلُه: أنَّ رجلًا كانت له أَمَتان راعيتان، إحداهما ناعلةٌ، والأخرى حافيةٌ، فقالَ للناعلِة: «أَطِرِّي فإنكِ ناعلةٌ»، أي: «خذي طررَ الوادي»، فإنكِ ذاتُ نعلين، ودَعي وسطَ الوادي لصاحبتِك؛ فإنها حافيةٌ.

اعلم أن [ابنُ][3] الحاجِّ لَمَّا ذكرَ أَنَّ (حَبَّذَا) بمنزلةِ: «أَطِرِّي إِنَّكِ نَاعِلَةٌ» قالَ: كتبتُ هذا، ثمَّ ظهرَ لي فرقٌ بينَهما مِن جهةِ أنَّ (حَبَّذَا) ليسَ كلامًا محكيًّا كالأمثالِ؛ لأنَّه يَخُصُّ فيه كلُّ متكلِّمٍ ممدوحَه بالذِّكرِ، فالصوابُ أن يعتقَدَ أنَّ (ذَا) تنزَّلت منزلةَ الشيءِ، وأريدَ بها لإبهامها ما يرادُ به، فكأنَّها بمنزلة (ما) في: «نِعْمَ مَا»، فهي إذن تقعُ على كلِّ شيءٍ، مذكَّرًا كانَ أو مؤنثًا، مثنًّى أو مجموعًا، ولا يَفسُدُ اعتقادُ المخصوصِ بدلًا بلزومِ[4] ولايتِه لها؛ لأنَّا نقولُ: صارت طريقةُ المدحِ ملتزَمةً بهذا الكلامِ كالْمَثَلِ؛ ولهذا لا يُقالُ: «زَيْدٌ حَبَّذَا»، ولا بدَّ لِمَن يقولُ: إنَّ (حَبَّذَا) مبتدأٌ، و(زَيْدٌ) خبرٌ مِن هذا الجوابِ؛ لأنَّه لا يجيزُ التقديمَ والتأخيرَ.

---

(١) في المخطوط: (أنك)، ويظهر أنه تصحيف.

(٢) من أمثال العرب. انظر: مجمع الأمثال (١/ ٤٣٠) والمستقصى في أمثال العرب (١/ ٢٢١).

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) في المخطوط: (بلزم)، وهو تحريف.

ع: قد يكونُ الجوابُ أنَّ (حبَّذَا) في تأويلِ المعرفةِ، وأنَّ (زَيْدًا) هو الخبرُ، وهو معرفةٌ، إلا أنَّ هذا الجوابَ لا يمشي في نحوِ[1]:

وَحَبَّــذَا نَفَحَــاتٌ مِــنْ يَمَانِيَــةٍ

وأمَّا مَن قالَ بأنَّ (حَبَّذَا) فعلٌ فلا إشكالَ في وجوبِ تأخيرِ الفاعلِ عن فعلِه.

* * *

وَمَا سِوَى (ذَا) [ارْفَعْ بِـ: (حَبَّ) أَوْ فَجُرّْ بِالبَـا وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الحَـا كَثُـرْ]

قولُه: (**انْضِمَامُ الحَا كَثُر**) وكذا[2] كلُّ فعلٍ على «فَعُلَ» إذا ضمِّنَ معنى التعجُّبِ يجوزُ فيه هذا النقلُ، قالَ[3]:

حُسْنَ فِعْلًا لِقَاءُ ذِي الثَّرْوَةِ الْمُمْـ ـلِقَ بِالبِشْـرِ وَالعَطَـاءِ الجَزِيـلِ

فلو خلا مِن معنى التعجُّبِ جازَ إسكانُ عينِه، ولم يجز ضمُّ فائِه، كقولِه[4]:

يَـا فَضْـلُ يَـا خَيْـرُ مَـنْ تُرْجَـى نَوَافِلُـهُ قَدْ عُظْمَ لِي مِنْكَ فِي مَعْرُوفِكَ الأَمَلُ

وحكَى الكسائيُّ[5]: «مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتًا، وَجُدْنَ أَبْيَاتًا».

---

(١) بتمامه:

وَحَبَّــذَا نَفَحَــاتٌ مِــنْ يَمَانِيَــةٍ تَأْتِيـكَ مِـنْ جَبَـلِ الرَّيَّـانِ أَحْيَانَـا

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (١٦٥).

(٢) ينقل من كلام ابن مالك في شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٧).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٨).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل معين، وهو من البسيط. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٨).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٨) ومجالس ثعلب (٢٧٣) والمسائل البصريات (١/ ٤٢٢).

وفي نصِّ «العُمدة»[1]: «ويشرَكُها في النقلِ وجرِّ الفاعلِ كلُّ فعلٍ على «فَعُلَ» مضمَّنٍ تعجبًا».

❁ ❁ ❁

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠٠).



اسمُ التَّفْضِيلِ

صُـغْ مِـنْ [مَصُـوغٍ مِنْـهُ لِلتَّعَجُّـبِ (أَفْعَـلَ) لِلتَّفْضِـيلِ وَأْبَ اللَّـذْ أُبِـي]

قولُه: (صُغْ) البيتَ، أي: صغْ (أَفْعَلَ) للتفضيلِ مِن كلِّ شيءٍ صِيغَ للتعجُّبِ، أي: صيغَ منه (أَفْعَلَ) و(أَفعِلْ) للتعجُّبِ، فيُقالُ: هو أَضْرَبُ، وأَعْلَمُ، وأَحْسَنُ، كما يُقال: مَا أَضْرَبَهُ! وأَضْرِبْ بِهِ! ومَا أَحْسَنَهُ! وأَحْسِنْ بِهِ! ومَا أَعْلَمَهُ! وأَعْلِمْ بِه!

والقائمُ مقامَ فَاعِلِ: (مَصُوغٍ) قولُه: (مِنْهُ).

قولُه: (أَفْعَلَ): وشذَّ: (خَيْرٌ) و(شَرٌّ) باطرادٍ، و(حَبٌّ) بِنُدُورٍ في قولِه[1]:

وَزَادَنِـي كَلَفًـا فِـي الحُـبِّ أَنْ مَنَعَـتْ وَحَـبُّ شَـيْءٍ إِلَـى الإِنْسَـانِ مَـا مُنِعَـا

قولُه: (وَأْبَ اللَّذْ[2] أُبِي) في نسخةٍ: (وَأْبَ مَا أُبِي)، وهو أحسَنُ.

قالَ ابنُه[3]: «فلا يُبنَى مِن وصفٍ لا فِعلَ له، كـ: (غَيْرٍ، وسِوَى)، ولا مِن فِعْلٍ زائـدٍ على ثلاثـةٍ، نحوُ: «اسْتَخْرَجَ»، ولا معبَّرٍ عن فاعلِه بـ: (أَفْعَلَ)، كـ: «عَوِرَ»، ولا مبنيٍّ للمفعولِ، كـ: «ضُرِبَ»، ولا غيرِ متصرِّفٍ، كـ: «عَسَى، ونِعْمَ، وبِئْسَ»، ولا غيرِ متفاوتِ المعنَى، كـ: «مَاتَ، وفَنِيَ».

---

(١) البيت للأحوص، وهو من البسيط. انظر: الحيوان (١/ ١٦٨) وعيون الأخبار (٢/ ٥).

(٢) في المخطوط: (الذي)، وهو تحريف.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤١).

قلتُ: بقيَ عليه: ولا ناقصٍ، نحوُ: «كَانَ، وظَلَّ».

وقالَ ابنُه[١] حينَ عدَّ ما شذُّوا فيه: «وأمَّا قولُهم: «أَزْهَى مِن دِيكٍ»، و«أَشْغَلُ مِن ذَاتِ النِّحْيَيْنِ»، و«أَعْنَى بِحَاجَتِكَ» فلا يعدُّ شاذًّا، وإن كانت مِن فعلِ المفعولِ؛ لأنه لا لَبْسَ فيها؛ إذ لم يُستعمَل لها فِعْلُ فاعلٍ».

ع: هذا خطأٌ في: «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ»، وإنَّما الدالُّ القرينةُ، على أنَّهم أيضًا قالُوا[٢]:

عَانٍ بِأُولَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

وهذا دليلٌ على: «عَنِيتُ» بمعنى: «اعْتَنَيْتُ».

وقالَ ابنُه[٣] أيضًا: «إن سُمِعَ بناؤه مِن شيءٍ لا يجوزُ التعجُّبُ منه عُدَّ شاذًّا، وحُفِظَ ولم يُقَس عليه، كما في التعجُّبِ تقولُ: «هُوَ أَقْمَنُ بِهِ»، أي: أحَقُّ به، وإن لم يكن له فِعْلٌ، كما قلتَ: «أَقْمِنْ بِهِ!»، وتقولُ مِن «احْتُضِرَ الشَّيْءُ»: «هُوَ أَحْضَرُ مِنْ كَذَا»، كما يُقالُ: «مَا أَحْضَرَهُ!».

ع: اقتضَى كلامُه أنَّك تقولُ بالقياسِ: «هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا»، حملًا على قولِهم: «مَا أَقْمَنَهُ!»، و«هُوَ أَحْضَرُ مِن كَذَا»، كما تقولُ: «مَا أَحْضَرَهُ!»، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الذي شذَّ في بابٍ لا ينبغِي أن يُقاسَ في بابٍ آخرَ.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٢).

(٢) أنشد هذا الرجز ابن الأعرابي، وقد أخلت به مطبوعة النوادر، ورواية ابن الأعرابي: «عان بأخراها»، وهذه الرواية التي أوردها ابن هشام رواية الأنباري أبي بكر. انظر: شرح الأنباري على المفضليات (٤٦٢) والصاحبي (٢٠٣).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤١).

فإن قيلَ: البابانِ بابٌ واحدٌ.

قلنا: فَلْيَجُز في بابَي التصغيرِ والتكسيرِ في كلٍّ منهُما نظيرُ ما جازَ في الآخَرِ مِن الشذوذِ؛ لأنَّ هذَين البابَينِ في النَّحوِ نظيرُ ذينك البابَينِ في التَّصريفِ في التآخِي.

ثمَّ قولُه: «احتُضر الشي» إنما هو: «احتُضر زيدٌ» أو نحوُه ممَّا يعقلُ، ولا أعلَمُ وجهًا لذِكْرِ الشيءِ هنا؛ لأنَّ (الاحتضارَ): مُشارَفةُ الموتِ، والدخولُ في النَّزْعِ، وإنَّما نعرِفُه يُقالُ فيمَن يعقلُ(١).

قولُه: (وَأَبَ) البيتَ، ومِن ثَمَّ لُحِّنَ المتنبي في قولِه(٢):

ابْعِدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَهَاءَ لَهُ ... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

قولُه: (وَأَبَ اللَّذْ أُبِي) قالوا: وما شَذَّ ثَمَّ شذَّ هنا، كقولِ الراجزِ(٣):

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكِ فِي البَيَاضِ

مِثْلُ الغَزَالِ زِينَ بالخِضَاضِ

قَبَّاءُ ذَاتُ كَفَلٍ رَضْرَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي

(١) هذا غريب جدًّا من العلامة ابن هشام رحمه الله؛ فإن بدر الدين لم يُجر ذِكرًا لشيء من مثال الاحتضار، إنما المضروب به المثل الاختصار، وهذا والله أعلم ربما نشأ عن تصحيف من نسخة شرح ابن الناظم التي مع ابن هشام.

(٢) من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٢٩).

(٣) الرجز لرؤبة. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧٦) والأصول (١/ ١٠٤).



تُقَطِّــــعُ الحَـــــدِيثَ بِالإِيمَـــــاضِ

ســأَلَ الزمخشــريُّ[(١)] في قولِــه: ﴿وَٱلۡبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾[(٢)] سؤالين:

الأولُ: أنَّ الكافرينَ لا ثوابَ لهم، وهذا الكلامُ يقتضي أنَّ لهم ثوابًا.

وأجابَ: بأنَّه كأنَّه قيلَ: ثوابُهم النارُ، على طريقةِ قولِه[(٣)]:

.... فَــــأُعْتِبُوا بِالصَّـــيْلَمِ

وقولِه[(٤)]:

تَحِيَّـــةُ بَيْـــنِهِمْ ضَـــرْبٌ وَجِيـــعُ

وقولِه[(٥)]:

شَــجْعَاءَ جِرَّتُهَـا الــذَّمِيلُ تَلُوكُــهُ ... أُصُـــلًا إِذَا رَاحَ الْمَطِـــيُّ غِرَاثَـــا

---

(١) انظر: الكشاف (٣/ ٣٨).

(٢) الكهف: ٤٦.

(٣) بتمامه:

غَضِـــبَتْ تَمِـــيمٌ أَنْ تُقَتَّـــلَ عَـــامِرٌ ... يَـــوْمَ النِّسَـــارِ فَـــأُعْتِبُوا بِالصَّـــيْلَمِ

والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الكامل. انظر: جمهرة أشعار العرب (٣٩٩) وتهذيب اللغة (٢/ ١٦٥).

(٤) بتمامه:

وَخَيْـــلٍ قَـــدْ دَلَفْـــتُ لَهَـــا بِخَيْـــلٍ ... تَحِيَّـــةُ بَيْـــنِهِمْ ضَـــرْبٌ وَجِيـــعُ

والبيت لعمرو بن معدي كرب، وهو من الوافر. انظر: ديوان عمرو (١٤٩) والكتاب (٢/ ٣٢٣) - (٣/ ٥٠).

(٥) البيت لأبي تمام، وهو من الكامل. انظر: ديوان أبي تمام (٢٢١) والموازنة (٢/ ٢٧٧).

ع: الشَّجَعُ في الإبلِ: سرعةُ نقلِ القوائمِ، والغِراثُ: الجياعُ. انتهى.

قالَ[١]: «ثمَّ بُنِيَ عليهِ: ﴿خَيْرٌ ثَوَابًا﴾، وفيه ضربٌ مِن التهكمِ.

السؤالُ الثاني أنْ قالَ: فإن قلتَ: فما وجهُ التفضيلِ؟ كأنَّ لِمَفَاخِرِهم شِرْكًا؟

قلتُ: هذا مِن وجيزِ كلامِهم، يقولونَ: «الصيفُ أحرُّ مِن الشتاءِ»، أي: أبلَغُ في حرِّه مِن الشتاءِ في بردِه».

يُشكِلُ على اشتراطِ أن يكونَ معناه قابلًا للكثرةِ: «أَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى اللهِ أَدْوَمُهَا»[٢]، و«أَحَبُّ العَمَلِ إِلَى اللهِ أَدْوَمُهُ»[٣]؛ لأنَّ الدوامَ لا يقبلُ معناه الكثرةَ.

في الحديثِ أيضًا في «البخاريِّ»[٤]: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ»، والذي حسَّنَه الازدواجُ بينَ (أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ) و(أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ)، بخلافِ ما لو قيلَ: «أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ»؛ لعدمِ الموازنةِ لفظًا بينَ (أَشَدُّ) و(أَطْيَبُ)، ولزيادةِ التمييزِ لو قيلَ: (أَشَدُّ) أو نحوُه، وأمَّا ما وجَّهَه الناظمُ[٥] فليسَ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبأ به.

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر: صحيح مسلم (١/ ٥٤١).

(٣) انظر: صحيح مسلم (١/ ٥٤١).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٨/ ١١٩).

(٥) قال الناظم في التسهيل: «وإنما كان هذان شاذين؛ لأنهما من باب أفعل فعلاء»، وقال في شرح الكافية: «وجائز أن يكون (أبيض) مبنيًا من قولهم: «باضَ الشيءُ الشيءَ بيوضًا» إذا فاقه في البياض، فالمعنى على هذا: أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها بعضًا، و(أبيض) بهذا الاعتبار أبلغ من (أشد بياضًا)، ويجوز أن تكون (من)=

في «الفصيحِ»(١): «اللُّصُوصِيَّةُ، والخَصُوصِيَّةُ، وحُرٌّ بَيِّنُ الحَرُورِيَّةِ، الفتحُ في الثلاثةِ أفصَحُ، وقد يُضْمَمْنَ».

في «الفَصِيح»(٢): «أشدُّ سَوادًا مِن حَلَكِ الغُرابِ، وحَنَكِ الغُرابِ، واللامُ أكثَرُ».

قالَ أبو القاسمِ عليُّ بنُ حمزةَ البصريُّ(٣): «أنكرَ النونَ أبو حاتمٍ وابنُ دريدٍ(٤) وغيرُهما، والوجهُ: حَلَك، ومَن قالَ: حَنَك الغراب: مِنقارُه فمردودٌ مُنكَرٌ، ومَن قالَ: حَنَك: حَلَك، وأُبدلت اللامُ نونًا فقد أصابَ».

* * *

وَمَا بِهِ إِلَى [تَعَجُّبٍ وُصِلْ ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ]

قولُه: (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ) البيتَ، هذه الحَوَالةُ غيرُ وافيةٍ بشرحِ هذا الموضعِ.

واعلَم: أنَّ العبارةَ المتوصَّلَ بها هُنا تخالِفُ العبارةَ المتوصَّلَ بها ثَمَّ في ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ المنصوبَ هُنا تمييزٌ، والمنصوبُ ثَمَّ مفعولٌ؛ فالأحسَنُ أن تقولَ:

= المذكورة بعد (أبيض) متعلقة بمحذوف دل عليه (أبيض) المذكور، والتقدير: «ماؤه أبيضُ أصفَى أو أخلَصُ مِن اللبن». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥٢) وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٢٦).

(١) انظر: الفصيح (٢٨٣).

(٢) انظر: الفصيح (٣١٧).

(٣) انظر: التنبيهات على أغاليط الرواة (١٨٥) وتاج العروس (٢٧/ ١٢٨).

(٤) انظر: جمهرة اللغة (١/ ٥٦٣).

إنَّ المصدرَ الذي يؤتى بِهِ هُنا يكونُ تمييزًا وهناكَ(١) يكونُ فاعلًا أو مفعولًا.

الثاني: أنَّ [المنصوبَ](٢) هنا نكرةٌ، وهناك يكونُ معرفةً، وهذا ناشئٌ عَن الوجهِ الأوَّلِ؛ لأنَّ الفاعلَ والمفعولَ في ذلك البابِ لا بدَّ مِن اختصاصِه، والتمييزُ في هذا البابِ وغيرِه لا بدَّ مِن كونِه نكرةً.

الثالثُ: أنَّك هناك تستعملُ العبارةَ النافيةَ في بابَي المنفيِّ والمبنيِّ للمفعولِ، ولا كذلك هناك، والسببُ في هذا أنَّك إنما تتوصَّلُ إليهما ثَمَّ بالمصدرِ المؤوَّلِ، وهنا لا سبيلَ إليه؛ لأنَّه معرفةٌ، وهو هناك ماشٍ، كما ذكرنَا.

* * *

وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ [صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِـ: (مِنْ) إِنْ جُرِّدَا]

[وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ] تقديرًا ﴿بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾(٣)، ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ﴾(٤) الآيةَ، إلى ﴿تَرْتَابُوٓا۟﴾، ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾(٥)، ﴿وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾(٦)، ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ﴾(٧)، إلى ﴿أَمَلًا﴾، ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ﴾(٨)، ﴿فَسَيَعْلَمُونَ

---

(١) هذه نهاية ورقة، وما بعدها بداية ورقة جديدة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) البقرة: ٢٨٢.

(٥) آل عمران: ٣٦.

(٦) آل عمران: ١١٨.

(٧) الكهف: ٤٦.

(٨) مريم: ٧٣.

﴿مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾(١) الآيةَ.

وأكثرُ ذلك في الخبرِ، سواءٌ خبرُ المبتدأِ، كما مثَّلنا، أو خبرُ الناسخِ، كقولِه سبحانَه: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾(٢)، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾(٣) وقال الشاعر(٤):

سَـــــقَيْنَاهُمُ كَأْسًـــــا ....

البيتَ.

ويَقِلُّ في غيرِ(٥) الخبرِ، نحوُ: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾(٦)، وقالَ(٧):

دَنَـــوْتِ وَقَـــدْ خِلْنَـــاكِ ....

البيتَ، وقولِه(٨):

---

(١) مريم: ٧٥.

(٢) النحل: ٩٥.

(٣) المزمل: ٢٠.

(٤) بتمامه:

سَـــقَيْنَاهُمُ كَأْسًـــا سَـــقَوْنَا بِمِثْلِهَـــا ... وَلَكِـــنَّهُمْ كَـــانُوا عَلَـــى الْمَـــوْتِ أَصْـــبَرَا

والبيت لزفر بن الحارث الكلابي، وهو من الطويل. انظر: الزهرة (٢٠٥) وأمالي الزجاجي (١٠).

(٥) في المخطوط (خبر)، والتصويب من العليمي.

(٦) طه: ٧.

(٧) بتمامه:

دَنَـــوْتِ وَقَـــدْ خِلْنَـــاكِ كَالبَـــدْرِ أَجْمَـــلَا ... فَظَـــلَّ فُـــؤَادِي فِـــي هَـــوَاكِ مُضَـــلَّلَا

أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥٧).

(٨) أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥٧).

عَمَــلًا زَاكِيًــا تَــوَخَّ لِكَــيْ تُجـــ ـــزَى جَـزَاءً ازْكَـى وَتُلْفَـى حَمِيــدَا

وقالَ[١]:

تَرَوَّحِـــي أَجْـــدَرَ ....

البيتَ[٢].

فلو قيلَ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ»، ولم يؤتَ بـ: (مِنْ) لفظًا، ولا هي مقدرةٌ؛ لم يجُز.

ولهذا أيضًا قالوا: لو سمَّيتَ بـ: (أَفْضَلَ مِنْهُ)، ثمَّ نكَّرتَه، فهل ينصرفُ أو لا؟ قولانِ مبنيانِ على اعتبارِ الصفةِ الأصليةِ وعدمِها، فلو سُمِّيَ بـ: (أَفْضَلَ) بغير (مِنْ) ثمَّ نُكِّرَ انصرفَ قولًا واحدًا[٣]، وعلَّلُوا ذلك بأن قالوا: لأنَّه لا يشبهُ الحالَ التي كانَ عليها صفةً.

ع: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه قد يكونُ بمعنى (فاعلٍ).

قولُه: (إِنْ جُرِّدَ) يعني مِن (أَلْ) والإضافةِ، وشذَّ[٤]:

نَحْــنَ بِغَــرْسِ الــوَدِيِّ[٥] أَعْلَمُنَــا مِنَّــا بِــرَكْضِ الجِيَــادِ فِــي السُّــلَفِ

---

(١) من تمامه:

تَرَوَّحِـــي أَجْـــدَرَ أَنْ تَقِيلِـــي غَـــدًا بِجَنْبَـــيْ بَـــارِدٍ ظَلِيـــلِ

والرجز لأحيحة بن الجلاح. انظر: ديوان أحيحة (٨١) والإيضاح (١٨٤).

(٢) من أول هذه التحشية استفادها ابن هشام من شرح التسهيل والتذييل والتكميل.

(٣) في المخطوط (واحد).

(٤) البيت لقيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر: ملحقات ديوان قيس (٢٣٦) وغريب الحديث (٥/ ٢٢٨).

(٥) في المخطوط: (الوادي).

وقولُه[1]:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى

فجامعَتِ الإضافةَ في الأوَّلِ، و(أَلْ) في الثاني.

ثمَّ قالَ ابنُه[2] في بيتِ الأعشى: «إنَّ الوجهَ الأوَّلَ مِن وجوهِ تأويلِه أنَّ (مِن) فيه ليست لابتداءِ الغايةِ، بل لبيانِ الجنسِ، كما هي في: «أَنْتَ مِنهم الفارسُ الشُّجَاعُ»، أي: مِن بينهم».

ع: فالتقديرُ: «وَلَسْت بالأكثرِ مِن بينهم حصًى»، وهذا يتكلَّمُ به الناسُ، يقالُ: فلان هو الأفضلُ مِن إخوتِه، وهو الأعلَمُ مِن أهلِ بيتِه، أي: هو الموصوفُ بالأفضليةِ والأعلميةِ مِن بينِهم، ويلزَمُ مِن هذا تفضيلُه عليهم، ولكنَّهم ما ذُكِروا لهذا.

وتسميةُ (مِن) هنا لبيانِ الجنسِ يُعكِّرُ على تفسيرِهم (مِن) التي لبيانِ الجنسِ، فإنَّك في: «أَنْتَ مِنْهُم الفارسُ» لا يصحُّ أن تقولَ: التقديرُ: «أَنْتَ الذِي هو هُم الفارِسُ»، ولا: «أَنْتَ الذِي هُم هُم»، فكيفَ يُقالُ: إنَّ (مِنْهُمْ) بيانٌ لـ: (أَنْتَ)؟ ثمَّ إنَّ (أَنْتَ) في غايةِ الوُضوحِ، لا يحتاجُ إلى شيءٍ يفسِّرُه، كما احتاجَ إليه (الرِّجْسُ)[3]،

---

(١) بتمامه:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى   وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ

والبيت للأعشى، وهو من السريع. انظر: ديوان الأعشى (١٩٣) والنوادر (١٩٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٣)، وهذه التحشية معطوفة على قوله: «قال ابنه: فلا يبنى من وصف».

(٣) يقصد قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾.

وإنَّما فَسَّرَ (الرِّجْسَ) ـ وهو مفردٌ ـ بـ: (الأَوْثَانِ)؛ لأنَّ (الرِّجْسَ) اسمُ جنسٍ، فهو للواحدِ وغيرِه صالحٌ، والذي في عبارةِ أبيه في «شرحِ الكافيةِ»(١): أنَّها للتَّبيينِ، ولم يَذكُر الجنسَ كما ذكرَ ابنُه، فَلْيُنْظَرْ.

ثمَّ قالَ: الثالثُ: أنَّ الألفَ واللامَ زائدتانِ، فلم يمنَعا مِن (مِنْ)(٢)، كما لم يَمنعا مِن الإضافةِ في قولِه(٣):

...... مِــنَ الرَّشَــاشِ الْمُسْــتَقِي

ع: فقد يُقالُ: فقولُ الناظمِ: (إِنْ جُرِّدَا) مدخولٌ؛ لأنَّه يَحتاجُ أن يقيِّدَه بالمجرَّدِ مِن الإضافةِ و(أَلْ) التي للتعريفِ(٤)، وعبارة ابنِه(٥) في «الشَّرحِ» جيدةٌ؛ فإنَّه قالَ: «وإذا كانَ معرَّفًا بـ: (أَلْ) لزِمَه مطابقةُ ما هو له في التذكيرِ والإفرادِ وفروعِهما»، هذا معنَى كلامِه ملخَّصًا، فشَرَطَ كونَ (أَلْ) للتعريفِ، ولم يعلِّق الحُكْمَ بـ: (أَلْ) مطلقًا.

* * *

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٣٥).

(٢) في المخطوط: (أل)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) بتمامه:

عَــذْبَ الْمَــذَاقِ مفلجًــا أَطْرَافُــهُ　　　كَــالأُقْحُوَانِ مِــنَ الرَّشَــاشِ الْمُسْــتَقِي

هذه الرواية الصحيحة، وقد لفق من استشهد به بين بيتين كما نبه عليه العيني، والبيت للقطامي، وهو الكامل. انظر: ديوان القطامي (١١٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٣٦).

(٤) هذه نهاية ورقة، وما بعدها بداية ورقة جديدة.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٤).

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ [يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا]

قولُه: (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) البيتَ، ومن ثَمَّ قالوا [في][1] (أُخَرَ): إنَّه معدولٌ، ولحَّنوا الحسنَ بنَ هانئٍ في قولِه[2]:

كَأَنَّ صُغْرَى ....

البيتَ، أجابَ ابنُ أبي الحديدِ[3]: بأنَّا وجدنا (أَفْعَلَ) يأتي على (فُعْلَى)، كقولِه[4]:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ

وقولِه[5]:

لَا تَبْخَلَنَّ بِدُنْيَا وَهْيَ مُقْبِلَةٌ

---

(١) السياق يقتضيها.

(٢) بتمامه:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

والبيت كما قال لأبي نواس الحسن بن هانئ، وهو من البسيط. انظر: ديوان أبي نواس (٧٢) وثمار القلوب (١٦٦).

(٣) انظر: الفلك الدائر لابن أبي الحديد (٤/ ٤٣).

(٤) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (١/ ٤١٠) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٣٥).

(٥) بتمامه:

لَا تَبْخَلَنَّ بِدُنْيَا وَهْيَ مُقْبِلَةٌ فَلَيْسَ يَنْقُصُهَا التَّبْذِيرُ وَالسَّرَفُ

والبيت للإمام عليٍّ رضي الله عنه، وهو من البسيط. انظر: الديوان (٢٨٤) والشعر والشعراء (٢/ ٧٠٥).

وَإِنْ دَعَـوْتِ إِلَـى جُلَّـى وَمَكْرُمَـةٍ[١]

وقيل: (مِنْ) زائدة على قولِ الأخفشِ[٢].

وكأنَ هذا القائلَ توهَّمَ أنَّ (مِنْ) إذا كانت زائدةً كانَ الجرُّ بالإضافةِ، وهذا فاسدٌ.

[وإن لمنكور]: ولا بدَّ مِن مطابقةِ تلك النكرةِ لِمَا (أَفْعَلُ) التفضيلِ له، ما لم يكن مشتقًّا؛ فيجوزُ إفرادُه مع جمعيةِ ما قبلَ المضافِ، نحوُ: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[٣]، وقد تضمَّنَ الوجهينِ قولُه[٤]:

وَإِذَا هُـمُ طَعِمُـوا فَـأَلْأَمُ طَـاعِمٍ ... وَإِذَا هُـمُ جَـاعُوا فَشَـرُّ جِيَـاعِ

قالَ ق ر ط ب ي[٥]: «الضميرُ في (بِهِ) قيلَ: له عليه السلام، وقيلَ: للقرآنِ، وهو: ﴿بِمَآ أَنزَلْتُ﴾، وقيلَ: للتوراةِ، وهو: ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾، والتقديرُ: «أوَّلَ فريقٍ كافرٍ».

---

(١) بتمامه:

وَإِنْ دَعَـوْتِ إِلَـى جُلَّـى وَمَكْرُمَـةٍ ... يَوْمًـا سَـرَاةَ كِـرَامِ النَّـاسِ فَادْعِينَـا

والبيت للمرقش الأكبر أو لبشامة بن حزن النهشل أو غيره، وهو من البسيط. انظر: ديوان المرقشين (٨٠) والمفضليات (٤٣١).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٧٦)، وهنا انتهى النقل عن ابن أبي الحديد، وما بعده تعليق لابن هشام.

(٣) البقرة: ٤١.

(٤) لأحد الجاهليين لم يعين، وهو من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٣) والنوادر (٤٣٤).

(٥) يقصد به الإمام القرطبي. انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٣٣).

وقالَ الأخفشُ[١] والفراءُ[٢]: محمولٌ على معنَى الفعلِ، أي: «أول مَن كفَر»، وحكَى س[٣]: «هو أظرفُ الفتيانِ وأجملُه»؛ لأنَّ المعنَى: «هو أظرفُ فتًى وأجملُه».

فإن قلتَ: قد كفرَ به قومٌ مِن قريشٍ قبلَ هؤلاء.

قيلَ: المعنى: «أول مَن كفرَ به مِن أهلِ الكتابِ».

ع: قد يرجِّحُ بهذا أنَّ الضميرَ: ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾.

زعمَ المبرِّدُ[٤] أنَّ النكرةَ المضافَ إليها (أَفْعَلُ) يجوزُ إفرادُها مطلقًا، وخالفَه النحويونَ، هذا إن كانت جامدةً، فإن كانت مشتقةً فالجمهورُ أيضًا يُوجبونَ المطابقةَ، وأجازَ بعضُهم تركَها، وقد اجتمعا في قولِه:

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلْأَمُ طَاعِمٍ ... وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ

ومنه عندَهم: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾.

أجابَ الجمهورُ بأنَّ التقديرَ: «أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ»، و«أَلْأَمُ فَرِيقٍ طَاعِمٍ»، ثم أُقيمت الصفةُ مقامَ موصوفِها، وقيلَ: لأنَّه في معنى: «أَوَّل مَن كَفَرَ»، وقيلَ: أي: لا يكن كلٌّ منكم أولَ كافرٍ، كقولِك: «كَسَانَا حُلَّةً».

تنبيهٌ: لا مفهومَ لهذهِ الصفةِ، أي: لا يُرادُ: «بل كونوا آخِرَ كافرٍ».

ولَمَّا اعتقدَ بعضُهم أنَّ لها مفهومًا قالَ: زائدةٌ، أعني (أَوَّلَ).

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ١٢٣).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٨٠).

(٤) انظر: المقتضب (٣/ ٣١١ـ ٣٣٩).

وقالَ آخَرُ: حُذِفَ المعطوفُ، أي: «وَلَا آخِرَ كَافِرٍ»، ونصَّ على الأوَّلِ؛ لأنَّه أفحَشُ، للابتداءِ به، ونظيرُه قولُه:

مِـنْ أُنَـاسٍ لَـيْسَ فِـي أَخْلَاقِهِـمْ عَاجِـلُ الفُحْـشِ وَلَا سُـوءُ الجَـزَعْ

ولا يريدُ: أنَّ فيهم فُحشًا آجِلًا، بل لا فحشَ عندهم البتةَ.

قولُه: (أَوْ جُرِّدَا) ذكرَ في «التَّسْهِيل»[1]: أنَّه إذا أُوِّلَ بما لا تفضيلَ فيه وجرِّدَ فالغالبُ أن يكونَ كذلكَ، وقد يطابقُ، فمثالُ عدمِ المطابقةِ: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[2]، ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾[3]، ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾[4]، ومثالُ المطابقةِ[5]:

إِذَا غَـابَ عَـنْكُمْ أَسْـوَدُ العَـيْنِ كُنْـتُمُ كِرَامًـا وَأَنْـتُمْ مَـا أَقَـامَ أَلَائِـمُ

فـ: (أَلَائِمُ) جمعُ: (أَلْأَم)، بمعنى: لئيمٍ.

ع: وعلى هذا يمشي قولُ [أبي][6] نُواس:

كَـأَنَّ صُـغْرَى ....

البيتَ.

---

(١) انظر: التسهيل (١٣٤).

(٢) الفرقان: ٢٤.

(٣) الإسراء: ٤٧.

(٤) طه: ١٠٤ وق: ٤٥.

(٥) جاء في المعاني الكبير نسبتها للفرزدق، والحقيقة أن هذه النسبة في متن الكتاب من زيادة الناشرين، والبيت من الطويل. انظر: المعاني الكبير (١/ ٥٦١) والزاهر (٢/ ٢٣٢).

(٦) ساقطة من المخطوط.

وفي «شَرح العُمدة» له[١]: وقد يؤنَّثُ العاري، كقولِ حُنَيفٍ[٢]: «الرَّمْكاءُ بُهْيَا، والحمراءُ صُبْرَى، والخَوَّارةُ غُزْرَى، والصفراءُ[٣] سُرْعَى»، وقد يُجمعُ، كقولِ الوليدِ بنِ عقبةَ[٤]:

لَعَمْرِي لَئِنْ أَضْحَتْ عَلَيَّ عَمَايَةٌ ... لَقَدْ رُزِئَ الأَبْصَارَ قَوْمٌ أَكَارِمُ

أبو البركاتِ بنُ الأنباريِّ في كتابِ «البُلْغة في معرفةِ أساليبِ اللغة»[٥]: «قد يذكرونَ الشيءَ بأحدِ وصفَيه دونَ الآخَرِ، ولا يكونُ له دليلُ خطابٍ، بل يكونُ الحُكْمُ عندَ ذكرِه وعدمِ ذكرِه سواءً، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾، والكفرُ لا يجوزُ في حالٍ مِن الأحوالِ، وكقولِ الشاعرِ[٦]:

مِنْ أُنَاسٍ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ ... عَاجِلُ الفُحْشِ وَلَا سُوءُ الجَزَعْ

ولو كانَ له مفهومُ خطابٍ بذِكْرِ الوصفِ لجازَ أن يَستَجِيزَ آجلَ الفُحشِ؛ لذكرِهِ عاجلَ الفُحشِ.

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٦٢).

(٢) هو حنيف الحناتم، رجل من بني تميم اللات بن ثعلبة، كان من أعلم الناس بالإبل. انظر: مجمع الأمثال (١/ ٢٧٣).

(٣) في شرح العمدة: «والصهباء».

(٤) في المخطوط: (عمامة)، و(الأنصار)، وهذا تحريف ظاهر، ويظهر هذا إلى أن الشاعر قال هذا الشعر وقد فقد بصره. انظر: حماسة البحتري (٤٢١).

(٥) يظهر أن ابن الأنباري نقله بنصه من ابن فارس. انظر: الصاحبي (١٤٧).

(٦) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو من الرمل. انظر: ديوان سويد (٢٧) والمفضليات (١٩٤).

وكانَ أبو عبيدةَ[1] وجماعةٌ مِن الفقهاءِ يذهبون إلى أنَّ لذكرِ الوصفِ دليلَ خطابٍ، وأنَّ الحُكْمَ مع ذكرِه يُخالِفُ الحُكْمَ مع عدمِ ذكرِه». انتهى.

***

وَتِلْــوُ (أَلْ) طِبْــقٌ [وَمَــا لِمَعْرِفَــهْ أُضِـيفُ ذُو وَجْهَـيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَـهْ]

ما أُضيفَ للمعرفةِ ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدُها: أن يكونَ مطلقًا له التفضيلُ، فلا تُنوَى بعدَه (مِن) البتةَ؛ لأنَّك لم تُرِد أنَّه فَضَلَ شيئًا بعينِه، بل أنَّ له زيادةَ فضلٍ في ذلك الشيءِ، وذلك كقولِكَ: «يُوسُفُ أَحْسَنُ»، تريدُ: «حُسْنُهُ ذُو زِيَادَةٍ»، وعلى هذا تصِحُّ إضافتُه إلى إخوتِه.

الثاني: أن يُؤوَّلَ بما لا تفضيلَ فيه البتةَ، فيكون معناه كمعنَى اسمِ الفاعلِ، نحوُ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم﴾[2]، ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[3]، ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[4]، ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾[5]، ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[6].

لَعَمْــرُكَ مَــا أَدْرِي وَإِنِّــي لَأَوْجَــلُ ....[7]

---

(١) في الصاحبي (أبو عبيد)، ولعله الصواب؛ لأنه هو المقصود عند ذكر الفقهاء.

(٢) النجم: ٣٢.

(٣) الروم: ٢٧.

(٤) هود: ٧٨.

(٥) الليل: ١٥.

(٦) الفرقان: ٢٤.

(٧) بتمامه:

لَعَمْــرُكَ مَــا أَدْرِي وَإِنِّــي لَأَوْجَــلُ عَلَــى أَيِّنَــا تَعْــدُو الْمَنِيَّــةُ أَوَّلُ =

...... إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ(١)

.... دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ(٢)

قُبِّحْتُمُ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا

أَلأَمَ قَومٍ أَصْغَرًا وأَكْبَرَا(٣)

وقولِ الشافعيِّ رحمهُ اللهُ(٤):

فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدِ

= والبيت لمعن بن أوس، وهو من الطويل. انظر: العين (٦/ ١٨٢) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠).

(١) بتمامه:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

والبيت للشنفرى من لاميته المشهورة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشنفرى (٥٩) وحماسة الخالديين (١/ ٥٣).

(٢) بتمامه:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

والبيت للفرزدق، وهو من الكامل. انظر: ديوان الفرزدق (٧١٤) وشرح النقائض لأبي عبيدة (١/ ٣٥٤).

(٣) لم يعين قائله، وهو رجز. انظر: المقتضب (٣/ ٢٤٧).

(٤) بتمامه:

تَمَنَّى رِجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُتْ ... فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدِ

والبيت ينسب للشافعي ولمالك بن القين ولطرفة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشافعي (٥٧) ومجاز القرآن (٢/ ٣٠١) والاختيارين (١/ ١٦١).

قَسَــمًا إِلَيْــكِ مَــعَ الصُّــدُودِ لَأَمْيَــلُ(١)

وهذا النوعُ إنَّما ذهبَ إلى ثبوتِه المتأخرونَ، والباقونَ يؤِّولونَ.

والثالثُ: أن يكونَ للتفضيلِ على مَن أضيفَ إليه.

فالأوَّلانِ يطابِقانِ، كاسم الفاعلِ، والثالثُ مختلَفٌ فيه، فابنُ السَّرَّاجِ(٢) يُوجِبُ أن لا يطابِقَ، عكسَ القسمينِ الأوَّلَينِ، والجمهورُ يجيزونَ الوجهينِ.

وهذا كلُّه يُفهَمُ مِن كلامِه هُنا؛ لأنَّه قالَ عن: (**ذُو وَجْهَيْنِ**): (**عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ**)، فأشعرَ قولُه: (**ذِي مَعْرِفَة**) بالخلافِ، ثمَّ قالَ: (**وَإِنْ لَمْ تَنْوِ**) أي: معنى (مِن)، وذلك إمَّا لأنَّكَ أردتَ تفضيلًا مطلقًا، أو لم تُرد البتةَ.

* * *

هَـذَا إِذَا نَوَيْـتَ [مَعْنَـى (مِـنْ) وَإِنْ لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ]

﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾(٣) أي: أحرص مِن سائرِ الناسِ غيرِهم، كما أنَّ (أَحْسَنَ الرِّجَالِ) بمنزلة: (أَحْسَنِ رَجُلٍ).

فا(٤): ولولا ذلك لم يعطف عليه: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾(٥).

---

(١) بتمامه:

إِنِّــي لَأَمْنَحُــكِ الصُّــدُودَ وَإِنَّنِــي قَسَــمًا إِلَيْــكِ مَــعَ الصُّــدُودِ لَأَمْيَــلُ

والبيت للأحوص، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأحوص (٢٠٩) والكتاب (١/ ٣٨٠).

(٢) في المخطوط: (بن الرابع)، وهو تحريف. انظر: الأصول (٢/ ٦).

(٣) البقرة: ٩٦.

(٤) لم أقع على كلام أبي علي، وقد نقله جامع العلوم في جواهر القرآن (٢/ ٦٢٢).

(٥) البقرة: ٩٦.

ع: إنما كتبتُ هذا ليُعلَمَ أنَّ إضافةَ (أَفْعَلَ) على معنى (مِن) حيثُ يرادُ به التفضيلُ، ألم ترَ أنَّها صُرِّحَ بها في المعطوفِ؟ و﴿يَوَدُّ﴾ في موضعِ الحالِ، أي: (وادِّينَ).

قولُه: (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) ابتدأَ النصفُ الثاني مِن الكتابِ.

***

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) [مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا]

***

كَمِثْلِ: (مِمَّنْ [أَنْتَ خَيْرٌ؟) وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا]

قولُه: (وَلَدَى إِخْبَارٍ) البيتَ، قد استعملَه هو في قولِه:

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وفي «كتابِ» سيبويهِ[1] في بابِ (الإضافةِ) ـ أعني بابَ النَّسَبِ ـ ما نصُّه: «وقالَ بعضُهم: (خَرْفِيٌّ)، إذا أضافَ إلى (الخَرِيفِ)، وحذَفَ الياءَ، و(الخَرْفِيُّ) في كلامِهم مِن (الخَرِيفِيِّ) أكثرُ، إمَّا أضافَه إلى (الخَرْفِ)، وإما بنَى (الخَرِيفَ) على (فَعْلٍ)». انتهى.

وقال عمرانُ بنُ حطَّانَ[2]:

---

(١) كذا في نسخة ابن خروف (٦٧/ أ).

(٢) بتمامه:

يُحِبُّ الفَتَى طُولَ الحَيَاةِ وَطُولُهَا إِلَيْهِ إِذَا طَالَتْ مِنَ الْمَوْتِ أَبْغَضُ

والبيت من الطويل. انظر: الدر الفريد (١١/ ٣٢٠).

... الفَتَى طُولَ الحَيَاةِ وَطُولُهَا إِلَيْهِ إِذَا طَالَتْ مِنَ الْمَوْتِ أَبْغَضُ

وفي (الغُرَّةِ)(١): «وإذا استَقبحُوا تقديمَ الجارِّ والمجرورِ عليهِ فالأَوْلَى أن يستَقبِحُوا تقديمَ الظَّرفِ(٢)، ألا ترَى إلى امتناعِهِم مِن قولِهم: «زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ»، وقالَ المازنيُّ(٣): هو قبيحٌ جدًّا، وقد وجدتُ أنا(٤) منه في الشِّعرِ أبياتًا، أنشدَ الفرزدقُ(٥):

لَأُخْتُ بَنِي ذُهْلٍ غَدَاةَ لَقِيتُهَا فُكَيْهَةُ فِينَا مِنْكَ فِي الخَيْرِ [أَرْغَبُ]

وقال الآخر(٦):

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا ....

البيتَ، وهذا لقلَّتِه يجعلونه شاذًّا، ولو أجازَه مجيزٌ في حروفِ الجرِّ، ومنعَه مِن الظرفِ، كانَ مناسبًا لقولِ الكوفيِّ هشامٍ: «فِيكَ لَأَرْغَبَنَّ»(٧)، وامتناعِهم مِن قولِهم: «خَلْفَكَ لَأَقُومَنَّ». انتهى.

---

(١) انظر: الغرة (١/ ٤١٤).

(٢) في مطبوعة الغرة: «فالأولى أن يستقبحوا تقديم الحال».

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٨).

(٤) المتكلم: ابن الدهان صاحب الغرة.

(٥) انظر: ديوان الفرزدق (١/ ٣٢) وشرح النقائض (٣/ ٧٦٥).

(٦) بتمامه:

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

والبيت هذا قبل البيت السابق، وهو من مجموعة أبيات للفرزدق، ورواية الديوان: «هو أطيب».

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٧٥).

وفي «الحَلَبِيَّات»[١] في قولِهم: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا»: «لا يخلو العاملُ في (بُسْرًا) من أن يكونَ (هَذَا) أو (أَطْيَبُ) أو مضمرًا، وهو (إِذْ كَانَ) أو (إِذَا كَانَ):

لا جائزٌ أن يكونَ (أَطْيَبُ) وقد تقدَّم عليه؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) هذا لا يقوَى قوةَ الفعلِ فيعملَ فيما قبلَه، ألا ترى أنَّك لا تُجيزُ: «أَنْتَ مِمَّنْ أَفْضَلُ؟»، ولا: «مِمَّنْ أَفْضَلُ أَنْتَ؟»، فتُقَدِّمَ الجارَّ عليه؛ لضعفِه أن يعملَ فيما تقدَّمَه؟ وإذا لم يعمل فيما كان متعلِّقًا بحرفِ جرٍّ إذا تقدَّم - مع أنَّ ما يكونُ متعلِّقًا بحرفِ الجرِّ قد يعمَلُ فيه ما لا يعمَلُ في غيرِه، نحوُ: «هَذَا مَارٌّ بِزَيْدٍ أَمْسِ»، و«هَذَا مُعْطٍ لِزَيْدٍ[٢] أَمْسِ دِرْهَمًا» - فأنْ لا يعملَ فيما يتعلَّقُ لا بحرفِ الجرِّ ممَّا يشابهُ المفعولَ به أَوْلَى، فأمَّا قولُ الفرزدقِ:

.... أَوْ مَـا زَوَّدَتْ مِنْـهُ أَطْيَـبُ

فللضرورةِ.

وإذا كانَ كذلك لم يعمل (أَطْيَبُ) في (بُسْرٍ) المتقدِّمِ عليه، فإذا لم يجز أن يكونَ (أَفْعَلُ) كان إمَّا (هَـذَا)، وإمَّـا المضمرُ، فإذا أعملتَ المضمرَ لزِمَ أن يكونَ العاملُ في ذلك المضمرِ قولَك (هَذَا)، فإذا لم يكن بُدٌّ مِن إعمالِ (هَـذَا) في الظرفِ أعملتَ (هَذَا) في نفسِ الحالِ، واستغنيتَ عن الإضمارِ».

ع: ابنُ دريدٍ[٣]:

---

(١) انظر: الحلبيات (١٧٦).

(٢) في المخطوط (معطي زيد)، وكذا في النسخة الأصل من الحلبيات، والتصويب من شرح المفصل؛ فإن ابن يعيش قد نقل هذا الموضوع هناك. انظر: شرح المفصل (٢/ ١٣).

(٣) انظر: شرح الأردبيلي على المقصورة (٢٦٢).

فَاسْتَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِنْ ... عُقَابِ لُوحِ الجَوِّ أعْلَى مُنْتَمَى

[مِنْ عُقَابِ]: مُتعلِّقٌ بـ: (أَعْلَى)، [مُنْتَمَى]: تمييزٌ، لا مضافٌ إليه؛ لفسادِ المعنَى.

المتنبي[1]:

يَا عَاذِلَ العَاشِقِينَ دَعْ فِئَةً ... أَضَلَّهَا اللهُ كَيْفَ تُرْشِدُهَا

لَيْسَ يُحِيكُ الْمَلَامُ فِي هِمَمٍ ... أَقْرَبُهَا مِنْكَ عَنْكَ أَبْعَدُهَا

بِئْسَ اللَّيَالِي سَهِرْتُ مِنْ طَرَبِي ... شَوْقًا إِلَى مَنْ يَبِيتُ يَرْقُدُهَا

أَحْيَيْتُهَا وَالدُّمُوعُ تُنْجِدُنِي ... شُؤُونُهَا وَالظَّلَامُ يُنْجِدُهَا

الواحديُّ[2]: «أَحَاكَ[3] فيه الشيءُ»: أثَّرَ، وقد يقالُ أيضًا: «حَاكَ».

ع: ابنُ القطَّاعِ[4]: «مَا يَحِيكُ فِيهِ الْمَلَامُ»، و«مَا يُحِيكُ»: إذا لم يؤثِّر.

[أَحييتُها][5]: تركَ النومَ فيها، «فلانٌ يُحيي الليلَ»: يسهرُه، «ويُمِيتُ الليلَ»: ينامُه.

[شؤونها]: قبائلُ الرأسِ، وهي مجاري الدموعِ، يقولُ: كانَ للدموعِ [من

---

(١) وأغلب تحشية هذه الأبيات مستفاد من الواحدي. انظر: ديوان المتنبي (٣) وشرح الواحدي (٥).

(٢) انظر: شرح الواحدي على ديوان المتنبي (٥).

(٣) في المخطوط: «حاك»، والتصويب من الواحدي.

(٤) انظر: كتاب الأفعال (١/ ٢٦٣).

(٥) يستكمل النقل عن الواحدي.

الشؤون] إمدادٌ، ولليالي مِن الظلامِ إنجادٌ[١]، والمعنى: أنَّ تلك الليالي طالت، وطالَ البكاءُ فيه.

قالَ أبو البقاءِ[٢] في قولِه تعالَى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ﴾[٣] الآيةَ: «(بَعْضُهُمْ) بدلٌ، أو مبتدأٌ، و(فِي كِتَاب) متعلِّقٌ بـ: (أَوْلَى)، أو حالٌ عاملُه معنَى (أَوْلَى)، ولا يكونُ حالًا مِن (أولي الأرحامِ)؛ للفصلِ بينهما بالخبرِ، ولأنَّه لا عاملَ إذًا، و(مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) إمَّا متَّصِلٌ بـ: (أُولُو الأَرْحَامِ)؛ فهو منصوبٌ على التبيينِ، أي: أعني، أي: أولو الأرحامِ مِن المؤمنينَ أَوْلَى مِن الأجانبِ، وإمَّا متعلِّقٌ بـ: (أَوْلَى)».

ع: الحطيئةُ[٤]:

سِيرِي أَمَامَ فَإِنَّ الأَكْثَرِينَ حَصًى ... وَالأَكْرَمِينَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا

قَوْمٌ هُمُ الأَنْفُ وَالأَذْنَابُ غَيْرُهُمُ ... وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَا

ع: حَذفَ المضافَ إليه (أَمَامَ)، وفصلَ بينَ (...)[٥] تمييز وعامله بالظرفِ[٦].

* * *

[وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

---

(١) أغلب هذه التحشية تحرفت في المخطوط، فكانت: «كان الدموع إمداد، والليالي من الظلام إمداد»، والتصويب من شرح الواحدي.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (٢/ ١٠٥٢).

(٣) الأحزاب: ٦.

(٤) من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة (١٢٨) والعقد الفريد (٦/ ١٧٧).

(٥) غير واضحة في المخطوط، تشبه رسم: (المتصاد)

(٦) انظر: التذييل والتكميل (١١/ ٣٣).

كَـ: «لَـنْ تَـرَى فِـي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيـقِ ... أَوْلَـى بِـهِ الفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيقِ»]

[1]﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾[2]، أنشدوا هنا[3]:

إِذَا اشْـتَبَكَتْ دُمُـوعٌ فِـي خُـدُودٍ ... تَبَـيَّنَ مَـنْ بَكَـى مِمَّـنْ تَبَـاكَى

﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ[4]﴾[5]، أنشدوا هنا:

وَكُتْبُـكَ حَـوْلِي لَا تُفَـارِقُ مَضْـجَعِي ... وَفِيهَـا شِـفَاءٌ لِلَّـذِي أَنَـا كَـاتِمُ

وَلَسْتُ وَإِنْ أَحْبَبْتُ مَنْ يَسْكُنُ الفَضَا ... بِـأَوَّلِ رَاجٍ حَاجَـةً لَا يَنَالُهَـا[6]

✿ ✿ ✿

---

(١) هذه التحشية حتى الآخر مستفادة من تفسير القشيري. انظر: تفسير القشيري (١/ ٤٨٩).

(٢) الأنعام: ٩٣.

(٣) البيت للمتنبي، وهو من الوافر. انظر: ديوان المتنبي (٥٨٦).

(٤) كتب الناسخ جملة (فاتبعوه) بجانب قوله: «وأنشدوا هنا» التي في أول التحشية.

(٥) الأنعام: ٩٢.

(٦) انظر: تفسير القشيري (١/ ١٦٤).



[النَّعْتُ]

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ [الَاسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وَتَأْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ]

***

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ [مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ]

[متم]: بدرُ الدينِ[1]: «أي: مكمِّلٌ لمتبوعِه، ورافعٌ عنه الشَّركةَ واحتمالَها، ببيانِ صفةٍ مِن الصفاتِ التي له، أو للمتعلِّقِ به؛ ولذلك لا يكونُ إلَّا مشتقًّا، أو مؤولًا بمشتقٍّ؛ لأنَّ الجوامدَ لا دلالةَ لها بوضعِها على معنًى منسوبٍ إلى غيرِها».

[فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ]: فمِن ثَمَّ لم يُنعت الضميرُ؛ لأنه بيِّنٌ بنفسِه؛ فلا يحتاجُ لمتمِّمٍ؛ لأنكَ إنما تُضمِرُ بعد أن يُعرَفَ.

بل أبلغُ مِن هذا أنَّ الأصمعيَّ[2] امتنعَ مِن وصفِ المنادَى المبنيِّ؛ لحلولِه محلَّ الضميرِ، ومشابهتِه له.

وأنَّ بعضَهم[3] امتنعَ مِن نعتِ المرخَّمِ؛ لأنكَ لم ترخِّمْ إلا وقد عُلِمَ مَن تَعنِي، والوصفُ للبيانِ، فتَجمَعُ بينَ ما أصلُه للبيانِ، وما يقتضِي أن لا إبهامَ، ولا حاجةَ

---

(١) يعني به ابن الناظم. انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٠).

(٢) انظر: الأصول (١/ ٣٧١).

(٣) منهم الفراء والسيرافي، واستقبحه وابن السراج، وهذا الذي ذكره ابن هشام كلام ابن السراج. انظر: الأصول (١/ ٣٧٤) وهمع الهوامع (٣/ ٢٣٥).

للبيانِ، وهذا تناقضٌ، قال: فإذا قيلَ: «يَا جَعْفَ بْنَ عَمْرٍو» فهو على نداءٍ ثانٍ.

وهذا خُلْفٌ؛ لأنَّ المرخِّمَ إنَّما اعتمَدَ على أنَّ المخاطَبَ عَلِمَ أنَّ الاسمَ (حارثٌ) أو (مالكٌ)[١] أو نحوُه، لا أنَّ مسمَّاه مَنْ هو.

(أَوْ وَسْمٍ) نحوُ: ﴿ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[٢]، ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾[٣].

قولُه: (أَوْ وَسْمٍ) البيتَ، إن قيلَ: كيفَ صحَّ أن تَصفَ الشيءَ بصفة غيرِه؟

فإنَّ س[٤] احتجَّ لهذا: «بأنكَ تضَعُ هذه الصفاتِ في موضعِ الاسمِ[٥] الأوَّلِ، فتقولُ: «مررتُ بالكريمِ أبوه»، و«رأيتُ موسَّعًا عليه الدنيا»، و«أتاني الحسنةُ أخلاقُه»، فالذي أتيتَ وأتاكَ غيرُ صاحبِ الصفةِ، وقد وقعَ موقعَ اسمِه، وعملَ فيه ما كان عاملًا فيه، فكما جرى مجرى اسمِه فكذلك جرى مجرى صفتِه».

قالَ أبو سعيدٍ[٦]: وليست هذه الصفاتُ الأسماءَ المتقدمةَ في التحقيقِ[٧]؛ لأنَّا إذا قلنا: «لعنَ اللهُ قائمًا[٨] أبوه» كان الأبُ غيرَ داخلٍ في اللَّعنِ، فجعلَ (قَائِمًا)[٩]

---

(١) في المخطوط: (حارثًا ومالكًا)، وهو تصحيف.

(٢) النساء: ٧٥.

(٣) فاطر: ٢٧.

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٢٢).

(٥) في المخطوط: (اسم)، والتصويب من كتاب سيبويه.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٣٥٣).

(٧) عند السيرافي: (التحصيل).

(٨) في المخطوط: (كافرًا)، وهو تصحيف، والتصويب من شرح السيرافي.

(٩) في المخطوط: (قائم)، والتصويب من السيرافي.

هو الموصوفُ الذي قام مقامَه.

***

وَلْـيُعْطَ فِـي التَّعْرِيـفِ [وَالتَّنْكِيـرِ مَـا لِمَـا تَـلَا كَـ: «امْـرُرْ بِقَـوْمٍ كُرَمَـا»]

***

وَهْـوَ لَـدَى التَّوْحِيـدِ [وَالتَّـذْكِيرِ أَوْ سِـوَاهُمَا كَالفِعْـلِ فَـاقْفُ مَـا قَفَـوْا]

اعلم: أنَّ الاسمَ باعتبارِ الإعرابِ على ثلاثةِ أنواعٍ: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، وباعتبارِ الإفرادِ والتعدُّدِ على ثلاثةٍ أيضًا: مفردٌ، ومثنًّى، ومجموعٌ، وباعتبارِ التذكيرِ والتأنيثِ على قسمينِ، وباعتبارِ التنكيرِ والتعريفِ كذلك.

وهذه عشرةٌ، لا بدَّ أن يكونَ الاسمُ على أربعةٍ منها:

واحدٌ مِن أوجهِ الإعرابِ.

وواحدٌ مِن الأوجهِ الثلاثةِ الأُخر.

وواحدٌ مِن التذكيرِ والتأنيثِ.

وواحدٌ مِن التعريفِ والتنكيرِ.

وزعمَ أكثرُ النحويينَ أنَّ النعتَ يتبَعُ منعوتَه في الأربعةِ الحاصلةِ مِن العَشرةِ، وهذا معلومُ الانتقاضِ؛ لأنكَ تقولُ: «برجلٍ قائمةٍ أمُّه»، و«بامرأةٍ قائمٍ أبوها»، و«برجلَينِ قائمٍ أبواهما»، و«برجالٍ قائمٍ آباؤهم».

والصوابُ: أنَّ النعتَ يجبُ أن يتبعَ متبوعَه في اثنينِ مِن خمسةٍ:

واحدٌ مِن أوجهِ الإعرابِ.

وواحدٌ مِن التعريفِ والتنكيرِ.

وإلى الأوَّلِ أشارَ بقولِه: (يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ) البيتَ، وإلى الثانِي أشارَ بقولِه: (وَلْيُعْطَ).

ومِن النعتِ المحضِ: «مررتُ برجلٍ كريمٍ أبًا»، و«كريمِ الأبِ»؛ لأنَّ في الوصفِ ضميرًا عائدًا إلى الموصوفِ مبالغةً وتجوُّزًا، ولولا هذا تعيَّنَ الرفعُ في (الأبِ)، وامتنعَ نصبُه تمييزًا؛ لتقدُّمِ الفاعلِ حينئذٍ، وخفضُه؛ لأنَّ الشيءَ لا يُضافُ إلى نفسِه.

وأمَّا في الأمورِ الباقيةِ فهو فيها كالفعلِ الذي يحلُّ محلَّه.

فيجبُ أن يُعلَمَ هنا حكمُ الفعلِ فنقولُ:

الفعلُ يذكَّرُ إن كانَ فاعلُه مذكَّرًا، ويؤنَّثُ إن كان مؤنَّثًا، ويطابِقُ ما قبلَه في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ إن لم يذكَرْ بعدَه اسمٌ ظاهرٌ، ولا يطابِقُه إن كانَ بعدَه اسمٌ ظاهرٌ إلَّا في الإفرادِ، إلا في لُغَيَّةٍ فيوافقُ في التثنيةِ والجمعِ أيضًا.

إذا عرَفتَ هذا فنقولُ:

قد عُلِمَ مِن قولِه: (بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ) البيتَ[1]، أنَّ النعتَ ضربانِ: خالصٌ، وسببيٌّ.

والخالصُ: يطابقُ النعتُ فيه المنعوتَ، نحوُ: «برجلٍ قائمٍ»، و«بامرأةٍ قائمةٍ»، و«برجلَينِ قائمَينِ»، و«بامرأتَينِ قائمتَينِ»، و«برجالٍ قائمِينَ»، و«بنساءٍ قائماتٍ»؛ لأنَّ الفعلَ لو حلَّ هنا طابقَ ما قبلَه، فامتَحِنْ ذلك في الأمثلةِ.

---

(١) (البيت) مكررة في المخطوط.

والسببيُّ: يطابقُ ما بعدَه في التذكيرِ والتأنيثِ دونَ ما قبلَه، ولا يطابقُه في التأنيثِ إلا في تلك اللُّغَيَّةِ، وأمَّا حكمُه في الجمعِ فإنَّه يأتي معه على ثلاثةِ أوجهٍ:

مفردًا، وهو القياسُ، نحوُ: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[1]؛ فإنَّ حكمَ الحالِ حكمُ النعتِ فيما ذكرنَا، وقالَ[2]:

وَرِجَالٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ ... مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدّْ

فهذا في النعتِ، وقالَ[3]:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ ... طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهْ

ومصَحَّحًا، وهو على تلك اللُّغَيَّةِ.

والتكسيرُ، وهو أفصحُها، كقراءةِ قومٍ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾[4]، وقوله[5]:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ سُحْرَةً فَوَجَدْتُهُ ... قعودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

وإن كان له مانعٌ مِن جمعِ التصحيحِ فوجهانِ، أرجحُهما التكسيرُ، ودونَه

---

(١) القمر: ٧، وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٢١٩).

(٢) البيت لأبي دؤاد الإيادي، وهو من الرمل. انظر: شعر أبي دؤاد (٣٠٥) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ١٠٥).

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٧٦٥) والكتاب (٢/ ٤٤).

(٤) القمر: ٧، وهي قراءة قتادة وأبي جعفر وشيبة والأعرج وابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو رجاء العطاردي والحسن وقتادة وابن محيص. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٢١٨).

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: ديوان زهير (١٤٠) والزاهر (١/ ٣٢٥).

الإفرادُ، مثلُ: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾، و﴿خُشَّعًا﴾، وقولِه: «حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ»، وقولِه: «طَوِيلًا سَوَارِيهِ».

وإن كانَ ممَّا لا يكسَّرُ تعيَّنَ التصحيحُ والإفرادُ، نحوُ: «برجالٍ مضروبٍ آباؤهم»، أو «مضروبِينَ»، وإن كانَ ممنوعًا منهما أصلًا تعيَّنَ الإفرادُ، نحوُ: «ما رأيتُ رِجالًا أحسَنَ في عينِهم الكحلُ منه في عينِ زيدٍ».

هذه ثلاثةُ أقسامٍ في الجمعِ، وبها تبيَّنَ نقصُ كلامِ الناظمِ، فإنه يخرجُ عنه مسألتان.

تنبيهٌ: تلخَّصَ أنَّ الصفةَ إمَّا محضةٌ لفظًا وتقديرًا، نحوُ: «مررتُ برجلٍ فاضلٍ»، أو سببيةٌ لفظًا وتقديرًا، نحوُ: «برجلٍ فاضلٍ أبوه»، ومحضةٌ في المعنى سببيةٌ في اللفظِ، نحوُ: «برجلٍ قائمِ الأبِ» و«قائمٍ أبًا».

وربما أجرَت العربُ على هذا النوعِ الأخيرِ حُكمَ النوعِ الثاني، بشرطِ كونِ الاسمِ السببيِّ بـ: (أَلْ)، كقولِه[1]:

يَا لَيْلَةَ خُرْسَ الدَّجَاجِ ....

البيتَ، وقولِه[2]:

---

(١) بتمامه:

أَيَا لَيْلَةَ خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرْتُهَا بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي

أنشده الكسائي ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: الزاهر (٢/ ٣٨٦) والبصريات (١/ ٥٦٣).

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل، وفي المخطوط: (الطلام)، وهو تحريف. انظر: ديوان حميد (٢٦) ومنتهى الطلب (٧/ ٣٦٩).

فَمَاحَتْ بِهِ غُرَّ الثَّنَايَا مُفَلَّجًا ... وَسِيمًا جَلَا عَنْهُ الطِّلَالَ مُوَشَّمَا

وقولِه[١]:

تَأْوِي إِلَى قُنَّةٍ خَلْقَاءَ رَاسِيَةٍ ... حُجْنِ الْمَخَالِبِ لَا يَغْتَالُهَا الشِّبَعُ

وأجازَ ابنُ مالكٍ[٢] على قياسِ ذلكَ: «مررتُ برجلٍ حسنةِ العينَ»، كما يُقالُ: «حسنةٍ عينُه».

فائدةٌ جليلةٌ تتعلَّقُ باتحادِ المتواصفَين وتخالُفِهما:

قالَ الزمخشريُّ[٣] في «حم» السجدةِ: «كانوا لتَعَنُّتِهم يقولون: هلَّا أُنزلَ القرآنُ بلسانٍ أعجميٍّ؟ فقيلَ ما معناه: لو أنزلناه كما يقترحون لم يتركوا الاعتراضَ، وقالوا: لولا بُيِّنَت آياتُه بلسانٍ نفقهُه، وقالوا: أقرآنٌ عجميٌّ ورسولٌ عربيٌّ؟ أو: ومرسَلٌ إليه عربيٌّ؟».

ثم استشكلَ الزمخشريُّ هذا الوجهَ؛ لأنَّ العربَ أمةٌ؛ فكيف يكونُ (العربيُّ) وصفًا لهم؟

وأجابَ بما نصُّه:

«قلتُ: هو على حدِّ قولِكَ لو رأيتَ كتابًا عجميًّا كُتبَ لقومٍ عربٍ: أكتابٌ عجميٌّ ومكتوبٌ إليه عربيٌّ؟ وذلك لأنَّ مبنَى الإنكارِ على تنافُرِ الكتابِ والمكتوبِ إليه، لا على أنَّ المكتوبَ إليه واحدٌ أو جماعةٌ، فوجبَ أن يجرَّدَ لما سيقَ له مِن

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو البسيط. انظر: ديوان زهير (١٧٤) وتهذيب اللغة (١/ ٢٦٩).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠١ ـ ١٠٢).

(٣) انظر: الكشاف (٤/ ٢٠٢).

الغرضِ، ولا يوصَلَ به ما يخيِّلُ غرضًا آخرَ، ألا ترى أنكَ إذا رأيتَ لباسًا طويلًا على امرأةٍ قصيرةٍ قلتَ: «اللباسُ طويلٌ واللابسُ قصيرٌ؟»، ولو قلتَ: «واللابسةُ قصيرةٌ» جئتَ بما هو لكنةٌ؛ [لأنَّ الكلامَ][1] لم يقع في ذكورةِ اللابسِ وأنوثتِه، إنَّما وقعَ في غرضٍ وراءَهما».

إن قلتَ: كيفَ قالَ[2]:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا ....

فوصفَ المفردَ بالجمعِ؟

ففي «الحُجَّةِ»[3]: أنَّ الجرميَّ حكى عن أبي عبيدةَ[4] أنَّ الحلوبَ لا يكونُ إلا جمعًا، وأنَّ الحلوبةَ يكون واحدًا ويكونُ جمعًا؛ فيجوزُ أن يكونَ الشاعرُ جعلَ الحلوبةَ جمعًا.

ع: أجازَ الزَّجَّاجُ[5] في: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[6] كونَ (سِنِينَ) مخفوضًا

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الكشاف.

(٢) بتمامه:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ

والبيت لعنترة من معلقته، وهو من الكامل. انظر: ديوان عنترة (١٩٣) وجمهرة أشعار العرب (٣٥٢).

(٣) انظر: الحجة (٥/ ١٣٨).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأباري (٢/ ٥٤).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٢٧٨).

(٦) الكهف: ٢٥.

صفةً لـ: (ثَلَاثَمِئَةٍ)[(١)].

في كتابِ «العَين»[(٢)]: «رجلٌ ملأمانُ» معرفةٌ لا ينصرفُ».

وفي كتابِ «التقريظ»[(٣)]: «هذا مُحالٌ؛ ذكرَ أنَّه معرفةٌ، ووصفَ به النكرةَ».

* * *

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ [كَـ: (صَعْبٍ، وَذَرِبْ) وَشِبْهِهِ كَـ: (ذَا، وَذِي) وَالْمُنْتَسِبْ]

[بمشتق]: ومِن ثَمَّ كانَ الأحسنُ في: «مررتُ برجلٍ فِضّةٌ حِلْيَةُ سَيفِه»، و«بسَرْجٍ خزٌّ صُفَّتُه»، و«بصحيفةٍ طينٌ خاتَمُها» = الرفعَ، قالَ س[(٤)]: «وهو قولُ العامَّةِ؛ مِن قبلِ أنَّ هذا ليسَ بصفةٍ»، أعني الاسمَ الذي رفعتَه؛ لأنَّه جامدٌ، قالَ: «لأنكَ لو قلتَ: «هذا خاتمٌ حديدٌ»، و«هذا خاتمٌ طينٌ» كانَ قبيحًا، إنَّما الكلامُ أن تضيفَ».

قالَ: «ويدلُّك أيضًا على أنَّه ليسَ كـ: (حَسَنٍ، وظَرِيفٍ) أنكَ[(٥)] تقولُ: «مررتُ بحسنٍ أبوه»، ولا تقولُ: «مررتُ بخزٍّ صُفَّتُه»، ولا: «بطينٍ خاتَمُه»، ومِن العرَبِ مَن يقولُ: «بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه».

قالَ أبو سعيدٍ[(٦)]: «إذا أردتَ بالخزِّ وأخواتِه حقائقَها فلا يجوزُ غيرُ الرفعِ،

---

(١) هذا توسع في العبارة من ابن هشام؛ فإنه لا يكون نعتًا لثلاثمئة إذا قصد جزءها الأول؛ لأن جزءها الأول منصوب، والصواب ـ وهو في عبارة الزجاج ـ: أن الجر نعت لمئة وحدها.

(٢) لم أقع عليه في كتاب العين.

(٣) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٢٢).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٢٣).

(٥) في المخطوط (وأنك) والتصويب من كتاب سيبويه.

(٦) انظر: شرح السيرافي (٢/ ٣٥٣).

وإن أردتَ المماثلةَ والحملَ على المعنَى أجيزَ فيها ما حُكِيَ عَن العربِ.

ثمَّ منهم مَن يقدِّرُ في الجميعِ (مِثْلًا)، ومنهم مَن يؤوِّلُ: «بِقَاعٍ ثَابِتٍ كلُّه»، أو «مُشِيكٍ كلُّه»؛ لأنَّ العرفجَ شوكٌ، و«بِقَوْمٍ منعوتين أو منسوبين أجمعون»، وتقديرُ (مِثْلٍ) قولُ المبرِّدِ[1]، وتقديرُ اسمِ الجوهرِ بالوصفِ قولُ غيرِه، فيقولونَ في: «مررتُ بدارٍ ساجٍ بابُها»: إنه جعلَ (الساجَ) في تقديرِ: (وثيقٍ) أو (صلبٍ)، ويتأوَّلونَ في الخزِّ اللينَ، وفي كلِّ شيءٍ [منه ما يليقُ بمعناه][2]».

قولُه: (وَذِي) ولا يضافُ لمضمرٍ؛ لأنَّ وضعَها ليُتوصَّلَ بها إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ.

قولُه: (وَالمُنْتَسِب) هو أطبَعُها في البابِ، ومِن ثَمَّ يؤنَّثُ ويذكَّرُ، ويثَنَّى ويجمَعُ تصحيحًا، ويوصَفُ به الحقيقيُّ والسببيُّ.

* * *

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ [مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا]

[وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ]: على سبيلِ النيابةِ عَن المفردِ؛ ولذلكَ رجَّحَ أبو الفتحِ[3] قراءةَ مَن قرأَ: ﴿ثَابِتٍ أَصْلُهَا﴾[4] على قراءةِ الجماعةِ: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾.

---

(١) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد (١٢١).

(٢) هذه العبارة مطموسة في المخطوط، والتتميم من السيرافي.

(٣) لم يرجح أبو الفتح قراءة أنس، بل قال: «إن قراءة الجماعة أقوى معنى...، إلا أن لقراءة أنس هذه وجهًا حسنًا»، ثم ذكر العلة التي ذكرها ابن هشام. انظر: المحتسب (١/ ٣٦٢).

(٤) إبراهيم: ٢٤، وهي قراءة أنس بن مالك، وبجر (ثابت) نعتًا لـ: (شجرةٍ). انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٤٨١).

ولمرجِّحٍ أن يرجِّحَ قراءةَ الجماعةِ بأنَّ (ثابتًا) في هذه القراءةِ جرَى على (الشجرةِ)، وليسَ لها، ولا كذلكَ في قراءةِ الجماعةِ[١].

أعربَ[٢] الزمخشريُّ[٣]: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾[٤] صِفَةً، وأُقيمَ (الخَلقُ) مقامَ الضميرِ.

عبدُ القاهرِ[٥]: الجملُ نكراتٌ، فيوصَفُ بها الأسماءُ النكراتُ، وهي أربعٌ:

جملةٌ اسميةٌ.

جملةٌ فعليةٌ.

جملةٌ ظرفيةٌ.

جملةٌ شرطيةٌ.

فا[٦]: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾[٧] عطفٌ على ﴿وَالِدٌ﴾، وقوَّى ذلك إعادةُ ﴿لَا﴾، و﴿هُوَ جَازٍ﴾ صفةٌ[٨] لـ﴿مَوْلُودٌ﴾، أو ﴿هُوَ﴾ تأكيدٌ للضميرِ في ﴿مَوْلُودٌ﴾، و﴿جَازٍ﴾ صفةٌ مفردةٌ، أو ﴿هُوَ﴾ تأكيدٌ للضميرِ، و﴿جَازٍ﴾ خبرٌ لـ﴿هُوَ﴾ مضمرِه، والجملةُ

---

(١) هذا مأخوذ من معنى كلام ابن جني في مقدمة حديثه عن الآية.

(٢) في المخطوط: (إعراب)، ولعله تحريف.

(٣) انظر: الكشاف (٤/ ٥٧٦).

(٤) الملك: ٣.

(٥) انظر: المقتصد (٢/ ٩١١).

(٦) لم أقع على كلام أبي علي، وقد نقله جامع العلوم الباقولي. انظر: جواهر القرآن (٢/ ٥٤٥).

(٧) لقمان: ٣٣.

(٨) تكررت في المخطوط.

صفةٌ، وحُذِفَ الضميرُ مِن الصفةِ كما حذِفَ مِن الصلةِ.

ع: هذا تارة قالَ ابنُ عصفور[1]: إنه لا يجوزُ، وتارة قالَ[2]: يجوزُ بضعفٍ وشذوذٍ، كقوله[3]:

.... وَرُبَّ قَتْـلٍ عَـارُ

فكيفَ يجوزُ تخريجُ التنزيلِ العظيمِ عليه مع عدمِ الاحتياجِ إليه؟ انتهى.

وليس[4] ﴿مَوْلُودٌ﴾ مبتدأً، و﴿جَازٍ﴾ خبرٌ، و﴿هُوَ﴾ فصلٌ؛ لأنَّه لا يبتدأُ بالنكرةِ، ولأنَّ الفصلَ لا يقعُ بينَ النكرتين.

ع: النكرةُ يبتدأُ بها بعدَ النفيِ.

أنشدَ ابنُ الشجريِّ[5]:

مِـنَ اليَـوْمِ زُورَاهَـا خَلِيلَـيَّ إِنَّهَـا ... سَـيَأْتِي عَلَيْهَـا حِقْبَـةٌ لَا نَزُورُهَـا

أي: فيها، فهذا مثلُ قولِه تعالَى: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[6]، أي:

---

(١) انظر: ضرائر الشعر (١٧٣).

(٢) انظر: المقرب (٢٩٥).

(٣) بتمامه:

إِنْ يَقْتُلُـوكَ فَـإِنَّ قَتْلَـكَ لَـمْ يَكُـنْ ... عَـارًا عَلَيْـكَ وَرُبَّ قَتْـلٍ عَـارُ

والبيت لثابت بن قطنة، وهو من الكامل. انظر: البيان والتبيين (١/ ٢٤٣) والشعر والشعراء (٢/ ٦١٦).

(٤) تكملة لكلام الفارسي.

(٥) لكثير. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٦).

(٦) البقرة: ٤٨ و١٢٣، وفي المخطوط: (يوم)، وهو تحريف.

لا تجزي فيه، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ﴾، وفيها حُذِفَ (فيه) أربعَ مراتٍ إلى قولِه تعالَى: ﴿وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾[١].

قالَ ابنُ الشجريِّ: «قالَ الكسائيُّ[٢]: لا يكونُ المحذوفُ إلا الهاءَ؛ وذلك أنَّهم حذفوا الجارَّ أوَّلًا، ثمَّ الهاءَ ثانيًا، فيكونُ جُعِلَ الظرفُ أوَّلًا مفعولًا على السَّعةِ[٣]، مثلُ[٤]:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

ومثلُه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾[٥]، أي: يبشِّرُ به الله، ثم: يبشِّرُه الله، ثم: يبشِّرُ الله».

* * *

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ [ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ]

---

(١) النصف الثاني من هذه الفقرة منقول بالمعنى من ابن الشجري، قال في تقديره ابن الشجري: «فالتقدير: ولا تقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه»، والرابع الذي يقصده ابن هشام أول تقدير: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئًا. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٦).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ١٢٨).

(٣) نقل هذا ابن هشام أيضًا في المغني وردَّه. انظر: المغني (٦٥٤).

(٤) بتمامه:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

وهو لرجل من بني عامر، وهو من الكامل. انظر: الكتاب (١/ ١٧٨).

(٥) الشورى: ٢٣.

مفهومُ الظرفِ[١] أنَّ الجملةَ الطلبيةَ تقعُ خبرًا للمبتدأ مِن غيرِ احتياجٍ إلى تأويلٍ.

مِن إضمارِ القولِ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾[٢]، أي: قالُوا: «ما نعبدُهم إلا ليقرِّبُونا»، وذكرَ ابنُ الأنباريِّ أبو البركاتِ[٣] في كتابِ «البُلْغَة في معرفةِ أساليبِ اللُّغَة» أنَّ ابنَي مسعودٍ وعباسٍ ـ رضي الله عنهم ـ قرآ[٤]، وجعلَ منه قراءةَ بعضِهم: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾[٥]، أي: قلْ: بل عَجِبْتُ، ومثلُه: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ﴾[٦]، أي: وقِيلَ لِي: لا تكونَنَّ، ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ﴾[٧]، إلى: ﴿شُكْرًا﴾، أي: وقِيلَ له: اعملُوا، فالخطابُ له في اللفظِ، وله ولأهلِ بيتِه في المعنى.

قد يُحذَفُ بعضُ القولِ، ويبقَى البعضُ، في «التَّذكِرَة»[٨] في: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ

---

(١) يقصد بالظرف قول ابن مالك: «هنا».

(٢) الزمر: ٣.

(٣) ذكر هذا من قبلُ الإمامُ أبو جعفر النحاس. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٦/ ١٦).

(٤) يعني بإثبات: «قالوا». انظر: الكشاف (٤/ ١١١).

(٥) الصافات: ١٢، وهي كما قال قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، وهي أيضًا قراءة الإمام علي وحمزة والكسائي وابن سعدان وابن مقسم وأبي بكر وطلحة وابن أبي ليلى والنخعي وابن وثاب والسلمي وخلف وطلحة وسفيان والأعمش وأبي عبيد وأبي وائل وشقيق بن سلمة وسعيد بن جبير، وهي اختيار أبي عبيدة، وقال الفراء إن الضم أحب إليه. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٣).

(٦) الأنعام: ١٤.

(٧) سبأ: ١٣.

(٨) نقل هذا الإمام جامع العلوم الباقولي. انظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة (١/ ٣٩).

ٱلْمُلْكِ﴾[١] الآيةَ، حُذِفَ: «أَعِزَّنا، وَلَا تُذِلَّنا».

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ [كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا]

﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٢]، أي: (ذي كذبٍ)، أو وُصِفَ بالمصدرِ مبالغةً، كأنَّه نفسُ الكَذبِ وعينُه، كما تقولُ للكذَّابِ: «هو الكذبُ بعينِه، والزورُ بذاتِه»، ونحوُه[٣]:

فَهُنَّ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلُ

قالَه كلَّه في «الكشَّافِ»[٤]، وفيه تصريحٌ بما يقولُ ابنُ عصفورٍ[٥] مِن أنَّه إذا كانَ على المبالغةِ لم يَحتَج لتقديرٍ.

وفي «شرحِ التسهيلِ»[٦] للناظمِ: أنَّ الوصفَ بالمصدرِ يقاربُ الاطرادَ، وأنَّ مِمَّا وُصِفَ به مِن المصادرِ: عَدْلٌ، ورِضًا، وزَوْرٌ، وصَوْمٌ، وفِطْرٌ، وقالَ في الوصفِ بالعددِ أيضًا: إنه قريبٌ مِن الاطرادِ.

وربَّما وصفوا بأسماءِ الأعيانِ، كقولِهم: «فرسٌ قَيْدُ الأوابدِ»، فوصفوا

---

(١) آل عمران: ٢٦.

(٢) يوسف: ١٨.

(٣) بتمامه:

فَفِيهِنَّ فَضْلٌ قَدْ عَرَفْنَا مَكَانَهُ فَهُنَّ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلُ

أنشده الزمخشري ولم يعين قائله. انظر: الكشاف (١/ ٢١٥) وأساس البلاغة (١/ ١٥٤).

(٤) انظر: الكشاف (١/ ٢١٥).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٩٨).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣١٥).

بالجوهرِ؛ لِمَا فيه مِن معنَى الفعلِ، ويجوزُ أن يكونَ أصلُه: (تقييدُ الأوابدِ)، فحُذِفَ زائدُه، فيكونُ وصفًا بالمصدرِ وقالَ[1]:

فَلَوْلَا اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى ... لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ

وقالَ[2]:

مِئْبَرةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ

أي: دقيقةُ المِرفقِ.

* * *

وَنَعْتَ غَيْرِ وَاحِدٍ [إِذَا اخْتَلَفْ ... فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ]

ع: هذا موضوعُ فصلِ (التثنيةِ والجمعِ)، لا مِن موضوعِ (النعتِ)؛ لأنَّ تفريقَ الاسمَينِ إذا اختلفا، وجمعَهما إذا ائتلفا، لا يختصُّ بالنعتِ، وكذا القولُ في الجمعِ.

بل أقولُ: إنَّ هذه المسألةَ لا تتعرَّضُ للنعتِ بخصوصٍ ولا عمومٍ؛ لأنَّ هذه أمورٌ تعرِضُ للاسمِ قبلَ التركيبِ، وقبلَ التركيبِ لا يُوصَفُ الاسمُ بكونِه نعتًا، إنَّما يثبُتُ له ذلك عندَ التركيبِ.

يكونُ المنعوتُ[3] متحدًا فلا إشكالَ، ومتعدِّدًا، وهو على ضربَين: متعدِّدٌ لفظًا ومعنًى، ومتعدِّدٌ معنًى لا لفظًا، وأيًّا ما كانَ فإمَّا أن تكونَ النعوتُ مؤتلفةً أو مختلفةً:

---

(١) البيت مختلف في نسبته، نسب لعفيرة بنت طرامة، ولمنذر بن حسان، ولعميرة بنت حسان. انظر: الوحشيات (٨) والأغاني (٩/ ١٥٢) والمقاصد النحوية (٣/ ١٤٠).

(٢) من الرجز، لم يعين قائله. انظر: الحجة (٤/ ٢٠٠) والخصائص (٢/ ٢٢٣).

(٣) في المخطوط: (النعوت)، وهو تحريف.

فإن ائتلفت وجبَ التثنيةُ والجمعُ، نحوُ: «برجلَينِ صالحَينِ»، و«برجالٍ صلحاءَ»، وكذا: «بزيدٍ وعَمْرٍ[1] الصالحَينِ»، و«بالزيدَينِ الصالحَينِ».

وإن اختلفت وجبَ أمرانِ: التفريقُ، وكونُه بالعطفِ، وأمرٌ ثالثٌ: وهو كونُه بالواوِ، نحوُ[2]:

عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ

قولُه: (غَيْرِ وَاحِدٍ) يشملُ الاثنين فصاعدًا، ويشملُ ما كان لفظًا واحدًا أو لفظينِ فأكثرَ، بالعطفِ، نحوُ: «جاءَ الزيدانِ الفاضلُ والجاهلُ»[3]، و«جاءَ زيدٌ وعمرٌو الفاضلُ والجاهلُ»، وكذا في أكثر [من][4] الاثنين، فما كانَ يُغنيه هنا أن يقولَ: ونعتُ المثنَى والمجموعِ.

قولُه: (إِذَا اخْتَلَفْ) أي: اختلافًا يمنعُ مِن التثنيةِ والجمعِ، وهو الاختلافُ في اللفظِ باتفاقٍ، وفي المعنَى على رأيٍ.

قولُه: (فَعَاطِفًا) إشارةٌ إلى أنَّه لا يصِحُّ: «جاءَ الزيدانِ الفاضلُ والجاهلُ»،

---

(١) كذا في المخطوط، وقد أجاز رسمه (عمرو) هكذا المبرد. انظر: الخط لابن السراج (١٢٥).

(٢) بتمامه:

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَلِيمٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ

والبيت لرجل من باهلة، أو لابن ميادة. وهو من الوافر. انظر: ديوان ابن ميادة (٢١٤) والكتاب (١/ ٤٣١).

(٣) في المخطوط هنا كلمة (إن) زائدة. وفي المخطوط تُشْبِهُ رسم كلمة: (الجاهلان)، وإن كان كذلك فهو تحريف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيه.

ويجبُ أن يعيدَ العطفَ بالواوِ، كما في: «بَنُوكَ شاعرٌ وكاتبٌ وفقيهٌ»؛ وذلك لأنَّ الإخبارَ بمفردٍ عن متعددٍ باعتبارِ مفرداتِه كان لا ينبغي أن لا يجوزَ؛ لعدمِ التطابقِ لفظًا، ولكنَّ واوَ الجمعِ تُنَزِّلُ المتعاطفَينِ منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنَّ التثنيةَ والجمعَ يَنُوبانِ عَن العطفِ بالواوِ فقط؟ فتأمَّله.

فإن قلتَ: قولُه: (نَعْتُ) مفردٌ، والضميرُ في (اخْتَلَفْ) مفردٌ، وأنت تقولُ: «القومُ اختلفوا»، أوَتقولُ: «زيدٌ اختلفَ»؟

قلتُ: هذا وإن كانَ مفردًا إلا أنَّه واقعٌ على الاثنين فصاعدًا.

* * *

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ [وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا]

ع: إذا كانَ النعتُ كلمةً واحدةً، والمنعوتُ أكثرَ مِن كلمةٍ، وعاملُه كذلك، فلا يخلو هذا العاملُ المتعدِّدُ مِن أن يختلِفَ معنًى وعملًا، أو معنًى لا عملًا، أو العكس، فيجبُ القطعُ، أو يتَّحِد فيهما، فيجوزُ القطعُ والإتباعُ.

قولُه: (نَعْتَ) مفعولٌ مقدَّمٌ، عاملُه: (أَتْبِعْ)، و: (أَتْبِعْ) أمرٌ للإباحةِ لا للإيجابِ، و: (وَحِيدَيْ) صفةٌ لمحذوفٍ، أي: عاملَينِ وحدَي، وفيه نقصٌ؛ لأنه لا يختصُّ بالاثنين، وضعفٌ في الاستعمالِ، بل فسادٌ؛ لأنَّ (وحيدًا) لم يثبت بمعنى (متَّحِدٍ)، بل بمعنى (فريدٍ).

وفُهِمَ أنَّ ما فقَدَ الاتحادَ مِن الطرفين أو مِن أحدِهما فلا يُباحُ فيه الإتباعُ؛ فالمفهومُ: أوسعُ في المنطوق، وأعمُّ فائدةً.

[وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ]: ع: نظيرُ هذه أنَّه قالَ(١) في مثلِ: «قَامَ قَامَ زَيْدٌ»، و(٢):

أَتَـــاكَ أَتَـــاكَ اللَّاحِقُـــونَ ......

إن شئتَ قدَّرتَ العملَ لهما؛ لأنَّهما باستوائهما لفظًا ومعنًى ككلمةٍ واحدةٍ، وإن شئتَ قدَّرتَ العملَ للأولِ، وقدَّرتَ الثانيَ لمجرَّدِ التوكيدِ، منزَّلًا منزلةَ الحروفِ الزائدةِ.

ذكرَ الوجهَينِ الناظمُ في «شرحِ التسهيلِ»(٣).

* * *

وَإِنْ نُعُـوتٌ كَثُـرَتْ [وَقَـدْ تَلَـتْ مُفْتَقِـرًا لِـذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـتْ]

إذا كانَ للاسمِ نعوتٌ فله ثلاثُ حالاتٍ:

أحدُها: أن لا يُفهَمَ إلا بمجموعِها، وهي الحالةُ التي بدأَ بها الناظمُ، ومثالُها أن يكونَ عندنَا ثلاثةُ(٤) زيودٍ: شاعرٌ وكاتبٌ لا فقيهٌ، وشاعرٌ فقيهٌ لا كاتبٌ، وشاعرٌ كاتبٌ فقيهٌ، فإذا أخبرنا عن الثالثِ، وأردنا أن نميِّزَه مِن الزيدَينِ الآخَرَينِ ذكرنا الصفاتِ الثلاثَ تابعةً؛ وذلك لأنَّه لَمَّا كانَ المعنَى لا يتَّضِحُ إلا بمجموعِ المنعوتِ

---

(١) يعني ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٥).

(٢) بتمامه:

فَـأَيْنَ إِلَـى أَيْـنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي أَتَـاكَ أَتَـاكَ اللَّاحِقُـونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

لا يعلم قائل هذا البيت، وهو من الطويل. انظر: الخصائص (٣/ ١٠٥) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٧٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٥).

(٤) في المخطوط (ثلاث).

ونعوتِه تنزَّلَت كلُّها منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ، فاستحقَّت إعرابًا واحدًا، وأن لا يخالَفَ بينَها.

الحالةُ الثانيةُ: أن يكونَ مفهومًا بدونِها، وذلك إذا لم يكن معَنا إلا زيدٌ واحدٌ، فهذا يَتَخَيَّرُ فيه المتكلِّمُ، فإن شاءَ أتبَعَ الجميعَ، وإن شاءَ قطعَ الجميعَ، وإن شاءَ أتبعَ بعضًا وقطعَ بعضًا، إلا أنَّه إذا جمَعَ بينَ القطعِ والإتباعِ وجبَ تقديمُ الإتباعِ، وتأخيرُ القطعِ.

الحالةُ الثالثةُ: أن يكون المنعوتُ[1] تتوقَّفُ معرفتُه على بعضِ تلك النُّعُوتِ دونَ بعضٍ، كما إذا كانَ معَنا زيدانِ: أحدُهما شاعرٌ كاتبٌ، والآخَرُ كذلك وفقيهٌ، وأردنا الثانيَ، فيجبُ علينا تقديمُ النعتِ الذي به التمييزُ، وأن نُتْبِعَه، ويجوزُ فيما عداهُ ثلاثةُ أوجهٍ.

وهذه الأنواعُ الثلاثةُ تُفهَمُ مِن كلامِ الناظمِ، أمَّا الأولُ فمِن قولِه: (وَإِنْ نُعُوتٌ) البيتَ، وأمَّا الثاني فمِن قولِه: (وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ) البيتَ، وأمَّا الثالثُ فمِن مجموعِ البيتَينِ؛ لأنَّ الذي لا يتميَّزُ إلا به هو الذي نَصَّ على جوازِ إتباعِه وقطعِه والجمعِ فيه بينَ القطعِ والإتباعِ.

قولُه: (كَثُرَتْ) تجوَّزَ به عن: «تَعَدَّدَتْ».

فإن قيلَ: وهذا حكمُ النعتِ الواحدِ أيضًا، فما وَجهُ ذِكرِ الكثرةِ أو التعدُّدِ؟

قلتُ: الكلامُ في مسألةٍ يُتَصَوَّرُ فيها جوازُ قطعٍ، ووجوبُ إتباعٍ، وجوازُ الجمعِ بينَهما، وذلك لا يتأتَّى في النعتِ الواحدِ.

---

(١) في المخطوط (النعوت)، وهو تحريف.

فإن قلتَ: فما بالُه لم ينصَّ على جوازِ القطعِ في النعتِ الواحدِ؟

قلتُ: يؤخَذُ بالقياسِ على ما ذكرنا.

فإن قلتَ: فهلَّا ذكر القطعَ في الواحدِ واحدَ القطع فما فوقَه بالقياس على ما ذَكَرَ في الواحدِ؟

قلتُ: قد ذكرتُ أنَّه أرادَ أن يذكرَ مسألةَ ثلاثةِ أوجهٍ، فلو ذكرَ مسألةَ النعتِ الواحدِ لم يُغنِه ذلك عَن ذكرِ مسألةِ النعوتِ، بخلافِ العكسِ، وأيضًا فالقطعُ مع تعدُّدِ النُّعُوتِ أكثرُ منه مع انفرادِها؛ فكانَ تخصيصُ ما يجوزُ القطعُ فيه بكثرةٍ بالذِّكْرِ أَوْلَى؛ مِن حيثُ إنَّ الحُكمَ فيه أقوى، وأيضًا فلو فُرِضَ تساوي الطريقتينِ، وأنَّ هذه التي سلكَها لا مُرَجِّحَ لها، فالسؤالُ فاسدٌ؛ لأنه يدورُ؛ إذ لو عَكَس لقيلَ ذلك، فعلى المعترِضِ أن يُبَيِّنَ وجهَ ترجيحِ هذه الطريقِ التي ذكرَها.

وقولُه: (أُتبِعَتْ) أي وجوبًا، وفُهِمَ ذلك مِن الاقتصارِ عليه.

* * *

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

قولُه: (**وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ**) كلامٌ مفهومٌ [مِن][1] البيتِ الأولِ؛ فإنَّ مفهومَه: أنَّه إذا لم يكن متوقِّفَ البيانِ عليها لا يجِبُ القطعُ.

وتحتَ هذا ثلاثةُ أمورٍ: أن يُتبِعَ الجميعَ، أو يقطَعَ، أو يُتْبِعَ بعضًا ويقطَعَ بعضًا.

النعتُ كالخبَرِ والحالِ، فكما يكونانِ متعدِّدَينِ كذلك يكونُ النعتُ متعدِّدًا، وكما يكونُ تعدُّدُهما بالعطفِ وبغيرِه كذلك يكون تعدُّدُه بهما.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

فمثالُ تعدُّدِ الخبَرِ بالعطفِ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾[1]، ومثالُ تعدُّدِه مِن غيرِ عطفٍ: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾[2].

ومثالُ الأوَّلِ في الحالِ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا﴾[3] الآيةَ، ومثالُ الثاني فيه: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾[4].

ومثالُ الأوَّلِ في النعتِ: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ٣ وَٱلَّذِيٓ﴾[5] الآيةَ، ومثالُ الثاني: ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ﴾[6] الآيةَ.

فإذا تعدَّدَت النعوتُ فتارةً لا يكونُ معلومًا إلا بمجموعِها، وتارة يكون معلومًا بدونها[7]، وتارةً يكون معلومًا بالبعضِ دونَ البعضِ، فالأوَّلُ يجبُ فيه إتباعُ الجميعِ، والثاني يجوزُ فيه إتباعُ الجميعِ وقطعُ الجميعِ وإتباعُ بعضٍ وقطعُ بعضٍ، والثالث[8] يجبُ فيه إتباعُ ما تتوقَّفُ معرفتُه عليه، ويجوزُ فيما عداه الأوجهُ الثلاثةُ.

قالَ ابنُه[9] ما معناه: تقولُ: «مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الشاعرِ الكاتبِ»، فيجوزُ فيه

---

(١) الأنعام: ٣٩.

(٢) البروج: ١٤ ـ ١٥.

(٣) آل عمران: ٣٩.

(٤) الحجر: ٤٧.

(٥) الأعلى: ١ ـ ٤.

(٦) القلم: ١٠ وما بعدها.

(٧) جملة: «وتارة يكون معلومًا بدونها» تكررت في المخطوط مرتين.

(٨) في المخطوط: «والثاني»، وهو سهو من الناسخ.

(٩) انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٥).

الأوجهُ الثلاثةُ، ولك أن تجمَعَ في القطعِ بينَ الرفعِ والنصبِ، وتقولُ: مررتُ برجلٍ فاضلٍ شاعرٍ كاتبٍ، فيجبُ إتباعُ الأوَّلِ؛ لأنَّ النكرةَ غيرُ غنيَّةٍ عَن التخصيصِ، ويجوزُ فيما عداه الأوجهُ الثلاثةُ، قال(١):

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ   وَشُعْثًا ....

فأتبعَ الأوَّلَ، وقطعَ الثانيَ.

وقالَ(٢) في قولِه: (أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ): «أي: وإن يكن مُعَيَّنًا ببعضِها اقطعْ ما سواهُ»، هذا نصُّه.

* * *

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ [إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا   مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا]

الْمَعَرِّيُّ(٣):

فَدُونَكُمُ خَفْضَ الحَيَاةِ فَإِنَّنَا   نَصَبْنَا الْمَطَايَا فِي الفَلَاةِ عَلَى القَطْعِ

فَلَيْتَ مِلَاحًا مِلْعِرَاقِ خَلَعْنَنِي   جُعِلْنَ وَلَمْ يَفْعَلْنَ ذَاكَ مِنَ الخَلْعِ

أي(٤): ليتَ قلاصًا خلعنَني من العراقِ، «جُعِلْنَ مِنَ الخَلْعِ» أي: مِن اللحمِ

---

(١) بتمامه:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ   وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

والبيت لأمية بن عائذ الهذلي، وهو من المتقارب. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ٢٨٤) والكتاب (١/ ٣٩٩).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٥).

(٣) انظر: سقط الزند (٢٤٠).

(٤) انظر: شروح سقط الزند (٣/ ١٣٦٥).

الذي يتخذُه المسافرونَ في مَزاوِدِهم، ولا يفعلنَ ما فعلنَ مِن خلعِي مِن العراقِ.

* * *

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ [وَالنَّعْتِ عُقِلْ   يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ]

لا يحذَفُ المنعوتُ إلا بثلاثةِ شروطٍ:

أحدُها: كونُه مدلولًا عليه، وذلك يكونُ إمَّا باختصاصِ النعتِ به[1]، نحوُ: «رأيتُ كاتبًا»، و«أكرمتُ حاسبًا»، و«سمعتُ صاهلًا»، و«ركبتُ ناهقًا»، أو بتقدُّمِ ذِكرِه، نحو: «ألَا ماءَ ولو باردًا»[2]، أو يتقدَّمُ ما يعيِّنُه، نحوُ: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[3]، أي: دروعًا سابغاتٍ، أو تأخُّرِه، نحوُ: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾[4]، أي: طعامًا محرَّمًا، بدليلِ: ﴿عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾، أو كليهما، نحوُ: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ﴾، أي: حورٌ قاصرات، ولو قلتَ: «عندي قاصراتٌ»، لم يجز، ولكنَّ تقدُّمَ ضميرِ الجنةِ ـ وقد استقرَّ في الأذهانِ أنَّ فيها الحُورَ ـ وتأخُّرَ ذِكْرِ (الطَّرفِ) = أفادا بيانَ المرادِ.

ومِن الأوَّلِ: ﴿وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾[5]، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾[6] الآيةَ، إذا قيلَ بأنَّ

---

(١) ردد ابن هشام ذكر هذا وأمثلته في كتبه. انظر: المسائل السفرية (١٣) وتخليص الشواهد (٢٨٣).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٢٧).

(٣) سبأ: ١٠ ـ ١١.

(٤) الأنعام: ١٤٥.

(٥) المؤمنون: ٥١ وسبأ: ١١.

(٦) التوبة: ٨٢.

ذلك نعتُ مصدرٍ محذوفٍ.

ومتى فُقِدَ واحدٌ ممَّا ذكرنا لم يَجُز، فأمَّا قولُه[١]:

وَقُصْـــرَى شَـــنِجِ الأَنْسَـــا ءِ ....

البيتَ، فضرورةٌ؛ لأنَّ (شَنَجَ النَّسَا) كما يُنعتُ به بقرُ الوحشِ كذلك يُنعتُ به الفرسُ والغزالُ، والمرادُ هنا: وقصرى ثورٍ شَنِجِ الأنساءِ.

وذلك مِن قِبلِ أنَّه أرادَ: وقصرى ثورٍ شنجِ الأنساءِ، و(شَنِجُ الأنساءِ) لا يختصُّ ببقرِ الوحشِ، بل يكونُ للفرسِ والغزالِ أيضًا[٢].

وهذا عندي نظيرُ قولِه[٣]:

.... بَعْـــــــدَمَا قَضَـى نَحْبَـهُ فِـي مُلْتَقَـى القَـوْمِ هَـوْبَرُ

في بابِ حذفِ المضافِ.

الثاني: أن يكونَ النعتُ إمَّا اسمًا مفردًا أو غيرَ مفردٍ، والمسألةُ واحدةٌ مِن

---

(١) بتمامه:

وَقُصْـــرَى شَـــنِجِ الأَنْسَـــا ءِ نَبَّـــاحٍ مِـــنَ الشُّـــعُبِ

والبيت ينسب لأبي دؤاد، ولعقبة بن سابق، وهو من الهزج. انظر: الأصمعيات (٤١) وأدب الكاتب (١٥٢).

(٢) والمسألة موجودة في شرح الجمل لابن عصفور، ومنها نقل ابن هشام هذا الكلام. انظر: شرح الجمل (١/ ٢٢١).

(٣) بتمامه:

عَشِـــيَّةَ فَـــرَّ الحَـــارِثِيُّونَ بَعْـــدَمَا قَضَـى نَحْبَـهُ فِـي مُلْتَقَـى القَـوْمِ هَـوْبَرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٢٣٥) وتأويل مشكل القرآن (١٢٧).

أربعٍ ـ لتُحَرَّر المسألة من «شرح الجمل»[1] ـ:

أحدُها: أن يكونَ المنعوتُ تمييزَ (نِعْمَ، وبِئْسَ)، نحوُ: «نِعْمَ الرجلُ يقومُ زيدٌ»، أي: رجلًا يقومُ.

الثانيةُ: أن يكونَ المنعوتُ بعضَ ما تقدَّمَ مِن مجرورٍ بـ: (مِن)، نحوُ: «مِنَّا ظَعَنَ».

الثالثةُ: أن يكونَ بعضَ ما تقدَّم مِن مجرورٍ بـ: (في)، نحوُ: «ما فيهم يفعلُ الخيرَ إلا زيدٌ»، أي: ما فيهم أحدٌ يفعلُ الخيرَ، قالَه ابنُ مالكٍ[2]، وأنشدَ عليه[3]:

لَـوْ قُلْـتَ: مَـا فِـي قَوْمِهَـا ......

البيتَ، وهذا جعلَه [ابنُ] عصفورٍ[4] ضرورةً.

الرابعةُ: أن يكونَ المنعوتُ مخصوصًا في بابِ (نِعْمَ، وبِئْسَ)، قالَه ابنُ مالكٍ[5]، وجعلَ منه قولَه[6]:

---

(١) موجودة في شرح الجمل لابن عصفور، ومنها نقل ابن هشام هذا الكلام. انظر: شرح الجمل (١/ ٢٩١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٢٣).

(٣) بتمامه:

لَـوْ قُلْـتَ: مَـا فِـي قَوْمِهَـا لَـمْ تِيْـثَمِ ... يَفْضُـلُهَا فِـي حَسَـبٍ وَمَيْسَـمِ

والرجز لأبي الأسود الحماني. انظر: الكتاب (٢/ ٣٤٥) وشرح المفصل (٢/ ٢٥٤).

(٤) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور (١٧١) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢١٩) و(٢/ ٥٨٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٩).

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٩).

لَبِئْسَ الْمَـرْءُ قَـدْ مُلِـئَ ارْتِيَاعَـا ... وَيَـأْبَى أَنْ يُرَاعِـي مَـا يُرَاعَـى

وقولَه[1]:

بِـئْسَ مقـامُ الشَّـيْخِ أَمْـرِسْ أَمْـرِسِ

إلَّا أنَّه لم يذكر هذه المسألةَ إلَّا في بابِ (نَعْمَ، وبِئْسَ)، ونصُّه فيها[2]: «وقد يحذَفُ ـ يعنِي الْمَخْصُوصَ[3] ـ ويخلُفُه صفتُه اسمًا وفعلًا». انتهى.

فقيَّدَها بالاسمِ والفعلِ، فيخرُجُ الظرفُ والمجرورُ.

قولُه[4]:

وَقَصْـــــــــرَى ....

البيتُ لأبي دؤاد، والقُصْرَى والقُصَيْرَى: الضلعُ التي تلي الشاكلة، وهي الواهنةُ في أسفلِ الأضلاعِ.

والشَّنِجُ: المنقبِضُ الجلدِ والأنساءِ، وفرسٌ شَنِجُ النَّسا: مدحٌ له؛ لأنه حينئذ لا تسترخي رجلاه.

---

(١) بتمامه:

بِـئْسَ مَقَـامُ الشَّـيْخِ أَمْـرِسْ أَمْـرِسِ ... إِمَّـا عَلَـى قَعْـوٍ وَإِمَّـا اقْعَنْسِـسِ

وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة، والْمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٣/ ٢٤٨) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب (٤٦) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٠).

(٣) في شرح التسهيل: «وقد يحذف الموصوف».

(٤) سبق تخريج البيت.

ونبحَ الكلبُ والظبيُ، وعلى هذا أنشدَه الجوهريُّ[١]، أعني على نُبَاحِ الظبي.

الشُّعْب بضمِّ الشينِ المعجمةِ، وبالعينِ المهملةِ، وبالباءِ ثانيةِ الحروفِ.

ويُروَى: (نبَّاج) بالجيمِ، وهو الشديدُ الصوتِ، قالَ[٢]:

بِأَسْتَاهِ نَبَّاجِينَ شُنْجِ السَّوَاعِدِ

والأشعبُ: الذي بينَ قرنَيه بعيدٌ جدًّا، يقالُ: تيسٌ أشعبُ بيِّنُ الشَّعَبِ، وعلى هذا أنشدَه الجوهريُّ[٣] أيضًا، فهو تيسٌ لا ثورٌ.

مِن حذفِ الموصوفِ: ﴿جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ﴾[٤]، في «الحُجَّةِ»[٥]: «مِثْلَ دَكَّاءَ»، فحذفَ المضافَ، يُقالُ: ناقةٌ دَكَّاءُ، أي: لا سنامَ لها، ولا بدَّ مِن تقديرِ الحذفِ؛ لأنَّ الجبلَ مذكَّرٌ، و(دَكَّاءُ) مؤنثٌ».

ع: فيه حذفُ مضافٍ وموصوفٍ، وهذه الصفةُ خاصةٌ بالنُّوقِ، وإلا لم يجز. انتهى.

«ويمكنُ أن يكونَ حالًا»[٦].

ع: مثلُ: «بدت الجاريةُ قمرًا».

---

(١) انظر: الصحاح (١/ ١٥٦) و(١/ ٤٠٩).

(٢) لم أقع له على تتمة أو قائل معين. انظر: ديوان الأدب (١/ ٣٢٦) والصحاح (١/ ٣٤٢).

(٣) انظر: الصحاح (١/ ١٥٦).

(٤) الكهف: ٩٨.

(٥) انظر: الحجة (٥/ ١٨٢).

(٦) هذا استكمال لكلام أبي علي. انظر: الحجة (٥/ ١٨٣).

«وأمَّا مَن قرأَ[١]: ﴿دَكًّا﴾ فبتقديرِ مضافٍ، أي: ذا دكٍّ، أو «جَعَلَ» بمعنى «خَلَقَ، وعَمِلَ»، فكأنَّه قيلَ: دكَّه دكًّا، فهذا حملٌ على المعنى»[٢].

ع: فيه نظرٌ؛ لأنَّ الكلامَ لم يتمَّ.

ومِن حذفِ النعتِ: «اللهمَّ اغفر لي، وارحمني، وألحقني بالرفيقِ»[٣]، وقولُه ﷺ أيضًا: «لم يبقَ مِن مبشِّراتِ النبوَّةِ إلا الرُّؤيا يراها المسلمُ أو تُرَى له»[٤]، أي: الرؤيا الصالحةُ، وقد ثبتَ مِن طريقٍ أخرى[٥] إثباتُ هذه الصفةِ، فلولا إرادتُها عندَ عدمِ ذكرِها لتناقضَ الحصرانِ، وهذا حذفٌ غريبٌ، أعني حذفَ شيءٍ مقصودٍ بالحصرِ؛ إذ الحصرُ مانعٌ مِن حذفِ المحصورِ، ويحتملُ كونُ اللامِ في (الرؤيا) لعهدٍ ذكريٍّ أو ذهنيٍّ؛ فلا يُحتاجُ لحذفِ الصفةِ.

ع[٦]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

---

(١) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وهبيرة عن حفص عن عاصم ويحيى بن وثاب وأبي جعفر ويعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٣١٢).

(٢) هذا استكمال لكلام أبي علي. انظر: الحجة (٥/ ٢٣).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/ ١١) وصحيح مسلم (٤/ ١٨٩٣).

(٤) انظر: صحيح مسلم (١/ ٣٤٨).

(٥) انظر: صحيح مسلم (١/ ٣٤٨).

(٦) بتمامه:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ

والبيت لامرئ القيس، من معلقته، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (١٢) والكتاب (٢/ ١٦٣).

البيتَ، وقولُه(١):

إِذَا جَانِـبٌ أَعْيَـاكَ فَـالْحَقْ بِجَانِـبِ

أي: بجانبٍ آخرَ، ومِن مُثُلِ س(٢): «سِيرَ عليه ليلٌ»، أي: طويلٌ.

في «الخَصَائصِ»(٣): مِن حذفِ الصفةِ حكايةُ «الكِتَاب»(٤): «سِيرَ(٥) عليه ليلٌ»، يريدون: «ليلٌ طويلٌ»، وكأنَّ ذلك إنَّما جازَ لدلالةِ الحالِ عليها، وذلك أنَّك تُحِسُّ في كلامِ القائلِ مِن التطريحِ والتطويحِ والتفخيمِ والتعظيمِ ما يقومُ مقامَ قولِه: «طَوِيلٌ»، وأنت تُحِسُّ ذلك مِن نفسِك، وذلك أنَّك إذا كنتَ في مدحِ إنسانٍ فتقولُ: «كانَ واللهِ رجلًا»، وتزيدُ في قوةِ اللفظِ بـ: (الله)، وتتمكَّنُ في تمطيطِ اللامِ وإطالةِ الصوتِ بها»(٦).



---

(١) بتمامه:

إِذَا جَانِـبٌ أَعْيَـاكَ فَـالْحَقْ بِجَانِـبِ ... فَإِنَّـكَ لَاقٍ فِـي الـبِلَادِ مُعَـوَّلَا

والبيت لجابر بن ثعلبة، وهو من الطويل. انظر: شرح التبريزي على الحماسة (١/ ١١٠) ومجمع الأمثال (١/ ٣١).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢٦ ـ ٢٣٢).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٣٧٢).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢٦ ـ ٢٣٢).

(٥) في المخطوط: «سهر»، وهو تحريف.

(٦) وهو تابع في ذلك الإمام أبي الحسن الأخفش، فقد ذكر هذا الأخفشُ بنصه. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٣٧) والحجة (٥/ ١٨٢).



التَّوْكِيدُ

لَمَّا فرغَ مِن ذكرِ النعتِ شرَعَ في ذكرِ التأكيدِ؛ لأنَّه ثُنِّيَ أوَّلًا في قولِه:

نَعْـــتٌ وَتَأْكِيـــدٌ وَعَطْـــفٌ وَبَـــدَلْ

وإنَّما رتَّبَها ثَمَّ على هذا المنهاجِ؛ لأنها تُرتَّبُ كذلك في الذِّكرِ إذا اجتمعَت، اللهمَّ إلا عطفَ النسَقِ، فإنَّه يؤخَّرُ عَن البدلِ.

مِن «الخَصَائصِ» لابنِ جنِّي[1]: «يقالُ: «قطعَ الأميرُ اللِّصَّ»، تريدُ أنَّ القطعَ بأمرِه أو بفعلِه، فإن قلتَ: «قطعَ الأميرُ نفسُه اللِّصَّ» ارتفعَ المجازُ مِن جهةِ الفعلِ، وتبقَّى مجازٌ في المفعولِ؛ وذلك لأنَّ المقطوعَ إنَّما هو يدُه أو رِجلُه، فإنِ احتطْتَ له قلتَ: «قطعَ [الأميرُ][2] نفسُه يدَ اللِّصِّ، أو رِجلَه».

ع: فإن قلتَ: هل التوكيدُ مانعٌ مِن إرادةِ المجازِ البتةَ، حتى لا يتطرَّقُ إليه الوهمُ؟

قلتُ: لا، أنشدَ الْمَوْصِليُّ[3] في «خصائصِه»[4] للفرزدقِ[5]:

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٥٢).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٣) يعني به ابن جني.

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ٤٥٥).

(٥) وهو من الطويل، ورواية الديوان والكتب: «موت» بدل: «يوم». انظر: ديوان الفرزدق (٨٦١) والكامل (١/ ١١٨).

عَشِــيَّةَ سَــالَ المِرْبَــدَانِ كِلَاهُمَــا سَــحَابَةَ يَــوْمٍ بِالسُّــيُوفِ الصَّــوَارِمِ

قالَ: «وإنَّما هو مِرْبَدٌ واحدٌ، فثَنّاه مجازًا؛ لِما يتَّصلُ به مِن مُجاوِره، أو سمَّى كلًّا مِن جانبَيه مربدًا، ثمَّ ثنَّاه وأكَّدَه».

وأنشدَ[1]:

إِذَا البَيْضَــةَ الصَّــمَّاءَ عَضَّــتْ صَــفِيحَةٌ بِحِرْبَائِهَــا صَــاحَتْ صِــيَاحًا وَصَــلَّتِ

فأكَّد «صَاحَت» بالمصدرِ، وهو مجازٌ.

وجعلَ مِن ذلك بعضُهم: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[2] على مذهبه السَّوْءِ[3]، وقال: ليس بحقيقةٍ، وقالَ الْمَوْصِليُّ[4] ـ مع أنَّه مِن رؤوسِ المعتزلةِ ـ: «ليسَ بمجازٍ، بل هو حقيقةٌ»، ونقلَ عن أبي الحسنِ[5] أنَّ اللهَ سبحانَه خلقَ رأسًا في الشجرةِ كلَّمَ به موسى، قال: «وإذا أحدَثَه كانَ متكلِّمًا به». انتهى.

وما قالاه خطأٌ نقلًا وعقلًا، والعربيةُ تأباه، وهو مؤوَّلٌ، ولا بدَّ إلى المجازِ.

ولنرجع إلى ما كُنَّا فيه: وقالَ الله سبحانَه: ﴿وَلَقَدۡ أَرَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾[6]، وقالَ الشاعرُ[7]:

---

(١) البيت للعجير السلولي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان (٢/ ٣٣٧).

(٢) النساء: ١٦٤.

(٣) يعني به مذهب المعتزلة.

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ٤٥٦).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٩).

(٦) طه: ٥٦.

(٧) البيت لقيس بن الملوح، وهو من الطويل. انظر: ديوان قيس (٢٩٢) ورسائل ابن السيد (١٦٩).

وَقَـدْ يَجْمَـعُ اللهُ الشَّـتِيتَيْنِ بَعْـدَمَا يَظُنَّـانِ كُـلَّ الظَّـنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَـا

* * *

بِـ: (النَّفْسِ) أَوْ بِـ: (العَيْنِ) [الِاسْمِ أُكِّدَا مَـعَ ضَـمِيرٍ طَـابَقَ الْمُؤَكَّـدَا]

* * *

وَاجْمَعْهُمَـا بِـ: (أَفْعُـلٍ) [إِنْ تَبِعَـا مَـا لَـيْسَ وَاحِـدًا تَكُـنْ مُتَّبِعَـا]

* * *

وَ(كُـلًّا) اذْكُـرْ [فِـي الشُّـمُولِ وَ(كِـلَا، كِلْتَـا) جَمِيعًـا بِالضَّـمِيرِ مُـوصَـلَا]

[وَكُلًّا اذْكُرْ]: مثالُ تأكيدِ هذا المفردَ ذا الأجزاءِ قولُ جريرٍ[1]:

فَلَسْـتَ بِـرَاءٍ عَيْـبَ ذِي الـوُدِّ كُلَّـهُ وَلَا بَعْـضَ مَـا فِيـهِ إِذَا كُنْـتَ رَاضِـيَا

فَعَـيْنُ الرِّضَـا ....

البيتَ.

كَمَـا أَنَّ عَـيْنَ ....

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا [كَـ: (كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) مِـنْ (عَـمَّ) فِـي التَّوْكِيـدِ مِثْـلَ النَّافِلَـهْ]

* * *

(١) اختلف في نسبه هذا الشعر، نسبه المبرد لعبد الله بن معاوية وأبو الفرج الأبيرد، وفي ذيل الأمالي لسيار بن هبيرة. انظر: الكامل (١/ ١٧٢) والأغاني (١٣/ ١٢٧) وذيل الأمالي (٧٣).

وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا [بِـ: (أَجْمَعَا، جَمْعَاءَ، أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا)]

في كتابِ «العَين»[١]: «تَبَصَّعَ العَرَقُ مِن الجسدِ، إذا نبَعَ مِن أصولِ الشَّعرِ».

وقالَ الزُّبيديُّ في كتابِ «التقريظ»[٢]: «ذكرَ ابنُ كَيسانَ: تبضَّعَ العرقُ مِن الجسَدِ، إذا سالَ، بالضادِ المعجمةِ».

* * *

وَدُونَ (كُلٍّ) [قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ، جَمْعَاءُ، أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمَعُ)]

كَــرَّكَ لَأْمَــينِ ....[٣]

وهما السهمان[٤]، أي كما تردُّ السهمين على باريهما إذا أخذتهما لتنظر إليهما، ثم رميتهما، فإنهما يقعان مختلفين[٥].

[وَدُونَ كُلٍّ]: ع: الذي أحفظُه مجيئُه في (أَجْمَعَ) وجمعِه، لا في (جَمْعاءَ) وجمعِها، ويجوزُ أن يختصَّ المذكرُ بما لا يُجعَلُ للمؤنَّثِ؛ لأنَّه الأصلُ، قالَ[٦]:

---

(١) انظر: العين (١/ ٣١٢).

(٢) لم يقع في مطبوعة الكتاب، وهي ناقصة.

(٣) بتمامه:

نَطْعَنُهُمْ سُلْكَى وَمَخْلُوجَةً كَرَّكَ لَأْمَيْنِ عَلَى نَابِلِ

والبيت لامرئ القيس، وهو من السريع. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٥٧) وتأويل مشكل القرآن (٦٤).

(٤) هذا مأخوذ من ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ١٠٥).

(٥) هذه التحشية الصغيرة من تمام تحشية في ورقة تالية، وسيذكر هذا ابنُ هشام.

(٦) رجز لم يعين قائله. انظر: العقد الفريد (٤/ ٤٩) وشرح التسهيل (٣/ ٢٩٥).

إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وقالَ[١]:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

وقالَ الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٢]، وفي الحديثِ: «فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ»[٣].

ع: قولُ ابنِ جني[٤] في (أَكْتَعَ، وأَبْصَعَ، وأَبْتَعَ) كقولِ الخليلِ[٥] في (مَهْمَا): إن أصلَها: (مَا مَا)، فاستُثقِلَ اللَّفظُ فغُيِّرَ.

ع: قريب منهما قوله[٦]:

---

(١) الرجز لحميد الأرقط. انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٦) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٢).

(٢) ص: ٨٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري (١/ ٢٥٣).

(٤) قال ابن جني: «واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عناها هناك وأهمها، فجعلوا تحمل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه دليلًا على إحكام الأمر فيما هم عليه، ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة - مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها - أنهم لما أكدوا فقالوا: (أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون) لم يعيدوا (أجمعون) البتة، فيكرروها، فيقولوا: (أجمعون، أجمعون، أجمعون، أجمعون)، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض تحاميًا - مع الإطالة - لتكرير الحروف كلها». نظر: الخصائص (١/ ٨٤).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٩).

(٦) البيت لعبد الله بن أبي رواحة، وقيل لحسان، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل =

فَــوَاللهِ مَــا نِلْــتُمْ وَلَا نِيــلَ مِــنْكُمُ بِمُعْتَــــدِلٍ وَفْــــقٍ وَلَا مُتَقَـــارِبِ

ينبغي أن يكونَ أصلُه: «مَا مَا نِلْتُمْ»، فكُرِه تكرارُ اللفظِ، فحذفَ (ما) الموصولة تخفيفًا.

ع: شذَّ إسقاطُ سابِقَين في قولِه[1]:

.... حَــــوْلًا أَكْتَعَــــا

فإنَّه أسقطَ (كُلَّهُ أَجْمَعَ)، ومتوسِّطَينِ في (جُمَعَ بُتَعَ)، ومتوسِّط في (أَجْمَعَ أَبْصَعَ).

* * *

وَاغْـنَ بِـ: (كِلْتَـا) [فِي مُثَنَّى وَ(كِـلَا) عَـنْ وَزْنِ (فَعْــلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَــلَا)]

* * *

وَإِنْ يُفِــدْ تَوْكِيــدُ [مَنْكُــورٍ قُبِــلْ وَعَــنْ نُحَــاةِ البَصْــرَةِ الْمَنْــعُ شَــمِلْ]

قالَ ابنُه[2]: «مذهبُ الكوفيين أنَّه يجوزُ توكيدُ النكرةِ المحدودةِ، مثلُ: (يَوْمٍ،

= (٣/ ٢١٢) ومغني اللبيب (٨٣٦).

(١) من تمامه:

يَــا لَيْتَنِــي كُنْــتُ صَــبِيًّا مُرْضَــعَا تَحْمِلُنِــي الــذَّلْفَاءُ حَــوْلًا أَكْتَعَــا

إِذَا بَكَيْــــتُ قَبَّلَتْنِــــي أَرْبَــــعَ إِذَنْ ظَلِلْــتُ الــدَّهْرَ أَبْكِــي أَجْمَعَــا

وقد مر الشطر الأخير قبل قليل، وهو رجز لم يعين قائله. انظر: العقد الفريد (٤/ ٩٤) والاقتضاب (٣/ ٣٤٢).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٠).

ولَيْلَةٍ، وشَهْرٍ، وحَوْلٍ) ممَّا يدلُّ على مدَّةٍ معلومةِ المقدارِ، ولا يُجيزون توكيدَ النكرةِ غيرِ المحدودةِ، كـ: (حَينٍ، ووَقْتٍ، وزَمَانٍ) ممَّا يصلُحُ للقليلِ والكثير؛ لأنه لا فائدةَ لتأكيدِه».

قلتُ في كلامِه أمرانِ:

أحدُهما: أنه يدلُّ دلالةً ظاهرةً على أنَّ النكرةَ المفيدَ توكيدُها لا تكونُ إلا اسمَ زمانٍ، وفيه نظَرٌ؛ لقولِه:

أَرْمِــي عَلَيْهَــا وَهْــيَ فَــرْعٌ أَجْمَــعُ

ويقوِّي ذلك مِن كلامِه أيضًا أنَّه استَدلَّ بعدَ ذلك على صحةِ قولِ الكوفيينَ بأمرَين: أحدُهما: السماعُ، والثاني: مَسِيسُ الحاجةِ إلى استعمالِ نحوِ: «صمتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، والسماعُ لم يرِد به إلَّا في أسماءِ الزمانِ، وفي كلامِ أبيه في «شرحِ التسهيلِ»[1] ما يُخالِفُ ذلك.

والثاني: أنَّ ظاهرَ كلامِه أنَّ تأكيدَ النكرةِ المحدودةِ يُفيدُ تأكيدُها دائمًا، وليسَ كذلك، بل شرطُه أن تكونَ مِن ألفاظِ الإحاطةِ.

ع: مثالُه في (اليَوْمِ) قولُه[2]:

قَــدْ صَــرَّتِ البَكْــرَةُ يَوْمًــا أَجْمَعَــا

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٦).

(٢) من تمامه:

إِنَّــــا إِذَا خُطَّافُنَــــا تَقَعْقَعَــــا ... قَــدْ صَــرَّتِ البَكْــرَةُ يَوْمًــا أَجْمَعَــا

قال ابن الأنباري: لا يعرف قائله. انظر: المفصل (١٤٧) وأسرار العربية (٢١٢ ـ ٢١٣).

ومثالُه في (الشَّهْرِ)[١]:

يَـا لَيْـتَ عِـدَّةَ شَـهْرٍ كُلِّـهِ رَجَـبُ

ومثالُه في (الحَوْلِ)[٢]:

نَلْبَـــثُ حَــــوْلًا كَــــامِلًا كُلَّـــهُ

وقولُه:

تَحْمِلُنِـــي الـــذَّلْفَاءُ حَــوْلًا أَكْتَعَـــا

وقولُ مسافعِ بنِ حذيفةَ العبسيِّ[٣]:

أُولَاكَ بَنُــو خَيْــرٍ وَشَــرٍّ كِلَيْهِمَــا ... جَمِيعًــا وَمَعْــرُوفٍ أَلَــمَّ وَمُنْكَــرِ

التبريزيُّ[٤]: «ص: بدلٌ، كـ: تأكيدٌ».

---

(١) بتمامه:

لَكِنَّـــهُ شَـــاقَهُ أَنْ قِيــلَ ذَا رَجَــبٌ ... يَــا لَيْــتَ عِــدَّةَ شَــهْرٍ كُلِّــهِ رَجَــبُ

والبيت لعبد الله بن مسلم الهذلي، وهو من البسيط، والغريب هنا أن ابن هشام أنشده (شهر)، وهو قد قال في أوضح المسالك: «ومن أنشد (شهر) مكان (حول) فقد حرَّفه». انظر: مجالس ثعلب (١/ ٤٠٧) والتمام (١٦٨) و(٣/ ٣٠٠).

(٢) بتمامه:

نَلْبَـــثُ حَــوْلًا كَــامِلًا كُلَّـــهُ ... لَا نَلْتَقِـــي إِلَّا عَلَـــى مَـــنْهَجِ

والبيت للعرجي، وهو من السريع. انظر: الكامل (٢/ ١٩٣) وأمالي الزجاجي (١/ ٢٣١) ضرائر الشعر (٢٩٥).

(٣) نسبه الجاحظ للعتبي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان (٢/ ٨٩) والمفردات (١٤٧) وشرح التسهيل (٣/ ٢٩٧).

(٤) التبريزي أعرب (كليهما) بدلًا من غير إشارة إلى خلاف بين المصرين، ولعل ذلك في نسخة =

وجهُ ذِكرِ هذه المسألةِ عقيبَ ذكرِ تلك المسألةِ اجتماعُهما في أنَّهما خلافيَّتانِ بين ص وك، ووجهُ تقديمِ تلكَ أنَّها كلامٌ في تثنيةِ لفظتَين ذُكرتا قبلَها تليها.

* * *

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ [المُتَّصِل بِـ: (النَّفْسِ، وَالعَيْنِ) فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ]

* * *

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ [وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا]

قولُه: (وَأَكَّدوا) البيتَ، قالَ ابنُه[1]: «وكذا لو كانَ المؤكَّدُ غيرَ الضميرِ المرفوعِ المتصلِ، لا فرقَ بينَ توكيدِه بـ: (النفسِ) أو بـ: (العَينِ) وبينَ توكيدِه بغيرِهما في عدمِ وجوبِ الفصلِ بالضميرِ المنفصلِ، تقولُ: «رأيتُكَ نفسَكَ»، و«مررتُ بِكَ عينِك»، كما تقولُ: «رأيتُهم كلَّهم»، و«مررتُ بهم كلِّهم»، وإن شئتَ قلتَ: «رأيتُكَ إياكَ نفسَكَ»، و«مررتُ بكَ أنتَ عينِكَ»، فتؤكِّدُ بالمعنويِّ بعدَ اللفظيِّ».

قلتُ: أخطأَ مِن وجهينِ:

الأولُ: أنَّ الكلامَ في الفصلِ بالضميرِ المرفوعِ؛ فلا يصحُّ تمثيلُه بالمنصوبِ.

والثاني: أنَّ ما مثَّلَ به عندَ ص[2] بدلٌ لا تأكيدٌ.

* * *

= أخرى من شرح الحماسة. انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٤١١).

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٨٦).

وَمَـا مِـنَ التَّوْكِيـدِ [لَفْظِـيٌّ يَجِـي   مُكَـرَّرًا كَقَوْلِـكَ: «ادْرُجِـي ادْرُجِـي»]

لَمَّا أنهى القولَ في التوكيدِ المعنويِّ شرَعَ في التوكيدِ اللفظيِّ، وهو: تكرارُ معنَى المؤكَّدِ بإعادةِ لفظِه، أو ذِكْرِ مرادِفِه، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[1]، والثاني نحوُ: «أنتَ بالخيرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ»، و«قمتُم أنتم».

وعلى هذا ينبغِي حَمْلُ قولِه: (مُكَرَّرًا)؛ ليشملَ القسمينِ، وبذلك فسَّرَ ابنُه[2] كلامَه، إلا أنَّه قالَ: «أو تقويتُه بمرادِفِه»، وفي ذكرِ التقويةِ أمرانِ:

أحدُهما: إيهامُ كونِ التَّكرارِ نفسَ التقويةِ.

والثاني: أنَّ التقويةَ فائدةٌ، والكلامُ في الحدِّ لا في الفائدةِ، وسنذكرُ الفائدةَ بعدُ.

وفائدةُ التوكيدِ اللفظيِّ قصدُ[3] التقريرِ؛ خوفًا مِن أمرٍ مِن أمورٍ ثلاثةٍ، وهي:

النسيانُ، أعني في المستقبَلِ.

وعدمُ إصغاءِ السامعِ.

وعدمُ اعتنائِه.

وكذا التوكيدُ المعنويُّ، فائدتُه أيضًا التقريرُ، لكنَّ ذاكَ خوفٌ مِن أمرَين، وهما:

توهُّمُ تقديرِ إضافةٍ إلى المتبوعِ.

أو إرادةُ الخصوصِ بما ظاهرُه العمومُ.

وهذا التأكيدُ يخالِفُ المعنويَّ مِن وجهينِ:

---

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٢).

(٣) في شرح ابن الناظم: (فصل)، وهي تحريف.

أحدُهُما: أنَّ ذلك بألفاظٍ مخصوصةٍ.

والثاني: أنَّ المتبوعَ هناكَ لا يكونُ جملةً، ولا مفردًا غيرَ اسمٍ.

واللفظيُّ بخلافِه فيهما؛ فإنَّه لا يتقيَّدُ بلفظٍ بعينِه، ولا يتقيَّدُ متبوعُه بإفرادٍ ولا غيرِه، بل الأكثرُ كونُه جملةً تابعًا لجملةٍ.

فأمَّا توكيدُ الجملةِ ـ وهو الغالبُ، كما ذكرْنا ـ فالغالِبُ أن تكونَ المؤكِّدةُ مقرونةً بعاطفٍ، نحوُ: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[1]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾[2]، ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾[3]، ومِن عدمِ اقترانِها به: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[4]، وقولُه[5]:

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

وأمَّا الاسمُ فإن كانَ ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا أو متصلًا، وأُكِّدَ بمرادِفه فلا إشكالَ، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[6]، و﴿دَكًّا دَكًّا﴾[7]، والثاني نحوُ: «أَنتُم أَنتُم

---

(١) التكاثر: ٤.

(٢) القارعة: ١٠، وفي المخطوط: «ثم ما أدراك ما هيه»، وهو سبق قلم.

(٣) القيامة: ٣٥.

(٤) الشرح: ٦.

(٥) من تمام الشاهد:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

والشعر من الهزج، أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٢).

(٦) الفجر: ٢٢.

(٧) الفجر: ٢١.

ذاهبونَ»، والثالثُ نحوُ: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ﴾[1].

وإن كانَ ضميرًا متصلًا، وأُكِّدَ بإعادةِ لفظِه وجبَ عَمْدُ المؤكِّدِ بما عُمِدَ به المؤكَّدُ، نحوُ: «قُمْتَ قُمْتَ»، و«أَكْرَمَكَ أَكْرَمَكَ زيدٌ»، و«مَرَرْتُ بِكَ بِكَ».

وأمَّا الفعلُ فلكونِه مع الفاعلِ كالكلمةِ الواحدةِ كان الغالبُ أن لا يؤكَّدَ إلَّا مع فاعلِه، فإن كانَ الفاعلُ ضميرًا جيءَ به بعينِه، كقولِه: «ادْرُجِي ادْرُجِي».

أو ظاهرًا فالأكثرُ أن يُجاءَ بضميرِه، نحوُ: «قامَ أخواك قاما»؛ دفعًا لقُبحِ التَّكرارِ.

وعلى هذا فقولُك: «قَامَ أَخَوَاكَ قَامَ أَخَوَاكَ» لا يُدرَى: هل المرادُ تأكيدُ الجملةِ أم المؤكَّدُ الفعلُ فقط، وجاءَ الفاعلُ للغرضِ الذي ذكرناه؟

أمَّا: «قَامَ أَخَوَاكَ [قاما][2]» فإنَّما يَقْوَى في النفسِ أنَّه ليسَ إلَّا تأكيدًا للفعلِ خاصةً، بدليلِ المجيءِ بالفاعلِ على هذه الصورةِ، أعني المجيءَ بالفاعلِ على وجهٍ يؤذِنُ بأنَّ المقصودَ ليسَ إلا شُغْلُ الفاعلِ بشاغلٍ ما، لا على وجهِ أنَّه مقصودٌ لذاتِه.

وقد يؤكَّدُ الفعلُ بدونِ فاعلِه، كقوله[3]:

---

(١) الأنبياء: ٥٤.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) بتمامه:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

لا يعلم قائل هذا البيت، وهو من الطويل. انظر: الخصائص (٣/ ١٠٥) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٧٢).

أَتَـاكَ أَتَـاكَ اللَّاحِقُـونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

وأمَّا الحرفُ فإمَّا أن يكونَ جَوابيًّا أو لا، إن كانَ جوابيًّا أُكِّدَ مع الفصلِ بالجملةِ الْمُجابِ بها، والمجيءِ بها متَّصِلَةً بالمؤكِّدِ أيضًا وبعدمِها أو أحدِهما، فيُقالُ: «نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ»، و«نَعَمْ نَعَمْ»، و«نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ نَعَمْ»، ويُعكَسُ هذا.

وذكرَ ابنُه[1] أنَّ الأكثرَ في الحرفِ الجوابيِّ أن يؤكَّدَ بمرادِفه كقولِه[2]:

أَجَـــــلْ جَيْـــــرِ ....

ولا أدرِي ما سببُ هذا، ولا مِن أينَ تلقَّفَه؟[3]

وإن كانَ غيرَ جوابيٍّ فلا بُدَّ في الغالبِ مِن الفصلِ بينَ المؤكَّدِ والتأكيدِ بفاصلٍ، فإن كانَ اسمًا مضمرًا وجبَ عَمْدُ التأكيدِ به، نحوُ: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[4]، وإن كانَ ظاهرًا عُمِدَ به أو بضميرِه، نحوُ: «إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ»، و«إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا[5] فَاضِلٌ»، وليسَ هذا أحسنَ ولا أكثرَ مِن العَمْدِ بالضميرِ كما

---

(١) عبارة ابن الناظم: «والأولى». انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٣).

(٢) بتمامه:

وَقُلْـنَ عَلَـى الفِـرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْـرَبِ ... أَجَـلْ جَيْـرِ إِنْ كَانَـتْ أُبِيحَـتْ دَعَـاثِرُهْ

والبيت لمضرس بن ربعي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مضرس (٧٦) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ١٢٢).

(٣) قلتُ: تعبير ابن الناظم في شرحه: «والأولى توكيده بذكر مرادفه»، والتعبير الذي نقله ابن هشام عنه: «والأكثر أن يؤكد بمرادفه»، وأنت تعرف فرق بينهما، ولعل ابن هشام نقل من نسخة من شرح ابن الناظم، وسيشير ابن هشام إلى هذا بعد.

(٤) المؤمنون: ٣٥.

(٥) في المخطوط: «زيد».



يُوهِمُه قولُ ابنِ المؤلِّفِ[1]: «ويجوزُ أن تأتِيَ بالضميرِ»، ولا ممتنعًا كما يُوهِمُه قولُ الناظمِ[2] نفسه:

إلَّا مـــع اللفــظِ الــذي بـــه وُصِـــلَ

وإن كانَ الفاصلُ سكتةً أو جملةَ اعتراض أو عاطفًا[3] فلا شيءَ يُعادُ مع المؤكِّدِ، فالأول كقوله[4]:

.... فَمَــــــــــــا

مَـــا مِـــنْ حِمَـــامٍ أَحَـــدٌ مُعْتَصِـــمَا

والثاني كقولِه[5]:

لَيْـــتَ وَهَـــلْ يَنْفَـــعُ شَـــيْئًا لَيْـــتُ

لَيْـــتَ شَـــبَابًا بُـــوعَ فَاشْـــتَرَيْتُ

والثالثُ نحوُ قولِه[6]:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٣).

(٢) في المخطوط: (ابن الناظم)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: «أو عاطف».

(٤) بتمامه:

لَا يُنْسِــكَ الأَسَــى تَأَسِّــيًا فَمَــا مَــا مِــنْ حِمَــامٍ أَحَــدٌ مُعْتَصِــمَا

الرجز غير معين القائل، أنشده ابن مالك ولم يعينه. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧١).

(٥) ينسب لرؤبة، وهو رجز. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧١) وأسرار العربية (٨٧) وشرح التسهيل (٢/ ١٣١).

(٦) بتمامه:

لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ ثُـمَّ هَـلْ آتِيَـنَّهُمْ أَمْ يَحُـــولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَـــامِي =

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ

مثَّلَ ذو «الخَصَائصِ»[١] التَّوكيدَ اللَّفظيَّ بأمثلةٍ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتْ الصَّلَاةُ، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ».

ع: الأولُ مسَلَّمٌ؛ لأنَّه خبرٌ، وأمَّا الثاني فإنشاءٌ. انتهى.

وقولِه[٢][٣]:

إِذَا التَّيَّازُ ذُو العَضَلَاتِ قُلْنَا

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ ....[٤]

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ ....[٥]

= والبيت ينسب للكميت، وهو من الخفيف. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٤٦) وشرح المفصل (٥/ ١٠٠) وشرح التسهيل (٣/ ٣٠٢) والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٩٦).

(١) انظر: الخصائص (٣/ ١٠٤).

(٢) يستكمل هنا النقل عن ابن جني.

(٣) بتمامه:

إِذَا التَّيَّازُ ذُو العَضَلَاتِ قُلْنَا ... إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: ديوان القطامي (٤٠) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٥٦).

(٤) بتمامه:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

والبيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩) وخزانة الأدب (٣/ ٦٤).

(٥) بتمامه:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالوَفَاءِ إِذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ =

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إِنْ مَــنْ لَا أَخَــا لَــهُ ....[1]

أَبُــــوكَ أَبُــــوكَ أَرْبَــــدُ ... .[2]

قالَ: ويجوزُ كونُ الثاني خبرًا، أي: المشهورُ بالدناءةِ

قُــــمْ قَائِمًــــا قُــــمْ قَائِمَــــا ....[3]

فَــأَيْنَ إِلَــى أَيْــنَ النَّجَــاةُ ......

البيتَ.

نَطْعَــــنُهُمْ سُــــلْكَى وَمَخْلُوجَــــةً كَــــرَّ كلامَــــيْنِ عَلَــــى نَائِــــلِ[4]

= أنشدهما الفراء بلا نسبة، وهما من الخفيف. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٨) والخصائص (٣/ ١٠٤).

(١) بتمامه:

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إِنْ مَــنْ لَا أَخَــا لَــهُ كَسَــاعٍ إِلَــى الهَيْجَــا بِغَيْــرِ سِــلَاحِ

والبيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٢٩) والكتاب (١/ ٢٥٦) والحجة (٦/ ٢٠٧).

(٢) بتمامه:

أَبُــوكَ أَبُــوكَ أَرْبَــدُ غَيْــرَ شَــكٍّ أَحَلَّــكَ فِــي المَخَــازِي حَيْــثُ حَــلَّا

والبيت لجميل، وهو من الوافر. انظر: ديوان جميل (١٩١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٢٨).

(٣) من بتمامه:

قُــمْ قَائِمًــا قُــمْ قَائِمَــا لَقِيــتَ عَبْــدًا نَائِمَــا

أنشدته امرأة من العرب ترقق ابنها، وهو من مجزوء الرجز. انظر: الصاحبي (١٨٠) والإيضاح لابن الحاجب (٣١٠) وشرح التسهيل (٢/ ٣٥٧).

(٤) كُتب عجزُ البيت في المخطوط محرفًا: «كَرَّ كَلَامَيْنِ عَلَى نَاءِلِ»، وفي الخصائص: «كرك =

يريدُ: قولَك له: ارمِ ارمِ، وفيه قول ثانٍ، وهو[١]: «كَرَّكَ لأمَيْنِ»، وهما السهمان، أي كما تردُّ السهمين على باريهما إذا أخذتهما لتنظر إليهما، ثم رميتهما، فإنهما يقعان مختلفين.

مثَّل في «الخَصَائصِ»[٢] التأكيدَ اللفظيَّ بقولِهم: «قد قامت الصلاةُ قد قامت الصلاةُ»، «اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ».

أقولُ: إنَّ التمثيلَ في الأوَّلِ، وأمَّا الثاني فمِما يُتَعَبَّدُ به.

قالَ الناظمُ[٣]: «تُفصَلُ الجملةُ مِن الجملةِ بالعاطفِ في مثلِ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[٤]، إن لم يُلبِس نحوُ: «قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ»، و«ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا».

ع: وعندي أنَّ الآيةَ الكريمةَ حَمْلُها على خلافِ التأكيدِ واجبٌ؛ لأنَّهم يعلمونَ عِلمًا بعدَ علمٍ، وأنَّ هذا مِن مواضعِ الإلباسِ لو كانَ ثَمَّ قد أُريدَ التأكيدُ، فهنا كانَ يمتنعُ العاطفُ.

وقد يُقالُ: إنَّ أَوْلَى مِن هذا: التمثيلُ بقولِه تعالَى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۝ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾[٥].

= لامين»، وقد سبق تخريج هذا البيت.

(١) جاء هنا في المخطوط: «تمامه في رأس الصفحة التي قبلها»، وقد وضعت الكلام هنا لأتممه.

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ١٠٤).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٥).

(٤) النبأ: ٤ ـ ٥.

(٥) التكاثر: ٦ ـ ٧.

فإن(١) قلتَ: إذا عُطف فأينَ التأكيدُ؛ إنَّما يصيرُ عطفًا؟

قلتُ: وكذا نقولُ، وهذا كما نقولُ: إذا تعددتِ الصفاتُ جازَ لك أن تأتِيَ بها بعطفٍ وبغيرِ عطفٍ، ولا نريدُ أنَّها تبقَى(٢) صفةً مع العاطفِ، وكذلكَ أيضًا نقولُ في بابِ بدلِ الغلطِ إذا قيلَ: «جَاءَنِي زَيْدٌ حِمَارٌ»، ونظيرُه قولُنا في نحوِ: «قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، و«قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ»: إنَّه مِن التنازعِ، وهذا ـ والحالةُ هذهِ ـ لا تنازعَ فيه، إنَّما التنازعُ قبلَ الإضمارِ، فافهَمْه.

* * *

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ [ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ]

* * *

كَذَا الحُرُوفُ [غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَـ: (نَعَمْ) وَكَـ: (بَلَى)]

[**كَذَا الحُرُوفُ**]: هذا هو الغالبُ، وقد يُفقد الشرطانِ، أعنِي المصرَّحَ به، والمأخوذَ مِن كلامِه باللازمِ، كقولِه(٣):

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

---

(١) في المخطوط: (فا).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) بتمامه:

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو من الوافر. انظر: المحتسب (٢/ ٢٥٦) والإنصاف (٢/ ٤٦٥) وخزانة الأدب (٢/ ٣٠٨٣)

وهو في غايةِ الشذوذِ.

وأسهلُ منه قولُه[١]:

.... عَــــنْ بِمَـــا بِـــــهِ

لأمرينِ:

أحدُهُما: أنَّ الأوَّلَ على أكثرَ مِن حرفٍ؛ فهو أقدَرُ على الاستقلالِ النُّطْقِيِّ مِن الحرفِ الأوَّلِ.

والثاني: أنَّ الثانيَ مِن غيرِ لفظِ الأوَّلِ؛ فالاستهجانُ في اللفظِ.

وأسهلُ مِنهما قولُه[٢]:

إِنَّ إِنَّ الكَــــرِيمَ يَحْلُــــمُ مَـــا لَـــمْ

لكونِ الحرفِ على أكثرَ مِن حرفٍ، بل أكثرَ مِن حرفينِ، ولا ينقاسُ، خلافًا لابنِ هشامٍ الخَضْراويِّ[٣] وللزمخشريِّ[٤].

---

(١) بتمامه:

فَأَصْــبَحْنَ لَا يَسْــأَلْنَنِي عَــنْ بِمَــا بِــهِ   أَصَــعَّدَ فِــي غَــاوِي الهَــوَى أَمْ تَصَــوَّبَا

والبيت للأسود بن يعفر، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأسود (٢١) ومعاني القرآن للفراء (٣/ ٢٢١) وسر الصناعة (١/ ١٤٧).

(٢) بتمامه:

إِنَّ إِنَّ الكَــرِيمَ يَحْلُــمُ مَــا لَــمْ   يَــرَيَنْ مَــنْ أَجَــارَهُ قَــدْ ضِــيمَا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٣).

(٣) انظر: آراء ابن هشام الخضرواي (١٠٨) وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٥٩).

(٤) انظر: المفصل (١٤٦)، وابن هشام الخضراوي تبعٌ للزمخشري.

قولُه: (**غَيْرَ مَا تَحَصَّلَ**) البيتَ، استأثرَ الحرفُ الجوابيُّ عَن الحرفِ غيرِ الجوابيِّ بأمرَينِ:

أحدُهُما: تأكيدُه، والتأكيدُ بِهِ بغيرِ شرطٍ.

والثاني: أنَّ الغالِبَ تأكيدُه بمرادِفِه لا بلفظِه، ذكرَ ذلك ابنُه[1].

وإنَّما جازَ فيها المعنَى الأوَّلُ؛ لشبَهِها بالأسماءِ في الاستقلالِ بأنفُسِها، ألا ترى أنَّه يُقالُ: «أَقَامَ زَيْدٌ؟»، فتقولُ: «نَعَمْ»، فتقتصِرُ عليها؟ فصارَت كالمستقلةِ بمعناها، فأشبهَتْ قولَكَ: «زيدًا» في جوابِ: «مَنْ ضَرَبْتَ؟».

ع: (بَلَى) لإبطالِ نفيٍ محضٍ، نحوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ﴾[2]، أو مقرونٍ بهمزةِ التقريرِ، نحوُ: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[3]، أو منقوضٍ بـ: (إِلَّا)، نحوُ: ﴿لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ ... قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ﴾[4].

والإبطالُ في هذا النوعِ يكونُ باعتبارِ الانتفاءِ عَن المستثنَى منه؛ وذلكَ لأنَّ التقديرَ: «لن يدخُلَ الجنةَ أحدٌ إلَّا مَن كانَ هُودًا أو نصارَى».

* * *

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ [الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ]

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٣).

(٢) التغابن: ٧.

(٣) الأعراف: ١٧٢

(٤) البقرة: ١١١ ـ ١١٢.

فتقولُ: «قُمْتُ أَنَا»، و«قُمْتَ أَنْتَ»، و«قَامَا هُمَا»، و«رَأَيْتَنِي أَنَا»، و«رَأَيْتُكَ أَنْتَ»، و«رَأَيْتُهُ هُوَ»، و«مَرَرْتَ بِي أَنَا»، و«رَأَيْتُكَ أَنْتَ»، و«مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ».

قولُه: (أَكِّدْ بِهِ) يريدُ أنَّك تؤكِّدُ به كلَّ ضميرٍ اتصلَ، ولا تؤكِّدُ بغيرِه مِن الضمائرِ، أما المتصلُ فلتعذُّرِه، وأما المنفصلُ المنصوبُ فقالُوا: إذا قلتَ: «رأيتُكَ إياكَ» كان (إِيَّاكَ) بدلًا لا تأكيدًا، نصَّ عليه أبو سعيدٍ[1]، قالَ: «وكأنَّكَ قلتَ: «إِياكَ رأيتُ»، ولم تذكُرِ الكافَ»، قالَ: «وقدَّرناه متقدِّمًا؛ لينفصِلَ».

لكن اختارَ الناظمُ[2] أنَّ هذا تأكيدٌ لا بدلٌ، وأنَّ الضميرَ لا يُبدَلُ لا مِن ضميرٍ ولا مِن ظاهرٍ، فإذا حُمِلَ كلامُه هنا على مذهبِه كانَ أوفقَ لـ كـ[3].

وقد يُستدَلُّ عليه بقولِه: (أَكِّدْ بِهِ)، ولم يقل: (بِهِ أَكِّدْ)؛ لئلَّا يفيدَ الحصرَ، مع أنَّه كانَ يمكنُه أن يقولَ:

بِـهِ[4] أَكِّـدَنْ كُـلَّ ضَـمِيرٍ اتَّصَـلْ

قولُه: [اتَّصَلْ][5] وقد يُطلقُ على الضميرِ المستترِ (متَّصِلًا) تجوُّزًا.

ومما يحتملُ أن يكونَ مثلَ هذه المسألةِ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾[6]، فهذا يحتملُ

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥٢).

(٢) انظر: التسهيل (١٦٦).

(٣) انظر: المفصل (١٥٨) وتوجيه اللمع (٢٧٧).

(٤) باختلاس كسرة الهاء من (به)؛ حتى يتزن.

(٥) زيادة يقتضيها السياق، لعلها تكون هي.

(٦) الكهف: ٣٩.

التأكيدَ والفصلَ، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرًا﴾[1]، فهذا أيضًا مثلُ الأوّلِ في جوازِ الوجهين، ولولا هذه المسألةُ لم يَجزْ إلا وجهٌ واحدٌ، وهو الفصلُ، وكذلك: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2]، إلَّا أنَّ جوازَ هذين الوجهينِ لا إشكالَ في شيءٍ منه؛ إلا أن التأكيدَ قد يُطابقُ المؤكَّدَ في إعرابِه.

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ جازَ هذا كلُّه؟ أعني أن يؤكَّدَ بالضميرِ المنفصلِ المرفوعِ كلُّ ضميرٍ متصلٍ.

قلتُ: أشارَ إلى ذلك سيبويهِ[3]، وفسَّرَه السيرافيُّ[4] تفسيرًا حسنًا، وخلاصةُ ما ذكرَ أنْ قالَ: أصلُ الضميرِ أن يُوضَعَ على صيغةٍ واحدةٍ مشتركةٍ بينَ الرفعِ والنصبِ والخفضِ، كما أنَّ الأسماءَ الْمُظهَرةَ وأسماءَ الإشارةِ كذلك، ويكونُ الدالُّ على إعرابِها عواملُها ومحالُّها، ولكنَّهم فصَلُوا في المضمَرِ في بعضِ الأحيانِ؛ وذلك زيادةُ بيانٍ أحسنُوا فيها، فهذه قاعدةٌ.

قاعدةٌ ثانيةٌ: وهي أنَّ أصلَ الضمائرِ المنفصلةِ أن تكونَ مرفوعةً[5]؛ لأن الأصلَ في أحوالِ الاسمِ الابتداءُ، فهو أوَّلُها وأسبقُها، فإذا أُضمِرَ المبتدأُ لم يكن بُدٌّ مِن كونِه منفصلًا، وأمَّا المنصوبُ والمجرورُ فلا بُدَّ لهما مِن لفظٍ يعمَلُ فيهما، فإذا أُضمِرا اتَّصَلَا بذلك اللفظِ، فصارَ المرفوعُ مختصًّا بالانفصالِ، فإذا أكَّدْنا المضمرَ

---

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) الزخرف: ٧٦.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٥).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥٠).

(٥) في المخطوط: (هو) زائدة.

احتجنا إلى ضميرٍ منفصلٍ، ولا منفصلَ إلَّا ضميرُ المرفوعِ، فاستعملناه في الثلاثةِ: المنصوبِ، والمجرورِ، والمرفوعِ، كما اشتركْنَ جميعًا في (نَا)، وكما ذكرْنا مِن إيجابِ القياسِ اشتراكَها كلِّها في لفظٍ واحدٍ.

رجعْنا إلى مسألةِ ضميرِ الفصلِ: ولو قلتَ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلَ» امتنعَ في الضميرِ أن يكونَ مبتدأً؛ لانتصابِ ما بعدَه، وتأكيدًا لظهورِ ما قبلَه، وتعَيَّنَت الفصليةُ.

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ لم يُجيزُوا تأكيدَ الظاهرِ بالمضمرِ؟

قلتُ: قالَ القاضي أبو سعيدٍ[1] ـ رحمه الله ـ ما ملخَّصُه: إنَّ التأكيدَ في كونِه يرفعُ عَن المؤكَّدِ الالتباسَ يتنزَّلُ عندَهم منزلةَ الصفاتِ، ولهذا يُسمِّيه س[2] ـ رحمه الله ـ صفة، ومِن شروطِ الصفةِ أن لا تكونَ أعرفَ مِن الموصوفِ، ولا شكَّ أنَّ الضميرَ أعرفُ مِن الْمُظهَرِ، فاستحالَ أن يكونَ تأكيدًا له.

وإنَّما أجازُوا إبدالَ الضميرِ مِن الظاهرِ؛ لأنَّه لا يجِبُ في البدَلِ والْمُبْدَلِ منه أن يتوافَقا في تعريفٍ ولا تنكيرٍ؛ فلذلكَ لا يضرُّ فيهما كونُ الثاني أعرَفَ مِن الأوَّلِ، فهذا وجهٌ.

ووجهٌ ثانٍ: وهو أنَّ الظواهِرَ لا يلِيقُ بها لو أكِّدَت بالضميرِ إلا ضمائرُ الغيبةِ، لا ضمائرُ التكلُّمِ والخطابِ، وضمائرُ التكلُّمِ والخطابِ هي الأصلُ والأكثرُ في الاستعمالِ، واستعمالُ ما يُوجِبُ إسقاطَ أصلِه وأكثرِه مطروحٌ متروكٌ.

---

(١) يعني به السيرافيَّ. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥١ ـ ١٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٦).

قلتُ[1]: بدليلِ أنَّ الضمائرَ لا تُنعَتُ بنعُوتِ المدحِ والذمِّ والترحُّمِ، وقد خَفِيَ هذان الوجهان على مَن قال معترِضًا على النحويين: لأيِّ شيءٍ استقبَحُوا تأكيدَ الْمُظْهَرِ بالمضمرِ، ولم يستقبِحُوا العكسَ، بل أجازُوا أن يُقالَ: «مَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ»؟



(١) يعني ابن هشام نفسه.



[عَطْفُ البيَانِ]

العَطْـفُ إِمَّـا ذُو بيَـانٍ [أَوْ نَسَـقْ   وَالغَـرَضُ الآنَ بيَـانُ مَـا سَـبَقْ]

* * *

فَـذُو البيَـانِ تَـابعٌ [شِـبْهُ الصِّـفَهْ   حَقِيقَـةُ القَصْـدِ بِـهِ مُنْكَشِـفَهْ]

* * *

فَأَوْلِيَنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ [الأَوَّلِ   مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ النَّعْـتُ وَلِـي]

* * *

وَقَـدْ يَكُونَـانِ مُنَكَّـرَيْنِ   [كَمَـا يَكُونَـانِ مُعَـرَّفَيْنِ]

قالَ الزمخشريُّ[1] في: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[2]: إنَّ (سِنِينَ) عطفُ بيانٍ.

* * *

وَصَـالِحًا لِبَدَلِيَّـةٍ [يُـرَى   فِـي غَيْـرِ نَحْـوِ «يَـا غُـلَامُ يَعْمُـرَا»]

* * *

وَنَحْـوِ (بِشْـرٍ) [تَـابِعِ (البَكْـرِيِّ)   وَلَـيْسَ أَنْ يُبْـدَلَ بِالمَرْضِـيِّ]

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: الكشاف (٢/ ٧١٦).

(٢) الكهف: ٢٥.



[عَطْفُ النَّسَقِ]

[تَـالٍ بِحَـرْفٍ مُتْبِـعٍ عَطْـفُ النَّسَـقْ   كَ: «اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ»]

* * *

فَـالعَطْفُ مُطْلَقًـا [بِــ: (وَاوٍ، ثُـمَّ، فَـا   حَتَّى، أَمَ، اوْ) كَـ: «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»]

* * *

وَأَتْبَعَـتْ لَفْظًـا [فَحَسْـبُ (بَـلْ، ولَا،   لَكِنْ) كـ: «لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَـلَا»]

قولُه: (بَلْ، وَلَا، لَكِنْ) ولها رابعٌ عندَ كـ[1]، وهو (لَيْسَ)، ونقلَه ابنُ عصفورٍ[2] عَن البغداديينَ[3]، فهذه في مقابلةِ الواوِ والفاءِ و(ثُمَّ، وحَتَّى)، وهي أربعة تشرِكُ في اللفظِ والمعنَى، صارت ثمانيةً، وبقيَ: (أَمْ، وأَوْ)، وفي معناهُما خلافٌ.

[لَيْسَ]: خرَّجَ عليه بعضُهم[4] قولَ المتنبي[5]:

بَقَـائِي شَـاءَ لَـيْسَ هُـمُ ارْتِحَـالَا

قالَ: المعنَى: بقائي شاءَ لا هُم، فأجرَى (لَيْسَ) مجرَى (لَا)، قالَ ابنُ سيده:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٤٨) ومجالس ثعلب (١/ ٤٤٧).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٢٥).

(٣) انظر: الحلبيات (٢٦٤).

(٤) يقصد به الواحدي. انظر: شرح ديوان المتنبي (١١٠).

(٥) انظر: ديوان المتنبي (١٢٨).

إنَّما المعروفُ العكسُ، نحوُ[(١)]:

فَأَنَــــا ابْـــــنُ قَـــيْسٍ لَا بَـــــرَاحُ

* * *

فَـــاعْطِفْ بِـــوَاوٍ [لَاحِقًـــا أَوْ سَـــابِقَا فِـــي الحُكْـــمِ أَوْ مُصَـــاحِبًا مُوَافِقَـــا]

[فَاعْطِفْ بِوَاوٍ]: معناه أنَّها تعطِفُ متأخرًا عن المتبوعِ في حصولِ ما وقعَ الاشتراكُ فيه، وسابِقًا على المتبوعِ في حصولِ ما وقعَ الاشتراكُ فيه، ومصاحِبًا له موافِقًا في زمنِ حصولِ ما وقعَت المشارَكةُ فيه.

وتلخَّصَ مِن مجموعِ هذا الكلامِ أنَّها لِمُطْلَقِ الجمعِ، وهو المذهبُ الصحيحُ.

واعلَمْ أنَّها قد تأتي بمعنَى الباءِ، كقولِهم: «اشتريتُ الشاءَ شاةً ودِرهمًا»[(٢)]، والواوُ هنا ليست للجمعِ، بل دالةٌ على المعنَى الذي يدلُّ عليه الباءُ هنا.

الجرميّ[(٣)]، ومثلُه: «أنتَ أعلَمُ ومالُك»[(٤)].

ع: أصحُّ ما قيلَ فيه[(٥)].

---

(١) بتمامه:

مَــــنْ صَــــدَّ عَــــنْ نِيرَانِهَــــا فَأَنَــــا ابْـــــنُ قَـــيْسٍ لَا بَـــــرَاحُ

والبيت لسعد بن مالك القيسي، والبيت من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب (١/ ٥٨) والصحاح (١/ ٣٥٥).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٩٢) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٨٤) ومغني اللبيب (٤٦٩).

(٣) قاله الجرمي في كتابه (الفرخ). انظر: التذييل والتكميل (٣/ ٢٨٥) ـ (٨/ ١١٦).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٣٠٠).

(٥) نقل السيوطي عن ابن هشام أنه قال هذا، ونصه: «والذي يدلُّ على مجيءِ الواوِ خلَفًا عَن =

ع: ولأنَّ الواوَ للتشريكِ والجمعِ عادَ الضميرُ بين متعاطِفَيها عليهِما، لا على أحدِهِما فقط، بخلافِ (أَوْ).

وليُنْظَرْ في: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى [ٱللَّهُ] وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ﴾[1] بالتثنيةِ[2]، ثمَّ جاءَ: ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

ويظهرُ لي فرقٌ بين: «وَزَيْدٌ»، وبين: «وَلَا زَيْدٌ»، وكأنَّه استئنافٌ.

فإن قيلَ قولُه: (فِي الحُكْمِ) يُسأَلُ هُنا عنِ نحوِ: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[3]، فإن قلتَ: الواوُ عاطفةٌ، فلا توافُقَ في الحُكمِ، أو (لَكِنْ) عاطفةٌ، فالعاطِفُ لا يدخلُ على العاطفِ؟

قلتُ: الجوابُ بالأوَّلِ، وهو مِن عطفِ الجُملِ، ولا يُشترَطُ فيها توافُقٌ في شيءٍ البتةَ، تقولُ: «قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرٌو».

* * *

وَاخْصُصْ بِهَا [عَطْفَ الذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ: «اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي»]

= الباءِ قولُهم: «بِعتُ الشاءَ شاةً ودِرهمًا»، أي: «شاةً بدرهَمٍ»؛ لأنَّا قاطعونَ بأنَّ الدرهمَ ثمنٌ لا مَبيعٌ، ولأنَّهم قالوا أيضًا: «بعتُ الشاءَ شاةً بدرهمٍ»، وهذا الذي ذكرتُه هو أصحُّ وأوضَحُ ما يُقالُ في المسألةِ، ومتبُوعِي فيه الجرميُّ مِن المتقدمين، وابنُ مالكٍ مِن المتأخرين، فمِن كلامِهما أخذتُ، وعلى ما أشارَا إليه اعتمدتُ». انظر: الأشباه والنظائر (٤/ ٣٦).

(١) الأحزاب: ٣٦، وفي المخطوط: (لهما)، وهو سهو من ابن هشام لا من الناسخ؛ فإن ابن هشام قال بعد الآية: (بالتثنية).

(٢) لم أقع على هذه القراءة، والقراءة: «لهم».

(٣) يونس: ٣٧، يوسف: ١١١.

قولُه: (**لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ**) فإن قلتَ: من مُثُلِ ذلكَ: «استَوَى زيدٌ وعمرٌو»، إذا أردتَ به: «تساويَا»، فهلَّا ما جازَ في: «استَوَى الماءُ والخشبةَ» المفعولُ معه[(١)]؟

وكيف تُرِكَ المعطوفُ البتةَ في: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ﴾[(٢)] الآية؟

قلتُ: أمَّا الآيةُ فإنَّ المعطوفَ حُذفَ؛ لوضوحِ المعنَى، والناظمُ قالَ: (**لا يُغْنِي**)، وذا أعمُّ مِن أن يكونَ لا يُغنِي لفظًا ولا تقديرًا، ولا يغنِي لفظًا، وأنتَ إذا قلتَ: «لا يستَوِي زيدٌ» لم يجُزِ الحذفُ؛ لأنَّه ليسَ فِي: (**وَاخْصُصْ**) لفظةُ ما يغنِي بمعادِلِه.

ع: مِن خصائصِ الواوِ الفصلُ بينَها وبينَ المعطوفِ بالظرفِ والمجرورِ، ومنه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ﴾[(٣)]، ثمَّ قالَ تعالَى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾[(٤)].

الزمخشريُّ[(٥)]: «عطفٌ على (جَنَّاتٍ)، أي: وأنشأَ مِن الأنعامِ ما يَحمِلُ الأثقالَ، وما يُفرَشُ للذبحِ».

وتقديمُ المعطوفِ عليها غيرِ المجرورِ؛ لأجلِ الضرورةِ.

﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴿١٤﴾ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾[(٦)].

وفي مكانٍ آخرَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ

---

(١) لعل الصواب: «فهلا جاز غير المفعول معه».

(٢) الحديد: ١٠.

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٤) الأنعام: ١٤٢.

(٥) انظر: الكشاف (٢/ ٧٣).

(٦) الرحمن: ١٤ ـ ١٥.

﴿مِن قَبۡلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾[١].

* * *

وَالفَــاءُ لِلتَّرْتِيــبِ [بِاتِّصَــالِ ... وَ(ثُــمَّ) للتَّرْتِيــبِ بِانْفِصَــالِ]

ع: اشتركت الواوُ والفاءُ و(ثُمَّ) في إفادةِ التشريكِ في الحكمِ، كما قدَّمْنا، وانفردَت الفاءُ و(ثُمَّ) عِن الواوِ بأنَّهُما تفيدانِ الترتيبَ، وهي لا تفيدُه، وانفردَت الفاءُ عَن (ثُمَّ) بأنَّ (ثُمَّ) ترتِّبُ بانفصالٍ، والفاءَ ترتِّبُ باتصالٍ، والمعنيُّ بالاتصالِ والانفصالِ: التعقيبُ والتراخي؛ لأنَّ الآتيَ على عَقبِ الشيءِ متَّصِلٌ به، والمتَراخِيَ عَن الشيءِ محجوزٌ بينَهما بالمدَّةِ المتخلِّلةِ، وقد اجتَمعا في قولِه سبحانَه: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[٢].

وقد تُحمَلُ كلٌّ مِنهُما على الأُخرَى؛ لاشتراكِهما في إفادةِ الجمعِ والترتيبِ، فمِن حَمْلِ الفاءِ على (ثُمَّ) قولُه تعالَى: ﴿أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾[٣]، ومِن عكسِه قولُ الشاعرِ[٤]:

كَهَــزِّ الرُّدَيْنِــيِّ تَحْــتَ العَجَــاجِ ... جَـرَى فِـي الأَنَابِيـبِ ثُـمَّ اضْـطَرَبْ

وقد يُستعمَلُ كلٌّ مِنهُما في موطنِ الواوِ، حملًا عليها؛ لاشتراكِهنَّ في إفادةِ

---

(١) الحجر: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) عبس: ٢١ ـ ٢٢.

(٣) الأعلى: ٤ ـ ٥.

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي، وينسب لحميد بن ثور، وهو من المتقارب. انظر: ديوان أبي دؤاد (٤٩٢) وديوان حميد (٤٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٥).

التشريكِ في الحُكمِ، كقولِه[1]:

...... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقولِه[2]:

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ [قَدْ] سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وقولُهم[3]: «إنَّهُما للترتيبِ في الذِّكرِ في البيتينِ» فيه نَظَرٌ، ولا يحسنُ دعوَى ذلك إلا بينَ الجُمَلِ، كقولِه تعالَى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾[4] الآية، وقولِه تعالَى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[5]، بعدَ قولِه سُبحانَه: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[6]، أي: أَخْبَرَكُم بذاكَ الخبرِ، ثمَّ أخبركم بهذا.

وفي الآيةِ تأويلانِ آخرَانِ:

أحدُهُما: أنَّه عطفٌ على ما تقدَّمَ قبلَ شطرِ السورةِ مِن قولِه تعالَى: ﴿وَوَهَبْنَا

---

(١) بتمامه:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

والبيت مطلع معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢١) وجمهرة أشعار العرب (١١٣) ومجالس ثعلب (١/ ١٠٤).

(٢) البيت لأبي نواس، وهو من الخفيف. انظر: ديوان أبي نواس (٤٩٣) وجواهر القرآن (١/ ١٠٥) ونتائج الفكر (١٩٦) ومغني اللبيب (١٥٩) وخزانة الأدب (١١/ ٣٧).

(٣) قاله الرضي. انظر: شرحه على الكافية (٤/ ٣٩٠).

(٤) هود: ٤٥.

(٥) الأنعام: ١٥٤.

(٦) الأنعام: ١٥٣.

﴿لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ﴾[(١)]، نقلَه الزمخشريُّ[(٢)] عَن بعضِهم، وما أبعدَه عَن الصوابِ.

وقالَ هو[(٣)]: «هذه التوصيةُ لم تزلْ تُوَصَّاها كلُّ أمةٍ على لسانِ نبيِّها، كما قالَ ابنُ عبَّاسٍ[(٤)]: مُحْكَمَاتٌ لَمْ يَنْسَخْهُنَّ شيءٌ مِن جميعِ الكُتُبِ، فكأنَّه قيلَ: ذلكُم وصَّاكُم به يا بنِي آدمَ قديمًا وحديثًا، ثمَّ أعظَمُ مِن هذا أنَّا آتَينا موسَى الكتابَ، وأنزَلْنا هذا الكتابَ المباركَ». انتهى.

وفيه عندِي نظرٌ، والظَّاهرُ أنَّ الضميرَ في: ﴿وَصَّىٰكُم﴾، والخطابَ في: ﴿ذَٰلِكُمۡ﴾ للمَكْنِيِّ عنهم بالواوِ في: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾[(٥)] والمخاطَبِينَ بقولِه تعالَى: ﴿رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ﴾[(٦)].

[الفَاءُ]: وزعمَ بعضُهم[(٧)] أنَّها تأتِي بمنزلِة (حتَّى)، وجعلَ منه: ﴿فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُۚ﴾[(٨)]، أي: حتَّى هُم فيهِ.

فا[(٩)]: جوَّزَ أبو الحسنِ[(١٠)] في: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[(١١)] كونَ (ثُمَّ) زائدةً،

---

(١) الأنعام: ٨٤.
(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٨٠).
(٣) هذا التأويل الثاني.
(٤) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٦٦٧).
(٥) الأنعام: ١٥١.
(٦) الأنعام: ١٥١.
(٧) انظر: التحفة الوفية بمعاني حروف العربية (٢٤) والجنى الداني (٧٧).
(٨) الأنعام: ١٣٩.
(٩) انظر: الشيرازيات (١/ ١٥١) وجواهر القرآن (١/ ١٠٤).
(١٠) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٧٤) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٥٨).
(١١) التوبة: ١١٨، وفي المخطوط: (عليكم).

وجعلَ: ﴿تَابَ﴾ جوابًا بـ: (إذا) في: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ محذوفًا، أي: «تَنْدَمُوا، ثُمَّ تَابَ»، ومعنَى (إِذَا) بعدَ (حَتَّى) الجزاءُ، بمعنَى (مَتَى).

ط: لأنَّ (إِذَا) ظرفٌ للزمانِ الْمُبْهَمِ، و(مَتَى) كذلك، و(حَتَّى) لانتهاءِ الغايةِ في الزَّمانِ وفي المكانِ أيضًا، فكما جازَ: «حَتَّى متَى يكونُ[1] كذا وكذا»، جازَ: «حَتَّى إِذَا كَانَ كَذَا وكَذَا».

***

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ [مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ]

قالَ عبدُ القاهرِ[2]: إنَّما جازَ: «الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ»؛ لأنَّ في الكلامِ معنَى المجازاةِ، ألا ترى أنَّ المعنَى: «الذِي إنْ طَارَ غَضِبَ زيدٌ الذبابُ»؟، وإنَّما جازَ هذا؛ لاقتضاءِ الشرطِ الجزاءَ، كما يقتضِي المبتدأُ الخبرَ؛ فالجملتانِ كالجملةِ الواحدةِ، فلا يُطلَبُ منهُما إلا ذُكِرَ واحدٌ.

ع: فـ: «الذي يضيرُ فيغضبُ زيدٌ» في [منزلةِ][3]: «الذِي إن يطِر يغضبْ زيدٌ»، وهذا بمنزلةِ: «الذي أبوهُ قائمٌ»، فهذا الحقُّ لا يُعدَلُ عنه.

وأمَّا قولُهم: «السبَبُ والمسبَّبُ كالشيءِ الواحدِ»، وقولُ أبي عليٍّ[4]: إنَّ ثَمَّ حرفَ شرطٍ مقدَّرٍ = ليس بمحرَّرٍ ولا مستحسنٍ، ومما يرِدُ على أبي عليٍّ أنَّه لا يمكِنُ

---

(١) مكررة في المخطوط.

(٢) انظر: المقتصد لعبد القاهر (٢/ ١١٥٤) وشرح البردة لابن هشام (٦٨).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: الإيضاح (٦٠).

تقديرُ الشرطِ في صلةِ (أَلْ).

والذي دلَّ أنَّ المعنَى: «الذِي [إِنْ][1] يَطِرْ يَغْضَبْ» أمرانِ:

معنوي: وهو ثبوتُ سببيةِ الأوَّلِ، ومسبَّبِيَّةِ الثاني.

ولفظيٌّ: وهو وجودُ الفاءِ التي هي عَلَمُ الْمُجازاة.

* * *

بَعْضًا بِـ: (حَتَّى) اعْطِفْ [عَلَى كُلٍّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا]

ع: (حَتَّى) في العربيةِ على ثلاثةِ أقسامٍ:

ابتدائيةٌ، فتدخلُ على ثلاثةٍ:

الجملِ الاسميةِ، نحوُ[2]:

...... حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

والفعلِ الماضِي، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾[3].

والمضارعِ المرفوعِ، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[4].

---

(١) زيادتها يقتضيها السياق.

(٢) بتمامه:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

والبيت لجرير، وهو من الطويل. انظر: ديوان جرير (١٤٣) والزاهر (١/ ٤٥٦) واللمع (٧٩).

(٣) الأعراف: ٩٥.

(٤) البقرة: ٢١٤، وهي قراءة نافع ومجاهد والكسائي وابن محيصن وشيبة والأعرج. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٩٥).

وليست الجملةُ بعدَها في موضعِ خفضٍ، خلافًا للزَّجاجِ[١] وابنِ دُرُسْتُوَيْهِ[٢].

وجارةٌ، فتدخلُ على ثلاثةٍ:

اسمٍ صريحٍ، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[٣].

واسمٍ مؤوَّلٍ مِن (أَن) المضمرةِ والمضارعِ، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٤]، ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٥].

واسمٍ مؤوَّلٍ مِن غيرِ ذلك، نحوُ: «عَرَفْتُ أمورَك حَتَّى أَنَّك فاضِلٌ».

وإنَّما أفردتُ القسمَ الثانيَ بالذِّكْرِ، ولم أدرِجه تحتَ هذا؛ لِمَا يَخْتَصُّ به مِن الأحكامِ.

وعاطفةٌ، وإنما تعطِفُ بثلاثةِ شروطٍ:

الأولُ: أن يكونَ المعطوفُ بها اسمًا مفردًا، فلا تكونُ عاطفةً في الجُملِ.

والثاني: أن يكونَ ما بعدَها بعضًا لِمَا قبلَها، أو كبعضٍ.

والثالثُ: أن تكونَ غايةً له، إمَّا في كثرةٍ أو قلةٍ، إمَّا في مقدارٍ أو قَدْرٍ.

تنبيهٌ: «عرفتُ أمورَك حتَّى انَّك فاضلٌ»، يحتملُ العطفَ والجرَّ فـ: (أَنْ) مفتوحةٌ، والابتدائيةُ فـ: (إِنْ) مكسورةٌ[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٢٨٦).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٩/ ٢٠٤).

(٣) القدر: ٥.

(٤) البقرة: ٢١٤ ـ وهي قراءة الجمهور.

(٥) الحجرات: ٩.

(٦) جاء هنا جزء مكرر من الحاشية، وهي قوله: «واسم مؤول غير ذلك، نحو: عرفت أمورك =

[بَعْضًا بِـ: (حَتَّى) اعْطِفْ]: وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها تُرَتِّبُ، وهو فيها ظاهرٌ؛ لدلالَتِها على الغايةِ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: «قَدِمَ الحَاجُّ حتَّى المشاةُ»[1] أخبرتَ بقدومِ الحجاجِ شيئًا فشيئًا إلى أن قَدِمَ المشاةُ، ولا يمكنُ أن يكونَ قدومُ المشاةِ سابقًا على قدومِ الحاجِّ؛ لأنَّ الغايةَ لا تتقدَّمُ على الْمُغَيَّا. من «شرحِ الغايةِ»[2].

ع: والمختارُ أنَّه لا ترتيبَ فيها.

وتلخَّصَ لنا إلى هنا أربعةٌ مِن حروفِ العطفِ، اثنانِ لا يقتضِيانِ ترتيبًا على الأصحِّ فيهما، وهما: الواوُ و(حَتَّى)، بدأ بالواوِ، وختمَ بـ: (حَتَّى)، واثنانِ يقتضيانِ الترتيبَ على الأصحِّ فيهما: وهما: الفاءُ و(ثُمَّ)، وقد وسَّطَهما بينَهما.

وحُجَّةُ مَن قالَ: «لا يقتضيانِه» ظاهرٌ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾[3]، ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[4]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[5].

* * *

= حتى أنك فاضل، وإنما أفردت القسم الثاني بالذكر ولم أدرجه تحت هذا لما تختص به من الأحكام».

(١) المقصود بالحاج الحُجَّاج، فهو مفرد مراد به الجماعة، كما قال تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ ...﴾.

(٢) انظر: شرح الغاية (١٢٧). وشرح الغاية هذا كتاب شرح فيه أبو حيان متنًا له اسمه (غاية الإحسان في علم اللسان)، وسمى شرحه (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان).

(٣) النحل: ٩٨.

(٤) الأعراف: ٤.

(٥) الأعراف: ١١.

وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ [إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ]

قولُه: (هَمْزِ التَّسْوِيَة) ليسَ المرادُ بها الواقعةَ بعدَ (سَوَاءٍ)، كما يتبادَرُ إلى الذِّهنِ، بل الداخلةَ على جملةٍ يصِحُّ حلولُ المصدرِ محلَّها.

زعمَ أبو العباسِ أحمدُ بنُ طلحةَ الأمويُّ في «بديعِه» أنَّ (أَمْ) هي التي تتقدَّرُ بـ: (أَيٍّ)، وقالَ صاحِبُ «المِفتَاح»[1]: «الْمُغنِي عَن لفظِ (أَيٍّ) مجموعُ الهمزةِ و(أَمْ)».

إن قلتَ: هل الهمزتانِ شرطٌ في كونِها متصلةً، أو في كونِها عاطفةً؟

قلتُ: بل شرطُ الثاني، ويلزَمُ عَن ذلك الأوَّلُ، ألا تراهُ قالَ: (اعْطِفْ بِهَا إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَة)، إلى آخره؟ فجعلَ ذلك شرطًا للعطفِ، فآذَنَ بأنَّ ذلك إذا فُقِدَ فُقِدَ العطفُ.

ومعناهُ: و(أَم) اعطِف بها إذا كانت متصلةً، وإنَّما تكونُ متصلةً إذا قُرِنَ ما عُطِفَ عليه بهمزِ التسويةِ، أو همزةٍ عن لفظِ (أَيٍّ) مغنيةٍ.

ولا يُعطَفُ بها إذا كانت منقطعةً، وإنَّما تكونُ منقطعةً إذا خلا المعطوفُ عليه مِن الاقترانِ بإحدى الهمزتَينِ، فحذَفَ الناظمُ ذِكْرَ الاتصالِ مِن الأُولَى؛ اكتفاءً بما فُهِمَ مِن تخصيصِ الانقطاعِ بالقِسمِ الآتي، وحذَفَ التنبيهَ على أنَّ المنقطعةَ غيرُ عاطفةٍ؛ اكتفاءً بما فُهِم مِن التنصيصِ على كونِها في القِسمِ الأوَّل عاطفةً.

فإن قلتَ: لِمَ سُمِّيَت في الضَّربِ الأوَّل متصلةً؟

قلتُ: لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُستَغنَى بأحدِهما عَن الآخرِ؛ لكونِهما

---

(١) انظر: مفتاح العلوم (١١٩).

مفردَين[١]، تحقيقًا نحوُ: «أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو؟»، أو تَقديرًا نحوُ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٢].

فإن قلتَ: ولِمَ سُمِّيَت في الضربِ الثاني منقطعةً؟

قلتُ: لعكسِ ذلك، وهو أنَّ ما قبلَها وما بعدَها يُستَغنَى بأحدِهِما عَن الآخَرِ؛ لكونِهما جملتَين[٣]، تحقيقًا نحوُ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰهُ﴾[٤]، أو تقديرًا نحوُ: «إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ»[٥]، أي: بَل أَهِيَ شَاءٌ.

* * *

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ [الهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ]

قولُه: (إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى)، ع: ...[٦] التسويةُ نحوُ[٧]:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

---

(١) في المخطوط (مفردان).

(٢) البقرة: ٦.

(٣) في المخطوط (جملتان).

(٤) يونس: ٣٨، وغيرها مواضع أربعة في القرآن.

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ١٧٢) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٣٣).

(٦) في المخطوط بياض في مقدار خمس كلمات تقريبًا.

(٧) هاتان روايتان للبيت، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٢٦٦) والكتاب (٣/ ١٧٥).

وقراءةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ(١)، أمَّا مثلُ: «أَزَيْدٌ قَائمٌ(٢) أم عمرٌو؟» فلا يجوزُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟»، فلا يجوزُ فيه حذفُ الهمزةِ؛ لأنَّ هذا الموضعَ يُوهِمُ المنقطعةَ، فافهَمْه.

* * *

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى [(بَلْ) وَفَتْ   إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ]

قالَ مَيْمُونٌ، وهو أعشَى بكرِ بنِ وائلٍ(٣):

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمٌ   غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

خطرَ لي مِن فروعِ (أَم) المتصلةِ: أنَّه لا يجوزُ أن يُصَرَّحَ بالعاملِ بعدَها، فإذا قيلَ: «أَضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا؟»، لا يجوزُ: «أَمْ ضَرَبْتَ عَمْرًا؟»؛ لئلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّها المنقطعةُ، فهذا كما قالُوا في: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٌو»: إنَّه لا يجوزُ: «لَا جَاءَنِي عَمْرٌو»؛ لِئَلَّا(٤) يُتَوَهَّمَ الدعاءُ، ولا في: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» أن يُقالَ: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاخْتَصَمَ عَمْرٌو»، وهكذا أَظُنُّ في هذا المثالِ الأخيرِ أنَّهم قالُوا فيه ذلك، وعلى تقديرِ أن لا يكونوا قد قالُوه فما لي لا أقولُ به بعدَما تبيَّنَ لي أنَّه الحقُّ؟ كم تركَ الأوَّلُ للآخِرِ.

* * *

---

(١) يقصد بها: ﴿سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾، وهي قراءة الزهري أيضًا. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٣٧) وشرح التسهيل (٣/ ٣٦١).

(٢) تكررت كلمة: (قائم) مرتين في المخطوط.

(٣) وهذا مطلع قصيدة له، وهي من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٧٧) والكامل (٢/ ١٩٦).

(٤) في المخطوط (لا).

خَيِّـرْ أَبِـحْ قَسِّـمْ بِـ: (أَوْ) [وَأَبْهِـمِ وَاشْـكُكْ وَإِضْـرَابٌ بِهَـا أَيْضًـا نُمِـي]

ع: قُدِّمَ التخييرُ؛ لأنَّ (أَمْ) تنافي الجمعَ، بخلافِ الإباحةِ، فلا تُنافِيه، و(أَوْ) موضوعةٌ لأحدِ الشيئَينِ، فمعنَى التخييرِ بها أَمَسُّ، وأمثلتُه: «كُلْ سَمَكًا أَوِ اشْرَبْ لَبَنًا»، «تزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا»، «خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا».

فأمَّا: ﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾[1]، وقولُهم: إنَّ (أَوْ) للتخييرِ، فإنَّه يمتنِعُ الجمعُ على أن يكونَ كلٌّ كفارةً.

[أبِـح]: «جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ»، «اقْـرَأْ فِقْهًـا أَوْ حَـدِيثًا»، ﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوۡ ءَابَآئِهِنَّ﴾[2].

[قَسِّمْ]: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾[3]، ﴿غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا﴾[4].

فَقَـالُوا لَنَـا ثِنْتَـانِ ....[5]

البيتَ، (أو) هنا للتقسيمِ؛ لأنَّ قولَه: «لَنَا[6] ثِنْتَانِ» لا بدَّ فيهما قد اقتضى هـذين

---

(١) المائدة: ٨٩.

(٢) النور: ٣١.

(٣) آل عمران: ١٩٥، وغيرها ثلاثة مواضع.

(٤) النساء: ١٣٥.

(٥) بتمامه:

فَقَـالُوا لَنَـا ثِنْتَـانِ لَا بُـدَّ مِنْهُمَـا صُـدُورُ رِمَـاحٍ أُشْـرِعَتْ أَوْ سَلَاسِـلُ

والبيت لجعفر بن عُلية الحارثي، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحماسة (١/ ٢٥) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٩).

(٦) لا وجه لذكر الجار والمجرور هنا.

الشيئَينِ، فـ: (أَوْ) بعدَ ذلك للتقسيمِ، وفي الحديثِ[١]: «مَا أَخْطَأَتْكَ ثِنْتَانِ: سَرَفٌ أو مَخِيلَةٌ»، ومثلُه[٢]:

هُمَـــــا خُطَّتَـــــا ....

البيتَ.

ع: إن قيلَ: فكيفَ جعلتُم مِن معاقبةِ الواوِ[٣]:

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي ... أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي

قلتُ: هذا لم يتقدَّمه مجملٌ فيقسَّمَ، كما تقدَّم (ثِنْتَانِ) ونحوه.

[وَأَبْهِمِ]: قيلَ في[٤]:

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

إنَّها للإبهامِ.

* * *

---

(١) هذا من كلام ابن عباس. انظر: صحيح البخاري (٧/ ١٤٠) ومصنف ابن أبي شيبة (٥/ ١٧١).

(٢) بتمامه:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ... وَإِمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

والبيت لتأبط شرًّا، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (١/ ٧٢) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٢٤٩).

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو من الكامل. انظر: الحماسة (١/ ٣٥) وأمالي القالي (٢/ ١٩٠).

(٤) بتمامه:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا ... وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو مطلع قصيدة من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٢١٣) والتعازي والمراثي (٢٦٤).

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ [إِذَا   لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا]

أبو الفتحِ[١] في بابِ (تدريجِ اللغةِ): «وحقيقتُه أن يُشْبِهَ شيءٌ شيئًا؛ فيُعطَى حكمَه، ثم يُتَرَقَّى منه إلى غيرِه، فمِن [ذلك][٢] قولُهم: «جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ»، ولو جالَسَهُما جميعًا كانَ مُصيبًا مُطيعًا، وذلك لقرينةٍ انضمَّت مِن المعنَى إلى (أَوْ)؛ لأنَّه قد عُرِفَ أنَّه إنَّما رَغِبَ في مجالسةِ الحسَنِ لِمَا لِمُجالِسِه في ذلك مِن الحظِّ، وهذهِ الحالُ موجودةٌ في مُجالسةِ ابنِ سيرينَ أيضًا، وكأنَّه قالَ: «جَالِسْ هذا الضربَ مِن الناسِ»، وعلى ذلك جَرَى النهيُ، كقولِه تعالَى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٣]، أي: «لا تُطِعْ هَذا الضَّرْبَ مِن النَّاسِ».

ثمَّ لَمَّا رأَوا (أَوْ) في هذا الموضعِ قد جرَت مجرَى الواوِ تدرَّجُوا منه إلى غيرِه، فأجرَوها مجراها في موضعٍ عارٍ مِن القرينةِ التي سوَّغَت استعمالَ (أَوْ) بمعنَى الواوِ، كقولِه[٤]:

فَكَانَ سِيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمًا   أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

وَ(سَوَاءٌ، وسِيَّانِ) إنَّما يُستَعمَلانِ بالواوِ».

ع: وأنشدَ في «الحُجَّةِ»[٥]:

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٣٤٩).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٣) الإنسان: ٢٤.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٢) والإيضاح العضدي (٢٨٥).

(٥) انظر: الحجة (١/ ٢٦٧)، والبيت لأبي محمد اليزيدي، وهو من مجزوء الكامل. انظر: =

سِيَّانِ كَسْرُ رَغِيفِهِ أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهْ

وكلُّ ذلك للقرينةِ، خلافًا لأبي الفتحِ(١).

* * *

وَمِثْلُ (أَوْ) فِي القَصْدِ [(إِمَّا) الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ»]

ع: أرسلَ الكلامَ في المماثلةِ، قالَ أبو مُوسَى(٢): «الفرقُ بينَهما لزومُ التَّكرارِ في (إِمَّا)، وامتناعُه في (أَوْ)، وأنَّ الكلامَ مع (إِمَّا) لا يكون إلا مبنيًّا على ما لأجلِه جيءَ بها، و(أَوْ) قد لا تكونُ كذلك».

قالَ الأُبَّذِيُّ(٣): «الفرقُ بينَهما في الشكِّ أنَّ الكلامَ مع (إِمَّا) لا يكونُ إلا مبنيًّا على الشكِّ، و(أَوْ) ليست كذلك، بل قد يُبنَى الكلامُ أوَّلًا على الشكِّ، فتكونُ كـ: (إِمَّا)، وقد يَبنِي المتكلِّمُ كلامَه على اليقينِ أوَّلًا، ثم يُدرِكُه الشكُّ، وهذا هو الذي عناه أبو موسَى بقولِه: «إنَّ الكلامَ مع (إِمَّا) لا يكونُ إلا مبنيًّا على ما لأجلِه جيءَ بها، و(أَوْ) قد لا تكونُ كذلك»، بل الأظهرُ فيها أن يُبنَى الكلامُ قبلَها على اليقينِ، ويجوزُ أن يُبنَى الكلامُ قبلَها على الشكِّ، إلا أنَّ ذلك قليلٌ؛ ولذلك أتَى بـ: (قَدْ)؛ لأنَّها تُعطِي معنَى التقليلِ».

وقالَ اللُّورْقِيُّ(٤): «(أَوْ) هي الأصلُ؛ ولهذا لم يُختَلَف في كونِها حرفَ عطفٍ،

= ديوان اليزيديين (٨٣) وشرح الرضي (٤/ ٣٩٨).

(١) انظر: الخصائص (١/ ٣٤٩).

(٢) يقصد به الإمام الجزولي. انظر: المقدمة الجزولية (٧٢).

(٣) انظر: شرح الأبذي على الجزولية (١/ ٦٣٢).

(٤) انظر: المباحث الكاملية للورقي (١/ ٣٧٢).

واتَّسعَت أقسامُها، وإنَّما التُزِمَ التَّكرارُ في (إمَّا)؛ تقويةً لِمَا تُفيدُه مِن الشكِّ وغيرِه، ففي (أَوْ) يمضِي صدرُ الكلامِ على الجَزمِ، ثم يَعقُبُه الشَّكُّ، وفي (إِمَّا) يُستَفْتَحُ الكلامُ بها مشكوكًا فيه، وهو معنَى قولِه[1]: «لَا يكونُ إلَّا مبنيًّا على ما لأجلِه جيءَ بها»، فلا ينفكُّ كلامُك عَن الشكِّ مع (إِمَّا) مِن أوَّلِه إلى آخرِه.

وقولُه: «على ما لأجلِه جيءَ بها»، أي: المعاني التي تقدَّمَت مِن الشكِّ والإبهامِ.

وقولُه: «و(أَوْ) قد لا تكونُ كذلك»، أي: قد تأتي بعدَ أن يمضِي صدرُ الكلامِ على الجزمِ، وقد تأتي مثلَها، كما في قولِك: «أقامَ زيدٌ أو عمرٌو؟»، وبها هُنا مضَى صدرُ الكلامِ على الشكِّ.

ع: الظاهرُ أنَّه إنَّما يُعطَفُ في نحوِ هذا المثالِ بـ: (أَمْ)، وأنَّه يقالُ: «أزيدٌ قامَ أَمْ عَمْرٌو؟»، بتوسيطِ الْمُتَحَقِّقِ.

وزعمَ[2] بعضُ أصحابِنا أنَّ المرادَ مِن قولِه: «على ما لأجلِه جيءَ بها»، أنَّها تُعَلِّقُ الحُكمَ بأحدِ الأمرَين، «و(أَوْ) قد لا تكونُ كذلك»، كما إذا كانَت بمعنَى الواوِ، نحوُ:

.... أَوْ يَسْـــرَحُوهُ بِهَـــا ....

والأولُ أظهَرُ».

* * *

وَأَوْلِ (لَكِـنْ) نَفْيًـا [اوْ نَهْيًـا وَلَا ‌‌ ‌ نِـدَاءَ اوْ أَمْـرًا أَوِ اثْبَاتًـا تَـلَا]

---

(١) يعني قول الجزولي في مقدمته، وهذا يرجح أن المقصود الإمامُ اللورقي.

(٢) يستكمل النقل عن اللورقي.

ابنُ إياز[١]: «وقولُه[٢]: «(لَكِنْ): للاستدراكِ بعدَ الجَحدِ»، مذهبٌ بصريٌّ[٣]، وإنَّما اشتُرِطَ ذلك فيها؛ لأنَّ معناها الاستدراكُ، فلا بدَّ مِن مخالفةِ ما بعدَها لِمَا قلَبها؛ ولهذا قُدِّرَت (إلَّا) في الاستثناءِ المنقطِعِ بها، وأجازَ الكوفيُّ[٤] العطفَ بها في الإيجابِ، قياسًا على (بَلْ)».

ثمَّ قالَ: «وها هنا تنبيهاتٌ[٥]:

الأوَّلُ: أنَّ الاستدراكَ هو المعنَى اللازِمُ لها، والعطفُ يفارِقُها، ألا تراها عندَ دخولِ الواوِ مُتَمَحِّضَةٌ للاستدراكِ؟».

[لكن]: قالَ ابنُ خروفٍ في «شرحِ الجُملِ»[٦]: «ولا تُستَعمَلُ إلَّا بعدَ نفيٍ، وما بعدَها موجَبٌ، قالَ س[٧]: «وأمَّا (لَكِنْ) فيوجَبُ بها بعدَ نفيٍ، فإن وقعَت بعدَ إيجابٍ لم يكن ما بعدَها إلَّا كلامًا تامًّا مضادًّا لِمَا قبلَها، نحوُ: «قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَاعِدٌ»، «وَلَكِنْ عَمْرٌو قَعَدَ»[٨].

---

(١) انظر: المحصول لابن إياز (٦٨٠).

(٢) يعني قول ابن معط في الفصول الخمسون. انظر: الفصول الخمسون (٢٣٧).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١٣/ ١٥٦).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٣/ ١٥٦).

(٥) وعند ابن إياز: «ثلاثة تنبيهات»، وابن هشام لم يذكر إلا واحدًا.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٢٤).

(٧) عبارة سيبويه: «وأما (لكن) خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي»، وأما بقية العبارة فلعلها في إحدى نسخ الكتاب التي لم تصل إلى المحقق. انظر: الكتاب (٤/ ٢٣٢).

(٨) في مطبوعة شرح ابن خروف على الجمل: «قام زيد لكن عمرو قاعد، وهو زيد قعد ولكن خرج عمرو». انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٢٤).

وغفلَ أبو القاسمِ[١] عَن قولِه: «مُضَادًّا لِمَا قبلَها»، وهو مرادُه، وتمثيلُه يدلُّ علَيه.

ابنُ خروفٍ في «شَرحِ كتابِ الجُمَلِ»[٢]: «وأمَّا (لَكِنْ) فما أظُنُّكَ يا نحويُّ تَجِدُها بغيرِ واوٍ، فهي إذًا للاستدراكِ، والواوُ هي العاطِفُ كـ: (إمَّا)».

ابنُ النَّحَّاسِ أبو جعفرٍ[٣]: «وإنَّما دخلَت الواوُ على (لَكِنْ) تشبيهًا ...»[٤].

ع: شرطُ كونِ (لَكِنْ) عاطفةً ثلاثةُ أمورٍ:

الأولُ: أن يقعَ بعدَها مفردٌ، وإلَّا فهي حرفُ ابتداءٍ، نحوُ: ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ﴾[٥] الآية.

الثاني: أن لا تصحبَ عاطفًا؛ إذ العاطفُ لا يدخلُ على مثلِه، فنحوُ: ﴿وَلَـٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾[٦]، ﴿وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[٧]، على إضمارِ «كَانَ».

---

(١) يقصد به الزجاجي. انظر: الجمل للزجاجي (٣٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٢٤).

(٣) والنحاس نسبه للأخفش الأصغر علي بن سليمان. ونص النحاس: «وقال عليُّ بنُ سليمانَ: «المعنَى: «وَلَكِنْ لِيَقُلْ»، ودخلَت الواوُ على (لَكِنْ) ـ وهُما حرفا عطفٍ على قولِ قومٍ ـ لضعفِ (لَكِنْ)»، قالَ ابنُ كيسانَ: «الواوُ هي العاطفةُ، و(لَكِنْ) للتحقيقِ». انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١/ ١٦٧).

(٤) كلمتان لم أتبين قراءتهما، تشبهان: «بغير طنا».

(٥) النساء: ١٦٢.

(٦) يونس: ٣٧ ويوسف: ١١١.

(٧) الأحزاب: ٤٠.

الثالثُ: أن يتقدَّمَها نفيٌ أو نهيٌ، فلا يجوزُ: «قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو»، خلافًا للكوفيين[(١)].

قولُه: (وَلَا)، إنَّما يُعطَفُ بها بشروطٍ:

أحدُها: تقدُّمُ ما ذَكَرَ[(٢)]، فليسَ يجوزُ: «ما جاءَني زَيدٌ لا عمرٌو».

والثاني: كونُ المعطوفِ مفردًا لا جملةً، فليسَ: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾[(٣)]، عطفًا على: ﴿لَا تُكَلَّفُ﴾؛ لانتفاءِ الشرطِ، خلافًا للكسائيِّ[(٤)].

الثالثُ: أن لا تقترنَ بالواوِ، فليسَ منه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[(٥)]، خلافًا لبعضِهم؛ لانتفاءِ هذا والأوَّلِ.

الرابعُ: أن لا يصدُقَ ما بعدَها على ما قبلَها، فلا يصحُّ: «جاءَني زيدٌ لا رجلٌ»، ولا العكسُ، فلا يجوزُ: «جاءَني رجلٌ لا زيدٌ».

قيلَ[(٦)]: وخامسٌ: أن لا يكونَ العاملُ فِعلًا ماضيًا؛ لئلا يوهِمَ الدُّعاءَ، وخُولِفَ.

* * *

(١) انظر: توجيه اللمع (٣١) ومغني اللبيب (٣٨٥).

(٢) وهو قوله:

.... وَلَا نِـــدَاءً اوْ أَمْـــرًا أَوِ اثْبَاتًـــا تَـــلَا

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) والفراء. انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٩٨).

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) منع كونه ماضيًا الزجّاج، قال أبو حيان: «قليل، يحفظ ولا يقاس عليه». انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٩٧).

وَ(بَـلْ) كَـ: (لَكِـنْ) [بَعْـدَ مَصْـحُوبَيْهَا كَـ: «لَـمْ أَكُـنْ فِـي مَرْبَـعٍ بَـلْ تَيْهَـا»]

ع: (لا) لنفيِ الموجَبِ، و(لَكِنْ) لإيجابِ المنفيِّ، و(بَلْ) لنفيِ[1] الإيجابِ، وإيجابِ المنفيِّ.

«شرحُ الغايةِ»[2]: «ذهب[3] المبرِّدُ[4] في مثلِ: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» إلى أنَّه يجوزُ أن يكونَ تقديرُه: «بَلْ مَا قَامَ عَمْرٌو»؛ لأنَّ المنسوبَ لزيدٍ إنَّما هو نفيُ القيامِ، فينبغِي أن يكونَ هو المنسوبَ إلى عمرٍو».

ع: آخِرُ الكلامِ يُوجِبُ ذلك، وأوَّلُه يُجَوِّزُه.

في «شرحِ الدُّرَيْدِيَّةِ» لابن هشامٍ اللَّخميِّ لَمَّا تكلَّمَ على قولِ ابنِ دُريد[5]:

شَـــجِيتَ لَا بَـــلْ أَجْرَضَـــتْنِي غُصَّـــةٌ

البيتَ، ما نصُّه[6]: «(لَا بَلْ) حروفُ عطفٍ، و(لَا) [لَا][7] يُعطَفُ بها إلا بعد الإيجاب، و(بَلْ) يُعطَفُ بها بعدَ النفيِ والإيجابِ».

---

(١) في المخطوط: «النقل»، وهو تحريف. انظر: أوضح المسالك (٣/ ٣٤٧).

(٢) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (١٢٨).

(٣) في المخطوط: (زعم)، وهو تحريف، والتصويب من شرح الغاية.

(٤) لا يوجد في المقتضب ما يؤيده. انظر: المقتضب (١/ ١٢) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٣٩) وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٩٥).

(٥) بتمامه:

شَـــجِيتَ لَا بَـــلْ أَجْرَضَـــتْنِي غُصَّـــةٌ عُنُودُهَـــا أَقْتَـــلُ لِـــي مِـــنَ الشَّـــجَى

انظر: شرح ابن دريد على مقصورته (٤٨).

(٦) انظر: شرح اللخمي على الدريدية (١٣٦).

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وهي ساقطة أيضًا من شرح اللخمي.

ع: أنشد الناظم[1].

اختُلِفَ في (الْمَرْبَعِ)، واتُّفِقَ فيه:

أمَّا الاتفاقُ فعلَى إطلاقِه على مَنزِلِ القومِ في الرَّبيعِ[2]، كـ: (الْمَشْتَى، والْمَصِيفِ)، قالَ[3]:

---

(١) يظهر أن هنا سقطًا، وظنًّا يمكنني أن أنقل شيئًا يتعلق بما سقط من المخطوط، قال ابن مالك في شرح التسهيل: وتزاد (لا) قبلَ (بل)؛ لتأكيد الإضراب عن الأول، نحو: «قام زيدٌ لا بل عمرٌو»، و«خذ هذا لا بل ذاك»، فـ: (لا) في هذين المثالين زائدة؛ لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، وكذا كل ما لا نهيَ فيه ولا نفي، فلو وجد أحدهما قبل (لا) أفادت تأكيد تقريره، ولم تقتض إضرابًا، نحو: «ما قام زيد لا بل عمرو»، و«لا تضرب خالدًا لا بل بِشرًا»، فـ: (لا) في هذين المثالين زائدة لتأكيد بقاء النهي والنفي، ومن زيادة (لا) مع عدم النفي والنهي قول الشاعر:

وجهُك البدرُ لا بل الشمسُ لو لم ... يُقْضَ للشمسِ كَسْفَةٌ أو أُفُولُ

ومثلُه:

وكأنّما اشتملَ الضَّجيعُ بريطَة ... لا بل تزيدُ وثارةً ولَيانا

ومن زيادتها بعد النفي قولُ الشاعر:

وما سلوتُك لا بل زادني شغفًا ... هجرٌ وبُعدٌ تمادى لا إلى أجَلِ

ومن زيادتها بعد النهي قولُ الشاعر:

لا تَمَلَّنَّ طاعةَ الله لا بل ... طاعةَ الله ما حَييت اسْتديما

انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٠).

(٢) في المخطوط (الربع) ولعل الصواب ما أثبتناه. انظر: الصحاح (٣/ ١٢١٢) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٥٣) والمقاصد الشافية (٥/ ١٤٦).

(٣) البيت للحطيئة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحطيئة (٨١) وشرح المفضليات لابن الأنباري (٧٢٨).

[أَ]مِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ ... لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ

وقال[1]:

رَدُّوا الجِمَالَ بِذِي طُلُوحٍ بَعْدَمَا ... هَاجَ الْمَصِيفُ وَقَدْ تَوَلَّى الْمَرْبَعُ

هذا لجريرٍ، والأوَّلُ لجَرْول، أعنِي الحطيئةَ.

وأمَّا الاختلافُ ففي إطلاقِه على مكانِ الإقامةِ مطلقًا، سواءٌ أكانَ في الربيعِ أو غيرِه، فنفَى ذلكَ ابنُ الخشَّابِ[2]، وخطَّأَ الحريريَّ[3] في قولِه: «فَجَعَلَ يُشَيِّعُ مَنْ يَتْبَعُهْ؛ لِكَيْ يُجْهَلَ مَرْبَعُهْ».

وأثبتَ ذلكَ ابنُ بَرِّي[4]، وردَّ على ابنِ الخشَّابِ، واستدَلَّ بقولِ الحادرةِ[5]:

بَكَرَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً فَتَمَتَّعِ ... وَغَدَتْ غُدُوَّ مُفَارِقٍ لَمْ يَرْبَعِ

قالَ: «يقالُ: «رَبَعَ بالمكانِ» إذا أقامَ به في الربيعِ، و«رَبَعَ بِه» إذا أقامَ متَى شاءَ، واسمُ المكانِ منهما: (الْمَرْبَعُ)، كـ: (الْمَصْنَعِ، والْمَصْرِعِ)»[6].

* * *

---

(١) البيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (٣٤٢) وشرح النقائض (٣/ ١٠٤٦) وخزانة الأدب (٨/ ١٢٤).

(٢) انظر: نقد مقامات الحريري لابن الخشاب (٩).

(٣) انظر: مقامات الحريري (٢٢).

(٤) انظر: رد ابن بري على انتقادات ابن الخشاب (٩).

(٥) انظر: ديوان الحادرة (٣) والمفضليات (٤٣).

(٦) انظر: رد ابن بري (٩).

وَانْقُـلْ بِهَـا لِلثَّـانِ [حُكْـمَ الأَوَّلِ فِـي الخَبَـرِ الْمُثْبَـتِ وَالأَمْـرِ الجَلِـي]

* * *

وَإِنْ عَلَـى ضَـمِيرِ رَفْـعٍ [مُتَّصِـلْ عَطَفْـتَ فَافْصِـلْ بِالضَّـمِيرِ الْمُنْفَصِـلْ]

قولُه: (مُتَّصِلْ) بقيَ عليه: (أَوْ مُسْتَتِرِ)، وابنُه(١) ذكرَ النَّوعَين، وهو الحقُّ؛ فإنَّ المستَتِرَ لا يُسمَّى متصلًا؛ لأنَّ الاتِّصالَ والانفصالَ مِن عوارضِ الألفاظِ.

قولُه: (فَافْصِلْ) أعمُّ مِن أن يكونَ الفصلُ بينَ المعطوفِ [عليه](٢) والعاطفِ، وهو الغالبُ، أو بينَ العاطفِ والمعطوفِ، وشرطُ هذا أن يكونَ الفاصلُ (لَا).

قولُه: (بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلِ)(٣) فإن قلتَ: (أَوْ مُتَّصِلِ)، بدليلِ: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾(٤).

قلتُ: هذا مِن قولِه: (أَوْ فَاصِلٍ مَا)، لا مِن قولِه: (بِضَمِيرٍ).

فإن قلتَ: فما وجهُ هذا التطويلِ؟ وهلَّا قالَ: «فَافْصِلْ بِفَاصِلٍ مَّا».

قلتُ: أرادَ بذلكَ التنبيهَ على(٥) أنَّ الفصلَ بالضميرِ المنفصلِ هو الغالبُ.

مثَّلَ س(٦) في بابِ الضمائرِ حين تعرَّضَ إلى أنَّ الضميرَ يُفصَلُ إذا لم يُقدَرْ

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٥).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) كذا في المخطوط، وهو بعض روايات الألفية. انظر: الألفية (١٣٨).

(٤) الرعد: ٢٣.

(٥) مكررة في المخطوط.

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ٣٥٢).

على اتصالٍ بنحوِ: «أَيْنَ أَنْتَ؟»، و«نَحْنُ[1] وَأَنْتُمْ ذَاهِبُونَ».

قالَ الصَّفَارُ: «فإمَّا أن يُريدَ أنَّه استُعمِلَ ذلك، وهو في الشِّعرِ، أو أجازَها بشرطِ تصحيحِها، وهو أنَّك إن تكلَّمتَ بها أتيتَ بالمصحَّحِ، وإلَّا فهو قد نصَّ قبلَ هذا[2] على أنَّ العطفَ على هذه الصِّفةِ ممتنعٌ، أعني: إذا لم تنفَصِل».

مِن عطفِ الضميرِ المنفصلِ على الظاهرِ[3]:

أَلَـيْسَ اللَّيْـلُ يَجْمَـعُ أُمَّ عَمْـرٍو

البيتَ.

مثَّلَ الناظمُ[4] بقولِه تعالَى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾.

ونصَّ فا في «التَّذكِرَة»[5] على أنَّ: ﴿مَن صَلَحَ﴾ ليسَ معطوفًا على الواوِ، قالَ: «لأنَّ ﴿جَنَّتُ﴾ تفسيرٌ لـ: ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾، وهي معنًى، والجناتُ عَينٌ؛ فلا بدَّ أن يُقدَّرَ: «دُخُولُ جَنَّاتٍ».

ع: حُذِفَ المضافُ، و: ﴿مَن﴾ عطفٌ على المحذوفِ.

---

(١) في المخطوط: (كنا)، والتصويب من سيبويه. انظر: الكتاب (٢/ ٣٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣١) و(٢/ ٣٧٩).

(٣) بتمامه:

أَلَـيْسَ اللَّيْـلُ يَجْمَـعُ أُمَّ عَمْـرٍو ... وَإِيَّانَـا فَـذَاكَ بِنَـا تَـدَانِي

والبيت لجحدر بن معاوية العكلي، وهو من الوافر. انظر: أمالي القالي (١/ ٢٨٢) ومنتهى الطلب (١١٢).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٣).

(٥) انظر كلام أبي علي في جواهر القرآن (١/ ٨٣) و(٢/ ٦٠٠).

ط[١]: وهذا كلُّه هرَبٌ مِن عطفٍ على الضميرِ المرفوعِ، وقد وقعَ في أشدَّ منه؛ لأنَّ المحذوفَ الذي عُطفَ عليه كالجزءِ مِن حيثُ هو مضافٌ.

ومَنعَ أن يكونَ ﴿مَن﴾ مبتدأً؛ لأنَّ ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ صفةٌ، فهو غيرُ مستقلٍّ ولا تامٍّ؛ فلا يدلُّ على الخبرِ، بخلافِ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْرٌو»[٢].

* * *

أَوْ فَاصِلٍ مَا [وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ]

* * *

وَعَوْدُ خَافِضٍ [لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا]

[خافض]: ولو كانَ اسمًا، نحوُ: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[٣].

ع: فيها إطلاقُ الآباءِ على الأبِ، وهو إسحقُ، والعمِّ، وهو إسماعيلُ، والجدِّ، وهو الخليلُ صلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا وعليهم[٤].

ومِن هذا: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[٥]، إلَّا أنَّ هذا بالاتفاقِ؛ لأنَّ المعطوفَ ضميرٌ، والضميرُ المخفوضُ لا ينفصِلُ.

---

(١) لم أتبين معنى هذا الرمز، ولا صاحب هذا الكلام.

(٢) انظر: الأصول (١/ ٦٤) والانتصار (٦٠).

(٣) البقرة: ١٣٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٨٢) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (١٨٩) والمفردات للراغب (٥٧).

(٥) الكهف: ٧٨.

وقالَ ابنُ الحريريِّ[١]: «لا يجوزُ: «بَيْنَ زَيْدٍ وَبَيْنَ عَمْرٍو»، وفِعْلُه من أقبحِ اللَّحْنِ».

وردَّه عبدُ اللهِ بنُ برِّي[٢]، قالَ: «بل هو جائزٌ على إعادةِ (بَيْنَ) على جهةِ التوكيدِ، كقولِه تعالَى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾، فأعادَ (لَا) تأكيدًا».

قالَ: وقد جاءَ مثلُ هذا في الشِّعرِ، كقولِ أعشَى باهلةَ[٣]:

بَيْنَ الأَشَجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٌ ... بَخْ بَخْ لِوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ

وقولِ عَدِيٍّ[٤]:

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ ... بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا

وقولِ ابنِ الزُّبيرِ الأسديِّ[٥]:

جَمَعَ ابْنُ مَرْوَانَ الأَغَرُّ مُحَمَّدٌ ... بَيْنَ ابْنِ أَشْتَرِهِمْ وَبَيْنَ الْمُصْعَبِ

وقَولِ بعضِ الهِلاليِّين[٦]:

---

(١) انظر: درة الغواص (٧٢).

(٢) انظر: حواشي ابن بري على درة الغواص (٩٠).

(٣) والصواب أنه لأعشى همدان، وهو من الكامل. انظر: ديوان أعشى همدان (١١٣) وتفسير أسماء الله للزجاج (٢٩) وجمهرة اللغة (١/ ٦٥).

(٤) يقصد به عدي بن زيد، والبيت من البسيط. انظر: ديوان عدي (١٥٩) وغريب الحديث (١/ ٤٧٧).

(٥) من الكامل، وروايته عند غير ابن بري: «الأغر». انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٢٥٨) وحواشي ابن بري (٩١).

(٦) في المخطوط: (البلاليين)، وهو تصحيف، والبيت لمنقذ الهلالي، وهو من الخفيف. =

أَيُّ عَـيْشٍ عَيْشِـي إِذَا كُنْـتُ فِيـهِ　　　بَـيْنَ هَـمٍّ وَبَـيْنَ وَشْـكِ رَحِيـلِ

ع: حرفُ المسألةِ: أنَّ (بينَ) الثانيةَ هي الأولى لا غيرُها، ذُكرَت توكيدًا(١)، فليس مَعَنا إلا بينيةٌ واحدةٌ في المعنى، وإن تعددَت في اللفظِ، وهذا ينتجُ جوازَ: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاخْتَصَمَ عَمْرٌو» على الوجه الذي ذكرناه، والنحاةُ يمنعونَه(٢) أُرَى.

* * *

وَلَـيْسَ عِنْـدِي لَازِمًـا [إِذْ قَـدْ أَتَـى　　　فِـي النَّثْـرِ وَالـنَّظْمِ الصَّـحِيحِ مُثْبَتَـا]

لا يختصُّ عدمُ اللُّزومِ بالناظمِ(٣) كما يُوهِمُه ظاهرُ كلامِه.

و: (إِذْ) تعليلٌ.

﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٤)، قيلَ: عطفٌ على: ﴿ٱلشَّهْرِ﴾، وهُم لم يسألوا عَن المسجدِ.

وقيلَ: عطفٌ على: ﴿سَبِيلِ﴾، وفيه الفصلُ بينَ المصدرِ وصلِته بالأجنبيِّ.

وقيلَ: على الهاءِ في: ﴿بِهِۦ﴾، وجمهورُ البصريين يشترطونَ إعادةَ الخافضِ.

وقيلَ: الخافضُ مقدَّرٌ، أي: «وَبِالْمَسْجِدِ»(٥)، وحُذِفَ باقيًا عملُه؛ لِتَقَدُّمِ ذِكرِه.

= انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٤٢) والحماسة البصرية (٢/ ٨١).

(١) في المخطوط (توكيد).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٤١١) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٦٠).

(٣) فهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش واختاره الشلوبين. انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٦) وشرح المرادي (٢/ ١٠٢٦).

(٤) البقرة: ٢١٧.

(٥) في المخطوط: «وبالمصدر»، وهو تحريف.

وقيلَ: التقديرُ: «وَصَدٌّ عَنِ الْمَسْجِدِ»، وفيه أمرانِ:

حَذفُ الجارِّ وبقاءُ عملِه من غيرِ أن يكونَ المجرورُ وجارُّه معطوفَين على مثلِهما.

وإعمالُ المصدرِ محذوفًا.

وقيلَ: قَسَمٌ، كما قيلَ في: ﴿وَالأَرْحَامِ﴾[1]، وكما قيلَ في[2]:

... فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فهذه ستةُ أوجهٍ[3].

* * *

وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ [مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ]

حذفَ مِن كلٍّ من الاثنين[4] ما أثبتَ في الآخرِ، والأصل: «والفاءُ قد تُحذَفُ مع ما عطفَت إذ لا لبسَ، والواوُ قد تُحذَفُ مع ما عطفَت إذ لا لبسَ»، لا بدَّ مِن ذلك؛ لأنَّ قولَه: (وَالوَاوُ) لا بدَّ له مِن خبرٍ، فهو مثلُ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[5]،

---

(١) النساء: ١.

(٢) بتمامه:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

والبيت غير معين القائل، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٣) والكامل (٣/ ٣٠) والأصول (٢/ ١١٩).

(٣) لمزيد تفصيل انظر: الدر المصون (٢/ ٣٩٣).

(٤) في المخطوط: (اثنين).

(٥) الرعد: ٣٥.

والظرفُ لا يكونُ معمولًا لعامِلَين، والحذفُ في مسألةِ الفاءِ ليس عامًّا في اللَّبسِ وغيرِه؛ فوجبَ تقديرُ الظرفِ.

ز[(١)]: فإن قلتَ: لم لا قيل[(٢)]: «فَضَرَبَ فَانْبَجَسَتَ»؟

قلتُ: لعدمِ اللَّبسِ، وليُجعَلَ الانبجاسُ مسبَّبًا عن الإيحاءِ بضربِ الحجرِ؛ للدلالةِ على أنَّ الموحَى إليه لم يتوقَّف عَن اتِّباعِ الأمرِ، وأنَّه مِن انتفاءِ الشكِّ عنه بحيث لا حاجةَ إلى الإفصاحِ به.

البيانيون[(٣)] يقولون: الفاءُ الفصيحةُ، وحقيقتُها التي تكونُ عاطفةً على مقدَّرٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ، مع كونِ المقدَّر سببيًّا عُطفَ عليه ما بعد الفاءِ، وشرطُه: أن لا يقدَّرَ ـ أعني المحذوفَ ـ شرطًا؛ لئلَّا تكونَ جزائيةً لا فصيحةً.

قالوا[(٤)]: إنَّما سُمِّيت فصيحةً؛ لأنَّها تُفصِحُ عَن محذوفٍ، أو لأنَّها لا يُفصِحُ عَن معناها إلا البليغُ الفصيحُ.

ع: وهذا كأنَّه أَولَى مِن ذاك، وأنسبُ لمقاصدِهم.

لم يتكلَّم على حذفِ العاطفِ دونَ معطوفِه، وقد ذكرَه النحاةُ[(٥)]، ومِن

---

(١) يعني به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/ ١٦٩).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿... أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾، الأعراف: ١٦٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم (٢٧٨) وشروح التلخيص (٣/ ١٩٨).

(٤) في المخطوط: (والواو)، وهو تحريف.

(٥) انظر: الخصائص (١/ ٢٩١) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٨٤) وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٠) والفصول المفيدة (١٢٦).

غريبِه قولُ الجوهريِّ[1] ما نصُّه: «وقولُه تعالَى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِيلَٰفِهِمْ﴾[2]، يقول: أهلكتُ أصحابَ الفيلِ؛ لأُولِفَ قريشًا مكَّةَ، ولِتُؤْلِفَ قريشٌ رحلَةَ الشتاءِ والصيفِ، أي تجمَعَ بينَهما، إذا فرَغُوا مِن ذِهِ أخذُوا في ذِهِ، وهذا كما تقولُ: «ضربتُه لِكَذا لِكَذا»، بحذفِ الواوِ».

ع: ف: ﴿إِيلَٰفِ﴾ على رأيِه مضافٌ للمفعولِ الأوَّلِ، وحُذِفَ فاعلُه، وهو ضميرُه سبحانَه، والمفعولُ الثاني، وهو (مَكَّة)، وحُذِفَ العاطفُ، وهو الواوُ، وأضيفَ المصدرُ الثاني إلى فاعلِه، ونُصِبَ بعدَ ذلك مفعولُه.

* * *

بِعَطْفِ عَامِلٍ [مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي]

﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾[3]، أي: «وَأَرْزُقُ مَنْ كَفَرَ»[4]، أو: ﴿مَنْ﴾ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، أي: «أَرْزُقُهُ فَأُمَتِّعُهُ»، أو: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ الخبرُ، والفاءُ زائدةٌ على قولِ الأخفَشِ[5]، لا جوابيةٌ؛ لأنَّ التمتِيعَ لا يُستَحَقُّ بالكفرانِ.

وعلى الأوَّلَينِ فالعطفُ في: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ على المحذوفِ، ففي الآيةِ حُذِفَ المتبوعُ، ﴿مَن﴾ فيها موصولةٌ، أو موصوفةٌ، ويجوزُ كونُها شرطيةً، والفاءُ جوابٌ،

---

(١) انظر: الصحاح (٤/ ١٣٣٢).

(٢) قريش: ١ ـ ٢.

(٣) البقرة: ١٢٦.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٧٧).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ١٣١).

وقيلَ[١]: الجوابُ محذوفٌ، أي: «مَنْ كَفَرَ أَرْزُق».

ع: كيفَ أجازَ الشرطيةَ ومنعَ تضمُّنَ معنَى الشرطِ[٢]؟

كأنَّه توهَّمَ أنَّ المعنَى الذي ذكرَه لا يجبُ في الشرطِ، وهذا خطأٌ؛ لأنَّه إنما وجب في الموصولِ بالحملِ على ما ذلك لازمٌ فيه، وهو الشرطُ. انتهى.

ولا تكونُ (مَنْ) الشرطيةُ نصبًا؛ لأنَّ أداةَ الشرطِ لا يعمَلُ فيها جوابُها[٣].

ع: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾[٤]، لا جائزٌ كونُه مِن عطفِ المفرداتِ؛ لانتفاءِ الشَّركةِ في العاملِ، ولا مفعولًا معَه؛ لعدمِ الفائدةِ في تقييدِ الذين يحبُّون مَن هاجرَ إليهم بمصاحبةِ الإيمانِ، فلم يبقَ إلَّا أن يكونَ بتقديرِ: «وَأَلِفُوا الإِيمَانَ».

وإنَّما قُلنا: إنَّه لا فائدةَ في الإعلامِ بالمصاحبةِ؛ لأنَّ كلَّ المهاجرين صاحَبُوا الإيمانَ، ولكنَّ مِنهم مَن أَلِفَ قلبُه الإيمانَ، ومِنهم مَن لا، ألا ترَى إلى قولِه سبحانَه: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾[٥]، وذلك قد يتَّفِقُ لِمَن كانَ مِنهم - رِضْوَانُ اللهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - ناشِئًا في الإيمانِ، لم يَطُلْ زمنُه فيه، وهذه الصفاتُ المذكورةُ - وهي محبةُ مَن هاجرَ، وأنَّهم لا يَجِدُون في صدورِهم حاجةً مِمَّا أُوتُوا، وأنَّهم يُؤثِرُون على

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ١١٠).

(٢) يقصد به الزمخشري؛ فإنه قال: «ويجوز أن يكون: «ومن كفر» مبتدأ متضمنًا معنى الشرط». انظر: الكشاف (١/ ١٨٦)، يجوز أن يكون القصد به العكبري؛ فإنه ذكر هذه الأوجه في التبيان (١/ ١١٤).

(٣) هذا كلام أبي البقاء العكبري. انظر: التبيان (١/ ١١٤).

(٤) الحشر: ٩.

(٥) الحجرات: ١٤.

أنفسِهم ولو كانَ بِهم خصاصةٌ ـ موقوفةٌ على إِلْفِ الإيمانِ، لا على مجرَّدِ الدخولِ فيه.

قولُه: (دَفْعًا لِوَهْمٍ) قالَ ابنُه[1] بعدَ أن تكلَّمَ على الآيةِ: «وبهذا التقديرِ مِن الإضمارِ اندفَعَ توهُّمُ أن يكونَ الإيمانُ مفعولًا معَه، وإنَّما دُفِعَ؛ لأنَّه لا فائدةَ في تقييدِ الذين يُحِبُّون مَن هاجرَ إليهم بمصاحبةِ الإيمانِ، بخلافِ تقييدِهم بإِلْفِ الإيمانِ». انتهى.

قلتُ: فـ: (دَفْعًا) مصدرٌ نائبٌ منابَ: «ادْفَعْ»، والوَهْمُ المدفوعُ إمَّا أن يكونَ دُفِعَ لأجلِ الصناعةِ، أو لأجلِ المعنَى، فالثاني كهذه الآيةِ، والأوَّلُ نحوُ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾[2].

* * *

وَحَـذْفَ مَتْبُـوعٍ [بَـدَا هُنَـا اسْـتَبِحْ ... وَعَطْفُـكَ الفِعْـلَ عَلَـى الفِعْـلِ يَصِـحّْ]

﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾[3]، أي[4]: «فَثَابُوا وَاتَّخَذُوا»، فأمَّا مَن قرأَ: وَاتَّخِذُوا، فالتقديرُ[5]: «وَقُلْنَا اتَّخِذُوا».

﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[6]، فاختلفوا، قالَ الزمخشريُّ[7]: «كانَ النَّاسُ أُمَّةً

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٩).

(٢) البقرة: ٣٥.

(٣) البقرة: ١٢٥، وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١٩٠).

(٤) هذا تقدير أبي البقاء العكبري. انظر: التبيان (١/ ١١٢).

(٥) هذا تقدير الزمخشري. انظر: الكشاف (١/ ١٨٥).

(٦) البقرة: ٢١٣.

(٧) انظر: الكشاف (١/ ٢٥٥).

واحِدَةً متَّفِقين على دينِ الإسلامِ، فبعثَ اللهُ النَّبِيِّينَ، يريدُ: «فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللهُ»، وإنَّما حُذِفَ؛ لدلالةِ قولِه تعالَى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾، وفي قراءةِ عبدِ اللهِ: ﴿فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللهُ﴾[1]، ويدلُّ عليه: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ﴾[2]».

ع: في «صحيحِ البخاريِّ»[3]: «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فإنَّما أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ»، فآخِر الحديثِ ينبغِي تقديرُه: «أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا».

* * *

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ [شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا]

[واعطف على اسم]: عبدُ يغوثَ[4]:

وَقَدْ كُنْتُ نَحَّارَ الجَزورِ وَمُعْمِلَ الْـ ... ـمَطِيِّ وَأَمْضِي حَيْثُ لَا حَيَّ مَاضِيَا

(مَاضِيًا): نعتٌ لـ: (حَيَّ) على اللفظِ أو الموضعِ، والمعنَى أنَّه خبرٌ.

[واعطف على اسم]: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا﴾[5]، قرأَ أبو السَّمَّالِ[6]: ﴿أَوْ كُلَّمَا﴾، قالَ الزمخشريُّ[7]: «على أنَّ المعنَى: «إلَّا الذينَ فَسَقُوا أَوْ

---

(١) عبد الله بن مسعود، وهي قراءة أبي بن كعب. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٩١).

(٢) يونس: ١٩.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٢٤٥٥).

(٤) يستشهد به ابن هشام على عطف: «أمضي» على (معمل). انظر: المفضليات (١٥٩).

(٥) البقرة: ٩٩ ـ ١٠٠.

(٦) وهي أيضًا قراءة ابن مجاهد وروح. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١٦١).

(٧) انظر: الكشاف (١/ ١٧١).

كُلَّمَا»، أي: «أَوْ نَقَضُوا عَهْدَ اللهِ مِرَارًا كَثِيرَةً».

ع: وليسَ مِن هذا: ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾[1]، أنَّ الفصلَ يأبَى عطفَه على: (مُصَّدِّقِينَ)، أعني الفصلَ بـ: (الْمُصَّدِّقَاتِ)، ولكنَّ العطفَ على مجموعِ: (مُصَّدِّقِينَ، ومُصَّدِّقَاتٍ)، كأنَّه قيلَ: «إِنَّ الذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا»، على أن يكونَ: «الذِينَ تَصَدَّقُوا» شامِلًا للمذكَّرِينَ والمؤنَّثاتِ، أو اعتراضٌ بينَ اسمِ (إِنَّ) وخبرِها، أو مستأنَفٌ.

ع: العطفُ في: ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾ إمَّا على مجموعِ الصِّلتَين، وغُلِّبَ الْمُذَكَّرُ، أو: الواوُ للحالِ، أو: حُذِفَ الموصولُ، وهذه صلتُه، قيلَ: أو عطفٌ على: (مُصَّدِّقِينَ)، ويردُّهُ الفصلُ.

قولُه: (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ) جعلَ مِن هذا في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[2]: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[3]، وفي «الكشَّافِ»[4]: ﴿مُخْرِجُ﴾ عطفٌ على: ﴿فَالِقُ﴾، و: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ جُملةٌ مبيِّنَةٌ لـ: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾؛ لأنَّ فَلْقَها مِن جنسِ إخراجِ الحيِّ مِن الميِّتِ؛ لأنَّ النامي كالحيوانِ.

ع: وعندَ هذا يترجَّحُ ـ بل يتعيَّنُ بمقتَضَى عِلْمِ المعاني ـ عطفُ: ﴿مُخْرِجُ﴾ على: ﴿فَالِقُ﴾ لا على: ﴿يُخْرِجُ﴾؛ لعدَمِ صلاحيَّتِه لتبيينِ: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾.



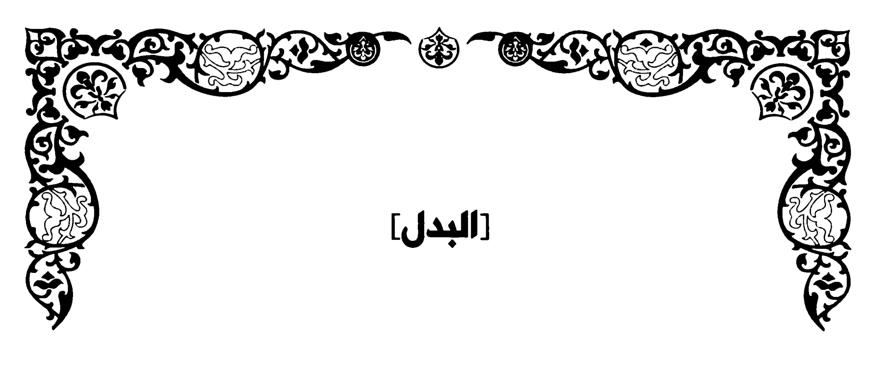
---

(١) الحديد: ١٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٢).

(٣) الأنعام: ٩٥.

(٤) انظر: الكشاف (٢/ ٤٧).



[البدل]

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ [بِالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا]

اعلَم أنَّ ابنَ الناظمِ[1] لم يُحسِن شرحَ هذا الحدِّ، بل الناظمُ نفسُه لم يُحسِن شرحَ كلامِ نفسِه؛ فإنَّه شرَحَه في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[2] شرحًا فاسِدًا، وتلقَّفَه ابنُه منهُ، فقِفْ على كلامِهما، واعلَم أنَّ الصوابَ ما أنا ذاكرُه:

وهو أنَّ قولَه: (**التَّابِعُ**) جنسٌ يشملُ التوابعَ كلَّها.

وقولَه: (**المَقْصُودُ بِالحُكْمِ**) فصلٌ مُخرِجٌ للنعتِ والتأكيدِ والبيانِ؛ لأنَّها مكمِّلةٌ للمقصودِ بالحُكمِ، وليست عينَ المقصودِ بالحكمِ.

وللمعطوفِ بـ: (لَا، ولَكِنْ)؛ لأنَّ المقصودَ بالحُكمِ في: «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو» المتبوعُ لا التابعُ، وكذا في: «مَا جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو»، و: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»؛ لأنَّا نعنِي بالمقصودِ بالحُكمِ: المقصودَ بعاملِ المبدَلِ منه، نفيًا كانَ أو إثباتًا، لا: المقصودَ بإثباتِ الحُكمِ، ألا ترَى أنَّ قولَك: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ» مِن بابِ البدلِ قَطعًا؟ لأنَّ (أَخُوكَ) هو المقصودُ بالحُكمِ السابقِ، وهو نفيُ المجيءِ[3] فافهمه، وقعَ الغلَطُ لهُما، ولِمَن وافقَهُما، وكذلك المعطوفُ بـ: (لَكِنْ) في المعنَى، كما تقدَّمَ

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٩٣).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٦).

(٣) في المخطوط: (القيام)، وهو سبق قلم؛ لأن الفعلَ: «جاء» هو الممثَّل به في جميع أمثلته.

مشروحًا في البابِ قبلَ هذا.

و: (بِلَا وَاسِطَةٍ) مُخرِجٌ لبقيةِ المعطوفاتِ؛ فإنَّ قولَك: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» يَصْدُقُ فيه على (عَمْرٌو) أنَّه تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ، لكن بواسطةٍ، وكذا الباقي، ومنه المعطوفُ بـ: (بَلْ) بعدَ أمرٍ، أو خبرٍ مُثْبَتٍ.

وتلخَّصَ أنَّ الحدَّ مانعٌ، وأنَّ الْمَنسُوقَ لا يَخرُجُ بفصلٍ واحدٍ، بل بفصلَين.

[التَّابِعُ الْمَقْصُودُ]: لكونِ البدَلِ هو المقصودَ بالحُكمِ كانَ الكثيرُ أن يكونَ هو المعتمدَ بما يَرِد بعدَه مِن ضميرٍ وغيرِه، نحوُ: «إِنَّ هِندًا حُسْنَهَا فَاتِنٌ»، و«إِنَّ زَيْدًا نَجَابَتَهُ بَيِّنَةٌ»، و«إِنَّ هِندًا طَرْفَهَا غَنِجٌ»، وقرِئَ: ﴿تَرَى الذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهَهُم مُسْوَدَّةً﴾[1]، على أنَّ: (مُسْوَدَّةً) حالٌ، ولم يقُلْ: (مُسْوَدِّينَ)، وقالَ الشاعرُ[2]:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ

وندرَ عكسُه، نحوُ[3]:

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوُّهَا وَرَوَاحُهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنَ الأَعْضَبِ

* * *

---

(١) الزمر: ٦٠، وقراءة الجمهور بالرفع. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٨١).

(٢) بتمامه:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

والبيت لعبدة بن الطبيب، وهو من الطويل. ديوان عبدة (٨٨) والكتاب (١/ ١٥٦) وشرح المفصل (٢/ ٢٦٠).

(٣) البيت للأخطل، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأخطل (٣٢٩) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٢٣٧) والكامل (٣/ ١٥).

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا [اوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ: (بَلْ)]

ع: اعلَم أنَّ البدلَ ينقسِمُ باعتبارِ مفهومِه ومفهومِ متبوعِه أربعةَ أقسامٍ؛ لأنَّهما [إمَّا][(١)] أن يتطابَقا، وهو بدلُ كلٍّ مِن كُلٍّ، كـ: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، ومنه: ﴿ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[(٢)]، أو لا يتطابَقا، وهذا ضربانِ؛ لأنَّهما إمَّا أن يكونَ بينهُما نسبةٌ، أو لا، والأوَّلُ ضربانِ؛ لأنَّهما إمَّا أن يتبايَنا، أو لا، فإن لم يتبايَنا فإن كانَ تناسُبُهما بالجزئيةِ فبدلُ البعضِ، أو غيرِها فبدلُ اشتمالٍ، فإن تبايَنا فإن كنتَ قد سبقَكَ اللِّسانُ إلى الأوَّلِ فغلَطٌ، أو الجَنانُ فنِسيانٌ، وإن لم يسبِق فإضرابٌ وبَداءٌ[(٣)].

---

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) إبراهيم: ١ ـ ٢، وفي هذه الآية يسميه ابن مالك ببدل موافق أو مطابق، قال ابن مالك: «وعبَّرتُ عن هذا النوع ببدل كلٍّ مِن كلٍّ جريًا على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة؛ فإنَّ المرادَ بها أن يكون مسمَّى البدلِ والمبدَلِ منه واحدًا؛ فيدخلُ في ذلك مالا يُطلَق عليه كلٌّ، نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾؛ فالعبارةُ الجيدةُ أن يقال: (بدلُ مُوافِقٍ مِن مُوَافِقٍ)». انتهى. وقال أيضًا: «وذِكْرُ المطابقةِ أولَى؛ لأنَّها عبارةٌ صالحةٌ لكلِّ بدلٍ يساوي المبدَلَ منه في المعنَى، بخلافِ العبارةِ الأخرَى؛ فإنَّها لا تصدقُ إلَّا على ذي أجزاءٍ، وذلك غيرُ مشترَطٍ؛ للإجماعِ على صحةِ البدليةِ في أسماءِ اللهِ تعالَى، كقراءة غيرِ نافعٍ وابنِ عامرٍ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾». انتهى. وقال الفاكهيُّ عن بدل الكل من كل: «ويسمَّى عندَ ابنِ مالكٍ البدلَ الْمُطَابِقَ؛ لوقوعِه في اسمِ اللهِ تعالَى، نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ في قراءةِ الجرِّ؛ فـ: (اللهِ) بدلٌ مِن: (العزيزِ) بدلَ مُطابِقٍ، ولا يُقالُ فيه: بدلُ كلٍّ مِن كُلٍّ؛ إذ (كُلٌّ) إنَّما يُقالُ فيما ينقسِمُ ويتجزَّأُ، تعالى الله عن ذلك؛ فالتعبيرُ بالمطابقةِ أَوْلَى مِن تعبيرِهم؛ لاطِّرادِها وصِدقِها على ما لا يَصدُقُ عليه تعبيرُهم». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٣٣) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٦ ـ ١٢٧٧) وشرح الحدود للفاكهي (٢٦٣).

(٣) في المخطوط (وبدل)، وهو تحريف.

أو نقولُ في المتباينَين: فإمَّا أن يكونا مقصودَين فإضرابٌ، أو المقصودُ الثانيَ، والأوَّلُ لم يُقصَد قطُّ فغلَطٌ، أو المقصودُ الثانيَ، والأوَّلُ قُصِدَ سَهوًا فنِسيانٌ.

وصرَّحَ ابنُه[1] بأنَّ الغلَطَ هو النسيانُ، فقالَ: «بدلُ الغلَطِ والنِّسيانِ: ما لا يُريدُ المتكلِّمُ ذِكْرَ متبوعِه، بل يجري على لسانِه من غيرِ ما قصدٍ».

من البدلِ الْمُطابِقِ بدلُ التفصيلِ، ومنه قولُ ابنِ عباسٍ[2]: «أُمِرَ النبيُّ ﷺ أن يَسْجُدَ على سبعةِ أَعْظُمٍ: الكفَّينِ، والرُّكْبَتَيْنِ، والقَدَمَيْنِ، والجَبْهَةِ»، وقولُ الشاعرِ[3]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ ......

ع: ومنه: ﴿وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ﴾[4]، ﴿إِخۡوَةٗ﴾ خبرٌ، وما بعدَه بدلٌ منه بدلَ تفصيلٍ.

فا[5]: وجازَ؛ لأنَّ (الإخوةَ) يشملُ الذكرَ والأُنثى على التغليبِ، وإنَّما للأنثى إذا انفردت (الأَخَوَاتُ).

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٩٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣).

(٣) بتمامه:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

والبيت لكُثَيِّر عزَّة، وهو من الطويل. انظر: ديوان كُثيِّر (٩٩) والكتاب (١/ ٤٣٣) ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٩٢).

(٤) النساء: ١٧٦.

(٥) انظر: الكشاف (١/ ٥٩٩).

قولُه فيما تقدَّمَ[1]: (أَوْ بَعْضًا) نحوُ: ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[2].

قولُه فيما تقدَّمَ[3]: (أَوْ مَا يَشْتَمِلِ عَلَيْهِ)، وذلك نحوُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾، أو مفعولٌ لأجلِه، أي: كراهةَ أن يُذكَرَ، أو التقديرُ: «مِنْ أَنْ يُذْكَرَ»، كما تقولُ: «مَنَعْتُ زَيْدًا مِنْ كَذَا»، ففي موضعِ (أَن) الخلافُ المشهورُ[4].

مِن مُثُلِ بدلِ الاشتمالِ: ﴿مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾[5]، (إِذْ) تابعةٌ[6] (مَرْيَمَ)، قالَ ز[7]: «لأنَّ الأحيانَ مشتملةٌ على ما فيها، وفيه أنَّ المقصودَ بذكرِ مريمَ ذكرُ وقتِها هذا؛ لوقوعِ هذه القصةِ العجيبةِ فيه».

---

(١) قال هذا: لأن هذه الحاشية كتبت بعدُ، وقد نقلتُها هنا.

(٢) البقرة: ١٢٦.

(٣) قال هذا؛ لأن هذه الحاشية كتبت بعدُ، وقد نقلتُها هنا.

(٤) يقصد اختلافهم في محل المصدر بعد الحذف بين النصب والجر، قال البدر الغزي في البهجة الوفية:

وَهَلْ مَحَلُّ «أَنْ» وَ«أَنَّ» حِينَئِذْ ... فِي نَصْبٍ اوْ جَرٍّ فَأَوَّلٌ أُخِذْ
مِنْ قَوْلِ سِيبَوَيْهِ وَالفَرَّاءِ ... وَالثَّانِ مَنْقُولٌ عَنِ الكِسَائِي
مَعَ الخَلِيلِ وَارْتَضَاهُ الأَخْفَشُ ... لِشَاهِدٍ أَنْشَدَهُ لَا يُخْدَشُ

انظر: الكتاب (٣/ ١٢٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٤) والبهجة الوفية (١/ ٢٩٤).

(٥) مريم: ١٦.

(٦) في المخطوط: «وتابعة»، ولعل ما أثبته أقرب.

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٣/ ٩).

قولُه: (أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ) قالُوا: والأحسَنُ أن يُستعمَلَ معطوفًا بـ: (بَلْ)، وفيه نظَرٌ على ما تقرَّرَ مِن معنَى المعطوفِ بـ: (بَلْ)، فنحوُ[1]: «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ حِمَارٌ»، ماشٍ هُنا، بخلافِ: «أَكَلْتُ سَمَكًا بَلْ تَمْرًا بَلْ زَبِيبًا»؛ فإنَّه يقتَضِي أنَّ الذي أكلَه ليسَ سمكًا[2].

* * *

وَذَا لِلِاضْرَابِ اعْزُ [إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ]

* * *

كَـ: زُرْهُ خَالِدًا، [وَقَبِّلْهُ اليَدَا، وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى]

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾[3]، فا[4]: يجوزُ كونُ (ذَلِكَ) الثانيةِ بدلًا مِن الأولَى، ولا يجوزُ في: ﴿بِمَا عَصَوا﴾ إبدالُه مِن: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾؛ لأنَّ: ﴿بِمَا عَصَوا﴾ أَعَمُّ.

فا: يجوزُ في[5]: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ كونُ الثاني بدلًا أو مفعولًا به، والأمنةُ مفعولٌ له، أي: «أَنْزَلَ الأَمَنَةَ نُعَاسًا»، ويجوزُ العكسُ، أي: «أَنْزَلَ النُّعَاسَ أَمَنَةً».

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ [الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا]

---

(١) في المخطوط هنا (في فنحو)، ويظهر أن (في) زائدة.

(٢) هنا في المخطوط كلمة تشبه كلمة: «ثم».

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) انظر: جواهر القرآن للباقولي (٢/ ٥٨٩).

(٥) آل عمران: ١٥٤.

كيفَ يصنعُ بما جاءَ في الذِّكْرِ المشهورِ[١]: «خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَشَعْرِي وَبَشَرِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي للهِ رَبِّ العَالَمِينَ».

بقِيَ عليه من[٢] الأبدال الغلَط والنِّسيان والإضراب.

والحاصلُ أنَّه لا يمتنِعُ إلا في بدل كُلٍّ مِن كُلٍّ إذا لم يُفِد الإحاطةَ.

فائدةٌ[٣] البدلِ في: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ ـ ولم يقُل مِن أوَّلِ الأمرِ بغير متبوع ـ التأكيدُ؛ لِمَا فيه من التثنيةِ والتكريرِ والإشعارِ بأنَّ الطريقَ المستقيمَ بيانُه وتفسيرُه: صراطُ المسلمينَ؛ ليكونَ ذلكَ شهادةً[٤] لصراطِهم بالاستقامةِ على أبلغِ وجهٍ وآكَدِه، كما تقولُ: «هل أدلُّكَ على أكرمِ الناسِ وأفضلِهم؟ فلانٌ»؛ فهذا أبلَغُ مِن قولِك: «هل أدلُّكَ على فلانٍ الأكرمِ الأفضلِ؟»؛ لأنك ذكرتَه مُجمَلًا ومفصَّلًا، وأوقعتَ (فُلانًا) تفسيرًا له، وكأنَّك قلتَ: «مَن أرادَ الجامعَ لهاتَينِ الخصلتَينِ فعلَيه بفلانٍ، فهو المعيَّنُ لاجتماعِهما».

أنشدَ القاليُّ[٥] عَن ابنِ الأنباريِّ عَن ثعلبٍ للفرزدَقِ:

يُفَلِّقْنَ هَا مَنْ لَمْ تَنَلْهُ سُيُوفُنَا ... بِأَسْيَافِنَا هَامَ الْمُلُوكِ القَمَاقِمِ

قالَ ثعلبٌ: (هَا) تنبيهٌ، والتقديرُ: «يُفَلِّقْنَ بأسيافِنا هامَ الملوكِ القماقمِ»، ثمَّ قالَ: (هَا) للتنبيهِ، ثمَّ استفهَمَ فقالَ: «مَنْ لَمْ تَنَلْهُ سُيُوفُنَا؟».

---

(١) انظر: مسند الشافعي (١/ ٢٧٠).

(٢) في المخطوط: (والأبدال)، وهو تحريف.

(٣) منقولة من الكشاف. انظر: الكشاف (١/ ١٥).

(٤) في المخطوط: (شهادهم)، والتصويب من الكشاف.

(٥) انظر: أمالي القالي (١/ ٢٧٠).

قالَ ابنُ دريد[١]: سمعتُ شيخًا منذُ حينٍ يعيبُ هذا، ويقولُ: (هَامًا) جمعُ (هَامَةٍ)، و(هَامَ الْمُلُوكِ) مردودٌ[٢] على (هَامًا)، كما قالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[٣].

قالَ أبو عليٍّ القاليُّ: «فاحتججْتُ عليه بقولِه: «تَنَلْهُ»، ولو أرادَ الهامَ لقالَ: «تَنَلْهَا»؛ لأنَّ العربَ لم تؤنِّثْ الهامَ، لا يقولونَ: «الهَامَ فَلَقْتُهُ»، كما قالُوا: «النَّخْلَ قَطَعْتُهُ، وقَطَعْتُهَا»».

قالَ أبو عُبَيدٍ البكريُّ[٤]: «لم يوفَّقْ في هذا الاحتجاجِ، كيفَ وهو يروِي قولَ النابغةِ[٥]:

بِضَرْبٍ يُزِيلُ الهَامَ عَنْ سَكَنَاتِهِ

وقولَ غَيرِه[٦]:

---

(١) هكذا في المخطوط، ولعله سبق، والصواب: ابن الأنباري، ونشأ هذا الوهم؛ لأن العبارة في الأمالي: (قال أبو بكر)، وهي كنية ابن الأنباري وابن دريد.

(٢) يعني بالمردود أنه بدل.

(٣) الشورى: ٥٢ ـ ٥٣.

(٤) انظر: التنبيه للبكري (٨٥).

(٥) بتمامه، وسيذكره:

بِضَرْبٍ يُزِيلُ الهَامَ عَنْ سَكَنَاتِهِ وَطَعْنٍ كَإِيزَاغِ الْمَخَاضِ الضَّوَارِبِ

انظر: ديوان النابغة (٤٦).

(٦) بتمامه، وسيذكره:

بِضَرْبٍ يُزِيلُ الهامَ عَنْ سَكناتِهِ وَيَنْقَعُ مِنْ هَامِ الرِّجَالِ بِمَشْرَبِ

والبيت لطفيل بن عوف، وهو من الطويل. انظر: الاختارين (١/ ٤٠).

بِضَــــــــــرْبٍ ....

مثلَه؟

وتمامُ الأوَّلِ:

وَطَعْـنٍ كَـإِيزَاغِ الْمَخَـاضِ الضَّـوَارِبِ

وتمامُ الثاني:

ويَنْقَـعُ مِـنْ هَـامِ الرِّجَـالِ بِمَشْـرَبِ

فالتذكيرُ هو المعروفُ، وإنَّما الْمُنكَرُ فسادُ المعنَى، كيفَ يقولُ: «لَـمْ تَنَلْهُ سُيُوفُنَا»، ثم يقولُ: «بَأَسْيَافِنَا»؟

فإن قيلَ: أرادَ: لَمْ تَنَلْهُ ثمَّ نالَتْه.

فهذا معنًى لا يشُكُّ أحدٌ فيه؛ إذ مِن المعلومِ أنَّ ما نِيلَ اليومَ لم يكن أمسِ مَنيلًا، ومَن قُتِلَ اليومَ لم يكن أمسِ مقتولًا.

وهذا الشِّعرُ يقولُه الفرزدقُ في قتلِ وكيعٍ قتيبةَ بنَ مسلمٍ، وقبلَ البيتِ:

فَـدًى لِسُـيُوفٍ مِـنْ تَمِـيمٍ وَفَـى بِهَـا رِدَائِـي وَجَلَّـتْ عَـنْ وُجُـوهِ [الأَهَـاتِمِ]

شَـفَيْنَ حَـرَارَاتِ الصُّـدُورِ وَلَـمْ تَـدَعْ عَلَيْنَـا مَقَـالاً فِـي وَفَـاءٍ لِلَائِـمِ

يُفَلِّقْـــــــــــنَ ....

البيتَ، والأهاتمُ: آلُ الأهتمِ بنِ خالدِ بنِ مِنقَرٍ».

* * *

أَوِ اقْتَضَـى بَعْضًـا [أَوِ اشْـتِمَالَا كَـ: «إِنَّـكَ ابْتِهَاجُـكَ اسْـتَمَالَا»]

قولُه: (أَوِ اشْتِمَالَا)، وقولُه: (اسْتَمَالَا) هذا مِن الجناسِ المسمَّى بالْمُصَحَّفِ، وسيجيءُ مثلُه في (الندبةِ)[١].

* * *

وَبَــدَلُ الْمُضَــمَّنِ الهَمْــزَ [يَلِــي ... هَمْـزًا كَـ: «مَـنْ ذَا أَسَـعِيدٌ أَمْ عَلِـي؟»]

أَلَا تَسْــأَلَانِ الْمَــرْءَ مَــا[ذَا] يُحَــاوِلُ ... أَنَحْـبٌ فَيُقْضَـى أَمْ ضَـلَالٌ وَبَاطِـلُ[٢]

وقالَ[٣]:

وَمَــا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْــتُ أَرْضًــا ... أُرِيــدُ الخَيْــرَ أَيُّهُمَــا يَلِينِــي

أَأَلْخَيْــرُ الَّــذِي أَنَــا أَبْتَغِيــهِ ... أَمِ الشَّــرُّ الــذِي هُــوَ يَبْتَغِينِــي

قالَ الزمخشريُّ[٤] في: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٥]: «﴿أَنَّهُمْ﴾[٦] بدلٌ مِنْ: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على المعنَى لا على اللفظِ، تقديرُه: «ألم يروا كثرةَ إهلاكِنا القرونَ مِن قبلِهم كونَهم غيرَ راجعينَ إليهم».

---

(١) يقصد بين: «تُرِد، وتَزِد» في قولِ ابنِ مالكٍ في بابِ النُّدبة:

وَوَاقِفًــا زِدْ هَــاءَ سَــكْتٍ إِنْ تُــرِدْ ... وَإِنْ تَشَــا فَالْمَــدَّ وَالهَــا لَا تَــزِدْ

وسينبه عليه في موضعه.

(٢) البيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٤٢٥) والكتاب (٢/ ٤١٧).

(٣) الشعر للمثقب العبدي، وهو من الوافر. انظر: ديوان المثقب (٢١٢) وتأويل مشكل القرآن (١٤٥).

(٤) انظر: الكشاف (٤/ ١٣).

(٥) يس: ٣١.

(٦) في المخطوط: «أنه»، والتصويب من الكشاف.

وقالَ الزَّجَّاجُ[١]: «﴿أَنَّهُمْ﴾ بدلٌ مِن معنَى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، والمعنَى: ألم يرَوا أنَّ القرونَ التي أهلكْنا أنَّهم إليهم لا يَرجعُون؟».

ع: وصوابُ القولِ على ما يريدُه ز[٢]: ﴿أَنَّهُمْ﴾ بدلٌ مِن: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، يعنِي: مِن مجموعِ الجُملةِ التي هي: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾؛ لأنَّ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ وما بعدَه...[٣].

وفي «معاني القرآنِ» للفرَّاءِ[٤]، وفي «إعرابِ مكيٍّ»[٥]: أنَّ (أَنَّ) وما بعدَها بدلٌ مِن (كَمْ)، وهي استفهاميةٌ عندَهما، بخلافِ ما تضمَّنَه الكلامُ السابقُ، ولم يُعِد مع البدلِ الهمزةَ.

ع: ليُحَرَّر النقلُ مِن الكتابَين قبلَ أن يُنقَل[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٨٥).

(٢) يقصد به الزمخشري.

(٣) في المخطوط بياض في مقدار خمس كلمات.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٦).

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٦٠٢).

(٦) قال الفراء في معاني القرآن: «وقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: (كَمْ) فِي موضع نصبٍ من مكانين: أحدهما أن توقع (يَرَوْا) عَلَى (كَمْ)...، فهذا وجه، والآخر أن توقع (أهلكنا) عَلَى (كم) وتجعله استفهامًا...، وقولُه: أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ فُتحت ألفها؛ لأن المعنى: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون». انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٦).

وقال مكي في مشكل إعراب القرآن: «قَوْله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: (كم) فِي مَوضِع نصب بـ: (أهلكنا)، وَأَجَازَ الفراء أن تنصبها بـ: (يروا)، وَذَلِكَ لَا يجوز عِنْد جَمِيع الْبَصرِيين؛ لِأَن الِاسْتِفْهَام وَمَا وَقع موقعه لَا يعْمل فِيهِ مَا قبله، قَوْله: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ﴾: (أن) فِي مَوضِع نصب على الْبَدَل من (كم)». انظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٦٠٢).

[وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الهَمْزَ]: ع: قد يُرَدُّ بهذا على الكوفيِّين[1] في قولِهم في (بابِ الحكايةِ): إنَّ الحركاتِ في: «مَنْ زَيْدٌ؟»، و«مَنْ زَيْدًا؟»، و«مَنْ زَيْدٍ؟» حركاتُ إعرابٍ، وإنَّ الكلامَ جملتانِ، فإذا قلتَ: «مَنْ زَيْدٌ؟» فـ: (مَنْ) عندَهم فاعلٌ بـ: «قَامَ» مضمرًا، وأجازوا أن يقدَّرَ مقدَّمًا ومؤخَّرًا، فيقدَّرُ: «قَامَ مَنْ؟»، أو: «مَنْ قَامَ؟»، و(زَيْدٌ) عندَهم بدلٌ مِن (مَنْ)، وكذا في النصبِ والجرِّ.

ع: فيقالُ: كيفَ أُبدلَ مِن اسمٍ مضمَّنٍ الهمزَ ما لم يلِ همزًا؟

وهذا نظيرُ تعسُّفِهم[2] في: «كَيْمَهْ؟»، وزعمِهم أنَّه جملةٌ مقتطَعةٌ مِن جملتَين، وأنَّ الأصلَ: «جِئْتَ كَيْ تَفْعَلَ مَاذَا؟»، ورُدَّ ذاكَ بأمورٍ، منها: عدمُ حذفِ ألف (مَا) الاستفهاميةِ.

* * *

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ [مِنَ الفِعْلِ كَـ: «مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ»]

جُوِّزَ أن يكونَ مِن هذا: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾[3]؛ لأنَّ تعليمَ السحرِ كفرٌ في المعنَى.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٦٨٨) والبرود الضافية (١/ ٩٧٠).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٩٦) والمفصل (٤٤٥).

(٣) البقرة: ١٠٢.



[المنادى]

وَلِلمُنَادَى النَّاءِ [أَوْ كَالنَّاءِ (يَا، وَأَيْ، وآ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)]

ش ع[1]: «فيما سوى الهمزِ مدٌّ موجودٌ أو ممكنٌ؛ فجُعِلَت للبعيدِ وشِبْهِه؛ لافتقارِه إلى مدِّ الصوتِ، والقريبُ مستغنٍ عن ذلك؛ فخُصَّ بالهمزةِ المفردةِ.

وقد يُنادَى القريبُ بما يُنادَى به البعيدُ؛ قصدًا للتوكيدِ، والتنبيهِ على أنَّ الباعثَ على ندائِه أمرٌ مهمٌّ، وقد يُفعَلُ ذلك؛ لكونِ المنادَى غافِلًا أو نائِمًا أو ضعيفَ السَّمْعِ، وهذا هو المشارُ إليه بقولِي[2]: (أَوْ كَبَعِيدِ).

و(أَيْ) وإن لم يظهر فيها مدٌّ إلَّا أنَّها يمكِنُ مدُّها؛ لأنَّ مثلَها لا يَمنَعُ مِن ادِّغامِ ما بعدَه، كما لا يَمنَعُ الألفُ، فيقالُ: (دُوَيْبَّةٌ)، كما يقالُ: (دَابَّةٌ)؛ ولذلك سوَّى وَرْشٌ في المدِّ بينَ ياءِ: ﴿شَيْءٍ﴾[3]، و﴿سِيَٓـَٔتْ﴾[4].

وزعمَ المبرِّدُ[5] أنَّ (أَيْ) للقريبِ، وتبِعَه الزمخشريُّ[6] ظانًّا أنه مذهبُ س،

---

(١) انظر: شرح العمدة (١/ ٢٧٥).

(٢) المتكلم ابن مالك، ويعني به نصَّ متن (عمدة الحافظ).

(٣) يقصد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. البقرة: ٢٠. انظر: السبعة (١٤٨).

(٤) يقصد قوله تعالى في سورة الملك: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾. الملك: ٢٧. انظر: التيسير (٢١٢).

(٥) لم يصرح به في المقتضب. انظر: المقتضب (٤/ ٢٣٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٦) انظر: المفصل (٤١٣).

وقد صرَّحَ س[١] بخلافِه».

* * *

وَالهَمْـزُ لِلـدَّانِي [وَ(وَا) لِمَـنْ نُـدِبْ أَوْ (يَا) وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ]

[وَالهَمْزُ لِلدَّانِي][٢]:

أَفَـاطِمُ مَهْـلًا بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ

قولُه: (وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ) في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[٣]: «أجازَ المبرِّدُ[٤] استعمالَها في نداءِ البعيدِ».

* * *

وَغَيْـرُ مَنْـدُوبٍ [وَمُضْـمَرٍ وَمَـا جَـا مُسْـتَغَاثًا قَـدْ يُعَـرَّى فَاعْلَمَـا]

قولُه: (قَدْ يُعَرَّى) أي: مِن (يَا)، كذا قيَّدَه في «شرحِ التسهيلِ»[٥].

﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[٦]، ز[٧]: «حُذِفَ حرفُ النداءِ؛ لأنَّه منادًى قريبٌ، مُفاطِنٌ

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٢٥).

(٢) بتمامه:

أَفَـاطِمُ مَهْـلًا بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّلِ وَإِنْ كُنْـتِ قَـدْ أَزْمَعْـتِ صَـرْمِي فَـأَجْمِلِي

وهو من معلقة امرئ القيس. انظر: ديوان امرئ القيس (٣٢).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٨٩).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢٣٣).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٦) يوسف: ٢٩.

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/ ٤٦١).

للحديثِ، وفيه تقريبٌ له، وتلطيفٌ لمحلِّه».

مِن حذفِ حرفِ النداءِ مع الموصولِ[١]: «مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنْ».

* * *

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ [وَالمُشَارِ لَهُ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ]

ع: لا يُحذَفُ حرفُ النداءِ مِن اسمِ اللهِ سبحانَه؛ لأنَّه لا يُعلَم أنَّه منادًى إلَّا بـ: (يَا)، والنداءُ بجمعِ حرفِ العِوضِ، والعِوضُ[٢] هو الميمُ.

[و][٣] لا مِن اسمِ الجنسِ، قالَ ابنُ النَّاظمِ[٤]: «لأنَّ حرفَ النداءِ معَه كالعِوضِ مِن أداةِ التعريفِ؛ فحقُّه أن لا يُحذَفَ، كما لا تُحذَفُ الأداةُ، واسمُ الإشارةِ في معنَى اسمِ الجنسِ؛ فجرَى مجراه».

«أَصْبِحْ لَيْلُ»، «افْتَدِ مَخْنُوقُ»، «أَطْرِقْ كَرَا»[٥]، «ثَوْبِي حَجَرُ»[٦]، «أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي»[٧].

---

(١) يذكر النحاة هذا المثال كثيرًا. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ٢٥٨) والكشاف (٤/ ٣٩٠) وشرح المفصل (١/ ٣٦١).

(٢) في المخطوط: «والعوضُ وهو»، ويظهر أن الناسخ ظن ضمة الضاد التي في: (العوض) واوًا.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٤٠٣).

(٥) انظر هذه الثلاثة في الكتاب (٢/ ٢٣١).

(٦) من حديث للنبي عن موسى عليهما السلام. انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٥٦) وصحيح مسلم (١/ ٢٦٧).

(٧) هذا من كلام رسول الله ﷺ، وتمامه: «اشتدي أزمة تنفرجي». انظر: مسند القضاعي (١/ ٤٣٦) والجامع الصغير (١/ ٨٠).

جَـــارِيَ لَا تَسْـــتَنْكِرِي عَـــذِيرِي ....[1]

عَـــاذِلَ قَـــدْ أُولِعْـــتِ بِـــالتَّرْقِيشِ ....[2]

فَقُلْـــتُ لَـــهُ عَطَّـــارُ هَـــلَّا أَتَيْتَنَـــا بِنَـوْرِ الخُزَامَـى أَوْ بِخُوصَـةِ عَـرْفَجِ[3]

قولُه: (وَالمُشَارِ لَهْ)، نحو:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِـي لَهَـا قَـالَ صَاحِبِي بِمِثْلِـكَ هَـــذَا لَوْعَـــةٌ وَغَـــرَامُ[4]

ذِي دَعِـي اللَّـوْمَ فِـي العَطَـاءِ فَـإِنَّ الـ ـلَّوْمَ يُغْـرِي الكَـرِيمَ بِـالإِجْزَالِ[5]

إِنَّ الأُلَـى وُصِـفُوا قَـوْمِي لَهُـمْ فَـبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا[6]

لَا يَغُـــرَّنْكُمُ أُولَاءِ مِـــنَ القَـــوْ مِ جُنُـــوحٌ لِلسِّـــلْمِ فَهْـــوَ خِـــدَاعُ[7]

---

(١) بتمامه:

جَـــارِيَ لَا تَسْـــتَنْكِرِي عَـــذِيرِي سَـــيْرِي وَإِشْـــفَاقِي عَلَـــى بَعِيـــرِي

والرجز هذا للعجاج. انظر: ديوان العجاج (١/ ٣٣٢) والكتاب (٢/ ٢٣١).

(٢) بتمامه:

عَـــاذِلَ قَـــدْ أُولِعْـــتِ بِـــالتَّرْقِيشِ إِلَـــيَّ سِـــرًّا فَـــاطْرُقِي وَمِيشِـــي

والرجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (٧٧) والعين (٥/ ٤٠) والأفعال (٣/ ٢٥٣).

(٣) لم يعين قائل هذا البيت، وهو من الطويل، وفي المخطوط: «بخصور عرفج»، وهو تحريف. انظر: جمهرة اللغة (١/ ٦٠٦) والمحتسب (٢/ ٧٠).

(٤) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٥٩٢) وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٦) أنشده ابن مالك، ونسبه لرجل من طيئ، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٧) أنشده ابن مالك، ولم يعين قائله، وهو من الخفيف، وكلمة: «يغرنكم» نصفها مطموس =

[وَالمُشَارِ لَهُ]: زعَمُوا[1] في: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مِن قولِه تعالَى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[2].

ع: وهو خيرٌ مِن أن يُجعَلَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ خبرًا، و: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ حَالٌ؛ لِمَا فيه مِن لزومِ الحالِ التي بابُها أن تكونَ غيرَ لازمةٍ، ومِن أن يُجعلَ خبرًا أيضًا، و: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ صلةً؛ لأنَّ الموصولَ إذا وقعَ خبرًا عَن ضميرٍ حاضرٍ كانت صلتُه بلَفظِ الغيبةِ؛ فكانَ حقُّه على هذا التقديرِ أن يكونَ: «يَقْتُلُونَ» بالياءِ باثنتَينِ مِن تحتٍ، ولا يكونُ صلةً ـ والحالةُ هذهِ بلفظِ الحُضورِ ـ إلَّا في شذوذٍ لا يُلتَفَتُ إليه، قالَ المازنيُّ[3] ما معناهُ: «لولا أنَّا سمِعناه لم نُجزه».

توضيحٌ: في الحديثِ[4]: «فَقَالَ الذِّئْبُ: «هَذَا، اسْتَنْقَذْتَهَا، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ[5]، يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي؟»»: إمَّا منادًى، أو ظرفٌ، أو مصدرٌ، أي: «هَذَا اليَوْمَ»، أو: «هَذَا الاسْتِنْقَاذَ».

وأُسْكِنَ الباءُ مِن (السَّبْعِ) على لغةِ تميمٍ[6]؛ يُسكنونَ كلَّ عينٍ مضمومةٍ أو مكسورةٍ، سواءٌ أكانا مِن اسمٍ أو فعلٍ.

= في المخطوط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٧).

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ١٠٢) والإنصاف (٢/ ٥٩١).

(٢) البقرة: ٨٥.

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ١٢٧).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٧٤).

(٥) في المخطوط: «السَّبُع»، وكلام ابن هشام بعدها يخالف ما أثبته الناسخ.

(٦) انظر: الكتاب (٤/ ١١٣).

ع: دليلٌ على أنَّ الروايةَ بإسكانِ الباءِ؛ فليُعْتَمَد.

ابنُ سِيدَه في كتابِ «الإعرابِ»: ليتَ المتنبِّيَ قالَ(١):

يَـــا ذِي بَـــرَزْتِ لَنَـــا ....

* * *

وَانْـوِ انْضِـمَامَ [مَـا بَنَـوْا قَبْـلَ النِّـدَا وَلْيُجْـرَ مُجْـرَى ذِي بِنَـاءٍ جُـدِّدَا](٢)

«يَا هَؤُلَاءِ الكُرَمَاءُ»، و«يَا سِيْبَوَيهِ الفَاضِلُ»، و«يَا تَـأَبَّطَ شَـرًّا الخَبِيثُ»، فهـذا كما قالُوا في المعتلِّ: «يَا مُوسَى الكَرِيمُ»، و«يَا فَتَى اللَّبِيبُ»(٣).

* * *

وَابْـنِ الْمُعَـرَّفَ [الْمُنَـادَى الْمُفْـرَدَا عَلَـى الـذِي فِـي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا](٤)

---

(١) أما المتنبي فقد قال:

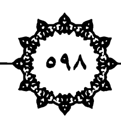
هَـذِي بَـرَزْتِ لَنَـا فَهِجْـتِ رَسِيْسَـا ثُـمَّ انْثَنَيْـتِ وَمَـا شَـفَيْتِ نَسِيْسَـا

وقد أورد هذا البيت كثير من النحاة، قاسوه على آية: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ...﴾، ومنهم من لحّنه. انظر: ديوان المتنبي (٢/ ٣٠١) وشرح المفصل (١/ ٣٦٣) والمقرب (٢٤٤) وشرح التسهيل (٢/ ١٨٢).

(٢) جاء هذا البيت بعد البيت التالي في المخطوطة.

(٣) قال ابن الناظم: «فإن كان مبنيا كـ: (سيبويه) كان في محلِّ النصبِ، وقُدِّر بناؤه على الضمِّ، كما يقدَّرُ الرفعُ إذا كان بناؤه يشبه الإعرابَ من جهة وروده في الاستعمال على قياسٍ مطَّردٍ، وكذا كلُّ اسمٍ مبنيٍ قبلَ النداء، ويظهرُ أثرُ هذا التقديرِ في التابعِ؛ فإنَّه يجوزُ فيه النصبُ إتباعًا للمحلِّ، نحو: «يَا سِيبَوَيْهِ الظَّرِيفَ»، والرفعُ إتباعًا للبناءِ المقدَّرِ، نحوُ: «يَا سِيبَوَيْهِ الظَّرِيفُ»».

(٤) جاء هذا البيت قبل البيت السابق في المخطوطة.



«يَا زَيْدُ» مُشبِهٌ لكافِ: «أَكْرَمَكَ»، في الإفرادِ، والتعريفِ، والخطابِ، وكافُ: «أَكْرَمَكَ» تُشبهُ كافَ (ذَلِكَ)، في الإفرادِ، والخطابِ، والْمُشْبِهُ للمُشْبِهِ مُشْبِهٌ لِمَا أَشْبَهَ ذلكَ الشيءَ.

ونظيرُه أنَّ أبا عمرٍو وهِشامًا[1] ادَّغَما الدالَ في الجيمِ، مع تباعُدِ ما بينَهما، بدليلَين:

أحدُهُما: أنَّ لامَ المعرفةِ تُدَّغَمُ في الدالِ، وتُظْهَرُ في الجيمِ، فلم يتناسَبا.

والثاني: أنَّ مخرَجَه مِن الحَنَكِ.

وإنَّما جازَ الادِّغامُ بعدَما تبيَّنَ مِن تبايُنِهما؛ لأنَّ الجيمَ مخرجُه مِن الشِّينِ، والشينُ مستطيلٌ؛ لتفشِّيها، حتى يشارِكَ الدال مِن مخرجِها، ادُّغِمَت الدالُ في الجيمِ؛ للمناسبةِ التي بينَ الدالِ وبينَ الحرفِ المناسِبِ للجيمِ، وهو الشِّينُ، وأيضًا فإنَّ لامَ المعرفةِ تُدَّغَمُ في الشينِ كما تُدَّغَمُ في الدالِ.

ونظيرُ هذا: ادِّغامُ النونِ الساكنةِ والتنوينِ في الواوِ والياءِ، وفي ذلك قولانِ:

أحدُهُما: أنَّ الواوَ تُشبِهُ الميمَ، مِن حيثُ كانا مِن مخرجٍ واحدٍ؛ فادُّغِمَت النونُ فيها؛ لشَبَهِها بما يُشبِهُ الميمَ، وهو الواوُ.

والثاني: أنَّ الواوَ والياءَ ضارعتا النونَ؛ لِلِّينِ الذي فيهما، فإنَّه شبيهٌ بالغُنَّةِ.

أنشدَ في «الكشَّافِ»[2] في أواخرِ (الكَهفِ)[3]:

---

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع (٤٢) وجامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٦٣٠).

(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٧٢٨).

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ١٠٤) والشعر والشعراء (٢/ ٦٥٩).

أَزُهَيْـرَ هَـلْ عَـنْ شِـيبَةٍ مِـنْ مَصْـرَفِ

تمامُه:

أَمْ لَا خُلُــودَ لِبَــاذِلٍ مُتَكَلِّــفِ

(زُهَيْرَ)[1] با[لفتح][2] ترخيمُ: (زُهَيْرَةُ) اسمَ امرأةٍ، أي: أَيَّتُها اللائمةُ، هل يقدِرُ أحدٌ أن يحتالَ في تغييرِ الشيبةِ؟ بل أتزعمين أنَّ مَن بذلَ مالَه في إنفاقِه لا يبقَى اسمُه مخلَّدًا على وجهِ الزمانِ؟

***

وَالمُفْــرَدَ الْمَنْكُــورَ [وَالمُضَــافَا وَشِــبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًــا خِــلَافَــا]

[وَالمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ]: كقولِه: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي»، وقولِه:

فَيَــا رَاكِبًــا إِمَّــا عَرَضْــتَ فَبَلِّغَــا

وقولِ قُتيلةَ بنتِ النضرِ بنِ الحارثِ[3]:

يَــا رَاكِبًــا إِنَّ الأُثَيْــلَ مَظِنَّــةٌ مِــنْ صُــبْحِ خَامِسَــةٍ وَأَنْــتَ مُوَفَّــقُ

ابنُ عمرون[4]: ليسَ (إِمَّا) وما بعدَها صفةً لـ: (رَاكبًا)؛ لتضمُّنِها الأمرَ.

---

(١) هذه التحشية بنصها مأخوذة من الإمام الطيبي. انظر: حاشية الطيبي على الكشاف (٩/ ٤٩٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند الطيبي.

(٣) انظر: البيان والتبيين (٣/ ٢٧٣) وبلاغات النساء (١٦٩) حماسة البحتري (٥٢٦).

(٤) يتكلم على قول عبد يغوث:

فَيَــا رَاكِبًــا إِمَّــا عَرَضْــتَ فَــبَلِّغَنْ نَــدَامَايَ مِــنْ نَجْــرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَــا

و(رَاكِبٌ): مَن رَكِبَ الفرسَ، أو البَغلَ، أو الحِمارَ، أو البَعِيرَ، أو البَحرَ، والجمعُ: (رُكْبانٌ)، واسمُ الجَمعِ: (رَكْبٌ)، وجَمعُ (رَاكِب البَحرِ): (رُكَّابٌ).

و«عَرَضْتَ»: «تَعَرَّضْتَ».

و(النَّدَامَى): الأصحابُ على الخَمرِ، وقيلَ: للأصحابِ مُطلقًا.

و(مِنْ نَجْرَانَ): حالٌ مِن المفعولِ، أي: مِن أهلِ نَجْرانَ.

والكسائيُّ والفراءُ[(١)] لا يَنصِبونَ في نحوِ: «يَا رَجُلًا»، وينصِبانِ في النعُوتِ، كالبيتِ، وكقولِك: «يَا رَاكِبًا»؛ لأنَّه بمعنَى: «يَا رَجُلًا رَاكِبًا»[(٢)]، لنَا: ما أنشَدَ س[(٣)]:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرةٍ ....[(٤)]

---

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٥٧) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٤).

(٢) في المخطوط: «راكب».

(٣) بتمامه:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً   فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٤٥٦) والكتاب (٢/ ١٩٩) والمقتضب (٤/ ٢٠٣).

(٤) بتمامه:

لَعَلَكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرةٍ   تُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

والبيت لتوبة بن الحمير، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ٢٠٠) والنوادر (٢٨٦) والمقتضب (٤/ ٢٠٣).

(الأُثَيْلُ): موضعُ قبرِ النَّضرِ.

دعَتْ راكبًا مَا مِن الرُّكبانِ، فكلُّ مَن أجابهَا فهو المدعوُّ.

و(الْمَظِنَّةُ): الموضعُ، «فُلَان مَظِنَّةُ الخَيْرِ»، أي: يُظَنُّ به.

تقولُ: إنَّك تَبْلُغُ الأُثَيْلَ صَبِيحَةَ خَامِسٍ، إنْ وُفِّقْتَ لِطَرِيقِكَ، وَلَمْ تجز عنه[1].

بَلِّغْ بِهِ مَيْتًا بِأَنَّ تَحِيَّةً ... مَا إنْ تَزَالُ بِهَا الرَّكَائِبُ تَخْفِقُ

ع: أي: بَلِّغْ بِالأُثَيْلِ مَيْتًا تَحِيَّةً.

مِنِّي إِلَيْهِ وَعَبْرَةً مَسْفُوحَةً ... جَادَتْ لِمَائِحِهَا وَأُخْرَى تَخْنُقُ

أَرَادَتْ بِالْمَائِحِ: أَبَاهَا؛ لأَنَّها تَبكِي لأجلِه، فكأَنَّه يَستَمْطِرُها.

فَلْيَسْمَعَنَّ النَّضْرُ إِنْ نَادَيْتَهُ ... إِنْ كَانَ يَسْمَعُ مَيِّتٌ أَوْ يَنْطِقُ

ظَلَّتْ سُيُوفُ بَنِي أَبِيهِ تَنُوشُهُ ... للهِ أَرْحَامٌ هُنَاكَ تُشَقَّقُ

أَمُحَمَّدٌ وَلَأَنْتَ صِنْوُ ....[2]

البيتَ، نوَّنَه للضرورةِ، وس[3] يختارُ رفعَه.

---

(١) ملخص من كلام التبريزي، والتبريزي استفاده من أبي القاسم الفارسي. انظر: شرح الحماسة للفارسي (٢/ ٤٣٨) وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ٤٠٠).

(٢) بتمامه:

أَمُحَمَّدٌ وَلَأَنْتَ صِنْوُ نَجِيبَةٍ ... فِي قَوْمِهَا وَالفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٢٠٢).

و(ضِنْءُ)[١]: وَلَدٌ، وقالَ أبو عمرٍو[٢]: بكسرٍ وبفتحٍ: الولَد، وقالَ الأُمَوِيُّ[٣]: (ضِنْءٌ)[٤]: أَصْلٌ، و(ضَنْءٌ): وَلَدٌ.

و(مُعْرِقٌ): له عِرقٌ في الكَرَمِ، يقالُ: مُعْرِقٌ، وعَرِيقٌ، كـ: (مُؤْلِمٍ، وأَلِيمٍ)، ولا[٥] يكادونَ يستعمِلُونَ (مُعْرِق) إلَّا في المدحِ[٦].

... كَـــــانَ ضَـــــرَّكَ ....

البيتَ،

وَالنَّضْـرُ أَقْـرَبُ مَـنْ أَصَبْتَ وَسِـيلَةً وَأَحَقُّهُـمْ [إِنْ][٧] كَـانَ عِتْـقٌ يُعْتَـقُ

أي[٨]: وأحقُّهم [بِأن][٩] يُعتَقَ، فحذفَ الباءَ و(أَنْ)، ورفعَ الفعلَ.

---

(١) هذا يقتضي أن تكون رواية البيت عند ابن هشام: «ولأنت ضنء نجيبة»، ولا أدري هل هو تغيير من الناسخ!

(٢) انظر: الغريب المصنف (١/ ٣٩٤) والصحاح (١/ ٦٠).

(٣) والأموي يرويه عن أبي المفضل من بني سلامة. انظر: الغريب المصنف (١/ ٣٩٤) وتهذيب اللغة (١٢/ ٤٨).

(٤) في المخطوط: (ضئن)، وهو تحريف.

(٥) في المخطوط هنا كلمة: «يكاد» زائدة.

(٦) رأيت هذه التحشية مستفادة كلها من إحدى الطبعات القديمة لشرح التبريزي على الحماسة، وهي باعتناء غيورغ ولهلم فريتغ، فلعل ابن هشام أخذ منها مباشرة. انظر: شرح الحماسة بعناية غيورغ، ص (٤٣٨) ط بن سنة ١٨٣٨م.

(٧) ساقطة من المخطوط.

(٨) هذا الكلام منقول من المرزوقي. انظر: شرح ديوان الحماسة (٦٨٣).

(٩) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح المرزوقي على ديوان الحماسة. انظر: شرح الحماسة (٦٨٣).

(شِبْهَهُ): ما اتَّصَلَ به شيءٌ مِن تمامِه، وهو (٣): إمَّا معمولٌ، أو معطوفٌ عليه قبلَ النداءِ، أو صفةٌ إن كانَ نكرةً غيرَ متجدِّدٍ تعريفُها.

قالَ الفرَّاءُ[1]: «النكرةُ الموصوفةُ[2] المناداةُ تُؤثِرُ العربُ نصبَها، يقولون: «يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبِلْ»[3]، فإذا أفرَدُوا رفعُوا أكثرَ ممَّا ينصبون».

قلتُ[4]: ويؤيِّدُ قولَ الفرَّاءِ ما رُوِيَ مِن قولِ النبيِّ ﷺ في سجودِه[5]: «سَجَدَ لَكَ خَيَالِي وَسَوَادِي، وآمَنَ بِكَ فُؤَادِي، رَبِّ هَذِهِ يَدِي بِمَا جَنَيْتُ عَلَى نَفْسِي، يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ، ادْفَعْ عَنِّي كُلَّ عَظِيمٍ».

ع: كيفَ وُصِفَت المعرفةُ[6] بالنكرةِ؟

وقالَ محمد بنُ عَمرُون: «قالَ ابنُ الحاجبِ[7]: «صرَّحَ الكسائيُّ والفرَّاءُ[8] بتجويزِ: «يَا رَجُلًا راكبًا»[9]، لِمُعَيَّنٍ، جعلُوه مِن الشبيهِ بالمضافِ، ومِن ثَمَّ أجازا:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٥).

(٢) في لفظ الفراء: «الموصولة بشيء».

(٣) في المخطوط (يا أقبل)، والظاهر أن (يا) مقحمة بالخطأ، وهي من غير تكرار (يا) عند الفراء.

(٤) نقلُه عن الفراء، وقولُه: «قلت»، وما بعدها نقلٌ من ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٩٣).

(٥) يُنظر الحديث في مجمع الزوائد (٢/ ١٢٨) بألفاظ متقاربة، وهو بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر. وانظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٦٤).

(٦) لعل ابن هشام عدَّ (عظيمًا) معرفة؛ لأنها مقصودة لمعين، وهو رب العزة.

(٧) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(٨) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٥٧) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٤).

(٩) في المخطوط (راكبها)، والتصويب من كلام ابن الحاجب في شرح المفصل. انظر: =

«يَا رَاكِبًا»، لِمُعَيَّنٍ.

ع: يعنِي: لأَنَّهُ صفةٌ لِمُقَدَّرٍ. انتهى.

«وفي[(١)] كلامِ س[(٢)] ما يُشعِرُ بجوازِه، وفيه نظَرٌ[(٣)]؛ لأَنَّه يَستلزِمُ جوازَ: «لَا رَجُلًا رَاكِبًا». انتهَى، يعني: كلامَ ابنِ الحاجِب[(٤)].

***

وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ [وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ: «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ»]

[**ونحو زيد**]: في العلَميةِ، واستحقاقِ الضَّمِّ، وكونِه ظاهِرًا.

وقولُه: (**مِنْ نَحْوِ: «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ»**) أي: في الأمورِ المذكورةِ[(٥)]، وفي الوصفِ بـ: (ابْنٍ) متَّصلٍ به، مضافٍ إلى علَمٍ.

فهذه ستةُ أمورٍ، ثلاثةٌ في المنادَى، وثلاثةٌ خارجةٌ عنه، وبعضُ هذه الأمورِ الستةِ مأخوذٌ مِن اللفظِ المذكورِ في البيتِ والذي بعدَه، وبعضُها يؤخَذُ مِن التوقِيفِ عليه، لا مِن صريحِ كلامِه.

واعلَم أنَّ العلَميَّةَ لا تُشتَرَطُ نفسُها كما يقتضيها كلامُه، بل الشرطُ: العلميةُ

= الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(١) يستكمل النقل عن ابن الحاجب.

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٩٩).

(٣) عند ابن الحاجب: «وفيه إشكال».

(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(٥) في المخطوط بياض في مقدار أربع كلمات.

أو تَوافُقُ لفظِ المنادَى وما يُضافُ إليه (ابْنٌ)، وأنَّه لا يُشترَطُ لفظُ (ابْنٍ)، بل (ابْنَةٌ) كذلك.

وأمَّا النعتُ بـ: (بِنْتٍ) فلا أثرَ له في النداءِ، ويُعتبَرُ في الوصفِ بها في غيرِ النداءِ، أو لا يُعتبرُ؟ وجهانِ.

* * *

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ (الِابْنُ) [عَلَمَا وَيَلِ (الِابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا]

* * *

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ [مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا]

[وَاضْمُمْ]:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ....(1)

حِيِّتْكَ عَزَّةُ ....(2)

---

(1) بتمامه:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

والبيت للأحوص، وهو من الوافر. انظر: ديوان الأحوص (١٩٠) والكتاب (٢/ ٢٠٢) وقواعد الشعر لثعلب (٦٢).

(2) بتمامهما:

حَيِّتْكَ عَزَّةُ يَوْمَ النَّفْرِ وَانْصَرَفَتْ فَحَيِّ وَيْحَكَ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ

مَا ضَرَّهَا لَوْ أَشَارَتْ فِي تَحَيَّتِهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

والبيتين لكُثَيِّر عَزَّة، وهما من البسيط. انظر: ديوان كثير (٤٥٣) وأمالي القالي (٢/ ٥٦) والحلل (٣٣).

البيتَين.

ويضبطهما[١]: السلامُ والتحيةُ، قالَ الناظمُ[٢]: «الروايةُ المشهورةُ: الضمُّ».

[أَوِ انْصِبْ]:

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ ....[٣]

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وقَتْكَ الأَوَاقِي[٤]

أَعَبْدًا حَلَّ ....[٥]

---

(١) يقصد موضعَي الشاهد في البيتين.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠٦).

(٣) بتمامه:

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ أَنْ عَفَا رَسْمُ مَنْزِلٍ بِالنَّبَاجِ

والبيت لأبي دؤاد، وهو من الخفيف. انظر: ديوان أبي دؤاد (٦٩) والمقتضب (٤/ ٢١٥) والأغاني (١٦/ ٥١٧).

(٤) بتمامه:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وقَتْكَ الأَوَاقِي

والبيت لمهلهل بن أبي ربيعة، وهو من الخفيف. انظر: ديوان المهلهل (٥٩) والمقتضب (٤/ ٢١٤) وأمالي القالي (٢/ ١٢٩).

(٥) بتمامه:

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: ديوان جرير (٦٥٠) والكتاب (١/ ٣٣٩) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٢٩٧).

ويَضْبِطُهُنَّ: ثلاثُ عيناتٍ[١]: (عَدِيًّا، عَدِيًّا، أَعْبُدًا).

* * *

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ [جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللهِ) وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ]

ومثلُه[٢]:

هَمَا نَفَثَا فِيَّ فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا

وحملَ عليه ابنُ جني[٣] قولَه[٤]:

يَا أُمَّتَا أَبْصَرَنِي رَاكِبٌ

البيتَ.

وقد كانَ مقتضَى هذا القياسِ أن لا يجوزَ: «يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ»، إلا أَنَّهم

---

(١) يقصد أول حرف من كل كلمة من كلمات الشواهد الثلاثة.

(٢) بتمامه:

هُمَا نَفَثَا فِيَّ فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل، والشاهد في المسألة على كلمة كلمة (فم)، حيث إنه عندهم الميم بدل من الواو، وهنا في البيت جمع بين الميم والواو، وهو جمع بين البدل والمبدل منه. انظر: ديوان الفرزدق (٧٧١)، والكتاب (٣/ ٦٢٢) والأصول (٣/ ٢٧٣) وشرح التصريف للثمانيني (٣٤٥) والتذييل والتكميل (١/ ١٦٩).

(٣) انظر: المحتسب (٢/ ٢٣٩) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٩٤).

(٤) بتمامه:

يَا أُمَّتَا أَبْصَرَنِي رَاكِبٌ يَسِيرُ فِي مُسْحَنْفِرٍ لَاحِبِ

والبيت لجارية من الأعراب، وهو من السريع. انظر: أخبار الزجاجي (٢) ومجمع الأمثال (١/ ٢١٠).

يغتفِرُون في الثواني ما لا يغتفِرُون في الأوائلِ، وينبغي أن يُؤخذَ جوازُ هذا مِن قولِه[(١)]: «جَمْعُ يَا وَأَلْ»، ولم يقل: «نِدَاءُ مَا فِيهِ أَلْ»، فافهَمه.

* * *

وَالأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) [بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ]

مِن الجَمعِ بينَ العِوَضِ والْمُعَوَّضِ مِنه[(٢)] قولُه[(٣)]:

إِذَا جِفْتَهُمْ أَوَ سَآيَلْتَهُمْ وَجَدْتَ بِهِمْ عِلَّةً حَاضِرَهْ

وذلك لأنَّ أصلَه: «وَسَاءَلْتَهُمْ»، وله أن يُبدِلَ الهمزةَ ياءً، فيقولَ: «سَايَلْتَهُمْ»، فتكونَ الياءُ عِوضًا مِن الهمزةِ، فلم يقُل ذلك، ولكنَّه جمَعَ بينَ الهَمزةِ والياءِ، حينَ اضطُرَّ إلى ذلك، وأضافَ إلى ذلك أن قدَّمَ الهمزةَ على ألِفِ (فَاعَلَ)، فقالَ: «سَآيَلَ».

واعلم أنَّ في هذا الفعلِ لُغتين، وذلك أنَّه يُقالُ: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، كما يُقالُ: «دَأَبَ يَدْأَبُ»، ويُقالُ: «سَالَ يَسَالُ»، كما يُقالُ: «خَافَ يَخَافُ»، وعينُ هذا واوٌ؛ لأنَّه يُقالُ: «هُمَا يَتَسَاوَلَانِ»، كما يُقالُ: «يَتَقَاوَلَانِ»، و«يَتَخَاوَفَانِ»؛ فهو مثلُ: «خَافَ» وزنًا وعينًا.

---

(١) في المخطوط: (قولهم)، وهو تحريف.

(٢) من هنا حتى آخر الحاشية ابنُ هشام عيال فيها على أبي الفتح بن جني، فكم فتح الله عليه في هذه اللغة! انظر: الخصائص (٣/ ١٤٨) ـ (٣/ ٢٨٣) والمحتسب (١/ ٨٩) ـ (١/ ١٧٥) ـ (٢/ ٢٨٧) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٩٥) والبحر المحيط (١/ ٣٨٠).

(٣) والبيت لبلال بن جرير، وهو من المتقارب، وفي بعض المصادر: «ثم ساءلتهم». انظر: بلال بن جرير وما تبقى من شعره (٣٩٢) منشور في مجلة جامعة أم القرى (ج ٨١ ع٣٩) ومجالس ثعلب (١/ ٣٠٨) والخصائص (٣/ ١٤٨).

وقُرِئ شاذًّا: ﴿سِألْتُمْ﴾[(١)]، وخُرِّجَت على التداخلِ؛ لأنَّ الكسرَ على اللغةِ الثانيةِ، والهمزةَ على اللغةِ الأُولى[(٢)].

الأمينُ المحليُّ في «مِفتاحِ الإعرابِ»[(٣)]: «قد يُنادَى اسمُ اللهِ تعالَى مُردَفًا بالميمِ المشدَّدةِ قبلَ (إلَّا)؛ إيذانًا بندورِ الْمُستثنَى وعِزَّتِه، كما يُنادَى قبلَ (نَعَمْ، ولَا)؛ تنبيهًا على تحقُّقِ الجوابِ وصِحَّتِه».



(١) البقرة: ٦١، وهي قراءة إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١١٤).

(٢) لمزيد تفصيل انظر: المحتسب (١/ ٨٩).

(٣) انظر: مفتاح الإعراب: (٨٣).

[فصل]

تَـابِعَ ذِي الضَّـمِّ [المُضَـافَ دُونَ (أَلْ)] أَلْزِمْـهُ نَصْـبًا كَـ: «أَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلْ»

نحوُ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1]، وقولِ الشاعرِ[2]:

أَزَيْــدُ أَخَــا وَرْقَــاءَ إِنْ كُنْــتَ ثَــائِرًا

وأجازَ ابنُ الأنباريِّ أبو بكرٍ[3] النصبَ في تابعِ المنادَى المضافِ الخالي مِن (أَلْ)، ونقلَ س[4] أنَّ إجماعَ العربِ على وجوبِ النصبِ.

في «شَرحِ الإيضاحِ» لابنِ أبي الربيعِ[5]: «المنادى المنصوبُ لا خِلافَ في جوازِ نعتِه، وأمَّا المبنيُّ فثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقًا، والمنعُ مُطلقًا؛ لتَنَزُّلِه مَنزِلةَ

---

(١) الزمر: ٤٦.

(٢) بتمامه:

أَزَيْــدُ أَخَــا وَرْقَــاءَ إِنْ كُنْــتَ ثَــائِرًا فَقَــدْ عَرَضَــتْ أَحْنَــاءُ حَــقٍّ فَخَاصِــمِ

والبيت غير معين القائل، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ١٨٣) واللمع (١٠٨) والمفصل (٦٢).

(٣) وهو في ذلك تبع للكسائي والفراء وأبي عبد الله الطوال انظر: الزاهر لابن الأنباري (٢/ ١٠) والتسهيل (١٨٢) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٦٤) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٩٨).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ١٨٣).

(٥) أسجل شكري وتقديري هنا إلى صديقي الدكتور منيب ربيع الذي تجشم عناء السفر إلى جامعة الأزهر في القاهرة ليوثق لي هذا النقل من الكتاب المذكور، وهو محقَّقٌ هناك عندهم. انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع (٢/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧).

أسماءِ الخطاب، والتفرقةُ[١] بينَ ما غُيِّرَ في النداءِ، وجِيءَ به على حالةٍ لا تكونُ في غيرِه، نحوُ «يَا هَنَاهُ»، و«يَا مَلْأَمَانُ»، و«يَا فُلُ»، و«اللَّهُمَّ»، وهو مذهبُ س[٢]، قالَ في: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٣]: «ليسَ: ﴿فَاطِرَ﴾ نعتًا، وإنَّما هو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، أو على حذفِ حرفِ النداءِ».

احتجَّ مَن منعَ مُطلقًا بما ذكرنا، وردَّه الفارسيُّ[٤] بـ: «يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ»، فبالوجهِ الذي جازَ جازَ النعتُ، وإذا تبيَّنَ الردُّ على هذا تبيَّنَ صحةُ مذهبِ س؛ لأنَّ الاسمَ الذي جِيءَ به في النداءِ على غيرِ حالِه في غيرِ النداءِ قد تمحَّضَ للوقوعِ موقعَ حرفِ الخطابِ، مِن جهةِ بنائِه على الضَّمِّ، أو بتغيُّرِ بنائِه، كتغييرِ (لَئِيمٍ) إلى (لُؤْمَانُ)، و(فُلَانٍ) إلى (فُلُ)، وهو الصَّحِيحُ». انتهى.

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ وقوعَ الاسمِ موقعَ أسماءِ الخِطابِ مانعٌ مِن النعتِ؛ لأنَّ أسماءَ الخِطابِ لا تُنعَتُ، فكذا ما يقَعُ موقِعَها، وليسَ بمانعٍ مِن التأكيدِ؛ لأنَّها تؤكَّدُ، فكذا ما يقَعُ موقِعَها، لكِنْ رُوعِيَ في إضافةِ التوكيدِ إلى ضميرِ الغيبةِ لفظُ المؤكَّدِ، وهذا حينَ يثبُتُ بنقلٍ صحيحٍ خارجٍ عن حدِّ القِلةِ، نحوُ: «يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ»، والظَّنُّ ـ بل العلمُ ـ بأنَّ ذلك لا يُوجد.

* * *

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ [أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا]

---

(١) هذا المذهب الثالث.

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٩٦).

(٣) الزمر: ٤٦.

(٤) انظر: الإيضاح (٢٣١).

قالَ[(١)]:

لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وقالَ[(٢)]:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ

وقالَ[(٣)]:

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا

وقالَ[(٤)]:

---

(١) بتمامه:

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وهذا لرؤبة، وهو رجز. انظر: ديوان رؤبة (١٧٤) والمقتضب (٤/ ٢٠٩) والأصول (١/ ٣٣٥).

(٢) بتمامه:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكْ

وهذا لرؤبة، وهو رجز. انظر: ديوان رؤبة (١١٨) والمقتضب (٤/ ٢٠٨) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي (٤١١) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٤٤).

(٣) بتمامه:

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: ديوان جرير (١١٨) والكامل (١/ ١٨٦) والأصول (١/ ٣٦٩).

(٤) بتمامه:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

والبيت لأبي طالب، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي طالب (٣) والعقد الفريد (٣/ ٢٧٤) والروض الأنف (٥/ ٢٤٧) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١١٩٧).

أَيَـا أَخَوَيْنَـا عَبْـدَ شَـمْسٍ وَنَـوْفَلَا

الأولُ مِثالُ التأكيدِ، والثاني النعتُ، والثالثُ البيانُ.

ونقلَ في «شرحِ التسهيلِ»[1] أنَّ: «أكثرَ النحويين يجعلون الثانيَ [في نحوِ][2]: «يَا زَيْدُ زَيْدُ» بدلًا».

* * *

وَإِنْ يَكُـنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) [مَـا نُسِـقَا فَفِيـهِ وَجْهَـانِ وَرَفْـعٌ يُنْتَقَـى]

قولُه: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) هو قولُ س والخليلِ[3] والمازنيِّ[4]، يجمعها: (خَمْسٌ)[5]، واختيارُ النصبِ مذهبُ أبي عَمرٍو وأبي عُمرَ ويونُسَ وعيسَى[6].

* * *

وَ(أَيُّهَـا) مَصْحُوبُ (أَلْ) [بَعْـدُ صِفَهْ تَلْـزَمُ بِـالرَّفْعِ لَـدَى ذِي الْمَعْرِفَـهْ]

نبَّهُوا بـ: (هَا) على أنَّ ما يَليها هو المقصودُ بالنداءِ، ولم ينبِّهوا بغيرِ (هَا)[7] مِن حروفِ التنبيهِ؛ لأنَّهن يقتَضِينَ الاستئنافَ، وقَطْعَ ما بعدَهُنَّ عمَّا قبلَهُن، بخلافِ (هَا)، قالَ[8]:

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٠٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح التسهيل.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢١٢).

(٥) رَمَزَ بـ: (خمس) إلى الخاء من: (الخليل)، والميم من: (المازني)، والسين من: (سيبويه).

(٦) انظر: المقتضب (٤/ ٢١٢) والأصول (١/ ٣٣٦).

(٧) يصح قراءة هذه الكلمة متصلة، هكذا: «بغيرها»، والضمير يعود على (ها) التنبيه.

(٨) بتمامه: =

تَعَلَّمَــنْ هَــا لَعَمْــرُ اللهِ ذَا قَسَــمًا

وقالَ(١):

فَقُلْــتُ لَهَــا هَــذَا لَهَــا هَــا وَذَا لِيَــا

فإن قلتَ: فما تقولُ في نحوِ قولِه:

أَلَا أَيُّهَــذَا الْمَنْــزِلُ الــدَّارِسُ الــذِي ....(٢)

أَلَا أَيُّهَــذَا البَــاخِعُ الوَجْــدُ نَفْسَــهُ ....(٣)

أهيَ (هَا) التي تصحبُ (ذَا)؛ فأجِزْ: «يَا أَيُّ ذَا»، أو (هَا) التي تصَحُب (أَيًّا)؛ فلَمْ يلِها اسمٌ تالٍ فتكونَ تنبيهًا له؟

= تَعَلَّمَــنْ هَــا لَعَمْــرُ اللهِ ذَا قَسَــمًا فَاقْصِــدْ بِــذَرْعِكَ وَانْظُــرْ أَيْــنَ تَنْسَــلِكُ

والبيت لزهير، وهو من البسيط. انظر: ديوان زهير (١٨٢) والكتاب (٣/ ٥٠٠) والمقتضب (٢/ ٣٢٣).

(١) بتمامه:

وَنَحْــنُ اقْتَسَــمْنَا الْمَــالَ نِصْــفَيْنِ بَيْنَنَــا فَقُلْــتُ لَهَــا هَــذَا لَهَــا هَــا وَذَا لِيَــا

والبيت ينسب للبيد، وهو من الطويل. انظر: ملحقات ديوان لبيد (٣٦٠) والكتاب (٢/ ٣٥٤).

(٢) بتمامه:

أَلَا أَيُّهَــذَا الْمَنْــزِلُ الــدَّارِسُ الــذِي كَأَنَّــكَ لَــمْ يَعْهَــدْ بِــكَ الحَــيَّ عَاهِــدُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٠٨٨) والكتاب (٢/ ١٩٣).

(٣) بتمامه:

أَلَا أَيُّهَــذَا البَــاخِعُ الوَجْــدُ نَفْسَــهُ لِشَــيْءٍ نَحَتْــهُ عَــنْ يَدَيْــهِ الْمَقَــادِرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٠٣٧) وغريب القرآن (٢٦٣) والمقتضب (٤/ ٢٥٩).

فالجوابُ بالثاني، ولا يلزَمُ ما ذكرتَ؛ لأنَّ (ذا) مع صِفَتِها كالكلمةِ الواحدةِ؛ لإبهامِها. مِن «حواشي ابنِ الـ...»[1].

في «أمالِي أبي بكرِ ابنِ الأنباريِّ»: «رأى قومٌ أعرابيًّا فقالُوا له: «أَرَوْيتَ مِن الشعرِ شيئًا؟»، قالَ: «لا»، قالُوا: «أَفَقَرَضْتَ منه شيئًا»، قال: «ما قُلتُ منه إلَّا بيتَينِ»، قالُوا: «أنشِدْنا»، فأنشدَهم[2]:

أَلَا أَيُّهَا الْمَوْتُ الذِي لَيْسَ آتِيًا ... أَرِحْنِي فَقَدْ أَفْنَيْتَ كُلَّ خَلِيلِ
أَرَاكَ بَصِيرًا بِالذِينَ أُحِبُّهُمْ ... كَأَنَّكَ تَنْحُو نَحْوَهُمْ بِدَلِيلِ

* * *

وَ(أَيُّهَذَا، أَيُّهَا [الذِي) وَرَدْ ... وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هَذَا يُرَدْ]

* * *

وَذُو إِشَارَةٍ كَـ: (أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ]

ع: قد مضَى في البابِ السابقِ أنَّهم يخُصُّونَ بالضرورةِ جمعَ (يَا) و(أَلْ)، إلا فيما استُثنِيَ، والإشارةُ هُنا إلى كيفيةِ الوصولِ إلى نداءِ ما فيه (أَلْ)، مِن غيرِ تغييرٍ له عن حالتِه التي هُو علَيها، وإلى حُكمٍ يُخالِفُ الحُكمَ المتقدِّمَ ذكرُه في توابعِ المنادَى المفردِ.

والحاصِلُ أنَّك تتوصَّلُ بأحدِ أمرَينِ: (أَيٍّ)، و(ذَا)، ويجبُ حينئذٍ أن يُتبَعَ

---

(١) لم تظهر لي، ورسمها: الركلي.

(٢) وقد نسب المرزباني هذا للإمام علي رضي الله عنه، والشعر من الطويل. انظر: المنازل والديار (٤٦٩) والدر الفريد (٥/ ٧١) ومجاني الأدب (٢/ ٢٥).

كِلاهما بالاسمِ الذي فيه (أَلْ)، إلَّا أنَّ هـذا الـذي فيـه (أَلْ) المتوصَّلَ إلـى ندائِه بـ: (أَيّ) و(هَذَا) لا تكونُ (أَلْ) منه إلا جنسيةً، أو في موصولٍ، ولـك أن تجمَعَ بـينَ (أَيُّ) و(ذَا)، فصارت العباراتُ ثلاثةً.

واعلم أنَّهم قد يُنادُونَ الإشارةَ ابتداءً، مِن غيرِ إرادةِ وَصلِه، ولا يتَّفِقُ ذلـك لـ: (أَيُّ)، تقـولُ: «يَـا هَـذَا»، وتسكُتُ، ولا تقـولُ: «يَـا أَيُّهَـا»، وتسكُتُ»، نعـم، إن جمعتَ بينَهما جازَ أن لا تأتيَ بالاسمِ الذي فيه (أَلْ)، فتقولَ[1]:

أَيُّهَـــذَانِ كُـــلَا زَادَكُمَـــا

* * *

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ [الَاوْسِ»[2] يَنْتَصِبْ ثَـانٍ وَضُـمَّ وَافْـتَحَ اوَّلًا تُصِـبْ]

✿ ✿ ✿

---

(١) بتمامه:

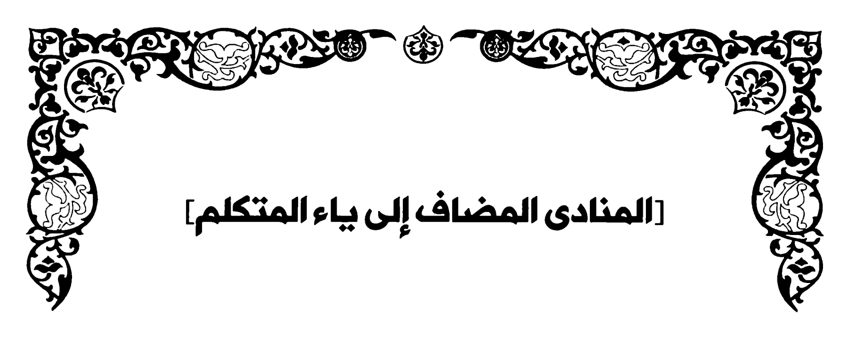
أَيُّهَـــذَانِ كُـــلَا زَادَكُمَـــا وَذَرَانِـــي وَاغِـــلًا فِـــيمَنْ يَغِـــلْ

والبيت لم يعين صاحبه، وهو من الرمل. انظر: مجالس ثعلب (١/ ٤٢) وشرح التسهيل (٣/ ٣٩٩) وشرح شذور الذهب (١٩٩).

(٢) إشارة إلى قوله من الطويل:

أَيَـا سَـعْدُ سَـعْدَ الَاوْسِ كُنْ أَنْـتَ نَاصِـرًا وَيَـا سَـعْدُ سَـعْدَ الخَـزْرَجَيْنِ الغَطَـارِفِ

الشاهد فيه: «يا سعد سعد الأوس» حيث كرر المنادى مضافًا فإنه يجب نصب الثاني وفي الأول وجوه، والمقصود بالسعدَين سعد بن معاذ وسعد بن عبادة. انظر: حاشية ابـن حمـدون (٢/ ٤١) والمجالسة وجواهر العلـم (٤/ ٩٦) والمستدرك على الصحيحين (٣/ ٢٨٣) وآكام المرجان (١٩٠) وهواتف الجنان (٣٦) والتمهيد (٢٤/ ١٠٥).



[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ [إِنْ يُضَفْ لِيَا   كَـ: (عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)]

ع: كنتُ أقولُ: إنَّ مَن قالَ: «يَا غُلَامِ» هو الذي يسكِّنُ الياءَ، فرأيتُ في «الخَصَائصِ»[١]: «قالَ أبو العبَّاسِ في إنشادِ سيبويهِ[٢]:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا

إنه خرج من الخطأ إلى الإحالة».

يعني[٣]: لأنَّه إذا وقفَ وابتدأَ لزِمَ أن تكونَ الهاءُ محرَّكةً للابتداءِ ساكنةً للوقفِ.

قالَ أبو الفتحِ[٤]: «وهذا خطأٌ؛ لأنَّ الذي حَذَفَ الياءَ هو الذي يقولُ: (هِيْ)، بالإسكانِ، وهي لغةٌ معروفةٌ[٥]، فإذا احتاجَ هذا إلى الوقفِ ردَّها، فقالَ: (هِيْ)، فصارَ الحرفُ المبدوءُ به غيرَ الموقوفِ عليه.

وإنَّما قُلنا: إنَّ الحذفَ على لغةِ الإسكانِ؛ لأنَّ[٦] الحذفَ ضربٌ مِن الإعلالِ،

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٩٠).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٧).

(٣) هذا كلام لابن هشام، اعترض به خلال كلام ابن جني ليوضِّح.

(٤) انظر: الخصائص (١/ ٩٠).

(٥) قال الفراء: «وبنو أسدٍ يسكنون الياءَ والواوَ من (هِي، وهُو) في الوصلِ والوقفِ، سمعتُها من بني دبيرٍ وغيرِهم من بني أسدٍ». انظر: لغات القرآن للفراء (٢٩).

(٦) هنا في المخطوط كلمة (الحذ) أظنها زائدة.

وهو إلى السواكنِ؛ لضعفِها أقربُ منه إلى المتحرِّكِ؛ لقوَّتِه، ولهذا قَبُحَ الحذفُ في(١):

لَـمْ يَـكُ الحَـقُّ ....

لأنَّه موضعٌ تتحرَّكُ فيه النونُ، فتقوَى بالحركةِ».

ع: الذي يحتاجُ إليه أبو الفتحِ هنا ما أخبرَنَا به مِن أنَّ الحاذِفَ رادٌّ للمحذوفِ وَقفًا، وأمَّا كونُ المحذوفِ ساكنًا أو متحركًا فشيءٌ آخرُ لا يتعلَّقُ به، ولا بنا في هذا الموضعَ، ولكنَّه قالَه فاتَّبَعْناه.

* * *

وَالفَتْحُ وَالكَسْرُ [وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّْ فِي: «يَا بْنَ أُمَّ، يَا بْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ»]

* * *

وَفِي النِّدَا (أَبَتِ، [أُمَّتِ) عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ]

في «العُزَيْزِيِّ»(٢): «وأُمَّةٌ وأُمٌّ، يقالُ: «هذه أُمَّةُ زيدٍ»، أي: «أُمُّ زَيدٍ».

وفي «الغَرِيبَيْنِ»(٣): «قولُه تعالَى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ﴾(٤) يقالُ في النداء: «يَا أَبَتَ»،

---

(١) بتمامه:

لَـمْ يَـكُ الحَـقُّ سِـوَى أَنْ هَاجَـهُ رَسْـمُ دَارٍ قَـدْ تَعَفَّـى بِالسِّـرَرْ

والبيت لحسيل بن عرفطة، وهو من الرمل. انظر: النوادر (٢٩٦) والتمام (١٧٥).

(٢) انظر: غريب القرآن لابن عزيز السجستاني (٩١).

(٣) انظر: الغريبين للهروي (١/ ٤٠).

(٤) مريم: ٤٢.

و«يَا أَبَتَا»، و«يَا أَبَتِ»، و«يَا أَبَتِي».

قالَ الفرَّاءُ[(١)]: «الهاءُ فيها هاءٌ وقفةٍ، وكثُرت في الكلامِ حتَّى صارَت كهاءِ التأنيثِ، وأدخلُوا عليها الإضافةَ».

قالَ ابنُ بَرِّي: «هاءُ السكتِ لا تَرجِعُ تاءً موصولةً في شيءٍ مِن الكلامِ، والذي ذكرَه الفراءُ دعوى لا دليلَ عليها».



(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢) وتفسير الطبري (١٥/ ٥٤٩).



[أسماء لازمت النداء]

وَ(فُـلُ) بَعْـضُ مَـا [يُخَـصُّ بِالنِّـدَا (لُؤْمَـانُ، نَوْمَـانُ) كَـذَا وَاطَّـرَدَا]

قالَ عليه الصلاةُ والسلامُ لحُذَيفةَ ليلةَ الخندقِ[1]: «قُمْ يَا نَوْمَانُ».

ذكرَ في هذا البابَ: (فُلُ، وفُلَةُ)، (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ)، (خَبَاثِ، فُسَقُ) وتركَ ستةً: (هَنَاهُ)، ونحوَ: (مَكْرَمَانُ، ومَكْذَبَانُ، ومَخْبَثَانُ، ومَلْأَمَانُ)، و(أَبَتِ، وأُمَّتِ)، و(يَا مَلْأَمُ)، ذكرَه في «شرحِ الكافيةِ»[2]، و(اللَّهُمَّ).

* * *

فِي سَبِّ الْأُنْثَى [وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) وَالْأَمْـرُ هَكَـذَا مِـنَ الثُّلَاثِـي]

قولُه: (وَالْأَمْرُ هَكَذَا) كانَ الأجودَ:

وَذَا وَالَامْـرَ قِـسْ مِـنَ الثُّلَاثِـي

قولُه: (وَالْأَمْرُ) البيتَ، قالَ[3]:

تَرَاكِهَـا مِـنْ إِبِـلٍ تَرَاكِهَـا

أَلَا تَـرَى الْمَـوْتَ لَـدَى أَوْرَاكِهَـا

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٣/ ١٤١٤).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٣٠).

(٣) الرجز لطفيل بن يزيد الحارثي. انظر: الكتاب (٣/ ٢٧١) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٥٣).

أبو النجمِ[١]:

حَـــذَارِ مِـــنْ أَرْمَاحِنَـــا حَـــذَارِ

رؤبة[٢]:

نَظَـــارِ كَـــيْ أَرْكَبَهَـــا نَظَـــارِ

وقال آخر[٣]:

نَعَـاءِ ابْـنَ لَيْلَـى لِلسَّـمَاحَةِ وَالنَّـدَى وَأَيْـدِي شَـمَالٍ بَـارِدَاتِ الأَنَامِـلِ

وقالَ آخَرُ[٤]:

نَعَـــاءِ أَبَـــا لَيْلَـــى لِكُـــلِّ طِمِـــرَّةٍ وَجَرْدَاءَ مِثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا

السِّيرَافِيُّ[٥]: «فهذه كلُّها معدولةٌ عن: «افْعَلْ»، وبُنِيَت على الكسرِ؛ لأَنَّه ممَّا يؤنَّثُ بهِ: (ذلكِ)، و: «إِنَّكِ ذَاهِبَةٌ»، و: «أَنْتِ تَقُومِينَ».

ع: وهذا شبيهٌ ببابِ (حَذَامِ، وفَسَاقِ)؛ فأُجرِيَ مجراهُ، فبابُ (حَذَامِ) محمولٌ

---

(١) من تمامه:

حَـــذَارِ مِـــنْ أَرْمَاحِنَـــا حَـــذَارِ أَوْ تَجْعَلُـــوا مِـــنْ دُونِكُـــمْ وَبَـــارِ

وهو رجز. انظر: ديوان أبي النجم (٩٧) والكتاب (٣/ ٢٧١) والاشتقاق (١٣٣).

(٢) كذا نسبه من نسب أبيات كتاب إمام الصنعة سيبويه، وهو ليس في ديوان رؤبة، بل هو في ديوان أبي العجاج. انظر: ديوان العجاج (٧٦) والكتاب (٣/ ٢٧١) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦٩).

(٣) والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٢/ ٦٥) والكتاب (٣/ ٢٧٢).

(٤) والبيت ينسب لجرير، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٣/ ٢٧٢) والإنصاف (٢/ ٤٣٧).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣٩).

على هذا في أصلِ البناءِ، وهذا محمولٌ عليه في صورتِه. انتهى.

سِيرَافِيّ[١]: ولم يجعلها س[٢] مبنيةً على أصلِ التقاءِ الساكنين؛ لأنَّه يرَى أنَّ أوَّلَهما إن كانَ ألِفًا فإنما حركتُه الفتحُ، بدليلِ قولِه[٣] في (إِسْحَارٍّ) مسمًّى به رجلٌ، ثمَّ يُرخَّمُ، فإنَّه يقولُ: «يَا إِسْحَارَ أَقْبِلْ»، بفتحِ الراءِ؛ لأنَّ قبلَها فتحةَ الحاءِ، والألفُ بينَهما ساكنةٌ، وهي تؤكِّدُ الفتحَ، وحَمَلَه[٤] على قولِهم: «عَضَّ يَا هَذَا»؛ لفتحةِ العينِ.

فإن قيلَ: فإنَّهم يقولونَ: «رُدَّ، وفِرَّ».

قيلَ له: الحجةُ في [(عَضَّ) أقوى من][٥] قولِ مَن يقولُ: «رُدُّ، وفِرِّ»، ويقولُ في: «عَضَّ»: «عُضَّ»، فيفصلُ بينَهما، ويفتحُ مِن أجلِ فتحةِ العَينِ، وممَّا يقوِّي ذلك: «انْطَلْقَ يَا زَيْدُ»، وقولُه[٦]:

.... لَــمْ يَلْــدَهُ أَبَــوَانِ

* * *

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣٩).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٧٢).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٢٦٤).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٢٦٥).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من السيرافي.

(٦) بتمامه:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

والبيت لرجل من أسد السراة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢/ ٢٦٦) والكامل (٣/ ١٣١) والحجة (١/ ٦٦).

وَشَاعَ فِي سَبِّ [الذُّكُورِ (فُعَلُ)   وَلَا تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)]

قولُه: (فُعَلُ) أي: مختصًّا بالنداءِ، وإلَّا لم يذكره هنا، وشذَّ قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ(١):

لَسْتُ أَنْسَى قَوْلَهَا مَا هَذْهَدَتْ   ذَاتَ طَوْقٍ فَوْقَ غُصْنٍ مِنْ عُشَرْ

حَينَ صَمَّمْتُ عَلَى ما كَرِهَتْ   هَكَذَا يَفْعَلُ مَنْ كَانَ غُدَرْ

وقولُه: (صَمَّمْتُ عَلَى مَا كَرِهَتْ): كنايةٌ عمَّا رامَ مِن الفاحشةِ، وفيه مدحٌ لها بالعفافِ، ولا يُفهَمُ مِن كلامِه أنَّها أجابَت.

قولُه: (وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ)، ومثلُه(٢):

يَدْعُوهُ سِرًّا وَإِعْلَانًا لِيَرْزُقَهُ   شَهَادَةً بِيَدَيْ مِلْحَادَةٍ غُدَرِ

وقولُه(٣):

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُم آوِي   إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ



---

(١) من الرمل. انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (٩٠).

(٢) والبيت لأم عمران بنت الحار، وهو من البسيط. انظر: شعر الخوارج (٧٣) والكامل (٣/ ٢١٤).

(٣) البيت للحطيئة، وهو من الوافر. انظر: ديوان الحطيئة (٢٨٠) والمقتضب (٤/ ٢٣٨) وديوان المعاني (١/ ٣٩).



[الاستغاثة]

إِذَا اسْـتُغِيثَ اسْـمٌ [مُنَـادًى خُفِضَـا بِـاللَّامِ مَفْتُوحًـا كَـ: «يَـا لَلْمُرْتَضَـى»]

* * *

وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ [إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) وَفِـي سِـوَى ذَلِـكَ بِالكَسْـرِ ائْتِيَـا]

* * *

وَلَامُ مَـا اسْـتُغِيثَ [عَاقَبَـتْ أَلِـفْ وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ]

قولُه: (عَاقَبَتْ أَلِفْ)؛ لمدِّ الصوتِ، وكانت هي الزائدةَ دونَ أُختَيها[١]؛ لأنَّها أخفُّ وأطوَلُ مدًّا، وأكثرُ زيادةً في الكلامِ مِن أُختَيها، بل مِن جميعِ الحروفِ التي تُزادُ.

قولُه: (أَلِفْ)، وقولُه: (أُلِفْ) جناسٌ، يسمَّى (الجِناسَ الْمُحَرَّفَ)، ومثلُه قولُه تعالَى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ۝٧٢ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُنذَرِينَ﴾[٢]، وقولُهم: «جُبَّةُ البُرْد، جُنَّةُ البَرْد»، وهو مِن الجناسِ التَّامِّ[٣].

---

(١) في المخطوط: (أختها).

(٢) الصافات: ٧٢ ـ ٧٣.

(٣) انظر: عروس الأفراح (٢/ ٢٨٦).



[الندبة]

ذكرَ ابنُ الحاجبِ[1] الندبةَ بعدَ الترخيمِ، وليسَ بحَسنٍ، والصوابُ فِعْلُ الناظمِ.

مَـا لِلمُنَـادَى اجْعَـلْ [لِمَنْـدُوبٍ وَمَـا نُكِّـرَ لَـمْ يُنْـدَبْ وَلَا مَـا أُبْهِمَـا]

[مَا لِلمُنَادَى اجْعَلْ]: يعني: «فِي أَحْكَامِهِ وَأَقْسَامِهِ»[2]، إلا ما يُستثنَى، كذا فعلَ في «سَبك الْمنظُوم»[3]، وكان ينبغِي له أن يقدِّمَ الأقسامَ على الأحكامِ في اللفظِ؛ لكونِها مقدَّمةً عليها بالطَّبْعِ.

ع: قولُه: (**وَلَا مَا أُبْهِمَا**)، دلَّ ذِكرُه إيَّاه مع النكرةِ على أنَّه بعضُ أنواعِ المعرفةِ، وإلَّا لم يُذكَر، وعلى أنَّ الإبهامَ خلافُ التعريفِ، لا ضِدُّه؛ فلهذا صحَّ اجتماعُهُما في المحلِّ الواحدِ.

قالوا[4]: «والمبهَمُ شيئان: الإشارةُ، والموصولُ»، ودليلُ الحصرِ الاستقراءُ.

قولُه: «إنَّ النكرةَ والمبهمَ لا يُندبان»، زادَ في «الْمُؤَصَّل»[5]: التابعَ.

* * *

---

(١) انظر: الكافية ٢٠ ـ ٢١.

(٢) في المخطوط: «في أقسامه وأحكامه»، وهو سهو من الناسخ؛ فإنه كذلك في سبك المنظوم، وتعليق ابن هشام عليه يدل على هذا الترتيب.

(٣) انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(٤) انظر: الأصول (١/ ١٤٩) والجمل للجرجاني (١٤) والمفصل (٢٤٥).

(٥) يقصد به كتاب (المؤصل في نظم المفصل) للإمام ابن مالك، وهذا الكتاب مفقود، وقد نشره =

وَيُنْـدَبُ الْمَوْصُـولُ [بِالَّـذِي اشْـتَهَرْ كَـ: (بِئْرَ زَمْـزَمٍ) يلـي: «وَا مَـنْ حَفَـرْ»]

[ويندب الموصول]: كالاستثناءِ مِن قولِه: (وَلَا مَا أُبْهِمَا).

وأرسلَ القولَ في الموصولِ، وقيَّدَه في «سَبك الْمنظُوم»(١)، فقالَ: «شَرْطُ الْمَنْدُوبِ أَنْ لَا يَكُونَ مُبْهَمًا غيْرَ (مَنِ) الْمَوْصُولَةِ بِمُعَيَّنٍ، كـ: «مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمٍ».

وفي مثلِ هذا الاستعمالِ خلافٌ، أعنِي: أن يُطلَقَ العامُّ ويخصَّصَ إلى أن يبقَى واحدٌ، الجمهورُ على مَنعِه(٢).

قولُه: (بِالَّذِي اشْتَهَرْ)، حَذَفَ العائدَ المجرورَ بالحرفِ، ولم يُكمِل شرطَ الحذفِ، لا يُقالُ: إنَّ التقديرَ: «بِالصِّلَةِ التِي اشْتَهَرَتْ»، فلا يحتاجُ إلى مجرورٍ؛ لأنَّ شُهرةَ الصلةِ وحدَها في نفسِها لا تكفِي في نُدبةِ الموصولِ، بل لا بدَّ مِن شُهرةِ الموصولِ بها.

* * *

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ [صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ]

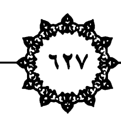
* * *

كَـذَاكَ تَنْـوِينُ الَّـذِي [بِـهِ كَمَـلْ مِـنْ صِـلَةٍ أَوْ غَيْرِهَـا نِلْـتَ الأَمَـلْ]

= ابن مالك في كتابه المسمى: (سبك المنظوم وفك المختوم). انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(١) انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(٢) كلام الأصوليين أن الجمهور على جوازه انظر: العدة في أصول الفقه (٢/ ٥٤٤) والتبصرة للشيرازي (١٢٥) وقواطع الأدلة (١/ ١٨١) وروضة الناظر (٢/ ٥٢) والإبهاج (٢/ ٢٧٤) والتحبير (٦/ ٢٥٢٠).



ع: نقلَ القرطبيُّ[١] عَن الكسائيِّ[٢] أنَّه قالَ في: ﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ ﴾[٣]، إنَّ: ﴿سُبْحَٰنَكَ ﴾ نداءُ مضافٍ، وإنَّ المعنَى: «يَا سُبْحَانَكَ».

ع: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يجوزُ: «يَا غُلَامَكَ»، وإنَّما يجوزُ في النُّدبةِ خاصةً، نحوُ: «وَا غُلَامَكَ»[٤].

* * *

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ [مُجَانِسَا ... إِنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا]

(لَابِس): اسمُ فاعلٍ، مِن: لَبَسَ الشيءَ بالشيءِ: خَلَطَه.

* * *

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ [إِنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَا فَالمَدَّ وَالهَا لَا تَزِدْ]

[وواقفًا زد هاء سكت]: ومِن ثَمَّ لُحِّنَ المتنبِّي[٥] في قولِه[٦]:

وَاحَــرَّ قَلْبَــاهُ مِمَّــنْ قَلْبُــهُ شَــبِمُ

(١) انظر: تفسير القرطبي (١/ ٢٨٧).

(٢) انظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس (١/ ٤٤) والبحر المحيط (١/ ٢٣٨).

(٣) البقرة: ٣٢.

(٤) انظر: الأصول (١/ ٣٥٧) والحجة (٤/ ٣٣٦).

(٥) ممن لحنه ابن جني وابن يعيش. انظر: الخصائص (٢/ ٢١٤) وشرح المفصل (٥/ ٤٠٢).

(٦) بتمامه:

وَاحَــرَّ قَلْبَــاهُ مِمَّــنْ قَلْبُــهُ شَــبِمُ ... وَمَــنْ بِجِسْــمِي وَحَــالِي عِنْــدَهُ سَــقَمُ

والقصيدة من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٣٢٢).

قالوا: وإنَّما تَلحقُ في الوقفِ؛ لخفاءِ الألفِ، فتُبَيِّنُ بها، فإذا[1] وصلتَ حذفتَ.

قال الجرجانيُّ في «الوَسَاطَةِ»[2]: «وأُجيبَ بأنَّ الفرَّاءَ[3] وغيرَه أجازُوا ذلك، وأنشَدُوا[4]:

يَـا رَبِّ يَـا رَبَّـاهِ إِيَّـاكَ أَسَـلْ

يَـا مَرْحَبَـاهِ بِحِمَـارِ نَاجِيَـهْ ....[5]

وقالَ المجنونُ[6]:

فَقُلْتُ أَيَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي … لِنَفْسِيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

---

(١) في المخطوط (ذا).

(٢) انظر: الوساطة (٤٦٣).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٤٢٢).

(٤) بتمامه:

يَـا رَبِّ يَـا رَبَّـاهِ إِيَّـاكَ أَسَـلْ … عَفْـرَاءَ يَـا رَبَّـاهِ مِـنْ قَبْـلِ الأَجَـلْ

والرجز لعروة بن حزام. انظر: إصلاح المنطق (٧٤) وشرح المفصل (٥/ ١٧٧).

(٥) بتمامه:

يَـا مَرْحَبَـاهِ بِحِمَـارِ نَاجِيَـهْ … إِذَا أَتَـى قَرَّبْتُـهُ لِلسَّـانِيَهْ

والرجز هذا غير معين القائل، وعند الفراء: (نَاهِيَهْ). انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٠) والاقتضاب (٣/ ٢٥٦).

(٦) وفي الديوان: «يا رحمن». انظر: ديوان المجنون (٥٦) والشعر والشعراء (٢/ ٥٥٥) والزاهر (١/ ٦).

وقالَ أبو زيدٍ[١] في قولِ امرئِ القيسِ[٢]:

وَقَــدْ رَابَنِــي قَوْلُهَــا ....

البيتَ: إنَّ هذه الهاءَ هاءُ الوقفِ، وخالفَه جُلُّ النحويين»[٣].

قولُه: (إِنْ تُرِدْ)، وقولُه: (لَا تَزِدْ) جناسُ خطِّيٌّ[٤]، ومثلُه: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ﴾[٥]، وقولُ عليٍّ[٦] ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ: «قَصِّرْ ثِيَابَكَ؛ فَإِنَّهُ أَبْقَى وَأَنْقَى وَأَتْقَى»، وقولُهم[٧]: «غَرَّكَ عِزُّكَ، فَصَارَ قُصَارُ ذَلِكَ ذُلَّكَ، فَاخْشَ فَاحِشَ فِعْلِكَ، فَعَلَّكَ تُهْدَا بِهَذَا»، وقولُ الحريريِّ[٨]:

---

(١) انظر: الصحاح (٦/ ٢٥٣٧) وشرح المفصل (٥/ ٤٠٢).

(٢) بتمامه:

وَقَــدْ رَابَنِــي قَوْلُهَــا يَــا هَنَــا ... هُ وَيْحَــكَ أَلْحَقْــتَ شَــرًّا بِشَــرْ

وهو من المتقارب. انظر: ديوان امرئ القيس (١٠٦) والزهرة (٢٨) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ٢٠٧).

(٣) انتهى النقل هنا من الوساطة. انظر: الوساطة (٤٦٣).

(٤) ويسمى الجناس المصحَّف أو التصحيف. انظر: عروس الأفراح (٢/ ٢٩٣).

(٥) الكهف: ١٠٤.

(٦) انظر: الإعجاز والإيجاز (٣٤) وتحقيق الفوائد الغياثية (٢/ ٨١٣).

(٧) ينسب أيضًا للإمام عليٍّ رضي الله عنه. انظر: مفيد العلوم (٣٨٠) وتصحيح التصحيف (٢١) وتاج العروس (١٣/ ٤٣٣).

(٨) بتمامه:

زُيِّنَــتْ زَيْنَــبٌ بِقَــدٍّ يَقُــدُّ ... وَتَــلَاهُ وَيْــلَاهُ نَهْــدٌ يَهُــدُّ

وهو من الخفيف. انظر: مقامات الحريري (٤٩٧) وشرح الشريشي على مقامات الحريري (٣/ ٣٧٧).

زُيِّنَــــتْ زَيْنَــــبٌ بِقَـــدٍّ يَقُـــدُّ

* * *

وَقَائِـــلٌ: «وَاعَبْـــدِيَا، [وَاعَبْـــدَا» مَـنْ فِـي النِّـدَا اليَـا ذَا سُـكُونٍ أَبْـدَى]

فإن قلتَ: «وَاغلامَ غُلَامِيَ» وجبَ تحريكُ الياءِ.

وفي «الوَسَاطَةِ»[1] في: «وَا حَرَّ قَلْبَاهُ» ما نصُّه: «وأضعَفُ مِن لَحاقِ هذه الهاءِ إسقاطُ ياءِ (قَلْبِيَاه)، والصوابُ إثباتُها، وكذا: «وَا نْقِطَاعَ ظَهْرِيَاه»[2]؛ لأنَّ الياءَ إنما تَسقطُ حيث يُحذَفُ التنوينُ مِن المنادَى، فلمَّا كنتَ تقولُ: «وَا زَيْدُ»، فتحذِفُ التنوينَ، قلتَ: «وَا غُلَامَاه»، بإسقاطِ الياءِ، ولو قلتَ: «وا غُلَامَ غُلَامِيَاه» أثبتَّ الياءَ؛ لأنَّكَ تقولُ في النداءِ: «يَا غُلَامَ زَيْدٍ»، فتُنَوِّنُ[3] المضافَ إلى[4] المنادَى، ولكَ في المفردِ إثباتُ الياءِ، تقولُ: «وا غُلَامِيَاه»، وإذا جاءَ موضعٌ تَبتت فيه النونُ فليسَ غيرُ إثباتِ الياءِ، هذا الذي عليه جِلَّةُ النحويِّينَ وحُذَّاقُهم، وقد أجازَ بعضُهم[5] إسقاطَ الياءِ في هذا الموضعِ، وهو في الشعرِ أقوَى منه في الكلامِ».



---

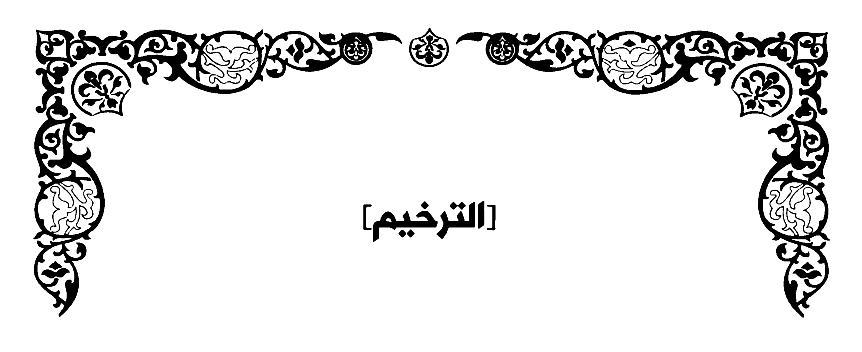
(١) انظر: الوساطة (٤٦٤).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٢٢) والمقتضب (٤/ ٢٧١).

(٣) في المخطوط (فتنوين) والتصويب من الوساطة.

(٤) فوقها في المخطوط: (ظ)، وهي تعني الظن.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٤١٦).



[الترخيم]

تَرْخِيمًــا احْــذِفْ [آخِــرَ الْمُنَــادَى كَــ: «يَا سُعَا» فِـيمَنْ دَعَـا (سُـعَادَا)]

ع: تجويزُ ابنِ الناظمِ[1] في قولِه: (تَرْخِيمًا) أن يكونَ ظَرفًا، أي: وَقْتَ الترخيمِ، مُخالِفٌ لِمَا اشترَطَه في بابِ (الظَّرْفِ)[2]؛ إذ قالَ: «بشرطِ إفهامِ تعيينِ وقتٍ أو مِقدارٍ».

ع: مرادُه بـ: (المنادَى): الصريحُ، فخرَجَ المستغاثُ، والمندوبُ، قالوا: الحذفُ مِنهما يُنافي المرادَ بِهما مِن تطويلِ الصوتِ.

ولكَ أن تقولَ: إنَّهم أجازُوا في الْمُستغاثِ: «يَا لِزَيْدٍ»، بكسرِ اللامِ، على حذفِ المستغاثِ البتَّةَ، فتجويزُ حذفِ آخرِه أسهَلُ، فافهَمْه.

* * *

وَجَوِّزَنْــهُ مُطْلَقًــا [فِــي كُــلِّ مَــا أُنِّــثَ بِالهَــا وَالَّــذِي قَــدْ رُخِّمَــا]

قولُه: (وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا) احترازٌ قبلَ أن يجيءَ الْمُحْتَرَزُ[3] عنه، وذلك أنَّه يقولُ بعدُ:

وَمَــعَ الآخِــرِ احْــذِفِ الَّــذِي تَــلَا

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٢٣).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٠٣).

(٣) في المخطوط: «المحترز وعنه»، فالظاهر أن الناسخ ظن أن ضمة (المخبر) واوًا، فكتبها واوًا.

فحَسُن أن يدخلَ تحتَه، نحوُ: (عَقَنْبَاةٌ)، كذا قالَ ابنُه[١].

وفي «الصّحاحِ»[٢]: «وَعُقابٌ عَقَنْبَاةٌ، وعَبَنْقاةٌ، وبَعَنْقاةٌ، على القَلبِ، أي: ذاتُ مَخالبَ حِدادٍ».

* * *

بِحَـذْفِهَا وَفِّـرْهُ [بَعْـدُ وَاحْظُـلَا تَـرْخِيمَ مَا مِنْ هَـذِهِ الهَا قَـدْ خَـلَا]

[**بحذفها وفره بعد**]: اعترَضَ بهذا بينَ ذِكرِ أقسامِ ما يُرَخَّمُ، ومَا لَا يُرَخَّمُ، وكانَ ينبغِي تأخيرُه عندَ الكلامِ على ما يُحذَفُ للترخيمِ.

فإن قيلَ: فقد قالَ في أوّلِ البابَ:

...... **احْـذِفْ آخِـرَ الْمُنَـادَى**

فهلّا اعترضتَ عليه هناك.

قلتُ: لم يذكُره هناك لبيانِ ما يُحذَفُ، وإنّما ذكرَه لتعريفِ الترخيمِ.

* * *

إِلَّا الرُّبَـاعِيَّ فَمَـا [فَـوْقُ العَلَـمْ دُونَ إِضَـافَةٍ وَإِسْـنَادٍ مُـتَمّْ]

قولُه: (**دُونَ إِضَافَةٍ**) قالَ ابنُه[٣]: «**وَلَا شَبِيهٍ بِهِ**».

ع: مثلُ أن تُسَمِّيَ رجلًا بـ: «**ضَارِبٌ زَيْدًا**».

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٢٣ ـ ٤٢٤).

(٢) انظر: الصحاح (١/ ١٨٧).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٤٢٥).

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفْ [الذِي تَلَا ... إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا]

* * *

أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا [وَالخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي]

* * *

وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ [وَقَلّْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ]

[عمرو]: في «شَرحِ المفصَّلِ» لِلسُّغْنَاقِيِّ[1]: «سِيبَوْيِه كَانَ فتًى أعجميًّا، يَعتادُ شمَّ التفَّاحِ؛ فلُقِّبَ بذلك، وقيلَ: لُقِّبَ بذلك؛ لنظافتِه؛ لأنَّ التُّفَّاحَ مِن نظيفِ الفواكِه.

وللزمخشريِّ[2] فيه:

أَلَا صَلَّى الإِلَـٰهُ صَلَاةَ صِدْقٍ ... عَلَى عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرْ

فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ ... بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مِنْبَرْ

وكانَ الكِنْدِيُّ يقولُ: «كَأَنَّ النَّحْوَ أُوحِيَ إِلَيْهِ»، وقيلَ: لم يبلُغْ مبلَغَه مَن تقدَّمَه، ولا مَن تأخَّرَ عنه، وهو ابنُ بِضعٍ وعشرينَ سنةً.

وقالَ الأزهريُّ[3]: «تُوُفِّيَ بالأهوازِ، وقد نيَّفَ على الأربعين»[4].

* * *

---

(١) انظر: شرح المفصل للسغناقي (٢٤).

(٢) انظر: ديوان الزمخشري (٢٨٤).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١/ ١٧).

(٤) انتهى النقل عن السغناقي، وقد قال صديقنا الدكتور فيصل المنصور: «مِن الوهمِ المشتهرِ أنَّ سيبويهِ توفِّيَ وهو في الثلاثين مِن عمره. والصحيحُ أنَّه توفِّيَ وقد بلغ الخمسين أو كاد =

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ [مَا حُذِفْ فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ]

في مسألةِ (مَنْصُورٍ)[١]: إذا قلتَ: «يَا مَنْصُ» تختلِفُ الضَّمةُ تقديرًا.

ومثلُ ذلك: (الفُلْكُ)، كسَّروا: (فُعْلًا) على (فُعْلٍ)، مِن حيثُ كان: (فُعْلٌ) يُعاقِبُ (فَعَلًا)، كـ: (شُغْلٍ، وبُخْلٍ، وعُرْبٍ، وعُجْمٍ)، و(فَعَلٌ) يُكَسَّرُ على (فُعْلٍ)، كـ: (أَسَدٍ، ووَثَنٍ)، ذكرَ س[٢] أنَّه قُرِئَ: ﴿إِلَّا أُثْنًا﴾[٣]، فـ: (فُلْكٌ) مفردًا كـ: (قُفْلٍ)، وجمعًا كـ: (رُسْلٍ).

وكذا: (دِلَاصٌ، وهِجَانٌ)، في الجمعِ [كـ][٤]: (كِرَامٍ، ولِئَامٍ)، وفي المفردِ كـ: (ضِنَاكٍ، وكِنَازٍ).

وكذا ضمةُ: (رُبَابٍ) غيرُ ضمةِ (رُبَّى)؛ لأنَّ (رُبَابًا) كـ: (عُرَاقٍ، وظُؤَارٍ،

= أو جاوزها. ودليل ذلك أنَّه روى عن عيسى بنِ عمرَ، وقد توفِّيَ عيسى عام ١٤٩هـ، فإذا كان أولُ سماعِ سيبويهِ منه عام ١٤٥هـ، وكانَ عمره حين إذٍ ١٥، فإنَّ سنَّه حين توفِّيَ عام ١٨٠هـ تكون ٥٠ سنة. وقد ذكر نحوًا من هذا ابن مسعر». انظر: تاريخ العلماء النحويين لابن مسعر (١١٠).

(١) هذه الحاشية حتى آخرها ملخصة من كتاب الخصائص لابن جني، وسيشير ابن هشام في نهاية الحاشية إلى هذا. انظر: الخصائص (٢/ ١٠٠) وما بعدها.

(٢) سيبويه لم ينص على هذا، بل إنه ألمح، فقال: «ووَثَنٍ ووُثْنٍ، بلغنا أنها قراءة»، ويفسره قول الفراء: «وقد قرأ ابنُ عباسٍ: «إن يدعون من دونه إلا أُثُنًا»، جمعَ الوثنَ، فضمَّ الواوَ فهمزَها، كما قال: «وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ». انظر: الكتاب (٣/ ٥٧١) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٨) ومعجم القراءات القرآنية (٢/ ١٥٨).

(٣) النساء: ١١٧، وهي قراءة ابن عباس وعطاء بن أبي رباح.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

وتُؤَامٍ)، وأوائلُ كلٍّ منهنَّ مخالِفٌ لأوائلِ واحدِها، وهو: (عَرْقٌ، وظِئْرٌ، وتَوْأَمٌ)، وكذا في (رُبَابٍ).

وكذا: (فُومٌ، وفُومَانٌ)، و(خُوطٌ، وخُوطَانٌ)، الضَّمةُ والسكونُ مُختلِفان، وكذا سكونُ (ظَهْرٍ)، غيرُ سكونِ (ظُهْرَانٍ)، وكسرُ لامِ (دِهْلِيزٍ) غيرُها في (دَهَالِيزَ)؛ لأنَّ هذه كسرةُ ما يأتي بعدَ ألفِ الجمعِ، وإن لم يكن في الواحدِ مكسورًا، كـ: (مِفْتَاحٍ، ومَفَاتِيحَ).

وقالُوا: (صِنْوٌ، وقِنْوٌ)، و: (صِنْوَانٌ، وقِنْوَانٌ)، وكذا في: (حِسْلٍ، وخِشْفٍ)؛ لوَجهَين:

أحدُهما: أنَّ (فِعْلًا، وفَعَلًا) تعاقبا في: (بَدَلٍ، وشَبَهٍ، ومَثَلٍ)، و(فَعَلٌ) يُجمَعُ على (فِعْلَانٍ)، كـ: (شَبَثٍ، وخَرَبٍ، وتَاجٍ، وقَاعٍ).

والثاني: أنَّ (فِعْلًا، وفُعْلًا) تعاقبا في: (عُلْوٍ، وسُفْلٍ، ورُجْزٍ)، و(فُعْلٌ) يُجمَعُ على (فِعْلَانٍ)، نحوُ: (كُوزٍ، وحُوتٍ)، فكما أنَّ كسرَ فاءِ: (شِبْثَانٍ، وبِرْقَانٍ) غيرُ فتحةِ: (شَبَثٍ، وبَرَقٍ)، كذا الكسرتانِ في: (صِنْوٍ، وصِنْوَانٍ)، وكما أنَّ ضمةَ: (كُوزٍ) غيرُ كسرةِ: (كِيزَانٍ)، كذا الكسرتانِ أيضًا في: (صِنْوٍ، وصِنْوَانٍ).

من «الخَصَائِصِ»[1]، وليُنْقَل إلى بابِ (التَّكْسِيرِ)؛ فهو أمسُّ بِه.

ابنُ الشَّجَرِيِّ[2]: «(فَيْعِلٌ، وفَيْعَلُولَةٌ) خاصَّانِ بالمعتلِّ العينِ، كـ: (سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ، وهَيِّنٍ)، ويجوزُ تخفيفُه، ويجِبُ في (فَيْعَلُولَةٍ)؛ لطولِه، كـ: (قَيْدُودَةٍ، وصَيْرُورَةٍ)،

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٠٠) وما بعدها.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٦٩).

مصدَرًا: «قَادَ، وصَارَ»؛ فوزنُهما: (فَيْلُولَةٌ).

و(فَيْعَلٌ) خاصٌّ بالصحيحِ، كـ: (صَيْرَفٍ)، للمتصرِّفِ في الأمورِ، و(جَيْدَرٍ)، للرجلِ القصيرِ، و(غَيْلَمٍ)، بالغينِ المعجمةِ، للسُّلَحْفَاةِ، والجاريةِ أيضًا، و(عَيْلَمٍ)، للبئرِ الكثيرةِ الماءِ، وللبحرِ أيضًا.

فأمَّا قولُهم للمَلِكِ الذي دونَ الْمَلِكِ الأعظَمِ: (قَيْلٌ)، فقالَ فيه ابنُ السِّكِّيتِ[(١)]: «القَيْلُ: الْمَلِكُ مِن مُلوكِ حِمْيرَ، وجمعُه: (أَقْيَالٌ)، على اللَّفظِ، و(أَقْوَالٍ)، على الأصلِ، وأصلُه مِن ذواتِ الواوِ، وأصلُه: (قَيِّلٌ)، فخُفِّفَ.

وأبى قومٌ مِن النحاةِ هذا القولَ[(٢)]، وجعلُوا للقَيْلِ اشتقاقَين، بحسَبِ اختلافِ جمعِه، فذهبوا إلى أنَّه: (فَعْلٌ)، مِن الياءِ[(٣)]، فمَن قالَ: (أَقْيَالٌ)، فهو كـ: (قَيْدٍ، وأَقْيَادٍ)، واشتقاقُه مِن قولِهم: «تَقَيَّلَ فُلَانٌ أَبَاهُ»، إذا رجَعَ إليه في الشَّبَهِ، وقولُهم في الْمَلِكِ: (قَيْلٌ)، معناه: أنَّه أشبَهَ الْمَلِكَ الذي كانَ قبلَه، كما أنَّ (تُبَّعًا) معناه: «تبِعَ في [الْمُلْكِ][(٤)] مَن كانَ قبلَه»، كما قِيلَ للظِّلِ: (تُبَّعٌ)؛ لأنَّه يتبَعُ ضوءَ الشمسِ، قالُوا: ولو كانَ (قَيْلٌ) مِن الواوِ[(٥)] لم يأتِ في جمعِه إلَّا (أَقْوَالٌ)[(٦)]، كما لم يُجمَع (مَيْتٌ)

---

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٦).

(٢) جاء في هامش مخطوطة أمالي ابن الشجري: «وهذا قول أبي علي الفارسي، في كتابه المعروف بالتذكرة، ولم يسبق إليه، وهو اشتقاق واضح، ولم ينكر قول ابن السكيت، ولكن ترجح عنده قول نفسه». انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٧٠).

(٣) في ابن الشجري: (اليائي).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من أمالي ابن الشجري.

(٥) في ابن الشجري: (الواوي).

(٦) في المخطوط: (قوال)، وهو تحريف.

إلَّا على (أَمْوَاتٍ).

وعندي أنَّه لا يَبعُدُ قولُ ابنِ السِّكِّيتِ[١]، كما قالُوا مِن (الشَّوْبِ): (مَشُوبٌ)، على الأصلِ، و(مَشِيبٌ)، على لفظِ (شَيْبٍ)، ومثلُه (الْمَجْفُوُّ، والْمَجْفِيُّ)، وهو مِن: «جَفَوْتُ»، حَمْلًا على: «جُفِيَ»[٢]، قالَ[٣]:

مَـــا أَنَـــا بِالجَـــافِي وَلَا الْمَجْفِـــيِّ

ولم يطَّرِد ذلك، فيقولُوا[٤] مِن (الصَّوْغِ): (مَصِيغٌ)، ولا مِن (الغَزْوِ): (مَغْزِيٌّ)، وكذا قالُوا: (أَقْيَالٌ)، وإن لم يقولُوا: (أَمْيَاتٌ)»[٥].

* * *

وَاجْعَلْـهُ إِنْ لَـمْ يُنْـوَ [مَحْـذُوفٌ كَمَـا لَـوْ كَـانَ بِـالآخِرِ وَضْـعًا تُمِّمَـا]

ع: (كما لو كانَ): الاسمُ، (بالآخِرِ): أي: بما هو آخِرٌ الآنَ في اللفظِ.

* * *

فَقُـلْ عَلَـى الأَوَّلِ [فِـي (ثَمُـودَ): «يَـا ثَمُـو»، و«يَـا ثَمِـي» عَلَـى الثَّـانِي بِيَـا]

---

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٦).

(٢) وهذا قول الفراء وتعليله. انظر: إصلاح المنطق (١٣٩) وأدب الكاتب (٦٠١) والمحكم (٣/ ٤٥٦).

(٣) رجز لم يعين قائله. انظر: إصلاح المنطق (١٣٩) وأدب الكاتب (٥٦٨).

(٤) يظهر في الرسم أن الفاء ساقطة من المخطوط، وهي عند ابن الشجري، والسياق يقتضيها.

(٥) انتهى هنا النقل عن ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٧١).

ع: لانتفاءِ نحوِ (ثَمُو)[١] في الأسماءِ التَّامَّةِ استُرْذِلَ قولُ أَزْدِ السَّراةِ[٢]: «هَـذَا زَيْدُو»[٣]، وإن كانَ الجمهورُ يوافقونَهم في النَّصبِ، وإنَّما خالفُوهم فِي: «مَرَرْتُ بِزَيْدِي»؛ لإلباسِه[٤].

* * *

وَالْتَـزِمِ الأَوَّلَ فِـي [كَـ: (مُسْـلِمَهْ) وَجَـوِّزِ الـوَجْهَيْنِ فِي كَـ: (مَسْـلَمَهْ)]

لا تجوِّز هذه اللغةَ في (مُسْلِمَةٍ)، ولا في نحوِ (حَمَّامَاتٍ) علَمًا، ولا في نحو (طَيْلِسَانٍ) علَمًا[٥].

ع: ولا في نحوِ (مَقْدُرَةٍ) علَمًا.

* * *

وَلِاضْـطِرَارٍ رَخَّمُـوا [دُونَ نِـدَا مَـا لِلنِّـدَا يَصْـلُحُ نَحْـوُ (أَحْمَـدَا)]

✿ ✿ ✿

(١) فمما لا نظير له عندهم أن يكون الاسم صحيحًا مختومًا بواو لازمة مضموم ما قبلها.

(٢) فهم يقفون على المرفوع بقلب التنوين واوًا، وعلى المنصوب بقلبه ألفًا كلغة الجمهور، وعلى المجرور بقلب تنوينه ياء. انظر: الكتاب (٤/ ١٦٧) والقوافي للأخفش (١٧) وشرح المفصل (٥/ ٢١٣).

(٣) في المخطوط سقطت الواو.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٧٩).

(٥) انظر: الأصول (١/ ٣٧٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٢٩).



[الاختصاص]

الِاخْتِصَاصُ كَنِـدَاءٍ [دُونَ (يَـا) كـ: «أَيُّهَا الفَتَـى» بِـإِثْرِ: «ارْجُونِيَـا»]

مِن كتابِ «البُلْغة في معرفةِ أساليبِ اللُّغَة» لأبي البركاتِ الأنباريِّ[1]: يرِدُ الخبَرُ بمعنَى الأمرِ، نحوُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[2]، أي: آمِنُوا[3]، بدليلِ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[4]، بالجزمِ، وأنَّ ابنَ مسعودٍ قرأ كذلك[5]، وبمعنَى الدعاءِ، نحوُ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾[6].

ع: الذِي يظهَرُ لي أنَّه خبرٌ على حقيقتِه، بخلافِ قولِك: «غَفَرَ اللهُ لَكَ».

وبمعنَى[7] الشرطِ، نحوُ: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًاۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾[8]، أي: إِنَّا إِنْ نَكْشِفْ تَعُودُوا.

---

(١) بعد مقابلة كلام ابن الأنباري ظهر لي أنه لخَّصه من ابن فارس، فالحاشية حتى آخرها مستفادة من كتاب الصاحبي لابن فارس. انظر: الصاحبي (١٣٣).

(٢) الصف: ١١.

(٣) قاله المبرد والزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٢٢٦) والتعليقة للفارسي (٢/ ٢٠٣).

(٤) الصف: ١٢.

(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٤٤٣).

(٦) التوبة: ٤٣.

(٧) يستكمل هنا النقل عن أبي البركات.

(٨) الدخان: ١٥.

ع: يجوزُ كونُ الجملتَينِ على بابِهما، وما ذكرَه صحيحٌ مِن حيثُ المعنَى.

ويَرِدُ[١] الأمرُ بمعنَى التكوينِ، نحوُ: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً﴾[٢]، والتلهيفِ، نحوُ: ﴿مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ﴾[٣].

ع: ويستعملُون النفيَ مُرادًا به الإيجابَ [و]النهيَ، نحوُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٤]، و: «لَا غِيبَةَ لِفَاسِقٍ»[٥]، و: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[٦]، كأنَّه تُصُوِّرُ وقوعُ ذلكَ، فأُخبِرَ عنه.

وفائدةُ هذا: التنبيهُ على الرغبةِ في فِعلِ الشيءِ وإيجادِه، حتَّى إنَّه لَيُتَصَوَّرُ واقعًا كذلك؛ فيُخبرُ عنه.

* * *

وَقَـدْ يُـرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) [تِلْـوَ (أَلْ)] كَمِثْلِ: «نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»]

[نحن العرب]: «سَلْمَانُ مِنَّا أهلَ البَيْتِ»[٧]، نصبٌ على الاختصاصِ عندَ س[٨].

---

(١) يستكمل النقل هنا عن أبي البركات.

(٢) البقرة: ٦٥ والأعراف: ١٦٦.

(٣) آل عمران: ١١٩.

(٤) البقرة: ٢.

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٢١).

(٦) الواقعة: ٧٩.

(٧) انظر: مسند البزار (١٣/ ١٣٩) والمعجم الكبير (٦/ ٢١٢) والمستدرك على الصحيحين (٣/ ٦٩١).

(٨) انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٦).

وقيل: يجوزُ الخفضُ على البدلِ مِن الضميرِ، وهو مذهبُ الأخفشِ[١]، وهو مردودٌ عندَ س[٢]؛ فإنَّه في غايةِ البيانِ، فلا يحتاجُ للبيانِ بالإبدالِ منه[٣].

قالَ بعضُ الفضلاءِ[٤]: ولكَ أن تقولَ: قولُه ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ «مِنَّا» يَحتملُ أن يريدَ به نفسَه فقط، وأن يريدَ الجماعةَ، ثمَّ الجماعةُ تَحتملُ الصحابةَ وأهلَ البيتِ، فلمَّا تعدَّدَ الاحتمالُ جازَ الإبدالُ؛ للبيانِ.

ممَّا يحتملُ الاختصاصَ والنداءَ[٥]: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[٦].

كعبُ بنُ مالكٍ[٧]: «وَنَهَى رسولُ اللهِ [صلى الله][٨] عليه وسلم المسلمين عَن كلامِنا ـ أيُّها الثلاثةُ ـ مِن بينِ مَن[٩] تخلَّفَ عنه»، يعني نفسَه، ومرارةَ بنَ الرَّبيعِ،

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٩٣).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٧٦).

(٣) انظر: الروض الأنف (٦/ ٢١٠).

(٤) نقله المناوي في فيض القدير، وظاهر السياق أنه من كلام الأخفش، قال في فيض القدير: «الجر على البدل من الضمير عند الأخفش، قال: والمضمر يحتمل أن يراد به المتكلم فقط، وأن يراد المتكلم وجماعة، يعني الصحابة وأهل البيت، فلما تعدد الاحتمال وجب البيان بالإبدال، والنبي ﷺ داخل في أهل البيت دخولًا أوليًّا». انظر: فيض القدير (٤/ ٤٠٦).

(٥) قاله الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٢٦).

(٦) الأحزاب: ٣٣.

(٧) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٣).

(٨) ساقطة من المخطوط.

(٩) في المخطوط (من من من)، وهو تحريف.

وهِلالَ بنَ أميةَ.

[العُـرْب]: الحُـزْنُ والحـَزَنُ، والبُخْـلُ والبَخَـلُ، والعُـدْمُ والعَـدَمُ، والعُـرْبُ والعَرَبُ، والسُّخْطُ والسَّخَطُ، والرُّهْبُ والرَّهَبُ، والفُلْكُ والفَلَكُ.





[التحذير والإغراء]

«إِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ» وَنَحْـوَهُ [نَصَـبْ مُحَـذِّرٌ بِمَـا اسْـتِتَارُهُ وَجَـبْ]

قولُه: (وَنَحْوَهُ) يريدُ به: نحوَه مِن الألفاظِ المبدوءةِ بـ: (إِيَّا)، المختومةِ بعلامةِ المخاطَبِ: إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، وفي الحديثِ[1]: «إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ»، «إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدِّمَنْ»[2]، «إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثٍ بِدْعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»[3].

ويخرُجُ عنه: إِيَّايَ، وإِيَّانَا، وإِيَّاهُ، إلى: إِيَّاهُنَّ.

يدلُّ على أنَّه أرادَ ما ذكرتُه: جَعْلُه بعدُ (إِيَّايَ، وإِيَّاهُ) شاذَّين؛ فهذا يُفسِّرُ أنَّ مرادَه بـ: (النَّحْوِ) ما كانَ مِن ذلكَ للمُخاطَبِ.

* * *

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا [لِـ: (إِيَّا) انْسُبْ وَمَا سِـوَاهُ سَـتْرُ فِعْلِـهِ لَـنْ يَلْزَمَـا]

---

(١) هو كذلك في المحكم لابن سيده وفي شرح التسهيل، ولم أقع عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وقد وقع قريب منه، قال: «إياك يا حميراء». انظر: الفتن (١/ ٨٤) والمحكم (٣/ ٣٣١) والمدخل لابن هشام اللخمي (٣٦٤) وشرح التسهيل (١/ ١٥٤) ولسان العرب (٢/ ٩٩٠) وتاج العروس (١١/ ٧٣).

(٢) انظر: مسند الشهاب القضاعي (٢/ ٩٦) وأمثال الحديث للرامهرمزي (١٢٠).

(٣) انظر: مسند أحمد (٤/ ١٢٦) وسنن الدارمي (١/ ٢٨٨) وسنن ابن ماجه (١/ ١٥).

قولُه: (وَدُونَ عَطْفٍ): كقولِك: «نَفْسَكَ الشَّرَّ»، بإضمارِ: «جَنِّبْ»، وإن شئتَ أظهرْتَ العامِلَ، قالَه ابنُ النَّاظِمِ[1]، وفيه مُخالَفةٌ لِمَن جعلَ مِن وَهْمِ الخَواصِّ[2]: «إِيَّاكَ الأَسَدَ» بغيرِ عطفٍ.

قولُه: (وَدُونَ عَطْفٍ) تحتَه صُورَتان:

إحداهُما: التَّكرارُ، كقولِك: «إِيَّاكَ إِيَّاكَ الأَسَدَ».

والثانيةُ: أن لا يكونَ ثَمَّ تكرارٌ، نحوُ: «إِيَّاكَ مِن الأَسَد».

في بابِ (تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومِهِ) مِن «شرحِ التسهيلِ» ما نصُّه[3]: «ولا يُحذَفُ العاطِفُ بعدَ (إِيَّاكَ) إلَّا والمحذُورُ مجرورٌ بـ: (مِنْ)، نحوُ: «إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ».

وفيه: «ويجوزُ حذفُ (مِنْ) مع (أَنْ) والفعلِ، ورُبَّما أُجريَ مجراهما المصدرُ الصريحُ، نحوُ[4]:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ

ع: أصلُه: «مِنْ أَنْ تُمَارِيَ»، ثمَّ: «أَنْ تُمَارِيَ»، ثمَّ أوقعَ موقعَه: (المِرَاءَ). انتهى.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٣).

(٢) يقصد به الحريري. انظر: درة الغواص في أوهام الخواص (٢٩).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٠).

(٤) بتمامه:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

والبيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩) والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٠٠) وخزانة الأدب (٣/ ٦٣).

«وقيلَ: إنَّه بتقديرِ فعلٍ آخرَ، وكيفَما كانَ فهو ضرورةٌ»[١].

* * *

إِلَّا مَـعَ العَطْـفِ أَوِ التَّكْـرَارِ [كَـ: «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»]

[مع العطف]: نحوُ: «مَازِ[٢]، رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ»[٣]، و: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾[٤].

قولُه: (**كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ**)، لم يُمثِّل بنحوِ: «نَفْسَكَ نَفْسَكَ مِنْ كَذَا»؛ لِتَعلَمَ أنَّهم يستغنُونَ بذِكرِ الْمُحَذَّرِ منه عَن ذِكْرِ المحذِّرِ؛ فيكونُ حكمُه كحكمِه في وُجوبِ الحذفِ في مثلِ: «الأَسَدَ الأَسَدَ»، و«الشَّيْطَانَ وَكَيْدَهُ»، وفي جوازِه في نحوِ: «نَفْسَكَ مِنَ الأَسَدِ»، فاشتملَ قولُه: (**الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ**) على تمثيلِ المسألةِ التي ذكرَها، وعلى إنشاءِ مسألةٍ أخرى.

* * *

وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) [أَشَذّْ وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ]

[وَشَذَّ إِيَّايَ]: كقولِ عُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ[٥]: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ»، قالَ ابنُه[٦]: «أي: نَحِّنِي عَن حذفِ الأرنَبِ، ونحُّوا أنفسَكُم عَن حذفِه»، فاكتفَى بذِكْرِ المحذِّرِ أوَّلًا، وبذِكْرِ المحذَّرِ منه ثانيًا»، قاله ابنه.

---

(١) هذا السطر استكمال لكلام ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦١).

(٢) ترخيم لاسم (مازن).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٥) والمقتضب (٣/ ٢١٥).

(٤) الشمس: ١٣.

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٤) والإيضاح لابن الحاجب (٢٨٢).

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٣).

[وإياه أشذ]: في مقدمة «صحيحِ مُسلمٍ» مرفوعًا[١]: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي نَاسٌ[٢] يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُم». انتهى.

ويُعزَى لعليٍّ ـ رضي الله عنه ـ[٣]:

فَـلَا تَصْـحَبْ أَخَـا الجَهْـلِ فَإِيَّـاكَ وَإِيَّـاهُ

قالَ الصَّفَّارُ[٤]: «ذهبَ الخليلُ[٥] إلى أنَّ (إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ[٦]، وما بعدَه هو الضميرُ، مستدِلًّا بقولِهم: «فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ»[٧]، ولو كانَ مُضمرًا ما أُضِيفَ، وهذا عندَنا غيرُ قَادِحٍ؛ لأنَّ (إِيَّا) هذه ليسَت تلكَ، وإنَّما هي بمعنَى الحقيقةِ، وكأنَّه قالَ: «إِيَّاهُ وَحَقِيقَةَ الشَّوَابِّ».

قولُه: «وَإِيَّا الشَّوَابِّ»: استُدِلَّ به على أنَّ الضميرَ في (إِيَّاكَ): (إِيَّا) مضافًا إلى الكافِ ضميرًا، بدليلِ ظُهورِ الخفضِ في الظاهرِ.

أُجيبَ: بأنَّ هذا شاذٌّ[٨].

---

(١) انظر: صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٢) في صحيح مسلم: (أناس).

(٣) من الهزج. انظر: ديوان عليٍّ (١٥٣).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (٢/ ٢١٣).

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩).

(٦) كثير من الكلام هذا على (إِيَّا) مستفاد من أبي حيان، وبعضه من ابن عصفور. انظر: التذييل والتكميل (٢/ ٢١١) وما بعد وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢١).

(٧) تمام قول العرب: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ». انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩٣).

(٨) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ١٧٧) والكشاف (١/ ١٣) والإنصاف (٢/ ٥٧٢).

قُلنا: الشذوذُ إنَّما يَقدَحُ في القياسِ على ذلك الشيءِ، ونحنُ لم نَدَّعِه، ولا يقدحُ في الاستدلالِ على الأصلِ، ولو اعتُبِرَ ذلك لم يَصِحَّ استدلالُ سيبويهِ[١] على بُطلانِ قولِ يُونُسَ[٢] بقولِه[٣]:

...... فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْــوَرِ

فإنَّه شاذٌّ قطعًا[٤].

أجيبَ: بأنَّ الاستدلالَ بهذا لم يعارِضْه مُعارِضٌ، بخلافِ الاستدلالِ بذاك، فإنَّه عارَضَه أنَّ الضمائرَ لا تُضافُ.

قُلنا: عينُ النزاع.

قالوا: يدلُّ عليه أنَّ المعرَّفَ لا يُعَرَّفُ؛ لأنه تحصيلُ الحاصلِ، وهو مُحالٌ.

قلنا: يُزادُ تعريفًا وتوضيحًا، كما بالنعتِ.

* * *

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٥١).

(٣) بتمامه:

دَعَـــوْتُ لِمَـــا نَـــابَنِي مِسْـــوَرًا فَلَبَّـــي فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ

والبيت لأعرابي من بني أسد، وهو من المتقارب. انظر: الكتاب (١/ ٣٥٢) والمحتسب (١/ ٧٨).

(٤) وتوضيحُ هذا أنَّ يونسَ يرى أنَّ ياءَ (لبيك) ليست للتثنية، بل هي كياء «الديك»، فاحتجَّ س بثبوتِ ياء (لبي) مع الظاهر، ولو كانت كياء (لدى) لم تثبت إلا مع المضمرِ، كما أنَّ ياء (لدى) لا تثبت إلا مع المضمر. انظر: التذييل والتكميل (٢/ ٢١٢).

وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا]

قولُه: (فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا) قالَ ابنُه[1]: ويدخُلُ تحتَه ـ وإن كانَ لم يذكرْه ـ أنَّ المكرَّرَ قد يرفعُ على التحذيرِ، كقولِه[2]:

.... السِّلَاحُ السِّلَاحُ

ع: هذا يأباه قولُه: (قَدْ فُصِّلَا)، ولو أنَّه قالَ في: (سَائِرِ أَحْكَامِهِ) لكانَ قد يُمكِنُ بكُلفةٍ كبيرةٍ.

وله أن يقولَ: مرادُه: في كلِّ ما قد فَصَّلَ النحويون مِن الأحكامِ، لا في كلِّ ما قد فصَّلتُه أنا، إشارةً إلى أنَّهما لا يفترقانِ في شيءٍ.

الأمينُ الْمَحَلِّيُّ في «مِفتاحِ الإعرابِ»[3]: «وقد يُستَعمَلُ الفعلُ الماضي في الإغراءِ، كقولِهم[4]: «كَذَبَ عَلَيْكُمُ الحَجُّ»، أي: «اقْصِدُوه، والزَمُوه»؛ لأنَّ المكذوبَ عليه مغرًى بقصدِ الكاذبِ ليجاريَه[5]، وقولِهم[6]: «أَكْثَبَكَ الصَّيْدُ»، أي: «ارْمِهِ»؛

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٤).

(٢) بتمامه:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالوَفَاءِ إِذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ

أنشدهما الفراء بلا نسبة، وهما من الخفيف. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٨) والخصائص (٣/ ١٠٤).

(٣) انظر: مفتاح الإعراب (١١٦).

(٤) من كلام سيدنا عمر. انظر: مسند الفاروق (١/ ٤٥٦) ومصنف عبد الرزاق (٥/ ١٧٢).

(٥) عند الأمين المحلي: «لمحاربته».

(٦) انظر: معجم ديوان الأدب (٢/ ٢٨٤) وتهذيب اللغة (١٠/ ١٠٦).

لأنَّ دُنُوَّه مِنه يُغريه بِرَمْيِه».

ع: مأخوذٌ مِن (الكثَبِ)، وهو القُرْبُ[١].

✿ ✿ ✿

(١) انظر: الغريب المصنف (٣/ ٨١٩) ومعجم ديوان الأدب (١/ ٢٠٤).



[أسماء الأفعال]

ابنُ جِنِّي[1]: «لأسماءِ الأفعالِ ثلاثُ فوائدَ:

إحداها: السَّعةُ في اللغةِ، ألا ترى أنَّك لو احتجتَ إلى قافيةٍ بوزنِ[2]:

قُـدْنَا إِلَـى الشَّـأْمِ جِيَـادَ المِصْـرَيْنْ

لأمكنَكَ أن تجعلَ إحدى قوافيها: (دُهْدُرَّيْنْ)، ولو جعلتَ هناك مسمَّاها ـ وهو: (بَطَلَ) ـ لَبَطَلَ؟

والآخَرُ: المبالغةُ؛ لأنَّك في المبالغةِ لا بدَّ أن تتركَ لفظًا إلى لفظٍ، أو جِنسًا إلى جِنسٍ، فاللفظُ كقولِك: (عُرَاضٌ، وحُسَّانٌ، ووُضَّاءٌ، وكُرَّامٌ) مكانَ: (عَرِيضٍ، وحَسَنٍ، ووَضِيءٍ، وكَرِيمٍ)، وكذا إذا أُريدَ بالفعلِ المبالغةُ في معناه أُخرِجَ عن قياسِه مِن التصرُّفِ، كـ: «نِعْمَ، وبِئْسَ» وفعلِ التعجُّبِ.

والثالثُ: الإيجازُ؛ لأنَّها تُجعَلُ بلفظٍ واحدٍ للجميعِ»[3].

[**هُوَ اسْمُ فِعْلٍ**]: دليلُ اسميَّتِها أمورٌ[4]:

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٤٨).

(٢) بتمامه:

قُـدْنَا إِلَـى الشَّـأْمِ جِيَـادَ المِصْـرَيْنْ آلُ الحـرونِ قـد سُـحقنَ العصـرينِ

وهذا لأبي ميمون النضر بن سلمة العجلي. انظر: المعاني الكبير (١/ ١٧١).

(٣) انتهى النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ٤٦).

(٤) مستفاد من ابن جني، وسيشير في نهاية النقل إلى هذا. انظر: الخصائص (٣/ ٤٤).

أحدُها: التنوينُ.

الثاني: التثنيةُ، وذلك في قولِهم: (دُهْدُرَّيْنِ)، والمرادُ بها التكثيرُ، لا [ما][(١)] يشفعُ الواحدَ، كما أنَّك إذا قلتَ: «بَطَلَ بَطَلَ»، إنَّما تريدُ ذلك.

والثالثُ: الجمعُ في: (هَيْهَاتَ).

والرابعُ: التأنيثُ في: (هَيْهَاتَ)، فيمَن وقفَ بالهاءِ.

الخامسُ: الإضافةُ في: (دُونَكَ، وعِنْدَكَ، ووَرَاءَكَ، ومَكَانَكَ).

والسادسُ: دخولُ لامِ التعريفِ في: (النَّجَاءَكَ)، بمعنى: «انْجُ».

والسابعُ: التحقيرُ في: (رُوَيْدَكَ).

وببعضِ هذا تثبتُ الاسميةُ». من «الخَصَائص»[(٢)].

* * *

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ [كَـ: (شَتَّانَ، وَصَهْ) هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا (أَوَّهْ، وَمَهْ)]

[مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ]: معنًى واستعمالًا، ونظيرُ هذا التأويلِ:

كَذَا الذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ

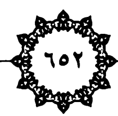
قيلَ فيه[(٣)]: «بمثلِ ما جُرَّ الموصولُ معنًى ومتعلقًا».

* * *

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٤٤ ـ ٤٥).

(٣) قاله أبو حيان، وقاله من قبلُ ابنُ مالك. انظر: منهج السالك (٣٣) والتسهيل (٣٥).



وَمَا بِمَعْنَى «افْعَلْ» [كَـ: (آمِينَ) كَثُرْ   وَغَيْرُهُ كَـ: (وَا، وَهَيْهَاتَ) نَزُرْ]

[**وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ**]: مثلُ[1]: «هَا، وَهَاءَ»، بمعنَى: «خُذْ»، مجرَّدَين، ومَتْلُوَّيْ كافِ الخطابِ، ويجوزُ في الممدودِ الاستغناءُ بتصريفِ همزتِه تصاريفَ الكافِ عَن الكافِ [و][2]تصريفها، قالَ النَّاظِمُ:

هَـــاكَ حُـــرُوفَ الجَـــرِّ.........

وفي حديثِ الرِّبا[3]: «إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»، أي: «خُذ وَخُذْ»، أي: كلٌّ مِنهما يقولُ للآخَرِ: «خُذْ»، وعلى اللغةِ العاليةِ: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[4]، و: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[5]، ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[6]، لِـ: «أَحْضِرْ»، أو: «أَقْبِلْ»[7] في لغةِ الحجازِ، ولـ: «عَجِّلْ، أو أَقْبِلْ، أو قَدِّمْ»: «حَيَّهَلْ»، و«هَلَا» بمعنَى[8]: «اسْكُنْ»، أو: «أَسْرِعْ»، و«هَيْتَ» بمعنَى: «أَسْرِعْ»، و«إِيهِ»: «حَدِّثْ»، و«وَيْهًا»: «اغْرَ»، و«إِيهًا»: «انْكَفِفْ»، وكذا: «مَهْ»[9].

ما أحسنَ قولَه: (بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ)! فإنَّها مصادَفةٌ حسنةٌ للحديثِ أنَّه ﷺ

---

(١) مستفاد من التسهيل كما سيذكر. انظر: التسهيل (٢١٠).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٧٥٠).

(٤) الحاقة: ١٩.

(٥) الأحزاب: ١٨.

(٦) الأنعام: ١٥٠.

(٧) في المخطوط: «أحضر»، والتصويب من التسهيل.

(٨) لم يذكره ابن مالك في التسهيل، وهذا نقل من ابن الأثير. انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٧٢).

(٩) يعني أنها بمعنى: «انكفف».

سُئلَ عَن معنَى: (آمينَ)، فقالَ: «افْعَلْ»(١).

قولُه: (كَـ: «وَا»)، وجعلَ منه في «توضيحِه»(٢): «وَا عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ»، قالَ: «(وَا) اسمُ فعلٍ بمعنَى: «أَعْجَبُ»، و(عَجَبًا) توكيدٌ، ومَن لـم ينوِّنْه فـ(وَا) نـداءٌ، والأصلُ في (عَجَبًا): (عَجَبِي)، مثلُ: ﴿يَا حَسْرَتَا﴾(٣)، وفيه دليلٌ للمبرِّدِ(٤) على جوازِ استعمالِ (وَا) في منادًى غيرِ مندوبٍ، ورأيُه في ذلك صحيحٌ».

قولُه: (كَـ: «وَا») و: «وَيْ، وَوَاهًا» لـ: «أعجَبُ»، و«كخٍّ»، و«أُفٍّ»، «وأَوَّهْ»، و«بَجَلْ»، و«قَطْ»، و«قَدْ»: لـ: «أَتكَرَّهُ»، و«أَتَضَجَّرُ»، و«أَتَوَجَّعُ»، و«أَكْتَفِي» في الثلاثةِ الباقيةِ(٥).

ذكرَه في «تسهيلِه»(٦)، وفي بعضِه نظرٌ.

قولُه: (وَهَيْهَاتَ): وكذا: «شَتَّانَ»، و«بُطْآنَ»، و«سَرْعَانَ» مُثَلَّثِي الفاءِ، لِـ: «افْتَرَقَ»، و«سَرُعَ» في الأخيرَين(٧).

* * *

---

(١) انظر: تفسير السمرقندي (١/ ١٩) وتفسير الثعلبي (١/ ١٢٥).

(٢) يقصد به كتاب ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (٢٦٨).

(٣) الزمر: ٥٦.

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢٢٣)ـ(٤/ ٢٦٩).

(٥) يعني أن: «بَجَلْ»، و«قَطْ»، و«قَدْ» معناها: «أكتفي».

(٦) انظر: التسهيل (٢١٠) وما بعدها.

(٧) انظر: التسهيل (٢١٢).

وَالفِعْـــلُ مِـــن أَسْـــمَائِهِ [«عَلَيْكَـــا» وَهَكَـــذَا «دُونَـــكَ» مـــع «إِلَيْكَـــا»]

في «التَّسْهِيل»: «عِنْدَكَ»، و«لَدَيْكَ»، و«دُوْنَكَ» ـ دَلْوِي دُونَكَا ـ[1] بمعنى: «خُذْ»، و«وَرَاءَكَ» ـ «وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكْ»[2] ـ: «تَأَخَّرْ»[3]، و«أَمَامَكَ»: «تَقَدَّمْ»، و«مَكَانَكَ» ـ ﴿مَكَانَكُمْ﴾[4] ـ: «اثْبُتْ»، و«إِلَيْكَ، وإِلَيَّ»: «تَنَحَّ، وَأَتَنَحَّى»، و«عَلَيْكَ، وعَلَيَّ، وعَلَيْهِ» ـ «فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ»[5] ـ: «الْزَمْ، وأَوْلِنِي، ولِيَلْزَم».

حكى الأخفشُ[6]: «عَلَيَّ عَبْدِ اللهِ زَيْدًا»، بإبدالِ (عَبْدِ اللهِ) مِن الياءِ، وهو دليلٌ على أنَّ هذه الضمائرَ في موضعِ خفضٍ، وقالَ الفراءُ[7]: رفعٌ على الفاعليةِ، والكسائيُّ[8]: نصبٌ، ولا وجهَ للأوَّلِ؛ لأنَّ الكافَ لا تكون رفعًا، ولا للثاني؛ لأنَّ

---

(١) بتمامه:

يَـــا أَيُّهَـــا الْمَـــائِحُ دَلْـــوِي دُونَكَـــا إِنِّـــي رَأَيْـــتُ النَّـــاسَ يَحْمَـــدُونَكَا

والرجز ينسب لرؤبة ولرجل من بني أسيد بن عمرو. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٠) والوساطة (٢٧٥) وخزانة الأدب (٦/ ٢٠٤).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٨٢) والمقتضب (٣/ ٢٥) ومجمع الأمثال (٢/ ٣٧٠).

(٣) في المخطوط: «تأخره»، وهذا تحريف؛ فإن الناسخ ظن سكون الراء هاء، وكذلك وقع له مع الضمة من قبل إذ كان يظنها في بعض المواضع واوًا، غفر الله لنا وله، وأجزل لنا وله المثوبة.

(٤) يونس: ٢٨.

(٥) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٢٦).

(٦) انظر: التسهيل (٢١٣) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٣) وشرح الرضي (٣/ ١٠٦) وهمع الهوامع (٣/ ١٠٩).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٣).

(٨) انظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣١٠).

الاسمَ قد استَوفَى مفعولَه بعدَ الضميرِ.

تنبيهٌ: يجوزُ: «عَلَيْكُمْ كُلِّكُمْ زَيْدًا»، و«عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ».

بعدَ قولِه:

وَالفِعْـــلُ مِـــنْ أَسْـــمَائِهِ ....

البيتَينِ، مِن «الكَافِية»[1]:

وَكُــلُّ ذَا نَقْــلٌ، وَقَــائسٌ عَلِــي[2] لَــدَى الخِطَــابِ وقِيَاسُــهُ[3] جَلِــي

وَوَحْــــدَهُ أَجَــــازَ أَنْ يُقَــــدَّمَا مَنْصُــوبُ ذَا البَــابِ وَإِنْ ذَا أَوْهَمَــا

كَــ: «أَيُّهَــا الْمَــاتِحُ دَلْــوِي دُونَكَــا» فَنَاصِــبًا أَضْــمِرْ[4] تُوَافِــقْ ذُو ذَكَــا

وفي «الشَّرحِ»[5]: «(ذُو) مَوْصُولٌ، و«ذَكَا» فِعلٌ، فاعلُه مستترٌ».

* * *

كَــذَا (رُوَيْــدَ، بَلْــهَ) [نَاصِــبَيْنِ وَيَعْمَــلَانِ الخَفْــضَ مَصْــدَرَيْنِ]

قال:

وَيَعْمَــلَانِ الخَفْــضَ مَصْــدَرَيْنِ

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٢).

(٢) يقصد به الكسائي. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٣).

(٣) كذا في المخطوط، وهي رواية إحدى نسخ الكافية، والصواب: (وخِلافُه).

(٤) في المخطوط (أضمره).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٥).

يقتضِي أنَّهما لا يعملان النصبَ مصدريَنِ، وقالَ ابنُه[١]: إنَّه إذا قيلَ: «رُوَيْدًا زَيْدًا» بالتنوينِ كانت مصدرًا.

لم يذكُر معنَى هذا البيتِ في «الكَافِية»، ولا في «شَرحِها»[٢].

* * *

وَمَـا لِمَـا تَنُـوبُ عَنْـهُ [مِـنْ عَمَـلْ   لَهَـا وَأَخِّـرْ مَـا لِـذِي فِيـهِ العَمَـلْ]

زعمُوا ـ ومِمَّن زعَمَ أبو الحسن بنُ عصفورٍ[٣] ـ أنَّ أسماءَ الفِعلِ في الخبَرِ لا يَنْصِبُ شيءٌ منها المفعولَ؛ لأنَّها لم تُوضَع موضعَ أفعالٍ متعدِّيةٍ.

* * *

وَاحْكُـمْ بِتَنْكِيـرِ الـذِي [يُنَـوَّنُ   مِنْهَـا وَتَعْرِيـفُ سِـوَاهُ بَـيِّنُ]

* * *

وَمَـا بِـهِ خُوطِـبَ [مَـا لَا يَعْقِـلُ   مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ]

كقولِهِم[٤] للإبلِ إذا دعوتَها للشُّرْبِ: «جَأْجَأْ»، مهموزٌ، يقولون: «جَأْجَأْتُ بإبلي»، ويقولون للضَّأنِ إذا دَعَوْها: «حَا حَا»، وللمَعْزِ: «عَا عَا»، غَيرَ مهموزَين[٥]، والفعلُ منهما: «حَاحَيْتُ»، و«عَاعَيْتُ»، والمصدرُ: (الحِيحَاءُ، والعِيعَاءُ)، عن

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٨٢).

(٣) انظر: المقرب (١/ ١٣٤).

(٤) الحاشية إلى آخرها منقولة من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤١٧).

(٥) كذا عند ابن الشجري، وفي المخطوط: «مهموز»، وأثبتنا ما عند ابن الشجري؛ لأنه أولى.

[ابنِ][1] السِّكِّيتِ[2] قالَ[3]:

يَـــا عَنْـــزُ هَـــذَا شَـــجَرٌ وَمَـــاءُ
وَحُجْـــرَةٌ فِـــي جَوْفِهَـــا صِـــلَاءُ
عَاعَيْـــتُ لَـــوْ يَنْفَعُنِـــي العِيعَـــاءُ
وَقَبْـــلَ ذَاكَ ذَهَـــبَ الحِيحَـــاءُ

* * *

كَذَا الذِي أَجْدَى [حِكَايَةً كـ: «قَبْ» وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ]



---

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) انظر: المقصور والممدود للقالي (٤٦٩) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤١٧).

(٣) الرجز لأبي صفوان الأحوري. انظر: المقصور والممدود للقالي (٤٦٩) وأمالي ابن الشجري (١/ ٤١٧).



[نونا التوكيد]

لِلفِعْلِ تَوْكِيدٌ [بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونَي: «اذْهَبَنَّ»، و«اقْصِدَنْهُمَا»]

* * *

يُؤَكِّدَانِ «افْعَلْ» [وَ«يَفْعَلْ» آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا]

قولُه: (وَيَفْعَلْ آتِيَا): ومِن ثَمَّ كانَ وجودُهُما أَمارةً على استقبالِ الفِعلِ، ويشارِكُها في ذلك مِن الحروفِ عشرةٌ[1]، وهي: السِّينُ، و(سَوْفَ)، والنَّواصِبُ، وهي أربعةٌ، و(لَعَلَّ)، و(لَوِ) المصدريةُ، و(إِنْ)، و(إِذْمَا)، وحادي عشَرَ مِن معناه، وهو: اقتضاؤُهُ طلَبًا، وثاني عشرَ كذلك، وهو: اقتضاؤُهُ وَعدًا، وثالثَ عشرَ كذلك، وهو: اقتضاؤُهُ وعِيدًا، ورابعَ عشرَ منفصِلٌ عنه، وهو: إسنادُه إلى مُتَوَقَّعٍ، وخامسَ عشرَ كذلك: إعمالُه في ظرفٍ مُسْتَقْبَلٍ، وسادسَ عشرَ كذلك، وهو: إعمالُ ظرفٍ مُسْتَقْبَلٍ فيه، وتمامُ خمسةٍ وعشرين، وهي: أسماءُ الشرطِ، وسادسٌ وعشرون، وهو: تقدُّمُ أدواتِ الاستفهامِ عليه، نحوُ: «هَلْ تَقُومُ؟»، و«مَتَى تَقُومُ؟».

قولُه: (ذَا طَلَبٍ) ش غ[2]: «نحوُ: «أَتَقُومَنَّ؟»، و«أَيَّ رَجُلٍ تَضْرِبَنَّ؟»، و«كَيْفَ تَقُومَنَّ؟»»، وقد منعَ بعضُهم[3] لحاقَها في الاستفهامِ عن الاسمِ، والصحيحُ جوازُه،

---

(١) كثير منه مستفاد من التسهيل (٥).

(٢) يقصد كتاب أبي حيان: «شَرْح الغَايَةِ». انظر: شرح الغاية (٢٠٣).

(٣) هو ابن الطراوة. انظر: السابق.

وقد منعَه بعضُهم.

يَـا أَيُّهَـا القَلْـبُ هَـلْ تَنْهَـاكَ مَوْعِظَـةٌ   أَوْ يُحْـدِثًا لَـكَ طُـولُ الـدَّهْرِ نِسْـيَانَا[١]

وكانَ بلالٌ إذا أَقْلَعَتْ[٢] عنه يرتجزُ، يَرفَعُ عَقِيرَتَه، فيقولُ[٣]:

أَلَا لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ أَبِيـتَنَّ لَيْلَـةً   بِـوَادٍ وَحَـوْلِي إِذْخِـرٌ وَجَلِيـلُ

وَهَـلْ أَرِدًا يَوْمًـا مِيَـاهَ مَجَنَّـةٍ   وَهَـلْ يَبْـدُوَنْ لِـي شَـامَةٌ وَطَفِيـلُ

مِن «البُخاريِّ»[٤].

ش غ[٥]: قولُـه: (امَّـا تَالِيَـا): وتأكيـدُه واجـبٌ عنـدَ المـبرِّدِ[٦] والزَّجَّـاجِ[٧]، وخالفَهُما الفارسيُّ[٨].

* * *

أَوْ مُثْبَتًـا فِـي قَسَـمٍ [مُسْـتَقْبَلَا   وَقَـلَّ بَعْـدَ (مَـا، وَلَـمْ) وَبَعْـدَ (لَا)]

[قسم مستقبلا]: كقولِه تعالَى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴾[٩].

---

(١) البيت لسوار بن مضرب، وهو من البسيط، والشاهد نون التوكيد الخفيفة في: «يحدثًا». انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٥٢).

(٢) يقصد الحمى.

(٣) انظر: الموطأ (٥/ ١٣١٠) وجمهرة اللغة (١/ ١٠٢).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٦٦٧).

(٥) انظر: شرح الغاية (٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٦) انظر: المقتضب (٣/ ١٣ ـ ١٤).

(٧) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٨٦).

(٨) انظر: الإغفال للفارسي (١/ ١٢٦).

(٩) الأنبياء: ٥٧.

شرح غ[١]: والنونُ واجبةٌ عندَ ابنِ السَّرَّاجِ[٢]، وقالَ غيرُه: جائزةٌ، وأجازَ كـ[٣] تعاقُبَ اللامِ والنونِ[٤].

ز[٥]: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ﴾[٦]، ز: «﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾: إمَّا جوابٌ للأمرِ، أو نهيٌ بعدَ أمرٍ، أو صفةٌ:

فعلَى الأوَّلِ معناهُ: «إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبَنَّ الظالمينَ خاصةً، بل تعمُّكُم»، ودخلت النونُ في جوابِ الأمرِ؛ لأنَّ فيه معنَى النهيِ، تقولُ: «انْزِلْ عَن الدابةِ لا تَطْرَحْكَ»، و[٧]: «لَا تَطْرَحَنَّكَ»، و: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾، و: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾.

وعلى النهيِ: كأنَّه قيلَ: «وَاحْذَرُوا ذَنبًا أو عِقابًا»، ثمَّ قيلَ: «لَا تَتعَرَّضُوا للظُّلمِ، فيصيبَ وبالُه مَن ظَلَمَ منكم خاصةً».

وكذا على الصفةِ، ويكونُ على إرادةِ القولِ.

ويؤيدُ الأخيرَ أنَّ ابنَ مسعودٍ قرأ[٨]: ﴿لَتُصِيبَنَّ﴾، على جوابِ القسَمِ، وعن

---

(١) انظر: شرح الغاية (٢٠٣).

(٢) انظر: الأصول (٢/ ١٩٩).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١/ ١٠١).

(٤) انظر: الحجة (٦/ ٣٤٤) والإيضاح (٢٧٧) والبسيط (٢/ ٩١٨) وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٩) والجنى الداني (١٢٧).

(٥) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/ ٢١١).

(٦) الأنفال: ٢٥.

(٧) في المخطوط: (فلا لا تطرحنك)، وهو تحريف، وفي الكشاف: «فلذلك جاز لا تطرحنك».

(٨) انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٢٨٢).

عليِّ بنِ الحُسَينِ[١]: نزلت في عليٍّ وعمارٍ وطلحةَ والزبيرِ، وهو يومُ الجَمَلِ.

و(مِنْ) تبعيضٌ على الأوَّلِ، وتبيينٌ على الثَّاني، أي: «لَا تُصِيبَنَّكُمْ خَاصَّةً عَلَى ظُلْمِكُمْ»[٢].

* * *

وَغَيْـرِ (إِمَّـا) مِـنْ طَوَالِـبِ [الجَـزَا وَآخِـرَ الْمُؤَكَّـدِ افْـتَحْ كَـ: «ابْـرُزَا»]

* * *

وَاشْـكُلْهُ قَبْـلَ مُضْـمَرٍ [لَـيْنٍ بِمَـا جَـانَسَ مِـنْ تَحَـرُّكٍ قَـدْ عُلِمَـا]

لأنَّ واوَ الجماعةِ لا تقعُ إلَّا بعدَ ضمةٍ، وياءَ المخاطَبِ لا تقعُ إلَّا بعدَ كسرةٍ، والألفَ مطلقًا لا تقعُ إلَّا بعدَ فتحةٍ.

فإن كانَ آخرُ الفعلِ صحيحًا فلا إشكالَ، نحوُ: «اضرِبَنَّ، وابْرُزَنَّ، وابْرُزًا»[٣].

وكذا إن كانَ معتلَّ الآخِرِ ثابتَه، نحوُ: «لَتَغْزُوَنَّ، ولَتَرْمِيَنَّ، ولَتَخْشَيَنَّ»، رجعتَ بالياءِ والواوِ وفتَحْتَهُما، وبالألفِ، وهي لا تُفتَحُ؛ فرجعتَ بها إلى أصلِها وفَتَحْتَها.

وإن كانَ معتلَّ الآخِرِ محذوفَه تَرُدُّ إلى محذوفِه، وتفتحُه، نحو: «اغْزُوَنَّ، وارْمِيَنَّ، واخْشَيَنَّ»، رددتَ الألفَ إلى أصلِها وفَتَحْتَها.

* * *

---

(١) انظر: تفسير مقاتل (٢/ ١٠٨).

(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٢١٢).

(٣) كتب الناسخ نون التوكيد الخفيفة في المثال الأخير ألفًا، وهو مذهب البصريين.

وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ [إِلَّا الأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ]

[وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ]: أمَّا الواوُ والياءُ؛ فلالتقاءِ الساكنَين على غيرِ حدِّهِما؛ لأنَّ الأوَّلَ وإن كانَ مدًّا ولينًا، والثاني وإن كانَ مشدَّدًا؛ إلَّا أنَّ الحرفَين مِن كلمتين، لا مِن كلمةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ نونَ التأكيدِ كلمةٌ برأسِها، فأشبَهَ نحوَ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[1]، ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[2].

وأمَّا الألفُ فقد كانَ قياسُها أن تُحذَفَ، كما في نحوِ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾[3]، ولكن عارضَه أنه يُوقِعُ في التباسِ فِعلِ الاثنينِ بفِعلِ الواحدِ؛ فتركَه[4]، كما تُرِكَ حذفُ همزةِ الوصلِ في: «أَالحَسَنُ عِنْدَكَ؟»؛ لئلَّا يلتبسَ الخبرُ بالاستخبارِ، وبخلافِ نحوِ: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾[5].

(إِلَّا الأَلِفْ)؛ لخِفَّتِها، ولا يُقال: لئلَّا يلتبسَ بفعلِ الواحدِ؛ لأنَّ الفرقَ حاصلٌ بكسرِ النونِ في فعلِ الاثنَينِ، قالَه عبدُ القاهرِ[6].

ع: يقالُ له: الإلباسُ حاصلٌ في الوقفِ؛ ولهذا لم يكتفوا بالفرقِ بتخالُفِ حركةِ النُّونَينِ في التثنيةِ والجمعِ، بل أضافوا إلى ذلك كسرَ ما قبلَ الياءِ وفتحَها.

---

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) إبراهيم: ١٠.

(٣) يوسف: ٦٦، ولا أرى موضعًا للاستشهاد بهذه الآية، لكن ربما سبق إلى ذهنه أنها: «قالا الله»، ولو كانت: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾، لكان أوجه.

(٤) لعل الصواب: (فتُرِك).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٥).

(٦) انظر: المقتصد لعبد القاهر (٢/ ١١٣٢).

تنبيهٌ: هل حُذفَت نونُ الرفعِ في قولِك: «هَلْ تَفْعَلَانِّ؟» لاجتماعِ الأمثالِ أو للبناءِ؟

فيه خلافٌ، مبنيٌّ على أنَّ بناءَ الْمُضارِعِ للنونِ: هل شرطُه المباشرةُ[1] أو لا؟

* * *

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا [غَيْرَ اليَا ... وَالوَاوِ يَاءً كَـ: «اسْعَيَنَّ سَعْيَا»]

* * *

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ [هَاتَيْنِ وَفِي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي]

* * *

نَحْوُ: «اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ» [بِالكَسْرِ وَ«يَا ... قَوْمُ اخْشَوُنْ» وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا]

ع: الحاصلُ: أن الفعلَ إن كانَ رافعًا للياءِ والواوِ فاحذفِ الألفَ؛ لسكونِها وسكونِ الياءِ والواوِ بعدَها، ثم يُنظَرُ بعدَ ذلك إلى الياءِ والواوِ، وبعدَها نونُ التوكيدِ:

قد التقَى ساكِنانَ آخَرانِ، ولا سبيلَ لك إلى حذفِ الأوَّلِ مِنهما، وإن كان معتلًّا؛ لأنَّه إنَّما سَهُلَ مع أنَّه عمدةٌ في نحوِ: «اضْرِبُنَّ، واضْرِبِنَّ»؛ لبقاءِ ما يدُلُّ عليهِما، وهو الضمةُ والكسرةُ قبلَهما، فصارا لوجودِ الدليلِ كأنَّهُما موجودانِ، وأمَّا هنا فآخِرِ الفعلِ، وهو الألفُ، قد حُذِفَ، وبقِيَتِ الفتحةُ دليلًا عليه، فلم يوجد ما يدلُّ على الواوِ والياءِ؛ لاشتغالِ ما بَقِيَ آخِرًا بحركةٍ تدُلُّ على لامِ الكلمةِ المحذوفةِ.

ولا سبيلَ إلى حَذفِ الثاني؛ لأنَّه خِلافُ قاعدةِ حذفِ أحدِ الساكنَين إذا

---

(١) الصافات: ١٥٣.

اجتمعا؛ فإنَّهم إنَّما يحذفون الأوَّلَ المعتلَّ، لا الثانيَ الصحيحَ، ولأنَّ ما وُضِعَ للتأكيدِ لا يليقُ به الحذفُ.

فوجبَ العُدولُ عَن الحذفِ إلى التحريكِ، وكانت حركةُ الياءِ الكسرَ، والواوِ الضمةَ[1]؛ للمُجانَسة.

* * *

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ [بعد الألف لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ]

في «الخَصَائِصِ»[2]: أنَّ يونسَ[3] يُلحِقُ النونَ الخفيفةَ بعدَ الألفِ، فيجمَعُ بينَ ساكنَين في الوصلِ، فيقولُ: «اضْرِبْنَانْ زَيْدًا»، و«اضْرِبْنَانْ بَكْرًا»[4]، مِن قِبَلِ أنَّ الألفَ إذا أُشْبِعَ مدُّها صارَ ذلك كالحركةِ، ألا ترى إلى اطِّرادِ نحوِ: (شَابَّةٍ، ودَابَّةٍ)؟

فإن قلتَ: إنَّما ذلك لأنَّ الحرفَ الْمُدَّغَمَ خَفِيٌّ؛ فنبَا اللسانُ عنه وعَن الألفِ نَبوةً واحدةً.

قلتُ: والنونُ[5] أيضًا حرفٌ خَفِيٌّ إذا كانت ساكنةً، فهذه تَجري مجرى الحرفِ الْمُدَّغِمِ.

وقريبٌ مِن ذلك قولُهم: «الْتَقَتْ حَلقَتَا البِطَانِ»؛ لأنَّ اللامَ تُضارِعُ النونَ، ألا ترى أنَّ مقطعَ اللامِ غنةٌ كالنونِ؟ وهي أيضًا تَقرُبُ مِن الياءِ، حتى إنَّ بعضَهم

---

(١) كلمة (الواو) مجرورة بمضاف محذوف؛ حتى لا نقع في عطف معمولين على عاملين مختلفين.

(٢) انظر: الخصائص (١/ ٩٢).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٧).

(٤) في المخطوط: «اضربان»، والتصويب من الخصائص، وعند ابن جني: «اضربنان عمرًا».

(٥) في المخطوط: (أو النون).

لَيَجْعَلُها ياءً في اللفظِ.

ونظيرُ هذا حملُهم (لَعَلِّي) على (كَأَنِّي، وإِنِّي)، وأَنَّهم قالُوا: (بِلْوُ سَفَرٍ، وبِلْيُ سَفَرٍ)، فأبدلُوا لضعفِ حجزِ اللامِ، كما قالُوا: (قِنْيَة)؛ لضعفِ حجزِ النونِ[1]، وإنما هي عندَنا مِن: «قَنَوْتُ»، ومثلُ: (بِلْيٍ) قولُهم: «هُوَ مِنْ عِلْيَةِ النَّاسِ»، و«نَاقَةٌ عِلْيَان»، وهذا كلُّه عندَنا أجوَدُ مِن قولِهم: (عِذْي، وصِبْيان)؛ لأنَّه لا غنةَ في الذالِ والياءِ.

فأمَّا إبدالُ يونسَ هذه النونَ في الوقفِ ألفًا، وجمعُه بينَ ألفَين، فهو الضعيفُ الْمُسْتكْرَه.

وقالَ أبو إسحق لخَصيمٍ نازَعه في جوازِ اجتماعِ ألفَينِ، وقد قالَ الرجلُ: «هذا»، وأطالَ مدَّ الألفِ: «لو مدَدْتَها إلى العصرِ ما كانت إلا ألفًا واحدةً».

وعلَّة ذلك عندي: أنَّ الألِفَ لا يكونُ ما قبلَها إلَّا مفتوحًا، فلو التقَت ألِفان مدَّتانِ انتقَضَ ذلك؛ لأنَّ الأُولَى ساكنةٌ.

ع: وتلخَّصَ أنَّ قولَ يونسَ مُشكِلٌ وصلًا؛ لجمعِه بينَ ساكنَين على غيرِ حَدِّهما، ووقفًا؛ لزعمِه أنَّه جمعَ بينَ أَلِفَيْن.

وتلخَّصَ أيضًا أنَّ قراءةَ ابنِ ذَكْوانَ[2] ليسَت على قولِ يونسَ[3]، وأنَّه لا بدَّ

---

(١) في المخطوط: (اللام)، وهو سبق، والتصويب من الخصائص.

(٢) يقصد قراءة ابن ذكون: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ يونس: ٨٩. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٦١٥) والحجة (٤/ ٢٩٢) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٣٤) والفريد للهمذاني (٣/ ٤٢١) وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٩٩) وشرح التسهيل (٢/ ٣٦٨) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤١٨) وشرح ابن الناظم (٤٤٦).

(٣) تعريض بقول ابن مالك، وقد صرح بذلك ابن هشام في التوضيح. انظر: شرح الكافية =

مِن تخريجِها على وجهٍ يقولُ به جميعُهم.

* * *

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا [مُؤَكِّدَا فِعْلًا إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا]

وإنَّما عَدَلُوا في تأكيدِ: «تَضْرِبَانِ» إلى الحذفِ، فقالُوا: «تَضْرِبَانِّ»، لا: «تَضْرِبَانَانِّ»؛ كراهيةً للطُّولِ الْمُفْرِطِ، وإنَّما لم يحذِفُوا كما حذَفُوا في: «تَضْرِبَانِّ»؛ لأنَّهم إن يُبْقُوا الساكنَ * يقولون: «تَضْرِبْنَّ» بالحذفِ؛ كراهيةَ الثِّقَلِ *[1] فيقولوا: «تَضْرِبْنَّ» التقى ساكنان على غيرِ حدِّهِما، وإن يحرِّكُوا الأوَّلَ بالفتحِ التبَسَ بفعلِ الواحدِ، أو بالضَّمِّ فلا مُقتضِيَ له، والتبَسَ بفعلِ الجماعةِ، أو بالكسرِ فلا مُقتضِيَ له.

* * *

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً [لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ]

[واحذف خفيفة]: مثلُ[2]:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا

= الشافية (٣/ ١٤١٨) وأوضح المسالك (٤/ ١٠٨).

(١) ما بين العلامتين *...* يظهر لي أنه مقحم، أو سها الناسخ وهو في مكان آخر فكتبه هنا.

(٢) بتمامه:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

والبيت لطرفة بن العبد، وهو من المنسرح. انظر: ديوان طرفة (١٥٥) ونوادر أبي زيد (١٦٥) والعسكريات (٩٧).

كما قيلَ[١]: «خَالِفَ تُعْرَفِ»[٢].

* * *

وَارْدُدْ إِذَا حَـذَفْتَهَا [فِـي الوَقْـفِ مَـا مِـنْ أَجْلِهَـا فِـي الوَصْـلِ كَـانَ عُـدِمَا]

* * *

وَأَبْـدِلَنْهَا بَعْـدَ فَـتْحٍ [أَلِفَـا وَقْفًـا كَمَـا تَقُـولُ فِـي «قِفَـنْ»: «قِفَـا»]

قال الصَّيمريُّ في «التَّبصِرة»[٣]: إذا كانَ ما قبلَ النونِ مضمومًا أو مكسورًا فمذهبُ س[٤] أن تَحذِفَ النونَ في الوقفِ، ولا تعوِّضَ منها شيئًا، كما كانَ ذلك مع التنوينِ في الأسماءِ المرفوعةِ والمجرورةِ، ويونسُ[٥] يعوِّضُ في المضمومِ واوًا، وفي المكسورِ ياءً، فيقولُ: «اخْشَوُوا»، و«اخْشَيِي»، على مذهبِ مَن يقولُ[٦]: (زَيْدُو، وزَيْدِي)، في الوقفِ على المرفوعِ والمجرورِ.

ع: هذا النقلُ يطلِقُه الناسُ عن يونسَ، وأنت ترى هذا يُقَيِّدُه بما إذا تكلَّمتَ على قياسِ تلك اللغةِ؛ وذلك لأنَّ نونَ التوكيدِ الخفيفةَ قد ثبتَ لها حُكمُ التنوينِ، والتنوينُ في تلك اللغةِ يُقلَبُ بعدَ الضمةِ والكسرةِ، فكذا نونُ التوكيدِ، ولا يُقالُ: إنَّه يُجيزُ ذلك على الإطلاقِ، وينبغي أن لا يُخالَفَ يونسُ في ذلك.

---

(١) كلمة (قيل) مكررة في المخطوط.

(٢) انظر: التنبيه على الألفاظ في كتاب الغريبين (٢١١).

(٣) انظر: التبصرة (٢٨١).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٢).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٢).

(٦) هم أزد السراة. انظر: الكتاب (٤/ ١٦٧).

وفي ش غ[١] أيضًا: أنَّ يونسَ أجازَ ذلك قياسًا على مَن يقولُ: (زَيْدُو، وزَيْدِي).

تنبيهٌ: إذا وُقِفَ على: «اضْرِبَنْ» أبدلَ ألفًا، فإذا وُقِفَ على: «اضْرِبَانْ»، على قولِ يونسَ[٢] وكـ[٣] أبدلَت ألفًا، نصَّ على ذلك س[٤].

ثم قيل: يُجمَعُ بين ألفَين بمقدارِهما، وقيلَ: ينبغي أن تُحذَفُ إحداهُما، ويقدَّرَ بقاءُ المبدَلةِ وحذفُ الأوَّلِ، وفي (الغُرَّةِ)[٥]: «تُهمَزُ الثانيةُ».

ع: ينبغِي أن يكونَ كالوقفِ على: «رَأَيْتُ فَتًى»[٦].

ز[٧]: «قُرِئَ: ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾[٨]، والتخفيفُ أَولَى؛ لأنَّها كُتِبَتْ ألفًا على حُكمِ الوقفِ، وذلك لا يكونُ إلَّا للخفيفةِ».



---

(١) انظر: شرح الغاية (٢٠٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٢).

(٣) انظر: الأصول (٢/ ٢٠٣).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٧).

(٥) انظر: الغرة (١٥٦).

(٦) في المخطوط: (فتا).

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/ ٤٦٧).

(٨) يوسف: ٣٢، وهي قراءة فرقة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٢٥٢).



[ما لا ينصرف]

الصَّـــرْفُ تَنْــــوِينٌ [أَتَـــى مُبَيِّنَـــا   مَعْنًـــى بِـــهِ يَكُـــونُ الِاسْـــمُ أَمْكَنَـــا]

ع: بابُ منعِ الصَّرْفِ.

اعلَـمْ أوَّلًا أنَّ الاسـمَ ينقسِـمُ بـالنظرِ إلـى شبهِه بـالحرفِ وعرائِه عَـن ذلـك قسمين:

مُشبهٌ له، فيُبنَى، ويقال فيه: (غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ).

وغيرُ مشبهٍ له، فيُعربُ، ويُقالُ: (مُتَمَكِّنٌ).

ثمَّ (الْمُتَمَكِّنُ) ينقسِمُ بحسبِ شبهِه بالفعلِ وعرائِه عن ذلك قسمين:

غيرُ مُشبهٍ له، ويقالُ له: (أَمْكَنُ).

ومُشبهٌ له، ويقالُ له: (غَيْرُ أَمْكَنَ).

وقد مضَى في صدرِ الكِتابِ تفسيرُ المتمكِّنِ وغيرِه، والكلامُ الآنَ في تفسيرِ الأمكنِ وغيرِه.

ولنقدِّمْ أوَّلًا مقدمةً، وهي: أنَّ أنواعَ التنوينِ ستةٌ:

نوعٌ يدلُّ على معنًى أرادَه المتكلِّمُ، راجعٍ إلى صوتِه، وهو تنوينُ الترنُّمِ؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّه لم يُرِدِ الترنُّمَ.

ونوعٌ يدلُّ على معنًى أرادَه المتكلِّمُ، راجعٍ إلى وَصْلِها وفَصْلِها، وهو تنوينُ

الغُلُوِّ؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ المتكلِّمَ واقفٌ، كذا قالَ عبدُ القاهرِ[(١)]، وهو عندي بأن يدلَّ على أنَّه واصلٌ أحقُّ؛ لأنَّ وضعَ التنوينِ على أن يكونَ للوصلِ لا للوقفِ.

ونوعٌ يدلُّ على معنًى في الكلمةِ، ليسَ مِن عوارضِها، ولكنَّه مِن وضعِها الأصليِّ، وهو تنوينُ التنكيرِ.

ونوعٌ يدلُّ على أمرٍ أزيدَ بالكلمةِ، وهو مُعادَلَتُها لكلمةٍ أخرَى، أو تقولُ: معادلةُ نوعِها لنوعٍ آخرَ، وهو تنوينُ المقابلةِ.

ونوعٌ[(٢)] يدلُّ على معنًى[(٣)] كانت متصلةً بكلمةِ التنوينِ، أو حرفٍ كانَ مِن تمامِها، وهو تنوينُ التعويضِ.

فإن جمعتَ النَّوعَينِ قلتَ: ونوعٌ دالٌّ على جَزءٍ، أو كالجزْء لكلمةِ التنوينِ.

ونوعٌ دالٌّ على معنًى تكون به الكلمةُ أمكنَ، وهو تنوينُ الصرفِ[(٤)]، نحوُ: (زَيْدٍ، وعَمْرٍو)، فإنَّه يدلُّ على معنًى، وهو خِفَّةُ الكلمةِ بكونِها لم تُشبِهِ الفعلَ، ولا الحرفَ، وهذا المعنَى يدلُّ على أنَّها مُتَثَبِّتَةٌ في بابِ الاسميةِ، راسخةُ القَدَمِ فيه، وهذا معنَى كلامِ النَّاظِمِ.

ويتَّضِحُ مِن هذا الحدِّ حَدَّانِ، هُما: المرادُ منه: حَدُّ المنصرفِ، وحدُّ غيرِ المنصرفِ.

---

(١) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١/ ٧٥).

(٢) (ونوع) تكررت مرتين في المخطوط.

(٣) لعل الصواب: (كلمة).

(٤) ترتيب الجملة في المخطوط: «ونوعٌ دالٌّ أمكنُ، وهو على معنًى تكونُ به الكلمةُ تنوينَ الصَّرفِ».

فنقولُ: (المنصرِفُ): الذي يلحَقُه تنوينٌ دالٌّ على معنًى به يكونُ الاسمُ أمكَنُ، و(غيرُ المنصرِفِ): بخلافِه.

فيَرِدُ على عكسِ الأوَّلِ: (الرَّجُلُ)، و: (غُلَامُكَ)، و: «جَاءَ زَيْدٌ» في الوقفِ.

ويُجاب بأنَّه: إنَّما زالَ منه التنوينُ لِمَا عرضَ له مِن (أَلْ) والإضافةِ والوقفِ، وفي هذا الحكمِ: أنَّ الزائلَ لغرضٍ كالثابتِ الموجودِ.

وكذلك قد يُورَدُ على طردِ الثاني[1] نحوُ: «صَهٍ»، و(يَوْمَئِذٍ).

فيُجابُ بأنَّه: قد استقرَّ مِمَّا تقدَّمَ في صدرِ الكتابِ أنَّ المنصرِفَ وغيرَ المنصرِفِ مِن بابِ المعرَبِ، لا مِن بابِ المبنيِّ؛ فقَيْدُ الإعرابِ مأخوذٌ في الحَدِّ، وهنا، وإن لم يصرِّحْ بِه ذِكرًا؛ فهو موجودٌ ذُكرًا لا ذِكرًا.

ويُعترَضُ حينئذٍ بنحوِ: (مُسْلِمَاتٍ) غيرَ عَلَمٍ، وهذا لا مَحِيصَ عنه.

ع: الاسمُ مَا أشبهَ الحرفَ بُنِيَ، كما سبقَ شرحُه في ابتداءِ هذه الأرجوزةِ، وما أشبهَ الفِعلَ لا يُبنَى؛ لأنَّ الاسمَ كانَ سببَ إعرابِ الفعلِ، فلا يكونُ الفِعلُ سببَ بنائِه، وهذا عندي شَبيهٌ بقولِهم: الأبُ كانَ سَبَبَ وُجودِ الابنِ، فلا يكونُ الابنُ سَبَبَ عَدَمِ الأَبِ، فتأمَّلْه.

ولكنَّه ثَقُلَ؛ فمُنِعَ مِن عَلَمِ الخِفَّةِ، إذ كانَ وُجودُ التنوينِ علامةَ خِفَّةِ ما يَستخِفُّونَ، وعدمُه علامةَ ثِقَلِ ما يَستثقِلُونَ؛ إذ كانَ الخفيفُ يحتمِلُ الزيادةَ، بخلافِ الثقيلِ[2].

---

(١) في المخطوط تكرر: (الثا).

(٢) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٤٢).

وجعلُوا زوالَ الكسرةِ تَبعًا لزوالِ التنوينِ؛ لأنَّ بقاءَها مَع زوالِه مُوهِمٌ البناءَ؛ إذ لا تكونُ كسرةٌ علامةَ إعرابٍ إلَّا مع تنوينٍ أو ما يقومُ مقامَه؛ ولذلك إذا اضطرَّ شاعرٌ إلى تنوينِ غيرِ المنصرفِ جرَّهُ بالكسرةِ، وإن كان لم يضطرَّ إليها، ولذلك عادت في: (بِأَحْمَرِكُمْ)، و: (بِالأَحْمَرِ)؛ لأمْنِ التنوينِ لفظًا وتقديرًا[1].

ش ع[2]: فلو كانت الكسرةُ صَرفًا، أو بعضَ صرفٍ، لامتنعَت هنا؛ لوجودِ العِلَّتَين.

قالَ أبو الفتحِ في «الفَائِقِ»[3]: «علامةُ الصرفِ التنوينُ وحدَه، لا التنوينُ والجرُّ، بدليلِ اتفاقِهم على تسميةِ بعضِ الأسماءِ المقصورةِ مُنصرِفًا، مع أنَّه لا يدخلُه جرٌّ ولا غيرُه، إنَّما هو التنوينُ فقط، ألا ترى إلى قولِ س[4]: «فالتنوينُ علامةُ الأمكَنِ عندَهم، والأخَفِّ عليهم، وتركُه علامةٌ لِمَا يستثقِلُونَ»؟

قالَ أبو الفتحِ[5]: «هذا تصريحٌ بأنَّ التنوينَ عَلَمُ الصَّرفِ، لا الجَرُّ، وأنَّ تركَهُ عَلَمُ ثِقَلِ الاسمِ، كما أنَّ لَحاقَه عَلَمُ خِفَّتِه»[6].

* * *

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ [مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ الذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ]

---

(١) الفقرة جميعها من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٤٢).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٤٢).

(٣) هذا أيضًا استمرار في النقل عن العلامة ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٤٢ ـ ٨٤٣).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٧).

(٥) تحرفت في المخطوط إلى: (القسم).

(٦) انتهى النقل من شرح العمدة.

[فألف التأنيث]: فإن قلتَ: لأيٍّ[١] شيءٍ استأثَرَتْ بالمنعِ، ولم تحتَج لعلةٍ أخرى كما احتاجت إليه نظيرتُها، وهي: تاءُ التأنيثِ، في نحوِ: (طَلْحَةَ، وفَاطِمَةَ)؟

قلتُ: نزَّلُوا لُزومَها منزلةَ تاءِ التأنيثِ، بخلافِ بابِ: (فَاطِمَةَ)؛ فإنَّ أصلَ التاءِ في الصفاتِ وضعي؛ فهي غيرُ لازمةٍ.

فإن قلتَ: فهلَّا منعُوا صَرفَ: (شَقَاوَةٍ، وعَرْقُوَةٍ، وشَاةٍ)؛ للزُومِها.

قلتُ: لَمَّا لم تُوضَع التاءُ في أصلِ بابِها على أن تكونَ لازمةً إذا وُجِدت لم يُعتدَّ بما يعرِضُ مِن لزومِها.

* * *

وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) [فِي وَصْفِ سَلِمْ   مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ]

* * *

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ [وَوَزْنُ (أَفْعَلَا)   مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ: (أَشْهَلَا)]

وإنَّما أثَّرَ في منعَ صرفِ هذا النوعِ كونُه صفةً؛ لِمَا علمتَ مِن أنَّ الصفةَ فرعٌ عَن الاسمِ الجامدِ مِن وجهَين:

أحدُهُما[٢]: أنَّها مشتقةٌ مِنه، والمشتقُّ فرعُ المشتقِّ منه.

والثاني: أنَّها مُحتاجةٌ إليه؛ لانتسابِ معناها.

وإنَّما أثَّرَ كونُه على وزنِ (أَفْعَلَ)؛ لأنَّه وزنٌ الفعلُ به أولَى؛ لأنَّ في أولِه زيادةً

---

(١) في المخطوط (لا).

(٢) تكررت مرتين في المخطوط.

لمعنًى في الفعلِ دونَ الاسمِ، وما زيادتُـه لمعنًى أصلٌ لِمَـا زيادتُـه لغيرِ معنًى؛ لأنَّ الأصلَ فيما يَختلِفُ أن يكونَ لمعنًى.

وإنَّما اشتُرِطَ أن لا تلحقَه التاءُ؛ لتتحققَ مشابهتُه للفعلِ؛ لأنَّ الفعلَ لا تلحقُه تاءُ التأنيثِ.

قولُه: (مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ) نظيرُ قولهِ: (فِي وَصْفٍ سَلِمِ) البيتَ.

وامتنـاعُ التأنيـثِ بالتـاءِ إمَّـا لأنَّ مؤنثَـه (فَعْـلَاءُ)، كـ: (أَشْـهَلَ، وأَحْمَـرَ)، أو (الفُعْلَى)، كـ: (أَفْضَلَ، وأَكْبَرَ)، أو[1] لا مؤنَّثَ له معنًى ولا استعمالًا، كـ: (آدَرَ)، أو استعمالًا لا معنًى، كـ: (آلَى)، فهذه أربعةُ أنواعٍ.

* * *

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ [كَـ: (أَرْبَعٍ) وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ]

* * *

فَـ: (الأَدْهَمُ) القَيْدُ [لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ]

* * *

وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، [وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا]

* * *

وَمَنْعُ عَدْلٍ [مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)]

* * *

---

(١) في المخطوط: (و)، وهو تحريف.

وَوَزْنُ (مَثْنَـى، [وَثُـلَاثَ) كَهُمَـا مِـنْ وَاحِـدٍ لِأَرْبَـعٍ فَلْيُعْلَمَـا]

* * *

وَكُـنْ لِجَمْـعٍ مُشْـبِهٍ [(مَفَـاعِـلَا، أَوِ الْمَفَاعِيـلَ) بِمَنْـعٍ كَـافِـلَا]

* * *

وَذَا اعْـتِلَالٍ مِنْـهُ [كَـ: (الجَـوَارِي) رَفْعًـا وَجَـرًّا أَجْـرِهِ كَـ: (سَـارِي)]

* * *

وَلِـ: (سَـرَاوِيلَ) بِهَـذَا [الجَمْـعِ شَـبَهٌ اقْتَضَـى عُمُـومَ الْمَنْـعِ]

ع: وقد تبيَّنَ أنَّ الناظمَ ذكرَ هنا أمرَيْنِ، وجَزَمَ بهما، والناسُ يُجَوِّزُونَ معهُما أمرًا آخرَ، والصوابُ معه:

أحدُهُما: أنَّه جَزَمَ بمَنْعِ الصَّرفِ، حيثَ قالَ: (عُمُومَ الْمَنْعِ)، ولم يُسمَع غيرُ ذلك، على ما ذكرَ.

والثاني: قولُه في تعليلِ مَنعِ الصَّرفِ: إنَّ ذلك؛ لشَبَهِهِ بالجَمعِ.

وقالَ قومٌ[1]: إنَّه جمعٌ لـ: (سِرْوَالَةٍ) تقديرًا، وأنشدُوا[2]:

عَلَيْـهِ مِـنَ اللُّـؤْمِ سِـرْوَالَةٌ

---

(١) انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٥) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦) والصحاح (٥/ ١٧٢٩).

(٢) بتمامه:

عَلَيْـهِ مِـنَ اللُّـؤْمِ سِـرْوَالَةٌ فَلَـيْسَ يَـرِقُّ لِمُسْـتَعْطِفِ

وقائله مجهول، وهو من المتقارب. انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦).

قيلَ[١]: والبيتُ مصنوعٌ؛ فلا يُلتفَتُ إليه، وأيضًا[٢]: فالنَّقْلُ في أسماءِ الأجناسِ نادرٌ؛ فلا يُقاسُ عليه، وأيضًا[٣]: فـ: (سِرْوَالَةٌ) إن ثبتَ بالبيتِ فهو مرادفٌ لـ: (سَرَاوِيلَ)، أو يكونُ بمعنَى القَمِيصِ، لا أنَّه جزءٌ منه؛ لأنَّه إنما يُريدُ: أنَّ اللؤمَ قد عمَّه، لا أنَّه أحدُ أقطاره، فهذه ثلاثةُ اعتراضاتٍ على هذا القولِ.

* * *

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ [أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ]

ع: قولُه: (بِهِ) الضميرُ للجَمعِ المتقدِّمِ ذِكرُه.

قولُه: (أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ) هو (سَرَاوِيلُ).

وقالَ ابنُ النَّاظِمِ ما ملخَّصُه وشرحُه[٤]: يعني: أنَّ ما سُمِّيَ به مِن مثالِ (مَفَاعِلَ، أو مَفَاعِيلَ) فحقُّه منعُ الصرفِ، سواءٌ أكانَ منقولًا عَن جمعٍ محقَّقٍ، كـ: (مَسَاجِدَ) اسمَ رجلٍ، أو مقدَّرٍ، كـ: (شَرَاحِيلَ).

والعلةُ في مَنعِ الصَّرفِ أمران:

أحدُهُما: ما فيه مِن الصيغةِ، وهذا اعتبَره الجميعُ.

والثاني: مختلَفٌ فيه، فقيلَ: أصالتُه في الجمعيةِ، وقيلَ: قِيامُ العلميةِ مقامَ الجمعيةِ.

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي (٤/ ١٠٠) وشرح ابن الناظم (٤٦١) والمطلع على ألفاظ المقنع (٢١) والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٣٠).

(٢) قاله السيرافي. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٢٣٣).

(٣) قاله السيرافي أيضًا. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٤٦١).

وابتنَى على هذا الخلافِ أنَّه: هل إذا نُكِّرَ بعدَ التسميةِ ينصرفُ أو لا؟

فعلَى مقتضَى التعليلِ الأوَّلِ لا ينصرِفُ، بخلافِ الثاني[1].

* * *

وَالعَلَمَ امْنَعْ [صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ (مَعْدِيكَرِبَا)]

قولُه: (مَزْجٍ): وهو: عبارةٌ عَن الاسمين يُجعلان اسمًا واحدًا، منزَّلًا ثانيهما مِن أولِهِما منزلةَ تاءِ التأنيثِ مِمَّا قبلَها، بدليلِ التزامِ فتحِ آخرِ الاسمِ الأوَّلِ، كما التزمُوا فتحَ ما قبلَ تاءِ التأنيثِ.

فإن قلتَ: فَلِمَ التزموا في آخرِ الأوَّلِ إذا كانَ معتلًّا الإسكانَ؟

قلتُ: للتخفيفِ.

فإن قلتَ: فإنَّ الفتحةَ لا تُستثقَلُ، بدليلِ نصبِ المنقوصِ.

قلتُ: هذه حركةُ بناءٍ، فهي لازمةٌ؛ فاستثقلَت، هذا مع أنَّ هذا الاسمَ في نفسِه ثَقيلٌ بالتركيبِ، فهذان ثِقلان في الاسمِ لو فُتحَ.

فإن قلتَ: فهلَّا استُثْقِلَتْ في: (رَامِيَةٍ، وغَازِيَةٍ) الذي زعمتَ أنَّ هذا مُلحَقٌ به، مع أنَّها حركةُ نيابةٍ، والاسمُ ثقيلٌ بالتأنيثِ.

قلتُ: ثِقَلُ التركيبِ أشدُّ مِن ثِقَلِ التأنيثِ؛ فخُصَّ بمزيدِ التخفيفِ.

* * *

---

(١) انتهى تلخيصه كلام ابن الناظم، وكلام ابن الناظم في شرحه أخصر. انظر: شرح ابن الناظم (٤٦١).

كَـذَاكَ حَـاوِي [زَائِـدَيْ (فَعْـلَانَـا) كَـ: (غَطَفَـانَ) وكَـ: (أَصْـبَهَانَا)]

[فَعْلَانَا]: وكذا (أَفْعَلَانَ)، مثلُ: (أَرْوَنَانَ) عَلَمًا، فأمَّا مَن قالَ[1]: إنَّه مِن (الرَّنَّةِ)؛ لأنَّه تَتبعُ الشدةَ، و(اليَوْمُ الأَرْوَنَانُ): الشديدُ، فلا يُشبِهُ قولَ العلماءِ؛ لأنَّه حينئذٍ: (أَفْوَعَالٌ)، ولا نظيرَ لذلك في العربيةِ[2].

وقالُوا: لو سَمَّيْتَ بـ: (أُصَيْلَالٍ) رجلًا منعْتَ صرفَه؛ للعلميةِ والزيادةِ؛ لأنَّ اللامَ بدلٌ مِن النونِ، ويؤيِّدُه منعُ صرفِ: (حَمْرَاءَ، وصَحْرَاءَ)، مع أنَّ ألِفَ التأنيثِ قد زالَت بأن أُبدِلَت منها الهمزةُ.

ع: فرعٌ: لو سَمَّيتَ بـ: (بُرْهَانٍ) أو (دِهْقَانٍ) رجلًا صرفتَهما.

قالَ أبو الفتح في «التَّنْبِيهِ»[3]: «هما عندَنا (فُعْلَالٌ)، كـ: (قُرْطَاسٍ)، و(فِعْلَالٍ)، كـ: (حِمْلَاقٍ)، بدليلِ: «بَرْهَنْتُ لَهُ عَلَى كَذَا»، أي: أَقَمْتُ له الدليلَ عليه، وقولِهم: قَدْ تَدَهْقَنَ، وليسَ في العربيةِ: (تَفَعْلَنَ)، وكانَ القياسُ زيادتُهما؛ حَمْلًا على الأكثرِ، لكنَّ السماعَ أبطلَ القياسَ».

* * *

كَـذَا مُؤَنَّـثٌ [بِهَـاءٍ مُطْلَقَـا وَشَـرْطُ مَنْـعِ العَـارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـى]

[كذا مؤنث]: أي: كذا عَلَمٌ مؤنَّثٌ بهاءٍ، فخرجَ نحوُ (قَائِمَةٍ).

---

(١) وهو ابن الأعرابي. انظر: مجالس العلماء (٩٢) والخصائص (٣/ ٢١٨).

(٢) قال أبو علي: «ليس هذا من غلط أهل الصناعة، لأنه ليس في الكلام أفوعال». انظر: الخصائص (٣/ ٢٨٧).

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة (٢٠).

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ، وفيه الصفةُ والتأنيثُ، وهُما عِلَّتان؟

قلتُ: لأنَّ التاءَ في الصفاتِ في تقديرِ الزَّوالِ إذا أُرِيدَ الْمُذَكَّرُ؛ فلم تُعتبَر.

فإن قلتَ: فلِمَ لا منعوا صرفَ (رَبْعَةٍ)؛ فإنَّها فيه مُلازِمَةٌ؟

قلتُ: لُزومُ التاءِ فيه على خلافِ القياسِ الثابتِ في أخواتِها.

قولُه: (**كَذَا مُؤَنَّثٌ**) أي: كذا اسمٌ عَلَمٌ مؤنَّثٌ بالتاءِ لفظًا أو تقديرًا.

أمَّا لفظًا فبأن تكونَ فيه علامةُ تأنيثٍ، سواءٌ كانَ مُسمَّاهُ مؤنثًا، كـ: (فَاطِمَةَ)، أم مُذَكَّرًا[١]، كـ: (طَلْحَةَ)؛ لأنَّ التاءَ حينئذٍ لازمةٌ، فصارت كألفِ التأنيثِ، كـ: (حُبْلَى، وصَحْرَاءَ).

وأمَّا تقديرًا فبأن يكونَ مُعَلَّقًا على مؤنَّثٍ، إمَّا في الحالِ أو الأصلِ، فالأول كـ: (زَيْنَبَ، وسُعَادَ)، والثاني كـ: (عَنَاقَ، وعَقْرَبَ)[٢] علَمَين لرجلين؛ لأنَّ المؤنَّثَ بالمعنَى في الحالِ أو الأصلِ تُقَدَّرُ فيه تاءُ التأنيثِ، ألا ترى أنك تقولُ: «هَذِهِ زَيْنَبُ»، و«هَذِهِ العَنَاقُ»[٣]؟

والحرفُ الزائدُ على الثلاثةِ في ذلك مُنَزَّلٌ منزلةَ التاءِ، فنائِبُ التاءِ فيه موجودٌ بأصلِ الوَضعِ في اسمِ الجِنسِ، وبوضعِ نحوِ (زَيْنَبَ) في العلَميةِ، وأمَّا نحوُ (هِنْدَ) ففيه التاءُ مقدَّرةٌ، وليس فيه ما ينوبُ عنها في اللفظِ؛ فهذا ينقصُ عن الأوَّلِ درجةً، أعني عَن نحوِ (زَيْنَبَ)، وأمَّا نحوُ (عَنَاقَ) علمًا ففيه نائبُ التاءِ بأصلِ الوضعِ؛ فلم

---

(١) في المخطوط (مذكر).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٩).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/ ٣٧٩).

يتغيَّر ذلك، وإن صارَ الآنَ معناه مُذَكَّرًا، كما لا تُنافِي تاءُ التأنيثِ الملفوظُ بها كونَ المسمَّى مُذَكَّرًا.

ع: (زَيْنَبُ) كـ: (عَائِشَةَ)، في أنَّه مؤنَّثُ المعنَى، لكنَّ علامتَه تقديريةٌ لا لَفظيةٌ، و: (عَنَاقُ) اسمَ رجلٍ بمنزلةِ: (حَمْزَةَ، وطَلْحَةَ)، في أنَّه مذكَّرُ المعنَى، وأنَّ فيه تاءً، لكنَّها ملفوظٌ بها فيهما، ولا لفظَ في: (عَنَاقَ)، بل الحرفُ الرابعُ خَلَفٌ عنها.

* * *

فَوْقَ الثَّلَاثِ [أَوْ كَـ: (جَوْرَ، أَوْ سَقَرْ) أَوْ (زَيْدٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ]

أبو سعيدٍ[١]: «إذا سمَّيتَ بـ: (هُوَ) أو (هِيَ) ضعَّفْتَهما، فقلتَ: (هُوَّ)، و(هِيَّ)، فإن كانَ المسمَّى بـ: (هِيَّ) مؤنَّثًا فالصرفُ وعدمُه، كـ: (هِنْدٍ)، وإن سمَّيتَ مؤنَّثًا بـ: (هُوَّ) لم يُصرَف على قولِ مَن لم يصرِف امرأةً سُمِّيَت بـ: (زَيْدٍ)؛ لأنَّه مُذَكَّرٌ سَمَّيت به مُؤَنَّثًا».

قولُه: (**اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ**): خلافًا للجرميِّ[٢] والمبرِّدِ[٣] وعيسَى[٤] في أنَّه ذُو وَجهَين.

* * *

وَجْهَانِ فِي العَادِمِ [تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَـ: (هِنْدَ) والْمَنْعُ أَحَقّْ]

---

(١) يقصد به السيرافي. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣١).

(٢) انظر: المقتضب (٣/ ٣٥٢).

(٣) واختار أن المنع هو الفاشي. انظر: المقتضب (٣/ ٣٥١).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٢٣).

قولُه: (وَالمَنْعُ أَحَقّْ) جعلَ منه في «شرحِ العُمدةِ»[١]: ﴿وَقَالَ ٱدْخُلُواْ مِصْرَ﴾[٢]، فيكونُ[٣] مثالُ الصَّرْفِ: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾[٤]، وقولُ بعضِهم[٥]: إنَّ المرادَ مِصرًا مِن الأَمْصَارِ بعيدٌ، وخلافُ الظاهرِ، وقولُ النِّيلِيِّ[٦]: إنه معدولٌ عَن (أَلْ)، أعني (مِصْرًا) الممنوعَ الصرفِ، مردودٌ بأنَّ العدلَ خلافُ الأصلِ، ولا دليلَ عليه، وإنَّما قيلَ بِه في: (سَحَرَ، وأَمْسَ)؛ لعدَمِ وجودِ[٧] علةٍ غيرِه.

*	*	*

وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ [وَالتَّعْرِيفِ مَعْ		زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ]

[وَالعَجَمِيُّ]: أي: والعلَمُ العجميُّ، ولا يُغنِي عن ذلك قولُه: (وَالتَّعْرِيفِ)؛ لأَنَّه قد يُنَكَّرُ بعدَ التسميةِ، ويصدقُ ذلك عليه.

قاسَ قومٌ الأعجميَّ على المؤنَّثِ المعنويِّ، فقالُوا: إذا تجاوزَ الثلاثةَ، أو

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٥٥).

(٢) يوسف: ٩٩. والذي مثل به في مطبوعة شرح العمدة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾، ولعل كلامه قبلُ: «وقال: «ادخلوا...» يكون فيها سهو، فتكون: «قال» التي في الآية المذكورة في مطبوعة شرح العمدة، والله أعلم.

(٣) هذا كلام ابن هشام.

(٤) البقرة: ٦١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٠٦) والمقتضب (٣/ ٣٥٢).

(٦) وقد ذهب النيلي في شرح ألفية ابن معط إلى أنها ممنوعة للعلمية والتأنيث. انظر: الصفوة الصفية للنيلي (١/ ٣٧٠).

(٧) في المخطوط: (وجوده).

تحرَّكَ وسطُه، تحتَّمَ منعُ صرفِه، وإن سَكَنَ فهو ذو وجهين، وليس بشيءٍ؛ لوجهين:

أحدُهُما: مخالفةُ السَّماعِ.

والثاني: مخالفةُ الْمَقيسِ للمقيسِ عليه؛ فإنَّ العجمةَ سببٌ ضعيفٌ؛ لأنَّه لا علامةَ لها أصلًا، وإنَّما هي أمرٌ اعتباريٌّ، والتأنيثُ له غالبًا علامةٌ.

[وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ]:

أَلَا اصْرِفْ شُعَيْبًا ثُمَّ هُودًا وَصَالِحًا ... وَنُوحًا وَلُوطًا وَالنَّبِيَّ مُحَمَّدَا

ع: (آدَمُ) قيلَ: (فَاعَل)، فمانِعُه: العُجمةُ والعلميةُ، وقيلَ: (أَفْعَلُ)، فالعلميةُ والوزنُ.

(يُوسُفَ): قيلَ: عربيٌّ، وردَّهُ الزمخشريُّ[1] باستلزامِ ذلك صرفَه.

فإن قيلَ[2]: فهل يصِحُّ ذلك في قراءةِ مَن قرأَ[3]: ﴿يُوسِفُ﴾، كـ: (يُكْرِمُ)، أو[4]: ﴿يُوسَفُ﴾، كـ: (يُكْرَمُ)، مانعُه حينئذ يكونُ العلميةَ والوزنَ؟

قالَ ز[5]: لا؛ لأنَّ القراءةَ المشهورةَ شهِدَت بالعجمةِ؛ فلا تكونُ عربيةً تارةً، عجميةً أُخرَى، قالَ: ونحوُ (يُوسُفَ) في اللغاتِ الثلاثِ: (يُونُس)، ولا يُقالُ: هو

---

(١) انظر: الكشاف (٢/ ٤٤١).

(٢) من كلام الزمخشري يكمل.

(٣) وهي قراءة طلحة بن مصرف وعيسى بن عمرو الحسن وابن وثاب والأعمش. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٤).

(٤) وهي قراءة طلحة بن مصرف وعيسى بن عمر والحسن والأعمش ويحيى، وهي لغة بعض بني عقيل. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٤).

(٥) يقصد به الزمخشري.

عربيٌّ؛ لكونِه في لغتين منها بوزنِ الْمُضارعِ مِن: «آنَسَ»، أو: «أُونِسَ»[١].

ع: ونظيرُ هذا (طُوَى)، لا تقولُ فيمَن منعَه الصرفَ: إنه كـ: (عُمَرَ)؛ لأنَّ لغةَ الصرفِ تأبى ذلك، كذا نصَّ عليه الناظمُ[٢]، مع أنَّه يُمكِنُ في هذا أن يُقالَ: مَن صرَفَه قدَّرَه غيرَ معدولٍ، ومَن منعَ صَرْفَه قدَّرَه معدولًا؛ لكونِ عدلِه تقديريًّا، لا تحقيقيًّا، فما ظنُّكَ بامتناعِ ذلك هُنا؟

[زَيْدٍ]: قالَ ذو الإصبعِ العَدوانِيُّ[٣]:

وَأَنْتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِئَةٍ ... فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طُرًّا فَكِيدُونِي

قيلَ: (زَيْدٌ) مصدرٌ، وقيل: جمعُ (زَائِدٍ)، [كـ: (صاحب][٤]، وصَحْبٍ)، وحكَى الفراءُ[٥]: «زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا، وزِيدًا، وزَيَدانًا»، وأنشدَ البيتَ بكسرِ الزاي مِن (زَيْدٌ).

* * *

كَذَاكَ ذُو[٦] وَزْنٍ [يَخُصُّ الفِعْلَا ... أَوْ غَالِبٍ كَـ: (أَحْمَدٍ، وَيَعْلَى)]

قولُه: (أَوْ غَالِبٍ) ردَّه ابنُ الحاجِبِ[٧] بما هو معروفٌ مِن كلامِه.

---

(١) انظر: الكشاف (٢/ ٤٤١).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٣).

(٣) من البسيط. انظر: ديوان ذي الإصبع العدواني (٩٥) والاشتقاق لابن دريد (٢٠) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٦٢) وشرح المفصل (١/ ١٠٠).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٢١٢).

(٥) انظر: شرح المفضليات للأنباري (٧٦٣) والصحاح (٢/ ٤٨٢).

(٦) في المخطوط: (ذا).

(٧) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (١٠١).

وقولُه: إنَّ ذلكَ رَدٌّ إلى جهالةٍ؛ إذ لا يُعرَفُ ذلك إلا بعدَ الإحاطةِ بما وَرَدَ منه في الأسماءِ والأفعالِ، يقالُ له: واردٌ عليكَ في الخاصِّ بالفعلِ؛ فإنَّكَ تقولُ به.

ذكرَ ابنُ هشامٍ اللَّخميُّ في «شَرْحِ الدُّرَيْدِيَّةِ»[١] في (سَيْفِ بْنِ ذِي يَزَن) قولَين:

أحدُهُما: أنَّ (يَزَن) أصلُه: «يَوْزِنُ»، ثمَّ حُذِفَت الواوُ؛ لوُقُوعِها بينَ ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ، ثمَّ قُلِبَت الكسرةُ فتحةً.

والثاني: أنَّ الأصلَ: «وَزَنَ»، فِعْلٌ ماضٍ، ثمَّ أُبدِلَت الواوُ همزةً، كما في: (أَنَاةٍ، وأَحَدٍ)، ثمَّ أُبدِلَت الهمزةُ ياءً.

قالَ: «وهو مصروفٌ على هذا، وغيرُ مصروفٍ على الأوَّلِ».

* * *

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا [مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ]

[فليس ينصرف]: وذلك لمشابهةِ[٢] الألِفِ لألِفِ التأنيثِ في اللفظِ، والزيادةِ، والتطرُّفِ، والموافقةِ لمثالِ ما هي فيه؛ فإنَّ (عَلْقَى) نظيرُ (سَكْرَى)، و(عِزْهَى) نظيرُ (ذِكْرَى).

وشَبَهُ الشيءِ بالشيءِ كثيرًا ما يُلحِقُه به، كـ: (حَامِيمَ) اسمَ رَجُلٍ، فإنَّه عندَ س[٣] لا ينصرِفُ؛ لمشابهَتِه لـ: (قَابِيلَ)[٤] في الوزنِ، وامتناعِ دخولِ (أَلْ).

---

(١) انظر: شرح ابن هشام اللخمي على الدريدية (٢٠٥).

(٢) في المخطوط مطموس نصف الكلمة، ولعل الصواب ما تممنا به.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٢٥٧).

(٤) في المخطوط (قابل).

وكـ: (حَمْدُونَ) علمًا لرَجُلٍ؛ فإنَّه عندَ الفارسيِّ[(١)] لا ينصرِفُ؛ لمجيئِهِ بزيادةٍ لا تكونُ للآحادِ العربيةِ.

لو قالَ:

وَمَـا يَصِـيرُ عَلَمًـا مِـنْ ذِي أَلِـفْ ... مُلْحِقَـةٍ مَقْصُـورَةٍ لَـمْ يَنْصَـرِفْ

كانَ أحسَنَ.

* * *

وَالعَلَـمَ امْنَـعْ [صَـرْفَهُ إِنْ عُـدِلَا ... كَـ: (فُعَـلِ) التَّوْكِيـدِ أَوْ كَـ: (ثُعَـلَا)]

يمتنعُ صرفُ الاسمِ للتعريفِ والعدلِ في ثلاثةِ أنواعٍ:

أحدُها: (فُعَلُ) عَلَمًا لمذكَّرٍ، معدولًا عن (فَاعِلٍ).

الثاني: (فُعَلُ) في التَّوكيدِ.

الثالثُ: (سَحَرُ، وأمسُ).

الأوَّلُ نحوُ: (عُمَرَ)، وطريقُ معرفةِ عدلِه: مجيئُه ممنوعَ الصَّرفِ، ولا علةَ مع العلميةِ ممكنةً غيرُ العدلِ، كـ: (عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ)، بخلافِ: (أُدَدٍ)؛ فإنَّه سُمِعَ مصروفًا، وبخلافِ: (طُوَى)، في لغةِ مَن لا يصرِفُه؛ فإنَّ فيه ما يمكنُ ادعاؤه غيرَ العدولِ، وهو التأنيثُ.

والثاني: (فُعَلُ) في التوكيدِ، وتلك في أربعةِ ألفاظٍ، هي: ([بُتَعُ][(٢)]، جُمَعُ، كُتَعُ،

---

(١) نقله ابن برهان. انظر: شرح اللمع لابن برهان (٤٧٦) وشرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٢٧٧) وشرح التسهيل (١/ ٨٧) وشرح ابن الناظم (٤٦٥).

(٢) مكان هذه الكلمة بياض في المخطوط.

بُصَعُ)، أمَّا تعريفُها فبِنِيَّةِ الإضافةِ إلى ضميرِ المؤكَّدِ، وأما عدلُها فعن (فَعْلَاوَاتٍ)؛ لأنَّ لها مذكرًا يُجمَعُ بالواوِ والنونِ، فقياسُها هي أن تُجمَعَ بالألفِ والتاءِ. انتهى(١).

وأمَّا (سَحَرُ)، فإن لم يُرَد به معيَّنٌ صُرِفَ، نحوُ: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ۝٣٤ نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَاۚ﴾(٢)، وإن أُرِيدَ به معيَّنٌ، فإن استُعْمِلَ غيرَ ظرفٍ وجبَ كونُه بـ: (أَلْ) أو الإضافةِ، نحوُ: «طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا»، وإن استُعْمِلَ ظرفًا جازَ كونُه بـ: (أَلْ) أو بالإضافةِ، فلا يدخلُ فيما نحن فيه، وجازَ استعمالُه بغيرِها، فيكونُ مَفتوحًا بغيرِ تنوينٍ باتِّفَاقٍ.

ثمَّ اختُلِفَ، فقالَ صَدْرُ الأَفَاضِلِ(٣): مبنيٌّ لتضمُّنِه معنَى حرفِ التعريفِ، وقالَ الجمهورُ: معرَبٌ غيرُ منصرِفٍ، والفرقُ بينَ العدلِ والتضمينِ أنَّ:

التضمينَ: استعمالُ الكَلمةِ في معناها الأصليِّ، مَزيدًا عليه معنًى آخرُ.

والعدلُ: تغييرُ صيغةِ اللفظِ مع بقاءِ معناه.

فـ: (سَحَرُ) عندنا معدولٌ(٤) عن (السَّحَرِ)، مِن غيرِ تغييرِ معناه، وعندَه(٥) واردٌ على صيغتِه الأصليةِ ومعناها، مَزيدًا عليه معنَى حرفِ التعريفِ.

وأمَّا (أَمْسُ): فإن صُغِّرَ أو نُكِّرَ أعربَ منصرفًا باتِّفاقٍ، قالَ(٦):

---

(١) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٤).

(٢) القمر: ٣٤ـ ٣٥.

(٣) انظر: التخمير لصدر الأفاضل (١/ ١٨٢).

(٤) أغلبها مطموس في المخطوط.

(٥) يقصد به صدر الأفاضل، وفي المخطوط: (عند).

(٦) بتمامه: =

مَـــرَّتْ بِنَـــا أَوَّلَ مِـــنْ أُمُـــوسِ

وإن استعمِلَ مُفردًا مُكَبَّرًا، فإن أُرِيدَ به منكَّرٌ فكذلك، كقولِك: «اتَّفَقَ لِي كَذَا فِي أَمْسٍ»، تريدُ أَمْسًا مِن الأُمُوسِ، وإن أردتَ به اليومَ الذي قبلَ اليومِ الذي أنتَ فيه، فإن استُعْمِلَ بـ: (أَلْ) أو بالإضافةِ كانَ مُعربًا، نحوُ: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[1]، كذا استدلُّوا، وإن كانَ بغيرِهِما، ففيه ثلاثُ لغاتٍ:

الحِجازيُّونَ[2] يبنونَه على الكسرِ مُطلقًا.

وبعضُ تميمٍ[3] يُعرِبُه غيرَ مُنصرفٍ مُطلقًا؛ للتعريفِ والعدلِ.

وجمهورُ تميمٍ يُعرِبُه غيرَ مُنصرِفٍ رفعًا، ويَبْنِيه على الكسرِ نَصبًا وجرًّا.

وعلى اللغةِ الأُولَى جاءَ قولُه[4]:

مَنَـــعَ البَقَـــاءَ تَقَلُّـــبُ الشَّـــمْسِ ... وَطُلُوعُهَـــا مِـــنْ حَيْـــثُ لَا تُمْسِـــي

إِلى أن يقولَ:

= مَـــرَّتْ بِنَـــا أَوَّلَ مِـــنْ أُمُـــوسِ ... تَمِـــيسُ فِينَـــا مِشْـــيَةَ العَـــرُوسِ

أنشده قطرب ولم يعين قائله، وهو رجز، وفي المخطوط: (مررت)، وهو تحريف. انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب (٣٣) والمحتسب (٢/ ٢٢٤).

(١) يونس: ٢٤.

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٣).

(٤) مجموعة أبيات تنسب لأسقف نجران أو تبع بن الأقرن أو روح بن زنباع، وهي من الكامل. انظر: مراتب النحويين (٧١) وثمار القلوب (٢٣٢) والروض الأنف (١/ ٨٥) والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٤٩).

وَمَضَـــى بِفَصْـــلِ قَضَـــائِهِ أَمْـــسِ

وعلى اللغةِ الثالثةِ جاءَ قولُه[١]:

لَقَـــدْ رَأَيْـــتُ عَجَبًـــا مُـــذْ أَمْسَـــا

وتلخَّصَ أنَّ الممنوعَ الصرفَ للعدلِ والتعريفِ ثلاثةُ أنواعٍ:

ما تعريفُه بالعلميةِ، نحوُ: (عُمَرَ، وزُفَرَ، وحَذَامِ، وقَطَامِ).

وما تعريفُه بالعدلِ عن (أَلْ)، وهو: (سَحَرُ، وأَمْسُ).

وما تعريفُه بتقديرِ الإضافةِ، وهو: (جُمَعُ) وأخواتُه.

قولُه: (كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ): الأصحُّ أنَّ تعريفَه بشبهِ العلميةِ[٢]، لا بالعلميةِ نفسِها.

قولُه: (كَثُعَلَا) الظاهرُ فسادُ التمثيلِ؛ لأنَّ (ثُعَلَ) اسمٌ لقبيلةٍ، فيكونُ كـ: (مَجُوسَ، وثَمُودَ)[٣].

مِن «مِفتاحِ الإعرابِ» للأمينِ المحليِّ[٤]: «(جُحَا) معدولٌ عن (جَاحٍ)، مِن: «جَحَوْتُ بِالْمَكَانِ»، إذا أقمت به، قُدِّمَت عينُه على فائِه، فوزنُه (عُفَلُ)، وحكَى أبو الحَسَنِ بنُ سِيدَهْ[٥]: «جَحَا بِالْمَكَانِ»، و: «حَجَا»، إذا أقامَ به؛ فعلَى هذا: (جَاحٍ):

---

(١) رجز ينسب للعجاج. انظر: ملحقات ديوان العجاج (٢/ ٢٩٦) والكتاب (٣/ ٢٨٥) والنوادر لأبي زيد (٢٥٧).

(٢) وهو مذهب ابن عصفور. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٧٢).

(٣) انظر: الحجة (٤/ ٣٥٥) وارتشاف الضرب (٢/ ٨٨٤).

(٤) انظر: مفتاح الإعراب (١٧٩).

(٥) انظر: المحكم لابن سيده (٣/ ٤٦١).

(فَاعِلٌ)، و: (جُحَا): (فُعَلُ)، مِن غيرِ قَلبٍ».

***

وَالعَـدْلُ وَالتَّعْرِيـفُ [مَانِعَـا (سَـحَرْ) إِذَا بِـهِ التَّعْيِـينُ قَصْـدًا يُعْتَبَـرْ]

ابنُ عُصفورٍ[1]: «(سَحَرُ) ممنوعُ الصرفِ في مثلِ: «جِئْتُكَ يَوْمَ الجُمعةِ سَحَرَ»؛ للعدلِ وشبهِ تعريفِ العلميةِ، مِن حيث كان تعريفًا مِن غيرِ أداةٍ في اللَّفظِ، وتعريفُه في رُتبةِ تعريفِ ما فيه (أَلْ)، وكذا القولُ في: (أَجْمَعَ) وأخواتِه؛ فإنَّ تعريفَها على الأصحِّ بإضافةٍ مُقَدَّرةٍ، وجازَ ذلك لشبهِه تعريفَ العلميةِ، وقيلَ: التعريفُ بالعلميةِ، وكأنَّهُ عُلِّقَ على معنَى الإحاطةِ لِمَا يَتْبَعُه».

(سَحَر): قالَ في (بابِ الظُّروفِ)[2] مِن «التَّسْهِيل»[3] و«شَرحِه»[4] ما ملخَّصُه: إنَّه يمتنِعُ مِن الصرفِ والتصرُّفِ بشرطَين:

أحدُهما: أن يكونَ مُرادًا به التَّعيِينُ.

والثاني: أن يكونَ مُجَرَّدًا مِن (أَلْ) والإضافةِ.

وثالثٌ[5] لم يذكره، وهو: أن يكونَ ظَرفًا، اسْتَغْنَى[6] عن ذكرِه بكونِه يتكلَّمُ في (بابِ الظُّرُوفِ).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٧٢).

(٢) في المخطوط: (الظرف)، والتصويب من التسهيل، ومما سيقوله ابن هشام بعدُ.

(٣) انظر: التسهيل (٩١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٠٢).

(٥) قوله: (وثالث) مكرر مرتين في المخطوط.

(٦) أي: ابنُ مالك.

وبقِيَ عليه رابعٌ[(١)]، وهو: أن يكونَ مُكَبَّرًا لا مصغَّرًا؛ وذلك لأنَّه ذَكَرَ بعدَ هذا أنَّ (سُحَيْرًا) إذا أُرِيدَ به معيَّنٌ كان منصرفًا لا متصرفًا، وهذا أغناه عن اشتراطِ التكبيرِ أوَّلًا.

فصارت الشروطُ أربعةٌ: أن يكون مُعَيَّنًا، مُكَبَّرًا، مُجَرَّدًا، ظَرْفًا.



(١) في المخطوط: (أربع).



[جمع التكسير]

جرت عادتُهم، س[1] فمَن بعدَه، أن يتكلَّمُوا على المفرداتِ، فيقولون مثلًا: (فَعْلٌ) يُجمَعُ على كذا، و(فَعَلٌ) على كذا، إلى آخرِها، وبعضُهم يذكُرُ الجمعَ، ثم يستوفِي مثالَه مِن المفرداتِ.

وقد سلكَ النَّاظِمُ هذه الطريقةَ في كُتُبِه[2]، وهي عندي أحسَنُ؛ لِطُول تلك؛ لأنَّ بعضَ الجُموعِ تكونُ مفرداتُه كثيرةً منتشرةً، كـ: (فِعَالٍ، وأَفْعَالٍ)، وهم يرتِّبونَ المفرداتِ على ترتيبِها الطبيعيِّ: الثُّلاثيُّ أولًا، ثمَّ الرباعيُّ، ثمَّ الخماسيُّ، والمذكَّرُ، ثمَّ المؤنَّثُ، والاسمُ، ثمَّ الصفةُ، فيحتاجون إلى ذِكرِ الجمعِ مع كلِّ مفردٍ مِن تلك المفرداتِ المنتشرةِ.

وفي ذلك تطويلٌ وبُعْدٌ عَن الضبطِ، أمَّا إذا عُرِفَ في محلٍّ واحدٍ جميعُ ما يُجمَعُ على (أَفْعَالٍ، أو فِعَالٍ) أو غيرِ ذلك، فإنَّه أَخْصَرُ وأَوْفَرُ للذِّهنِ، وأيضًا فسالكُ طريقةِ الناظمِ متمكِّنٌ [مِن ذِكْرِ][3] أوزانِ القلةِ قبلَ الكثرةِ، كما هو القياسُ، بخلافِ سالكِ الطريقةِ الأخرى.

* * *

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٦٧) والمقتضب (٢/ ١٩٥) والأصول (٣/ ٥٢) واللمع (١٧١).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٥) وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٩١٦).

(٣) ساقط من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٣٩٣).

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ [وَضْعًا يَفِي ... كَـ: (أَرْجُلٍ) وَالعَكْسُ جَاءَ كَـ: (الصُّفِي)]

أشارَ بقولِه: (وَضْعًا) إلى أنَّ مجيئَه كذلك يكونُ بطريقِ الوَضعِ، فيكونُ مشتركًا، لا بطريقِ المجازِ، ونصَّ ابنُه[1] على جوازِ استعمالِ صِيَغِ كلٍّ مِن النوعين في موضعِ الأُخرى مجازًا.

ويُمَثَّلُ لهذا بقولِ دُريدِ بنِ الصِّمَّةِ[2]:

تَنَادَوْا وَقَالُوا أَرْدَتِ الخَيْلُ فَارِسًا ... فَقُلْتُ أَعَبْدُ اللهِ ذَلِكُمُ الرَّدِي
كَمِيشُ الإِزَارِ خَارِجٌ نِصْفُ سَاقِهِ ... بَعِيدٌ مِنَ الآفَاتِ طَلَّاعُ أَنْجُدِ

ويُرْوَى[3]: «صَبُورٌ عَلَى اللَّأْوَاءِ»، بدلَ: «بَعِيدٌ مِنَ الآفَاتِ»، قالَ أبُو الفتحِ[4]: «وهي روايتُنا»، قال: «وهذا تكسيرُ قلةٍ».

* * *

لِـ: (فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ [عَيْنًا (أَفْعُلُ) ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايْضًا يُجْعَلُ]

[لِفَعْلٍ]: وشذَّ ذلك في (فِعْلٍ)، قالُوا: (ذِئْبٌ، وأَذْؤُبٌ)، وفي (فِعَلٍ)، قالُوا: (ضِلَعٌ، وأَضْلُعٌ)، و(فُعْلٍ)، قالَ[5]:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٤٧).

(٢) من الطويل. انظر: ديوان دريد (٦٣) وجمهرة أشعار العرب (٤٧١) وتأويل مشكل القرآن (٩٠).

(٣) وهذا ما أثبته ابن هشام في غير هذا الكتاب. انظر: تلخيص الشواهد لابن هشام (٢٩٠).

(٤) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لأبي الفتح بن جني (٢١٨).

(٥) رجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (١٦٤) والكتاب (٣/ ٥٧٨) والمقرب (٤٨٩).

وزَحْـــمُ رُكْنَيْـــكَ شَــــدِيدُ الأَرْكُـــنِ

وقـالُوا: (قُفْـلٌ، وأَقْفُـلٌ)، وفي (فَعُـلٍ)، كـ: (ضَبُعٍ)، و(فَعَلَةٍ)، كـ: (أَكَمَـةٍ)، و(فِعْلَةٍ)، كـ: (نِعْمَةٍ).

[صح عينًا]: ش غ[1]: «وَشَذَّ: (أَثْوُبٌ، وأَسْيُفٌ)».

قولُه: (صَحَّ عَيْنًا)[2] اشترطَ في «المقرَّبِ»[3] أيضًا انتفاءَ التضعيفِ، فخرجَ نحوُ: (زَقٍّ، وفَذٍّ، وقَدٍّ، وصَكٍّ)، فعلَى هذا يكونُ قولُهم: (كَفٌّ، وأَكُفٌّ) مِن الشاذِّ، وكذا: (صَكٌّ، وأَصُكٌّ).

لكنَّه بعدَ ذلك قالَ[4]: إن (فَعْلًا) المضعَّفَ يُجمَعُ في القلةِ على (أَفْعُلٍ)، كـ: (أَصُكٍّ)، وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ، وفُعُولٍ)، كـ: (صِكَاكٍ، وصُكُوكٍ)، فثبتَ أنَّ ذلك ليسَ بشرطٍ.

قولُـه: (أَفْعُـل): ومِـن ذلـك: (أَيْـدٍ، وأَظْـبٍ)؛ لأنَّ (يَـدًا): (فَعْـلٌ): (يَـدْيٌ)، والمنقوصُ الذي لم يُكَمَّلْ بالتاءِ يُرَدُّ إليه محذوفُه، ثم يُجمَعُ على قياسِ نظيرِه، ولأنَّـه إذا أدَّى قياسٌ إلى اسمٍ معرَبٍ آخرُه واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبلَها رُفِضَ ذلك.

وأمَّا إذا كانَ المنقوصُ مُكَمَّلًا بالتاءِ فبابُه أن يُجمَعَ للقليلِ بـالألفِ والتـاءِ، وللكثيرِ بالواوِ والنونِ، فتقـولُ: (سَنَوَاتٌ، وسِنُونَ)، وتكسيرُه شـاذٌّ، والـذي سُـمِعَ

---

(١) انظر: شرح الغاية (٢١٠)، وإن كان يعني شرح العمدة فهو في (٢/ ٩١٨).

(٢) في المخطوط: (صَحَّ لَامًا)، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: المقرب (٤٨٧).

(٤) انظر: المقرب (٤٨٩).

منه: (أَمَةٌ، وإِمَاءٌ، وإِمْوَانٌ، وآمٍ)، و(بُرَةٌ، ولُغَةٌ)، و(بُرًى، ولُغًى)، و(شَفَةٌ، وشِفَاهٌ). مِن «المقرَّبِ»[(١)].

ع: ووجهُ كونِ الواوِ والنونِ للكثرةِ أنَّ هذا في الحقيقةِ تكسيرٌ لا تصحيحٌ، وإن أشبهَ في اللفظِ علامةَ التصحيحِ، ألا ترى أنَّه جَبْرٌ لِمَا فاتَ الكلمةَ مِن لامِها؟

اقتصارُه في عَدِّ مفردِ (أَفْعُلٍ) على (فَعْلٍ) اسمًا صحيحَ العينِ، وعلى الرباعيِّ المقيَّدِ ظاهرٌ في أنَّه لا ينقاسُ في غيرِهما؛ ولهذا حكَمُوا بأنَّ (أَجْرٍ) مِن قولِه[(٢)]:

.... أَجْـــرٍ وَأَعْـــرَاسُ

على خلافِ القياسِ.

فإن قيلَ: كيفَ ارتكبوا هذا، ونصُّوا عليه، مع اعترافِهِم بأنَّه سُمِعَ في (جِرْوٍ) الفتحُ؟ فهلَّا جعلوه[(٣)] جمعًا له؛ ليسلمُوا مِمَّا ارتكبوه.

فالجوابُ: أنَّ الذي حملَهم على ذلك أنَّ الكسرَ في (جِرْوٍ) أفصحُ وأكثرُ مِن الفتحِ، وقد حكَوا[(٤)] فيه الضَّمَّ أيضًا.

* * *

---

(١) انظر: المقرب (٤٨٧) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٤٧).

(٢) بتمامه:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِهِ ... بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وَأَعْرَاسُ

والبيت لمالك بن خويلد الخناعي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٤٢) والإيضاح (٢٠) وشرح التصريف للثمانيني (٤٨١).

(٣) في المخطوط: (جعلواه).

(٤) انظر: إصلاح المنطق (١٣٢).

إِنْ كَـانَ كَـ: (العَنَـاقِ، [وَالـذِّرَاعِ) فِـي مَــدٍّ وَتَأْنِيــثٍ وَعَــدِّ الأَحْــرُفِ]

قولُه: (وتاء تأنيث)[1] وشذَّ في[2]: (طِحَالٍ، وعَنَانٍ، ومَكَانٍ، وجَنِينٍ).

قولُه: (وَعَدِّ الأَحْرُفِ) وشذَّ في (أُنْبُوبٍ).

وليسَ[3] التأنيثُ مُصَحِّحًا؛ لاطِّرادِه في (فَعَلٍ)، كـ: (قَدَمٍ)، خلافًا ليونسَ[4]، ولا في (فِعْلٍ)، كـ: (قِدْرٍ)، و(فِعَلٍ)، كـ: (قِتَبٍ)، و(فَعَلٍ)، كـ: (قَدَمٍ)، و(فُعْلٍ)، كـ: (غُولٍ)، و(فَعُلٍ)، كـ: (عَجُزٍ)، و(فُعُلٍ)، كـ: (عُنُقٍ)، خِلافًا للفراء[5].

* * *

وَغَيْــرُ مَــا (أَفْعُــلُ) [فِيــهِ مُطَّــرِدْ مِـن الثُّلَاثِـي اسْـمًا بِـ: (أَفْعَـالٍ) يَـرِدْ]

قولُه: (وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ) البيتَ، أعمُّ مِن أن يكونَ ثُبوتُ (أَفْعَالٍ) لما ذكرَ باطرادٍ ولزومٍ، أو كثرةٍ أو قلةٍ أو ندورٍ، فالقليلُ في (فَعَلٍ) معتلِّ العينِ، كـ: (حَالٍ، ومَالٍ)، والنادرُ في (فُعَلٍ)، كـ: (رُطَبٍ)، واللازمُ في (فَعِلٍ)، كـ: (كَبِدٍ، ونَمِرٍ)، والغالبُ في (مَدْيٍ، وظَبْيٍ، ولَبَبٍ، وكَبِدٍ، وعَضُدٍ، وعِنَبٍ، وطُنُبٍ)، [و][6] يُحفَظُ في (فَعْلٍ) صحيحَ العينِ، كـ: (فَرْخٍ).

---

(١) هذا تصرف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٢) انظر: التسهيل (٢٦٩) وارتشاف الضرب (١/ ٤١٠).

(٣) من هنا حتى نهاية هذه التحشية منقولة بلفظها من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٩١) والأصول (٢/ ٤٣٣) والمقاصد الشافية (٧/ ٢٦).

(٥) انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٦) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها.

ح[١]: «ثبتَ مِنه ما لا يُحصى، فلو جُعِلَ قياسًا لكانَ مذهبًا حسنًا».

ع: فهذان مذهبان.

وزعمَ الفراءُ[٢] أنَّه مقيسٌ فيه إن كانت فاؤه همزةً، كـ: (أَنْفٍ)، أو واوًا[٣]، كـ: (وَهْمٍ).

ويُحفَظُ (أَفْعَالٌ) أيضًا في (فَعِيلٍ) بمعنَى (فَاعِلٍ)، كـ: (شَرِيفٍ)، و(فَعَالٍ)، كـ: (جَبَانٍ)، و(فَعْلَةٍ)، كـ: (بَيْضَةٍ)، و(فُعْلَةٍ)، كـ: (بُرْكَةٍ)، وهو طائرٌ مِن طيرِ الماءِ، وفي (شَعَفَةٍ)، و(قَصَرَةٍ)، وهي أصلُ العُنُقِ، و(نَمِرَةٍ، وجِلْفٍ، ونِضْوٍ، وحُرٍّ، وخَلَقٍ)، و(جُنُبٍ)، في لغةِ مَن جمعَه، و(يَقُظٍ، ونَكِدٍ، وكَؤُودٍ، وقِمَاطٍ[٤]، وغُثَاءٍ، وخَرِيدَةٍ، ومَيِّتٍ، ومَيِّتَةٍ، وجَاهِلٍ، ووَادٍ)، و(ذَوْطَةٍ) لضَرْبٍ مِن العناكِبِ يلسَعُ، و(أَغْيَد، وقَحْطَانِي، وأَقْحَاطٍ، وفِيقَةٍ)[٥].

قولُه: (بِأَفْعَالٍ): لزومًا أو غلبةً، ومِن ثَمَّ صحَّ استثناءُ (فُعَلٍ) في قولِه: **(وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ)** البيتَ.

وينبغي أن يقولَ هُنا:

وَبِـ: (فُعُولٍ): (فَعِلٌ)، نحوُ: (كَبِدْ)　　يُخَصُّ غَالِبًا ....

فإنَّه أيضًا استثناءٌ مِن القاعدةِ السابقةِ.

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤١٣).

(٢) هذه التحشية حتى آخرها منقولة من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٣) في المخطوط (واو).

(٤) في المخطوط: (رقاط).

(٥) في المخطوط (وأقاحط ورفيقة)، والتصويب من التسهيل.

والحاصلُ: أنَّ كلًّا مِن (فُعَلٍ، وفَعِلٍ) اسمين يأتي على (أَفْعَالٍ) قليلًا، نحوُ: (رُطَبٍ، وأَرْطَابٍ)، و(وَعِلٍ، وأَوْعَالٍ)، و(كَبِدٍ، وأَكْبَادٍ)، ويأتي (فُعَلٌ) على (فِعْلَانٍ)، كـ: (صُرَدٍ، وصِرْدَانٍ)، و(فَعِلٌ) على (فُعُولٍ، كـ: (كَبِدٍ، وكُبُودٍ)، و(نَمِرٍ، ونُمُورٍ)، ومجيئُهما على غيرِ (أَفْعَالٍ) هو الغالبُ فيهما[١].

مِن مجيء (فِعْلٍ) على (أَفْعَالٍ): (حِمْلٌ، وعِدْلٌ، وحِبٌّ).

ابنُ الشَّجَرِيِّ[٢]: «وليسَ (الأَحْبَابُ) جمعَ (حَبِيبٍ)، كـ: (شَرِيفٍ، وأَشْرَافٍ)، و(يَتِيمٍ، وأَيْتَامٍ)؛ لأمرين:

أحدُهُما: أنَّ جمعَ (فِعْلٍ) على (أَفْعَالٍ) أَقْيَسُ مِن جمعِ (فَعِيلٍ) عليه، وأَكْثَرُ منه.

الثاني: أنَّ (شَرِيفًا، ويَتِيمًا) مِن بابِ (فَعِيلٍ) بمعنى (فاعِلٍ)، بخلافِ (حَبِيبٍ)؛ فإنَّه (فَعِيلٌ) بمعنَى (مَفْعُولٍ)، كـ: (قَتِيلٍ)، أصلُه (مَقْتُولٌ)؛ فقد افترقا»[٣].

ومِن ثَمَّ خُطِّئَ[٤] الفراءُ[٥] في قولِه في (أَخٍ، وأَبٍ) إنَّهما (فَعْلٌ): (أَخْوٌ، وأَبْوٌ)؛ لأنَّه قد جاءَ جمعُهُما على (آخَاءٍ، وآبَاءٍ).

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٤) والمقتضب (٢/ ٢٠٣).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٥٢).

(٣) انتهى هنا النقل عن ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٥٢).

(٤) كتبت هذه التحشية متصلة بالسابقة، وهي عند العليمي (٢/ ٣٩٦). مسبوقة بأن كلام ابن مالك يقتضي أن (فَعْلًا) لا يُجمع على (أَفعالٍ). انظر: شرح التسهيل (١/ ٤٥) والتذييل والتكميل (١/ ١٥٨).

(٥) كتبت هذه التحشية متصلة بالسابقة، وهي عند العليمي (٢/ ٣٩٦). مسبوقة بأن كلام ابن مالك يقتضي أن (فَعْلًا) لا يُجمع على (أَفعالٍ).

ومِن ثَمَّ اعتذَرَ ابنُ مالكٍ[(١)] عن: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾[(٢)] بأنَّ (أَقْرَاءً) شَاذٌّ.

أربعةٌ تُجمَعُ في القلةِ والكثرةِ على (أَفْعَالٍ): (فَعُلٌ)، كـ: (عَضُدٍ ـ وأَعْضَادٍ)، وقد يجيءُ على (فِعَالٍ)، كـ: (سِبَاعٍ)، و(فِعَلٌ)، كـ: (ضِلَعٍ)، وشذَّ (أَضْلُعٌ، وضُلُوعٌ)، و(فِعِلٌ)، كـ: (إِبِلٍ)، و(فُعُلٌ)، كـ: (عُنُقٍ).

[فُهِمَ مِن هذا][(٣)] أنَّ ما (أَفْعُلٌ) فيه مطَّرِدٌ لا يأتي على (أَفْعَالٍ)، فأمَّا قولُه تعالَى: ﴿قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ﴾[(٤)]، وقولُه سبحانَه: ﴿فَقَدۡ جَآءَ أَشۡرَاطُهَاۚ﴾[(٥)]، فالمفرَدُ: (نَفَلٌ، وشَرَطٌ)، بفتحِ العينِ، لغةٌ في السَّاكِنِها[(٦)]، قالَ[(٧)]:

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفَلْ

نعم، شذَّ: (رَأْدٌ وأَرْآدٌ)، وهو أصلُ اللحيين[(٨)]، و(زَنْدٌ، وأَزْنَادٌ)، و(فَرْخٌ،

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٩٦).

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٣٩٦).

(٤) الأنفال: ١.

(٥) محمد: ١٨.

(٦) انظر: جمهرة اللغة (٢/ ٧٢٦).

(٧) بتمامه:

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفَلْ ... وَبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: ديوان لبيد (١٤٢) وجمهرة أشعار العرب (٢١) والكامل (٣/ ٢٨٨).

(٨) وكذا عند العليمي (٢/ ٣٩٦)، وفي المخطوط: (الجبين)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٣/ ٥٦٨).

وأَفْـرَاخٌ)، و(أَنْـفٌ، وآنَـافٌ)، و(حَمْـلٌ، وأَحْمَـالٌ)، قـالَ اللهُ سـبحانَه: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[1].

وعكسُ هـذه: مجيءُ (فَعَلٍ) على (أَفْعُلٍ)، كـ: (زَمَنٍ، وأَزْمُنٍ)، و(جَبَلٍ، وأَجْبُلٍ)، قالَ[2]:

إِنِّـي لَأَكْنِـي بِأَجْبَـالٍ عَـنَ اجْبُلِهَـا[3]

* * *

وَغَالِبًـا أَغْنَـاهُمُ [(فِعْـلَانُ) فِـي (فُعَـلٍ) كَقَـوْلِهِمْ (صِـرْدَانُ)]

قولُه: (وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ) ع: كان سبب ذلك أنَّ (فُعَل) إما مقصورٌ مِن (فُعَالٍ)، كما ستأتي حكايتُه فيما بعدُ، أو قريبٌ مِنه، و(فُعَالٌ) يُجمَعُ على (فِعْلَانٍ)، كـ: (غُلَامٍ، وغِلْمَانٍ)، و(غُرَابٍ، وغِرْبَانٍ).

قالَ ابنُه[4]: «أمَّا (فُعَلٌ) فجاءَ بعضُه على (أَفْعَالٍ)، كـ: (أَرْطَابٍ)، والغالبُ مجيئُه على (فِعْلَانٍ)، كـ: (صِرْدَانٍ، ونُغْرَانٍ)».

---

(١) الطلاق: ٤.

(٢) بتمامه:

إِنِّـي لَأَكْنِـي بِأَجْبَـالٍ عَـنَ اجْبُلِهَـا وَبِاسْـمِ أَوْدِيَـةٍ عَـنْ ذِكْـرِ وَادِيهَـا

والبيت غير معين قائله، وهو من البسيط. انظر: المقتضب (٢/ ٢٠٠) والخصائص (٣/ ٦١) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥١٥).

(٣) في المخطوط: (اجيبلها).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٥٤٨).

وهذا قريبٌ ممَّا قاله أبوه في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»(١).

وفي «التَّبصِرة» للصَّيْمريِّ(٢): «(فُعَلٌ) بابُه في القلةِ والكثرةِ (فِعْلَانٌ)، وأكثرُ ما يقعُ في الحَيَوانِ، كـ: (جُعَلٍ، وجُرَذٍ، وصُرَدٍ)، وشذَّ مِنه: (رُبَعٌ، ورُطَبٌ)، فجاءَ على (أَفْعَالٍ)، فأمَّا (رُبَعٌ) فجاءَ ذلك فيه حَملًا على (جَمَلٍ، وأَجْمَالٍ)؛ لأنَّه منه، وأمَّا (رُطَبٌ) فليسَ مِن هذا البابِ؛ لأنَّه جمعُ (رُطَبَةٍ)، كقولِك: (ثَمَرَة، وثَمَر)، ولا يلزَمُ جمعُه؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ».

عبدُ اللَّطيفِ الحراني(٣): «(فُعَلٌ) في غيرِ الحيوانِ مُقارِبٌ له في الحيوانِ، أو مُساوٍ».

فقولُ الصَّيمريِّ: «أَكْثَرُ مَا يكونُ في الحَيَوانِ» يُوهِمُ خلافَ هذا، والأمرُ على ما قدَّمْتُ.

وقالَ صاحبُ «مِيزانِ العربيةِ»(٤): «ربَّما خَصُّوا نوعًا ببناءٍ، فلا يكادون يخرجون عنه، نحوُ: (نُغَرٍ، ونِغْرَانٍ)، و(صُرَدٍ، وصِرْدَانٍ)، وإنَّما خَصُّوه بهذا البناءِ؛ لأنَّهم جعلُوه كالمخفَّفِ مِن (فُعَالٍ)، نحوُ: (غُرَابٍ، وعُقَابٍ)».

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٨).

(٢) انظر: التبصرة (٤٠٩).

(٣) هو ابن المرحل، وقد لازمه ابن هشام، قال ابن حجر: «وَمَات بِالقَاهِرَةِ فِي المحرم سنة ٧٤٤هـ وَقد أَخذ عَنهُ الشَّيْخ جمال الدّين بن هِشَام، وَهُوَ الَّذِي نوَّه بِهِ، وَعرف بِقَدرِهِ، وَكَانَ يطريه ويفضله على أَبي حَيَّان وَغَيره، وَيَقُول: كَانَ الِاسْم فِي زَمَانه لأبي حَيَّان، وَالِانْتِفَاع بِابْن المرحل». انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٢١٠).

(٤) هو أبو البركات بن الأنباري. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٨٦).

ابنُ هشامٍ[١]: كما قالوا في (مِفْعَلٍ)[٢]: إنَّه مُخَفَّفٌ مِن (مِفْعَالٍ)، و(عَوِرَ)[٣]: إنَّه مُخفَّفٌ مِن (اعْوَرَّ).

ومِن (فُعَلٍ، وفِعْلَانٍ): (خُزَزٌ) لذَكَرِ الأرانب و(خِزَّان)[٤].

في «شَرْحِ الغَايَةِ»[٥]: «وَلَا يَطَّرِدُ جَمْعُ قِلَّةٍ على (فُعَلٍ)».

* * *

فِـــي اسْـــمٍ مُـــذَكَّرٍ [رُبَـــاعِيٍّ بِمَـــدّْ ثَالِـــثٍ (افْعِلَـــةُ) عَـــنْهُمُ اطَّـــرَدْ]

قولُه: (فِي اسْمٍ): إلَّا إن كانت المدةُ واوًا في صفةٍ مذكَّرٍ.

في «شَرْحِ الغَايَةِ»[٦] أنَّ مؤنَّثَ (فَعُولٍ) كمذكَّرِه، فنحوُ (قَدُومٍ، وأَقْدِمَةٍ)، بمنزلةِ (عَمُودٍ، وأَعْمِدَةٍ).

قولُه: (بِمَدّ) قيَّدَ في «شَرْحِ الغَايَةِ»[٧] الوزنَ بواحدٍ مِن خمسةٍ:

١ ـ قِذَالٍ.

٢ ـ حِمَارٍ.

٣ ـ رَغِيفٍ.

---

(١) يقصد به نفسه، أو لعله يقصد به الخضرواي.

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ٣٥٦) والأصول (٣/ ٢٣).

(٣) انظر: المقتضب (١/ ٩٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٤).

(٥) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢٠٩).

(٦) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

(٧) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

٤ ـ غُرَابٍ.

٥ ـ عَمُودٍ.

ع: ذكرَ ابنُ جِنِّي[1] أنَّ اليزيديَّ والكسائيَّ اختلفا في (الشِّرَى)[2]، أَيُمَدُّ أم يُقصَرُ؟

فمدَّهُ اليزيديُّ وقصَرَه الكسائيُّ، وذلك بحضرةِ الرشيدِ، واحتكَمُوا إلى العَرَبِ، فمَدُّوه، ويدلُّ على الْمَدِّ (أَشْرِيَةٌ)، كـ: (سِقَاءٍ، وأَسْقِيَةٍ)، وفي الجُملةِ اللغتان صحيحتان.

***

وَالْزَمْهُ فِي (فَعَالٍ) [اوْ (فِعَالِ) مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلَالِ]

كما التزموا (فِعَالًا) في نحوِ: (طَوِيلٍ، وطَوِيلَةٍ)، و(أَفْعَالًا) في (فَعُولٍ) معتلِّ اللامِ، كـ: (فَلُوٍّ)، و(أَفْعِلَةً) فيما ضُعِّفَ مِن (فَعَالٍ) و(فِعَالٍ)، نحوُ: (جَنَانٍ، وأَجِنَّةٍ)[3]، و(كِنَانٍ، وأَكِنَّةٍ)، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ﴾[4].

زمخشري[5]: «أَكِنَّةٌ: جمعُ كِنَانٍ».

ع: ف: (كِنَانٌ، وأَكِنَّةٌ) كـ: (غِطَاءٍ، وأَغْطِيَةٍ) وزنًا ومعنًى، و(أَفْعِلَةٌ) في (كِنَانٍ) واجبٌ؛ لتضعيفِه، وفي بابِ (غِطَاءٍ) واجبٌ؛ لاعتلالِه.

***

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٩٢).

(٢) كذا في بعض نسخ الخصائص، وبعضها: (الشراء).

(٣) في المخطوط بفك التشديد.

(٤) فصلت: ٥.

(٥) انظر: الكشاف (٤/ ١٨٥).

(فُعْـلٌ) لِنَحْـوِ (أَحْمَـرِ، [وَحَمْـرَا) وَ(فِعْلَـةٌ) جَمْعًـا بِنَقْـلٍ يُـدْرَى]

[فُعْلٌ]: تنبيهٌ: ومنه (بِيضٌ، وعِيسٌ، وهِيمٌ)؛ فإنَّهن (فُعْلٌ)، ولكن قُلِبَت الضمةُ كسرةً؛ لتَصِحَّ الياءُ، كما سيأتي شرحُه إن شاء الله في عِلمِ التصريفِ.

قولُه: (لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا) قالَ في «تَسْهِيلِه»[1]: «وهـو لـ: (أَفْعَلَ، وفَعْلَاءَ) وصفَين متقابلَين، أو منفردَين لمانعٍ في الخلقة».

ع: نحوُ: (آدَرَ، وأَكْمَرَ، وعَفْلَاءَ، ورَتْقَاءَ).

ثمَّ قالَ[2]: «فإن كانَ المانعُ الاستعمالَ فَـ: (فُعْلٌ) فيه محفوظٌ».

ع: نحوُ (آلَى، وعَجْزَاءَ) في أشهرِ الاستعمالَين، وقالُوا: «دِيمَةٌ هَطْلَاءُ».

ويُحفظ[3] في نحو: (سَقْفٍ)[4]، و(وِرْدٍ) صفةً لفرَسٍ، و(خَوَّارٍ)، قالَ[5]:

وَمَـا انْتَمَيْـتُ إِلَـى خُـورٍ وَلَا كُشُـفٍ

و(خَوَّارَةٍ، ونَمُومٍ، وبَازِلٍ)، و(عَائِذٍ)، وهي الناقةُ القريبةُ العهدِ بالنِّتَاجِ، و(أَسَدٍ)، و(أَظَلٍّ)، وهو باطنُ القدَمِ؛ فإنَّه (أَفْعَلٌ) اسمًا لا صفة، و(بَدَنَةٍ، ونَاقَةٍ)،

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٠).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧١).

(٣) مستفاد من ابن مالك وأبي حيان. انظر: التسهيل (٢٧١) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٢).

(٤) في المخطوط: (شقف)، وهو تحريف.

(٥) بتمامه:

وَمَـا انْتَمَيْـتُ إِلَـى خُـورٍ وَلَا كُشُـفٍ وَلَا لِئَـامٍ غَـدَاةَ الـرَّوْعِ أَوْزَاعُ

والبيت لضرار بن خطاب، وهو من البسيط. انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ١٤٥) والروض الأنف (٦/ ٩٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٦٨) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٥).

وكثُـرَ في نحـوِ: (دَارٍ، وقَـارَةٍ)، ونـدرَ في (زُغْبُـوبٍ)، قـالوا: «زُغْـبٌ»، وكـان قياسُـه (زَغَابِيبُ)، كـ: (عَصَافِيرَ)، وأن لا تُحذَفَ الباءُ الثانيةُ؛ لأنَّها للإلحـاقِ بـ: (عُصْفُورٍ)، وعلى هذا ينبغي حَمْلُ قولِه[1] في بابِ الإلحاقِ: إنَّ الملحَقَ محكومٌ له بحُكم الملحَقِ به غالبًا، لا ما قالَ ح[2].

مِن كتابِ «الفَسْرِ»: «أغن وغن»[3].

كان اللائقُ تقديمَ عَجُزِ هذا البيتِ على صدرِه؛ لوجهَين:

أحدُهُما: أن يتصِلَ جملةُ[4] القلةِ، وهو (فِعْلَةٌ)، بمـا قبلَـه مِـن جمـوعِ القلـةِ، وحينئذ يكمُلُ الكلامُ على جموعِ القلةِ غيرَ مفصولٍ بينها بأجنبيٍّ، ثم يتكلَّم بعـد ذلـك على جموعِ الكثرةِ.

الثاني: أنَّ القليلَ سابقٌ الكثيرَ طبعًـا، فليَسبِقْه وضعًا؛ ولهـذه العلـةِ بُـدِئَ بـ: (أَفْعُلٍ، وأَفْعَالٍ، وأَفْعِلَةٍ).

والثالثُ: أن يتصِلَ (فُعْلٌ) بـ: (فُعُلٍ)؛ فإنَّهما متقاربان ومتآخيـان، مِـن حيـثُ إنَّ كُلًّا منهما يجوزُ استعمالُ الآخَرِ فيه، إلا أنَّ استعمالَ (فُعُلٍ) في (فُعْـلٍ) ضـرورةٌ، وعكسُه على تفصيلٍ يُذكَرُ، ومَن أجازَ في نحوِ (قُفْلٍ): (قُفُـلٌ)[5]، فينبغـي لـه هنـا أن

---

(١) يقصد ابنَ مالك في التسهيل (٢٩٨).

(٢) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٨٢٢/ أ) مخطوط (نور عثمانيه).

(٣) قاله ابن هشام أيضًا في شرحه على البردة (٢١).

(٤) عند العليمي (٢/ ٤٠٣): (جمع).

(٥) يُحكى هذا عن الأخفش. انظر: شرح الشافية (١/ ٤٦).

لا يَخُصَّ ذلك بالضرورةِ.

* * *

وَفُعُـــلٌ لِاسْـــمٍ [رُبَـــاعِيٍّ بِمَـــدّْ قَـــدْ زِيـــدَ قَبْـــلَ لَامٍ اعْـــلَالًا فَقَـــدْ]

[بمد]: قالَ ابنُه(١): «فإن كانت المدةُ ألفًا فلا فرقَ بينَ كونِه مُذكَّرًا أو مؤنَّثًا، نحوُ: (قَذَالٍ، وحِمَارٍ، وأَتَانٍ، وذِرَاعٍ)».

ومفهومُ هذا مع عدمِ ذِكرِه مثلَه في مسألتَي الواوِ والياءِ أنَّ المذكَّرَ والمؤنَّثَ يفترقان.

قولُه: (**فَقَدَ إِعْلَالًا**)(٢) مُخرِجٌ لنحوِ: (كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ، وصَبِيٍّ ونَبِيٍّ).

فإن قلتَ: أيجوزُ في (فُعُلٍ): (فُعْلٌ)؟

قلتُ: هو في ذلك على ثلاثة أقسامٍ: ما يجوزُ فيه، وما يجبُ، وما يمتنعُ.

فالذي يجوزُ فيه هو الغالبُ، نحوُ: (كُتْبٍ، ورُسْلٍ، وسُبْلٍ)، فهذه جازَ فيها التخفيفُ، كما جازَ في (السُّحُتِ(٣)، والعُنُقِ)، بل أَوْلَى؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ مِن المفردِ.

والذي يجبُ فيه: ما كانت عينُه واوًا، نحوُ: (سِوَارٍ، وسُورٍ)، و(سِوَاكٍ، وسُوكٍ)، [و](٤) قولُه(٥):

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٤٩).

(٢) هذا تسامح من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٣) كذا في المخطوط مضبوط بالوجهين.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي (٢/ ٤٠٤).

(٥) بتمامه: =

وَفِـــي الأَكُـــفِّ اللَّامِعَـــاتِ سُـــوُرْ

وقولُه(١):

.... سُـــــوُكَ الإِسْـــــحِلِ

ضرورتانِ.

وكذلك عندي ما الإسكانُ فيه مُلْبِسٌ، نحوُ: (حِمَارٍ، وحُمُرٍ)، لا يُقالُ فيه: (حُمْرٌ)؛ لئلَّا يلتبِسَ بجمعِ: (أَحْمَرَ، وحَمْرَاءَ).

وعكسُ هذا الفصلِ جوازُ (فُعُلٍ) في (فُعْلٍ)، إلا أنَّ هذا خاصٌّ بالشِّعرِ، قالَ(٢):

وَمَـا انْتَمَيْـتُ إِلَـى خُـورٍ وَلَا كُشُـفٍ ... وَلَا لِئَـــامٍ غَـــدَاةَ الـــرَّوْعِ أَوْزاعُ

(كُشُفٌ) جمعُ (أَكْشَف)، وهو الفارسُ الذي لا مِجَنَّ له، وقولُه(٣):

طَوَى الجَدِيدَانِ مَا [قَدْ] كُنْتُ أَنْشُرُهُ ... وَأَنْكَرَتْنِـي ذَوَاتُ الأَعْـيُنِ النُّجُـلِ

= عَـــنْ مُبْرِقَـــاتٍ بِـــالْبُرِينَ وَتَبْـــدُو ... وَفِـــي الأَكُـــفِّ اللَّامِعَـــاتِ سُـــوُرْ

والبيت لعدي بن زيد، وهو من السريع. انظر: ديوان عدي (١٢٧) والكتاب (٤/ ٣٥٩) والمقتضب (١/ ١١٣).

(١) بتمامه:

أَغَـــرُّ الثَّنَايَـــا أَحَـــمُّ اللِّثَـــا ... تِ تَمْنَحُـــهُ سُـــوُكَ الإِسْـــحِلِ

والبيت لعبد الرحمن بن حسان، وهو من المتقارب. انظر: ديوان عبد الرحمن (٤٨) والمقتضب (١/ ١١٣).

(٢) مر قبل قليل.

(٣) البيت لأبي سعيد المخزومي، وهو من البسيط. انظر: أمالي القالي (١/ ٢٥٩) وشرح المرادي (٣/ ١٣٨٣).

وقولُه[١]:

أَيُّهَـــا الفَتَيَـــانِ فِـــي مَجْلِسِـــنَا جَــــرِّدُوا مِنْهَـــا وِرادًا[٢] وَشُـــقُرْ

فإن اعتلَّت لامُه، نحوُ (أَعْمَى، وعُمْيٍ)، أو عينُه، كـ: (أَبْيَض، وبِيضٍ)، أو كان مُضاعفًا، كـ: (أَغَرَّ، وأَحَمَّ)، لم يجز فيه الضمُّ في شِعرٍ ولا غيرِه.

* * *

مَا لَـمْ يُضَاعَفْ [فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ وَ(فُعَـلٌ) جَمْعًـا لِـ: (فُعْلَـةٍ) عُـرِفْ]

[ما لم يضاعف]: ع: إن كانَ مستنَدُ ابنِ مالكٍ[٣] في إثباتِ (عُنُنٍ) ما في كتابِ «العَين»[٤] مِن قولِه: «(عِنَانُ اللِّجَامِ) معروفٌ، وجمعُه (عُنُنٌ، وأَعِنَّةٌ)»، فالكتابُ غيرُ موثوقٍ بهِ.

وقد ردَّ الزُّبَيدِيُّ عليه، فقالَ: «لا يُجمَعُ ما كانَ مِن هذا المثالِ المضاعَفِ على (فُعُلٍ)؛ كراهيةَ التضعيفِ، وكذلك ذكرَه سيبويهِ[٥]، وغيرُه».

انتهَى كلامُه في كتابِ «التقريظ» للخليلِ، وكأنَّه لم يثبُت عندَه (عُنُنٌ) مِن غيرِ هذا الكتابِ، والقياسُ يأباه؛ فردَّه.

---

(١) البيت لطرفة، وهو من الرمل. انظر: ديوان طرفة (٥٧) والخصائص (٢/ ٣٣٧) وشرح المفصل (٣/ ٣٠٦).

(٢) في المخطوط: (وارد).

(٣) انظر: التسهيل (٢٧١) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٥ ـ ١٨٢٥).

(٤) انظر: العين (١/ ٩٠).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٣٦١) و(٤/ ٣٥٨).

قولُـه: (لِفُعْلَـةٍ جَمْعًـا)[(١)] زادَ في «التَّسْـهِيل»[(٢)]: «ولـ: (فُعُلَـةٍ)»، نحـوُ[(٣)]: (جُمُعَةٍ)، وقالَ: «اسْمَيْنِ»؛ فخرجَ الوصفُ، كـ: (حُلْوَةٍ، ومُزَّةٍ).

وينبغي أن يُقالَ: «ولو منقوصًا»؛ ليدخُلَ صريحًا نحوُ: (بُرَةٍ، وبُرًى)، و(ظُبَةٍ، وظُبًى)، وهذا بخلافِ (فِعَلٍ)؛ فلا يكونُ للناقصِ.

ولو معتلًّا، كـ: (مُدْيَةٍ، ومُدًى)، و(دُمْيَةٍ[(٤)]، ودُمًى)، و(زُبْيَةٍ، وزُبًى)، ويُشارِكُه في هذا (فِعْلَةٌ).

ع: شذ (فُعَلٌ) في (فَعْلَةٍ)، نحوُ (قَرْيَةٍ، ونَوْبَةٍ)، وفي (فُعْلَةٍ) صفةً، نحوُ (بُهْمَةٍ) للشُّجاعِ، وفي: (نُفَسَاءَ) حكَى ابنُ سِيدَه[(٥)] فيه: (نُفَسٌ)، مخفَّفًا، وممدودًا[(٦)].

ويُحفَظُ في (ظُبَةٍ، وظُبًى)، و(عُجَايَةٍ، وعُجًى)، و(عَدُوٍّ، وعِدًى)، يُكسَرُ أَوَّلُـه[(٧)]، ويُضَـمُّ، ومثلُـه في ذلـك جمـعُ: (لِحْيَـةٌ، وحِيلَـةٌ، وقُـوَّةٌ، وصُـورَةٌ)، وفي (فُعَلَةٍ)، كـ: (تُخَمَةٍ)، وليسَ منه: (رُطَبَةٌ، ورُطَبٌ)، وفي (فُعْلَى) غير ما ذَكَرَ، نحوُ: (رُؤْيَا).

وشذَّت (فِعَلٌ) في (فَعْلَةٍ)، نحوُ (قَصْعَةٍ)، وفي (فَعَلَةٍ)، كـ: (حَاجَةٍ، وحِوَجٍ)،

---

(١) هذا تسامح من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) هذا من كلام ابن هشام.

(٤) في المخطوط (ديمة).

(٥) انظر: المحكم (٨/ ٥٢٧).

(٦) في المخطوط (ممدود).

(٧) (أوله) تكررت في المخطوط مرتين.

و(فِعْلٍ)، كـ: (هِدْمٍ)، و(فِعْلَى)، كـ: (ذِكْرَى)[١].

* * *

وَنَحْوِ (كُبْرَى) [وَلِـ: (فِعْلَةٍ): (فِعَلْ)   وَقَـدْ يَجِـيءُ جَمْعُـهُ عَلَـى (فُعَـلْ)]

[**ونحو كبرى**]: في «التَّسْهِيل»[٢]: «ولـ: (فُعْلَى)[٣] أنثى (الأَفْعَلِ)».

كـ: (الصُّغَرِ، والكُبَرِ)، ولو كانت مضعَّفةً، كـ: (الجُلَّى)، تأنيثِ: (الأَجَلِّ).

ثمَّ قالَ: «ويُحفَظُ في (الرُّؤْيَا، ونَوْبَةٍ) ولا يُقاسُ عليهما، خلافًا للفراءِ[٤]».

ع: فإنَّه يقولُ في (رُجْعَى): (رُجَعٌ)[٥]، وفي (جَوْزَةٍ): (جُوَزٌ)[٦]. انتهى.

ثمَّ قالَ: «ويُحفَظُ أيضًا في (فُعْلَةٍ) وصفًا».

نحوُ (بُهْمَةٍ)، وهو الرَّجُلُ الشُّجاعُ.

ثمَّ قالَ: «واطَّرَدَ عندَ بعضِ تميمٍ وكَلْبٍ[٧] في المضاعَفِ المجموعِ على (فُعُلٍ)».

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٧).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) في المخطوط: (ولفعل)، والتصويب من التسهيل.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي (٢/ ١٦٦) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٧) وشرح المرادي (٣/ ١٣٨٨) وهمع الهوامع (٣/ ٣٥٤).

(٥) في المخطوط: (ورجع)، فلعل الناسخ ظن ضمة الراء واوًا.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي (٢/ ١٦٦) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٧) وشرح المرادي (٣/ ١٣٨٨) وهمع الهوامع (٣/ ٣٥٤).

(٧) انظر: لغات القرآن للفراء (٧٨).

نحوُ: (جُدَدٍ، وسُرَرٍ، وذُلَلٍ)[١].

والحاصلُ: أنَّه اطردَ في أربعةٍ: (فُعْلَةٍ)، و(فُعُلَةٍ)، و(فُعْلَى) بشرطِهِنَّ، وفي المضعَّفِ عندَ قومٍ، واختُلِفَ في آخرَين، وهما: (نَوْبَة)، و(رُؤْيَا).

قولُه: (وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ) قالَ في «التَّسْهِيل»[٢]: «اسمًا تامًّا».

فخرَجَ نحوُ: (لِدَةٍ، وحِشَةٍ، ورِقَةٍ).

ويُفهَمُ مِن كلامِهِ ثَمَّ شرطان آخرانِ:

أحدُهُما: أن لا تكونَ (فِعْلَةٌ) واحدةَ (فِعْلٍ).

والثاني: أن لا يكونَ معوَّضًا مِن لامِه التاءُ.

وذُكِرَ فيه أنَّ نحوَ[٣]: (سِدَرٍ، وعِزَةٍ، وعِزًى، ولِثَةٍ، ولِثًى) محفوظٌ باتِّفاقٍ؛ فعلى هذا لا يقال به في[٤].

ثمَّ قالَ: «ويُحفَظُ في (فِعْلَى) اسمًا».

ع: كَـ: (ذِكْرَى).

«ونحوِ: (ضَيْعَةٍ)، ولا يُقاسُ خِلافًا للفراءِ»[٥].

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٨٠) والكامل (١/ ١٥٩) والمقتضب (٢/ ٢١٢) وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (٦٩) والمحتسب (٢/ ٢٠٠) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٦).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ٤٢٤) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٧٨٥).

(٤) انتهى الكلام هنا، ولا تتمة.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤٢٨).

مَّما شذَّ في (فِعْلَةٍ)[١]: «امرأةٌ ذِرْبَةٌ: حديدةُ اللِّسَانِ، ونساءٌ ذِرَبٌ»، فهذا وإن كانَ (فِعْلَةً) إلَّا أنَّه صفةٌ، كذلك: «رَجُلٌ صِمَّةٌ، ونِسَاءٌ[٢] صِمَمٌ»، و(الصِّمَّةُ): الرجلُ الشجاعُ.

وشذَّ أيضًا مَجموعًا على (فِعَلٍ): (حِدَأَةٌ، وعَدُوٌّ، وصُورَةٌ، وهِدْمٌ، وهو الثوبُ الخَلَقِ، وقَامَةٌ، وحَاجَةٌ، وقَصْعَةٌ، وهَضْبَةٌ، وقِشْعَةٌ[٣]، ومَعِدَةٌ).

ألحقَ الفَرَّاءُ[٤] بـ: (فُعْلَةٍ، وفِعْلَةٍ): (فُعْلًا، وفِعْلًا) مؤنَّثينِ، كـ: (جُمْلٍ، وهِنْدٍ).

* * *

فِـي نَحْـوِ (رَامٍ) [ذُو اطِّـرَادٍ (فُعَلَـهْ)   وَشَـاعَ نَحْـوُ (كَامِـلٍ، وَكَمَلَـهْ)]

[في نحو رام]: اشترطَ ابنُه[٥] الصفةَ، والوزنَ، والعقلَ، واعتلالَ اللامِ، وكذا في «التَّسْهِيل»[٦]، فكان ينبغي أن يُمَثَّلَ بـ: (قَاضٍ) ونحوِه، ممَّا يختصُّ بالعاقِلِ، فأمَّا (رَامٍ) فالرَّميُ لا يختصُّ بالعاقلِ، قالَ اللهُ سبحانَه: ﴿تَرْمِى بِشَرَرٍ﴾[٧].

---

(١) منقول جله من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٢) لعل الصواب: (ورجال).

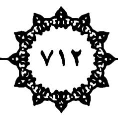
(٣) في المخطوط: (وقَشْع)، والتصويب من التسهيل والارتشاف. انظر: التسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٩).

(٤) الصواب: (المبرد)، وكذا في التسهيل والارتشاف. انظر: المقتضب (٣/ ٣٧٦) والتسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/ ٤٣٠).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٠).

(٦) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٧) المرسلات: ٣٢.



«وندَرَ في نحوِ: (غَوِيٍّ، وعُرْيَانٍ، وعَدُوٍّ، وهَادِرٍ، وهو الرجلُ الذي لا يُعْتَدُّ به، ورَذِيٍّ، وهو البعيرُ المهزولُ، وبَازٍ)»[1].

في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[2]: «لأنَّه لا يعقِلُ».

ع: ولأنَّه ليسَ صفةً.

أجازَ الفارسيُّ في «التَّذكِرَة»[3] في: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[4] أن يكونَ ﴿تُقَىٰةً﴾ حالًا، جمعًا لـ: (تَقِيٍّ)، كـ: (كَمِيٍّ، وكُمَاةٍ)، قالَ: وهذه الحالُ مثلُها في قولِه[5]:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ ....

قولُه: (وَشَاعَ) بعدَ قولِه في أَخَوَيْهِ: (ذُو اطِّرَادٍ) يُؤذِنُ بعدمِ الاطرادِ، وفي عبارةِ ابنِه[6] أنَّه مُطَّرِدٌ، وهو ظاهرُ قولِه في «التَّسْهِيل»[7]: «ومنها (فَعَلَةٌ) لـ: (فَاعِلٍ) وصفًا

---

(١) نقل من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٣).

(٣) انظر: مختصر تذكرة الفارسي لابن جني (٣٩٢) والحجة للفارسي (٣/ ٢٧) و(١/ ١٨٣) والبحر المحيط (٣/ ٩٤).

(٤) آل عمران: ٢٨.

(٥) بتمامه:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِي

والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الوافر. انظر: ديوان بشر (١٦٢) والقوافي للأخفش (١) والحجة للفارسي (٢/ ٤٤٠) و(٥/ ٥٦) وإيضاح الشعر للفارسي (١١٠ و٢٣١).

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٠).

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٤).

مُذكَّرًا صَحِيحَ اللَّامِ».

فليُنْظَرْ في (ضَارِبٍ، وعَاقِلٍ، وقَاتِلٍ، وقَائِمٍ، وذَاهِبٍ، وعَالِمٍ)، ونحوِ ذلك مِمَّا لا يطَّرِدُ، لا نَكَادُ نَجِدُ فيها في الاستعمالِ (فَعَلَةً).

قولُه: (نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ): كانَ الأصلحَ أن يُمَثِّلَ بنحوِ: (كَاذِبٍ، وكَاتِبٍ)، ممَّا يختصُّ بالعاقِلِ؛ لتوجَدَ خصوصيةُ المِثالِ، لولا ما اعترَضَه مِن إصلاحِ القافيةِ.

وفي «التَّسْهِيل»[1]: «ويَقِلُّ فيما لا يعقِلُ».

نحوُ: (نَاعِقٍ، ونَعَقَةٍ)، وهي الغِرْبان[2].

«وَنَدَرَ في نحوِ[3]: (خَبِيثٍ، وسَيِّدٍ، وبَرٍّ، وخَيِّرٍ، وأَجْوَق)»[4]، وهو العظيمُ الشِّدقِ.

قولُه: (نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ): نحوُ: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾[5]، ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾[6]، وعن أبي حاتمٍ السجستانيِّ[7] أنه كان يكتبُ عَن الأصمعيِّ كلَّ

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٢) هذا من كلام ابن هشام.

(٣) يكمل النقل من التسهيل.

(٤) انتهى النقل من التسهيل، وتفسير الكلمة بعدُ من كلام ابن هشام.

(٥) عبس: ١٥-١٦.

(٦) الأنعام: ٦١.

(٧) نقل هذه القصة ابن هشام من الزمخشري، والأشهر أن هذا من كلام أعرابي قاله للأصمعي؛ لأنه يكتب عنه كل شيء. انظر: الكشاف (٢/ ٣٢) وأخبار النحويين البصريين للسيرافي (٥٣) والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٠٢).

شيءٍ يَلْفِظُ به مِن فوائدِ العِلمِ، حتَّى قالَ فيه: «أَنْتَ شَبِيهُ الحَفَظَة، تكْتُبُ لَفْظَ اللَّفَظَة»، فقال أبو حاتمٍ: «وهذا أيضًا مِمَّا يُكتَبُ».

مِن «الخَصَائِصِ»[١]: «قالوا في (حَائِكٍ، وخَائِنٍ، وبَائِعٍ، وسَائِلٍ)[٢]: (فَعَلَةٌ)، بالفتحِ، وكذا بابُهُنَّ، فلم يلتفِتُوا لاعتلالِ العَينِ، بل أجرَوه مجرَى صحيحِها، كـ: (كَاتِبٍ، وكَافِرٍ)، بخلافِ معتلِّ اللامِ، كـ: (قَاضٍ، وغَازٍ)؛ لأنَّ العَينَ لقُوَّتِها بالتقدُّمِ التحقَت بالصحيحةِ»[٣].

* * *

(فَعْلَى) لِوَصْفٍ [كـ: (قَتِيلٍ، وَزَمِنْ، وَهَالِكٍ)، و(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ]

قولُه: (لِفُعْلٍ اسْمًا) كانَ يَحسُنُ أن يَذكُرَ إلى جنبِ (فَعْلٍ): (فِعْلَى)، كما قالَ في «التَّسْهِيل»[٤] على عَقِبِه: «ومِنها (فِعْلَى)، كـ: (حِجْلَى، وظِرْبَى)»[٥]، فتَرْكُه له؛ إمَّا لأنَّه لم يُسمَع إلا في هاتين الكلمتين، أو موافقةً لابنِ السَّرَّاجِ في أنَّه اسمُ جمعٍ[٦].

قولُه: (زَمِنْ): لا يريدُ به (فَعِلٍ) صفةً كيفما كانَ؛ لأنَّه نصَّ[٧] على نُدُورِ:

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٨٦).

(٢) في الخصائص: (سائد).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٤٨٧).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٥) في مطبوعة التسهيل: «حجل وظربان».

(٦) انظر: الوافية نظم الشافية (٢/ ٣٧) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٥) وشرح المرادي (٣/ ١٤٠٩).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٤).

(ذَرِبٍ، وذَرْبَى) في قولِه[١]:

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ ذَرْبَى الأَسِنَّةِ كُلَّ يَوْمِ تَلَاقِ

ع: الذي أراه أنَّ قولَهُ: (زَمِنٌ) مبتدأٌ، وخبرُه قولُه: (قَمِنٌ)، وما بينَهما في نيةِ التأخيرِ، محذوفُ الخبرِ، وهو في الحذفِ والاعتراضِ وعدمِ صلاحيةِ الخبرِ للجميعِ أو لغيرِ الأولِ كقولِه[٢]:

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وفي الدلالةِ بالمفردِ على الجمعِ كقولِه[٣]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ....

ومعنَى (قَمِنٌ) هنا ليسَ أنَّه أَوْلَى به، بل هو راجعٌ إلى حُكْمِكَ، أي: قَمِنٌ بأن تَحْكُمَ بأنَّ جمعَه على (فَعْلَى)، وذلك على وجهَين:

---

(١) البيت لسلامة بن جندل، وهو من الكامل. انظر: ديوان سلامة (١٥١) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٧٩٩).

(٢) بتمامه:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

والبيت لضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٧٥) والأصمعيات (١٨٤) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٣٣١) ونوادر أبي زيد (١٨٢).

(٣) بتمامه:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

والبيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، أو لقيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر: جمهرة أشعار العرب (٥٣١) والكتاب (١/ ٧٥) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٦٣).



أحدُهُما: أن يريدَ أنَّه فيه كثيرٌ؛ فهو قَمِنٌ أن[1] يُثْبَتَ له كذلك، كما أُثبت لنحوِ: [قَتِيلٍ.

الثاني:][2] ثبوتِ ذلك فيه بالسماعِ لا بالقياسِ، والحُكمُ الثابتُ بالسَّماعِ أقوى، مِن جهةِ موافَقَتِه لِمُرادِ الواضعِ بالقَطْعِ لا بالظَّنِّ.

وبَقِيَ عليه: «و(سَكْرَانُ، وأَجْرَبُ، ومَرِيضٌ)»، قد ذكرَ ثلاثةً، وتركَ ثلاثةً.

إنمَّا قلتُ هذا؛ لأنَّه لا جائزٌ أن يعودَ للجميعِ؛ لأنَّ (قَمِنًا) بكسرِ الميمِ[3] لا يكونُ إلا للواحدِ، ومتى أردتَ به أكثر مِن ذلك ثنَّيتَ، وجمعتَ، ولو ذهبتَ تفتحُ المِيمَ[4] عبْتَ النَّظمَ.

ولا يَحْسُنُ أن يُجعَلَ للأخيرِ، وخبرُ ما قبلَه محذوفٌ؛ لأنَّه استدلالٌ بالثاني على الأوَّلِ.

ولا أن[5] يُجعل قولُه: (وَزَمِنْ) وما بعدَه مِن المعطوفَين مخفوضَين[6] على العطفِ، وقولُه: (وَمَيِّتٌ) مبتدأً؛ لأنَّ جعلَه منسوقًا مَع (قَتِيلٍ)، مقطوعًا عَن (مَيِّتٌ) ما يَشهَدُ ظاهرًا باختصاصِه دون (مَيِّتٌ) بالقياسِ؛ لعطفِه على المقيسِ، وقطعِه عن غيرِه، والواقعُ بخلافِ ذلك، فافهَمْه؛ فإنَّه موضعٌ حَسَنٌ إن شاءَ الله تعالى.

* * *

---

(١) في المخطوط: (أي)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٠٧).

(٢) ساقط من المخطوط، والتتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٠٧).

(٣) في المخطوط: (النون)، ويظهر أن هذا سهو.

(٤) في المخطوط: (النون)، ويظهر أن هذا سهو.

(٥) في المخطوط: (ولأن)، وهو تحريف.

(٦) في المخطوط: (مخفوظين)، وهو تصحيف.

لِـ: (فُعْـلٍ) اسْـمًا [صَـحَّ لَامًـا (فِعَلَـهْ)   وَالوَضْـعُ فِـي (فَعْـلٍ، وَفِعْـلٍ) قَلَّلَـهْ]

في «المقـرَّبِ»[1]: «(فُعْـلٌ) المضـعَّفُ يُجمَـعُ في القلـةِ علـى (أَفْعَـالٍ)، كـ: (أَعْشَاشٍ)، وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ)، كـ: (عِشَاشٍ)، و(فُعُولٍ)، كـ: (عُشُوشٍ)، وقـد يُجمَعُ على (فِعَلَةٍ)، كـ: (عِشَشَةٍ)، و(فُعْلَانٍ)، كـ: (عُشَّانٍ)».

وُجِدَ بخطِّ النـاظمِ[2] أنَّ (فِعَلَـةً) موقـوفٌ علـى السَّـمَاعِ، والشـائعُ منه جَمْـعُ (فُعْلٍ).

ع: فيكونُ (فِعَلةٌ) في كونِه لا يطَّرِدُ في شيءٍ نظيرَ (فِعْلَـةٍ)، إلا أنَّ هـذا يُخـالِفُ ذلك بأنَّه يَكثُرُ في شيءٍ بعينِه.

قولُه: (فِعَلَة)[3] تقدَّمَ الكلامُ على (فُعَلَةٍ)، كـ: (قُضَاةٍ)، و(فَعَلَـةٍ)، كـ: (سَـحَرَةٍ، وكَذَبَةٍ)، وهذا ثالثُها، (فِعَلةٌ).

وكان ينبغي ذِكرُ هذا البيتِ قبلَ البيتِ الـذي قبلَه وهـو: (**فَعْلَى لِوَصْـفٍ**)؛ ليَتَجاوَرَ المتناسِبانِ، كما جاورَ بينَ (فُعَلٍ، وفِعَلٍ)؛ للتَّناسُبِ والتآخي.

* * *

وَ(فُعَّـلٌ) لِـ: (فَاعِـلٍ، [وَفَاعِلَـهْ)   وَصْـفَيْنِ نَحْـوُ (عَـاذِلٍ، وَعَاذِلَـهْ)]

قولُه: (**وَصْفَيْنِ**) خرجَ نحوُ (كَاهِلٍ، وَكَاغِدٍ)، و(فَاطِمَةَ) علمًا.

---

(١) انظر: المقرب (٤٨٩).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٣) ضبطت في المخطوط بسكون العين.

ومثالُ ذلك: (سَاجِدٌ، وسُجَّدٌ)، و(رَاكِعٌ، ورُكَّعٌ)، قالَ الله تعالى: ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[1]، وقالُوا: (طَابِخٌ، وطُبَّخٌ)، قالَ[2]:

وَاللهِ لَـــوْلَا أَنْ يَحُــشَّ الطُّـــبَّخُ
بِـــيَ الجَحِـيمَ حِــينَ لَا مُسْتَصْــرَخُ

يُقالُ[3]: حَشَشْتُ النَّارَ، أَحُشُّها، إذا أذْكَيتها، شبَّهَ ملائكةَ [النَّارِ][4] بالطَّبَّاخِين.

* * *

وَمِثْلُــهُ (الفُعَّـــالُ) [فِيمَـــا ذُكِّـــرَا وَذَانِ فِـــي الْمُعَـــلِّ لَامًـــا نَـــدَرَا]

[الفُعَّال]: قالَ الناظمُ[5]: «مِن الشذوذِ في (فُعَّالٍ): (حَكَمٌ، وحُكَّامٌ)، و(حَفِيظٌ، وحُفَّاظٌ)، وفي (فُعَّلٍ): (أَعْزَلُ، وعُزَّلٌ)[6] و(خَرِيدَةٌ، وخُرَّدٌ)، (وجرادٌ سَرْوءٌ)، أي: بَيُوضٌ، و(جَرَادٌ سُرَّاءٌ)، ونَدَرا معًا في: (سَخْلٍ، ونُفَسَاءَ)».

ع: ولكَ أن تقولَ في (حُكَّامٍ، وحُفَّاظٍ): إنَّما هما جمعُ (حَاكِمٍ، وحَافِظٍ)؛ فلا شذوذَ، ويظهرُ لي جوابُ ذلك في (حُفَّاظٍ)، وهو: أنَّه إنَّما يُقالُ لِمَن كَثُرَ حِفظُه، فيناسِبُه مِن المفردِ: (حَفِيظٌ)، لا: (حَافِظٌ)، ويكونُ جمعُ (حَافِظٍ): (حَفَظَةً)،

---

(١) البقرة: ١٢٥ والحج: ٢٦.

(٢) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٤٥٩) ومعاني القرآن للزجاج (١/ ٢٧٠) والحجة (١/ ١٩٤).

(٣) هذا السطر منقول من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٤).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من أمالي ابن الشجري.

(٥) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٦) في المخطوط (أغزا وغزاة) والتصويب من التسهيل.

كـ: (كَاتِبٍ، وكَتَبَةٍ).

قوله (فِيمَا ذُكِّرَ) أي: مِن هذَين الوزنَين، وهو (فَاعِلٌ).

وكانَ أن يقولَ: «وَمِثْلُهُ الفُعَّالُ فِي فَاعِلٍ»، أخْصَرَ؛ لكن لم يتَّزِن له.

قولُه: (وَذَانِ) البيتَ، استغناءٌ في (فَاعِلٍ) بـ: (فُعَلَةٍ)، كـ: (قَاضٍ، وغَازٍ)، وفي (فَاعِلَةٍ) بـ: (فَوَاعِلَ)، كـ: (رَامِيَةٍ).

ومثالُ[١] ما ندرَ مِن المعتلِّ في (فُعَّلٍ): (رَبْعٌ عَافٍ)، أي: دَارِسٌ، و(رُبُوعٌ عُفًّى)، وحكَى ابنُ سِيدَه[٢]: (سَاقٍ، وسُقًّى)[٣]، وفي (فُعَّالٍ): (سَارٍ وسُرَّاءٌ)، قالَ[٤]:

تَقْــرِي بُيُــوتُهُمُ سُــرَّاءَ لَـيْلِهِمُ وَلَا يَبِيتُــونَ دُونَ اللَّيْــلِ أَضْــيَافَا

وحكَى س[٥]: (جَانٍ، وجُنَّاءٌ)، وسُمِعَ في جمعِ (غَازٍ): الفُعَّلُ والفُعَّالُ[٦].

ومِن الجَمعِ[٧]: (فُعَالٌ): (رُبَّى، ورُبَابٌ)، و(تَوْأَمٌ، وتُؤَامٌ)، و(ظِئَرٌ[٨]، وظُؤَارٍ)،

---

(١) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٦).

(٢) انظر: المحكم (٦/ ٤٨٨).

(٣) في المخطوط: (سقاه)، والتصويب من ابن سيده والعليمي (٢/ ٤٠٩).

(٤) لم يعين قائله، وهو من البسيط، وهو عند الجاحظ وابن قتيبة: (قدورهم)، (الحي)، بدلًا من: (بيوتهم)، (الليل). انظر: الحيوان (٥/ ٥٩٥) والمعاني الكبير (١/ ٥٥٩) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٧٩٥).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٤٨).

(٦) انتهى هنا النقل عن ابن مالك من شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٦).

(٧) منقول من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٥).

(٨) كذا في المخطوط بفتح الهمزة، وفي غيره بالسكون. انظر: القاموس المحيط (١/ ٦٠٦).

و(ثَنِيٌّ، وثُنَاءٌ)، و(رَخِلٌ[(١)]، ورُخَالٌ)، و(نُفَسَاءُ، ونُفَاسٌ)، و(الرُّبَّى): الشاةُ التي تُحْبَسُ للَّبَنِ[(٢)]، وقيلَ: الحديثةُ العهدِ بالولادةِ، و(التَوْأَمُ): الذي يُولَدُ مَع آخَر، و(الظِّئْرُ): الدَّايَةُ، و(الثَّنِيُّ): وَلَدُ الشاةِ إذا دخلَ في السَّنَةِ الثانيةِ[(٣)]، و(الرُّخْلُ)[(٤)]: الأُنثى مِن أولادِ الضَّأنِ، و(النُّفَسَاءُ): المرأةُ التي وضعَت، وقيلَ في جَمعها أيضًا: (نِفَاسٌ)، بكسرِ النونِ، و(النِّفَاسُ) أيضًا الكثير[(٥)] وِلَادُها[(٦)].

* * *

(فَعْلُ، وَفَعْلَةٌ): [(فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ اليَا مِنْهُمَا]

«مُقَرَّبٌ»[(٧)]: «(فَعْلَةٌ) معتلَّ العينِ للكثيرِ بغيرِ تاءٍ، كـ: (بَيْضٍ، وجَوْزٍ)، وقد يجيءُ على (فِعَالٍ)، كـ: (خِيَامٍ، ورِيَاضٍ، وقِيَانٍ)».

وقد يُجمَعُ عليه (فِعْلٍ)[(٨)]، كـ: (بِئْرٍ، وبِئَارٍ)، و(فَعُلٌ)، كـ: (سَبُعٌ، وسِبَاعٌ).

قولُه: (عَيْنُهُ): بَقِيَ عليه: (أَوْ فَاؤُهُ)، نحوُ: (يَعْرٌ، ويِعَارٌ)، ذكرَه في «التَّسْهِيل»[(٩)].

---

(١) ضبط هكذا في المخطوط بفتح الخاء، وهي لغة فيه. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣٤٦).

(٢) في المخطوط: (اللبن)، والتصويب من أمالي ابن الشجري.

(٣) في المخطوط: السادسة، وهو سهو ظاهر، والتصويب من ابن الشجري.

(٤) كذا ضبط في المخطوط، وهو مخالف لضبطه الأول من التحشية، وهي أيضًا لغة.

(٥) كذا في المخطوط، وعند ابن الشجري: «بالكسر».

(٦) انتهى النقل عن ابن الشجري.

(٧) انظر: المقرب (٤٩٣ و٤٨٨).

(٨) في المخطوط: (فِعَل)، وهو تصحيف، والتصويب من المقرب.

(٩) انظر: التسهيل (٢٧٣).

قولُه: (مِنْهُمَا) مُخالِفٌ لِمَا في «التَّسْهِيل»(١)؛ فإنَّه قالَ: «(فِعَالٌ)(٢)، وهو لـ: (فَعْلٍ) غيرَ اليائيِّ العَينِ، ولـ: (فَعْلَةٍ) مطلقًا». انتهى.

يعني: يائيًّا كانَ، كـ: (غَيْضَةٍ، وغِيَاضٍ)، و(ضَيْعَةٍ، وضِيَاعٍ)، أو غيرَ يائيِّها، كـ: (جَفْنَةٍ، وجِفَانٍ)، و(صَعْبَةٍ، وصِعَابٍ).

***

وَ(فَعَــلٌ) أَيْضًــا [لَــهُ (فِعَــالُ) مَــا لَــمْ يَكُــنْ فِــي لَامِــهِ اعْــتِلَالُ]

في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»(٣): «(فِعَالٌ): مقيسٌ في (فَعَلٍ، وفَعَلَةٍ)، ما لم يُضاعَفا، أو تعتلَّ لامُهُما، كـ: (جَمَلٍ، ورَقَبَةٍ)، والأكثرُ في (قَلَمٍ): (أَقْلَامٌ)، وحكَى ابنُ سِيدَه(٤) أنَّه قد يُقالُ أيضًا: (قِلَامٌ)».

قولُه:

مَــا لَــمْ يَكُــنْ فِــي لَامِــهِ اعْــتِلَالُ

فإنَّه يُجمَعُ على (فُعُولٍ)، كـ: (عِصِيٍّ).

فعلى هذا (دَمٌ، ودِمَاءٌ) شاذٌّ، ومعتلُّ العينِ كصحيحِها، كـ: (دَارٍ، ودِيَارٍ).

***

أَوْ يَــكُ مُضْــعَفًا [وَمِثْــلُ (فَعَــلٍ) ذُو التَّــا وَ(فِعْــلٌ) مَــعَ (فُعْــلٍ) فَاقْبَــلِ]

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٢) اللام ساقطة من المخطوط.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٠).

(٤) انظر: المحكم (٦/ ١٦٩ و٤٣٨).

[أو يك مضعفًا]: خرجَ نحوُ (طَلَلٍ)؛ فبابُه (أَفْعَالٌ).

قولُه: (ذُو التَّا) نحوُ: (أَكَمَةٍ، وثَمَرَةٍ، ورَقَبَةٍ، ورَحَبَةٍ)، وذلك في اسمِ الجِنسِ قليلٌ، وقالُوا: (أَضَاةٌ، وإِضَاءٌ).

قولُه: (ذُو التَّا) أي: مِن هذا الوزنِ، وهو الثلاثيُّ المفتوحُ الأوَّلَيْنِ، وسواءٌ أكانت اسمًا أو صفةً، كذا مُقتَضَى ما في «التَّسْهِيل»[1]، كـ: (حَسَنَةٍ، ورَقَبَةٍ، ورَحَبَةٍ).

قولُه: (وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ) شَرَطَ فيهما في «التَّسْهِيل»[2] الاسميةَ، وكونَ (فُعْلٍ) غيرَ واوِيِّ العينِ، كـ: (حُوتٍ)، ولا يائيَّ اللامِ، كـ: (مُدْيٍ).

لِيُضْبَطْ بتقديمِ (فِعْلٍ)؛ لأَنَّهم يبدؤون بالأخفِّ، ثم بالأثقلِ.

و(فِعْلٌ): (ذِئْبُ، وقِدْحٌ)، وفي (فُعْلٍ) نحوُ: (دُهْنٍ، ورُمْحٍ).

قالَ بعضُهم[3]: وهو في المضاعَفِ كثيرٌ، نحوُ: (قُفٍّ، وقِفَافٍ)، و(خُفٍّ، وخِفَافٍ)، و(عُسٍّ، عِسَاسٍ).

* * *

وَفِي (فَعِيلٍ) [وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ]

[وفي فعيل]: (ظَرِيفٌ).

فأمَّا مجيئُه في جمعِ (فَصِيلٍ، وأَفِيلٍ) فشاذٌّ؛ لأَنَّهما اسمانِ، وأما مجيئُه في:

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢ ـ ٢٧٣).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٣) قاله الرضي. انظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب (٢/ ٩٤).

(صَحِيحٍ، وشَدِيدٍ) فقالَ ح[1]: «شَاذٌّ».

ع: وهو خِلافُ إطلاقِ الناظمِ أنَّ ذلك قياسٌ في وَصفِ (فاعِل)، فشَملَها؛ إذ لا يُتَخَيَّلُ لها مانعٌ مِن الجوازِ إلا التضعيفَ، ولم يُشترَط انتفاؤُه.

قولُه: (كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ) أرادَ الحطيئةُ سَفرًا، فقالَ لزوجَتِه[2]:

عُـدِّي السِّـنِينَ إِذَا هَمَمْـتُ بِرَجْعَـةٍ وَدَعِـي الشُّـهُورَ فَـإِنَّهُنَّ قِصَـارُ

فقالَت:

أُذْكُـرْ تَحَنُّنَنَـا إِلَيْـكَ وَشَـوْقَنَا وَاذْكُـرْ بَنَاتِـكَ إِنَّهُـنَّ صِـغَارُ

فقالَ: لا رَحَلْتُ لسَفرٍ أبدًا.

* * *

وَشَـاعَ فِـي وَصْـفٍ [عَلَـى (فَعْلَانَـا) أَوْ أُنْثَيَيْـهِ أَوْ عَلَـى (فُعْلَانَـا)]

[وشاع]: حُكِيَ لي عَن «نُكَتِ ابْنِ عَقِيلٍ»[3]: أنَّه بمعنَى اطَّرَدَ، وعن «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[4]: أنَّه غيرُ مُطَّرِدٍ، وهذا هو الحقُّ؛ إذ لا يُقالُ في (سَكْرَانَ): (سِكَارٌ)، ولا في (عُرْيَان): (عِرَاءٌ).

وفي «شَرح العُمدة»[5]، وفي «العُمدة»[6] أيضًا: أن (فَعْلَانَ)، وأُنْثَيَيْهِ، و(فُعْلَانَ)،

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤٣٤).
(٢) انظر: عيون الأخبار (١١١/ ٢٢٦) ومجمع الأمثال (٢/ ٢٢٣).
(٣) يقصد بها شرح ابن عقيل على الخلاصة. انظر: شرح ابن عقيل (٤/ ١٢٦).
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٠).
(٥) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٢٥).
(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٢٣).

وأنثاه، يُقاسُ فيهنَّ (فِعَالٌ)[(١)].

* * *

وَمِثْلُـهُ (فُعْلَانَـةٌ) [الْزَمْـهُ فِـي نَحْـوِ (طَوِيـلٍ، وَطَوِيلَـةٍ) تَفِـي]

[والزمه]: عبارةُ ابنِه[(٢)]: «ولم يُجاوَز (فِعَالٌ) إلى غيرِه فيما عينُه واوٌ ولامُه صحيحةٌ مِن (فَعِيلٍ، وفَعِيلَةٍ) وصفَين، نحوُ: (طِوَالٍ) في جَمعِ (طَوِيلٍ، وطَوِيلَةٍ).

ويُحفَظُ (فِعَالٌ) في نحوِ: (قَائِمٍ، ورَاعٍ، وآمٍّ، وقَائِمَةٍ، ورَاعِيَةٍ، وأَعْجَفَ، وجَوَادٍ، وخَيِّرٍ، وبَطْحَاءَ، وقَلُوصٍ)».

(نحوِ طَوِيلٍ، وطَوِيلَةٍ): (فَعِيلٌ، وفَعِيلَةٌ) بمعنَى (فَاعِلٍ، وفَاعِلَةٍ) وصفًا صحيحَ اللَّامِ.

فإن قيلَ: فإنَّك تقولُ: (طَوِيلُونَ، وطَوِيلَاتٌ).

فإنَّما كلامُنا في التَّكسيرِ.

* * *

وَبِـ: (فُعُـولٍ): (فَعِـلٌ) [نَحْـوُ (كَبِـدْ) يُخَـصُّ غَالِبًـا كَـذَاكَ يَطَّـرِدْ]

في «المقرَّبِ»[(٣)]: إن كانَ ـ يعني الاسمَ الثُّلاثِيَّ ـ على (فَعِلٍ) جُمِعَ في القليلِ والكثيرِ على (أَفْعَالٍ)، كـ: (أَنْمَارٍ)، وقد يُجمَعُ في الكثيرِ على (فُعُولٍ)، كـ: (نُمُورٍ)، وقولُه[(٤)]:

---

(١) في المخطوط: (فعلان)، والتصويب من شرح العمدة.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٢).

(٣) انظر: المقرب (٤٨٨).

(٤) هذا بعض رجز، وهو لحكيم بن معية الربعي. انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٤) المقتضب =

فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ

مقصورٌ مِن (نُمُورٍ) للضرورةِ[1].

قال ابنُه[2]: «ولا يكادون يتجاوزون في الكثرةِ جمعَ (فَعِلٍ) على (فُعُولٍ) إلى جمعِه على (فِعَالٍ)، فإن جاءَ منه شيءٌ عُدَّ نادرًا».

ع: قلتُ: نحوُ: (نَمِرٍ، ونِمَارٍ)، سُمِعَ ذلك.

وفي كلامِ النَّاظمِ أمران:

أحدُهُما: أنَّه ذَكَرَ أن (فَعِلًا) يختصُّ بـ: (فُعُولٍ) مِن بينِ سائرِ المفرداتِ، وهذا يُنافِيه قولُه: (كَذَاكَ يَطَّرِدْ) إلى آخرِه، وإنَّما قياسُه، و(فُعُولٌ) مِن بينِ سائرِ الجُموعِ خاصٌّ بـ: (فَعِلٍ)، أي: إنَّه لا يُجمَعُ إلا عليه، أي: في الكثرةِ، لا بدَّ مِن ذلك، وإلا فالواقعُ بخلافِ ذلك، وهو حينئذٍ مناقِضٌ لقولِه: (وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ) البيتَ.

والثاني: في الجَمعِ بينَ الاختصاصِ والغَلَبَةِ، وهو كالمتضادَّينِ.

[وَبِـ: (فُعُولٍ): فَعِلٌ]: الذي تُعطِيه هذه العبارةُ: أنَّ (فُعُولًا) مقصورٌ على (فَعِلٍ)، وليس كذلك؛ لأنَّ (فُعُولًا) يكونُ جمعًا لـ: (فَعْلٍ، وفِعْلٍ، وفُعْلٍ) وغيرِ ذلك، بل يطَّرِدُ فيه كما تراه مِن قولِه: (كَذَاكَ يَطَّرِد) البيتَ، وإنما (فَعِلٌ) مقصورٌ على (فُعُولٍ) دونَ غيرِه مِن جمعِ التكسيرِ.

= (٢/ ٢٠٣) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢/ ٣٤٠).

(١) وقال في شرح الجمل: «وقد يجوز أن يكون قَصْرهُ من نُمُور ضرورةٌ». انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥١٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣).

وفي «التَّسْهِيل»[١] بعد أن ذَكَرَ أنَّ (فُعُولًا)[٢] يُشارِكُ (فِعَالًا) ما نَصُّه[٣]: «وانفردَ مَقِيسًا بنحوِ (كَبِدٍ)».

وفي «سَبك الْمَنظُوم»[٤] بعدَ أن ذكرَ مثلَ ذلك: «وانفرَدَ (فُعُولٌ) مَقيسًا بنحوِ: (نَمِرٍ)».

وقوله (غالبًا) زائدٌ على ما في «التَّسْهِيل»[٥]، و«سَبك الْمَنظُوم»[٦]، واحترزَ به عَن نحوِ: (كَتِفٍ، وأَكْتَافٍ)، ويُستَغْنَى عنه بقولِه: (**وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ**) البيتَ.

وقولُه: (**وَفَعِل**) أي: اسمًا، واكتفَى بتمثيلِه بـ: (كَبِدٍ).

قولُه: (**نَحْوُ كَبِدْ**) وكذا (كَرِشٍ، ووَعِلٍ)، إشارةٌ إلى اشتراطِ الاسميةِ، فخرجَ نحوُ (خَشِنٍ).

* * *

فَي (فَعْلٍ) اسْمًا [مُطْلَقَ الفَا و(فَعَلْ) لَـهُ وَلِـ: (الفُعَـالِ): (فِعْـلَانٌ) حَصَـلْ]

قولُه: (**فِي فُعْلٍ اسْمًا**) مثالُ (فَعْلٍ): (فَلْسٌ، وبَيْتٌ، وشَيْخٌ، وضَيْفٌ، وعَيْنٌ).

زادَ في «التَّسْهِيل»[٧]: «ليسَ عينُه واوًا»؛ فخرَجَ نحوُ: (سَوْطٍ، وحَوْضٍ)،

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٢) في المخطوط بفتح العين، وهو تصحيف.

(٣) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٤) انظر: سبك المنظوم (٢٥١).

(٥) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٦) انظر: سبك المنظوم (٢٥١).

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٣).

فنحوُ: (قُوُوسٍ[١]، وفُوُوجٍ) غيرُ مُطَّرِدٍ.

ومثالُ (فِعْلٍ): (حِمْلٌ، وجِسْمٌ)، وقالَ[٢]:

أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـنْ لُـبْسِ الشُّـفُوفِ

جمعُ: (شِفٌّ)[٣]، الثوبُ الرَّقِيقُ.

ومثالُ (فُعْلٍ): (بُرْدٍ، وبُرْجٍ)، وشرَطَ[٤] فيه أن لا يكونَ مُضاعفًا، فخرجَ نحوُ: (خُفٍّ)، ولا معتلَّ العينِ بالواوِ، فخرجَ نحوُ: (حُوتٍ)، ولا اللامِ بالياءِ، فخرجَ نحوُ: (نُؤْيٍ)، فجَمْعُ (نُؤْيٍ، وحُصٍّ) على: (نُئِيٍّ، وحُصُوصٍ)، شاذٌّ[٥]، كما شذَّ في نحوِ: (كَهْلٍ، وفَسْلٍ[٦]؛ لأنَّه وصفٌ، وكذا: (ضَيْفٌ، وفَوْجٌ).

قولُه: (فِي فَعْلٍ) وشذَّ نحوُ[٧]: (سَاقٍ، وبَدْرَةٍ، وشُعْبَةٍ، وقُنَّةٍ، وسَمَاءٍ، وعَنَاقٍ، وطَلَلٍ).

---

(١) كذا في المخطوط، والنحاة يمثلون بـ: (سُوُوقٍ)، وابن الحاجب قال: «ولا يقولون: (قووس)، إلا ما شذ». انظر: المفصل (٣٣٩) والإيضاح لابن الحاجب (٥٢٨).

(٢) بتمامه:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والبيت لميسون بنت بحدل، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (٣/ ٤٥) والمقتضب (٢/ ٢٧) والمحتسب (١/ ٣٢٦).

(٣) الكسر لغة فيه، وهو بالفتح أيضًا. انظر: إصلاح المنطق (٣٠).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٥) في المخطوط واو زائدة قبل (شاذ).

(٦) في المخطوط (قبل)، وكذا في الموضع التالي، وهو تحريف.

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٣) وارتشاف الضرب (١/ ٤٣٥).

قولُه: (**اسْمًا**) وشذَّ في: (كَهْلٍ، وفَسْلٍ، وضَيْفٍ).

قولُه: (**مُطْلَقَ الفَا**) أمَّا في (فَعْلٌ) فكـ: (فَلْسٍ، وكَعْبٍ)، وأمَّا في (فِعْلٍ) فكـ: (حِمْلٍ، وضِرْسٍ)، وأمَّا في (فُعْلٍ) فكـ: (جُنْدٍ، وبُرْدٍ)، وشَرْطُ (فُعْلٍ) أن لا يكونَ معتلَّ العَينِ أو اللَّامِ ولا مُضاعَفًا، وشذَّ (حُصٌّ، وحُصُوصٌ)، و(نُؤْيٌ، ونُؤُويٌ)[١]، وشذ في (فَعَلٍ)، كـ: (أَسَدٍ، وشَجَنٍ، ونَدَبٍ، وذَكَرٍ، وسَاقٍ)، وفي (فَاعِلٍ)، كـ: (شَاهِدٍ، وبَاكٍ، وصَالٍ).

قولُه: (**وَفَعَلْ**) قالَ ابنُه[٢]: «يعنِي: له (فُعُولٌ)، ولم يقيِّدْه باطِّرادٍ؛ فعُلِمَ أنَّه محفوظٌ فيه».

ع: فعلَى تقديرِه: (**لَهُ**) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والجملةُ خبرُ: (**فَعَل**)، وقد يُقالُ: إنه يجوزُ كَونُ: (**فَعَل**) مبتدأً، و: (**لَهُ**) متعلِّقٌ بـ: (**حَصَل**)، و: (**لِلفُعَالِ**) عطفٌ على: (**لَهُ**)، واستأنفَ الخافضَ؛ لكونِ المتبوعِ ضميرًا، و: (**فِعْلَانٌ حَصَلْ**) جملةٌ اسميةٌ مُخْبَرٌ بها عَن: (**فَعَل**)، ويكونُ مرادُه: أنَّ (**فَعَل**) يُجمَعُ على (**فِعْلَانٍ**)، كـ: (أَخٍ، وخَرَبٍ، وفَتًى).

قولُه: (**وَلِلفُعَالِ**) الحاصلُ: أنَّ (فِعْلَانٌ)[٣] جمعٌ لـ: (فُعَالٍ)، كـ: (غُرَابٍ، وغُلَامٍ)، وشذَّ في (فَعَالٍ)، كـ: (غَزَالٍ)، و(فِعَالٍ)، كـ: (صِوَارٍ)، وللمقصورِ منه،

---

(١) هكذا في المخطوط، والصواب: (نُئِيٌّ)، وقد سبق استعماله الصواب قبل هذا، وهو إن لم يكن تحريفًا فربما نظر ابن هشام إلى أصل الجمع قبل أن يقع فيه التغييرات الصرفية.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣).

(٣) في المخطوط: (فَعلان)، وهو تصحيف.

وهو (فُعَلٌ)، كـ: (صُرَدٍ، ونُغَرٍ، وخُزَزٍ)، وللمخفَّفِ مِن هذا، وهو (فُعْلٌ)، بشرطِ اعتلالِ عينِه بالواوِ، كـ: (كُوزٍ، وحُوتٍ، ونُونٍ)، و(فَعَلٍ)، بفتحتَينِ معتلَّ العين[١] بالواوِ، كـ: (دَارٍ، وجَارٍ، وقَاعٍ، وتَاجٍ، وخَالٍ)، فإن كانَ صحيحَها فشاذٌّ، كـ: (خَرَبٍ، وأَخٍ)، وشذَّ أيضًا في (فَعِيلٍ)، كـ: (ظَلِيمٍ)، و(فَعُولٍ)، كـ: (خَرُوفٍ)، و(فَاعِلٍ)، كـ: (حَائِطٍ)، و(فِعْلٍ)، كـ: (قِنْوٍ)[٢].

* * *

وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، [وَقَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا]

قالَ ابنُه[٣]: «ويطَّرِدُ (فِعْلَانٌ) في جَمعِ ما عينُه واوٌ مِن (فُعْلٍ، أو فَعَلٍ)، كـ: (عُودٍ، وكُوزٍ، ونُونٍ، وتَاجٍ، وخَالٍ، وقَاعٍ)».

[وَشَاعَ فِي حُوتٍ]: يتبادرُ إلى الذِّهنِ أنَّ مرادَه (فُعْلٌ) الواويُّ العينِ، وفي «التَّسْهِيل»[٤]: «أوْ (فَعَلٍ) مُطلقًا، أو (فُعْلٍ) واويَّ العَينِ»[٥]، فظاهِرُ هذه المقارنةِ، بل تنصيصُ قولِه[٦]: «مُطْلَقًا» يقضي بأنَّ (فَعَلًا) لا شَرْطَ له.

---

(١) في المخطوط: (اللام)، وهو سهو، فالممثَّل به معتل العين لا اللام؛ فالصواب أن يكون الكلام: «معتل العين بالواو». انظر: الكتاب (٣/ ٥٩٠) والخصائص (٢/ ١٠٣) وشرح ابن الناظم (٥٥٣) وشرح المرادي (٣/ ١٣٩٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٥٩٠).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٥) في المخطوط العكس، أي: «فُعْل مطلقًا، أو فَعَل واوي العين»، وهذا تصحيف.

(٦) يعني في التسهيل.

ثمَّ قالَ ما معناه[١]: إنَّه يُحفَظُ[٢] في نحوِ: (خَرَبٍ، وأَخٍ)، و(الخَرَبُ): ذَكَرُ الحُبارَى.

وفي «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[٣] قالَ: «في (فَعَلٍ) صحيحَ العَينِ»، وجعلَ في «شَرح العُمدة»[٤] نحوَ: (أَخٍ، وإِخْوَانٍ) مقيسًا.

رجَعنا إلى ما في «التَّسْهِيل»[٥]: «وغَزَالٍ، وصِوَارٍ، وهو قطيعُ بقَرِ الوحشِ، وخَرُوفٍ، وظَلِيمٍ، وحَائِطٍ، وقَضَفَةٍ، وهي الأَكَمةُ، وقِنْوٍ، ونِسْوَةٍ، وعَبْدٍ، وضَيْفٍ، وثَوْرٍ، وقَوْزٍ».

قولُه: (وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) صوابُه: (فِي غَيْرِهَا)؛ لأنَّه ذَكَرَ ثلاثةَ أشياءَ.

ثمَّ هذا الإطلاقُ مُقَيَّدٌ بقولِه: (وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ) البيتَ.

ومثالُ ما قلَّ فيه (فِعْلَانٌ): (أَخٌ، وفَتًى، وغَزَالٌ، وصِوَارٌ، وظَلِيمٌ، وخَرُوفٌ، وحَائِطٌ، وقِنْوٌ).

[وَشَاعَ فِي حُوتٍ]: قالَ[٦]:

---

(١) نصُّه: «ويحفظ في اسم على فَعَلٍ». انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٢) في المخطوط: (يحفض)، وهو تحريف.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٨).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣١).

(٥) وهو منقول من التسهيل بالمعنى لا باللفظ؛ إذ إن ابن مالك ذكر الأوزان، وابن هشام لم يذكرها، بل ذكر الأمثلة عليها. انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٦) لم يعين قائله، وهو من السريع، ورواية غيره: «ينغضن». انظر: الاشتقاق (٢٠) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٦٤) وشرح المفصل (٣/ ٢٣٧).

وَالعِيسُ يَنْهَضْنَ بِكِيرَانِنَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيبُ

(الكِيرَانُ): جمعُ (كُورٍ)، وهو الرَّحْلُ، و(الكَلِيبُ): جَمْعُ كِلَابٍ.

* * *

وَ(فَعْلًا) اسْمًا [وَ(فَعِيلًا، وَفَعَلْ) غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ]

[وفَعْلًا]: وشذَّ في (فِعْلٍ): (ذِئْبٌ، وذُؤْبَانٌ)، كذا قالَ بعضُهم[1].

وفي «التَّسْهِيل»[2]: «(فُعْلَانٌ) لاسمٍ على (فَعِيلٍ) أو (فَعَلٍ) صحيحَ العينِ، أو (فَعْلٍ)، أو (فِعْلٍ)».

ثمَّ قالَ: «ويُحفَظُ في (فَاعِلٍ)، و(أَفْعَلَ فَعْلَاءَ)، ونحوِ (حُوارٍ، وزُقَاقٍ، وثَنِيٍّ، وقَعِيدٍ، وجَذَعٍ، ورِخْلٍ)».

قولُه: (**وَفَعْلًا اسْمًا**): ولم يُقَيِّدْ (فَعِيلًا، أو فَعَلًا) بالاسميةِ؛ فأوهَمَ ذلك ظاهرًا أنَّه شرطٌ فيه دونَهما، والواقعُ بخلافِ ذلك، كما لا يُجمَعُ نحوُ: (شَهْمٍ، وضَخْمٍ) على (فُعْلَانٍ)؛ كذلك لا يُجمَعُ نحوُ (ظَرِيفٍ، وشَرِيفٍ)، ونحوُ (حَسَنٍ، وبَطَلٍ).

[غير معل العين]: فخرجَ نحوُ: (سَاقٍ، وقَاعٍ)، بخلافِ (جَذَعٍ، وحَمَلٍ، وجَمَلٍ).

* * *

وَلِـ: (كَرِيمٍ، وبَخِيلٍ): [(فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا]

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤٤٨).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٦).

ضابطُ (فُعَلَاءَ) أن يكونَ مفردُه على (فَعِيلٍ) صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ[1].

ع: وسواءٌ كان مدحًا أو ذمًّا أو غيرَ ذلك.

غيرَ[2] مضاعَفِ اللامِ ولا معتلِّها، كـ: (ظَرِيفٍ، وكَرِيمٍ).

فقولُنا: (عَلَى فَعِيلٍ) يُخرِجُ غيرَه، وشذَّ في: (جَبَانٍ، وخَلِيفَةٍ، وسَمْحٍ، ووَدُودٍ، ورَسُولٍ).

وقولُنا: (صِفَةً) يُخرِجُ نحوَ: (قَضِيبٍ، ونَصِيبٍ).

وقولُنا: (غيرَ مُضاعَفِ اللامِ) خرجَ نحوُ: (شَدِيدٍ).

وقولُنا: (وَلَا مُعْتَلّ) خرجَ نحوُ: (غَنِيٍّ، ووَلِيٍّ).

وقولُه: (**كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا**) يعني: ممَّا دلَّ على معنًى كالغريزةِ، وإن لم يكن على وزنِ (فَعِيلٍ)، وذلك كـ: (عَاقِلٍ، وصَالِحٍ، وشَاعِرٍ)؛ فإنَّهن لكونهنَّ دالَّاتٍ على معنًى كالغريزةِ، ولكونِ الغريزةِ وشبهِها حقُّها ألا تُؤَدَّى إلا بـ: (فَعِيلٍ)؛ لِمَا ثَبَتَ مِن أكثرِ مجيءِ الغرائزِ على (فَعِيلٍ)، وقلةِ مجيئِها في غيرِه، كالنائباتِ عن (فَعِيلٍ)؛ فلهذا أُجرِينَ مجراه.

قالَ ابنُه[3]: «ومِن جُموعِ الكثرةِ: (فُعَلَاءُ)، وهو مَقيسٌ في (فَعِيلٍ) صفةً لِمُذَكَّرٍ عاقِلٍ بمعنَى (فَاعِلٍ) غيرَ مُضاعَفٍ، ولا معتلِّ اللامِ، وذلك نحوُ: (رَجُلٌ ظَرِيفٌ،

(١) مأخوذ من التسهيل. انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٢) يكمل النقل عن ابن مالك.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٤).

وكَرِيمٌ، وكُرَمَاءُ)[(١)].

وكَثُرَ فيما دلَّ على مدحٍ، كـ: (عَاقِلٍ، وعُقَلَاءُ)، و(صَالِحٍ، وصُلَحَاءُ)، و(شَاعِرٌ، وشُعَرَاءُ).

وإلى ذا الإشارةُ بقولِه: (لِمَا ضَاهَاهُمَا)، [يعني أنَّ نحوَ][(٢)]: (عَاقِلٍ، وشَاعِرٍ، وصَالِحٍ) مساويةٌ[(٣)] لنحوِ: (بَخِيلٍ، وكَرِيمٍ) في الدلالةِ على معنًى هو كالغريزةِ، فهو كالنائبِ عَن (فَعِيلٍ)؛ فلهذا أُجرِيَ مجراه».

«شَرح العُمدة»[(٤)]: «(فُعَلَاءُ) مقيسٌ في كلِّ صفةٍ مثلِ: (كَرِيمٍ، وبَخِيلٍ)، في الوزنِ، وصحةِ اللامِ، وعدمِ التضعيفِ، والدلالةِ على فاعليَّةِ مدحٍ أو ذمٍ، نحوُ: (كَرِيمٍ، وحَلِيمٍ، وبَخِيلٍ، وسَفِيهٍ).

وحُمِلَ عليه ما وافقَه في المعنَى مِن (فَاعِلٍ) صحيحَ اللامِ غيرَ مضعَّفٍ، كـ: (عَاقِلٍ، وصَالِحٍ).

و(أَفْعِلَاءُ) مقيسٌ في كلِّ صفةٍ تُشبِهُ: (شَدِيدًا، أو غَنِيًّا)، في الوزنِ والتضعيفِ، أو الاعتلالِ في اللامِ، مع الدلالةِ على فاعليَّةِ مدحٍ أو ذمٍّ، كـ: (عَزِيزٍ، وخَسِيسٍ، وذَكِيٍّ، وغَبِيٍّ)»[(٥)].

* * *

(١) عبارة ابن الناظم: «نحو: ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء».

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح ابن الناظم.

(٣) عند ابن الناظم: (مشابه).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٢٩).

(٥) انتهى النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣٠).

وَنَـابَ عَنْـهُ (أَفْعِـلَاءُ) [فِـي الْمُعَـلّْ لَامًـا وَمُضْـعَفٍ وَغَيْـرُ ذَاكَ قَـلّْ]

قولُه: (وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ) أي: ومجيءُ (أَفْعِلَاءَ) في غيرِ ما ذكرتُه قليلٌ، وذلك كـ: (نَصِيبٍ، وأَنْصِبَاءَ)، و(هَيِّنٍ، وأَهْوِنَاءَ)، و(صَدِيقٍ، وأَصْدِقَاءَ).

وجوَّزَ بعضُهم[1] في قولِه[2]:

عَلَـى أَطْرِقَـا بَالِيَـاتِ الخِيَـا مِ ....

البيتَ، أن يكونَ جمعَ (طَرِيقٍ)، وقُصِرَ؛ للضرورةِ، ويؤيِّدُه أنَّه رُوِيَ:

عَـلَا أَطْرُقَـا باليَـات ......

أي: علا السيلُ أَطْرُقًا[3].

* * *

(فَوَاعِـلُ): لِـ: (فَوْعَـلٍ، [وَفَاعِـلٍ، وَفَـاعِلَاءَ) مَـعَ نَحْـوِ كَاهِـلٍ]

---

(١) يقصد به ابن يعيش، وقال: في لغة هذيل، وابن يعيش نقل هذا نصًّا من أبي عبيد البكري في معجمه، وأبو عبيد نسبه لبعضهم، وقد استفاد أبو عبيد من ياقوت. انظر: معجم البلدان (١/ ٢١٨) ومعجم ما استعجم (١/ ١٦٧) وشرح المفصل (١/ ١٠٥).

(٢) بتمامه:

عَلَـى أَطْرِقَـا بَالِيَـاتِ الخِيَـا مِ إِلَّا الثُّمَـامُ وَإِلَّا العِصِـيُّ

والبيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: ديوان الهذليين (٦٥) والحلبيات (٢٤٢) والمفصل (٢٥).

(٣) هذا من كلام ابن يعيش، وهذا يؤيد أن ابن هشام نقل من ابن يعيش مباشرة، وكما قلنا من قبل: إن ابن يعيش نقل هذا من أبي عبيد البكري، وأبو عبيد البكري استفاد من ياقوت.

في «خَصَائِصِ»[١] أَبِي الفَتْحِ، في باب: (اللَّفْظُ يَرِدُ مُحْتَمِلًا لِأَمْرَيْنِ)، من ذلك[٢]:

مَــنْ يَفْعَــلِ الخَيْــرَ لَا يَعْــدَمْ جَوَازِيَــهُ

فظاهرُ هذا أن [يكونَ][٣] جمع: (جَازٍ)، أي: لا يَعْدَمُ شاكرًا عليه، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ لـ: (جَزَاءٍ)، وجُمِعَ: (جَزَاءٌ) على: (جَوَازٍ)؛ لمشابهةِ المصدرِ اسمَ الفاعلِ، فكما جُمِعَ: (سَيْلٌ) على: (سَوَائِلَ) في قولِه[٤]:

وَكُنْــتُ لَقًــى تَجْــرِي عَلَيْــهِ السَّــوَائِلُ

أي: السُّيُولُ، فكذلك يجوزُ أن يكونَ جَمْعُ (جَوَازِيَهُ) جَمْعَ (جَزَاءٍ).

ومثلُه[٥]:

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٩١).

(٢) بتمامه:

مَــنْ يَفْعَــلِ الخَيْــرَ لَا يَعْــدَمْ جَوَازِيَــهُ   لَا يَــذْهَبُ العُــرْفُ بَــيْنَ اللهِ وَالنَّــاسِ

والبيت للحطيئة، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة (٢٨٤) والكامل (٢/ ١٤٠) والحجة (١/ ٢٩٦).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٤) بتمامه:

فَلَيْتَــكَ حَــالَ البَحْــرُ دُونَــكَ كُلُّــهُ   وَكُنْــتُ لَقًــى تَجْــرِي عَلَيْــهِ السَّــوَائِلُ

والبيت للأعشى، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (٢٣٣) والتمام لابن جني (١١٣) والمحتسب (١/ ٥٧).

(٥) بتمامه:

يَقُلْــنَ حَــرَامٌ مَــا أُحِــلَّ بِرَبِّنَــا   وَتَتْــرُكُ أَمْــوَالًا عَلَيْهَــا الخَــوَاتِمُ =

وَتَتْـــرُكُ أَمْـــوَالًا عَلَيْهَـــا الخَـــوَاتِمُ

يجوزُ أن يكونَ جمعَ: (خَاتَمٍ)، أي: آثارُ الخَواتِمِ، أو جمعَ: (خَتْم) على ما مضى.

وعلى ذلك قال س[1] في: «لَهُ عَلَيَّ مِئَةٌ بِيضًا»، و[2]:

لِمَيَّـــــةَ مُوحِشًـــــا طَلَـــــلُ

إنَّ الحالَ مِن النكرةِ، مع أنَّه لا يخفَى على أحدٍ أنَّه يجوزُ كونُه حالًا مِن الضميرِ في: (لَهُ)، و: (لِمَيَّةَ)، وإنَّما ذَكَرَ ذلك؛ لأنَّه في الجملةِ وجهٌ صحيحٌ[3].

* * *

= والبيت للأعشى، وهو من الطويل، وهذه رواية الديوان، ويرويه النحاة: «وتُترَكُ أموالٌ». انظر: ديوان الأعشى (١٢٩) والمقتضب (٢/ ٢٥٧) والحجة (١/ ٢٩٩) وشرح المفصل (٥/ ٣٨١).

(١) انظر: الكتاب (٢/ ١١٢).

(٢) تمامه في إحدى الروايات:

لِمَيَّـــةَ مُوحِشًـــا طَلَـــلُ ... يَلُـــوحُ كَأَنَّـــهُ خِلَـــلُ

والبيت لكُثَيِّر عَزَّة، وهو من مجزوء الوافر. انظر: ديوان كُثَيِّر (٥٠٦) والكتاب (٢/ ١٢٣) ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٦٧) وأمالي ابن الشجري (٣/ ٩).

(٣) انتهى النقل عن أبي الفتح، وأحب أن أنقل نص كلامه الأخير لجماله وعظمته، قال أبو الفتح: «فقالَ سيبويهِ فيه: إنَّه حالٌ مِن النكرةِ، ولم يحمِلْه على الضميرِ في الظَّرْفِ، أفَيَحْسُنُ بأحدٍ أن يدَّعِي على أحدٍ متوسِّطِينا أن يخفَى هذا الموضعُ عليه، فضلًا عَن المشهودِ له بالفضلِ سيبويهِ، نعم، وربَّما أفتَى بالوجهِ الأضعفِ عندَه؛ لأنَّه على الحالاتِ وجهٌ صحيحٌ». اهـ. رحم الله إمام الصنعة سيبويه، ورحم الله الإمام ابن جني، ورحم الله السادة النحاة ورزقنا من علومهم.

وَ(حَـــائِضٍ، وصَـــاهَلٍ، [وَفَاعِلَــهْ)　　وَشَـذَّ فِـي (الفَـارِسِ) مَـعْ مَـا مَاثَلَـهْ]

قولُه: (وَفَاعِلَهْ) نحوُ (القَوَاعِدِ) في قولِه: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾[1]، وَ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ حَالٌ مِنْهَا، أو متعلِّقٌ بـ: ﴿يَرْفَعُ﴾، على أنَّه مفعولٌ بِهِ، أي: «مِنْ أَرْضِ البَيْتِ»، وأما: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[2] فجَمْعُ (قَاعِدٍ).

* * *

وَبِـــ: (فَعَائِــلَ) اجْمَعَــنْ [(فَعَالَــهْ)　　وَشِـــبْهَهُ ذَا تَـــاءٍ اوْ مُزَالَـــهْ]

خصَّصَ ذلك في «شَرْحِ الغَايَةِ»[3] بخمسةِ أوزانٍ[4]:

١ ـ عِمَامَةٌ، ورِسَالَةٌ.

٢ ـ صَحِيفَةٌ.

٣ ـ ذُؤَابَةٌ.

٤ ـ حَلُوبَةٌ.

٥ ـ سَحَابَةٌ.

---

(١) البقرة: ١٢٧.

(٢) النور: ٦٠، والآية في المخطوط ليس فيها حرف الواو.

(٣) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

(٤) ذكر ابن هشام ستة أمثلة لهذه الأوزان الخمسة، وقد ذكر أبو حيان في شرح الغاية: عمامة، ورسالة، وصحيفة، وذؤابة، وحلوبة، وإذا كان كذلك فيظهر أن أبا حيان لم يمثِّل لـ: (فَعالة)، إلا أن نقول إنه لا فائدة في تكرير عمامة ورسالة؛ لأنهما بنفس الوزن، فربما يكون تصحيف حدث لـ: (عِمامة) وتصحفت إلى (غَمامة)، والله أعلم.

في «الكشَّافِ»[(١)] في قولِه تَعَالَى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾[(٢)]، ما نَصُّه: «فإنَ قلتَ: كيفَ جَمَعَ (اليَتِيمَ)، وهو (فَعِيلٌ) كـ: (مَرِيضٍ)، على (يَتَامَى)؟

قلتُ: فيه وجهانِ:

أحدُهُما: أنْ يُجْمَعَ على (يَتْمَى)، كـ: (أَسْرَى)؛ لأنَّ اليُتْمَ مِن وادي الآفاتِ والأوجاعِ، ثم يُجمَعَ (فَعْلَى) على (فَعَالَى)، كـ: (أَسَارَى).

والثاني: أن يُجْمَعَ على (فَعَائِلَ)، لِجَرْيِ اليَتِيمِ مجرى الاسمِ، نحوُ (صَاحِبٍ، وفَارِسٍ)، فيُقالُ: (يَتَائِمُ)، ثمَّ (يَتَامَى)، على القلبِ».

وقالَ[(٣)] في الكلامِ على قولِه تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾[(٤)]: «هو جمعُ: (يَتِيمَةٍ)، على القَلْبِ، كما قِيلَ: (أَيَامَى)، والأصلُ: (أَيَائِمُ، ويَتَائِمُ)».

ع: هذا مستقيمٌ، وأمَّا الجوابُ الثاني مِن جَوَابَيِ الأَوَّلِ ففاسدٌ؛ لأنَّ (فَعِيلًا) في الأسماءِ لا يُجمَعُ على (فَعَائِلَ)، إلَّا إذا كانَ مؤنَّثًا؛ ولذلك نُوزِعَ في (دَلِيلٍ، ودَلَائِلَ).

* * *

وَبِـ: (الفَعَالِي، وَالفَعَالَى) [جُمِعَا   (صَحْرَاءُ، وَالعَذْرَاءُ) وَالقَيْسَ اتْبَعَا]

الجَوْهَرِيُّ[(٥)]: «الصَّحْرَاءُ: البَرِّيَّةُ، وهي غيرُ مصروفةٍ، وإن [لم][(٦)] تكن

(١) انظر: الكشاف (١/ ٤٦٣).
(٢) النساء: ٢.
(٣) انظر: الكشاف (١/ ٤٦٧).
(٤) النساء: ٣.
(٥) انظر: الصحاح (٢/ ٧٠٨).
(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الصحاح.

صفةً، وإنَّما لم تُصرَف؛ للتأنيثِ ولزومِ حرفِ التأنيثِ له، وكذلكَ القولُ في: (بُشْرَى)، والجمعُ: (الصَّحَارَى[١]، والصَّحْرَاوَاتُ)، وكذلكَ جَمْعُ كُلِّ (فَعْلَاءَ) إذا لم يكن مؤنَّثَ (أَفْعَلَ)، مثلُ: (عَذْرَاءَ)، و(وَرْقَاءَ) اسمَ رَجُلٍ.

وأصلُ (الصَّحَارَى): (صَحَارِيُّ)، بالتشديدِ، وقد جاءَ في الشِّعْرِ؛ لأنَّكَ إذا جمعتَ: (صَحْرَاءَ) أدخلتَ بينَ الحاءِ والراءِ ألفًا، وكسَرتَ الراءَ، كما تكسِرُ ما بعدَ ألفِ الجمعِ في كلِّ موضعٍ، نحوُ: (مَسَاجِدَ، وجَعَافِرَ)، فتنقَلِبُ الأولى التي بعدَ الراءِ ياءً؛ للكسرةِ[٢] التي قبلَها، وتنقَلِبُ الألفُ الثانيةُ التي للتأنيثِ أيضًا [يَاءً][٣]، وتُدَّغَمُ، ثم حذفُوا الياءَ الأُولى، وأبدَلُوا الثانيةَ ألفًا؛ لتَسْلَمَ الألفُ مِن الحذفِ عندَ التنوين، وإنَّما فعلُوا ذلك؛ ليفرِّقُوا بينَ الياءِ المنقلبةِ مِن الألفِ [للتأنيث، وبين الياء المنقلبة من الألف][٤] التي ليست للتأنيثِ، نحوُ أَلِفِ (مَرْمَى)، إذا[٥] قالُوا: (مَرَامِي، ومَغَازِي)، وبعضُ العربِ لا يحذفُ الياءَ الأولى، ولكن الثانيةَ، فيقولُ: (الصَّحَارِي)، بالكسرِ، وهذهِ صحارٍ»[٦].

وقالَ[٧] في (عَذْرَاءَ): «العَذْرَاءُ: البِكْرُ، والجمعُ (العَذَارَى، والعَذَارِي،

---

(١) في الصحاح ضبطت بكلا الضبطين، أعني: (الصحارِي، والصحارَى).

(٢) في المخطوط: (لكسرة).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الصحاح.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الصحاح.

(٥) في الصحاح: (إذ).

(٦) انتهى هنا النقل الأول عن الجوهري.

(٧) انظر: الصحاح (٢/ ٧٣٨).

والعَذْرَاوَاتُ)، كما قُلْنا في: (الصَّحَارِي)».

قولُه: (صَحْرَاءُ) يعني: (فَعْلَاءَ) اسمًا.

قولُه: (وَالعَذْرَاءُ): يعني: (فَعْلَاءَ) وصفًا، لا (أَفْعَلَ) لها، وهي عبارةٌ قاصرةٌ؛ فإنَّه نصَّ في «التَّسْهِيل»(١) على أنَّ (فَعَالِي) بكسرِ اللامِ تُغني عَن (الفَعَالَى) بفتحِها جوازًا فيهما، وفي (فَعْلَاءَ، وفِعْلَى(٢)، وفَعْلَى) اسمًا، وفي (فُعْلَى) لا أنثى (الأَفْعَلِ)، وفي نحوِ: (مَهْرِيٍّ)، ولزومًا(٣) في ألفاظٍ ضبطَها هناك(٤).

وفي «شَرْحِ الغَايَةِ»(٥): «فَعَالَى: لـ: (فَعْلَى فَعْلَانَ) وعكسِه، نحوُ: (سَكْرَى سَكْرَانَ، وسَكَارَى)، فيستوي(٦) فيه المذكرُ والمؤنَّثُ»(٧).

وفي «شَرْحِ الخُلاصَة» لابنِ الناظِمِ(٨): «الفَعَالِي: لـ: (فِعْلَاةٍ)، كـ: (سِعْلَاةٍ)،

---

(١) انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٢) في المخطوط: (فِعْلا).

(٣) في المخطوط: (ولزوم).

(٤) قال ابن مالك: «ولزومًا في نحو: حِذْرِيَةٍ، وسِعْلَاةٍ، وعَرْقُوَةٍ، والمأْقِيِّ، وفيما حذف أول زائديه من نحو: حَبَنْطَى، وعَفَرْنَى، وعَدَوْلَى، وقَهَوْبَاء، وبُلَهْنِيَة، وقَلَنْسُوَة، وحُبَارَى، ونـدرَ في: أَهْلٍ، وعِشْرِين، ولَيْلَةٍ وكَيْكَة». انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٥) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٢).

(٦) في شرح الغاية: «أي: يستوي».

(٧) أما محقق «شَرْحِ الغَايَةِ» فقد صحَّف، وضبط (فُعالى) و(سُكارى) بضم أوائلها، وهو وإن كان قد يجوز (سُكارى) إلا أنه غير مقصود هنا، وإنما المقصود وزن (فَعالى) بالفتح، وقد يكون التصحيف من ناسخ المخطوط، لكن يجب التنبُّه والتنبيه.

(٨) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٦).

و(مَوْمَاةٍ)(١)، و(فَعْلُوَةٍ)، كـ: (عَرْقُوَةٍ)، و(فِعْلِيَةٍ)، كـ: (هِبْرِيَةٍ)، وربَّما(٢) حُذِفَ أوَّلُ زائدَيه مِن نحوِ: (حَبَنْطَى)، ويشترِكانِ في جَمعِ (فَعْلَاءَ) اسمًا، كـ: (صَحْرَاءَ)، أو صفةً، كـ: (عَذْرَاءَ)».

ع: ما لم يكن مِن بابِ: (حَمْرَاءَ).

«ولِما(٣) فيه ألفُ التأنيثِ مقصورةً، أو ألفُ الإلحاقِ مقصورةً، كـ: (حُبْلَى، وذِفْرَى)»(٤).

* * *

وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) [لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَـ: (الكُرْسِيِّ) تَتْبَعِ العَرَبْ]

[فَعَالِيَّ]: وأُضْحِيَّةٌ وأَضَاحِيُّ، وبُخْتِيَّةٌ وبَخَاتِيُّ، وأُوقِيَّةٌ وأَوَاقِيُّ، وعَارِيَّةٌ وعَوَارِيُّ.

العبارةُ الجيدةُ قولُ ابنِه(٥): «لكلِّ ثلاثيٍّ آخرهُ ياءٌ مشدَّدةٌ غيرُ متجدِّدةٍ للنَّسَبِ، نحوُ: (كُرْسِيٍّ، وبُرْدِيٍّ)».

وكذا: (بُخْتِيٍّ)، والفقهاءُ(٦) يقولُون: منسوبةٌ إلى (بُخْتَ نَصَّرَ).

---

(١) يقصد وزن (فَعْلاة).

(٢) في المخطوط (وبما)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) يستكمل النقل عن شرح ابن الناظم.

(٤) هذا فيه لف ونشر مرتب؛ فـ: (حبلى) مثال لألف التأنيث المقصورة، و(ذفرى) مثال لألف الإلحاق المقصورة، وهنا انتهى ابن هشام من النقل عن شرح ابن الناظم.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٦).

(٦) انظر: تبيين الحقائق (١/ ٢٦١) والعناية شرح الهداية (٢/ ١٧٨) والجوهرة النيرة (١/ ١١٧).

وشَرَطَ في «التَّسْهِيل»[(١)] سكونَ العينِ، فقالَ: «ومنها: (فَعَالِيٌّ) لثلاثيٍّ ساكنِ العينِ زائدًا آخرَه ياءٌ مشدَّدةٌ لا لتجديدِ نَسَبٍ، ولنحوِ (عِلْبَاءٍ، وقُوبَاءٍ، وحَوْلَايَا)، ويُحفَظُ في نحوِ (صَحْرَاءَ، وعَذْرَاءَ، وإِنْسَانٍ، وظَرِبَانٍ)».

* * *

وَبِـ: (فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ [انْطِقَا   فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى]

* * *

فِي[(٢)] غَيْرِ مَا مَضَى [وَمِنْ خُمَاسِي   جُرِّدَ الَاخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ]

[في غير ما مضى]: يُستثنى مِن ذلك: (أَجْمَعُ، وأَكْتَعُ، وأَبْصَعُ، وأَبْتَعُ)؛ فإنَّه كان قياسُه أن يُجمَعَ على مُشْبِهِ (فَعَالِلَ)، وهو (أَفَاعِلُ)، كما جُمِعَ: (أَفْكَلٌ، وأَيْدَعٌ، وأَصْبَعٌ، وأَرْمَلٌ، وأَفْضَلُ).

* * *

وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ [بِالمَزِيدِ قَدْ   يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ]

في «التَّسْهِيل»[(٣)]: أنَّ كـ والأخفشَ[(٤)] يعاملونَ بهذه المعاملةِ ما قبلَ الرَّابِعِ، ويقوِّيه ما نقلَه الزمخشريُّ[(٥)] أنَّ بعضَ العربِ يقولون في تصغيرِ (جَحْمَرِشٍ):

(١) انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٢) كذا في المخطوط، ورواية الألفية: (من).

(٣) انظر: التسهيل (٢٧٩).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ٤٦٣).

(٥) انظر: المفصل (٢٥٣).

(جُحَيْرِشٌ)، بحذفِ الميمِ.

وفي «المِفتَاح»[١]: أنَّ (جَحْمَرِشًا) يُكَسَّرُ على (جَحَارِشَ)؛ لكونِ الميمِ مِن حروفِ الزيادةِ.

[الشَّبِيهُ]: لفظًا، نحوُ: (خَدَرْنَقٌ)، أو مخرجًا، نحوُ: (فَرَزْدَقٌ، وشَمَرْدَلٌ)[٢]، وزعمَ المبرِّدُ[٣] أنَّه لا يُحذَفُ دائمًا إلا الخامسُ، فهذه ثلاثةُ مذاهبَ[٤]: مذهبُ الزمخشريِّ وكـ[٥].

فإن قلتَ: هل شرطُ ذلك أن لا يكونَ الأخيرُ مِن لفظةِ الزائدِ؟

قلتُ: كذا كنتُ أَرَى، ثمَّ رأيتُ في ش ع[٦] أنَّه يُقالُ في (قُذَعْمِلٍ): (قُذَاعِمُ، وقُذَاعِلُ)، وفي التصغيرِ[٧]: (قُذَيْعِمٌ، وقُذَيْعِلٌ).

مسألةٌ[٨]: إن كانَ المجموعُ أو المصغَّرُ مجموعَين[٩] بَقِيا بحالِهما، فتقولُ في (مِقَصٍّ، ومُدُقٍّ، ودَابَّةٍ): (مَقَاصُّ، ومَدَاقُّ، ودَوَابُّ)، و: (مُقَيْصٌّ، ومُدَيْقٌّ، ودُوَيْبَّةٌ)، وإن كانا مفكُوكَين، فإن كانَ الفكُّ غيرَ شاذٍّ بَقِيَ، كـ: (قَرْدَدٍ)، يُقالُ فيه: (قَرَادِدُ،

---

(١) انظر: مفتاح الإعراب (١٤٨).

(٢) وهو مذهب سيبويه. انظر: الكتاب (٣/ ٤١٧ ـ ٤٤٨).

(٣) انظر: المقتضب (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٤٨).

(٤) سيبويه والمبرد والكوفيين مع الزمخشري.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤٦٢).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣٨).

(٧) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٤).

(٨) مستفادة من ابن مالك جله بالنص. انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٦ ـ ٩٥٧).

(٩) يعني: مدغمين، وهو تعبير ابن مالك في العمدة.

وقُرَيْدِدُ)، وإن كانَ شاذًا ادُّغِمَ، مثلُ: (مَحْبَبٍ، وأَلَنْدَدٍ)، فتقولُ: (مَحَابُّ، وأَلَادُّ)، و: (مُحَيْبٌّ، وأُلَيْدٌّ)، ويتجدَّدُ لـ: (أَلَنْدَدٍ) في التصغيرِ مع الادِّغامِ منعُ الصرفِ[1].

* * *

وَزَائِدَ العَادِي [الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا]

عبدُ اللَّطِيفِ[2]: يَردُ على هذا الإطلاقِ: ميمُ (مِفْتَاحٍ، ومِنْدِيلٍ، ومَسْعُودٍ) علَمًا، ونحوِهنَّ ممَّا جاوزَ الأربعةَ، وفيه زائدانِ، أحدُهُما لَينٌ قبلَ الآخِرِ، وليسَ مُدَّغمًا فيه ادِّغامًا أصليًّا، فإنَّك لا تحذِفُ، مع أنَّه زائدٌ فيما جاوزَ الأربعةَ، وليست: **(لَينًا[3] إِثرَه اللذ ختمَ)**.

* * *

وَالسِّينَ وَالتَّا [مِن كَـ: (مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ إِذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ]

نهايةُ ما يَرتقِي إليه بناءُ الجَمعِ: (فَعَالِلُ، وفَعَالِيلُ)، و(فَعَالِلُ) يأتي في الرُّباعِيِّ، و(فَعَالِيلُ) يأتي في خُماسيٍّ قبلَ آخرِه مدةٌ، فإذا تجاوزتِ الكلمةُ هذين الأمرَين، وهما الأربعةُ والخمسةُ المذكورةُ، وجبَ أن يُحذَفَ منها ما يَمنَعُ مِن تَقَوُّمِ هذين الجمعَينِ المذكورَين.

فنحوُ (مُكْرِمٍ) رباعيٌّ؛ فلا حاجةَ إلى حذفِ شيءٍ، فقلْ: (مَكَارِمُ)، ولا تقُل:

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ١١٩).

(٢) عبد اللطيف الحراني، المعروف بابن المرحل، شيخ ابن هشام، وقد سبق الحديث عنه، ولعل هذه الفائدة من تقييدات ابن هشام من عبد اللطيف سماعًا في أحد المجالس.

(٣) في المخطوط: (لين)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٢٠).

كيفَ أقررَتَ الزائدَ، وهو الميمُ، وحذفتَ الأصلَ، وهو لامُ (سَفَرْجَلٍ)؟

لأنَّا نقولُ: ذاك الأصلُ[١] يضُرُّ، وهـذا الزائدُ[٢] لا يضُرُّ، والحـذفُ دائرٌ مع الضَّرَرِ وعدمِه.

ونحوُ: (مِفْتَاحٍ) لا يُحذَفُ منه شيءٌ؛ لأنَّه خُماسيُّ الأحرُفِ، إلا أنَّ رابعَه مدةٌ قبلَ الآخِرِ؛ فلا حَذْفَ.

ونحوُ (احْرِنْجَامٍ) سُباعيٌّ، فيحذفُ منه اثنان: الهمزةُ، والنونُ، وتبقَى الألِفُ، أمَّا إبقاءُ الألف[٣]؛ فلأنَّها مدةٌ قبلَ الآخِرِ، وأمَّا حذفُ الهمزةِ؛ فلأنَّ صيغةَ (مَفَاعِلَ، ومَفَاعِيلَ) بتحريكِ الحرفِ الثاني، وتحريكِ ما بعدَ همزِ الوصلِ، يقتضِي إسقاطَها؛ لزوالِ حِكمَتِها[٤]، وأما حذفُ النونِ؛ فللإخلالِ.

ونحوُ (مُسْتَخْرِجٍ) تَحذِفُ اثنين؛ ليَصيرَ أربعةً، ولا تحذِفُ واحدًا[٥]؛ ليصيرَ خمسةً؛ لأنَّه ليسَ قبلَ آخرِه مدةٌ، وذاك إنَّما يكونُ فيما هو كذلك.

وإذا كانَ بعضُ الزياداتِ أفضلَ مِن بعضٍ حذَفْتَ المفضولَ، وبقَّيْتَ الفاضلَ، وسببُ الفضلِ أمورٌ:

أحدُها: تصدُّرُ الزيادةِ، وتجدُّدُها للدلالةِ على معنًى، كميم: (مُسْتَدْعٍ،

---

(١) وهو لام سفرجل.

(٢) وهو ميم مكرم.

(٣) في المخطوط: (اللام)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٢١).

(٤) لأنه إنما جيء بها للساكن بعدها، والآن لا ساكن، فلا حاجة لها.

(٥) في المخطوط: (ثلاثة)، وهي هنا سبق قلم إما لابن هشام وإما للناسخ، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٢١).

ومُنْطَلِقٍ)، وقولُنا: (وتَجَدُّدُهَا) احترازٌ مِن السينِ والتاءِ؛ فإنَّهما يدلَّان، لكنَّهما ليسا متجدِّدَين.

الثاني: كونُهما في موضعٍ يدلَّان فيه على معنًى، كهمزةِ (أَلَنْدَدٍ)، وياء (يَلَنْدَدٍ).

والثالثُ: كونُ حذفِها لا يُحوِجُ إلى حذفٍ، بخلافِ حذفِ الزيادةِ الأخرَى، كياءِ (حَيْزَبُونٍ)، وياءِ (نَيْدُلَانٍ)، تقولُ: (حَزَابِينُ، ونَدَالِينُ).

والرابعُ: مماثلتُها لأحدِ الأصولِ، ولا ميمَ مُصَدَّرةٌ، كـ: (عَفَنجَجٍ)، تقولُ: (عَفَاجِجُ)، لا: (عَفَانِجُ)، فأمَّا نحوُ: (مُقْعَنْسِسٌ)، فقالَ المبرِّدُ[1]: (قَعَاسِسُ)، والصوابُ عندَ س[2]: (مَقَاعِسُ)، وهو الحقُّ.

والخامسُ: عدمُ إيهامِها خِلافَ الواقعِ، فنحوُ: (مَرْمَرِيسٍ) يقالُ في جمعِه: (مَرَارِيسُ)، لا: (مَرَامِيسُ)؛ لئلَّا يُوهِمَ أنَّه: (فَعَالِيلُ)، لا: (فَعَافِيلُ).

السادسُ: أن تكونَ مُحَرَّكَةً، ونظيرتُها[3] ساكنةً، نحوُ: (حُطَائِطٍ)، بحذفِ الألفِ وبقاءِ الهمزةِ؛ لِمَا ذَكرنا.

السابعُ: أن لا تؤدِّيَ إلى بناءٍ لا نظيرَ له، بخلافِ الزائدِ الآخَرِ، وذلك كقولِك في (اسْتِخْرَاجٍ): (تَخَارِيجُ)، ولا تقُلْ: (سَخَارِيجُ)؛ لانتفاءِ (سَفَاعِيلَ)، وثبوتِ نحوِ (تَمَاثِيلَ).

---

(١) انظر: المقتضب (٢/ ٢٣٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢٩).

(٣) في المخطوط، (ونظيرها)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٢٠).

ع: قالوا في: (كَوَأْلَلٍ): إنَّ الواوَ واللامَ متكافئتان؛ لتحرُّكِهما، وفي: (عَفَنْجَجٍ): إنَّ الجيمَ أفضلُ مِن النونِ؛ لكونِها مماثلةً للأصلِ، ولك أن تقولَ: إنَّما ذلك لتحرُّكِها وسكونِ النونِ، وإلَّا فقولوا في (كَوَأْلَلٍ): إنَّ اللامَ أفضلُ مِن الواوِ.

ولك أن تُنازِعَ أيضًا في (حُطَائِطٍ)، وتقولَ: لا أُسَلِّمُ أنَّ المحذوفَ الألفُ[١]، بل المحذوفُ الهمزةُ، ثمَّ أُبدِلَت الألفُ همزةً؛ لوقوعِها ثالثةً بعدَ ألفِ (مَفَاعِلَ)، كما في (رِسَالَةٍ، ورَسَائِلَ).

مِن «خَصَائِصِ» أبي الفتحِ[٢]: قد يَغلِبُ الزائدُ الأصلَ، كقولك: «هذا قَاضٍ[٣]، ومُصْطَفِيٌّ، ويَعِدُ، ويَزِنُ»، وهذا أحدُ ما يدلُّ على اعتنائِهم بالمعاني، ويدلُّ لأبِي الحسنِ[٤] في قولِهم: إنَّ المحذوفَ مِن: (مَبِيعٍ، ومَقُولٍ) إنَّما هو العينُ؛ مِن حيثُ كانت الواوُ دليلَ اسمِ المفعولِ.

وقال الشاعر[٥]:

بَنِــــي عُقَيْــــلٍ مَــــا ذِهِ الخَنَـــافِقُ
الْمَـــــالُ هَـــــدْيٌ وَالنِّسَـــــاءُ طَـــالِقُ

---

(١) في المخطوط: (اللام)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٢١).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٤٧٩) وما بعدها.

(٣) في الخصائص: (قاضيٌّ).

(٤) يعني به الأخفش. انظر: المقتضب (١/ ١٠٠).

(٥) لم يعين قائل هذا الرجز، وفي المخطوط: (ماذة الخناقق)، وهو تصحيف. انظر: معاني القرآن للفراء (١٠٣) والإيضاح الشعري للفارسي (٥٣٠) والخصائص (٢/ ٤٨٠).

(الخَنَافِقُ): جمعُ (خَنْفَقِيقٌ)[١]، النونُ زائدةٌ، والقافُ الأولى عندَ الخليلِ[٢] هي الزائدةُ، والثانيةُ هي الأصليةُ، والنونُ والقافُ جميعًا لمعنًى، وهو الإلحاقُ، فإذا كانوا قد حذفُوا الأصلَ للزائدِ، وهما في طبقةٍ واحدةٍ، أعني في اجتماعِهما للإلحاقِ، فكيف إذا كانَ الزائدُ لمعنًى، والأصلُ المحذوفُ لا لمعنًى؟

وفي قولِهم: (خَنَافِقُ) تصحيحٌ لقولِ س[٣] في[٤] (مُقْعَنْسِسٍ): (مَقَاعِسُ، ومُقَيْعِس)، بل إذا حذفُوا الْمُلْحِقَ للمُلْحِقِ، فحذفُ الْمُلْحِقِ لذي المعنَى أقوى، وكأنَّهم إنَّما حذفُوا الأصلَ للزائدِ؛ تنويهًا به، وإعلامًا بأنَّه التحَقَ بأصولِهم.

ومِن ذلك قولُهم: «قَلْسَيْتُهُ»، والياءُ بدلٌ مِن واوِ (قَلَنْسُوَةٍ) الزائدةِ، ومَن قالَ: «قَلْنَسْتُهُ» فقد أثبتَ النونَ، وهي أيضًا زائدةٌ، وقالوا: «تَعَفْرَتَ»، إذا خَبُثَ، فاشتقُّوا مِن (العِفْرِيتِ)، والتاءُ زائدةٌ.

ونظيرُ تقويتِهم أمرَ الزائدِ، وحذفِهم الأصلَ لَهُ قولُه[٥]:

أَمِيلُ مَعَ الذِّمَامِ عَلَى ابْنِ عَمِّي ... وَأَحْمِلُ لِلصَّدِيقِ مَعَ الشَّقِيقِ

وَإِنْ كَانَ الفَتَى حُرًّا مُطَاعًا ... فَإِنَّكَ وَاجِدِي عَبْدَ الصَّدِيقِ

---

(١) في المخطوط (خنفيق)، والتصويب من الخصائص.

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٩).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢٩).

(٤) مكررة في المخطوط.

(٥) الشعر من الوافر، ونسب لعبد الله بن طاهر، ولإبراهيم بن العباس الصولي، والبيت الثاني ليس في مطبوعة الخصائص. انظر: الشعر والشعراء (١/ ٨٨) وعيون الأخبار (١/ ٣٧٧) والزهرة (١١٠) والعقد الفريد (٢/ ١٦٤).

وهذا كلُّه يُضْعِفُ قولَ مَن حقَّرَ تحقيرَ الترخيمِ، ومَن كسَّرَ على حذفِ الزيادةِ، إلَّا أنَّ وجهَ جَوازِه قولُه(١):

وَأَنْـفُ الفَتَـى مِـنْ وَجْهِـهِ وَهْـوَ أَجْـدَعُ

وقولُه(٢):

كَيْمَـا أُعِـدَّهُمُ لِأَبْعَـدَ مِـنْهُمُ ... وَلَقَـدْ يُجَـاءُ إِلَـى ذَوِي الأَحْقَـادِ

وقولُه(٣):

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لَا أَخَـا لَـهُ ... كَسَـاعٍ إِلَـى الهَيْجَـا بِغَيْـرِ سِـلَاحِ

* * *

وَالمِـيمُ أَوْلَـى [مِـنْ سِـوَاهُ بِالبَقَـا ... وَالهَمْـزُ وَاليَـا مِثْلُـهُ إِنْ سَـبَقَا]

* * *

---

(١) بتمامه:

ونَحْـنُ نُزَجِّيـهِ عَلَـى الكُـرْهِ وَالرِّضَـا ... وَأَنْـفُ الفَتَـى مِـنْ وَجْهِـهِ وَهْـوَ أَجْـدَعُ

والبيت لأبي تمام من البسيط، وهو كما ترى لا للاستشهاد؛ لأن حبيبًا ليس من أهل فترة الاحتجاج، لذلك قال ابن جني قبل أن يورد البيت: «وقال الْمُولَّد»، ورواية غير الديوان: (نرجيه)، وفي المخطوط: (أجذع)، وهو تحريف. انظر: ديوان أبي تمام (٥٨٣) وجمهرة الأمثال (٢/ ٢٤٣) وديوان المعاني (٢/ ١٦٠).

(٢) البيت من الكامل، وقد نسب لمرداس الأسدي ولهبيرة بن ظالم المري. انظر: الجيم (١/ ٧٠) وحماسة البحتري (٤٨٤) وشرح الحماسة للمرزوقي (١٦٩).

(٣) البيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٢٩) والكتاب (١/ ٢٥٦) والحجة (٦/ ٢٠٧).

وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ [احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَـ: (حَيْزَبُـونٍ) فَهْـوَ حُكْـمٌ حُتِمَـا]

[وما كحيزبون]: وكذا: (نَيدلان)، تحذفُ الياءَ لا الألفَ، فتقولُ: (نَدَالِينُ)، وكذا (عَيْطَمُوسٌ)، تقولُ: (عَطَامِيسُ)، تحذفُ الياءَ لا الواوَ.

* * *

وَخَيَّـرُوا فِـي [زَائِـدَيْ (سَـرَنْدَى) وَكُـلِّ مَـا ضَـاهَاهُ كَـ: (العَلَنْـدَى)]

[كالعلندى]: وكذا (كَوَأْلَلٍ)، تقولُ: (كَآلِلُ، وكَوَائِلُ)؛ لأنَّ كُلًّا مِن الواوِ واللامِ زيادةٌ محرَّكةٌ مفيدةٌ للإلحاقِ، فلا وجهَ لإيجابِ تخصيصِ إحداهُما بالحذفِ دونَ الأُخرَى.

لم يذكُرْ في هذا الكتابِ (مَفَاعِيلَ)، وذكرَ أخاه، وهو (فَعَالِلُ) وشبهُه، وذكرَ الجميعَ في «العُمدة»[١] و«شَرحِها»[٢]، فقالَ ما معناه: إنَّه لأمرَين:

أحدُهُما: ما[٣] حُذِفَ منه حرفٌ غيرُ هاءِ التأنيثِ، وقُصِدَ التعويضُ منه، سواءٌ أكانَ ذلك الحرفُ أصليًّا، كلامِ: (سَفَرْجَلٍ)، أو زائدًا، كميمِ: (مُدَحْرِجٍ)، وأخرجَ هاءَ التأنيثِ؛ لأنَّا إذا [جَمَعْنا][٤] (دَحْرَجَةً) قُلنا: (دَحَارِجُ)، ولم يجُزِ التعويضُ عَن الهاءِ.

الثاني: ما اجتمعت فيه شروطٌ:

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣٤).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٤١).

(٣) في المخطوط (أما) والتصويب من شرح العمدة والعليمي.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي (٢/ ٤٢٢).

أحدُها: أن يكونَ خُماسيًّا أو أكثرَ، والأحسنُ: «مُتَجَاوِزًا للأربعةِ».

الثاني: أن يكونَ هذا المتجاوِزُ أربعةً مِن غيرِ ما سبق ذِكرُه.

الثالثُ: أن يكونَ الحرفُ الرابعُ منه لينًا، فخرجَ نحوُ: (سَفَرْجَلٍ)، ودخلَ نحوُ: (كَنَهْوَرٍ) ممَّا تحرَّكَ فيه اللِّينُ، و: (فِرْدَوْسٍ)، ممَّا سَكَنَ فيه بعدَ حركةٍ غيرِ مجانسةٍ، و: (عُصْفُورٍ)، ممَّا هي بعدَ مجانِسٍ ولا زيادةَ فيه غيرُها، ونحوُ: (أُسْلُوبٍ، ويَرْبُوعٍ، ومِحْرَابٍ، وإِعْصَارٍ، وتِجْفَافٍ، وقِنْدِيلٍ، وإِبْرِيقٍ، ويَقْطِينٍ)، ممَّا فيه زائدٌ غيرُها.

الرابعُ: أن يكونَ زائدًا، فخرجَ نحوُ: (مُخْتَارٍ، ومُنْقَادٍ).

الخامسُ: أن يكونَ غيرَ مُدَّغَمٍ فيه، فخرجَ نحوُ: (مُصَوِّرٍ)، فيقالُ فيه: (مَصَاوِرُ)، لا (مَصَاوِيرُ)؛ لأنَّ الواوَ الثانيةَ كالجيمِ الثانيةِ مِن: (مُحَجَّلٍ)، وهو يُقالُ فيه: (مَحَاجِلُ)، وشرطُ هذا الادِّغامِ المانعِ أن يكونَ أصليًّا، فخرجَ الادِّغامُ العارضُ، نحوُ: (قَوَوَّلٍ)، مثالُ: (سَفَرْجَلٍ) مِن (القَوْلِ)، فجمعُه: (قَوَاوِيلُ)، كما يُقال في: (كَنَهْوَرٍ): (كَنَاهِيرُ)[1]؛ لأنَّ الادِّغامَ غيرُ أصليٍّ؛ لأنَّ المدَّغَمَ فيه مُقابِلٌ لِمَا لم يُدَّغَم فيه، وهو جيمُ: (سَفَرْجَلٍ)[2].

ع: هذه المسألةُ تردُّ على ح[3] في شيءٍ كثيرٍ مِن مسائلِ «شرحِ التسهيلِ»[4]

---

(١) في مطبوعة شرح العمدة: (كناهر).

(٢) انتهى النقل هنا من شرح العمدة.

(٣) يقصد به أبا حيان.

(٤) انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٦/ ١٣٢).

اقتضَى قولُه فيها أنّا إذا بنَيْنا كلمةً على وزنِ أُخرَى كانَ ذلك إلحاقًا لها بها في أحكامِها، فتُعامَلُ معاملتهَا، ولو كانَ كذلك لقِيل هنا: (قَوَاوِو)، بحذفِ اللامِ، [ثم][1] أُعِلَّتِ الواوُ الثانيةُ بالقلبِ.

وبعدُ، فعندي أنَّ الشيخَ غَلطَ في البناءِ؛ فإنَّا إنَّما نَزيدُ مثلَ اللامِ، لا مثلَ العينِ، فإنَّما نقولُ: «قَوَلَّلٍ»، وإنَّما مثالُ المسألةِ فيما يظهَرُ: أن تَبْنِيَ مِن (الغَزْوِ)، فتقولُ: (غَزَوَّو)، ثمَّ تجمعُه على: (غَزَاوِيو)، ثم تقلِبُ الواوَ الأخيرةَ ياءً، فتقولُ: (غَزَاوِيَّ).

ثم إنَّه يُقالُ له: كيف قلتُ: لأنَّ الادِّغامَ هنا عارضٌ، مع أنَّه نظيرُ: (مُصَوِّرٍ)، لا يفترِقانِ؟ وكونُ الحرفِ في مقابلةِ حرفٍ غيرِ مُدَّغَمٍ فيه لا ينفعُه شيئًا.

❁ ❁ ❁

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي (٢/ ٤٢٣).



التَّصْغِيرُ

جرَتِ العادةُ بذِكْرِ بابَيِ التكسيرِ والتصغيرِ مُقترنَينِ، وجَعْلِ التصغيرِ هو المؤخَّرَ؛ ليُحمَلَ على التكسيرِ، وإنَّما لم يعكِسُوا؛ لِمَا في «الخَصَائِصِ»[1]، وهو: «أنَّ اللفظَ متَى تغيَّرَ دلَّ ذلك على تغييرِ المعنَى، وأنَّ أكثرَ الأمرَينِ أن يكونَ ما حدثَ زيادةً لا نَقصًا».

قالَ: «ولِهذا لم يعتدَّ بالتصغيرِ مانعًا مِن الصرفِ، كـ: (دُرَيْهِمٍ)، كما اعتُدَّ بالتكسيرِ، كـ: (دَرَاهِمَ)».

قالَ: «ومِن هنا قالَ س[2]: «تقولُ: (سُرَيْحِينٌ، وضُبَيْعِينٌ)؛ لقولِهم: (سَرَاحِينُ، وضَبَاعِينُ)»، ولا تقلْ[3]: (سُكَيْرِينٌ)؛ لأنَّهم لم يقولوا: (سَكَارِينُ)، سألتُ أبا عليٍّ عَن كلامِه فأجابَني بهذا».

قالَ أبو الفتحِ[4]: «وسواءٌ أكانَ التغييرُ بزيادةٍ أو تحريفٍ، فالأوَّلُ: كقولِك في: (حَسَنٍ، وجَمِيلٍ، ومَلِيحٍ، ووَضِيءٍ): (فُعَّالٌ)، والثاني كقولِهم في: (طَوِيلٍ، وعَرِيضٍ، وخَفِيفٍ، وسَرِيعٍ، وقَلِيلٍ): (فُعَال) بالتخفيفِ، فهذا أبلغُ، وإن [لم][5] يَزِد».

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢١).

(٣) في الخصائص: (ولا تقول)، وهذا لفظ ابن جني، وقد انتهى لفظ سيبويه.

(٤) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٠) وما بعدها.

(٥) ساقطة يقتضيها السياق وكلام ابن جني.

في «التَّنْبِيه عَلَى مُشْكِلِ الحَماسَةِ»[١]: «سألتُ أبا عليٍّ: ما بالُ[٢] س[٣] يحمِلُ التحقيرَ أبدًا على التكسيرِ؟ فقالَ: لأنَّ التكسيرَ أقوَى التغيرَين؛ فحُمِلَ التحقيرُ عليه.

وفي «الخَصَائِصِ»[٤] أنَّه قالَ: «له ما بالُ[٥] س[٦] يَرُدُّ كثيرًا مِن أحكامِ التحقيرِ إلى أحكامِ التكسيرِ، ويحمِلُها عليها، كقولِه[٧]: «تقولُ: (سُرَيْحِينٌ)؛ لأنَّك تقولُ: (سَرَاحِينُ)، ولا تقولُ: (عُثَيْمِينٌ)؛ لأنَّكَ لا تقولُ: (عَثَامِينُ)»؟ فقالَ: إنَّما كانَ كذلك؛ لأنَّ التكسيرَ بعيدٌ عَن رُتبةِ الآحادِ؛ فاعتَدَّ بما يعرِضُ فيه؛ لاعتدادِه بمعناه، والمحقَّرُ هو المكبَّرُ، والتحقيرُ فيه جارٍ مجرَى الصفةِ، فكأنَّه لم يحدث بالتحقيرِ أمرٌ يُحمَلُ غيرُه عليه، كما حدثَ بالتكسيرِ حُكمٌ يُحمَلُ الإفرادُ عليه، هذا مَعْقِدُ معناه، وما أحسنَه وأعلاه!». انتهى.

* * *

(فُعَيْلًا) اجْعَلْ [لِثُلَاثِيٍّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)]

(لِثُلَاثِيٍّ) أي: لاسمٍ ثلاثيٍّ؛ لأنَّه وصفٌ، ولا يقبلُه إلَّا الاسمُ؛ لأنَّه حُكمٌ، ولا يُحكَمُ إلَّا على الاسمِ.

---

(١) انظر: التنبيه على مشكل الحماسة (١٣).

(٢) في المخطوط والعليمي: (ما قال س)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٤٠٦).

(٤) انظر: الخصائص (١/ ٣٥٥).

(٥) في المخطوط (ما قال س) ولعل الصواب ما أثبتناه، والعبارة منقولة بالمعنى من الخصائص.

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢١).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ٣٥٥).

وقد صُغِّرَ (أَفْعَلُ) في التعجبِ، وهو مطَّرِدٌ عندَ س[١]، وخالفَه قومٌ في اطِّرادِه[٢]، وأجازُ ابنُ كَيْسانَ[٣] وحدَه تصغيرَ (أَفْعِلْ)، وإذا قلتَ: «مَا أُحَيْسِنَ زَيْدًا!» دلَّ على تعظيمِ حُسنِه، مع صِغَرِ سنِّه.

فرعٌ[٤]: «مَا أَحْيَا زَيْدًا!»، تقولُ: «مَا أُحَيَّ».

قولُه: (**فُعَيْلًا اجْعَل**) البيتَين، حصَرَ أوزانَ التصغيرِ في ثلاثةٍ، وزعمُوا أنَّ هذا وَضْعُ الخليلِ[٥]، وأنَّه مثَّلَها بـ: (فُلَيْسٍ، ودُرَيْهِمٍ، ودُنَيْنِيرٍ)، فقيلَ له: «لِمَ بنَيتَ التصغيرَ على هذه الأمثلةِ؟»، فقالَ: «وجدتُ معاملةَ الناسِ عليها».

ورُدَّ بأنَّها غيرُ وافيةٍ بصِيَغِ التصغيرِ؛ ألا ترى أنَّ (أُحَيْمِدَ): (أُفَيْعِلُ)، و(مُكَيْثِرٌ): (مُفَيْعِلٌ)، و(سُلَيْطِينٌ): (فُعَيْلِينٌ)، و(سُفَيْرِجٌ): (فُعَيْلِلٌ)؟

وأُجِيبَ بوجهين:

أحدُهُما: أنَّهم قصدُوا أن يكونَ للتصغيرِ أمثلةٌ راتبةٌ ينفرِدُ بها.

والثاني: أنَّهم لو قالوا في (سُفَيْرِجٍ): (فُعَيْلِلٌ) لتوالَى مِثلان.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٧٨).

(٢) يقصد به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٠).

(٣) انظر: التسهيل (١٣١).

(٤) مأخوذ وما قبله من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٠٨).

(٥) قال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين: «وأخبرَنا محمدُ بنُ يحيى، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ يزيدَ، قال: حدَّثنا المازنيُّ عن الأصمعيِّ، قال: قال الخليلُ بنُ أحمدَ: وضعتُ كتابَ التصغيرِ على (دينارٍ، ودرهمٍ، وفلسٍ)، فقلت: (دُنينيرٌ، ودُريهمٌ، وفُليسٌ)، (فعيعيل، وفعيعل، وفعيل)». انظر: المقتضب (٢/ ٢٣٦) ومراتب النحويين (٧٠) وشرح المرادي (٣/ ١٤٢١).

وأمَّا ثعلبٌ فجرَى على الظاهرِ، فقالَ: (سُفَيْرِجٌ): (فُعَيْلِلٌ)، و(مُكَيْرِمٌ): (مُفَيْعِلٌ)، وهذا ظاهرٌ؛ لسلامةِ الأصلِ.

وقالَ ابنُ بَابَشَاذَ[(١)]: «فإن قلتَ: هلَّا أدخلتَ في الأسماءِ: (أُفَيْعَال)، كـ: (أُجَيْمَالٍ)، و(فُعَيْلَانَ)، كـ: (عُطَيْشَانَ)، و(فُعَيْلَاءَ)، كـ: (حُمَيْرَاءَ).

قيلَ: أمَّا (أُفَيْعَالٌ) فشيءٌ يخصُّ الجمعَ، [وتصغيرُ الجمعِ][(٢)] له أحكامٌ تُخالِفُ تصغيرَ المفردِ، وأمَّا (فُعَيْلاءُ، وفُعَيْلَانُ) فإنَّما صَغَّرَت صدرَه، وصارَ بوزنِ (فُعَيْلٍ)، ثمَّ ألحقتَ بعدَ ذلك الزيادةَ».

[فِي قَذَى]: ممَّا استحسنوه مِن شِعرِ الأعشى ميمونِ بنِ قيسٍ قولُه في الخَمرِ[(٣)]:

تُرِيكَ القَذَى مِن دُونِهَا وَهْيَ دُونَهُ ... إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ

أرادَ: أنَّها مِن صفائِها تُريكَ القذاةَ عاليةً عليها، والقذاةُ في أسفَلِها[(٤)].

* * *

(فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) [لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ): (دُرَيْهِمَا)]

* * *

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ ... [بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ]

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٦٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من ابن بابشاذ والعليمي (٢/ ٤٢٤).

(٣) من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٣٠) والشعر والشعراء (١/ ٢٥٧).

(٤) هذا الكلام كله من نص ابن قتيبة. انظر: الشعر والشعراء (١/ ٢٥٧).

ظاهرُ كلامِ ابنِ عُصفورٍ[١]، بل نصُّه، أنَّ الرابعَ الشبيهَ[٢] بالمزيدِ لا يُحذَفُ دونَ الآخِرِ، إلَّا إذا كانَ الآخِرُ ليسَ كذلك، ثمَّ قالَ: «فإنْ كانَ الآخِرُ مِن حُروفِ الزيادةِ لم يُحذَف غيرُه».

ع: كـ: (شَمَرْدَلٍ)[٣].

* * *

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ [يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ]

قولُه: (تَعْوِيضُ) الاسمِ، أصليًّا كانَ، كَلامِ (سَفَرْجَلٍ)، أو زائدًا، كَنُونِ (مُنْطَلِقٍ)، إلَّا إن كانَ الزائدُ هاءَ التأنيثِ، كـ: (دَحْرَجَةٍ)، كذا استثنَى في «شَرح العُمدة»[٤].

وكأنَّ علةَ ذلك أنَّ التاءَ في تقديرِ الانفصالِ، فإذا زالت لم تكُن الكلمةُ كأنَّها زالَ منها شيءٌ؛ فلا تستحِقُّ التعويضَ البتةَ.

* * *

وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ [كُلُّ مَا خَالَفَ فِي البَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا]

مِمَّا[٥] شذَّ في الجَمعِ: (حَدِيثٌ، وأَحَادِيثُ)، كأنَّه جمعُ: (إِحْدَاثٍ)، كـ: (إِعْصَارٍ، وأَعَاصِيرَ)، ولا يجوزُ أن تكونَ (أَحَادِيثُ) جمعَ (أُحْدُوثَةٍ)، كـ: (أُغْلُوطَةٍ،

---

(١) انظر: المقرب (٤٧٨).

(٢) في المخطوط: (التشبيه)، وهو تحريف.

(٣) وهذا تمثيل ابن عصفور. انظر: المقرب (٤٧٨).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٤).

(٥) منقول بنصه من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٥).

وأَغَالِيطَ)؛ لقولِهم: «أَحَادِيثُ النَّبِيِّ»[١]، ولم يقولُوا في مفردِه: «أُحْدُوثَةُ النَّبِيِّ».

قالَ سعدُ بنُ مالكٍ[٢]:

يَا بُؤْسَ لِلحَرْبِ التِي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وذكرَ أبو عليٍّ[٣] (أَرَاهِطَ)[٤] الذي هو العصابةُ دونَ العشرةِ، لم يُجمَع إلَّا على: (أَرَاهِطَ)، أما: (أَرْهُطٌ) فإنَّما هو جمعٌ لـ: (الرهطِ) اسمًا للأديمِ، تلبَسُه الحائضُ، يكونُ قدرُه ما بين السرةِ إلى الركبةِ.

وغيرُ س[٥] حكى في (الرَّهْطِ) الذي هو العصابةُ: أَنَّهم جمعُوه على: (أَرْهُطٍ)، وجمعوا: (أَرْهُط) على: (أَرَاهِطَ)، كما جمعوا: (الكَلْبَ) على: (الأَكْلُبِ)، ثمَّ جمعُوا: (الأَكْلُبَ) على: (أَكَالِبَ)[٦].

ممَّا[٧] خرجَ عَن القياسِ في الجَمعِ: (سَوَاسِيَةٌ)، جمعُ: (سَوَاءٍ)، فهذا كـ:

---

(١) عند ابن الشجري: «لأنهم قد قالوا: «حديث النبي، وأحاديث النبي».

(٢) من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب (٢/ ٢٠٧) واللامات (١٠٨) والتمام لابن جني (١٢٠).

(٣) انظر: التكملة لأبي علي (٤٤٩) والحجة (٥/ ٣٥٣) والمسائل العسكريات (١١٤).

(٤) لعل الصواب: (الرهط).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٦١٦).

(٦) انتهى النقل هنا من ابن الشجري، ولكن من عند بيت سعد بن مالك وحتى آخر هذه التحشية من مكان سابق للنقل الذي قبله. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٤).

(٧) نقل هذه الفقرةَ من الحاشية الشيخُ خالد الأزهري في التصريح، وقال بعدها: «وهذا كلام حسن نقله الموضح في الحواشي»، وقد نقل الأزهري أن هذا منقول عن حواشي ابن بري على الصحاح. انظر: حواشي ابن بري على الصحاح المسمى بـ: (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح) (٦/ ١٠٢) والتصريح (٢/ ٧١٠).

(بَاطِلٍ، وأَبَاطِيلَ)، و(حَدِيثٍ، وأَحَادِيثَ)، و(ذَكَرٍ، ومَذَاكِيرَ)، فهذه كأنَّ مفردَها: (سَوْسَاةٌ، وإِبْطَالٌ، ومِذْكَارٌ، وإِحْدَاثٌ)، ووزنُ (سَوَاسِيَةٍ): (فَعَالِلَةٌ)، ومفردُها المقدَّرُ[1]: (فَعْلَلَةٌ)، كـ: (شَوْشَاةٍ، ومَوْمَاةٍ)، لا (فَعْلَاةٌ).

و[لا][2] تكونُ (سَوَاسِيَةٌ): (فَعَالِيَةٌ)؛ لأنَّ بابَ (سَلِسَ) قليلٌ، ولا يكونُ (سَوَاسِيَةٌ): (فَوَاعِلَةٌ)؛ لأنَّ بابَ (كَوْكَبٍ، ودَدَنٍ) أقلُّ مِن بابِ (سَلِسَ)، ولا: (فَعَافِلَةٌ)، و(سَوْسَاةٌ): (فَعْفَلَةٌ)؛ لأنَّ الفاءَ لم تتكرَّر وحدَها، وإنَّما تتكرَّرُ معَ العَينِ، كـ: (مَرْمَرِيسٍ)[3]، وإذا بطَلَ كونُها (فَعَالِيَةً، وفَوَاعِلَةً، وفَعَافِلَةً) تعيَّنَ (فَعَالِلَةٌ)، ويؤيِّدُ ذلك أنَّهم قالوا فيها: (سَوَاسِوَة) أيضًا، فهذا يدلُّ على أنَّ (سَوْسَاةً): (فَعْلَلَةٌ)، (سَوْسَوَةً) مثلُ (مَرْمَرَةٍ).

في «الكشَّافِ»[4]: «وقرأَ الحسَنُ[5]: ﴿وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عُشَيًّا﴾، على تصغيرِ (عَشِيٍّ)، يُقالُ: «لَقِيتُه عَشِيًّا، وعُشَيَّانًا، وأَصِيلًا، وأُصَيْلَانًا»، ورواه ابنُ جنِّي[6]: ﴿عُشًا﴾[7]، بضمِّ العينِ والقصرِ، وقال: «عُشُوا[8] مِن البُكاءِ».

* * *

(١) وهو: (سَوْسَاةٌ).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي في التصريح.

(٣) في المخطوط: (مرميس)، وهو تحريف.

(٤) انظر: الكشاف (٢/ ٤٥٠).

(٥) يوسف: ١٦. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٢٠٤).

(٦) انظر: المحتسب (١/ ٣٣٥).

(٧) في المخطوط: (عشى).

(٨) في مطبوعة المحتسب ضبطت: (عشَوًا). انظر: المحتسب (١/ ٣٣٥).

لِتِلْـوِ يَـا التَّصْـغِيرِ [مِـنْ قَبْـلِ عَلَـمْ تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتِـهِ الفَـتْحُ انْحَـتَمْ]

* * *

كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ [(أَفْعَـالٍ) سَـبَقْ أَوْ مَـدَّ (سَـكْرَانَ) وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ]

[ما مدة أفعال سبق]: كقولِك في (أَجْمَالٍ): (أُجَيْمَالٌ)، وفي (أَقْوَامٍ): (أُقَيَّامٍ)، وما أحسنَ قولَ ابنِ فارضٍ[1]:

لَهَـا بِأُعَيْشَـابِ الحِجَـازِ تَحَـرُّشٌ بِهَا عَنْ أُصَيْحَابِي خُصِصْتُ بِسَكْرَتِي

* * *

وَأَلِـفُ التَّأْنِيـثِ [حَيْـثُ مُـدَّا وَتَـاؤُهُ مُنْفَصِـلَيْنِ عُـدَّا]

* * *

كَـذَا الْمَزِيـدُ [آخِـرًا لِلنَّسَـبِ وَعَجُـزُ الْمُضَـافِ وَالْمُرَكَّـبِ]

* * *

وَهَكَـذَا زِيَادَتَـا [(فَعْـلَانِ) مِـنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَـ: (زَعْفَـرَانِ)]

* * *

وَقَـدِّرِ انْفِصَـالَ [مَـا دَلَّ عَلَـى تَثْنِيَـةٍ أَوْ جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ جَـلَا]

* * *

---

(١) رواية الديوان:

لَهَـا بِأُعَيْشَـابِ الحِجَـازِ تَحَـرُّشٌ بِـهِ لَا بِخَمْـرٍ دُونَ صَـحْبِيَ سَـكْرَتِي

وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن الفارض (٣٣).

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ [ذُو القَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا]

* * *

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ [(حُبَارَى) خَيِّرِ بَيْنَ (الحُبَيْرَى) فَادْرِ وَ(الحُبَيِّرِ)]

سأَلَ أبو الحسَنِ[1] أعرابيًّا: كيفَ تُصَغِّرُ (حُبَارَى)؟ فقالَ: (حُبْرُورٌ)؛ وذلك لأَنَّه فرخُ الحُبارَى.

وسأَلَ أبو الفتحِ[2] أعرابيًّا: كيفَ [تُصَغِّرُ][3] (دَمَكْمَكًا)؟ فقالَ: (شُخَيْتٌ)[4].

* * *

وَارْدُدْ لِأَصْلٍ [ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ فَـ: (قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ]

قالَ في ش ع[5]: «يقولُ س[6] في تصغيرِ (مُتَّعِدٍ) وجمعَه: (مُتَيْعِدٌ، ومَتَاعِدُ)، والجرميُّ[7]: (مُوَيْعِدٌ، ومَوَاعِدُ)»[8].

* * *

(١) يعني به الأخفش. انظر: المبهج (١٥٨) والخصائص (٢/ ٤٦٨) والتمام لابن جني (١٨٦).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٤٦٨).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٤) الدمكمك من الرجال والإبل: القويُّ الشديد، والشخيت: النحيف الجسم الضئيل.

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٢).

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ١٢٧) وما بعدها و(٣/ ٤٦٥).

(٧) وينسب للزجاج. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٢٠٤) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٠٩).

(٨) ليس بنصه في شرح العمدة، وليس في مطبوعة العمدة نسبة ولا حديث عن الجرمي ومذهبه، بل هذا في شرح الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٠٩).

وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): [(عُيَيْدٌ) وَحُتِمْ لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ]

يوافقُ ما حكي عن الجُرجانيِّ[1] أنَّ العربَ لا تنقُضُ أصولَها لأجلِ اللَّبسِ الذي يعرِضُ: أن تقولَ: (عُوَيْدٌ)، وضُعِّفَ[2] قولُه بأنَّ العربَ صَغَّرت: (أَعْلَامًا) جمعَ (عَلَمٍ) على (أُعَيْلَامٍ)؛ لئلَّا يلتبس بتصغيرِ (إِعْلَامٍ) مصدرَ (أَعْلَمَ)، وفي هذا التضعيفِ نظرٌ.

* * *

وَالأَلِفُ الثَّانِي [المَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ]

* * *

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ [فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَـ: (مَا)]

قولُه: (مَا لَمْ يَحْوِ): خلافًا ليونسَ[3]، فكانَ يقولُ في (هَارٍ): (هُوَيْئِرٌ)، وفي (يَضَعُ): (يُوَيْضِعُ)، وفي (بَالَةٍ) ـ مِن قولِه: «بَالَيْتُ بِه بَالَةً» ـ: (بُوَيْلِيَةٌ).

تنبيهٌ: المازنيُّ[4] ـ رحمه الله تعالى ـ يوافقُ يونسَ في الرَّدِّ، ويوافقُ س[5] في نحوِ (قَاضٍ) اسمَ امرأةٍ، ينوِّنُ[6].

---

(١) انظر: شرح التكملة (١/ ٣٩٨) والأشباه والنظائر (١/ ٥٤١). وانظر أيضًا: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (٢/ ٢٥٠) واللمع (٢١٣) والإيضاح لابن الحاجب (٥٦٣).

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٥٥٨).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٦).

(٤) انظر: الانتصار (٢٢٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٩٨) والخصائص (٣/ ٧٤).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٣١١).

(٦) في الخصائص مثّل بـ: (جوارٍ، وغواشٍ).

ولو سمَّيتَ بـ: (يَرَى)، قالَ يونس[١]: (يُرَيْئِي)، بغيرِ تنوينٍ وبالهمزِ، وس[٢]: (يُرَيَّ)، بلا همزٍ وبلا تنوينٍ؛ لأنَّه صارَ كـ: (أُحَيَّ)[٣] تصغيرَ: (أَحوَى)، وقياسُ قولِ عيسى بنِ عمرَ[٤]: (يُرَيٌّ) بالصرفِ، كما قال في: (أُحَيٌّ)، فكلٌّ منهم على مذهبِه.

ويتركَّبُ لأبي عثمانَ مذهبٌ ثالثٌ، وهو (يُرَيْءٍ) بالهمزِ والتنوينِ معًا، فلو خفَّفتَ الهمزةَ فقلت: (يُرَيِّي) لم تحذِفِ الأخيرةَ، وإن انكسرَ ما قبلَها وهي ثالثةٌ؛ لأنَّ الوسطى همزةٌ في التقديرِ، ولو ردَّ عيسَى كما ردَّ يونسُ لَلَزِمَه منعُ الصرفِ في النصبِ؛ لتمامِ الفعلِ، وأن يصرِفَ رفعًا وجرًّا على مذهبِ س، حملًا على (جَوَارٍ). من «الخَصَائص»[٥].

ش ع[٦]: «سُمِعَ في (هَارٍ): (هُوَيْئِرٌ)، وهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وأجازَ أبو عَمرٍو[٧] أن يُقالَ في (مُرٍ): (مُرَيْءٍ)، قياسًا على (هُوَيْئِرٍ)».

* * *

وَمَــنْ بِتَــرْخِيمٍ يُصَــغِّرُ [اكْتَفَــى بِالأَصْلِ كَـ: (العُطَيْفِ) يَعْنِي (المِعْطَفَا)]

* * *

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧).

(٣) في المخطوط: (أخي)، وهو تصحيف.

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٤٧٢).

(٥) انظر: الخصائص (٣/ ٧٣) وما بعدها.

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٢).

(٧) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٧). وفي المخطوط: (أبو عمْر)، وهو أحد الوجوه التي أجازها المبرد، وتقدم أمثال هذا.

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ [مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ: (سِنْ)]

قولُه: (ثُلَاثِيٍّ) في ش ع[1]: «أو رباعي بمدةٍ قبلَ آخرِه إن كانَ آخره مُعتلًّا، كـ: (سَمَاءٍ، وسُمَيَّةٍ)، والأصلُ: (سُمَيِّيَةٌ)، بثلاثِ ياءاتٍ، الأولى: التي للتصغيرِ، والثانية: المبدَلةُ مِن الألفِ، والثالثةُ: لامُ الكلمةِ، فحُذِفَت الثالثةُ؛ لأنَّها ثانيةُ ياءَين وَلِيَتَا[2] ياءَ التصغيرِ، فبقِيَ اللفظُ على أربعةِ أحرفٍ بياءِ التصغيرِ، كما يكونُ لفظُ الثلاثيِّ المجرَّدِ، فجرى مجراه في إلحاقِ[3] الهاءِ، ويشترَطُ أيضًا أن لا يكونَ وصفًا، فنحوُ: (نَصَفٍ، وخَوْدٍ) لا تلحَقُهما التاءُ».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا [يُرَى ذَا لَبْسِ كَـ: (شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ)]

* * *

وَشَذَّ تَرْكٌ [دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ]

[وشذ ترك]: نحوُ: (نَابٍ، وقَوْسٍ، وعُرْسٍ، وحَرْبٍ، وعَرَبٍ، وذَوْدٍ، ودِرْعٍ، فَرَسٍ، ضُحَى).

جُمِعَت في بيتٍ[4]:

---

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٩).

(٢) في المخطوط: (وليت)، والتصويب من شرح العمدة.

(٣) في شرح العمدة: (لحاق).

(٤) نقل هذا البيت الشيخ ياسين العليمي في حاشيته على التصريح، وقال قبله: «اقتصر المصنف في الحواشي على عشرة ذكرها، وقال: جمعت في بيت...». انظر: حاشية ياسين على التصريح (٤/ ٤٢٨).

ذَوْدٌ وَقَـوْسٌ وَحَـرْبٌ دِرْعُهَـا فَـرَسٌ ... نَابٌ كَذَا نَصَفٌ عُرْسٌ ضُحًى عَرَبُ

وفي (القِدْرِ) وَجهانِ، والأجوَدُ: (قُدَيْرٌ).

* * *

وَصَـغَّرُوا شُـذُوذًا [(الـذِي، التِـي، ... وَذَا) مَـعَ الفُـرُوعِ مِنْهَـا (تَـا، وَتِـي)]





النَّسَبُ

يَـاءً كَيَـا (الكُرْسِـيِّ) [زَادُوا لِلنَّسَـبْ ... وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ]

اعلم أنَّ كلَّ [ما][1] نسبتَ إليه فلا بدَّ فيه مِن ثلاثةِ[2] تغييراتٍ لفظيةٍ، وتغييرَين معنويَّين.

واللفظيةُ: زيادةُ الياءِ المشدَّدةِ، وكَسْرُ الآخِرِ، وانتقالُ الإعرابِ إلى الياءِ.

والمعنويةُ: أنَّه ينتقِلُ إلى مسمًّى آخرَ، وأنَّه يصيرُ صفةً بعدَ الجمودِ، ومِن ثَمَّ يرفَعُ المضمرَ والظاهِرَ، ويُجمَعُ جمعَ المذكَّرِ السالمَ، أو يلحقُه التاءُ إذا أردتَ به المؤنَّثَ.

[يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ]: مشدَّدةً، لا يريدُ أكثرَ مِن ذلك؛ صونًا له عَن التَّكرارِ إن حُمِلَ على ذلك وعلى كسرِ ما قبلَها.

فإن قلتَ: لم نُسلِّم كونها مشددةً، بدليلِ (يَمَانٍ).

فالجوابُ واضحٌ، وأمَّا[3]:

يَمَـانِيٌّ يَظَـلُّ يَشُـدُّ كِيـرًا ... وَيَـنْفُخُ دَائِمًـا لَهَـبَ الشُّـوَاظِ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوط (ثلاث).

(٣) البيت لأمية بن خلف الخزاعي، وهو من الوافر، وفي غير المخطوط: (يمانيًّا)، و(دائبًا). انظر: لسان العرب (٧/ ٤٤٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠٨٣).

فيرخمونها(١)، وقولُه(٢):

.... يَـــا اللَّهُمَّـــا

وقولُه(٣):

يَـــا أُمَّتَـــا أَبْصَـــرَنِي رَاكِـــبٌ

[كَيَا الكُرْسِيِّ]: للياءَينِ أحوالٌ:

أحدُها ـ وهي الغالبُ ـ: الثبوتُ، نحوُ (كُوفِيّ، وبِصْرِيّ).

الثانيةُ: حذفُ إحداهما، وتعويضُ الألفِ، نحوُ (يَمَانٍ، وشَآمٍ، وتَهَا[مٍ])(٤).

الثالثةُ: حذفُهُما معًا، وبقاءُ الكسرةِ(٥)، كقولِه(٦): «رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ»،

---

(١) هذه أقرب قراءة للكلمة، وفي العليمي: «فضرورة»، وهو متجه جدًّا. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٤٦)، ويجوز أن يكون في المخطوط سقط، والتقدير: «فضرورة، مثل: من فمويهما»، ويكون قد أشار به إلى بيت الفرزدق.

(٢) بتمامه:

إِنِّـــي إِذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا ... أَقُـــولُ يَـــا اللَّهُـــمَّ يَـــا اللَّهُمَّـــا

والرجز لأبي خراش الهذلي. انظر: ديوان الهذليين (٣/ ١٣٤٦) والمقتضب (٤/ ٢٤٢).

(٣) بتمامه:

يَـــا أُمَّتَـــا أَبْصَـــرَنِي رَاكِـــبٌ ... يَسِـــيرُ فِـــي مُسْـــحَنْفِرٍ لَاحِـــبِ

والبيت لجارية من الأعراب، وهو من السريع. انظر: أخبار الزجاجي (٢) ومجمع الأمثال (١/ ٢١٠).

(٤) قال سيبويه: «ومَن كسرَ التاءَ قالَ: (تِهَامِيٌّ)». انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٧).

(٥) في المخطوط: (السكون)، وهو سبق قلم.

(٦) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٤) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٢٢) =

فإنَّ البغداديين[١] قالُوا: المخفوضُ بدلٌ مِن الياءَين، والياءُ اسمٌ.

قلنا: فلِمَ لا جُرَّا بالإضافة؟ وكيف يرفعُ[٢] المضافُ إليه؟ ولِمَ جامعا (أَلْ)؟ ولِمَ لا جرَى آخرُ الأوَّلِ بمقتضَى العواملِ؟

قالَ الفارسيُّ[٣]: وإنَّما هذا مِن بابِ حذفِ المضافِ، كقولِه[٤]:

رَحِـــــمَ اللهُ أَعْظُمًـــــا دَفَنُوهَـــــا

البيتَ، أو حُمِلَ على المعنَى؛ لأنَّ (التَّيْمِيَّ) معناهُ: (صَاحِبُ تَيْمٍ)، فأبدلَ مُراعيًا هذا القصدَ، كما جاء[٥]: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ﴾، لَمَّا كانَ[٦]: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى﴾ في قوَّةِ: «أَرَأَيْتَ كَالذِينَ».

الصَّفَّارُ: البابُ فيما خُرِّجَ عليه مِن الأمرين الشِّعْرُ، و(تَيْمِ عَدِيٍّ) عندي قياسٌ، والأَوْلَى التخريجُ على أنَّ ياءَ النَّسَبَ حُذِفَت، وبَقِيَت الكسرةُ، وهو مطَّرِدٌ

= والإنصاف (٢/ ٣٨٧).

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٠).

(٢) مقتضى التمثيل أن يقول: (ينصب).

(٣) انظر: التكملة للفارسي (٢٣٩) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧١).

(٤) بتمامه:

رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُمًـــا دَفَنُوهَـــا   بِسِجِسْـــتَانَ طَلْحَـــةِ الطَّلَحَـــاتِ

والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو من الخفيف، والشاهد في: (طلحةِ الطلحات) برواية الجر. انظر: ديوان ابن قيس الرقيات (٢٠) والمقتضب (٢/ ١٨٨) والمسائل العسكريات للفارسي (١١٣).

(٥) البقرة: ٢٥٩.

(٦) البقرة: ٢٥٨، وفي المخطوط: (الذين)، وهو تحريف.

فِي الجَمعِ، كـ: (الأَشْعَرِين، والأَعْجَمِين)، و(الْمَهَالِبَةِ، والأَشَاعِثَةِ)[1].

* * *

وَمِثْلَـهُ مِمَّـا حَـوَاهُ [احْـذِفَ وَتَـا تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتَـهِ لَا تُثْبِتَـا]

قالَ قومٌ: إنَّما وجبَ حذفُ التاءِ؛ لشَبَهِها بالياءِ، فلا ينبغي أن يجتَمِعا، وتشابُهُهما مِن وجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّهما زيادتانِ.

الثاني: أنَّهما خاصَّتانِ بالأسماءِ.

الثالث[2]: وبالآخِرِ.

الرابعُ: وينتقِلُ إليهِما الإعرابُ.

الخامسُ: ويغيِّرانِ المعنَى.

السادسُ: ويجِبُ لِمَا قبلَهُما حركةٌ خاصةٌ.

السابعُ: وقد يفرِّقانِ الواحدَ مِن الجنسِ، ومثالُه في الياءِ (رُومٌ، وزِنْجٌ، ومَجُوسٌ)، ثم تَلْحَقُ الياءُ.

وقالَ غيرُهم: إنَّ النسبَ يُصَيِّرُ الكلمةَ صفةً، فتلحَقُها التاءُ، فإذا نسبتَ مؤنَّثًا لمؤنَّثٍ، فيجتمعُ تأنيثان في كلمةٍ.

ويقعُ في تعليلِ بعضِهم: أنَّ المانعَ أنَّ التاءَ لا تقعُ حَشْوًا، ولا تكونُ إلَّا محلَّ

---

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٣).

(٢) في المخطوط: (الثالثة)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٤٧).

إعرابٍ، وقد يُرَدُّ بـ: (مُسْلِمَتَانِ)، وإنَّما امتنعَ (مُسْلِمَتَاتُ)[١] لِمَا ذَكَرْنا مِن كراهيةٍ.

* * *

وَإِنْ تَكُـنْ تَرْبَـعُ [ذَا ثَـانٍ سَـكَنْ فَقَلْبُهَـا وَاوًا وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ]

[تربع ذا ثان سكن]: نحوُ[٢]: دَقَرَى، ونَمَلَى، وصَوَرَى: مياهٌ بقربِ المدينةِ، وجَمَزَى: الذي يجمزُ في سَيرِه، كذا قالَ السِّيرافيُّ[٣]، ومفهومُه: أنَّ (الجَمَزَى) الشخصُ، لا نفسُ السَّيرِ، وبَشَكَى، ووَقَدَى، ومَرَطَى، وجَفَلَى[٤].

* * *

لِشِـبْهِهَا الْمُلْحِـقِ [وَالأَصْـلِيِّ مَـا لَهَـا وَلِـلأَصْـلِيِّ قَلْـبٌ يُعْتَمَـى]

ع: (**مَا**): مبتدأٌ، و(**لَهَا**): صلةٌ، و(**لِشِبْهِهَا**): خبرهُ، و: (**المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ**): صفةٌ لذلك الشَّبَهِ، أي: ما استقرَّ لهذه الألفِ ـ أعنِي ألفَ التأنيثِ الرابعةَ الساكنَ ثاني ما هي فيه ـ مستقِرٌّ لِمَا أشبهَها فيما ذكرنا مِن الرَّبْعِ وسكونِ ثاني الكلمةِ، فعلى ذلك تقولُ في: (عَلْقَى، ومَلْهَى، ومَسْعَى): (عَلْقَوِيٌّ، ومَلْهَوِيٌّ، ومَسْعَوِيٌّ)، أو: (عَلْقِيٌّ، ومَلْهِيٌّ، ومَسْعِيٌّ)، فهذا مرادُه بالشَّبَه، أعني الأمرَين المذكورين.

---

(١) في المخطوط (مسلمات)، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) تمثيل مخالف للبيت؛ فلعل الصواب: (على خلاف نحو...).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ١٥١).

(٤) حدث عند الناسخ وهم في ترتيب العبارة، فهي في المخطوط: «نحو: دَقَرى، ونَمَلى، وصَوَرى، مِيَاهٌ بقُرْب المدينة، وجَمَزى، كذا قال السِّيرافيُّ، ومفهومُه: أن «الجَمَزى» الشخصُ، لا نفسُ السَّيْر الذي يَجْمِزُ في سَيْره، وبشكى ووقدى ومرطى وجفلى». والصواب ما أثبتُّه في المتن إن شاء الله.

والضميرُ في: (لَهَا) و: (شِبْهِهَا) لأقربِ مذكورٍ، وهو ألفُ نحوِ: (حُبْلَى)، لا لألفِ التأنيثِ مطلقًا.

قولُه: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى): أي: وللمنقلبةِ عَن أصلٍ قلبٌ يُختارُ.

وبقي عليه: وللمُلْحِقةِ حذفٌ يُعتَمَى.

فإن قيلَ: يُفهَمُ مِن قولِه: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)؛ لأنَّه خَصَّ الألفَ الأصليةَ باختيارِ القلبِ.

قلتُ: لا يدلُّ على ذلك؛ لجوازِ[1] أن يكونَ الأمرُ في ألفِ الإلحاقِ على السواءِ، وهذا الاحتمالُ أظهَرُ ممَّا ذكرت.

* * *

وَالأَلِفَ الجَائِزَ [أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ]

قولُه: (وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ): يعني: والألفَ مِن هذين النوعين، وإلَّا فألفُ التأنيثِ قد مضَت مِن قولِه: (وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَه لَا تُثْبِتَا)، واستثنَى منه مسألَةَ: (حُبْلَى)، فذكرَ أنَّ الحذفَ فيها لا يجِبُ، بل يجوزُ، وهذا هو الذي قضَى بحَمْلِ قولِه: (لِشِبْهِهَا) على ما ذكرتُ مِن الألفِ الرابعةِ، لا على ألفِ التأنيثِ مطلقًا؛ وذلك لأنَّ فيه حينئذ فسادَين:

أحدُهُما: التَّكرارُ في قولِه: (وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ).

والثاني: أنَّه يقتضي حينئذٍ أنَّ الألفَ التي للإلحاقِ والتي انقلبَت عن أصلٍ ينقسمان إلى متجاوِزَين للأربعةِ، فتُحذفان، وإلى رابعةٍ ساكنٍ ثاني ما هي فيه،

---

(١) في المخطوط: (الجواز)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٤٨).

فيجوزُ فيها وجهان: الحذفُ والقَلبُ، وإلى رابعةٍ متحرِّكٍ ثاني ما هي فيه، فيجبُ الحَذفُ، ولكنَّ هذا النوعَ الأخيرَ ما وُجِدَ، ولا يقتَضِي القياسُ ثُبوتَه.

* * *

وَالحَـذْفُ فِـي اليَـا [رَابِعًـا أَحَـقُّ مِـنْ   قَلْـبٍ وَحَـتْمُ قَلْـبِ ثَالِـثٍ يَعِـنّْ]

قولُه: (قَلْبُ ثَالِثٍ) أعَمُّ مِن المقصورِ والمنقوصِ، بدليلِ أنَّ الحُكمَ فيهما واحدٌ، ولم يتعرَّض للمقصورِ فيما مضَى، والحاجةُ داعيةٌ إلى معرفةِ الحُكمِ فيهما، وقد صَحَّ تناولُ العبارةِ لهُما؛ لأنَّه قالَ: (ثَالِثٍ)، ولم يقلْ: (اليَاءِ الثَّالِثَةِ)، كما قالَ:

...... يَـا الْمَنْقُـوصِ خَامِسًـا [عُـزِلْ]

وَالحَــذْفُ فِــي اليَــا رَابِعًــا......

فائدةٌ: المتنبي[1]:

وَكَـمْ لِظَـلَامِ اللَّيْـلِ عِنْـدَكَ مِـنْ يَـدٍ   تُخَبِّـــرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّـــةَ تَكْـــذِبُ

ولقد أحسنَ ابنُ دِحْية[2] في حديثِ المعراجِ[3] لَمَّا ذكَرَ أنَّ الله سبحانَه أكرَمَ نبيَّنا محمدًا[4] ﷺ بأن أَسْرَى به، وكان ذلك ليلًا؛ إبطالًا لقولِ الثَّنَوِيَّةَ: إنَّ الظُّلْمةَ مِن شأنِها الإهانةُ والشَّرُّ، والنُّورُ مِن شأنِه الإكرامُ والخَيرُ، ثمَّ أوردَ البيتَ، ثمَّ قالَ:

---

(١) من الطويل. انظر: ديوان المتنبي (٤٦٦).

(٢) هو عمر بن الحسن أبو الخطاب بن دحية الأندلسي المحدث، ولد سنة ٥٤٢هـ وتوفي سنة ٦٣٣هـ، ويلقب بذي النسبتين، نسبة إلى دحية الكلبي، ونسبة إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما. انظر: لسان الميزان (٦/ ٨٠) وبغية الوعاة (٢/ ٢١٨).

(٣) انظر: الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية (١٢٣).

(٤) في المخطوط: (محمد).

و(الْمَانَوِيَّةُ) أصحابُ مَانَا، أكثرُ[١] الثَّنَوِيَّةِ فِرْقةً، وهم الذين يقولون: الخيرُ مِن النورِ، والشَّرُّ مِن الظلمةِ.

قالَ: وقيَّدَه أهلُ اللغةِ: (مَانَا)، بتخفيفِ النونِ، وألفٍ بعدَها، وأما (مَانِيٌّ) فهو: الْمُوَسْوَسُ[٢]، ذكرَه في «تَثْقِيفِ اللِّسَانِ»[٣] أبو حَفصٍ الحميريُّ، وهو فارسيٌّ، لا اشتقاقَ له، وأمَّا قولُ أكثرِهم: (مَانِي)، كـ: (قَاضِي)، ونسبتُهم إليه: (مَانَوِيَّةٌ)، كما في: (قَاضَوِيٌّ)، يقلبون الفتحةَ كسرةً، والياءَ ألفًا، ثمَّ الألفَ واوًا، أمَّا إذا قيَّدَه: (مَانَا)، فلا إشكالَ.

* * *

وَأَوْلِ ذَا القَلْبَ [انْفِتَاحًا وَ(فَعِلْ، وَفُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)]

شغ[٤]: ذكرَ طاهرٌ القزوينيُّ[٥] في (مُقدمةٍ)[٦] له أنَّ نحوَ: (نَمِرٍ، وإِبِلٍ،

(١) عند ابن دحية: (أكبر).

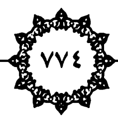
(٢) هو محمد بن القاسم، أبو الحسن المعروف بـ: (ماني الموسوس)، من أهل مصر، قدم بغداد أيام المتوكل، وكان من أظرف الناس وألطفهم. توفي سنة خمس وأربعين ومئتين. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٨٣) وفوات الوفيات (٤/ ٣٢).

(٣) انظر: تثقيف اللسان (١٢٩).

(٤) يقصد بهذا الرمز كتاب «شَرْحِ الغَايَةِ» لأبي حيان. انظر: شرح الغاية (١٩٨ ـ ١٩٩).

(٥) هو طاهر بن أحمد بن محمد، بهاء الدين أبو محمد القزويني، المعروف بالنجار، أخذ عن الزمخشري، وصنف (لب الألباب في مراسم الإعراب) و(غاية التوقيف في علم التصريف)، ومن تآليفه (سراج العقول في منهاج الأصول)، توفي عام ٥٨٠هـ. انظر: التدوين في أخبار قزوين (٣/ ٩٦) ومعجم الأدباء (٤/ ١٤٥٦) والوافي بالوفيات (١٦/ ٢٢٥) والدر الثمين لابن الساعاتي (٤٠١) وهدية العارفين (٥/ ٤٣١).

(٦) ذكر ابن الساعاتي أن لطاهر القزويني من المؤلفات: (غاية التوقيف في علم التصريف)، =



ودُئِلٍ) مثلُ: (تَغْلِبَ) في جوازِ الوجهينِ.

وفي «شَرْحِ الغَايَةِ»[١] أيضًا ـ مِن كلامِ ح[٢] لا مِمَّا نقلَه عَن غيرِه ـ: أنَّ «نحو: (بِلِزٍ) يجوزُ فيه الوجهانِ؛ لأنَّ أصلَه عندنا: (بِلِزٌّ) بالتشديد، وقد سُمعَ كذلك، فإذا نُسبَ إليه مُخَفَّفًا جاز أن يُراعَى أصلُه، فتبقى اللامُ مكسورةً، وجاز أن يُراعَى ما صارَ إليه، والأخفشُ[٣] ينسبُ إليه بالفتحِ فقط فيجعلُه كـ: (إِبِلٍ)، فأما نحوُ: (يَزِرُ)[٤]، مُخَفَّفًا مِن: (يَزْئِرُ)[٥]، يُسمَّى به ثم يُنسَبُ إليه، فقد جوَّزَ أصحابُنا فيه الوجهين»[٦].

* * *

وَقِيلَ فِي (المَرْمِيِّ): [(مَرْمَوِيُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)]

* * *

وَنَحْوُ (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ [يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ]

* * *

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ [احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ]

= و(الرائقة في التصريف)، و(الفائقة) في شرح الرائقة، فلعل ابن هشام وأبا حيان يقصدان كتاب (الرائقة). انظر: الدر الثمين لابن الساعاتي (٤٠٢).

(١) انظر: شرح الغاية (١٩٩).

(٢) يقصد به أبا حيان.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٦).

(٤) في شرح الغاية: (يرزُ)، وهو تصحيف. انظر: الخصائص (٢/ ٣٣٤) والمحتسب (٢/ ٧).

(٥) في شرح الغاية: (يروز)، وهو تصحيف. انظر: الخصائص (٢/ ٣٣٤) والمحتسب (٢/ ٧).

(٦) وقد قال هذا أبو حيان في التذييل، ونقله ناظر الجيش. انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٥/ ٢٥٠) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٧٠٩).

مِن «شَرْحِ أبي حَيَّانَ» على «التَّسْهِيل»[1]: «إذا نسبتَ إلى (مُسْلِمِينَ، أو مُسْلِمَاتٍ) مسمًّى بهما أو غيرَ مسمًّى بهما، قلتَ: (مُسْلِمِيٌّ)، لا يجوزُ غيرُ ذلك؛ لئلَّا يجتمِعَ إعرابان في: (مُسْلِمِينَ)، وحرفان يدلَّانِ على التأنيثِ في بعضِ الصُّوَرِ في: (مُسْلِمَاتٍ)، فلو أعربتَ: (مُسْلِمِينَ) علمًا بالحركاتِ لم تُغَيِّره، وإذا نسبتَ إلى نحوِ: (عَرَفَاتٍ، أو ظُلُمَاتٍ، أو سِدِرَاتٍ)، فإن لم يَكُنَّ أعلامًا وجبَ الرُّجوعُ للمفردِ، فتُسْكِنُ الثانيةَ، وإن كانت أعلامًا بقِّيت الحركةَ؛ لأنَّه لا واحدَ له الآنَ فيُرَدُّ إليه، بل هو واحدٌ، وعلى هذا فتقولُ في: (سِدِرَاتٍ): (سِدَرِيٌّ)، بفتحِ الثاني، كما تقولُ في: (إِبِلٍ): (إِبَلِيٌّ)».

ع: فعلَى هذا التقريرِ قولُه: (وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ) ليس بتامٍّ، بل إن كانَ ما نبحَثُ فيه باقيًا على جمعيَّتِه، فذلك رجوعٌ للمفرَدِ، لا حذفٌ، كما أنَّا إذا نسبْنا إلى (كُتُبٍ، وصُحُفٍ) ونحوِ ذلك، وإن كانَ علمًا، فهذا مِن بابِ الحذفِ، لا مِن بابِ الرجوعِ للواحدِ.

[**وعلم التثنية**]: يخرجُ عن ذلك ما سُمِّيَ به وأُعرِبَ بالحروفِ؛ لأنَّه ليس حينئذ يُعَدُّ علمًا للتثنيةِ، أمَّا ما سُمِّيَ به، أو أُعرِبَ كما كان، فالباقي فيه عَلَمُ التثنيةِ قطعًا، ولهذا نقولُ: أُبقِيَت علامةُ التثنيةِ فيه، على وجهِ الحكايةِ.

وممَّا ينبغي أن يُتَنَبَّهَ له مسألةُ (البَحْرَيْنِ)؛ فإنَّ سيبويهِ[2] ـ رحمه الله ـ قالَ عن الخَليلِ: «وبَنَوْا (البَحْرَ) على (فَعْلَانَ)»، فتوهَّمَ ابنُ سِيدَه[3] أنَّ النَّسَبَ إلى (البَحْرِ):

---

(١) انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٥/ ٢٥١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٦).

(٣) انظر: المحكم لابن سيده (٣/ ٣١٩) والمخصص (٣/ ١٣) ـ (٤/ ١٦١).

(بَحْرَانِيٌّ)، على ظاهرِ قولِ س، وخطَّأَه الشَّلَوْبِينُ، وقالَ[(١)]: «إنَّما كلامُه في (البَحْرَيْنِ) اسمَ موضعٍ؛ لأنَّه جارٍ مجرى التثنيةِ في الإعرابِ».

قالَ ابنُ الضَّائعِ[(٢)]: «وكذا زعمَ السِّيرافِيُّ[(٣)] والفارسِيُّ[(٤)] أنَّ (البَحْرَانِيَّ) نسبةٌ إلى: (البَحْرَيْنِ)، قالَ السِّيرَافِيُّ[(٥)]: «وفرَّقُوا[(٦)] بينَ النسَبِ إلى الموضعِ والنَّسَبِ إلى (البَحْرِ)، وليست الألفُ والنونُ في: (بَحْرَانِيٍّ) هي التي في (بَحْرَانَ) اسمَ الموضعِ؛ لأنَّ تلك الألفَ تنقلبُ في النَّصبِ والجرِّ ياءً؛ لأنَّه جارٍ مجرى التثنيةِ، فلذلك زعمَ س[(٧)] أنَّهم زادُوا الألفَ والنونَ في (البَحْرِ)، كما قالوا: (بَهْرَانِيٌّ، ورَوْحَانِيٌّ)، وقالوا أيضًا: (بَهْرَاوِيٌّ، ورَوْحَاوِيٌّ) على القياسِ، وقالوا في (حَرَوْرَاءَ، وجَلُولَاءَ): (حَرُورِيٌّ، وجَلُولِيٌّ) بالحذفِ»[(٨)].

فهذا وجهٌ آخرُ في النَّسَبِ إلى ما آخِرُه ألفٌ وهمزةُ تأنيثٍ»[(٩)].

* * *

---

(١) نقل عن الشلوبين هذا التغليطَ ابنُ الضائع. انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ١٣١).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ١٣١).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٩٥).

(٤) انظر: التكملة للفارسي (٢٦٦).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٩٥).

(٦) في المخطوط (وقوا بين)، والتصويب من السيرافي.

(٧) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٧).

(٨) انتهى هنا في تقديري كلام ابن الضائع. انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ١٣٢).

(٩) فصل هذه الجملة عما سبق من كلام ابن الضائع اجتهاد مني، وقدّرت أنه لابن هشام؛ فهذه الجملة ليس بلفظها ولا بمعناها في كلام ابن الضائع، والله تعالى أعلم.

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ [(طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالأَلِفْ]

في «الخَصَائِصِ»[١]: «وإنما جمعُوا بينَ خمسِ ياءاتٍ في (مُهَيِّمِيٍّ)، وقد كرهوا أربعًا في (طَيْبِيٍّ[٢]، وأُسَيْدِيٍّ)؛ لأنَّ الثانيةَ مِن هذين لَمَّا كانت محرَّكةً، وبعدها حرفٌ مُحَرَّكٌ، قَلِقَتْ لذلك وجَفَتْ، ولَمَّا تَبِعَتْها في: (مُهَيِّمِيٍّ) ياءُ المدِّ نعُمَت ولانَت، وذلك مِن شأنِ المدَّاتِ، ولذلك استُعمِلت[٣] في الأردافِ والوصولِ والتأسيسِ والخروجِ، وفيه يجري الصوتُ للغناءِ والحُداءِ والترنُّمِ والتطويحِ».

* * *

وَ(فَعَلِيٌّ) فِي [(فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ]

أهملَ الكلامَ في النَّسَبِ إلى (فَعُولَةٍ)، كـ: (شَنُوءَة)، فظاهرُ ذلك أن يبقى على الأصلِ، وهو إثباتُ حروفِ العلةِ، ولعلَّه يقولُ هنا بعدمِ الحذفِ، وإن كانَ قد قالَ بالحذفِ في غيرِ هذا الكتابِ[٤]، وفي هذه المسألةِ خلافٌ: منهم مَن حذف[٥] قياسًا على (فَعِيلَةٍ)، ومنهم مَن لم يحذف[٦]؛ لأنه لم يُسمع.

* * *

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٢٣٥).

(٢) ليست في مطبوعة الخصائص، وتجوز قراءتها: (طيئي).

(٣) في الخصائص: (استعملن).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٩١) وشرح التعريف بضروري التصريف لابن مالك (١٦٩) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٤٦).

(٥) وهو سيبويه. انظر: الكتاب (٢/ ٧٠).

(٦) وهو المبرد. انظر: المقتضب (٣/ ١٤٠).

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ [عَرِيَا   مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا]

* * *

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ [كَـ: (الطَّوِيلَهْ)   وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ: (الجَلِيلَهْ)]

* * *

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ [يُنَالُ فِي النَّسَبْ   مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ]

ش غ[1]: «تقولُ في بابِ (حَمْرَاءَ): (حَمْرَاوِيٌّ)، إلَّا في نحوِ: (لَأْوَاءَ): (لَأْوَائِيٌّ)، ولا تقلِبُ الهمزةَ واوًا؛ لِمَا مرَّ في التثنيةِ».

* * *

وَانْسُبْ لِصَدْرِ [جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا   رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا]

قولُه: (وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ) كانَ أحسنَ منه: (لِصَدْرِ مَحْكِيٍّ)، قالَ س[2] بعدَ أن ذكرَ الجُمَلَ: «وكذلك: (حَيْثُمَا، ولَوْلَا، وإِنَّمَا)».

يعني: أنَّك تقولُ: (حَيْثِيٌّ، ولَوِّيٌّ، وإِنِّيٌّ). انتهى.

وسمِعَ س[3] (كُونِيٌّ) في: «كُنْتُ»، وقالوا أيضًا: «كُنْتِيٌّ»، واستدلَّ به [ابنُ][4] جِنِّي[5] على أنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ؛ إذ جعلُوهُما كالكلمةِ، فلم يحذِفُوا

(١) يقصد بهذا الرمز كتاب «شَرْحِ الغَايَةِ» لأبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٠١).
(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٧).
(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٧).
(٤) ساقطة من المخطوط.
(٥) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ٢٣٤).

الثانيَ على القياسِ في نظائرِه، وسُمِعَ: «كُنْتُنِيٌّ»، بزيادةِ النونِ؛ لتقيَ الفاعلَ[١] مِن الكسرِ؛ لئلَّا يصيرَ كضميرِ المؤنَّثِ[٢].

ع: وينبغي أن يكونَ هذا دليلًا ثانيًا[٣] لأنَّ الفاعلَ كجزءِ الفعلِ.

قولُه: **(وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا)** لوجهَين:

الأوَّلُ: أنَّ العَجُزَ مُنَزَّلٌ مَنزِلَةَ تاءِ التأنيثِ، فمِن ثَمَّ التُزِمَ فتحُ آخِرِ الأوَّلِ، وتوالَتْ متحرِّكاتٌ في: (أَحَدَ عَشَرَ)، كما توالَت في (شَجَرَةٍ)، وتجاوَزَ الاسمُ العدَّةَ الثابتةَ له في: (أَيَادِي سَبَا)، كما تجاوَزَها إلى الثمانيةِ أيضًا بالتاءِ في: (اشْهِيهَابَة)، وتاءُ التأنيثِ تُحذَفُ للنَّسَبِ، فكذا ما هو بمَنْزِلَتها.

الثاني: شبهُهُ بتركيبِ الإضافةِ، قالَه س[٤]، وهو جَيِّدٌ، إذ تجوزُ فيه الإضافةُ، ولولا انعقادُ الشَّبَه بينهما ما جازَ؛ ولأنَّهم على وجهِ الإضافةِ شبَّهُوه في إسكانِ ياءِ الأوَّلِ بالممزوجِ، وسيأتي أنَّ المضافَ يستحِقُّ منسوبًا إليه حذفَ الثاني.

إذا عرَفتَ هذا فنقولُ: يُقالُ في: (بَعْلَبَكَّ): (بَعْلِيٌّ)، وفي: (خَمْسَةَ عَشَرَ): (خَمْسِيٌّ)، بحذفِ: (عَشَرَ)، ثم حذفِ التاءِ، غيرَ أنَّ ذلك ـ أعني النَّسَبَ إلى: (خَمْسَةَ عَشَرَ) ـ لا يكونُ حالةَ كونِه عددًا.

تمرينٌ: كيف تقولُ في: (بَعْلَبَكَّ)؟

(بَعْلِيٌّ).

---

(١) تكررت في المخطوط.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٨).

(٣) في المخطوط والعليمي: (دليل ثان). انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٧).

فـ: (حَضْرَمَوْتَ)؟

(حَضْرِيٌّ).

فـ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)[١]؟

(خَمْسِيٌّ).

فـ: (إِحْدَى[٢] عَشْرَةَ)؟

(إِحْدِيٌّ، أو إِحْدَوِيٌّ، أو إِحْدَاوِيٌّ)، كـ: (حُبْلَى).

فكيف تنسُبُ إلى هذا وهو مُلْبِسٌ بالنسبةِ إلى الأعدادِ الْمُفرداتِ؟

الجوابُ: إنَّما نقولُ ذلك فيه عَلَمًا.

على أنَّ السيرافيَّ[٣] حكى عن السِّجِسْتانِيِّ[٤] النسبةَ إليهما كلٍّ منهما مذكورَين معًا[٥]، فتقولُ: «هذا الثوبُ إِحْدِيٌّ عَشْرِيٌّ»، تريدُ: طولُه إِحْدَى عَشْرَةَ[٦]، قاسَه على[٧]:

(١) في المخطوط: (خمسة عشر خمسة)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٨).

(٢) في العليمي: (أحد). انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٨).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٥).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني (٥٦).

(٥) في المخطوط: (جا)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٩).

(٦) في العليمي: (أحد عشر). انظر: حاشية العليمي (٢/ ٤٥٩).

(٧) في قول الشاعر:

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً ... بِفَضْلِ الذِي أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ =

...... رَامِيَّـــــــــةً هُرْمُزِيَّـــــــــةً

بل أَوْلى؛ لأنَّه لو حُذِفَ الثاني أَلْبَسَ، أعني في العَدَدِ، بخلاف (رَامَ هُرْمُزَ).

والجمهورُ استغْنَوا عَن النسبِ [إليه][(١)] بما يُعطِي معناه، كما استغْنَوا عَن إضافةِ: (اثْنَيْ عَشَرَ) اسمَ عَدَدٍ.

وقد بَنَوْا مِن نحوِ: (حَضْرَ مَوْتَ) اسمًا، فقالوا: (حَضْرَمِيٌّ)، ولم يَطردُوه، كما لم يَطردُوا النسبَ إلى الاسمَين، ولم يبنوا مِن: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فكذا لا ينسبون إلى الاسمَين.

وحكى السيرافيُّ[(٢)] عَن الجَرْمِيِّ[(٣)] الإضافةَ إلى أيِّ الاسمَين شئتَ، فتقولُ: (بَعْلِيٌّ، أو بَكِّيٌّ)، وكأنَّه قاسَه إذا نُسِبَ إلى الثاني على المضافِ؛ لأنَّه قد يُنسَبُ إلى الثاني على المضافِ؛ لأنه قد يُنسبُ إلى ثانيه، والمزجيُّ قد يُضافُ، وليسَ هذا بشيءٍ؛ لأنَّه إذا أُضِيفَ لا يجوزُ فيه إلا حذفُ الثاني، كما سيأتي.

قولُه: (وَلِثَانٍ تَمَّمَ) إنَّما لم ينسُبُوا إلى المتضايِفَيْنِ جملةً واحدةً؛ لأنَّك لو قلتَ في: (غَلَامِ زَيْدٍ): (غُلَامُ زَيْدِيٍّ)، لزِمَ إمَّا أن تنقلَ إلى الياءِ إعرابَ الاسمِ الأوَّلِ، مع أنَّه مضافٌ إلى الثاني، فلا يجتمِعُ هذان، وإن أزلتَه عَن الإضافةِ تغيَّرَ معناه والحالةُ

= انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني (٥٦) والمذكر والمؤنث للأنباري (٢/ ٢٤٤) والمسائل العسكريات (٨٤).

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٤).

(٣) انظر: المخصص (٤/ ١٦٣).

التي كانت عليها، وإمَّا أن تنقلُ إلى الياءِ إعرابَ الاسمِ الثاني، فيلتبسُ بمضافٍ إلى منسوبٍ، قالَ س[١]: «كما لا تقول في تثنية: (أَبِي عَمْرٍو): (أَبو عَمْرَيْنِ)»، فالأوَّلُ هو الذي ينبغي أن تُجرَى عليه الأحكامُ، ولا يجوزُ أن تُلْحِقَ الأوَّلَ ياءَ النسبِ، وتضيفَه إلى الثاني، فيلتبسَ بمضافٍ إلى ما بعدَه، هذا مع أنَّ النسبَ قد يَحذفُ من الاسمِ الواحدِ إذا طالَ، فهذا أَوْلَى بالحذفِ؛ لأنَّه أطوَلُ، مع أنَّه قد حُكِمَ له بحُكْمِ اسمٍ منفصلٍ؛ فهو أَوْلَى بالحذفِ، غيرَ أنَّه إذا كانَ المقصودُ الثانيَ، ولم يُؤتَ بالأوَّلَ إلا ليَتَعَرَّفَ به، مع أنَّ نسبةَ الأوَّلِ والثاني إلى الْمُسمَّى واحدةً؛ لأنَّ مجموعَهُما هو الاسمُ، يمتنعُ حذفُ الثاني؛ لأنَّه المقصودُ، وبه الشهرةُ والمعرفةُ، فلو حُذِفَ لم يحصُلِ المقصودُ مِن التعريفِ، فيجبُ حذفُ الأوَّلِ، وإبقاءُ الثاني، وذلك: (ابْنُ فُلَانٍ، وأَبُو فُلَانٍ)، كـ: (ابْنِ كُرَاعٍ، وابْنِ الزُّبَيْرِ، وابنِ عَبَّاسٍ)، و(أَبُو بَكْرٍ، وأَبُو مُسْلِمٍ)[٢]، فإنَّ قبل هذا واضح[٣].

* * *

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً [بِـ: (ابْنٍ) أَوَ (ابْ)   أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ]

في «الصّحاحِ»[٤]: «في النسبةِ إلى اسمِ مُضافٍ ثلاثةُ مذاهبَ:

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٥).

(٢) إلى هنا منقول من سيبويه بتصرف. انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

(٣) لعلها كذا، ويظهر أنها في المخطوط تشبه: «فإن قيل هذا واضح»، ولو كان كذا لكان هنا سقط؛ لأن المعنى لم يتم، والله أعلم.

(٤) انظر: الصحاح (٣/ ٩٤٠).

إن شئتَ نسبتَ إلى الأوَّلِ منهما، كقولِك: (عَبْدِيٌّ)، إذا نسبتَ إلى (عَبْدِ القَيْسِ)، قالَ[(١)]:

وَهُمْ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

وإن شئتَ نسبتَ إلى الثاني إذا خِفتَ اللَّبْسَ، فقلتَ: (مُطَّلِبِيٌّ)، إذا نسبتَ إلى (عَبْدِ الْمُطَّلِبِ).

وإن شئتَ أخذتَ مِن الأولِ حرفَينِ، ومِن الثاني حرفَينِ، فردَدْتَ الاسمَ إلى الرباعيِّ، ثمَّ نسبتَ إليه فقلتَ: (عَبْدَرِيٌّ)، إذا نسبتَ إلى (عَبْدِ الدَّارِ)، وإلى (عَبْدِ شَمْسٍ): (عَبْشَمِيٌّ)، قالَ[(٢)]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ

البيت»[(٣)].

* * *

فِيمَا سِوَى [هَذَا] انْسُبَنْ [لِلأَوَّلِ] مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ: (عَبْدِ الأَشْهَلِ)]

---

(١) نسب لامرأة من العرب، ولسويد بن كاهل، ولقراد بن حنش الصاردي، وهو من الطويل. انظر: جمهرة اللغة (٣/ ١٣١٦) والخصائص (٢/ ٣١٣) والحماسة البصرية (١/ ٢٥٨) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٦٠٦) والتذييل والتكميل (١١/ ٢١١).

(٢) بتمامه:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

والبيت لعبد يغوث الحارثي، وهو من الطويل. انظر: شرح المفضليات (٣١٨) والزاهر (٢/ ٣٠٥) والحلبيات (٨٤) والمفصل (٥٣٨).

(٣) انتهى النقل من الجوهري. انظر: الصحاح (٣/ ٩٤١).

قولُه: (مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ) ينبغِي - بل يَجِبُ - أن لا يُجتنبَ اللبسُ، بل يقولوا[1]: (عَبْدِيٌّ)، وقد قالَ:

وَهُــمْ صَــلَبُوا العَبْــدِيَّ ....

وذلك أنَّهم لم يجتنبوه في النسبةِ إلى: (مُصْطَفَى، ومُصْطَفِي)[2]، وإلى: (ضَارِبٍ، وضَارِبَةٍ)، وإلى: (مَسْجِدٍ، ومَسَاجِدَ)، وإلى: (زَيْدَيْنِ، وزَيْدِينَ)، وإلى: (خَمْسَةَ عَشَرَ)؛ فإنَّ مقتضَى إطلاقِه أنْ يُقالَ: (خَمْسِيٌّ)، وكان ينبغي أن يقولُوا: (خَمْسِيٌّ عَشْرِيٌّ)؛ فإنَّ النسبةَ إلى الأوَّل وحدَه، أو الثاني وحدَه، غيرُ كافيةٍ في دفع الإلباسِ.

وبالجُملةِ فالقولُ بمراعاةِ الإلباسِ هادمٌ لقواعدِ هذا البابِ، أو مقتضٍ لترجيحِ أحد المتساويَينِ.

وفي «المقرَّبِ»[3] مثلُ ما قالُ الناظمُ.

* * *

وَاجْبُـرْ بِـرَدِّ الـلَّامِ [مـا منـه حـذف ... جَـوَازًا انْ لَـمْ يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ]

* * *

فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ [أَوْ فِي التَّثْنِيَـهْ ... وَحَـقُّ مَجْبُـورٍ بِهَـذِي تَوْفِيَـهْ]

* * *

(١) في المخطوط (بقوا)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٦١).

(٢) يقصد ابن هشام هنا اللفظة كاملة؛ لذلك لم يحذف ياء المنقوص، وكان الأولى أن يمثل بمثال صحيح.

(٣) انظر: المقرب (٤٥٢).

وَبِـ: (أَخٍ): (أُخْتًا) [وَبِـ: (ابْنٍ): (بِنْتَا) أَلْحِقْ وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا]

* * *

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ [مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ: (لَا، وَلَائِي)]

هذا لا يختصُّ بالنسَبِ، بل متى سمَّيتَ بـ: (لَوْ، أو فِي، أو مَا) زِدتَ لينًا كالآخِرِ، وادَّغَمت في غيرِ الألفِ، وهَمَزتَ في الألفِ؛ لئلا يذهبَ الثاني بالتنوينِ، فيكونَ اسمٌ معرَبٌ على حرفٍ.

فقيلَ: فهلَّا لم تُضعِّفُوا لو سمَّيتُم مؤنثًا، ومنعُ الصَّرفِ يأبَى دخولَ التنوينِ.

قُلنا: لأنَّه يجوزُ التنكيرُ بعدَ التسميةِ، فينصرِفُ، قالَه أبو سعيدٍ[1]، ثمَّ قالَ: «وبعضُ العربِ يهمزُ في مثل (لَوْ)، فيجعلُ الزيادةَ المحتاجَ إلى اجتلابِها همزةً، فيقولُ: (لَوْءٌ)».

* * *

وَإِنْ يَكُنْ كَـ: (شِيَةٍ) [مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحَ عَيْنِهِ الْتَزِمْ]

* * *

وَالوَاحِدَ اذْكُرْ [نَاسِبًا لِلجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالوَضْعِ]

خُطِّئَ الفقهاءُ[2] في قولِهم: (آفَاقِيٌّ)، وقيلَ: الصوابُ (أُفُقِيٌّ)، وأن يُرَدَّ إلى مفردِه، وحُكِيَ[3] شاذًّا: (أَفَقِيٌّ).

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (٤/ ٣١).

(٢) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢٦) وتهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٩).

(٣) انظر: إصلاح المنطق (١٠٢) والجمهرة (٢/ ٩٦٨).

جرَى كلامٌ بينَ أسعدَ بنِ نصرِ الأسديِّ[١] وبينَ أبي منصورٍ[٢]، فقالَ أسعدُ: أنتَ لا تُحسِنُ أنْ تنسُبَ نفسَك.

ع: يعني أنَّ (الجَوَالِيقِيَّ) نسبةٌ إلى الجمعِ، والجمعُ لا تجوزُ النسبةُ إليه.

وفيها أيضًا شذوذٌ ثانٍ، وهو إلحاقُ الياءِ، مع أنَّها لم تكن في الْمُفرَدِ، إنَّما المفردُ (جُوَالِقٌ).

ومثلُ (جُوَالِقٍ) في المفردِ و(جَوَالِق) في الجمعِ: «رَجُلٌ حُلَاحِلٌ»، أي: وقورٌ، و«رِجَالٌ حَلَاحِل»، و«رَجُلٌ عُرَاعِرٌ»، أي: سَيِّدٌ، و«رِجَالٌ عَرَاعِرٌ»[٣]، وَ«رَجُلٌ عُلَاكِدٌ»، أي: شَدِيدٌ، و«رِجَالٌ عَلَاكِد»[٤].

ابنُ عَمرونَ[٥]: (الشُّعُوبِيَّةُ) ـ بضَمِّ الشينِ ـ: قومٌ يصغِّرونَ مِن شأنِ العربِ،

---

(١) هو أبو منصور بن نصر بن نصر بن أسعد العبرتي، تلمذ لابن الخشاب وأبي البركات الأنباري، توفي عام ٥٨٩هـ، والقصة تروى لآدم بن أحمد بن أسد، أبي سعد الأسدي الهروي، كان أديبًا فاضلًا، عالِمًا باللغة، توفي عام ٥٣٦هـ. انظر: المنتظم (١٦/ ١٢) ونزهة الألباء (٢٨٩) وبغية الوعاة (٢/ ٤٠٤).

(٢) يعني به الجواليقي، روى هذه القصة ابن الجوزي، وهو تلميذ الجواليقي. انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٦/ ١٢).

(٣) في المخطوط: (عرار)، وهو تحريف.

(٤) انظر: التكملة والذيل على درة الغواص للجواليقي (٩٠٠).

(٥) قاله في شرحه على المفصل، عند قول الزمخشري: «وأَبَى لي أن أنفردَ عَن صَميمِ أنصارِهم، وأمتازَ، وأَنضوِيَ إلى لَفيفِ الشعُوبيّه، وأَنْحازَ»، وهذا الكلام عن شرح (الشعوبية) بنصه قد أخذه ابن عمرون من ابن يعيش، وابن يعيش شيخ ابن عمرون، قد استفاد بعضًا منه من التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٤) والتخمير (١/ ١٣٦) وشرح المفصل لابن الحاجب (١٣).

ويُنْسَبُونَ إلى: (الشُّعُوبِ)، وهو جمعُ: (شِعْبٍ)، وهو ما تشَعَّبَ مِن قبائلِ العربِ والعجمِ، ونظيرُه من النسبِ إلى الجمعِ: (أَبْنَاوِيٌّ) في: (أَبْنَاءِ فَارِسٍ).

وقيلَ[١]: جازَ النسبُ إلى لفظِ الجمعِ؛ لأنَّه لم يُرَد معنى الجمعِ، وإنَّما أُريدَ لفظُ: (شُعُوبٍ)، فلم يكُن نسَبًا إلى الجمعِ؛ لتعلُّقِهم بظاهرِ قولِه تعالَى[٢]: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾.

أو قيلَ[٣]: (الشُّعُوبِيَّةُ) بلفظِ الجَمعِ غَلَبَ على جيلٍ مِن العجَمِ، ثمَّ قيلَ لِمُحتقِرِ العربِ: (شُعُوبِيٌّ)، وإن لم يكن منهم، وأضيفوا إلى الجَمعِ؛ لغَلَبتِهم على الجيلِ الواحدِ، كقولِهم: (أَنْصَارِيٌّ).

* * *

وَمَعَ (فَاعِلٍ، وَفَعَّالٍ، [فَعِلْ)　　فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ]

«كَشَّافٌ»[٤]: «﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٥]، أي: منسوبةٍ إلى الرِّضا، والنسبةُ نسبتانِ:

نسبةٌ بالحرفِ، ونسبةٌ بالصيغةِ، أو جعلُ الفعلِ لها مجازًا، وهو لصاحِبِها».

انتهى.

---

(١) قاله صدر الأفاضل. انظر: التخمير له (١/ ١٣٦).

(٢) الحجرات: ١٣.

(٣) قاله ابن الحاجب، وابن الحاجب أخذ بنصه من ابن سيده. انظر: المحكم لابن سيده (١/ ٢٣٥) وشرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٤٧).

(٤) انظر: الكشاف (٤/ ٦٠٣).

(٥) الحاقة: ٢١.

ومنهُ (لَثَّالٌ)[١]، لبيَّاعِ اللؤلؤ، ثبتَ في كتابِ «العَين»[٢]: (لَثَّالٌ)، لصاحبِ اللؤلؤ، وكأنَّه يريدُ: بائعَه.

وفي «التقريظ»[٣] للزُّبَيدِيِّ: «(لَثَّالٌ) غيرُ جائزٍ عندَ أبي حاتمٍ[٤] وغيرِه مِن اللغويين، وقد أجازَه غيرُ واحدٍ، وليسَ هو مِن لفظِ: اللؤلؤ».

ع: لأنَّ (فَعَّال) لا يكونُ إلا مِن ثلاثيٍّ، ضرورةَ أنَّ أحدَ عينَيه زائدٌ، وألفَه زائدةٌ، فلم يبقَ معَنا مِن الأصولِ إلا ثلاثةٌ، و(لُؤْلُؤٌ) كلُّه أصولٌ، كما تقولُ في (سِمْسِمٍ)، فلو ادُّعِيَ أنَّ (لَثَّالًا) منه، لكانَ الأقلُّ مبنيًّا مِن الأكثرِ، وذلك هَدمٌ لا بناءٌ، وحكاياتُ اللغويين في ذلك مشهورةٌ، وإنَّما هذا مبنيٌّ على (لَأَلَ) مقدَّرٍ.

* * *

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ [مُقَرَّرَا عَلَى الذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا]



(١) في التحشية هذه كلها في المخطوط كُتبت (لَثَّال) هكذا: (لال).

(٢) انظر: العين (٨/ ٣٥٤).

(٣) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين للزبيدي (٢٢١).

(٤) انظر: المخصص (٢/ ٣١٠).



[الوقف]

تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ [اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا]

[اثْرَ فَتْحٍ]: ولو بنائيّةً، كقولِه[1]:

وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا

ش ع[2].

فإن قلتَ: إنَّما يشملُ البناءَ خاصةً دونَ الإعرابِ، فلا يدخلُ نحوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا».

قلنا له: ليسَ كذلك؛ لأنَّ الوقفَ مِن الأحكامِ التصريفيةِ، والفَتْحُ عندَ التَّصْرِيفِيِّينَ يشملُ حركتَي الإعرابِ والبناءِ.

* * *

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ [فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ]

لم يذكرِ الناظمُ قيدَ الضرورةِ هنا في «تَسْهِيلِهِ»[3]، ولا في «كافِيَتِهِ»، ولا في

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي. انظر: ديوان أبي النجم (٢٢٧) وإصلاح المنطق (٢٠٩).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٧).

(٣) انظر: التسهيل (٣٢٨).

«شَرحِها»[١]، ولا في «سَبك الْمَنظُوم»[٢]، ولا في «العُمدة»[٣]، ولا في «شَرحِها»[٤].

* * *

وَأَشْبَهَتْ (إِذًا) [مُنَوَّنًا نُصِبْ   فَأَلِفًا فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ]

كانَ اللائقُ أن يلصقَ هذا البيتَ بالبيتِ الأوَّلِ.

* * *

وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ [ذِي التَّنْوِينِ مَا   لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا]

[وحذف يا المنقوص]: نحوُ[٥]: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾[٦]، ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾[٧]، ومِن الإثباتِ قراءةُ ابنِ[٨] كثيرٍ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٩]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[١٠]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾[١٢]، قرأهُنَّ بالإثباتِ وقفًا.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٠).

(٢) انظر: سبك المنظوم (٢٨٢).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٦).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٧).

(٥) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٩) وما بعدها.

(٦) النحل: ١٠١.

(٧) الرحمن: ٤٤.

(٨) في المخطوط: (بن).

(٩) الرعد: ٧.

(١٠) النحل: ٩٦.

(١١) الرعد: ١١.

(١٢) الرعد: ٣٤.

وإن كانَ غيرَ منوَّنٍ فالأكثرُ الإثباتُ، كذا أظنُّ[١]، والذي في عبارتِه في «شَرح العُمدة»[٢]: «والأقيسُ إثباتُ الياءِ وصلًا ووقفًا، كما قرأ ابنُ[٣] كثيرٍ[٤]: ﴿الْمُتَعَالِي﴾[٥]، و﴿الْمُنَادِي﴾[٦]، و﴿التَّنَادِي﴾[٧]، و﴿الجَوَارِي فِي البَحْرِ﴾[٨]، و﴿يَدْعُ الدَّاعِي﴾[٩]، و﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾[١٠]، و﴿الصَّخْرَ بِالوَادِي﴾[١١]، وقد تحذفُ»[١٢].

فعبارتُه: (الأَقْيَسُ)، لا: (الأَكْثَرُ)، وكذا عبارتُه في النَّظمِ هنا.

* * *

وَغَيْـرُ ذِي التَّنْـوِينِ [بِـالعَكْسِ وَفِـي نَحْـوِ (مُـرٍ) لُـزُومُ رَدِّ اليَـا اقْتُفِـي]

* * *

(١) الظن متوجه إلى (الأكثر).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٧١).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) كُتبت هذه المواضع في المخطوط بالياء على قراءة ابن كثير، كما أشار المصنف، وهي في جميع المصاحف بغير ياء، موافقة لقراءة الجمهور.

(٥) الرعد: ٩.

(٦) ق: ٤١.

(٧) غافر: ٣٢.

(٨) الشوري: ٣٢.

(٩) القمر: ٦.

(١٠) القمر: ٨.

(١١) الفجر: ٩، وفي المخطوط: (الواد).

(١٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٧٢).

وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ [مِن مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ]

* * *

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ [أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا]

[أو قف مضعفا]:

يَقُولُ أَصْبِحْ لَيْلُ لَوْ يَفْعَلُّ[1]

إلَّا أنَّ هذا ضرورةٌ؛ لأنَّه تضعيفٌ في الوصلِ. مِن «شَرح العُمدة»[2].

* * *

مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتِ [انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا]

[أو حركات انقلا لساكن]: كقولِه[3]:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

* * *

وَنَقْلُ فَتْحٍ [مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا]

* * *

(١) الرجز للزفيان، وينسب لهميان بن قحافة السعدي. انظر: ديوان الزفيان (١٥١) والصحاح (٤/ ١٧١٤).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٧٤).

(٣) الرجز لزيادة الأعجم. انظر: ديوان زياد (٤٥) والكتاب (٤/ ١٨٠) والكامل (٢/ ١٢١).

وَالنَّقْــلُ إِنْ يُعْــدَمْ [نَظِيــرٌ مُمْتَنِــعْ وَذَاكَ فِــي الْمَهْمُــوزِ لَــيْسَ يَمْتَنِــعْ]

* * *

فِي الوَقْفِ تَـا تَأْنِيثِ [الِاسْمِ هَـا جُعِلْ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ بِسَـاكِنٍ صَـحَّ وُصِـلْ]

* * *

وَقَــلَّ ذَا فِــي جَمْــعِ [تَصْــحِيحٍ وَمَــا ضَـاهَى وَغَيْـرُ ذَيْـنِ بِـالعَكْسِ انْتَمَـى]

قالَ[1]:

بَــلْ جَــوْزِ تَيْهَــاءَ كَظَهْــرِ الحَجَفَــتْ

وبهذه اللغةِ قرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ[2] فيما كُتبَ بالتاءِ، نحوُ[3]: ﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ﴾[4]، وهي لغةُ حِمْيَرَ[5]، ومنه قولُ بعضِ ملوكِهم[6] للذي قالَ: «ثِبْ»، يريدُ بذلك: «اجْلِسْ»، فظنَّ الْمَقولُ له أنَّه يريدُ بذلك الظفور[7]، فألقى

---

(١) وهذا بعض أرجوزة لسؤر الذئب. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٩٥) وشرح الشافية للرضي (٤/ ١٩٩) والخصائص (١/ ٣٠٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٢/ ٧٩٨).

(٣) كُتبت هذه الآيات في المخطوط بالتاء المبسوطة.

(٤) التحريم: ١٠.

(٥) انظر: الجمل لابن شقير المنسوب خطأً للخليل (٢٧٢).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٢٣) والأضداد لابن الأنباري (٩٢) والخصائص (٢/ ٣٠).

(٧) كذا في المخطوط، وعند غيره: الوثوب، والقصة كما يرويها ابن السكيت: «وتقولُ: هذا عود ظَفَاري، وجزعٌ ظَفَارِي، منسوب إلى مدينة باليمن يقال لها: ظَفَار، قال الأصمعي: ودخل رجل من العرب على ملك من ملوك حمير فقال له: ثِبْ ـ وثِبْ بالحميرية: اقعد ـ فوثب الرجل فتكسر، فقال الحميري: ليس عندنا عربيت، من دخل ظَفَار حمَّر». =

نفسه مِن ذروةِ الجبلِ إلى حضيضِه ـ قالَ الجوهريُّ[١] عَن الأصمعيِّ[٢]: «فتكَسَّرَ»، وقال ابنُ[٣] طَرِيفٍ: «فماتَ» ـ[٤]: ليس عنده عَرَبِيَّتْ، يريدُ: (عَرَبِيَّة).

وقد حَكَيْتُ الحكايةَ بالنَّصَّيْنِ في بابِ (النَّائِبِ عَن الفَاعِلِ).

* * *

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ [عَلَى الفِعْلِ الْمُعَلّ بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ: «أَعْطِ مَنْ سَأَلْ»]

قولُه: (بِحَذْفِ آخِرٍ) لجزمٍ، نحوُ: «لَمْ يَعِهْ، ولَمْ يَرْمِهِ»، أو وقفٍ، نحوُ[٥]: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾.

* * *

وَلَيْسَ حَتْمًا [فِي سِوَى مَا كَـ: (عِ) أَوْ كَـ: (يَعِ) مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا]

قولُه: (كَـ: «عِ» أَوْ كَـ: «يَعِ») مقتضاه أنْ يوقَفَ بالهاءِ في مثلِ: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[٦]، وفيه نظرٌ؛ مِن أجلِ أنَّ حذفَ آخِرِ هذا الفعلِ ليسَ واجبًا.

ولْيُنْظَرْ في: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[٧]، كيفَ يوقَفُ على: ﴿تَقِ﴾؟

* * *

= انظر: إصلاح المنطق (١٢٣).

(١) انظر: الصحاح (١/ ٢٣١).

(٢) انظر: إصلاح المنطق (١٢٣) والخصائص (٢/ ٣٠).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) ما بعد هذا مقولُ قوله: «ومنه قول بعض ملوكهم».

(٥) الأنعام: ٩٠.

(٦) النحل: ١٢٧.

(٧) غافر: ٩.

وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ [إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا إِنْ تَقِفْ]

قولُه: (إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلِفُهَا): ومِن ثَمَّ بطَلَ قولُ الفخرِ الرازيِّ[1] في: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[2]: إنَّ (مَا) استفهاميةٌ، وقولُ الكسائيِّ[3] في: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[4]، وبعضِهم[5] في: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي ﴾[6]: إنَّ (مَا) استفهاميةٌ فيهنَّ.

قولُه: (وَأَوْلِهَا الهَا) وبذلك قرأَ البَزِّيُّ[7] في جميعِ ما وردَ في التنزيلِ مِن ذلك.

* * *

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي [سِوَى مَا انْخَفَضَا   بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟»]

تلخَّصَ أنَّها تجبُ في مسألتين: هذه، ومسألة: «لَمْ يَعِهْ، وعِهْ».

* * *

وَوَصْلُ ذِي الهَاءِ [أَجِزْ بِكُلِّ مَا   حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا]

* * *

---

(١) انظر: تفسير الرازي المسمى بمفاتيح الغيب (٩/ ٤٠٦).

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) هذا مذهب الفراء، ونسبة هذا للكسائي غريب جدًّا، بل كتب النحاة مليئة بأن الكسائي قد ردَّ على المفسرين ذهابهم إلى أنها استفهامية، ومنهم ابن هشام نفسه في المغني. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٤) والأزهرية (٢٦) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥٧) ومغني اللبيب (٣٩٤).

(٤) يس: ٢٧.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي (٤/ ٢٢٠) والتفسير البسيط (٩/ ٥٠).

(٦) الأعراف: ١٦.

(٧) انظر: جامع البيان (٢/ ٨٢٤).

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ [تَحْرِيكٍ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا]

* * *

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ [لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا]

أظهرَ حمزةُ[1] النونَ في: ﴿طسٓمٓ﴾[2]، وأظهرَ غيرهُ النونَ[3] مِن: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ﴾[4]، و: ﴿نون وَالقَلَمِ﴾[5]، والنونُ الساكنةُ لا تظهرُ عندَ الميمِ والواوِ.

والجوابُ: أنَّ حروفَ التهَجِّي مبنيةٌ على الوقفِ، فالسكوتُ مقدَّرٌ على كلٍّ منها، ولذلك وصلُوها غيرَ معربةٍ.

ونظيرُه[6]: بناؤُهم أسماءَ الأعدادِ على الوقفِ؛ لتقديرِهم السكوتَ على كلِّ اسمٍ منها، فقالوا[7]: «وَاحِدْ، اِثْنَانْ، ثَلَاثَهْ، أَرْبَعَهْ»، ثمَّ قالوا: «وَاحِدِ اثْنَانْ»، بإلقاءِ حركةِ الهمزةِ على الدَّالِ، وقرأَ الأعشى عَن أبي بكرٍ[8]: ﴿ألم ۝١ ٱللَّهُ﴾[9]، بقطعِ الهمزةِ، وقالُوا: «ثَلَاثَهَرْبَعَهْ»[10]، بالنقلِ، وإبقاءِ الهاءِ غيرَ مبدلةٍ مِن تاءٍ،

---

(١) انظر: السبعة (٤٧٠).

(٢) الشعراء: ١.

(٣) انظر: السبعة (٦٤٦).

(٤) يس: ١ ـ ٢.

(٥) القلم: ١.

(٦) في المخطوط: (ونظير).

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣٣).

(٨) انظر: الحجة (٣/ ٦) والبحر المحيط (٢/ ٣٨٩).

(٩) آل عمران: ١ ـ ٢.

(١٠) انظر: الخصائص (٣/ ٣٠٦) والبحر المحيط (٣/ ٣٣٤).

فلهذا يجبُ الادِّغامُ فيما قدَّمنا.

ونظيرُ ذلك: هاءُ السكتِ في مثلِ: ﴿مَالِيَهۡ ۝٢٨ هَلَكَ﴾[١]، مِنهم مَن ادَّغَمَ؛ نظرًا إلى اجتماعِ المِثلين في الجملةِ، ومِنهم مَن أظهَرَ؛ لأنَّ الهاءَ في نيةِ الموقوفِ عليه، وعلى هذا لا يجبُ النقلُ لورشٍ[٢] في: ﴿كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩ إِنِّي﴾[٣].



(١) الحاقة: ٢٨ـ ٢٩.

(٢) انظر: الإقناع (١/ ١٦٩ ـ ٣٨٩).

(٣) الحاقة: ١٩ ـ ٢٠.



الإِمَالَةُ

لقد أبعدَ أبو الفتحِ في «الخَصَائصِ»[1] حيث سمَّى (الإمالةَ): (ادِّغَامًا صَغيرًا)، ووجَّهَ ذلك بأنَّ الادِّغامَ المألوفَ: إنما هو تقريبُ صوتٍ مِن صوتٍ، والإمالةُ إنَّما وقعَت في الكلامِ لتقريبِ صوتٍ مِن صوتٍ؛ ألا ترى أنَّكَ قرَّبتَ فتحةَ العَينِ مِن: (عَالِمٍ) إلى كسرةِ اللامِ، بأن نَحَوْتَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ، فأملتَ الألفَ نحوَ الياءِ، وكذلك: (سَعَى، وقَضَى)، نحوتَ بالألفِ نحوَ الياءِ التي انقلبَت عنها.

قالَ[2]: «وإنَّما احتَطْنا لهذا البابِ بهذه[3] التسميةِ التي هي: (الادِّغَامُ الصغيرُ)؛ لأنَّ فيها إيذانًا بأنَّ التقريبَ شاملٌ للموضِعَين، وأنَّه هو المرادُ الْمَبْغِيُّ في كِلتا[4] الجِهَتين».

* * *

الأَلِفَ الْمُبْدَلَ [مِن يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ]

[الأَلِفَ الْمُبْدَلَ]: بدأَ بالسببِ الحرفيِّ؛ لأنَّه أقوَى مِن الحَرَكِيِّ، وهما أقوَى مِن المناسبةِ؛ فلهذا أخَّرَها عنهما، وبدأَ بالمقدَّرِ؛ لأنَّه أقوَى فِي هذا البابِ مِن الظاهرِ،

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٤٣).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ١٤٧).

(٣) في المخطوط: (هذه)، والتصويب من الخصائص.

(٤) في المخطوط: (كلتى)، رُسمت بالألف المقصورة.

عكسُ ما يقتَضِيه القياسُ.

و: (**الأَلِفَ**) مفعولٌ، و: (**المُبْدَلَ**) صفةٌ، على تذكيرِ الحرفِ، و: (**فِي طَرَفْ**) حالٌ مِن (**الأَلِفَ**)، و: (**اليَا**) فاعلٌ باسمِ الفاعلِ، و: (**خَلَفْ**) حالٌ، وَقَفَ عليه على لغةِ ربيعة(١)، أو خبرٌ للوصفِ الموصولِ به، على تأويلِه بـ: (الصَائِرِ)، وهو عندي حَسَنٌ، ولا أراهُم يقولونَ به.

و: (**دُونَ**)(٢) ظرفٌ في موضعِ الحالِ مِن الضميرِ المجرورِ بـ: (مِنْ)، و: (**مَزِيدِ**) على حذفِ موصوفٍ ومضافٍ، أي: دُونَ مُمَازَجَةِ حَرْفٍ مَزِيدٍ، و: (**لِمَا**) البيتَ، أصلُه: وحُكمُ ما عَدِمَ الهاءَ ممَّا فيه سببُ الإمالةِ ثابتٌ لِمَا تليه الهاءُ ممَّا فيه ذلك، فقدَّمَ الخبرَ على مبتدئِه، ومعمولَ الصلةِ على عامِلِه.

* * *

دُونَ مَزِيــــدٍ [أَوْ شُـــــذُوذٍ وَلِمَـــــا ... يَلِيــهِ هَــا التَأْنِيــثِ مَــا الهَــا عَــدِمَا]

* * *

وَهَكَـــذَا بَـــدَلُ [عَـــيْنِ الفِعْـــلِ إِنْ ... يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي (خَفْ، وَدِنْ)]

كما تُمالُ الألفُ المتطرفةُ لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتَينِ، كذلك تُمالُ الألفُ المتوسطةُ لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتَين، وذلك كونُها منقلبةً عَن حرفٍ مكسورٍ، واوًا كان، كـ: (خَافَ)، أو ياءً، كـ: (هَابَ)، أو عَن ياءٍ، كـ: (طَابَ، ودَانَ)، ويجمَعُ المسألتَينِ

---

(١) فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون. انظر: الحجة (١/ ١٤١) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٧٧) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٠).

(٢) التي في البيت التالي.

ما ذكرَ الناظمُ مِن الضابطِ.

فإن قلتَ: فلِمَ أُمِيلَ: (خَافَ)؟

قلتُ: للكسرةِ المقدَّرةِ.

فإن قلتَ: فـ: (طَابَ)؟

قلتُ: للياءِ المقدَّرةِ.

فإن قلتَ: فـ: (هَابَ)؟

قلتُ: لَهُما.

فإن قلتَ: فهلَّا ذكرَ الْمُمالَ لكسرةٍ متطرفةٍ.

قلتُ: لا يمكنُ وجودُ ذلك؛ لأنَّ الآخِرَ لا يستحقُّ حركةً إلَّا في المبنيِّ الساكنِ ما قبلَ آخرِه، وذلك لا يوجدُ فيما آخرُه ألفٌ.

* * *

كَـذَاكَ تَـالِي اليَـاءِ [وَالفَصْـلُ اغْتُفِـرْ بِحَرْفٍ اوْ مَعْ (هَا) كَـ: «جَيْبَهَا أَدِرْ»]

* * *

كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ [كَسْـرٌ أَوْ يَلِـي تَـالِيَ كَسْـرٍ أَوْ سُـكُونٍ قَـدْ وَلِـي]

في «الخَصَائص»(١): (بَابُ إِقْلَالِ الحَفْل، بما يلطُفُ مِن الحُكْم): «قالُوا: «مَرَرْتُ بِحِمَارِ قَاسِمٍ»، و«نَزَلْتُ سَفَارِ قبلُ»، فكسرةُ الرائَينِ في الحُكمِ واحدةٌ، وإن كانت الثانيةُ لازمةً.

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٢).

واستقبَحُوا: «قَامَ [و][1] زَيْدٌ»، و«قُمْتُمَا وَزَيْدٌ»، وإن كانَ الفاعلُ ملفوظًا به في الثاني.

وجمعوا في الرِّدْفِ بين: (عَمُود، ويَعُود)، وإن كانت واوُ (يَعُود) تتحرَّكُ في كثيرٍ مِن المواضعِ، نحوُ: «هَذَا أَعْوَدُ مِنك»، و: «عَاوَدْتُهُ»، وأيضًا فأصلُها في (يَعُودُ): (يَعْوُدُ)، وكذا جمعُوا بينَ: (بَاب، وكِتَاب)، والأُولَى أصلُها متحرِّكةٌ»[2].

* * *

كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا [كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ   فَـ: (دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ]

[وَفَصْلُ الهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ]؛ لخفائِها.

قالَ ابنُ بَرِّي[3] في قولِه[4]:

رُوَيْدَكَ أَيُّهَا الْمَلِكُ الجَلِيلُ   تَأَنَّ وَعُدَّهُ مِمَّا تُنِيلُ

«البصريونُ[5] يقولونُ: «وَعُدُّهُ»، بضمِّ الدالِ لا غيرُ، وكذا: «شُدُّهُ، ومُدُّهُ، وزُرُّهُ»؛ لأنَّ الهاءَ عندَهم خَفِيَّةٌ، لا اعتدادَ بها، فكأنَّه قالَ: «عُدُّو، وشُدُّو»[6]، وأهلُ

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٢٤).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح لابن بري (٢/ ١٢٨).

(٤) لأبي الطيب المتنبي، من الوافر. انظر: ديوان المتنبي (٢٦٣) وشرح الإفليلي (١/ ١٧٩) واللامع العزيزي (٨٦٩) وشرح الواحدي (١٩٤).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٢).

(٦) يريد أن الدال بإشباع ضمها، لا يريد أن هذه الواو ضمير، فتنبه.

الكوفةِ[(١)] يُجيزُونَ: «عُدُّهُ، وعُدَّهُ، وعُدِّهِ»، وهذا لا يُجيزُه ص إلا معَ عدمِ الهاءِ، فتقولُ: «عُدُّ، وعُدَّ، وعُدِّ»، وقد ذكرَ ثعلبٌ في «الفَصِيح»[(٢)] أنَّه يقالُ: «زُرُّهُ، وزُرَّهُ، وزُرِّهِ»[(٣)]، وقد أعلمتُكَ أنَّ هذا مذهبُ الكوفيينَ لا غيرُ». انتهى بنصِّه.

* * *

وَحَــرْفُ الِاسْــتِعْلَا [يَكُــفُّ مُظْهَــرَا مِــنْ كَسْــرٍ اوْ يَــا وَكَــذَا تَكُــفُّ رَا]

* * *

إِنْ كَــانَ مَــا [يَكُــفُّ بَعْــدُ مُتَّصِــلْ أَوْ بَعْــدَ حَــرْفٍ أَوْ بِحَــرْفَيْنِ فُصِــلْ]

ع: الراءُ غيرُ المكسورةِ لا تَكُفُّ ما ظَهَرَ مِن كسرٍ أو ياءٍ إلَّا إذا كانت متصلةً بالألفِ، فلو انفصلَت لم تَكُفَّ، نصُّوا على ذلك.

وقالَ[(٤)] المصنِّفُ في «التَّسْهِيل»[(٥)]، بعدَ أن ذكرَ حرفَ الاستعلاءِ في الكَفِّ وشروطَه: «وإن فُتِحَت الراءُ المتصلةُ[(٦)] بالألفِ، أو ضُمَّت، فحُكْمُها حُكْمُ المستعلِي غالبًا».

وكذا في «السَّبْكِ»[(٧)] وفي «الْمُؤَصَّل»[(٨)]. انتهى.

---

(١) انظر: الفصيح (٢٦٧).

(٢) انظر: الفصيح (٢٦٧).

(٣) نص ثعلب: «وزُرَّهُ، وزُرِّه، وزُرُّه، مثل: مُدَّ، ومُدُّ، ومُدِّ».

(٤) هذه التحشية حتى الآخر ستتكرر فيما يلي.

(٥) انظر: التسهيل (٣٢٦).

(٦) في التسهيل: (متصلة).

(٧) انظر: سبك المنظوم (٢٨٠).

(٨) يقصد به كتاب المؤصل في نظم المفصل للإمام ابن مالك، وهذا الكتاب مفقود، وقد =

وفي «المِفتَاح»[1]: «ويَمنَعُ إمالةَ الألفِ في الأسماءِ مع وجودِ مُقتَضِيها أحدُ ثمانيةُ أحرفٍ، وهي الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَت الألفَ قبلَها أو بعدَها، نحوُ: (رَاشِد)، و«هَذَا إِزَارُك»، و«رَأَيْتُ إِزَارَك».

وفي «الْمُفَصَّلِ»[2]: «الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَت الألفَ منعَتْ مَنْعَ الْمُستعلِي، تقولُ: «هذا رَاشِد»، و«هَذَا حِمَارُك»، و«رَأَيْتُ حِمَارَك».

* * *

كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ [مَـا لَـمْ يَنْكَسِـرْ   أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كَ: «المِطْوَاعَ مِرْ»]

* * *

وَكَـفُّ مُسْـتَعْلٍ [وَرًا يَنْكَـفُّ   بِكَسْـرِ رًا كَـ: «غَارِمًـا لَا أَجْفُـو»]

قولُه: (بِكَسْرِ رًا) حقُّه أن يقولَ: (رَاءٍ مُتَّصِلَةٍ بِالأَلِفِ)، فلو انفصَلَت لم تَكُفَّ، نصُّوا على ذلك.

وفي «التَّسْهِيل»[3]: «وإن فُتِحَت الراءُ المتصلةُ[4] بالألفِ، أو ضُمَّت، فحُكمُها حكمُ المستعلِي غالبًا».

= نثره ابن مالك في كتابه المسمى: (سبك المنظوم وفك المختوم) الذي قال عنه ابن هشام: (السبك). انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(١) انظر: مفتاح الإعراب (١٦٧).

(٢) انظر: المفصل (٤٧٣).

(٣) انظر: التسهيل (٣٢٦).

(٤) في التسهيل: (متصلة).

وكذا في «سَبك الْمَنظُوم»[١] وفي «الْمُؤَصَّل»[٢]. انتهى.

وفي «المِفتَاح»[٣]: «ويَمنَعُ مِن الإمالةِ في الأسماءِ مَع وجودِ مُقتَضِيها أحدُ ثمانيةُ أحرفٍ، وهي الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَت الألفَ قبلَها أو بعدَها، نحوُ: «رَاشِد»، و«هَذَا إِزَارُك».

وفي «الْمُفَصَّلِ»[٤]: «الراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَت الألفَ منَعَت منعَ المستعليةِ، تقولُ: «هَذَا رَاشِد»، و«هَذَا حِمَارُك»، و«رَأَيْتُ حِمَارَك»[٥].

* * *

وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ [لَمْ يَتَّصِلْ ... وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ]

* * *

وَقَدْ أَمَالُوا [لِتَنَاسُبٍ بِلَا ... دَاعٍ سِوَاهُ كَـ: (عِمَادَا) وَ[٦]: ﴿تَلَا﴾]

* * *

وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ [تَمَكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)]

قولُه: (غَيْرَ هَا) المرادُ: (هَا) المستعملةُ ضميرًا، لا: (هَا) التنبيهِ، ولا أَعَمُّ.

* * *

---

(١) انظر: سبك المنظوم (٢٨٠).

(٢) لم يوقف عليه حتى الآن.

(٣) انظر: مفتاح الإعراب (١٦٧).

(٤) انظر: المفصل (٤٧٣).

(٥) معظم هذه الحاشية مأخوذة من حاشية سابقة بقليل.

(٦) الشمس: ٢.

وَالفَـتْحَ قَبْـلَ كَسْـرِ [رَاءٍ فِـي طَـرَفْ   أَمِلْ كَـ: «لِلأَيْسَـرِ مِـلْ تُكْـفَ الكُلَـفْ»]

* * *

كَـذَا الـذِي يَلِيـهِ [هَـا التَّأْنِيـثِ فِـي   وَقْــفٍ إِذَا مَــا كَــانَ غَيْــرَ أَلِــفِ]

[كذا الذي يليه ها التأنيث]؛ لمشابهةِ الهاءِ لألفِ التأنيثِ معنًى، ومخرجًا، وسكونًا، وخفاءً، وزيادةً، واستلزامًا للفتحةِ، فهذه ستةٌ، وإنَّما لم تُمَل في الوصلِ؛ لأنَّها فيه تاءٌ، والتاءُ لا تُشبِهُ الألفَ.

قولُه: (**إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ**)؛ لأنَّ سكونَها قبلَ الهاءِ أزالَ بعضَ شبهِها بهاءِ التأنيثِ، ولأنَّ الحرفَ الْمُمالَ لا بُدَّ له مِن حرفٍ متحرِّكٍ قبلَه؛ ليقرِّبَ فتحَ ذلك الحرفِ مِن الكسرةِ، فيكونَ ذلك التقريبُ سُلَّمًا إلى إمالتِه، والألفُ ساكنةٌ، لا يُمكِنُ ذلك فيها، ولأنَّ الألِفَ لو أُمِيلَت لم يكن ذلك إلا بإمالةِ ما قبلَها، ولو فُعِلَ ذلك لَظُنَّ أنَّ الإمالةَ للألفِ دونَ الهاءِ.

❁ ❁ ❁



التَّصْرِيفُ

التصريفُ في اللُّغةِ: التحويلُ مُطلقًا، وفي الاصطلاحِ: تحويلٌ خاصٌّ، وهو: تحويلُ الكلمةِ لأمرٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ، فالأوَّلُ: كتحويلِ المصادرِ إلى أفعالِها؛ لقصدِ الدلالةِ على تعيينِ زَمنِ الحدثِ، والثاني: كتحويلِ (القَوْلَ)[1] إلى (قَالَ)؛ لقصدِ التخفيفِ.

ومتعلَّقُه[2] مِن الكَلِمِ نوعانِ: الأسماءُ التي لم تتوغَّل في مشابهةِ الحروفِ، والأفعالُ التي ليست جامدةً، ولها الإضافةُ في ذلك، ويمتنِعُ مِن ثلاثةٍ: الحروفُ، والأسماءُ الْمُتَوَغِّلةُ في مشابهَتِها، والأفعالُ الجامدةُ.

* * *

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ [مِنَ الصَّرْفِ بَرِي   وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي]

قولُه: (وَشِبْهُهُ) يدخلُ جميعُ أنواعِ الشَّبَهِ المذكورةِ في أوَّلِ الكتابِ[3]، وليسَ

---

(١) لعله يقصد: (قَوَل).

(٢) يقصد التصريف.

(٣) يعني قول ابن مالك في باب المعرب والمبني:

.... وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ «جِئْتَنَا»   وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا   تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

شَرْطُ ذلك التوغُّلَ، بخلافِ الشَّبَهِ المانِعِ مِن الصَّرْفِ.

وينبغِي أن يَدخلَ في ذلك أيضًا الأفعالُ الجامدةُ؛ فإنَّها تُشبِهُ الحروفَ أيضًا؛ للزومِها طريقةً واحدةً.

* * *

وَلَيْسَ أَدْنَى [مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا]

قولُه: (وَلَيْسَ) كأنَّ الصوابَ عندي: (فَلَيْسَ)، أي: بالتفريعِ[1] على أنَّه لا يَدخُلُ التصريفُ في حرفٍ وشبهِهِ.

ويُجابُ عن ذلك: بأنَّه ما أرادَ أن يسوقَه هذا المساقَ، ولكنَّه ساقَه مَساقَ علامةٍ مستأنَفةٍ.

فإن قلتَ: فمفهومُه أنَّ الثلاثيَّ مُطلقًا يُرَى قابلَ تصريفٍ، وليسَ كذلك.

قلتُ: العلاماتُ لا مفهومَ لها؛ لأنَّه لا يُشترَطُ انعكاسُها، وأيضًا فالمفهومُ لا عُمومَ له على الصحيحِ[2].

وإذ قد عرَفْت ما يدخلُهُ التصريفُ وما لا يدخلُه فاعْلَمْ ـ أو: وإذ قَد عرَفْت أنَّ التصريفَ إنَّما يدخُلُ في الفعلِ المتصَرِّفِ، والاسمِ الذي لم يتوغَّل في مشابهةِ الحروفِ فاعلَم ـ أنَّ كلًّا منهما قِسمانِ: مجرَّدٌ ومزيدٌ فيه، ولكلٍّ مِنهُما بدايةٌ، ونهايةٌ، وأوزانٌ.

فأمَّا الاسمُ المجرَّدُ فبدايتُه ثلاثةُ أحرفٍ، لا يَنْقُصُ عنها، كـ: (رَجُلٍ، وفَرَسٍ)،

---

(١) في المخطوط: (فالتفريع)، وهو تحريف، وعند العليمي (٢/ ٤٩٨): (والتفريع).

(٢) انظر: المستصفى (٢٣٩).

ونهايتُه خمسةٌ، لا يزيدُ عليها، كـ: (سَفَرْجَلٍ، وجَحْمَرِشٍ)، وبينَهُما واسطةٌ، وهي ذواتُ الأربعةِ، كـ: (جَعْفَرٍ)، فهذه بدايةُ الاسمِ، ونهايتُه، وواسِطتُه.

وأمَّا أوزانُه فأحدٌ وعِشرونَ: أحدَ عشرَ للثلاثيِّ، وستةٌ للرباعيِّ، وأربعةٌ للخماسيِّ، والقياسُ أن يكونَ للثُّلاثيِّ اثنا عشرَ، ولكن سقَطَ منها واحدٌ، وهو مكسورُ الفاءِ مضمومُ العينِ، وبقيَ ما عداه، ثم تُذكَرُ أمثلتُها.

وأمَّا الفِعلُ المجرَّدُ فبدايتُه ثلاثةٌ، ونهايتُه أربعةٌ، ولا واسطةَ بينَهما.

وأمَّا الأوزانُ فستةُ أوزانٍ: أربعةٌ في الثلاثيِّ: (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وفُعِلَ)، واثنانِ في الرباعيِّ: (فَعْلَلَ، وفُعْلِلَ)، وهذانِ الوزنانِ أهملَهُما الناظمُ، ولا عُذْرَ له في ذلك، وأهمَلَ أيضًا أوزانَ المزيدِ فيه؛ لانتشارِه، ووَضْعُ هذه المقدمةِ على الإيجازِ.

* * *

وَمُنْتَهَى اسْمٍ [خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا]

* * *

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِيِّ [افْتَحْ وَضُمّْ ... وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ]

* * *

وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ [وَالعَكْسُ يَقِلّْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ: (فُعِلْ)]

قولُه: (فِعْلٍ) بالتنكيرِ؛ لإرادةِ معنَى التنويعِ، أي: نوعٍ ما مِن الفعلِ، وهو صيغةُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

ع: إن قيلَ: كيفَ أهملوا (فِعُلًا)؛ لثقلِه، مَع أنَّ (فُعُلًا) أثقلُ منه؛ لأنَّ الضمةَ أثقلُ مِن الكسرة؟

قلنا: لا نسلِّمُ أنَّ الكسرةَ مُطلقًا أخفُّ، بل الانتقالُ مِن ضمٍّ إلى كسرٍ أثقلُ مِن الانتقالِ مِن ضمٍّ إلى ضمٍّ؛ فلهذا جاءَ: (عُنُقٌ)، ولم يجئ (فِعُلٌ) إلا فيما شذَّ.

ونظيرُ هذا أنَّهم استثقلوا: «يَوْعِدُ»، فقالوا: «يَعِدُ»، ولم يستثقِلُوا: «يَوْضُؤُ»، مع أنَّ الضمةَ أثقلُ مِن الكسرةِ؛ لأنَّ الخروجَ مِن ضمٍّ إلى ضمٍّ، ومِن كسرٍ إلى كسرٍ، أخفُّ عليهم مِن الخروجِ مِن ضمٍّ إلى كسرٍ، ومِن كسرٍ إلى ضمٍّ.

* * *

وَافْـتَحْ وَضُـمَّ وَاكْسِـرِ [الثَّـانِيَ مِـنْ فِعْـلٍ ثُلَاثِـيٍّ وَزِدْ نَحْـوُ «ضُـمِنْ»]

ع: لا يَختلِفُ وزنُ الفِعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ باعتبارِ أوَّلِه وآخرِه، أمَّا آخرُه؛ فلأمرَين:

أحدُهُما: القاعدةُ المستمِرّةُ فيه وفي غيرِه: أنَّ الوزنَ لا يكونُ باعتبارِ الآخِرِ.

والثاني: أنَّ لآخرِه حالةً واحدةً دائمًا، وهي البناءُ على الفتحِ، فهي موجودةٌ في جميعِ أوزانِه، فأنَّى يختلِفُ اعتبارُه بحَسبِها؟!

وأمَّا أولُه؛ فلأنَّهم أوجبُوا انفتاحَه تخفيفًا؛ لأنَّ الفعلَ ثقيلٌ، والضمةُ والكسرةُ ثقيلان، والسكونُ لا سبيلَ إليه؛ لأنَّه يستدعِي اجتلابَ همزةِ الوصلِ، وكلامُنا في المجرَّدِ.

فتلخَّصَ أنَّ الأولَ كالآخِرِ، فلم يبقَ [إلَّا][1] اعتبارُ وسطِه، وهو لا يكونُ ساكنًا؛ لأمرَين:

---

(١) ساقطة من المخطوط، والمعنى لا يستقيم إلا بها.

أحدُهُما: أنَّ آخرَه مُعَرَّضٌ للسكونِ إذا اتَّصلَ بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ، فلو سَكَنَ ما قبلَه التقى ساكنانِ.

والثاني: أنَّهم دَلُّوا بحركةِ وسطِه على المعاني، ألا ترَى أنَّهم جعلُوا (فَعُلَ) للسجايا ونحوِها، و(فَعِلَ) للأعراضِ ونحوِها، و(فَعَلَ) لمعانٍ كثيرةٍ؟

فهذانِ أمرانِ: لفظيٌّ ومعنويٌّ، يُوجِبانِ حركةَ الوسطِ، وثبتَ بذلك أنَّ للفعلِ ثلاثَ حالاتٍ باعتبارِ وسطِه، فكانت أبنيتُه ثلاثةً.

* * *

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ [إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا]

* * *

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ [رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ، وَفِعْلِلٌ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلُلُ)]

[فَعْلَلُ]: بفتحِ أوَّلِه وثالثِه، وضَمِّهما، وكَسْرِهما، مع سُكونِ الثاني فيهِنَّ، وبكسرِ الأوَّلِ وفتحِ الثالثِ وسكونِ الثاني، وعكسِ هذا في غَيرِ الأوَّلِ، وهذه متَّفَقٌ عليها، وضمِّ الأولِ وفتحِ الثالثِ، ولا خلافَ في ثُبوتِه، ثمَّ قالَ س[1]: مُفَرَّعٌ عَن مضمومِ الأوَّلِ والثالثِ، وقالَ الأخفشُ[2] والكوفيونَ: بل صيغةٌ أصليةٌ، والناظمُ اتَّبَعَهم في «التَّسْهِيل»[3]، واتَّبَعَ س هنا.

* * *

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٣٥) وما ينصرف للزجاج (١٦) وأبنية سيبويه للزبيدي (١٢٧).

(٢) انظر: المنصف (١/ ٢٧) والأصول (٣/ ٣٣٦).

(٣) انظر: التسهيل (٢٩١).

وَمَـعْ (فِعَـلٍّ): [(فُعْلَـلٌ) وَإِنْ عَـلَا فَمَـعْ (فِعَلَّـلٍ) حَـوَى (فَعْلَـلِلَا)]

قولُه: (فُعْلَلٌ) ع: ولعدمِ ثبوتِه عندَ س[١] قالَ في (سُودَدٍ): «إِنَّه ملحَقٌ بما لم يجِئ»، وقالَ ج ص[٢]: «لَمَّا رأى إظهارَه مُوجِبًا لذلكَ قالَ به، وإن لم يُرِد ما يلحقُ به؛ لأنَّ ما اقتضاهُ الدليلُ فهو بمنزلةِ ما ثبتَ».

(جُخْدَبٌ): (فُعْلَلٌ)، إمَّا فرعٌ عن (فُعْلُلٍ)، أو أصلٌ، وهو قليلٌ بالنسبةِ إلى (فُعْلُلٍ)، فمِن ثَمَّ اتفقوا على أنَّ نونَ: (جُندَبٍ) زائدةٌ، وأنَّه (فُنعَلٌ)، لا: (فُعْلَلٌ)؛ لانتفاءِ (فُعْلَلٍ)، أو قِلَّتِه عندَ مَن قالَ به[٣].

أثبتَ في «شَرْحِ الغَايَةِ»[٤]: (فِعْلُل)، وقالَ: «أثبَتُّه ـ وإن كانَ بعضُهم نفاه؛ لشذوذِه ـ لأنَّهم إذا أثبتوا (فِعِلًا)، ولم يجِئ منه إلا لفظةٌ أو لفظتان، فهذا أَوْلَى، نحوُ: (زِئْبُرٍ، وضِئْبُلٍ)، و(خِرْفُعٍ) حكاهُ ابنُ سِيدَه[٥]، و(زِعْبُرٍ) حكاه ابنُ خالَوَيْهِ[٦]، و(نِئْبُلٍ) حكاه أبو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ[٧]».

---

(١) انظر: الكتاب (٤/ ٣٢٦).

(٢) (ج): اختصار لابن جني، و(ص): اختصار لكتاب الخصائص. انظر: الخصائص (٢/ ٣٤٥).

(٣) انظر: الكتاب (٤/ ٢٦٩) والأصول (٣/ ٢٠٥).

(٤) انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٥) انظر: المحكم لابن سيده (٢/ ٣٩٥) والمخصص لابن سيده أيضًا (١/ ٣٨٤).

(٦) انظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه (٨٧).

(٧) في إحدى النسخ المخطوطة للممتع في التصريف لابن عصفور بخط أبي حيان على الهامش: «نئبل بمعنى الداهية عن أبي الطيب الحلبي، وخرفع وبرعم وزعبر عن ابن جني وابن سيده وآخرين». انظر: الممتع (٥٦) وشرح الغاية (٢٢٦).

ثمَّ قالَ ـ أعنِي أح[١] في «شَرْحِ الغَايَةِ»[٢]: «وقد أثبتَ بعضُهم (فَعْلِلًا)، حكَى أبو عبيدةَ[٣]: (طَحْرِبَة)، بفتحِ الطاءِ وكسرِ الراءِ[٤].

وقد أثبتَ كـ والأخفشُ[٥] (فُعْلَلًا)، كـ: (جُخْدَبٍ، وبُرْقَعٍ)، واختارَه ابنُ مالكٍ[٦]، مستدلًّا بقولِهم: (عُندَدٌ)»[٧].

***

كَـذَا (فُعَلِّـلٌ، [وَفِعْلَـلٌّ) وَمَـا غَـايَرَ لِلزَّيْـدِ أَوِ الـنَّقْصِ انْتَمَـى]

قولُه: (لِلزَّيْدِ) نحوُ: (مُسْحَنْكِكٍ، ومُحْرَنْجِمٍ)، ومنه: (جَنَدِلٌ)، وأصلُه عندنا: (جَنَدِيلٌ)، وفاقًا للفراءِ والفارسيِّ[٨]، لا: (جُنَادِلٌ)، خلافًا للبصريين[٩]، ومنه: (عَرَتُنٌ، وعُلَبِطٌ)، أصلُهما: (عَرَنْتُنٌ[١٠]، وعُلَابِطٌ).

---

(١) اختصار لـ: (أبو حيان).

(٢) انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٣) انظر: الاستدراك على أبنية سيبويه للزبيدي (٢٨)، ولعله يقصد أبا عبيد. انظر: الأمثال لأبي عبيد (٣٩١).

(٤) قال ابن مالك في إيجاز التعريف: «والطحربة الملبوس الحقير، حكاه أبو عبيدة». انظر: إيجاز التعريف (٧٦).

(٥) انظر: الأصول (٣/ ٣٣٦).

(٦) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (٦٤).

(٧) انتهى النقل عن أبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٨) انظر: تهذيب اللغة (١١/ ٣٢١) والتسهيل (٢٩١).

(٩) انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٨) ـ (٤/ ٢٨٩).

(١٠) في المخطوط: (عراتن)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٤/ ٢٨٩) والأصول (٣/ ١٨٤) =

(أَوِ النَّقْصِ) نحوُ: (يَدٍ، ودَمٍ، وكُلْ، وبِعْ، وخَفْ).

قوله: (للزيد أو النقص): بقِيَ عليه: (أَوْ لِلشُّذُوذِ)، نحوُ: (زِئْبُرٍ)، و(خِرْفِعٍ) للقطنِ الفاسدِ، (أو شَبَهِ الحرْفِ)، نحوُ: (كَم، ومَنْ)، (أو التَّرْكِيبِ)، نحوُ: (مَعْدِي كَرِبَ)، (أو العُجْمَةِ)، كـ: (بَلَخْش، وسَرَخْسَ)، ذكرهنَّ في «التَّسْهِيل»[1].

والجوابُ: أنَّ الشاذَّ لا معمولَ عليه، وشبهَ الحرفِ ليس مِمَّا يدخلُه التصريفُ؛ فهو بمعزلٍ عمَّا نحن فيه، والنظَرُ في أوزانِ البسائطِ، فأمَّا المركَّبُ فمِن حيثُ هو مركبٌ فلا وزنَ له، والكلامُ في لُغةِ العربِ[2].

* * *

وَالحَـرْفُ إِنْ يَلْـزَمْ [فَأَصْـلٌ وَالـذِي لَا يَلْـزَمُ الزَّائِـدُ مِثْـلُ تَـا «احْتُـذِي»]

لَمَّا أنهَى القولَ في عِدةِ حروفِ المجرَّدِ وأبنيَتِه شرَعَ في ذِكْرِ ما تُعلَمُ به زيادةُ المزيدِ، وأصالةُ المتأصِّلِ.

والمزيدُ ضربانِ: تكرارُ الأصلِ، فلا يَتَوَقَّف على حروفٍ بعينِها، وغيرُ تكرارٍ لأصلٍ، فيتوقَّف على حروفٍ بعينِها، وهي عشرةٌ، يجمعُها قولُك: «سَأَلْتُمُونِيهَا».

ومعنَى كونِ التَّكرارِ وهذه الحروفِ زائدةً: أنَّه لا زائدَ إلَّا منها، لا أنَّهما حيثُ وُجِدا كانا زائدَين.

وإذا كانَ كذلك وجبَ أن يُذكَرَ قانونٌ يُعرَفُ به الزائدُ مِن غَيرِه، والدليلُ

= والمحتسب (١/ ١٧٨).

(١) انظر: التسهيل (٢٩١).

(٢) هذا جواب عن: (أول العجمة).

ضَربانِ: إجمالٌ، وتفصيلٌ، فالإجمالُ: هو كَونُ الحرفِ يَسقُطُ في بعضِ التصاريفِ، مثلُ سُقوطِ الدالِ والواوِ والهمزةِ مِن: «اغْدَوْدَنَ»، في قولِكَ: (غَدَنٌ)، وسُقوطِ همزةِ: «احْتُذِي» وبابِه في قولِك: «حَذَوْتُهُ»، والتفصيلُ سيأتي الكلامُ عليه، وكانَ ينبغِي أن يذكرَه قبلَ أن يذكُرَ كيفيةَ الوزنِ؛ ليَجْمَعَ بينَ الدليلَين.

قد يُورَدُ على هذا الضابطِ نحوُ: «خُذْ، وكُلْ، ومُرْ»، ونحوُ: «عِدْ، ويَعِدُ، وعِدَةٍ».

مِن «سِرِّ الصِّناعةِ»[1]: «حكى ابنُ حَبيبَ[2]: «رَجُلٌ هِنْدِيٌّ، وهِنْدِكِيٌّ»، والظاهرُ أنَّ الكافَ زائدةٌ، ولو قيلَ: إنَّها أصلٌ، وإنَّها كـ: (سَبِطٍ، وسِبَطْرٍ) لكانَ قولًا قويًّا، وهو الصوابُ».

* * *

بِضِمْنِ (فِعْلٍ) [قَابِلِ الأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي]

[بضمن فعل]: القلوب[3] وأفعال الجوارحِ، ويسمونَها أفعالَ العلاجِ، وفي كلامِ بعضِهم ما يقتضِي أنَّ المتعلِّقَ بالقلبِ يسمَى عملًا، لا فعلًا، فهذانِ عمومانِ: عمومُ الفعلِ في جميعِ أفعالِ الجوارحِ، بخلافِ العملِ، بدليلِ قولِك: «قَدْ فَعَلْتُ»، دون: «قَدْ عَمِلْتُ»، بعدَ قولِ القائلِ: «اسْمَع، وكَلِّمْ».

والثاني: عمومُه في أفعالِ الجوارحِ، وأفعالُ القلوبِ بخلافِ العملِ، فلا يكونُ

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨١).

(٢) (حبيب) بمنع الصرف؛ لأنها أمه.

(٣) هكذا في المخطوط، وجاء قبله عند العليمي (٢/ ٥٠٥): «إنما جعلوا الميزان «فعل» لا «عمل»؛ لأن الأول أعم؛ لأنه يقال كلم زيدًا...، ولأن ما يتعلق بالقلب يسمى عملًا لا فعلًا عند بعضهم، فهذا عمومان: عموم الفعل...».

للقلوبِ على ما قالَ بعضُهم.

قالَ ابنُ دقيقِ العيدِ[١] ـ رحمه الله ـ: «ما يتعلَّقُ بالجوارحِ وبالقلوبِ قد يُطلَقُ عليه: عَمَلٌ، ولكنَّ الأسبَقَ إلى الفَهمِ تخصيصُ العمَلِ بأفعالِ الجوارحِ، وإن كانَ ما يتعلَّق بالقلوبِ فعلًا للقلوبِ أيضًا».

قالَ: ولو خُصِّصَ الفعلُ مِن أفعالِ الجوارحِ بما عدا ما يتعلَّقُ باللِّسانِ لكانَ قريبًا؛ لأنَّهم يُقابِلُون بينهما، فيقولونُ: «الأفعالُ، والأقوالُ»، فهذا اختصاصٌ ثالثٌ، إن صحَّ.

فنقولُ على هذا: الفعلُ أعمَّ مِن العملِ مِن ثلاثةِ أوجهِ:

الأوَّلُ: أنَّ الفِعلَ يعمُّ جميعَ أفعالِ الجوارحِ، كلامًا كانَ أو سمعًا أو غيرَهما.

الثاني: أنَّه كما يكونُ للجوارحِ كذلك يكونُ للقلوبِ.

الثالثُ: أنَّه يكونُ لأفعالِ الجوارحِ قولِها وغيرِه.

ع: كانَ ينبغِي أن يتلوَ[٢] قولَه: (وَزْنٍ) بقولِه: (**وَضَاعِفِ اللَّامَ**) البيتَ، ويؤخِّرَ قولَه: (**وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي**)، ويُوقِعَ ما يُعطِي معناه قبلَ: (**وَإِنْ يِكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ**) البيتَ.

* * *

وَضَاعِفِ اللَّامَ [إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)]

* * *

---

(١) انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ٦١).

(٢) في المخطوط: (يتلوا).

وَإِنْ يَـكُ الزَّائِـدُ [ضِـعْفَ أَصْـلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ]

قالَ ابنُ مُلكُون[١] في: (الفَرْفَخِ): إنه مِن لفظِ (الفَرْخِ)، وإنها سُمِّيَت بذلك؛ لِلِينِها.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[٢]: هذا يقتضِي كونَ الفاءِ الثانيةِ زائدةً، وليسَ كذلك، بل هي أصليةٌ، نصَّ على ذلك في «الخَصائص»[٣].

وقالَ الشَّلَوْبِينُ[٤]: استدلَّ الفارسيُّ[٥] على أنَّ (شَرَوْرَى): (فَعَوْعَلٌ)، لا (فَعَلْعَلٌ) بأنَّه لم يأتِ في الكلامِ (ش، ر، و)، قالَ: «وإذا ثبتَ هذا قوِيَ كونُ (قَطَوْطَى، وشَجَوْجَى): (فَعَوْعَلًا).

قالَ أبو الفتحِ بعد أن حكى ذلك: وقد ذكرتُ لأبي عليٍّ أنَّ صاحبَ كتابِ «الجمهرةِ»[٦] ذكرَ أنَّ بناء (الشَّرْوَى) مِن (الشَّرْوِ)، فعَجِبْنا، ورأيتُ اللِّحيانيَّ ذكرَ في «نوادِره» ما حكيناه عَن محمدِ بنِ الحسَنِ[٧] آنفًا، وأظنُّني ذاكرتُ فيه أبا عليٍّ، وكانَ تعجُّبُنا مِنهما سواءً؛ وذلك أنَّ بناءَ (الشَّرْوَى) عندَنا مِن (شَرَيْتُ)، قُلِبَت لامُها واوًا؛ لكونِها اسمًا لا صفةً، بمنزِلَة: (الفَتْوَى، والبَقْوَى).

---

(١) انظر: إيضاح المنهج لابن ملكون (١/ ٦٣٦).

(٢) انظر: حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج (١/ ٦٣٩).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٥٩).

(٤) انظر: حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج (١/ ٦٣٧).

(٥) انظر: الخاطريات (ج٢/ ٨٢).

(٦) يقصد به ابن دريد. انظر: الجمهرة (٢/ ٧٣٥).

(٧) يعني به ابن دريد.

قالَ الشَّلَوْبِينُ: وبهذا استُدلَّ على أنَّ لام (الشَّرَى) ياءٌ؛ لانتفاءِ (ش، ر، و)».

* * *

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ [حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ وَالخُلْفُ فِي كَـ: (لَمْلِمِ)]

[وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ]: اعلَم أنَّ مفهومَه يقتضِي أنَّ ما عدا ذلك مِن مسائلِ التكريرِ فهو على الزيادةِ، وذلك فيما تكرَّرَت فيه الفاءُ والعَين، كـ: (مَرْمَرِيسٍ)[1]، أو العينُ واللامُ، كـ: (صَمَحْمَحٍ)، أو اللامُ فقط، كـ: (جِلْبَابٍ)، أو العينُ فقط ولا فاصلَ، نحوُ: (سُلَّمٍ)، أو ثَمَّ فاصلٌ زائدٌ، كـ: (عَقَنْقَلٍ)، وكلُّ هذا صحيحٌ، وما تكرَّرَت فيه الفاءُ فقط، كـ: (سُنْدُسٍ، وقَرْقَفٍ)، أو العينُ مفصولةً بأصلٍ، كـ: (حَدْرَدٍ)، أو ثلاثيًّا، نحوُ: «شَدَّ، ومَدَّ»، وهذا غيرُ صحيحٍ، فكلامُه شاملٌ لثماني مسائلَ: خمسةٌ صحيحةٌ، وثلاثةٌ غيرُ صحيحةٍ، ويُجابُ عَن الأخيرِ بأنَّه لم ينبِّه عليه؛ لِمَا استقرَّ مِن أنَّ أقلَّ الأصولِ ثلاثةٌ.

* * *

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ [مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ]

وحيث ثبتَ أنَّ الألفَ غيرُ زائدةٍ فهي منقلبةٌ عن ياءٍ، كـ: (بَاعَ، ونابٍ)، أو واوٍ، كـ: (قَالَ، وبَابٍ).

مسألةٌ: لزيادةِ الألفِ شرطٌ واحدٌ: وهو مصاحبتُها أكثرَ مِن أصلَين.

ولزيادةِ الياءِ ثلاثةُ شروطٍ:

---

(١) في المخطوط: (مرميس).

أحدُها: مصاحبتُها أكثرَ مِن أصلَين، فخرجَ: (يَدٌ، ويَوْمٌ).

والثاني: أن لا تكونَ الكلمةُ مبنيةً مِن حرفَين بالتضعيفِ، كـ: (يُؤْيُؤٍ).

الثالثُ: أن لا تتصدَّرَ على أكثرِ مِن ثلاثةِ أصولٍ في غيرِ مضارعٍ.

ولزيادةِ الواوِ شروطٌ:

أحدُها: أن لا تتصدَّرَ مطلقًا، فخرجَ: (وَرَنْتَلٌ)، خلافًا لِمَن غلِطَ.

والثاني: أن تصحبَ أكثرَ مِن أصلَين، فخرجَ نحوُ: (يَوْمٍ، وغَزْوٍ).

والثالثُ: أن لا يُبنَى مِن حرفينِ بالتضعيفِ، فخرج: (وَعْوَعٌ).

ولزيادةِ الهمزةِ شروطٌ:

أحدُها: التطرُّفُ.

الثاني: أن يسبقَها ألفٌ.

الثالثُ: أن تكونَ الألفُ مسبوقةً بأكثرَ مِن حرفَين.

وأمَّا المصدَّرة فلزيادتِها شرطٌ(١)، وهو أن يتأخَّر عنها ثلاثةٌ فقط.

وأمَّا النونُ فتُزادُ وسطًا وطرفًا، فأمَّا الطرفُ فبالشروطِ التي تُزادُ بها الهمزةُ طرفًا، وأمَّا الوسطُ فبشرطَين:

أن تتوسَّطَ بين حرفَين قبلَها، وحرفَين بعدَها.

والثاني: أن تكونَ مفكوكةً؛ ليخرج: (عَجَنَّسٌ).

* * *

(١) في المخطوط: (شروط)، وهو تحريف.

وَالْيَا كَذَا [وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤِ، وَوَعْوَعَا)]

قولُه: (وَالْيَا كَذَا وَالوَاوُ) في «الخَصَائِصِ»[1] مِن[2] بابِ (الحمل على أحسنِ الأقبحين): «مِن ذلك بابُ (وَرَنْتَلٍ)[3]، أنتَ فيها بينَ ضَرورتَين:

إحداهُما: أن تدَّعِيَ كونَها أصلًا في ذواتِ الأربعةِ غيرَ مُكرَّرةٍ، والواوُ لا تُوجَدُ في ذواتِ الأربعةِ إلا مع التكريرِ، نحوُ: (وَعْوَعٍ).

والآخرُ: أن تجعلَها زائدةً أوَّلًا، والواوُ لا تُزادُ أوَّلًا.

فإذا كانَ كذلك، كان أن تجعلَها أصلًا أَوْلَى مِن أن تجعلَها زائدةً؛ وذلك أنَّ الواوَ قد تكونُ أصلًا في بناتِ الأربعةِ على وجهٍ مِن الوجوهِ، وهو التَّضعِيفُ، فأمَّا أن تُزادَ أوَّلًا فإنَّ هذا أمرٌ لا يُوجَدُ على حالٍ.

ومِن ذلك: «فيها قائمًا رجلٌ»؛ فإنَّ الرفعَ يقتضِي تقدُّمَ الصفةِ على الموصوفِ، والنصبَ يقتضِي مجيءَ الحالِ مِن النكرةِ، وهذا على قِلَّتِه جائزٌ، فاحتُمِلَ.

وكذا: «ما قامَ إلَّا زيدًا أحدٌ»، عدلْتَ إلى النَّصبِ؛ لأنَّك إن رفعْتَ لم تجِد قبلَه ما تُبدِلُه منه، وإن نصبتَ دخلتَ تحتَ تقديمِ الْمُستثنَى على الْمُستثنَى منه، وهذا وإن كانَ ليسَ في قوةِ تأخيرِه عنه فقد جازَ على كلِّ حالٍ»[4].

* * *

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢١٣).

(٢) عند العليمي (٢/ ٥٠٩): «في».

(٣) في المخطوط: (رنتل).

(٤) انتهى النقل من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ٢١٤).

وَهَكَـــذَا هَمْـــزٌ [وَمِـــيمٌ سَـــبَقَا ثَـــلَاثَـــةً تَأْصِـــيلُهَا تَحَقَّقَـــا]

قولُه: (هَمْزٌ) فإن قلتَ: فكيفَ حكمُوا بزيادةِ همزةِ (احْبِنْطَاءٍ، وشَمْأَلٍ، وشَأْمَلٍ)؟ لسقوطِها في (الحَبَطِ، والشُّمُولِ).

قولُه: (وَمِيمٌ) قالَ صاحبُ «العَين»(١) في بابِ (مذر): «(المِذْرَوَانِ): فَرْعَا الأَلْيَتَيْنِ».

قالَ أبو بكرٍ في «التقريظ»(٢): «المِذْرَوَانِ مِن بابِ المعتلِّ، والميمُ فيه زائدةٌ».

وذكرَ في الرباعيِّ أيضًا ـ أعني صاحبَ «العَين»(٣) ـ (الْمَبَاذِل): الثِّيابُ الخُلْقان، الواحدُ (مِبْذَلٌ).

قالُ أبو بكرٍ(٤): إنَّما الميمُ في ذلك زائدةٌ؛ فهو في(٥) ثلاثيٌّ لا رباعيٌّ.

مسألةٌ(٦): مِن مسائلِ الميمِ: (مَنْجَنِيقٌ): (فَنْعَلِيلٌ)، كـ: (عَنْتَرِيسٍ)، لا (مَنْفَعِيلٌ)(٧) بزيادةِ الحرفَينِ؛ لفُقدانِه مِن الكلامِ، ولأنَّه لا يُجمَعُ في أوَّلِ اسمٍ زيادتانِ إلَّا في اسمٍ جارٍ على الفعلِ.

---

(١) انظر: العين (٨/ ١٨٦).

(٢) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٠٧).

(٣) لم أره في مطبوعة العين. وهو في مختصر العين للزبيدي (٢/ ٦٠٥).

(٤) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٠٩). وقوله: فهو ثلاثي...، لعله من كلام ابن هشام؛ فهو ليس في كلام الزبيدي.

(٥) لعلها زائدة.

(٦) انظر: الصحاح (٤/ ١٤٥٥).

(٧) هذا قول ابن دريد. انظر: الجمهرة (٢/ ١١٠).

وأمَّا مَن ذهبَ إلى ذلك مُحتجًّا بقولِهم[١]: «جَنَقُونا بِالْمَنْجَنِيقِ»، فالجوابُ عنه: أنَّ العربَ قد تشتقُّ مِن بعضِ الكلمةِ، كقولِهم لبائعِ اللُّؤلُؤ: (لَئَّالٌ)[٢]، وهو ثلاثيٌّ، و(اللُّؤلُؤ) رباعيٌّ، وقولِهم: (مُزَرَّج) للذي شربِ الزَّرَجُون، وهو الخمرُ، ونونُ (زَرَجُون) أصلٌ، وعَن أبي عبيدةَ[٣]: «سألتُ أعرابيًّا عَن حربٍ كانت بينَهم، فقال: «كانت بينَنا حروبٌ عُون، تُفْقَأُ فيها العيون، فمرةً نُجنَق، وأخرى نُرْشَق».

ولا (فَعْلَلِيلٌ) بأصالةِ الحرفين، لقولهم: (مَجَانِيقُ)، فأسقطُوا النونَ، والخماسيُّ لا يَسقُطُ ثانيه في التكسيرِ.

ولا (مَفْعَلِيلٌ) بزيادةِ الميمِ فقط؛ لأنَّه حينئذٍ رباعيٌّ، فلا تلحقُه زيادةٌ مِن أوَّلِه؛ لبُعْدِه وتراخِيه عَن محلِّ الزيادةِ، ولقلةِ الزوائدِ في بناتِ الأربعةِ؛ إذ ليسَ لها قوةُ الثلاثيِّ.

وحينئذٍ فيتعيَّنُ عكسُ هذا الوجهِ، وهو أصالةُ الميمِ وزيادةُ النونِ، ويؤيِّدُه قولُهم في الجمعِ: (مَجَانِيقُ)، فأسقطُوا النونَ[٤].

* * *

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ [بَعْدَ أَلِفْ   أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ]

* * *

---

(١) انظر: المنصف لابن جني (١٤٧).

(٢) في التحشية هذه كلها في المخطوط كُتبت (لَئَّل) هكذا: (لال).

(٣) انظر: المنصف لابن جني (١٤٧) وسفر السعادة (١/ ٤٦٥).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ٣٤٤).

وَالنُّـونُ فِـي الآخِـرِ [كَـالهَمْزِ وَفِـي ... نَحْـوِ (غَضَـنْفَرٍ) أَصَـالَةً كُفِـي]

قد يُورَدُ (مُهْوَأَنٌّ)؛ فإنَّ أَلِفَه: (أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ)، ومع هذا هي غيرُ زائدةٍ، أعنِي النونَ، وذلك لزيادةِ الميمِ؛ لأنَّه مِن الهَوَانِ، فلو أنَّه قالَ أوَّلًا: (أكثرَ مِن أَصْلَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ) يخرجُ هذا، مع أنَّه مُتَّزِنٌ وأوضَحُ.

النونُ في الآخِرِ تُشارِكُ الهمزَ في عِلمِ التصريفِ فيما ذَكَرَ، وفي تَخالُفِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، أعني: أنَّها لا تلحقُهُما التاءُ، وفي إبدالِ النونِ مِن الهمزةِ في نَسَبٍ، كـ: (صَنْعَانِيٍّ، وبَهْرَانِيٍّ، ودَسْتَوَانِيٍّ)، وفي غيرِه، أنشدَ الفراءُ[1]:

فَلَـئِنْ بَكَيْـتُ عَلَـى زَمَـانٍ فَـإِنَّنِي ... وَالنَّـاسَ فِـي أَزْمَـانِ ذِي أَزْمَـانِي

فَلَقَـدْ أَرُوحُ بِلِمَّـةٍ فَيْنَانَـةٍ ... سَـوْدَاءَ لَـمْ تُخْضَـبْ مِـنَ الحِنَّـانِ

يريدُ: (الحِنَّاءِ).

فإن قلتَ: فلِمَ حُكِمَ بزيادةِ نونِ: (نَرْجِسٍ، وعُرُنْدٍ، وكَنَهْبُلٍ، وإِصْفَعِنْدٍ، وخُبَعْثِنَةٌ، وهُنْدَلِعٌ)، وليست آخرًا، ولا متوسطةً على الحدِّ المشروحِ؟

قلتُ: لئلَّا يلزمُ عدمُ النظيرِ فيهنَّ.

فإن قلتَ: فَلِمَ حُكِمَ بزيادةِ نونِ (رَعْشَنٍ، وبِلَغْنٍ)؟

---

(١) لم أقع على شيء من هذا في كتب الفراء، إنما نقله السهيلي عن الفراء، وهذا منقول عن أبي حنيفة في كتاب النبات، وأغلب مَن نقل هذا البيت ـ ومنهم أبو حنيفة ـ نقله بضم الحاء على أنه جمع حناء.

وهذا من الكامل، ولم أقع على كتاب ذكر البيت الأول. انظر: النبات (١٧٨) والمحكم (٣/ ٤٠٩).

قلنا: لسقوطِها في (الرَّعْشَةِ)، و(البُلُوغِ)، وقد تقدَّمَ قولُه: (**وَالذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ**).

ابنُ الشَّجَرِيِّ[1]: «(جَرَنْفَشٌ): عظيمُ الجَنْبَيْنِ، و(شَرَنْبَثٌ): غليظُ الكَفَّيْنِ، و(شِنْذَارَةٌ): سَيِّئُ الخُلُقِ، وعوَّضُوا منهنَّ الألفَ، فقالُوا: (جُرَافِشٌ، وشُرَابِثٌ)، والهمزةَ، فقالوا: (شِئْذَارَةٌ)، ومثلُ (جَرَنْفَشٍ، وجُرَافِشٍ) قولُهم: (قِنْفَخْرٌ)، وهو الضخمُ مِن الرجال، و(فَقَاخِرِيٌّ)، إلا أنَّهم عوَّضُوا الألفَ في هذا في غيرِ موضعِ النونُ»[2].

* * *

وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ [وَالمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ (الِاسْتِفْعَالِ) وَالْمُطَاوَعَهْ]

قولُه: (**وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ**) قد يقالُ: إنَّما ثبتَ لنا الوزنُ في (**الاستفعالِ**) بعدَ ثبوتِ الزيادةِ؛ لأنَّ قولَنا: (اسْتِفْعَالٌ) فرعُ عَن أن يثبُتَ الزائدُ حتَّى يُقابَلَ الزائدُ بلفظِه؛ فهذا دَورٌ.

وقد يُجابُ بأنَّ مرادَه ما كانَ على هذه الصورةِ، ممَّا هو مَصْدَرٌ، وفيه سينٌ وتاءٌ، فتاؤُه زائدةٌ، وكذا ما تصرَّفَ منه؛ لأنَّه فرعٌ، وإليه أشارَ بقولِه: (**نَحْوِ**).

وتضمَّنَ كلامُه زيادةَ السينِ أيضًا، فاستغنَى به عَن التصريحِ بإنَّ السينَ مِن حروفِ الزيادةِ، وأنَّ زيادتَها في ذلك.

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٦٧).

(٢) الجملة الأخيرة وهي: «إلا أنهم...» ليست في مطبوعة الأمالي، إلا أن تكون من كلام ابن هشام.

ومِن هنا قالَ ابنُ جِنِّي[(١)]: «زعمَ أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ يَحيَى[(٢)] في (أُسْكُفَّةٍ) أنَّها مِن قولِهم: «اسْتكَفَّ»، وهذا ظاهرُ [الشَّناعةِ، وذلك][(٣)] أنَّ (أُسْكُفَّةً): (أُفْعُلَةٌ)، والسينُ فيها فاءٌ، وتركيبها مِن (ك، ف، ف)، فأينَ هذانِ الأصلانِ حتَّى يجتمِعا، ولم يمُرَّ بالفِكْرِ، ولا وقعَ في الوَهْمِ أنَّ (أُسْفُعْلَةً) في الأوزانِ؟».

وقد وقعَ الإجماعُ على أنَّ السينَ إنَّما تُزَادُ في (الاسْتِفْعَالِ) وما تصرَّفَ منه، و(أُسْكُفَّةٌ) ليسَ مِن الفِعلِ في قَبيلٍ ولا دَبِيرٍ[(٤)].

فإن قلتَ: فلِمَ حُكِمَ على (تَنْضُبٍ، وتَقْتُدَ، وتُتْفُلٍ، وتُجِيب، وعِزْوِيتٍ) بزيادةِ التاءِ؟

قلتُ: لئلَّا يلزمَ عدمُ النظيرِ.

فإن قلتَ: فلِمَ حكمُوا على (تُتْفُلٍ) بالزيادةِ مع وجودِ (فُعْلُلٍ)، كـ: (بُرْثُنٍ)؟

قلتُ: توفيقًا بين اللُّغتَين.

فإن قلتَ: فهلَّا عكسوا النظرَ، فنظرُوا أوَّلًا في (تُتْفُلٍ)، فقالوا: (فُعْلُلٌ)، ثمَّ في (تَتْفُلٍ)، فقالوا: (فَعْلُلٍ)، توفيقًا بينَ الأدلةِ.

قلنا: ما فعلُوه أَوْلَى؛ لئلَّا يلزمَ ثبوتُ وزنٍ أصليٍّ غيرِ مألوفٍ.

فإن قلتَ: فلِمَ حكمُوا على (كَنَهْبُلٍ) بالزيادةِ، مع انتفاءِ (فَعَلُّلٍ، وفَنَعْلُلٍ)؟

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٨٧).

(٢) انظر: المحكم (٦/ ٧٢٥).

(٣) ساقطة من المخطوط إلا الواو قبل (أنَّ)، ومحلها بياض يسير جدًّا، والتتميم من الخصائص.

(٤) الفقرة هذه يظهر أنها من كلام ابن هشام؛ لذلك كتبتها مستقلة.

قلنا: لَمَّا انتَفَيا كانَ الحَمْلُ على الزيادةِ أَوْلَى؛ لأنَّه أوسَعُ البابَين.

* * *

وَالهَاءُ وَقْفًا [كَـ: (لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ)   وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ]

قولُه: (**وَالهَاءُ وَقْفًا**) فإن قلتَ: فلِمَ حكمُوا بزيادةِ هاءِ: (أُمَّهَاتٍ، وهِبْلَعٍ، وأَهْرَاقَ)؟

قلنا: لسقوطِها في (الأُمِّ، والبَلْعِ، وأَرَاقَ)، وقد تقدَّمَ قولُه: (**وَالذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ**).

قولُه: (**وَاللَّامُ**) عندي أنَّ: (**اللَّامُ**) مبتدأٌ، و: (**المُشْتَهِرة**) صفةٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: (زِيَادَتُهَا الْمُشْتَهِرَةُ)، و: (**فِي الإِشَارَةِ**) خبرٌ، والجملةُ خبرُ: (**اللَّامُ**)، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ زيادتَها في غيرِ ذلك ثابتةٌ، ولكنَّها غيرُ مشتهِرةٍ، وذلك نحو: (عِقْرِطِلٍ)؛ لانتفاءِ (فِعِلِّلٍ).

فإن قلتَ: فلِمَ حكمُوا بزيادةِ (فَحْجَلٍ، وهِدْمِلٍ)؟

قلنا: لسقوطِها في: (الفَحْجِ، والهَدْمِ).

* * *

وَامْنَعْ زِيَادَةً [بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ   إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ: (حَظِلَتْ)]

(**القَيْدُ**) إشارةٌ إلى ما ذكرَه في حروفِ: (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وإلى ما أفهَمُه قولُه:

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ

مِن وجوبِ دعوَى الزيادةِ، والحكمِ بها في غيرِ ذلك مِن ذي التَّكرارِ، إلا في

بابِ: (شَدَّ، ومَدَّ)، لما أفهمَه قولُه:

وَلَـيْسَ أَدْنَـى مِـنْ ثُلَاثِـيٍّ يُـرَى قَابِـلَ تَصْـرِيفٍ ....

مِن أنَّ الاسمَ والفعلَ لا ينقُصانِ عَن الثلاثةِ، فلا يكونُ أحدُ المضعفَينِ زائدًا في: (شَدَّ، ومَدَّ، ورَبٍّ، وبَرٍّ، ومُدٍّ).

و(**الحُجَّةُ**) في قولِه: (**إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ**) منحصرةٌ في [أمورٍ][(١)]:

أحدُها: سقوطُ الحرفِ، كسقوطِ النونِ مِن (حَنْظَلٍ) في قولِهم: (حَظِلَت).

الثاني: لزومُ عدمِ النظيرِ بتقديرِ الأصالةِ، كـ: (نَرْجِسٍ، وتَتْفُلٍ).

والثالثُ: ثبوتُ الزيادةِ في الكلمةِ على إحدَى لغتَيها، كـ: (تُتْفُلٍ).

✿ ✿ ✿

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٥١٦).

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزِ الوَصْلِ

لِلوَصْلِ هَمْزٌ [سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا]

قولُه: (لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ) فأمَّا قولُه[1]:

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ... بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

فضرورةٌ.

* * *

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ [احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ «انْجَلَى»]

* * *

وَالأَمْرِ والْمَصْدَرِ [مِنْهُ وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَـ: (اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا)]

* * *

وَفِي (اسْمٍ، اسْتٍ، [ابْنٍ، ابْنِمٍ) سُمِعْ ... وَ(اثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ) وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ]

[وَفِي اسْمٍ]: وقُطِعَت ضرورةً فِي قَولِه[2]:

وَمَا أَنَا بِالْمَخْسُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ ... وَلَا مَنْ تَسَمَّى ثُمَّ يَلْتَزِمُ الإِسْمَا

[جِذْم]: أي: أَصْل.

* * *

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم، وهو من الكامل. انظر: ديوان قيس (١٦٢) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٢) والمذكر والمؤنث للأنباري (١/ ٣٢٧).

(٢) البيت للأحوص، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأحوص (١٩٣) والصحاح (٦/ ٢٣٨٣).

وَ(ايْمُنُ) هَمْزُ (أَلْ) [كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ]

قُرِئَ[١]: ﴿آسْتَغْفَرْتَ لَهُم﴾، وهي مُشْكِلةٌ، وحكاها في «الكشَّافِ»[٢] عَن أبي جعفرٍ، وقالَ: «هي إشباعٌ لهمزةِ الاستفهامِ، للإظهارِ[٣] والبيان، لا قلبًا[٤] لألفِ الوصلِ[٥] كما في[٦]: ﴿آلسِّحْرُ﴾».



---

(١) المنافقون: ٦، وهي قراءة أبي جعفر برواية ابن وردان. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/ ٤٧٣).

(٢) انظر: الكشاف (٤/ ٥٤٣).

(٣) في المخطوط (لا للإظهار)، والتصويب من الكشاف.

(٤) في المخطوط: (قلب)، والتصويب من الكشاف.

(٥) في الكشاف: «لا قلبًا لهمزة الوصل ألفًا».

(٦) يونس: ٨١، بهمزة قطع للاستفهام وبعدها ألف بدل همزة الوصل الداخلة على أل التعريف، وهي قراءة أبي عمرو ومجاهد وأبي جعفر واليزيدي والشنبوذي وأبان عن عاصم وأبي حاتم عن يعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٦٠٢).



الإِبْدَالُ

مِن «سِرِّ الصِّناعةِ»[1]: «عربيٌّ قُحٌّ، و: كُحٌّ: خالصٌ، وعربيةٌ قُحَّةٌ، و: كُحَّةٌ، وحكَى أبو زيدٍ[2] في الجَمع: أَقْحَاحٌ، ولم يُسمَع: أَكْحَاحٌ، فهذا دليلٌ إبدالِ الكافِ مِن القافِ، كما قُلنا[3] في: جَدَثٍ وجَدَفٍ».

في «العَين»[4] في بابِ (مَعَرَ): «رجلٌ أَمْعَرُ الشَّعْرِ: وهو لونٌ يضرِبُ إلى الحُمْرَةِ[5]».

قالَ أبو بكرٍ[6]: «الصوابُ: أَمْغَرُ[7]، مشتقٌّ مِن الْمَغْرة».

[أَحْرُفُ الإِبْدَالِ]: وعلامةُ البَدَليةِ الرجوعُ إلى الْمُبدَلِ منه في بعضِ التصاريفِ، لزومًا أو غَلَبةً، فالأَوَّلُ كـ: (جَدَثٍ، وجَدَفٍ)، و(أَجْدَاثٍ)، والثاني كـ: (لِصٍّ،

---

(1) انظر: سر صناعة الإعراب (1/ 289).

(2) انظر: القلب والإبدال لابن السكيت (113).

(3) انظر: سر صناعة الإعراب (1/ 259).

(4) انظر: العين (2/ 138).

(5) في العين: «إلى الحمرة والصفرة».

(6) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين لأبي بكر الزبيدي (56)، وفي المسألة كلام فانظر ما قاله المحققان في حاشية الاستدراك.

(7) في المخطوط: (مغر)، والتصويب من الزبيدي.

ولِصْتٍ)، وقالوا[١]: (لُصُوصٌ) كثيرًا، و(لُصُوتٌ) نادرًا[٢].

* * *

أَحْـرُفُ الإِبْـدَالِ [«هَـدَأْتَ مُوطِيَـا»   فَأَبْـدِلِ الهَمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا]

* * *

آخِـرًا اثْـرَ أَلِـفٍ [زِيـدَ وَفِـي   (فَاعِـلِ) مَـا أُعِـلَّ عَيْنًـا ذَا اقْتُفِـي]

[آخرًا]: في الْمَثَلِ[٣]: «اسْقِ رَقَاشِ؛ فَإِنَّهَا سَقَّايَةٌ»، أي: أَحْسِنْ إِلَيها؛ إِنَّها مُحْسِنَةٌ، ومثلُه[٤]:

وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحِينَ قُرُوضُ

قولُه: (فَاعِلِ مَا أُعِلَّ) أي: فاعلِ فعلٍ أُعِلَّ، ويُعلَمُ بالنَّظرِ أنَّ (فَاعِلَةً) كذلك؛ لأنَّ التأنيثَ يطرأُ على صيغةِ المذكَّرِ[٥].

قولُه: (وَفِي فَاعِلِ) البيت، وكذا في (فَاعِلٍ، وفَاعِلَةٍ) اسمَين لا فعلَ لهما، ذكره في «التَّسْهِيل»[٦]، نحوُ: حَائِرٍ، وجَائِزَةٍ، وحَائِشٍ، وحَائِطٍ[٧].

---

(١) انظر: الجمهرة لابن دريد (١/ ١٤٤).

(٢) انظر: سر الصناعة (١/ ١٦٦).

(٣) انظر: مجمع الأمثال (١/ ٣٣٣).

(٤) بتمامه:

يَكُـنْ لَـكَ فِـي قَـوْمِي يَـدٌ يَشْـكُرُونَهَا   وَأَيْـدِي النَّـدَى فِـي الصَّـالِحِينَ قُـرُوضُ

وهذا من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم. انظر: ديوان بشر (١٠٧) والمستقصى (١/ ٣٠٣).

(٥) وقد صرح به في التسهيل. انظر: التسهيل (٣٠٠).

(٦) انظر: التسهيل (٣٠٠).

(٧) انظر: الخصائص (١/ ١٢١) وارتشاف الضرب (١/ ٢٥٦).

الحائرُ: مجتمَعُ الماءِ، وجمعُه: حِيرَانٌ، وحُورَانٌ.

والحائِشُ في الأصلِ: المجتمِعُ مِن الشجرِ، نخلًا كان أو غيرَه، ثم غَلَبَ على المجتمِعِ مِن النَّخلِ.

قولُه: (وَفِي فَاعِلٍ) وكذا لو صُغِّرَ، واستدلَّ في «التَّذكِرَة»(١) على ذلك بما حكاه الأخفشُ(٢) مِن قولِهم في (أَدْؤُرٍ): (آدُرٌ)، وهذا مقلوبٌ مِن: (أَدْؤُرٍ)، وأصلُه: (أَدْوُرٌ)، فهَمَزَ الواوَ، ثمَّ قدَّمَها، وترَكَها همزةً، فانقلبَت(٣) ألفًا؛ لسكونِها بعدَ فتحةٍ، فكما جرَت في موضعِ الفاءِ مَجرَى (آدَم)، كذلك تجري في (قُوَيْئِلٍ) مَجرى (ثَائِرٍ)(٤)، فالقَلْبُ هاهنا قد استحكَمَ؛ فلذلك لم تَرْجِع الواوُ التي هي عينٌ في (آدُرٍ)، فكما لم ترجعِ الواوُ التي هي عين في (آدُرٍ) كذلك لم ترجع [في](٥) (أُدَيْرٍ، وقُوَيْئِلٍ).

* * *

وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا [فِي الوَاحِدِ   هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ: (القَلَائِدِ)]

قولُه: (وَالمَدُّ زِيدَ) مِن أمثلةِ ذلك (ذُؤَابَةٌ)، فمقتضَى القياسِ أن يُقالَ في جمعِه (ذَآئِبُ)، بهمزتَين بينهما ألفُ (مَفَاعِلَ)، ولكنَّ المسموعَ إبدالُ الواوِ مِن الهمزةِ

---

(١) انظر: التعليقة للفارسي (٣/ ٣٠٧ ـ ٣١٧) والحجة (٦/ ٧٠) ـ (٥/ ٣٩٣) والإغفال (٢/ ٢٤٥).

(٢) انظر: المخصص (١/ ٥٠٠).

(٣) في المخطوط: (فانقلب)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٢٨).

(٤) انظر: الحجة (٥/ ٣٩٣).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي.

الأُولَى، فقيلَ: (ذَوَائِبُ).

وفي «التَّسْهِيل»[1] للنَّاظِمِ: «أنَّه يُقاسُ عليه في ذلك ما كانَ مثلَه إفرادًا أو جمعًا، لا ما لم يكُن مثلَه في ذلك، خلافًا للأخفشِ».

فعلَى هذا تقولُ في جمعِ (سَآمَةٍ): (سَآئِمُ)، بهمزتَين؛ لأنَّه مِن بابِ (سَحَابَةٍ، وسَحَائِبَ)، لا مِن بابِ (كُنَاسَةٍ، وكَنَائِسَ)، وفي مِثالِ (عُلَابِطٍ) مِن (سَأَلَ): (سُؤَائِلَ)، بهمزتَين؛ لأنَّه غيرُ جمعٍ، نعم؛ إن قلتَ: (سُوَائِلُ) بالواوِ على حدِّ قولِك في: (جُؤَنٍ): (جُوَنٌ)، فذلك جائزٌ اتِّفاقًا، وأبو الحسنِ[2] يقولُ: (سُوَائِلَ، وسَوَائِمَ)، على حدِّ (ذَوَائِبَ)[3].

وعبارةُ «التَّسْهِيل»[4]: «ولا تأثيرَ لاجتماعِ الهمزتَينِ بفَصْلٍ، ولا يُقاسُ على نحوِ: (ذَوَائِبَ) إلا مثلُه جمعًا وإفرادًا، خلافًا للأخفشِ».

قلتُ: في (ذَوَائِبَ) شذوذانِ:

التسهيلُ مع انفصالِ الهمزتَين.

وكونُ المسهَّلِ الأولى.

وعُذرُ الأوَّلِ: أنَّ الجمعَ يُستثقَلُ فيه ما لا يُستثقَلُ في غيره، وعُذرُ الثاني: أنَّ حرفَ العلةِ لا يستقِرُّ بعدَ ألفِ (مَفَاعِلَ) في هذا النَّحوِ.

---

(١) انظر: التسهيل (٣٠٢).

(٢) يعني به الأخفش، انظر: المنصف (٣/ ١٠٦).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٩).

(٤) انظر: التسهيل (٣٠٢).

قولُه: (وَالمَدُّ زِيدَ) فأمَّا قراءةُ ابنِ كثيرٍ[١] فيما رُوِيَ عنه[٢]: ﴿مِنْ شَعَايِرِ اللهِ﴾ بالياءِ فشاذٌّ، خلافًا للزَّجَّاجِ[٣]؛ فإنَّه أجازَ ذلك قياسًا، فتقول: (عَجَايِزُ، ورَسَايِلُ)، نقلَه عنه صاحبُ[٤] «التَّرشِيحِ»[٥].

فإن قلتَ: فكيفَ قالَ[٦]:

حَوَامِي الكُرَاعِ الْمُؤْيِدَاتُ العَشَاوِزِ

و(العَشَاوِزُ) جمعُ (عَشَوْزَنٍ)، فهلَّا قالَ: (العَشَائِزِ)؟

قلتُ: استدلَّ بهذا أبو الفتحِ[٧] على أنَّهم إذا حذفُوا مِن الكَلِمةِ حرفًا إمَّا ضرورةً أو إيثارًا فإنَّهم يجعلُون الوزنَ وزنًا صحيحًا مناسبًا لِمَا ثبتَ في كلامِهم.

---

(١) انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢١٨).

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/ ٣٢٠).

(٤) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، توفي بعد ٤٥٠هـ، وكتابه الترشيح هذا قد اختصر فيه كتاب الزاهر لابن الأنباري، وينقل أبو حيان عنه كثيرًا، والنقل هذا عن صاحب الترشيح نقله ابن هشام من أبي حيان. انظر: بغية الوعاة (١/ ٥٥٣).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٠).

(٦) بتمامه:

حَذَاهَا مِنَ الصَّيْدَاءِ نَعْلًا طِرَاقُهَا ... حَوَامِي الكُرَاعِ الْمُؤْيِدَاتُ العَشَاوِزِ

والبيت للشماخ، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشماخ (١٩٨) وتصحيح الفصيح (٤٥٧) والخصائص (٣/ ١١٨) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٨٣٠).

(٧) انظر: الخصائص (٣/ ١١٤ - ١١٧).

قال[١]: «ف: (مُنْطَلِقٌ) بعد حذفِ النونِ[٢] يُقَدَّرُ: (مُطْلِق)، كـ: (مُكْرِم)؛ لانتفاءِ: (مُفَعِلٍ)، ثمَّ قيلَ: (مَطَالِقُ، ومُطَيْلِقٌ)[٣]، كـ: (مَكَارِم، ومُكَيْرِم)[٤]».

وكذلك تقدِّرُ: (جَحَنْفَلًا) بعد حذفِ النونِ: (جَحْفَلًا)، وإن شئتَ بقَّيْتَه مُحَرَّكًا؛ مُحْتَجًّا بثبوتِ: (عَرَتُنٍ) في: (عَرَنْتُن)، وفي: (سَفَرْجَلٍ): (سَفَرْجٌ)، وفي: (حَبَنْطَى): (حَبْطَى)، كـ: (أَرْطَى)؛ لانتفاءِ مثالِ (حَبَطَى) وألفُه لغيرِ تأنيثٍ[٥]، فإن قدَّرتَ المحذوفَ الألفَ قدَّرْتَه: (حَبَنْط)؛ لانتفاءِ (فَعَنْل).

فإن قيلَ: وكذا ينتفِي (فَعْنَل).

قُلنا: هو وإن انتفَى في الأسماءِ لكنَّه جاءَ في الأفعالِ (فَعْنَل)، نحوُ: (قَلْنَسَ).

وتُقَدِّرُ: (عَنْتَرِيسًا) بعد حذفِ النونِ: (عِتْرِيس)، بخلافِ نحوِ: (جِرْدَحْلٍ)؛ فإنَّه يصيرُ (جِرْدَح)، كـ: (دِرْهَمٍ).

و(حَارِثٌ) إذا صغَّرتَه ترخيمًا صارَ: (حَرِث)، كـ: (نَمِرٍ)، فهذه لا تُغَيَّرُ.

ووجهُ الدليلِ مِن البيتِ أنَّه لَمَّا حذفَ نونَ (عَشَوْزَنٍ)؛ تشبيهًا لها بالزائدِ، كما حُذفت الهمزةُ مِن تحقيرِ: (إِبْرَاهِيمَ، وإِسْمَاعِيلَ) كذلك، وإن كانَت عندَنا أصلًا، صارَ (عَشَوْز)، و(فَعَوْلٌ) مفقودٌ، فحُوِّلَ إلى مثالِ: (جَدْوَلٍ)، فتحرَّكَت الواوُ، فلم

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ١١٤).

(٢) في المخطوط: (اللام)، وهو سهو أو سبق قلم، والتصويب من الخصائص، وهو الذي يقتضيه الكلام.

(٣) في المخطوط (مطليق)، والتصويب من الخصائص.

(٤) في المخطوط (مكاريم)، والتصويب من الخصائص.

(٥) في الخصائص: «وألفه للإلحاق».

تُهمَز كما هُمِزَت واوُ: (عَجُوزٍ)، فأمَّا انفتاحُ ما قبلَها فلا يمنعُها الإعلالَ؛ لأنَّ سببَ الهمزِ إنَّما هو سكونُها في الواحدِ.

واستُدِلَّ أيضًا بقولِهم في: (أَلَنْدَدٍ) في التحقيرِ: (أُلَيْدّ) بالتشديدِ؛ لأنَّه لَمَّا حذفَ النونَ صار: (أَلَدَد)، وهذا مثالٌ منكورٌ، فلمَّا أفضَى إلى ذلك ادَّغَمَه؛ لأنَّ [أَفْعَل][1] أقربُ الأوزانِ إليه، فصارَ: (أَلَدّ)، فجرَى مَجرَى: (أَلَدّ)، مذكَّرِ: (لَدَّاءَ)، كـ: (أَصَمّ، وصَمَّاءَ)، قالَ[2]:

وَكُونِي عَلَى الوَاشِينَ لَدَّاءَ شَغْبَةً ... كَمَا أَنَا لِلوَاشِي أَلَدُّ شَغُوبُ

فلذلك صُغِّرَ على (أُلَيْدّ)، ومُنِعَ الصرفَ»[3].

قال[4]: «ومن ذلك (كِرْوَانٌ)، حُذِفَت زيادتا: (كَرَوَانٍ)، فصارَ: (كَرًا)، بالقلبِ، ثمَّ جُمِعَ: (فَعَلٌ) على (فِعْلَانٍ)، كـ: (خَرَبٍ، وخِرْبَانٍ)، فرجَعَت الألفُ واوًا، فهذه الواوُ بدلٌ مِن ألفٍ مُبدَلةٍ مِن واوِ: (كَرَوَانٍ)».

* * *

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ [اكْتَنَفَا ... مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيِّفَا)]

[ثاني لينين]: يَرِدُ عليه نحوُ (حَوَايَا، ورَوَايَا)؛ فالصوابُ: (ثَانِي لَيِّنَيْنِ لَيْسَ

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٢) البيت ينسب لكثير ولابن الطثرية ولابن الدمينة، وهو من الطويل. انظر: ديوان كثير (٥٢٣) وديوان ابن الطثرية (٦٢) وديوان ابن الدمينة (١١٢) والزاهر (٢/ ٣٨٠).

(٣) انظر: الخصائص (٣/ ١١٩).

(٤) يعني ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ١٢٠).

مُبْدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ).

قولُه: (اكْتَنَفَا) ينبغِي أن يقولَ: (لَفْظًا أو تَقْدِيرًا)[(١)]؛ ليخرجَ نحوُ قولِه[(٢)]:

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ

قولُه: (مَدَّ)[(٣)] يشملُ الواوين والمختلفين.

وقولُه: (مَفَاعِلَ) يُخرِجُ المفردَ.

والجمعُ بينَ هذين الأمرين إحداثٌ لقولٍ ثالثٍ؛ لأنَّ الأخفشَ[(٤)] يرَى اختصاصَ ذلك بالواوين.

* * *

وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ [يَا فِيمَا أُعِلّْ لَامًا وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ]

قولُه: (وَافْتَحْ وَرُدَّ) البيتَ، إنَّما فتحُوا؛ لثِقَلِ الكلمةِ مِن جهاتٍ:

كونُها جمعًا.

وكونُ الجمعِ بهذا الجمعِ الخاصِّ.

وكونُ اللامِ معتلةً بعدَ كسرةٍ على همزةٍ.

وإذا استثقلوا كسرَ (مَدَارِي) حتَّى قالُوا: (مَدَارَى) فهذا أجْدَرُ.

---

(١) في المخطوط: (وتقديرًا).

(٢) الرجز ينسب للعجاج ولجندل بن المثنى الطهوي. انظر: الكتاب (٤/ ٣٧٠) والأصول (٣/ ٣٩٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٥) والخصائص (٣/ ٣٢٩).

(٣) الصواب: (لينين).

(٤) انظر: المقتضب (١/ ١٢٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٢٦٢).

وفي «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[١]: أنَّهم لَمَّا استثقلُوا في هذا البابِ قلبُوا الهمزةَ المبدلةَ مِن المدةِ ياءً مفتوحةً؛ لتنقلِبَ اللامُ ألفًا، وأنَّ نحوَ: (قَضَايَا) أصلُه: (قَضَائِيُ)، ثمَّ (قضايَي)، ثمَّ (قَضَايَا).

قالَ[٢]: «تطيلُ التعليلَ[٣]، فتقولُ: (قَضَائِيُ)، ثمَّ (قضاءَيُ)[٤]، ثمَّ (قَضَاءَا)، كـ: (مَدَارَى)، فاستثْقِلَ وقوعُ همزةٍ عارضةٍ في جمعٍ بينَ ألفين، وهي مِن مجري[٥] الألفِ، فكانَ ذلك كتوالي ثلاثِ ألفاتٍ، فأُبدِلَت الهمزةُ ياءً».

***

وَاوًا وَهَمْزًا [أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ «وُوفِيَ الأَشُدْ»]

مسألةٌ[٦]: (وُءلَى)[٧]، ثمَّ تخفِّفُه فتقولُ: «وُوْلَى»[٨]، ثم يجوزُ إبدالُ الأولى؛ لانضمامِها، ولا يجبُ.

ومثلُه أن تبنِيَ مِن: (الوَأْيِ) كلمةً على وزنِ (قُفْلٍ)، تقولُ: (وُءْيٌ)، ثم إن شئت قلت: (وُوْي)، ولا يجبُ الإبدالُ، هذا رأيُ الناظمِ[٩] في هذا النوعِ، وهو قولُ

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٦).

(٢) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٦).

(٣) في شرح الكافية: «وبعضهم يطيل التعليل فيقول: ...».

(٤) ليست هذه الخطوة في مطبوعة شرح الكافية.

(٥) في شرح الكافية: (من مخرج الألف).

(٦) السياق يقتضي كلامًا تقديره: (أصل (أولى): (وءلى)...).

(٧) وهذا مذهب الكوفيين كما قال الرضي. انظر: شرح الشافية (٣/ ٧٦).

(٨) (وؤلى) مؤنث (الأوأل)، بمعنى (الألجأ).

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٩).

المازني[(١)]، وقالَ الخليلُ وس[(٢)]: يجبُ الإبدالُ.

مسألةٌ: لو بنيتَ مِن: (الوَعْدِ) مثلَ: (طُومَارٍ) قلتَ: (وُوْعَادٍ)، ثمَّ يجوزُ إبدالُ الأوَّلِ همزةً؛ لانضمامِها، قالَه ابنُ هشامٍ[(٣)] وابنُ مالكٍ[(٤)]، وقالَ ابنُ عُصفورٍ[(٥)]: يجبُ؛ لأصالةِ الضَّمِّ، بخلافِ[(٦)]: ﴿وُوْرِيَ﴾.

فرعٌ: إذا بنيتَ مثالَ (افْعَوْعَلَ) مِن (وَأَيْتُ) قلتَ: (إِوْأَوْأَيَ)، ثمَّ تقلبُ اللَّامَ ألفًا، والفاءَ ياءً، فإن نقلتَ حركةَ العينِ الأولى إلى الفاءِ ـ وهي الياءُ المنقلبةُ عَن الواوِ ـ زالت حاجتُك إلى همزِ الوصلِ، وزالَ مُوجِبُ قلبِ الواوِ ياءً، وهو سكونُها وانكسارُ ما قبلَها، فتصيرُ: (وَوْأَيَ)، فإن نقلتَ حركةَ الهمزةِ [إلى][(٧)] الثانيةِ مِن الواوين قلتَ: (وَوَى)، فغيرُ الفارسيِّ[(٨)] يُوجِبُ إبدالَ الواوِ الأولى همزةً، والفارسيُّ[(٩)] يجوِّزُه.

مسألةٌ: مثالُ: (اغْدَوْدَنَ) مِن (وَأَيْتُ): (اوْأَوْأَيَ)، بثلاثِ همزاتٍ: أولاهُنَّ زائدةٌ، وهي همزةُ: (اغْدَوْدَنَ)، والأُخرَيانِ عينانِ، بإزاءِ دالَي: (اغْدَوْدَنَ)، وبواوَينِ

---

(١) انظر: المنصف في شرح تصريف المازني (٢١٩).

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ٣٣٣).

(٣) يقصد به ابن هشام الخضرواي. انظر: الارتشاف (١/ ٢٥٧).

(٤) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (١٠٩).

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٤١) والممتع (٤٧٦).

(٦) الأعراف: ٢٠.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) انظر: الكتاب (٤/ ٣٣٣) والأصول (٣/ ٢٤٥).

(٩) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (٥/ ١٠) وارتشاف الضرب (١/ ٢٥٧).

فاصِلَتَين بينَ الهمزتَينِ الأُولَيَيْنِ، والهمزتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ، ثمَّ تُقلَبُ الواوُ الأولَى ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، والياءُ الأخيرةُ ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها: (ايأَوْأَى)، ولا يُغَيَّرُ بأكثرَ مِن ذلك، إلَّا إن أردتَ التخفيفَ:

فإن خفَّفتَ الهمزةَ الثانيةَ فقط قلتَ: (ايأَوَى)، وصحَّحتَ الواوَ لموجِبَين:

أحدُهُما: عروضُ حركتِها، كما في (تَوَمٍ)، مخفَّفِ: (تَوْأَمٍ).

والثاني: أن لا يتوالى إعلالانِ، كما صحَّت في (الهَوَى، والنَّوَى)، وبابِهِما.

وإن خفَّفتَ الهمزةَ الأولَى فقط قلتَ: (ايَوْأَى)، ثمَّ تستغنِي عَن همزةِ الوصلِ بتحريكِ ما بعدَها، فتقولُ: (يَوْأَى)، فيزولُ الْمُوجِبُ لقَلْبِ الواوِ ياءً، وهو سكونُها وانكسارُ ما قبلَها، فترجِعُ إلى أصلِها، فتصيرُ (وَوْأَى)، فيجتمِعُ حينئذٍ واوانِ، فتُبْدَلُ الأولى همزةً، كما في: (أَوَاصِل)، فتقولُ: (أَوْأَى).

فإن خفَّفْتَهُما جميعًا قلتَ: (وَوَى)، ثمَّ: (أَوَى)؛ لأنَّه لَمَّا صارَ بتخفيفِ الهمزةِ الأولَى: (أَوْأَى)، نَقَلتَ حركةَ الهمزةِ الثانيةِ للواوِ وأسقطتَها.

قالَ ابنُ عُصفورٍ[1]: «وقد أجازَ أبو عليٍّ[2] إذا سهَّلتَ الهمزةَ الأولَى وأبقيتَ الثانيةَ أن تقولَ: (وَوْأَى)، وإذا سهَّلتَهُما معًا أن تقولَ: (وَوَى)، ولا تُقلَبُ الواوُ همزةً؛ لأنَّ نيةَ الهمزتَين الواوُ، فجُعِلَ تركُ الهمزةِ هنا نظيرَ تصحيحِ الواوِ في: (رُؤْيَا) وأمثالِها، فلم تُقلَب وتدَّغَم، وإن كانت ساكنةً وبعدَها الياءُ».

***

---

(١) انظر: الممتع لابن عصفور (٤٨٦).

(٢) انظر: البغداديات للفارسي (٩١) والمنصف (٢/ ٢٤٨).

وَمَــدًّا ابْــدِلْ [ثَــانِيَ الهَمْــزَيْنِ مِــنْ كِلْمَــةٍ انْ يَسْـكُنْ كَــ: «آثِـرْ، وَاؤْتَمِنْ»]

ليكُن صدرَ فصلِ (تَسْهِيلِ الهَمْزِ).

قولُه[1] الهمزةُ حرفٌ مستثقلٌ؛ لأَنَّـه يخرجُ مِن أقصى الحلقِ، كأنَّـه سَعْلةٌ؛ فلذلك استُصْعِبَ تحقيقُه، وكثُرَ تخفيفُه مفردًا، بإبدالٍ، نحوُ: (يُومِنُ)، وتسهيلٍ، نحوُ: «سَالَ»، وبنقلٍ، نحوُ: «الَاخِرَة»، فإذا التقَت همزتانِ تضاعفَ الاستثقالُ، وتأكَّدَت دواعي التخفيفِ، فإن كانتا في كلمةٍ ازدادَ داعي[2] التخفيفِ قوةً، وصارَ الجَوازُ وجوبًا.

وتعيَّنَ في التسهيلِ أن يكونَ بالبدلِ مِن بينِ سائرِ أنواعِه؛ لأنه إذهابٌ لأثرِها بالكلِّيةِ، ثم تُدبَّرُ تارةً بحركةِ نفسِها، وهو الأصلُ، وتارةً بحركةِ ما قبلَها؛ لِمُعارِضٍ منعَ مِن اعتبارِ الأصلِ.

تنبيهٌ: الذي قرأَ[3]: ﴿إِئْلَافِهِم﴾ هو الأعشَى عَن أبي بكرٍ عَن عاصمٍ[4]، قالَه في «شَرْحِ كـ»[5].

* * *

إِنْ يُفْـتَحِ اثْـرَ ضَـمٍّ [اوْ فَـتْحٍ قُلِـبْ وَاوًا، وَيَـاءً إِثْـرَ كَسْـرٍ يَنْقَلِـبْ]

---

(١) كذا في المخطوط، ولا أدري ما السياق، وهل في السياق بتر سقط، وأغلب هذه التحشية منقولة من نص ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٤).

(٢) في المخطوط: (دواعي)، والتصويب من شرح الكافية الشافية.

(٣) قريش: ٢.

(٤) انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٥٩٨).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٢).

قولُه: (فَتْحٍ) خلافًا للمازنيّ[١] في الهمزتَين إذا كانت الثانيةُ منهما فاءً لـ: (أَفْعَلَ)؛ فإنَّه يُبدِلُها ياءً، فيقولُ في بناءِ (أَفْعَلَ) مِن (أَمَّ): (أَيَمُّ)، والجماعةُ[٢] يقولون: (أَوَمُّ)، وفي استصحابِ[٣] إبدالِ الثانيةِ ياءً؛ لانكسارِها إذا زالَ ذلك الانكسارُ في تصغيرٍ أو تكسيرٍ، مثالُه أن يبنيَ مِن (أَمَّ) على وزنِ (إِصْبَع)، فيقولُ: (إِيَمٌّ)، يصغِّرُه فيقولُ المازنيُّ: (أُيَيْمِم)[٤]، أو يكسِّرُه فيقولُ: (أَيَامِم)[٥]، ونحنُ نقولُ: (أُوَيْمٌّ، وأَوَامٌّ).

[وياء إثر كسر ينقلب]: تنبيهٌ: مثلُ (إِئْمَمٍ) يُدَّعَى أنَّ حركةَ الميمِ الأُولَى نُقلَت للهمزةِ الثانيةِ، ثمَّ أُبدِلَت الثانيةُ ياءً.

قالَ الناظمُ[٦]: «ولا ينبغِي أن يُدَّعَى أنَّا أبدلناها ساكنةً، ثمَّ لَمَّا أردنا الادِّغامَ نقَلْنا؛ لأنَّه لو كانت العنايةُ بالإعلالِ مقدَّمةً على العنايةِ بالادِّغامِ لقِيلَ في جمعِ (إِمَامٍ): (آمَّةٌ)؛ لأنَّ أصلَه (أَأْمِمَةٌ)، ولكنَّهم إنَّما سهَّلُوه بالياءِ مكسورةً، وكذلك هو قبلَ التسهيلِ، بدليلِ أنَّ مِن السبعةِ[٧] مَن يُحَقِّقُها ويكسرُ الثانيةَ»[٨].

* * *

---

(١) انظر: الأصول (٣/ ٣١٥) والمنصف في شرح تصريف المازني (٢/ ٣١٦ـ٣١٨).

(٢) انظر: الأصول (٣/ ٣١٥). والمنصف (٢/ ٣٢٢).

(٣) أي: «وخلافًا للمازني في استصحاب...».

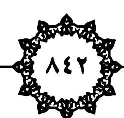
(٤) في الارتشاف: (أييمّ).

(٥) في الارتشاف: (أيامّ).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٦).

(٧) ابن عامر والكسائي وحمزة وعاصم. انظر: السبعة (٣١٢) وجامع البيان (٢/ ٥١٤).

(٨) ليس كله بالنص من مطبوع شرح الكافية، فلعل بعضه من كلام ابن هشام، ولكن من بداية النقل إلى قوله: «أأممة» هذا من كلام ابن مالك بالنص، وهو في مطبوعة شرح الكافية. =



ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا [كَذَا وَمَا يُضَمّْ وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ]

قولُه: (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) خلافًا للأخفشِ[1] في المكسورةِ إثْرَ ضمةٍ؛ فإنَّه يُبدلُها واوًا.

قولُه: (وَمَا يُضَمّ وَاوًا أَصِرْ) خلافًا له[2] في المضمومةِ بعدَ كسرةٍ؛ فإنَّه يُبدِلُها ياءً.

فالحاصلُ أنَّه يقولُ في الهمزتَين المحرَّكتَين بحركتَين ثقيلتَين مختلفتَين: إنَّ كُلًّا منهما تُدَبَّرُ بحركةِ ما قبلَها، لا بحركتِها.

احتجَّ بأنَّ المسهلةَ قَرُبت مِن الساكنِ، وشبيهةٌ بما قَرُبَت منه، والواوُ لا تسكنُ بعدَ كسرةٍ، والياءُ لا تسكنُ بعدَ ضمةٍ، ومِن ثَمَّ لم يسهِّلْ أحدٌ في نحوِ: (جُؤَنٍ، ومِائَةٍ) بينَ بينَ.

قُلنا: هذا شبيهٌ بالممتنعِ، وهو ألفٌ بعدَ غيرِ فتحةٍ، وذاك شبيهٌ بالمستثقَلِ؛ فافترَقا، ثم إنَّه ليسَ في العربيةِ ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها وهي مضمومةٌ، ولا واوٌ مضمومٌ ما قبلَها وهي مكسورةٌ.

قولُه: (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا) فأمَّا قراءةُ قومٍ مِن القُرَّاءِ[3]: ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾

= انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٦).

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٥) والأصول (٣/ ٣١٥). والمنصف (٢/ ٣٢٢).

(٢) يعني: خلافًا للأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٥).

(٣) التوبة: ١٢، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان وخلف وروح، وهي رواية عن نافع وابن أبي أويس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٣٥١).

بهمزتَين، ففي «إِيجَازِ التَّعْرِيفِ»[١] أنَّ ذلك شاذٌّ، وفي «التَّسْهِيل»[٢]: «وتَحقيقُ غيرِ الساكنةِ مَع الاتصالِ لغةٌ».

قولُه: (**مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا**) البيتَ، لو بنيتَ مِن (قَرَأَ) مثلَ (دَحْرَجْتُ) لقلتَ: (قَرْأَيْتُ)[٣]، فالبدلُ؛ لئلَّا يجتمعَ همزتان في كلمةٍ واحدةٍ، وكانَ المبدلُ الثانيةَ؛ لأنَّ الثقلَ حصلَ بها، ولأنَّها طرفٌ، وكانَ الإبدالُ إلى الياءِ؛ لأنَّها أخفُّ.

وتقولُ في مثالِ (قِمَطرٍ) مِن (قَرَأْتُ): (قِرَأْيٌ)، وإنَّما لم تُدَّغَم كما ادُّغِمَت في (سَأَّلٍ)؛ لأنَّ المُوجِبَ في (سَأَّلٍ) أن تبقَى الهمزتان مِن غيرِ إبدالٍ: أنَّ عينَي الكلمةِ لا تختلفان أبدًا، نحوُ: (قَتَّالٍ وضَرَّابٍ)، واللامانِ قد يكونانِ مختلفينِ، نحوُ: (هِدَمْلَةٍ، وسِبَطْرٍ).

* * *

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا [جَا و«أَؤُمّْ» ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ]

لو بنيتَ مِن (أَاءٍ)[٤] مثلَ (فُلْفُلٍ) لقلتَ على الأصلِ: (أُوْأُأٌ)، ثمَّ (أُوأُيٌ)، ثمَّ تدخلُ في بابِ (أَدْلٍ)، فتصيرُ (أُوءٍ)، وفي (التَّعْرِيفِ): «الأُوئي، فإن سهَّلْتَه بعدَ ذلك بالنقلِ قلتَ: (أُوٍ)»، وفي (التعريفِ): «الأَوي، ولا تردُّ الهمزةُ الأخيرةُ وإن زالت الهمزةُ التي قبلَها»[٥].

---

(١) انظر: إيجاز التعريف (١١٨).

(٢) انظر: التسهيل (٣٠٢).

(٣) انظر: الأصول (٣/ ٣٨١).

(٤) ك: (عاءٍ)، وهو ثمر شجر. انظر: لسان العرب (١/ ٢٤).

(٥) انظر: التعريف (١٢٢).

فرعٌ: مثالُ (قِمَطْرٍ)[1] مِن (قَرَأَ): (قِرَأْيأ)، بإبدالِ الياءِ مِن الهمزةِ الثانيةِ؛ لأنَّها في موطنِ اللامِ، وتصحيحِ الأوَّلِ والثالثةِ؛ لأنَّ كُلًّا منهما ليس ثانيًا لهمزتين.

ولو بنيتَ مِن الهمزةِ مثلَ (أُتْرُجَّةٍ) سهَّلْتَ الثانيةَ والرابعةَ، وخفَّفتَ البواقيَ، فتقولُ: (أُوْأُوْأَةٌ)، فإن نقلتَ حركةَ الهمزةِ الثانيةِ قلتَ: (أُوُوْأَةٌ)، أو حركةَ الثالثةِ قلتَ: (أُوْأَوَةٌ)، أو كلَيهما قلتَ: (أُوُوَّةٌ)[2].

* * *

وَيَـــاءً اقْلِـــبْ أَلِفًـــا [كَسْـــرًا تَـــلَا أَوْ يَـــاءَ تَصْـــغِيرٍ بِـــوَاوٍ ذَا افْعَـــلَا]

[وياء اقلب ألفًا كسرًا تلا]: ع: (مَصَابِيحُ، ودُعِيَ، وغُزِيَ).

فأمَّا (رَضِيَ) فإنَّه مِن بابِ قولِه: (بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا فِي آخِرٍ)؛ لأنَّ أصلَه (رَضِوَ)، لا (رَضَا)، نعم، مَن قالَ: إنَّ (فُعِلَ) صيغةٌ أصليةٌ فـ: (دُعِيَ، وغُزِيَ) عندَه على غيرِ ذلِك، وأصلُهُما كـ: (رَضِيَ)، فأمَّا (رُمِيَ، وقُضِيَ) فعلى أصلَيهما لا قَلْبَ فيهما.

* * *

فِـــي آخِـــرٍ أَوْ قَبْـــلَ [تَـــا التَّأْنِيـــثِ أَوْ زِيَـــادَتَيْ (فَعْـــلَانَ) ذَا أَيْضًـــا رَأَوْا]

قولُه: (فِي آخِرٍ) قالوا: لأنَّها في مَظِنَّةِ السكونِ.

وكأنَّ الناظمَ اكتفَى بما يُفهَمُ مِن هذا التعليلِ عَن التنبيهِ على قلبِها في نحوِ: (إِيعَادٍ، ومِيزَانٍ)، وشرطُه أن لا تكونَ مُدَّغَمَةً، فمِن ثَمَّ [صحَّت][3] في (اجْلِوَّاذٍ).

---

(١) على مقتضي المثال المبني يجب عليه أن يذكر بدل (قمطر) اسمًا خماسيًّا.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٩).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

فرعٌ: (احْوَوَى، احْوِوَاءً)، ومَن قالَ في (اقْتِتَالٍ): (قِتَّالٌ) فإنَّه إذا ادَّغَمَ هنا يقولُ: (حِيَّاءٌ)، والفرقُ بينَه وبينَ (اجْلِوَّاذٍ) أنَّ هذا لم يُوضَع على الادِّغامِ، فلم يَستَحْكِم التحصُّنُ، وأبو الحسَنِ[1] نظرَ إلى الظاهرِ، فقالَ: (حِوَّاءٌ)[2].

فإن قلتَ: فلِمَ قالوا في (دِوَّانٍ): (دِيوَانٌ)، وقالَ بعضُهم في (اجْلِوَّاذٍ): (اجْلِيوَاذٍ)؟

قلنا: ذلك شاذٌّ.

[في آخر]: وقالَ[3]:

قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنْيَ لَهْ

فسكَّنَ، ولم يرجِع إلى الواوِ؛ لعُرُوضِ زوالِ الكسرِ.

[أو قبل تا التأنيث]: شذَّ: (مَقَاتِوَةٌ)، و(سَوَاسِوَةٌ)، و(أَقْرِوَةٌ) جمعَ (قَرْوٍ)، وهي مِيلَغَةُ الكلبِ[4].

* * *

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ [عَيْنًا وَ(الفِعَلْ) مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ (الحِوَلْ)]

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٧٩).

(٢) انظر: سفر السعادة (١/ ٢٤٣) والممتع (٣٧١) وارتشاف الضرب (١/ ٢٧٨).

(٣) من تمامه:

وَهَزِئَتْ مِنِّي بِنْتُ مَوْءَلَهْ قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنْيَ لَهْ

والرجز لصحير بن عمير. انظر: الأصمعيات (٢٣٥) وأمالي القالي (٢/ ٢٨٤) والتمام لابن جني (١٠٤).

(٤) انظر: اللسان (١٥/ ١٧٥).

[في مصدر المعتل عينًا]: أي: يقلبون الواوَ ياءً عينًا لمصدرٍ، بشرطِ كسرةٍ قبلَها، وألفٍ بعدَها، واعتلالِها في الفعلِ، وبعدَ[(١)] جمعٍ كذلك، بشرطِ صحةِ اعتلالِها في المفردِ، أو سكونِها.

فخرجَ باشتراطِ المصدرِ أو الجمعِ نحوُ (سِوَاكٍ)، وباشتراطِ الكسرِ نحوُ (عَاوٍ، وعُوَّاءٍ)، و(سَوِدَ سَوَادًا)، وباشتراطِ الألفِ نحوُ[(٢)]: ﴿عِوَجًا﴾، و[(٣)]: ﴿حِوَلًا﴾، و(عُودٍ، وعِوَدَةٍ)، و(كُوزٍ، وكِوَزَةٍ).

ويُشترَطُ في الجمعِ صحةُ اللامِ، فنحوُ: (رَيَّانَ، ورِوَاءٍ) [لا يَعلّ][(٤)].

ومثَّل أبو حيانَ[(٥)] أيضًا بـ: (جَوٍّ، وجِوَاءٍ)، وهو خطأٌ؛ لأنَّ (جَوّ) لم تسكن عينُه، ولا اعتلَّت.

وخرجَ باشتراطِ سكونِها في الجمعِ أو إعلالِها نحوُ: (طَوِيلٍ، وطِوَالٍ).

فأمَّا قولُه[(٦)]:

---

(١) لعلها تصحيف لـ: (عينَ).

(٢) آل عمران: ٩٩ وغيرها.

(٣) الكهف: ١٠٨.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وقد سبقه في ذلك ابن مالك نفسه. انظر: إيجاز التعريف (١٢٣) والتذييل والتكميل (٦/ ١٥٤) ط الأزهر.

(٦) بتمامه مع تغيير أو العجز:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ... وَأَنَّ أَشِدَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

والبيت ينسب لأنيف بن زبان وللأثال بن عبدة بن الطيب، وهو من الطويل. انظر: الحماسة البصرية (١/ ٣٥) والكامل (١/ ٧٩) والمنصف (١/ ٣٤٢) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨٨).

فَــإِنَّ أَشِــدَّاءَ الرِّجَــالِ طِيَالُهَــا

فنادرٌ.

فأمَّا (جَوَادٌ، وجِيَادٌ) فقالَ الشيخُ[١]: «يجوزُ أن يكونوا استغنَوا عن جَمعِ (جَوَادٍ) بجمع (جَيِّدٍ)، كما استغنَوا بـ: (عُرَاةٍ) جمعَ (عَارِي) عَن جمعِ (عُرْيَان)، وبـ: (عُدَاةٍ) جمعَ (عَادٍ) عَن جمعِ (عَدُوٍّ)».

قالَ[٢]: «ويجوزُ أيضًا في (طِيَالٍ) أن يكونَ جمعَ (طَائِلٍ)[٣] اسمَ فاعلٍ مِن (طَالَه) إذا فاقَه في الطُّولِ».

وباشتراطِ اعتلالِ المصدرِ نحوُ (اعْتَوَنُوا اعْتِوَانًا)، و(اجْتَوَرُوا اجْتِوَارًا)، و(لَاوَذَ لِوَاذًا).

قولُه: (فِي مَصْدَرٍ) وَشَذَّ (نَارَتْ نِوَارًا)، بمعنَى: نَفَرَت، قالَ الشَّيخُ[٤]: «ولا نظير له في العربية».

في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[٥]: «ونُبِّهَ بتصحيحِ ما وزنُه (فِعَلٌ)، كـ: (الحِوَلِ، والعِوَدِ[٦]، والعِوَجِ) مصدرَ (حَالَ، وعَادَ المريضَ، وعَاجَ)، على أنَّ إعلالَ المصدرِ المذكورِ

---

(١) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٦).

(٣) في شرح الكافية الشافية: (طايل).

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٥ ـ ٢١١٦).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٣).

(٦) في المخطوط: (العوض)، وهو تحريف.

مشروطٌ بوجودِ الألفِ؛ حتَّى يكونَ [على][1] (فِعَالٍ)». انتهى.

وعلى قياسِ ذلك قولُه في الجَمعِ: (**وَصَحَّحُوا فِعَلَةً**)، فعلَى هذا (**وَصَحَّحُوا فِعَلَةً**) استثناءٌ مِن مسألةِ الجمعِ، وشذَّ (ثَوْرٌ، وثِيرَةٌ)، و(عُودٍ، وعِيَدَةٍ).

* * *

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ [أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ]

في «الخَصَائصِ»[2]: ممَّا يدلُّ على قوةِ اعتنائِهم بهذا الشَّأنِ[3] مراعاتُهم في الجمعِ حالَ الواحدِ؛ لأنه أسبقُ منه، فكما أعلُّوا الواوَ في الواحدِ أعلُّوها في الجمعِ، كـ: (قِيمَةٍ، وقِيَمٍ)، و(دِيمَةٍ، ودِيَمٍ)، ولَمَّا صحَّحُوها في الواحدِ صحَّحُوها في الجمعِ، كـ: (زَوْجٍ، وزِوَجَةٍ)، و(ثَوْرٍ، وثِوَرَةٍ).

فأمَّا (ثِيَرَةٌ) ففي إعلالِه ثلاثةُ أقوالٍ:

فصاحبُ «الكِتَابِ»[4] حملَه على الشُّذُوذِ.

وأبو العباسِ[5] قالَ: أعلُّوه ليفصِلُوا بذلك بينَ (ثَوْرٍ) الحيوانِ، وبينَ (الثَّوْرِ)

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الكافية.

(٢) انظر: الخصائص (١/ ١١٣).

(٣) تتميم لقوله: «واعلم أنَّ العربَ تُؤثِرُ مِن التجانسِ والتشابهِ وحَملِ الفرعِ على الأصلِ ما إذا تأمَّلتَه عرَفتَ منه قوةَ عنايتِها بهذا الشأنِ، وأنَّه منها على أقوى بالٍ». انظر: الخصائص (١/ ١١٢).

(٤) انظر: الكتاب (٤/ ٣٦١).

(٥) يعني به ثعلبًا، وقد تواتر عند النحاة كابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان والمرادي وغيرهم بعد مقالة ابن جني هذه أن المقصود بأبي العباس المبردُ، والذي أوقع =

للقطعةِ مِن الأَقِطِ؛ لأَنَّهم لا يقولون فيه إلا (ثِوَرَةٌ) بالتصحيحِ، لا غيرُ.

وقالَ أبو بكرٍ[١]: مقصورٌ مِن (ثِيَارَةٍ)، فتركُوا إعلالَ العَينِ أمارةً على ذلك، كما تركُوا تصحيحَ (اجْتَوَرَ) دلالةً على أنَّه في معنَى ما لا بُدَّ مِن صحَّتِه.

ع: لو نَظَّرَه بـ: (مِخْيَطٍ) كانَ أولَى؛ لأنَّه مثلُه سواءً[٢].

* * *

وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً) [وَفِي (فِعَلْ) وَجْهَانِ وَالإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ: (الحِيَلْ)]

قولُه: (**وَفِي فِعَلٍ وَجْهَانِ**) استثناءٌ مِن مسألةِ المصدرِ المقطوعِ فيها بالإعلالِ.

وفي «التَّسْهِيل»[٣] ما نصُّه: «تُبدَلُ الياءُ بعدَ كسرةٍ مِن واوٍ هي عينُ مصدرٍ لفعلٍ معتلِّ العينِ، أو عينُ جمعٍ لواحدٍ معتلِّ العينِ مطلقًا أو ساكنِها إن ولِيَها في الجمعِ ألفٌ وصحَّت اللامُ.

= هذا اللبس أن البصريين إذا أطلقوا أبا العباس فإن المراد به المبرد، ولكن ابن جني يصرح في غير موضع من كتبه أن الذي ذهب هذا المذهب أبو العباس ثعلب فيما أخبره به عن ثعلب ابنُ مقسم. انظر: المنصف لابن جني (٣٤٧).

(١) يعني به ابن السراج. انظر: الأصول لابن السراج (٣/ ٣١٠).

(٢) أراد أن لفظ (مِخْيَط) صحَّت فيه الياءُ ولم تُعَلَّ، وحقُّها إعلالٌ بالنقلِ والقلبِ، لتصيرَ (مخاط)، ولكن تُرِكَ الإعلالُ لكونها مقصورةٌ مِن (مِخْياطٍ)، فأرادوا أن ينبِّهوا على الأصلِ، وأنَّ هناك ألفًا زائدةً حُذِفَت، وكذلك (ثِوَرَةٌ) مقصورةٌ مِن (ثِوارةٍ)، التي تؤولُ إلى (ثِيارةٍ)، فصحَّحُوا ليدلُّوا على الألفِ المحذوفةِ، وابنُ هشامٍ يقصدُ أنَّ التمثيلَ بـ: (مِخْيَطٍ) أولَى مِن التمثيلِ بـ: (اجْتَوَرَ)؛ لأنَّ (اجتورَ) ليس فيها حذفٌ ولا قصرٌ مِن ممدودٍ، فلو مثَّل بـ: (مِخْيَطٍ) لكانَ مثلَ (ثِوَرةٍ). مستفاد من صديقي الأستاذ عماد غزير حفظه الله.

(٣) انظر: التسهيل (٣٠٤).

وقد يصحَّحُ ما حقُّه الإعلالُ مِن (فِعَلٍ) مصدرًا أو جمعًا، و(فِعَالٍ) مصدرًا، وقد يُعَلُّ ما حقُّه التصحيحُ مِن (فِعَالٍ) جمعًا أو مفردًا غيرَ مصدرٍ، ومِن (فِعَلَةٍ) جمعًا، وليسَ مقصورًا مِن (فِعَالَةٍ)، خلافًا للمبرِّدِ»[١].

قولُه[٢]: (**مِنْ فِعَلٍ مَصْدَرًا**) كـ: (حِوَلٍ)، (**أَوْ جَمْعًا**) كـ: (حَاجَةٍ، وحِوَجٍ)، و(**فِعَالٍ مَصْدَرًا**) كـ: (نَارَتْ نِوَارًا)، (**مِنْ فِعَالٍ جَمْعًا**) كـ: (طِيَالٍ).

* * *

وَالوَاوُ لَامًا [بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ   كَـ: «المُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ» وَوَجَبْ]

* * *

إِبْدَالُ وَاوٍ [بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ   وَيَا كَـ: (مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ]

هذا قسيمُ[٣] قولِه:

وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا

وذلك نحوُ (ضَارِبٍ، وضُوَيْرِبٍ).

قولُه: (**كَمُوقِنٍ**) أي: كياءِ (مُوقِنٍ) الأصليةِ في كونِها ساكنةً مفردةً، فخرجَ نحوُ (هُيَامٍ، وعُيَّلٍ).

وبقيَ شرطٌ ثالثٌ، وهو أن لا تكونَ في جمعٍ، فإنَّ الذي يُعَلُّ حينئذٍ الحركةُ، نحوُ (بِيضٍ).

---

(١) انظر: المقتضب (١/ ٢٦٨) والأصول (٣/ ٣١٠).

(٢) يعني ابن مالك في التسهيل.

(٣) في المخطوط: (تقسيم)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٤٦).

ورابعٌ، وهو أن لا تكونَ عينًا لـ: (فُعْلَى)[1] صفةً، فإنَّ هذه لا يجبُ فيها إعلالُ الحرفِ، بل يجوزُ، تقولُ: «رَجُلٌ أَخْيَرُ»، و«امْرَأَةٌ خِيرَى، وخُورَى»، وكذا: (ضِيقَى، وضُوقَى)، و(كِيسَى، وكُوسَى).

وقد أشارَ إلى مسألةِ الجمعِ بقولِه: (وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ)، وإلى مسألةِ الصفةِ بآخرِ الفصلِ، وكانَ حقُّه أن يَذكرَه إلى جانبِ مسألةِ الجَمعِ.

* * *

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ [فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)]

[ويكسر المضموم في جمع]: فأمَّا قولُهم: (عَائِطٌ، وعُوطٌ) فشاذٌّ، والقياسُ (عِيطٌ)، وقد تكلَّمُوا بهما[2].

قولُه: (أَهْيَمَا) وكذا في جمعِ (هَيْمَاءَ)، وهي الإبلُ التي بها داءُ الهُيامِ، وهو داءٌ تشربُ منه فلا تَرْوَى.

[هِيمٌ]: جمعُ (أَهْيَم، وهَيْمَاءَ)، قالُ ذو الرُّمةِ[3]:

فَأَصْبَحْتُ كَالهَيْمَاءِ لَا الْمَاءُ مُبْرِدٌ ... صَدَاهَا وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

وقيلَ في الآيةِ[4] إنَّ (الهِيمَ): الرمالُ، قالَ الزَّمخشريُّ[5]: «ووجهُه أنَّه جَمْعُ

---

(١) في المخطوط: (عينا الفعل)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٤٧).

(٢) انظر: الجيم (٢/ ٢٦٠) ومعاني القرآن للفراء (١/ ٧٣).

(٣) من الطويل، ورواية الديوان: (مبرئ). انظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ١٠٠٠) ونوادر أبي زيد (٥٥٩) وغريب الحديث للخطابي (٢/ ٤٦٦).

(٤) يقصد قوله تعالى: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾، الواقعة: ٥٥.

(٥) انظر: الكشاف (٤/ ٤٦٤).

(الهَيَامِ)، بفتحِ الهاءِ، وهو الرَّملُ الذي لا يتماسكُ، جُمِعَ على (فُعُلٍ)، كـ: (سَحَابٍ، وسُحُبٍ)، ثمَّ خُفِّفَ، وفُعِلَ به ما فُعِلَ بجمعِ: (أَبْيَض)»[1].

* * *

وَوَاوًا اثْـرَ الضَّمِّ [رُدَّ اليَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا]

* * *

كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) [كَـ: (مَقْدُرَهْ) كَذَا إِذَا كَـ: (سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ]

(كَتَاءِ) كذا: أي: لازمةٍ، وإنَّما كانت لازمةً؛ لانتفاءِ (مَفْعُلٍ) في كلامِهم، وكذا لو بنيتَ مثلَ: (عَرْقُوَةٍ) تقولُ: (رَمْوُوَةٍ)؛ لانتفاءِ (فَعْلُوٍ)، أمَّا لو بنيتَ مِن (الرَّمْيِ) مثلَ (سَمُرَةٍ) فإنَّك تقولُ: (رَمُوَةٌ) إن قدَّرتَ طرآنَ الهاءِ، و: (رَمُيَةٍ) إن لم تقدِّر الطرآنَ.

* * *

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا [لِـ: (فُعْلَى) وَصْفَا فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى]

في «شَرْحِ الغَايَةِ»[2] أنَّ قلبَ الضمةِ كسرةً واجبٌ في الجمعِ، كما تقدَّمَ، وفي الصفةِ على (فُعْلَى)، كـ: (ضِيزَى، وخِيرَى، وكِيسَى)، تأنيثَ: (أَخْيَر، وأَكْيَس)، وأنَّهم ربَّما قلبُوا الياءَ واوًا، سُمِعَ منهم: (الخُورَى، والكُوسَى، والضُّوقَى)، فإن كانت (فُعْلَى) اسمًا فقَلْبُ الياءِ واوًا واجبٌ، كـ: (طُوبَى).

---

(١) صار إلى (بِيضٍ).

(٢) انظر: شرح الغاية (٢٦٥).

وفيه(١) أيضًا أنَّ قلبَ الياءِ الساكنةِ واوًا للضَّمةِ شرطُه أن لا تقرُبَ مِن الطرفِ، فإن قرُبَت منه قُلِبَت الضمةُ كسرةً، سواءٌ أكانت في جمعٍ، كـ: (بِيضٍ، وعِيسٍ)، أو مفردٍ، كقولِهم(٢): «أَعْيَسُ بَيِّنُ العِيسَةِ»، و(العِيسَةُ): (فُعْلَةٌ)، كـ: (الحُمْرَةِ).

وفي هذا رَدٌّ على الأخفشِ(٣) في قولِه: إنَّ قلبَ الحركةِ إنَّما يكونُ في الجمعِ؛ لثقلِه، وأنَّك تقولُ [في](٤) مثالِ (فُعْلٍ) مِن (البَيَاضِ): (بُوضٌ).

ويمكنُ أن يقالَ: إنَّه ثِقَلُ تاءِ التأنيثِ(٥)، فأشبهَ بذلك الجمعَ.

ومِن العربِ(٦) مَن يقولُ (مَعُوشَةٌ)، ويقوِّي قولَ الأخفشِ(٧)؛ لأنَّه مِن (العَيْشِ)، وهو مفردٌ، وقد قَلَبَ الياءَ واوًا.



---

(١) انظر: شرح الغاية (٢٦٧).

(٢) انظر: الإبل للأصمعي (١٤٧) ولسان العرب (٤/ ٣٦٤) ونهاية الأرب (١٠/ ١٠٨) وشرح المرادي (٣/ ١٥٨٩).

(٣) انظر: تصريف المازني (١/ ٢٩٦) والمقتضب (١/ ١٠١).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في شرح الغاية: «إن فيه ثقلًا للزوم تأنيثه».

(٦) لغة الأزد. انظر: تهذيب اللغة (٣/ ٣٩).

(٧) انظر: الأصول لابن السراج (٣/ ٣٤٨) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٢٥٠).

فَصْلٌ

مِنْ لَامِ (فَعْلَى) اسْمًا [أَتَى الوَاوُ بَدَلْ   يَاءٍ كَـ: (تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ]

فَأَمَّا قولُهم: (العَلْيَاءُ)، بالمدِّ والفتحِ، وقولُه(١):

لَمْ يُغْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا   ....

فمِن شواذِّ الإبدالِ.

ومثلُه (الشُّكَايَةُ)، و(الرُّغَايَةُ) مِن رُغوةِ اللَّبنِ، بضمِّ الفاءِ والإبدالِ في اللامِ، فإذا فتحُوا الفاءَ أو كسرُوها فالواوُ، قالَه الفراءُ(٢).

وقولُهم(٣): «دَيَّمَتِ السَّمَاءُ»، إذا أمطرت الدِّيمةُ، وهي المطرُ الدائمُ.

وقولُهم(٤): «هذا أَحْيَلُ مِن هذا، وأَحْوَلُ»، أي: أكثرُ حيلةً، و(٥): «لا حَيْلَ ولا قُوةَ إلا باللهِ»، وإنَّما لم يُجعَلا لغتَين؛ لقولِهم(٦): «هُما يَتَحاوَلَانِ» إذا قابلَ كلٌّ

---

(١) بتمامه:

لَمْ يُغْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا   ولا شَفَى ذَا الغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

والرجز ينسب لرؤبة، وللعجاج. انظر: ملحق ديوان رؤبة (١٧٣) وديوان العجاج (٧٣ و٧٦) وشرح التسهيل (٢/ ١٢٨).

(٢) انظر: إصلاح المنطق (٨٨) وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٥٢).

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٣٥٦) والصحاح (٥/ ١٩٢٥).

(٤) انظر: إصلاح المنطق (١٠٦).

(٥) نُقل عن الكسائي. انظر: تهذيب اللغة (٥/ ١٥٨) والمحتسب (١/ ١٩٠).

(٦) انظر: المحتسب (٢/ ٣٥٨).

منهُما احتيالَه باحتيالِ صاحبِه.

و[١]: «صَبَا الرَّجُلُ صَبْيًا» إذا فعلَ [فِعلَ][٢] الصِّبْيانِ.

وهذا كلُّه نظيرُ ما يُفعَلُ مِن الحذفِ لغيرِ مُوجِبٍ، كـ: (يَدٍ، ودَمٍ).

* * *

بِـالعَكْسِ جَـاءَ لَامُ [(فُعْلَـى) وَصْـفَا وَكَـوْنُ (قُصْـوَى) نَـادِرًا لَا يَخْفَـى]

[فُعْلى وصفًا]: قالَ النَّاظِمُ[٣]: «إن كانَ (فُعْلَى) اسمًا محضًا فلا قلبَ، كـ: (حُزْوَى)، وإن كانت صفةً محضةً، أو جاريةً مَجرى الأسماءِ، كـ: (العُلْيَا، والدُّنْيَا)، قُلِبَت الواوُ ياءً».

قالَ: «والنحويونَ يقولونَ هذا الإعلالُ مخصوصٌ بالاسمِ، ثمَّ لا يمثِّلُون إلَّا بصفةٍ محضةٍ، أو بـ: (الدُّنْيَا)، والاسميةُ فيها عارضةٌ، ويزعمونَ أنَّ تصحيحَ (حُزْوَى) شاذٌّ، كتصحيحِ (حَيْوَةٍ)، وهذا قولٌ لا دليلَ على صِحَّتِه، وما قلتُه مؤيَّدٌ بالدليلِ، ومُوافِقٌ لقولِ أئمةِ اللغةِ، حكَى الأزهريُّ[٤] عَن الفراءِ[٥] وعَن ابنِ السِّكِّيتِ[٦] أنَّهما قالَا: ما كانَ مِن النعوتِ مثلَ (الدُّنْيَا، والعُلْيَا) فإنَّه بالياءِ؛ لأنَّهم يستثقلونَ الواوَ مَع

---

(١) انظر: فعلت وأفعلت للزجاج (٦٩) وغريب الحديث للخطابي (١/ ١٢٨).

(٢) ساقطة من المخطوط، وهي زيادة يقتضيها السياق. انظر: حواشي ابن بري على درة الغواص (٨١٨).

(٣) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (١٥٧).

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٩/ ١٧٥).

(٥) انظر: لغات القرآن للفراء (٧١).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٠٧).

ضمِّ الأوَّلِ، وليسَ فيه اختلافٌ، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ قالُوا: (القُصْوَى)، فأظهَرُوا الواوَ، وهو نادرٌ، وبنُو تميمٍ يقولونَ: (القُصْيَا)». انتهى كلامُه.

وفي «شَرْحِ الغَايَةِ»(١) ذكرَ أنَّ القلبَ في الأسماءِ، ثمَّ مَثَّلَ بـ: (الدُّنْيَا، والعُلْيَا)، وذكرَ كلامَ النَّاظِمِ(٢) إلى آخرِه، ثمَّ قالَ(٣): «وقد شذَّ مِن الصفةِ في (فُعْلَى): (الحُلْوَى)، فلم يقلبوا واوَها ياءً كما فعلوا بـ: (العُلْيَا).

وإنَّما قالَ في (فُعْلَى)؛ لأنَّه إن كانَ (فَعْلَى) بالفتحِ فلا قلبَ، كـ: (دَعْوَى، ورَضْوَى).

قالَ ابنُ السَّرَّاجِ في كتابِ «الْمَقْصُورِ والْمَمْدُودِ»(٤): «(الدُّنْيَا) مؤنثةٌ مقصورةٌ، تُكتَبُ بالألفِ، هذه لغةُ أهلِ نجدٍ وتميمٍ خاصَّةً، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ وبنِي أسدٍ يلحقونَها ونظائرَها بالمصادرِ ذواتِ الواوِ، فيقولونَ: (دَنْوَى)، مثلَ (شَرْوَى)، وكذلك يفعلونَ بكلِّ (فُعْلَى) موضعُ لامِها واوٌ يفتحونَ أوَّلَها، ويقلبونَ ياءَها واوًا، وأمَّا أهلُ اللغةِ الأُولَى فيضمُّونَ الدالَ، ويقلِبُونَ الواوَ ياءً؛ لأنَّهُم يستثقلونَ الضَّمةَ والواوَ»، انتهى.

فظهرَ بهذا النقلِ أنَّ (فُعْلَى) مختلَفٌ فيه، فالحجازيُّونَ وبنو أسدٍ يَفتحونَ أوَّلَه؛ لتَصِحَّ الواوُ، فيقولُونَ: (دَنْوَى، وعَلْوَى، وقَصْوَى)، والتميميُّونَ والنَّجدِيُّونَ

---

(١) انظر: شرح الغاية (٢٦٥ ـ ٢٦٦).

(٢) ولم يصرح أبو حيان بابن مالك، بل قال: «وقال بعض المتأخرين: ...».

(٣) انظر: شرح الغاية (٢٦٦).

(٤) انظر: الخط لابن السراج (١٢٣)، مجلة المورد، عام ١٩٧٧م.

يقلبونَها؛ لأجلِ الضَّمَّةِ، فيقولونَ: (الدُّنْيَا، والعُلْيَا، والقُصْيَا)»[١].



(١) انتهى النقل هنا من أبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٦٦).

فَصْلٌ

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ [مِنْ وَاوٍ وَيَا   وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا]

قولُه: (وَمِنْ عُرُوضٍ) حقُّه أن يقولَ: (غَيْرِ لَازِمٍ).

قالَ فا[1] في «تَذْكِرَتِه»: (إِيَّلٌ) يحتمِلُ ثلاثةَ أوجهٍ:

أحدُها: أن يكونَ (فِعَّل)، مِن (أَيْلَةَ) اسمَ البلدِ.

الثاني: أن يكونَ (فِعْيَل)، كـ: (عِثْيَر)، مِن: (آلَ يَؤُولُ)، إذا رجعَ، فأصلُه: (إِوْيَل)، فانقلَبَت الواوُ ياءً؛ إمَّا لوقوعِها ساكنةً بعدَ كسرةٍ، وإمَّا لوقوعِها ساكنةً قبلَ ياءٍ.

والثالثُ: أن يكونَ (فِعْيَل)، مِن: (وَأَلَ يَئِلُ)، فأصلُه: (وِءْيَل)، ثمَّ أُبدِلَت الواوُ همزةً، كما فِي (إِسَادَةٍ)، فصارَ (إِءْيَل)، ثمَّ أُبدِلَت الهمزةُ الثانيةُ ياءً لُزومًا، ولَمَّا لَزِمَها التخفيفُ ادُّغِمَت في الزائدةِ.

ع[2]: لا يصحُّ أن تُعَلَّلَ إجازةُ التصحيحِ في تصغيرِ (جَدْوَلٍ، وقَسْوَرٍ، وأَسْوَدَ) بصحَّتِها في التكسيرِ، ويُقتَصَرُ على ذلك؛ لئلَّا يرِدَ عليك تصغيرُ (مَقَامٍ)؛ فإنَّ الإعلالَ فيه واجبٌ، مع قولِهم: (مَقَاوِمُ)، وكذا: (يَقُومُ) عَلَمًا، مع أنَّك تقولُ: (يَقَاوِمُ) في

---

(١) يقصد بـ: (فا) الفارسي، وكتاب التذكرة مفقود حتى الآن كما أشرنا من قبل، وقد اختصره ابن جني، وهو محقق مطبوع، والمسألة ذكرها أيضًا الفارسي في البغداديات. انظر: البغدادايات (٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٢) التحشية هذه مستفادة من الخصائص. انظر: الخصائص (٣/ ٨٦).

تكسيرِه، بل بذلك مع ظهورها محرَّكةً في المفردِ.

وقولُنا: «فِي الْمُفْرَدِ» مُخرِجٌ لنحوِ (عَجُوزٍ)، ونقولُ: (عَجُوزٌ) أولَى بالإعلالِ؛ لأنَّ واوَه لا تظهرُ في الجمعِ، بل تُهْمَزُ.

ابنُ جِنِّي[1]: قالَ أبو عَلِيٍّ: ممَّا أعانَ على جوازِ: (جُدَيْوِلٍ، وأُسَيوِدٍ)[2] أنَّ معناهُما: (جَدْوَلٌ صَغِيرٌ)، و(أَسْوَدُ صَغِيرٌ)[3]، والواوُ في هذينِ تَصِحَّانِ.

ع: لا يصحُّ الاستدلالُ بجوازِ الإعلالِ في: (أَسْوَدَ) صفةً إذا صُغِّر بقولِه[4]:

أُسَــــيِّدُ ....

في كتابِ «العَين»[5]: «لَوَي: يَلْوِي لَيًّا ولَوْيًا»[6].

قالَ أبو بكرٍ الزُّبَيْدِيُّ في «التقريظ»[7]: «اللَّوْيُ مُحالٌ، ولا بُدَّ مِن الادِّغامِ».

* * *

فَيَــــاءَ الــــوَاوَ اقْلِــــبَنَّ [مُــــدْغِمَا   وَشَــذَّ مُعْطًـى غَيْـرَ مَـا قَـدْ رُسِـمَا]

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٣٥٥).

(٢) في المخطوط: (واوأسيود)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٥٨).

(٣) (أسود صغير) ليست في مطبوعة الخصائص.

(٤) بتمامه:

أُسَــــيِّدُ ذو خُرَيِّطَــــةٍ نهــــارًا   مِــــنَ المتلقِّطــــي قَــــرَدِ القُمَــــامِ

والبيت من الوافر، وهو للفرزدق. انظر: ديوان الفرزدق (٢/ ٨٣٤) والكتاب (١/ ١٨٥).

(٥) انظر: العين (٨/ ٣٦٣).

(٦) ليس في مطبوعة العين: (لويًا)، ولا ذكر لهذا المصدر، ولم ينقل عن الخليل هذا أحد.

(٧) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين للزبيدي (٢٢٤).

قولُه: (مُدْغِمَا) وقد يُخَفَّفُ بغيرِ الادِّغامِ بحذفِ الحرفِ الْمُدَّغَمِ فيه، كـ: (سَيْدٍ، وهَيْنٍ، ولَيْنٍ، ومَيْتٍ)، وهذا كلُّه باتفاقٍ.

قيلَ[(١)]: ومنه (شَيْءٌ)، وقيلَ[(٢)]: و(رَيْحَانٌ)، وقيلَ[(٣)]: و(قَيْلٌ).

وفي كتاب «العَين»[(٤)] أنَّهم اختلفُوا في (فُلَانٍ)، فقيلَ: (فُعَالٌ)، مِن: «فَلَنَ»، وقيلَ: (فُعْلَانٌ) محذوفٌ، وتصغيرُه[(٥)]: (فُلَيَّانٌ).

قالَ أبو بكرٍ في «التقريظ»[(٦)]: «هذا غلطٌ؛ لو كان كذلك[(٧)] لَمُنِعَ مِن الصرفِ؛ لأنَّه معرفةٌ».

ع: لو سمَّينا بـ: (رَيْحَانٍ) لمنعناه مِن الصرفِ على القولَين.

قولُه:

وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

نحوُ: «عَوَى عَوَّةً»[(٨)]، و«هُوَ نَهُوٌّ عَنِ الْمُنْكَرِ»[(٩)]، وقالَ[(١٠)]:

---

(١) مذهب الفراء. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢١) والمنصف (٢/ ٩٤) والممتع (٣٢٩).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٥/ ١٤٣).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٦٤٢).

(٤) انظر: العين (٨/ ٣٢٦).

(٥) في المخطوط: (وتقديره)، والتصويب من العين، وعند الزبيدي: (وتحقيره).

(٦) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين لأبي بكر الزبيدي (٢٢٠).

(٧) يعني: «على فُعْلَانٍ».

(٨) انظر: مجالس ثعلب (١/ ١٠١).

(٩) انظر: إصلاح المنطق (١٦٤) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٢٣٧).

(١٠) البيت ينسب للشنفرى ولتأبط شرًّا ولخلف الأحمر، وهو من المديد. انظر: ديوان الشنفرى =

وَفُتُــــوٌّ هَجَّــــرُوا ثُـــمَّ أَسْـــرَوْا لَـــيْلَهُمْ حَتَّـــى إِذَا انْجَـــابَ حَلُّـــوا

جمعَ (فَتًى) على (فُعُولٍ)، كـ: (عَصًا، وعُصِيٍّ)، ثمَّ قلَبَ اللامَ واوًا، ثمَّ ادَّغَمَ.

* * *

مِـــنْ يَـــاءٍ اوْ وَاوٍ [بِتَحْرِيـــكٍ أُصِـــلْ أَلِفًـــا ابْـــدِلْ بَعْـــدَ فَـــتْحٍ مُتَّصِـــلْ]

ع: تُقلَبُ الواوُ والياءُ أَلِفَيْنِ بشروطٍ: منها ما هو في الحرفِ، وما هو في صفتِه، وما هو فيما قبلَه، وما هو فيما بعدَه، وما هو في الكلمةِ:

أمَّا الذي في الحرفِ فثلاثةُ أمورٍ:

أحدُها: أن يكونَ متأصِّلًا، فخرجَ نحوُ (شَيَرَةٍ) في (شَجَرَةٍ).

والثاني: أن لا يليه ما يستحِقُّ الإعلالَ، فخرجَ الأوَّلُ مِن مُعْتَلَّيْ: (هَوًى، ونَوًى، وشَوًى، وطَوًى).

والثالثُ: أن لا يكونَ عينًا لِمَا زِيدَ في آخرِه ما يَخُصُّ الاسمَ، فخرجَ نحوُ (حَيَدَى، وصَوَرَى).

وأما الذي في وَصفِه فأمرانِ:

أحدُهُما: الحركةُ، فخرجَ: (القَوْلُ، والبَيْعُ).

والثاني: تأصُّلُها[1]، فخرجت العارضةُ، وهي نوعانِ: حركةُ التقاءِ الساكنينِ،

= (٨٤) والعقد الفريد (٣/ ٢٥٢) وحماسة الخالديين (١/ ٧٨) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٩٠) وللتبريزي (١/ ٣٤٥).

(١) في المخطوط: (تأصلهما)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٦٠).

نحوُ[١]: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾، و«اخْشَوُا اللهَ»، وحركةُ النَّقْلِ، نحوُ (جَيَلٍ، وتَوَمٍ).

وأمَّا الذي فيما قبلَه فأمرانِ:

أحدُهُما: الفتحُ، فخرجَ نحوُ: (هُيَامٍ، وحِوَلٍ).

والثاني: الاتِّصالُ، فخرجَ نحوُ: «ضَرَبَ وَاعِدًا»، و: «ضَرَبَ يَاسِرًا».

وأمَّا الذي فيما بعدَه فأمرٌ واحدٌ، وهو الحركةُ إن كانت الواوُ عَينًا[٢]، نحوُ: (طَوِيلٍ، وخَوَرْنَقٍ)، والحركةُ أو السكونُ الذي ليسَ ألفًا ولا ياءً مُشدَّدةً إن كانت لامًا.

وأمَّا الذي في الكلمةِ[٣] فثلاثةُ أمورٍ:

أحدُها: أن لا تكونَ على (افْتَعَلَ) الدالِّ على معنَى: (التفاعُلِ) والعينُ واوٌ، نحوُ: «اجْتَوَرُوا».

الثاني: أن لا يكونَ على (فَعِلَ) الذي وصفُه على (أَفْعَلَ)، كـ: (عَوِرَ، وحَوِلَ، وغَيِدَ).

الثالثُ: أن لا تكونَ مصدرًا لهذا الفِعلِ[٤]، كـ: (العَوَرِ، والغَيَدِ، والحَوَلِ).

* * *

إِنْ حُـرِّكَ التَّـالِي [وَإِنْ سُـكِّنَ كَـفّْ ... إِعْـلَالَ غَيْـرِ الـلَّامِ وَهْـيَ لَا يُكَـفّْ]

* * *

---

(١) التوبة: ٤٢.

(٢) في المخطوط (الواو اليا عينًا)، والتصويب من العليمي.

(٣) في المخطوط زيادة (كلم).

(٤) الذي على (فَعِلَ).

إِعْلَالُهَــا بِسَــاكِنٍ [غَيْــرِ أَلِــفْ أَوْ يَــاءِ التَّشْــدِيدُ فِيهَــا قَــدْ أُلِــفْ]

يجبُ قلبُ اللامِ المعتلةِ المحرَّكةِ المفتوحِ ما قبلَها أَلِفًا إن تَحَرَّكَ ما بعدَها، أو سَكَنَ ولم يكن ألفًا، ولا ياءً مشددةً، ولا نونَ توكيدٍ، نحوُ: «لَا تَسْعَيَنَّ»، وَ«لَا تَخْشَيَنَّ»، ولم يذكر هذه المسألةَ هنا؛ لأنَّها قد عُلِمَت مِن بابِ (نُونَي التوكيدِ).

* * *

وَصَــحَّ عَــيْنُ (فَعَــلٍ، [وَفَعِــلَا) ذَا (أَفعَــلٍ) كَــ: (أَغْيَــدٍ، وَأَحْــوَلَا)]

[وصح عين فعل]: حقُّه أن يقول: (ذا أَفْعَل)[1]؛ لئَلا يُوهِمَ إرادةَ ما يعُمُّ نحوَ: (بَابٍ، ونَابٍ، ودَارٍ)، وليس كذلك.

ومِن ثَمَّ حكمُوا بشذوذِ (القَوَدِ)، و(الرَّوَحِ) جمعَ (رَائِحٍ)، وجعلوهُما نظيرَ (عِفَوَةٍ) جمعَ (عِفْوٍّ)، وهو الجَحشُ، و(أُوَوٍ) جمعَ (أُوَّةٍ)، وهو الداهيةُ، ومثلُ (القَوَدِ، والرَّوَحِ): (الغَيَبُ) جمعَ (غَائِبٍ).

قولُه: (وَصَحَّ عَيْنُ) البيتَ، أحسَنُ مِن هذا وأتمُّ قولُه في «الكَافِية»[2]:

وَصَــحَّحُوا العَــيْنَ التِــي مِــنْ (فَعِـلَا) إِنْ يَتَّــزِنْ فَاعِلُــهُ بِــــ: (أَفْعَــلَا)

وَهَكَــذَا مَصْــدَرُهُ وَمَــا بُنِــي مِنْــهُ كَمِثْــلِ (عَــيَنٍ، وأَعْــيَنٍ)[3]

---

(١) كذا في المخطوط، ولا وجه للاعتراض، إلا أن يكون في المخطوط تحريف، وأن الصواب: (ذوا أفعل)، وإذا أرادها مع الوزن كان الكلام: (ذوا افْعَلٍ) بوصل الهمزة.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٢٧).

(٣) في الكافية: (ومعين).

قالَ نُصَيبٌ[(١)]:

سَـوِدْتُ فَلَـمْ أَمْلِـكْ سَـوَادِي وَتَحْتَـهُ قَمِـيصٌ مِـنَ القُـوهِيِّ بِـيضٌ بَنَائِقُـهْ

وروَى س[(٢)] أنَّ بعضَ العربِ يروِي هذا البيتَ: (سُدْتُ) ـ ليُنظَر مِن (شَرْحِ الأَبْيَاتِ)[(٣)] ـ فهذا إعلالٌ، وقد يُقالُ: نظرَ إلى لفظِه، لا إلى أصلِه، على وجهِ الشُّذوذِ.

ليُنظَر في علةِ تصحيحِ: (هَوِيَ، وغَوِيَ، وحَيِيَ)[(٤)].

* * *

وَإِنْ يَـبِنْ (تَفَاعُـلٌ) [مِـنِ (افْتَعَـلْ) وَالعَـيْنُ وَاوٌ سَـلِمَتْ وَلَـمْ تُعَـلّْ]

قولُـه: (وَالعَـيْنُ وَاوٌ): ذكـرَ في «الخَصَـائِصِ»[(٥)] أنَّـه قـالَ في كتابِـه في (أَشْـعَارِ الهُذَلِيِّينَ)[(٦)] في لفظةٍ: إنّه إنمَّا[(٧)] لم تُعَلَّ العينُ فيها، مع أنَّها على وزنِ (افْتَعَلَ)؛ لكـونِ

---

(١) من الطويل. انظر: ديوان نصيب (١١٠) والكتاب (٤/ ٥٧) وشرح المفصل (٤/ ٤٣٦).

(٢) انظر: الكتاب (٤/ ٥٧).

(٣) يقصد به شرح السيرافي على أبيات سيبويه، والحديث عن هذا البيت ليس في مطبوعة هـذا الكتاب.

(٤) لأنها لو أُعِلَّت لقيلَ: (هَايَ، وعَايَ، وحَايَ)، فيقتضي وقوعَ ياءٍ متطرفةٍ بعدَ ألفٍ، وهـذا نادرٌ في كلامِهم، كما أنَّها حُمِلَت على الأصلِ، إذ بابُ (فَعَلَ) بالفتحِ أكثرُ، وقد صحَّتَ في (فَعَلَ) حتَّى لا يتوالَى إعلالانِ، فحُمِلَ الفرعُ عليه. انظر: الشافية (١/ ٩٧).

(٥) انظر: الخصائص (١/ ١٥٢).

(٦) ابن جني في هذا الموضع يتحدث عن لفظة (اسْتَيَقُوا) في بيت هذلي، لكن هذا البيت والحديث عنه ليس في مطبوعة شرح أشعار الهذليين، وأيضًا في الخصائص موضعه بياض.

(٧) في المخطوط: (لما)، والتصويب من الخصائص.

عينِها ياءً، وبينَ الياءِ والألفِ شدةُ تقارُبٍ، وتلك اللفظةُ هي (اسْتَافَ).

قالَ: «وأمَّا الآنَ فإنِّي أقولُ: العلةُ مستمرةٌ، يعني: في ذواتِ الواوِ وذواتِ الياءِ، وإنَّ: (اسْتَافُوا) ليسَ معناه (تَسَايَفُوا)، بل: (تَنَاوَلُوا السُّيُوفَ)، كقولِك: «امْتَشَنُوا سُيُوفَهُمْ، وَامْتَخَطُوهَا»، أي: تَنَاوَلُوهَا، وجَرَّدُوها، ثـمَّ يُعلَمُ أنَّهم تضارَبُوا مِمَّا دلَّ عليه قولُهم: «اسْتَافُوا»، فكأنَّه مِن بابِ ذِكرِ السَّبَبِ، وأمَّا تفسيرُ أهلِ اللغةِ: (اسْتَافَ القَوْمُ) بمعنَى: (تَسَايَفُوا) فتفسيرٌ عَلى المعنَى، على عادتِهم»[1].

* * *

وَإِنْ لِحَـرْفَيْنِ [ذَا الإِعْـلَالُ اسْـتُحِقّْ صُـحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْـسٌ قَـدْ يَحِـقّْ]

[لحرفين]: أعمُّ مِن أن يكونَ الحرفانِ واوَين، نحوُ: (أَحْوَى)، أصلُه: (أَحْوَوُ)؛ لأنَّه مِن (الحُوَّةِ)، أو ياءَين، نحوُ: (الحَيَا)، أصلُه: (الحَيَيُ)، بدليلِ: (حَيَيَانِ)[2]، و(الحَيَا): الغَيثُ، أو واوًا وياءً، كـ: (هَوَى).

وفي «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[3] بعدَ أن ذكرَ: (أَحْوَى) قالَ ما معناه: إنَّه إنَّما لم تقلَبا؛ لئلَّا يلتقيَ ألفان، فتحذفُ إحداهُما، ثمَّ تُحذَفُ الأخرى؛ لالتقاءِ الساكنينِ: الألفِ والتنوينِ، فيبقَى اسمٌ متمكِّنٌ على حرفٍ، وذلك ممتنعٌ، وما أفضَى[4] إلى مُمتَنِعٍ مُمتَنِعٌ.

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ١٥٣).

(٢) في المخطوط: (أحييان)، وهو تحريف. انظر: الأصول (٣/ ٢٤٩) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٣١٥).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٣٠).

(٤) في المخطوط: (اقتضى)، والتصويب من شرح الكافية.

قلتُ: (أَحْوَى) ممَّا لا ينصرِفُ، فلا تنوينَ فيه، ثمَّ الفعلُ أصلٌ في التصريفِ، ولا تنوينَ فيه، فلِمَ امتنعَ ذلك فيه؟ لا يقال[1].

* * *

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ [قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا]

وذلك متَّفَقٌ عليه في الألفِ والتاءِ، كـ: (جَوْزَاتٍ، وبَيْضَاتٍ) في لغةِ هذيلٍ[2]، وفي الألفِ والنونِ في: (الطَّوَفَانِ، والهَيَمَانِ)، وشذَّ: (مَاهَانُ، ودَارَانُ)[3].

وليسَ منه: التاءُ، فنحوُ: (الحَوَكَةُ) وشِبهه قالَ النَّاظِمُ[4]: «تصحِيحُه شاذٌّ باتفاقٍ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ تلحقُ الفعلَ الماضيَ لفظًا، كما تلحَقُ الاسمَ ولا يَثْبُتُ بلحاقِها مباينةٌ».

ومُختَلَفٌ فيه: في ألفِ التأنيثِ، نحوُ: (صَوَرَى) اسمَ ماءٍ، فقالَ المازنيُّ[5]: تصحيحُه قياسٌ؛ لاختصاصِها بالاسمِ، وقالَ الأخفشُ[6]: لأنَّها تشبهُ ألفَ التثنيةِ[7]؛ لأنَّها كألفِ (فَعَلَا) إذا جُعِلَ علامةَ تثنيةٍ، فلو بُنِيَ مثلُها مِن: (القَوْلِ) على رأيِه لقيلَ:

---

(١) كذا في المخطوط، وإن كان كذلك فيظهر أن هنا سقطًا، على أن: (لا يقال) ليست عند العليمي (٢/ ٥٦٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٦٠٠).

(٣) انظر: الكتاب (٤/ ٣٦٣).

(٤) انظر: شرح الكافة الشافية (٤/ ٢١٣٣).

(٥) انظر: شرح تصريف المازني (٢/ ٩).

(٦) انظر: الممتع (٣١٦) وشرح الشافية للرضي (٣/ ١٠٧).

(٧) في المخطوط: (التأنيث)، وهو تحريف، والتصويب من كلامه الآتي.

(قَالَى)، جريًا على القياسِ، كما أنَّ (قَائِلًا) لو حُذِيَ به في الجمعِ حذوَ: (حَوَكَةٍ) لقيلَ: (قَالَةٌ) باتفاقٍ؛ لأنَّ ما شذَّ لا يُتَّبَعُ في شذوذِهِ.

وكلامُ المؤلِّفِ جارٍ على مذهبِ المازنيِّ، وإلا فكانَ ينبغِي له أن يُفَصِّلَ.

وبالجملةِ فيجبُ عندي استثناءُ تاءِ التأنيثِ؛ لأنَّ التي تلحقُ الفعلَ إنَّما هي الساكنةُ، وهذه متحرِّكةٌ، فهي خاصَّةٌ، ولم تُعتَبَر، وينبغِي أن يُقالَ: لأنَّ شِبْهَها يَلحَقُ الفعلَ، ولا يُقالَ: إنَّها هي تلحقُ الاسمَ والفعلَ.

* * *

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ [مِيمًا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَـ: «مَنْ بَتَّ انْبِذَا»]

في «الخَصَائِصِ»[1]: «بابٌ: (العدولُ عَن الثقيلِ إلى أثقلَ مِنه للتخفيفِ)، مِن ذلك: (عَمْبَرٌ)[2]، أبدلُوا النونَ ـ وهو أخفُّ ـ ميمًا، وهي أثقلُ، فخفَّتِ الكلمةُ، ولو بَقَّوا النونَ كان أثقلَ.

وكذلك في (حَيَوَانٍ)، أصلُه: (حَيَيَانٌ)؛ لأنَّ اتِّفاقَ الخفيفتَين وتواليهما أثقلُ.

وكذا (دِينَارٌ)، أصلُه: (دِنَّارٌ)، بدليلِ: (دَنَانِيرَ)، فعدلُوا عَن النونِ إلى الياءِ، وكذلك: (دِيوَانٌ)، أصلُه: (دِوَّانٌ).

فإن قيلَ: هذا لَمَّا صارَ: (دِيَوانًا) أُعِلَّ إعلالَ (سَيِّدٍ).

قيلَ: لأنَّه نقضٌ للغرَضِ؛ لأنَّهم إنَّما هربُوا مِن المثلين.

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٠).

(٢) في المخطوط: (عنبر)، والتصويب من الخصائص.

وقالَ بعضُهم[(١)] في (آيِيٍّ، ورَائِيٍّ) المنسوبَين إلى (آيَةٍ، ورَايَةٍ): (آئِيٌّ، ورَائِيٌّ)، بإبدالِ الهمزةِ مِن الياءِ؛ لئلَّا تجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ، وكذلك قالَ بعضُهم: (رَاوِيٌّ، وآوِيٌّ)، فأبدلَها واوًا، ومعلومٌ أنَّ الياءَ أثقلُ.

وعلى هذا أجازُوا في (فَعَالِيَل) مِن: (رَمَيْتُ): (رَمَاوِيٌّ، ورَمَائِيٌّ)، فأبدلُوا الياءَ مِن: (رَمَايِيٍّ) تارةً واوًا، وأخرَى همزةً، وكلتاهما أثقلُ [مِن][(٢)] الياءِ؛ لتختلِفَ الحروفُ»[(٣)].

أبو عليٍّ بنُ أبي الأَحْوَصِ[(٤)] في كتابِ «التَّرْشِيدِ»: [قالَ الفَرَّاءُ][(٥)]: تُخفَى[(٦)] عندَ الباءِ، فحملَه بعضُهم على الظاهرِ، وقالَ: مذهبُ الفراءِ إخفاءُ الميمِ عندَ النون[(٧)] لا إبدالُها ميمًا، ولم يحمِلْه بعضُهم على ظاهرِه، وقالَ: إنَّه سَمَّى البدلَ إخفاءً مَجازًا، مِن جهةِ أنَّ النونَ لم تُدَّغَم، ولم يبقَ لفظُها، وهو الصوابُ الذي لا ينبغِي أن يُعتَدَّ بغيرِه؛ فإنَّ أحدًا مِن أهلِ العربيةِ لم ينقل عَن العربِ إخفاءَ النونِ مع الباءِ، إنَّما يقولونَ: تُقلَبُ النونُ مع الباءِ ميمًا مِن غيرِ خلافٍ، ومُحالٌ أن يخالِفَ الفراءُ السماعَ.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٥٠).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٣) انتهى هنا النقل من الخصائص.

(٤) هو أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري، شيخ أبي حيان، توفي عام ٦٧٩هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٢٤٢) وبغية الوعاة (١/ ٥٣٥).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الغاية.

(٦) يعني النون.

(٧) في المخطوط: (الباء)، والتصويب من شرح الغاية.

وقالَ أبو جعفر بنُ الباذِشِ[(١)]: «قالَ لي [أبي][(٢)]: زعمَ الفراءُ أنَّ الباءَ عندَ النونِ مُخفاةٌ[(٣)]، كما تُخفَى عندَ غيرِها مِن حروفِ الفَمِ، وتأويلُه: أنَّه سَمَّى البدلَ إخفاءً، وقد أخذَ بظاهرِ عبارتِه قومٌ مِن القُرَّاءِ[(٤)]، وتبِعَهم قومٌ مِن المتأخرِين، خلطُوا مذهبَ س[(٥)] وعبارةَ الفَرَّاءِ مِن القَلبِ والإخفاءِ، فغلطُوا»[(٦)]. مِن «شَرْحِ الغَايَةِ»[(٧)].



---

(١) انظر: الإقناع لابن الباذش (١/ ٢٥٨).

وابن الباذش: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، المكنى بأبي جعفر، والمعروف بابن الباذش، توفي ٥٤٠هـ قال عنه ابن الجزري: «خطيب غرناطة، أستاذ كبير، وإمام محقق، محدث ثقة متقن»، وقال السيوطي: «النحوي، ابن النحوي». انظر: تاريخ الإسلام (١١/ ٨٠١) وغاية النهاية (١/ ٨٣) وبغية الوعاة (١/ ٣٣٨).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الغاية ومن الإقناع.

(٣) في المخطوط: (مستخفاة)، والتصويب من شرح الغاية ومن الإقناع.

(٤) في الإقناع زيادة: «قوم من القراء المنتحلين في الإعراب مذهب الكوفيين».

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٤٥٣).

(٦) وهنا انتهى كلام ابن الباذش.

(٧) انظر: شرح الغاية (٢٥٩).

فَصْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ [انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ اتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ: (أَبِنْ)]

قولُه: (صَحَّ): خرجَ نحوُ: (قَاوَلَ، وبَايَعَ، وبَيَّنَ، وعَوَّقَ)؛ لأنَّ الألِفَ والْمُدَّغَمَ لا يتحرَّكانِ، ولا تقُل: «لَا يَتَحَرَّكَانِ بالفتحةِ»؛ لأنَّ ذلك يُوهِمُ تحرُّكَها بغيرِها.

قالَ أبو الفتحِ[1]: «لا يُقالُ: «لا يُنقَلُ في (صَلَاءةٍ)؛ لأنَّ الألِفَ لا تنفتِح»، ولا: «لأنَّ الألفَ لا تتحرَّكُ بحركةِ الهمزةِ»؛ للإيهامِ».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ [فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا ... كَـ: (ابْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا]

قولُه: (مَا لَمْ يَكُنْ) البيتَ، استثنَى في «التَّسْهِيل»[2] أيضًا أن يكونَ مُوافقًا لـ: (فَعِلَ) الذي بمعنَى (افْعَلَّ)، نحو: (عَوِرَ)، فإنَّ مضارِعَه (يَعْوَرُ) غيرُ مُعَلٍّ.

قولُه: (كَابْيَضَّ): قالَ في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[3]: «لئلَّا يُقالَ: (بَاضَّ)، فيُظَنُّ أنَّه (فَاعِل) مِن (البَضَاضَةِ)، وهي نعومةُ البشرةِ، وذلك خلافُ الْمُرادِ، فوجبَ صَونُ اللفظِ مما يُؤدِّي إليه».

* * *

---

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٧٢).

(٢) انظر: التسهيل (٣١١).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٣٩).

وَمِثْـلُ فِعْـلٍ فِـي ذَا [الِإعْـلَالِ اسْـمُ ضَـاهَى مُضَـارِعًا وَفِيـهِ وَسْـمُ]

* * *

وَ(مِفْعَـلٌ) صُـحِّحَ [كَـ: (المِفْعَـالِ) وَأَلِـفُ (الإِفْعَـالِ، وَاسْـتِفْعَالِ)]

[ومفعل صحح]: «كما[1] قالَ بعضُ الجُهَّالِ - يعني به ابنَ خالَوَيهِ[2] - في[3]: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ إنَّه مِن (الحَوْلِ)، ولو كانَ كذلك لم تُعَلَّ[4] العينُ مِن (مِخْيَطٍ، ومِقْوَلٍ)، وإنَّما لم يُعَلَّ هذا كما لم يُعَلَّ: (مِخْيَاطٌ، ومِقْوَالٌ)؛ لأنَّه عندَ الخليلِ[5] مقصورٌ منه، ولأنَّ المصدرَ لا يأتي على (مِفْعَلٍ)، ولكنَّ (مِحَال): (فِعَالٌ)، مِن (الْمَحْلِ)، وهو القوةُ»[6].

* * *

أَزِلْ لِذَا[7] الإِعْلَالِ [وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَـذْفُهَا بِالنَّقْـلِ رُبَّمَـا عَـرَضْ]

* * *

(١) ينقل نصَّ كلام أبي علي من كتابه (المسائل البصريات). انظر: البصريات (١/ ٦٤٣).

(٢) ليس المقصور ابن خالويه، بل المقصود ابن قتيبة، وهذا التفسير قاله ابن قتيبة في كتابه (غريب القرآن)؛ ثم إن النسبة إلى ابن قتيبة جاءت في حاشية البصريات، وهو الكتاب الذي ينقل منه ابن هشام، وقد أدخل المحقق عبارة: «يعني ابن قتيبة» في نص الكتاب. انظر: غريب القرآن لابن قتيبة (٢٢٦) والبصريات (١/ ٦٤٣).

(٣) الرعد: ١٣.

(٤) لعل الصواب: (لأعلت).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٣٥٥).

(٦) منقول باختصار عن أبي علي. انظر: البصريات (١/ ٦٤٣) وما بعدها.

(٧) في المخطوط: (لدى).

وَمَا لِـ: (إِفْعَالٍ) [مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ: (مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ]

قولُه: (فَمَفْعُولٌ) أي: المعتلُّ العين[1]، وإليه الإشارةُ بقولِه[2]:

إِنْ كَانَ مِنْ مُعْتَلِّ عَيْنٍ وُضِعَا نَحْوُ (مَبِيعٍ، ومَصُونٍ) فَاسْمَعَا

ثمَّ قالَ[3]:

وَشَذَّ فِي (مَشُوبٍ): (الْمَشِيبُ) كَذَا (مَهُوبًا) جُعِلَ (الْمَهِيبُ)

بقيَ عليه مِن أعمالِ (مَفْعُولٍ) المعتلِّ العينِ: قلبُ الضمةِ كسرةً في ذواتِ الياءِ؛ لتصِحَّ الياءُ؛ لئلَّا يلزمَ ـ على قاعدةِ ما تقدَّمَ ـ قلبُ الياءِ واوًا، فيقال: (مَبُوعٌ، ومَخُوطٌ)، على أنَّ مِن العربِ[4] مَن يُبقِي الضمةَ، ولا يغيِّرُها كما غُيِّرَت الضمةُ في: (بِيضٍ)، فيقولُ في (مَهِيبٍ): (مَهُوبٌ)، ومِنهم مَن يقلِبُها كسرةً في ذواتِ الواوِ، فتصيرُ ذواتُ الواوِ وذواتُ الياءِ واحدةً، فيقولُ في (مَشُوبٍ) بمعنَى مَخْلُوطٍ: (مَشِيبٌ)، حملَه على ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

* * *

نَحْوُ (مَبِيعٍ، ومَصُونٍ) [وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وَفِي ذِي اليَا اشْتَهَرْ]

---

(١) في المخطوط: (اللام)، وهو سهو.

(٢) يشير إلى الكافية الشافية لابن مالك، ولكن البيت بهذه الصياغة ليست في مطبوع الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٢).

(٣) يعني ابن مالك في الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٢).

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ٤٠) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٢٤٦) والخصائص (١/ ٨٨).

مِن «الخَصَائِصِ»[1]: «الاطِّرادُ والشذوذُ أربعةٌ:

مُطَّرِدٌ في القياسِ والاستعمالِ، وهو الغايةُ المطلوبةُ.

ومُطَّرِدٌ في القياسِ فقط، وهو الماضي مِن: (يَذَرُ، ويَدَعُ)، وقولُهم: (مَكَانٌ مُبْقِلٌ)، وإنَّما الأكثرُ: (بَاقِلٌ)، والأوَّلُ مسموعٌ أيضًا، قالَ أبو دُؤادٍ لابنِه: «يا بُنيَّ، ما أعاشَكَ بعدي؟»، فقالَ دُؤادٌ[2]:

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ

آكُلُ مِن حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ

ومنه[3] أيضًا[4]: «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤسًا».

وعكسُه: «اسْتَصْوَبْتُ الأَمْرَ»، و«اسْتَحْوَذَ»، و«أَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ»[5]، ولا تُعَلُّ هذه.

والرابعُ: عكسُ الأوَّلِ، كتتميمِ (مَفْعُولٍ)، مِمَّا عينُه واوٌ، نحوُ: «ثَوْبٌ مَصْوُونٌ»، و«مِسْكٌ مَدْوُوفٌ»، وحكى البغداديون[6]: (فَرَسٌ مَقْوُودٌ)، و(رَجُلٌ مَعْوُودٌ

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٩٨).

(٢) من الرجز، وفي المخطوط: (داود). انظر: التمام (١٨٦) والمحكم (٢/ ٢١٣) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١١٢).

(٣) في المخطوط: (وعكسه)، والتصويب من الخصائص.

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٥١).

(٥) انظر: المقتضب (٢/ ٩٨).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٦٤).

مِن مَرَضِهِ)، ولا يسوغُ القياسُ على شيءٍ مِن ذلك، ولا رَدُّ شيءٍ إليه»(١).

* * *

وَصَحِّحِ (المَفْعُولَ) [مِنْ نَحْوِ (عَدَا) وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا]

إن أُخِذَ قولُه: (عَدَا) بمعنَى (فَعَلَ) الواويِّ، فيكونُ سَكَتَ عَن (المَفْعُولِ) مِن نحوِ (رَضِيَ)، وهو (فَعِلَ) الواويِّ، فظاهرُ سكوتِه على أنَّه لا يُعَلُّ، والواقعُ بخلافِه، بل إعلالُه واجبٌ، إلَّا فيما شَذَّ، فلا يُقاسُ عليه.

وإن أُخِذَ قولُه على معنَى (فَعَلَ، أو فَعِلَ) الواويِّ اللامِ، أعنِي: أن تُؤخَذُ خصوصيةُ اللامِ دونَ المثالِ، فَسَدَ في (فَعِلَ) الواوِيِّها: بداءتُه بالتصحيحِ(٢)، وقولُه في الإعلالِ: (إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا) فلا بدَّ مِن زيادةِ قولِه بعدُ(٣) مِن الكافيةِ(٤):

كَمِثْلِ (مَعْدِيٍّ) وَمَا مِنْ (فَعِلَا) كَـ: (رَضِيَ) الإِعْلَالُ فِيهِ فُضِّلَا(٥)

* * *

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ [جَا (الفُعُولُ) مِنْ ذِي الوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يُعِنّْ]

هذا البيتُ في الكافيةِ(٦)، إلَّا أنَّه:

---

(١) انتهى النقل من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ١٠٠).

(٢) في العليمي: «الواوي بداله».

(٣) في المخطوط: (به)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٧١).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٣).

(٥) في المخطوط زيادة (كذاك) أول العجز، وهو سهو.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٥).

.... لامًـــا جمعًـــا او فـــردًا

ف: (لَامًا) حالٌ من (الوَاوِ)، و(جَمْعًا) حالٌ مِن (ذِي) الأَوَّلِ [حالٌ][1] مِن المضافِ، والثاني حالٌ مِن المضافِ إليه.

وبعدَه:

وَرُجِّـحَ الإِعْـلَالُ فِـي جَمْـعٍ وَفِـي مُفْـرَدٍ التَّصْـحِيحُ أَوْلَـى مَـا اقْتُفِـي

وبعدَهما:

(أُفْعُولَـــةٌ) كَـــذَا وَ(أُفْعُـــولٌ) وَمَـــا عَلَـى (فَعُـولٍ) كَـ: (عَفُـوٍّ) سَـلِمَا

وفي «شَرحِها»[2]: «يُقالُ لِمَا يُمتَحَنُ به حَزْرُ الذَّكِيِّ: (أُحْجُوَّةٌ، وأُحْجِيَّةٌ)، وهُما مِن: «حَجَوْتُ» بمعنى: «ظَنَنْتُ»، ولِمَا يُلْهَى: (أُلْهِيٌّ، وأُلْهُوٌّ)، ولـم يُسمَع في (فَعُولٍ) كـ: (عَدُوٍّ) إلَّا التصحيحُ؛ لأنَّه لو أُعِلَّ التبسَ».

ثمَّ قالَ:

وَكُلُّ ذِي الأَوْزَانِ إِنْ ضَاهَى[3] (قَوِيّ) لَـمْ يُسْـتَجَزْ تَصْـحِيحُهُ وَلَا نُـوِي

وقالَ في «شَرحِه»[4]: «يقالُ: قَوِيتُ عَلَيْهِ، فهو مَقْوِيٌّ عليه، والأصلُ: (مَقْوُووٌ)، فأُبْدِلَـت الثالثـةُ[5]؛ فرارًا مِن اجتماعِ ثلاثِ واواتٍ أَوَّلُها مضمومٌ، ثمَّ قُلِبت الثانيـةُ

---

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العليمي (٢/ ٥٧٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٦).

(٣) في بعض نسخ الكافية: (من نحو).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٦).

(٥) في شرح الكافية: (فأبدلت الثالثة ياء).

ـ لسَبْقِها ساكنةً ـ ياءً، ثمَّ ادُّغِمَت الياءُ الأُولَى في الثانيةِ، وكُسِرَ ما قبلَها.

وإذا كان هـذا العمـلُ مختارًا في (مَفْعُولٍ): (رَضِيَ)، مع أنَّ عينَه غيرُ واوٍ، فليكن هنا واجبًا؛ لزيادةِ الثِّقَلِ بكونِ العينِ واوًا، ولو بُنِيَ مِن (القُوَّةِ): (فُعُولٌ، أو فَعُولٌ، أو أُفْعُولٌ)[١] لزِمَ أن يُفعَلَ به ما يُفعَلُ بـ: (مَقْوِيٍّ)؛ لأنَّ المحذورَ في (مَقْوِيٍّ) محذورٌ في هذه الأمثلةِ»[٢].

في «الخَصَائِصِ»[٣] الفَتْحِيَّةِ: «بابُ ملاطفةِ الصنعةِ: لا تقولُ في (أَجْرٍ): قُلِبَت الواوُ ياءً؛ لأنَّ هذا استكراهٌ للحرفِ على نفسِه تَعجرُفًا وتهالُكًا، بل استَعمِل اللُّطفَ في ذلك، فقل: أُبدِلَت الضمةُ كسرةً، فانكسرَ ما قبلَ الواوِ، وهي لامٌ، فقُلِبَت ياءً.

وكذا تقولُ في جمعِ: (دَلْوٍ، وحَقْوٍ)، أصلُهما: (دُلُوٌّ، وحُقُوٌّ)، ولنا فيه طريقان:

إن شئنا شبَّهنا واوَ (فُعُولٍ) المدَّغَمةِ بضمةِ عينِ (أَفْعُلٍ) في: (أَدْلٍ، وأَحْقٍ)، فأبدلناها ياءً، كما أبدلنا تلك الضمةَ كسرةً، ثم أُعِلَّ إعلالَ: (سَيِّدٍ)، ثمَّ أتبعنا حركةَ الأوَّلِ.

وإن شئنا قُلنا: بدأنا بـ: (دُلُوٍّ)، فأبدلنا واوَه ـ لضَعفِها بالتطرُّفِ، وثِقَلِها ـ ياءً، فصارَ (دُلُويٌ، وحُقُويٌ)، ثمَّ أعلَلنا إعلالَ: (سَيِّدٍ)، ثمَّ أتبعنا؛ لتصِحَّ الياءُ.

ومِن ذلك[٤]: «قَامَ، وبَاعَ» يقولون: أُبدِلَت الواوُ والياءُ أَلِفَين؛ لتحرُّكِهما

(١) في المخطوط: (القول) بدل: (أفعول).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٧).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٤٧٢).

(٤) يعني: من باب ملاطفة الصنعة.

وانفتاحِ ما قبلَهما، وهو لَعَمرِي كذلك، إلا أنَّا لم نقلِب واحدًا منهما حتَّى سكَّنَّاه؛ استثقالًا لحركتِه، ثمَّ قُلنا: لتحرُّكِهما في الأصلِ، وانفتاحِ ما قبلَهما الآنَ، وإلَّا فلو رُمتَ قلبَهُما متحرِّكَين احْتَمَتَا عليكَ بحركَتَيهِما، فَعَزَّتا عليك، وعلى هذا قولُ أبي الحسَنِ[1] في مثلِ[2]: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ في أنَّه حَذْفٌ على التدريجِ»[3].

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ (نُيَّمٍ) [فِي (نُوَّمِ) وَنَحْوُ (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي]

قولُه: (صُوَّمٍ)[4] ليسَ على إطلاقِه، بل شَرْطُه أن لا تكونَ لامُه معتلةً؛ لئلَّا يتوالَى إعلالان، فنحو: (الشَّاوِي، والشُّوّى) واجبُ التصحيحِ، ونظيرُه: وجوبُ التصحيحِ في (رَيَّانَ، ورِوَاءٍ)[5]، وإن وجبَ في: (دَار، ودِيَارٍ)، وإذا وجبَ التصحيحُ في: (رِوَاءٍ) مع وجوبِ إعلالِ نظيرِه مِن: (دِيَارٍ)، فأن يجِبَ تصحيحُ: (شُوَّى) مع جوازِ إعلالِ نظيرِه مِن: (صُوَّمٍ) أحقُّ وأَوْلَى.

فإن قلتَ: فكيفَ والَوْا بينَ إعلالينِ في نحوِ: (الْمَاءِ، والشَّاءِ، ويَرَى)، أصلُهُما: (مَوَهٌ، وشَوَهٌ، ويَرْأَى)؟

في ذِهني أنَّهم شَذَّذُوا ذلك.

---

(١) يعني به الأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٣).

(٢) البقرة: ٤٨ و١٢٣.

(٣) انتهى النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ٤٧٥).

(٤) كذا في المخطوط، وهو تصرف في لفظ الألفية؛ إذ لفظها: (نُوَّم).

(٥) في المخطوط: (روّاء) بالتشديد.

وفي «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[(١)]: تـوالِي إعلالَـينِ إجحـافٌ، فينبغِـي أن يُجتَنَـبَ علـى الإطلاقِ، فاستقرَّ[(٢)] اجتنابُه إذا كانَ الإعلالُ مُتَّفِقًا، كما كان[(٣)] يكون في: (الهَوَى)، واغتُفِرَ تواليهما إذا اختلفا، كـ: (مَاءٍ)، أصلُه: (مَوَهٌ).

ع: والذي يظهر لي خلافُ ما قالَه، وهو ظاهرُ كلامِ غيرِه، وأنَّ هـذه الألفـاظَ شاذةٌ عَن القياسِ.

وقد قالوا في (بَلْحَارِثِ، وبَلْعَنْبَرِ، وبَلْهُجَيمِ): إنَّه خـاصٌّ بِمـا ليسـت لامُ تعريفِـه مدَّغَمةً؛ احترازٌ عَن نحوِ: (بَنِي النَّضِيرِ، وبَنِي النَّجَّارِ)، وعلَّلُوا ذلك بكراهيـةِ الإعلالَـين، هذا مع أنَّهُما مختلفانِ.

وكذا قالوا في حذفِ نونِ (مِنْ)، نحوُ[(٤)] قولِه[(٥)]:

أَبْلِـــغْ أَبَـــا دَخْتَنُـــوسَ مَأْلُكَـــةً ... غَيْـرَ الـذِي [قَـدْ][(٦)] يُقَـالُ مِ الْكَـذِبِ

وقولِه[(٧)]:

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٣١).

(٢) في شرح الكافية: (استمر).

(٣) ساقطة من شرح الكافية.

(٤) مكررة في المخطوط.

(٥) البيت من المنسرح، والمخاطب به لقيط بن زرارة، ودختنوس اسم بنته. انظر: الحجة (٤/ ٢٩٨) والخصائص (١/ ٣١٢) وأمالي ابن الشجري (١/ ١٤٥) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٠٠).

(٦) ساقطة من المخطوط.

(٧) البيت للأعشى، وهو من الخفيف. انظر: ديوان الأعشى (٥) والمذكر والمؤنث للفراء (٨٣).

وَكَــأَنَّ الخَمْــرَ الْمُــدَامَ مِ الإِسْــ ـــفِنْطِ مَمْزُوجَــةٌ بِمَــاءِ زُلَالِ

وقولِه[١]:

كَأَنَّهُمَــا مِ الآنِ لَــمْ يَتَغَيَّــرَا وَقَـدْ مَـرَّ لِلـدَّارَيْنِ مِـنْ بَعْـدِنَا عَصْـرُ

وقولِ آخَرَ[٢]:

لَـيْسَ بَـيْنَ الحَـيِّ والْمَيْـتِ نَسَـبْ إِنَّمَـا لِلحَـيِّ مِ الْمَيْـتِ النَّصَـبْ

قالوا[٣]: ووقعَ في الشِّعْرِ الحذفُ عندَ لامِ التَّعريفِ الْمُدَّغَمةِ فأظهرَها، قالَ[٤]:

الْمُطْعِمِــينَ لَــدَى الشِّــتَا ءِ سَــدَائِفًا مِلْنِيــبِ غُــرَّا

عبارَتُه في «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[٥]: «فإن كانَ (فُعَّالًا) وجبَ تصحيحُه؛ لبُعدِ العَينِ مِن الطَّرَفِ بالألفِ، وقد جاءَ إعلالُه[٦] في الشِّعْرِ، وإليه الإشارةُ بقولي:

وَنَحْــوُ (نُيَّــامٍ) شُــذُوذُهُ نُمِــي

---

(١) البيت لأبي صخر، وهو من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين (٩٥٦) والمذكر والمؤنث للأنباري (١/ ٤٥٤).

(٢) أنشده ابن مالك، ولم ينسبه لقائل، وهو من الرمل، وإنشاد ابن مالك: (سبب) بدل: (نسب). انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٢٠) وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٠٩) والتذييل والتكميل (٨/ ٩).

(٣) يقصد أبا حيان.

(٤) البيت للمؤرج التغلبي، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٧٢٢) والمسائل السفرية لابن هشام (٣٤) والمساعد لابن عقيل (٣/ ٣٤٢).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٨).

(٦) في المخطوط: (في إعلاله)، والتصويب من شرح الكافية الشافية.

أي: رُوِي». انتهَى بنَصِّه.



فَصْلٌ

ذُو اللِّـينِ فَـا تَـا [فِـي (افْتِعَـالٍ) أُبْـدِلَا وَشَـذَّ فِـي ذِي الهَمْـزِ نَحْـوُ (ائْـتَكَلَا)]

* * *

طَـا تَـا (افْتِعَـالٍ) [رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَـقِ فِـي (ادَّانَ، وَازْدَدْ، وَادَّكِـرْ) دَالًا بَقِـي]

واعلم[1] أنَّ الادِّغامَ في المتقارِبَين إنَّما يجوزُ إذا كانا مِن كلمتين؛ لأنَّه لا يلتبِسُ إذ ذاك بادِّغامِ المِثلَين؛ لأنَّ الادِّغامَ فيما هو مِن كلمتين لا يَلزَمُ، بل يجوزُ معه الإظهارُ، فيكونُ في ذلك بيانُ الأصلِ.

فإن اجتمعَ المتقاربان في كلمةٍ لم يَجُز الادِّغامُ؛ لِمَا في ذلك مِن اللَّبْسِ بادِّغامِ المثلين؛ لأنَّ الادِّغامَ في الكلمةِ الواحدةِ لازمٌ، فلو ادَّغَمْتَها لم يبقَ ما يُستَدَلُّ به على الأصلِ، ألا ترى أنَّك لو ادَّغَمْتَ النونَ مِن (أَنْمُلَةٍ) في الميمِ، فقيلَ: (أَمُّلَةٌ) لم يُدرَ: هل الأصلُ: (أَمْمُلَةٌ) أو (أَنْمُلَةٌ)؟

ولأجلِ اللَّبسِ الذي في المتقاربين مِن كلمةٍ واحدةٍ بيَّنَت العربُ النونَ إذا وقعَت قبلَ الميمِ أو الواوِ أو الياءِ في كلمةٍ، نحوُ: (زَنْمَاءَ، وأَنْمُلَةٍ، وقِنْوٍ، ودُنْيَا)، ولم تُخْفِها كما يُفعَلُ بها مع سائرِ حروفِ الفَمِ؛ لأنَّ الإخفاءَ يُقَرِّبُها مِن الادِّغامِ، فخافُوا أن يلتبِسَ الإخفاءُ بالادِّغامِ، فبيَّنُوا.

---

(١) انظر: الكتاب (٤/ ٤٥٥) والأصول (٣/ ٣٥٥) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ١٩٥) والمنصف (٧٣) والمقرب (٥١٩) والممتع (١٩٧) وارتشاف الضرب (١/ ٣٤٨).

وكذلك أيضًا لم يُوجَد في كلامِهِم نونٌ ساكنةٌ قبلَ راءٍ ولامٍ، نحوُ: (عِنْلٍ، وقِنْرٍ)؛ لأنَّك إن بيَّنْتَ ثَقُلَ؛ لقُربِ النونِ مِن الراءِ واللامِ، وإن ادَّغَمتَ أَلْبَسَ بادِّغامِ المِثلَين، إلا أن يجتمِعَ المتقاربان في (افْتَعَلَ، أو تفاعلَ، أو تَفَعَّلَ)، نحو: (اخْتَصَمَ، وتَطَايَرَ، وتَطَيَّرَ)، فإنَّه يجوزُ الادِّغامُ فيها، والسببُ في ذلك أنَّ التاءَ مِن هذه الأبنيةِ الثلاثةِ تنزَّلَت مِمَّا بعدَها منزلةَ المنفصلِ؛ لأنَّه لا يلزمُ أن يكونَ بعدَها مثلُها، وكذلك أيضًا لا يلزمُ أن يكونَ ما بعدَها مُقارِبًا لها، كما لا يلزمُ ذلك في الكلمتين، فلمَّا أشبهَ[(١)] اجتماعُ المتقاربينِ فيها اجتماعَهُما في الكلمتين لم يَلزم الادِّغامُ كما يَلزمُ ذلك في الكلمتين، فأُمِنَ التباسُ المتقاربينِ فيها بادِّغامِ المثلينِ؛ لأنَّ الإظهارَ يُبينُ الأصلَ، كما كان ذلك في الكلمتين.

فإذا أردتَ الادِّغامَ قلبتَ أحدَ[(٢)] المتقاربين إلى جنسِ الآخَرِ على حسبِ ما تقدَّمَ، ثم ادَّغمتَ، فتقولُ في (تَطَيَّرَ، وتَطَايَرَ، وتَدَارَى) إذا أردتَ الادِّغامَ: (اطَّايرَ[(٣)]، وادَّارَى)، فتقلِبُ التاءَ حرفًا مِن جنسِ ما بعدَها، وتُسْكِنُه بسببِ الادِّغامِ، ثمَّ تَدَّغِمُ، وتَجْتَلِبُ همزةَ الوصلِ؛ إذ لا يُمكِنُ الابتداءُ بساكنٍ.

وفي: (اخْتَصَمَ) إذا أردتَ الادِّغامَ: (خَصَّمَ)، فتقلِبُ التاءَ صادًا، وتُسْكِنُها بنقلِ حركتِها إلى ما قبلَها، ثم تَدَّغِمُ، هذا في لغةِ مَن قالَ: (قَتَّلَ) بالفتحِ في القافِ والتاءِ، [ومن قاله: (قِتَّلَ)][(٤)] فإنَّه يقولُ: (خِصَّمَ)، بكسرِ الخاءِ وفتحِ الصادِ، ومَن

---

(١) في المخطوط: (اشتد)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (إحدى)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: (اطارى)، وهو تحريف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الممتع (٤٥٢).

كسرَهما[١] قالُ: (خِصِّمَ)، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ والمصدرُ والمضارعُ كالحُكْمِ في الفعلِ.

قولُه: (فِي ادَّانَ) البيتَ، فأمَّا قولُ ابنِ مقبلٍ[٢]:

يَا لَيْتَ [لِي] سَلْوَةً تُشْفَى النُّفُوسُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكَرِ

بالدالِ الْمُهمَلةِ فهذا مِن بابِ التدريجِ[٣]، وذلك لأنَّهم لَمَّا قلبُوا الذالَ دالًا في: (ادَّكَرَ) وما تصرَّفَ مِنه، تدرَّجُوا منه إلى هذا.

وله نظائرُ: منها حذفُهم الفاءَ مِن: (ضِعَة، وقِحَةٍ)، كما في (عِدَةٍ، وزِنَةٍ)، ثمَّ لَمَّا عدلُوا إلى فتحِ الأولِ بقَّوا الحذفَ، وإنَّما فتحُوا؛ لحَرْفِ الحلقِ.

ومنها قولُهم: (دِيمَةٍ، ودِيَمٍ)، ثمَّ تدرَّجُوا إلى [أن][٤] قالُوا: «دَوَّمَت السماءُ، ودَيَّمَت» بالياءِ، وقد رُوِيَ بهما[٥]:

هُوَ الجَوَادُ بْنُ الجَوَادِ بْنِ سَبَلْ
إِنْ دَوَّمُوا جَادُوا وَإِنْ جَادُوا وَبَلْ

ثمَّ قالُوا: دَامَت السماءُ، تَدِيمُ، فظاهرُ هذا أنَّهم أجرَوه مجرَى (بَاعَ، يَبِيعُ).

---

(١) في المخطوط: (كسرها)، والتصويب من الممتع.

(٢) من البسيط، و: (لي) ساقطة من المخطوط. انظر: ديوان ابن مقبل (٧٤) والحجة (٣/ ٤٢٧).

(٣) ذكر هذا أبو الفتح، وباقي التحشية مستفادة منه. انظر: الخصائص (١/ ٣٥٢).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ينسب لجهم بن سبل، وهو رجز. انظر: الخصائص (١/ ٣٥٦) والصحاح (٥/ ١٩٢٥) ومقاييس اللغة (٦/ ٨٢) واللسان (١١/ ٣٢٣).

فإن قيلَ: أَهُوَ (فَعِلَ يَفْعِلُ) مِن الواوِ، كقولِ الخليلِ[١] في (طَاحَ، يَطِيحُ، وتَاهَ يَتِيهُ)؟

قُلنا: حَمْلُه على الإبدالِ أقوَى؛ لأنَّه قد جاءَ في مَصدرِه: (دَيْمًا).

فإن قيلَ: فلعلَّ الياءَ لغةٌ، وهي أصلٌ.

قيلَ: يُبعِدُه إجماعُهم على: (الدَّوَامِ)، ولا يقولُ أحدٌ: (الدَّيَامُ).

ومنها أنَّ عُمارَةَ بنَ عَقِيلٍ قالَ في جَمعِ (رِيحٍ): (أَرْيَاحٌ)، فنُبِّهَ، فرَدَّ إلى (أَرْوَاحٍ)[٢].

ع: ذكرَ هذه كلَّها أبو الفتحِ، ومِن ذلك عندي (صِعَقِيٌّ)[٣]، بكسرِ الصادِ مع فتحِ العينِ، و(شِهْدَ، وفِخْذٌ)، بكسرِ أوَّلِ الكلمةِ مع سكونِ ثانيها، إذا قُلنا: إنَّ الكسرةَ إتباعٌ لا منقولةٌ.

ومِن ذلك[٤]: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، صارَ كأنَّ الْمُشترَطَ في هذا المحلِّ إنَّما هو فاصلٌ في الجملةِ، وتُنُوسِيَ ما شُرِعَ الحُكْمُ له.



(١) انظر: العين (٣/ ٢٧٨) والكتاب (٤/ ٣٣٤)

(٢) انتهى هنا النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ٣٥٧).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٣٤٣).

(٤) الأنعام: ١٤٨.

فَصْلٌ

فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ [مِـنْ كَـ: (وَعَـدْ) احْـذِفْ وَفِـي كَـ: (عِـدَةٍ) ذَاكَ اطَّـرَدْ]

[احذف]: فإن قلتَ: فما بالُ (يَوْجَلُ)؟

قلتُ: الفتحُ.

فإن قلتَ: فما بالُ (يَهَبُ)[1]؟

قلتُ: نائبةٌ عن الكسرةِ، بدليلِ أنَّ الماضيَ (فَعَلَ).

فإن قلتَ: فقولُهم: (وَسِعَ، يَسَعُ)، و(وَطِئَ، يَطَأُ)، الفتحةُ فيه متأصلةٌ، بدليلِ أنَّ الماضيَ على (فَعِلَ)، فما بالُهم حذفوا مع أنَّ فتحتَه غيرُ نائبةٍ عن كسرةٍ؟

قُلنا: إنَّه قُدِّرَ مِن بابِ: (حَسِبَ، يَحْسِبُ)، فجاءت الفتحةُ نائبةً عن الكسرةِ.

فإن قلتَ: فقولُه في بابِ (تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومُهُ):

.... كَـ: «عَجِبْتُ أَنْ يَـدُوا»

حُذِفَ فيه ولا كسرةَ.

قلتُ: الأصلُ (يَدِيُوا)، فلَمَّا حُذِفَت الياءُ، وضُمَّت الدالُ؛ لوقوعِها قبلَ واوِ الجَمْعِ، بقَّوا الحذفَ؛ لثبوتِه قبلَ مجيءِ واوِ الجماعةِ، وعُروضِ زوالِ الكسرةِ؛ لأنَّها إنَّما زالت للإسنادِ للواوِ، وذلك عارضٌ.

---

(١) في المخطوط: (يذهب)، وهو تحريف.

فإن قلتَ: فقولُه(١):

تَـدَعُ الحَـوَائِمَ لَا يَجُـدْنَ غَلِـيلَا

الضمةُ فيه عارضة(٢)، وقد حذفوا.

قلنا: لا ثانيَ لهذه الكلمةِ، فهذا موطنٌ أُلِفَت فيه الكسرةُ.

ابنُ الشَّجَرِيِّ(٣): «واختلفَ النحويون في (الوِجْهَةِ)(٤) مِن قولِه تعالَى(٥): ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾، فقيلَ: مصدرٌ شذَّ عَن القياسِ؛ مَنْبَهةً على الأصلِ، كـ: (الخَوَنَةِ، والحَوَكَةِ، واسْتَحْوَذَ)، ومنهم مَن قالَ: إنَّها اسمٌ غيرُ مصدرٍ، وجاءَ على الصِّحةِ؛ مِن [حيثُ](٦) كانَ اسمًا للمُتَوَجَّهِ إليه، فالمرادُ إذًا بـ: (الوِجْهَةِ): (القِبْلَةُ)».

[احْذِفْ]: ولم يحذفُوا في: (وَضُؤَ، يَوْضُؤُ)، كما لم يستثقِلُوا نحوَ (عُنُقٍ)، وإن استثقَلُوا نحوَ: (دُئِلٍ)؛ وذلك أنَّهم لا يستثقِلُون الخروجَ مِن واوٍ إلى ضَمٍّ؛ لتناسُبِهِما، ويستثقِلُون الخروجَ في: (يَوْعِدُ) مِن واوٍ إلى كسرٍ.

فإن قيلَ: فهلَّا استثقَلُوا نحوَ: (يُوْعِدُ).

---

(١) بتمامه:

لَـوْ شِـئْتِ قَـدْ نَقَـعَ الفُـؤَادَ بِشَـرْبَةٍ   تَـدَعُ الحَـوَائِمَ لَا يَجُـدْنَ غَلِـيلَا

والبيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (٤٥٣) والحلبيات (١٢٧) والمنصف (١٨٧).

(٢) في المخطوط: (غير عارضة)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٧٧).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٥٥).

(٤) مستفاد من أبي علي. انظر: التكملة (٢٤٦).

(٥) البقرة: ١٤٨.

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الأمالي.

قُلنا: كانَ ينبغِي أن يُحذَفَ منه الواوُ، ولكنَّه لَمَّا كانَ أصلُه: (يُؤَفْعِلُ)، فحُذِفَت منه الهمزةُ استثقالًا؛ لاجتماعِها مع همزةِ المتكلِّمِ إذا قالوا: (أُأَوْعِدُ)، ثمَّ حملُوا الباقيَ، فكرهوا أن يُوالُوا بينَ إعلالَين.

* * *

وَحَذْفُ هَمْزِ [(أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ]

* * *

(ظَلْتُ، وَظِلْتُ) [فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلَا وَ(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ) وَ(قَرْنَ) نُقِلَا]

[وظِلت]: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ﴾[1]، ابنُ الشَّجَرِيِّ: «وقُرِئَ في بعضِ الشَّواذِّ: ﴿ظِلْتَ﴾[2]».

ع: في «الخَصَائِصِ»[3]: «أنشدَ أبو زيدٍ لرجلٍ مِن عُقَيْلٍ[4]:

أَلَمْ تَعْلَمِي مَا ظِلْتُ بِالقَوْمِ وَاقِفًا عَلَى طَلَلٍ أَضْحَتْ مَعَارِفُهُ قَفْرَا

فكَسَرَ الظاءَ».

مسألةٌ[5]: إذا بنيتَ مِثالَ (فُعْلُولٍ) مِن: (طَوَيْتُ) قلتَ: (طُويُويٌ)، ثمَّ تُبدِلُ

---

(١) طه: ٩٧.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود وقتادة والأعمش بخلاف عنه وأبي حيوة وابن أبي عبلة وابن يعمر بخلاف عنه وأبو البرهسم والمطوعي وأبي رجاء. انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٤٩٢).

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٣٨٢).

(٤) من الطويل. انظر: الخصائص (١/ ٣٨٢) والأفعال (٣/ ٥٧٩) والمحكم (١٠/ ٤).

(٥) مستفاد من ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ٩) والأصول (٣/ ٣٨٤) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٣٣٤) وشرح الملوكي لابن يعيش (٥٢٣) والممتع (٤٨٢).

الواوَ الأولَى ياءً؛ لوقوعِ الياءِ بعدَها، فصارَ (طُيُّويٌ)، ثـمَّ تقلِبُ الضـمةَ كسـرةً، ثـم تُبدِلُ الواوَ الثانيةَ ياءً، فتصيرُ (طِيِّيٌّ)، فلمَّا اجتمعت أربعُ ياءاتٍ ثَقُلَت، فأُرِيدَ التغييرُ؛ لتختلِفَ الحروفُ، فحُرِّكَت الياءُ الأولَى بالفتحِ؛ لتنقلبَ الثانيةُ ألفًا، فتنقلبَ الألفُ واوًا، فتُعَلَّ ذلك، ورَجَعَت الياءُ الأولَى حينَ تحرَّكَت إلى أصلِها مِن الـواوِ، فصـارَ (طُوَيِيّ)، فانقلبَت الياءُ الأولَى التي هي لامُ (فُعْلُولٍ) ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، فصارَ: (طُوَايّ)، ثمَّ قُلِبَت واوًا[1]؛ لحاجتِنا إلى حَركَتِها، كما أنَّا لَمَّا احتجنا إلى حركةِ اللامِ في الإضافةِ إلى: (رَحَى) قُلِبَت واوًا، فصارَ: (طُوَوِيّ)، كما تقولُ في الإضافةِ إلى (هَوًى) عَلَمًا: (هَوَوِيّ).

وإن قدَّرتَ أنَّكَ بدأتَ بالتغييرِ مِن آخرِ المِثالِ فإنَّكَ لَمَّا بدأتَه: (طُويُويٌ)، أبدلَت واوَ (فُعْلُولٍ) ياءً، فصارَ (طُويُيي)، ثمَّ ادُّغِمَ، فصارَ (طُويُيّ)، بعدَ أن أَبدَلتَ مِن ضمةِ العينِ كسرةٍ[2]، فصارَ (طُوْيِيّ)، ثم أَبدلتَ الواوَ ياءً، فصارَ: (طُيْيِيّ)، ثمَّ ادَّغمتَ الياءَ الأولَى في الثانيةِ، فصارَ (طُيِّيّ)، ثـمَّ حَرَّكتَ الأولَى بالفتحِ، فانقلبَت واوًا، والثانيةُ ألفًا، ثمَّ واوًا.

ومَن قالَ: (قَرْنٌ أَلْوَى، وقُرُونٌ لِيٌّ) بالكسرِ، قالَ: (طِيِّيّ)، ومَن ضَمَّ ضَمَّ[3].



---

(١) في المخطوط: (ألفًا)، وهو سهو.

(٢) لعل الصواب: (اللام الأولى).

(٣) انظر: الكتاب (٤/ ٤٠٨).



الادّغَامُ

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ [مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ لَا كَمِثْلِ (صُفَفِ)]

قولُه: (مُحَرَّكَيْنِ)؛ لأنَّ الأوَّلَ إن كانَ ساكنًا فالادِّغامُ واجبٌ في كلمةٍ، وفي كلمتين، نحوُ: «اضْرِبْ بَكْرًا».

وإن كان الثاني ساكنًا، وأُريدَ التخفيفُ، حُذِفَ الأوَّلُ، نحوُ: (عَلْمَاءِ)[1]، ومِن ذلك: (ظَلْتُ، وأَحَسْتُ).

وكذلك إذا سَكَنَ ما قبلَ الأوَّلِ صحيحًا، ولم يقبل التحريكَ، نحوُ: (اسْتَطَاعُوا)، فإنَّك تحذِفُ التاءَ، فتقولُ: (اسْطَاعُوا)؛ لأنَّ هذه السينَ لم تتحرَّك في وقتٍ، وقالوا أيضًا: (بَلْعَنبَرِ).

وبعضُهم قالَ: (اسْتَاعَ)، فهذا إمَّا حذفَ الطاءَ، أو أبدلَها تاءً بعدَ حذفِ التاءِ؛ لتُوافِقَ السينَ في الهمسِ، كما أُبدِلت الدالُ مِن التاءِ في: (ازْدَانَ)؛ لتُوافِقَ ما قبلَها في الجهرِ، وهذا واضحٌ، وأمَّا الحذفُ فيكونُ الحاذفُ قد حذفَ الحرفَ الأصليَّ؛ للتخفيفِ، كما قالوا: (تَقَيْتُ)، والأصلُ: (اتَّقَيْتُ)، حذفوا الفاءَ، فسقطَت الهمزةُ، ولا يكونُ الأصلُ: (وَقَيْتُ)، فأبدلَ الفاءَ تاءً، كـ: (تَيْقُورٍ، وتَوْلَجٍ)؛ لقولِهم في المضارعِ: (يَتَقِي)، قالَ[2]:

---

(١) التي أصلها: (على الماءِ).

(٢) بتمامه: =

يَتَقِـــي بِـــهِ نَفَيَـــانَ كُـــلِّ عَشِـــيَّةٍ

ولم يقُل: (يَتْقِي) بالإسكانِ.

ونظيرُ (اسْتَاعَ): (اسْتَخَذَ فُلَانٌ مَالًا)، يجوزُ أن يكونَ أصلُه: (اتَّخَذَ)، فحذفَ الفاءَ، أو أبدلَ التاءَ الأولى سينًا؛ لاجتماعِهما في الهمسِ، ومقاربةِ المخرجِ، كما قالَ في (طَسٍّ): (طَسْتٍ)، قالَ العَجَّاجُ[1]:

أَإِنْ رَأَيْـــتِ هَـــامَتِي كَالطَّسْـــتِ

والدليلُ على أنَّ السينَ [الأصلُ][2] قوله[3]:

لَـــوْ عَرَضَـــتْ لَأَيْبُلِـــيٍّ قَـــسِّ
أَشْـــعَثَ فِـــي هَيْكَلِـــهِ مُنْـــدَسِّ
حَـــنَّ إِلَيْهَـــا كَحَنِـــينِ الطَّـــسِّ

ع: لوجوبِ الادِّغامِ شروطٌ، منها للمُدَّغَمِ ثلاثةٌ:

عدمُ التَّصَدُّرِ، فنحوُ: (دَدَنٍ) لا يُدَّغَمُ، وأمَّا (تتكَلَّمُ) فمِن بابِ الجائزِ.

= يَتَقِـــي بِـــهِ نَفَيَـــانَ كُـــلِّ عَشِـــيَّةٍ   وَالْمَـــاءُ فَـــوْقَ سَـــرَاتِهِ يَتَصَـــبَّبُ

والبيت لساعدة بن جؤية، وهو من الكامل. انظر: شرح ديوان الهذليين (١/ ١٦٩) ونوادر أبي زيد (١٤٨).

(١) انظر: ديوان العجاج (٢٣) والعين (٤/ ٣٦) وتهذيب اللغة (٦/ ١٣٢).

(٢) زيادة يقتضيها السياق. انظر: الحجة (٥/ ١٨١).

(٣) أنشده أبو عثمان عن أعرابي فصيح، وهو رجز. انظر: الفاضل (١٩) وتهذيب اللغة (١٢/ ١٩٤).

وعدمُ وُجوبِ تحريكِه، فنحوُ: (جُسَّسٍ) لا يُدَّغَمُ.

وعدمُ سكونِ ما قبلَه، نحوُ: (اقْتَتَلَ، واسْتَتَرَ)، إنَّما يُدَّغَمُ جوازًا.

ومِنها للمُدَّغَمِ فيه ثلاثةٌ:

التحرُّكُ، فخرجَ نحوُ: (اشْدُدْ، ولَمْ يَشْدُدْ)، فمِن بابِ الجائزِ، و(عَلَى الْمَاءِ)، فمُمْتَنِعٌ.

واللزومُ، فخرجَ نحوُ: (حَيِيَ، وعَيِيَ).

وعدمُ عُروضِ الحركةِ، احترازًا مِن: (اخْصُصْ أَبِي).

ولهما: أن يكونا مِثلين في كلمةٍ.

وللكلمةِ: أن لا تكونَ ذاتَ إلحاقٍ، ولا ذاتَ وزنٍ مِن أوزانٍ ثلاثةٍ[1]، ولا اسمًا على (فَعَلٍ).

امتنعَ الادِّغامُ في[2]: ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ لعلةِ امتناعِه في (جُسَّسٍ)، وهو أنَّ النونَ مِن (أَنَا) واجبةُ الحركةِ؛ مِن حيثُ إنَّهم ألزمُوها ذلك، ألا تراهُم زادُوا الألفَ وقفًا؛ خشيةً عليها مِن الذهابِ بالوقفِ؟ فلو ادَّغَمُوها لسَكَّنُوها، وذلك مُنافٍ لغرضِهم، كما أنَّ السينَ الثانيةَ في (جُسَّسٍ) واجبةُ الحركةِ؛ مِن حيثُ هي مُدَّغَمٌ فيها، فلم يُمكِن أن تُدَّغَمَ في الثالثةِ؛ لأنَّ ذلك يقتضِي إسكانَها.

* * *

---

(١) يقصد: (فُعَلٍ، وفُعُلٍ، وفِعَلٍ)، وهي التي قصدها ابن مالك بقوله: «لا كمثل: صُفَف وذُلُل وكِلَل».

(٢) العنكبوت: ٥٠ وغيرها.

وَ(ذُلُـــلٍ، وَكِلَـــلٍ، [وَلَبَـــبِ) وَلَا كَـ: (جُسَّسٍ) وَلَا كَـ: «اخْصُصَ ابِي»]

* * *

وَلَا كَـ: (هَيْلَـلَ) [وَشَـذَّ فِـي (أَلِـلْ) وَنَحْـــوِهِ فَـــكٌّ بِنَقْـــلٍ فَقُبِـــلْ]

* * *

وَ(حَيِـيَ) افْكُـكْ [وَادَّغِـمْ دُونَ حَـذَرْ كَـذَاكَ نَحْـوُ (تَتَجَلَّـى، وَاسْـتَتَرْ)]

[افكك وادغم]: فإن قلتَ: فهلَّا ذكرَ[1]: ﴿أَتُحَاجُونَنِي﴾، و[2]: ﴿تَأْمُرُونَنِي﴾، ونحوَهُما.

قلتُ: المِثلانِ في ذلك مِن كلمتين، لا مِن كلمةٍ واحدةٍ، والكلامُ في الثاني.

فإن قلتَ: فما العِلةُ في: (حَيِيَ)؟

قلتُ: أنَّه كالمِثلينِ[3] في كلمتين في عدمِ لُزومِ اجتماعِهما، ومِن ثَمَّ صحَّحُوا[4] في (سَاوَيْتُ) إذا بنيتَه للمفعولِ: (سُووِيَ)[5]، قالَ[6]:

---

(١) الأنعام: ٨٠، وهي قراءة عمرو بن خالد والضحاك كلاهما عن عاصم وهي رواية ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٠).

(٢) الزمر: ٦٤، وهي قراءة ابن عامر وابن ذكوان بخلاف عنه وهشام. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٨٤).

(٣) في المخطوط: (كالمثلان).

(٤) مستفاد من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ٩٥) وما بعدها.

(٥) يَحسُن هنا أن ننبه على أن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ...﴾ قد قرأها ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: (سُووِيَ). انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٣٠٦).

(٦) بتمامه: =

بَـانَ الخَلِـيطُ وَلَـوْ طُووِعْـتُ مَـا بَانَـا ....

وقالَ العَجَّاجُ(١):

وَفَـــاحِمٍ دُووِيَ حَتَّـــى اعْلَنْكَسَـــا

ـ أو: (اعكنكسا)(٢)، ليُكشَفْ ـ.

فإن قلتَ: لَـم يصِحَّ المثلُ الأوَّلُ في ذلك لِمَا ذكـرتَ مِن عُـروضِ اجتماعِ الحرفَين، بل لأنَّ الأوَّلَ مفردٌ لينٌ.

قلتُ: هذا إنَّما يَمنَعُ مِن الادِّغامِ في كلمتين، نحوُ: (فِـي يَـدِهِ)، و(ذُو وَفْـرَةٍ)، وأمَّا في الكلمةِ الواحدةِ فيجبُ الادِّغامُ، نحوُ: (مَرْضِيَّةٍ، ومَدْعُوٍّ)(٣).

فإن كانَ الذي قبلَ حرفِ العلةِ فتحةً وجبَ الادِّغـامُ في كلمـةٍ وفي كلمتـينِ، نحوُ: (قَوٍّ، وجَوٍّ، وحَيٍّ، ومُصْطَفَو وَّاقِدٍ، وغُلَامَي يَّاسِرٍ)(٤).

[وَحَيِيَ افْكُكْ]: في «شَرْحِ الغَايَةِ»(٥) ما معناه: ولا فـرقَ أن يكونـا متطرِّفَين،

= بَـانَ الخَلِـيطُ وَلَـوْ طُووِعْـتُ مَـا بَانَـا وَقَطَّعُـوا مِـنْ حِبَـالِ الوَصْـلِ أَقْرَانَـا

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (٤٤٩) والأضداد للأنباري (٧٥) والخصائص (١/ ٩٦).

(١) انظر: ديوان العجاج (٣١) والعين (٢/ ٣٠٤) والقلب والإبدال (١٥) وأمالي القالي (٢/ ١٤٦).

(٢) كذا في المخطوط، ولم أقع عليها في شيء من المصادر، ولعلها: (اعرنكسا).

(٣) في الخصائص: (مدعوة).

(٤) في المخطوط: (واغلامي).

(٥) انظر: شرح الغاية (١٧٥).

نحوُ: (حَيِيَ)، أو قبلَ ألفٍ ممدودةٍ، نحوُ: (أَحْيِيَاءَ، وأَعْيِيَاءَ)، أو ألفٍ ونونٍ زائدتينِ، نحوُ أن تبنيَ مِن: (حَيِيتُ) مثلَ (مَفْعَلَانٍ)، نحوُ: (مَحْيَيَانٍ)، أو قبلَ تاءِ التأنيثِ لَحِقَت بناءَ جمعٍ، نحوُ: (أَحْيِيَةٍ، وأَعْيِيَةٍ)، فيجوزُ الادِّغامُ.

ويجبُ إن لحقَت مفردًا عِوضًا عن محذوفٍ، مثالُ ذلك: (تَحِيَّةٍ)، أصلُه: (تَحْيِيَةٌ)، على (تَفْعِلَةٍ)، فالتَّاءُ لحِقَت الاسمَ المفردَ عوضًا عن تاءِ (تَفْعِيلٍ)[1]، كـ: (تَكْرِيمٍ، وتكْرِمَةٍ)، وزعمَ المازنيُّ[2] أنَّ الإظهارَ في نحوِ (تَحِيَّةٍ) جائزٌ، قياسًا على (أَحْيِيَةٍ).

بعد قوله: (اسْتَتَرْ) مِن مسائلِ التمرينِ: تقولُ في مثالِ (اغْدَوْدَنَ) مِن: (رَدَدْتُ): (ارْدَوْدَدَ)، ثمَّ تنقلُ حركةَ الدالِ التي تلي الواوَ إليها؛ لتمكنَ مِن الادِّغامِ، ثم تَدَّغِمُ، فتقولُ: (ارْدَوَدَّ).

وتقولُ في مثالِه مِن (وَدِدْتُ): (اوْدَوْدَدَ)، ثمَّ تقلبُ الواوَ الأولَى ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، ثمَّ تنقلُ حركةَ الدالِ التي تلي الواوَ إليها، وتَدَّغِمُ، فتقولُ: (ايدَوَدَّ).

وتقولُ في مضارعِ هذا: (يَوَدَوِدُّ)، بردِّ الواوِ؛ لزوالِ الكسرةِ قبلَها.

وتقولُ في المصدرِ: (ايدِيدَادٌ)، تقلِبُ الواوَ الأُولَى ياءً؛ لانكسارِ الهمزةِ قبلَها، وقلبُ واوِ (افْعَوْعَلَ) ياءً؛ لانكسارِ الدالِ التي قبلَها، وينفكُّ ادِّغامُ الدالينِ؛ لفَصْلِ ألفِ (الافْعِيعَالِ) بينَهما، فتقولُ: (ايدِيدَادًا).

---

(١) في المخطوط: (تفعل)، وهو تحريف.

(٢) انظر: المنصف (٢/ ١٩٤).

فإن بنيتَ مثلَ (اقْعَنْسَسَ) [من][1] (رَدَدْتُ)، قلتَ: (ارْدَنْدَدَ)، ولم يجُز لك مِن النقلِ والادِّغامِ ما جازَ في المثالين قبلَها[2]، كما لم يجز ذلك في (اقْعَنْسَسَ)؛ لأنَّه وزنٌ مُلحَقٌ بـ: (احْرَنْجَمَ)، والمُلحَقُ لا يُدَّغَمُ، كما قدَّمْنا في (هَيْلَلَ)[3]، وهذا بخلافِ (اغْدَوْدَنَ)؛ لأنَّه ليسَ بملحَقٍ؛ إذ ليسَ في كلامِهم مثلُ: (احْرَوْجَمَ) فيكونَ هذا مُلْحَقًا به.

* * *

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي [قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيهِ عَلَى تَا كَـ: «تَبَيَّنُ العِبَرْ»]

* * *

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ [فِيهِ سَكَنْ   لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ]

* * *

نَحْوُ: «حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ» [وَفِي   جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي]

* * *

وَفُكَّ (أَفْعِلْ) فِي [التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ   وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)]

[وفك أفعل]: كقولِه[4]:

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوط: (قبلهما)، وهو سهو أو تحريف.

(٣) يقصد شروح الادِّغام التي ذكرها سابقًا.

(٤) بتمامه:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا   وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا =

وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقولِه(١):

أَعْزِزْ عَلَيَّ بِأَنْ أُرَوِّعَ شِبْهَهَا ... أَوْ أَنْ يَذُقْنَ عَلَى يَدَيَّ حِمَامَا

وأجازَ الكسائيُّ(٢) فيه الادِّغامَ، فيقولُ: «أَحِبَّ بِزَيْدٍ!»، و«أَعِزَّ بِهِنْدٍ!»، وهذا غيرُ مسموعٍ.

لِيُنْظَرْ في هذه المسألةِ: وهي أنَّ فِعْلَي التعجبِ اشتركا في وجوبِ التصحيحِ إن كانا معتلَّي العينِ، نحوُ: «مَا أَقْوَلَهُ!»، و«أَقْوِلْ بِهِ!»، وافترقا في مسألةِ الادِّغامِ إن كانت العينُ واللامُ مِن وادٍ واحدٍ، فـ: (أَفْعَلُ) يُدَّغَمُ، ولا بدَّ، نحوُ: «مَا أَعَزَّهُ!»، و(أَفْعِلْ) يُفَكُّ، نحوُ: «أَعْزِزْ بِهِ!»، ولهذا قالَ النَّاظِمُ في تلكَ المسألةِ:

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ ......

وقالَ في هذه:

وَفَكُّ (أَفْعِلْ) ....

[هلم]: مِن «خَصَائِصِ»(٣) أبي الفتحِ: «هي مُرَكَّبةٌ عندَ الخليلِ(٤) مِن (هَا

= والبيت للعباس بن مرداس، وهو من الطويل. انظر: ديوان العباس (١٠١) وشرح التسهيل (٣/ ٣٥).

(١) البيت لمجنون ليلى، وهو من الكامل. انظر: ديوان المجنون (٢٠٠) والزاهر (٢/ ٢٢٥) وأمالي القالي (١/ ١٣٧).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٨).

(٣) انظر: الخصائص (٣/ ٣٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٠).

لُمَّ)، أي: «لُمَّ بِنَا»، ثمَّ كثُرَ استعمالُها، فحُذِفَت الألفُ تخفيفًا، ولأنَّ اللامَ بعدَها في حُكمِ السكونِ؛ لأنَّ أقوَى اللُّغتَينِ الحجازيةُ[١]، وهي: «الْمُمْ».

وقالَ الفَرَّاءُ[٢]: أصلُها (هَلْ) زجرٌ وحَثٌّ، و(أُمَّ)، فأُلزِمَت الهمزةُ مِن: (أُمَّ) التخفيفَ.

ورَدَّه أبو عليٍّ[٣] بأنَّه لا معنَى هنا للاستفهامِ، والجوابُ: أنَّه إنَّما زعمَها زَجْرًا».

[**وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمّْ**]: إنَّما التُزِمَ الادِّغامُ في (هَلُمَّ)؛ لأنَّها عندَ الحجازيينَ[٤] اسمُ فعلٍ، وهم يدَّغِمُونَ في المضارعِ المجزومِ والأمرِ، ففي الاسمِ أجدرُ، وأمَّا التميميونَ[٥] فإنَّه وإن كانَ عندَهم فِعلًا، ولكنَّهم يُظهِرُونَ في الفعلِ، فهذا على قاعدَتِهم، وهذا أَوْلَى مِن تعليلِهم بالتركيبِ، فافهمه.

* * *

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ «الكَافِيَةِ» «الخُلَاصَهْ» ... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٢) وحروف المعاني والصفات للزجاجي (٧٤).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٠٣).

(٣) انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (١/ ٧٥).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٩).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٠).

وَآلِـــهِ الغُــــرِّ الكِـــرَامِ البَـــرَرَهْ وَصَـــحْبِهِ الْمُنْتَجَبِـــينَ الخِيَـــرَهْ

تُوفِّيَ الشيخُ جمالُ الدينِ النَّاظِمُ لهذهِ «الخُلاصةِ» ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ قُبَيْلَ الصبحِ، مِن يومِ الأربعاءِ، ثاني عشرَ شعبانَ، سنةَ اثنتينِ وسَبعينَ وسِتِّمِئَـةٍ، بدمشقَ المحروسةِ، بالعادليةِ، وصُلِّيَ عليه وقتَ الظُّهرِ بالجامعِ الأُمَوِيِّ، ودُفِنَ في جَبلِ قاسِيُونَ، في تربةِ القاضي عزِّ الدينِ.





قائمة المصادر والمراجع

١ ـ «الإبانة في اللغة العربية» سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تـ: (٥١١) د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة / مسقط / سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢ ـ «الابتهاج في أحاديث المعراج» أبو الخطاب بن دحية، تـ: (٦٦٣)، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣ ـ «إبراز المعاني من حرز الأماني» أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، تـ: (٦٦٥)، إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.

٤ ـ «الإبل» الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، تـ: (٢١٦) أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥ ـ «الإبهاج في شرح المنهاج» تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي، تـ: (٧٥٦) وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، تـ: (٧٧١) الدكتور أحمد جمال الزمزمي / الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦ ـ «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، تـ: (١١١٧هـ) أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

٧ ـ «اتفاق المباني وافتراق المعاني» سليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقيّ الدين الدقيقي المصري، تـ: (٦١٣) يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار / الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨ ـ «إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام» ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.

٩ ـ «أخبار أبي القاسم الزجاجي» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧) عبد الحسين المبارك، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٠م.

١٠ ـ «أخبار النحويين البصريين» الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، تـ: (٣٦٨) طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٦٦م.

١١ ـ «الاختيارين» علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر، تـ: (٣١٥) فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢ ـ «أدب الكاتب» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦) محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

١٣ ـ «ابن هشام الخضراوي، آراؤه النحوية والصرفية ومنهجه» فوزية عبد الله عتيق آل جميل، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على الماجستير، كلية التربية بجدة، ١٤٢٨هـ.

١٤ ـ «ارتشاف الضرب من لسان العرب» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥) رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٥ ـ «الأزمنة وتلبية الجاهلية» محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب، تـ: (٢٠٦) د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦ ـ «الأُزهية في علم الحروف» محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، تـ: (٤٣٣) عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧ ـ «أساس البلاغة» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله، تـ: (٥٣٨) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٨ ـ «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، تـ: (٣٧٩) عبد العلي الودغيري وصلاح مهدي الفرطوسي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٩ ـ «الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، تـ: (٣٧٩) إغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة ١٨٩٠م.

٢٠ ـ «أسرار العربية» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تـ: (٥٧٧)، بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢١ ـ «إسفار الفصيح» محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، تـ: (٤٣٣) أحمد بن سعيد ابن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٢ ـ «الأشباه والنظائر في النحو» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تـ: (٩١١) عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٣ ـ «اشتقاق أسماء الله» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧) د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤ ـ «الاشتقاق» أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تـ: (٣٢١) عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٥ ـ «الإصابة في تمييز الصحابة» أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تـ: (٨٥٢) عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦ ـ «إصلاح الخلل الواقع في الجمل» أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي، تـ: (٥٢١هـ) حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٧ ـ «إصلاح المنطق» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تـ: (٢٤٤هـ) أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة ١٩٨٧م.

٢٨ ـ «الأصمعيات ـ اختيار الأصمعي» الأصمعي، أبو سعيد، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، تـ: (٢١٦هـ) أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف / مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.

٢٩ ـ «الأصول في النحو» أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، تـ: (٣١٦هـ) عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان / بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٠ ـ «الأضداد» أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري، تـ: (٣٢٨هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت / لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣١ ـ «الإعجاز والإيجاز» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي، تـ: (٤٢٩هـ) مكتبة القرآن / القاهرة.

٣٢ ـ «أعجب العجب في شرح لامية العرب» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله، تـ: (٥٣٨هـ) مطبعة محمد الوراق، الطبعة الثالثة، ١٣٢٨هـ.

٣٣ ـ «إعراب القراءات السبع وعللها» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٣٤ ـ «إعراب القراءات الشواذ» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب.

٣٥ ـ «إعراب ثلاثين سورة من القرآن» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م).

٣٦ ـ «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

البغدادي، محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٧ ـ «أعيان العصر وأعوان النصر» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تـ: (٧٦٤هـ) علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٨ ـ «الأغاني» علي بن الحسين بن محمد القرشي، أبو الفرج الأصفهاني، تـ: (٣٥٦) إبراهيم الأبياري، دار الشعب.

٣٩ ـ «الإغفال» وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» لأبي إسحاق الزَّجَّاج، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، تـ: (٣٧٧هـ) عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.

٤٠ ـ «الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح» أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله ابن الحسين السبئي المالقي المالكي، المعروف بابن الطراوة النحوي، تـ: (٥٢٨هـ) حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤١ ـ «الأفعال» سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد، تـ: (بعد ٤٠٠هـ) حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة / جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٤٢ ـ «الأفعال» ابن القوطية، تـ: (٣٦٧هـ) علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٤٣ ـ «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي، تـ: (٥٢١هـ) الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

٤٤ ـ «الإقناع في القراءات السبع» أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو

جعفر، المعروف بابن البَاذِش، تـ: (٥٤٠هـ) دار الصحابة للتراث.

٤٥ ـ «آكام المرجان في أحكام الجان» محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقيّ الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين ابن تقي الدين، تـ: (٧٦٩هـ) إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن، مصر / القاهرة.

٤٦ ـ «الألفاظ» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تـ: (٢٤٤هـ) فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٧ ـ «ألفية ابن مالك» محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) سليمان العيوني، دار المنهاج.

٤٨ ـ «أمالي ابن الحاجب» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار / الأردن، دار الجيل / بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤٩ ـ «أمالي ابن الشجري» ضياء الدين، أبو السعادات، هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تـ: (٥٤٢هـ) محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩١م.

٥٠ ـ «أمالي الزجاجي» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) عبد السلام هارون، دار الجيل / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥١ ـ «أمالي القالي» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، تـ: (٣٥٦هـ) محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦م.

٥٢ ـ «أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ» أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، تـ: (٣٦٠هـ) أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩م.

٥٣ ـ «أمثال العرب» المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تـ: (نحو ١٦٨هـ) إحسان

عباس، دار الرائد العربي، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥٤ ـ «الأمثال» أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تـ: (٢٢٤هـ) الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٥ ـ «إنباه الرواة على أنباه النحاة» جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تـ: (٦٤٦هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٦ ـ «الانتصار لسيبويه على المبرد» أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، تـ: (٣٣٢هـ) زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٧ ـ «أنساب الأشراف» أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، تـ: (٢٧٩هـ) سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٨ ـ «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين» عبد الرحمن بن محمد ابن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تـ: (٥٧٧هـ) محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٩ ـ «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تـ: (٧٦١هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة السادسة ١٩٧٤م.

٦٠ ـ «إيجاز التعريف في علم التصريف» محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٦١ ـ «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج» إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرميّ، تـ: (٥٨٤هـ) أحمد علام، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ١٤٣٧هـ.

٦٢ ـ «إيضاح شواهد الإيضاح» أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تـ: (ق ٦ﻫ) الدكتور محمد ابن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ﻫـ ـ ١٩٨٧م.

٦٣ ـ «الإيضاح في علوم البلاغة» محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تـ: (٧٣٩ﻫ) محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل / بيروت، الطبعة الثالثة.

٦٤ ـ «الإيضاح العضدي» أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ ـ ٣٧٧ﻫ) حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ﻫـ ـ ١٩٦٩م.

٦٥ ـ «البارع في اللغة» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، تـ: (٣٥٦ﻫ) هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٦٦ ـ «البحر المحيط في التفسير» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥ﻫ) صدقي محمد جميل، دار الفكر / بيروت، ١٤٢٠ﻫ.

٦٧ ـ «البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع» محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، تـ: (١٢٥٠ﻫ) دار المعرفة / بيروت.

٦٨ ـ «البديع في علم العربية» مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير، تـ: (٦٠٦ﻫ) فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة / المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ﻫ.

٦٩ ـ «البرهان في تفسير القرآن» علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي، تـ: (٤٣٠ﻫ) مخطوط، دار الكتب المصريّة، تفسير ٥٩.

٧٠ ـ «البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية» جمال الدين علي ابن محمد بن أبي القاسم الصنعاني، تـ: (٨٣٧ﻫ) محمد عبدالستار علي أبو زيد، رسالة

دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، الدراسات العليا، قسم اللغويات، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧١ - «البسيط في شرح جمل الزجاجي» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، تـ: (٦٨٨هـ) عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٧٢ - «المسائل البصريات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، تـ: (٣٧٧هـ) محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٧٣ - «المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات» أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، تـ: (٣٧٧هـ) صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني / بغداد.

٧٤ - «بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال» أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري اللبلي، تـ: (٦٩١هـ) جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م.

٧٥ - «بغية الطلب في تاريخ حلب» عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم، تـ: (٦٦٠هـ) سهيل زكار، دار الفكر.

٧٦ - «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تـ: (٩١١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية / لبنان / صيدا.

٧٧ - «بلاغات النساء» أبو الفضل، أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور، تـ: (٢٨٠هـ) أحمد الألفي، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م.

٧٨ - «بلال بن جرير وما تبقى من شعره» إعداد شريف راغب علاونه، بحث منشور في مجلة أم القرى، ج ١٨، ع٣٩، ذو الحجة ١٤٢٧هـ.

٧٩ - «البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية» محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري

الدمشقي، أبو البركات، بدر الدين بن رضي الدين، تـ: (٩٨٤هـ) حمزة مصطفى حسن أبو توهة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٩م.

٨٠ ـ «البيان والتبيين» عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، تـ: (٢٥٥هـ) عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ، ١٩٨٨م.

٨١ ـ «تاج العروس من جواهر القاموس» مجموعة محققين، دار الهداية.

٨٢ ـ «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تـ: (٧٤٨هـ) بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٨٣ ـ «تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم» أبو المحاسن، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تـ: (٤٤٢هـ) عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٨٤ ـ «تاريخ بغداد» أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي، تـ: (٤٦٣هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٨٥ ـ «تأصيل البُنَى في تعليل البِنَا» أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تـ: (٧٩٤هـ) محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح.

٨٦ ـ «تأويل مشكل القرآن» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦هـ) إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان.

٨٧ ـ «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي» أبو محمد، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تـ: (القرن الرابع) يحيى مراد، دار الحديث، ٢٠٠٥م.

٨٨ ـ «التبصرة في أصول الفقه» أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تـ: (٤٧٦هـ)

محمد حسن هيتو، دار الفكر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٨٩ ـ «التبيان في إعراب القرآن» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تـ: (٦١٦هـ) علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩٠ ـ «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي، تـ: (٧٤٣هـ) المطبعة الكبرى الأميرية / بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.

٩١ ـ «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩٢ ـ «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» أبو حفص، عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي، تـ: (٥٠١هـ) مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٩٣ ـ «التحبير شرح التحرير في أصول الفقه» علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، تـ: (٨٨٥هـ) عبد الرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد / السعودية / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩٤ ـ «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» زين الدين، أبو حفص، عمر بن مظفر بن الوردي، تـ: (٧٤٩هـ) عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٩٥ ـ «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب» أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، المعروف بالأعلم، تـ: (٤٧٦هـ) زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٩٦ ـ «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللبلي، أبو جعفر الفهري المقري اللغوي المالكي، تـ: (٦٩١هـ) عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى / مكة المكرمة، في المحرم ١٤١٧هـ، سنة النشر: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٩٧ ـ «التحفة الوفية بمعاني حروف العربية» إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي، أبو إسحاق، برهان الدين، ت: (٧٤٢هـ) صالح بن حسين العائد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٩، السنة ١٩، ص١٨٩ ـ ٢٩٣.

٩٨ ـ «تحقيق الفوائد الغياثية» محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، ت: (٧٨٦هـ) علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة / المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩٩ ـ «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» جمال الدين، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت: (٧٦١هـ) عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٠ ـ «التخمير في شرح المفصل» صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: (٦١٧هـ) عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٠١ ـ «التدوين في أخبار قزوين» عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، ت: (٦٢٣هـ) عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٢ ـ «التذكرة الحمدونية» محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي، ت: (٥٦٢هـ) دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠٣ ـ «تذكرة النحاة» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٤ ـ «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

١٠٥ ـ «التذييل والتكميل» رسائل في الأزهر.

١٠٦ ـ «التذييل والتكميل» مخطوط، نور عثمانية (٤٥٦٢).

١٠٧ ـ «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٠٨ ـ «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تـ: (٧٦٤هـ) السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٩ ـ «تصحيح الفصيح وشرحه» أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه بن المرزبان، تـ: (٣٤٧هـ) محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١١٠ ـ «التصريح بمضمون التوضيح» خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، تـ: (٩٠٥هـ) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١١١ ـ «التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تـ: (٢٨٥هـ) إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١٢ ـ «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تـ: (٨٢٧هـ) محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١١٣ ـ «التعليقة على المقرب» بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن أبي نصر الحلبي الشافعي، المعروف بابن النحاس، تـ: (٦٩٨هـ) جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمان، ٢٠٠٤م.

١١٤ ـ «التعليقة على كتاب سيبويه» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي،

تـ: (٣٧٧هـ) عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١١٥ ـ «تفسير القرآن العظيم» أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم، تـ: (٣٢٧هـ) أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ـ ١٤١٩هـ.

١١٦ ـ «التفسير البسيط» أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تـ: (٤٦٨هـ) أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١١٧ ـ «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، تـ: (٤٢٧هـ) الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١١٨ ـ «بحر العلوم» أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تـ: (٣٧٣هـ) محمود مطرجي، دار الفكر ـ بيروت.

١١٩ ـ «جامع البيان في تأويل القرآن» محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تـ: (٣١٠هـ) أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٢٠ ـ «لطائف الإشارات» عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، تـ: (٤٦٥هـ) إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مصر، الطبعة الثالثة.

١٢١ ـ «تأويلات أهل السنة» محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، تـ: (٣٣٣هـ) مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٢٢ ـ «تفسير سفيان الثوري» أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، تـ: (١٦١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.



١٢٣ ـ «تفسير مجاهد» أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، تـ: (١٠٤هـ) محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢٤ ـ «تفسير مقاتل» أبو الحسن، مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، تـ: (١٥٠هـ) عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث / بيروت، الطبعة الأولى ـ ١٤٢٣هـ.

١٢٥ ـ «التكملة والذيل على درة الغواص = التكملة فيما يلحن فيه العامة» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» أبو منصور، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، تـ: (٥٤٠هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٦ ـ «التكملة» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ) كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٧ ـ «التمام في تفسير أشعار هذيل» (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفتح، عثمان بن جني تـ: (٣٩٢هـ) أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة العاني / بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

١٢٨ ـ «التمثيل والمحاضرة» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تـ: (٤٢٩هـ) عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٢٩ ـ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، تـ: (٧٧٨هـ) علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٣٠ ـ «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تـ: (٤٦٣هـ) مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية / المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٣١ ـ «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي» محمد بن ناصر بن محمد بن علي، أبو الفضل السلامي، تـ: (٥٥٠هـ) حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٣٢ ـ «التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) سيدة حامد عبد العال وتغريد حسن أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠هـ.

١٣٣ ـ «التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه» أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تـ: (٤٨٧هـ) مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

١٣٤ ـ «التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح» عبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش، تـ: (٥٨٢هـ) مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٣٥ ـ «التنبيهات على أغاليط الرواة» علي بن حمزة البصري، أبو القاسم، تـ: (٣٧٥هـ) عبد العزيز الراجكوتي، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

١٣٦ ـ «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تـ: (٦٠٩هـ) خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٣٧ ـ «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» لعبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ تـ: (٦٨هـ) جمعه مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تـ: (٨١٧هـ) دار الكتب العلمية / لبنان.

١٣٨ ـ «تهذيب الأسماء واللغات» أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تـ: (٦٧٦هـ) عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

١٣٩ ـ «تهذيب اللغة» محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تـ: (٣٧٠هـ) محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٤٠ ـ «مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) حسين أحمد بوعباس، مركز فيصل للبحوث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١٠م.

١٤١ ـ «توجيه اللمع» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، تـ: (٦٣٩هـ) فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٤٢ ـ «التوطئة» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبين، تـ: (٦٤٥هـ) يوسف أحمد المطوع.

١٤٣ ـ «التيسير في القراءات السبع» أبو عمرو، عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، تـ: (٤٤٤هـ) خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

١٤٤ ـ «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تـ: (٤٢٩هـ) دار المعارف / القاهرة.

١٤٥ ـ «ثمرات الأوراق» مطبوع بهامش «المستطرف في كل فن مستظرف» للشهاب الأبشيهي، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي، تـ: (٨٣٧هـ) مكتبة الجمهورية العربية، مصر.

١٤٦ ـ «جامع البيان في القراءات السبع» عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تـ: (٤٤٤هـ) جامعة الشارقة / الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٤٧ ـ «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تـ: (٩١١هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت.

١٤٨ ـ «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» نصر الله بن محمد بن محمد بن

عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب، تـ: (٦٣٧هـ) مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.

١٤٩ ـ «جامع بيان العلم وفضله» أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تـ: (٤٦٣هـ) أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٠ ـ «الجامع لأحكام القرآن» أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي، تـ: (٦٧١هـ) أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٥١ ـ «الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» أبو الفرج، المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني، تـ: (٣٩٠هـ) عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٥٢ ـ «الجمل في النحو» لابن شقير، منسوب خطأً للخليل، فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥٣ ـ «الجمل» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٥٤ ـ «الجمل» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) الشيخ ابن أبي شنب، جول كرنبول بالجزائر، ١٩٢٦م.

١٥٥ ـ «جمهرة أشعار العرب» أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب القرشي، تـ: (١٧٠هـ) علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥٦ ـ «جمهرة اللغة» أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تـ: (٣٢١هـ) رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٥٧ ـ «الجنى الداني في حروف المعاني» أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن

عليّ المرادي المصري المالكي، تـ: (٧٤٩هـ) فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥٨ ـ «المجالسة وجواهر العلم» أبو بكر، أحمد بن مروان الدينوري المالكي تـ: (٣٣٣هـ) مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين / أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت/ لبنان)، ١٤١٩هـ.

١٥٩ ـ «جواهر القرآن ونتائج الصنعة» منسوب خطأ للزجاج باسم: «إعراب القرآن» علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي، تـ: (نحو ٥٤٣هـ) إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية/ بيروت/ القاهرة/ بيروت، الطبعة الرابعة ـ ١٤٢٠هـ.

١٦٠ ـ «الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد» يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي، تـ: (٩٠٩هـ) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦١ ـ «الجوهرة النيرة» أبو بكر، بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيّ اليمني الحنفي، تـ: (٨٠٠هـ) المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.

١٦٢ ـ «الجيم» أبو عمرو، إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء، تـ: (٢٠٦هـ) إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٦٣ ـ «حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك» أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، تـ: (١١٣٣هـ) دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

١٦٤ ـ «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» محمد بن مصطفى الخضري، تـ: (١٢٨٧هـ) تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.

١٦٥ ـ «حاشية الصبان على شرح الأشموني» أبو العرفان، محمد بن علي الصبان الشافعي، تـ: (١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٦ ـ «حاشية العليمي على الألفية» ياسين الحمصي، المعروف بزين الدين العليمي، تـ: (١٠٦١هـ) المطبعة المولوية.

١٦٧ ـ «حاشية العليمي على التصريح» المكتبة التوفيقية.

١٦٨ ـ «الحجة في القراءات السبع» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) عبد العال سالم مكرم، دار الشروق / بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.

١٦٩ ـ «الحجة للقراء السبعة» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تـ: (٣٧٧هـ) بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث / دمشق / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٠ ـ «حروف المعاني والصفات» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

١٧١ ـ «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تـ: (٩١١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٧٢ ـ «المسائل الحلبيات» أبو علي الفارسيّ تـ: (٣٧٧هـ) حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق / دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٧٣ ـ «الحلل في شرح أبيات الجمل» أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تـ: (٥٢١هـ) يحيى مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧٤ ـ «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تـ: (٤٣٠هـ) السعادة / بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٧٥ ـ «الحماسة للبحتري» أبو عُبَادة، الوَليد بن عُبَيد البُحتري تـ: (٢٨٤هـ) محمَّد إبراهيم حُوَّر وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٧٦ ـ «الحماسة البصرية» علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري، تـ: (٦٥٩هـ) مختار الدين أحمد، عالم الكتب ـ بيروت.

١٧٧ ـ «حماسة الخالديين = بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين» الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، تـ: (نحو ٣٨٠هـ) وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي، تـ: (٣٧١هـ) محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥م.

١٧٨ ـ «الحماسة» حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام الشاعر الأديب، تـ: (٢٣١هـ) مصطفى عليان، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

١٧٩ ـ «حواشي ابن بري على درة الغواص» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي، تـ: (٥٨٢هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٠ ـ «حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج» مطبوع ضمن كتاب «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبين، تـ: (٦٤٥هـ).

١٨١ ـ «حواشي المفصل للشلوبين» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبين، تـ: (٦٤٥هـ) رسالة ماجستير تقدم بها حماد بن محمد الثمالي، ١٩٨٢م، جامعة أم القرى.

١٨٢ ـ «الحيوان» عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، تـ: (٢٥٥هـ) عبد السلام محمد هارون، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٣ ـ «الخاطريات» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) رسالة ماجستير تقدم بها

سعيد القرني، ١٩٩٦م، جامعة أم القرى.

١٨٤ ـ «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» عبد القادر بن عمر البغدادي، تـ: (١٠٩٣هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٨٥ ـ «الخصائص» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

١٨٦ ـ «الخط» لابن السراج، مجلة المورد عام ١٩٩٧.

١٨٧ ـ «ردود ابن بري على انتقادات ابن الخشاب» المكتبة التجارية الكبرى مصر، ١٣٢٦هـ.

١٨٨ ـ «الدر الثمين في أسماء المصنفين» علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي، تـ: (٦٧٤هـ) أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٨٩ ـ «الدر الفريد وبيت القصيد» محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩هـ ـ ٧١٠هـ) كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

١٩٠ ـ «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي، تـ: (٧٥٦هـ) أحمد محمد الخراط، دار القلم.

١٩١ ـ «درة الغواص في أوهام الخواص» القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، تـ: (٥١٦هـ) عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨/ ١٩٩٨هـ.

١٩٢ ـ «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تـ: (٨٥٢هـ) محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد/ الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٩٣ ـ «ديوان ابن الدمينة» أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة.

١٩٤ ـ «ديوان ابن الطثرية» حاتم الضامن، مطبعة أسعد بغداد.

١٩٥ ـ «ديوان ابن الفارض» دار صادر.

١٩٦ ـ «ديوان محمد بن حازم الباهلي» محمد خير البقاعي، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٩٧ ـ «ديوان ابن عنين» خليل مردم بك، دار صادر.

١٩٨ ـ «ديوان ابن قيس الرقيات» عزيز فوال بابتي، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٩٩ ـ «ديوان ابن مقبل» عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٠٠ ـ «ديوان ابن ميادة» حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٠١ ـ «ديوان ابن هرمة» محمد نفاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية دمشق.

٢٠٢ ـ «ديوان أبي الأسود الدؤلي» محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٠٣ ـ «ديوان أبي النجم العجلي» محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٠٤ ـ «ديوان أبي تمام» محيي الدين الخياط.

٢٠٥ ـ «ديوان أبي طالب» محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٠٦ ـ «ديوان أبي نواس» إيفالد فاغنر وغريغور شولر، دار نشر الكتاب العربي بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٠٧ ـ «ديوان أحيحة بن الجلاح» حسن محمد باجودة، نادي اللطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٠٨ ـ «ديوان الأحوص» عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٠٩ ـ «ديوان الأخطل» مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢١٠ ـ «ديوان الأدب للفارابي» أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ت: (٣٥٠هـ) أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢١١ ـ «ديوان الأسود بن يعفر» نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام مديرية الثقافة العامة.

٢١٢ ـ «ديوان الأعشى» محمد حسين، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.

٢١٣ ـ «ديوان الأفوه الأودي» محمد التنوجي، دار صادر.

٢١٤ ـ «ديوان الأقيشر» محمد علي دقة، دار صادر.

٢١٥ ـ «ديوان الحادرة» ناصر الدين الأسد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٥، جزء ٢.

٢١٦ ـ «ديوان الحطيئة» نعمان طه، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٧ ـ «ديوان الخنساء» أنور أبو سويلم، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٢١٨ ـ «ديوان الزفيان» محمد عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ١٩٧٤م.

٢١٩ ـ «ديوان الزمخشري» دار صادر.

٢٢٠ ـ «ديوان السموءل» دار صادر.

٢٢١ ـ «ديوان الشافعي» محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا.

٢٢٢ ـ «ديوان الشماخ» صلاح الدين الهادي، دار المعارف.

٢٢٣ ـ «ديوان الشنفرى» إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٢٤ ـ «ديوان الطرماح» عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٢٥ ـ «ديوان العباس بن مرداس» يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٢٢٦ ـ «ديوان العجاج» عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٢٧ ـ «ديوان الفرزدق» إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٢٢٨ ـ «ديوان القطامي» إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠م.

٢٢٩ ـ «ديوان الكميت» محمد نبيل طريفي، دار صادر.

٢٣٠ ـ «ديوان المتنبي» دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٣١ ـ «ديوان المتوكل» يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس.

٢٣٢ ـ «ديوان المثقب العبدي» حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٣٣ ـ «ديوان المجنون» عبد الستار فراج، مكتبة مصر.

٢٣٤ ـ «ديوان المرقشين» كارين صادر، دار صادر.

٢٣٥ ـ «ديوان المعاني» أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تـ: (نحو ٣٩٥هـ) دار الجيل / بيروت.

٢٣٦ ـ «ديوان النابغة» محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٢٣٧ ـ «ديوان النمر بن تولب» محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٣٨ ـ «ديوان الهذليين» محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٢٣٩ ـ «ديوان اليزيديين» جمعه وحققه محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٣م.

٢٤٠ ـ «ديوان امرئ القيس» محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

٢٤١ ـ «ديوان أوس» محمد يوسف نجم، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٤٢ ـ «ديوان بشار» محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة الجزائرية.

٢٤٣ ـ «ديوان بشر بن أبي خازم» عزة حسن، وزارة الثقافة السورية، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

٢٤٤ ـ «ديوان تأبط شرًّا» علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩ م.

٢٤٥ ـ «ديوان جران العود» دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣١م.

٢٤٦ ـ «ديوان جرير» نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٤٧ ـ «ديوان جميل» دار صادر بيروت.

٢٤٨ ـ «ديوان حاتم» أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤٩ ـ «ديوان حسان» عبد الله سنده، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٥٠ ـ «ديوان حميد بن ثور» عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

٢٥١ ـ «ديوان ديك الجن» مظهر الحجي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤م.

٢٥٢ ـ «ديوان ذي الإصبع العدواني» عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٢٥٣ ـ «ديوان ذي الرمة» عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٥٤ ـ «ديوان رؤبة» وليام بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة.

٢٥٥ ـ «ديوان زهير» حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٥٦ ـ «ديوان زياد الأعجم» يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٥٧ ـ «ديوان سلامة بن جندل» فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٥٨ ـ «ديوان سويد بن أبي كاهل» شاكر العاشور، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٢٥٩ ـ «ديوان شعر الخوارج» إحسان عباس، دار الثقافة.

٢٦٠ ـ «ديوان طرفة» مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٦١ ـ «ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت» سامي العاني، مطبعة المعارف بغداد، ١٩٧١م.

٢٦٢ ـ «ديوان عبد الله بن رواحة» وليد قصاب، دار العلوم، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٦٣ ـ «ديوان عبد الله بن معاوية» عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٢٦٤ ـ «ديوان عبدة بن الطبيب» يحيى الجبوري، دار التربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٦٥ ـ «ديوان عبيد بن الأبرص» أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٦٦ ـ «ديوان عدي بن زيد» محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٥م.

٢٦٧ ـ «ديوان عروة بنت الورد» عبد المعين الملوحي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٢٦٨ ـ «ديوان علقمة بن عبدة» سعيد نسيب مكارم، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٦٩ ـ «ديوان علي بن جبلة» حسين عطوان، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٧٠ ـ «ديوان عمر بن أبي ربيعة» فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٧١ ـ «ديوان عمرو بن معدي كرب» مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٧٢ ـ «ديوان عنترة» محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.

٢٧٣ ـ «ديوان قيس بن الخطيم» ناصر الدين الأسد، دار صادر.

٢٧٤ ـ «ديوان كثير» إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٧٥ ـ «ديوان لبيد» إحسان عباس، وزارة الإرشاد في الكويت، ١٩٦٢م.

٢٧٦ ـ «ديوان مسكين» عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٢٧٧ ـ «ديوان مضرس بن ربعي» عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٧٩٠.

٢٧٨ ـ «ديوان نصيب» داود سلوم، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧م.

٢٧٩ ـ «ذيل الأمالي» مطبوع مع أمالي القالي.

٢٨٠ ـ «ربيع الأبرار» جار الله الزمخشري تـ: (٥٨٣هـ) مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٨١ ـ «رسائل في اللغة» أبو محمد، عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤ ـ ٥٢١هـ) وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٨٢ ـ «الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام» أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله ابن أحمد السهيلي، تـ: (٥٨١هـ) عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٨٣ ـ «روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» أبو محمد، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، تـ: (٦٢٠هـ) مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٨٤ ـ «الزاهر في معاني كلمات الناس» محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تـ: (٣٢٨هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٨٥ ـ «الزهد الكبير» أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تـ: (٤٥٨هـ) عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

٢٨٦ ـ «الزهد» أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تـ: (٢٤١هـ) محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٨٧ ـ «زهر الآداب وثمر الألباب» إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني، تـ: (٤٥٣هـ) عناية زكي مبارك بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الرابعة.

٢٨٨ ـ «الزهرة» أبو بكر، محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي الظاهري، تـ: (٢٩٧هـ) إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٨٩ ـ «السبعة في القراءات» أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تـ: (٣٢٤هـ) شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٩٠ ـ «سبك المنظوم وفك المحتوم» محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) عدنان سلمان وفاخر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٩١ ـ «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي، تـ: (١٢٩٥هـ) بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٩٢ ـ «سر صناعة الإعراب» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) حسن هنداوي، دار القلم / دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٢٩٣ ـ «سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي» أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن، المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ، تـ: (٨٠١هـ) علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٢٩٤ ـ «سفر السعادة وسفير الإفادة» علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي، تـ: (٦٤٣هـ) محمد الدالي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٩٥ - «سقط الزند» أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي، تـ: (٤٤٩هـ) دار بيروت ودار صادر، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٢٩٦ - «سمط اللآلي في شرح أمالي القالي» أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تـ: (٤٨٧هـ) عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية.

٢٩٧ - «سنن ابن ماجه» ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تـ: (٢٧٣هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٢٩٨ - «سنن أبي داود» أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تـ: (٢٧٥هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.

٢٩٩ - «سنن الترمذي» محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تـ: (٢٧٩هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

٣٠٠ - «سنن الدارمي» أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تـ: (٢٥٥هـ) حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

٣٠١ - «سنن النسائي» أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تـ: (٣٠٣هـ) حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٠٢ - «سير أعلام النبلاء» شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي تـ: (٧٤٨هـ) مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٣٠٣ - «السيرة النبوية» عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، تـ: (٢١٣هـ) مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٣٠٤ ـ «الشاطبية» المسماة بـ: «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع» القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، تـ: (٥٩٠هـ) محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٠٥ ـ «الشافية في علمي التصريف والخط» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٠٦ ـ «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تـ: (١٠٨٩هـ) محمود الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٠٧ ـ «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك تـ: (٦٨٦هـ) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٠٨ ـ «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري تـ: (٧٦٩هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث / القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٠٩ ـ «شرح أبيات سيبويه» يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو محمد السيرافي، تـ: (٣٨٥هـ) محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٣١٠ ـ «شرح أبيات مغني اللبيب» عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ ـ ١٠٩٣هـ) عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة (جـ ١ ـ ٤) الثانية، (جـ ٥ ـ ٨ الأولى)، (١٣٩٣ ـ ١٤١٤هـ).

٣١١ ـ «شرح أشعار الهذليين» أبو سعيد، الحسن بن الحسين السكري، تـ: (٢٧٥ أو ٢٩٠هـ)

عبد الستار فراج، دار العروبة.

٣١٢ ـ «شرح الأبيات المشكلة الإعراب» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تـ: (٣٧٧هـ) محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣١٣ ـ «شرح الأزهرية» خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، تـ: (٩٠٥هـ) المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

٣١٤ ـ «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، تـ: (٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣١٥ ـ «شرح المرادي على ألفية ابن مالك» أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تـ: (٧٤٩هـ) عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣١٦ ـ «شرح بردة كعب بن زهير» ومعه «حاشية عبد القادر البغدادي» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تـ: (٧٦١هـ) نظيف خواجه، دار صادر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣١٧ ـ «شرح التسهيل» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢١٨ ـ «شرح التصريف» أبو القاسم، عمر بن ثابت الثمانيني، تـ: (٤٤٢هـ) إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣١٩ ـ «شرح التعريف بضروري التصريف» أبو محمد، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي، تـ: (٦٨١هـ) هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع / الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٣٢٠ - «شرح التكملة» المسمى بـ: «المقتصد» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) أحمد الدويش، جامعة محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٢١ - «شرح الجزولية» أبو الحسن، علي بن محمد الأبذي، تـ: (٦٨٠هـ) جامعة أم القرى، مجموعة رسائل علمية.

٣٢٢ - «شرح الجزولية» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبين، تـ: (٦٤٥هـ) تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٢٣ - «شرح الجمل» المسمى بـ: «البسيط» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، تـ: (٦٨٨هـ) عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٢٤ - «شرح الجمل» أبو الحسن، علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، تـ: (٦٨٠هـ) نادي عبد الجواد، رسالة علمية، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٢٥ - «شرح الجمل» طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تـ: (٤٦٩هـ) حسين السعدي، رسالة علمية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٣٢٦ - «شرح الجمل» أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تـ: (ت ٦٠٩) سلوى عرب، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٢٧ - «شرح الجمل» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، تـ: (٦٦٩هـ) صاحب أبو جناح، جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٢٨ - «شرح الحدود» عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تـ: (٩٧٢هـ) المتولي رمضان

أحمد الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٢٩ - «شرح الحماسة» بعناية غيورغ.

٣٣٠ - «شرح الحماسة» أبو القاسم، زيد بن علي الفارسيّ، تـ: (٤٦٧هـ) محمد عثمان علي، دار الأوزاعي / بيروت، الطبعة الأولى.

٣٣١ - «شرح شافية ابن الحاجب» محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، تـ: (٦٨٦هـ) محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٣٣٢ - «شرح شافية ابن الحاجب» حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، تـ: (٧١٥هـ) عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

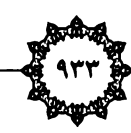
٣٣٣ - «شرح ألفية ابن معط» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، تـ: (٦٣٩هـ) حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٣٣٤ - «شرح ألفية ابن معط» عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي، المعروف بابن القواس، تـ: (٦٩٦هـ) علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٣٥ - «شرح القصائد التسع» أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تـ: (٣٣٨هـ) أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراق، دار الحرية، ١٩٧٣م.

٣٣٦ - «شرح الكافية الشافية» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٣٧ - «شرح الكافية» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب



الكردي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) جمال أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٣٨ ـ «شرح الكافية» محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، تـ: (نحو ٦٨٦هـ) يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس / ليبيا، ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥م.

٣٣٩ ـ «شرح الكافية للركن مخطوط» حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، تـ: (٧١٥هـ) الأزهرية رقم: ٤٣٢٩.

٣٤٠ ـ «شرح اللمع» أبو القاسم، عبد الواحد بن علي الأسدي، المعروف بابن برهان، تـ: (٤٥٦هـ) فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٤١ ـ «شرح المعلقات السبع» حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله، تـ: (٤٨٦هـ) دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٤٢ ـ «شرح المفصل» المسمى بـ: «الإيضاح» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٤٣ ـ «شرح المفصل» يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، تـ: (٦٤٣هـ) إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٤٤ ـ «شرح المفصل» الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السغناقي، تـ: (٧١١هـ) أحمد حسن نصر، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٤٥ ـ «شرح المفضليات» محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تـ: (٣٢٨هـ) كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.

٣٤٦ ـ «شرح المقدمة المحسبة» طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تـ: (٤٦٩هـ) خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية / الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

٣٤٧ ـ «شرح المقصورة» أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تـ: (٣٢١هـ) عيد محمد، لوتس للدعاية والإعلان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٣٤٨ ـ «شرح المقصورة» محمد عبد الغني الأردبيلي، تـ: (٦٧٤هـ) صلوح بنت مصلح السريحي، رسالة علمية، كلية البنات بجدة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٤٩ ـ «شرح المقصورة» ابن هشام اللخمي، تـ: (٥٧٧هـ) أحمد عبد الغفور عطار، دار مكتبة الحياة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٥٠ ـ «شرح الملوكي في التصريف» يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، تـ: (٦٤٣هـ) فخر الدين قباوة، مكتبة العربيّة بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٥١ ـ «شرح النقائض» أبو عبيدة معمر بن المثنى، تـ: (٢٠٨هـ) محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

٣٥٢ ـ «شرح درة الغواص» أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، تـ: (١٠٦٩هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٥٣ ـ «شرح ديوان الحماسة» يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا، تـ: (٥٠٢هـ) دار القلم / بيروت.

٣٥٤ ـ «شرح ديوان الحماسة» أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تـ: (٤٢١هـ) غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٥٥ ـ «شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة / بيروت.

٣٥٦ ـ «شرح ديوان المتنبي» إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص،

أبو القاسم ابن الإفلِيلي، تـ: (٤٤١هـ) مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٥٧ - «شرح ديوان المتنبي» أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تـ: (٤٦٨هـ) ياسين الأيوبي وقصي الحسين، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٥٨ - «شرح شذور الذهب» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تـ: (٧٦١هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٣٥٩ - «شرح شواهد الشافية» عبد القادر البغدادي، تـ: (١٠٩٣هـ) مطبوع مع شرح الشافية للرضي.

٣٦٠ - «شرح شواهد المغني» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تـ: (٩١١هـ) أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٣٦١ - «شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ» محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) عدنان الدوري، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٣٦٢ - «شرح كتاب سيبويه» أبو الحسن، علي بن عيسى الرماني تـ: (٣٨٤هـ) سيف بن عبد الرحمن ابن ناصر العريفي، الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٦٣ - «شرح كتاب سيبويه» أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تـ: (٣٦٨هـ) أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٣٦٤ - «شرح كتاب سيبويه» مخطوط، أبو القاسم بن علي بن محمد بن الصفار، تـ: بعد (٦٣٠هـ) كوبريلي، ١٤٩٢.

٣٦٥ - «شرح لامية الأفعال» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك تـ: (٦٨٦هـ) كيلجرين، فولك، ١٨٨٢م.

٣٦٦ - «شرح مقامات الحريري» أبو العباس، أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي،

تـ: (٦١٩هـ) دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

٣٦٧ ـ «شروح التلخيص» دار الكتب العلمية.

٣٦٨ ـ «شروح سقط الزند» التبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٦٩ ـ «شعر أبي دؤاد» أنوار الصالحي وأحمد السامرائي، دار العصماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٣٧٠ ـ «شعر الخوارج» إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

٣٧١ ـ «شعر عمر بن لجأ» يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٧٢ ـ «الشعر والشعراء» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦هـ) دار الحديث، ١٤٢٣هـ.

٣٧٣ ـ «الشفاء في بديع الاكتفاء» محمد بن حسن بن علي بن عثمان النَّوَاجي، شمس الدين، تـ: (٨٥٩هـ) محمود حسن أبو ناجي، دار مكتبة الحياة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٧٤ ـ «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» نشوان بن سعيد الحميري اليمني، تـ: (٥٧٣هـ) حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٧٥ ـ «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تـ: (٦٧٢هـ) طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٧٦ ـ «الشيرازيات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي تـ: (٣٧٧هـ) حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٧٧ ـ «الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها» أحمد بن فارس بن

زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تـ: (٣٩٥هـ) أحمد حسن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٧٨ ـ «الصحاح» أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تـ: (٣٩٣هـ) أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٧٩ ـ «صحيح البخاري» محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تـ: (٢٥٦هـ) دار ابن كثير، اليمامة / بيروت، مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٨٠ ـ «صحيح مسلم» مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تـ: (٢٦١هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي / بيروت.

٣٨١ ـ «الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية» تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، من علماء القرن السابع، محسن العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٨٢ ـ «ضرائر الشعر» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، تـ: (٦٦٩هـ) السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٣٨٣ ـ «طبقات الشافعية الكبرى» تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تـ: (٧٧١هـ) محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٨٤ ـ «طبقات الشافعيين» أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تـ: (٧٧٤هـ) أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٨٥ ـ «طبقات فحول الشعراء» محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، تـ: (٢٣٢هـ) محمود محمد شاكر، دار المدني / جدة.

٣٨٦ ـ «الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول» علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني، المعروف بـ: ابن معصوم المدني تـ: (١١٢٠هـ) مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٣٨٧ ـ «العبر في خبر من غبر» شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تـ: (٧٤٨هـ) محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية.

٣٨٨ ـ «العدة في أصول الفقه» القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (تـ: ٤٥٨هـ) أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٧٩ ـ «العدة في إعراب البردة» تحقيق: عبد الله أحمد جاجة، دار اليمامة للطباعة والنشر/ دمشق، الطبعة الأولى ـ ١٤٢٣هـ.

٣٩٠ ـ «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، تـ: (٧٧٣هـ) عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٩١ ـ «العسكريات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي تـ: (٣٧٧هـ) علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، ٢٠٠٢م.

٣٩٢ ـ «العضديات» أبو علي الفارسي، علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٩٣ ـ «العقد الفريد» أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم، المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، تـ: (٣٢٨هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٩٤ ـ «علل النحو» محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تـ: (٣٨١هـ) محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٩٥ ـ «العناية شرح الهداية» محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ

شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي، تـ: (٧٨٦هـ) دار الفكر.

٣٩٦ ـ «العين» المنسوب للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تـ: (١٧٠هـ) د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣٩٧ ـ «عيون الأخبار» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦هـ) دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٣٩٨ ـ «غاية النهاية في طبقات القراء» شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تـ: (٨٣٣هـ) مكتبة ابن تيمية.

٣٩٩ ـ «غريب الحديث» أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي، تـ: (٣٨٨هـ) عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر/ دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٠٠ ـ «غريب القرآن» أبو بكر، محمد بن عزيز السجستاني، تـ: (٣٣٠هـ) يوسف المرعشلي، وزارة الأوقاف القطرية، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٤٠١ ـ «غريب القرآن» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦هـ) سعيد اللحام.

٤٠٢ ـ «الغريب المصنف» أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تـ: (٢٢٤هـ) صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جـ ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤/ ١٤١٥هـ، جـ ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٤، ١٠٣) ١٤١٦/ ١٤١٧هـ.

٤٠٣ ـ «الغريبين في القرآن والحديث» أبو عبيد، أحمد بن محمد الهروي، تـ: (٤٠١هـ) أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٠٤ ـ «الفاضل» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تـ: (٢٨٥هـ) دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.

٤٠٥ ـ «الفتن» أبو عبد الله، نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، تـ:

(٢٢٨هـ) سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٠٦ ـ «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» «حاشية الطيبي على الكشاف» شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تـ: (٧٤٣هـ) جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٤٠٧ ـ «الفروق اللغوية» أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تـ: (نحو ٣٩٥هـ) محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

٤٠٨ ـ «الفريد في إعراب القرآن المجيد» المنتجب الهمذاني، تـ: (٦٤٣هـ) محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٠٩ ـ «الفسر» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) رضا رجب.

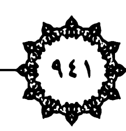
٤١٠ ـ «الفصول الخمسون» ابن معط الزواوي، هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، زين الدين، يكنى بأبي الحسين، وبأبي زكريا تـ: (٦٢٨هـ) محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي.

٤١١ ـ «الفصول المفيدة في الواو المزيدة» صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تـ: (٧٦١هـ) حسن موسى الشاعر، دار البشير/ عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤١٢ ـ «الفصيح» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، تـ: (٢٩١هـ) عاطف مدكور، دار المعارف.

٤١٣ ـ «الفلك الدائر على المثل السائر» مطبوع بآخر الجزء الرابع من «المثل السائر» عبد الحميد ابن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، تـ: (٦٥٦هـ) أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤١٤ ـ «فيض القدير شرح الجامع الصغير» زين الدين محمد، المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، تـ: (١٠٣١هـ) المكتبة



التجارية الكبرى / مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٤١٥ ـ «القاموس المحيط» مجد الدين أبو طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تـ: (٨١٧هـ) مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٤١٦ ـ «القلب والإبدال» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تـ: (٢٤٤هـ) أوجست هفنر، مجموع الكنز اللغوي في اللسن العربي، بيروت، ١٩٣٠م.

٤١٧ ـ «قواطع الأدلة» أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، تـ: (٤٨٩هـ) محمد حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٩م.

٤١٨ ـ «قواعد الشعر» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، تـ: (٢٩١هـ) رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤١٩ ـ «القوافي» أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تـ: (٢١٥هـ) أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٤٢٠ ـ «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، تـ: (٦٨٨هـ) فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٢١ ـ «الكافية» ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٤٢٢ ـ «الكامل» محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، تـ: (٢٨٥هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، الطبعة الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٢٣ ـ «الكتاب» عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تـ: (١٨٠هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٢٤ ـ «الكشاف» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تـ: (٥٣٨هـ) دار

الكتاب العربي / بيروت، الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٧هـ.

٤٢٥ ـ «الكليات» أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تـ: (١٠٩٤هـ) عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة.

٤٢٦ ـ «الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية» عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين، تـ: (٧٧٢هـ) محمد حسن عواد، محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٢٧ ـ «اللامات» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) مازن المبارك، دار الفكر / دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٢٨ ـ «اللامع العزيزي» أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري تـ: (٤٤٩هـ) محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٢٩ ـ «اللباب في علل البناء والإعراب» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) عبد الإله النبهان، دار الفكر/ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٣٠ ـ «لسان العرب» محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، تـ: (٧١١هـ) دار صادر / بيروت، الطبعة الثالثة ـ ١٤١٤هـ.

٤٣١ ـ «لغات القرآن» أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تـ: (٢٠٧هـ) جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ، غير مطبوع.

٤٣٢ ـ «اللمحة في شرح الملحة» محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تـ: (٧٢٠هـ) إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية / المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٣٣ ـ «اللمع» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـ الكويت، ١٩٧٢م.

٤٣٤ ـ «ليس في كلام العرب» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤٣٥ ـ «ما ينصرف وما لا ينصرف» إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تـ: (٣١١هـ) هدى قراعة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٤٣٦ ـ «المباحث الكاملية» أبو محمد، القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي، تـ: (٦٦١هـ) حمدي عبد الحميد المقدم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية القاهرة، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٤٣٧ ـ «المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٣٨ ـ «مجاز القرآن» أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، تـ: (٢٠٩هـ) محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.

٤٣٩ ـ «مجالس العلماء» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي/ القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٤٠ ـ «مجالس ثعلب» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، تـ: (٢٩١هـ) عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٤٤١ ـ «المجالسة وجواهر العلم» أبو بكر، أحمد بن مروان الدينوري المالكي تـ: (٣٣٣هـ) مشهور حسن، جمعية التربية الإسلامية / البحرين / أم الحصم، دار ابن حزم (بيروت ـ لبنان)، ١٤١٩هـ.

٤٤٢ ـ «مجاني الأدب في حدائق العرب» رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو، تـ: (١٣٤٦هـ) مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.

٤٤٣ ـ «مجمع الأمثال» أبو الفضل، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تـ: (٥١٨هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة.

٤٤٤ ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» أبو الحسن، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تـ: (٨٠٧هـ) حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٤٤٥ ـ «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى، تـ: (٥٨١هـ) عبد الكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جـ١ (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، جـ٢، ٣ (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

٤٤٦ ـ «المجيد في إعراب القرآن المجيد» مخطوط، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم برهان الدين أبو إسحاق القيسي السفاقسي الفقيه المالكي المدرّس النحوي، المعروف بالسفاقسي تـ: (٧٤٢هـ) الظاهريّة عام ٥٣٠؛ ٨٧٩٠.

٤٤٧ ـ «المحاسن والأضداد» عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، تـ: (٢٥٥هـ) دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٤٤٨ ـ «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٤٩ ـ «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تـ: (٥٤٢هـ) عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ ١٤٢٢هـ.

٤٥٠ ـ «المحصول في شرح الفصول» أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي، تـ: (٦٨١هـ) محمد صفوت مرسي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية.

٤٥١ ـ «المحكم والمحيط الأعظم» أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تـ: (٤٥٨هـ)

عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٥٢ - «مختصر في شواذ القرآن» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) مكتبة المتنبي، القاهرة.

٤٥٣ - «مختصر العين» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، تـ: (٣٧٩)، سوسن الهندي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٤٥٤ - «المخصص» أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تـ: (٤٥٨هـ) خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٥٥ - «المدخل إلى تقويم اللسان» ابن هشام اللخمي، تـ: (٥٧٧هـ) حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٥٦ - «المذكر والمؤنث» أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري، تـ: (٣٢٨هـ) محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٥٧ - «المذكر والمؤنث» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تـ: (٥٧٧هـ) رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٥٨ - «المذكر والمؤنث» أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، تـ: (٢٤٨هـ) حاتم الضامن / دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٥٩ - «مراتب النحويين» عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي، تـ: (٣٥١هـ) محمّد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، ١٤٣٠هـ.

٤٦٠ - «المرتجل في شرح الجمل» أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تـ: (٥٦٧هـ) علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٤٦١ - «المساعد على تسهيل الفوائد» ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني

المصري، تـ: (٧٦٩هـ) محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر / دمشق، دار المدني / جدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ).

٤٦٢ ـ «المسائل السفرية» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تـ: (٧٦١هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٦٣ ـ «المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) مروان العطية ومحسن خرابة، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٦٤ ـ «المستدرك على الصحيحين» أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، تـ: (٤٠٥هـ) مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ ـ ١٩٩٠م.

٤٦٥ ـ «المستقصى في أمثال العرب» أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تـ: (٥٣٨هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٤٦٦ ـ «مسند الإمام أحمد بن حنبل» أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تـ: (٢٤١هـ) شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٦٧ ـ «مسند البزار» أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تـ: (٢٩٢هـ) محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم / المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٤٦٨ ـ «مسند الشافعي» أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، تـ: (٢٠٤هـ) دار الكتب العلمية.

٤٦٩ ـ «مسند الشهاب القضاعي» أبو عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تـ: (٤٥٤هـ) حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة /

بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦م.

٤٧٠ ـ «مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم» أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تـ: (٧٧٤هـ) إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٧١ ـ «مشكل إعراب القرآن» أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تـ: (٤٣٧هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٧٢ ـ «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، تـ: (نحو ٧٧٠هـ) المكتبة العلمية / بيروت.

٤٧٣ ـ «المصباح في المعاني والبيان والبديع» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك تـ: (٦٨٦هـ) حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م.

٤٧٤ ـ «مصنف ابن أبي شيبة» أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تـ: (٢٣٥هـ) كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٧٥ ـ «مصنف عبد الرزاق» أبو بكر، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تـ: (٢١١هـ) حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي/ الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٧٦ ـ «معاني القرآن لقطرب» محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب، تـ: (٢٠٦هـ) محمد لقزيز، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٦م.

٤٧٧ ـ «معاني القرآن» أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تـ: (٢١٥هـ) هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٧٨ ـ «معاني القرآن» أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تـ: (٢٠٧هـ) أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.

٤٧٩ ـ «معاني القرآن» أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، تـ: (٣٣٨هـ) محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.

٤٨٠ ـ «معاني القرآن وإعرابه» إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تـ: (٣١١هـ) عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٨١ ـ «المعاني الكبير في أبيات المعاني» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تـ: (٢٧٦هـ) سالم الكرنكوي وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.

٤٨٢ ـ «معجز أحمد» أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي، تـ: (٤٤٩هـ) عبد المجيد دياب.

٤٨٣ ـ «معجم الأدباء» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تـ: (٦٢٦هـ) إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٨٤ ـ «معجم البلدان» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تـ: (٦٢٦هـ) دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤٨٥ ـ «معجم القراءات القرآنية» عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٨٦ ـ «المعجم الكبير» سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تـ: (٣٦٠هـ) حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية/ القاهرة، الطبعة الثانية.

٤٨٧ ـ «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تـ: (٤٨٧هـ) عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٤٨٨ ـ «المغرب في ترتيب المعرب» ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزي، تـ: (٦١٠هـ) دار الكتاب العربي.

٤٨٩ ـ «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف،

أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تـ: (٧٦١هـ) مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر / دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٤٩٠ ـ «مفاتيح الغيب» أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري، تـ: (٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٤٩١ ـ «مفتاح الإعراب» أمين الدين أبو بكر محمد بن علي المحلي، تـ: (٦٧٣هـ) محمد شايب شريف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٩٢ ـ «مفتاح العلوم» يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، تـ: (٦٢٦هـ) نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٩٣ ـ «المفتاح في الصرف» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٩٤ ـ «المفردات في غريب القرآن» أبو القاسم، الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، تـ: (٥٠٢هـ) صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية / دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٩٥ ـ «المفصل في صنعة الإعراب» أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تـ: (٥٣٨هـ) علي بو ملحم، مكتبة الهلال / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٤٩٦ ـ «المفضليات» المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تـ: (نحو ١٦٨هـ) أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة السادسة.

٤٩٧ ـ «مفيد العلوم ومبيد الهموم» ينسب لأبي بكر الخوارزمي محمد بن العباس، تـ: (٣٨٣هـ) المكتبة العنصرية، بيروت، عام النشر: ١٤١٨هـ.

٤٩٨ ـ «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» أبو إسحق، إبراهيم بن موسى الشاطبي تـ:

(٧٩٠هـ) مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٩٩ ـ «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (تـ: ٨٥٥هـ) علي محمد فاخر وآخران، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٥٠٠ ـ «مقامات الحريري» أبو محمد، القاسم بن علي الحريري، تـ: (٥١٦هـ) مطبعة المعارف، بيروت، عام النشر: ١٨٧٣م.

٥٠١ ـ «مقاييس اللغة» أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تـ: (٣٩٥هـ) عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٠٢ ـ «المقتصد في شرح التكملة» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٠٣ ـ «المقتصد في شرح الإيضاح» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٥٠٤ ـ «المقتضب» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تـ: (٢٨٥هـ) محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب / بيروت.

٥٠٥ ـ «مقدمة ابن خلدون» عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، تـ: (٨٠٨هـ) عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، سنة النشر: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٠٦ ـ «المقدمة الجزولية» عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، تـ: (٦٠٧هـ) شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

٥٠٧ ـ «المقرب» ومعه «مثُل المقرب» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو

الحسن، المعروف بابن عصفور، تـ: (٦٦٩هـ) عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ.

٥٠٨ ـ «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، تـ: (٨٨٤هـ) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٠٩ ـ «المقصور والممدود» ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري، تـ: (٣٣٢هـ) بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

٥١٠ ـ «المقصور والممدود» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم تـ: (٣٥٦هـ) أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥١١ ـ «الملاحن» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» أبو بكر، محمد ابن الحسن بن دريد الأزدي، تـ: (٣٢١هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥١٢ ـ «الممتع في التصريف» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، تـ: (٦٦٩هـ) مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٥١٣ ـ «منازل الحروف» علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، تـ: (٣٨٤هـ) إبراهيم السامرائي، دار الفكر / عمان.

٥١٤ ـ «المنازل والديار» أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين، أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد ابن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري، تـ: (٥٨٤هـ) مصطفى حجازي، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥١٥ ـ «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» جمال الدين أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تـ: (٥٩٧هـ) محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥١٦ ـ «منتهى الطلب من أشعار العرب» محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي، تـ: (٥٩٧هـ) محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥١٧ ـ «المنصف في شرح تصريف المازني» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٥١٨ ـ «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥هـ) سيدني جلازر، تصوير دار أضواء السلف، ١٩٤٧م.

٥١٩ ـ «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري» أبو القاسم، الحسن بن بشر الآمدي تـ: (٣٧٠هـ) ج١ و٢ السيد أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ج٣ عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٥٢٠ ـ «الموجز» أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، تـ: (٣١٦هـ) مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.

٥٢١ ـ «الموطأ» مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تـ: (١٧٩هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي / بيروت، عام النشر: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢٢ ـ «الموفي في النحو الكوفي» السيد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي، تـ: (١٣٤٩هـ) محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية / دمشق.

٥٢٣ ـ «النبات» أبو حنيفة، أحمد بن داود الدينوري، تـ: (٢٨٢هـ) برنهارد لفين، فرانز شتاينر.

٥٢٤ ـ «نتائج الفكر» أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، تـ: (٥٨١هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٢ ـ ١٩٩٢م.

٥٢٥ ـ «النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب» صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تـ: (نحو ٨٥٠هـ) محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ.

٥٢٦ ـ «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري

الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، تـ: (٨٧٤هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٥٢٧ ـ «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تـ: (٥٧٧هـ) إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢٨ ـ «النشر في القراءات العشر» شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تـ: (٨٣٣هـ) علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٥٢٩ ـ «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» شهاب الدين، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تـ: (١٠٤١هـ) إحسان عباس، دار صادر.

٥٣٠ ـ «نقد مقامات الحريري» لابن الخشاب، المكتبة التجارية الكبرى / مصر، ١٣٢٦هـ.

٥٣١ ـ «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥هـ) عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٣٢ ـ «النهاية في شرح الكفاية» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، تـ: (٦٣٩هـ) عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٣٣ ـ «النهاية في غريب الحديث والأثر» مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تـ: (٦٠٦هـ) طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية / بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٣٤ ـ «النوادر في اللغة» أبو زيد الأنصاري، تـ: (٢١٥هـ) محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥٣٥ ـ «نوادر أبي مسحل» عبد الوهاب بن حريش الأعرابي، أبو محمد، الملقب بـ: أبي مسحل، تـ: (نحو ٢٣٠هـ) عزة حسن، مجمع اللغة العربية / دمشق، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

٥٣٦ ـ «هدية العارفين» إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، تـ: (١٣٩٩هـ) طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.

٥٣٧ ـ «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تـ: (٩١١هـ) عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

٥٣٨ ـ «هواتف الجنان» أبو بكر، محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي، تـ: (٣٢٧هـ) إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٣٩ ـ «الوافي بالوفيات» صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تـ: (٧٦٤هـ) أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث / بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٤٠ ـ «الوافية نظم الشافية» النيساري، حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٤١ ـ «الوحشيات» حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام، الشاعر، الأديب، تـ: (٢٣١هـ) عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٥٤٢ ـ «الوساطة بين المتنبي وخصومه» أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، تـ: (٣٩٢هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٤٣ ـ «وفيات الأعيان» أبو العباس، شمس الدين، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تـ: (٦٨١هـ) إحسان عباس، دار صادر.

٥٤٤ ـ «الوفيات» تقي الدين، محمد بن هجرس بن رافع السلامي، تـ: (٧٧٤هـ) صالح مهدي عباس وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٥٤٥ ـ «الوفيات» أبو العباس، أحمد بن حسن بن الخطيب، الشهير بابن قنفذ القسنطيني، تـ: (٨١٠هـ) عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة / بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

✿ ✿ ✿



فهرس الموضوعات





الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

